











فهرسة الجزء الرابع من فتح الباری  
بشرح صحيح البخاری

﴿ خمسة الجزء الرابع من فتح الباري ﴾

سجيفة	سجيفة
٣٩ باب الاعتبال للحرم	٢ أبواب المحصر وجزاء الصيد
٤١ باب ليس الخفين للحرم إذا لم يجد الثعلين	٣ باب إذا أحصر المعتصر
٤١ باب إذا لم يجد الأزارق فليس السراريل	٦ باب إذا حصر في الحج
٤١ باب ليس السلاح للحرم	٨ باب النحر قبل الحلق في المحصر
٤١ باب دخول الحرم ومكة وغيرها حرام	٨ باب من قال ليس على المحصر بدل
٤٥ باب إذا أحرم جاهلا وعليه قميص	٩ باب قول الله تعالى فمن كان منكم مريضا
٤٥ باب المحرم عوت بعرفة ولم يأمر النبي صلى	أو بدأذى من رأسه الخ
الله عليه وسلم أن يؤدى عنه شيء الحج	١١ باب قول الله تعالى أو صدقة
٤٥ باب سنة الحرم إذا مات	١٢ باب الأطعام في القديّة نصف صاع
٤٥ باب الحج والتذويع من الميتة والرجل يجمع	١٣ باب التسليّة
عن المرأة	١٤ باب قول الله عز وجل فلا رفث
٤٧ باب الحج ممن لا يستطيع الثبوت على	١٤ باب قول الله عز وجل ولا فوق ولا جدال
الراحلة	في الحج
٤٨ باب حج المرأة عن الرجل	١٤ باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى ولا
٥٠ باب حج العتيان	تقتلوا الصيد الخ
٥٦ باب من نذر الشيء إلى الكعبة	١٥ باب إذا أصاب الحلال فأهلى المحرم
باب حرم المدينة	الصيد كله
٥٧ باب فضل المدينة	١٨ باب إذا رأى المحرم من سيد أفضحكوا فظن
باب المدينة طابة	الحلال
٦٣ باب لا يقى المدينة	١٨ باب لا يجزى المحرم الحلال في قتل الصيد
باب من رغب عن المدينة	٢٠ باب لا يشترى المحرم إلى الصيد لكي يصطاده
باب الأيمان بأرض المدينة	الحلال
٦٦ باب أنهم من كذا أهل المدينة	٢٢ باب إذا أهلى المحرم حارا وحشيا حيا لم
باب لا يدخل الدجال المدينة	يقبل
٦٧ المدينة تنفى الطيب	٢٤ باب ما يقتل المحرم من الدواب
باب	٢٥ باب لا يعضد شجر الحرم
٧٠ باب كراهية النبي صلى الله عليه وآله	باب لا ينفر سيدا الحرم
تجرى المدينة	٣٣ باب لا يحمل القتال بمكة
٧٢ كتاب الصوم	٣٦ باب الحجامة للحرم
باب وجوب صوم رمضان	٣٧ باب تزويج المحرم
باب فضل الصوم	٣٧ باب ما ينهى من الطيب للحرم والمحرمه

٧٨	باب الصوم كفارة	١١٤	باب اذا جامع في رمضان
٧٩	باب الزمان للمسلمين	١٢٤	باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من
٧٩	باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان ومن		الكفارة
	رأى كاهه واحدا	١٢٥	باب الحجامة والقي للمصائم
٨١	باب من ساء رمضان ناغما واستأ بارنية	١٢٩	باب الصوم في السفر والافطار
٨٢	باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم	١٢٩	باب اذا صام أيا ما من رمضان ثم سافر
	يكون في رمضان		باب
٧٢	باب من يريد قول الزور والعمل به في	١٣٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل
	الصوم		عليه واشتد الحار ليس من البر الصيام في
٨٣	باب الصوم لمن خاف على نفسه الغربة		السفر
٨٤	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم	١٣٤	باب لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
	الحلال فصوموا		بعضهم بعضا في الصوم والافطار
٨٧	باب شهرا عيد لا ينقصان	١٣٤	باب من أفطر في السفر اياه الناس
٨٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تكتب	١٣٥	باب وعلى الذين طيقونه فدية طعام مسكين
	ولا تصب	١٣٥	باب متى يقضى قضاء رمضان
٩٠	باب لا ينقل رمضان بصوم يوم ولا يومين	١٣٨	باب الحائض ترك الصوم والصلاة
٩١	باب قول الله عز وجل احل لكم ليلة الصيام	١٣٨	باب من مات وعليه صوم
	الرفث الى نائكم الى قوله ما كتب الله لكم	١٤١	باب متى يحل فطر الصائم
٩٣	باب قول الله تعالى وكاواثر يواخى بينين	١٤٢	باب يظفر عما يسر من الماء أو غيره
	لكم الى آخر الآية	١٤٢	باب تعجيل الافطار
٩٦	باب لا ينعمكم من سحوركم اذان بلال	١٤٣	باب اذا افطر في رمضان ثم طلعت الشمس
	باب تعجيل السحور	١٤٣	باب صوم الصبيان
	باب قدركم بين السحور وسلاة الفجر	١٤٤	باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام
٩٨	باب بركة السحور من غير ايجاب	١٤٧	باب التشكيل لمن كثرا الوصال
٩٩	باب اذا قوى بالتهار صوما	١٤٩	باب الوصال الى السحر
١٠١	باب الصائم يصيب جنبيا	١٥٠	باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع
١٠٦	باب المباشرة للصائم		ولم ير عليه قضاء اذا كان اوق له
١٠٨	باب القبلة للصائم	١٥٣	باب صوم شعبان
١٠٩	باب اغتسال الصائم	١٥٤	باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه
	باب الصائم اذا كل أو شرب ناسيا		وسلم وافطاره
	باب سؤال الرطب واليابس للصائم	١٥٥	باب حق الضيف في الصوم
١١٢	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا فوضا	١٥٦	باب حق الجسيم في الصوم
	فليفتش بمنخره الماء	١٥٨	باب صوم الدهر

باب حق الأهل في الصوم	١٥٨	باب الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين	١٩٩
باب الصوم يوم وأفطار يوم	١٦٠	اعتكاف المستعاضة	١٩٩
باب صوم داود عليه السلام	١٦١	باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه	٢٠٠
باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع	١٦٢	باب هل يدرك المعتكف عن نفسه	٢٠٠
عشرة وخمسة عشرة		باب من خرج من اعتكافه عند الصبح	٢٠٠
باب من زار قومًا لم يطر عنهم	١٦٣	باب الاعتكاف في شوال	٢٠١
باب الصوم من آخر الشهر	١٦٥	باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما	٢٠١
باب صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صالما يوم	١٦٦	باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم	٢٠١
الجمعة فعليه أن يطر		باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان	٢٠١
باب هل يخص شأنا من الأيام	١٦٩	باب من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج	٢٠٢
باب صوم يوم عرفة	١٧٠	باب المعتكف يدخل رأسه البيت للفعل	٢٠٢
باب صوم يوم الفطر	١٧١	كتاب البيوع	٢٠٢
باب صوم يوم النحر	١٧٢	باب ما جاء في قول الله عز وجل فانتشروا في الأرض إلى آخر السورة	٢٠٢
باب صيام أيام التشريق	١٧٣	باب الحلال بين والحرام بين وبينهما	٢٠٤
باب صيام يوم عاشوراء	١٧٤	مشبهات	
كتاب صلاة الأوابيع	١٧٨	باب نصير المشبهات	٢٠٥
باب فضل من قام رمضان	١٧٨	باب ما يثبت من الشبهات	٢٠٦
باب فضل ليلة القدر	١٨١	باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات	٢٠٧
باب اتباس ليلة القدر في السبع الأواخر	١٨٢	باب قول الله عز وجل وإذا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ طَوْأ	٢٠٨
باب تعري ليلة القدر في الوتر من العشر	١٨٤	انقضوا إليها	
الأواخر		باب من لم يبال من حيث كسب المال	٢٠٨
باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاخي الناس	١٩١	باب التجارة في البر وغيره	٢٠٨
باب العمل في العشر الأواخر من رمضان	١٩٢	باب الخروج في التجارة وقول الله عز وجل	٢٠٨
باب الاعتكاف (أبواب الاعتكاف)	١٩٣	فانتشروا في الأرض وإنفقوا من فضل الله	
باب الاعتكاف في العشر الأواخر	١٩٣	باب التجارة في البحر	٢٠٩
والاعتكاف في المساجد كلها		باب وإذا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ طَوْأ	٢١٠
باب الحائض ترحل رأس المعتكف	١٩٤	وقوله لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله	
باب لا يدخل البيت إلا لحاجة	١٩٤	باب قوله إنفقوا من طيبات ما كسبتم	٢١٠
باب غسل المعتكف	١٩٥	باب من أحب البسط في الرزق	٢١٠
باب الاعتكاف ليلا	١٩٥		
باب اعتكاف النساء	١٩٥		
باب الأخت في المسجد	١٩٦		
باب هل يخرج المعتكف طوائجه إلى باب	١٩٦		



صحيفة	صحيفة
باب بيع الارض والدور والعروض مشاعا فهر مقسوم	٢٥٥ باب من كره ان يبيع حاضرا لباد باجر
باب اذا اشترى شيئا لغيره بغير اذنه فرضي	٢٥٦ باب لا يشتري حاضرا لباد بالسفرة
باب الشراء والبيع من المشركين وأهل الطرب	٢٥٦ باب النبي عن ثلق الركبان وان يبيع مردود الخ
باب شراء المساكن من الحربي وبهتبه وصته	٢٥٧ باب منتهى التلقي
باب جلود الميتة قبل ان تدبغ	٢٥٨ باب اذا اشترى في البيع ضرر وما لاكل
باب قتل الخنزير	٢٥٨ باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام
باب لا يادب شعهم الميتة	٢٥٨ باب بيع الثمر بالثمر
باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح	٢٥٨ باب بيع الشعير بالشعير
باب التجارة في البحر	٢٥٩ باب بيع الذهب بالذهب
باب امن من باع حرا	٢٥٩ باب بيع الفضة بالفضة
باب امر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود بييع أرضهم حين أجلاهم	٢٦٠ باب بيع الدينار بالدينار
باب العبد والحيوان بالحيوان نسيئة	٢٦١ باب بيع الورق بالذهب نسيئة
باب بيع الرقيق	٢٦٢ باب بيع الذهب بدينار
باب بيع المدر	٢٦٢ باب بيع المزاينة
باب هل يافر بالجار بقبول ان يستبرأ	٢٦٤ باب بيع التمر على النخل
باب بيع الميتة والاصنام	٢٦٦ باب قصير المرايا
باب ثمن الكلب	٢٦٩ باب بيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها
باب كتاب السلم	٢٧٢ باب بيع النخل قبل ان يبدو صلاحها
باب السلم في كيل معلوم	٢٧٢ باب اذا باع القار قبل ان يبدوا صلاحها ثم أسابته عاهة فهو من البائع
باب السلم في وزن معلوم	٢٧٣ باب شراء الطعام الى أجل
باب السلم الى من ليس عنده أصل	٢٧٣ باب اذا أراد بيع ثمر غير مبرور منه
باب السلم في النخل	٢٧٤ باب من باع بخلافه بروت وأرضه من روعة وباجارة
باب الكفيل في السلم	٢٧٥ باب بيع الزرع بالطعام كيلا
باب الرهن في السلم	٢٧٦ باب بيع النخل باصله
باب السلم الى أجل معلوم	٢٧٦ باب بيع الحاضرة
باب السلم الى ان تنتج الناقاة	٢٧٦ باب الجمار أو كاه
باب الشفعة	٢٧٦ باب من أجبر على أرض الامصار صلى ما يتعارفون بينهم في البيع والاجارة والكيل والوزن الخ
باب الشفعة فيما لم يقسم	٢٧٨ باب بيع الشتر بثلثين غير مكه
باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع	

صحيفة	صحيفة
باب ان أحال دين الميت على رجل جازوا إذا	٢٩٦ باب أي الجواز اقرب
أحال على ملجئ ليس له رد	٢٩٧ كتاب الاجارة
باب الكفالة في القرض والديون بالابدان	٢٩٧ باب استئجار الرجل الصالح وقبول الله
وبغيرها	قال ان خير من استاجرت اقوى الامين
باب دخول الله عز وجل والدين عقدت	٢٩٨ باب رضى الغنم على قرار بط
أيمانكم فأتوهم نصيبهم	٢٩٨ باب استئجار المشركين عند الضرورة أو
باب من تكفل عن ميتة فلا يقبله ان	إذا لم يوجدا هل الاسلام
يرجع	٢٩٩ باب إذا استأجر أجيرا ليعمله بعد ثلاثة
باب جوارا في بكر	أيام أو بعد شهر أو سنة
باب الدين	٢٩٩ باب الاجير في الغزو
باب (كتاب الوكالة)	٣٠٠ باب إذا استأجر أجيرا فبين له الاجل ولم
باب وكالة الشريك الشريك الخ	يبين له العمل
باب إذا وكل المسلم حربيا في دار الحرب أو في	٣٠٠ إذا استأجر أجيرا فعلى أن يقيم حاطا
دار الاسلام جاز	يريد أن ينقض جاز
باب الوكالة في الصرعة والميزان	٣٠٠ باب الاجارة الى نصف النهار
باب إذا أصر الراعي أو الوكيل شاة تموت	١٠٨ باب والاجارة الى صلاة العصر
أو شيئا يسد ذبيح أو أصلاح ما يخاف عليه	٣٠١ باب اتهم من منع أجر الاجير
الفساد	٣٠١ باب الاجارة من المنصر الى الليل
باب وكالة الشاهد والغائب جائزة	٣٠٢ باب من استأجر أجيرا فترك أجره
باب الوكالة في قضاء الدين	٣٠٣ باب من أجر نفسه ليعمل على ظهوره ثم
باب إذا وهب شيئا أو وكيل وشفع قسوم	تصدق به وأجر الحال
جاز	٣٠٣ باب أجر البصرة
باب إذا وكل رجل رجلا أن يعطى شيئا ولم	٣٠٤ باب هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في
يبين كم يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس	أرض الحرب
باب وكالة المرأة الامام في الشكاح إذا وكل	٣٠٤ باب ما يعطى في الرقبة على احياء العرب
رجلا فترك الوكيل شيئا فاحازه الوكيل فهو	ظالمه الكتاب
جائز	٣٠٨ باب خسر بية العبد وتعاهد خسرائب الامام
باب إذا باع الوكيل شيئا فاحازه عليه مردود	٣٠٨ باب خراج الحجام
باب الوكالة في الوصية وفقته الخ	٣٠٩ باب من كاهم مولى العبدان يفتوا منه من
باب الوكالة في الحدود	خراجها
باب الوكالة في اليمين وتعاهدا	٣٠٩ باب كتب البني والامام
باب إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث اراك	باب عيب القمل
الفتو قال الوكيل قد سمعته ما قلت	٣١١ باب إذا استأجر ارضا فمات أحدهما
باب وكالة الامين في الخزانة فصرها	٣١١ باب الجواز هل يرجع في الحوالة





﴿ الجزء الرابع ﴾

من قمع الباري بشرح صحيح الامام ابي  
عبدالله محمد بن اسمعيل البخاري لشيخ الاسلام  
فاضل القضاة الحافظ ابي الفضل شهاب الدين احمد بن  
علي بن محمد بن محمد بن حجر السقلاوي  
الشافعي نزيل القاهرة المحروسة  
نفعنا الله به  
آمين

﴿ و بهامته ﴾

﴿ من الجامع الصحيح للامام البخاري ﴾

﴿ الطبعة الاولى بالمطبعة الخيرية ﴾

للكاهن مديرها السيد عمر حسين المشاب

سنة ١٣١٩

هجريه

رسول الله

محمد

لا اله الا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

باب المصير وجزاء الصيد

ثبتت البسمة للجميع وذ كرا يؤذوا باب بلفظ الجمع والباقي باب الأفراد (قوله) وقول الله تعالى فان احصرتم اي توضير المارد من قوله فان احصرتم واما قوله ولا تحلقوا رؤسكم فسيأتي في الباب الذي يليه وفي اقصاره على تفسيره اشارة الى انها اختار القول بتعميم الاحصار وهي مسئلة تختلف بين الصحابة وغيرهم فقال كثير منهم الاحصار من كل ما بس جس الحاج من عدو ومريض وغير ذلك حتى اقيت ابن مسعود رجلا لدغ به فحصر اخرجه ابن جرير استناد صحيح عنه وقال النخعي والكوفيون الحصر الكسر والمرض والخوف واجتجو ابي جندب حجاج بن عمر والذي سنده كره في آخر الباب وائر عطاء المشار اليه وسيله عبد بن حيد عن ابي نعيم عن التوري عن ابن جرير عنه قال في قوله تعالى فان احصرتم فاستيسر من الهدى قال الاحصار من كل شيء يصعبه وكذا رويناه في تفسير التوري وايضا في حذفة عنه وروى ابن المنذر من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس نحوه ولقطه فان احصرتم قال من احرم يحج او عمرة ثم جنس عن البيت مرض يبغده او عدو يصعبه فليذه عن ما استيسر من الهدى فان كانت حجة الاسلام فليذه فضاها وان كانت حجة بعد القرية فلا قضاء عليه وقال آخرون لا حصر الا بالعدو وصح ذلك عن ابن عباس اخرجه عبد الرزاق عن معمر وخرجه الشافعي عن ابن عينة كلاهما عن ابن طلوس عن ابيه عن ابن عباس قال لا حصر الا من حسه عدو فيحل بعمره وليس عليه حج ولا عمرة وروى مالك في الموطا والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه قال من جس دون البيت بالمريض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وروى مالك عن ايوب عن رجل من اهل البصرة قال خرجت الى مكة فمكتفي اذا كنت بالطريق كسرت فخذي فارتسلت الى مكة وها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس ظم رخص لي احدني ان احل فاقت على ذلك الماء تسعة اشهر ثم حلت بعمره وخرجه ابن جرير من طريق

بسم الله الرحمن الرحيم  
باب المصير وجزاء  
الصيد وقول الله تعالى  
فان احصرتم فاستيسر من  
الهدى ولا تحلقوا رؤسكم  
حتى يبلغ الهدى محله وقال  
صطاء الاحصار من كل شيء  
يصعبه

وسمى الرجل يزيد بن عبد الله بن الشيخير وبه قال مالك والشافعي وأحمد قال الشافعي جعل الله على الناس  
 أحكام الحج والعمرة وجعل التحلل للمعصر وخصه وكانت الآية في شأن منع العدوقم بعد بالرخصة  
 موضعها وفي المسئلة قولنا التحكاهم بجرير وغيره وهو أنه لا يحصر بعد النبي صلى الله عليه وسلم وروى  
 مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه المحرم لا يحل حتى يطوف آخر به في باب ما يفعل من أحصر  
 بغير صدق وأخرج ابن جرير عن عائشة بأسناد صحيح قالت لا أعلم المحرم يحل بشئ دون البيت وعن ابن  
 عباس بأسناد ضعيف قال لا أحصاها اليوم وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير والسبب في اختلافهم في ذلك  
 اختلافهم في تفسير الأحصاها فلشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الأنش والكسائي والقرافي وأبو عبيدة  
 وأبو عبيد وابن السكيت وعلبوا بن قتيبة وغيرهم أن الأحصاها ما يكون بالمرض وأما بالعدوقم فهو أحصر  
 وبهذا قطع النحاس وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد يقال في جميع ما يمنع الإنسان من التصرف  
 قال تعالى للفقراء الذين أحصر وفي سبيل الله لا يستطيعون ضرر باقي الأرض وإنما كانوا لا يستطيعون  
 من منع العدوقم وأما الشافعي ومن تابعه فثبتهم في أن الأحصاها بالعدوقم اتفق أهل التحلل على أن  
 الآية باتزلت في قصة الحديبية حين صدق النبي صلى الله عليه وسلم عن البيت فسمى الله صد العدوقم أحصاها  
 وجه الآية آخر من التفسير مجموع قوله تعالى فإن أحصرتم (قوله قال أبو عبد الله حصروا الآية النساء)  
 هكذا ثبت هذا التفسير هنا في رواية الترمذي خاصة وقوله الطبري عن سعيد بن جبير وعطاء بن معاذ وقد  
 حكاه أبو عبيدة في الجواز وقال أنه معاني أخرى فذكرها وهو معنى محصور لأنه منع مما يحلكون من  
 الرجال وقد ورد قول بمعنى مفعول كثيرا وكان البخاري أراد به كره هذه الآية بالاشارة إلى أن المادة  
 واحدة والجامع بين معانيها النزع والله أعلم (قوله باب إذا أحصر المعتمر) قيل غرض المصنف بهذه  
 الترجمة الرد على من قال التحلل بالأحصاها خاص بالحاج بخلاف المعتمر فلا يحل بذلك بل يستمر على  
 أحراره حتى يطوف بالبيت لأن السنة كلها وقت للصمر فلا يحل فواتها بخلاف الحج وهو يحل عن مالك  
 وأخيه له اسمعيل إلا في ما أخرجه بأسناد صحيح عن أبي قتادة قال خرجت معتمر فوقف على راحلي  
 فأنكسرت فارس سألني ابن عباس وابن عمر فقالا ليس ط الوقت كالحج يكون على أحراره حتى يصل إلى  
 البيت (قوله أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمر في الفتنة) هذا السياق يشعر بأنه عن نافع  
 عن ابن عمر بغير واسطة لكن رواية جويرة التي بعده تقتضي أن نافعاً حل ذلك عن سالم وعبيد الله ابني  
 عبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فها عن جويرة عن نافع أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله  
 أخرجا أنهما كلما عبد الله بن عمر فذكر القصة والحديث هكذا قال البخاري عن عبد الله بن محمد بن  
 أسماء وواقعه الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله أخرجه الإمام علي عنهما وطائفتهم معاذ بن  
 المنصور عن عبد الله بن محمد بن أسماء أخرجه البيهقي لكن في رواية موسى بن اسمعيل عن جويرة عن نافع  
 أن بعض بني عبد الله بن عمر قال له قد كرا الحديث وظاهره أنه لنافع عن ابن عمر بغير واسطة وقد عقب  
 البخاري رواية عبد الله بن وايتة موسى بن اسمعيل على الاختلاف في ذلك وأقصرت في رواية موسى هنا على  
 الأسناد وساقه في المغازي بتمامه وقد رواه يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع كذلك ولفظه أن  
 عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله فذكر الحديث أخرجه مسلم وقيل أخرجه البخاري في  
 المغازي عن مسدد عن يحيى مختصر قال فيه عن نافع عن ابن عمر أنه قال فذكر بعض الحديث وفي قوله  
 عن نافع عن ابن عمر دلالة على أنه لا واسطة بين نافع وابن عمر فيه حكاهما وظاهر سياق مسلم وأخرجه  
 البخاري كسباً في بعد باب من طريق عمر بن محمد عن نافع مثل سياق يحيى عن عبيد الله سواء وأخرجه  
 في المغازي من طريق طلح وفيه ما مضى من الحج من طريق إواب والليث كلهم عن نافع وأعرض مسلم  
 عن تخرج طريق جويرة ووافق على تخرج طريق الليث وإواب عن عبيد الله بن عمر وكذا أخرجه  
 السائي من طريق إواب بن موسى واسمعيل بن أمية كلهم عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة والذي

قال أبو عبد الله حصروا  
 لا يأتي النساء باب إذا  
 أحصر المعتمر حديثنا  
 عبد الله بن يوسف أخبرنا  
 مالك عن نافع أن عبد الله  
 ابن عمر رضي الله عنهما  
 خرج إلى مكة

معتبر في الفتنة قال ان  
صدقت عن البيت صنعت  
كاستماع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فاهل بعمرة  
من اجل ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان  
اهل بعمرة عام الحديبية  
بعد تبايع الله بين محمد  
ابن امه حدثنا جويرية  
عن نافع عن عبيد الله بن  
عبد الله وسالم بن عبد الله  
انهم اكلوا اكل الله عنهما  
ابن عمر رضي الله عنهما  
ليالي نزل الجبلين بين الزبير  
فقالوا لا ضرر ان لا تصح  
والعام انما يخاف ان يحال  
ينسلو بين البيت فقال  
خرجنا مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فخال كفار  
قرش دون البيت فخر  
النبي صلى الله عليه وسلم  
هديه وحلق راسه واشهدكم  
اني قد اوجبت عمرة ان  
شاء الله اطلق فان خشي  
يسئ وبني البيت طفت

نولها مشائهما والا واحدا  
لثاني جميع السخ نصب  
احدا على تقدير رجعت  
لعلها خبر يكون مهنودة

بحر اه

يرجع في ندى ان ابني عبد الله اخبرنا قاعبا كلبا به اباهما و اشار عليه به من التأخير ذلك العام واما  
بقية النصه فتشاهدنا فاع وسعها من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهم وهي ولدا عبد الله بن عمر سالم  
ان يكون نافع لم يسمع شيئا من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهم وهي ولدا عبد الله بن عمر سالم  
وعبد الله وهما هاتان لاطمن فهاول ابر من نسه على ذلك من شراح البخاري ووقع في رواية جويرية  
للكورة عبد الله بن عبد الله الصغير وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالكثير وكذا في  
رواية عمر بن محمد عن نافع قال السبي عبد الله يعني مكرا اصح قلت وليس بعبدان يكون كل منهما كالم  
اباه في ذلك ولعل فاقضا خبر كلام عبد الله المكبر مع اخيه سالم ولم يخص كلام عبد الله المصغر مع اخيه  
سالم ايضا بل اخبرنا بذلك قصص عن كل ما انتهى اليه علمه **(قوله معتبرا)** في الموطا من هذا الوجه  
خرج الى مكبر بدالج فقال ان صدقت فذكره ولا اختلاف فانه خرج اول ابر بدالج فلما ذكره  
امره الفتحة احم بالعمرة ثم قال ماشا نهما الا واحد افاض الج فصار طارنا **(قوله في الفتنة)** بينه في  
رواية جويرية فقال ليالي نزل الجبلين بين الزبير وقدم في باب طواف القارن من طريق الليث عن  
نافع فقط حين نزل الجبلين بين الزبير وسلم في رواية يحيى القطان المذكورة حين نزل الجبلين لقتال ابن  
الزبير وقد تقدم في باب من اشترى هدية من الطريق من رواية موسى بن عتبة عن نافع اراد ان عمر  
الج عام حج الحروية وقدم طريق الجمع بينه وبين رواية الباب **(قوله ان صدقت عن البيت)** هذا  
الكلام قاله جواب القول من قاله انما يخاف ان يحال ينسلو بين البيت كما وضعه الرواية التي بعد هذه  
**(قوله)** كاستماع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية موسى بن عتبة قتال لقتل ذلك لكم في رسول  
الله اسوة حسنة اذن اصنع كاستماع زاذقرواية الليث عن نافع في باب طواف القارن كاستماع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ونحوه في رواية اوب عن نافع في باب طواف القارن **(قوله فاهل)** يعني ابن عمر والمراد انه  
رفع من به بالاحلال والتلبية زاذقرواية جويرية التي بعده فقال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم  
خال كفار قرش دون البيت فخر النبي صلى الله عليه وسلم هديه وحلق راسه **(قوله من اجل ان النبي)**  
صلى الله عليه وسلم كان اهل بعمرة عام الحديبية قال النووي ومعناه انه اراد ان صدقت عن البيت  
واحصرت تحتل من العمرة كتحلل النبي صلى الله عليه وسلم من العمرة وقال عياض يحتمل ان المراد  
اهل بعمرة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة ويحتمل انه اراد الامر من اي من الاحلال والاحلال  
وهو الاظهر ونسبه النووي ليس هو مجردود **(قوله بعمرة)** زاذقرواية جويرية بن ندى الحليفة  
وفي رواية اوب بالمناخية فاهل بالعمرة من الدار والمراد بالدار المنزل الذي نزل به بنى الحليفة ويحتمل ان  
يحمل على الدار التي بالدينة ويجمع بانه اهل بالعمرة من داخل بيته ثم اعمل ما اظهره ابعدها استقر  
بنى الحليفة **(قوله عام الحديبية)** سياقي بان ذلك وتشرحه في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى واورده  
المصنف بسبب ما بين عن اسمعيل وهو ابن ابي اس عن مالك فزاد فيه ثم ان عبد الله بن عمر طرقي امره  
فقال ما امرهما الا واحد الى الحج والعمرة فيما يتعلق بالاحصار والاحلال فالتفت الى اجماعه قد راى القصة  
وبين في رواية جويرية بان ذلك وقع بعد ان سار ساعته وهو بدالاحلال الاول الماضي في ان المراد بالدار  
المسكن الذي نزل به بنى الحليفة ووقع في رواية الليث اشهدكم اني قد اوجبت عمرة ثم خرج حتى اذا كان  
بظاهر اليبسا قال ماشا ن الحج والعمرة الا واحد ولو كان ايجاب العمرة من داره التي بالدينة لكان  
ما بينهما بين ظاهر البيداء اكثر من ساعة **(قوله في رواية جويرية)** في قوله جعل منها حتى دخل يوم النحر  
زاذقرواية الليث فخر وحلق وراى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول وهذا ظاهره انه  
اكتفى بطواف القدوم عن طواف الاضحية وهو مشكل ووقع في رواية اسمعيل المذكورة ثم طاف لهما  
طوافا واحدا وراى ان ذلك مجزئ عنه وقد تقدم البحث في ذلك في آخر باب طواف القارن **(قوله في)**  
رواية جويرية فاشهدكم اني قد اوجبت الى ان ازلت نفسي ذلك وكانه اراد تعليم من يريد الاقتداء به ولا

فالتلفظ ليس شرط **(قوله وان حيل في ويه)** اي البيئاتى منعت من الوصول اليه لا طوف تحلل  
بعمل العمرة وهذا بين ان المراد به ما امرهما الا واحد يعني الحج والعمرة في جواز التحلل منهما  
بالاحصار او في امكان الاحصار عن كل منهما ويؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القطان المذكورة  
بعد قوله ما امرهما الا واحد ان حيل في ويه بين العمرة حيل في ويه بين الحج فكانه راي اولان الاحصار  
عن الحج اشد من الاحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة اعماله فاختار الالهلال بالعمرة ثم راي  
ان الاحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة قال ما امرهما الا واحد وقبه ان الصحابة كانوا  
يستحبون القياس ويحتجون به وفي هذا الحديث من القوا ثمان من احصر بالعبد بان منعه عن  
المضي في نسكه حجا كان او عمرة جازله التحلل بان يرمى ذلك ويحرمه به يخلق راسه او يقصر منه  
وفيه جواز ادخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الاكثر ان يكون قبل التروع  
في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضي اربعة اشواط مسح وهو قول الحنفية وقيل بعد تمام الطواف  
وهو قول المالكية وقيل ابن عبد البر ان بانور شد قطع ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال  
العمرة على الحج وقبه ان القارئ يقتصر على طواف واحد وقد تقدم البحث فيه في باب وقبه ان  
القارئ يهدي ويشدان حرم فقال لاهدى على القارئ وفيه جواز الطر وج الى التسلي في الطريق المظنون  
خوفه اذ جازي السلامة قاله ابن عبد البر **(قوله في رواية موسى بن اسمعيل ان بعض بني عبد الله)** قد  
تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وانه سالم بن عبد الله واخوه عبيد الله وعبد الله لم يظهر من الذي  
قولى مخاطبته منهم **(فتبينه)** وقع في رواية الصنعبي عن مالك في اول احاديث الباب في آخر قصة ابن عمر  
ز يادته وهي واهدي شاة قال ابن عبد البر في زيادة غير محفوظة لان ابن عمر كان يقصر ما استيسر من  
الهدى بانه يذنه دون بدنه او بقره دون بقرة فكيف يهدي شاة **(قوله في حديث ابن عباس في آخر)**  
**(الباب حديث احمد)** كذا في جميع الروايات غير منسوب لغريم الحما كنهانه محمد بن يحيى الذهلي واومسعود  
بانه محمد بن مسلم بن واره وذكر الكلابي عن ابن ابي سبيدانه او حاتم محمد بن ادريس الرازي وذكر  
انما رآه في اصل عتيق ويؤيد ان الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المازكري كذلك اخرج  
الاسماعيلي وابو عيسى في مستخرجهما من طريق ابي حاتم ورواية البخاري عنه في باب الفزع فانه روى  
عنه البخاري (قلت) ويحتمل ان يكون هو محمد بن اسحق الصنعاني فقد وجدت الحديث من روايته  
عن يحيى بن صالح كما ذكره **(قوله عن عكرمة قال قال ابن عباس)** هكذا رايته في جميع النسخ  
وهو يقتضي سبق كلامه بعبقريه قوله فقال ابن عباس ولم ينه عليه احد من شراح هذا الكتاب ولا ينه  
الاسماعيلي ولا ينعيم لانهما اقتصر من الحديث على ما اخرج البخاري وقد بحث عنه الى ان سر  
الله بالوقوف عليه فقرات في كتاب الصحابة لا ين السكت قال حدثني هرون بن عيسى حديث الصنعاني  
هو محمد بن اسحق اخدشيوخ مسلم حديث يحيى بن صالح حديث معاوية بن سلام عن يحيى بن ابي كثير قال  
سألت عكرمة فقال قال عبد الله بن رافع مولى ام سلمة انها سألت الحجاج بن عمر والاصمري عن جبر  
وهو محمد فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرج او كسر او جلس قليجرتي مثلها وهو في حل  
قال حدثت به باهرة فقال صدق وحدثه ابن عباس فقال قد احصر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خلق ونحوه به وجامع نساء حتى اعتمر عامه فبلاضرف بهذا السياق القدر الذي حدثه البخاري من  
هذا الحديث والسبب في حذفه ان الزائد ليس على شرطه لانه قد اختلف في حديث الحجاج بن عمر  
وعلى يحيى بن ابي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله بن رافع ليس من شرط البخاري فخرجه اصحاب  
السنن وابن خزيمة والدارقطني والحما كمن طرق عن الحجاج الصواف عن يحيى عن عكرمة عن الحجاج به  
وقال في آخره قال عكرمة فأتأت باهرة وابن عباس فقالا صدق ووقع في رواية يحيى القطان وغيره  
في سياقه سمعت الحجاج واخرجه ابو داود والترمذي من طريق معمر عن يحيى عن عكرمة عن عبد الله

وان حيل في ويه فعلت  
كما فعل التي صلى الله عليه  
وسلم ونامعه فاهل بالعمرة  
من ذي الحليفة ثم سار  
ساعه ثم قال اعماشاهما  
واحد اشهدكم في قد اوجبت  
حجة مع عمر في فليحل منها  
حتى دخل يوم النحر  
واهدى وكان يقول لا يحل  
حتى يطوف طوافا واحدا  
يوم يدخل مكة \* حدثني  
موسى بن اسمعيل حدثنا  
جوزية عن نافع ابن بعض  
بن عبد الله قال لولفت  
بهذا \* حدثنا محمد  
حديثا يحيى بن صالح  
حديثا معاوية بن سلام  
حديثا يحيى بن ابي كثير  
عن عكرمة قال قال  
ابن عباس رضي الله عنهما  
قد احصر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم خلق راسه  
وجامع نساء ونحوه هديه  
حتى اعتمر عامه فابلا

ابن رافع عن الجاحج قال الترمذي وتابع معبر ا على زيادة عبد الله بن رافع معاوية بن سلام وسعت محمد  
يعني البخاري قول روافه معمر ومعاوية اصح انتهى فاقصر البخاري على ما هو من شرط كتابه مع  
ان الذي حذفه ليس بعيدا من الصحة فانه ان كان عكرمة سمعه من الجاحج بن عمر وفذال والا فالواسطه  
بينهما وهو عبد الله بن رافع ثقة وان كان البخاري لم يخرج له وهذا الحديث اخرج من قال لافرق بين  
الاحصار بالعدو وبغيره كما قدمت الاشارة اليه واستدل به على ان من تحلل بالاحصار وجب عليه قضاء  
ما تحلل منه وهو ظاهر الحديث وقال الجمهور لا يجب وبه قال الحنفية وعن احمد روايان وسأني  
البحث فيه ببداية ابن ان شاء الله تعالى ﴿ قوله باب الاحصار في الحج ﴾ قال ابن المنير في الحاشية اشار  
البخاري الى ان الاحصار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم اعم لوقوع في العمرة فقام العلماء على ذلك  
وهو من الحلقا بني الفارق وهو من اقوى الاقصة (قلت) وهذا ينبغي على ان مراد ابن عمر بقوله لمسته  
بنيكم قياس من يحصل له الاحصار وهو حاج على من يحصل له في الاعتزال ان الذي وقع للنبي صلى الله  
عليه وسلم هو الاحصار عن العمرة ويحتمل ان يكون ابن عمر اراد بقوله لمسته بنيكم وبما بينه بعد ذلك شيئا  
سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم في حق من لم يحصل له ذلك وهو حاج والله اعلم ﴿ قوله اخبرنا عبد الله  
هو ابن المبارك و يونس هو ابن زيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بان قال وعن عبد الله اخبرنا معمر  
عن الزهري نحوه وهو معطوف على الاسناد الاول فكان ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة  
عن معمر وليس هو علق كما ادعاه بعضهم وقد اخرجه الترمذي عن ابي كريب عن ابن المبارك عن  
معمر ولفظه انه كان يشكر الاشراط ويقول انيس حبسكم سنة بنيكم وهكذا اخرجه الدارقطني من طريق  
الحسن بن عرفة والاسماعيلي من طريقه ومن طريق احمد بن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك وكذا  
اخرجه عبد الرزاق واحدثه عن معمر مقتصر على هذا القدر واخرجه الاسماعيلي من وجه اخر عن  
عبد الرزاق بن يونس وكذا اخرجه النسائي واما انكار ابن عمر الاشراط فثبت رواية يونس ايضا الا انه  
حذف في رواية البخاري هذه فخرجه البيهقي من طريق السراج عن ابي كريب عن ابن المبارك عن  
يونس واخرجه النسائي والاسماعيلي من طريق ابن وهب عن يونس وشارب بن عمر بانكار الاشراط الى  
ما كان يفتي به ابن عباس قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشراط لقال به وقد اخرجه  
الشافعي عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يضباعه بنت  
الزبير قال ماتر يدين الحج فقالت اتي شاكية فقال لها جعي واشترط لي ان محلي حيث حبستني قال الشافعي  
لو ثبت حديث عروة لم اعده الى غيره لانه لا يصلح عندى خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال البيهقي قد ثبت هذا الحديث من اوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن  
الطاه عن ابن عيينة موصولا بـ كز عائشة فيه وقال وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة قال وقد وصله ابو  
اسامة ومعمر كلاهما عن هشام ثم ساقه من طريق ابي اسامة وقال اخرجه الشيخان من طريق ابي  
اسامة (قلت) وطريق ابي اسامة اخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج بل حذف  
هذه كرا لاشتراط اصلا تيات كافي حديث عائشة ونسها كافي حديث ابن عمر وامار رواية معمر التي اشار  
اليها البيهقي فخرجها احمد بن عبد الرزاق ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهري  
فرقما كلاهما عن عروة عن عائشة ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس ان ضباعة بنت  
الزبير بن عبد المطلب اتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اتي امرأة فنبلة اتي في الضنف واتى اريد  
الحج فأتا في قال اهل بالحج واشترط لي ان محلي حيث تحبسين قال فذكرت اخرجه مسلم واهحاب السنن  
والبيهقي من طرق عن ابن عباس قال الترمذي في الباب عن جابر واسماء بنت ابي بكر (قلت) وعن  
ضباعة نفسها عن سيف بن عوف واسماء بنت عوف واسماء بنت عوف واسماء بنت عوف واسماء بنت عوف  
وعلى وعمل وابن مسعود وعائشة وام سلمة وغيرهم من الصحابة ولم يصح انكاره عن احدهم من الصحابة

باب الاحصار في الحج  
حدثنا احمد بن محمد  
اخبرنا عبد الله اخبرنا  
يونس عن الزهري قال  
اخبرني سالم قال كان ابن  
عمر رضي الله عنهما يقول  
قوله في حق من لم يحصل الحج  
كذا بالنسخ التي بايدنا وهل  
الاولى حذف لم تأمل اه

مصنفه

الا عن ابن عمر واهته جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية وحتى عياض عن الاصيل  
 قال لا يثبت في الاشراف اسناد صحيح قال عياض وقد قال النسائي لا اعلم اسنده عن الزهري غير معمر  
 وتقبه النووي بآني الذي قاله غلط فاحش لان الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى وقول النسائي  
 لا يلزم منه تضعيف طريق الزهري التي تفرد بها معمر فضلا عن بنية الطرق لان معمر ثقة حافظ فلا  
 يضره التردد كيف وقد وجدنا رواه واشواهد كثيرة (قوله اليس حسبكم) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم ان حبس احدهم عن الحج طاف قال عياض ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص او على اخبار  
 فعل اي تمسكوا وشبهه ونحوه بحسبك في قوله طاف بالبيت يصح الرفع على ان سنة نجر حبسكم او الفاعل  
 بمعنى الفعل فيه ويكون ما بعدها تفسير للسنة وقال السهيلي من نصبه سنة فانه باخبار الامر كانه قال الزموا  
 سنة نبيكم وقد قدمت البحث فيه (قوله طاف بالبيت) اي اذا امكنه ذلك وقد وقع في رواية عبد الرزاق  
 ان حبس احدا منكم جالس عن البيت فاذا وصل اليه طاف به الحديث والذي تحصل من الاشراف في الحج  
 والعمرة افعال احدها مشروعية ثم اختلف من قال به فقبل واجب فظاهر الامر وهو قول الظاهرة  
 وقيل مستحب وهو قول احمد وغلط من حكى عنه انكاره وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به  
 الشيخ ابو حامد والحق ان الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول بصحته في الجسد فصار الصحيح عنه  
 القول به وبذلك جزم الترمذي عنه وهو احد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جعلها في  
 كتاب مفرد مع الكلام على تلك الاحاديث الذين انكروا واما حديث عية الاشراف اجابوا عن حديث  
 شيبعة ياجو فممنها انه خاص بضياعه حكاه الخطابي ثم قال واي من الشافعية قال النووي وهو تاول بطل  
 وقيل معناه محلي حيث حبس الموت اذا ارتكبت الوفاة قطع احرار حكاه امام الحرمين وانكره النووي  
 وقال انه ظاهر الفساد وقيل ان الشرط خاص بالتحلل من العمرة لا من الحج حكاه المحقق الطبري وقصة  
 شيبعة ترددها كحديث من ساق مسلم وقد اذنب ابن خزم في التعقب على من انكر الاشراف عمالا يزيد  
 عليه وسياق الكلام على بقية حديث شيبعة في الاشراف حيث ذكر المصنف في كتاب النكاح ان شاء  
 الله تعالى (قوله باب التحريق في الحلق في المحصر) ذكر فيه حديث المسور ان رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم تحرق قبل ان يهلك وامر اصحابه بذلك وهذا طرف من الحديث الطويل الذي اشرحه المصنف  
 في الشرح من الوجه المذكور هنا ولفظه في او اخر الحديث فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا سبابة قوموا فاحرقوا ثم اطلقوا فذكر فيه الحديث وفيه قول ام سلمة انني صلى  
 الله عليه وسلم اخرج ثم لا تكلم احدا منهم كلمة حتى تحرق بدعا فخرج فحرق بدعه ودعا خلقه وعرف  
 بهذا ان المصنف اورد القدر المذكور هنا للمضي و اشار بقوله في الترجمة في المحصر الى ان هذا الترتيب  
 يختص بحال من احصر وقد تقدم انه لا يجب في حال الاختيار في باب اذارى يعلمنا امسى وخلق قبل ان  
 يذبح ولم يتعرض المصنف لما يجب على من خلق قبل ان ينحر وقد روى ابن ابي شيبة عن طريق الاعمش  
 عن ابراهيم عن علقمة قال عليه دم قال ابراهيم وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ثم اورد  
 المصنف حديث ابن عمر الماضي قبل باب مختصرا وفيه فحرق بدعه وخلق راسه وقد اورد البيهقي من  
 طريق ابي بدر شجاع بن الوليد وهو الذي اخرجه البخاري من طريقه باسناد المذکور ولفظه ان عبد  
 الله بن عبد الله بن سالم بن عبد الله كلفه عبد الله بن عمر لاني زل الحجاج باني الزبير وقالوا لاضرر ان لا تصح  
 العام انما قال ان يحال فبذلك من ابيات فقال خرجنا فذكر مثل سابق البخاري ووافقه آخره ثم رجع  
 وكذا ساقه الاسامة عيسى بن طريق ابي بدر الا انه لم يذكره في نسخة التي في قوله وساقه من طريق اخرى عن  
 ابي بدر ايضا قال في ما من ابن عمر انه قال ان حبس بين وبين البيت فقلت كافر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وانما عاهل بالعمرة الحديث قال ابن التيمي ذهب مالك الى انه لا هادي على المحصر والوجه عليه  
 بهذا الحديث لانه قل فيه حكم وسبب السبب المحصر والحكم التحرق فقصي الظاهر فعلق الحكم بذلك

اليس حسبكم سنة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 ان حبس احدهم عن الحج  
 طاف بالبيت وبالصف والمروة  
 ثم حل من كل شيء حتى يرجع  
 طافا بلا يهدى او يصوم  
 ان لم يجد هديا وعن  
 عبد الله قال اخبرنا معمر  
 عن الزهري قال حدثني سالم  
 عن ابن عمر نحوه **باب**  
**التحريق في الحلق في المحصر**  
**حدثنا محمود حدثنا**  
**عبد الرزاق اخبرنا معمر**  
**عن الزهري عن عروة عن**  
**المسور رضى الله عنه ان**  
**رسول الله صلى الله عليه**  
**وسلم تحرق قبل ان يهلك وامر**  
**اصحابه بذلك حدثني محمد**  
**ابن عبد الرحيم اخبرنا ابو**  
**بدر شجاع بن الوليد عن حمز**  
**ابن محمد العمري قال وحدث**  
**نافع ان عبد الله وسالما**  
**كليا عبد الله بن عمر رضى**  
**الله عنهما قال خرجنا مع**  
**النبي صلى الله عليه وسلم**  
**معتبرين خال كفار فريش**  
**دون البيت فحرق رسول الله**  
**صلى الله عليه وسلم بدنه**  
**وحلق راسه**

باب من قال ليس على  
المحصر يدل وقال يروح عن  
شبل عن ابن أبي نعيم عن  
مجاهد عن ابن عباس رضي  
الله عنهما انهما ابدا على  
من نفس بهما بالتلذذ فلما  
من جبهه عذرا وغير ذلك  
فانه يحل ولا يرجع وانما  
كل مع هدى وهو محصر  
فخره ان كان يستطيع ان  
يبحث عن استطاع ان يبحث  
به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله  
وقال مالك وغيره ينحر  
هده ويحلق في أي موضع  
كان ولا قضاء عليه لان  
التي صلى الله عليه وسلم  
واصحابه بالحدية ينحروا  
وحلقوا وحلوا من كل شيء  
قبل الطواف وقبل ان يصل  
الهدى الى البيت لم يذكر  
ان التي صلى الله عليه وسلم  
احدا ان يقضوا شيئا  
ولا يعودوا له والحدية  
خارج من الحرم بهجرتنا  
اسمعت حديثي مالك عن  
نافع ان عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما قال حين  
خرج الى مكة معتمرا في  
الفتنة ان صدقت عن البيت  
صنعنا كما صنعنا مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فأهل بعمرة من اجل ان  
التي صلى الله عليه وسلم  
كان أهل بعمرة عام الحدية  
ثم ان عبد الله

السبب والله اعلم ﴿ قوله باب من قال ليس على المحصر يدل ﴾ يفتح الموحدة والمهملة أي قضاءها  
احصر فيه من حج او عمرة وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريبا ﴿ قوله وقال يروح ﴾ يعني ان عبادة  
وهذا التعليق وصله اسحق بن راويه في تفسيره عن روح بهذا الاستناد وهو موقوف على ابن عباس  
ومراد بالتلذذ وهو بمجمتين الجماع وقوله جبهه عذرا كذا لا كما بضم المهملة وسكون المعجمة  
بدهاء ولا يذبحه عذرا يفتح اوله وفي آخره واو وقوله او غيره ذلك أي من مرض او تهاذفة  
وقد روى عن ابن عباس نحوه هذا الاستناد آخره ابن جرير من طريق علي بن ابي طلحة عنه وفيه فان  
كانت جبهه الاسلام عليه قضاؤها وان كانت غير القرية فلا قضاء عليه وقوله وان استطاع ان يبحث  
يحل حتى يبلغ الهدى محله هذه مسألة تختلف بين الصحابة فمن بعدهم فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى  
حيث يحل سواء كان في الحل او في الحرم وقال ابو حنيفة لا يذبحه الا في الحرم وفصل آخرون كما قاله ابن  
عباس هنا وهو المعتد بسبب اختلافهم في ذلك هل نحر التي صلى الله عليه وسلم الهدى بالحدية في  
الحل او في الحرم وكان عطاء يقول لم ينحر يوم الحدية الا في الحرم واتفقه ابن اسحق وقال غيره من  
أهل المغازي ان يعترف في الحل وروى يعقوب بن سفيان من طريق مجمع بن يعقوب عن ابيه قال لما حلس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم واجما بهنجر والحدية وحلقوا ببيت الله ربحا فحملت شعورهم فالتفتها  
في الحرم قال ابن عبد البر في الاستذكار فهذا يدل على انهم حلقوا في الحل (قلت) ولا يفتي ما فيه فانه  
لا يلزم من كونهم مالحقوا في الحرم لنتهم من دخوله ان لا يكونوا ارسلوا الهدى مع من نحره في الحرم  
وقد ورد ذلك في حديث ناجية بن جندب الاسلمي قلت يا رسول الله يا بني بالهدى حتى انحره في الحرم  
فعل انحره الثاني من طريق اسرائيل عن مجزة بن زاهر عن ناجية وانخرجه الطحاوي من وجه آخر  
عن اسرائيل لكن قال عن ناجية عن ابيه لكن لا يلزم من وقوع هذا وجوب بل بظاهر القصة ان اكرهم  
نحر في مكانه وكافوا في الحل وذلك الدال على الجواز والله اعلم ﴿ قوله وقال مالك وغيره ﴾ هو مذكور في  
الموطأ ولفظه انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو واصحابه بالحدية ينحروا والهدى  
وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل ان يطوفوا بالبيت وقبل ان يصل اليه الهدى ثم لم يلزم ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه ولا ممن كان معه ان يقضوا شيئا ولا ان يعودوا لشيء وسئل مالك  
عن المحصر يصدق فقال يحل من كل شيء وينحر هديه ويحلق راسه حيث حبس وليس عليه قضاء واما  
قول البخاري وغيره فانني يظهر لي انه عني به الشافعي لان قوله في آخره والحدية خارج الحرم هو من  
كلام الشافعي في الامم وعنه ان بعضها في الحل وبعضها في الحرم لكن اتعاض رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في الحل استدلالا بقوله تعالى وسدكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفان يبلغ محله قال ومحل  
الهدى عند أهل العلم الحرم وقد اخبر الله تعالى انهم سدوهم عن ذلك قال ثبت ما احصره من حوله ولا  
قضاء عليه من قبل ان الله تعالى لم يذكر قضاها الذي اعطاه في اخبار أهل المغازي شيه بما ذكرنا لاننا علمنا  
من متواتر احاديثهم ان كان معه عام الحدية رجال مع وفون ثم اعتمر محرمة التضيبة فتخلف بعضهم  
بالدنية من غير ضرورة في نفس ولا مال ولولمهم القضاء لا حرهم بان لا يتخلفوا عنه وقال في موضع آخر  
انما سميت محرمة القضاء للتضيبة للمقاضاة التي وقت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش لاعلى  
انهم وجب عليهم فتنه في العمرة انتهى وقد روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق  
ابي معشر وغيرهما قالوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابه بان يعتمر واقفم فتخلف منهم الامن قطع  
خبر او ماتوا فخرج معه جماعة معتمرين من بين شهداء الحدية وكانت عهدهم القين ويمكن الجمع بين هذا  
ان مسح وبين الذي قبله بان الامر كان على طريق الاستحباب لان الشافعي جازم بان جماعة تخلفوا  
بقصر عذر وقد روى الواقدي ايضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه العمرة قضاوا ولكن كان شرطا



على قرين ابن سبيته المسلمون من قابل في الشهر الذي صدهم المشركون فيه (قوله ثم طاف لهما) اي  
 للحج والعمر وهذا يخالف قول الكوفي انهم طافوا طوافاً (قوله وراى ان ذلك مجزئ عنه) كذا  
 لا يذر وغيره بالرفع على انه خبران وقع في رواية كريمة مجزئ باقتيل هو على لغة من ينصب بان البسدا  
 او الطراوى خبر كان المحذوفة والذي عندي انه من خطأ الكاتب فان اصحاب الموطا اتفقوا على روايته  
 بالرفع على الصواب (قوله باب قول الله تعالى فن كان منكم مريضاً او بهذى من راسه فقدية من  
 صيام او صدقة او نسل وهو غير فاما الصوم ثلاثة ايام) اي باب تفسير قوله تعالى كذا وقوله غير من كلام  
 المستفت استفاده من اول المكرة وقد اشار الى ذلك في اول باب كفارات الايمان فقال وقد خبرنا النبي صلى الله  
 عليه وسلم كعاباً في القدية وبذ كرع ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن او فصاحبه بالخيار  
 وسبأ في ذكر من وصل هذه الاثار هناك واقرب لموقف عليه من طرق حديث الباب الى التصريح  
 بالترجيح ابوداود من طريق الشعبي عن ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال له ان شئت فانسك وان شئت فسم ثلاثة ايام وان شئت فاطم الحديث وفي رواية مالك في الموطا  
 عن عبد الكريم باسناده في آخر الحديث اي ذلك فقلت اجز او سبأ في البحث في ذلك ان شاء تعالى وقوله  
 فاما الصوم في رواية الكشي في الصيام والصيام المطلق في الآية مفيد بعامة في الحديث بالثلاث قال ابن  
 التين وغيره جل الشارح هنا صوم يوم معاد لا بصاع وفي الفطر رمضان عدل مد وكذا في الفطار والجماع  
 في رمضان وفي كفارة البمين ثلاثة امداد وثلاث في ذلك اقوى دليل على ان القياس لا يدخل في الحدود  
 والتقدير وتقسيم قوله فاما الصوم بمحذوف تقديره واما الصدقة فهي اطعام ستة مساكين وقد اقر ذلك  
 بترجيح (قوله عن جدين قيس) في رواية اشهب عن مالك ان جدين قيس حدثنا عن رجلها الفاروق في  
 الموطات (قوله بمجاهد عن عبد الرحمن) صرح سيف عن مجاهد بساغة من عبد الرحمن وبان كعبا  
 حدث عبد الرحمن كافي الباب الذي يليه قال ابن عبد البر وفي رواية جدين قيس هذه كذا واه الاكوعن  
 مالك ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن عفير عن مالك باسقاط عبد الرحمن بن مجاهد وكعب بن عجرة  
 (قلت) ومالك فيه اسنادان آخران في الموطا احدهما عن عبد الكريم الجعفي عن مجاهد في سياقه  
 ما ليس في سياق جدين قيس وقد اختلف فيه على مالك ايضا على العكس مما اختلف فيه على طريق جدين  
 ابن قيس قال الدارقطني واه اصحاب الموطا عن مالك عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكر  
 مجاهد حتى قال الشافعي ان مالك كاهمه وفيه اجاب ابن عبد البر بان ابن القاسم وابن وهب في الموطا وتابهما  
 جماعة عن مالك بخارج الموطا منهم بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وابراهيم بن طهمان  
 والوليد بن مسلم اثبتوا بمجاهد فيهما وهذا الجواب لا يرد على الشافعي وطريق ابن القاسم المشار اليها  
 عند النسائي وطريق ابن وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند احمد وسائر هاشم  
 الدارقطني في الغرائب والاسناد الثالث في هذه عن عطاء الخراساني عن رجل من اهل الكوفة عن كعب  
 ابن عجرة قال ابن عبد البر يحتمل ان يكون عبد الرحمن بن ابي ليلى او عبد الله بن معقل وقتل ابن عبد البر  
 عن احمد بن صالح المصري قال حديث كعب بن عجرة في القدية ستة معمول بها لير وها من الصعابة  
 غيره ولا رواه عنه الا ابن ابي ليلى وابن معقل قال وهو سنة اخذها اهل المدينة عن اهل الكوفة قال  
 الزهري سألت عنها علماءنا كلهم حتى سجدت في السبب فلم يفتروا كم عدد المساكين (قلت) فيما اطلقه  
 ابن صالح نظر قد جادت هذه السنة من رواية جماعة من الصعابة غير كعب منهم عبد الله بن عمرو بن  
 العاص عند الطبري والبراني وابو هريرة عن سعيد بن منصور ورواه عن كعب بن عجرة غير المذكورين ابوداود عند النسائي  
 وعن ابيهم من قومه عند الطبري ايضا ورواه عن كعب بن عجرة غير المذكورين ابوداود عند النسائي  
 ومحمد بن كعب القرظي عندنا في ما به ويحيى بن جعدة عند احمد وعطاء عند الطبري وجاء عن ابي قلابه  
 والشعبي ايضا عن كعب وروايتهما عند احمد لكن الصواب ان بينهما واسطة وهو ابن ابي ليلى على الصحيح

ابن عمر تفرق في امره فقال  
 ما امرهما الا واحد فالتفت  
 الى اصحابه فقال ما امرهما  
 الا واحد اشهدكم اني قد  
 اوجبت الحج مع العمرة ثم  
 طاف لهما طوافاً واحداً  
 وراى ان ذلك مجزئ عنه  
 واهدي باب قول الله  
 تعالى فن كان منكم مريضاً  
 او بهذى من راسه فقدية  
 من صيام او صدقة او نسل  
 وهو غير فاما الصوم ثلاثة  
 ايام حدثنا عبد الله بن  
 يوسف اخبرنا مالك عن  
 جدين قيس عن مجاهد  
 عن عبد الرحمن بن ابي  
 ليلى عن كعب بن عجرة  
 رضى الله عنه

قوله الزهراني في بعض  
 النسخ الزهرى اه

وقد ورد البخاري حديث كعب هذا في أربعة أبواب متوالية وأورده أيضاً المغازي والطبوكات  
 الأيمان من طرق أخرى مدار الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل فيقيد إطلاق أحد من صالح الصحة  
 فإن قبضة الطرق التي ذكرها الاختلاف من مقال الأثرين في إجمال وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة  
 زائدة إن شاء الله تعالى **(قوله)** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لعليّ في رواية أشهب المتقدم  
 ذكرها إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وفي رواية عبد الكرم أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهو محرم فأنه القمل وفي رواية تيفي في الباب الذي يليه وصف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية  
 ورامى فيها فتلا فقال أبو ذؤيب هوامل قلت نعم قال خلقوا من الله حديث وفيه قال في نزول هذه الآية  
 فمن كان منكم من يضاهو به أذى من رأسه زاد في إيتاقي الزبير عن مجاهد عند الطبراني أنه أهل في ذي  
 القعدة وفي رواية صغيرة عن مجاهد عند الطبراني أنه لقيه وهو عند الشجرة وهو محرم وفي رواية أبو  
 عن مجاهد في المغازي أتى على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا وقد فتحت رمة والقمل فثار على رأسي  
 زاد في رواية ابن عوف عن مجاهد في الكفارات فقال ابن ذؤيب قال أبو ذؤيب وفي رواية ابن يشر عن  
 مجاهد فيه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ونحن محرمون وقد حصرنا المشركون  
 وكانت في وفرة ففعلت الهوام تساقط على وجهي فقال أبو ذؤيب هوام أسلقت نعم فارتلت هذه الآية  
 وفي رواية أبي وائل عن كعب أحموت ففكرت قبل رأسي فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأناني وأنا طابع  
 قدرا الأصحاب وفي رواية ابن أبي يحيى عن مجاهد بسبب ما يرواه أنه ليسقط القمل على وجهه فقال أبو ذؤيب  
 هوامل قال نعم فامرهم أن يخلقوا وهم بالحديبية ولم يبين لهم أنهم يخلقون وهم على طمع أن يشاءوا مكة فارتل  
 الله القدي وخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن كثير عن مجاهد هذا زيادة ولا جدوسعيد بن منصور  
 في رواية أبي قتادة قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أصلها إلى فرعها زاد سعيد  
 وكانت حسن الشعر وأول رواية عبد الله بن معقل بعد ما جلست إلى كعب بن عجرة فسأله عن القدي  
 فقال نزلت في خاصة وهي لكم عامة جلست إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي  
 فقال ما كنت أرى الوجع بلغ بكم أرى زاد مسلم من هذا الوجه فسأله عن هذه الآية فقدي من مبيام  
 الآية ولا أحد من وجه آخر في هذه الطريق وقع القمل في رأسي ويطير حتى حاجبي وشأ في فبلغ ذلك  
 النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل إلى فدعا في ظهري قال لقد أصابك بلا مؤمن لا تشعرا دع إلى الجحام  
 غلقتني ولا في داود من طريق الحكم بن عيينة عن ابن أبي ليلى عن كعب ما بقي هوام حتى تخوفت على  
 بصري وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبراني غلقت رأسي بأربعة فأتت منه القمل زاد الطبراني من طريق  
 الحكم أن هذا الأثر قلت شديد رسول الله صلى الله عليه وسلم بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم مر به فرأه وفي قول عبد الله بن معقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه فرأه  
 أن يقال مر به أو لا فرأه على تلك الصورة فاستدعي به إليه فطأ به وحلق رأسه بمحضرة فتقل كل واحد  
 منهم ما لم يتقله الآخرون ووضعه قوله في رواية ابن عوف السابقة حيث قال فيها قتال ابن ذؤيب قال فالتأهر  
 أن هذا الاستدعاء كان عقبراً به أباه إذا مر به وهو قد نحت القدر **(قوله)** لعليّ ذلك هوامل قال  
 القمل طي هذا سؤال عن تحقيق الصلة التي تربط عليها الحكم فلما أخبره بالصفة التي نالته تخف عنه  
 والهوام بتشدد بالمجمع هامة وهي ما يذهب من الاحتشاش والمراد به لما يلزم جسد الإنسان غالباً إذا طال  
 عهده بالتطيف وتدعى في كثير من الرأيايات القمل واستدل به على أن القدي مر به على قمل  
 القمل وتتشبه بذكر الخلق فالتأهر أن القدي مر به عليه وهما وجهان عند الشافعية يظهر أن الخلاف  
 في الوالحق ولم يقتل قلاً **(قوله)** خلقوا من الله (وصم) قال ابن قدامة لا تعلم خلافاً في إلحاق الأزالة بالخلق سواء  
 كان مجموعاً أو مقصوداً أو غير ذلك وأمر ابن حزم فأخرج السبع عن ذلك فقال يلحق جميع  
 الأزال بالخلق إلا التفت **(قوله)** أو اطعم ليس في هذه الآية بيان قدراً لإطعام وسياق البحث فيه

عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال لعليّ  
 إذا كان هوامل قال نعم  
 يا رسول الله فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خلقوا  
 من الله وصم ثلاثة أيام  
 أو اطعم ستة ما كثر أو  
 قوله عند الطبراني في بعض  
 النسخ عند الطبراني أنه

بعد باب وهو ظاهر في التخيير بين الصوم والأطعام وكذا قوله أو أسلف شاة وقيل رواية الكشي هي  
 شاة بغير موحدة والأول تقديره مقرر بشاة ولعلك عدا بالموال الثاني تقديره إذ عدا والشاة يطلق على  
 العيادة وعلى الذبح المخصوص وسبق في رواية الباب موافق لآلة يتوقد خدمان كما قال ابن أبي نجيح هذا  
 السبب وقدمت في أول الباب ابن أبي عبد الله الكرمي رحمه في التخيير حيث قال أي ذلك فقلت اجزا  
 وكذا رواية أبي داود التي فيها أن شتعا شتت وافتتار رواية عبد الوارث عن ابن أبي نجيح أخرجه  
 مسند في مسنده ومن طريقه الطبراني لكن رواية عبد الله بن معقل الآتية بعبد الله بن معقل في التخيير  
 أنما هو بين الأطعمة والصيام بل بن محمد النسل وتلقه قال الجندب شاة قال قال ضمير أو اطعم ولا يداود في  
 رواية أخرى أمعت دم قال لا قال فان شتت فضم ونحوه الطبراني من طريق عطاء عن كعب وقامهم أبو  
 الزبير عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما جده فقال فاطم قال ما جده قال ضم ولهذا قال أبو  
 عوانة في صحيحه فيه دليل على أن من وجد نكالا يصوم يعني ولا يطعم لكن لا يعرف من قال بذلك من  
 العلماء الأماز وأما الطبري وغيره من سعيدين جبير قال النسل شاة فان لم يجد شاة شاة درهم والنراهم  
 طعاما فصدق به أو سام لكل نصف صاع وما أخرجه من طريق الأعمش عنه قال فذكرته لأبراهيم  
 قال سمعت علقمة منه فحدثني يحتاج إلى الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما بأوجه منها ما قال ابن عبد  
 البر أن فيه الإشارة إلى أن جمع الترتيب لا لا يوجب ومنها ما قال النووي ليس المراد أن الصيام أو الأطعمة  
 لا يجزئ الاتفاق على إحدى بل المراد أنه استخيره هل معه هدى أو لا فان كان واجدا علمه أنه بخير بينه  
 وبين الصيام والأطعام وإن لم يجد علمه أنه بخير بينهما ومجمله أنه لا يزم من سؤاله عن وجدان الذبح  
 تعيينه لاحتمال أن لو علمه أنه يجده لا يخبره بالتخيير بينهما بين الأطعمة والصوم ومنها ما قال غيرهما  
 أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في خلق رأسه بسبب الأذى اقتابا بكنز بالذبح على سبيل  
 الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم أو بوجه غير متوقفا لعلمه أنه لا يجد زلت الآية بالتخيير بين الذبح  
 والأطعام والصيام بخير حيث بين الصيام والأطعام لعلمه أنه لا يجد مع فصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه  
 ويوضح ذلك رواية مسلم في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال الجندب شاة قلت لا قلت هذه  
 الآية فصدية من صيام أو صدقة أو نسك فقال ضم ثلاثة أيام أو اطعم وفي رواية عطاء الخراساني قال ضم  
 ثلاثة أيام أو اطعم مائة مسكين قال وكان قد علم أنه ليس عندى ما أسلف به ونحوه في رواية محمد بن كعب  
 القرظي عن كعب وسبق الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام  
 من غيره بل السرفية أن الصحابة الذين خطبوا أشقاها بذلك كان أكثرهم قد عرفوا على الصيام أكثر مما  
 يقدر على الذبح والأطعام وعرف من روايتي الزبير أن كما اقتدى بالصيام ووقع في رواية ابن اسحق  
 ما يشعر بأنه اقتدى بالذبح لأن لفظة ضم أو اطعم أو أسلف شاة قال فقلت راسي ونسكسور وى الطبراني  
 من طريق شعبة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث فقلت يا رسول الله خذني قال اطعم مائة مسكين  
 وسبق إلى البحث فيه في الباب الأخير وفي حقه مباحث هذا الحديث أن الله شاء تعالى **(قوله)** باب قول  
 الله عز وجل أو صدقة وهي أطعام مائة مسكين يشعر بهذا إلى الصدقة في الآية بمهمة فسر بها  
 السنة وهذا قال جمهور العلماء وروى سعيدين منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال الصوم عشرة  
 أيام والصدقة على عشرة مساكين وروى الطبري عن بكر مرفوع نحوه قال ابن عبد البر لم يقل بذلك  
 أحدهم فقها الأمصار **(قوله)** حدثنا سيف هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان **(قوله)** هاتفت بالفاء  
 أي ساقط شيئا فشيئا **(قوله)** فخلق راسا وأخلق بمحمد المفعول وهو شتم من الراوى **(قوله)** فخرق  
 ففتح القاموس قال وقد تسكن ظاهرا بن فارس وقال الأزهري كلام العرب بالفتح والمحدثون قد يسكنونه  
 وآخره فاق ميكال معرف بالمدينة وهو ستة عشر وطلا ووقع في رواية أبي عبيدة عن ابن أبي نجيح عند  
 أحمد وغيره والفرق ثلاثة أسع ومسلم من طريق أبي قلابة عن ابن أبي ليلى أو اطعم ثلاثة أسع من

أسلف شاة باب قول الله  
 تعالى أو صدقة وهي  
 أطعام مائة مسكين  
 حدثنا أبو ضم حدثنا  
 سيف قال حدثني مجاهد  
 قال سمعت عبد الرحمن  
 ابن أبي ليلى أن كعب بن  
 عجرة حدثه قال وقف  
 على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بالمدينة ورأى  
 يتهافت فلا فقال بؤذني  
 هو أمك قلت نعم قال فخلق  
 راسا وأخلق قال في  
 زلت هذه الآية ففن كان  
 منكم مريضا أو به أذى  
 من راسه إلى آخرها قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ضم ثلاثة أيام أو صدقة  
 بئرق بين سنة



فأشعر بان تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الأخرى في رواية سليمان بن قرقم عن ابن الأصهباني  
عندنا لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عندنا أيضا الراطم ستة مساكين مدين  
مدن واما ما وقع في بعض النسخ عدم مسلم من رواية كريب عن ابن الأصهباني او بطم ستة مساكين  
لكل مسكين صاع فهو تصرف من دون مسلم والصواب ما في النسخ الصحيحة لكل مسكين بالتسعة  
وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبي حنيفة عن ابن الأصهباني على الصواب **(قوله)** باب التسعة  
أي التسعة المذكور في الآية حيث قال أونسك وروى الطبري من طريق مغيرة عن مجاهد في آخر هذا  
الحديث فأنزل الله تقييده من صيام أو صدقة أو نسك والتسعة ثمانية من طريق محمد بن كعب القرظي  
عن كعب امرئ بن الحلق واقصدى بشاة قال عباس بن منبه تعالى عن عمر بن الخطاب في هذا  
الحديث مفسرا فأنما ذكر الشاة وهو امر لا خلاف فيه بين العلماء (قلت) يسكر عليه ما أخرجه أبو داود  
من طريق نافع عن رجل من الانصار عن كعب بن جعدة انما به اذى خلق فأمره النبي صلى الله عليه  
وسلم ان يهدي بقرة والطبري من طريق عبد الوهاب بن جندب عن نافع عن ابن عمر قال خلق كعب بن  
جعدة راسه فمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتدي بقرة يهدي بقرة ولعبد بن حبيد من طريق أبي  
معشر عن نافع عن ابن عمر قال اتحدى كعب بن اذى كان راسه فلقه بقرة فقلدها واشعرها ولعبد بن  
منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار قيل لاي كعب بن جعدة ما صنع ابوك  
حين احابه الاذى في راسه قال ذبح بقرة فهدى الطرق كلها تدور على نافع وقد اختلف عليه في الواسطة  
الذي يشبهه بين كعب وقد اشرها ما هو اصح منها من ان الذي امر به كعب ففعله في التسعة انما هو شاة  
وروى سعيد بن منصور وعبد بن حبيد عن جندب عن طريق المقبري عن ابي هريرة ان كعب بن جعدة ذبح شاة  
لاذى كان احابه وهذا اصوب من الذي قبله واعتمدنا في مطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار  
فقال اخذ كعب بأرض الكفار اتبعه فمات على النبي صلى الله عليه وسلم فبأمره به من ذبح الشاة بل وافق  
وزاد فيه من ان اتي باسر الاشياء فله ان يأخذها فمات كعب (قلت) هو فرع ثبوت الحديث  
ولم يثبت لما قدمته والله اعلم **(قوله)** حدثنا اسحق هو ابن ابراهيم المعرف بابن داود به كثر من ابو  
نسيم وروح هو ابن عباد وشبل هو ابن عباد المكي **(قوله)** رآه وانه يسقط كذا لاكثر والابن السكين  
وابي ذر يسقط بزيادة لام والفاعل محمد بن زاذل في بعض الروايات واما ابن  
خزيمة عن محمد بن معمر عن روح بن بلقر رآه فله يسقط على وجهه وللاصابع من طريق ابي حذيفة  
عن شبل رآه فله يسقط على وجهه **(قوله)** فمات راسه ان يخلق وهو بالجديسة ولم يبين لهم انهم يحلون الخ  
هذه الزيادة ذكرها الرازي لبيان ان الحلق كان استباحه فخطور بسبب الاذى لا لتفقد التحل بالمصر  
وهو واضح قال ابن المنذر يؤخذ منه ان من كان على راسه من الوصل الى البيت ان عليه ان يقيم حتى  
يأس من الوصل فيفعل واتفقوا على ان من شمس من الوصل ويجازله ان يحصل فتادى على احرامه  
ثم انكسنته ان يصل ان عليه ان يمضي الى البيت لئلا ينكس قال الملهب وغيره مما معناه يستفاد من قوله ولم  
يبين لهم انهم يحلون ان المرأة التي تعرف او ان حضنها والمرضى الذي عرف او ان حاد بالمادة فيهما اذا  
أظرفا في رمضان متلافي اول النهار ثم ينكس بالامر بالمحس والحي في ذلك النهار ان عليه ما قضاء ذلك  
اليوم لان الذي كان في علم الله انهم يحلون بالجديسة كرسقط عن كعب الكفارة التي وجبت عليه بالخلق  
قبل ان ينكس الامر لهم وذلك لانه يجوز ان يتخلف ما عرفه بالمادة فيجب القضاء عليه بالذلك **(قوله)**  
فأنزل الله القدية قال عباس بن جعدة ان التزول بعد الحكم وفي رواية عبد الله بن معقل ان التزول قبل  
الحكم قال فيحتمل ان يكون حكمه عليه بالكفارة ويحتمل ان لا يشرى ثم نزل القرآن يدين ذلك (قلت) وهو  
يؤيد الجمع المتقدم **(قوله)** وعن محمد بن يوسف الظاهر انه عطف على حدثنا روح فيكون اسحق  
قد رواه عن روح باسناده وعن محمد بن يوسف هو القري باو باسناده وكذا هو في تفسير اسحق ويحتمل

**(باب التسعة)** حدثنا

اسحق حدثنا روح حدثنا

شبل عن ابن أبي نعيم عن

مجاهد قال حدثني عبد

الرحمن بن ابي ليلى عن كعب

ابن جعدة رضى الله عنه ان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم رآه وانه يسقط على

وجهه فقال ابو ذر هو امر

قال نعم فأمره ان يخلق

وهو بالجديسة ولم يبين

لهم انهم يحلون بها وهم

على طمع ان يدخلوا مكة

فأنزل الله القدية فأمره

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ان يطعم فرقا بين ستة

او هدي شاة او يصوم

ثلاثة أيام وعن محمد بن

يوسف حدثنا روح عن

ابن أبي نعيم عن مجاهد

قال حدثني عبد الرحمن بن

ابن أبي ليلى عن كعب بن جعدة

رضي الله عنه ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم رآه وانه

يسقط على وجهه مثله

أن تكون الغنمة للبخاري فكون اردده عن شيخه القريابي بالغنمة كما يروى ثارة بالحديث ولفظ  
قال وغير ذلك على هذا فيكون شبهها بالتعليق وقد اوردده الاساعلي وابو نعيم من طريق هاشم بن سعيد  
عن محمد بن يوسف القريابي ولفظه مثل سياتر وح في ثروه وكذا هو في تفسير القريابي بهذا الاستناد  
وفي حديث كعب بن عجرة عن القوام وغيره ما تقدم ان السنة مبنية لجعل الكلاب لاطلاق القدية في  
القرآن وتقيدها بالسنة وتحرر لم خلق الراس على الحرم والرخصة له في حلقها اذا اذاه القمل او غيره من  
الارجاع وفيه نطف الكبر باحما وبغنايته باحوالمه وتقده لهم واذا ارى بعض اتباعه ضررا سال  
عنه واورده الى المخرج منه واستنبط منه بعض المالكية ايجاب القدية على من تعمد حلق راسه بغير  
عذر فلان ايجابها على المعتذر من التيسر بالاذنى على الاعلى لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين المعتذر  
وغيره ومن ثم قال الشافعي والجمهور لا يغير العاقل بل يلزمه القم وخالف في ذلك اكثر المالكية واحتج  
لم القريابي بقوله في حديث كعب اذ اذع نكسا قال فهذا يدل على انه ليس يهدى قال فلي هذا يجوز  
ان يذهبوا حيث شاء (قلت) لادالة فيه الا يلزم من تسمية هانكا او نيسكا ان تسمى هديا والوا تعطي  
حكم الهدى وقد وقع تسميته هاديا في الباب الاخير حيث قال ابو نعيم في رواية مسلم واهد هاديا  
وفي رواية للطيبري على ذلك هدى قلت لا احد قط هانرا ذلك من تصرف الرواة ويؤيده قوله في رواية  
مسلم اذ اذع شاة واستدل به على ان القدية لا يعين لها مكان وبه قال اكثر الناصبين وقال الحسن  
تبعن مكة وقال مجاهد السبل بمكة ومنى والاطعام بمكة والصيام حيث شاءا وقرىب منه قول الشافعي وابي  
حنيفة الهدم والاطعام لاهل الحرم والصيام حيث شاءا اذا لا منفعة فيه لاهل الحرم والحلق بعض اصحاب ابى  
حنيفة وابو بكر بن المجهوم المالكية الاطعام بالصيام واستدل به على ان الحج على التراخي لان  
حديث كعب على ان زول قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله كان بالحدية وهى في سنة ست وفيه  
بحث والله اعلم ﴿قوله باب قول الله عز وجل فلا ذرف﴾ ذكر فيه حديث ابى هريرة عن حج البيت  
فهر رفته واورده من طريق شعبة عن منصور عن ابى حازم عنه ثم قال باب قول الله عز وجل ولا فسوق  
ولا جدال في الحج وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور بهذا السند  
وليس بين السابقين اختلاف الا في قوله في رواية شعبة كما لو ادته امه وفي رواية سفيان كيوم ولدت امه وابو  
حازم المذكور في الموضوعين هو سليمان مولى عزة الاشجعية وصرح منصور بسماعه له من ابى حازم في  
رواية شعبة فانتفى بذلك تعليل من اعلاه بالاختلاف على منصور لان الصحيح اوردته من طريق ابراهيم بن  
طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن ابى حازم اذ اذع راسه وجلا فان كان ابراهيم حقه فله حله  
منصور عن هلال ثم لم يأت اباحزم فسمعه منه فحدث به على الوجهين وصرح ابو حازم بسماعه له من ابى  
هريرة كما تقدم في اوائل الحج من طريق شعبة ايضا عن يساف عن ابى حازم وقوله كما لو ادته امه اى عاريا  
من الذنوب وللمتدنى من طريق ابن عينة عن منصور وغيرهما تقدم من ذنبه وسلم من رواية يساف  
عن منصور من اى هذا البيت وهو اعلم من قوله في بقية الروايات من حج ويجوز حمل لفظ حج على ما هو  
اعلم من الحج والعمرة قصا وارى وابتعن اى من حيث ان الغالب ان اتيانه اتماما له ولجميع اولي الصلوة وقد  
تقدمت بقية مباحثه في باب فضل الحج المبرور وفي اوائل كتاب الحج وتقدم تفسير الفرف وما ذكره في  
آخر حديث ابن عباس المذكور في باب قول الله تعالى ذلكم ان لم يكن اهلها حاضري المسجد الحرام  
﴿قوله باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تأكلوا الصيد﴾ كذا في رواية ابى نذر وابتعت قبل ذلك  
البناء وتوفيه باب قول الله تعالى الى آخره بمصدق ما قبله قيل السبي في زول هذه الآية ان ابى اليسر بن جهم  
التحانية والمهمة تمل حمار وحش وهو محرم في عمره بالحدية فزلت حكمه بمقتضى تفسيره ولم يذكر  
المصنف في رواية ابى نذر في هذه الترجمة حديثا ولعله اشار الى انه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث  
مرفوع قال ابن طلال اتفق ائمة الفتوى من اهل الحجاز والعراق وغيرهم على ان الحرم اذا قل الصيد محمد

باب قول الله عز وجل فلا  
رقت حدثنا سليمان بن  
حريش حدثنا شعبة عن  
منصور عن ابى حازم عن  
ابى هريرة عن الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من حج هذا البيت  
فلم يرتف ولم يفسق رجعا  
ولدت امه باب قول  
الله عز وجل ولا فسوق ولا  
جدال في الحج حدثنا  
محمد بن يوسف حدثنا سفيان  
عن منصور عن ابى حازم  
عن ابى هريرة عن الله  
عنه قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم من حج هذا  
البيت فلم يرتف ولم يفسق  
رجعا كيوم ولدت امه

بسم الله الرحمن الرحيم  
باب جزاء الصيد ونحوه  
وقول الله تعالى لا تأكلوا  
الصيد ما حرم ومن قتله  
منكم متعمدا جزاء مثل  
ما قتل من التمس الى قوله  
واتوا الله الذي اليه  
تحتسبون

او خطأ فعله الجزاء. وخالف اهل الظاهر وابو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطا ونكروا قوله تعالى  
متعمدا فان مفهومه ان الخطيئ بخلافه وهو واحد الى رايتين عن احمد وعكس الحسن ومجاهد فقال لا يجب  
الجزاء في الخطا دون العبد فيخص الجزاء بالخطا والقيمة بالعمد وعنه ما يجب الجزاء على العاص اول مرة  
فان عاد كان اعظم لاثمه وعليه القيمة لا الجزاء. قال الموفق في المغني لا تصلح اشد احواف في وجوب الجزاء  
على العاص دبرها واختلاف في الكفارة فقال الاكثر هو محتر كما هو ظاهر الامة. وقال الثوري يقدم المثل  
فان لم يجد اطعم فان لم يجد صام. وقال سعيد بن جبير انما الطعام والصيام فيما لا يبلغ عن الصيد واتفق الاكثر  
على تحريم كل ما صاده الحرم. وقال الحسن والثوري وابو ثور وطائفة يجوزوا كل ما هو كذبيحة السارق  
وهو وجه للشافعية. وقال الاكثر ايضا ان الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكموا فيه  
يستأنف فيه الحكم وما اختلفوا فيه يفتن فيه. وقال الثوري لا يختار في ذلك الحكمين في كل زمن وقال  
مالك يستأنف الحكم واخبار ابي الحكموم عليه وله ان يقول الحكمين لا تتحكم على الابال اطعم. وقال الاكثر  
الواجب في الجزاء طليع الصيد من النعم. وقال ابو حنيفة الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل. وقال  
الاكثر في الكبير وفي الصغير وفي الصبي وفي الصحيح وفي الكسير وفي الثعلب وفي الكلب وفي الفيل وفي البقرة  
والصغير وفي الكلب وفي الصبي وفي الكسير وفي الثعلب وفي الكلب وفي الفيل وفي البقرة وفي الكلب وفي  
الوحش وان لاثم فيما يجوز قتله واختلاف في المتوفى فاحقه الاكثر بالماكول ومسائل هذا الباب فروع  
كثيرة جدا فلتقتصر على هذا قدرها. **(قوله باب اذا صاد الحلال فاهدى المحرم الصيد كله)**  
كذا ثبت لا يذوق وسط الباقي فغله من جهة الباب الذي قبله **(قوله ولم ير ابن عباس وابن ابي عمير باسا)**  
وهو في غير الصيد نحو الابل والغنم والبقر والدجاج والخيول. والمراد بالذبح ما يذبحه الحرم والامر ظاهره  
العموم لكن المصنف خصه بما ذكره فقال ان الصحيح ان حكم ما يذبحه الحرم من الصيد يحكم الميتة  
وقيل يصح مع الحرمة حتى يجوز لغير الحرم كله. وبه قال الحسن البصري واثنان من ابن عباس وسهله عبد  
الزاق من طريق عكرمة ان ابن عباس امره ان يذبح جزر وواو محرم واما اثنان فوصله ابن ابي  
شيبه من طريق الصباح البجلي سألت ابن عباس عن الحرم يذبح قال نعم وقوله هو ابي المنبوح الخ  
من كلام المصنف قاله فقها هو متفق عليه فيما عدا الخيل فانه مخصوص بنبيها كلها **(قوله وقال)**  
عدل مثل فاذا كسرت عدل فهو زنة ذلك اما تصير العدل بالفتح والمثل والكسر بالزنة فهو قول ابي  
عبيدة في الجواز وغيره. وقال الطبري العدل في كلام العرب بالفتح هو قدر الشيء من غير جنسه والعدل بالكسر  
قدره من جنسه. قال وذهب بعض اهل العلم بكلام العرب الى ان العدل مصدر من قول القائل عدلت هذا  
بهذا وقال بعضهم العدل هو القسط في الحق والعدل بالكسر المثل انتهى. وقد تقدم شيء من هذا في اشارة  
**(قوله فيما قوما)** هو قول ابي عبيدة ايضا. وقال الطبري اسله الواو تحولت عين الفعل ياء. كالفوا في  
الصوم سميت صياما واسله صواما قال الشاعر **(قيام ذبا وقوام دين)** فرداه الى اسله قال الطبري ظلمني  
جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذي يقوم به امر اتباعه يقال فلان قيام البيت وقوامه الذي يقيم شأنهم  
**(قوله يعدلون يصحون له عدلا)** هو متفق عليه بين اهل التفسير ومناسبة ايراد هذا ذكر لفظ العدل في  
قوله او عدل ذلك صياما وفي قوله يعدلون فاشار الى انها من مادة واحدة وقوله يصحون له عدلا اي مثلا  
يقال الله عن قولهم **(قوله حديث هشام)** هو الاستواء ويحيى هو ابن ابي كثير **(قوله عن عبد الله بن)**  
**ابي قتادة)** في رواية معاوية بن سلام عن يحيى عن عبد الله بن ابي قتادة **(قوله اطلق ابي)**  
**عاصم الحديث)** هكذا ساقه من سلا وكذا أخرجه مسلم من طريق معاذ بن هشام عن ابيه واخرجه احمد  
عن ابن عباس عن هشام لكن أخرجه ابو داود الطيالسي عن هشام عن يحيى. فقال عن عبد الله بن ابي  
قتادة عن ابيه انه اطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية علي بن المبارك عن يحيى المذكورة في الباب  
الذي يليه ان اياه حدثه. وقوله بالحديث اسحق من رواية الواقدى من وجه آخر عن عبد الله بن ابي قتادة ان

**باب اذا صاد الحلال**

فاهدى للمحرم الصيد

اكله ولم ير ابن عباس

وانس بالذبح بأسا وهو في

غير الصيد نحو الابل والغنم

والبقر والدجاج والخيول

يقال عدل مثل فاذا كسرت

عدل فهو زنة ذلك قايما

قواما يعدلون يصحون له

عدلا حديثنا معاذ بن

فضالة حديثنا هشام بن

يحيى عن عبد الله بن ابي

قتادة قال اطلق ابي عامر

قوله كذا ثبت لا يذوق

الذي في القسطا من متقدا

عبارة ابن جهم هذه ان لفظ

باب قسط هو الذي سقط من

رواية ابي ذريح قال فيها

واذا صاد الحلال الخ بواو

الطف وظاهره اه

مصححه

ذلك كان في عمرة القضية **(قوله طهرم اصحابه ولم يحرم)** الضمير لابي قتادة وانه مسلم اكرم اصحابي ولم احرم  
وفروا به على بن المبارك وابنه بعدد نيفه فتوجهنا نحوهم وفي هذا السياق حذف ينتهز وابنه عثمان بن  
موهب عن عبد الله بن ابي قتادة وهي بعلين بلقط ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاملا فخرجا  
معه فصر طائفة منهم فيهم ابو قتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى تلقى فلان ذرا ساحل البحر فلما  
انصرفوا احرموا كلهم الا باقتادة وسبأ في الجمع هناك بين قوله في هذه الى وابنه خرج حاملا بين قوله في  
حديث الباب علم الحديث ان شاء الله تعالى وبين المطلب عن ابي قتادة من سعيد بن منصور ومكان صرفهم  
ولقطه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا بلغنا الى وحاء **(قوله وحدث)** بضم واو على البناء  
المجهول وقوله بنية فاني في عفة وهو بفتح العين المعجمة بعدها ياء ساكنة ثم فاني مفتوحة ثم هاء قال  
الكوثري هو ما لبني غفار بين مكة والمدينة وقال يعقوب هو قليب لبني حنبله يصب فيه ماء ضرى ويصب  
هو في البحر وحاصل القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في عمرة الحديبية قطع الى وحاء وهي من  
ذي الحليفة على اربعة وثلاثين ميلا اخبروه بان عدوا من المشركين يوادى شيعة يفتنهم منهم ان قصصوا  
فخرته ففهم طائفة من اصحابه فيهم ابو قتادة الى جهنم لئلا من شرهم فلما امنوا ذلك سبق ابو قتادة واصحابه  
النبي صلى الله عليه وسلم فاحرموا الا هو فاستمر هو حلالا لانه اهل الميقات وما لم يقصد العمرة  
وهنا برقع الاشكال الذي ذكره ابو بكر الارم قال كنت اسمع اصحابنا يتعجبون من هذا الحديث  
ويقولون كيف جازى لابي قتادة ان يجاوز الميقات وهو غير محرم ولا يدرى من واجبه قال حتى وجدته في  
رواية من حديث ابي سعيد فينا خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرمنا فلما كنا بكان كذا اذا  
نحن بابي قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي في وجه الحديث فاني فاذا ابو قتادة انما جازى لذلك لانه  
لم يصرح بدمكة **(قلت)** وهذه الرواية التي اشار اليها فتعني ان ابا قتادة لم يصرح مع النبي صلى الله  
عليه وسلم من المدينة وليس كذلك لما يراه ثم وجدت في صحيح ابن حبان والبراز من طريق عياض بن  
عبد الله عن ابي سعيد قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا قتادة على الصدقة فخرج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واصحابه وهم محرمون حتى زلوا بسفان فهذا سبب آخر ويحتمل جهلنا الذي  
يظهر ان ابا قتادة انما اخرج الاحرام لانه لم يتحقق انه يدخل مكة فساغ له التأخير وقد استدلل بقصة ابي  
قتادة على جواز دخول الحرم بغير احرام لمن لم يرد رجعا ولا عمرة وقيل كانت هذه القصة قبل ان يؤقت  
النبي صلى الله عليه وسلم المواقف واما قول عياض ومن تبعه ان ابا قتادة لم يكن خرج مع النبي صلى الله  
عليه وسلم من المدينة واعاينته اهل المدينة الى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمونه ان بعض العرب قصصوا  
الاعارة على المدينة فهو ضعيف مخالف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة طريق عثمان بن موهب  
الا تية بعلين كما اشرت اليها قبل **(قوله فينا الى مع اصحابه)** يضعك بعضهم الى بعض في رواية على  
ابن المبارك فصر اصحابي بصحار وحش بفعل بعضهم يضعك الى بعض زاد في رواية ابي حازم وابحو الو  
انما بصرفه هكذا في جميع الطرق والروايات ووقف في رواية النضرى في مسلم بفعل بعضهم يضعك  
الى فتشددت اليه الى قال عياض وهو خطأ وتصحيف واعلم سقط عليه لقطه بعض ثم احتج لضعفها  
بانهم لو ضحكوا لانه لكافنا كبراشارة وقد قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم هل منكم احدا مرء او اشار  
اليه قالوا لا واذا دل الحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اثنافا وانما اختلفوا في وجوب الجزاء انتهى  
وتعبه انو روى بانه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وسعة الرواية الاخرى لو ليس في واحدة منهما دلالة  
ولا اشارة فان مجرد الضحك ليس فيه اشارة قال بعض العلماء وما عاينوا ضحكوا فاعجابا من عروض الصيغ لهم  
ولا قدرة لهم عليه **(قلت)** قوله فان مجرد الضحك ليس فيه اشارة صحيح ولكن لا يصح في رد دعوى  
القاضي فان قوله يضعك بعضهم الى بعض هو مجرد ضحك وقوله يضعك بعضهم الى فيه من يداه على  
مجرد الضحك والفرق بين الموضعين انهم اشترى كوا في روثه فاستو وافي ضحك بعضهم الى بعض وابو

الحديث طهرم اصحابه ولم  
يحرم وحدث النبي صلى  
الله عليه وسلم ان عدوا  
يفر وبنيقة فاطلق النبي  
صلى الله عليه وسلم فينا  
اي مع اصحابه يضعك  
بعضهم الى بعض



قادة لم يكن رأه فيكون ضحك بعضهم اليه خبر سبب اعثاله على التقطن الى رؤيته ويؤيد ما قال القاضي  
 ما وقع في رواية ابي النضر عن مولى ابي قتادة كسبائي في الصيد بلفظ اذا رايت الناس متشوقين لشي  
 فذهبت ايطر فاذا هوجار وحش قتلنا ما هذا قتلوا الاندري قتل هوجار وحش قتلوا هوجار ورايت  
 ووقع في حديث ابي سعيد عند البزار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة وجاء ابو قتادة وهو حل  
 فتكسور رؤسهم كراهية ان يحدوا ابصارهم فيقطن فيراه اه فكيف ينظر معهم ذلك انهم ضحكوا  
 اليه قسبين ان الصواب ما قال القاضي وفي قول الشيخ قد سحت الرواية نظرا لان الاختلاف في اثبات  
 هذه اللفظة وحدها لم يقع في طريقين مختلفين وانما وقع في سياق اسناد واحد مما عند مسلم فكان مع من  
 اثبت لفظ بعض زيادة علم سالته من الاشكال فهي مقدمة وبن محمد بن جعفر في روايته عن ابي حازم  
 عن عبد الله بن ابي قتادة كسبائي في الهبة ان قصة صيده للحمار كانت بعد ان اجتمعوا بالنبي صلى الله  
 عليه وسلم واصحابه ووزلوا في بعض المنازل ولفظه كتب وما جالسنا من اصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل امامنا والقوم محرمون وانا غير محرم  
 وبين في هذه الرواية السبب الموجب لروايتهم اياه دون ابي قتادة قوله باصر واجارا وحشيا وانا متناول  
 انصف على فلم يزدوني به واجاروا في باصرته والصف باصرته ووقع في حديث ابي سعيد المذكور  
 ان ذلك يقع وهم يسفان وفيه نظر والصحيح ما سبأ في بعد ما بن طريق صالح بن كيسان عن ابي محمد  
 مولى ابي قتادة عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاح ومنا المحرم وغير المحرم فرايت اصحابي  
 يترامون شيئا فنظرت فاذا حمار وحش الحديث والقاح بقا ومهله خفيقة بعد الالف موضع قريب  
 من السبقا كسبائي **(قوله فنظرت)** هذا فيه الثقات فان السياق الماضي يقتضي ان يقول فنظرت لقوله  
 فبينما انا مع اصحابه فالتفت فاني نظرت وهذا يؤيد رواية الموصولة **(قوله فاذا انما حمار وحش)**  
 قد تقدم ان رؤيته له كانت متأخرة عن رؤيته اصحابه وصرح بذلك فضيل بن سليمان في روايته عن  
 ابي حازم كسبائي في الجهاد ولفظه فورا واجارا وحشيا قبل ان يراها ابو قتادة فلما راوه كوه حتى رآه  
 فركب **(قوله فخلعت عليه)** في رواية محمد بن جعفر قمت الى الفرس فأسرجه ثم ركبت ونسيت السوط  
 والرح فقلت لهم ناولوني السوط والرح فقالوا لا والله لا نعينك عليه بشي فضضت قزات فخذتها ثم ركبت  
 وفي رواية فضيل بن سليمان فركب فرس له يقال له الجرادة فأسلمها بن يار لوسوطه فابوا اقتاوله وفي  
 رواية ابي النضر وكنت نيت سوطي فقلت لهم ناولوني سوطي فقالوا لا نعينك عليه قزات فخذته ووقع  
 عند السائي من طريق شعبة عن عثمان بن موهب وعند ابن ابي شيبة من طريق عبد العزيز بن ربيع  
 وانخرج مسلم اسنادهما كلاهما عن ابي قتادة فاختلس من بعضهم سوطا والرواية الاولى اقوى ويمكن  
 ان يجمع بينهما بان راى في سوط قسه تصيرا فاختسوط غيره واحتاج الى اخلاسه لانه لو طلبه منه  
 اختيار الامتاع **(قوله فطعته فأنثته)** بالثنية ثم الموحد ثم المثناة اى جعله ثابتا في مكانه لا حراك به وفي  
 رواية بن حازم فشددت على الحمار فصرقته ثم جثته وقدمت وفي رواية ابي النضر حتى غرقته فأنثت  
 اليهم فقلت لهم قوموا فاحشوا قالوا لا سه فخلعت حتى جثته به **(قوله فاكلنا من لحمه)** في رواية فضيل  
 عن ابي حازم فاكلوا فندموا وفي رواية محمد بن جعفر عن ابي حازم فوقعوا اكلون منه ثم انهم شكوا في  
 اكلهم اياه وهم حرم فرحنا ونحيات العضد معي وفي رواية مالك عن ابي النضر فاكل منه بعضهم وابي  
 بعضهم وفي حديث ابي سعيد فاحشوا وبشروا منه وفي رواية الطالبي عن ابي قتادة عن سعيد بن منصور  
 قتلنا كل منة ماشنا شيطا وشوا ثم رددنا منه **(قوله وخشينا ان تقتلع)** اى نصير مقطوع عين عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم منقصلين عنه لكونهم يسفهم وكذا قوله بعد هذا وخشا ان تقطعوا دوني وبين  
 ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عن ابي عوانة بلفظ وخشينا ان تقطعنا العدو وفيها عند المصنف  
 واتهم خشوا ان تقطعهم العدو وثلاث وهذا يشعر بان سبب اسراع ابي قتادة لادراك النبي صلى الله عليه

فخلعت فاذا انما حمار وحش  
 فخلعت عليه فطعته فأنثته  
 واسنعتهم فأبوا ان  
 يصنوني فأكلنا من لحمه  
 وخشينا ان تقتلع فطلب  
 النبي صلى الله عليه وسلم

أرفع فرسي شأوا وأسير شأوا فقلت ابن تركت النبي صلى الله عليه وسلم قال تركته يتعهن وهو قاتل  
السياقة قلت يا رسول الله ان اهلك يقرؤن عليك السلام ورجع الله انهم قد خشوا ان يتطوعوا دونك فانتظرهم قلت يا رسول

الله اصبت حمار وحش  
وعندي منه فاضلة فقال  
للقوم كلوا وهم يهرمون  
باب اذا راى المحرمون  
صيدا فضحكوا فظن  
الحلال حدثا معبد بن  
الريح حدثا على بن  
المبارك عن يحيى عن  
عبد الله بن ابي قتادة ان  
اباه حدثه قال اظلمت اعمى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
عام الحديبية فاحرم اصحابه  
ولم احرهم فانبتا بعد بريقه  
فترجها نحوهم فصر  
اصحابي بحمار وحش ففعل  
بعضهم فضحا الى بعض  
فظنرت فرايته فحملت  
عليه القرس فطعته  
فانته فاستعنتهم فاجران  
يعتوني فاكلنا منه ثم  
خلقت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وخشيتان قطع  
ارفع فرس شأوا وسير  
عليه شأوا فقلت رجلا  
من بني غفار في جوف  
الليل قلت ابن تركت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال تركته يتعهن  
وهو قاتل السياقة فخلعت  
برسول الله صلى الله عليه  
وسلم حتى اتته فقلت  
يا رسول الله ان اصحابي  
ارسلوا يقرؤن عليك  
السلام ورجع الله انهم قد

وسلم خشي على اصحابه ان يبالغوا في بعض اعلاهم وفي رواية ابي النضر الالباني في الصيدا في بعضهم ان يا كل  
قلت انما استوقفتكم النبي صلى الله عليه وسلم فلو تركته فخلته الحديث في هذا ان سببا ادرا كان يصفية  
عن قصة كل الجار وعين الجمع بان يكون ذلك بسبب الامر بن (قوله ارفع) بالتخفيف والتشديد اي  
اكله السرو شأوا بالشيخ المعجمة بعدها همزة كنه اى قارة والمراد انه ركضه قارة وبسير بسهولة  
اخرى (قوله) فقلت رجلا من بني غفار (قوله) فقلت عليه اسمه (قوله) تركته يتعهن وهو قاتل السياقة السقا  
بضم المهملة واسكان القاف بعدها حجة مفسورة في جامع بين مكة والمدينة وتعهن يكسر المشاة  
وتفتحها بعدها عين مهملة سا كنه هم هاء مكسورة ثم فم ورواية الاكبر الكسرى به قيدها بالكسرى  
في معجم البلاد ووقع عند الكشميين بكسر اوله وتاءه ولغيره بفتحهما وحكى ابو ذر الهرواني اسمها  
من العرب بذلك المكان فتح الهاء ومنهم من ضم التاء وفتح العين ويكسر الهاء قليل وهو من تغييراتهم  
والصواب الاول واغرب ابو موسى المدني فضبطه بضم اوله وتاءه وتشديد الهاء قال ومنهم من يكسر  
التاء واصحاب الحديث يسكنون العين ووقع في رواية الامام عيسى بن علي بن ابي طالب المصنف بدل المشاة وقوله  
قاتل قال الزوي روى وروى عن اصحابها وشرها همزة بين الاصل واللام من التايولة اى تركته في الليل  
يتعهن وعزمه ان يقل بالسياقة فمضى قوله وهو قاتل اى سبيل والوجه الثاني انه قاتل بالياء الموحدة وهو  
غير يسو كانه نصيف فان صح فتهاء ان تعهن موضع مقاب للسياقة فعل الاول الضمير في قوله وهو النبي  
صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني الضمير للموضع وهو تعهن ولا يشك ان الاول اسوبيا كثر فاقه واغرب  
القرطبي فقال قوله وهو قاتل لم يقل من القول او من القاتلة والاول هو المراد هنا السياقة ففعل  
مضمر وكنه كان يتعهن وهو يقول لاصحابه اقصدا السياقة ووقع عند الامام عيسى بن علي بن ابي طالب المصنف قاتل باللام  
عن هشام وخوفهم بالسياقة ففعل اللام في قاتل ما وازد بالياء في السياقة قال الامام عيسى بن علي المصنف قاتل باللام  
(قلت) وزيادة الباقى اى الاخلاخ الاخير المذكور (قوله) فقلت في السياقة خلعت قد رفسرت  
فالركض كنه فقلت بوضوح واية على بن المبارك في الباب الذي يليه بلفظ خلعت برسول الله صلى الله  
عليه وسلم حتى اتته فقلت يا رسول الله (قوله) ان اهلك يقرؤن عليك السلام المراد بالاهل هنا الاصحاب  
بديل واية مسلم واجد وغيرهما من هذا الوجه بلفظ ان اصحابا (قوله) فانتظرهم بصيغة فعل الامر من  
الانتظار زاد مسلم من هذا الوجه فانتظرهم بصيغة الفعل الماضي منه ومنه لاجد عن ابن عليه وفي رواية  
على بن المبارك فانتظرهم ففعل (قوله) اصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة كذلك اكرضاد معجمة  
اى فضلة قال الخطابي قطعة فضلت منه ففي فاضلة اى باقية (قوله) فقال للقوم كلوا سياتي الكلام عليه  
وعلى ما في الحديث من التواءم بعدا بين (قوله) باب اذا راى المحرمون صيدا فضحكوا فظن الحلال  
اى لا يكون ذلك منهم اشارة الى الصيد ففعل لهم كل الصيد يجوز كسر الطاء من فطن وقتحها (قوله)  
عن يحيى هو ابن ابي كثير (قوله) واننا بضم اوله اى اخبرنا (قوله) فصر بفتح الموحدة وضم المهملة  
وفي رواية الكشميين فظن بنون وظلما مثالة وعلى هذا قد دخل الباء في قوله بحمار وحش مشكل الان  
قال ضمن ظم معنى بصر اى اى على مذهب من يقول انها قاتل (قوله) اننا سدننا بتشديد  
المهملة والبالا كثر بالادغام واسله اسطفا ففعل الطاء مشاة تم ادغمت وبعضهم بتشديد الصاد  
وسكنون الدال اى اقرن ان الاصل وهو الاثارة وبعضهم سدننا بضم الصاد (قوله) باب لا يسير المحرم  
الحلال في قتل الصيد اى يفعل ولا قول قيل اراد بهذه الترجمة الرد على من فرق من اهل الراى بين الاعانة  
التي لا يتم الصيد بها فخرم وبين الاعانة التي يتم الصيد بها فلا يخرم (قوله) حدثنا عبد الله هو ابن محمد

خشوا ان يقطعهم المدون فانتظرهم ففعل فقلت يا رسول الله الصيدا بحمار وحش وان عندنا منه فاضلة فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابا كلوا وهم يهرمون (قوله) لا يسير المحرم الحلال في قتل الصيد حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان

البحر المندي وسفيان هو ابن عينة **(قوله عن صالح)** في رواية كريمة وغيره احدثنا صالح **(قوله)**  
 بالقاحه **(القاف والمهملة)** وادعى تخويل من السقي الى جهة المدينة وقال لو اديها وادي العباد وقد  
 بين المصنف في الطريق الاول انها من المدينة على ثلاث اى ثلاث مراحل قال عاصم وادى الناس  
 بالقاف الالمقاسي فضببطوه عنه بالقاف وهو تصحيف **(قلت)** ووقع عند الجوز في من طريق عبد الرحمن  
 ابن بشر عن سفيان بالصفاح بدل القاحه والصفاح بكسر المهملة بعد حاء واو آخر مهملة وهو تصحيف  
 فان الصفاح موضع بالرواح و بين الرواح و بين السقيامسافة طويلة وقد تقدم ان الرواح هو المكان الذي  
 ذهب ابو قتادة واجبا به منه الى جهة البحر ثم التقوا بالقاحه وها وقع له الصيد المذكور وكانه تأخره  
 ووقفه للزاحة او غيرها وتقدمهم النبي صلى الله عليه وسلم الى السقي حتى لحقوه **(قوله)** وحدنا على  
 ابن عبد الله **(قوله)** هو ابن المديني هكذا تحول المصنف الاستدلال واية على التصريح فيه عن سفيان بقوله  
 حدثنا صالح بن كيسان وقد اعتبرته فوجدته ساقا للنتى على لغة خاصة وهذه مادة المصنف غالبا اذا  
 تحول الى استناد ساقا للنتى على لغة اخرى **(قوله عن ابي محمد)** هو تافع مولى ابي قتادة الذي روى عنه ابو  
 النضر وسياق في كتاب الصيد من طريق مالك وغيره عنه ووقع عند مسلم عن ابي عمر عن سفيان عن  
 صالح سمعت ابا محمد مولى ابي قتادة وكذا وقع هنا في رواية كريمة ولا جد من طريق سعد بن ابراهيم سمعت  
 رجلا كان يقال له مولى ابي قتادة ولم يكن مولى اى لا يقي قناده وفي رواية ابن اسحق عن عبد الله بن ابي سلمة  
 ان تافعا مولى بني غفار تحصل من ذلك انه لم يكن مولى اى لا يقي قناده حقيقة وقد صرح بذلك ابن حبان  
 فقال هو مولى عقيلة بنت طلاق الغفارية وكان يقال له مولى اى قناده نسب اليه ولم يكن مولا **(قلت)**  
 فيحتمل انه نسب اليه لكونه كان زوج مولا تافعا **(قوله)** واه اياه او نحو ذلك كل وقع المقسم مولى ابن عباس وغيره  
 والله اعلم **(قوله يترأون)** يتأعلون من الرؤية **(قوله)** فاذا جاز وحش يعنى وقع سوطه فقالوا لا تصنك  
 كذا وقع هنا في نسخة من البخاري فقدرناه ابو عوانة عن ابي داود الطيالسي عن علي بن المديني بلفظ  
 فاذا جاز وحش فركب فرسي واخذت الرمح السوط فسقط مني السوط فقلت تالوني فقالوا ليس  
 يصنك عليه شئ انا محرمون وفي قولهم انا محرمون دلالة على انهم كانوا قد علموا انه محرم على الحرم  
 الا عانته على قتل الصيد **(قوله فتناوله)** (٣) زاد ابو عوانة شئ وهذا يدفع اشكال من قال ذكر  
 تناول بعد الاخذ تكرارا ومعناه تكلفوا لاخذ فتناوله **(قوله من واداه ك)** فتحتت هي التل من  
 بحر واحد وقد تقدم ذكره في الاستسناه **(قوله)** فقال بعضهم كلوا قد قدم من عدة اوجه انهم كلوا  
 والظاهر انهم كلوا اول ما تأهم به ثم طرا عليهم الشك كآي لفظ عثمان بن موهب في الباب الذي يليه  
 فا كلنا من لحمهم فقلنا انا كل من لحم سيدهم ونحن محرمون واصرح من ذلك رواية ابي حنيفة في المسألة  
 بلفظ من جئت به فوقعوا فيه يا كلون انهم شكوا في كلهم اياه وهم حرم وفي حديث ابي سعيد جعلوا  
 يشربون منه ثم قالوا رسول الله بين الظهور ان كان تشدهم فليحرقوه فقالوا **(قوله)** وهو امامنا ففتح اوله  
**(قوله)** فقال كلوه حلال كذا وقع بحذف المبتدأ و بين ذلك ابو عوانة فقال كلوه فهو حلال وفي رواية  
 مسلم فقال هو حلال فكلوه **(قوله)** قال الناعم و ايا بن دينار وصرح به ابو عوانة في روايته والتسائل  
 سفيان والغرض بذلك تأكيد ضبطه له وسماعه لمن صالح وهو ابن كيسان وقوله ههنا يعنى مكة  
 وهو الحاصل ان صالح بن كيسان كان مدينا قد قدم مكة فدل عمرو بن دينار واجبا به عليه ليسمع امره وقرأت  
 بخط بعض من تكلم على هذا الحديث ما نصه في قول سفيان قال الناعم والى آخره اشكال فان سفيان  
 و يزيد عن صالح فكيف يقول له عمرو بن دينار معه اذ هو الى صالح فيحتمل انه قال ذلك تأكيديا في  
 تجديد يجمع سفيان ذلك منه مرة بعد اخرى ويؤخذ منه ان سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته انتهى  
 وهو احتمال بعيد جدا وزعم ابن عمرو بن دينار قال لهم ذلك حين قدم عليهم الكوفة قال وكان مع سفيان  
 يحدث به عن صالح فصدقوا كده بما قال وقوله اذهبوا اليه اى الى صالح بالمدينة اه وهذا احدث من

حدثنا صالح بن كيسان عن  
 ابي محمد سمع ابا قتادة قال  
 كنا مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بالقاحه من  
 المدينة على ثلاث ح  
 وحدنا على بن عبد الله  
 حدثنا سفيان حدثنا صالح  
 ابن كيسان عن ابي محمد  
 عن ابي قتادة رضي الله  
 عنه قال كنا مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم بالقاحه  
 ومنا الحرم ومنا غير الحرم  
 فرايت اصحابي يترأون شئ  
 فظنرت فاذا جاز وحش  
 يعنى وقع سوطه فقالوا  
 لا يصنك عليه شئ انا  
 محرمون فتناوله فاخذته  
 ثم ايتت الجار من وراء  
 اكة فصرته فأيتت به  
 اصحابي فقال بعضهم كلوا  
 وقال بعضهم لا تأكلوا  
 فأيتت النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو امامنا فأثبته  
 فقال كلوه حلال قال لنا  
 عمر و اذهبوا الى صالح  
 فسلوه عن هذا وغيره و قد  
 علمنا ههنا

(٣) قوله زاد ابو عوانة  
 في نسخة زاد ابو داود اه  
 مصححه

الاول وبسمه سفيان من صالح الابعكة ولم يقدم عمر والكوفة وانما قال ذلك لسفيان ومهاجرة  
ومحدث بسفيان اعلى الاصمعتون صالح وغيره وبعدة طوية او اورد بقوله قال لنا عمر واذ هو الى آخره  
كشبه تحمله لمن صالحه ببلالة عمر والله اعلم ﴿قوله﴾ باب لا يشرب المحرم الى الصيد لكي يصطاده  
الحلال اشار المصنف الى تحريم ذلك ولم تعرض لوجوب الجزاء في ذلك لانه موضع خلاف فاهتفوا  
كانت خدم على تحريم الاشارة الى الصيد ليصطاد وعلى سائر وجوه الدلالات على المحرم لكن قيده ابو  
ابو حنيفة بما اذا لم يكن الاصطياد بدونه او انتفقوا في وجوب الجزاء على المحرم اذا دل الحلال على الصيد  
باشارة او غيره ما اوعان عليه فقال الكوفيون واحدا وسحق بضمن المحرم ذلك وقال مالك والشافعي  
لا ضمان عليه كالولد الحلال حلالا على قتل صيد في الحرم قالوا لاجبة في حديث الباب لان السؤال  
من الاطاعة لا لاشارة فاعلوقع ليعين لهم هل يحمل لهم كله او لا ولم يتعرضوا لذكر الجزاء واحتج الموفق بانه  
قول على وابن عباس ولا تعلم لما عاقلنا من الصحابة واجمعنا انه اختلاف في عبيد بن جراح وفي  
ثبوته عن علي بن طلق ولان القائل انهم قد ثبت له باختيارهم مع اقصاء الدال عنه بفساد كذب دل جرما او اسما  
على امراته فوطئها فانه يثمم بالادلة ولا يلزمه كفارة ولا يظن بذلك ﴿قوله﴾ حد تناقضان هو ابن موهب  
فتح الماء وهو جلد وهو عثمان بن عبد الله النخعي مدني تابعي ثقة روى عن ابن عباس كبره  
قليل ﴿قوله﴾ خرج حابا قال الاسماعيلي هذا غلط فان القصة كانت في عمرة واما الخروج الى الحج  
فكان في خلق كثير وكان كلهم على الحادثة لا على ساحل البحر ولعل الراوي اراد خرج محرما فصرعن  
الاحرام بالحج غلطاً (قلت) لا غلط في ذلك بل هو من الجواز الساخن وايضا فالحج في الاصل قصد البيت  
فكانه قال خرج فاصد البيت ولهذا قال العمرة بالحج الاصغر ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن ابي  
بكر المقدسي عن ابي عوانة يلفظ خرج حابا ومعتبرا اخبره البيهقي فتبين ان الشك فيه من ابي عوانة وقد  
جزم يحيى بن ابي كثير بان ذلك كان في عمرة الحديبية وهذا هو المعتد ﴿قوله﴾ الابا بقادة كذا الكشي  
ولغيره الابا بقادة بالرفع وقوم بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه قال ابن مالك في التوضيح حق  
المستقى بالامن كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان او مكثرا معناه عابده مطلقا فذكر قوله تعالى  
الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدوا الا المتقين والمكمل نحو ان المنجوحهم اجعين الا امراته قلن انهن ملن  
الفارين ولا يعرفن كثر المتأخرين من البصر في هذا النوع الا انصب وقد اغفلوا روده من فرغوا  
بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه فن امثلة التايث اخبر قول ابي قتادة احرموا كلهم الابا بقادة لم يحرم  
قال بعضي لكن وابو قتادة مستدول لم يحرم خبره وقطعه من كتاب الله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك  
انه مضى ما اسماهم فانه لا يصح ان يجعل امراتك بدلا من احد لانها لم تسر معهم فيضنها شيعر الحاطبين  
وتكف بعضهم بانه وان لم يسر بهن لكانت شاعرت بالعداب فبعضهن ثم انقضت فهلكت قال وهذا على  
تقدير يحتمل لا يجب دخوله في الحاطبين ومن امثلة المحذوف الخبر قوله صلى الله عليه وسلم كل امرأتى معافى  
الا المتأخرات اي لكن المتأخرات بالخاص لا بالعام ولا يعافون ومنه من كتاب الله تعالى قوله تعالى فسرروا  
منه الا قليل منهم اي لكن قليل منهم لم يسر بوا قال والكوفيون في هذا الثاني مذهب آخر وهو ان يصحوا  
الاحرف عطف وما بعده محذوف على ما قبلها اه وفي نسخة الكلام المذكور لا بن ابي قتادة دون ابي  
قتادة قلن انهن ملن في الحديث ظاهر في ان قوله قول ابي قتادة حيث قال ان اباه اخبره ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خرج حابا فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم ابو قتادة الى ان قال احرموا كلهم الابا بقادة  
وقول ابي قتادة فيهم ابو قتادة من باب التجريد وكذا قوله الابا بقادة ولا جاحة الى حله من قول ابنته  
لانه يستلزم ان يكون الحديث من مسلام ومن توجه الى رواية المذكورة وهي قوله الابا بقادة ان يكون على  
مذهب من قول علي بن ابي طالب ﴿قوله﴾ فعمل ابو قتادة على المحرقة منها اتانا في هذا السياق زيادة  
على جميع الروايات لانها متفقة على افراد الجار لا الروايات هذه والرواية من جهة المحرقة وان المقول

باب لا يشرب المحرم الى  
الصيد لكي يصطاده  
الحلال محدثا موسى بن  
اسمعيل حدثنا ابو عروانة  
حدثنا عثمان بن موهب  
قال اخبرني عبد الله بن ابي  
قتادة ان اباه اخبره ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
خرج حابا فخرجوا معه  
فصرف طائفة منهم فيهم  
ابو قتادة فقال خذوا ساحل  
البحر حتى نلتقي فاخذوا  
ساحل البحر فلما انصرفوا  
احرموا كلهم الابا بقادة لم  
يحرم فيمنعهم مسيرون  
انذروا حرج وحش فعمل  
ابو قتادة على المحرقة  
منها اتانا فسرروا فاكلوا  
من لحمها وقالوا انا كل لحم  
صيد ونحن محرمون

كان انا انا اتي فسلني هذا في اطلاق الجمار عليها تجوز **(قوله غفلنا ما بيني من لحم الاثان)** في رواية ابي حازم الاية المصنفة في الهبة قرخا ونبأت العضد معي وفيه معكم منه شيء فثاوتته العضد فكلها حتى تخرجوا وله في الجهاد قال معنار حله فاحذها فكلها وفي رواية المطلب قدر فذلك النزاع فكلها **(قوله قال انتم احدا من ان يحمل عليها او اشار اليها قالوا لا)** وفي رواية مسلم هل منكم احدا من ان يشار اليه بشئ وله من طريق شعبة عن عثمان بن ابي شريم او اعتم او اوصطتم ولا يبي عوانته من هذا الوجه اشترى او اوصطتم او قتم **(قوله قال فكلوا ما بيني من لحمها)** صيغة الامر هنا لا يباحه لالوجوب لانها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لاعن الوجوب فوقع الصيغة على مقتضى السؤال وليد كفي هذه الرواية انه صلى الله عليه وسلم كل من لحمها وذكر في رواية ابي حازم عن عبد الله بن ابي قتادة كثره اوليد كفي ذلك احذ من الرواة عن عبد الله بن ابي قتادة غيره وواقعه صالح بن حسان عند احمد وابي داود الطيالسي وابي عوانة ونقله فقال كلوا واطعموني وكذا لم يذكرها احذ من الرواة عن ابي قتادة نفسه الا المطلب عن سعيد بن منصور ووقع ثامن رواية ابي محمد وعطاء بن يسار وابي صالح كسائي في الصيد ومن رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عند اسحق ومن رواية عباد بن نعيم وسعد بن ابراهيم عند احمد وقد روى معمر بن يحيى بن ابي كثير بن ابي عاصم عن ابي حازم كثره اسحق وابي خزيمة والمارقطن من طريقه وقال في آخره قد كثر شأنا لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقاتل اعداءه اسطدتمك فاحرموا عليه فكلوه ولما كل منه حين اخبرته في ما اسطدتمه قال ابن خزيمة وابي بكر النيسابوري والدارقطني والجوزي في شرح هذه الزيادة معمر قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محفوظة لا يحمل ان يكون صلى الله عليه وسلم كل من لحم ذلك الجمار قبل ان يعلمه او قتادة انه اسطدتمه من اجله فلما علمه امتنع اه وفيه نظر لانه لو كان حراما لكان النبي صلى الله عليه وسلم على الاكل منه الى ان يعلمه او قتادة فانه صاده لاجله ويحمل ان يكون ذلك ليسان الجواز فان الذي يحرم على المحرم اعداءه التي يعلم انه سيدين احله واما اذا اتي بلحم لا يدري اللحم سيدا ولا لاجله على اصل الاباحة فكل منه لم يكن ذلك حراما على الاكل وعندي بعد ذلك فيه وقفة فان الروايات المتقدمة ظاهرة في ان الذي تناهوا هو العضد وانتهى الى الله عليه وسلم اكلها حتى تخرجها الى يرق منها الا العظم ووقع عند البخاري في الهبة حتى قد هاء الى فرغها فاي شيء يبق منها حتى يفرغها من اكلها كله لكن رواية ابي محمد لا تفي في الصيداني معكم شيء منه قلت نعم قال كلوا فهو طعمة اطعمكموها الله فاشعر بانه في منها غير العضد والله اعلم وسأني البحث في حكم ما يصيد الحلال بالنسبة الى المحرم في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى وفي حديث ابي قتادة من القوائم ان ثقي المحرم ان يقع من الحلال الصيد لئلا كل المحرم منه لا يقدح في احرامه وان الحلال اذا صاد لنفسه جاز للمحرم الاكل من صيده وهذا أقوى من حل الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر على الاسبيد وفيه الاستنباط من الاصل فاقول المحدثين من الصديق وقال عياض عندي ان النبي صلى الله عليه وسلم طلب من ابي قتادة ذلك تطييبا لقلب من اكل منه وانا الجواز بالقول والقول لازالة الشبهة التي حصلت لهم وفيه تسمية الفرس والحقي المصنفة به الجمار فحرمه في الجهاد وقال ابن العربي قالوا تجوز التسمية لما اسبق وان كان لا يقطن له ولا ينجب اذا ودي مع ان بعض الجوانث ربما عاين على ذلك بحيث يصير غير اسمه اذا دعي به وفيه امساك نصيب الرقيق الغائب عن تعين احترامه او ترجي ربه او يقع منه ظهور حكم تلك المسئلة بخصوصها وفيه تقرير الامام اصحابه بالصلصة واستعمال الطليعة في الفز وتبليغ السلام عن قرب وعن بدو ليس فيه دلالة على جواز تركه والسلام من بلعه لانه يحتمل ان يكون وقع وليس في الجبر ما يفيقه وفيه ان عقر الصيد كالمجوز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن العربي هراجهاد بالقرب من النبي صلى الله عليه وسلم لا في حضرته وفيه العمل بما دأى اليه الاجتهاد ولو تضاد الاجتهاد ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله تعالى فكلوا مما

غفلنا ما بيني من لحم الاثان  
فلما اتوا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قالوا يا رسول  
الله انا كنا احرمنا وقد  
كان ابو قتادة يحرم  
قراينا حرم وحش غيل  
عليها ابو قتادة فقهر منها  
انا فانزلنا فاكلنا من  
لحمها قلنا انا كل لحم  
صيد ونحن محرمون غفلنا  
ما بيني من لحمها قال انتم  
احدا من ان يحمل عليها  
او اشار اليها قالوا لا قال  
فكلوا ما بيني من لحمها

وكان الاكل غسلا باسأل الاباحة والمتنع طرأ الى الامز الحار وفيه الرجوع الى النص عند تعارض الادلّة  
 ورفض القرس في الاسطى باد التصديق الاما كن الوعرة والاستعانة بالقارس وجعل الزاد في السفر  
 والرفق بالاحباب والرقاء في السير واستعمال الكناية في القفل كانتعمل في القول لانهم استعملوا  
 الضميمة في موضع الاشارة كما اعتقدوه من ان الاشارة لا تحل وفيه جواز سوق القرس للحاجة والرفق به  
 منع ذلك لقوله وسيرا واوزول المسافر وقت القائه وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله انما هي طعمة  
 اطعمكموها الله (تكملة) لايجوز للمحرم قتل الصيد الا ان سال عليه فقتله دفعا فيجوز و لا ضمان عليه  
 والله اعلم (قوله باب اذا اهدى) اى الحلال (للمحرم جارا وحشيا جارا قبل) كذا اقيده في  
 الترجمة بكونه حيا وفيه اشارة الى ان ال رواية التي تدل على انه كان مذبو حيا ومعه وسأ بين ما في ذلك ان شاء الله  
 تعالى (قوله عن ابن شهاب الخ) لم يختلف على ما لك في سياقه معناه وانهم مستند الصعب الاما وقع في  
 موطن واحد وبه فانه قال في رواية عن ابن عباس ان الصب بن جثامة اهدى فجعله من مستند ابن عباس  
 انه على ذلك الفارق في الموطأ وكذلك اخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اهدى  
 الصب المحفوظ في حديث مالك الاول وسأ في المصنف في الحديث من طريق شعيب عن الزهري قال  
 اخبرني عبيد الله ان ابن عباس اخبره انه سمع الصب وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يضانه  
 اه. دى والصعب قطع الصاد وسكون العين المهمتين بعدهما وحدة وابوه جثامة قطع الجيم وتبديل المثلثة  
 وهو من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة وكان ابن ابي سفيان بن حرب امه زيب بنت حرب  
 ابن امية وكان النبي صلى الله عليه وسلم آتى به وبني عوف بن مالك (قوله جارا وحشيا) لم يختلف  
 الرواة عن مالك في ذلك وانه عامه الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة عن الزهري فقال لم يجز  
 وخش اخرجه مسلم لكن بن الحارثي صاحب سفيان انه كان يقول في هذا الحديث جار وحش ثم صار  
 يقول لحم جار وحش فدل على اضطرابه فيه وقد وقع على قوله لحم جار وحش من اوجه فيهما قال  
 منهم اما ترجمه الطبراني من طريق عمر بن دينار عن الزهري لكن استأنده ضعيف وقال اسحق في  
 حسنده اخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري فقال لحم جار وقد خالفه خالد  
 الواسطي عن محمد بن عمرو وقال جار وحش. كالا كثر واخرجه الطبراني من طريق ابن اسحق عن  
 الزهري فقال رجل جار وحش وابن اسحق حسن الحديث الا انه لا يصح به اذا خالف ويدل على وهم  
 من قال فيه عن الزهري ذلك ابن جرير قال قلت للزهري الجار عقير قال لا ادري اخرجه ابن خزيمة  
 وابن عوانة في جميعهما وقصبا عن ابن عباس من وجه آخر ان الذي اهداه الصب لحم جار فخرجه  
 مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اهدى الصب الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 رجلا جارا وفي رواية عنده عجز جار وحش فخرجه ايضا من طريق حبيب بن ابي ثابت  
 عن سعيد قال تارة جار وحش وتارة شق جار ويؤى ذلك اخرجه مسلم ايضا من طريق طاوس عن  
 ابن عباس قال تقدم يدين ارقم فقال له عبيد الله بن عباس يستدركه كيف اخبرتني عن لحم صيد اهدى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام قال اهدى له عضون من لحم صيد فرده وقال انانا كاه انا حرم  
 واخرجه ابو داود وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس انه قال يا يدين ارقم هل علمت ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره واتخذت الروايات كلها على انه رده عليه الامار واه ابن وهيب والبيهقي  
 من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن امية ان الصب اهدى النبي صلى الله عليه وسلم عجز  
 جار وحش وهو باخلفا كل منعهوا كل القرم قال البيهقي ان كان هذا محفوظا قلعه رد الى اللحم  
 فلتوفي هذا الجمع قولا ما وجته فان كانت الطرق كلها محضوطة قلعه رده ميا لكونه سيد لا يجله ورد  
 اللحم تارة فذلك وقوله تارة اخرى حيث علم انه لم يصد لاجله وقد قال الثاقبي في الام ان ابن الصب اهدى  
 له جارا حيا فلين المحرم ان يذبح جار وحش وان كان اهدى له لاجله فله يحصل ان يكون علم انه

(قوله باب اذا اهدى المحرم  
 جارا وحشيا لم يقبل)  
 حدثنا عبيد الله بن يوسف  
 اخبرنا مالك عن ابن شهاب  
 عن عبيد الله بن عبد الله  
 ابن عتبة بن مسعود عن  
 عبيد الله بن عباس عن  
 الصب بن جثامة النبي  
 انه اهدى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم جارا  
 وحشيا

صيده وقل الترمذي عن الشافعي انه رده فقلنه انه صيد من اجله فتركه على وجه الترتيب ويحتمل ان يحيل  
 القبول المذكور في حديث عمرو بن امية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة  
 ويزيده انه جازمه بقوله ذلك بالجحفة وفي غيره هامن الر وابات بالاواء او بودان وقال الترمذي يحتمل  
 ان يكون الصعب احضر الجار مذبحا ثم قطع منه عضوا فحضر النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له فن  
 قال اهدي جاريا اراد ان يهديه من حال الاحياء من قال لحم جار اراد ان يقدمه للنبي صلى الله عليه وسلم قال  
 ويحتمل ان يكون من قال جاريا اطلق واراد بوضه مجازا قال ويحتمل انه اهداه له جاريا فارد عليه  
 ذلك او اياه بعض منصفه فان الله تعالى اراده عليه لم يخص بحمته فأعلمه بما تمتع ان حكم الجز من  
 الصديق حكم الكل قال والجمع مهما امكن اولى من توهم بعض الر وابات وقال النووي ترى جرم البخاري  
 يكون الجار جاريا ليس في سياق الحديث نص مع ذلك وكذا اتوا هذا التأويل عن مالك وهو باطل لان  
 الر وابات التي ذكرها مسلم صريحة في انه مذبح او تهي واذا تأملت ما تقدم لم يحسن اختلافه بطلان  
 التأويل المذكور ولا سيما في رواية الزهري التي هي عمدة هذا الباب وقد قال الشافعي في الام الحديث  
 مالك ان الصعب اهدي جاريا اثبت من حديث من روى انه اهدي لحم جار وقال الترمذي روى بعض  
 اصحاب الزهري في حديث الصعب لم جار وحش وهو غير محفوظ **(قوله بالاواء)** بفتح الجيم وسكون  
 الموحدة والنجيل من عمل القرع يضم الفاء والراء بعدها همزة قبل سمي الاواء بالثاء على القلب  
 وقيل لان السيول تنبؤ ما ينجح **(قوله او بودان)** شتمن الراوى وهو بفتح الواو وتسمى الدال  
 وآخرها نون موضع بقر بالجحفة وقيل سبق في حديث عمرو بن امية انه كان بالجحفة وودان اقرب الى  
 الجحفة من الاواء فان من الاواء الى الجحفة ثلاثين من المدينة ثلاثون وعشر ومن ميلاد من ودان الى الجحفة  
 عمانية اسيال والشلج بن جزم كثر الر واة بجرم ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري بودان وجرم  
 معمر وعبد الرحمن بن اسحق ومحمد بن عمر وبالاواء والذى يظهر لي ان الشك فيه من ابن عباس لان  
 الطبراني اخرج الحديث من طريق عطاء عنه على الشك ايضا **(قوله فلما راى ما في وجهه)** في رواية  
 شعيب فلما عرف في وجهه رده هدي وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي فلما راى ما في وجهه  
 من الكراهية وكذا ابن خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة **(قوله اناه رده)** علي في رواية  
 شعيب وابن جريج ليس يارد عليك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند الطبراني اناه  
 رده عليك كراهية له ولكنا حرم قال عباس بن سبطان في الر وابات انه رده ففتح الدال واي ذلك المحققون  
 من اهل العربية وقالوا الصواب انه ضم الدال لان المضاعف من الجزم راي فيه الواو التي توجه  
 له ضمة الهاء بعدها قال وليس التفتح غلط بل ذكره علي في القصص ثم تفتحه عليه بانه ضعيف واوهم  
 ضعه انه ضمع واجازوا ايضا الكسر وهو اضعف الوجيه **(قلت)** وقع في رواية الكشمي شك  
 الادعاء انه رده ضم الاولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه **(قوله الانا حرم)** زاد صالح بن كيسان عند  
 الثنائي لا تأكل الصيد في رواية سعيد بن ابن عباس يولانا عجر من قبلنا مثل واستدل بهذا الحديث  
 على تحريم الاكل من لحم الصيد على الحرم مطلقا لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه  
 سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والنووي واسحق لحديث الصعب هذا  
 هذا الخبر يروى عنه ابو داود وغيره من حديث علي انه قال الناس من اشجع اعلمون ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اهدي له رجل جار وحش وهو محرم فاني يا كنه فلما اتهم لكن يمرض هذا الظاهر ما اخرج  
 من غير ايضا من حديث طلحة انه اهدي له لحم طير وهو محرم فوقف من كنه وقال كنهه مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حديث في ثمانية المذكور في الباب قبله وحديث عمر بن مسلمة ان البهزي اهدي  
 للنبي صلى الله عليه وسلم فاني ما يكران يقسمه بين الر فاق اخرجه مالك واصحاب السنن  
 وصححه ابن خزيمة وغيره بالجواز مطلقا قال الكوفيون وطاقمة من السلف جمع الجهور وبين ما اختلف

وهو بالاواء او بودان  
 فرد عليه فلما راى ما في  
 وجهه قال اناه رده الا  
 اناه حرم

الدواب) حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن جابر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **خمس من الدواب ليس على المحرم قتلهن جناح** \* وعن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) قال حدثنا مسدد حدثنا إعرابة عن زيد بن جبير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول حدثني أحدهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **قتل المحرم** \* حدثنا أصبغ بن الفرج قال أخبرني عبد الله بن وهيب عن رونس عن ابن شهاب عن سالم قال قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال تخفصة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن** الغراب والحسد والقارورة والغرب والكلب العقور (٣) قوله بالهامش إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مقوله بخلاف وهو في مسلم

(۳) قوله بالهامش ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مقوله محذوف وهو في مسلم واخر القسطلاني اهـ

من ذلك بان احاديث القبول محمولة على ما يصيد من الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرّم واحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لاجل الحرم قالوا والسبب في الاقتصار على الاحرام عند الاعتذار للصبيان الصيد لاجل الحرم على الماء اذا صيده الا ان كان محرّما بين الشرط الاصلى وسكت عما عداه فدل على فيه وقد ينه في الاحاديث الاخرى يؤيد هذا الجمع حديث جابر بن فروة صيد البرك حلال ما لم تصيده او يصادك من اخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة (قلت) وقد تقدم ان عندنا للنسائي من رواية صالح ابن كيسان ان الحرم لا على الصيد بين العتدين جميعا جاء عن مالك تفصيل آخر من ما صيد للمحرّم قبل حرامه يجوز له الاكل منه او يداخره فلدون عن عثمان التفصيل بين ما يصاد لاجل من الحرم فيمتنع عليه ولا يمتنع على غيره آخر وقال ابن المنير في الحاشية حديث الصعب بشكل على ما لا ناله يقول ما صيد من اجل الحرم يحرم على الحرم وعلى غيره الحرم فيمكن ان يقال قوله فردد عليه لا يستلزم انه اباح له اكله بل يجوز ان يكون احرم باسالة ان كان حيوا طرحة ان كان مذبوخا فان السكوت عن الحكم لاجل على الحكم ضدّه وعقب ما نه وقت البيان فلم يحجزه الا ارتفاعه فلم عليه اصلا اذا لاختصاص به وفي حديث الصعب الحكم بالعلامة له ولغيره اى ما في وجه وفيه جواز رد الهدي لعلّه وترجمه المصنف من رد الهدي لعلّه وفيه الاعتذار عن رد الهدي تطييبا لقلب المهدي وان الهبة لا تدخل في الملك بالاقبول وان قدره على علكها التصير مال كالحوان على الحرم ان يرسل ما في يده من الصيد المتع عليه اصطفاه **قوله** باب ما يقتل الحرم من الدواب اى مما لا يصيب عليه فيه الجزاء وذكر المصنف فيه ثلاثة احاديث الاول منها اختلف فيه على ابن عمر بقائه المصنف على الاختلاف كمالا منه **قوله** خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلها جناح **ص** كذا او رددته مختصرا واحال به على طريق سالم وهو في الموطأ وتمامه القرب بالحداد والقرب بالفارة والكلب العقور **قوله** وعن عبد الله بن دينار هو معطوف على الطريق الاول وهو في الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد اورد المصنف في بدء الخلق عن الشعبي عن مالك وساق لفظه مثل ما سواه وكذا اخرجه مسلم من طريق ابن اسحاق ابن جعفر عن عبد الله بن دينار واخرجه احمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال الهبة بدل القرب **قوله** عن زيد بن جبير هو الطائي الكوفي ليس له في الصبيح رواية عن غير ابن عمر ولاه فيه الا هذا الحديث وآخر تقدم في الواقف وقتلف ناقصا وعبد الله بن دينار في ادخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ووافق سالم الا ان يزيدا معها وسالماساها **قوله** حدثني احدى نساء النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل الحرم كذا ساق منه هذا القدر واحال به على الطريق التي بعده وفيه اشارة منه الى تفسير المجهمة فيه بأنها المسماة في رواية الاخرى فتدو صله ابو نعيم في المستخرج من طريق ابن خزيمة عن مسدد باسناد البخاري وبقية كرواية خصصة الا ان فيه قد جاوز تأخير في بعض الاسماء واخرجه مسلم عن شيبان عن ابى عوانة فزاد فيه اشياء ولفظه سأل رجل ابن عمر ما يقتل من رجل من الدواب وهو محرم فقال حدثني احدى نساء النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يامر بقتل الكلب العقور والفارة والعقر بالحدادة والقرب بالحمية قال وفي الصلاة ايضا قل قبل في اوله خسا و زاد الحية وزاد في آخره كذا الصلاة لئنه بذلك على جواز قتل المذكور رات في جميع الاحوال وسأد كراي البحث في ذلك ولما رويته الى باءة في غير هذه الطريق فتدناخره مسلم من طريق زهير بن معاوية الاسماعيلي من طريق امرأته كلاًهما عن زيد بن جبير دونها **قوله** عن يونس هو ابن زيد **قوله** عن سالم في رواية مسلم اخبرني سالم اخرجه من حرمة عن ابن زهير **قوله** قال عبد الله في رواية مسلم قال بن عبد الله في رواية الاسماعيلي عن سالم عن ابيه اخرجه من طريق ابراهيم بن المنذر عن ابن زهير **قوله** قلت خصصة في رواية الاسماعيلي عن خصصة وهذا والذي قبله قد رويهم ان عبد الله بن عمر مسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن وقع في



بعض طرق نافع عنه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم من طريق ابن جريح قال أخبرني نافع  
وقال مسلم بعده لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر سمعت الأبا بن جريح وتابعه محمد بن إسحق ثم ساقه من  
طريق ابن إسحق عن نافع كذلك فأطاهرا بن عمر سمعه من أخيه حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسمعه أيضا من النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بحين سئل عنه قد وقع عندا جدم من طريق أيوب عن  
نافع عن ابن عمر قال نادى رجل ولابي عوانة في المستخرج من هذا الوجه أن اعرايا نادى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما تقتل من الدواب إذا أحرمنا والطاهرا من المبهمة في رواية بن جبير هي حفصة  
ويحتمل أن تكون عائشة وقد رواه ابن عينة عن ابن شهاب فاسقط حفصة من الأسناد والصواب  
إثباتها في رواية سالم والله أعلم الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى (قوله أخبرني يونس) هو ابن يزيد  
أيضا وظهر بهذا أن ابن وهب عنه عن الزهري فيه إسناد بن سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن  
عائشة وقد كان ابن عينة ينكر طريق الزهري عن عروة قال الجليدي عن سفيان حدثنا والله الزهري  
عن سالم عن أبيه فقيل له إن معمر يرويه عن الزهري عن عروة عن عائشة فقال حدثنا والله الزهري  
لم يذكر عروة (قلت) وطريق معمر المشار إليها وأوردته المصنف في بدء الملق من طريق يزيد بن زريع  
عن عروة وأما النسائي من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق ذكر بعض اصحابنا أن معمر كان يذكر  
عن الزهري عن سالم عن أبيه وعن عروة عن عائشة وطريق الزهري عن عروة وأما أيضا سعيد بن  
أبي جزة عندا جدم ابان بن صالح عند النسائي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تابع الزهري عن  
عروة هشام بن عروة وأخرجه مسلم أيضا (قوله خمس) التمسيد بالخمس وإن كان مفهومه اختصاص  
المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بحجة عندنا أكثر وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون  
قوله صلى الله عليه وسلم وأول ما بين بذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم قد ورد في بعض طرق عائشة  
بلفظ أربع وفي بعض طرقها بلفظ ست فأما طريق أربع فآخرها مسلم من طريق القاسم عنها فاسقط  
العقرب وما من طريق ست فآخرها أبو عوانة في المستخرج من طريق الحارث عن هشام عن أبيه عنها  
فأثبتوا زاد الحجة ويشهد لها طريق شيان التي تقدمت من عند مسلم وإن كانت خالية عن العدد وأغرب  
عباس فقال وفي غير كتاب مسلم ذكر الأبي فصار تسبيحا وتقبيلان الأبي داخل في مسمى الحية والحديث  
الذي ذكرته أخرجه أبو عوانة في المستخرج من طريق ابن عون عن نافع في آخر حديث الباب  
قال قلت نافع قال أفي قال ومن يشك في الأبي اه وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود ونحو رواية  
شيبان وزاد السبع العادي فصار تسبيحا في حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة وعنوان المتن زائد ذكر  
الذئب والنمر على الجنس المشهورة قصير بهذا الاعتبار تسعا لكن إذا كان خزيمة عن الذئب أن ذكر  
الذئب والنمر من قبيل الراوي للكلب العقور ووقع ذكر الذئب في حديث مسلم أخرجه ابن أبي شيبة  
وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل الحرم  
الحية والذئب ورواه ثقات وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن عروة عن ابن عمر قال مر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقتل الذئب للحرم وحجاج ضعيف وخالفه معمر بن رة وقرواه موقوف أخرجه  
ابن أبي شيبة فهذا جميع ما وقعت عليه في الأحاديث المرفوعة زائدة على الجنس المشهورة ولا يتخلو شي من  
ذلك من مقال والله أعلم (قوله من الدواب) بتشديد اللام وحده جمع دابة وهو ما بين الحيوان وقد  
أخرج بعضهم منها الطير قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر طير يتخاضه إلا يتوهمها الحديث  
يرد عليه فإنه ذكر في الدواب الجنس الغراب والحدائق يدل على دخول الطير أيضا مع قوله تعالى وما من  
دابة في الأرض إلا أنتم زفها وقوله تعالى وصكنا من دابة لا تحمل رزقها الآية وفي حديث أبي  
هريرة عن مسلم في صفته بد الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يرد الطير يذكر وقد تصرف أهل العرف

حدثنا يحيى بن سليمان

قال حدثني ابن وهب قال

أخبرني يونس عن ابن

شهاب عن عروة عن

عائشة رضي الله عنها أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال خمس من الدواب

قوله رواها أيضا سعيد بن

أبي جزة في نسخة شيبان

أبي جزة اه مصححه

في الهابة فنه من يخصها بالجار ومنهم من يخصها بالقرن وفائدة ذلك تظهر في الحلف (قوله كلهن فاسق يقتلن) قيل فالتق صفه لكل وفي يقتلن ضمير راجع الى معنى كل وقع في رواية مسلم من هذا الوجه كلها فاسق وفي رواية معمر التي في بدء الخلق نفس فواسق قال النووي هو باضافة نون لا يتوهم به وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار الى ترجيح الثاني فانه قال رواية الاضافة تشعر بالتخصيص فيقال قلها غير هائي الحكم من طريق المفهوم ورواية التوهم تفتضي وصف الجنس بالفسق من جهة المعنى فيشعر بان الحكم المرتب على ذلك وهو القتل معطل على جمل وصفها وهو الفسق فيدخل فيه كل فاسق من الدواب ويؤيده رواية يونس التي في حديث الباب قال النووي وغيره تسمية هذه الجنس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة فان اصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة اذا خرجت عن قشرها وقوله تعالى فسق عن امره اي اخرج وسمى الرجل فاسقا لخروجه عن طاعته فهو خروجه مخصوص وزعم ابن الاعراب انه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق يعني بالمعنى الشرعي واما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فبطل لخرجهما عن حكم غيرهما من الحيوان في تحريم قتلها وقيل في حل اكله لقوله تعالى او فسقا هل لتعريف الله به وقوله ولانا كلوا مما يذ كرام الله عليه وانه لفسق وقيل لخرجهما عن حكم غيرهما بالاداء والافساد وعدم الانتفاع ومن ثم اختلف اهل الفتوى في قولهم بالاول الحق بالجنس كل ما لا يقتل بالحلال في الحرم وفي الحل ومن قال بالثاني الحق ما لا يؤكل الاثمى عن قتله وهذا اقدم يصحح الاول ومن قال بالثالث ينص الالحاق على يحصل منه الافساد ووقع في حديث ابن سعيد عند ابن ماجه قيل له لم يقل للقارة فويسق فقال لان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد اخذت القتلة لتحرق بها البيت فهذا يؤي الى ان سبب تسمية الجنس بذلك لكون فعلها يشبه فعل الانسان وهو يرح القول الاخير والله اعلم (قوله يقتلن في الحرم) تقدم في رواية نافع بلفظ ليس على الحرم في قتلن جناح وعرف بذلك ان الاثمى قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤيده جواز ذلك الحلال وفي اصل من باب الاولى وقد وقع كالحل مصرحاً عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يمتع وهو الاحرام فهو باطلاق اثمى لانه ليس في نفي الجناح وكذا الحرم في طريق سالم لا لانه على اوجه الفعل على الترتل لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلفظ امر وكذا في طريق معمر ولا في رواية من طريق ابن عمر عن هشام عن ابيه بلفظ يقتلن الحرم وظاهر الامر الوجوب ويحتمل التسلب والاباحة وروى البزار من طريق ابن رافع قال ثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلته اذ ضرب شيئا فاذا هي عقرب قتلها وامر بقتل العقرب والحية والقارة والحدا للمحرم لكن هذا الامر ورد بعد الخطر لمعوم نهى المحرم عن القتل فلا يكون الوجوب ولا التسلب وفي ذلك رواية الثبت عن نافع بلفظ اذن اخرجهم مسلم والنسائي عن قتيبة عنه لكن لم يمسق مسلم لفظه وفي حديث ابن هريرة عند ابن داود وغيره من قتلن حلال للمحرم (قوله الغراب) زاد في رواية سعيد بن المسيب عن عائشة عند مسلم الا شفع وهو الذي في ظهري او بطنه يرضى واخذ بهذا القيد بعض اصحاب الحديث كما كما ابن المنذر وغيره ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره وهو قضية حمل المطلق على المقيد واجاب ابن طالiban هذه الزيادة لتصح لانها من رواية قتادة عن سعيد بن مولى وقد شد بذلك وقال ابن عبيد البر لا ثبت هذه الزيادة وقال ابن قدامة الروايات المطلقة اصح وفي جميع هذا التحليل ظهر امداعوى التديليس فردود بان شعبة لا يروى عن شيوخه التديسين الا ما هو مسموع لهم وهذا من رواية شعبة بل صرح النسائي في روايته من طريق الضرب بن شميل عن شعبة ببيع قتادة واما في الثبوت فردود بغيره من مسلم ولما اخرجهم فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة بالخط وهو كذلك هنا نعم قال ابن قدامة يتبع في الايقع ما شاركه في الاقدام ويحرم الاكل وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير الذي ياكل الحبوب من ذلك

كلهن فاسق يقتلن في الحرم  
الغراب

وقال له غراب الزرع وقال له الزاغ واخر ابحر ازا كله فبقى ما عدا من القربان ملتصقا بالابقع ومنها الغداف على الصحيح في الروضة بخلاف تصحيح الرافعي وسمى ابن قدامة الغداف غراب البين والمعروف عند اهل اللغة انما الابقع قيل سمي غراب البين لانهم ان عن قوح لما ارسلهم من السفينة ليكشف خبر الأرض فبقى جيفة فوقع عليها ولم يرجع الى قوح وكان اهل الجاهلية يشاءون به فكانوا اذا ذهب مرتين قالوا آذن بشر واذا ذهب ثلثة قالوا آذن بخير فابطل الاسلام ذلك وكان ابن عباس اذا سمع الغراب قال اللهم لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا اله غيرك وقال صاحب الهداية للرداء القربان في الحديث الغداف والابقع لانهم بابا كلان الجيف واما غراب الزرع فلا وكذا استثنانا من قدامه وما اظن فيه خلافا وعليه يجعل ما جاء في حديث ابي سعيد عند ابي داود ان سمع حيث قال فيه ويرى القربان يولاهه وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي ومجاهد قال ابن المنذر ابا ح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الاحرام الاملاء من عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال ابن ادماء فيه الجزاء وقال الخطابي لم يتابع احد عطاء على هذا انتهى ويحتمل ان يكون مراده غراب الزرع وعند المالكية اختلاف آخر في الغراب والحدادة هل يتصدقوا بقتلها بأن يتدبأ بالاذى وهل يخص ذلك بكلها والمشهور عنهم كقول ابن شاس لانهم قالوا للجمهور ومن انواع الغرابان الاصم وهو الذي في رجليه اوفى جناحه او يئنه يئس او جرة وله ذكر في قصة خضر عبد المطلب لم يرم وحكمه حكم الابقع ومنها العقيق وهو قدرا الحماة على شكل الغراب قيل سمي بذلك لانه يوق فراخه فيتركها بالطمع وهذا يظهر انه نوع من القربان والحرب تشابه ايضا ووقع في فتاوى قاضي خان الحنفى من خرج لسفر فسمع صوت العقيق فرجع فقرر وحكمه حكم الابقع على الصحيح وقيل حكم غراب الزرع وقال احسان كل الجيف والا فلا يئس به (قوله والحدادة) بكسر الهمزة وفتح ثانيه بعدها همزة غير مد وسكى صاحب الحكم المندفبه تسودا ووقع في رواية الكشميه في حديث عائشة الحدادة زيادة هاء بلفظ الواحدة وليست للثاني بل هي كالطير في الثمرة وسكى الازهرى فيها خدوة ولو يئل الهمزة وسبأ في بدء الخلق من حديثها بلفظ الحدايضم اوله وتقدم التحانية مقصور ومثله سلم في رواية هشام بن عروة عن ابيه قال قال قاسم ابن ثابت الوجه فيه الهمزة فكأنه سهل ثم ادغم وقيل هي لغة حجاز يتوغيرهم بقول حديثة وقد تقدم ذكرها في الكلام على الغراب ومن خواص الحدادة انها تحف في الطير ان يئال انها لا تحفظ الا من جهة اليمن وقدم في هذا ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح (تنبيه) يتبس بالحدادة الحدادة فتح اوله فاس لمراسن (قوله والعقرب) هذا اللفظ للذكر والاثني وقد يقال عقرب بتعقرباء وليس منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم قال صاحب الحكم وقال ابن عساف في ظورها وانها لا تصر ميتا ولا تنال حتى تموت ويقال لفضة العقرب الثعالب المعجمة ولسته بالمعتمتين وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحلية بدلتها في حديث الباب ومن جمعها والذي يظهر لي انه صلى الله عليه وسلم به باحدا من الاعلى الاخرى عند الاقتصار ومن حكمهما معا حيث جمع قال ابن المنذر لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب وقال نافع لما قيل له طليخة قال لا يختلف فيها وفي رواية ومن يشك فيها وبقية ابن عبد البر بما أخرجه ابن ابي شيبة من طريق شعبة ان سأل الحكم وحدادها الا يقتل المحرم الحية ولا العقرب قال ومن جمعتهما من هوام الارض فيلزم من اباح قتلها ما مثل ذلك في سائر الهوام وهذا اجتلال لامعني له نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تمكن من الاذى (قوله والقار) همزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم الا يمكن عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم انحرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنن وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكر والله هذا القول لما كان بالكوفة انفس ردا لا تار من ابراهيم النخعي فقلت سمع منها ولا حسن اتباعا لها من النخعي لكن كثير ما سمع وهمل

والحداد والعقرب والقار

ابن شاس عن المالكية خلافاً في جواز قتل الصغير منها الذي لا يمكن من الأذى والقتل أو اعم منها  
 الجرب والجلع ورن عمر والتلد بضم المعجمة وسكون اللام وقارة الابل وقارة المسك وقارة الغيط وحكمها  
 في تحريم الاكل جواز القتل سواء وسياً في الأدب الاطلاق بقية عليها من حديث جابر وتقدم  
 سبب تسميتها بذلك من حديث أبي سعيد وقيل انما سميت بذلك لانها قطعت جبال سفينة نوح والله اعلم  
 (قوله والكلب العقور) الكلب معر وفه الاثنى كلبه واجمعاً كلبو كلابو كليب بالقح كاعبد  
 وعبادو عبيد وفي الكلب بسمية وسعة كانه مركب وفيه منافع للحراس والصيد كالسباني في بابه  
 وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة ونخه التوم والتودد وقبول التعليم بالنس لغيره وقيل ان  
 اول من اتخذ له الحراسة نوح عليه السلام وقدم في البحث في نجاسته في كلب الطهارة وبأنه في بدنه  
 الخلق جلسته من خصاله واختلف العلماء في المراد به هنا وهل لو صفه بكونه عقوراً مفهوماً اولاً فري  
 سعيد بن منصور باسناد حسن عن أبي هريرة قال الكلب العقور الاسد وعن سفيان عن زيد بن  
 اسلم انهم سألوه عن الكلب العقور فقالوا بى كلب اعقر من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور  
 هنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم وانما هم مثل الاسد والقر والنهد  
 والذئب هو العقور وكذا قال ابو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال ابو حنيفة المراد بالكلب هنا  
 الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب واخرج ابو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم  
 اللهم سلط عليه كلاباً كلاباً يقتله الاسد وهو حديث حسن اخرجه الحاكم من طريق أبي نعيم بن أبي  
 عقرب عن أبيه واخرج بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكليين فاشتبهوا من اسم الكلب فلهمذا قيل  
 لكل بلح عقور واخرج الطحاوي للحنفية بان العلماء اتفقوا على تحريم قتل البازي والصقر وهما من  
 سباع الطير فدل ذلك على اختصاص التحريم بالفراب والحدادة وكذلك يخص التحريم بالكلب وما شابهه  
 في صفته وهو الذئب وتقرب بالافتاق فان مخالفتهم باياد و اقل كل ما عداوا قرس فيدخل فيه الصقر  
 وغيره بل معظمهم قال يلتحق بالجنس كل ما نهى عن اكله الا ما نهى عن قتله واختلف العلماء في غير  
 العقور مما لم يؤمر باقتلانه فصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والمالوري وغيرهما ووقع في الام للشافعي  
 الجواز واختلف كلاما التو وى قتال في البيع من شرح المذهب لا خلاف بين اصحابنا في انه محرم لا يجوز  
 قتله وقال في التيمم والنصب انه غير محرم وقال في الحج يكره قتله كراهة تنزيه وهذا اختلاف شديد على  
 كراهة قتله اقصر الرافعي وتبعه في الرضة وزاد انها كراهة تنزيه والله اعلم وذهب الجمهور كما تقدم الى  
 الحاق غير الجنس به في هذا الحكم لانهم اختلفوا في المعنى فقيل لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ وهذا  
 قضية مذهب مالك وقيل لكونها مما لا يؤكل فدل هذا كل فعل هذا كل ما يجوز قتله لا ذئبه على المحرم فيه وهذا قضية  
 مذهب الشافعي وقد قسم هو واصحابه الحيوان بالنسبة للمحرم الى ثلاثة اقسام قسم يستحب قتلهم ومافى  
 معناها ما يؤذى وقسم يجوز كذا ما لا يؤكل له وهو قبان ما يحصل منه قمع وضرب قياح لما فيه من  
 مضغة الاصطاد ولا يكره ما فيه من العدوان وقسم ليس فيه شع ولا ضرر فتركه قتله ولا يحرم والقسم  
 الثالث ما لا يكره اكله اثنى عن قتله فلا يجوز قتله الجزاء اذا قتله المحرم وخالف الحنفية فاقصر واصل  
 الجنس الا انهم اختلفوا في الحيطة لثبوت الحظر والذئب لما شاركه للكلب في الكلبة والحقوا بذلك من ابتدا  
 بالعدوان والاذى من غيرها وتقرب بظهور المعنى في الجنس وهو الاذى الطبيعي والعدوان المركب والمعنى  
 اذا ظهر في المنصوص عليه تعدي الحكم الى كل ما وجد فيه ذلك المعنى كما هو ظاهر عليه في مسائل الرابا قال  
 ابن دقيق العيد والتعدي بمعنى الاذى الى كل مؤذوق بالاضافة الى تصرف اهل القياس فانه يظهر من  
 جهة الاعيان التعليل بالقتل وهو الخروج عن الحد واما التعليل بحرمه الاكل فتبطل ابطال المدلل عليه  
 اعمام النص من التعليل بالنقض انتهى وقال غيره هو راجع الى تفسير القسوق فنفسه بأنه الخروج عن  
 قبضة الحيوان بالاذى عليه بكونه قاتلاً يجوز القتل ويحرم الاكل غلبه وقال من علل بالاذى انواع

والكلب العقور حدثنا  
 جبر بن حفص بن غياث  
 حدثنا ابي حدثنا الاعمش

الاذى مختلفه وكان به بالعرب على ما شاركه في الاذى بالسم ونحوه من ذوات السموم الحية والزنبر  
والفأرة على ما شاركه في الاذى بالتغيب والقرص كان عرس من القرب والخدمة على ما شاركهما  
بالاختلاف كالصقر وبالكلب العقور على ما شاركه في الاذى بالعدوان والعقرا كالاسد والقهد وقال  
من على بحر يم الاكل وجواز القتل انما اقتصر على الجنس لكثرة ملاسته للناس بحيث يعم اذاها  
والتخصيص بالغلبة لا مفهمه **قوله** نقل الرافعي عن الامام ان هذه القواصق لا ملك فيها لاحد  
ولا اختصاص ولا يجبردها على صاحبها لو لم يترك مثل ذلك في غير الجنس مما يلتحق بها في المعنى فليأتمل  
واستدل به على جواز قتل من لحا الى الحرم من وجوب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء معلل بالقبض  
والقائل فاسق فيقتل بل هو اولى لان فسق المذكور انطبع في المكلف اذا ارتكب الفسق هاتل الحرمه  
ففسقه هو اولى باقامة مقتضى الفسق عليه واشارة ابن دقيق العيد الى انه بحث قابل للترافع وسيأتي بسط  
القول فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى (الحديث الثالث) حديث ابن مسعود **قوله** حدثني  
ابراهيم) هو ابن زيد النخعي والاسود هو النخعي خاله وعبد الله هو ابن مسعود وقد اختلف على الاعمش  
في اسناد هذا الحديث كاسياني يانه في بدء الخلق **قوله** في غار بنى) وقع عند الاسماعيلي من طريق  
ابن نمير عن حص بن غياث ان ذلك كان ليلة عرفة وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز  
قتل الحية للحرم كادل قوله بنى على ان ذلك كان في الحرم وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث  
عبد الله ما يدل على انه امر بقتل الحية في حال الاحرام لاختلاف ان يكون ذلك بعد طواف الاضحية وقدر واه  
مسلم وان خرفة واللفظ لعن ابي بكر يعب عن حص بن غياث مختصر لفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
امرهم ما يقتل حية في الحرم بنى) ووقع في رواية ابي الوقت عقب حديث الباب قال ابو عبد الله هو  
المصنف اعمار اردنا بهذا ان مني من الحرم وانهم لم يروا بقتل الحية يعني فيه باسا) ووقع هذا الكلام عند  
ابي ذر في آخر الباب ومعه عقب حديث ابن مسعود **قوله** رطبة) اي ليحضر رطبة بها **قوله** كارقم  
شرها) بالنصب لانه مفعول ثان وكذلك قوله وقت شر كرمي ان الله سلمها منكم كلسكم منها وهو من  
بجاز القابلة قال ابن المنذر ارجع من يحفظ عنه من اهل العلم على ان المحرم قتل الحية وتغيب عاظم  
عن الحكم وحادو عما عند المالكية من استئناسها من حيث لا يمكن من الاذى \* الحديث الرابع  
**قوله** حدثنا اسمعيل) هو ابن ابي اويس **قوله** قال الوزغ فوسق) الايام بمعنى من والمعنى انه سمها  
فوسقا وهو تصغير تحقير مبالغة في الذم **قوله** ولم سمعه امر بقتله) هو مقول عائشة والضمير للنبي صلى  
الله عليه وسلم وقضية تسميته اياه فوسقا ان يكون قتله باسا) وكونها لم تسمعه لا يدل على منع ذلك فقد  
سمعه غيرها كاسياني في بدء الخلق عن سعد بن ابي وقاص وغيره وقل ابن عبد البر الاتفاق على جواز  
قتله في الحل والحرم لكن قل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك لا يقتل الحرم الوزغ اذا كان القاصم وان قتله  
يصدق لانه ليس من الجنس المأمور بقتله وروى ابن ابي شيبة ان عطاسا سئل عن قتل الوزغ في الحرم  
فقال اذا آذاك فلا بأس بقتله وهذا فهمه فوقف قتله عند اذى **قوله** باب لا يعضد شجر الحرم  
بضم اوله وفتح الصاد المعجمة اى لا قطع **قوله** وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعضد  
شوكه) سياتي موصولا ليعضد باب في البحث فيه هناك **قوله** عن سعد بن ابي وقاص رواية عبد الله بن يوسف  
عن الليث حدثني سعيد كاهن في العلم **قوله** عن ابي شرحبيل العدي) كذا وقع هنا وفيه نظر لانه خزاعي  
من بني كعب بن ربيعة بن لحي بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبي ايضا وليس هو من بني عدى لاعدى  
قرش ولا عدى مضر فلهذا كان حليف النبي صلى الله عليه وسلم من قرش وقيل في خزاعة بطن يقال لهم بنو  
عدى وقد وقع في رواية ابن ابي ذئب عن سعيد سمعت ابا شرحبيل العدي اجمدا واختلف في اسمه فلم يشهور  
انه بنو بطن بن عمرو وقيل ابن سحر وقيل هاني بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو ابن  
نحو بلد وقيل فطر اسلم قبل الفتح وحمل بعض اليوقومه وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان وستين وليس

حدثني ابراهيم عن الاسود  
عن عبد الله رضي الله عنه  
قال ينافخون مع النبي صلى  
الله عليه وسلم في غار بنى اذ  
زل عليه والمرسلات وانه  
ليتوها واني لا تلقاها من  
فيها وان فاه لربط بها اذ  
وثبت علينا حية فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم اقتلوا  
فاقتلناها فذهبت فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وقمت شر كرم كوقمت شرها  
\* حدثنا اسمعيل قال  
حدثني مالك بن ابن شهاب  
عن عروة بن الزبير عن  
عائشة رضي الله عنها زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال للوزغ فوسق  
ولم سمعه امر بقتله قال  
ابو عبد الله اعمار اردنا  
بهذا ان مني من الحرم  
وانهم لم يروا بقتل الحية  
باسا **قوله** لا يعضد  
شجر الحرم وقال ابن عباس  
رضي الله عنه ما عن النبي  
صلى الله عليه وسلم لا يعضد  
شوكه حدثنا ثمانية حدثنا  
الليث عن سعيد بن ابي  
سعيد المقبري عن ابي  
شرحبيل العدي انه قال

له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخرين (قوله لعمر بن سعد) اي ابن ابي العاص بن سعد  
ابن العاص بن امية المعروف بالاشلق وقد تقدم ذلك مع شرح بعض الحديث في باب تبليغ العلم من  
كتاب العلم ووقع عندنا جد من طريق ابن اسحق عن سعيد المقبري زيادة في اوله توضيح المقصود وهي  
لما بعث عمرو بن سعيد الى مكة بعثه لغزو بن الزبير انا ابو شريح فكله واخبره بما سمع من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثم خرج الى ندي قومه فجلس فيه فتمت اليه فجلت معه فحدث قومه قال قلت له  
يا هذا انا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتح مكة فلما كان الغد من يوم الفتح عدت خزاعة  
على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك فقام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا فذكر الحديث  
واخرج احدا من طريق الزهري عن مسلم بن زيد البني عن ابي شريح الخزاعي انه سمعه يقول  
اذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح في قتال بني بكر حتى اسبنا منهم ثأرا وهو بمكة ثم امر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بوضع السيف فلقى الغدر ط منازح من هذيل في الحرم يريد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وقد كنز ترمه في الجاهلية وكاوا يطلبوه فقتلوه فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
غضب غضبا شديدا ما رايته غضب غضبا شديدا فقام فاتي على الله عاها اهلها ثم قال اما بعد  
فان الله هو حرم مكة انتهى وقد ذكر ابو هريرة في حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام عليها في  
باب كتابة العلم من كتاب العلم وذكر ان عمرو بن سعيد كان امير اهل المدينة من قبل يزيد بن معاوية وانه  
جهز الى مكة جيشا لغزو وعبد الله بن الزبير بمكة وقد ذكر الطبري القصة عن مشايخه فقالوا كان قدوم  
عمرو بن سعيد والى اهل المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذي القعدة سنة ستين وقيل قدمها في رمضان  
منها وهي السنة التي ولي فيها يزيد بالخلافة فامتنع ابن الزبير من بيعته واهام بمكة فجهر اليه عمرو بن سعيد  
جيشا و امر عليهم عمرو بن الزبير وكان معاديا لانيه عبد الله وكان عمرو بن سعيد قد لاشرطته ثم  
ارسله الى كاتل ابيه فاجمروا الى عمرو بن سعيد فقامت مع جباه ابو شريح فذكر القصة فلما نزل  
الجيش ذاتوى خرج اليهم جماعة من اهل مكة فمزموهم واسم عمرو بن الزبير فسمعه اخوه بسجن طرم  
وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة من اهل المدينة عن ائمتهم بالليل الى اخيه فأأدهم عبد الله منه حتى  
مات عمرو ومن ذلك القرب (قريبه) ووقع في السيرة لابن اسحق ومغازي الواقدي ان المراجعة المذكورة  
وقعت بين ابي شريح وبين عمرو بن الزبير فان كان محفوظا احتمل ان يكون ابو شريح راجع الباسع  
والمبعوث والله اعلم (قوله وهو يبعث البعث) هي جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول  
بالصدر والمراد بالجيش المجهز للقتال (قوله ابندن) اسله اذن بمنزلة فقلت الثانية لانه لكونها  
وانكار ما قبلها (قوله ابا الامير) الاصل فيه اياها الامير فحذف حرف النداء يستفاد منه حسن  
التلطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبهم النصيحة وان السلطان لا يحاطب الا بعد استئذنه ولا  
سواء كان في امر يرض به عليه قتل ذلك القتل له فديكون سيدا لانه قسه ومعاندة من يخاطبه  
وسايقا في الحدود قول والبالعيف وانمنلى (قوله فامره) صفة للقول والمقول هو حمد الله تعالى الى  
آخره وقوله القبل النصيب اى ثاوى يوم الفتح وقد تقدم برأيه (قوله سمعته اذناي الخ) فيه اشارة الى  
ان حفظه لمن جيع الوجوه قوله سمعته اى حمله عنه بغير واسطة وذكر الازنين للتأكيد وقوله  
و وعاء قلبي تحقيق لقومه و تيمنه وقوله وابصره عنى زيادة في تحقيق ذلك ان سماعه منه ليس اعتماد  
على الصوت فقط بل على المشاهدة وقوله حين تكلم بماى بالقول المذكور و يؤخذ من قوله وعاء قلبي  
ان الفضل محل القلب (قوله انا حمد الله) هو بيان لقوله تكلم و يؤخذ منه استحباب التثنية بين يدى تعليم  
العلم وتبيين الاحكام والخليفة في الامور المهمة وقد تقدم من روايت ابن اسحق انه قال فيها اما بعد (قوله ان  
الله حرم مكة) اى حكم بتحريمها وقضاء وظاهر ما حكى الله تعالى في مكة ان لا تاتوا اهلها ويؤمن من  
استجار بها ولا يتعرض له وهو احد اقوال المفسرين في قوله تعالى ومن دخله كان آمنا وقوله اولم يرا

لعمر بن سعد وهو يبعث  
البعوث الى مكة ائذنى  
اي الامير انا حمد الله  
بعو رسول الله صلى الله عليه  
وسلم القصد من يوم الفتح  
فسمعت اذناى وعاء قلبي  
وابصره عنى حين تكلم  
به انه حمد الله واتى عليه  
ثم قال ان مكة حرمها الله  
ولم يحرمها الناس

لما جعلناهما آمنة وسياً في بدياب في حديث ابن عباس بلقظ هذا يلحرمه الله يوم خلق السموات  
 والأرض ولا معارضة بين هذا وبين قوله الآخر في الجهاد وغيره من حديث انس ان ابراهيم حرم مكة  
 لان المعنى ان ابراهيم حرم مكة بامر الله تعالى لاجتهاده وان الله قضى يوم خلق السموات والأرض ان  
 ابراهيم شيعه حرم مكة والمعنى ان ابراهيم اول من اظهر تحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله حراما  
 او اول من اظهره بعد الطوفان وقال القرطبي معناه ان الله حرم مكة ابتداء من غير سبب فيجب لاحد ولا  
 لاحد فيه مدخل قال ولا حل هذا كالمعنى قوله ولو لم يحرمها الناس والمراد بقوله ولم يحرمها الناس ان  
 تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه او المراد انها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من  
 محرمات الناس يعني في الجاهلية كحرموا اشياء من عند انفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركه وقيل معناه  
 ان حرمها مستمرة من اول الخلق وليس مما اختصت بشرية النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** لا يصلح  
 الخ فيه تنبيه على الامتثال لان من آمن بالله لم ينه مطاعته ومن آمن باليوم الآخر لم امتثال ما امر به  
 واجتناب ما نهى عنه خوفاً من الحساب عليه وقد علق به من قال ان الكفار غير محتاطين بفروع الشريعة  
 والصحيح عند اكثر اخلافه وجوابهم بان المؤمن هو الذي يتقيد بالاحكام ويفزع عن المحرمات فجعل  
 الكلام معه وليس فيه نفي فلا يخبر غيره وقال ابن دقيق العيد الذي اراه انه من خطاب التيسير نحو قوله  
 تعالى وعلى الله توكلا وان كنتم مؤمنين فالعنى ان استغلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله  
 واليوم الآخر بل يتنافيه فهذا هو المقضى في كره هذا الوصف ولو قيل لا يصلح لاحد مطلقا فيحصل منه  
 هذا الفرض وان اخذ التحريم **(قوله)** ان يسفل بها كما تقدم ضبطه في العلم واستدل به على تحريم القتل  
 والقتال بمكة وسياً في بدياب في الكلام على حديث ابن عباس **(قوله)** ولا يعضد بها شجرة  
 اى لا يقطع قال ابن الجوزي اصحاب الحديث يقولون بضم الضاد وقال ثانياً الخشب هو بكسر هاء  
 والمضد بكسر اوله الا اني لا يقطعها قال الخليل للعصاة الممنه من السيوف في قطع الشجر وقال  
 الطبري اصله من عضد الرجل اذا اصابه بسوء في عضده ووقع في رايه لعمري بن شبه بلقظ لا يعضد  
 بالطاء المعجمة بدل العين المهملة وهو راجع الى معناه فان اصل العضد الكسر ويسعمل في القطع قال  
 القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع ادى فاما ما ينبت بمعالجة  
 ادى فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة واختلفوا  
 في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك الاجزاء فيه بل يائمه وقال عطاء يستغفر وقال ابو حنيفة  
 يؤخذ بقيمته هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرعة فيما دونها شاة واحتج الطبري بالقياس على جفاء  
 الصيد ونسب ابن القصار بانه كان يلزمه ان يحصل الجزاء على المحرم اذا قطع شيئا من شجر الحبل ولا  
 قال به وقال ابن عمر في ما سرقوا على تحريم قطع شجر الحرم لان الشافعي اجاز قطع السواكن من فروع  
 الشجرة كذا نقله ابو ثور عنه واجاز ايضا اخذ الورق والخز اذا كان لا يضرها ولا يهلكها وهذا قال  
 عطاء ومجاهد وغيرهما اجازوا قطع الشوك لكونه يؤذي بلبعضه فاشبهه القواسم وتمتع الجمهور بكسباني في  
 حديث ابن عباس بدياب بلقظ ولا يعضد شوكه وصححه المتولون من الشافعية واجابوا بالقياس المذكور  
 في مقابلة النص فلا يستبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على  
 تحريم قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كالكثك والقيام القاري ايضا فان القواسم المذكورة قصد بالادى  
 بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا يابس الا لا تقع بما اكسرت من الاغصان وانقطع من الشجر فيضرع  
 آدمي ولا يجابض من الورق نص عليه احمد ولا يقطع فيه خلافا **(قوله)** فان احد هو فاعل فعل مضمر يفسره  
 ما بعده وقوله ترخص مشتق من الرخصة وفي رواية ابن ابي شيبة عند احمد فان ترخص مترخص فقال احل  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله اهلها ولم يحلها للناس وفي مرسل عطاء بن ريد عند سعيد بن منصور

فلا يصلح لامرئ يؤمن  
 بالله واليوم الآخر ان يسفل  
 بها وما ولا يعضد بها  
 شجرة فان احد ترخص  
 لقائل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قسولوا له ان  
 الله اذن لرسوله صلى الله  
 عليه وسلم ولما اذن لكم

فلا يستبيح في أحد فيقول قتل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وإنما اذن لي) فتحرقه والفاعل الله  
 ويرى بضمه على الناطقة فعول (قوله ساعة من نهار) تقدم في العلم ان مقدارها ما بين طلوع  
 الشمس وصلاة العصر ولفظ الحديث عندنا جدم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لم تقتض  
 مكة قال كفوا السلاح الاخر اذاعة عن بني بكر فاذن لهم حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فقلنا رجل من  
 خزاعة بجلان بن بكر من غيل لمزدلفة فقتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام خطيبا فقال  
 وراية مستنداهم الى الكلمة فذكر الحديث ويستفاد منه ان قتل من اذن النبي صلى الله عليه وسلم في  
 قتلهم كان خطيا وقع في الوقت الذي ابيح للنبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال خلا فظن جل قوله ساعة من  
 النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصة ابن خط (قوله وقد عادت حرمتها) اي الحكم الذي في مقابلة  
 اباحة القتال المستفادة من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمان الحاضر وقد بيننا فيه رواية ابن ابي  
 ذئب المذكورة بقوله ثم هي حرام الى يوم القيامة وكذا في حديث ابن عباس الا في عذاب بقوله فهي  
 حرام بجمرة الله الى يوم القيامة (قوله فليبلغ الشاهد الغائب) قال ابن جرير فيه دليل على جواز قبول  
 خبر الواحد لانه معلوم ان كل من شهد الخطبة قد زامه الابلاغ وانه لم يأمهم بما يبلغ الغائب عنهم الا وهو  
 لازم لفرض العمل بما بلغه كالذي ائتم السامع سواء الا يمكن الا بامام فائدة (قوله فقتل لاي  
 شرع) لم يعرف اسم القاتل وظاهر رواية ابن اسحق ان بعض قومه من خزاعة (قوله لا يبعد) بالقتال  
 المعجزة اي لا يجبر ولا يصح (قوله ولا ظارا) بالقامو وتقبل الراي اياه بالمراد من وجب عليه جحد  
 القتل فظهر بالي مكة مستجرا بالحرم وهي مسألة خلاف بين العلماء واغرب عمرو بن سعيد في سياقه  
 ان الحكم مساو للذليل وفي تخصيصه العموم بلا مستند (قوله بخبره) تقدم تفسيره في العلم واشار ابن العربي  
 الى خطبه بكسر الواو بالزاي بدل الراو التحانية بدل الموحدة حله من الخرى والمعنى صحيح لكن لا يساعد  
 عليه الراو واغرب الكرماني لما حكى هذا الوجه فابلل انما المعجزة مما جعله من الجزة وذكروا  
 الجزية وكذا الدم بعد ذكر العصيان من الخالص بعد العام (قوله بخبره) هو تفسير من الراي والظاهر  
 انه المصنف فقد وقع في المغازي في آخره قال ابو عبد الله انظر به اليه وسبق في العلم في آخره يعني السرقة  
 وهي احملها قبل في تأويلها واصلا سرقة الايل ثم استعملت في كل سرقة وعن الخليل الحر به القصاد  
 في الايل وقيل اليب وقيل بضم اوله العورة وقيل القصاد وفتحته الفعل الواحدة من الخرابه وهي  
 السرقة وقد وهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثا واحتج بما تضمنه كلامه قال ابن خزم لا كرامة  
 للعلم الشيطان ان يكون اعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم واغرب ابن بطال فزعم ان سكوت  
 ابن شرع عن جواب عمرو بن سعيد دال على انه رجع اليه في التفصيل المذكور ويكره عليه ما وقع  
 في رواية احمد انه قال في آخره قال ابو شرع قتل لعمرو وقد كنت شاهدا وكتبت ما رواه احمد انه قال يبلغ  
 شاهدنا عاتنا وقد بلغت هذا شعر بأنهم واقعوا واما ترك مناقشته لعجزه عنهما كان فيه قوة الشكوك  
 وقال ابن بطال ايضا ليس قول عمرو وجواب لا يشرع لانه لم يختلف معه في ان من اصاب حدا في غير  
 الحرم لم الجأ اليه انه يجوز اقامه الحد عليه في الحرم فان البشرع انكر به عمرو والجيش الى مكة ونصب  
 الحرب عليه فافسح في استدلاله بالحديث وحادث عمرو بن جوابه واجابه عن عجزه عن الوقوف على الطيبانه  
 لم يصدق جوابه وانما الجواب بما يقتضي القول بالموجب كانه قال له صح سباعا وحفظه لكن المعنى المراد من  
 الحديث الذي ذكرته خلافا عما فهمته منه فان ذلك الترخص كان بسبب التفتيح وليس بسبب قتل من استحق  
 القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي انا فيه من القبيل الثاني (قلت) لكنهما دعوى من عمرو وغيره  
 دليل لان ابن الزبير لم يجب عليه حد فاذن بالحرم فراد منه حتى يصح جواب عمرو ونعم كان عمرو يرى  
 وجوب طاعة من اذن النبي استقامه وكان يرادهم ابن الزبير ان يبايع له بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعني  
 مغلوا فامتنع ابن الزبير واذن بالحرم فكان يقال له بذلك عائذ الله وكان عمرو يعتقد انه عاص بما تمنعه من



امتنال امرين يولد هذا صدر كلامه بقوله ان الحرم لا يعذرنا فيه مذكرة بجهة ما ذكرنا استطراداً فلهذه شبهة  
عمر وهي واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بيننا في شرح عمر وفيها اختلاف بين العلماء ايضا  
ككاسياني بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس وفي حديث ابي شرح من القوا بغير ما تقدم جواز  
اخبار المرء عن نفسه بما يقتضي هتمة وضطة لمصلحة وتحوذك وانكار العالم على الحاكم كما فيه امر  
الدين والموعظة بلطف وتذكر جواز الاقتصار في الاكل على الانسان اذا لم يستطع البدو وقوع الثأ كيد في  
الكلام البليغ وجواز المجادلة في الامور الدالة في جواز النسخ وان مسائل الاحداث لا يكون فيها مجتهد  
على مجتهد وفيه الخرج من عهد النبيل والصبر على المكاره لمن لا يستطيع بذل من ذلك وتغلب به من قال  
ان مكة تفتح عنوة قال النووي تأويل من قال تفتح حلجان القتال كان جائزاً له لوفعه لكن يوضح اليه  
وتعقب بأنه خلاف الواقع وسيأتي البحث فيه في المغازي وقد تقدمت تسمية القتال والمقتول في قصة ابي  
شرح في الكلام على حديث ابي هريرة **(قوله باب لا ينفر صيد الحرم)** يضم اوله وتشديداً لفاء  
المفتوحة قبل هو كناية عن الاصطلاح وقيل هو على ظاهره ككاسياني قال النووي يحرم التفرير وهو الزرع  
عن موضعه فان قرره عصي سواء تلقوا لان تلقى قناره قبل سكنه ضمن والافلا قال العلماء يستفاد  
من النهي عن التفرير يحرم الاطلاق الاول **(قوله حديثنا عبد الوهاب)** هو التلقي وخالفه الهذا **(قوله)**  
ان الله حرم مكة فلم يحل لاحد يبدى في رواية الكشيحي فلا يحل وهو الائق بقصد الامر الا في وقت  
ذكره في الباب الذي بعده بلفظ وان لم يحل القتال فيه لاحد قبلي وهو عند المستصف في اوائل البيع من  
طريق خالد الطحان عن خالد الحذاء بلفظ فلم يحل لاحد قبلي ولا يحل لاحد يبدى ومثله لاحد من طريق  
وهيب عن خالد قال ابن طلال المراد بقوله ولا يحل لاحد يبدى الاخبار عن الحكم في ذلك لا الاخبار بما  
يسبق لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كوقع من الجاح وغيره انتهى ومحصله انه خبر جمعي انتهى بخلاف  
قوله فلم يحل لاحد قبلي فانه خبر يخص ارمعني قوله ولا يحل لاحد يبدى اي لا يحلها الله يبدى لان النسخ  
يقطع بعده لكونه خاتماً للنهي **(قوله وعن خالد)** هو بالاسناد المذكور وسيأتي في اوائل السبع ما يوضح  
مما هنا **(قوله هل تدرى ما لا ينفر صيدها الخ)** قيل نه عكرمة بذلك على المنع من الاطلاق وسائر انواع  
الاذني تبيها بالاذني على الاعلى وقد خالف عكرمة عطاء ومجاهد فقالا لا بأس بطرد دمه بغض الى قتله  
اخرجه ابن ابي شيبة وروى ابن ابي شيبة ايضا من طريق الحكم عن شيخه من اهل مكة ان حلما كان  
على البيت فذرق على يد عمر فاشار عمر بسيد فطار فوقع على بعض بيوت مكة فأتت حية فأكلته فحك عمر  
على نفسه بشاة وروى من طريق اخرى عن عثمان نحوه **(قوله باب لا يحل القتال بمكة)** حكنا  
ترجم بلفظ القتال وهو الواقع في حديث الباب ووقع فندم سلم في رواية كذلك وفي اخرى بلفظ القتل بدل  
القتال والله لما في كل منهما اختلاف سند كره **(قوله وقال ابو شرح الى آخره)** تقدم موصولاً قبل باب  
ووجه الاستدلال بالتحريم القتال من جهة ان القتال يفضي الى القتل فقدر وتحريم سفك الدم بها  
بلفظ التكررة في سياق النبي قيم **(قوله عن مجاهد عن طلوس)** كذا رواه منصور وموسى واخاه الاعشى  
فرواه عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم من سلاخه سبعين منصور عن ابي معاذ بن عنه  
واخره ايضا عن سفيان عن داود بن شاذل عن مجاهد من سلاخه منصور وثمة تفاظ فالحكم لوسله **(قوله)**  
يوم افتح مكة) هو ظرف للقول المذكور **(قوله لاهجرة)** اي بعد الفتح واضمح ذلك في رواية على  
ابن المديني عن جرير في كتاب الجهاد **(قوله ولكن جهاد دينة)** المعنى ان وجوب الهجرة من مكة اقطع  
بفتحها اذا صارت دار اسلام ولا يمكن في وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج اليه وفسره بقوله فاذا  
استقرتم فهاقروا اي اذا عظم الفزع فاجبوا لقتال النبي قوله ولكن جهاد عطف على منقول لاهجرة  
اي الهجرة اما قرا من الكفار وامال الجهاد واما الى تحو طلب العلم وقضا قطعت الاولى فاعتنوا بالآخرتين  
وتضمن الحديث بشاره من النبي صلى الله عليه وسلم بان مكة تستمر دار اسلام وسيأتي البحث في المستوفى

في كتاب الجناد ان شاء الله تعالى **(قوله فان هذا بالحرم)** الفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا علمت ذلك فاعلموا ان هذا بالحرم وكذا وجه المناسبة انما كان نصب القتال عليه سراما كان التفرع وقع منه لا اله ولا روى مسلم هذا الحديث عن اسحق عن جرير فصل الكلام الاول من الثاني بقوله وقال يرمي الفتح ان الله سمر الى آخره فجعله حديثا آخر مستقلا وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام الاول كعلي بن المديني عن جرير كسائي في الجهاد **(قوله حرمه الله)** سبق مشروحا في حديث ابي سمر وعن وقع في رواية عبد الكريم بن حرم الله بحذف الهاء **(قوله وهو حرام بحرمه الله)** اي يحرم به وقيل الحرمه اسم ابي حرام بالحق المانع من تحله واستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم فأما القتل فغل بعضهم الاتفاق على جواز اقامة حد القتل فيها على من اوقعه فيها وخص الخلاف عن قتل في الحل ثم بل الى الحرم ومن قتل في الاجماع على ذلك ابن الجوزي واحتج بعضهم بقتل ابن خطيل واولا وجهه لان ذلك كان في الوقت الذي اسخفه النبي صلى الله عليه وسلم كاتهم وزعم ابن حزم ان مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما انه لا يجوز ازالة القتل فيها مطلقا وتل التفصيل عن مجاهد وعطاء وقال ابو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج الى الحل باختياره لكن لا يحل ولا يكف ويخط ويذ كرحي يخرج وقال ابو يوسف يخرج من مطر الى الحل وقضاهما بن الزبير وروى ابن ابي شيبة عن طريق طاوس عن ابن عباس من اصاب حدا ثم دخل الحرم لم يحل ولا يبيع وعن مالك والشافعي يجوز اقامه الحد مطلقا فيها لان العاصي هل حرمه نفسه فادبال ما حله الله من الامن واما القتال فقال الماوردي من خصائص مكة ان لا يحارب أهلها فلو بنيوا على اهل العدل فان امكن ردهم فبر قتال لم يجوز ان لم يمكن الا بالقتال فقال الجمهور ويقاؤون لان قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز اضعافها وقال آخرون لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم اي ان يرجعوا الى الطاعة قال النووي والاول نص عليه الشافعي واجاب اصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال عابهم اذاه كل من جنى بخلافه مخالفا لخصم الكفار في بلداته يجوز قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره التتفال وجرم به في شرح التلخيص وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية قال الطبري من اتى حدا في الحل واستجار بالحرم فلا امام الجأؤه الى الخروج منه وليس للامام ان نصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يدع الطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وانما احلني ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس فسلم انما التحل لاحد بعده بالغي الذي احلته به وهو حارب به أهلها والتسل فيها ومال ابن العربي الى هذا وقال ابن المنير قد كدل النبي التحريم بقوله حرمه الله ثم قال فهو حرام بحرمه الله ثم قال ولم تحل لي الا ساعة من نهار وكان اذا اراد التاكيد ذكر النبي ثلاثا قال فهذا نص لا يحتل التأويل وقال القرطبي ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه عليه وسلم بالقتال لا اعتدازه عما يبع له من ذلك مع ان اهل مكة كانوا اذذاك مستحقين للقتال والقتل لصددهم عن المسجد الحرام واخراجهم اهل منه وكفرهم وهذا الذي فهمه ابو سمر كقديم وقال به غير واحد من اهل العلم وقال ابن دقيق العيد كدل ول بالتحريم بان الحديث دل على ان المأذون النبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره فيه والذي وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما عي كالتجنيق فكيف يسوغ التأويل المذكور وايضا فحاق الحديث يدل على ان التحريم لا يظهر حرمه البقعة بجرم بسفك الدماء فيها وذلك لا يخص بما سأل واستدل به على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال القرطبي معنى قوله حرمه الله اي يحرم على غير الحرم دخوله حتى يحرم ويحرم هذا بجرم قوله تعالى حرم عليكم انهم انكم اي يوطون من و حرم عليكم الميتة اي كاهم عرف الاستعمال يدل على تعيين المحذوف قال وقيل على صحة هذا المعنى اعتدازه عن دخوله مكة غير محرم مقارنا بقوله لم تحل لي الا ساعة من نهار الحديث قال وهذا اخذ مالك والشافعي في احد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا محرما الا اذا كان ممن يكثر التكرار (قلت) وسياقي بطل القول في ذلك بعد سبعة ابواب

فان هذا بالحرم الله يوم خلق السموات والارض وهو حرام بحرمه الله الى يوم القيامة

(قوله وانه لا يحل القتال) الها في انه ضمير الشأن ووقع في رواية الكشميني لم يحل يلتقط ليدل لاجبي  
اشبه لقوله قبلي (قوله لا يتصدشوكه) تقدم البحث فيه في حديث أبي شرح (قوله) ولا يلتقط لقطته  
الامن عرفها) عيا في البحث فيه في كتاب القطة ان شاء الله تعالى (قوله ولا يحل لي خلاخا) بالاء المعجمة  
والخلاخ مصور وذ كراب السين انه وقع في رواية القابسي بالمد وهو الرطب من النبات واختلفوا قطعه  
واحتشاشه واستدل به على تحريم بيعه لكونه اشده من الاحتشاش وبه قال المالكا والشافعية وغيرهم واختره  
الطبري وقال الشافعي لا باس بالرطب لمصلحة البهائم وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش فانه المنهي عنه  
فلا يتعدى ذلك الى غيره وفي تخصيص التحريم بالرطب اشارة الى جواز رعي الياس واختلافه وهو اوسع  
الوجهين للشافعية لان التبع الياس كالصيد الملت قال ابن قدامة لكن في استثناء الاذخر اشارة الى تحريم  
الياس من الحشيش وبطل عليه ان في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يتحش حشيشا قال واجموا على  
اباحة اخذها استنبته الناس في الحرم من قبل وزرع ومشوم فلا باس ببيعها واختلافه (قوله قتال  
العباس) اي ابن عبد المطلب كواقع مينا في المغازي من وجه آخر (قوله الا الاذخر) يجوز ذبيحة الرغ  
والتصبا ما الرغ فعل في البدل بمحاقبه ولما انصب فلكونه استثناء واقعا بعد الثاني وقال ابن مالك اختار  
التصبا لكون الاستثناء وقع متراخيا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية ولكن الاستثناء اذا  
عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصودا والاذخر نبت معروف عند اهل مكة طبيب الرمح له اصل متدفن  
وقضبان دقاق ينبت في السهل والخرن ويلغز ب صنف منه فيما قاله ابن البيطار قال والذي عكة أجوده  
واهل مكة يتفقون به البيوت بين الحطب ويسدون به الخلل بين اللبث في القبور ويستعمونه بدلا من  
الحلقا في الوقود ولهذا قال العباس فانه لقيتهم وهو بفتح القاف وسكون الثمانية بعدها نون اي الحداد  
وقال الطبري القين عند العرب بكل ذي صناعة عاجلها بنفسه ووقع في رواية المغازي فانه لا بد منه للذين  
والبيوت وفي رواية التي في باب قبله فانه لصا غستا وقبورنا ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة الجريح  
بين الثلاثة ووقع عنده ايضا قال العباس يا رسول الله ان اهل مكة لا صبر لهم عن الاذخر لقيتهم ويؤثم  
وهذا يدل على ان الاستثناء في حديث الباب ليرد به ان يستثنى هو واعمالا راد به ان يلقن النبي صلى الله عليه  
وسلم الاستثناء وقوله صلى الله عليه وسلم في جوابه الا الاذخر هو استثناء بعض من كل ما يدخل الاذخر في عموم  
ما يحل واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل وليس بواضح وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى  
منه ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال اما لفظا واما حكما لجواز الفصل بالتفسيق مثلا وقد اشتهر عن ابن عباس  
الجواز مطلقا ويمكن ان يحتاجه لظاهر هذه القصة واجابوا عن ذلك بان هذا الاستثناء في حكم المتصل  
لا احتمال ان يكون صلى الله عليه وسلم اراد ان يقول الا الاذخر فقه العباس بكلامه فوصل كلامه  
بكلام نفسه فقال الا الاذخر وقد قال ابن مالك يجوز الفصل مع اضمار الاستثناء متصلا بالمستثنى منه  
واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم لا الاذخر باجتهاد او نحي وقيل كان الله فوله بالحكم في هذه  
المسئلة مطلقا وقيل اوصى اليه قبل ذلك انه ان طلب احد استثناء من ذلك فاجب بسؤاله وقال الطبري ساغ  
للعباس ان يستثنى الاذخر لانه احتمل عنده ان يكون المراد بغيره بمكة تحريم القتال دون ما ذكر من  
تحريم الاختلافه من تحريم الرسول باجتهاده فاعلم ان سألته استثناء الاذخر وهذا منسب على ان  
الرسول كان له ان يجتهد في الاحكام وليس ما قاله يلزم بل في تهرير صلى الله عليه وسلم للعباس على  
ذلك دليل على جواز تخصيص العام وحكي ابن طال عن المهلب ان الاستثناء هنا للضرورة كتجليل اكل  
الميتة عند الضرورة وقد بين العباس ذلك بان الاذخر لا يغني لاهل مكة عنه وتعميه ابن المنير بان الذي  
يباح للضرورة بشرط حصولها فيه فلو كان الاذخر مثل الميتة لا تمتنع استعماله الا فيمن تحققت ضرورته  
اليه والاجماع على انه مباح مطلقا بغير قيد الضرورة انتهى ويحتمل ان يكون مراد المهلب بان اصل  
اباحته كالتلصص وروية سبيلها لانه يرد بانه مقيد بها قال ابن المنير والحق ان سؤال العباس كان على

وانه لا يحل القتال فيه لاجد  
قبلي ولم يحل لي الاسافة  
من نهار فهو حرام بجمعة  
الله الى يوم القيامة لا يتصد  
شوكه ولا يفر صيده ولا  
يلتقط لقطته الا من عرفها  
ولا يصلي خلاها قال العباس  
يا رسول الله الا الاذخر  
فانه لقيتهم وليؤثمهم قال  
الا الاذخر

معنى الضراعة وتخص النبي صلى الله عليه وسلم كان تليفان الله اما طريق الالهام او طريق  
الوحي ومن ادعى ان نزول الوحي يحتاج الى امد منسحق قدوههم وفي الحديث ان خصوصه النبي صلى الله  
عليه وسلم عاد كرفي الحديث وجوازها حجة العالم في المصالح الشرعية والمبادرة الى ذلك في الجماع  
والمتأهل عظيم منزلة العباس عند النبي صلى الله عليه وسلم وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلاً ومنشؤه  
وفيه وقوف وجوب الهجرة عن مكة الى المدينة وابقا مسكنهما من بلاد الكوفة الى يوم القيامة وتوان الجهاد  
بشروط ان يقصده بالاخلاص وجوب التفرغ للامعة ﴿قوله باب الحجة المأجورة﴾ اي هل ينفع  
منها ارباحه مطلقاً او لغيره والمراد في ذلك كله المحجور لالحاج ﴿قوله وكوي بن عمر ابنه وهو محرم﴾  
هذا الاين اسمه واقدوس ذلك سعد بن منصور ومن طريق مجاهد قال اصاب واقد بن عبد الله بن عمر  
برسامي الطريق وهو متوجه الى مكة فكموا ما بين عمر فأبان ان ذلك كان للضرورة ﴿قوله ويتداوى﴾  
ما لم يكن فيه طبيب هذان من جهة الترفيع وليس في ارباب عمر كاري واما قول الكرماني فاعل يتداوى  
اما المحرم واما ابن عمر فكلهم من لم يقف على ارباب عمر وقد سبق في اوائل الحج في باب الطبيب عند الاحرام  
قول ابن عباس ويتداوى بجأياً كل وهو موافق لهذا الجامع بين هذا وبين الحجة عموم التداوى وروى  
الطبري من طريق الحسن قال ان اصاب المحرم حجة فلا بأس بأن يأخذ ما حوّلها من الشعر ثم يداويها  
بعباس فيه طبيب ﴿قوله قال لنا عمر واولي شئ﴾ اي اول مرة في رواية الجدي عن سفيان حدثنا عمر و  
وهو ابن دينار أخرجه ابو نعيم وابو عوانة من طريقه ﴿قوله ثم سمعته﴾ هو مقول سفيان والضمير  
لعمرو وكذا قوله قتل له سمعه وقد بين ذلك الجدي عن سفيان فقال حدثنا هذا الحديث عمر و  
من ينفذ كرهه لكن قال خلاذي اسمعه منها او كانت احدي الراويين وهما زاد ابو عوانة قال سفيان  
ذكر لي ان سمعه منها جاعا واخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن السلاء عن ابن عيينة تهور رواية على  
ابن عبد الله قال في آخره قلنت انه وادعتهما جاعا وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق سليمان بن  
ابو بصير سفيان قال عن عمر وعن عطاء فذكره قال ثم حدثنا عمر وعن طاوس به قتل لعمرو وانما  
كنت حدثنا عن عطاء قال اسكت بصري لم اغلظ كلامي حتى قلت فان كان هذا محضو ظافيل  
سفيان ترد في كون عمر وسمعه منهما لما خشى من كون ذلك مصدر منه حالة الغضب على انه قد حدث به  
خبرهما قال احد في مسنده حدثنا سفيان قال قال عمر واولا لحفظه قال طاوس عن ابن عباس فذكره  
قال احد وقد حدثنا سفيان قال قال عمر وعن عطاء وطاوس عن ابن عباس ﴿قلت﴾ وكذا جعلهما  
عن سفيان مسند عند المصنف في الطب ابو بكر بن ابي شيبة وابو خزيمة واسحق بن راهب عنه مسلم  
وكثيرة عند الترمذي والنسائي وتابع سفيان علي بن وايتة عن عمر ولكن عن طاوس وحدهم كرايين  
اسحق اخرجه احد وابو عوانة وابن خزيمة والحاكم له اصل عن عطاء ايضا اخرجه احد والنسائي من  
طريق الليث عن ابي الزبير ومن طريق ابن جريح كلاهما عنه ﴿قوله﴾ زعم الكرماني ان مراد  
البخاري بالسياق المذكور ان عمر احدث به سفيان واولا عن عطاء عن ابن عباس بغير واسطه ثم حدث به  
ثانيان عن عطاء واسطه طاوس ﴿قلت﴾ وهو كلام من لم يقف على طريق مسدداً في الكتاب الذي شرح  
فيه فضلا عن بقية الطرق التي ذكرناها ولا تعرف مع ذلك لبطا عن طاوس ورواية اسلا والله المستعان  
﴿قوله وهو محرم﴾ زاد ابن جريح عن عطاء صائم (يلخي جل) وزاد كرايعي راسه وسنأتي رواية  
عكرمة في الصوم وهذه الزيادة مرافقة لحديث ابن جينة ثاني حديثي الباب دون ذكر الصيام ﴿قوله﴾  
عن علقمة بن ابي علقمة ﴿قوله﴾ ورواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان اخبرني علقمة واسم ابي  
علقمة بلال وهو مدني تابعي مسخر سمع انا وهو علقمة بن ام علقمة واسمها جارة فليس له في البخاري  
سوى هذا الحديث ﴿قوله﴾ عن عبد الرحمن الاخرج عن ابن جينة ﴿قوله﴾ ورواية المصنف في الطب عن  
اسمعيلى وهو ابن ابي اويس عن سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الاخرج ان سمع عبد الله بن جينة

باب الحجة المأجورة للمحرم  
وكوي بن عمر ابنه وهو  
محرم ويتداوى عالم يكن  
فيه طبيب • حدثنا علي  
ابن عبد الله حدثنا سفيان  
قال قال لنا عمر واولي شئ  
سمعت عطاء يقول سمعت  
ابن عباس رضي الله عنهما  
يقول اخبرني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وهو  
محرم ثم سمعته يقول  
حدثني طاوس عن ابن  
عباس قتل له سمعه  
منهما • حدثنا علي بن  
محمد حدثنا سليمان بن  
بلال عن علقمة بن ابي  
علقمة عن عبد الرحمن  
الاخرج عن ابن جينة  
رضي الله عنه قال اخبرني  
النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله يلحى جل) فتح الامم حتى كسرها وسكون المهمة وفتح الجيم والميم موضع طر بق مكة وقدرع  
 مينا في رواية اسمعيل المذكورة يلحى جل من طر بق مكة ذكر البكري في معجمه في رسم العقيق قال  
 هي بئر جل التي ورد ذكرها في حديث ابي جهم يعني الماخفي في التيمم وقال غيره هي عقبه الجحفة على سبعة  
 اميال من السجاء وقعر في رواية اخرى يلحى جل بصيغة التثنية ولفظه الاقراو وهم من ظنه فكي الجبل  
 الحيوان المعر وفوائه كان آفة الجحيم وحزم الحازمي وغيره بان ذلك كان في حجة الوداع وسبأ في البحث  
 في انه هل كان سما في كتاب الصيام (قوله في وسط) فتح المهمة اي متوسطة وهو ما فوق الفيافوخ فيها  
 بين اعلى القرنين قال الليث كانت هذه الحجابة في فاس الراس وما الى في اعلاه فلان امار جماعت وسبأ  
 تحقيق ذلك في كتاب الطبيب ان شاء الله تعالى قال الترمذي اذا اراد المحرم الحجابة لتبصر حجة فان تضيقت  
 قطع شعره في حرام لقطع الشعر وان لم تضمنه جاز عند الجمهور وكروه مالك وعن الحسن فيها القدية  
 وان لم يقطع شعرا وان كان لضر وجاز قطع الشعر وتجب القدية ونحوها لظاهر القدية بشعر الراس  
 وقال الداودي اذا امكن مسلا الحجاب فغير حلق ليجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز القص  
 وبط الجرح والدهل وقطع العرق وقطع الضرس وغير ذلك من وجوه التدابير التي يمكن في ذلك ان كتاب  
 ما نهى عنه المحرم من تناول الطبيب وقطع الشعر ولا قدية عليه في شيء من ذلك والله اعلم (قوله باب  
 تزويج المحرم) اورده حديث ابن عباس في تزويج ميمونة وظاهر صنيعه انه لم يثبت عنده النهي عن  
 ذلك ولان ذلك من الخاص وقد ترجم في النكاح باب نكاح المحرم ولم يذكر في ابراهيم هذا الحديث ومراده  
 بالنكاح التزويج للاجاع على افساد الحج والعمره بالجماع وقد اختلف في تزويج ميمونة فالحضور  
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وصح نحوه عن عائشة وابي هريرة وجاء  
 عن ميمونة نفسها انه كان حلالا لدع ابن ابي رافع مشهورة انه كان الرسول اليها وتبأ في الكلام على ذلك  
 مستوفى في باب عمره القضاء من كتاب المغازي ان شاء الله تعالى واختلف العلماء في هذه المسئلة فالجمهور على  
 المنع لحديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح اخرجه مسلم وابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة  
 كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ولا نهى لاحتتمل الخصومة فكان الحديث في النهي عن ذلك الاولي بأن  
 يؤخذ به وقال عطاء وعكرمة واهل الكوفة يجوز للمحرم ان يتزوج كلجوز له ان يفترى الجارية للوط  
 وتعقب بأنه قياس في معارضة السنة فلا يعتبر به وامانا واهلهم حديث عثمان بأن المراد به الوط تعقب  
 بالتصريح فيه بقوله ولا ينكح فضم اوله وقوله فيه ولا يخلط (قوله باب ما نهى) اي عنه (من  
 الطبيب للمحرم والمحرمه) اي انها في ذلك تساو ولا يفتقد العلماء في ذلك وانما اختلفوا في اشياء هل تعد  
 طبيا او لا والحكمة في منع المحرم من الطبيب انه من دواعي الجماع ومقدماته التي تقصد الاحرام بأنه ينافي  
 حال المحرم فان الحرم اشعث اغبر (قوله وقالت عائشة لا تلبس المحرمه ثوبا يورس اوزعقران) وصله البيهقي  
 من طريق معاذة عن عائشة قالت المحرمه تلبس من الثياب ما شاءت الا ثوبا يورس اوزعقران ولا يرفع  
 ولا تلمع وتسدل الثوب على وجهها ان شاء الله وقد تقدم في اوائل الباب ان المرأة كل رجل في منع الطبيب اجاعا  
 وروى احمد ابو داود والحاكم اصل حديث الباب من طريق ابن اسحق حديث نافع عن ابن عمر بلفظه انه  
 سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى النساء في احرارهن عن القفازين والثياب وما من الورس والزعفران  
 من الثياب وتلبس بعد ذلك ما خبت من الوان الثياب ثم اورد المصنف حديث ابن عمر قال رجل قال يا رسول  
 الله ماذا تأمرنا ان تلبس الجديث وقد تقدم في اوائل الحج مع ما ذكر من مباحته في باب ما تلبس المحرم من الثياب وزاد  
 فيه هنا ولا تنس المرأة المحرمه ولا تلبس القفازين وذكر الاختلاف في رفع هذا الزاد وقهها وسأ ابن عباس  
 ذلك ان شاء الله تعالى (قوله تأمره موسى بن عقبه) بوجه الثاني من طريق عبد الله بن المبارك عنه عن نافع  
 في آخر الزيادة المذكورة قيل (قوله واسمعيل بن ابراهيم) اي ابن عقبه وهو ابن اخي موسى المذكور قيل  
 وقد روي عنه من طريقه وصولا في فرائد على من محمد المصري من رواية السلي عن السفي عن ابن بشار

وهو محرم يلحى جل في

وسط راسه

(باب تزويج المحرم) حدثنا

ابو الغيرة عبد القدوس

ابن الجراح حدثنا الاوزاعي

حدثني عطاء بن ابي رباح

عن ابن عباس رضي الله

عنه ما ان النبي صلى الله

عليه وسلم تزوج ميمونة

وهو محرم (باب ما نهى من

الطبيب للمحرم والمحرمه)

وقالت عائشة رضي الله

عنها لا تلبس المحرمه ثوبا

يورس اوزعقران حدثنا

عبد الله بن يونس حدثنا

الليث حدثنا نافع عن عبد

الله بن عمر رضي الله عنهما

قال قال رجل فقال يا رسول

الله ماذا تأمرنا ان تلبس

من الثياب في الاحرام فقال

النبي صلى الله عليه وسلم

لا تلبسوا القفازين ولا

السراويلات ولا العمام

ولا البرانس الا ان يكون

احد لبسته نعلان قليل

القفازين وليقطع اسفل من

الكعبين ولا تلبسوا شيئا

مسه زعفران ولا الورس

ولا تلبس المحرمه ولا تلبس

القفازين تأمره موسى

ابن عقبه واسمعيل بن

ابراهيم بن عقبه



عليها واستدل بذلك على إباحة إجماعه خلافا لما عليه وإما في حديثه وقد تضمنه ما من هذا الحديث بلفظه  
 "اختلف في تبرئها وهي قوله لا تخمر وأوجهه فقالوا لا يجوز للمحرم أن يتوجه به منهم إلا أن يكون  
 ظاهر هذا الحديث فيمن مات شهيدا وأما الجور والخذلوا إباحة إجماعه فيكون ذلك  
 الوجه مقالا لمحمد بن المنذر في حديثه وقال البيهقي ذكرنا حديثه في حديثه وفي  
 كل ذلك نظر فإن الحديث ظاهره الإباحة ولتقدمنا حديثه من طريق إسرائيل بن منسور وروى  
 الزكريا عن سعد بن جبير عن ابن عباس قال في الحديث قال منصور ولا تغتسلوا وأوجهه  
 أن يكون لا يبرأ ولا تكشفوا وجهه وأخرجه النسائي من طريق غيره وروى عنه سعد بن جبير بلفظه ولا  
 تخمر وأوجهه ولا رأسه وأخرجه مسلم أيضا من حديث شعبه عن أبي بشر عن سعد بن جبير بلفظه ولا  
 يغسل رأسه قال شعبه ثم حدثني به بعد ذلك فقال خارج راسه وجهه انتهى وهذا رواية  
 تتعلق بالطيب لا بالكشف والتغطية وشعبه احتل من كل من روى هذا الحديث فلهذا بعض رواه  
 احتل ذهنه من الطيب إلى التغطية وقال أهل الظاهر يجوز للمحرم أن يتطبخ وجهه ولا يجوز للمحرم  
 الذي عوت غلبا للظاهر في الموضوعين وقال آخرون هي راقصة عين لا يحرم فيها لأنه حلال ذلك وأنه لأنه  
 يعت يوم القيامة مليا وهذا الأمر لا يتحقق وجوده في غيره فيكون خاصا بذلك الليل ولما استمر  
 بقاؤه على إجماعه لا من قضاء مناسكه وسيأتي ترجمة المصنف في ذلك وقال أبو الحسن بن القصار  
 أراد تعميم هذا الحكم في كل محرم لقال فإن الحرم كإجماع الشهد يعشوا وجهه يشبهما واجب  
 بأن الحديث ظاهره في أن العطف في الأمر المذكور كونه كان في النسك وهي عامة في كل شرم والأصل أن  
 كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتفريق حتى يرفع التخصيص واختلف في الصائم عوت  
 هل يبطل صومه بالموت حتى يجب قضاء يوم ذلك اليوم عنه أو لا يبطل وقال النووي يتأول هذا الحديث  
 على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكون الحرم لا يجوز تغطيته بل هو صيانة للرأس فانهم لو  
 غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطي رأسه اه وروى سعد بن منصور من طريق عطاء قال غطى الحرم من  
 وجهه مادون الحاجبين أي من أعلى وفردوا به مادون عينيه وكانه أراد غطوا بالاحتياط لكشف الرأس  
 والله أعلم **تكملة** كان وقوع الحرم المذكور عند النفس خرافات من عرفة وفي الحديث إطلاق  
 الواقف على الركب واستحباب دوام التلبية في الأحرار وأنها لا تقطع بالتوجه لعرفة وجواز غسل الحرم  
 بالسدر ونحوه مما لا بعد طيبا ونحوه المزي عن الشافعي أنه استدلل على جواز قطع سدر الحرم بهذا الحديث  
 لقوله فيه واغسلوه بما وسدر والله أعلم **في تيممه** لم أقف في شيء من طرق حديثنا الحديث على تسمية  
 الحرم المذكور وقد وهم بعض المتأخرين في فهم أن اسمه واقد بن عبد الله بن عازة لابن خزيمة في ترجمة  
 عمر بن كتاب المغازي وبسبب الوهم أن ابن خزيمة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن  
 عمر ثم ذكر أولاد عبد الله بن عمر فذكرهم واقد بن عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعيره وهو محرم فهلك  
 فقل هذا المتأخران لو أقدم بن عبد الله بن عمر بحجة وأنه صاحب التيمم التي وقعت في زمن النبي صلى الله  
 عليه وسلم وليس كائنا فأن واقد المذكور لا يحتمل أنه فلان أمه سفيقة بنت أبي عبيد أم تيمم بن أبيه  
 في خلافة أبيه عمر واختلف في صحته أو ذكرها العجلي وغيره في التابعين وحدث في الصحابة واقد بن عبد الله  
 آخر لكن لم أرق في شيء من الأخبار أنه وقع عن بعيره فهلك بل ذكر غير واحد منهم ابن سعد أنه مات في خلافة  
 عمر فبطل تفسير المذهب وأنه واقد بن عبد الله من كل وجه **في باب الاغتسال المحرم** أي ترفها  
 وتطلقا يظهر من الجنابة قال ابن المنذر أجمعوا على أن المحرم أن يغتسل من الجنابة واختلفوا فيما عدا  
 ذلك وكان المصنف أشار إلى ما روى عن مالك أنه كره للمحرم أن يغتسل رأسه في الماء وروى في الموطأ  
 عن نافع أن ابن عمر كان لا يغتسل رأسه وهو محرم إلا من استلام **في قوله** وقال ابن عباس يدخل الحرم  
 الجلام وصله الله وألقى والبيهقي من طريق أبي الوفاء عن عكرمة عنه قال الحرم يدخل الجلام فيزج

**باب الاغتسال المحرم**  
 وقال ابن عباس رضي الله  
 عنهما يدخل الحرم الجلام

ولم ير ابن عمر وعائشة بالحق  
باسم الله تعالى عند الله بن  
يوسف آخر ما لك عن زيد  
ابن اسلم عن ابراهيم بن  
عبد الله بن حنين عن ابيه  
ان عبد الله بن العباس  
والمسور بن غفرة اختلفا  
بالاوقاف فقال عبد الله بن  
عباس بفصل الحرم راسه  
وقال المسور لا يفصل الحرم  
راسه فارسلني عبد الله بن  
العباس الى ابي ايوب  
الانصاري فوجدته بفصل  
بين القرنين وهو يستر ثوب  
فلمنت عليه فقال من هذا  
فقلت انا عبد الله بن حنين  
ارسلني اليك عبد الله بن  
العباس يسألك كيف كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بفصل راسه وهو محرم  
فوضع اوب ايوب يده على  
الثوب فغطاه حتى بداي  
راسه ثم قال لسان يصب  
عليه اسبب خصب على  
راسه ثم حرك راسه يديه  
فاقبل بهما وادبر وقال  
هكذا رايته صلى الله عليه  
وسلم بفصل

(٣) قوله وليسدد هكذا  
في النسخ التي يابدين  
بالسين المعجمة ولتححر  
الرواية والمعنى اهم مصححه

ضرسه واذا انكسر ظفره طرحه ويقول اميطوا عنكم الاذي فان الله لا يصبغ اذا كتم شيئا وروي  
البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس انه دخل حليما بالحفة وهو محرم وقال ان الله لا يصبأ باسما خشيا  
وروي ابن ابي شيبه كراهة ذلك عن الحسن وعطاء (قوله) ولم ير ابن عمر وعائشة بالحق باسا اما الزيد  
ابن عمر فوصله البيهقي من طريق ابي حنبل قال رايته ابن عمر يحك راسه وهو محرم فظننت انه فاذا هو  
يحك باظراف انامله واما عائشة فوصله مالك عن علقمة بن ابي علقمة عن امه واسمها هرجاء سمعت  
عائشة تسأل عن الحرم فبالحج بسده قال نعم وليسدد (٣) وقالت عائشة لو ربطت يداي ولم اجد الا ان  
احل برجلي لحككت اه ومناسبة اثر ابن عمر وعائشة للترجمة بتجامع ما بين الغسل والحل من ازالة  
الاذي (قوله) عن زيد بن اسلم عن ابراهيم كذا في جميع الموطآت واغرب يحيى بن يحيى الاندلسي  
فادخل بين زيدوا ابراهيم فانها قال ابن عبد البر وذلك معدوم من خطه (قوله) عن ابراهيم في رواية  
ابن عيينة عن زيد بن اخيه عن ابراهيم اخرجه احمد واسحق والبخاري في مسانيدهم عنه وفي رواية ابن  
جرير عن عطاء بن زيد بن اسلم ان ابراهيم بن عبد الله بن حنين مولى ابن عباس اخبره كذا قال مولى  
ابن عباس وقد اختلف في ذلك والمشهور ان حنينا كان مولى للعباس وبهله النبي صلى الله عليه وسلم  
فلو اذاه مواله (قوله) ان ابن عباس في رواية ابن جرير عن عبد ابي عوانة كنت مع ابن عباس والمسور  
(قوله) بالابواء اي وهما نازلان بها وفي رواية ابن عيينة بالعرج وهو يفتح قوله واسكان ثابته قرية  
جامعة قريبة من الابواء (قوله) الى ابي ايوب زاد ابن جرير فقال قل له يقرأ عليك السلام ابن اخيك  
عبد الله بن عباس وسألك (قوله) بين القرنين اي قرى البئر وكذا هو لبعض رواة الموطأ وكذا في  
رواية ابن عيينة وهما العودان اي العمودان المتصبان لاجل عود البكرة (قوله) ارسلني اليك ابن  
عباس يسألك كيف كان الخ قال ابن عبد البر ان ابراهيم بن عباس كان عنده في ذلك نص عن النبي  
صلى الله عليه وسلم اخذ عن ابي ايوب او غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لابي ايوب يسألك كيف  
كان بفصل راسه ولم يزل هل كان بفصل راسه او لا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسور وابن عباس  
(قلت) ويحتمل ان يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لفنته كما لما قال لاسله هل بفصل  
الحرم او لا فاجاب فوجدته بفصل فهم من ذلك انه بفصل طابان لاربعة الا بئانه فساه عن يقبه الفصل  
وقانه خص الراس بالسؤال لانها موضع الاضكال في هذه المسئلة لانها محل الشعر الذي يحشى اثنافه  
بجلاف فيه البدن غالبا (قوله) فغطاه اي ازاله عن راسه وفي رواية ابن عيينة جمع ثيابه الى صدره  
حتى طمرت اليه وفي رواية ابن جرير حتى بدا راسه وبهله (قوله) لانسان لما اقب على اسمه ثم  
قال اي اوب ايوب هكذا رايته اي النبي صلى الله عليه وسلم بفصل زيد بن عيينة فرحت اليهما فاخبرتهما  
فقال المسور لابن عباس لا امان بئانه اي لا امان لك واسل المراء استخرج ما عند الانسان فقال امرأ  
فلان فلانا اذا استخرج ما عنده قاله ابن الانباري واطلق ذلك في المحادثة لان كلاما من المتجادلين  
يستخرج ما عند الاخر من الخ وفي هذا الحديث من القوائد مناظره الصالحة في الاحكام ورجوعهم  
الى النصوص وقبولهم لطبر الواحد ولو كان تابعا وان قول بعضهم ليس بحجة على بعض قال ابن عبد  
البرق كان معنى الاقتداء بقوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كل جموع يراد به القوي لما احتاج ابن عباس  
الى اقامة اليانة على دعواه بل كان قول المسور ان اتبعوا وانتمضم فاني انا اقتدى من بعدنا كفاه ولكن  
معناه كمال الزنى وغيره من اهل النظر انه في النقل لان جميع عدول وفيه اعتراف للفاضل بقضله  
وانضاف الصحابة بعضهم بعضا وفيه استئثار الغاسل عند الغسل والاستعاذة في الطهارة وجواز الكلام  
والسلامة في الطهارة وجواز غسل الحرم وشربه شعره لما لم يولد له بده اذا امتان تاتره واستدل به  
القرطبي على وجوب الدلك في الغسل قال لان الغسل لو كان يتم بدونه لكان الحرم احق بان يجوز تركه  
ولا ينبغي ما فيه واستدل به على ان تحليل شعر اللحية في الوضوء اقل على استصحابا بئنه فلا قلن يكبره



باب ليس الخفين المعجم اذا لم يجد الثعلين حدثنا ابو الوليد حدثنا شعبة قال اخبرني عمرو بن دينار سمعت جابر بن زيد سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يحلب عرفات ٤١ من لم يجد الثعلين فليلبس الخفين ومن لم

كلمتوني من الشافية خشية انتفاء الشعر لان في الحديث محرم كراسه يده ولا فرق بين شعر الراس  
واللحية الا ان يقال ان شعر الراس اسلب والتحقيق انه خلاف الاولى في حق بعض دون بعض قاله  
السبكي الكبير والله اعلم ﴿قوله باب لبس الخفين للمحرم اذا لم يجد النعلين﴾ اي هل يشترط قطعهما  
اولا واورد فيه حديثين يعرف في ذلك وحديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في باب ما لبس  
المحرم من الثياب ووقع في رواية اخرى بطالروزي عن سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال الجاني للصواب ما رواه ابن السكن وغيره وقالوا عن سالم بن ابن عمر قلت تصعبت عن  
فصارت ابن وقوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد ازارا فلبس السراويل المحرم اي هذا الحكم  
المحرم لا لجلال فلا توقع جواز لبسه السراويل على نقد الازار قال القرطبي اخذ ظاهر هذا الحديث  
اجدا فلبس الخف والسراويل المحرم الذي لا يجد النعلين والازار على حالها واشترط الجمهور قطع  
الخف وفتح السراويل فلبس شيئا منها على حاله زنته القديمة والليل لم يفرق في حديث ابن عمر  
وليقطعها حتى يكونا اسفل من الكعبين فيحمل المطلق على المقيد ويلحق التنكير بالنكير لانسواءهما في  
الحكم وقال ابن قدامة الاولى قطعهما علما بالحديث الصحيح وتروجا من الخلاف انتهى والاصح عند  
الشافعية والا كثر جواز لبس السراويل بغير خرق قول احدوا شرطه القتيبي محمد بن الحسن وامام الحرمين  
وطائفة وعن ابي حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقا ومنه عن مالك وكذا في حديث ابن عباس لم يبلغه  
في الموطأ نسئل عنه فقال لم اسمع بهذا الحديث وقال الرازي من الخفية يجوز لبسه وعليه القديمة  
كما قاله اصحابهم في الخفين ومن اجاب لبس السراويل على حاله قيده بان لا يكون في خالقه ثقوب لكان ازارا  
لان في تلك الحالة يكون واجدا الازار ﴿قوله باب اذا لم يجد الازار فلبس السراويل﴾ اورد فيه  
حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله وجزم المصنف بالحكم في هذه المسئلة دون  
التي قبلها القوة دليلها وتصرح الخالف بان الحديث لم يبلغه فتعين على من بلغه العمل به ﴿قوله  
باب لبس السلاح للمحرم﴾ اي اذا احتاج الى ذلك ﴿قوله وقال عكرمة اذا خشي العدو لبس السلاح  
واقضى﴾ اي وجبت عليه القديمة ولم اقص على اتركه م هذا موصولا وقوله ولم يتابع عليه في القديمة  
بقتضى اوجه يعلى جواز لبس السلاح عند الخشية وخولاف في وجوب القديمة وقد نقل ابن المنذر عن  
الحسن انه كره ان يتخذ المحرم السيف وقد تقدم في العبد بن قول ابن عمر المجاب ان امرت بحمل  
السلاح في الحرم وقوله وادخلت السلاح في الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه وفي رواية امرت بحمل  
السلاح في يوم لا يعمل فيه حله وتقدم الكلام على ذلك مستوفى في باب من كره حمل السلاح في العبد وذكر  
من روى ذلك من فروعهم وروى المصنف في الباب حديث البراء في عمرة القضاء مختصرا وسياق يتأمله في  
كتاب الصلح عن عبيد الله بن موسى باسناده هذا وهم المزي في الاطراف فزع من البخاري اخرجه في  
الحج بطوله وليس كذلك ﴿قوله باب دخول الحرم مكة بغير احرام﴾ هو من عطف الخاص على العام  
لان المراد مكة هنا البلد فيكون الحرم اعم ﴿قوله ودخل ابن عمر﴾ وصله مالك في الموطأ عن نافع قال  
اقبل عبد الله بن عمر من مكة حتى اذا كان بحديد يعني بضم الحاء فياخذ بيده خيبر عن الفتحة فزجع فدخل  
مكة بغير احرام ﴿قوله واما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاهلال لمن اراد الحج والحجرة﴾ ولم يذكر  
الحطابين وغيرهم هو من كلام المصنف وحاصله ان من اراد الحج والحجرة واستند  
بمفهوم قوله في حديث ابن عباس من اراد الحج والحجرة فمفهومه ان يلتزم بالاهلال في كل حال فزعم المصنف  
والصحة لا يلزمه الاجرام وقد اختلف العلماء في هذا قاله هو ومن مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا

(٦ - فتح الباري ح) بدعوه يدخل مكة حتى فاضاهم لا يدخل مكة سلاحا الا في القرب في باب دخول الحرم ومكة  
بشرا حرام وفنل ابن عمر وأما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاحل لمن اراد الحج والعمره بل يذكر الحائض وغيرهم في حديثنا مسلم

[illegible]

حدثنا وهيب حدثنا ابن  
طائوس عن أبيه عن ابن  
عباس رضي الله عنهما  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وقت لاهل المدينة ذا  
الحليفة و لاهل نجد قرون  
المنازل و لاهل اليمن يطعم  
من طعن و لكل آتاني  
عليهن من غيرهم من اراد  
الحج و العمرة من كان  
دون ذلك فمن حيث انا  
حتى اهل مكة من مكة  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
عن ابراهيم بن مالك عن ابن شهاب  
عن انس بن مالك رضي  
الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دخل  
حائط الفتح و على رأسه الفقير  
قلبا ترجمه يا عمر بن الخطاب  
ان ابن خنسل متعلق  
بأسنار الكعبة فقال قتله

الجورث بن تديالتون والقاف مصغر وهلال بن خطل ومقيس بن صيابة وعبد الله بن أبي سرح  
قال فأما هلال بن خطل فقتله الزبير الحديث وفي حديث سعد بن أبي وقاص عند البزاز وأما الحكم والبيهقي  
في اللآلئ نحوه ولكن قال ربه قمر وأمرأتين قتال أقسواهم وان وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة  
فذكروهم فقتلهم قال عبد الله بن خطل بدل هلال وقال عكرمة بدل الجورث ولم يسم المرأتين وقال فأما  
عبد الله بن خطل فأدرك وهو متعلق باستار الكعبة فاستبق إليه سعد بن حريش وعمر بن ياسر فسبق  
سعد وعمر وكان أشب الرجلين فقتله الحديث وفي زيادات بنون بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده نحوه وروى ابن أبي شيبة والبيهقي في اللآلئ من طريق الحكم بن عبد الملك  
عن قتادة عن أنس ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم فتح مكة الأاربعة من الناس عبد العزى  
ابن خطل ومقيس بن صيابة الكأبي وعبد الله بن أبي سرح وأمسارة فلما عبد العزى بن خطل قتل وهو  
متعلق باستار الكعبة وروى ابن أبي شيبة من طريق ابن عثمان التديان أبا رزة الأسلمي قتل ابن  
خطل وهو متعلق باستار الكعبة واستاده صحيح مع إرساله وله شاهد عند ابن المبارك في البر والصلوة من  
حديث أبي رزة نفسه ورواه أحمد من وجه آخر وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذري  
وغيره من أهل العلم بالأنخبار وتحمل بقية آل وأبائهم على أنهم ابتدروا قتله فكان المباشرة منهم أبو رزة  
ويحتمل أن يكون غيره شاركه فيه فقد جزم ابن هشام في السيرة بأن سعد بن حريش وأبا رزة الأسلمي  
اشتركا في قتله ومنهم من سمي قاتله سعد بن ذؤيب وحكي المحب الطبري أن الزبير بن العوام هو الذي  
قتل ابن خطل وروى الحكم من طريق أبي معشر عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن زيد قال  
فأخذ عبد الله بن خطل من تحت استار الكعبة فقتل بين المقام وزعمهم وقد جمع الواقدي عن شيوخة  
أسماء من يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أشخاص ستة رجال وأربع نسوة والسبب في قتل ابن خطل  
وعدم ذنوبه في قوله من دخل المسجد فهو آمن وما روى ابن اسحق في المغازي حدثني عبد الله بن أبي بكر  
وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة قال لا يقتل أحدكم أخاه من قاتل الأقرباء هلك  
أقرباهم وان وجدتموه تحت استار الكعبة منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد وأعمارهم قتل ابن  
خطل لأنه كان مسلما فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقا وبث معه رجلا من الأنصار وكان  
معه مولى يخدمه وكان مسلما قتل منزلا فأمر المولى أن يذبحه فيساق يصنع له طعاما فقام واستيقظ ولم  
يصنع له شيئا فعذى عليه قتله ثم ارتد مشركا وكان له قيتان فتنايان بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وروى القاف كهمى من طريق ابن جرير قال قال مولى ابن عباس بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا  
من الأنصار ورجلا من خزينة وابن خطل وقال اطعوا الأنصارى حتى ترجعوا فقتل ابن خطل الأنصارى  
وهرب الزنزي وكان من الهدى التي صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح ومن الثفر الذين كان أهذا دمه  
التي صلى الله عليه وسلم قبل الفتح غير من تقدم ذكره هبار بن الأسود وعكرمة بن أبي جهل وكعب بن  
زهير وحوش بن حرب وعباس بن ياسر بن أبي ذؤيب وقيتان بن خطل وهند بنت عتبة والجمع بين ما اختلف  
فيه من اسمه أنه كان يسمى عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله وأما من قال هلال فالتبس عليه بأخيه  
أسمه هلال بن ذلك الكلبي في النسب وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن  
خطل وأسمه خطل عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب وهذا الحديث ظاهر أنه صلى الله عليه وسلم  
لما دخل مكة يوم الفتح لم يكن محرما وقد صرح بذلك مالك الراوى الحديث كذا كره المصنف في المغازي  
عن يحيى بن قزعة عن مالك عقب هذا الحديث قال مالك ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم قمارى والله  
أعلم يومئذ محرما اه وقرول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن جزماء أخرجه الأثرعني  
في الثرائب ووقع في الموطأ من رواية أبي مصعب وغيره قال مالك قال ابن شهاب لم يكن رسول الله

صلى الله عليه وسلم يومئذ محرما وهذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رواه مسلم من حديث جابر يلفظ دخل يوم  
 فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن طاووس قال لم يدخل النبي  
 صلى الله عليه وسلم مكة الا محرما الا يوم فتح مكة وزعم الحارثي في كليل ان بين حديث انس في المغفر  
 وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة وتعقبوه باحتمال ان يكون اول دخوله كان على راسه  
 المغفر ثم ازاله وليس العمامة بعد ذلك فحكي كل منهما ما رواه ويؤيده ان في حديث عمرو بن حريث انه  
 خطب الناس وعليه عمامة سوداء اخبره مسلم ايضا وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام  
 الدخول وهذا الجمع لبعض وقال غيره يجمع بان العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر وكانت  
 تحت المغفر وقاية لراسه من برد الحديد فاذا راسه بذكر المغفر كونه دخل منتهيا للعرب واراها جابر  
 بن زر العمامة كونه دخل غير محرم وهذا يندفع اشكال من قال لادلالة في الحديث على جواز دخول  
 مكة بغير احرام لا لاحتلال ان يكون صلى الله عليه وسلم كان محرم ما ولكنه غطى راسه لئلا يرد قد اندفع ذلك  
 بتصرع جابر بأنه لم يكن محرم لكن فيه اشكال من وجه آخر لانه صلى الله عليه وسلم كان متأهبا  
 للقتال ومن كان كذلك جاز له الدخول بغير احرام عند الشافعية وان كان عاصم قبل الاختار على مقابلته  
 وامان قال من الشافعية كان القاص دخول مكة بغير احرام من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم فبه  
 ظهر ان الخصوصية لا تثبت لا بدليل لكن زعم الطحاوي ان دليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في  
 حديث ابي شريح وغيره انها لم تحل له الا ساعة من نهار وان المراد بذلك جواز دخوله مكة بغير احرام  
 لا تحريم القتل والقتال فيها لانهم اجعوا على ان المشركون لو غلبوا والعيان بالله تعالى على مكة حل للمسلمين  
 قتلهم وقتلهم فيها وقد عكس استدلاله النووي فقال في الحديث دلالة على ان مكة تبقى دار اسلام الى  
 يوم القيامة فبطل ما صوره الطحاوي وفي دعواه الاجماع فلو كان الخلاف ثابتا كاتقدم وقد حكاه  
 افعال والمأثور يروى وبغيرها واستدل بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة واجب  
 النووي بانه صلى الله عليه وسلم كان صالحا لهم لكن لما لم يأمن غلدهم دخل متأهبا وهذا جواب قوي  
 الا ان الشأن في ثبوت كونه صالحا لهم فانه لا يعرف في شيء من الاخبار صريحا كسابقا في ايضاحه في الكلام  
 على فتح مكة من المخازي ان شاء الله تعالى واستدل بقصة ابن خطل على جواز اقامة الحدود والقصاص  
 في حرم مكة قال ابن عبد البر كان قتل ابن خطل قودا من قتله المسلم وقال السهلي في ان الكعبة لا يعضد  
 حاصبا ولا يمنع من اقامة حدودها وقال النووي تأويل من قال لا يقتل فيها على انه صلى الله عليه وسلم  
 قتله في الساعة التي يصح فيه واجاب عنه اجمعا بانها انما ايجت ساعة الدخول حتى استولى عليها  
 واذن أهلها واعل قتل ابن خطل بعد ذلك انتهى وتعقب بما تقدم في الكلام على حديث ابي شريح  
 ان المراد بالساعة التي احلت لها من قول النصارى وقت الدخول وقت العصر وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعاً  
 لانه في الحديث بانه كان عند نزع المغفر وذلك عند استقراره بمكة وقد قال ابن خزيمة المراد بقوله  
 في حديث ابن عباس ما حل الله لاحد قتله غيري اي قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن  
 ذكره ما قاله وكان الله قد اباح له القتال والقتل معاني تلك الساعة وقتل ابن خطل وغيره بعد تضي  
 القتال واستدل به على جواز قتل النبي اذا سير رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه نظر كما قاله ابن عبد  
 البر لان ابن خطل كان حرا ولم يدخله رسول الله صلى الله عليه وسلم في امانه لاهل مكة بل استأمنه مع من  
 استثنى وخرج امره بقتله مع امانه لغيره فخرجوا واحدا فادله في ذلك كراتهم ويمكن ان يمتدحه في  
 جواز قتل من فعل ذلك بغير استئذان من غير تنقيد بكونه ذميا لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم  
 يستثن من سبب قتله الشك واستدل به على جواز قتل الاسير صبرا لان القذرة على ابن خطل مسيرته كالاسير  
 في هذا الامام وهو غير يفر بين القتل وغيره لكن قال الخطابي بانه صلى الله عليه وسلم قتله بما جناه في الاسلام  
 وقال ابن عبد البر قتله قودا من دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم اردت كاتقدم واستدل به على جواز قتل

**باب إذا حرم جاهلا وعليه قيس** وقال عطاء إذا طيب أو لبس جاهلا أو بأسا فلا كفارة عليه \* حدثنا أبو الوليد ثنا إمام حدثنا  
صهبا قال حدثني صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل عليه جبة فيه أثر صفرة وأخوه  
كان عمر يقول لي تحب أن أزل عليه الوحيان تراه قتل عليه ثم سري غنه فقال عليه الصلاة والسلام استعني في عمرئكما فنعني في جهل  
وعصير رجل بدرجل يعني فاتر غنته فأطله النبي صلى الله عليه وسلم **٤٥** **باب الحرم عوت بعرفة** ولما أمر النبي صلى

الله عليه وسلم أن يؤدى  
عنه بنية الحج \* حدثنا  
سليمان بن حرب حدثنا جاد  
ابن زيد عن عمرو بن  
ديثار عن سعيد بن جبير  
عن ابن عباس رضى الله  
عنهما قال ينزل رجل  
واقف مع النبي صلى الله  
عليه وسلم بعرفة أذ وقع  
عن راحته فوقصته أو  
قال فأقصته فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم  
اغسلوه عما وسد  
وكفونوه في ثوبين أو قال  
ثوبين ولا تخمروا راسه  
ولا تحضوه فإن الله يعصه  
يوم القيامة يلي \* حدثنا  
سليمان بن حرب حدثنا  
جاد عن أيوب عن  
سعيد بن جبير عن ابن  
عباس رضى الله عنهما  
قال ينزل رجل واقف  
مع النبي صلى الله عليه  
وسلم بعرفة أذ وقع عن  
راحته فوقصته أو قال  
فأقصته فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم  
اغسلوه عما وسد  
وكفونوه في ثوبين ولا تخمروا  
طبا ولا تخمروا راسه

الاسير من غير أن يعرض عليه الإسلام ترجمه بذلك أبو داود وفيه مشر وعيه لبس المغفر وغيره من آلات  
السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا ينافي التوكيل وقد تقدم في باب متى يحل للمعتصر من أبواب  
المعركة من حديث عبد الله بن أبي نوفل أن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل مكة طافا وقتنا  
معه ومعه من يستتر من أهل مكة أن يرميه أحد الحديث وإنما احتاج إلى ذلك لأنه كان جند محرم ما نفى  
الصحابة أن يرميه بعض صفها المشركين بشي يؤذيه فكانوا حوله يسترون راسه ويحفظونهم من ذلك  
وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد إلى ولاية الأمر ولا يكون ذلك من النية المحرمة ولا النية **٥** **(قوله)**  
**باب إذا حرم جاهلا وعليه قيس** أي هل يلزمه فدية أو لا وأما الجرم بان الحكم لأن حديث الباب لا صريح  
فيه بفساط القسدية ومن ثم استظهر المصنف للراجح بقول عطاء راوى الحديث كأنه يشير إلى أنه لو  
كانت القدية واجبة لما تخيف عن عطاء وهو راوى الحديث قال ابن طلال وغيره وجه الدلالة منه أنه لو  
لزمته القدية لينها صلى الله عليه وسلم لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وقرئ ذلك فيمن طيب  
أو لبس ناسيا بين من يادرع وزعزل وبين من غمدى والشافعي أشد موافقة للحديث لأن السائل في  
حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد عمدا يوم ذلك لم يؤمر بالقسدية وقول مالك فيه احتياط وأما  
قول الكوفيين والمزني مخالفة هذا الحديث وأجاب ابن المنبر في الحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل  
في الجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا انتظر النبي صلى الله عليه وسلم الوحي قال واختلف أن التكليف  
لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلهذا لم يؤمر الرجل بشدة عما مضى بخلاف من لبس إلا أن جاهلا  
فانه جهل بحكم استقر وقصر في علمه كان عليه أن يعلمه لكونه مكلفا به وقد تمكن من تعلمه **(قوله)**  
وقال عطاء ما أخذ كروا من المنزلة في الأوسط واصله الطبراني في الكبير والحديث يلى قد تقدم  
الكلام عليه مستوفى في باب غسل الخلف في أوائل الحج **(قوله في)** الأسناد صفوان بن يحيى بن أمية قال  
كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وقع في رواية أخرى وهو تصحيف والصواب ما عرفت في رواية  
غير صفوان بن يحيى عن أبيه تصحفت عن صفوان بن يحيى فصار أمية أوسط من السند عن أبيه  
وليت لصفوان محبة ولا رواية **(قوله)** وعرض رجل بدرجل **٦** هذا حديث آخر يأتى بمسوطا مع  
الكلام عليه في أبواب الدية أن شاء الله تعالى **٧** **(قوله)** باب الحرم عوت بعرفة ولما أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يؤدى عنه بنية الحج يعني لم يتقل ذلك وذ كرفيه حديث ابن عباس في الرجل الحرم  
الذي وقع عن صبره بعرفة فأت وقد تقدم التنبيه عليه في باب ما ينهى عن الطيب للمحرم وأورده المصنف  
من حديث جادين زيد عن عمرو بن دينار وعن أيوب فرقهما كلاهما عن سعيد بن جبير ووقع في  
رواية عمر فوقصته أو قال فأقصته وفي رواية أيوب فوقصته أو قال فأقصته وكلها معنى زاد في رواية  
أيوب ولا تخمروا طبا والباقي سواء وقد وقع عند مسلم من رواية أسعيل بن علي في هذا الحديث عن  
أيوب قال ثبت عن سعيد بن جبير قال أعلم **٨** **(قوله)** باب سنة الحرم إذا مات ذ كرفيه حديث ابن  
عباس المذكور من وجه آخر عن سعيد بن جبير وقدم سبق **٩** **(قوله)** باب الحج والتذرع عن الميت  
كذا ثبت لا كثر بلفظ الجمع وفي رواية النسب للتذرع بالأفراد **(قوله)** والرجل يحج من المرأة يعني أن

ولا تحضوه فإن الله يعصه يوم القيامة مليا **١٠** **باب سنة الحرم إذا مات** حدثنا يعقوب ابن إبراهيم حدثنا هشام أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن  
جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فوقصته ناقته وهو محرم فأت فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اغسلوه بما وسد وكفونوه في ثوبين ولا تخمروا راسه فأنه يعص يوم القيامة مليا **١١** **باب الحج والتذرع عن الميت**  
والرجل يحج من المرأة **١٢** حدثنا موسى بن أسعيل حدثنا أبو عوانة عن ابن شبر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله

حديث الباب يستدل به على الحكمين وقبيل على الحكم الثاني نظر لان لفظ الحديث ان امرأتها سألت عن  
 نذر كان على ايها فكان حق الترجمة ان يقول والمرأة تخرج من الرجل واجاب ابن طال بان النبي صلى  
 الله عليه وسلم خاطب المرأة بخصاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله اقضوا الله قال ولا خلاف في جواز  
 حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل الا  
 الحسن بن صالح انتهى والذي يظهر لي ان البخاري اشار بالترجمة الى رواية شعبة عن ابي بشر في هذا  
 الحديث فانه قال فقالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اختي نذرت ان تخرج الحديث وفيه فاقض  
 الله فهو احق بالقضاء اخرجه المصنف في كتاب النذور وكذا اخرجه احمد والنسائي من طريق شعبة  
 (قوله ان امرأتها من جهينة) لم يأت على اسمها ولا على اسم ايها الككن روى ابن وهب عن عثمان بن  
 عطاء الخراساني عن ابيه ان غايته او غايته اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني مأت وعليها نذران  
 عشى الى الكعبة فقال اقض عنها اخرجه ابن مسعود في حرق الفين للعجبة من الصلوات وزرود هل  
 هي بتقدم المتأخر المتأخر على التثنية او بالعكس وخزم ابن طاهر في المبهمة مأت بانه اسم الجهينة  
 لمد كورة في حديث الباب وقدر روى النسائي عن زينة واهد من طريق موسى بن سلمة المحدث  
 عن ابن عباس قال امرت امرأتان بن عبد الله الجهني ان يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 امها فوفيت ولم تخرج الحديث لفظ احد ووقع عند النسائي سنان بن سلمة والاول اصح وهذا لا يفسره  
 المبهمة في حديث الباب ان المرأة سألت بنفسها وفي هذا ان زوجها مأت لها ويمكن الجمع بان يكون  
 نسبة السؤال اليها محاذية واعمال الذي تولى هذا السؤال زوجها وفأتمته في هذه الرواية لمصرح بان  
 الجهة للسؤال عنها كانت نذرا وامام روى ابن ماجه من طريق يحيى بن محمد بن كريب عن ابيه عن ابن  
 عباس عن سنن بن عبد الله الجهني ان عمته حدثته انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني  
 وفيت وعليها مأت الى الكعبة فنذرا الحديث فلو كان محفوفا لخل على واقتضت بان تكون امرأتها سألت  
 على لسان من حجه امها المرفوعة وبان تكون عمته سألت بنفسها عن حجه امها السند روى يشر من  
 في حديث الباب بانها عمته سنن واسمها غايته كما تقدم ولم تسم المرأة ولا العمة ولا ام واحدة منهما (قوله  
 ان ابي نذرت ان تخرج) كذا رواه ابو بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس من رواية ابي عوانة عنه  
 وسأني في النذور من طريق شعبة عن ابي بشر بلفظ اتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ان اختي نذرت  
 ان تخرج وانها مأت فلو كان محفوفا لخل على يكون كل من الاخر سأل عن اخته والبت سألت عن امها  
 وسأني في الصيام من طريق اخرى عن سعيد بن جبيرة بلفظ قالت امرأة ان ابي مأت وعليها صوم شهر  
 وسأني بط القول فيه هناك وزعم بعض الخالفين انها اضطراب بعل به الحديث وليس كما قال فانه  
 محمول على ان المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ويدل عليه ما رواه مسلم عن ربيعة ان امرأة قالت  
 يا رسول الله اني تصدقت على ابي بحمار بقواتها مأت قال وجبارك ورزها عليك الميراث قالتا فان كان  
 عليها صوم شهر افصوم عنها قال صوم عنها قالتا انها لم تخرج افأج عنها قال حج عنها والسؤال عن  
 قصة الحج من حديث ابن عباس اصل آخر اخرجه النسائي من طريق سليمان بن يسار عنه وله شاهد من  
 حديث أس غند البزار والطبراني والدارقطني واستدل به على صحة نذر الحج من لم يصح فاذا حج اجزاء  
 عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقيل يجرى عن النذر ثم يصح حجة الاسلام وقيل  
 يجرى عنهما (قوله قال نعم حجى عنها) في رواية موسى بن سلمة في جزئ عنهما ان اصح عنها قال نعم (قوله ارايت  
 الخ) فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون واضح ووقع في نفس السامع واقر بالي سرعة فهمه  
 وفيه تشبيه ما تخلف فيه وما شاكل بما اُتي عليه وفيه انه يستعمل في التنبه على وجه الدليل اذ اترت  
 على ذلك مصلحة وهو اطيب لنفس المستفتي وادعى لاذعائه وفيه ان وفاة الدين المأني عن الميت كان  
 معلوما عندهم مقررا ولهذا حجب الاخلاق به وفيه اجزاء الحج عن الميت وفيه اختلاف في روى سعيد

عنها ان امرأتها من جهينة  
 جاءت الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقالت ان ابي  
 نذرت ان تخرج فلم تخرج حتى  
 مأت فاخرج عنها قال نعم  
 حجى عنها ارايت لو كان  
 على المأدين

ابن منصور وغيره عن ابن عمر باسناد صحيح لا يجهل احدهن احد ونحوه عن مالك واليشوع عن مالك  
 ايضا ان اوصى بذلك فليجرح عنه ولا فلا وسيا في البحث في ذلك في الباب الذي يليه **(قوله)** اكنتم قاضيه  
 كذلك لا كثير يظهر يهود على الدين ولا كشبهته قاضيه هو زين فاعلة على حذف المفعول وفيه ان من مات  
 وعليه حج وجب على وليه ان يجهز من يجهز عنه من راس ماله كان عليه قضاء دونه فقد اجابوا على ان  
 دين الا دعي من راس المال فكذلك لما شبه به في القضاء و يلحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة  
 او تذاور كذا وغير ذلك في قوله فانه لما لحق بالوفاء دليل على انه مقدم على دين الا دعي وهو احد اقوال  
 الشافعي وقيل بالعكس وقيل هو اساقط الطيب في الحديث اشعار بان المسؤول عنه خلقا مالا فاجره  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان حق الله مقدم على حق العباد ووجب عليه الحج عنه والجامع علة المالية  
 (قلت) ولم يتختم في الجواب المذكور ان يكون خلقا مالا كازعم لان قوله اكنتم قاضيه اعم من ان يكون  
 المراد ما خلفه او تبرعا **(قوله)** باب الحج عن المستطيع الثبوت على الراحلة اي من الاحياء خلافا  
 لما لحق في ذلك لو لم قال لا يجهل احدهن احد مطلقا كابن عمر وقيل ابن المنذر وغيره الاجماع على انه لا يجوز  
 ان يستتب من يقدر عن الحج بنفسه في الحج الواجب واما النقل فيجوز زعديا في حنفية خلافا للشافعي  
 وعن احمد روايتان **(قوله)** عن ابن شهاب عن سليمان في رواية الترمذي من طريق روح عن ابن  
 جريج اخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار **(قوله)** عن ابن عباس في رواية شعيب الا تية في  
 الاستئذان عن ابن شهاب اخبرني سليمان اخبرني عبد الله بن عباس **(قوله)** عن الفضل بن عباس  
 كذا قال ابن جريج رواه معمر وخالفهما مالكوا كثر الراوة عن الزهري فلم يقلوا فيه عن الفضل وروى  
 ابن ماجه من طريق يحيى بن محمد بن كريع عن ابيه عن ابن عباس اخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال قلت  
 يا رسول الله ان ابي ادركه الحج ولا يستطيع ان يحج الحديث قال الترمذي سألت مجاهدا بن النخعي عن  
 هذا فقال اصح شيء فمما روى ابن عباس عن الفضل قال فيجوز ان يكون ابن عباس سعه من الفضل  
 ومن غيره عمر وابو هاشم واسطة اه واما جريح البخاري في رواية عن الفضل لانه كان يرفد النبي صلى  
 الله عليه وسلم حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم من مرادفة الى منى مع الضعفة كاسياني بدياب وقد سبق  
 في باب التلبية والتكبير من طريق عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اورد الفضل فاجبر  
 الفضل انه لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة فكان الفضل حدث اخاه عائدا في تلك الحالة فيجوز ان يكون  
 سؤال الخثعمية وقع بهدري جرة العقبه فخر ما بين عباس فنقله تارة عن اخيه لكونه صاحب القصة تارة عما  
 شاهدوه وبذلك تناويع عند الترمذي واحدا وانه عبد الله والطبري من حديث علي بن عيسى عن ابي  
 المنذر كور وقع عند المنذر بعد القرع عن ابي رويان العباس كان شاهدا ولفظ اجدع عندهم من طريق عبد  
 الله بن ابراهيم عن علي قال وقصر رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفه فقال هذه عرفة وهو الموقف فذكر  
 الحديث فرفعه ثم اتي الجرة فرما هم اتي المنحر فقال هذا المنحر وكل منى منحر واسبغته وفي رواية عبد الله  
 ثم جاءته لم يراه شابة من ختم قالت ان ابي شيخ كبير قد ادركته فريضة الله في الحج فيجزي ان احج عنه  
 قال يحيى عن ابي لهب قال لوليت عن الفضل فقال العباس يا رسول الله لو يتحقق ابن عمك قال وايت شابا  
 وشابة فزامن عليهما الشيطان وظاهر هذا ان العباس كان حاضرا لذلك فلامع ان يكون ابنه عبد الله  
 ايضا كان معه **(فتية)** لم يسبق المصنف لفظ رواية ابن جريج بل تحول الى استناد عبد العزيز بن ابي  
 سلمة وساق الحديث على لفظه كما دلت عليه رواية حديث ابن جريج ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقالت اني ادركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع ان يركب البعير فاحج عنه قال يحيى عنه اخبره  
 ابو مسلم الكجي عن ابي عاصم شيخ البخاري فيه والطبراني عن ابي مسلم كذا في اخرجه مسلم من وجه  
 آخر عن ابن جريج فقال ان امرأة من ختم قالت يا رسول الله ان ابي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج  
 الحديث **(قوله)** عام حجة الوداع في رواية شعيب الا تية في الاستئذان يوم النحر والشافعي من طريق

اكنتم قاضيه اقضوا الله  
 فانه لما لحق بالوفاء في باب الحج  
 عن لا يستطيع الثبوت  
 على الراحلة \* حدثنا  
 ابو عاصم عن ابن جريج  
 عن ابن شهاب عن سليمان  
 ابن يسار عن ابن عباس  
 عن الفضل بن عباس  
 رضي الله عنه ان امرأة  
 ح حدثنا موسى بن اسمعيل  
 حدثنا عبد العزيز بن  
 ابي سلمة عن ابن شهاب  
 عن سليمان بن يسار عن  
 الفضل بن عباس رضي  
 الله عنهما قال جاءت  
 امرأة من ختم عام حجة  
 الوداع قالت يا رسول الله  
 ان فريضة الله على عباده  
 في الحج ادر كنت ابي شيخا  
 كبيرا لا يستطيع ان  
 يستوى على الراحلة  
 فقل فريضته ان احج  
 عنه قال نعم

باب حج المرأة عن الرجل \* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسر عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال كان الفضل رديف النبي صلى الله عليه وسلم فجاءت امرأة من خثعم فجعل الفضل ينظر إليها وتنتظر إليه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصر في وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت ان فرضة الله ادركت ابى شيخا كبيرا

ابن عينة عن ابن شهاب غداة جمع وسأى بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده ﴿ قوله باب حج المرأة عن الرجل ﴾ تقدم قل الخلاف فيه قبل باب ﴿ قوله كان الفضل ﴾ يعني ابن عباس وهو اخو عبد الله وكان اكبر ولد لالعباس وبه كل يكتفى ﴿ قوله رديف ﴾ زاد شبيب على عجز راحلته ﴿ قوله فجاءته امرأة من خثعم ﴾ يختم للمجتمعة وسكون المثلثة قبيلة مشهورة ﴿ قوله فجعل الفضل ينظر إليها ﴾ في رواية شبيب وكان الفضل رجلا وضياى جيلادوا قبلت امرأة من خثعم وضيفه فطلق الفضل ينظر إليها واجبه حسنها ﴿ قوله يصر في وجه الفضل ﴾ في رواية شبيب فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر إليها فخلق يسده فأنذرت في الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها وهذا هو المراد بقوله في حديث علي قالوى عني الفضل ووقع في رواية الطبري في حديث علي وكان الفضل غلاما جليلا فاجازت الحاربية من هذا الشق صرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الفضل إلى الشق الآخر فاجازت إلى الشق الآخر صرف وجهه عنه وقال في آخر روايت غلاما عدنا جاز به حدته فثبنت ان ينظر بينهما الشيطان ﴿ قوله ان فرضة الله ادركت ابى شيخا كبيرا ﴾ في رواية عبد العزيز وشعبان فرضة الله على عباده في الحج وفي رواية السائي من طريق يحيى بن ابي اسحق عن سليمان بن يسار ان ابا ادركة الحج وانفتحت الروايات كلها عن ابن شهاب على ان السائلة كانت امرأة وانها سألت عن ابيها وخالقه يحيى ابن ابي اسحق عن سليمان فأنقذ الر واة عنه على ان السائل رجل مما خلفوا عليه في اسناده ومنه اما اسناده فقال هشيم عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس وقال محمد بن سيرين عنه عن سليمان عن الفضل ان خرجما السائي وقال ابن عليه عنه عن سليمان حديثي احب ابى العباس اما الفضل واما عبد الله انخرجه احمد والماثل فقال هشيم ان رجلا سأل فقال ان ابى مات وقال ابن سيرين فاجاز رجل فقال ان ابى يجوز كبير وقال ابن عليه فاجاز رجل فقال ان ابى وخالق الجميع معمر عن يحيى بن ابي اسحق فقال في روايت ان امرأة سألت عن امها وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار فحينئذ ان تنظر في سياق خبره فاذا كريب قد رواه عن ابن عباس عن حصين بن عوف الخثعمي قال قلت يا رسول الله ان ابى ادركة اطيح واذا اعطاه الخرساني قد روى عن ابى الفوث بن حصين الخثعمي انه استقى النبي صلى الله عليه وسلم عن حجة كانت على ابيه اخرجهما ابن ملجوه والرواية الاولى اقوى اسنادا وهذا هو اقوى رواية هشيم في ان السائل عن ذلك رجل سأل عن ابيه وخالقه ملو الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله ان ابى شيخ كبير وخالقه ملو الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل من طريق عوف عن الحسن قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاه رجل فقال ان ابى شيخ كبير ادرك الاسلام ليصبح الحديث ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة قال مشهلا الا انه قال ان السائل سأل عن امه (قلت) وهذا هو اقوى رواية بن سيرين ايضا عن يحيى بن ابي اسحق ثم تقدم والذي ظهر لي من مجموع هذه الطرق ان السائل رجل وكان ابنته معه فسألت ايضا والمسؤول عنه ابو ال رجل وامه وجاءوا قرب ذلك المار واما ابو يحيى باسناد قوي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت عوف النبي صلى الله عليه وسلم واعرابي معه فبنت له حسناء فجعل الاعرابي يعرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء ان يتزوجها وجعلت التفت إليها ياخذ النبي صلى الله عليه وسلم راسي فيسار فيمكن بلبي حتى رمى جرة القبة فقل هذا يقول الشابة ان ابى لعلها ارادت به بجدها لان اباهما كان معها وكان امرها ان تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها وراها رجاء ان يتزوجها فلما لم يرشها سأل ابوها عن ابيه ولما تم ان يسأل ايضا عن امه وتحصل من هذه الروايات ان اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي وامامنا وقع في الرواية الاخرى انه ابو الفوث بن حصين فان اسنادها ضعيف ولعله كان فيه عن ابى الفوث حصين فخر يلقى الرواية ابن اوان ابا الفوث ايضا كان مع ابيه حصين فسأل كما سأل ابو مواخته والله اعلم ووقع السؤال عن هذه المسئلة من شخص آخر وهو ابو رز بن جعفر الرازي



الزاي العقبلي بالتصغير واسمه لقط بن عامر في السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديثه انه قال  
 يا رسول الله اني شئ كثير لا يستطيع الحج ولا العمرة قال حج عن اهلك واعتمر وهذه قصة اخرى ومن  
 وحديثه ان بين حديث الشعبي هذا بعد وتكلف (قوله شئنا كثيرا لا يثبت على الرحلة) قال الطيبي  
 شيخنا حال ولا يثبت صفته ويحتمل ان يكون حالا ايضا ويكون من الاحوال المتداخلة والمعنى انه وبسبب  
 عليه الحج بان اسلم وهو بهذه الصفة وقوله لا يثبت وقع في رواية عبد العزيز وشعب لا يستطيع ان  
 يستوى وفي رواية ابن عينة لا يمسك على الرحل وفي رواية يحيى بن ابي اسحق من الزيادة وان  
 شدته خشيت ان يموت وكذا في مرسل الحسن وحديث ابي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ وان شدته  
 بالحمل على الرحلة خشيت ان اقله وهذا يفهم منه ان من قدر على غيره هذين الاخرين من الثبوت على  
 الرحلة لا الا من عليه من الاذى لوربط لم يخص في الحج عنه كمن قدر على حمل موطا كالحفة (قوله  
 افأخى عنه) اي يجوز ان انوب عنه فأخى عنه لان ما بعد الفاء الداخلة عليها المحزنة مطوف على مقدر  
 وفي رواية عبد العزيز وشعب فهل يضي عنه وفي حديث على بن ابي يحيى عن عتبة (قوله قال نعم) في  
 حديث ابي هريرة فقال الحج عن اهلك وفي هذا الحديث من القوائم يجوز الحج عن الغير واستدل  
 الكوفيون بمسومه على جواز صحة حج من لم يصح نيابة عن غيره وبما فهم الجمهور ونقصوه عن حج عن  
 نفسه واستدلوا بما في السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس ايضا ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم راى رجلا يلبي عن شربة فقال احجبت عن نفسك قال لا قال هذه عن نفسك ثم احجج عن شربة  
 واستدل به على ان الاستطاعة تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع  
 بنفسه لم يلاقه الوجوب واجابوا عن حديث الباب بان ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء  
 من طرقه تصريح بالوجوب بانها عبادته بدنية فلا تصح النيابة فيها كالمصلاة وقد قل الطبري وغيره  
 الاجماع على ان النيابة لا تدخل في الصلاة قالوا ولان العبادات فرضت على جهة الاطلاق لا وجوب  
 العبادات البدنية الا بالاعاب البدن فيه فظهر الاقياد ابو النور بخلاف الزكاة فان الاشتلاف فيها بنفس  
 المال وهو حاصل بالنفس والغير واجب بان قياس الحج على الصلاة لا يصح لان عبادة الحج مالية بدنية  
 معاذ فلا يرجع الحاقها بالصلاة على الحاقها بالزكاة ولهذا قال المازري من غلب حكم البدن في الحج الحق  
 بالصلاة ومن غلب حكم المال الحق بالصلاة وقد جاز المالكية الحج عن الغير اذا اوصى به لم يجز واذلك  
 في الصلاة وبان حصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لانه يوجب في الاثر من بقاء المال في الاجرة وقال عياض  
 لاحجة للمخالف في حديث الباب لان قوله ان فرضه الله على عباده الحج معناه ان الزام الله عباده بالحج  
 الذي وقع بشرط الاستطاعة صادق في بصفته من لا يستطيع فهل احج عنه اي هل يجوز ذلك او هل  
 فيه اجر ومنفعة فقال نعم وتقربان في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الاجزاء فتم الاستدلال وتقديم  
 في بعض طرق مسلم ان ابي عليه فرضه الله في الحج والاجد في رواية والحج مكتوب عليه وادعى  
 بعضهم ان هذه القصة مختصة بالجمعية كما انخص سالم مولى ابي حذيفة بجواز ارضاع الكبير حكاهما ابن  
 عبد البر وتقربان الاصل عدم الخصوصية واحتج بعضهم بذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب  
 الواضحة باسنادين مرسلين في حديث صحيح عنه وليس لاحد بعده ولا حجة فيه لنضع الاستنادين  
 معارضهما وقد عارضه قوله في حديث الجمعينة الماضي في الباب اقضوا الله فانه الحق بالوفاء وادعى  
 آخرون منهم ان ذلك خاص بالابن يصح عن ابيه ولا يخفى انه جود وقال القرطبي راى مالك ان ظاهر  
 حديث الجمعية يخالف لظاهر القرآن فرج ظاهر القرآن ولا خلاف في ترجيحه من جهة تواتره ومن  
 جهة ان القول المذكور قول امرأة اظنت ظنا قالوا لا يقال قد اجابها النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها  
 ولو كان ظنها غلطاً لنبهها لا تقول انما اجابها عن قولها اطلع عنه قال يحيى عنه لما راى من  
 حرصها على اصال الخير والواب لها اه وتقربان في خبر راى النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك

لا يثبت على الرحلة فأحجج  
 عنه قال نعم وذلك في حجة  
 الوداع

حجة ظاهرة وأما ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث حج عن أولئك فان لم يزد خبرا لم يزد خبرا اقتد بجزم الحفاظ بأخباره وشأته وعلى تقدير صحة فلا حجة فيها للمخالف ومن فروغ المسئلة ان لا فرق بين من استغفر الوجوب في ذمته قبل العتبات وطوا عليه خلافا للحنفية ولجمهور نظائر قصة التثنية وإن لم يكن حج عن غيره وقع الحج عن المستبني خلافا لمحمد بن الحسن قال يوقع عن المبائر والمجروح عنه إجماع النقة واختلافهما إذا وقع في المصنوب فقال الجمهور لا يجوز له أن يبين أنه لم يكن مؤثما منه وقال أحدوا سحق لا تزمه إلا إعادة التلافي إلى إيجاب حجتين وأحق من إجازة التباينة في الحج على أنها لا تجزئ في القرض إلا عن موت أو عصب فلا يدخل المريض لأنه لا يرضى به ولا المخزون لأنه لا يرضى بآفته ولا المحبوس لأنه يرضى بخلاصه ولا الفقير لأنه يمكن استغناؤه والله أعلم وفي الحديث من القوامضا جوازا لأرداف وسياقي بسوطا قبل كتاب الانبوار تداف المرأة مع الرجل الحديث من التواضع التي صلى الله عليه وسلم ومزلة الفضل بن عباس منه ويان ما ركب في الآدى من الشهوة وجلبت طبعه عليه من النظر إلى الصور الحسنة وفيه منع النظر إلى الاجنبيات وغض البصر قال عياض وزعم بعضهم أنه غير واجب الاعتدش في القنة قال وعندى أن فضله صلى الله عليه وسلم أذغى وجه الفضل بلغ من القول ثم قال لعل الفضل لم ينظر قطرا ينكر بل خشي عليه أن يؤزل إلى ذلك أو كان قبل زول الأمر يادنا بل الجلب وبؤخذ منه التفرق بين الرجال والنساء خشية القنة وجواز كلام المراقب مع صوتها إلا بجانب عند الضرورة كالاستفانة عن العلم والتراعى في الحكم والمعاملة وفيه انحراف المرأة في وجهها فيجوز لها ككشفه في الاحرام وروى أحدوا بن خرعة من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفضل بن عبيد يوم عرفة هذا يوم من مك في فيه سمعه وبصره ولسانه فغفر له وفي هذا الحديث أيضا التباينة في السؤال عن العلم حتى من المرأة عن الرجل وان المراقب بغير محرم وان المحرم ليس من السبل المشروط في الحج لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أيها قدير على ذلك وفيه روال الدين والاعتناء بأمرها والقائم بعصا لها من قضاء دين وخدمته وحقه وغير ذلك من أمور الدين والدنيا واستدل به على أن العمرة غير واجبة لتكون الخشعية تذكروها ولا حجة فيه لأن مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة ذلك من حكم الحج ولا احتمال أن يكون أبوها قاطعا عن غير قبل الحج على أن السؤال عن الحج والعمره قد وقع في حديث أبي رزين كأنه تقدم وقال ابن العربي حديث الخشعية أصل متفق على صحته في الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشرعية من أن ليس للانسان إلا ما سعى وقامن الله في استدراك ما فرط فيه المرء بولده وماله وتعب بأنه يمكن أن يدخل في عموم السعي وبان عموم السعي في الآية مخصوص أخافا ﴿قوله يا بجمع الصبيان﴾ أي مشروعيته وكان الحديث الصريح فيه ليس على شرط المستصحب وهو مار وما مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال رضى امرأة صديقا لهما فقال رسول الله الهدا حج قال نعم ولا بأس قال ابن بطال أجمع الأمة القنرى على سقوط القرض عن الصبي حتى يبلغ إلا أنه إذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح إحرامه ولا يبارم شيء بفعل شيء من محظورات الاحرام وأما يصح به على جهة التدرج ويشذ بعضهم فقال إذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الاسلام فلما فرقه نعم في جواب الهدا حج وقال الطحاوى لا حجة فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم أنه لا حجة لأن ابن عباس راوى الحديث قال إياي غلام حج به أهله ثم بلغ فضله حجة أخرى ثم سأله باسناد صحيح ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث (أحدا) حديث ابن عباس قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في الثقل بفتح المثناة والقاف ويجوز استكناها في الأثمة وقد تقدم الكلام عليه في باب من قدم ضعة أهله وجه الدلالة منه هناك ابن عباس كان دون البلوغ ولهذا التمكن أرفده المصنف بحديثه الآخر المصنف فيه بأنه كان حيث شذذ قارب الاحتلام ثم بين بالطريق المعلقة أن ذلك وقع في حجة الوداع وقد تقدم الكلام عليه في باب متى

﴿يا بجمع الصبيان﴾ حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي زيد قال سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول بعثني أوفدني النبي صلى الله عليه وسلم في الثقل من جمع بليل حدثنا إسحق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أبي شيهاب عن حماد أخبرني عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال أقبلت وقد تاهرت الحلم أسير على أتان لي ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم صلى عني حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ثم زلت عنها فرقت فصعقت مع الناس وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بؤس عن ابن شهاب يعني في حجة الوداع \* حدثنا عبد الرحمن بن بؤس حدثنا جابر بن اسمعيل

يصح سماع الصغير من كتاب العلم وفي باب ستره المصلى من كتاب الصلاة وقوله فيه حدثنا اسحق بن  
 الاسميلي وابن السكن ابن منصور وقد أخرجه اسحق بن زاهر به في مسنده عن يعقوب ايضا ومن  
 طريقه ابو يعقوب في المستخرج لكن رجح كونه ابن منصور ابن زاهر به لا يعبر عن مشابهة الاصبة  
 اخيرا ورواية يونس الملقبة وصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ولقطه انه قبل بسيرة على جوار رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي بغير حجة الوداع الحديث وهو الثاني \* الحديث الثالث (قوله عن  
 محمد بن يوسف) في رواية الاماعلي حدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي خفي شيخه السائب  
 وقيل سبطه وقيل ابن اخيه عبد الله بن يزيد والسائب بن يزيد بن ابي سعد بن ثمامة بن الاسود  
 الكندي حليف بني عبد شمس وعرف بابن اخت النمر والنمر رجل حضرمي (قوله صحيح) كذا  
 لا لا يرضى اوله على البناء لم يسم فاعله وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم جدي بن ابي واقفا كهي  
 من وجه آخر عن محمد بن يوسف عن السائب صحيح في ابي يعقوب ومنها بانه كان مع ابوه زاد الترمذي  
 عن قتيبة عن حاتم في حجة الوداع (قوله عن الجعيد) بالجيم مصفرا والتاسم بن مالك هو المرزقي (قوله  
 سمعت عمر بن عبد العزيز يقول السائب بن يزيد هو كان السائب قد حج به في قتل النبي صلى الله عليه وسلم)  
 لم يرد كرم قول عمر ولا جواب السائب وكأنه كان قد ساء له عن قدر المولد فسيأى في الكفالتان عن عثمان  
 ابن ابي شيبة عن القاسم بن مالك هذا الاسناد كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما  
 وثنا في ردفه في زمن عمر بن عبد العزيز زاد الاماعلي من هذا الوجه قال السائب وقد حج في  
 قتل النبي صلى الله عليه وسلم وانا غلام وقال الكرماني الام في قوله السائب التعليل اى سمعت عمر يقول  
 لاجل السائب المقول وكان السائب الخ كذا قال ولا يخفى بعده وسيأى السائب ترجمة في الكلام على  
 حاتم النبوة ان شاء الله تعالى (قوله باب حج النساء) اى هل يفترط فيه قدر زامة على حج الرجال  
 اولام اورد المصنف فيه عدة احاديث \* الاول (قوله وقال لي احمد بن محمد حدثنا ابراهيم عن ابيه  
 عن جده قال اذن عمر) اى ابن الخطاب (لازواج النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حجة جها فبعث  
 معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن) كذا ابو ردة مختصرا ولم يستخرجه الاماعلي ولا ابونعيم وقيل  
 الجعيد عن البرقي ان ابراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف قال الجعيد وفيه نظر ولما ذكره ابو مسعود  
 انتهى والحديث معروف وقد ساقه ابن سعد والبيهقي مطولا وجعل مفتطاي نظير الجعيد راجعا الى  
 نسبة ابراهيم فقال مراد البرقي بابراهيم جدار ابراهيم المبهمة في رواية البخاري قتل الجعيد انه عين  
 ابراهيم الاول وليس كذلك بل هو جده لانه ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وقوله  
 وقال لي احمد بن محمد اى ابن الوليد الازرق وقوله اذن عمر ظاهر انه من رواية ابراهيم بن عبد الرحمن  
 ابن عوف عن عمر ومن ذكره وادراكه كذا يمكن لان عمر ما اذنا كان اكثر من عشرين وقد  
 ثبت سماعه عن عمر يعقوب بن ابي شيبة وغيره امكن وروى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن  
 ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال اوسلى عمر لكن الواقدي لا يمتنع به  
 فقد رواه البيهقي من طريق عبد الله بن سفيان عن الوليد بن عطاء بن الاغر المكي كلاهما عن  
 ابراهيم بن سعد مثل ما قال الازرق ويحتمل ان يكون ابراهيم حفظ اصل القصة وتجل تماثلها عن  
 ابيه فلا تخالف الراويان ولعل هذا هو النكتة في اقتصار البخاري على اصل القصة دون بقيتها (قوله  
 وعبد الرحمن) زاد عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف وكان عثمان ينادى الا لا يدنو احد منهم ولا ينظر  
 اليهم وهم في الوداج على الابل فاذا نزلن انزلن بصدور الشعب فخر سعدا اليهن احدوز ول عبد الرحمن  
 وعثمان بذبح الشعب وفي رواية لابن سعد فكان عثمان يبراماهن وعبد الرحمن خلفهن وفي رواية  
 له زعموا جوهن اليابسة انصرف في اسناده الواقدي وروى ابن سعد ايضا باسناد صحيح من طريق  
 ابي اسحق السبيعي قال رايته انما النبي صلى الله عليه وسلم حججنا في هوداج عليها اليابسة زمن

عن محمد بن يوسف عن  
 السائب بن يزيد قال حج  
 في مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وانا ابن سبع  
 سنين حدثنا عمر بن  
 زارة اخبرنا القاسم بن  
 مالك عن الجعيد بن عبد  
 الرحمن قال سمعت عمر بن  
 عبد العزيز يقول للسائب  
 ابن يزيد كان السائب قد  
 حج به في قتل النبي صلى  
 الله عليه وسلم (باب  
 حج النساء) وقال لي احمد  
 ابن محمد حدثنا ابراهيم  
 عن ابيه عن جده اذن عمر  
 رضى الله عنه لا زواج  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 في آخر حجة جها فبعث  
 معهن عثمان بن عفان  
 وعبد الرحمن حدثنا سعد



الجل ان قوله تعالى وقرن في يوتكن يقتضي تحررهم بالسفر عليهم قال وهذا الحديث رد عليهم لانه قال  
 لكن افضل الجهاد قبل على ان ملن جهاد غير الحج والحج افضل منه اه ويحصل ان يكون المراد  
 بقوله لا في جواب قولن الا يخرج قنجا خدمه على ان ليس ذلك واجبا عليكم كواجب على الجل ولم رد  
 بذلك تحررهم عليهم فقد ثبت في حديثهم عليه آهمن كن يخرجن قيدا من الحرب وفيه ثمانية ومن  
 واقفها من هذا الترغيب في الحج اباحة تكرير ملن كايح للرجال بترك الجهاد ونخص به عموم قوله  
 هذه ظنهم والمحصر وقوله تعالى وقرن في يوتكن وكان عمر كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فاذن  
 لمن في آخر خلافه ثم كان ثمان بعده يصح من في خلافه ايضا وقد وقع بعضه عند ظاهر النبي كما قدم  
 وقال البيهقي في حديث عائشة هذا دليل على ان المراد بالحديث ابي واقد وجوب الحج مرة واحدة كل جال  
 لا المنع من الزيادة وفيه دليل على ان الامر بالقران في السيوت ليس على سبيل الوجوب واستدل بحديث  
 عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من شق به ولو لم يكن وجبا ولا محرما كإسائي البعث فيه في الثاني يليه  
 \* الحديث الثالث (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله عن ابي معبد) كذا رواه عبد الرزاق  
 عن ابن جريج وابن عينة كلاهما عن عمرو عن ابي معبد به ولعمرو وهذا الاسناد حديث آخر  
 اخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عينة عنه عن عكرمة قال جاء رجل الى المدينة فقال لرسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اين نزلت قال على فلانة قال اغلقت عليها بابي فحين لا تحجج امرها الا ومعها زوجها  
 ورواه عبد الرزاق ايضا عن ابن جريج عن عمرو واشبه في عكرمة او ابو معبد عن ابن عباس (قلت)  
 والمخفوظ في هذا مرسل عكرمة وفي الآخر رواية ابي معبد عن ابن عباس (قوله لاسافر المرأة) كذا  
 اطلق السفر وقده في حديث ابي سعيد الاسفي في الباب قال مسيرة يومين ومضى في الصلاة حديث ابي  
 ابي هريرة بقيد اسبعية يوم ليلة وعنه روايات اخرى وحديث ابن عمر فيه مقيد بثلاثة ايام وعنه  
 روايات اخرى ايضا وقد عمل اكثر العلماء في هذا الباب بالطلاق لاختلاف التقيدات وقال النووي  
 ليس المراد من التجديد بظاهره بل كل ما يمسى سفرا فالمرأة منهية عنه الا بالحرم واعلوق الحديد  
 عن امروا وقع فلا يعمل بمفهومه وقال ابن المنير وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائين وقال المنذرى  
 يحتمل ان يقال ان اليوم المقرر واليلة المقردة بمعنى اليوم واليلة بمعنى نحن اطلق اليوم او ما راد بيلته اوليلة اراد  
 يومها وان يكون عند مجيها اشار الى مدة الذهاب والرجوع وعند افرادها اشار الى قدر ما يقتضي فيه  
 الحاجة قال ويحتمل ان يكون هذا كله غملا لا وائل الاعداد فاليوم اول الصدود والاثان اول التكرير  
 والثلاث اول الجمع وكأنه اشار الى ان مثل هذا في قلة الزمن لا يعمل فيه السفر فكيف بما زاد ويحتمل ان  
 يكون ذكر الثلاث قيل كرمادونه فاقول خذنا قبل ما ورد في ذلك واقفه الى رواية التي فيها ذكر البراءة في  
 هذا يتناول السفر طول السير وقصره ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافا للحنفية  
 وجههم ان المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالتيق ونوقض بان رواية المطلقة  
 شاملة لكل سفر فينبغي الاخذ بها لوطر حاصداها فانه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تهدم بنبر  
 العام على الخاص ورتك حل المطلق على المقيد وقد استقوا ذلك هنا والاختلاف انما وقع في الاحاديث  
 التي وقع فيها التقييد بخلاف حديث الباب فانه لم يحتج على ابن عباس فيه وقرى سفيان الثوري بين  
 الصاهة البعيدة فنه ادون القرية وعملنا احد بعموم الحديث فقال اذا لم يجدز وما لا يحرم الا يجب عليها  
 الحج هذا هو المشهور وعنه وعنه رواية اخرى تقول مالك وهو تخصيص الحديث بتفسير سفر القرية قالوا  
 وهو مخصوص بالايجاع قال الثوري لم يختلفوا في انه ليس المرأة بالسفر في غير القرض الا معز وجاو  
 محرم الا كافر ما سلمت في دار الحرب او اسيرة فتخلصت وزاد غيره او امرأاة تقطعت من الرقة فوجدها  
 رجل ما مؤمن فانه يجوز له ان يصحبها حتى يملكها الرقة قالوا اذا كان عموه منصوصا بالاتفاق فليخص  
 منه جهة القرية واجاب صاحب المتني بانه سفر القرض ورة فلا يخاص عليه حالة الاختيار ولانها تدفع

عن عمرو عن ابي معبد مولى  
 ابن عباس عن ابن عباس  
 رضى الله عنهما قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 لاسافر المرأة

ضرر امتين بجمل ضرر متوهم ولا لذلك السفر الحج وقد روى الفارقي وتحمه ابو عوانة  
 حديث الباب من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار بلفظ لا يصحن امرأة الا ومعهذا ومحرّم فقص  
 في نفس الحديث على منع الحج فكيف ينع من بقية الاسفار والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج  
 او المهرم والقسوة الثقات وفي قول تكتي امرأة واحدة فنه وفي قول قله الكراحي وصحة في المذهب  
 تسافر وحدها اذا كان الطريق آتيا وهذا كله في الواجب من حج او عمره واغرب الفقال فطرده في  
 الاسفار كلها واستحسنه الرواية قال الا انه خلاف النص قلت وهو يعكس على نفي الاختلاف الذي قلته  
 البغوي آثا واختلفوا وهل الحرم وما ذكره شرط في وجوب الحج عليها او شرط في التمكن فلا يمنع  
 الوجوب والاستغفار في الفضة وعبارة ابي الطيب الطبري منهم الشرط التي يجب بها الحج على الرجل  
 يجبها على المرأة فاذا اراد ان تؤد به فلا يجوز له الا مع محرّم او زوج او نسوة ثقات ومن الأدلة على  
 جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات اذا امن الطريق اول احاديث الباب لا تخاف عمر وعثمان وعبد الرحمن  
 ابن عوف ونساء النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وعدم تكبر غيرهم من الصحابة ملين في ذلك ومن ابي  
 ذلك من امهات المؤمنين فاعلم انهم من جهة خاصة كخدم الامن جهة توجب السفر على المحرم ولعل هذا  
 هو التمكن في ايراد البخاري الحديثين احدهما عقب الآخر ولم يختلفوا ان النساء كلهن في ذلك سواء الا  
 ما نقل عن ابي الوليد الباجي انه منعه بغير العجز الى لا تشبهى وكاتبه قله من الخلاف المشهور في شهود  
 المرأة سلا لا جامعة قال ابن دقيق العيد الذي قاله الباجي تخصيص العموم بالنظر الى المعنى يعني مع مراعاة  
 الامر الاغلب وتعميمه من لكل ساقطة لاطلة والتعقيب ابي الامر النادر وهو الاحتياط قال والتعقب  
 على الباجي روى جواز سفر المرأة في الامن وحدها فقد نظر ايضا الى المعنى يعني فليس له ان يشكر على  
 الباجي وأشار بذلك الى الوجه المتقدم والاصح خلافه وقد احتج به حديث عدي بن حاتم مرفوعا ونسلا  
 ان يخرج العفيفة من الحبيزة تؤم البيت لزوج معها الحديث وهو في البخاري وتعقب انه يدل على  
 وجود ذلك لا على جوازه وايضا به تنع في سياق المذبح ورفع منار الاسلام فيجعل على الجواز ومن  
 المستطرف ان المشهور من مذهب من لم يشترط المحرم ان الحج على التراخي ومن مذهب من يشترطه انه  
 حج على الفور ولكن المناسب لهذا القول هذا وبالعكس وامام الفال النووي في شرح حديث جبريل في بيان  
 الايمان والاسلام عند قوله ان تلد الامه ر بها فليس فيه دلالة على الجاهلية مع امهات الاولاد ولا منع بهن  
 خلافا لمن استدلل به كل منهما الا انه ليس في كل شيء اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بانه سيقع يكون محرما  
 ولا جازا انتهى وهو كمال لكن القرينة المذكورة تهوى الاستدلال به على الجواز قال ابن دقيق العيد  
 هذه المسئلة تتعلق بالعامين اذا عارضوا فان قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا عام  
 في الرجال والنساء فقتضاه ان الاستطاعة على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا تسافر المرأة الا مع محرّم عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فمن اخرجه عنه خص الحديث بعموم  
 الايام ومن استدل به فيمنع الا بعموم الحديث فيحتاج الى الترجيح من خارج وقد رجع المذهب الثاني  
 بعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا تغروا الماء الله مساجدا لله وليس ذلك يبيد لكونه علفا في المساجد فيخرج  
 عنه المسجد الذي يحتاج الى العفر بحديث التميمي (قوله الامع ذي محرم) اي فيجعل ولم يصرح بذلك  
 الزوج وسبق في حديث ابي سعيد في هذا الباب بلفظ ليس معها زوجها او زوجها محرّم منها وضابط الحرم  
 عند العلماء من حرّم عليه تكاها على التأديب مباح لم منها خرج يائسا يد اذ تاز وجهه وتمت او بالباح  
 ام الملوطة بشبهه وهما يجر منها الملاعة واستثنى احمد من حرمت على التأديب هل عليه طاب كاني فقال  
 لا يكون محرما لانه لا يؤمن ان يشها عن دينها اذا اخلاها ومن قال ان عبد المرأة محرّم لم يحتاج ان  
 يرد في هذا الضابط ما ينهيه وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعا سفر المرأة مع صدها  
 ضيقه لكن في استاده ضعف وقد احتج به احمد وغيره وينبغي لمن جاز ذلك ان يبيده عما اذا كان في قافلة

الامع ذي محرم

بمختلف ما إذا كانا حرمهما فلا يلزم الحديث وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما شعر بان الزوج يدخل  
في سمي الحرم فانه لما استثنى الحرم فقال القائل ان امرأتى حايضة فكأنه فهم حال الزوج في الحرم ولم يرد  
عليه ما فهمه بل قيل له اخرج منها واستثنى بعض العلماء بان الزوج فكره السفر معه لقلبته القصادي  
الناس قال ابن دقيق العيد هذه الكراهية عن مالك فان كانت للتحريم فيه بعد الخالفة الحديث وان كانت  
للتزني فتوقف على ان لفظ لا يخل هل يقابل المكروه الكراهة التزنيية **(قوله)** ولا يدخل عليها رجل كانت  
الامرء معها (حرم) فيه منع الخلوة الأجنبية وهذا جاع لكن اختلفوا هل يقوم غير الحرم مقامه في هذا  
كالنساء الثقات والصحيح الجواز لضعف التهمة به وقال القائل لا بد من الحرم وكذا في النسوة الثقات في  
سفر الحج لا بد من ان يكون مع احداهن محرم ويؤيده نص الشافعي انه لا يجوز للرجل ان يصلي بغيره  
مقدورات الا ان تكون احداهن محرماته **(قوله)** فقال رجل يا رسول الله اني اريد ان اخرج في جيش كذا  
وكذا لم تقبل على اسم الرجل ولا امراته ولا على تعيين الغزوة المذكورة وسيأتي في الجهاد يفظ على  
اكتبت في غزوة كذا لاني كتبت قس في اسماء من عين تلك الغزاة قال ابن المنير القائل ان ذلك كان في  
حجة الوداع فيؤخذ منه ان الحج على التراخي اذ لو كان على الفور لما تأخر الرجل عن مرقته الذي يفي عيواني  
تلك الغزاة كذا قال وليس ما ذكره يلزم لاختلاف ان يكونوا قد جوا قبل ذلك مع من حج في سنة تبع  
مع ابي بكر الصديق او ان الجهاد قد عين على المذكور بين تعيين الامام كقول زبير بن عدي يوم فانه يعين  
عليهم الجهاد ويتأخر الحج اتفاقا **(قوله)** اخرج معها اخذ ظاهره بعض اهل العلم فوجب على الزوج  
السفر مع امراته اذ لم يكن لها غيره وبه قال احمد وهو وجه للشافعية والمشهور انه لا يلزم كل واحد في الحج  
عن المريض فلو امتنع الابيرة لزمها لانه من سيلها فصار في حقها كالنوبة واستدل به على ان ليس للزوج  
منع امراته من حج الفرض وبه قال احمد وهو وجه للشافعية والاصح عندهم ان له منعها لكون الحج على  
التراخي وامامنا واهلنا رقتي من طريق ابراهيم الصانع عن نافع عن ابن عمر عن فواتي امراته لما روج  
ولها مال ولا بد من الحج فليس لها ان تنطلق الا بذن زوجها فاجب عنه بانه يجوز على حج التطوع  
عملها بالبدن وهما ابن المنذر الاجماع على ان الرجل من زوجته من الخروج في الاسفار كلها وانما  
اختافوا فيها كان واجبا واستنبط منه ان خرج حواضر سفر المرأة بغير زوجها ولا حرم لكونه صلى الله عليه  
وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها وتعقب بانه لو لم يكن ذلك شرط لما اخرج زوجها بالسفر معها وتركها الفزو  
الذي كتب فيه ولا سوا وقد رواه سعيد بن منصور عن جادين زيد يفظ فقال رجل يا رسول الله اني نذرت  
ان اخرج في جيش كذا وكذا فقلت ممن ثم طامرا نحن لم يترك النذر قال التوري وفي الحديث تقديم  
الاهم فالاهم من الامور المتعارضة فانما لعرضه الفزو والحج مع الحج لان امراته لا يقوم بغيره مقامه  
في السفر معها بخلاف الفزو والله اعلم \* الحديث الرابع وله طريقان موصول ومعلق وآخر معلق  
**(قوله)** حدثنا حبيب الملق هو ابن ابي قريبة بن جاف وهو مولى واسم ابي قريبة زيد يذوق لثامته وهو غير حبيب  
ابن ابي عمرة المذكور في ثاني احاديث الباب **(قوله)** قال ابو قلان تضي زوجها وقد تقدم انه ابوسان  
وقدم الحديث مشروحا في باب عمرة في رمضان **(قوله)** رواه ابن جرير عن عطاء الخ (الح) اراد ان يخطب  
حبيب بن عتبة ابن جرير عن عطاء واستفد منه تصريح عطاء بسماعه له من ابن عباس وقد تقدمت  
طريق ابن جرير موصولة في الباب المشار اليه **(قوله)** وقال عبيد الله بن النضر عن ابي بصير وهو ابن عمر والرق عن  
عبد الكريم وهو ابن مالك الجزري عن عطاء عن جابر واراد البخاري بهذا ان الاختلاف فيه على عطاء  
وقد تقدم في باب عمرة في رمضان ان ابن ابي ليلى ويشوب بن عطاء واقفا حيا وابن جرير عن شذوذ رواية  
عبد الكريم وشذوذ معلق الجزري ايضا فقال عن عطاء عن ام سليم وصبيح البخاري يقتضي ترجيح  
رواية ابن جرير ويؤيد الى ان رواية عبد الكريم ليست مطروحة لاحتمال ان يكون لعطاء فيه شيخان  
ويؤيد ذلك ان رواية عبد الكريم خالية عن القصص مقصورة على المتن وهو قوله عمرة في رمضان

ولا يدخل عليها رجل الا  
ومعها حرم فقال رجل  
يا رسول الله اني اريد ان  
اخرج في جيش كذا وكذا  
وامراتي تريد الحج فقال  
اخرج معها حدثنا عبدان  
اخبرنا زيد بن زريع  
حدثنا حبيب الملق عن  
عطاء عن ابن عباس رضي  
الله عنهما قال للحج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
من حجه قال لام سنان  
الانصار يصامعك من  
الحج قالت ابو قلان تضي  
زوجها حج على احدهما  
والاخر سق ارضا قال  
فان عمره في رمضان تضي  
حجه او حجه مني رواه ابن  
جرير عن عطاء سمعت  
ابن عباس عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وقال عبيد  
الله بن عبد الكريم عن  
عطاء عن جابر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم حدثنا  
سليمان بن حرب حدثنا  
شعبة عن عبد الملك بن  
جعفر عن قرة مولى زياد  
قال سمعت ابا عبد الله قد غزا  
مع النبي صلى الله عليه وسلم  
تضي عشرة غزوة قال  
اربع سمعت من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم

فعل جبه كذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله من طر يق عبيد الله بن عمر ووالله اعلم \* الحديث الخامس  
 حديث أبي سعيد قديم الكلام عليه في باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة وأنه وشتم على أربعة أحكام  
 أحدها سفر المرأة وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب ثانيها منع صوم الفطر والأضحية وسباني  
 في الصيام ثالثها منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في أواخر الصلاة رابعها منع شد الرجل إلى غير  
 المساجد الثلاثة وقد تقدم في أواخر الصلاة أيضا **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث  
 أخذت من الخلاء والذال المعجمين أي جلتن عنه **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث  
 اجتنب ومعناه أي الكلمات قال آتني الشيء بالمداي العجني وذ كرا العجائب بعده من التأكد **(قوله)** وأما  
 ذو جرم كذا لا ذكر وفي بعض النسخ عن أبي ذر وأبو جرم محرم الأول ففتح أوله وثالثه وسكون ثانيه  
 والثاني وزن مجدي عليها **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث  
 هل يجب عليه الوفاء بذلك أولا وإذا وجب فكم قدر أو عاجز إذا لم يزمه وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم  
 سيأتي إيضاحه في كتاب النذر إن شاء تعالى **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث  
 أصحاب الأفراف والمستخرجات وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن مروان هذا الإسناد وقال  
 ابن خزم هو أبو إسحق الفزاري ومروان **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث  
 الحديث مما صرح جديقه بالواسطة منه وبين أنس وقد حذفه في وقت آخر فخرجه الترمذي من طريق  
 يحيى بن سعيد الأنصاري والترمذي من طريق ابن أبي عدي كلاهما عن جديقه عن أنس وكذا أخرجه أحمد  
 عن ابن أبي عدي ويزيد بن هر ون جيعا عن جديقه بالواسطة وقال ابن غالب رواية جديقه عن أنس بواسطة  
 لكن قد أخرج البخاري من حديث جديقه عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعه لها من  
 أنس وقد أوقف عمران القطان عن جديقه الجماعة على احتمال ثبوت منه وبين أنس لكن خالفهم في المتن  
 أخرجه الترمذي من طريقه بالقطر أخرجه أنس عن أبيه إلى بيت الله فقتل نبي الله صلى الله عليه وسلم عن  
 ذلك فقال إن الله لفتني عن مشيها مرهوا فترك **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث  
 عشي معتد على غيره وللمتر من طريق خالد بن الحرث عن جديقه ينادي بفتح أوله ثم متناه **(قوله)** وبين  
 ابنه لما فعل على اسم هذا الشيخ ولا على اسم أبيه وقرأت بضطاي إلى الرجل الذي ينادي قال الطيب هو  
 أبو إسرائيل كذا قال وتبعه ابن الملقن وليس ذلك في كتاب الطيب وعلما ورده من حديث مالك عن جديقه  
 ابن قيس وهو رابعها أخرجه أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما بال  
 قالوا نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم الحديث قال الطيب هذا الرجل هو أبو إسرائيل ثم ساق حديث  
 عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحض بغير يوم الجمعة فقرأ رجلا قال له أبو إسرائيل  
 فقال ما باله قالوا نذر أن يصوم ويغفر في الشمس ولا يتكلم الحديث وهذا الحديث سيأتي في الإيمان والتذوق  
 من حديث ابن عباس والخبر عنه ومن حديث أنس ظاهرة من عدة أو جف يحتاج من وحد بين القصتين  
 إلى مستند والله المستعان **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث  
 أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤاله ولما إلى رجل ولفظه فقال ما شأن هذا الرجل قال إني أباي رسول الله  
 كان عليه نذر **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث **(قوله)** وأما الحديث  
 الأنصاري عن جديقه كموا أعمالهم بالوفاء بالنذر ما لان الخبز أو كبا أفضل من الخبز ما شيا فقدر الشيء  
 يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به أولئك نجز عن الوفاء بنذروه وهذا هو الظاهر **(قوله)** عن  
 عقبه بن عامر هو الجاهلي كذا وقع عندنا جدوسلم وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه **(قوله)** نذرت  
 انخى قال المنذري وابن القطلاي والطالب الجلي ومن تبعهم هي أم حبان بنت عامر وهي بكسر الميم  
 وتشديد اللوحدة ونسبوا ذلك لابن ما كولا فوهو أخت ابن ما كولا أما قوله عن ابن سعد وابن سعد  
 أعاد في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن ناي بنون وموعدة ابن زيد بن حرام بمهملتين الأنصاري

أوقال يحدثن عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بأخباره  
 وآتني أن لا سفر امرأة  
 مسيرة يومين ليس معها  
 زوجها وأذوعرم ولا  
 صوم يومين الفطر  
 والأضحية ولا صلاة بعد  
 صلاتين بعد العصر حتى  
 تضرع بالشمس وبعد  
 الصبح حتى قطع الشمس  
 ولا تشد الرحال إلا إلى  
 ثلاثة مساجد مسجد  
 الحرام ومسجدى ومسجد  
 الأقصى **(باب من نذر  
 المشى إلى الكعبة)** حدثنا  
 محمد بن سلام أخبرنا  
 الفزاري عن جديقه الطويل  
 قال حدثني ثابت عن أنس  
 رضي الله عنه أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم رأى شيئا  
 ينادي بن أبيه قال ما بال  
 هذا قالوا نذر أن عشي قال  
 إن الله من تعذيب هذا  
 نفسه لفتني امره أن يركب  
 يحدثنا إبراهيم بن موسى  
 أخبرنا هشام بن يوسف  
 أن ابن جرح أخبرهم قال  
 أخبرني سعيد بن أبي  
 أيوب بن يزيد بن أبي  
 حبيب أخبره أن أبا الخير  
 حدثه عن عقبه بن عامر  
 قال نذرت انخى



قال وهى اخت عقبة بن عامر بن نايي شهد بدرا وهى زوج حرام بن محصة وكان ذكر قبل عقبة بن عامر بن نايي الانصاري وانه شهد بدرا ولا رواية له وهذا كله مغاير للجهي فان له رواية كثيرة قال شهد بدرا وليس انصار باقضى هذا المرء فاسم اخت عقبة بن عامر الجني وقد كنت تبع في المقدمة من ذكرت ثم رجعت الان عن ذلك وانه التوفيق **(قوله ان عشي الى بيت الله)** زاد مسلم من طريق عبد الله بن عباس بالياء التثنية والمعجمة عن يزيد بن عاصم ولا جدوا صاحب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر الجني ان اخاه نذرت ان عشي حافية غير محترمة زاد الطبري من طريق اسحق بن سالم عن عقبة بن عامر وهى امرأة فقيهة والمشي بشق عليها ولا يداود من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان عقبة بن عامر سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اخاه نذرت ان عشي الى البيت وشكاليه ضعفا **(قوله قال صلى الله عليه وسلم)** لنش وتركب في رواية عبد الله بن مالك مرها فلتعظم وتركب ولستم ثلاثة ايام وروى مسلم عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شافيه هو بكسر المعجمة وتخفيف الميم بعدها مهمة عن ابى الخير عن عقبة بن عامر رضى كفارة التذكرة اليمين ولعله مختصر من هذا الحديث فان الامر بصيام ثلاثة ايام هو احد اوجه كفارة اليمين لكن وقع في رواية عكرمة ما للذكر كونه قال فتركب وتهدبته وسأني البحث في ذلك في كتاب النذران شاء الله تعالى **(قوله قال وكان ابو الخير لا يفارق عقبة)** هو مقول يزيد بن ابي حبيب الراوى عن ابى الخير والمراد بذلك يان سمع ابى الخير من عقبة **(قوله قال ابو عبد الله)** هو المصنف **(قوله عن ابن جريح عن عبي بن اوب)** كذا رواه ابو عاصم وواقفه روح ابن عباد عند مسلم والاسماعيلي جلا شيخ ابن جريح في هذا الحديث هو يحيى بن اوب بفتح الفاء هما هاشم ابن يوسف فجعل شيخ ابن جريح فيه سعيد بن ابي اوب بوجه الاول الاسماعيلي لاقا ابى عاصم وروح على خلاف ما قال هاشم لكن يعكر عليه ان عبد الرزاق وافق هشاما وهو عندنا جد مسلم وواقفه ما محمد ابن بكر عن ابن جريح وهاجج بن محمد عند الناسي فهو لا رواه بفتح فاء ر وروى عن ابن جريح عن سعيد ابن ابي اوب بخان كان الترجع هناك كثيرا فرفقوا بهم اولى والى تهلولى من صنع صاحبي الصمعيان لابن جريح فيه شيخين وقد عر مغطاي وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام الاسماعيلي ما لا يفهم منه المراد والله اعلم **(فانما)** اشتملت ابواب المحصر وجزا السيد وماع ذلك ان هنا على احد وستين حديثا المعلق منها ثلاثة عشر حديثا والبقية موصولة المكر ومنها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون حديثا والخالص ثلاثة وعشرون واقفه مسلم على تحريجهما سوى حديث ابن عمر في الثقاب والقفاز موقوفهما فروعا حديث ابن عباس احتجهم وهو محرم وحديثه في التي نذرت ان تصح عن امها وحديث السائب بن زيد انه حج به وحديث جابر عرفة في رمضان وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنا عشر اثر والله المستعان **(قوله بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة)** كذا لا يبي ذرعن الجوى وسيقط الباقي سوى قوله باب حرم المدينة وفي رواية باق على الشبوري باب ما جاف حرم المدينة والمدينة علم على البلدة المعروفة التي خارجها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى يقولون لمن رجنا الى المدينة فاذا اطلقت تبادر الى القوم انهم المراد اذ دار بغيرها بلفظ المدينة فلا يمن قدهى كالتجمل لئلا يكون اسمها قبل ذلك يرب قال الله تعالى واذا قلت طائفة منهم اهل يرب و يرب اسم لوضع منها سميت كلها قبل سميت يرب ابن قاسية بن ولده ارم بن سام بن نوح لانه اول من زلها كساه ابو عبيد البركى وقيل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة كسبائي في باب مفرد وكان سكانها العماليق ثم زلها طائفة من بني اسراجل قبل ان يرسلم موسى عليه السلام كاخترجه ازيير بن يكار في اخبار المدينة بتسديف ثم زلها الاوس والخزرج لما هزق اهل سبأ بسبب ميل العرم وسبائي ايضا في كتاب المغازي ان شاء تعالى ثم ذكر المصنف هنا رواية احاديث الاول حديث انس **(قوله عن انس)** في رواية عبد الواحد عن عاصم قلت لانس وسبائي في الاعتصام واي يزيد بن هر عن عاصم سالت انس ان يرسلم **(قوله المدينة حرم)**

ن عشي الى بيت الله امرتي  
ان استفتي لها النبي صلى  
الله عليه وسلم فاستفتيت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال صلى الله عليه وسلم  
لنش وتركب قال وكان  
ابو الخير لا يفارق عقبة  
قال ابو عبد الله حدثنا  
ابو عاصم عن ابن جريح  
عن يحيى بن اوب عن  
زيد عن ابى الخير عن  
عقبة فذكر الحديث  
بسم الله الرحمن الرحيم  
فضائل المدينة باب حرم  
المدينة حدثنا ابو النعمان  
حدثنا ثابت بن زيد حدثنا  
عاصم ابو عبد الرحمن الاحول  
عن انس رضى الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال المدينة حرم من كذا  
الى كذا

من كذا الى كذا) هكذا جاء مبهموا سيأتي في حديث علي رابع احاديث الباب ما بين عزائي كذا فحين الاول وهو بمهمة وزن فاعل وذ كره في الجزية وغيره بالفظ غير يسكون التثنية وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه واقتصر وايات البخاري كلها على ايهام الثاني ووقع عند مسلم الى ثور ف قيل ان البخاري ايهامه عند الموقوف عنده انه هو وقال صاحب المشارق والمطالع اكثر رواة البخاري ذكر واعبروا ما هو وقهم من كنى عنه بذلك او منهم ترك مكانه يا ضاوال اصل في هذا التوقف قول مصعب ان يرى ليس بالمدينة غير ولا ثور واثبت غيره عبرا واقصه على انكار ثور وقال ابو عبيد قوله ما بين عبري ان ثور ههنا وما بين اهل العراق وما اهل المدينة فلا يعرفون جلا عندهم قال له ثور وانما ثور بمكة ونرى ان اصل الحديث ما بين عبري الى احد (قلت) وقد وقع ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند احمد والطبراني وقال عياض لا معنى لانكار غير بالمدينة فانه معروف وقوله ان ذكره في اشعارهم وانفذ ابو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد منها قول الاحوص الملقب الشاعر المشهور

قلنت لعمري وثقت يا عمر وناره \* تشب قها غير فهل انت ناظر

وقال ابن السيفي الملقب غير اسم جبل بقر بالمدينة معروف وروى الزبير بن اخيار بالمدينة عن عيسى بن موسى قال قال سعيد بن عمر ولبشر بن السائب ان ثوري لم سكتا العقة قال لا قال لا نأقنا ثمنكم قتيلا في الجاهلية فآخر جنا البها فقال وددت لو انكم قتلتم منا آخر وسكتتم وراعي يعني جبلا كذا في نفس الخبر وقد سلك العلماء في اية انكار مصعب ان يرى ليس بثور ومساك منها ما تقدم ومنها قول ابن قدامة يحتمل ان يكون المراد من دار ما بين عبري ثور ولا انها بينهما في المدينة او سمي التي سلى الله عليه وسلم الجبلين اللذين بطرفي المدينة عبرا وثورا او تجالا وكنى ابن الاثير كلام ابي عبيد مختصرا ثم قال وقيل ان عبرا جبل بمكة فيكون المراد احرم من المدينة مقدار ما بين عبري ثور بمكة على حذف المضاف وصف المصدر المحذوف وقال الثوري يحتمل ان يكون ثور كان اسم جبل هناك اما احدا ما غيره وقال الحب الطبراني في الاحكام بعد كتابه كلام ابي عبيد من تبعه قد اخبرني الثقة العالم ابو محمد عبد السلام البصري ان حذاما احدهن يسار ما يحيا الى ورائه جبل صغير قال له ثور واخبرته تكرر رسوله عنه لطوائف من العرب العاربة في ذلك الارض وما فيها من الجبال فكل اخبر ان ذلك الجبل اسمه ثور روتوا ردوا على ذلك قال فعلمنا ان ذكر ثور في الحديث صحيح وان عدم علم كبار العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه قال وهذه فائدة جليلة انتهى وقرأت بخط شيخ شيوخنا القطب الحلبي في شرحه حتى لنا شيخنا الامام ابو محمد عبد السلام بن مزهر وع البصري ان من رجى رسولنا الى العراق فلما رجع الى المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الاماكن والجبال قال فلما وصلنا الى احد اذا بقر بجبل صغير فسالته عنه فقال هذا يسمى ثور اقال فعلمت صحة الرواية (قلت) وكان هذا كان مبداء السؤال عن ذلك وذكر شيخنا ابو بكر بن حنين المراتي نزل المدينة في مختصره الاخبار المدينة ان خلف اهل المدينة يتقنون عن سلفهم ان خلف احدهم جهة الشمال جبلا صغيرا الى الحرة تدور يسمى ثور اقال وقد تحققته بالمشاهدة واما قول ابن التين ان البخاري ايهام اسم الجبل عند الانه غلط فهو غلط منه بل ايهامه من بعض رواه قد اخبره في الجزية فسماه والله اعلم وما يدل على ان المراد بقوله في حديث انس من كذا الى كذا جلا موقوف عند مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عمر وبن ابي عمر عن انس من فوجوا اللهم اني احرم ما بين جبليها لكن عند المصنف في الجهاد وغيره من طريق محمد ابن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمر وبلقظ ما بين لايتها وكذا في حديث ابي هريرة ثالث احاديث الباب وسيأتي بعد ابواب من وجه آخر وكذا في حديث رافع بن خديج وابي سعيد وسعد بن جابر وكلها عند مسلم وكذا رواه احمد من حديث عبادة بن رافع واليهي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث ابي اليسر وابي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ ما بين لايتها الا بتان جمع لابة بتخفيف الموحدة وهي الحرة وهي الحارة السود وقد تكرر ذكرها في الحديث ووقع في حديث جابر عند احمد وانا

أحرم المدينة ما بين حرمها فإدى بعض الخنفية أن الحديث مضطرب لأن موقع في واية ما بين جبلها وفي رواية ما بين لا يشا وفي رواية ما بينها ومعقب بأن الجع فيها ما واضح ومثل هذا لا يزال الأديت الصحيحة فإن الجع لو تعدد ما يمكن التراجع ولا شك أن رواية ما بين لا يشا ترجع لثوار والرواية عليها رواية جبلها لا تافها فيكون عند كل لا يشا أولاً بينهما من جهة الجنوب والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضر وأما رواية ما بينها في بعض طرق حديث أبي سعيد والمأزم بكسر الزاى المضيق بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما نقله النخعي قال كان سيدنا حراما ما جاز حبس الطير واجيب بما خال أن يكون من صيد الحبل قال أحدهم من صادم من الحبل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله الحديث أبي عمير وهذا قول الجمهور ولكن لا يرد ذلك على الخنفية لأن صيد الحبل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ولو كان قطع شجرها حراما ما فعله صلى الله عليه وسلم ومعقبان ذلك كان في أول الهجرة كسبأ في واضح في أول المغازي وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من خيبر كسبأ في حديث عمر وابن أبي عمير وعن أنس في الجهاد في غزوة أحد من المغازي ووضحا وقال الطحاوي يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بناء الصيود الشجر مما يذوق في قتها يدعو إلى القتها كإروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هدم أطام المدينة فأما من زينة المدينة فلما اقتطعت الهجرة زال ذلك وأما ليس واضح لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل وقد ثبت على الفتوى بغيرها سعدو زيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كآخرجه مسلم وقال ابن قدام بمصر صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال المالكا والشافعي وكراه العلم وقال أبو خنفية لا يحرم ثم من فعل يحرم عليه في شيء منهم ولا جزاء عليه في رواية لا جد هو قول مالك والشافعي في الجديعوا كراه العلم وفي رواية لا جد وهو قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب وأخاذه ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك وقال القاضي عبد الوهاب إنه الأقرب واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كرم مكة وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص وفي رواية لا يداود من وحدا أحد يصيد في حرم المدينة فليس عليه قال القاضي عياض لم يقل بهذا الصحابة إلا الشافعي في القديم (قلت) واختاره جماعة معه وبعده لصحة الخبر فيه ولن قال به اختلاف في كفيته ومصرقه والذي يدل عليه ضنيع سعد عند مسلم وغيره أنه كسب القليل وأنه السالب لكنه لا يخص وأخر بعض الخنفية فإدى الإجماع على نزل الاختصاص حديث السلب ثم استدلل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ودعوى الإجماع مردودة فيلزم ما ترسب عليها قال ابن عبد البر لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يقطع الأحاديث الصحيحة ويجوز أخذ العطف لحديث أبي سعيد في مسلم ولا يخطب فيها شجرة إلا للعصا ولا يبي داود من طريق أبي حسان عن علي نحوه وقال المهلب في حديث أنس دلالة على أن النهي عنه في الحديث الماضي مقصور على القطع الذي يحصل به الأفساد فلما من بقصد الإصلاح كن يفر من بستانا مثلا فلا يمتنع عليه قطع ما كان يترك الأرض من شجر يضر بقائه قال وقيل بل فيه دلالة على أن النهي إنما توجه إلى ما نفع الله من الشجر مما الأصنع لا الذي فيه كمال عليه انتهى عن قطع شجر مكة وعلى هذا يحمل قطعه صلى الله عليه وسلم النخل وجعله قلة المسجد ولا يلزم منه النسخ المذكور (قوله لا يقطع شجرها) في رواية زيد بن هر وروى لا يقطع خلاها في حديث جابر عندهم لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها ونحوه عنده عن سعد (قوله من أحدث فيها حدثا) زاد شعبة وجماد بن سلمة عن عاصم عن أبي عوانة وأروى محدثا وهذه الزيادة صحيحة لأن صاحبها لم يسمعها من أنس كسبأ في بيان ذلك في كتاب الاعتصام (قوله فضله لعنة الله) فيه جواز لعن أهل المعاصي والفساد لكن لا دلالة فيه على لعن القاسم المعين وفيه أن الحديث والمؤوى المحدث في الأسماء أو المراد بالحدث والمحدث

لا يقطع شجرها ولا يحد  
فيها حدث من أحدث فيها  
حدثا فضله لعنة الله  
والملائكة والناس أجمعين  
حدثنا أبو معمر حدثنا  
عبد الوارث عن أبي  
التياس عن أنس رضي الله  
عنه قال قدم النبي صلى  
الله عليه وسلم المدينة فأمر  
ببناء المسجد فقال يا بني  
التجار تأمنوني فقالوا  
لا نطلب منكم إلا الله فأمر  
بشور المشركين فنبشت  
ثم بالحرب فسويت  
وبالنخل قطع ففسقوا  
النخل قبله المسجد

لقلم والطال على ما قيل او ما هو اعم من ذلك قال عياض واستدل بهذا على ان الحديث في المدينة من الكاثر  
 والمراد بلفظة الملائكة الناس المباليغة في الابعاد عن رحمة الله قال والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على  
 ذنبه في اول الامر وليس هو كلعن الكافر \* الحديث الثاني حديث انس في بناء المسجد اورده من طريقه فلو قد  
 مضى في الصلاة وسأى في تمامه في اول المغازي ان شاء الله تعالى وقد ثبت المراد بانه ههنا في الكلام على  
 الحديث الاول وهو ان ذلك كان قبل التحريم والله اعلم \* الحديث الثالث **(قوله)** حدثنا اسمعيل  
 ابن عبد الله (هو ابن ابي وبس واخوه اسمعيل بن سليمان وسليمان بن بلال وقد سمع اسمعيل منه  
 وروى كثيرا عن اخيه عنه والاسناد كله مدنيون **(قوله)** عن سعيد المقبري عن ابي هريرة **(قوله)** قال  
 الامام علي بن ابي ربيعة عن عبيد الله هكذا وقال عبيد بن سليمان عن عبيد الله عن سعيد عن ابيه عن  
 ابي هريرة زاد فيه عن ابيه **(قوله)** حرّم ما بين لآتي المدينة **(قوله)** كذلك ذكره في اول حرم على التام لم  
 يسم فاعله وفي رواية المستحى حرم يقتضين على انه خبر مقدم وما بين لآتي المدينة المبتدأ ويؤيد الاول  
 ما رواه احمد عن محمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث بلفظ ان الله عز وجل حرم على لسان  
 ما بين لآتي المدينة ونحوه الامام علي بن ابي هريرة عن عبيد الله وقد تقدم القول في  
 الاثنين في الحديث الاول وزاد مسلم في بعض طرقه وجعل اثني عشر ملاحول المدينة حتى وروى ابو  
 داود من حديث عدي بن زيد قال حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة بر بدا  
 بر بدا لا يخطب شجرة ولا يعضد الا ما سابق به الجبل **(قوله)** واتي النبي صلى الله عليه وسلم بني حارثة  
 في رواية الامام علي بن ابي حارثة وهم في سدة الحرة اى في الجانب المرتفع منها وبنو حارثة بجملة ومثله  
 بطن مشهور من الاوس وهو حارثة بن الحارث بن النضر ج بن عمر بن مالك بن الاوس وكان بنو  
 حارثة في الجاهلية بنو عبد الاشهل في دار واحدة ثم وقعت بينهم الحرب فانهم زمت بنو حارثة الى خيبر  
 فمكثوا هناك اسلموا فارجع بنو حارثة فلم يزلوا في دار بني عبد الاشهل وسكنوا في دارهم هذه وهي  
 غريبة مشهورة **(قوله)** بل اتم فيه زاد الامام علي بن اتم فيه اعادها كما كيدا وفي هذا الحديث  
 جواز الجزم بما غلب على الظن واذا تبين ان القين على خلافه رجح عنه \* الحديث الرابع **(قوله)**  
 حدثنا عبد الرحمن (هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري **(قوله)** عن ابيه) هو يزيد بن شريك بن  
 طارق التيمي وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق وهذه رواية اخرى احبب الاعمش عنه  
 وخالفهم شعبة قرواه عن الاعمش عن ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي بن ابراهيم احمد والتسائي  
 قال الفارقي في العلل والصواب رواية الثوري ومن تبعه **(قوله)** ما عندنا ثنائي اى مكتوب والا  
 فكان عندهم اشياء من السنة سوى الكتاب او المنقوشة اختصوا به عن الناس وبسبب قول علي هذا  
 يظهر مما اخرجنا احد من طريق قتادة عن ابي حسان الاعرج ان عليا كان يأمر بالامر فيقال له قد فعلنا  
 فيقول صدق الله ورسوله فقال له الا شتران هذا الذي تقول هو شئ عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم قال ما عهدا شيئا خاصة دون الناس الاشياء سمعته منه فهو في حقيقة قراب سني في قراب الوابه  
 حتى اخرج الصحفة فاذا فاذ كرا الحديث وزاد فيه المؤمنون تكادوا فهم يسي بذمتهم ادناهم  
 وهم يد على من سواهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهد في عهده وقال فيه ان ابراهيم حرم مكة واتي  
 اكرم ما بين حرتيه وحاها كله لا يقتل خلاها ولا يفر صيدها ولا تقتل قطنتها ولا يقطع منها شجرة الا  
 ان يعلق رجل بغيره ولا يجل فيها السلاح لقتال والباقي نحوه وانخرجه الدارقطني من وجه آخر عن  
 قتادة عن ابي حسان عن الا شتر عن علي ولا جدواي داود والنسائي من طريق سعيد بن ابي عروبة  
 عن قتادة عن الحسن بن قيس بن عباد قال اطلقت انا والاشتراني على قتلنا هل عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 الله عليه وسلم شيئا لم يهد الى الناس عامة قال لا الا ما في كتابي هذا قال وكاتب في قراب سيفه فاذا في المؤمنون

حدثنا اسمعيل بن عبد  
 الله قال حدثني اخي عن  
 سليمان بن صيد الله بن  
 عمر عن سعيد المقبري عن  
 ابي هريرة رضي الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال حرّم ما بين لآتي المدينة  
 على لسانى قال واتي النبي  
 صلى الله عليه وسلم بنى  
 حارثة فقال اراكم يا بنى  
 حارثة قد خرجتم من الحرم  
 مما ائتمت فقال بل اتم فيه  
 \* حدثنا محمد بن بشر  
 حدثنا عبد الرحمن حدثنا  
 سفيان عن الاعمش عن  
 ابراهيم التيمي عن ابيه  
 عن علي رضي الله عنه قال  
 ما عندنا ثنائي الا كتاب الله  
 وهذه الصحفة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم



ان شاء الله تعالى **في تنبيه** رتب المصنف احاديث الباب ترتيبا حسنا في حديث انس التصريح بكون المدينة حرما وفي حديثه الثاني تخصيص النبي عن قطع الشجر بما لا ينبت الا تميمون وفي حديث ابي هريرة بيان ما حل من حذرهما في حديث انس حيث قال كذا وكذا فبين في هذا انه ما بين الحرتين وفي حديث علي زيادة تأكيد التحريم وبيان حلال الحرم ايضا **في قوله** باب فضل المدينة وانما تنقي الناس اي الشرا منكم وراي في الترجمة لفظ الحديث وقرينة ارادة الشرا من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث والمراد بالثاني الاخراج ولو كانت الراهية تنقي بالقاف لحصل لفظ الناس على عمومهم وقد ترجم المصنف بعد ابواب المدينة تنقي الخبيث **في قوله** عن يحيى بن سعيد هو الانصارى وشيخه ابو الحباب بضم المهملة والموحدين الاولى خفيفة والاستاذ كله مدنيون الاشج البخاري قال ابن عبد البر اتفق الرواة عن مالك على اسناده الاسحق بن عيسى الطباع فقال عن مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب يدل سعيد بن يسار وهو خطأ (قلت) وتابعه احمد بن عمر عن خالد السلمي عن مالك واخرجه الدارقطني في غرائب مالكا وقال هذا وهم والصواب عن يحيى عن سعيد بن يسار **في قوله** امرت بقرية اي امرت بقرية الهجرة اليها او سكناها قالوا لا يجوز على انه قاله عكة والثاني على انه قاله بالمدينة **في قوله** تاكل القرى اي تغلبهم وتكون بالكل عن الغلبة لان الكل غالب على الماء كقول وقع في موطن ابن وهب قلن لك ما تأكل القرى قال تغلب القرى وبسطه ابن بطال فقال معناه يفتح أهلها القرى فيا تكون امواهم ويسبون ذرارهم قال وهذا من فصيح الكلام يقول العرب كلنا بلدك اذا اظهروا عليها وسبقه الخطابي الى معنى ذلك ايضا وقال النووي ذكرنا في معناه وجهين احدهما هذا والاخر ان كلهم اميرتهم من القرى المفتوحة واليهما اتفاق غناهما وقال ابن المنير في الحاشية يتحمل ان يكون المراد بأكلها القرى غلبة فضلها على فضل غيرها ومعناه ان القضاء للضم على من غلبه فضلها حتى تكاد تكون عدما (قلت) والذي ذكره اخلاص كره القاضي عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تاكل القرى الا رجوح فضلها عليها وزيادتها على غيرها كذا قال ودعوى المصنف مردودة لما مضى ثم قال ابن المنير وقد سميت مكة ام القرى قال والمذكو والمدينة اياها منه لان الامومة لا تنحصر اذ اوجدت ما هي له ام لكن يكون حق الام اظهر وفضلها اكثر **في قوله** يقولون يثرب وهي المدينة اي ان بعض المناخين يسميها يثرب واسمها الذي يليق بها المدينة وفهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع في القرآن اعماها حكاية عن قول غير المؤمنين وروى احمد من حديث البراء بن عازب رفعه من سمي المدينة يثرب فليست تفر الله هي طابة هي طابة وروى عمر بن شبة من حديث ابي ايوب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقال للمدينة يثرب ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمي المدينة يثرب كتبت عليه خطبة قال وسبب هذه الكراهة لان يثرب اسمان التثريب الذي هو التوبيخ والملازمة من التريب وهو القصاد وكلامه ما سمعته فجمع وكان صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح وذكر ابو اسحق الزجاج في مختصره وابو عبيد البركي في معجمه ما استعملتها سميت يثرب باسم يثرب بن قاتبة بن مهلايل بن عيسى بن ارم بن سام بن نوح لانه اقل من سكنها بعد العرب ونزل اخوه خيبر وشيخه قيس بن يوسف بعض الاسماء من كلام السكري **في قوله** تنقي الناس قال عياض وكان هذا مختصا بزمانه لانه لم يكن يصير على الهجرة والمقام معها بالامن ثبت ايمانه وقول النووي ليس هذا باظلال لان عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنقي المدينة شرارها كما في الكير خبث الحديد وهذا والله اعلم زمن الدجال انتهى ويحتمل ان يكون المراد كلاما من الزمزم وكان الامر في حياته صلى الله عليه وسلم كذلك لسبب المذكور وبؤيده قصة الاعرابي لا تية بمد ابواب فاته صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحديث معللا بخروج الاعرابي وسؤاله الاقالة عن البيعة ثم يكون ذلك ايضا في آخر الزمان عند ما ينزل الدجال فترغب باهلها فلا يبقى متافق ولا كافر الا يخرج اليه كاسيا في بعد ابواب ايضا وامام ابن

**باب فضل المدينة وانما تنقي الناس** في حديثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سمعت ابا الحباب سعيد ابن يسار يقول سمعت ابا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بقرية تاكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة تنقي الناس

ذلك فلا **(قوله كائني الكبير)** بكسر الكاف وسكون التختاية وفيه لغة أخرى كورضم الكاف  
والشهور بين الناس أنه الزن الذي ينفخ فيه لكرها كراهل اللغة على أن المراد بالكر طوت الحداد  
والصانع قال ابن التين وقيل الكبر هو الزن والحاوت هو الكور وقال صاحب المحكم الكبير الزن الذي  
ينفخ فيه الحداد ويؤ بد الأول مار واه عمر بن شبة في أخبار المدينة بأسناده إلى أبي مردود قال رأى  
عمر بن الخطاب كبر حداد في السوق قصر به رجله حتى هدمه والحب خضع المعجزة والموعدة بسدها  
مثلثة أي وسخه الذي تخفجه النار والمراد أنها لا تترك فيهما من قبله دخل بل عجزه عن القلوب الصادقة  
وتخفجه كإعجاز الحداد ذي الحديد من جوده ونسبة التميز للكبر لكونه السبب الأكبر في اشتعال  
النار التي يقع التميز بها واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد قال المذهب لأن المدينة  
هي التي اختلفت مكة وغيرها من القرى في الإسلام فصار الجميع في محاشا أهلها ولا تاتي الحب  
واجب عن الأول بأن أهل المدينة الذين فحوا مكة معظمهم من أهل مكة فافضل تأتلف القرين ولا  
يلزم من ذلك فضل إحدى البقيتين وعن الثاني بأن ذلك أعما هو في خاص من الناس ومن الزمان بديل  
قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق والمناقب خيب بلائك وقد خرج من المدينة بعد النبي  
صلى الله عليه وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون وهم  
من أطيب الخلق فدل على أن المراد بالحداد تخصيص ناس دون ناس وقت دون وقت قال ابن خزم لو  
تحت بلد من بلد قبت بذلك الفضل الأول للزمان تكون البصرة أفضل من خراسان وسجستان وغيرها  
مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام **(قوله باب المدينة)**  
طابة أي من أمماها الذين في الحديث أنها لا تسمى بشيء ذلك وذكره طر فأم حديث أبي جند  
الساعدي وقدمى مطولا في أوثر الزكاة ووقع في بعض طرق طابة وفي بعضها طيبة وروى مسلم  
من حديث جابر بن سمرة مرفوعا أن القسسي المدينة طابة ورواه أبو داود والطيالسي في مسنده عن  
شعبة عن مالك بن أنس قالوا سمعنا المدينة تروى فيها هالتي صلى الله عليه وسلم طابة وأخرجه أبو عوانة  
والطاب والطيب لفتان معنى واشتقاقهما من الشيء الطيب وقيل لطهارة تربتها وقيل لطيبها لكانها  
وقيل من طيب العيش بها وقال بعض أهل العلوم في طيب ترابها وهو ما دليل شاهد على صحة هذه التسمية  
لأن من أقام بها يجد من تربتها وحيطتها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها وقرأت بخط أبي علي الصدقي  
في هامش نسخة من صحيح البخاري بخطه قال لاحظا هذا المدينة في طيب ترابها وهو ما يحده من  
أقامها ويوجد لطيبها أقوى رائحة ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد وكذلك العود وسائر  
أنواع الطيب والمدينة أسماء فيرماد كرمها مار واه عمر بن شبة في أخبار المدينة من رواية يزيد بن  
اسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة عشرة أمما هي المدينة وطابة وطيبة والمطيبة والمسكينة  
والدار وجارة ومجيورة ومنسوبة وثوب ومن طريق محمد بن أبي يحيى قال لم أزل اسمع أن المدينة عشرة  
أمما هي المدينة وطابة وطيبة والمسكينة والمدري والحارة والمجيورة والمحبوبة ورواه  
الزبير في أخبار المدينة من طريق ابن أبي يحيى مثله وزادوا القاصصة ومن طريق أبي سهل بن مالك  
عن كعب الأجار قال سمعت في كتاب الله الذي أنزل على موسى أن الله قال للمدينة طابتة وطابة  
والمسكينة لا تخفى الكوز أرفع الجبيرك على القرى وروى الزبير في أخبار المدينة من حديث عبد الله  
ابن جعفر قال سمى الله المدينة الدار والأيمان ومن طريق عبد العزيز بن الدردري قال بلغني أن لها  
أربعين أمما **(قوله باب لا تبي المدينة)** ذكره طر حديث أبي هريرة روايت الطباة ترقى تسمى  
أوزع في المدينة ما ذكرتها أي ما قصدت أخذها فاطقتها بذلك وكفى بذلك عن عدم صيدها واستدل أبو  
هريرة أنه صلى الله عليه وسلم ما بين لا تبيها أي المدينة حرام لأن المراد بذلك المدينة لاها بين لا تبي  
شرقية وغربية ولها لثان إضمار الجانين الآخر لأنهم يرجحان إلى الأولين لاصطحابهما

كائني الكبير بحث

الحديد باب المدينة

طابة حدثنا خالد بن

مخالد حدثنا سليمان قال

حدثني عمرو بن يحيى عن

عباس بن سهل بن سعد عن

أبي جندري رضي الله عنه قال

أقبلنا مع النبي صلى الله

عليه وسلم من يثرب حتى

أشرفنا على المدينة فقال

هذه طابة **(باب لا تبي**

المدينة) حدثنا عبد الله

ابن يوسف أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن سعيد

ابن المسيب عن أبي هريرة

رضي الله عنه أنه قال يقول

لو رايت الطباة بالمدينة

ترجع ما ذكرتها قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

ما بين لا تبيها حرام

والحاصل ان جميع دورها كلها داخل ذلك وقدة قدم شرح الحديث في الباب الاول وقوله ترعى  
ترعى وقيل تبسط وفي قول ابي هريرة هذا الشارة الى قوله في الحديث الماضي لا يفرص صيدها وقيل  
ان خزمية الاثاق على ان الاخرافى صيد المدينة بخلاف صيد مكة **(قوله)** باب من رغب عن  
المدينة اي فهو مذموم او باب حكم من رغب عنها **(قوله)** تركون المدينة كذا الاكثر بناء الخطاب  
والمراد بذلك غير الخطابين لكنهم من اهل البلاد ومن نسل الخطابين ومن نوعهم وروى يتركون  
باحتيازة ورجحه القرطبي **(قوله)** على خيما كانت اي على احسن حال كانت عليه من قبل قال  
القرطبي بفتح الهمزة وفتح الدال وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومدة صدائه من ملجأهم وجعلت اليها  
خيرات الارض وصارت من اعمر البلاد فلما انتقلت الخلافة عنها الى الشام ثم الى العراق وتقلبت عليها  
الاعراب تهاووتها التفتت وخلصت من اهلها فقصدها عوافى الطير والسباع والعوافى جمع عافية وهي التي  
طلب اقواتها وقال اللذان كرفاق قال ابن الجوزي اجتمع في العوافى شيا من اعدائها طالبة لا قوتها  
من قوتك عفوت فلانا عفوه فانا عافى والجمع عفاة اي اتيت اطلب معروفه والثاني من العفاوه هو  
الموضع الخالي الذي لا ينس به ان الطير والوحش تقصده لا منها على نفسها فيه وقال النووي المختار ان  
هذا القول يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة وبؤدقصة الراعيين قد وقع عند مسلم بلفظ ثم  
يحشر راعيان وفي البخاري اتسما آخر من يحشر (قلت) ويؤيده ما روى مالك عن ابن جابر  
بمهلين ويخفف عن عمه عن ابي هريرة رفته لئلا يترك المدينة على احد من اهلها حتى يدخل الدب  
في عوى على بعض سوارى المسجد او على المنبر فاول من يخرج الموطأ وبشده ايضا ما روى  
احمد والحاكم وغيرهما من حديث حنبل بن اذراع الاسلمي قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم  
لجابه ثم لقبني واخراجه من بعض طرق المدينة فأتني حتى اتينا الحداثم اقبل على المدينة فقال ويل  
اهلها قري يوم يدمعها اهلها كما يدمع ما يكون قلت يا رسول الله من يأكل بمجرها قال عافية الطير والسباع  
وروى عمر بن شبة بن اذينة عن عوف بن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ثم  
نظر الى الناقال اما والله ليدعها اهلها مذللة او يحسن عام العوافى ائد من مال العوافى الطير والسباع (قلت)  
وهذا الموضع قطعاً وقال المهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم القيامة وان خلف في بعض الاوقات  
لقد راين بفتحها الى المدينة **(قوله)** وآخر من يحشر راعيان من مزينة) هذا لا يحتمل ان يكون  
حديثاً آخر مستنداً لا يعلق به الذي قبله ولا يحتمل ان يكون من تسمية الحديث الذي قبله وعلى هذين  
الاحتياين يرتفع الاختلاف الذي يكتسبه عن القرطبي والنووي والثاني اظهر كما قال النووي **(قوله)**  
ينفان) بكسر الملهة بعد هاء قاف العيق زجر الغنم قال في نسخة بكسر العين وفتحها نيقا ونعا ونعا  
وتعفا نادا صاح بالنعم واغرب النواوى فقال معناه طلب الكلال وكانه فسر بالمقصود من الزجر لانه  
يزجرها عن المرعى او يول الى المرعى الوسم **(قوله)** فيجدانها وحوشا اي يجدانها ذات وحش او يجدان  
اهلها قد صاروا وحوشا وهذا على ان الرواية بفتح الواو اي يجدانها خالية وفي رواية مسلم فيجدانها وحشا  
اي خالية ليس بها احد والوحش من الارض الحلاء وكثيرة الوحش لما خلفت من سكانها قال النووي  
الصحيح ان معناه يجدانها ذات وحوش قال وقد يكون وحشا بمعنى وحوش واصل الوحش كل شيء توحش  
من الحيوان وجهه وحوش وقد يعبر بواحدة عن جمعه وحكى عن ابن الموطأ ان معناه ان غنم الراعيين  
المذكورين يصير وحوشا ما بان تنقلب ذاتها واما ان توحش وتنفر منها وعلى هذا الضمير في يجدانها  
يعود على الغنم والظاهر خلافه قال النووي الصواب الاول وقال القرطبي القدوة سالحة ذلك انتهى  
زيو بدان في حقبة الحديث انهما ليحشران لي وجوههما اذا وصل الى حقبة الوداع وذلك قبل دخولهما  
المدينة بلاشئ قيل على انهما وجدان التوحش المذ كور قيل دخول المدينة فقوى ان الضمير يعود على

**(باب)** من رغب عن  
المدينة **(قوله)** حدثنا ابو الهيثم  
اخبرنا شعيب عن الزهري  
قال اخبرني سعد بن المسيب  
ان ابا هريرة رضى الله عنه  
قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول  
تركون المدينة على غير  
ما كانت لا يشاهد الا العوافى  
يريد عوافى السباع والطير  
وآخر من يحشر راعيان  
من مزينة يريدان المدينة  
ينفان بفتحها فيجدانها  
وحوشا حتى اذا بلغا حقبة  
الوداع تراعى وجوههما  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
اخبرنا مالك عن هشام



فمنهما كان ذلك من علامات قيام الساعة وبوضه هذرا وباه عمر بن شبة في اخبار المدينة من طريق  
عطاه من السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة مرفوعا قال آخر من يحشر رجلا من رجل من خزينة  
آخر من جهنم فيقولان ابن الناس فيأتان المدينة فلا يزالان الا ان العال يفتل الهما ملكان فيسحبانهما  
على وجوههما حتى يلعنهما بالاس (قوله) آخر من يحشر (قوله) وباه عمر بن شبة في اخبار المدينة من طريق عقيل عن  
الزهري ثم يخرج رعايا من خزينة يردان المدينة لميث كفي الحديث حشرهما واتخاذ كرم مقدمته  
لان الحشر اعم بعد الموت فذكر سبب موتهما والحشر بعقبه وقوله على هذا تراعى وجوههما اي  
سقطا من ايراد قوله تراعى وجوههما اي سقطا من اسقطهما وهو الملك كاتقدم فدا وباه عمر بن  
شبة وفي رواية العقيلي انهما كانا في نزلان يجبل ورفان وله من حديث حذيفة بن اسيد انهما بهقدان  
الناس فيقولان تطلق الى بني فلان فيأتياهم فلا يجدان احدا فيقولان تطلق الى المدينة فينطلقان فلا  
يجدان بها احدا فيطلقان الى البقيع فلا يزالان الا السباع والاعمال وهذا يوضح احد الاحوال المتقدمة  
وقد روى ابن جبان من طريق عروة عن أبي هريرة مرفوعة في الاسلام خرابا للمدينة وهو  
يناسب كون آخر من يحشر يكون منها (قوله) انكر ابن عمر على أبي هريرة تفسيره في هذا الحديث  
بقوله خيرا كانت وقال ابن الصواب اعمرما كانت اخرج عمر بن شبة في اخبار المدينة من طريق  
مساحق بن غمر وان كان جبالا عند ابن عمر غام ابوه رة فقال له لم تدعي حديثي فوالله لقد كنت  
انا وان في بيت حين قال النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منها اهلها خيرا كانت فقال ابن عمر بل ولكن  
لم يقل خيرا كانت انما قال اعمرما كانت واولا خيرا كانت لكان ذلك وهو حي واصحابه فقال ابو هريرة  
صدقت والذي نفسي بيده وروى مسلم من حديث حذيفة انه لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم يخرج  
من اهل المدينة من المدينة ولعمري من شبة من حديث أبي هريرة قيل يا باهر رة من يخرجهم قال  
امر بالسوء \* الحديث الثاني (قوله عن ابيه) هو عروة بن الزبير وعبدالله بن الزبير اخوه وفي  
الاستناد صحابي عن صحابي وتابى عن تابعي لان هاشما قد بقي بعض الصحابة (قوله عن سفيان بن ابي  
زهير) كذا لا كثر ورواه جاد بن سلمة عن هشام عن ابيه كذلك وقال في آخره قال عروة ثم لقيت  
سفيان بن ابي زهير عند موته فاخبرني بهذا الحديث وذكر على بن المديني انه اختلف فيه على هشام  
اختلافا آخر فقال وهيب وجاعة كما قال مالك وقال ابن عينة عن هشام يستند عن سفيان بن النوف  
وقال ابو معاوية عن هشام يستند عن سفيان بن عبد الله الذي قلبي قدر واه الحيد عن سفيان على  
الصواب ورواه ابو خزيمة عن جرير فقال سفيان بن ابي خلافة كانه عرف خطا بر فكتفي عنه واسم  
ابي زهير التردد في القاف وكسر الراء بعدها مهمل وقيل غير وهو الشنوي من ازد شنوة بفتح المعجمة  
ونهم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسيب كذلك وقيل بفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو  
وشنوة هو عبدالله بن كعب بن مالك بن نضر بن الازد يسمى شنوة لشنان كان ينه وبين قومه (قوله)  
فتح النون قال ابن عبد البر وغيره افتتح النون في ايام النبي صلى الله عليه وسلم وفي ايام ابي بكر واتحدت  
الشام بعدها العراق بعدها وفي هذا الحديث علم من اعلام النبوة قد وقع على وفق ما ذكر به النبي صلى  
الله عليه وسلم وعلى ترتيبه ووقع تحرقا لاس في البلا لافها من السعة والرخاء ولو صورا على الالافمة  
بالمد لكان خيرا لهم وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو امر مجمع عليه وفيه  
دليل على ان بعض البقاع افضل من بعض ولم يختلف العلماء في ان المدينة فضلا على غيرها واتما اختلفوا  
في الافضلية فيها وبين مكة (قوله يسون) فتح اوله وضو الموحدو بكسر هاء من يس يس قال ابن عبد  
البر فدا وباه يحيى بن يحيى بكسر الواو وقيل ان ابن التماس واه بضمها قال ابو عبيد معناه يسوقون  
دوابهم والبس سوق الابل تقول يس يس عند السوق وازادة السرعة وقال الهادي معناه يزجرون  
دوابهم فيسبون ما يطوفه من الارض من شدة السير فيصير غبارا قال تعالى ويستالجبالبسا اي سالت

ابن عروة عن ابيه عن  
عبدالله بن الزبير عن  
سفيان بن ابي زهير رضى  
الله عنه انه قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول فتح النون فيأتى  
قوم يسون فينحسون  
بأهلهم ومن اطاعهم  
والمدينة خيرا لهم لو كانوا  
يسلمون وفتح الشام فيأتى  
قوم يسون فينحسون  
بأهلهم ومن اطاعهم

سبلا وقبل معناه سارت سيرا وقال ابن القاسم النفس المباحة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن  
بسيس وانكر ذلك النويري وقال انه ضعيف باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن  
البلاد يستقرن اخبارها يسيروا اليها قال وهذا لا يكاد يعرفه اهل اللغة وقيل معناه يزنون لاهلهم  
البلاد التي فتحهم ودعوتهم الى سكناها فتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلن اليها وبشهادتهما حديث  
ابن هريرة عن عبد مسلم باي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرينه هم الى الرحا والمدينة خير لهم لو  
كانوا يعلمون وعلى هذا قال ابن تيمون في دعوتهم الى الرحا والى المدينة خيرا لاهلهم من البلد  
ورخا فها قد عرفت يسير الى الحجى اليها ذلك فيتحمل المدعو باهله واتباعه قال ابن عبد البر وروى يسون  
بضم واو وكسر ثانيه من الرابحى من ابن اسباسا ومعناه يزنون لاهلهم البلد التي يقصدونها واصل  
الاسباسا لقي تجلب حتى يمد بالابن وهو ان يجري يده على وجهها وصفحة عنقه كما يزني لهذا  
ويحسنه لما الى هذا ذهب ابن وهب وكذا رواه ابن جبيب عن مطرف عن مالك يسون من الرابحى  
وقصره بنحو ما ذكرنا وانكر الاول غاية الانكار وقال النويري الصواب ان معناه الاخبار عن خرج  
من المدينة متحجلا باهله ياتى سيره سرعا الى الرحا او الامصار المفتحة (قلت) ويؤيده رواية ابن  
خزيمة عن طريق ابن معاوية عن هشام عن عروة في هذا الحديث بلفظ فتح الشام فيخرج الناس من  
المدينة اليها يسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويوضح ذلك ما روى احمد بن حنبل في حديث جابر انه سمع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليا من على اهل المدينة زمان ينطلق الناس منها الى الارياقي يلبسون  
الرخا فيجدون رخاءهم يأتون فينعمون باهلهم الى الرحا والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وفي استناده  
ابن طهيرة ولا بأس به في المناقب وهو بوضع ما قلناه والله اعلم وروى جدي في قول حديث سفيان هذا  
قصة اخرجها من طريق بشر بن سعيد انه سمع في مجلس الثيبين بن زكريا ان سفيان بن ابي زهير  
اخبرهم ان فرسه اعيرت بالمعرق وهو في بعض يومهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع اليه يستعمله  
فخرج معه يتبعه بغير ان يملكه الا عند ابي جهل بن حذيفة العدوي فسامه له فقال له ابو جهل لا يمكنها  
يا رسول الله ولكن خذها فاحل عليه من شئت ثم خرج حتى اذا بلغ بئر اهاب قال بوشة الزباني ان باي هذا  
المكان وبوشة الشامان فتح فأتاهم جال من اهل هذا البلد فعجبهم به وراحوا والمدينة خير  
لهم الحديث (قوله لو كانوا يعلمون) اى بخضعتهم من الصلاة في المسجد النبوي وثواب الاقامة فيها  
وغير ذلك ويحتمل ان تكون لو بمعنى ليست فلا يحتاج الى تقدير وعلى الوجهين فقيه يجعل لمن فارقهوا اثر  
غيرها قالوا والمراودة الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها وامامنا خرج لحاجة او تجارة او  
جهادا ونحو ذلك فليس يداخل في معنى الحديث قال الطبري الذي يقتضيه هذا المقام ان ينزل مالا  
يعلمون منزلة اللازم لتفتي عنهم المعرفة بالكلية ولو ذهب مع ذلك الى التفتي لكان المبلغ الى التفتي طلب مالا  
يمكن حصوله اى ليتم كانوا اهل العلم تفتيا وتشريدا وقال البيضاوي المعنى انه يقع التفتي فيجب  
قوما ببلاد ما وبشاهلها فيجعلهم ذلك على المهاجرة اليها باقتسامهم واهلهم حتى يخرجوا من المدينة  
والحال ان الاقامة في المدينة خير لهم لانهم اكرم الرسول وجوارده ومهبط الوحي وممئل البركات لو كانوا  
يعلمون ما في الاقامة من القوائد الدينية والعوائد الاخرى التي يستحقونها ما لم يجدونه من الخلوطة  
القانية العالقة بسبب الاقامة في غيرها وقواه الطبري لتكرير قوم وصغهم بكونهم يسون ثم نو كيد بقوله لو  
كانوا يعلمون لانه يشعر بانهم ممن ركن الى الخلوطة التهمية والطعام القاني واعراض الاقامة في جوار  
الرسول ولذلك رد قوموا وصفه في كل قرينه بقوله يسون استحضار تلك الهيئة الصالحة والله اعلم  
(قوله باب الايمان يارز) يقع اوله وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضمن بعدها زاي وحكى ابن التين عن  
بعضهم فتح الراوي قال ان الكسر هو الصواب وحكى ابو الحسن بن سراج ضم الراء وحكى القاسم الفتح ومعناه  
يضم ويجمع (قوله حديثي عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله عن خبيب) بالمعجمة مصغرا كذا

والمدينة خير لهم لو كانوا  
علمون وفتح العراق باي  
قوم يسون فينعمون  
بأهلهم ومن اطاعهم  
والمدينة خير لهم لو كانوا يارز  
باب الايمان يارز  
المدينة خير حدثنا ابراهيم  
ابن المنذر حدثنا انس بن  
عياض قال حديثي عبيد  
الله عن خبيب بن عبيد  
الرحمن

تأثر الحية إلى جحرها

باب

أنهم من كذا أهل المدينة

حدثنا حسين بن حريث

أخبرنا الفضلي عن جعد

عن عائشة قالت سمعت

سعداً رضي الله عنه قال

سمعت النبي صلى الله عليه

وسلم يقول لا يكذب أهل

المدينة أحد إلا أتبعه كما

يأمن الملح في الماء

باب

أطام المدينة

حدثنا علي

ابن عبد الله حدثنا سفيان

حدثنا ابن شهاب قال

أخبرني عروة قال سمعت

أسامة رضي الله عنه قال

أشرف النبي صلى الله عليه

وسلم على أطام من أطام

المدينة فقال هل ترون

ما رآني أرى مواقع

الفتن خلال رؤيتكم

كواقع القطر

باب

لا يدخل الدجال

المدينة حدثنا عبد العزيز

ابن عبد الله قال حدثني

أبراهيم بن سعد عن أبيه

عن جده عن أبي بكر

رضي الله عنه عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال

لا يدخل المدينة رعب

المسيح الدجال لها يومئذ

سبعة أبواب على كل باب

ملك

قال حدثني مالك عن

نسيم بن عبد الله الجعفي

عن أبي هريرة رضي الله

عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

رواه كثر أصحاب عبيد الله وشيخ هو خال عبيد الله المذكور وقد روى عنه هذا الإسناد عدة  
أحاديث وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أخيه عن جابر بن عبد الله عن الزوار  
أن يحيى بن سليم أخا أبيه هو كذا قال وهو ضعيف عبيد الله عن عمر **(قوله عن حفص بن عاصم)** أي ابن  
عمر بن الخطاب **(قوله كذا تأثر الحية إلى جحرها)** أي أنها كانت تشر من جحرها في طلب ما يشبهه فإذا  
رأته أثرت رجعت إلى جحرها كذلك الأعمى إذا شرف إلى المدينة وكل مؤمن له من نفسه سابق إلى المدينة  
لمحبته في النبي صلى الله عليه وسلم فيشمل ذلك جميع الأزمنة لأنه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لتعلم  
منه وفي زمن الصحابة والتابعين وتأيمهم لاقتداء بهم ومن بعد ذلك لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم والصلوة  
في مسجده والتبرك في مشاهدته آثاره وأثار أصحابه وقال الهادي كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه  
وسلم والقرن الذي كان منهم والذين يلوونهم والذين يلوونهم خاصة وقال القرطبي في تنبيه على صحة مذهب أهل  
المدينة وسلامتهم من البدع وإن علمهم بحجة كبر وأما لك اه وهذا إن سلم اختص بصير النبي صلى الله  
عليه وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعد ظهوره والفتن واقتشار الصحابة في البلاد ولا سيما في أواخر المائة  
الثانية وهم حرافهوا بالمشاهدة بخلاف ذلك **(قوله باب أنهم من كذا أهل المدينة)** أي أراد بها  
سوا الكيد والمكر والحيلة في المسألة **(قوله أخبرنا الفضل)** هو ابن موسى الجعدي هو ابن عبد الرحمن  
وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص **(قوله سمعت سعداً)** يعني أباها **(قوله الأعمى)** أي ذاب في رواية  
مسلم من طريق أبي عبد الله القراط عن أبي هريرة وسعد جعفاذ كحدثنا فيه من أراد أهلها بسوء  
إذا به الله كاذب بالمحلف في المسألة في هذه الطريق تعقب على القطب الحلي حيث زعم أن هذا الحديث من  
أفراد البخاري نعم في أفراد مسلم من طريق عمر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث ولا يراد بأهل المدينة  
بسوء إلا إذا به الله في التأثر وذو الرصاص وذو بالمحلف في الماء قال عياض هذا في بادة دفع اشكال  
الاحاديث الآخر وتوضيح أن هذا حكمه في الآخر ويحتمل أن يكون المراد من أراد في حياة النبي صلى  
الله عليه وسلم بسوء اضمحله امره كما يضمحله الرصاص في النار فيكون في اللفظ قد تم تأخير ويؤيده قوله  
أودع بالمحلف في المسألة ويحتمل أن يكون المراد من أراد في الدنيا بسوء وأنه لا يعمل بل يذهب سلطانه عن  
قرب كاذب لمسلم بن عقبة وغيره فانه عو جل عن قرب وكذلك الذي أرسله قال ويحتمل أن يكون المراد  
من كذا أهلاً غنياً وطلباً لفرته في غفلة فلا يتم له امر بخلاف من أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة  
وغيره وروى النسائي من حديث السائب بن خالد رضعه من أخاف أهل المدينة ظلم المأم خافه الله وكانت  
عليه لعنة الله الحديث ولا ين جابر بن سعد عن حفص بن عاصم **(قوله باب أطام المدينة)** بالمجمع أطم  
بضم طين وهي الحصون التي بنى بالجزيرة وقيل هو كل يتر من ريع مطح والأطام جمع قلة وجمع الكثرة  
أطوم والواحدة أطمة كما ذكره وقد ذكر الزبير بن كافر في أخبار المدينة ما كان ههنا من الأطام قبل حلول  
الأمم والخروج ههنا ما كان ههنا بسوء حالهم وطال في ذلك **(قوله أشرف)** أي نظروا من مكان مرتفع  
**(قوله مواقع)** أي مواضع السقوط وغلال أي أوجها شبه سقوط الفتن وكثرها بالمدينة بسقوط القطر  
في الكثرة والعموم وهذا من علامات النبوة لاخباره بما سيكون وقد ظهر مصداق ذلك من كل عمان وهم  
جراول أسيا يوم الحرة والروية المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم أو رؤى بالعين بأن تكون الفتن  
مثلته حتى رأها كما مثلت لها الجنة والنار في القبط حتى رأها وهو صلى **(قوله تابعه معمر وسليمان بن**  
**كثير)** أمارا به معمر فوصلها المؤلف في الفتن وأما تافه سليمان بن كثير فوصلها المؤلف في الروايتين  
له خارج الصحيح وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن **(قوله باب لا يدخل الدجال**  
**المدينة)** أو رويها أربعة أحاديث \* الأول حديث أبي بكر وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب  
الفتن **(قوله عن جده)** هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف **(قوله على كل باب)** في رواية الكشي

على اقباب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال \* حدثنا ابراهيم بن المنذر حدثنا الوليد حدثنا ابو عمر وحدثنا اسحق حديثي انس  
ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس من بلد الا سيطر له الدجال الا مكة والمدينة ليس لهما من قهاهما ذنب الا عليه  
الملائكة صافين يحرسونهن ثم ترجف ٦٨ المدينة بأهلها ثلاث جفات فيخرج الله كل كافر ومنافق \* حدثنا يحيى بن بكير

حدثنا الثالث عن عوفيل  
عن ابن شهاب قال اخبرني  
عبيد الله بن عبد الله بن  
عتبة ان اباسعيد الخدرى  
رضي الله عنه قال حدثنا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حديثا يطول ولا عن  
الدجال فكان فيما حدثنا  
ان قال يا بني الدجال هو  
محرم عليه ان يدخل قباب  
المدينة فيزل بعض السباخ  
إلى بالمدينة فيخرج اليه  
يو من ثلج هو خير الناس  
اومن خيرا الناس فيقول  
اشهدا ثلث الدجال الذي  
حدثنا عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حديثه  
فيقول الدجال ارايت ان  
ثقلت هذا ثم اخبرته هل  
تسكون في الامر فيقولون  
لا فينته ثم يحبسه فيقول  
حين يحبسه وانما كنت  
قطا اشد بصيرة مني اليوم  
فيقول الدجال اقبله فلا  
يلاط عليه في باب المدينة  
تتلى الخبث \* حدثنا عمر  
ابن عباس حدثنا عبد  
الرحمن حدثنا سفيان بن  
محمد بن المشكدر عن جابر  
رضي الله عنه قال جاء  
اعرابي الى النبي صلى الله

لكل باب \* الثاني حديث ابي هريرة **(قوله على اقباب المدينة)** جمع ثقب بفتح التثنية والقباق بعدها  
موحدة ووقف في حديث انس واباسعيد الذين بعده على قهاهما جمع ثقب بالسكون وهما معني قال ابن وهب  
المراد بها المداخل وقيل الاواب واصل الثقب الطريق بين الجبلين وقيل الانقباب الطرق التي يسلكها  
الناس ومنه قوله تعالى فتقبوا في البلاد **(قوله لا يدخلها الطاعون ولا الدجال)** سياى في الطب بيان  
من زاد في هذا الحديث مكة \* الثالث حديث انس **(قوله حدثنا ابو عمرو)** هو الاوزاعي  
واسحق هو ابن عبد الله بن ابي طلحة **(قوله ليس من بلد الا سيطر له الدجال)** هو على ظاهره وعمومه  
عند الجمهور وشذابن خرم قال المراد لا يدخله بشئ وجوده وكانما استبعد مكان دخول الدجال جميع  
البلاد لتقصير مدته وغفل عما عرفت في جميع مسلم ان بعض امامه يكون قدرا السنة **(قوله ثم ترجف المدينة)**  
اي يحصل لها زلزلة بعد اخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس مخلصا في ايمانه ويبقى بها المؤمن المخلص  
فلا يلاط عليه الدجال ولا يمرض هذا لما في حديث ابي بكر المصنف انه لا يدخل المدينة رعب الدجال  
لان المراد بالارباع ما يحدث من الفزع من ذكره والخوف من عذره لا لوجه الى تقع بالزلزلة لاخراج  
من ليس بمخلص وحل بعض العلماء الحديث الذي فيه انها اتت الخبث على هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم  
ان الصحيح في معناه انه غص بناس و زمان فلاما عن ان يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه  
مراد اتي غيره \* الحديث الرابع حديث ابي سعيد **(قوله بعض السباخ)** بكسر المهملة وبالموحدة  
الخفيفة وآخوه معجمة وسياى الكلام عليه اضافة في القرن وحاصل ما في هذه الاحاديث اعلامه صلى الله  
عليه وسلم ان الدجال لا يدخل المدينة ولا الرعب منه كالمضى **(قوله باب)** بالتثنية (المدينة تتنق)  
الخبث اي باخراجه واطهاره **(قوله حدثنا عمرو بن عباس)** بالموحدة والمهملة وعبد الرحمن هو  
ابن مهدي يوسف بن الوثوري **(قوله عن جابر)** وقع في الاحكام من وجه آخر عن ابن المشكدر قال  
سمعت جابرا **(قوله جابرا عرابي)** لما تقب على اسمه الا ان الزمخشري ذكر في ريع الارار انه قيس بن  
ابى حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير مشهور وصرحوا بانما هاجر فوجدنا في حديثي صلى الله عليه وسلم قد علمت فان  
كان محفوظا فله آخر واقف اسمه واسم ابيه وفي الفيل لابي موسى في الصحابة قيس بن ابي حازم المنقري  
فيقتل ان يكون هو هذا **(قوله فيا به على الاسلام غاءم)** من الغدج وهو ما قال اقلتي ظاهره انه سأل  
بالافلام من الاسلام به خرج عباس وقال غيره انما استغفله من الهجرة والاكثان قتله على الردة وسياى  
الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى **(قوله ثلاث حمرار)** يتعلق بالثاني  
وقال معا ٣ **(قوله تتنق خبثها)** تقدم الكلام عليه في اول فضل المدينة **(قوله وتضع)** بفتح الواو  
وسكون التثنية وبالمهملة من التصنع وهو الخلو والوسع والخبث غير الخبث غير الطبيب واستقر فيها  
واما قوله طيها فضبطه الاكثر بالنصب على المعقولة وفي رواية الكشمي بالتخاتية اوله ورفع طيها  
على القاعية وطيها الجميع بالتشديد وضبطه القزاز بكسر الواو التخفيف ثم استشكله فقال لم ارنه في النصوص  
في الطب كذا رواها الكلام يتضوع بالضاد المعجمة و زيادة الواو التثنية قال زوي وتضع بمعجمتين  
واغرب بالزيمشري في القائق فضبطه موجوده وضاد معجمة وعين وقال هو من اضعه بضاعة اذا دافعها  
اليه يعني ان المدينة تعطى طيها لمن سكبها وبقية الصفاى بانه خالف جميع الرواة في ذلك وقال ابن الاثير

عليه وسلم فيا به على الاسلام غاءم من الغدج وهو ما قال اقلتي  
فأبى ثلاث حمرار قال المدينة كالكبريتي خبثها وتضع طيها \* حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد بن ثابت  
(٣) قوله ويطال معاصك كذا في النسخ التي يابى في القسطلاى (ثلاث حمرار) تنازعها القلان قبله وهما قوله فقال وقوله فأبى  
وهى الظاهر اه مضجحه

المشهور بانثون والصادق المهدي (قوله عن عبدالله بن يزيد) هو الخطي وفي الاسناد صحاحيان اصاريان  
 في نسق واحد (قوله جمع ناس من اصحابه) هم عبدالله بن ابي ومن تبعه وسأني الكلام عليه في تفسير  
 سورة السامو الغرض منه هنا بيان ابتداء قوله تنفي الراجح انه كان في احد (قوله الحال) كذا الاكثر  
 ولكن من في الحال بالاد والتشديد بالجيم وهو تصحيف ووقع في غزو واحد تنفي الذوق بعرفي تفسير النساء  
 تنفي الجنبه اخرج في هذه المواضع كلها من طريق شعبة وقد اخرج مسلم والترمذي والشافعي من طريق  
 غندر عن شعبة باللفظ الذي اخرج في التفسير من طريق غندر وغندرا ثبت الناس في شعبة وروايته  
 واقفي واية حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه تنفي خبثها وكذا اخرج مسلم من حديث ابي هريرة بلفظ  
 تخرج الجنبه مضى في اول فضائل المدينة من وجه آخر عن ابي هريرة تنفي الناس والرواية التي هنا  
 بلفظ تنفي الراجح لا تنافي والرواية بلفظ الجنب بل هي مقسرة لرواية المشهور وبخلاف تنفي الذوق بحيث يمكن  
 ان يكون فيه حذف تقدير هاهل الذوق بلفظهم مع باقي الروايات (قوله باب) كذا الاكثر بلا رجة  
 وسقط من رواية ابي ذر فاشكل على تقدير ثبوته فلا بد له من تعليق بالذي قبله لانه بمنزلة الفصل من الباب  
 وقد اورد فيه حديثين لانس ووجه تعليق الاول منهما بترجمة تنفي الجنبه ان قضية الدعاء بضعيف  
 البركة وكثيرها تحليل مبادها فيناسب ذلك تنفي الجنبه ووجه تعليق الثاني ان قضية حبيب رسول المدينة  
 ان تكون بالغة في طيب ذاتها واهلها فيناسب ذلك ايضا وقد قدم الكلام على الثاني في اوائل ابواب العمرة  
 واما الاول فقله قد حدثنا ابي هو جبر بن حازم وبنس هو ابن يزيد (قوله اجل بالمدينة ضعي ما جعلت  
 بركة من البركة) اي من بركة الدنيا بترجمته قوله في الحديث الاخر اللهم بارك لنا في سائرنا وديننا ويحيي  
 ان يريها واعم من ذلك لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل كتضعيف الصلاة بمكة على المدينة واستدل  
 به عن فضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول افضلية المقصود في شيء  
 من الاشياء ثبوت الافضلية على الاطلاق واما من ناقض ذلك ما به يلزم ان يكون الشام واليمن افضل من مكة  
 لقوله في الحديث الاخر اللهم بارك لنا في شامنا واعادنا ثلاثا فقد ثبت بان لنا كيدا لا يستلزم التكبير  
 المصريح به في حديث الباب وقال ابن خزم لا جهة في حديث الباب لم لان تكبير البركة كما لا يستلزم الفضل في  
 اموال الآخرة ورده عياض بان البركة اعسم من ان تكون في اموال الدين والادب الا ان المعنى التمام او زيادة  
 فاما في الامور الدنيوية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في  
 الصالح والمذوق والنور والظاهر ان البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يمكن المدفاه من ان يكفه في غيرها  
 وهذا امر محسوس عند من سكنوا وقال القرطبي اذا حدثت البركة فيها في وقت حصلت اجابة الدعوة ولا  
 يستلزم دوامها في كل حين لكل شخص والله اعلم (قوله تابعه عثمان بن عمر عن بنس) اي تابع جبر  
 ابن حازم في روايته لهذا الحديث عن بنس بن يزيد عن الزهري عثمان بن عمر بن طرم فر واه عن بنس  
 ابن يزيد ورواية عثمان بن عمر موصولة في كتاب علي حديث الزهري جع محمد بن يحيى الذهلي كذا وجدته  
 بخط بعض المصنفين بولاقف عليه في كتاب الذهلي وقد ضاع بخبر جعه على الاسماعيلي فاخرجه من طريق  
 عبدالله بن وهب ومن طريق شبيب بن سعيد وعلمته من طريق عتبة بن خالد كلهم عن بنس بن يزيد  
 وسأقروا بانه يوجب جبر فقال حدثنا ابي علي حدثنا هروا بوشيمة وقاسم بن ابي شيمة كلاهما عن وهب  
 ابن جبر وصرح في رواية هروا بن وهب بنس جبر لم يوجب بنس فقال قاسم بن ابي شيمة ليس من شرط  
 هذا الكتاب بولاقف على كلام الاسماعيلي وهذا توجه شيخنا ابن الملقن وقال في آخره قال الاسماعيلي  
 ابو شيمة ليس من شرط هذا الكتاب وهو سهو كانه اراد ان يكتب قاسم بن ابي شيمة فقال وابوشيمة ثم قال  
 مغلطاي وقال الاسماعيلي قال الحسن عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكر مكره وقال  
 يعني المدينة اه وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه اذا الاسماعيلي ذكر رواية الحسن عن  
 انس لهذا الحديث متابع لرواية بنس عن الزهري عن انس كذا كرروا بانه يوجب وشبيب بن سعيد

عن عبدالله بن يزيد قال  
 سمعت يزيد بن ثابت رضي  
 الله عنه يقول لما خرج  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الى احد جمع ناس  
 من اصحابه فالت فرقة  
 قتلهم وقالت فرقة لا تقتلهم  
 قتلتم فالك في المناقذين  
 قتلتم وقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم انتم اتيتم الى الجبال  
 كاتفي النار حيث الحديده  
 باب حدثني عبدالله  
 ابن محمد حدثنا وهيب بن  
 جبر حدثنا ابي سميت  
 بنس عن ابن شهاب  
 عن انس رضي الله عنه  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اللهم اجعل بالمدينة  
 ضعي ما جعلت بمكة من  
 البركة تابعه عثمان بن عمر  
 عن بنس حدثنا قتيبة  
 حدثنا اسمعيل بن جعفر  
 عن حميد عن انس رضي  
 الله عنه ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان اذا سلم  
 من سفر نظر الى جدران  
 المدينة اوضح راحته وان  
 كان على دابة حركها من  
 حيا



أبوم الطبيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال السيوف قال ثم ثوبت  
 أنه على الحقيقة لما كان الفضل الألف البقرة خامسة فإن قيل إن ما قرب منها الفضل بما دلتهم أن  
 يقولوا إن الجنة أفضل من مكة ولا يقال به وإما حديث عائشة فقولها نعم بضم قولها أي أصابه الوصل  
 وهو الحصى وقيل مثلاً الحصى وسبأني شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب المغازي لأبوالهجرة إن شاء  
 الله تعالى **(قوله قالت)** يعني عائشة والقائل عمر وهو متصل **(قوله وهي أوبأ)** بالهمز يوزن أفضل  
 من أوبأ بالواو بضمه وهو المراد من المرض العام ولا تعارض قدمهم عليه وهي هذه الصفة  
 فيه صلى الله عليه وسلم عن القدم على الطاعون لأن ذلك كان قبل النهي أو إن النهي يخص  
 بالطاعون ونحوه من الموت النزع بالمرض ولعم **(قوله قالت فكان بطحان)** يعني وادي المدينة  
 وقولها (يجري بجلاتني ماء آتنا) هو من تفسير الرازي عنها وعن غيرها بذلك بيان السبب في كثرة الأيوام  
 بالمدينة لأن الماء الذي هذه صفته محدث عند المرض وقيل التجل التي بنون وزاي قال استجبل الوادي  
 إذا ظهر زرع وبجلاتني التون وسكون الجيم وقد تفتح حكاية ابن السنين وقال ابن فارس التجل بفتح  
 سعة العين وليس هو المراد هنا وقال ابن السكيت التجل العين حين تظهر وينبع عين الماء وقال  
 الحاربي بجلاتني أو ساعا ومنه عين بجلاتني أو ساعا وقيل هو الفذر الذي لا يزال فيه الماء **(قوله تني)**  
 ماء آتنا بفتح الموحدة وكسر الجيم سعد هاتون أي متغيرا قال عباس هو خطأ من فسره فليس المراد  
 هنا الماء المتغير (قلت) وليس كآل فان عائشة قالت ذلك في مقام التعليل لكون المدينة كانت وية  
 ولا شأن إن التجل إذا فسر بكونه الماء الحاصل من الزهق هو بصدان تغير وإذا تغير كان استعماله مما  
 يحدث الواب في العادة وأما عمر فخذ كراين سعد سبب عائته بذلك وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن  
 عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها أن عمر شهيد مستشهد فقال لما قصها عليه أتى بالشهادة وأما ابن قاري  
 جزيرة العرب لست أغزو والناس حولى فقال بلى يأتي بها الله إن شاء **(قوله وقال ابن زريق عن روح)**  
**(ابن التميمي)** وسله الأساعلي عن إبراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن زيد بن زريق به ولقنته  
 عن حفصة قالت سمعت عمر يقول اللهم تنقلني في سبيك ورواة يلدنيك قالت تنقلني حتى يكون هذا قال  
 يأتي به الله إذا شاء **(قوله وقال هشام)** بن سعد (عن زيد بن أسلم) أسلم وصله ابن سعد عن محمد بن  
 اسمعيل بن أبي فديك عنه ولقنته عن حفصة أنها سمعت أباها يقول فذكرتمته وفي آخره إن الله يأتي  
 بأمر ما نشاء وأراد البخاري بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه عن زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد  
 وسعيد بن أبي هلال على أنه عن زيد بن أسلم عن عمر وقد تابعهما حفص بن عيسى عن زيد بن أسلم  
 عمر بن شبة وأقره روح بن التميمي عن زيد بن أسلم عن أمه وقد رواه ابن سعد عن معن بن عيسى عن  
 مالك عن زيد بن أسلم أن عمر فذكره مسلا وللحديث طرق أخرى أخرجه البخاري في تاريخه عن  
 طريق محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القاري عن جده عن أبي محمد عن أبيه عبد الله  
 أنه سمع عمر يقول ذلك وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة عن طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
 عن عمر إسنادا صحيح ومن وجه آخر متطوع وزاد فكان الناس يعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه  
 حتى طعن أبو الوليد عمر رضي الله عنه **(تأنيده)** تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة في المسجد النبوي ومجده  
 قبلة والمسجد الأقصى في أبواب في أواخر كتاب الصلاة **(في تأنيده)** اشتد ذلك المدينة على ستة  
 وعشرين حديثا المعلق منها أربعة والمكر منها فيه وفيما مضى تسعة والخالص سبعة عشر واقفه  
 منهم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في ذكره حادثة وحديث أبي بكر في ذكره كمال الجلال وفيه  
 من الآثار واحد وهو أثر عمر الذي ختم به فأخرجه موصولا ومعلقا وفيه إشارة إلى حسن الختام  
 فنسأل الله تعالى أن ينعم لنا بالحنس وإن يعين على ختم هذا الشرح ويرفنا به إلى أهل الآسنى أنه على  
 كل شيء قدير

قالت وقد متنا المدينة وهي  
 أو بأرض الله قالت فكان  
 بطحان يجري بجلاتني  
 ماء آتنا \* حدثنا يحيى  
 ابن بكير حدثنا الليث عن  
 خالد بن يزيد عن سعيد  
 ابن أبي هلال عن زيد بن  
 أسلم عن أبيه عن عمر رضي  
 الله عنه قال اللهم أرزقني  
 شهادة في سبيك واجعل  
 موتي في بلد رسولك صلى  
 الله عليه وسلم وقال ابن  
 زريق عن روح بن القاسم  
 عن زيد بن أسلم عن أمه  
 عن حفصة بنت عمر رضي  
 الله عنهم قالت سمعت عمر  
 يقول نحوه وقال هشام  
 عن زيد بن أسلم عن  
 حفصة سمعت عمر رضي  
 الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿كُتِبَ الصَّوْمُ﴾ ﴿وَالْبَاقِيَ جُوبِ صَوْمُ رَمَضَانَ﴾ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ ثَمَرُهُمْ ٧٢ \* حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَمْعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ

﴿قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿كُتِبَ الصَّوْمُ﴾

كَذَلِكَ وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ كُتِبَ الصِّيَامُ وَتَبَيَّنَتِ السَّمْلَةُ لِلْجَمْعِ وَالصَّوْمُ وَالصِّيَامُ فِي الْفَتْحِ الْأَمَّا فِي الشَّرْعِ أَمَّا كَلِمَةُ مَخْصُوصٍ فِي زَمَنٍ مَخْصُوصٍ عَنْ شَيْءٍ مَخْصُوصٍ بِشَرَايِطٍ مَخْصُوصَةٍ وَقَالَ صَاحِبُ الْحَكْمِ الصَّوْمُ تَرْكُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنَّكَاحِ وَالْكَلَامِ بِقَالَ صَامٌ صَوَامًا وَمَا وَجَلَ صَامُهُ وَصَوْمٌ وَقَالَ الرَّازِيُّ الصَّوْمُ فِي الْأَصْلِ الْأَمْسَاقُ عَنِ الْقَعْلِ وَلِذَا قِيلَ لِلْقُرْآنِ الْمَسْنُونِ عَنِ السِّرِ صَامٌ وَفِي الشَّرْعِ أَمَّا سَامُ الْمَكْفُوفِ الْبَنِيَّةِ عَنِ تَسْوِيلِ الْمَطْعَمِ وَالشَّرْبِ وَالِاسْتِمْنَاءِ وَالِاسْتِمْنَاءِ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْمَغْرَبِ ﴿قَوْلُهُ بَابُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ﴾ كَذَلِكَ وَفِي النَّسَائِيِّ بِأَنَّ وَجُوبَ رَمَضَانَ وَفَضْلُهُ وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْخَيْرِ الطَّائِلَانِي فِي كِتَابِهِ حَظَّ الْقُدْسِ لِرَمَضَانَ سِتِينَ أَمَاءً وَذَكَرَ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا كُلَّ مِنَ الشَّجَرَةِ تَمَّ تَابُ تَأْخِرَ قَوْلِهِ بِتَهْمَانِي فِي جَسَدِهِ مِنْ تِلْكَ الْأَكَلَةِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَلَمَّا صَافَا جَسَدُهُ مِنْهَا نَابَ عَلَيْهِ فَفَرَضَ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ سِتِينَ يَوْمًا وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى ثَبُوتِ السَّنَدِ إِلَى مَنْ قَبْلَهُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ وَهِيَ هَاتُ وَجَدْنَا ذَلِكَ ﴿قَوْلُهُ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ الْآيَةُ﴾ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَدْفُوعِ الصِّيَامِ وَكَانَ تَهْمَانِي عَنْهُ عَلَى شَرْطَةِ قِيَّتِهِ فَأَوْرَدَ مَا يَشِيرُ إِلَى الْمُرَادِ فَانْهَ ذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ حَدِيثُ طَلْحَةَ إِذْ قَالَ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرَضَ إِلَّا لِرَمَضَانَ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ الْمُتَضَمِّنَ الْأَمْرَ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ وَكَانَ الْمُصَنِّفُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي وَاقِعِهِمَا مَحْمُولٌ عَلَى الذَّبِّ بِدَلِيلِ حَصْرِ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْهَى قَالَ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ثُمَّ يَنْهَى فَقَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ هَلْ فَرَضَ عَلَى النَّاسِ صِيَامَ قَبْلَ رَمَضَانَ أَوْ لَا فَالْجَهْلُورُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَطْ صَوْمٌ قَبْلَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَفِي وَجْهِهِ هُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ أَوَّلُ مَا فَرَضَ صِيَامَ عَاشُورَاءَ فَلَمَّا زُلْ رَمَضَانَ نَسَخَ مِنْ أَدَلَّةِ الشَّافِعِيَّةِ حَدِيثَ معاويةَ عَمْرٍو عَالِمٍ كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ صِيَامُهُ وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الصِّيَامِ وَمِنْ أَدَلَّةِ الْحَنَفِيَّةِ ظَاهِرُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ الْمَذْكُورَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ لِقَوْلِهِ الْأَمْرُ وَحَدِيثُ الرُّبَيْعِ بَنَتْ مَعُودَ الْآيَةِ وَهُوَ أَيْضًا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ أَصْحَابِ عَالَمِ قَدِيمٍ صَوْمُهُ قَالَ فَلَمْ يَزَلْ صَوْمُهُمْ وَنُصُومُ صِيَامًا تَأْوَهُمْ صَغَارَ الْحَدِيثِ وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ عَنْ فِرْعَوْنَ أَنَّ كُلَّ قَلْبٍ حَقِيقَةٍ يَوْمَهُمْ مِنْ لَيْكُنْ أَوْ كُلِّ قَلْبٍ حَقِيقَةٍ وَبَنُو عَلَى هَذَا الْخِلَافِ هَلْ يَشْرَطُ فِي صِحَّةِ الصَّوْمِ الْوَاجِبُ نِيَّةُ اللَّيْلِ أَوَّلًا وَسَيَأْتِي فِي الْبَحْثِ فِيهِ بَعْدَ عَشْرِينَ بَابًا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ طَلْحَةَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَقَوْلُهُ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ هُوَ مَا لَكَ بِنِ ابْنِ عَامِرٍ جَسَدُ مَا لَكَ بِنِ ابْنِ الْأَمَامِ وَقَوْلُهُ عَنِ طَلْحَةَ قَالَ لَمَّا طَافَ فِي مَسَاجِدِهِ مِنْ طَلْحَةَ تَطَرُّ وَتَعَقُّبًا بَعْدَ نَبْتِ سَمَاعِهِ مِنْ عَمْرٍو فَكَيْفَ يَكُونُ فِي مَسَاجِدِهِ مِنْ طَلْحَةَ تَطَرُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَسْمَعُ مِنْهَا جَمِيعًا وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ فِي آخِرِ الصِّيَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿قَوْلُهُ بَابُ فَضْلِ الصَّوْمِ﴾ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ هُرَيْرَةَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْهُ وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى حَدِيثَيْنِ أَحَدُهُمَا مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ أَنَّهُ قَالَ قَوْلُهُ الصِّيَامُ جَنَّةٌ حَدِيثٌ مِنْهُمْ إِلَى آخِرِهِ حَدِيثٌ وَجَعَلَهَا عَنْهُ هَكَذَا الْقَعْبِي وَعَنْهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ هُنَا وَوَقَعَ عَنْ غَيْرِ الْقَعْبِيِّ مِنْ رِوَاةِ الْمَوْطِئِ بِأَدْنَى التَّرَاتُفِ وَهِيَ بِعَدْوَلِهِ وَنَا الْجَزِي بِهِ وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ امْتِلَازِهَا إِذَا إِلَى سَبْعِينَ مَرَّةً ضَعْفَ إِلَّا الصِّيَامُ قَوْلِي وَنَا الْجَزِي بِهِ وَقَدْ تَوَجَّهَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ بِعَدْوَابِ ابْنِ هُرَيْرَةَ فِي آخِرِ هُرَيْرَةَ فِي بَنِي أَوَّلُهُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا أَتَتْهُ ﴿قَوْلُهُ الصِّيَامُ جَنَّةٌ﴾ زَادَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ مَغِيرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ جَنَّةُ مِنَ النَّارِ وَالتَّائِي مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَثَلُهُ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ

عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ أَمْرًا بَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَازِلُ الرَّاسِ قَالَ بَارِسُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الصَّلَاةِ فَقَالَ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ شَيْءًا قَالَ ابْنُ سَبْرٍ عَمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الصِّيَامِ فَقَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ الْآنَ تَطُوعٌ شَيْءًا قَالَ ابْنُ سَبْرٍ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى مِنَ الزَّكَاةِ قَالَ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ قَالَ وَالَّذِي بَاكَرْتُ لَا تَطُوعُ شَيْءًا وَلَا تَنْصَحُ عَمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْظِرْ مَنْ صَدَّقَ أَوَادُخِلَ الْجَنَّةَ أَنْ صَدَّقَ \* حَدَّثَنَا مَسْدُودٌ تَسَامِعَ ابْنِ عُمَرَ ابْنُ يُوْبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَاشُورَاءَ وَأَمْرًا بِصِيَامِهِ فَلَمَّا فَرَضَ رَمَضَانَ تَرَكَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَصَوْمِهِ الْآنَ يُوَافِقُ صَوْمَهُ \* حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ثَالِثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَمَّا بِنِ مَالِكٍ حَدَّثَنَا عَنْ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصِيَامِهِ

حَقٌّ فَرَضَ رَمَضَانَ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَطَرَهُ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّوْمِ \* حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الصِّيَامُ جَنَّةٌ



الصيام حنة يكتبه أحدكم من التتال ولا حدم من طريق أبي يونس عن أبي هريرة حنة وحسن حصين  
 من النار وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام حنة ما لم يضر قهارا زاد الدار بن الغيبة وبذلك ترجم له  
 هو وبوداد وخنبة يضم الجيم الوقاية والستر وقد تبين هذا وأبانت متعلق هذا الستر وأنه من النار  
 وهذا خبر ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه حنة أي في صاحبه ما يؤذيه من الشهوات  
 وقال القزطلي حنة أي ستره يعني بحسب مشروعيته فيبقى للصائم أن يموت بما يشده وينقص ثوابه واليه  
 الإشارة بقوله فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث إلى آخره ويصح أن يراد أنه ستره تصحب فحنته وهو  
 اضغاض الشهوات النفس واليه الإشارة بقوله يدع شهواته إلى آخره ويصح أن يراد أنه ستره بحسب ما يحصل  
 من التواب وتضعيف الحسنات وقال عياض في الاكمال معناه ستره من الآثام ومن النار ومن  
 جميع ذلك بالآخر جزم النووي وقال ابن العربي أعما كان الصوم حنة من النار لأنه مسائل عن  
 الشهوات والنار محفوفة بالشهوات فالحاصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك  
 سائر له من النار في الآخرة وفي زيادة أبي عبيدة بن الجراح إشارة إلى أن الغيبة تضر بالصيام وقد  
 حكى عن عائشة وبه قال الأوزاعي أن الغيبة تخطر الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم وأفرط ابن  
 ابن حزم فقال يبطله كل معصية من متعمدها إذا كرم الصوم سواء كانت فضلا أو قولا لعدم قوله فلا  
 يرفث ولا يصهل وتوله في الحديث الذي في عهد أبيه من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في  
 أن يدع طعامه وشرابه والجهمور وإن حاولوا النهي على التحريم إلا أنهم خصوا الفطر بالأكل والشرب  
 والجماع وأشار ابن عبد البر إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال حسبك يكون الصيام حنة من  
 النار فضلا وروى النسائي بسند صحيح عن أبي أمامة قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 عليك بالصوم فإنه لا مثل له وفي رواية لا عدل له والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة (قوله فلا يرفث)  
 أي الصائم كذا وقع مختصرا وفي الموطأ الصيام حنة فإذا كان أحدكم صائما فلا يرفث الخ يرفث الصائم  
 والكسر ويجوز في مناسبه التثنية والمراد بالرفث هنا وهو بغيض الرأ والقادم المثنية الكلام القاسح  
 وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى كرمع النساء أو مطلقا ويحتمل أن يكون لما هو  
 أهم منها (قوله ولا يصهل) أي لا يفعل شيئا من أفعال أهل الجمل كالصياح والسفه ونحو ذلك ولجسد  
 ابن منصور من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه فلا يرفث ولا يجادل قال القزطلي لا يفهم من هذا أن  
 غيره يوم الصوم يباح فيه ما ذكر وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم (قوله وإن امرؤ)  
 بتخفيف النون (فأثامه وشأنه) وفي رواية صالح فإن ساء بما حسد أو قاله ولا يفقره من طريق سهل  
 عن أبيه وإن شتمه إنسان فلا يكلمه ونحوه في رواية هشام عن أبي هريرة عند أحمد ولجسد من منصور  
 من طريق سهل فإن ساء به أحد أو أمارأى يجلده وابن خزيمة من طريق بخلان مولى المشعل عن  
 أبي هريرة فإن ساء به أحد قتل أو ساءم وإن كنت قائما فاجلس ولا جسد الترمذي من طريق ابن  
 السبيع عن أبي هريرة فإن جهل على أحدكم جلد وهو ساءم والنسائي من حديث عائشة وإن امرؤ جهل  
 عليه فلا يشتمه ولا يسيبه وأتفق الروايات كلها على أنه يقول في ساءم فقه من ذكرهما من ومنهم  
 من أقصر على واحدة وقد استشكل ظاهره بأن المفاعلة تقتضي وقوع الفعل من الجانبين والصائم  
 لا يصدر منه الأفعال التي ترتب عليها الجواب خصوصا المفاعلة والجواب عن ذلك أن المراد بالمفاعلة  
 التهيؤ لها أي أن تهيأ أحد لثأته لوه شأته فليقل في ساءم فإنه إذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه فإن أصر  
 دفعه بالإخف فلا تخف كالصائل هذا فيمن يروم مقاتلته بحقيقته فإن كان المراد بقوله فإنه شأته لأن  
 القتل يطلق على اللعن واللعن من جهة السب ويؤيد ما ذكرنا من الالفاظ المختلفة فإن حاصلها يرجع  
 إلى التتم فالمراد من الحديث أنه لا يصح له غسل عمله بل يقتصر على قوله في ساءم واختلف في المراد بقوله  
 فليقل في ساءم هل مخاطب بها الذي يكلمه بذلك أو يقول في نفسه وبالتالي جزم المتولي وقوله الرافعي

فلا يرفث ولا يصهل وإن  
 امرؤ فإنه أو شأته فليقل  
 أي ساءم مرتين

عن الأئمة ورجح النووي الأول في الأذكار وقال في شرح المهذب كل منهما حسن والقول باللسان أقوى ولو جمعها لكان حسناً ولهذا التردد في البخاري في ترجمته كسبائي بعد أبواب الاستفهام فقال باب هل يقول إني صائم إذا شتم وقال الرواية أن كان رمضان قليل بإسائه وإن كان غيره فليقله في نفسه وادعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع وإما في القرض في قوله بلسانه قطعاً وإما تكرير قوله إني صائم قليلاً كذا لا يربط منه أو بمن يحاط به بذلك وقيل الزكشي أن المراد بقوله قليل إني صائم مرتين قوله مرة قبله ومرة بلسانه فيستفيد بقوله قبله كسبائه عن خصمه وبقوله بلسانه كسبائه عن خصمه عنه وتعيين القول حقيقة باللسان واجب بانه لا يمنع الجواز وقوله فانه يمكن حله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل لأن يرجع إلى معنى الشتم ولا يمكن حله فانه وشأته على المغالاة لأن الصائم بأمره بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه وأما المعنى إذا جاءه متعرضاً لمقاتلته أو مشتملاً كان يدها يقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه فالمراد بالمغالاة إرادة غير الصائم ذلك من الصائم وقد تطلق المغالاة على التهيؤ لولو وقع الفعل من واحد وقد تقع المغالاة بفعل الواحد كما يقال واحد على الأمر وما قاله الله أبعد من حله على ظاهره فقال المراد إذا بدرت من الصائم بمغالاة الشتم بشتم على مقتضى الطبع فلينزع عن ذلك قول إني صائم وما يعيده قوله في الرواية الماضية فإن شتمه والله اعلم وقد تقدم قوله إني صائم أنه يمكن أن يكف عنه بذلك فإن أصدره بالأخف فالأخف كالصائِل هذا فيمن يروم منائته حقيقة فإن كان المراد بقوله فانه شأته فالمراد من الحديث أنه لا يسامه غسل عمله بل يقتصر على قوله إني صائم (قوله والذي شتمني يده) أقسم على ذلك أنا كيدا (قوله الخلوفا) بضم المعجمة واللام وسكون الواو بسدها قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبعض الشيوخ يقول بفتح الحاء قال الخطابي وهو خطأ وحكي القاسمي الوجهين وبالنحو وفي شرح المهذب فقال لا يجوز فتح الحاء واحتج غير ذلك بأن المصادر التي جاءت على قول بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها واتفقوا على أن المراد به غير راحة قيم الصائم بسبب الصيام (قوله فم الصائم) فيورد على من قال لا ثبت للمقيم في القم عند الأضائة إلا في ضرورة الشعر ثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره (قوله أطيب عند الله من ربح المسك) اختلف في كون الخلوفاً أطيب عند الله من ربح المسك مع أنه سبحانه وتعالى منزه عن استجابة الرائح اذ ذلك من صفات الحيوان ومع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه على أوجه قال المازري هو مجاز لأنه من العادة يقرّب الرائح الطيبة من أفاستعير ذلك للصوم لتقرّبه من الله فلغني أنه أطيب عند الله من ربح المسك عندكم أي يقرب إليه أكثر من قرب المسك اليكم وإلى ذلك أشار ابن عبد البر وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة وأنهم يستطيعون ربح الخلوفاً أكثر مما يستطيعون ربح المسك وقيل المعنى أن حكم الخلوفاً والمسك عند الله على شأما هو عندكم وهو قريب من الأول وقيل المراد أن الله تعالى يجزيه في الآخرة فتكون نكته أطيب من ربح المسك كما يأتي المكسوم من ربحه فتوح مسكا وقيل المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لاسيما بالاضافة إلى الخلوفاً كما عياض وقال الداودي وجاعة المعنى أن الخلوفاً أكثر ثواباً من المسك لتدوب إليه في الجمع وبجبال الذكر ورجح النووي هذا الأخير وحاصله جل معنى الطيب على أقبله والرضا غصناً على شدة أوجه وقد هل التفاضل حسين في تعليقه أن الطلعات يوم القيامة ربحاً فتوح قال فرائحة الصيام فيها بين العبادات كللسك ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله في رواية مسلم واحد والثاني من طريق عطاء عن أبي صالح أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشر بن الحصاصية وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال ذكر البيان بأن ذلك قد يكون في الدنيا ثم نخرج الزيادة التي فيها فم الصائم حين يختلف من الطعام وهي عنده وعندكم من طريق الأعشى عن أبي صالح ويمكن أن يحمل قوله حين يختلف على أنه ظرف لوجود الخلوفاً المشهود له بالطيب فيكون

والذي شتمني يده الخلوفاً  
فم الصائم أطيب عند الله  
من ربح المسك

مبدأ الطبيب في الحال الثاني فيوافق إلى رواية الأولى وهي قوله يوم القيامة لكن يؤيد ظاهره وإن المراده في الدينار ما رأى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر في أثناء حديث مرفوع في فضل هذه الأمة في رمضان وإما الثانية فإن خواف أقواهم حين يحسن أطيب عند الله من ربح المسك قال المنذري استناده مقارب وهذه المسئلة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح فذهب ابن عبد السلام إلى أن ذلك في الآخرة كفي دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها يوم القيامة وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم من جمهور العلماء ذهبوا إلى ذلك فقال الخطابي طيبة عند الله رضاهم وتنازه عليه وقال ابن عبد البر أرى عند الله وأقرب إليه وقال البغوي منقاد أثناء على الصائم والرضا بفعله ونحو ذلك قال القدوري من الخنيفة والداودي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السعاف وغيرهم من الشافعية تزموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فظاهره يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلاف في الميزان على المسئلة المستعمل لدفع الراحة الكريمة طلبا لرؤية الله تعالى حيث يؤمر باجتماعها فقيده يوم القيامة في رواية واطلق في باقي الروايات نظر إلى أن أصل الفضيلة ثابت في المدارين وهو قوله إن ربحهم يومئذ كبير وهو خير بهم في كل يوم انتهى ويرتفع على هذا الخلاف المشهور في كراهة إزالة هذا الخلاف بالسؤال وسيأتي البحث فيه بعد بضعة وعشرين بابا حيث ترجم له المصنف إن شاء الله تعالى ويؤخذ من قوله أطيب من ربح المسك أن الخلاف أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه بربح المسك والخلاف وصف بأنه أطيب ولا يترتب من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى ولعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما فإن أصل الخلاف ظاهر وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر أطيب بها **(قوله يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي)** هكذا وقع هنا ووقع في الموطأ وأما يترك شهوته إلى آخره ولم يصرح بفسخته إلى الله أعلم به وعدم الأشكال فيه وقد روى أحمد هذا الحديث عن أسحق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من ربح المسك يقول الله عز وجل أنما يترك شهوته إلى آخره وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مقبرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فهو لي وأنا آتاني الجزى به وأما يترك آدم شهوته وطعامه من أجلي الحديث وسيأتي قريبا من طريق عطاء عن أبي صالح بلقط قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له الحديث ويأتي في التوحيد من طريق الأعمش عن أبي صالح بلقط يقول الله عز وجل الصوم لي وأنا آتاني به الحديث وقد يفهم من الأتيان بصيغة المحصر في قوله أنما يترك الخ الثانية على الجملة التي هي مستحق الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص يستحق لو كان ترك المدكرات لفرض آخر كالنخعة لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الأشياء على التامحي القوي الذي يبدو معه الفعل وجودا وعندما ولاشك أن من لم يرض في خاطره شهوة شيء من الأشياء أطول نهاره إلى أن افطر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فغاضه نفسه في تركه والمراد بالشهوة في الحديث شهوة الجوع لطفها على الطعام والشراب ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص ووقع في رواية الموطأ بتدبير الشهوة عليها فيكون من الخاص بعد العام ومثله حديث أبي صالح في التوحيد وكذلك جمهور الرواة عن أبي هريرة وفي رواية ابن خزيمة من طريق سهيل عن أبي صالح عن أبيه يدع الطعام والشراب من أجلي ويدع لذته من أجلي وفي رواية أبي قرة من هذا الوجه يدع امرأته وشهوته وطعامه وشرابه من أجلي وأصرح من ذلك ما وقع عند الحافظ سموه في فوائد من طريق المسيب بن رافع عن أبي صالح يترك شهوته من الطعام والشراب والجوع من أجلي **(قوله الصيام لي وأنا آتاني به)** كذا وقع بغير زيادة عطف ولا ضميرها وفي الموطأ الصيام زيادة الفاعل وهي السببية أي سبب كونه لي أنه يترك شهوته لأجلي ووقع في رواية مقبرة عن أبي الزناد عند سعيد بن منصور كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا آتاني به ومثله في

يترك طعامه وشرابه  
وشهوته من أجلي الصيام  
لي وأنا آتاني به

رواية عطاء عن ابي صالح الاتمية وقد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى الصيام لي وانا اجزي به مع ان  
الاعمال كلها لله وهو الذي يجزي بها علي اقبال احداهان الصوم لا يقع فيه الربا كيقع في غيره حكم  
المازري وانه عياض عن ابي عبيد ولفظ ابي عبيد في غريبه قد علمنا ان اعمال البركة كلها لله وهو الذي  
يجزي بها قولي والله اعلم انه اعناخص الصيام لانه ليس يظهر من اين آدم فعله وانما هو في القلب  
ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الصيام ربا محدثه شبابة عن عقيل عن  
الزهرى فذكره يعني مرسلا قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحركت الا الصوم قائما هو بالنية التي  
تتحقق عن الناس هذا ربه الحديث عندى انتهى وقد روى الحديث للمذكور اليه في الشعب من  
طريق عقيل واورده من وجه آخر عن الزهرى موصولا عن ابي سلمة عن ابي هريرة واسنده ضعيف  
ولفظه الصيام لا ربا فيه قال الله عز وجل هو لي وانا اجزي به وهذا الوضع لكان قاطعا للزنازع وقال  
القرطبي لما كانت الاعمال يدخلها الربا والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله الا الله فاضافه الله الى نفسه  
ولهذا قال في الحديث يدع شهوته من اجلي وقال ابن الجوزي جميع العبادات تلهو بفعلها وان سلم  
ما يظهر من شوب بخلاف الصوم وارضى هذا الجواب المازري وقرر في القرطبي بان اعمال بني آدم  
لما كانت يمكن دخول الربا فيها انضمت اليهم بخلاف الصوم فان حال الممسك شوب بما مثل حال الممسك  
تقر باعني في الصورة الظاهرة قلت معنى التقى في قوله لا ربا في الصوم انه لا يدخله الربا بفعله وان كان  
قد يدخله الربا بالقول لكن يصوم ثم يضرب ربه صائم قد يدخله الربا من هذه الجهة قد دخول الربا في  
الصوم انما يقع من جهة الاخبار بخلاف بقية الاعمال فان الربا قد يدخلها بمجرد فعلها وقد حاول بعض  
الائمة الخلق في من العبادات البدنية بالصوم فقال ان الذكر بلاله الا الله يمكن ان لا يدخله الربا لانه  
بحركة اللسان خاصة دون غيره من اعضاء الجسم فيمكن ان كان يقول بحضرة الناس ولا يشعر ون منه  
بذلك ثانياه ان المراد بقوله وانا اجزي به في انفرادهم بمقدار ثوابه وتضعيف حسناته واما غيره من  
العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه ان الاعمال قد كسفت مقادير ثوابها للناس  
وانها تضاعف من عشرة الى سبعمائة الى ما شاء الله الا الصيام فان الله يثيب عليه بغير تقدير ويشهد  
لهذا السياق في رواية اخرى يعني رواية الموطا وكذلك رواية الامش عن ابي صالح حيث قال كل عمل  
ابن آدم يضاعف الحسنه بعشر امثالها الى سبعمائة ضعف الى ما شاء الله قال الله الصوم فانه لي وانا اجزي  
به اى اجزى عليه جزءا كثيرا من غير تعيين لمقداره وهذا كقوله تعالى اعما يوفى الصابر ون اجرهم  
بغير حساب انتهى والصابر ون الصائمون في اكثر الاقوال (قلت) وسبق الى هذا ابو عبيد في غريبه  
فقال يلغى عن ابن عيينه انه قال ذلك واستدل به ان الصوم هو الصبر لان الصائم صبر نفسه عن الشهوات  
وقد قال الله تعالى اعما يوفى الصابر ون اجرهم بغير حساب انتهى ويشهد له رواية السيبين رافع  
عن ابي صالح عند سمويه الى سبعمائة ضعف الا الصوم فانه لا يدرى احدا فيه ويشهد له ايضا رواه  
ابن وهب في جامعه عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده يدمرسلا واصله الطبراني  
واليه في الشعب عن طريق اخرى عن عمر بن محمد عن عبد الله بن ميثار عن ابن عمر مرفوعا الاعمال  
عند الله سبع الحديث وفيه وعمل لا يصم ثواب عامه الا الله ثم قال واما العمل الذي لا يصم ثواب عامه الا  
الله الصيام ثم قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن قال غيره انه تقدم وبأن في غيره ما حديثان حرم  
اليوم بعشرة ايام وهي نص في اظهار التضعيف في هذا الجواب بل بطل (قلت) لا يلزم من الذي  
ذكر بطلانه بل المراد بما اورد من صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة ايام واما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه  
الا الله تعالى ويؤيد ايضا العرف المستفاد من قوله وانا اجزي به لان الكريم اذا قال انا انوفى الاعطاء  
بنفسى كان في ذلك اشارة الى تعظيم ذلك العطا وتفضيحه \* قاله معنى قوله الصوم لي اى انه احب

العبادات التي والمقدم عندي وقد تقدم قول ابن عبد البر في قوله الصوم في فضل الصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث أبي امامة عن فوطيعة عن علي بن الصوم فانه لا مثل له لكن يكره على هذا الحديث الصحيح وعلما وان خير اعمالكم الصلاة \* رابعها الاضافة اضافة تشريع وتنظيم كما قال بعض الثقات كانت البيوت كلها لله قال الذين من المنسار التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التعظيم والتشريف \* خامسها ان الاستئذان عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما قرب الصائم اليه بما وافق صفاته اضافة اليه وقال القرطبي معناه ان اعمال العباد مناسبة لاحوالهم الا الصيام فانه مناسب لصفة من صفات الحق كما يقول ان الصائم يقرب الى امره ومرتبط بصفته من صفاتي \* سادسها ان المعنى كذلك لكن بالنسبة الى الملائكة لان ذلك من صفاتهم \* سابعها انه خالص لله وليس للعبد فيه حظ قاله الخطابي هكذا قوله عياض وغيره فان اراد بالخطا ما يصلح من الثناء عليه لاجل العبادة رجع الى المعنى الاول وقداضح بذلك ابن الجوزي فقال المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فان له فيه حظا لثناء الناس عليه لبيادته \* ثامنها سبب الاضافة الى الله ان الصيام لم يعبد به غير الله بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك واعترض على هذا بما يقع من عباد النجوم واحباب الهياكل والاستخدامات فانهم يتعبدون لها بالصيام واجيب بانهم لا يتقربون اليه الكواكب وانما يتقربون اليها فاعلموا بانفسها وهذا الجواب عندي ليس طائلا لانهم طائفتان احدهما كانت تتفقد الهلية الكواكب بعوهم من كان قبل ظهور الاسلام واستمر منهم من استمر على كفره والآخرى من دخل منهم في الاسلام واستمر على تعظيم الكواكب وهم الذين اشير اليهم \* تاسعها ان جميع العبادات توفى منها مقام العباد الا الصيام وروى ذلك البيهقي في طريق اسحق بن ايوب بن حسان الواسطي عن ابيه عن ابن عينة قال اذا كان يوم القيامة يجلس الله سبحانه عليه ويؤدى ما عليه من الخصال من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيتحمل الله ما بقي عليه من الخصال ويؤديه له بالصدقة بالصوم الجنة قال القرطبي قد كنت استحسن هذا الجواب الى ان فكرت في حديث المقامه فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال المفسر الذي يأتي يوم القيامة بصلاحه وصدقه وصيامه وياقي وقد شتم هذا وضرب هذا كل مال هذا الحديث وفيه فيؤخذ لظن ان حسنة له ولهذا من حسنة فاذا قنيت حسنة قبل ان يقضى ما عليه اخذ من سيئاتهم فطرح عليه ثم طرح في النار قطرها ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك (قلت) ان تمت قول ابن عينة امكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل به بما رواه احمد بن طريق جاد بن سلمة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة عن رخصة كل العمل كفارة الا الصوم الصوم والى انا جزى به وكذا رواه ابو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولفظه قال ربكم تبارك وتعالى كل العمل كفارة الا الصوم ورواه قاسم بن اسحق عن طريق اخرى عن شعبة بلفظ كل ما عمله ابن آدم كفارة الا الصوم وقد أخرجه المصنف في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ ربكم تبارك وتعالى كل العمل كفارة الا الصوم وانا جزى به بخلاف الاستثناء وكذا رواه احمد بن غندير عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا بخلاف رواية آدم لان معناها ان لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ومعنى رواية غندير كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي وقد بين الاساعلي الاختلاف فيه في ذلك على شعبة واخرجه من طريق غندير ذكر الاستثناء فاختلف فيه ايضا على غندير والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب اليه ابن عينة لكنه وان كان صحيح السند فانه يمارضه حديث حديثه فتنه الرجل في اهله وماله وولده يكرهها الصلاة والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري للحديث الباب باب الصوم كفارة وروى فيه حديث حديثه وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى \* عاشرها ان الصوم لا يظهر في كتبه الحفظه كما كتب سائر الاعمال واستند قائله الى حديثه وجدوده ابن

العرى في المسلمات ولعله قال الله الاخلاص سر من سرى استودعته قلب من احب لا يطلع عليه ملك فيكبه ولا شيطان فيفسده ويكنى في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسن بن همام وان لم يعملها فهاذا وقت عليه من الاجوبة وقد بلغت ان بعض العلماء بلغها الى اكثر من هذا وهو الطائفي في حقاير القدس له ولم اقب عليه واخفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولوا فعلا وقيل ابن العري عن بعض الزهاد انه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال ان الصوم على اربعة انواع صيام العوام وهو الصوم عن الاكل والشرب والجماع وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب الخمرات من قولنا فعمل وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذلك وعبادته وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم الى يوم القيامة وهذا مقام عال لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع ظرا لاختصاصه واقترب الاجابة التي ذكرتها الى الصواب الاول والثاني وقرب منهما

الثامن والثاسع وقال البيضاوي في الكلام على رواية الاعمش عن ابي صالح التي ينتهائنها اراد بالعمل الحسنات وضع الحسنات في الخبر موضع الضمير الرابع الى المتبادر وقوله الا الصيام مستثنى من كلام غير محكي دل عليه ما قبله والمعنى ان الحسنات يضاعف جزاؤها من عشرين الى سبعين تضعف الا الصوم فلا يضاعف الى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا يحصى الله تعالى ولذا يقول الله عز وجل

ينفخه ولا يكله الى غيره قال والسبب في اختصاص الصوم بهذه الجزية امران احدهما ان سائر العبادات مما يطلع العباد عليه والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى فعمله خالصا له ويعمله به طلبة الرضاء والى ذلك الاشارة بقوله فانطى وبالاخر ان سائر الحسنات راحة الى صرف المال واستعمال البدن والصوم يتضمن كسر النفس وتحرير البدن لنقصان وفيه الصبر على مضيق الجوع والعطش وترك الشهوات والى ذلك اشار بقوله بدع شهوته من اجل قال الطبري واما هذا ان قوله بدع شهوته الى آخر جملة مستأنفة وقت موقع البيان لموجب الحكم للذكور واما قول البيضاوي ان الاستثناء من كلام غير محكي فبما قد قيل هو مستثنى من كل عمل وهو مرئى عن الله لقوله في انشاء الحديث قال الله تعالى

ولما لم يذكر في صدر الكلام او روى في انشاءه بيانا وفائدة تضمن شأن الكلام وانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى **(قوله والحسنة بعشر امثاله)** كذا وقع مختصرا عند البخاري و قد قدمت البيان بانه وقع في الموطناتما وقد رواه ابو نعيم في المستخرج من طريق القعنبي شيخ البخاري فيه فقال بدع قوله وانا اجزى به كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر امثاله الى سبعين تضعف الا الصيام فانه الى وانا اجزى به فاذا قوله وانا اجزى به في آخر الكلام تأكيد وفيه اشارة الى الوجه الثاني ووقع في رواية ابي صالح عن ابي هريرة في آخر هذا الحديث الصائم فرحها الحديث وسياق الكلام عليه بعد ستة ابواب

ان شاء الله تعالى **(قوله باب الصوم كفارة)** كذا في خبر الجهور بنون باب اى الصوم يقع كفارة للذنوب ورايته هنا بعض الخطيب في شرحه باب كفارة الصوم اى باب تكفير الصوم للذنوب وقد تقدم في انشاء الصلاة باب الصلاة كفارة والمستعمل باب تكفير الصلاة واورده في حديث الباب بعينه من وجه آخر عن ابي وائل وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث وياتي شرحه مستوفى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وفيه ما ترجمه لكن اطلق في الترجمة والخبر مفيد بقتنه للمال وما ذكره من تفيد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب بعينه وهو كون الاعمال كفارة الا الصوم لا يعمل في الايمان على كفارة معنى مخصوص وفي الثاني على كفارة معنى آخر وقد حله المصنف في موضع آخر على تكفير مطلق الخلية فقال في الزكاة باب الصدقة تكفر الخلية ثم او ردها الحديث بعينه ويؤيد الاطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث ابي هريرة ايضا هو قال الصلوات الخمس ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكاثر وقد تقدم البحث فيه في الصلاة ولا بن حبان في صحيحه من حديث ابي سعيد مر فوعا من صام رمضان وعرف

والحسنة بعشر امثاله  
باب الصوم كفارة  
حدثنا علي بن عبد الله  
حدثنا شفيان حدثنا جامع  
عن ابي وائل عن حذيفة  
قال قال عمر رضي الله عنه  
من يحفظ حديثنا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في القصة  
قال حذيفة اناسمته يقول  
قصة الرجل في اهله وماله  
وجده تكفرها الصلاة  
والصيام والصدقة قال ليس  
اسأل من ذاعنا اسأل عن  
التي عوج كما عوج البحر  
قال حذيفة وان دون ذلك  
يا مطلقا قال فيفتح او يكسر  
قال يكسر قال ذلك اجدر  
ان لا ينطق الى يوم القيامة  
فقلنا لمسروق سها كان  
عمر يعلم من الباب فسأله  
فقال نعم كما يعلم ان دون حد  
البلية

صلى الله عليه وسلم قال ان  
في الجنة بابا يقال له الـبان  
يسئل منه الصائمون يوم  
القيامة لا يدخل منه احد  
غيرهم قال اين الصائمون  
فيقولون لا يدخل منه  
احد غيرهم فاذا دخلوا  
اغلق فلما دخل منه احد  
\* حدثنا ابراهيم بن المنذر  
قال حدثني معمر قال  
حدثني مالك عن ابن  
شهاب عن جابر بن عبد  
الرحمن عن ابي هريرة  
رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
من اتقز وجبن في حيل  
الله نودي من ابواب الجنة  
باعد الله هذا خيرا  
كان من اهل الصلاة دعي  
من باب الصلاة ومن كان  
من اهل الجهاد دعي من  
باب الجهاد ومن كان من  
من اهل الصيام دعي من  
باب الـبان ومن كان من  
اهل الصدقة دعي من  
باب الصدقة قال ابو بكر  
رضي الله عنه باي ائت  
واي يا رسول الله ما على  
من دعي من تلك الابواب  
من ضرورة فهل يدعي  
احد من تلك الابواب كلها  
قال نعم وارجو ان تكون  
منهم \* باب غل قال  
رمضان او شهر رمضان  
ومن راي كله واسعا

حديثه كقوله عليه وسلم من حديث ابي قتادة ان صيام عرفة يكفر سنتين وصيام عاشوراء يكفر سنة وعلى  
هذا قوله كل العمل كفارة الا الصيام يحتمل ان يكون المراد الا الصيام فانه كقوله زادة ثواب على  
الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنا متعلقا بالصيام من الـبان والشوايب فاذا هم شرحه والله  
اعلم \* (قوله باب) بالتوبين (الـبان) جمع الـبان تشديد التحيات زنة فلان من الـبان اسم علم على  
باب من ابواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه وهو مما رقت المناسبة فيه بين لفظة ومعناه لانه مشتق  
من الـبان وهو مناسب لطل الصائمين وسيأتي ان من دخله لم يلما قال القرطبي اكنى بذكر الـبان عن  
الشعب لانه يدل عليه من حيث انه بـتـزـمـه (قلت) اولكونه شاق على الصائم من الجوع (قوله حديثي ابو  
حازم) هو ابن دينار وسهل هو ابن سعد الساعدي (قوله ان في الجنة بابا) قال ابن الزبير في المنهاج انما قال في  
الجنة ولم يقل للجنة ليسعربان في الباب المذكور من التحريم والراحة في الجنة فيكون ابلغ في التوق الىه (قلت)  
وفدجا الحديث من وجه آخر يظن ان للجنة كناية ابواب منها باب يسمى الـبان لا يدخله الا الصائمون  
اخرجه هكذا الجوزي من طريق ابي غسان عن ابي حازم وهو البخاري من هذا الوجه في بدء الخلق  
لكن قال في الجنة كناية ابواب (قوله فاذا دخلوا اغلق فلم يدخل منه احد) كررت دخول غيرهم منه  
تأكيدا وما قوله فلم يدخل فهو معطوف على اغلق اي لم يدخل منه غير من دخل وقم عند مسلم عن  
ابي بكر بن ابي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه فاذا دخل آخرهم اغلق هكذا في بعض النسخ من  
مسلم وفي الكبرى منها فاذا دخل اولهم اغلق قال عياض وغيره هو وهم والصواب آخرهم (قلت) وكذا اخرجه  
ابن ابي شيبة في مسنده وابو نعيم في مستدرجه معان طريقه وكذا اخرجه الامام علي والـبان في طرق  
عن خالد بن مخلد وكذا اخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره زادة فيه من  
دخل شرب ومن شرب لا يلما ابدوا للترمدى من طريق هشام بن سعد عن ابي حازم نحوه وزاد ومن  
دخله لم يلما أبدا ونحوه النسائي والاسماعيلي من طريق عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه لكنه وقفه وهو  
مرفوع قطعنا لان مثله لا يحال للراي فيه (قوله عن جابر بن عبد الرحمن) في رواية شعيب عن الزهري  
الآتية في فضل ابي بكر اخبرني جابر بن عبد الرحمن بن عوف (قوله عن ابي هريرة) قال ابن عبد البر  
اتفق الرواة عن مالك على وصلة الاصحى بن بكر وعبد الله بن يوسف فظنهما الزيادة ولم يقع عند القنبري  
اصلا (قلت) هذا اخرجه الدارقطني في الموطأ من طريق يحيى بن بكر موصولا لقطعه اختلف عليه  
فيه واخرجه ايضا من طريق القنبري فلهذا حدث به خارج الموطأ (قوله من اتقز وجبن في حيل الله)  
زاد اسمعيل القاضي عن ابي مصعب عن مالك من ماله واختلف في المراد بقوله في حيل الله فقيل اراد الجهاد  
وقيل ما هو اعم منه والمراد بالز وجبن اتفاق شيئين من اي صنف من اصناف المال من نوع واحد كما  
سيا في ايضاحه وقوله هذا خير ليس اسم الفضيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتوبين فيه للتخفيف به  
تظهر الفائدة (قوله ومن كان من اهل الصيام دعي من باب الـبان) في رواية محمد بن عمرو وعن الزهري  
عند اجد لكل اهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فلاهل الصيام باب يدعون منه يقال له الـبان وهذا  
صريح في مقصود الترجة وسيا في الكلام على هذا الحديث مستوفى في فضائل ابي بكر ان شاء الله تعالى  
\* (قوله باب هل يقال) كذلك لا كثر على البناء المجهول وليس رخصي والمستعمل هل يقول اي الانسان  
(قوله ٣) ومن راي كله واسعا) اي جائزا بالاضافة وغيره بالاضافة للكشميين ومن رآه زادة الضمير  
واشار البخاري بهذه الترجة الى حديث ضعيف واد ابو معشر نجيح المدني عن سعيد المقبري عن ابي  
هريرة مرفوعا لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من اسماء الله لا لكن قولوا شهر رمضان اخرجه ابن  
عدي في الكامل وضاعفه ابي معشر قال البيهقي قد روى عن ابي معشر عن محمد بن كعب وهو واسه  
وروى عن مجاهد الحسن من طريقين ضعيفين وقد احتج البخاري على ذلك بعدة احاديث انتهى وقد

وسلم من صام رمضان  
وقال لا تصدقوا رمضان  
\* حدثنا ثاقبة حدثنا  
اسماعيل بن جعفر عن  
ابى سهل عن ابيه عن  
ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه  
ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال اذا جاء  
رمضان فتحت ابواب  
الجنة \* وحدثنى يحيى  
ابن بكير حدثني الليث عن  
عقيل عن ابن شهاب  
قال حدثني ابن ابي اس  
مولى التميميين ان ابا محمد  
انه سمع ابا هريرة رضى  
الله عنه يقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا  
دخل رمضان فتحت  
ابواب السماء وغلقت  
ابواب جهنم وسلبت  
الشياطين \* حدثنا يحيى  
ابن بكير قال حدثني الليث  
عن عقيل عن ابن شهاب

قوله مرادة في نسخة مرادة  
بدون واو على البديلة  
وكب عليها بالها مش  
مانصه كذا عند ابن خزيمة  
مرادة الجن بلادا وعند  
الباقيين مرادة بالواو وقد  
دلى العموم نية عليه  
المنذرى في الترغيب  
انتهى كتبه مصححه

ترجم النسائي لذلك ايضا قال باب الرخصة في ان يقال لشهر رمضان رمضان ثم اورد حديث ابى بصيرة  
مر فورا لا يقول احدكم صبر رمضان ولا تله كل واحد شيان عباس عمره في رمضان تصدق بجهة وقد  
يتمسك للتقيد بالشهر بور ودال القرآن بحيث قال شهر رمضان مع احتمال ان يكون حذف لفظ شهر من  
الاحاديث من تصرف الرواة وكان هذا هو السرف في عدم جزم المصنف بالحكم وقيل عن استحباب مالان  
الكراميه وعن ابن ابي عمير عن كثير من الشافعية ان كان هناك قرية تصرفه الى الشهر فلا يكره  
والجمهور على الجواز واختلف في تسمية هذا الشهر رمضان فقيل لانه ترض فيه الذنوب اي تحرق لان  
الرمضاء شدت الحر وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمانها رواه اعلم **(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم**  
**من رمضان وقال لا تصدقوا رمضان)** اما الحديث الاول فوصفه في الباب الذي يليه وفيه تمامه واما الثاني  
فوصفه بعد ذلك من طريق هشام عن يحيى عن ابى سلمة عن ابى هريرة بلفظ لا يتقدم احدكم واخرجه  
مسلم من طريق علي بن المبارك عن يحيى بلفظ لا تصدقوا رمضان **(قوله عن ابى سهل)** هو نافع بن مالك  
ابن ابى عامر بن عمر وبن الحارث بن ابي غسان بالغين المعجمة والتخانية الاصباحي عم مالك بن انس بن  
مالك وابوه تايبي كيداروك عمر **(قوله اذا جاء رمضان فتحت ابواب الجنة)** كذا اخرجه مختصرا وقد  
اخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه بتمامه مثل رواية الزهري الثانية والظاهر البخاري جمع المتن  
باستادين وذكر موضع المغاربة وهو ابواب الجنة قيد وايضا اسمعيل بن جعفر وابو السباعي رواية  
الزهري **(قوله حدثني ابن ابي اس)** هو ابو سهل نافع بن ابي اس مالك بن ابي عامر شيخ اسمعيل بن  
جعفر وهو من صفار شيخ الزهري يبحث ادركه تلامذة الزهري وهو اخرجه منهم كاسماعيل بن جعفر وهذا  
الاستناد يعد من رواية الاقران وقد تأخر ابو سهل في الرواية عن الزهري وقد بين النسائي ان مراد الزهري  
بان ابي اس نافع هذا يخرج من وجه آخر عن عقيل عن ابن شهاب اخبرني ابو سهل عن ابيه واخرجه  
من طريق صالح عن ابن شهاب قال اخبرني نافع بن ابي اس وروى هذا الحديث معمر عن الزهري  
فارسه حذف من ينه عن ابى هريرة ورواه ابن اسحق عن الزهري عن اوس بن ابي اوس عبد  
بن تميم عن انس قال قال النبي وهو خطأ **(قوله مولى التميميين)** اي مولى بني تميم والمراد منهم آل طلحة بن  
عبيد الله احد العشرة وكان ابو عامر والمالك قد قدم مكة فظنوا وحالف عثمان بن عبيد الله اخا طلحة فقب  
اليه وكان مالك الفقيه يقول لسانا مولى آل تميم اتعلم عن عرب من اصبح ولكن جدي حالقهم **(قوله وسلبت**  
**الشياطين)** قال الحليمي يحتمل ان يكون المراد ان الشياطين مسترقوا السمع منهم وان تسلبهم قعر في ايام  
رمضان دون ايامه لانهم كانوا متعافى من نزول القرآن من استراق السمع فزبدوا التسلسل مبالغة  
في الحفظ ويحتمل ان يكون المراد ان الشياطين لا يخلصون من ائتان المسلمين الى ما يخلصون اليه في  
غيره لاشتغالهم بالصيام الذي فيه قبح الشهوات وبقراءة القرآن والذكر وقال غيره المراد بالشياطين بعضهم  
وهو المردة منهم وترجم لذلك ابن خزيمة في صحيحه واوردهما اخرجه هو الترمذي والنسائي وابن ماجه  
والحاكم من طريق الامش عن ابى صالح عن ابى هريرة بلفظ اذا كان اول ليلة من شهر رمضان صدقت  
الشياطين ومردة ما بين واخرجه النسائي من طريق ابى قلاب عن ابى هريرة بلفظ وتقل فيه مرادة الشياطين  
زاد ابو صالح في روايته وغلقت ابواب النار ففتح منها باب وفتحت ابواب الجنة فلم يفلح منها باب ونادى  
متاديا يا اي الخراف قبل ويا ايها السراقصر ولله عتق من النار وذلك كل ليلة لفظ ابن خزيمة وقوله صدقت  
بالهذه المضمومة بعد حاء ثقيلة مكسورة اى شددت بالاسفاد وهي الاغلال وهو بمعنى سلبت  
ونحوه الليثي من حديث ابن مسعود وقال فيه فتحت ابواب الجنة فلم يفلح منها باب الشهر كله قال عباس  
يحتمل انه على ظاهره وسحقته وان ذلك كله علامة للملائكة لتسؤل الشهر وتظيم حرمة ولعن الشياطين  
من اذى المؤمنين ويحتمل ان يكون اشارة الى كثرة التوب والعبادة وان الشياطين يقل اغواهم فيصبرون  
كل من صدق بن قال ويزيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم تحت ابواب



الرجة قال ويحتمل ان يكون فتح ابواب الجنة عبارة عما فتحه الله لعباده من الطاعات وذلك اسباب لدخول الجنة وغلق ابواب النار عبارة عن صرف الهمم عن المعاصي الا يلتمس بها الى النار وتصديق الشياطين عبارة عن تحذيرهم عن الانغماس في الشهوات قال الزين بن المنير والاول وجه واحد لا ضرورة تدعو الى صرف اللفظ عن ظاهره وامال رواية التي فيها ابواب الجنة وابواب السماء تنصرف الى واقع الاصل ابواب الجنة دليل ما يقابله وغلق ابواب النار واستدل به على ان الجنة في السماء لاقامة هذا مقام هذه في الرواية وفيه نظر وحزم الثور بشي شارح المصايغ بالاقتال الاخير وعبارته فتح ابواب السماء كتابة عن تزلزلة الجنة وفيه اشارة الى الغلق عن مصاعداعمال العبادات بصدل التوفيق واخرى بحسن القبول وغلق ابواب جهنم كتابة عن قتره انفس الصوم عن حبس الفواحش والتخلص من البواعث عن المعاصي بجمع الشهوات وقال الطبري فانما فتح ابواب السماء توقيف الملازمة على استحسان فعل الصالحين وانه من الله بمنحة عظيمة وفيه اذا علم المكلف ذلك بانخبار الصادق عازي في نشاطه وبتأمله بأريحية وقال القرطبي بعد ان رجع جهله على ظاهره فان قيل كيف ترى الشرور والمعاصي واقعة في رمضان كثيرا فلو صدقت الشياطين لم يقع ذلك فالجواب انها انما تنقل عن الصالحين الصوم الذي هو حفظ على شئ وطه ورعية آدابها والمصنف بعض الشياطين وهم المردة لا كلهم كما تقدم في بعض الروايات والمقصود تهليل الشرور وفيه وهذا امر محسوس فان وقع ذلك فيه اقل من غيره اذ لا يلزم من تصديق جميعهم ان يقع شر ولا معصية لان لذلك اسبابا غير الشياطين كالنفس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الانسية وقال غيره تصديق الشياطين في رمضان اشارة الى رفع عن المكلف كما به يقال فقد كفت الشياطين عنك فلا تعذبهم في ترك الطاعة ولا فعل المعصية (قوله اذارايتهم) على الملل وسيأتي التصريح بذلك بعد ختم ابواب مع الكلام على الحكم وكذا هو مصرح به كراخلال فيه في الرواية المتعلقة باعمال المصنفين بارادة في هذا الباب ثبت ذكر رمضان بغير لفظ شهر ولم يرد ذلك في الرواية الموصولة لاعتقادهم في الرواية المعلقة (قوله وقال غيره عن الليث الخ) المراد بالغير المذكور ابو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث كذلك اخرجه الامام علي من طريقه قال حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب فذكره بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لللال رمضان اذارايتهم فقصموا الحديث ووقع مثله في غير رواية الزهري قال عبد الله زان انا انا بمعمر عن ابوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لللال رمضان اذارايتهم فقصموا الحديث وسيأتي بيان اختلاف هذا الحديث حيث ذكرنا ان شاء الله تعالى (قوله باب من صام رمضان ايمانا واحتسابا) قال الزين بن المنير حديث الجواب ايجازا واعتمادا على ما في الحديث وعطف قوله نية على قوله احتسابا لان الصوم انما يكون لاجل التقرب الى الله والنية شرط في وقوعه قرب قال والاول ان يكون متصوبا على الحال وقال غيره تصعب على انه مقول له او غير ذلك حال بان يكون المصدق في معنى اسم الفاعل اي مؤثما بحسب المبدأ اذ ايمان الاعتقاد بحق فرضية صومه وبالاحتساب طاب الثواب من الله تعالى وقال الطحاوي احتسابا اي عزيمته وهو ان يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبا نفسه بذلك غير مستقل لصيامه ولا مستطيل لايامه (قوله وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعثون على نياتهم) هذا طرف من حديث وصلة المصنف في اوائل البيوع من طر يقي نافع بن جبير عنها واوله يفر وجيش الكعبة حتى اذا كانوا يبيدوا من الارض خففهم ثم يعثون على نياتهم يعني يوم القيامه ثم جبال الاستدلال منه هناك نية تأخير في العمل لاقتضاء الخبران في الجيش المذكور والمكره واختاراهم اذا شئوا على نياتهم وقت المؤخر اذ على المختار دون المكره (قوله حديثناجي) هو ابن ابي كثير (قوله عن ابي سلمة) هو ابن عبد الرحمن ووقع في رواية معاذ بن هشام عن ابيه عند مسلم حديثه اوسلمة ونحوه في رواية عثمان بن عيسى عند احمد (قوله من قام ليلة القدر) أي الكلام عليه في الباب المعقود على اواخر الصيام (قوله ومن صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد احمد

قال اخبرني سالم بن عبد الله بن عمران ابن عمر رضى الله عنهم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذارايتهم فقصموا واذا رايتهم فاطر واذا غم عليكم فاقدر والله وقال غيره عن الليث حدثني عقيل وبونس للال رمضان وارباب من صام رمضان ايمانا واحتسابا وزنه (قوله وقالت عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم يعثون على نياتهم) حديثنا مسلم بن ابراهيم حديثنا هشام حديثنا يحيى عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه

من طريق جلد بن سلمة عن محمد بن عمر وعن أبي سلمة وما أثر وقد روى واحد ابضا عن يزيد بن  
 هرون عن محمد بن عمرو وبنو هذه الآية من طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بندها ابضا وقت  
 هذه الآية ابضا في رواية الزهري عن أبي سلمة آخر جهات النسائي عن قتيبة عن سفيان بن عيينة ونايه حامد  
 ابن يحيى عن سفيان أخرجه ابن عبد البر في التمهيد واستكرهه وليس بمشكر فقد نبهه قتيبة كثيرا  
 وحسام بن عمار وهو في الجزء الثاني عشر من فوائده والحسين بن الحسن المرزوزي أخرجه في كتاب الصيام  
 له يونس بن يعقوب النجاشي أخرجه أبو بكر بن المقرئ في فوائده كلهم عن سفيان والمشهور عن  
 الزهري يدهون وقد وقت هذه الآية ابضا في حديث عباد بن الصامت عند الامام احمد بن حنبل  
 واسناده حسن وقد استوعبت الكلام على طرقه في كتاب الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة  
 وهذا محصله وقوله من ذنبه اسم خمس مضاف في تناول جميع الذنوب الا انه مخصوص عند الجهور وقد  
 تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء وفي أوائل كتاب المواقيت قال الكرماني وكلمة من امامة تعلقه بقوله غفر  
 اي غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل او هي منه لما تقدم وهو مقعول للم اسم فاعله فيكون مرغوع  
 المحل ﴿قوله﴾ باب اجد ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان او ردفه حديثا بن  
 عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم اجد الناس بالخير وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي قال  
 الزين بن المنبر وجه التشبيه باجودته صلى الله عليه وسلم بالخير وباجودته الربع المرسلة ان المراد  
 بالربح الرحمة التي رسلها الله تعالى لارزال الفيت العالم الذي يكون سببا لاصابة الارض الميتة بغير الميتة  
 اي قيم خير به ومن هو بصفة الفقر والحاجة ومن هو بصفة الفتي والكفاية كتر ما سمع الفيت الناشئة  
 عن الربح المرسلة صلى الله عليه وسلم ﴿قوله﴾ باب من لم يدع اي ذنبه (قول الزور والعمل به) زادني  
 نسخة الصغاني في الصوم قال الزين بن المنبر حذف الجواب لانه لو نص على ما في الخبر لمالت الترجمة اول  
 عبر عنه بحكم معين لوقع في عهده فكان الايجاز ما صنع ﴿قوله﴾ حديثنا سعيد المقبري عن ابيه كذا في كثر  
 الروايات عن ابن ابي ذئب وقدر واما بن وهب عن ابن ابي ذئب فاختلف عليه واه الربيع عنه مثل الجماعة  
 ورواه ابن السراج عنه فقل عن ابيه أخرجه النسائي وأخرجه الاسماعيلي من طريق جلد بن خالد  
 عن ابن ابي ذئب باسقاطه ابضا واختلف فيه على ابن المبارك أخرجه ابن حبان من طريقه بالاسقاط  
 وأخرجه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة باباته وذكر الفاروق بن يزيد بن هرون ويونس بن يحيى  
 ورواه عن ابن ابي ذئب بالاسقاط ابضا وقد أخرجه احمد بن زيد فقال فيه عن ابيه والذي يظهر ان ابن  
 ابي ذئب كان تارة لا يقول عن ابيه وفي كثر الاحوال يقولها وقد روى ابو قتادة الخراساني عن ابن ابي ذئب  
 بالسناد أخرجه عن الزهري عن عبد الله بن عجلية عن ابي هريرة وهو شاهد المحفوظ الاول ﴿قوله﴾ قول  
 الزور والعمل به زاد المصنف في الادب عن احمد بن يونس عن ابن ابي ذئب والجهل وكذا لاجد عن  
 حجاج بن يزيد بن هرون كلاهما عن ابن ابي ذئب وقدر واما بن وهب والجهل في الصوم ولا بن ماجه من  
 طريق ابن المبارك من لم يدع قول الزور والعمل به جعل الضمير في به يعود على الجهل والاول  
 جمله يعود على قول الزور والمعنى متقارب لما روى الترمذي حديث ابي هريرة هذا قال في الباب عن  
 انس (قلت) وحديث انس أخرجه الطبراني في الاوسط بلفظ من لم يدع الخ والكتب ورجاله ثقات  
 والمراد بقول الزور والكذب والجهل السفة والعمل به اي بغتضا ما تقدم ﴿قوله﴾ فليس لله حاجة في ان  
 يدع طعامه وشرابه قال ابن بطال ليس معناه ان يؤمر بان يدع سياحه وانما معناه التحذير من قول الزور  
 وما ذكر معه وهو مثل قوله من باع الخمر فليس له الخنزير باعها ولم يأمره بذلك ولكنه على التحذير  
 والتعظيم لا على ما يقع الخمر واما قوله فليس لله حاجة فلا مفهوم له فان الله لا يحتاج الى شيء وانما معناه فليس لله  
 ارادة في سياحه فوضع الحاجة موضع الارادة وقد سبق اوجع من عبد البر الى شيء من ذلك قال ابن المنيني  
 الجاشعية بل هو كناية عن عدم القول كما يقول الغضيل بن ردي عليه شيئا عليه منه قل

باب اجد ما كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يكون  
 في رمضان حديثنا  
 ابن اسمعيل حديثنا  
 ابن سعد اخبرنا ابن شهاب  
 عن عبد الله بن عباس  
 ابن عتبة ان ابن عباس  
 رضى الله عنهما قال كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 اجد الناس بالخير وكان  
 اجد ما يكون في رمضان  
 حين يلقاه جبريل وكان  
 جبريل عليه السلام يلقاه  
 كل ليلة في رمضان حتى  
 يسلمه يعرض عليه النبي  
 صلى الله عليه وسلم القرآن  
 فاذا لقيه جبريل عليه السلام  
 كان اجد بالخير من الربح  
 المرسلة ﴿باب﴾ من لم يدع  
 قول الزور والعمل به في  
 الصوم حديثنا آدم بن  
 ابي اسحق حديثنا بن ابي ذئب  
 حديثنا سعيد المقبري عن  
 ابيه عن ابي هريرة رضى  
 الله عنه قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم من لم يدع  
 قول الزور والعمل به فليس  
 لله حاجة في ان يدع طعامه  
 وشرابه

يقوم به لاجبة في بكتا فالمراد بالصوم التلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه وقرب من هذا  
 قوله تعالى لن نزال الله لهم أو لادماؤها ولكن يناله التقوى منكم فان معناه ان يصبر ضاه الذي ينشأ  
 عنه القبول وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث ان من فعل ما ذكر لا يثبت على سيامه ومعناه ان  
 ثواب الصيام لا يقوم في الموازين بآثار الزور وما ذكر معه وقال البيضاوي ليس المقصود من شرعية الصوم  
 نفس الجوع والعطش بل ما يتبعه من كسر الشهوات وتطويع النفس الامارة للفلس الملمنة فاذالم  
 يحصل ذلك لا ينظر الله اليه قطر القبول قوله ليس لله حاجة بمحار عن عدم القبول في السب واراد  
 المسب والله اعلم واستدل به على ان هذه الافعال تنقص الصوم وتعقبها بما سافر تركه باجتناب الكاثر  
 واجاب السبكي الكبير بان في حديث الباب والذي مضى في اول الصوم دلالة قوية للالوان الرث  
 والصعب وقول الزور والعمل به مما عمل النبي عنه مطلقا والصوم مأمور به مطلقا فلو كانت هذه  
 الامور اذا حصلت فيه لم تؤثر بها لم يكن في كراهية مشروطة فيه معنى فقهه فلما ذكر في هذين  
 الحديثين نعتا على امرين احدهما زيادة قبحها في الصوم على غيرها والثاني البحث على سلامة الصوم  
 عنها وان سلامته مناصفة كالفيه وقوة الكلام تقتضي ان يبح ذلك لاجل الصوم فقتضى ذلك ان  
 الصوم يكمل بالسلامة عنها قال فلما لم يسل عنها قصم ثم قال ولا شأن بالكليف قدر بأشياء وبه  
 على اخرى بطريق الاشارة وليس المقصود من الصوم العدم المحض كافي للمنهاية لانه يشترط له النية  
 بالاجاع ولعل القصد به في الاصل الامساك عن جميع الخالقات لكن لما كان ذلك شق خفف الله  
 وامر بالامساك عن المفطرات ونبه الغافل بذلك على الامساك عن الخالقات وارشد الى ذلك ما تضمنته  
 احاديث الجبين عن الله عزاده فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما ساعداهما من الخالقات من  
 المكملات والله اعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي لما اخرج الترمذي هذا الحديث ترجمه ما في التشديد  
 في الفية للصائم وهو مشكل لان الفية ليست قول الزور ولا العمل به لانها لا بد كغيره بما كرهه  
 الزور والكذب وقد وافق الترمذي فيه أصحاب السنن فترجوا بالقبول وذكرنا هذا الحديث تركناه  
 فهو ما من ذكر قول الزور والعمل به الامر يحفظ النطق ويمكن ان يكون فيه اشارة الى الزيادة التي  
 وردت في بعض طرقه وهي الجهل فانه يصح اطلاعه على جميع المعاصي واماقوله والعمل به فيعود على  
 الزور ويحتمل ان يعود ايضا على الجهل اي بالعمل بكل منهما **فتبينه** قوله فليس لله وقع عند  
 النبي في الشعب من طريق يزيد بن هر وروى عن ابن ابي ذئب فليس به مجردة وهما ضمير فان لم يكن  
 نحر ضا الضمير للصائم **قوله** باب هل يقول اني صائم اذا شتم **قوله** فيه حديث ابن هريرة وقد  
 تقدم الكلام عليه متروك قبل ستة ابواب **قوله** فيه ولا يصعب كذا لا كثر بالمهمة الساكنة بعدها  
 خاه معجبة ولعنههم بالسب بل الصادق هو بمعناه والصاحب الحماص والصباح وقد تقدم ان المراد  
 بالتي عن ذلك تأ كيد حاله الصوم والاضيق للصائم منهي عن ذلك ايضا **قوله** لحاف كذا لا كثر  
 والسكتين في خلفه صحت الواو كما انها صيغة جمع ويرى غير البخاري بلفظ خلفه على الوحدة كسر  
 ونقرة **قوله** للصائم فرحان فرحان هذا انظر فرح زاد مسلم فطره وقوله يفرحهما اصله يفرح  
 به ما غنى الجار ووصل الضمير لقوله صام رمضان اي فيه قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه  
 وعطشه حيث اناج له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو السابق للفهم وقيل ان فرحه فطره انما هو من  
 حيث انه تمام صومه وخاتمة عبادته وتختيف من به ومعرفة على مستقبل صومه **قلت** ولا مانع من  
 الحمل على ما هو اعم مما ذكر فرح كل احد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فنه من يكون  
 فرحه مباحا وهو الطبيعي ومنهم من يكون مستجبا وهو من يكون سببه شئ مما ذكره **قوله** واذا لم يكن  
 ربه فرح بصومه اي بجزائه وثوابه وقيل الفرح الذي عند لقاء به لما سرور به بما هو ثواب ربه  
 على الاجتناب **قلت** والثاني اظهر اذ لا ينحصر الاول في الصوم بل يفرح حيثما يقبل صومه  
 وترتب الجزاء الوافر عليه **قوله** باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة يضم المهلة وسكون

**باب** هل يقول اني صائم  
 اذا شتم **حدثنا** ابراهيم  
 ابن موسى اخبرنا هشام  
 ابن يوسف عن ابن  
 جريح قال اخبرني عطلة  
 عن ابن صالح ان يات انه  
 سمع ابا هريرة رضي الله  
 عنه يقول قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 الله كل عمل ابن آدم له  
 الا الصيام فانه لي وانا  
 اجزي به والصيام جنة  
 واذا كان يوم صوم احدكم  
 فلا يرف ولا يصخب فان  
 سابه احد او قاله فليقل اني  
 امرؤ صائم والذي نفس  
 محمد بيده لخلوف الصائم  
 اطيب عند الله من ريح  
 المسك للصائم فرحان  
 يفرحهما اذا افرغ فرج  
 واذا لم يفرح بصومه  
**باب** الصوم لمن خاف  
 على نفسه العزبة **حدثنا**  
 صيدان عن ابى جزة  
 عن الامش عن ابراهيم  
 عن علقمة قال سنانا  
 امش مع عبد الله رضي  
 الله عنه فقال كنتم على  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 من استطاع الباءة فليتزوج  
 فانه اغنى للبصر واخصن  
 للفرج ومن لم يستطع

الزاي بعدهما وحيدة كذا في خبر وغيره العزو بزيادة واو والمراد بالحرف من العزو وبما يشأ عنها من ارادة التورع في الغت ثم ورد المصنف فيه حديث ابن مسعود المشهور وسبأ في الظلم عليه مستوفى في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله فيه من لم يسطع اي لم يجد اية النكاح **(قوله فعليه بالصوم فانه له جاهد)** بكسر الواو ويحيى ومد وهو رضى الحسين وقيل رضى عروقه ومن جعل به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه ان الصوم فاعلم لشهوة النكاح واستشكل بان الصوم يزيد في تجميع الحرارة وذلك ما يثير الشهوة لكن ذلك اعماق في مبدأ الامر فاذا عادي عليه واعتاده سكن ذلك والله اعلم **(قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم الهلال فصوموا)** هذه الترجمة لفظ مسلم من رواية ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن ابى هريرة وقدم سبق للمصنف في قول الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم بن ابيه بلفظ اذا رايتهم وذكر البخاري في الباب احاديث تدل على نفي صوم يوم السبت تها تزيها حسنا فصدرها بحديث عمار المصريح بصبيان من سامه ثم بحديث ابن عمر بن وجهين احدهما بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له والاخر بلفظ فاكوا العدة ثلاثين وقصد بذلك ريان المراد من قوله فاقدروا له ثم استظهر بحديث ابن عمار ايضا الشهر هكذا وهكذا وجس الاجام في الثالثة ثم ذكر شاهدان من حديث ابى هريرة لخبر ابن عمر مصرحان بان عدة الثلاثين الامور بها تكون من شعبان ثم ذكر شاهد الحديث ابن عمر في كون الشهر تسعا وعشرين من حديث سلمة مصرا فيه بان الشهر تسع وعشرون ومن حديث انس كذلك وسأتمكم عليها حديثا حديثان شاء الله تعالى **(قوله وقال صلة عن عمار في آخره)** اما صلة فهو بكسر المهملة وتضعيف اللام المفتوحة ابن زفر برأى فلو وزن عمر كوفي عيسى بوحدة ومهملة من كبار التابعين وفضلناهم وهم ابن خزم فزعم انه صلة بن اشم والمعروف انه ابن زفر وكذا وقع مصرحاه عند جمع من وصل هذا الحديث وقد وصله ابو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن قيس عن ابى اسحق عنه ولفظه عندهم كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلبة فقال كلوا فتنحى بعض القوم فقال انا في صائم فقال عمار من صام يوم السبت وفي رواية ابن خزيمة وغيره من صام اليوم الذي سئل فيه ولم تنابع باسناد حسن اخرجه ابن ابى شيبة من طريق منصور عن ربه ان عمارا ناسا معه اوفهم سالوهم في اليوم الذي سئل فيه فاعتز لهم رجل فقال له عمار قال فكل فقال انا في صائم فقال له عمار ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فقال وكلوا واه عبد الرزاق من وجه آخر عن منصور عن ربه عن رجل عن عمار وله شاهد من وجه آخر اخرجه اسحق بن راهويه من رواية شريك عن عكرمة ومنهم من وصله بكراين عباس فيه **(قوله فتدعى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم)** استدلل به على تحريم صوم يوم السبت لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رايه فيكون من قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مستند عندهم لا يحتفون في ذلك وثالثهم الجوهري المالكى فقال هو موقوف وال جواب انه موقوف لفظا مرفوعا كما قال الطبري اعماق بالموصول ولم يقل يوم السبت بل في ان صوم يوم فيه ادى شئ بسبب لعصيان صاحب الشرع فكيف بمن صام يوما السبت فيه قائم ثابت ونحوه قوله تعالى ولا تركوا الى الذين ظلموا اى الذين اونس منهم ادى ظلم فكيف بالظلم المستمر عليه (قلت) وقد علمت انه موقوف كثير من الطرق بلفظ يوم السبت وقوله ابا القاسم قبل فائدة تخصيصه ذكر هذه الكنية الاشارة الى انه هو الذي يقسم بين عباد الله احكامه زمانا ومكانا وغير ذلك واما حديث ابن عمر فائق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله فاقدروا له وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ فاقدروا ثلاثين كذلك اخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وهكذا اخرجه عبد الرزاق عن معمر بن اوبن عن نافع قال عبد الرزاق واخبرنا عبد العزيز بن ابي هريرة عن نافع بن عوف قال فعدوا ثلاثين وافق الى رواة عن مالك عن عبد الله بن دينار ايضا فيه على قوله فاقدروا له وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي وكذا رواه

فعلية بالصوم فانه له وجاء  
باب قول النبي صلى الله  
عليه وسلم اذا رايتهم الهلال  
فصوموا واذا رايتهم  
فاقدروا له وقال صلة عن  
عمار من صام يوم السبت  
فتدعى ابا القاسم صلى  
الله عليه وسلم فحدثنا  
عبد الله بن مسلمة عن  
مالك عن نافع عن عبد الله  
ابن عمر رضى الله عنهما  
ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذكر  
ومضان

اسحق الجبري وغيره في الموطن عن القنبري واخرجه الربيع بن سليمان والمرئي عن الشافعي فقال فيه  
 كقوله البخاري هناك عن القنبري فان غم عليكم فأكوا العدة ثلاثين قال البيهقي في المعرفة ان كانت  
 رواية الشافعي والقنبري من هذين الوجهين محفوظة فيكون مالك قد رواه على الوجهين (قلت) ومع  
 غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات منها ما رواه الشافعي ايضا من طريق سالم عن ابن  
 عمر بعين الثلاثين ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن ابيه عن ابن  
 عمر بلفظ فان غم عليكم فكمكوا ثلاثين وله شواهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة وعلى هريرة  
 وابن عباس عند ابى داود والنسائي وغيرهما وعن ابى جكر ومطلق بن علي عند البيهقي واخرجه  
 من طريق اخرى عنهم وعن غيرهم (قوله) لا تصوموا حتى ترأى الهلال (ظاهره) يجب الصوم حين رؤيته  
 متى وجدت ليلته وانهار الكعبة محمول على صوم اليوم المستقبل وبعض العلماء فرق بين ما قبل  
 الزوال وبعده وخالف الشيعة الاجماع فأوجبوه مطلقا وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل  
 رؤيته الهلال فدخل فيه صورة الغيم وغيرهما ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة لكان ذلك لان غمكنا لكن  
 اللفظ الذي رواه اكثر اهل اواقف للمخالف شبهة وهو قوله فان غم عليكم فأكوا فأكوا والله فأكوا لان يكون  
 المراد التفرقة بين حكم الصوم والغيم فيكون التعليق على الرؤيته متعلقا بالصحو. واما الغيم فله حكم آخر  
 ويحتمل ان لا تفرقه يكون الثاني مؤكدا للاول والى الاول ذهب اكثرنا بله والى الثاني ذهب الجمهور  
 فقالوا المراد قوله فأكوا والله ايا نظر وافى اول الشهر واحسبوا اتمام الثلاثين ويرجع هذا التأويل  
 الى وابيات الاثر المعروفة بالمراد وهي ما تقدم من قوله فأكوا العدة ثلاثين ونحوها واول ما مضى الحديث  
 بالحديث وقد وقع الاختلاف في حديث ابى هريرة في هذه الزيادة ايضا رواها البخاري كما يرى بلفظ  
 فأكوا عدة شعبان ثلاثين وهذا اصرح ما ورد في ذلك وقد قيل ان آدم شيخه اقر بذلك فان كثر  
 الرواة عن شعبه فاقوا فيه فعدوا ثلاثين اشار الى ذلك الامام علي وهو عنده مسلم وغيره قال فجوز ان يكون  
 آدم اورد على ما وقع عنده من تفسير الخبر (قلت) الذي قلناه الامام علي صحيح وقد رواه البيهقي من طريق  
 ابراهيم بن زيد عن آدم بلفظ فان غم عليكم فعدوا ثلاثين وما مضى عندنا شعبان ثلاثين فوقع البخاري  
 ادراج التفسير في نفس الخبر ويؤيده رواية ابى سلمة عن ابى هريرة بلفظ لا تصوموا رمضان بصوم يوم  
 ولا يومين فانه شهر بان المأمور بعده هو شعبان وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن  
 زيد بلفظ فأكوا العدد وهو يتناول كل شهر فدخل فيه هببان وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة  
 في صحيحه من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتفظ من شعبان لا يحتفظ من غيره  
 ثم بصوم لربيع رمضان فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام واخرجه ابو داود وغيره ايضا وروى ابو داود  
 والنسائي وابن خزيمة من طريق ربي عن حذيفة عن فروة قال تصوموا الشهر حتى ترأى الهلال او تكملوا  
 الفدة ثم صوموا حتى ترأى الهلال او تكملوا العدة وقيل الصواب فيه عن ربي عن رجل من الصحابة  
 مهم ولا يندرج ذلك في محته قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد في هذه المسئلة تهوى ما اذا حال دون مطلع  
 الهلال غيم او قربة ليلته الثلاثين من شعبان ثلاثة اقوال احدها يجب صومه على انه من رمضان ثانيها لا يجوز  
 فرضا ولا قضاء مطلقا بل قضاء وكفارة وتنبؤا وقضاء لافاق عادة وبقال الشافعي وقال مالك وابو حنيفة  
 لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثها المرجع الى رأى الامام في الصوم والظن واحتج  
 الاول بانه موافق لرأى الصحابي راوى الحديث قال احمد حدثنا اسمعيل حدثنا ايوب عن نافع عن ابن  
 عمر فذكر الحديث بلفظ فأكوا والله قال نافع فكان ابن عمر اذا مضى من شعبان تسع وعشرون بيعت من  
 ينظر فان راى قدامه وان لم ير ولم يصل دون منظره مسح ولا قرا صبح مفطر وان حال اصبح سالما واما  
 ما روى الثوري في جامعه عن عبيد الله بن ربي عن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو سمعت الحسنه كلها الاقترنت  
 اليوم الذي يشك فيه فاجمع بينهما انه في الصورة التي اوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور

فقال لا تصوموا حتى ترأى  
 الهلال ولا تظنوا حتى  
 تروا فان غم عليكم

عن اجدانه خص يوم السبت بما اذا تعاقد الناس عن رؤيته الحلال او شهد برؤيته من لا يقبل الحائض  
 شهادته فاما اذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكاً واختار كثير من المحققين من اصحابنا الثاني قال ابن  
 عبد الحادي في تتبعه الذي دلت عليه الاحاديث وهو مقتضى التواعد انه اي شهر غم مكمل ثلاثين  
 سوا في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما فلي هذا قوله فأكلوا العدة يرجع الى الجنتين ره قوله صوموا  
 لرؤيته ووافطر والرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة اي غم عليكم في صومكم او فطر لم وبقية الاحاديث  
 تدل عليه فالأدوم في قوله فأكلوا العدة لاشهر اي عدة الشهر ولم يخص صلى الله عليه وسلم شهر اذون  
 شهر بالا كمال اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك اذ لو كان شعبان غير مذهبنا الا كمال لبيته  
 فلا تكون رواية من روى فأكلوا عدة شعبان مخالفة لمن قال فأكلوا العدة بل مبيته لها ويؤيد ذلك  
 قوله في الرواية الاخرى فان حال ينكم ويته سحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا  
 اخرجه احمد واحكام السنن وابن خزيمة وابو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي من هذا  
 الوجه بلفظ ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان وروى النسائي من طريق محمد بن حنين عن  
 ابن عباس بلفظ فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين **(قوله فاقدروا الله)** تصدق ان العلماء فيه تاولين  
 وذهب آخرون الى تأويل ثالث قالوا معناه فاقدروه بحسب المنازل قاله ابو العباس بن سريج من  
 الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من الحديث قال ابن عبد البر لا يصح عن مطرف  
 واما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا قال بوتل ابن خزيمة عن رزمنداد عن الشافعي مثله ان  
 سريج والمعرف عن الشافعي ما عليه الجمهور وقيل ابن العربي عن ابن سريج ان قوله فاقدروا الله  
 خطاب لمن خصه الله بهذا العلم وان قوله فأكلوا العدة خطاب للعامة قال ابن العربي فيصار وجوب  
 رمضان عنده يختلف الحال فيجب على قوم بحسب الشمس والقمر وعلى آخرين بحسب العدد قال وهذا  
 بعيد عن النبلاء وقال ابن الصلاح معرفة منازل القمر هي معرفة سير الالهة واما معرفة الحساب فامر  
 دقيق يتخصص بعمرته الا اذا قال معرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من راقب النجوم  
 وهذا الذي اراده ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه وقيل الرواية عنه انه لم يقل  
 بوجوب ذلك عليه وانما قال يجوز له وهو اختيار الفقهاء ابواب الطيب واما ابواسحق في المذهب فتقل عن  
 ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة فتعدت الآراء في هذه المسئلة بالنسبة الى خصوص النظر في  
 الحساب والمنازل احدها الجواز لا يجوز عن القرض ثانيا يجوز ويجزئ ثالثا يجوز والحاسب ويجزئه  
 لا المنجم رابعا يجوز وله ما لغيره ما تغلب الحاسب دون المنجم خامسا يجوز وله ما لغيره ما مطلقا وقال  
 ابن الصباغ اما الحاسب فلا يفرقه باختلاف بين اصحابنا (قلت) ونقل ابن المنذر قبله الاجماع على ذلك  
 فقال في الاثر في صوم يوم الثلاثاء من شعبان اذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب باجماع الامة وقدم  
 عن اكثر الصحابة والتابعين كراهته هكذا اطلق ولم فصل بين حاسب وغيره من فرق بينهم كان محجوبا  
 بالاجماع قبله وسيأتي بقية البحث في ذلك بعد باب **(قوله الشهر نبع وعشرون)** ظاهر مصر الشهر  
 في تسع وعشرين مع انه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين والجواب ان المعنى ان الشهر يكون تسعة  
 وعشرين او الادم للمهد والمراد شهر بعينه او هو محمول على الاكثر الا غلب قول ابن مسعود ما صنفنا  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم تسع وعشرين اكثر مما صنفنا ثلاثين اخرجه ابو داود والترمذي ومثله ابن  
 عاتقة عند احمد بن اسناد جيد وبهذا الاول قوله في حديث ام سلمة في الباب ان الشهر يكون تسعة  
 وعشرين يوما وقال ابن العربي قوله الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا الخ معناه خصه من جهة احد  
 طرفيه اي انه يكون تسع وعشرين وهو واقف ويكون ثلاثين وهو اكثر فلا تأخذوا انكم صوم الاكثر  
 احتياطا ولا تنقصوا على الأقل تحفظا ولكن اجعلوا عبادتكم منسجمة ابدعوا انتهاء باستهلاله **(قوله)**  
 فلا تصوموا حتى تروه ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل احد بل المراد بذلك رؤيته بعضهم

فاقدروا الله \* حدثنا  
 عبد الله بن مسلمة حدثنا  
 مالك عن عبد الله بن  
 دينار عن عبد الله بن عمر  
 رضي الله عنهما ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال الشهر تسع وعشرون  
 ليلة فلا تصوموا حتى تروه

فانعم عليكم فاكملوا العدة لاثنتين محدثنا ابو الوليد حدثنا شعبة عن جلبة بن سحيم قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وخص الابهام في الثالثة حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا ٨٧ محمد بن زياد قال سمعت ابا هريرة رضي

وهو من ثبت بذلك اما واحدا صلى رأى الجمهور واواثان على رأى آخرين ووافق الخنفة على الاول  
الاتهم خصوا بذلك عاذا كان في السماء علة من غيم وغيره والامنى كان محمول قبل الامن جمع كثير  
ضع العلم خبرهم وقد غلبت تعليق الصوم بالرؤية من ذهب الى الزام اهل البلد بربطها بلدها  
ومن لم يذهب الى ذلك قال لان قوله حتى رء وخطاب لآناس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ولكنه  
مصر وف عن ظاهره فلا يتوقف الحال على رؤية كل واحد فلا يقتضي بالبلد وقد اختلف العلماء في ذلك  
على مذاهب احدها لاهل كل بلد رؤيتهم وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما شهدته وحكاها ابن  
المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحق وحكاها الترمذي عن اهل العلم وليحسوا وحكاها الماوردي  
وبها المشقة ثانيا ما يراه اذ رأى ببلده لزم اهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكى  
ابن عبد البر الاجماع على خلافه وقال اجماعا على انه لا يراه الرء بغير ما يحد من البلاد كقراسان والاندلس  
قال القرطبي قد قال شيوخنا اذا كانت رؤيته الملال ظاهرة فاطمة بموضع ثم نقل الى غيرهم بشهادة اثنين  
لزمهم الصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة الا لاهل البلد الذي ثبت فيه الشهادة الا ان ثبت  
عند الامام الاعظم فيلزم الناس كلهم لان البلاد حقه كالبلد الواحد حكمه نافذ في الجميع وقال بعض  
الفاقيصة ان تهازلت البلاد كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر واخرا ابو  
الطيب وطائفة الوجوب وحكاها البغوي عن الشافعي وفي ضبط العدواجه احدها اختلاف المطالع  
فقط به العراقون والصيدلاني وصححه التوري في الروضة وشرح المذهب ثانيا ما سافة القصرة قطع  
به الامام والبغوي وصححه الرازي في الصغير والثوري في شرح مسلم ثالثا ما اختلفت الاقاليم رابعا  
حكاها السرخسي فقال يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم خامسا قول ابن  
الماجشون التندم واستدل به على وجوب الصوم والقطر على من رأى الملال وحده وان لم يثبت بقوله  
وهو قول الأئمة الاربعة في الصوم واختلفوا في القطر قال الشافعي وشرط ويحقيقه وقال الأكثر  
يسمى صاحبا احتياطا **(قوله)** فان غم عليكم بضم اللجبة وتشديد الميم الى حال ينكر ربه غم قال  
غمت الشيء اذا غطته ووقع في حديث ابن هريرة من طريق المستفي فان غم ومن طريق الكشميني  
اغنى ومن رواية السرخسي غي فتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة واغنى وغى بتشديد الميم  
وتخفيفها فهو مغموم الكل بمعنى واما غي فآخوذ من الغاوة وهي عدم الفطنة وهي استعارة لخفاء  
الملال وقيل ابن العربي انه يرى عي العين الملهمة من العي قال وهو بمعناه لانه ذهاب البصر عن  
المشاهدات او ذهاب البصر عن المعقولات **(قوله)** في طريق ابن عمر الثلاثة الشهر هكذا وحكذا  
ونحنس الابهام في الثالثة كذا الأكثر بالمعجمة والتون اي قبض والاختصاص لا التبايض فله الخطابي  
وفي رواية الكشميني وجبس بالخاء المعجمة ثم الموحدة في منع **(قوله)** عن يحيى بن عبد الله بن صفى  
بعملة وقاموزن زيدى وهو اسم بلفظ النسبة ووقع في رواية حجاج عن ابن جريج اشبهني يحيى اخرج  
مسلم وكذا صرح بالاشبار في شية الاسناد وسياق الكلام على حديثه سلمة هدامستوفى في كتاب  
الطائفة **(قوله)** عن حميد بن انس) سياق في الملال من وجه آخر عن سليمان بن حميد انهم انبا  
**(قوله)** تساعا وعشرين) كذا الأكثر والحموي والمستفي تسعة وعشرين وسياق فيمة الكلام عليه  
هنا ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب شهر اعيد لا يتقصان) هكذا ترجم بعض لفظ الحديث وهذا  
لقد رلفظ طريق الحديث الباب عند الترمذي من رواية بشر بن الفضل عن نفاة الحذاء **(قوله)** حدثنا  
مسدد حدثنا معتمر) فساق الانسناد ثم قال وحدثني مسدد قال حدثنا معتمر فساقه باسناد آخر لمسدد

حدثنا قال سمعت اسحق يعني ابن موسى عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
حدثني سعيد قال حدثنا معمر عن خالد الحذاء قال اخبرني عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

وساق المتن على لفظ الرواية الثانية وكان التكتة في كونه لم يجمع الاستاذين معامع انهم لم يتغير الا  
 في شيخ معتبران مسددا حذته به مرة ومع غيرة عن معتبر عن اسحق وحديثه به مرة اخرى اما هو  
 وحده واما بقراءته عليه عن معتبر عن خالد ولمسد فيه شيخ آخر اخرج ابو داود عنه عن يزيد بن  
 زريع عن خالد وهو محفوظ عن خالد الحذاء من طرق واما قول فاسم في الدلائل سمعت موسى بن هرون  
 يحدث بهذا الحديث عن العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع مر فوجا قال موسى وانا اهاب رفقه فلم  
 يحمل علي ان يزيد بن زريع كان رفقه والافليس لها بترقه معنى واما لفظ اسحق العدوي فأخرجه  
 ابو نعيم في مستخرج من طريق ابي خليفه وابي سلم الكجبي جميعا عن مسد هذا الاسناد بلفظ لا ينقص  
 رمضان ولا ينقص ذوالحجة واثار الاسماعيلي ايضا الى ان هذا اللفظ لاسحق العدوي لكن اخرج البيهقي  
 من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسد بلفظ شهر اعيد لا ينقصان كما هو لفظ الترجه وكان هذا هو  
 السرق اقتصار البخاري على سياق المتن على لفظ خالد دون اسحق لكونه يختلف في سياقه عليه وقد  
 اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فهم من جعله على ظاهره فقال لا يكون رمضان ولا ذوالحجة ابدا الا  
 ثلاثين وهذا قول مردود معان للموجود المشاهد ويكنى في رده قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته  
 واضر والرؤيته فان علم عليكم فأكلوا العدة فانه لو كان رمضان ابد الا ثلاثين لم يحتج الى هذا ومنهم من  
 تأوله معنى لاقا وقال ابو الحسن كان اسحق بن راهو به يقول لا ينقصا في الفضل فان كانا تسعة  
 وتسعين او ثلاثين انتهى وقيل لا ينقصان معان جاء احد تسعا وعشرين جاء الا آخر ثلاثين ولابد  
 وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما وهذا القولان مشهوران عن السلف وقد تمنا متقولين في اكثر  
 الروايات في البخاري وسقط ذلك في رواية ابي نذر وفي رواية التسي وغيره عقب الترجه قبل سياق الحديث  
 قال اسحق وان كان ناقصا فهو تمام وقال محمد لا يجتمعان كلاهما ناقص واسحق هذا هو ابن راهو به  
 ومحمد هو البخاري المصنف ووقع عند الترمذي قبل القولين عن اسحق بن راهو به واحد بن خنبل  
 وكان البخاري اختار مقالة احمد فخرمها ونوراد اعلمها قال الترمذي قال احمد معناه لا ينقصان معاني  
 سنة واحدة انتهى ثم وجدت في نسخة الصغرى ما نصه عقب الحديث قال ابو عبد الله قال اسحق تسعة  
 وعشرون يوما قال واحد بن خنبل ان قص رمضان ثم ذوالحجة وان قص ذوالحجة ثم رمضان وقال  
 اسحق معناه وان كان تسعا وعشرين فهو تمام غير نقصان قال وعلى مذهب اسحق يجوز ان نقصانما  
 في سنة واحدة وروى الحاكم في تاريخه باسناد صحيح ان اسحق بن ابراهيم سئل عن ذلك فقال انك ترون  
 العدد ثلاثين فاذا كان تسعا وعشرين ترونه نقصانا وليس ذلك بنقصان ووافق احمد على اختياره ابو بكر  
 احمد بن عمر والبراء فاهم مغلطاي انه مراد الترمذي بقوله وقال احمد وليس كذلك واعاذ ذكره فاسم في  
 الدلائل عن البراء فقال سمعت البراء يقول معناه لا ينقصان جميعا في سنة واحدة قال ويدل عليه رواية  
 زيد بن عبيدة عن سمرة بن جندب مر فوجا شهر اعيد لا يكونان تحميه وخسين يوما ودعى مغلطاي ايضا  
 ان المراد باسحق اسحق بن سويد العدوي راوى الحديث ولم يأت على ذلك بحجة وذكريان حبان لهذا  
 الحديث معنيين احدهما قاله اسحق والاخر ان المراد انهما في الفضل سواء القوله في الحديث لا تنقص  
 ما من ايام العمل فيها افضل من عشر ذوالحجة وذكريان القريظي ان فيه خمسة اقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد  
 ان معناه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قل فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة وهذا حكماء ابن  
 زريق ومن قبله ابو الوليد بن رشد وقوله النصب الطبري عن ابي بكر بن قورق وقيل المعنى لا ينقصان في  
 الاحكام وهذا جزم البيهقي وقوله الطحاوي فقال معني لا ينقصان ان الاحكام فيهما وان كانا تسعة  
 وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمهما اذا كانا ثلاثين وقيل معناه لا ينقصان في نفس الامر لكن  
 ربما حال دون رؤيته بالمال لاننا نحن وهذا اشار الى ابن حبان ايضا ولا يحتج بعده وقيل معناه لا ينقصان  
 معاني سنة واحدة على طريق الاكثر الاغلب وان ندر وقوع ذلك وهذا اعدل مما تقدم لانهم لم يوافقوا



وقوعهما ووقع كل منها تسعة وعشرين قال الطحاوي لاخذ بظاهره اوجه على قص احد هما بدقه  
العنان لا فاقول جذا ناهما ينقصان معافي اعوام وقال الزين بن المنبر لا يخافون من هذه الاقوال عن  
الاغراض وافر بها ان المراد ان النقص الحسي باعتبار العددين تجري بأن كلامهما شهر عبد عظيم فلا  
ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع الى تأيد قول اسحق وقال البيهقي في  
المعرفة انما خصهما بالذكور لعل في حكم الصوم والحج بهما وبغيره التوروى وقال انه الصواب المعتد  
والمعنى ان كل ما ورد عنهما من الفضائل والاحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين او تسعا وعشرين  
شوا سادس الوقوف اليوم التاسع او غيره ولا يخفى ان محل ذلك ما اذا لم يحصل تخصيص في ابتداء الحلال وفائدة  
الحديث رفع ما يقع في القلوب من شئ من صام تسعا وعشرين او وقف في يوم عرفه وقد استشكل بعض  
العلماء امكان الوقوف في الثامن اجتهاد اوليس مشكلا لانهم يعتمدون الرواية بشاهدين ان قول ذي الجبة  
الجبس متلافق وقول يوم الجمعة ثم بين انهما شهدا زورا وقال الطبري ظاهر سياق الحديث بان اختصاص  
الشهرين بجزية ليست في غيرهما من الشهور وليس المراد ان ثواب الطاعة في غيرهما ينقص وانما المراد  
رفع الحرج عما عسى ان يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعبدين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما  
ومن قال في شهر اعيد بعد قوله شهران لا ينقصان ولم يقصر على قوله رمضان وذى الحجة انتهى وفي الحديث  
حج من قال ان الثواب ليس من بابي وجود المشقة دائما بل لله ان يفضل بالحق ناقص بالتمام في الثواب  
واستدل به بعضهم لما في كثرة ما في رمضان بنية واحدة قال لا يجعل الشهر بحجته عبادة واحدة  
فاكتفى به بالنية وهذا الحديث ينفي ان التسوية في الثواب بين الشهر الذي يكون تسعا وعشرين وبين  
الشهر الذي يكون ثلاثين انما هو بالنظر الى جعل الثواب متعلقا بالشهر من حيث الجبة لا من حيث تفضل  
الايام واعلم ان كراهة الزمان وراية يد في عقبه عن سيرة من خدب فلسطينه ضعيف وقد اخرج  
الدارقطني في افراد او الطبراني من هذا الوجه بلفظ لا يتم شهران ستين يوما قال ابو الوليد بن شدان ثبت  
فمنه لا يكونان نعمة وخسرة في الاجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق هشيم عن  
خالد الحذاء بسند هذا بلفظ كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوما ثلاثون ليلة وهذا هذا اللفظ غلط والمحمول  
عن خالد تقدم وهو الذي توارده عليه الحفاظ من اصحابه كشعبة وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وشر  
ابن المغضل وغيرهم وقد ذكر الطحاوي ان عبد الرحمن بن اسحق روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن  
اى بكرة بهذا اللفظ قال الطحاوي وعبد الرحمن بن اسحق لا يقاوم خالد الحذاء في الحفظ (قلت) فلي  
هذا فقد دخل لشهم حديث في حديث لان اللفظ الذي اوردته عن خالد هو لفظ عبد الرحمن وقال ابن رشد  
ان صح فمنا ايضا في الاجر والثواب (قوله رمضان وذو الحجة) اطلق على رمضان انه شهر عبد الله به  
من العباد ولو كان لكان العيد عار في اليوم الاخير من رمضان قاله الاثر والاول اولى وقيل به  
صلى الله عليه وسلم لم يوتر النهار اخرجه الترمذي من حديث ابن عمر وصلاة المغرب باليلة جهرية  
واطلق كونهما وتر النهار اخرجه امامته وفيه اشارة الى ان وقتها يقع اول ما قرب الشمس (خبره) ليس لاسحق  
بن سويد وهو ابن هيرة المصري العدوي عدى مصر وهو تابعي صغير وى هناعن تابعي كبير في البخاري  
سوى هذا الحديث الواحد وقد اخرجهم مفر وناضحا الحديث وقد روى بالتصديق كروان في الضعفاء  
بهذا السبب (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نكتب ولا نحسب) بالنون فهما والمراد  
احل الاسلام الذين يحضرون عند تلك المقاتلة وهو محمول على اكثرهم والمراد قسه صلى الله عليه وسلم  
(قوله الاسود بن قيس) هو الصكوفي تابعي صغير وشيخه سعيد بن عمر واي بن سعيد بن العاص مدني  
سكن دة مشق ثم الكوفة تابعي شهر سمع عائشة وابا هريرة جماعة من الصحابة في الاسناد تابعي عن تابعي  
كان الذي قبله (قوله انا) اى العرب بوقيل اراد نفسه وقوله امية بلفظ النسب الى الام قبيل اراد امية

قال شهران لا ينقصان  
شهر اعيد رمضان وذو  
الحجة (باب قوله النبي  
صلى الله عليه وسلم  
لا نكتب ولا نحسب)  
حدثنا آدم حدثنا شعبة  
حدثنا الاسود بن قيس  
حدثنا سعيد بن جردان  
سمع ابن جردان عن  
عنها عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال انا امية  
امية لا نكتب ولا نحسب

العرب لانها لا تكتب او منسوب الى الامهات اى انهم على اصل ولادة امهم او منسوب الى الام لان المرأة  
هذه صفاتها قالوا قتل منسوبون الى ام القري و قوله لا تكتب ولا تحب تفسير لكونهم كذلك وقيل العرب  
اميون لان الكتابة كانت فيهم عزيرة قال الله تعالى هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم ولا يرد  
على ذلك انه كان فيهم من يكتب ويحسب لان الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة والمراد بالحساب هنا حساب  
النجوم وتفسيرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك ايضا الا انهم السير فعلق الحكم بالصوم وغيره بارؤيه لرفع  
المرج عنهم في معاناة حساب السير واستمرار الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظاهر  
السياق يشعر بنقل تعليق الحكم بالحساب اصلا بوضوح قوله في الحديث الماضي فان نعم عليكم فاكلوا العدة  
ثلاثين ولم يقل فاكلوا اهل الحساب والحكمة فيه كون العدد عند الانهاء مستوي في المكلفون فيرفع  
الاختلاف في النزاع عنهم وقد ذهب قوم الى الرجوع الى اهل السير في ذلك وهو المار وافض ونقل عن بعض  
الفقهاء ما يقتضيه قال الباقر واجماع السلف الصالح حجة عليهم وقال ابن رزمة وهو مذهب باطل فقد  
نهت الشيعة عن الخوض في علم النجوم لانها حدىس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب من انه لو ارتبط  
الامر بها لكانت اذ لا يعرفها الا القليل **(قوله الشهر هكذا وهكذا ثلثين مرة تسعة وعشرين وحرمة ثلاثين)**  
هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصرا وفيه اختصار عمار واه غندر عن شعبة أخرجه مسلم عن ابن المنذر  
وغيره عنه بلفظ الشهر هكذا وهكذا عقدا لاجام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا يعني ثلثين  
اى اشاروا بالاصابع يديه العشر جميعا ثم وقض الاجام في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع  
وعشرون و اشار حرمة اخرى هي ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون وفي رواية جيلة بن مسعود عن  
ابن عمر في الباب الماضي الشهر هكذا وهكذا خمس الاجام في الثالثة ووقع من هذا الوجه عند مسلم  
بلفظ الشهر هكذا وهكذا او سق في يديه مرتين بكل اصابعه وقبض في الصفة الثالثة لاجام المني او  
اليسرى وروى احمد بن ابي شيبه واللفظ له من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر عنه  
الشهر تسع وعشرون ثم طبق بين كف يمينه وطبق الثالثة قبض الاجام قال فقالت عائشة ينقر الله لابي  
عبد الرحمن انما هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساء شهر اقل تسع وعشرين فقبله فقال ان الشهر  
يكون تسعا وعشرين وشهر ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع لمراعاة النجوم فوائن التعديل وانما  
المعول ورويه الالهة وقد نهى عن التكلف ولا شئنا في مراعاة ما غرض حتى لا يدرك الا بالظنون غاية  
التكلف وفي الحديث مستدلن راي الحكم بالاشارة قلت وسأيت في كتاب الحلاق **(قوله باب لا يتقدم)**  
بضم او له وقع ثانياه ويجوز فتحهما اى المكلف **(قوله لا يتقدم رمضان بصوم يوم او يومين)** اى لا يتقدم  
رمضان بصوم يوم بدعته بقصد الاحتياط له فان صومه مرتبط بالروية فلا حاجة الى التكلف واكتفى  
في الترجة عن ذلك بتصريح الخبر به **(قوله هشام)** هو الدستواني **(قوله)** عن ابي سلمة عن ابي هريرة  
في رواية خالد بن الحارث عن هشام عند الامام علي حدثني ابو سلمة حدثني ابو هريرة ونحوه لابي عوانة  
من طريق معاوية بن سلام عن يحيى **(قوله لا يتقدم اجدكم رمضان بصوم)** في رواية ابي داود عن مسلم  
ابن ابراهيم شيخ البخاري فيه لا تقدموا صوم رمضان بصوم وفي رواية خالد بن الحارث المذكورة لا تقدموا  
من يدى رمضان بصوم ولا جدد وروح عن هشام لا تقدموا قبل رمضان بصوم والترمذي من طريق  
علي بن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله **(قوله الا ان يكون رجلا)** كان تامه اى  
الان يوجب رجلا **(قوله بصوم يوما)** وفي رواية الكشي عن صومه فليصم ذلك اليوم وفي رواية  
معه عن يحيى عند احمد لا رجل كان يصوم صياما فيأتي ذلك على صيامه ونحوه لابي عوانة من طريق  
ابو يعن يحيى وفي رواية احمد عن روح الارجل كان يصوم صياما فليصمه به والترمذي واحمد من طريق  
محمد بن عمر وعن ابي سلمة الا ان يوافق ذلك صوما كان يصومه احكم قال العلماء معنى الحديث  
لا يتقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما أخرجه العمل على هذا عند اهل

الشهر هكذا وهكذا اى  
حرمة تسع وعشرين وحرمة  
ثلاثين **(باب لا يتقدم)**  
رمضان بصوم يوم ولا  
يومين **(حديثنا مسلم بن)**  
ابراهيم حديثنا هشام حدثنا  
يحيى بن ابي كثير عن ابي  
سلمة عن ابي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال  
لا يتقدم اجدكم رمضان  
بصوم يوم او يومين الا ان  
يكون رجلا كان يصوم  
صوما فليصم ذلك اليوم

العلم كرهوا أن يتعجل الرجل صيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان اه والحكمة فيه التحري بالفر لرمضان ليدخل فيه يومه ونشاط وهذا فيه نظر لان مقتضى الحديث انه لو تقدمه صيام ثلاثة ايام اوار به جاز وسند كرمافيه قري وايقول الحكمة فيه خشية اختلاط النقل بالقرض وفيه نظرا لانه يجوز ان لهادة كافي الحديث وقيل لان الحكم علق بالز وية فمن تقدمه يوم او يومين تقدمه لاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المتمدود معنى الاستثناء ان من كان له ورفضه ان له لافاعتهاد والله وثرا المأوف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء ويطبق ذلك القضاء وانذر لوجوبه ما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والنذر بالادلة القطعية على وجوب الوفاء بما قايلا يطيل القطعي بالظن وفي الحديث ودعى من يرى بتقديم الصوم على الز وية كالرافضة ودعى من قال يجوز رسوم النفل المطلق وابعد من قال المراد بالشي التقديم فيه رمضان واستدل بلفظ التقديم لان التقديم على الشيء بالشي تأمنا يتحقق اذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق لكن السياق بان هذا التأويل يرد بوجه وفيه بيان لمعنى قوله في الحديث الماضي صوموا ل وية فان الامم فيه التأييد لا التعليل قال ابن دقيق العيد ومع كونها مجعولة على التأخير فلا بد من ارتكاب مجاز لان وقت الز وية وهو الليل لا يكون محل الصوم وتعبه الفا كهى بان المراد بقوله صوموا لوه الصيام والليل كله طرف للنية (قلت) وقوع في الهاز الذي فر منه لان التأويل ليس صالحا حقيقة بدليل انه يجوز زله الاكل والشرب بعد اتيه الى ان طلع الفجر وفيه منع انشاء الصوم قبل رمضان اذا كان لاجل الاحتياط فان زاد على ذلك فخصومه الجواز وقيل بتد النفع المأخوذ لذلك وبه قطع كثير من الشافعية واجابوا عن الحديث بان المراد منه التقديم بالصوم فحشو جد منع وانما اقتصى على يوم او يومين لان الغالب من يتصدق للفقراء او المدا من منع من اول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا اذا انصفت شعبان فلا تصوموا اخرجه اصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الروياني من الشافعية يحرم التقديم يوم او يومين لحديث الباب ويكره التقديم من نصف شعبان للحديث الآخر وقال جهو والعلماء يجوز الصوم طوعا بعد الانصاف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد فيه وقال احمد بن حنبل انهم يمتنعون من تقديم الصوم طوعا بحديث الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك بما هو اصح من حديث العلاء وكذا صنع قبله الطحاوي واستظهر بحديث ثابت عن انس مرفوعا افضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن اسناده ضعيف واستظهر ايضا بحديث عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل صمت من شهر شعبان شيئا قال لا قال فاذا افطرت من رمضان فسم يومين ثم جمع بين الحديثين بان حديث العلماء يجوز على من يضعفه الصوم وحديث الباب مخصوص بمن يحتاج بزعمة لرمضان وهو جمع حسن والله اعلم ﴿ قوله باب قول الله عز وجل احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم الى قوله ما كتب الله لكم ﴾ كذا في رواية ابن خزيمة وساق غيره الاية كلها والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان المحال عليه قبل نزول هذه الاية وبما كانت هذه الاية منزلة على اسباب تتعلق بالصيام عمل بها المصنف وقد تعرض لما في التفسير ايضا كلسيا في مؤنذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السجود وهو المقصود في هذا المكان لانه جعل هذه الترجمة مقدمة لآب السجود ﴿ قوله عن ابي اسحق ﴾ هو السبيعي واسرائيل بن ابي اونس بن ابي اسحق المذكور وقد واد الانصاف على من طريق يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه عن اسرائيل وزهير بن معاوية بذكرهما ما عن ابي اسحق عن البراء زاد فيه ذكر زهير وساقه على لفظ اسرائيل وقدر واد النوري وعبد بن جعفر مسندهما عن عبيد الله بن موسى فليد كرا زهير او قد اخرجه النسائي من وجه آخر عن زهير ﴿ قوله كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ﴾ اى في اول اقراض الصيام وبين ذلك ابن جرير وفيه من طريق عبد الرحمن بن ابي ابي مرسل ﴿ قوله فنام قبل ان يطرأ الخ ﴾ فبر وايتهو كان اذا نام قبل ان يتعشى لم يزل له ان ياكل شئ

باب قول الله جل جلاله  
أحل لكم ليلة الصيام الرفث  
اتمسكوا من لباسكم  
واتمسكوا من علم الله أنكم  
تتمتعون أنفسكم كتاب  
عليكم وعفا عنكم فالان  
بشرهم وإنتم وما كتب  
الله لكم \* حدثنا عبيد  
الله بن موسى عن امرئيل  
عن أبي إسحق عن البراء  
رضي الله عنه قال كان  
أصحاب محمد صلى الله عليه  
وسلم إذا كان الرجل سالماً  
غضراً أظفراً قام قبل  
أن يظلم يأكل ليلته  
ولا يومه حتى يمسي

ولا يشرب بيليه وروحه حتى تغرب الشمس ولا يبي الشيخ من طريق ذكر يا بن ابي زائدة عن ابي اسحق  
 كان المسلمون اذا افطر واما كلون وشربون ويا تون السامالم يناموا اذا ناموا يفعلوا شيئا من ذلك  
 الى مثلها فاختفت الى وابيات في حديث البراء على ان المتع من ذلك كان مقبدا بالنوم وهذا هو المشهور في  
 حديث غيره وقيد المتع من ذلك في حديث ابن عباس بصلاة العتمة آخره ابو داود وبلفظ كان الناس على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ساءوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا الى القابلة  
 ونحوه في حديث ابي هريرة كلساذ كرهه يوا وهذا اخص من حديث البراء من وجه آخر ويحتمل  
 ان يكون ذكر صلاة العشاء لا يكون ما بعدها مظنة النوم غالباً والتقييد في الحقيقة اعمها هو بالنوم كافي  
 سائر الاحاديث وبين السدي وغيره ان ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على اهل الكتاب كما أخرجه ابن  
 جرير من طريق السدي ونظفه كتب على النصارى الصيام وكتب عليهم لايأكلوا ولا يشربوا ولا  
 يتكلموا بعد النوم وكتب على المسلمين لايأكلوا ولا يشربوا ولا يتكلموا حتى اقبل رجل من الانصار فذكر القصة ومن طريق  
 ابراهيم التيمي كان المسلمون في اول الاسلام يفعلون كما يفعل اهل الكتاب اذا نام احداهم لم يطعم حتى القابلة  
 ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم من حديث عمر بن العاص من فروق ما فصل ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب  
 ا كلمة السحر (قوله وان قيس بن صرمه) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء هكذا سمى في هذه  
 الرواية ولم يختلف على اسم ائله الا في رواية ابي اجدان يرى عنه فانه قال صرمه بن قيس أخرجه ابو  
 داود ولا يبي نصيب في المعرفة من طريق الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس مثله قال وكذا رواه اشعث بن  
 سوار عن عكرمة عن ابن عباس ووقع عند اجدان والسائي من طريق زهير عن ابي اسحق انه ابو قيس  
 ابن عمرو وفي حديث السدي المذكور حتى اقبل رجل من الانصار يقال له ابو قيس بن صرمه ولا يبي جرير  
 من طريق ابي اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان فقم المهمة بالوحدة الثقلية صرمه بن ابي  
 انس ولغيره بن جرير من هذا الوجه صرمه بن قيس كما قال ابو اجدان يرى وللدخلي في الزهرات من مرسل  
 القاسم بن محمد صرمه بن انس ولا يبي جرير من مرسل عبد الرحمن بن ابي ليلى صرمه بن مالك والجمع بين  
 هذه الروايات انه ابو قيس صرمه بن ابي انس قيس بن مالك بن عدى بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار  
 كذا نسب ابن عبد البر وغيره فن قال قيس بن صرمه قلبه كلبهم الداودي والسهيلى وغيرهما به وقمقوا  
 في رواية حديث الباب ومن قال صرمه بن مالك نسبته الى جدته ومن قال صرمه بن انس حذف اداة الكنية  
 من ابيه ومن قال ابو قيس بن عمرو اساب كنيته واخطأ في اسم ابيه وكذا من قال ابو قيس بن صرمه وكانه  
 اراد ان يقول ابو قيس صرمه فزاد فيه ابن وقد صحفه بعضهم فروى عنه في جزء ابراهيم ابن ابي ثابت من  
 طريق عطاء عن ابي هريرة قال كان المسلمون اذا ساءوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وان  
 ضمرة بن انس الانصاري غلبته عينه الخديش وقد استترك ابن الاثير في الصحابة ضمرة بن انس في حرف  
 الصاد المعجمة على من تقدمه وهو ضعيف ونحرف ولم يثبت له والصواب صرمه بن ابي انس كما تقدم  
 والتمسح به وتعالى بالصواب وصرمه بن ابي انس مشهور في الصحابة يكنى ابا قيس قال ابن اسحق  
 فيما أخرجه السراج في تاريخه من طريقه باسناده الى عويم بن ساعدة قال قال صرمه ابن ابي انس وهو  
 يذكر النبي صلى الله عليه وسلم

نوبى في قرينش بضع عشرة حجة \* يذكر لوطي صدقاً ما وثا

الابيات قال ابن اسحق وصرمه هذا هو الذي نزل فيه وكلوا واشربوا الآية قال وحديثي محمد بن جعفر  
 ابن الزبير قال كان ابو قيس ممن طرد الاوثان في الجاهلية فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة اسلم وهو  
 شيخ كبير وهو القائل

يقول ابو قيس واصبح غاليا \* الاما استطعتم من وصاتي فافعلوا

الابيات (قوله فقال لها عندك) بكسر الكاف (طعام قالت لا ولكن اطلقك اطلبك) ظاهره انه لم

يحيى معه بشئ لكن في مرسل السدي انه اتاه اتمر فقال استبدل به طبعنا واحلبه سخي فان التهر  
 اخر جوفه لعلى آكله سخنا وانما استبدله له وصنعه وفي مرسل ابن ابي ليلى فقال لاهله اطعموني  
 فقال حتى اجعل للثياب اسخنا وصله ابوداود من طريق ابن ابي ليلى فقال حدثنا اصحاب محمد فذكره  
 مختصرا **(قوله)** وكان يومه بالانصب (يعمل) اي في ارضه وصرح بها ابوداود في روايته وفي مرسل السدي  
 كان يعمل في حيطان المدينة بالجرة فعلى هذا قوله في ارضه اضافة لاختصاص **(قوله)** فغلبه عيانه اي نام  
 والكشيبي عيانه بالافراد **(قوله)** فالتفت اليه بك بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل وقيل اذا  
 كان بغير لام يجب نصبه والابواب والنجيبه الحرمان قال نخب بن جيب اذا لم يزل ما يطلب **(قوله)** فلما اتصف  
 النهار غشي عليه في رواية احمد فاصبح صالما فلما اتصف النهار وفي رواية ابوداود فمات نصف النهار  
 حتى غشي عليه فيعمل الاول على ان الغشي وقع في آخر التصف الاول من النهار وفي رواية زهير عن ابي  
 اسحق فم طم شيا وبات حتى اصبح صالما حتى اتصف النهار فغشي عليه وفي مرسل السدي فاقبته فكره  
 ان يصلي الله واني انا كل وفي مرسل محمد بن يحيى فالتفت له كل فقال اني قد كنت فالتفت فاني فاصبح  
 جاعا معجودا **(قوله)** فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم زاد في رواية ذكر باعته ابي الشيخ واني عمر امراته  
 وقد نامت فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فترلت هذه الآية اهل لكم اليه الصيام الرث الى  
 نساكم فمروا بها فاحشديدا وازلت وكلا واشر بواي كذا في هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها  
 فقال لما صار الرث وهو الجاع هنا حلالا لا بعد ان كان حراما كان لا كل والشرب بطريق الاول فذلك  
 فمروا بها وهو امرها بالرخصة هذا هو مطابقة ذلك لقصة ابي قيس قال تم لها كان حلهما بطريق  
 المفهوم زل بعد ذلك وكلا واشر بواي بطريق الملقوق تسهل الامر عليهم صرحا ثم قال والمراد من الآية هي  
 بنامها (قلت) وهذا هو المعتمد به بزم السهلي وقال ان الآية بنامها زلت في الامر من معا وقدم ما يتعلق  
 بعمر لقضه (قلت) وقد وقع في رواية ابوداود فترلت اهل لكم اليه الصيام الى قوله من الفجر فهذا بيان  
 محل قوله فمروا بها بعد قوله الخطيب الاسود وقع ذلك صريحا في رواية ذكرها ابن ابي اذ قد نقلته فترلت  
 اهل لكم الى قوله من الفجر فشرح المسلمون بذلك رسائي بيان قصة عمر في تحريم سورة البقرة مع بقية تحريم  
 الآية المذكورة ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب قول الله عز وجل وكلا واشر بواي قينين (كم) ساق  
 الى قوله الى الليل وهذه الترجمة سبقت لبيان انها موقوت لكل وغيره الذي ايج بعد ان كان ممنوعا واستفيد  
 من حديث سهل الذي في هذا الباب ان ذكر زول الآية في حديث البراءة تاريد به مظهرها وهو ان قوله من  
 الفجر تأخر زوله عن بقية الآية مع انه ليس في حديث البراءة الا انصرح بان قوله من الفجر زل اولافان  
 رواية حديث الباب فيها الى قوله الخطيب الاسود ورواية ابوداود الى الشيخ فيها الى قوله من الفجر فعمل  
 الثاني على ان قوله من الفجر لم يخل في الغاية **(قوله)** فيه البراءة التي صلى الله عليه وسلم يريد بالحديث  
 الذي مضى قبله وهو موصول بآية تقدمت ثم ورد المصنف في الباب حديثين الاول **(قوله)** اخبرني حسين  
 روى الطحاوي من طريق اسمعيل بن سالم عن هشام ابن انا حصة بن مجاهد كذا أخرجه الترمذي عن احمد  
 ابن منيع عن هشام بن انا فرفهما **(قوله)** عن عدي بن حاتم في رواية الترمذي اخبرني عن عدي بن حاتم  
 وكذا أخرجه ابن خزيمة عن احمد بن منيع وهكذا ورده ابو عوانة من طريق ابي عبيد عن هشام عن  
 حصين **(قوله)** لما زلت حتى يبين لكم الخطيب الايض من الخطيب الاسود عملت الخ ظاهره ان عدبا  
 كان حاضر لما زلت هذه الآية فهو يقتضي تحريمه لاسلامه وليس كذلك لان زول فرض الصوم  
 كان متقدما في اوائل الهجرة واسلام عدي كان في التاسعة او العاشرة كما ذكره ابن اسحق وغيره من اهل  
 المغازي فلما ان قال ان الآية التي في حديث الباب تأخر زولها عن زول فرض الصوم وهو بعيد جدا ما ان  
 يؤول قول عدي هذا على ان المراد بقوله لما زلت اي لما تليت على عبد اسلامي او لما بلغني زول الآية  
 اوفى الشياخ حذق قد روى لما زلت الآية ثم قدمت فخلصت وعلمت الشرايع عمدت وقد روى احمد حديثه

وكان يومه يعمل فغلبته  
 عيانه فغابه امراته فلما  
 راته قالت خيبة لك فلما  
 اتصف النهار غشي عليه  
 فذكر ذلك للنبي صلى الله  
 عليه وسلم فترلت هذه  
 الآية اهل لكم اليه الصيام  
 الرث الى نساكم فمروا بها  
 فاحشديدا وازلت وكلا  
 واشر بواي قينين  
 لكم الخطيب الايض من  
 الخطيب الاسود فباب قول  
 الله تعالى وكلا واشر بواي  
 حتى يبين لكم الخطيب  
 الايض من الخطيب الاسود  
 من الفجر ثم اتوا الصيام  
 الى الليل فيه البراءة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 حدثنا هاجج بن مهنا  
 حدثنا هشام قال اخبرني  
 حصين بن عبيد الرحمن  
 عن الشعبي عن عدي بن  
 حاتم رضى الله عنه قال لما  
 زلت حتى يبين لكم الخطيب  
 الايض من الخطيب الاسود  
 عمدت

أيض فخلعت ما تحت وسادتي  
فخلعت أظرف الليل فلا  
يبتين لي فحدث علي  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فذكرت له ذلك فقال  
أعاذك سواد الليل وبياض  
النهار حدثنا سعيد بن  
أبي مرمر حدثنا ابن أبي  
حازم عن أبيه عن سهل  
ابن سعد عن حذيفة بن  
أبي مرمر حدثنا أبو  
هشام بن محمد بن مطرف قال  
حدثني أبو حازم عن سهل  
ابن سعد قال أنزلت كلوا  
واشربوا حتى يبتين لكم  
اللبط الأبيض من اللبظ  
الأسود ولم يقل من الفجر  
فكان رجال إذا أرادوا  
الصوم ربط أحداهم في  
رجليه اللبظ الأبيض  
واللبظ الأسود ولا يزال  
يأكل حتى يبتين له رؤيتهما

(٣) قوله حدثنا عبد العزيز  
ابن أبي حازم الخ اختلفت  
نسخه الشارح والنسخة  
التي كتب عليها التسطان في  
من الحديث وعزنا على  
نسخة التسطان في هامشنا  
هذا في هذا المثل اه

من طريق محمد بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والصيام فقال صل كذا وصم كذا فإذا بات  
الشمس فكل حتى يبتين لك اللبظ الأبيض من اللبظ الأسود قال فأخذت خطين الحديث (قوله إلى  
عقاب) بكسر المهملة أي جبل وفي رواية محمد بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فخلعت أظرف الليل  
فلا يبتين لي) في رواية محمد بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فقال أعاذك) زاد أبو عبيد  
وسادك إذا لم يرض وكذا لأحد عن هشيم ولا سمعنا على عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن  
هشيم قال فخلعت قال إن كان وسادك إذا لم يرض وهذه الزيادة وأوردنا المصنف في تفسير البقرة من  
طريق أبي عوانة عن حصين وزاد أن كان اللبظ الأبيض والأسود تحت وسادتك وفي رواية ابن  
أدريس عن حصين عن مسلم أن وسادك لم يرض طويل والمصنف في التفسير من طريق جرير عن  
مطوف عن الشعبي عن أنس بن مالك عن أبي عوانة عن طريق إبراهيم بن طهمان عن مطرف فضعك  
وقال لا يرض القفا قال اللبظ في المعالي في قوله أن وسادك لم يرض قولان أحدهما يريد أن نومك  
لكثير وكنت بالوسادة عن النوم لأن النائم توسد أو أراد أن لبظ طويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل  
حتى يبتين لك العقاب والقول الآخر أنه كنى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على  
الوسادة إذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كان فيه عروق وقضلة وقد روى في هذا الحديث  
من طريق أخرى أن عريض القفا وجزم الزعمي بالآويل الثاني قال أنس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قاعد لا تغفل عن البيان وعرض القفا بما يستدل به على قلة القنطرية وأن عريض القفا شعرا  
وقد أنكر ذلك كثير منهم القرطبي قال جله بعض الناس على الغم على ذلك الفهم وكانهم فهموا أنه  
نسبه إلى الجهل والجفاء بوعدم الفقه وعرض ذلك قوله لا تدع عريض القفا وليس الأمر على ما قالوا لأن  
من حل القنطرية على حقيقة السائبة التي هي الأصل أن يبتين له دليل التجوز يستحق فمأولا يفتي إلى  
جهيل وأنما عني والله أعلم أن وسادك أن كان يغطي اللبظين الذين أراد الله فهو أذرع عريض واسع  
ولهذا قال في تركك أعاذك سواد الليل وبياض النهار فكانت نقال فكيف بدخلان تحت وسادتك  
وقوله أنه لم يرض القفا أي أن الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرق عليه الاقفا عريض العناسية  
(قلت) وترجم عليه ابن جبان ذكر البيان بين العرب تفاوت لغاتها وأشار بذلك إلى أن عبدالم يكن  
يعرف في لغته أن سواد الليل وبياض النهار صبر عنهما باللبظ الأسود واللبظ الأبيض وساق هذا  
الحديث قال ابن المنير في الحاشية في حديث عدي جواز ما روي بالكلام التاد الذي يسير فيصير مثلا  
بهرط جملة التصدو وجود الشرط عند ما من الغلو في ذلك فإنه مرة أقدم الآن عصمه الله تعالى الحديث  
الثاني (قوله ٣) حدثنا سعيد بن أبي مرمر حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه وحدثنا سعيد  
ابن أبي مرمر حدثنا أبو هشام حدثني أبو حازم) كذا أخرجه البخاري عن سعيد عن شيخه في إعادته  
في التفسير عن سعيد بن أبي هشام وحده ونظروا من سياقه أن اللفظ هنا إلى هشام وقد أخرجه ابن  
خزيمة عن الذهلي عن سعيد بن شيخه بن أبي عوف في المستخرج أن لفظه ما واحد وقد أخرجه مسلم وابن  
أبي عمير وأبو عوف أنوا المطاوعة في آخر من طريق سعيد بن أبي هشام وحده (قوله فكان رجال) لم  
أقب على تسمية أحد منهم ولا يحسن أن يفسر بعضهم سعد بن حاتم لأن قصة عدي متأخرة عن ذلك  
كما سبق وبأي (قوله ربط أحداهم في رجله) في رواية فضيل بن سليمان عن أبي حازم عند مسلم  
نزلت هذه الآية جعل الرجل يأخذ خطا الأرض ويخطا السواد فيضعهما تحت وسادته فيظن متى يبتين هما  
ولا منافاة بينهما لاحتال أن يكون بعضهم فعل هذا أو يكونوا يصنعونهما تحت الوسادة  
إلى السحر فيظنهما تحت في أرجلهم ليشاهدوا (قوله حتى يبتين) كذا لا كذا في رواية النسائي فيهما  
بكر أو لم يكونا الممزة وضم التثنية وسلم من هذا الوجه زهما بكسر الزاي وتشديد التثنية

قال صاحب المطالع ضبطت هذه القطة على ثلاثة أوجه ثالثها يقترن إلى ما قد تكسر بعدها مرة مكسورة ثم تحتانية مشددة قال عياض ولا وجه له الا يضرب من التأويل وكذا نرى بمعنى مرئي والمعروف ان الرئي التابع من الحين فيحصل ان يكون من هذا الاصل لثباته لمن معه من الانس (قوله فانزل الله بعد من الفجر) قال القرطبي حديث عدي بن رضى ان قوله من الفجر نزل متصلا بقوله من الخيط الاسود بخلاف حديث سهل فانه ظاهر في ان قوله من الفجر نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الاشكال قال وقد قيل انه كان بين نزولهما عام كامل قال فلما عدى فخل الخيط على حقيقته وفهم من قوله من الفجر من جعل الفجر ففعل ما فعل قال والجمع بينهما ان حديث عدي متأخر عن حديث سهل فكان عبد الله يبلغه ما جرى في حديث سهل وانما سمع الاية مجردة ففهمها على ما وقع له فينبه اليه صلى الله عليه وسلم ان المراد بقوله من الفجر ان يفصل احدا الخيطين عن الآخر وان قوله من الفجر متعلق بقوله فينبه قال ويحتمل ان تكون القصةان في حالة واحدة وان بعض الرواة يعني في قصة عدي ثلاثا الاية فانه كانت في القرآن بيان ان كان حال النزول انما زالت مقرفة كائنت في حديث سهل (قلت) وهذا الثاني ضيف لان قصة عدي متأخرة لتأخر اسلامه كما قدمته وقد روى ابن ابي حاتم من طريق ابي اسامة عن مجاهد في حديث عدي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما اخبره عباس صنع يابن حاتم لما اقل الناس من الفجر ولطرباني من وجه آخر عن مجاهد وغيره فقال عدي يا رسول الله كل شيء اوصيتني قد خففته غير الخيط الايض من الخيط الاسود اذ يات الباردة متى خيطان انظر الى هذا والى هذا قال انما هو الذي في السماء فينبه ان قصة عدي مقابلة لقصة سهل فاما من ذكر في حديث سهل فخلوا الخيط على ظاهره فلما نزل من الفجر علموا المراد بذلك قال سهل في حديثه فعملوا انما يعني الليل والنهار واما عدي فكانه لم يكن في لغة قومه استدارة الخيط للصبح وحل قوله من الفجر على السببية فقلن ان الفاية تنهى الى ان يظهر غير واحد الخيطين من الآخر بضياء الفجر اونسى قوله من الفجر حتى ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الاستدارة مرفوعة عند بعض العرب قال الشاعر

ولما تبينت لنا سدفه \* ولاح من الصبح خيط انارا

(قوله فعملوا انه انما يعني الليل والنهار) في رواية الكشميني فعملوا انه يعني وقد وقع في حديث عدي سواد الليل وياض النهار ومعنى الاية حتى يظهر ياض النهار من سواد الليل وهذا البيان يحصل بطول الفجر الصادق فيه دلالة على ان ما بعد الفجر من النهار وقال ابو عبيد المراد بالخيط الاسود الليل وبالخيط الايض الفجر الصادق والخيط اللون وقيل المراد بالايض اول ما يسود من الفجر للصبر في الافق كالخيط الممدود بالاسود ما بعد من غيش الليل شعبها بالخيط قاله الزمخشري قال وقوله من الفجر بيان للخيط الايض واكتفى به عن بيان الخيط الاسود لان بيان احدهما بيان للآخر قال ويجوز ان تكون من التبعية لانه بعض الفجر وقد اخرجه قوله من الفجر من الاستدارة الى التشبيه كما ان قوله رأت اسدا مجازا فاذا زدت فيه من فلان وجع تشبيها ثم قال كيف جاز تأخير البيان وهو شبه العث لانه قبل نزول من الفجر لا يفهم منه الا الحقيقة وهي غير مرادة فهم اجاب بان لا يجوز وهم اكثر التفقه والماتكلمين لم يصح عندهم حديث سهل واما من يقول فيقول ليس بحيث لان الخطاب يستفيد منه بسبب الخاطب يعزى على فعله اذا استوضح المراد به انتهى ونله في التجوز عن الاكثر فبه نظر كما ياتي بوجوه عنهم بعدم صحة الحديث مردود وله قبل بما حذر من الغرضين لانه ما اتفق الشيوخ على صحة وثبته الا مع القبول ومسئلة تأخير البيان مشهورة في كتب الاسول وفيها خلاف بين العلماء من المتكلمين وغيرهم وقد سكت ابن السمعاني في اصل المسئلة عن الشافعية اربعة اوجه الحواز مطلقا عن ابن مريج والاسطخري وابن ابي هريرة وابن خيران والمنع مطلقا عن ابي اسحق المرزوقي والشافعي ابي حامد البصري ثالثها جواز تأخير بيان الحمل دون العام رابعا عكسه وكلاهما عن بعض الشافعية

فانزل الله بعد من الفجر  
فعملوا انه انما يعني الليل  
والنهار

وقال ابن الحارث تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع الا عند مجوز تكليفه بالاطلاق يعني وهم الاشاعرة  
 فيجوز زعموا اكثرهم يقولون لم يقع قال شارحه والخطاب المحتاج الى البيان ضربان احدهما له ظاهر  
 وقد استعمل في خلافه والثاني ما اظهره فقال طائفة من المنفية والمالكية ولا كثر الشافعية فيجوز  
 تأخيرهم عن وقت الخطاب واختاره الفخر الرازي وابن الحارث وغيرهم ومال بعض المنفية والحناابلة  
 كلهم الى امتناعه وقال الكرخي يتنوع في غير المجمل واذا تقرر ذلك فقد قال النووي يتعاليض وانما  
 حل الخيط الايض والاسود على ظاهرهما بعض من لاقه عنده من الاعراب كل رجل الذين حكى عنهم  
 سهل وبعض من لم يكن في لفته استعمال الخيط في الصبح كعدي واذا في الطحاوي والداودي انه من  
 باب السخ وان الحكم كان اولاً على ظاهره المفهوم من الخيطين واستدل على ذلك بما نقل عن حذفة  
 وغيره من جواز الاكل الى الاسفار قال ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى من الفجر (قلت) وبؤيد ما قاله  
 مارواه عبد الرزاق باسناده في حديثه ان بلالاً انى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسبح فقال الصلاة  
 يا رسول الله قد والله اسبغت فقال يرحم الله بلالاً بلالاً لرجونا ان رخص لنا حتى تطلع الشمس  
 ويستفاد من هذا الحديث كمال عيان وجوب التوقف عن الاقفاط المشترك كطلب بيان المراد منها  
 وانما التحمل على اظهر وجوهها او كتر استعمالها الا عند عدم البيان وقال ابن بري في شرح  
 الاحكام ليس هذا من باب تأخير بيان المجملات لان الصحابة عملاً او اولاً على ما سبق الى انها لم يعتق  
 الانسان على هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر او يدب خلاف ظاهره (قلت) وكلامه يقتضي ان جميع  
 الصحابة فعلوا ما قلناه سهل بن سعد وفيه نظر واستدل بالاية والحديث على ان غاية الاكل والشرب  
 طلوع الفجر فلو طلع الفجر وهو باكل او يشرب فخرجتم صومه وفيه اختلاف بين العلماء ولو اكل كل طائفة  
 ان الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لان الاية بقوله تعالى الى الاضحية الى ان يحصل التبين وقد روى  
 عبد الرزاق باسناده صحيح عن ابن عباس قال احل الله الاكل والشرب ما شئتم ولا ين ابي  
 شيعة عن ابي بكر وعمر نحوه وروى ابن ابي شيعة عن طريق ابي الضحى قال سأل رجل ابن عباس عن  
 السحور فقال لرجل من جلسائه كل حتى لا تشك فقال ابن عباس ان هذا لا يقول شيئاً كل ما شئتم  
 حتى لا تشك قال ابن المنذر والى هذا القول سارا اكثر العلماء وقال مالك قضى وقال ابن بري في  
 شرح الاحكام اختلفوا هل يحرم الاكل بطول الفجر او يقينه عند التأخر عما كان باظهار الاية واختلفوا  
 هل يحرم ما سلك جزء قبل طلوع الفجر ام لا بناء على الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب وسند كثر  
 بقية هذا البحث في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى ﴿ قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا ينعمكم كذا لا كثر والكثيرة لا ينعمكم يسكون العين فيه تأكيد قال ابن طلال لم يصح عند  
 البخاري لفظ الترجمة فاستخرج معناه من حديث عائشة وقد روى لفظ الترجمة وكيع من حديث  
 سمرة مرفوعاً لا ينعمكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل في الافق  
 وقال الترمذي هو حديث حسن اه وحديث سمرة عند مسلم ايضا لكن لم يتعين في مراد البخاري فانه  
 قد صرح ايضا على شرطه حديث ابن مسعود بلفظ لا ينعمكم اذان بلال من سحوره فانه يؤذن بليل  
 ليرجع فاقبكم الحديث وقد تقدم في ابواب الاذان في باب الاذان قبل الفجر واخرج عنه حديث  
 عبد الله بن عمر عن شيخه القاسم وزايع كالتجريح هنا فالظاهر انه مراده بما ذكره في هذا الترجمة وقد  
 تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك وفي حديث سمرة الذي اخرج به مسلم يان لما جه في  
 حديث ابن مسعود وقلتان في حديث ابن مسعود وليس الفجر ان يقول ورفع باسابعه الى فوق وطأ طأ  
 الى اسفل حتى يقول هكذا وفي حديث سمرة عند مسلم لا يفرنكم من سحورك اذان بلال ولا يارض الا في  
 المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني معترضا وفي رواية ولا هذا البياض حتى يستطير وقد تقدم لفظ  
 رواية الترمذي ولهم من حديث طلق بن علي كلوا واشربوا ولا يهدنكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا

(باب) قول النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا ينعمكم من  
 سحورك اذان بلال  
 محدثنا عبيد بن اسمعيل  
 عن ابي اسامة عن عبيد  
 الله عن نافع



حتى يصرف لكم الآخر وقوله يسد نكم بكسر الميم اي برجم نكم فتمنعوا به عن السجود فانه القجر  
الكاذب قال هدته اهيدما اذا ازغته واصل المييد بالكسر الحركة ولا ين ايشية عن ثوبان مرفوم  
القجر فخران ظم الذي كانه نيب السرحان فانه لا يحمل شيئاً ولا يحرمه ولكن المستطيراي هو الذي يحرم  
الطعام ويجعل الصلاة وهذا موافق للآية الماضية في الباب قبله وذهب جماعة من الصحابة وقال به  
الاعمش من الثابعين وصاحبه ابو بكر بن عياش الى جواز السجود الى ان يضيح القجر فروي سعيد بن  
منصور عن ابي الاحوص عن عاصم بن زر عن حفصة قال سحر ناعم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هو والله النهار غير ان الشمس لم تطلع وخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه وروي ابن ابي  
شيبه وعبد الرزاق ذلك عن حفصة من طرق صحيحة وروي سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وابن  
المنذر من طرق عن ابي بكر انه اخبر بطلق البلب حتى لا يرى القجر وروي ابن المنذر باسناد صحيح عن  
علي انه صلى الصبح ثم قال الان حين تبين الخيط الايض من الخيط الاسود قال ابن المنذر وذهب  
بعضهم الى ان المراد بتبين ياض النهار من سواد الليل ان ينشر البياض في الطرق والكتل واليوت ثم  
حكى ما تقدم عن ابي بكر وغيره وروي باسناد صحيح عن سالم بن عيسى الاشجعي وله نسخة ان ابا بكر  
قال له اخرج فاطر هل طلع القجر قال فنظرت ثم اتيته فقلت قد ابيض وسطع ثم قال اخرج فاطر هل طلع  
فنظرت فقلت قد اعترض فقال الان لا يفتح شراي وروي من طريق وكيع عن الاعمش انه قال لولا  
الشهوة لصليت القعدة ثم سحرت قال اسحق هو لامر او اجواز لا كل الصلاة بعد طلوع القجر المعترض  
حتى يتبين ياض النهار من سواد الليل قال اسحق وبالقول الاقل اقول لكن لا طلع على من تأول  
الخصه كلقول الثاني ولا اري عليه قصدا ولا كفارة (قلت) وفي هذا تعقب على الموقوف وغيره حيث  
نقلوا الاجماع على خلاف ما ذهب اليه الاعمش والله اعلم (قوله عن ابن عمر والقاسم بن محمد) بالجر  
عطفاً على نافع لا على ابن عمر لان عبيد الله بن عمرو واهن نافع عن ابن عمر وعن القاسم عن عائشة  
وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت ﴿قوله باب تعجيل السجود﴾ اي الاسراع بالاكمل اشارة  
الى ان السجود كان ريثق قرب طلوع القجر وروي الثوري عن عبيد الله بن ابي بكر عن ابيه كما تصرف  
اي من صلاة الليل تستعجل بالطعام مخافة القجر قال ابن طلال ولو ترجمه له باب تأخير السجود لكان  
حسناً وفتحه مغلطاً بأنه وجد في نسخة اخرى من البخاري باب تأخير السجود ولم ار ذلك في شيء من  
نسخ البخاري التي وقعت لنا وقال الزبير بن المنذر تعجيل من الامور النسيئة كان نسباً الى اول الوقت  
كان معناه التقديم وان نسباً الى آخره كان معناه التأخير وانما سماه البخاري تعجيلاً اشارة منه الى ان  
الصحابة كان سابق بسجوده القجر عند خوف طلوعه وخوف فوات الصلاة عقداً رها به الى المسجد  
(قوله عن ابيه ابي حازم) اشارة الى ان عبيد الله بن ابي حازم لم يسمع من ابيه فخرج  
من طريق مصعب الزيري عن ابي حازم عن عبيد الله بن عاصم هو الاسلمي عن ابي حازم عن سهل ثم رواه  
من طريق اخرى عن عبيد الله بن عاصم عن ابي حازم وعبيد الله بن عاصم هو الاسلمي فيه ضعف و اشار  
لما عني الى تعليق الحديث بذلك ومصعب بن عبد الله الذي يرى لا يقاوم الحفاظ الذين يروونه عن عبد  
العزيز عن ابيه وغير واسطة فزيادته شاذة ويحتمل ان يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عاصم فيه  
ايعن اياه زياً لم تكن فيما سمع من ابيه فلذلك حدث به تارة عن ايه وبلا واسطة وتارة بالواسطة وقد  
وخرجه البخاري في المواقيت من وجه آخر عن ابي حازم فبطل التعليل زوايه عبيد العزيز بن ابي حازم  
الله اعلم (قوله ثم تكون سرغى) في رواية سليمان بن بلال ثم تكون سرغى وسرعة بالقسم على ان  
كان تامة ولقط في متعلق بسرعة وليست تامة وبى اخبروا وقوله ان ادرك ويجوز التصديق على انها ركبان  
والاسم ضمير يرجع الى ما بدلت عليه لفظ السرعة (قوله ان ادرك السجود) كذا في رواية الكشمي  
ولسني والجوهري ان ادرك السجود هو الصواب ويؤيده ان في رواية المتقدمة في المواقيت ان ادرك

عن ابن عمر والقاسم بن  
محمد عن عائشة رضي الله  
عنها ان بلالا كان يؤذن  
ليل قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كلوا واشربوا  
حتى يؤذن ابن ام مكتوب  
فانه لا يؤذن حتى يطلع  
القجر قال القاسم ولم  
يكن بين اذنه الا ان  
يرقى ذوا ينزل ذاك باب  
تعجيل السجود حدثنا  
محمد بن عبيد الله حدثنا  
عبيد العزيز بن ابي حازم  
عن ابيه ابي حازم عن  
سهل بن سعد رضي الله  
عنه قال كنت اسحرف  
اهلي ثم تكون سرغى  
ان ادرك السجود مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم

صلاة الفجر وفي رواية الاما على صلاة الصبح وفي رواية اخرى صلاة الغداة قال عياض مراد سهل  
 ابن سعدان غايه اسرعه ان سجود لمقر به من طلوع الفجر كان بحيث لا يكاد ان يدرك صلاة الصبح  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولشدة غلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبح وقال ابن المنبر  
 الحاشية المراد انهم كانوا يراجون بالبحر الفجر فيختصرون فيه ويستحبون خوف الفوات **(في تبيينه)**  
 قال المزني ذكره خفصان البخاري اخرج هذا الحديث في الصوم عن محمد بن عبيد الله وقتبه كلاهما  
 عن عبد العزيز قال ولم يجده في الصحيح ولا ذكره ابو مسعود **(قلت)** ورايت هنا بخط القبط ومغلطاي  
 محمد بن عبيد بن راضة وهو غلط والصواب محمد بن عبيد الله هو ابو ثابت المدني مشهور من كبار  
 شيخوخ البخاري **(قوله)** باب قدركم بين السجود وصلاة الفجر اي انتهاء السجود وابتداء الصلاة  
 لان المراد تقدير الزمان الذي ترك فيه الاكل والمراد بفعل الصلاة اقل الشرع فيها قاله الزين بن  
 المنبر **(قوله)** حدثنا هشام هو المستوائي **(قوله)** عن انس سبق في المواقيت من طريق سعيد عن  
 قتادة قال قلت لانس **(قوله)** قلت كم هو مقول انس والمقول له زيد بن ثابت وقد تقدم بيان ذلك في  
 المواقيت وان قتادة ايضا سأل انس عن ذلك ورواهما احدا ايضا عن زيد بن هريرة عن هشام وفيه ان انس  
 قال قلت لزيد **(قوله)** قال قدر تحمين آية اي متوسطا لا طولا ولا قصيرا لاسيما منه ولا يطيقه وقد  
 بالرفع على انه خبر المبتدأ يجوز ان تصب على انه خبر كان المقدرة في جواب زيد في سؤال انس لثلاثين  
 كان واسمها من قائل والخبر من آخر قال المهلب وغيره فيه تقدير الاوقات بعمل البدن وكانت العرب  
 تتقدر الاوقات بالاعمال كقولهم قدر حلب شاة وقد نحر خرز وقد فعل زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير  
 بالقامة اشارة الى ان ذلك الوقت كان وقت العبادة بالسلامة ولو كانوا يقدرون بفعل العمل لقال مثلا قدر  
 درجة او ثلث خمس ساعة وقال ابن ابي جرة فيه اشارة الى ان اوقاتهم كانت مستمرة في العبادة وفيه تأخير  
 السجود لكونه ابلغ في المقصود قال ابن ابي جرة كان صلى الله عليه وسلم ينظر ما هو الارفق بامته فيفعله  
 لانه لم يولم بسحر لاتبوعه فيشقى على بعضهم ولو تسحر في جوف الليل لثقي ايضا على بعضهم من غلب عليه  
 النوم فقد بقي الى ترك الصبح او يحتاج الى المجاهدة بالهر وقال فيه ايضا قوله في على الصيام لعموم  
 الاحتياج الى الطعام ولو ترك لثقي على بعضهم ولا سيما كان صفرا واقد مضى عليه فيفضي الى الافطار  
 في رمضان قال في الحديث ثابيس القاضل اجمعا بلما كلمة وسواها المشي بالليل الحاجة لان زيد بن  
 ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه الاحتجاج على السجود وفيه حسن الادب في العبارة  
 لقوله تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل نحن ورسول الله صلى الله عليه وسلم ليشعر لفظ المعية  
 بالثبوت وقال القرطبي فيه دلالة على ان الفراغ من السجود كان قبل طلوع الفجر فهو معارض لقول مذيبة  
 هو النهار الا ان الشمس لم تطلع انتهى والجواب ان الامعاضة بل تجعل على اختلاف الحال فليس في رواية  
 واحد منهم ما يشعر بالمواظبة فتكون قصة مذيبة مباحة وقد تقدم الكلام على ما يتعلق باستناد هذا  
 الحديث في المواقيت وكونه من مستند زيد بن ثابت او من مستند انس **(قوله)** باب ركة السجود من  
 غير ايجاب لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه واصلوا لم يذكر ركة السجود **(في تبيينه)** يضم ذكره على البناء  
 للمجهول ولكنكم مني والنبي صلى الله عليه وسلم واصحابه واصلوا لم يذكر ركة السجود **(في تبيينه)** يضم ذكره على البناء  
 اذا ثبت الاختلاف او كان متوقفا على السجود انما هو كمال الشهوة وحفظ القوة لكن لمجاهد الامر به احتاج  
 ان يبين انه ليس على ظاهره من الايجاب وكذا النهي عن الوصال يستلزم الامر بالاكل قبل طلوع الفجر  
 انتهى وتعبق بأن النهي عن الوصال انما هو امر بالفصل بين الصوم والقطر فهو امرهم من الاكل آخر  
 الليل فلا تبين السجود وقد نقل ابن المنبر الاجماع على تحريم السجود وقال ابن طلال في هذه الترجمة  
 غفلة من البخاري لانه قد نقلني بعد هذا حديث في مسندنا يكره ان ادا ان واصل فليواصل الى السحر فيعمل  
 غايه الوصال السحر وهو وقت السجود قال والمفسر بقي على المجل انتهى وقد تلقاه جماعة بعده

**(باب)** قدركم بين السجود  
 وصلاة الفجر **(حدثنا)**  
 مسلم بن ابراهيم **(حدثنا)**  
 هشام **(حدثنا)** قتادة عن  
 انس عن زيد بن ثابت  
 رضي الله عنه قال تسحرنا  
 مع النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثم قام الى الصلاة **(قلت)**  
 كم كان بين الاذان والسجود  
 قال قدر تحمين آية  
**(باب)** ركة السجود من  
 غير ايجاب لان النبي صلى  
 الله عليه وسلم واصحابه  
 واصلوا لم يذكر السجود  
**(في تبيينه)** يضم ذكره على البناء  
 للمجهول ولكنكم مني بن اسمعيل  
 حدثنا جويرية عن نافع عن  
 عبد الله رضي الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم واصل فواصل الناس  
 فشق عليهم فهاهم قالوا  
 انك نواصل قال لست  
 كهم يتكلم

بالسليم وتقبله ابن المنبر في الحاشية بان البخاري لم يترجم على عدم مشروعية السحور وانما رجم على عدم إيجابه واخذ من الوصال ان السحور ليس واجباً حيث نهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وانما هو نهي ارشاد لتخليه بامه بالاشفاق عليهم وليس في ذلك إيجاب للسحور ولما ثبت ان النهي عن الوصال للكره فقتلته الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السحور كذا قال ومسئلة الوصال يختلف فيها والراجح عندنا لشافعية التحريم والذي يظهر لي ان البخاري اراد بقوله لان النبي صلى الله عليه وسلم واجبه ما وصلوا الخ الاشارة الى حديث أبي هريرة الا في بعضه وعشرين بابا فبقي بعد النهي عن الوصال انما وصل بهم يومهم ويومهم او الهلال قال لو تأخر ذلك فدل ذلك على ان السحور ليس بحتم اذ لو كان حتما ما وصل بهم فان الوصال يستلزم ترك السحور سواء قلنا الوصال حرام او لا وسأني الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن عمر اضاف في الباب المشار اليه ان شاء الله تعالى وقوله اطل ففتح الهمة والطاء القاصمة المعجمة مضارع ظلت اذا علمت بالنهار وسأني هناك بلفظ ايت وهو دال على ان استعمال اطل هنا ليس مقيداً بالنهار \* **قوله** في حديث انس تسعروا فان في السحور بركة هو بفتح السين وضمه لان المراد بالبركة الاخر والثواب فينسب القم لا فيمصدر بمعنى التسعروا البركة لكونه يقوى على الصوم وينشط له ويضعف المشقة فيه فينسب الفتح لانهما يتسحر به وقيل البركة بما تضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر والاولى ان البركة في السحور تحصل بجهات متعددة وهي اتباع السنة ومخالفة اهل الكبائر والتفوق به على العباد والزيادة في النشاط ومدافعة سوء الخلق الذي يثيره الجوع والتسبب بالصدقة على من سأل اذ ذلك او يجتمع معه على الاكل والتسبب للذكر والدعاء وقت مظنة الاجابة فيندرك فيه الصوم لمن اغفلها قبل ان ينام قال ابن دقيق العيد هذه البركة هي زان تعود الى الامور الاخرى وبيان اهمية السنة وجوب الاخرى يادته ويحتمل ان تعود الى الامور الدنيوية كقوة البدن على الصوم وتيسيره من غير اضرار بالصائم قال ومما سئل به استحباب السحور مخالفة لاهل الكبائر لانه تمتنع عندهم وهذا احد الوجوه المقتضية للزاي في الاجور الاخرى به وقال ايضا وقع المتصوفة في مسئلة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة البطن والفرج والسحور قديان ذلك قال والصواب ان يقال ما زاد في المقدار حتى تعدى هذه الحكمة بالكلية فليس بمستحب كالذي يصنع المتفرون من التأني في الماء كل وكثرة الاستعدادها وما عدا ذلك يختلف مراتبه **في تكميل** يحصل السحور بأقل ما يتناول المرء من مأكل ومشروب وقد خرج هذا الحديث احمد من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ السحور بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع احدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المستحرم وللعبد من ضرر من طريق اخرى حرمة تسعير واولو بقمة **في قوله** باب اذا نوى النهار صوما اي هل يصح مطلقا ولا وللعلماء في ذلك اختلاف فذهب من فرق بين الفرض والنفل ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال وسأني ان ذلك **قوله** وقالت ام الدرداء كان ابو الدرداء يقول عندكم طعام فان قلنا لا قال فاني صائم يومئذ هذا وصله ابن ابي شيبة من طريق أبي قلابة عن ام الدرداء قالت كان ابو الدرداء يقولنا نأجنا ضحى فيسأل الغداة فربما يوافقه عندنا فيقول اذا انصائم وروى عبد الله بن زاذ عن معمر بن الزهري عن ابي ادريس وعن ابو يعن ابي قلابة عن ام الدرداء وعن معمر بن قنادة ان ابى الدرداء كان اذا أصبح سأل اهله الغداة فان لم يكن قال انصائم وعن ابن جريج عن غطاء عن ام الدرداء عن ابي الدرداء انه كان يأتي اهله حين يتصف النهار فذكر نحوه ومن طريق شهر بن حوشب عن ام الدرداء عن ابي الدرداء انه كان رعاها بالغداة فلا يجده فيفرض عليه الصوم ذلك اليوم **قوله** وفعله ابو طلحة وابو هريرة وابن عباس وحذيفة اما ان ابي طلحة قوله عبد الرزاق من طريق قتادة وابن ابي شيبة من طريق جندب كلاهما عن انس ولقد قتادة ان ابا طلحة كان يأتي اهله فيقول هل من غداة فان قالوا لا صام يومه ذلك قال قتادة وكان معاذ بن جبل فعله ولقد جند

أبي اطلح اطعم واسقى  
حدثنا آدم بن أبي اياس  
حدثنا شعبة حدثنا عبد  
العزيز بن مسعود قال  
سمعت انس بن مالك  
رضي الله عنه قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
تسحروا فان في السحور  
بركة **باب** اذا نوى  
بالنهار صوما وقالت ام  
الدرداء كان ابو الدرداء  
يقول عندكم طعام فان قلنا  
لا قال فاني صائم وروى  
هذا وفعله ابو طلحة وابو  
هريرة وابن عباس  
وحذيفة رضي الله عنهم

بحوم وزادوا ان كان عندهم افطر ولم يدرك فصة معاذ واما ابي هريرة فوصله السبق من طريق ابن ابي  
 ذئب (٣) عن جرزة عن يحيى عن سعيدين السبي قال رايت ابا هريرة طواف بالسوق ثم باى امله  
 فيقول عندكم شئى فان قالوا لا فاناسم ورواه عبد الله بن زاذى بسند آخر فانه اقطع ان ابا هريرة باطلحة  
 فذكر معناه واما ابي بن عباس فوصله الطحاوى من طريق عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن  
 عباس انه قال يصبح حتى يظهر ثم يقول والله لقد اصبت وما زلت الصوم وما اكلت من طعام ولا شراب  
 منذ اليوم ولا صوم من روى هذا واما حديثه فوصله عبد الله بن زاذى عن ابي شيبة عن طريق سعيدين  
 عبدة عن ابي عبد الرحمن السلمى قال قال حديثه من رآه الصيام بعد ما زالت الشمس فليصم وفى  
 رواية اخرى ابي شيبة ان حديثه بداهه فى الصوم بعد ما زالت الشمس فصام وقدا بعد نحو ما ذكرنا عن ابي  
 الدرداء مرفوعا من حديث عائشة أخرجه مسلم واصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن  
 غنمة عائشة بنت طلحة وفى رواية حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شئى قلنا لا قال فاني اذا صام الحديث ورواه النسائى  
 والطائلى من طريق سالك عن عكرمة عن عائشة تحوم ولم يسم النسائى عكرمة قال النووى فى هذا  
 الحديث دليل للجهود فى ان صوم النافذة يجوز فيه فى النهار قبل زوال الشمس وتأوله الا تحرون على  
 ان سؤاله هل عندكم شئى لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه واراد القطر فذلك قال وهو تأويل  
 فاسد وكلف بعيد وقال ابن المنذر اختلفوا فى من اصبح بعد الاظفار ثم بداهه ان يصوم فطوعا فقالت  
 طائفة له ان يصوم متى بداهه فذكر عن تقدم وزاد ابن مسعود وابا ايوب وغيرهما ساق ذلك بأسانيد  
 اليهم قال وقال الشافعى واحد قال وقال ابن عمر لا يصوم فطوعا حتى يصبح من الليل او يتحرر وقال  
 مالك فى النافذة لا يصوم الا ان يبيت الا ان كان سره الصوم فلا يحتاج الى التثبيت وقال اهل الراى من  
 اصبح مفطرا ثم بداهه ان يصوم قبل منتصف النهار اجزاء وان بداهه ذلك بعد الزوال لم يجزه (قلت)  
 وهذا هو الاصح عند الشافعية والذى نقله ابن المنذر عن الشافعى من الجواز مطلقا سواء كان قبل الزوال  
 او بعده وهاهنا قولان للشافعى والذى نص عليه فى معظم كتبه التفرقة والمعروف عن مالك واليحيى  
 وابن ابي ذئب انه لا يصح صيام الطوع الا بنية من الليل (قوله عن سلمة بن الاكوع) فى رواية يحيى  
 وهو القطان عن يزيد بن ابي عبيد حدثنا سلمة بن الاكوع كاسبا فى خبر الواحد (قوله ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم بعث جلا ينادى فى الناس) فى رواية يحيى قال الرجل من اسلم اذن فى قومك واسم هذا  
 الرجل هند بن اسامة بن حارثة الاسلمى له ولايته ولعمه هند بن حارثة محببة أخرجه حديثه احمد وابن  
 ابي شيبة عن طريق ابن اسحق حدثني عبد الله بن ابي بكر عن حبيب بن هند بن اسامة الاسلمى عن  
 ابيه قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى قومي من اسلم فقال هو قومك ان يصوموا هذا اليوم يوم  
 عاشوراء فن وجدته منهم قد اكل فى اول يومه فليصم آخره وروى احمد ايضا من طريق عبد الرحمن  
 ابن حرملة عن يحيى بن هند قال وكان هند من اصحاب الحديث وخاله الذى بعثه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بأمر يومه بالصيام يوم عاشوراء قال حدثني يحيى بن هند عن اسامة بن حارثة ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بعثه فقال هو قومك يصيام هذا اليوم قال رايت ان وجدتهم قد قطعوا فليتموا آخر يومهم  
 (قلت) فيتمون ان يكون كل من اسامه ولده هند اسلا بذلك ويحتمل ان يكون المطلق فى الرواية  
 الاولى على الجدايم الابى فيكون الحديث من رواية حبيب بن هند عن جد اسامة فتعد الى ابيان والله  
 اعلم واستدل بحديث سلمة هذا على صحة الصيام لمن لم يفرغه من الليل سواء كان رمضان او غيره لانه صلى  
 الله عليه وسلم امر بالصوم فى اتناء النهار فدل على ان النية لا تشترط من الليل واجتماع ذلك يتوقف  
 على ان صيام عاشوراء كان واجبا الذى يترجم من اقوال العلماء انه لم يكن فرضا وعلى تقدير انه كان  
 فرضا فقد نسخ بغيره فتنسخ حكمه ومثرا طه بدليل قوله ومن اكل فليتم ومن لا يشترط النية من

(٣) قوله عن جرزة نسخة  
 عن عمر بن يحيى وفى اخرى  
 عن عثمان بن يحيى اه

حدثنا ابو عاصم عن يزيد  
 ابن ابي عبيدة عن سلمة بن  
 الاكوع رضى الله عنه ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعث جلا ينادى فى الناس  
 يوم عاشوراء من اكل  
 فليتم او فليصم ومن لم يأكل  
 فلا يأكل

الليل لا يجزيهم من كل من النهار وصرح ابن حبيب من المالكية بان ترك التبيت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء وعلى تقدير ان حكمه باق فالأمر بالامساك لا يستلزم الاجزاء فيحتمل ان يكون امر بالامساك لحرمته الوقت كما يؤمن من قدم من سقري في رمضان نهارا وكما يؤمن من اظهر يوم التثنية رأى الحلال وكل ذلك لا ينافي امرهم بالقضاء بل ورد ذلك صريحا في حديث أخرجه ابو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن محمد بن اسمعيل التيمي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صمتم يومكم هذا فاولا قال فاعوا بيه يومكم واقصوه وعلى تقدير ان لا يثبت هذا الحديث في الامر بالقضاء فلا يعين ترك القضاء لان من لم يدرك اليوم بكاله لا يلزمه القضاء كمن بلغ او اسلم في اثناء النهار واحتج الجمهور لاشتراط التبيت في الصوم من الليل بما أخرجه اصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن اخيه حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام من الليل فلا يصام له لفظ النسائي ولا يداود والترمذي من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا يصام له واختلف في رخصه ووقفه روي عن الترمذي والبيهقي في الموقوف بعد ان اظنبت النسائي في فخره بمرطبه وحي الترمذي في العلل عن البخاري ترجيح وقفه وعمل بظاهر الاسناد جاعله من الائمة فصحبوا الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقا آخر وقال رجالنا اتفقوا وابعد من خصه من الحنفية بصيام القضاء والنذر واحد من ذلك فترقه الطحاوي بين صوم القرض اذا كان في يوم بيته كعاشوراء فجزى التبيت في النهار والافي يوم بيته رمضان فلا يجزى الا بية من الليل وبين صوم الطلوع فيجزى في الليل وفي النهار وقد عقبه امام الحرمين بأنه كلام غث لاصل لقول ابن قدامة تعتبر التبيت في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن اجده يجزئه نه واحدة لجميع الشهر وهو قول مالك والشافعي (٣) وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغيره وبما قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان تعبته فلا غشرا لنية لان من معياره فلا يتصور في يوم واحد الصوم واحد وقال ابو بكر الرازي يلزم قائل هذا ان يصح صوم المفصلي عليه في رمضان اذا لم يكلو لم يشرب لم يوجد الامساك بشيئه قال فان التزيمه كان مستثما وقال غيره يلزمه ان من اخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها فاضل حيث دخل وقتها انه يجزئه عن القرض واستدل ابن حزم بحديث سلمة عن ابن من ثبت له هلال رمضان بالنهار جازت له استدراك التبيت حيث شذوذ يجزئه وبناء على ان عاشوراء كان قرضا ولا وقد امروا ان يحسروا في اثناء النهار قال وحكم القرض لا يتغير ولا حتى ما ردد عليه مما قدمناه والحق بذلك من نسي ان ينوي من الليل لاستوام حكم الجاهل والناسي ﴿ قوله باب الصائم يصبح جنباً ﴾ اي هل يصح صومه او لا وهل يفرق بين العامد والناسي وبين القرض والطلوع وفي كل ذلك خلاف للسلف والجمهور على الجواز مطلقا والله اعلم ﴿ قوله كنت انا وابي حتى دخلنا على عائشة وام سلمة ﴾ كذا اورد البخاري من رواية مالك مختصرا وعقبه بطريق الزهري عن ابي بكر بن عبد الرحمن فلوهم ان سياهم ما واحد لكتهم ساق لفظ مالك بعدا بين وليس فيه ذكر مروان ولا قصه ابى هريرة فخرجه مع ما لقي الموطن من سمي مطولا ولمالكية شيخ آخر أخرجه في الموطن عن عدي بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن مختصرا وأخرجه مسلم من هذا الوجه ايضا وأخرجه مسلم ايضا من رواية ابن جريح عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابيه أمته وله طرق اخرى كثيرة اطبب النسائي في فخره بها وفي بيان اختلاف قتلها وسأد كرمحصل فوائد هاهنا شاء الله تعالى ﴿ قوله في رواية شعيبان اياه عبد الرحمن اخبر مروان ﴾ اي ابن الحكم واخبار عبد الرحمن بما ذكره لم يكن بعد ان ارسله مروان الى عائشة فام سلمة بين ذلك في الموطن وهو عند مسلم ايضا من طريقه ولفظه كنت انا وابي عند مروان بن الحكم قال مروان اقمتم عليك يا عبد الرحمن لتذهب الى ابى المومنين عائشة فام سلمة فلتسألنهما عن ذلك قال ابو بكر فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فساق القصه وبين النسائي في روايته ان عبد الرحمن بن الحارث انما سمعه من

(٣) قوله وقال زفر الخ ما سمع بعض النسخ والذي قاله الكرخي كافي شرح الهداية خلافاً فانه قل ان مذهب زفر مثل مالك اه

باب الصائم يصبح جنباً  
حدثنا عبد الله بن مسلمة  
عن مالك عن سمي مولى  
ابي بكر بن عبد الرحمن  
ابن الحارث بن هشام بن  
المغيرة انه سمع ابا بكر بن  
عبد الرحمن قال كنت انا  
وابي حتى دخلنا على عائشة  
وام سلمة ح وحدتنا  
ابو الجهم اخبرنا شعيب  
عن الزهري قال اخبرني  
ابو بكر بن عبد الرحمن  
ابن الحارث بن هشام بن  
اباه عبد الرحمن اخبر  
مروان ان عائشة وام سلمة  
اخبرنا ما ن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم

ذو كان مولى عائشة منها ومن فاقع مولى أم سلمة عنها فأخرج من طريق عبد بن بن سعيد عن أبي عياض عن  
عبد الرحمن بن الحارث قال أرسلني مروان إلى عائشة فأتيتها فقلت غلام هذا كوان فأرسلته إليها فألها عن  
ذلك فقالت فذكر الحديث ثم فوجأ قال فأتيت مروان فحدثته بذلك فأرسلني إلى أم سلمة فأتيتها فقلت غلامها  
ناضلا أرسلته إليها فألها عن ذلك فذكر مثله وفي استاده طر لآن أبا عياض مجهول فإن كان محضوفا فيجمع  
بان كلام من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال فكان في هذه الرواية توافق مع عبد  
الرحمن وابنه أبو بكر كلاهما من رواة الجلب فكان في رواية المصنف وغيره وساذ كره من رواية أبي حازم  
عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عند النسائي فقيه أن عبد الرحمن جاء إلى عائشة فسلم  
على الباب فقالت عائشة يا عبد الرحمن الحديث (قوله) كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغسل  
ويصوم في رواية تلك المأثورات إليها كان يصبح جنباً من جاع غير احتلام وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن  
عروة وأبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة كان يدركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم ومستأني بعد  
بابين والنسائي من طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنهما كان يصبح جنباً من غير  
احتلام ثم يصوم ذلك اليوم وله من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال قال مروان لعبد الرحمن بن  
الحارث أذهب إلى أم سلمة فقلها فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً منى فصوم  
وبأمره بالصيام قال القريظي في هذا فأتدنان أحدهما أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد  
طواف الفجر بيان الجواز والثاني أن ذلك كان من جاع لا من احتلام لأنه لا يمكن له الاحتلام إذا احتلام من  
الشیطان وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام إشارة إلى جواز الاحتلام عليه والامساك كان  
للاستثناء معنى وورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه واجب بان الاحتلام يطلق على الانزال  
وقد وقع الانزال بغير رؤى يفتى في المنام وأرادت بالتقيد بالجماع المبالغة في الرد على من زعم أن فاعل  
ذلك عبداً يخطئ وإذا كان فاعل ذلك عبداً لا يخطئ فالتفتي في الغسل أو ينأى عنه أو لا بد من ذلك قال ابن  
دقيق العيدسا كان الاحتلام بأقلمر على غير اختياره فتدبى به من برخص لغير المتعمد لجماع فبين  
في هذا الحديث أن ذلك كان من جاع لا زالة هذا الاحتلام (قوله) وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث  
أقسم بالله في رواية النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن فقال مروان لعبد  
الرحمن ألقى أبا هريرة فحدثني بهذا فقال أنه لما رأى أنه لا كراهة استقبله بما يكره فقال أعزم عليك لتلقيته  
ومن طريق بن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه فقال عبد الرحمن لمروان غفر الله لك أنه لي صدق  
ولا أحبان أرد عليه فلو لم يبين بين جريح في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه  
سبب ذلك فقيه عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال سمعت أبا هريرة يقول في قصصه ومن أدركه الفجر جنباً  
فلا يصح قال فذكرته لعبد الرحمن فأنطق وأطلقت معه حتى دخلنا على مروان فذكر القصص أخرجه  
عبد الرزاق عنه ومن طريقه مسلم والنسائي وغيرهما وفي رواية مالك عن سمي عن أبي بكر أن أبا هريرة  
قال من أصبح جنباً فخطب ذلك اليوم والنسائي من طريق المقبري كان أبو هريرة يفتي الناس أنه من أصبح  
جنباً فلا يصوم ذلك اليوم وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن نو بان أنه سمع أبا هريرة يقول من احتلم  
من الليل أو أقم أهله ثم أدركه الفجر ولم يغسل فلا يصوم ومن طريق أبي ظابة عن عبد الرحمن بن الحارث  
أن أبا هريرة كان يقول من أصبح جنباً فخطب فاحتقت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك وسبب بيان  
من روى ذلك عنه مروان في آخر الكلام على هذا الحديث (قوله) لفرعن) كذلك أكثر بالفاء والزاي  
من الفرع وهو الخوف في تخفيفه هذه القصص التي تختلف قواها ولكن شبيهة لثغر عن بفتح فتاف وراه  
مفتوحاً على شرح بهذا القصص سمعه يقال فرعت بهذا سمع فلان إذا علمته بما علمنا ماصراً (قوله) ومروان  
يؤمئذ على المدينة) أي أمير من جهة معاوية (قوله) فكره ذلك عبد الرحمن) قد يناسب كراهته قيل  
ويحتمل أن يكون كراهته أيضاً أن يختلف مروان لكونه كان أميراً واجب الطاعة في لغز وف وبين أبو حازم عن

كان يدركه الفجر وهو جنب  
من أهله ثم يغسل ويصوم  
وقال مروان لعبد الرحمن  
أين الحارث أقسم بالله  
لفرض عن أبي أبا هريرة  
ومروان يؤمئذ على  
المدينة فقال أبو بكر فكره  
ذلك عبد الرحمن

عبد الملك بن ابي بكر عن ابيه سبب تشديد مروان في ذلك فتد التماسي من هذا الوجه قال كنت عند مروان  
مع عبد الرحمن فذكر واقول لابي هريرة فقال اذهب فاسأل ابا وج التي صلى الله عليه وسلم قال فذهبنا الى  
عائشة فقالت يا عبد الرحمن امالك في رسول الله اموة حسنة فذكر الحديث ثم اتينا سلمة كذلك ثم  
اتينا مروان فاستدعيه فاختلافهم فحوا فان يكون ابو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال مروان لعبد الرحمن عزمت عليك ان اتيه فخذته **(قوله)** ثم قدر لنا ان نجتمع بذي الحليفة اي  
المكان المعروف وهو مقات اهل المدينة وقوله وكلنا لابي هريرة هناك ارض وقومهم من ظن انهما  
اجتمعاني سفر وظاهرهما اجتماعا من غير قصد لكن في رواية مالك لذكره فقال مروان لعبد الرحمن  
اقسمت عليك انك لا تاتي فاما بالباب فلقد ذهبنا الى ابي هريرة فانه بارضه بالعقيق فلتخبرني قال فركب عبد  
الرحمن وركبت معه فهذا ظاهر في انه قصد اباهم ردة للثغرة ليقوله ثم قدر لنا ان نجتمع معه على المعنى  
الاعم من التقدير لا على معنى الاتفاق ولا تخالف بين قوله بذي الحليفة وبين قوله بارضه بالعقيق لا لاختلاف  
يكون قصده الى العقيق ففرججهاء ثم وجداه بذي الحليفة وكان له ايضا ارض ووقع في رواية معمر عن  
الزهري عن ابي بكر قال مروان عزمت عليك ان ذهبت الى ابي هريرة قال فقلت يا ابا هريرة عندك  
المسجد والظاهر ان المراد بالمسجد هنا مسجد ابي هريرة بالعقيق للمسجد النبوي جعنا بنى الى واثنين او  
يجمع بينهما التبا بالعقيق فذكره عبد الرحمن القصة بحجة اولم يذكرها بل شرع فيها ثم لم يذكر  
قصصها ومع جواب ابي هريرة الابدان رجوع الى المدينة وادخل المسجد النبوي **(قوله)** ابي  
ذا كرك **(قوله)** في رواية الكشيبي ابي انا ذكر بصيغة المضارعة **(قوله)** لم اذكره لك في رواية الكشيبي  
لم اذكر ذلك وفيه حسن الادب مع الاكابر وتقديم الاعتذار قبل تبليغ ما ظن المبلغ ان المبلغ يكرهه **(قوله)**  
فذكر قول عائشة وام سلمة فقال كذلك حدثني الفضل **(قوله)** ظاهر ان الذي حدث به الفضل مثل الذي ذكره  
له عبد الرحمن عن عائشة وام سلمة وليس كذلك لما تقدمنا من مخالفه قول ابي هريرة لقول عائشة وام سلمة  
والسبب في هذا الاحكام ان رواية شبيب في حديث الباب لم يذكر في اولها كلام ابي هريرة فاقدما  
فلذلك اشكل امر الاشارة بقوله كذلك ووقع كلام ابي هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريح فاقدما  
فلذلك قال في آخره سمعت ذلك ابي القول الذي كتب قوله من الفضل وفي رواية مالك عن سمي قال او  
هريرة لا علمي بذلك وفي رواية معمر عن ابن شهاب قلن وجه ابي هريرة ثم قال هكذا حدثني الفضل  
**(قوله)** وهو اعلم اي عارواي والهدية عليه في ذلك لا على وقوع في رواية النسفي عن البخاري ومن  
اعلم اي انا واج التي صلى الله عليه وسلم وكلنا في رواية معمر وفي رواية ابن جريح فقال ابو هريرة فاما عائشة  
فانتم قال معامع وهذا يرجع رواية النسفي والنسائي من طريق عمار بن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابيه  
هي اي عائشة اعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم متوا زادا بن جريح في رواية جريح ابو هريرة عما  
كان يقول في ذلك وكذلك وقع في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عند النسائي انه رجوع وروى ابن  
ابي شيبه من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب ان اباهم ردة رجوع عن قيامه من اصبح جبا فلا صوم له  
والنسائي من طريق عكرمة بن خالد وعلي بن عتبة وعراك بن مالك كلهم عن ابي بكر بن عبد الرحمن  
اباهم رة احوال بذلك على الفضل بن عباس لكن عندهم من طريق عمر بن ابي بكر عن ابيه ان اباهم رة قال  
في هذه القصة انما كان اسامة بن زيد حدثني فيعمل على انه كان عنده عن كل منهما ما يؤيد رواية اخرى  
عند النسائي من طريق ابن جريح عن عبد الملك بن ابي بكر عن ابيه قال فيها انما حدثني فلان وقلان وفي  
رواية مالك المذكورة اخبرني عن غير الظاهر ان هذا من تصرف الرواة منهم من اهم الاجل ومنهم من  
اقتصروا على احدهما رة منيها وارة مفسر او منهم من لم يذكر عن ابي هريرة احدا وهو عند النسائي  
اضمان طريق ابي قلابه عن عبد الرحمن بن الحارث في آخره فقال ابو هريرة هكذا كتب احب **(قوله)**  
وقال حماد وابن عبد الله بن عمر عن ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالفطر والاول استند

ثم قدر لنا ان نجتمع بذي  
الحليفة وكانت لابي هريرة  
هناك ارض فقال عبد  
الرحمن لابي هريرة ابي  
ذا كرك امرا ولولا مساهمة  
اقسم على فيه لم اذكره  
لذلك ذكر قول عائشة وام  
سلمة فقال كذلك حدثني  
الفضل بن عباس وهو  
اعلم وقال حماد وابن عبد  
الله بن عمر عن ابي هريرة  
ان النبي صلى الله عليه  
وسلم يأمر بالفطر والاول  
استند





سمع ابا هريرة يقول من احتلم من الليل او واقع اهله ثم ادركه الفجر ولم يغسل فلا يصوم وهذا صحيح في عدم  
 التفرقة وجعل القائلون بقصاص صيام الجنب حديث عائشة على انهم من الخصائص النبوية اشار الى ذلك  
 الطحاوي بقوله وقال آخرون يكون حكم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكرته عائشة وحكم الناس على  
 ما حكموا به ورواه الجوهري بان الخصائص لا تثبت الا بالبدليل وبانه قد ورد مصر بمجاهل على عدمها  
 وترجم بذلك ابن حبان في صحيحه حيث قال ذكر النيان بان هذا الفعل لم يكن المصطفى مخصوصا به ثم اورد  
 ما أخرجه هو ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق ابي بنس مولى عائشة عن عائشة ان رجلا جاء  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة اى  
 صلاة الصبح واناجب افاصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وانما تدركني الصلاة واناجب فاصوم فقال  
 لست مثلك يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني لا رجوا ان اكون اخشاكم  
 فلما اعدكم بما تيقن ذكر ابن خزيمة ان بعض العلماء نوههم ان ابا هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بانه  
 لم يغلط بل حال على رواية صادقة لان الخبر منسوخ لان الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في  
 ليل الصوم من الاكل والشرب واجماع بعد التوم قال فيحمل ان يكون خبر الفضل كان حديثا باحا  
 الله ذلك كله الى طلوع الفجر فكان للمجامع ان يستمر الى طلوعه فيلزم ان يقع اغتساله بعد طلوع  
 الفجر فدل على ان حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا ابا هريرة الناسخ فاستمر ابو  
 هريرة على التنبأ به ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه (قلت) وبقره بان في حديث عائشة هذا الاخير ما يشعر  
 بان ذلك كان بعد الحديبية لقوله فيها قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر واشار الى آية الله وهي انما نزلت  
 عام الحديبية سنة ست ابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر  
 والطحاوي وغير واحد وقرره ابن دقيق العيد بان قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم  
 يقتضى اباحة الوطى ليلة الصوم ومن جلتها الوقت المأثر الى طلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن  
 ضرورته ان يصبح فاعل ذلك جنبا ولا يفسد صومه فان اباحة التسبيل لشيء اباحة ذلك الشيء (قلت) وهذا  
 اولى من سألوا الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول البخاري والاول اسند وكذا قال بعضهم ان  
 حديث عائشة ارجح لو اقررت ام سلمة لما على ذلك واية اثنين تقدم على رواية واحد ولا سيما وهما  
 زوجتان وهما اعلم بذلك من الرجال ولان روايتهما توافق المتقول وهو ما تقدم من بدلولى الآية والقول  
 وهوان التسبيل شيء وجب بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على صاحبه فحديثه بطلانها فيجب عليه التسبيل ولا  
 يحرم عليه بل يتم صومه اجماعا فكذلك اذا احتلم ليل بل هو من باب الاولى وانما يمنع الصائم من تسعد  
 الجماع بما رواه وهشبة عن منع من التائب وهو محرم لكن لو تظبط وهو حلال ثم حرم ففي عليه لونه او  
 رجحه لم يحرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديثين بان الامر في حديث ابي هريرة امر ارشاد الى الافضل  
 فان الافضل ان يغسل قبل الفجر فلا خلاف جاز ويجعل حديث عائشة على بيان الجواز وقيل التوى  
 هذا عن اصحاب الشافعي وفيه نظر فان الذي قلناه البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن  
 المنذر وغيره سلوك النسخ وعكر على جملة على الارشاد الصريح في كثير من طرق حديث ابي هريرة  
 بالامر بالقطر وباللهى عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان وقيل هو مجمل  
 على من ادركه الفجر بمجاهل فاستدام بعد طلوعه علما بذلك وعكر عليه ما رواه النسائي من طريق ابي حازم  
 عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابيه ان ابا هريرة كان يقول من احتلم وعلم باختلامه ولم  
 يغسل حتى اصبح فلا يصوم وحكى ابن التين عن بعضهم انه سقط لا من حديث الفضل وكان في الأصل من  
 اصح حديثي في رمضان فلا يفطر فلما سقط لاصار فيفطر وهذا بعيد بل باطل لانه يستلزم عدم الوثوق بكثير  
 من الاحاديث وانما يظهر قهرا مثل هذا الاحتمال وكان قائله ما وقف على شيء من طرق هذا الحديث الاعلى  
 القلق المذكور \* وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم من دخول العلماء على الامر او مذكرا منهم اياهم

بالعلم وفيه فضيلة لم ير وان بن الحكم لما يدل عليه الحديث من اهتمامه بالعلم ومسائل الدين وفيه الاستنبات في  
 النقل والرجوع في المعاني الى العلم فان الشيء اذا نزع فيه ردائي من عنده علمه وورجج مروي النساء فيها  
 لمن عليه الاطلاع ودون الرجال على مروي الرجال ككسبه وان المبشر للا مراعاه به من الخبر عنه والاعتناء  
 بالنبي صلى الله عليه وسلم في افعالهم بهم دليل الخصوصية وان المفضل اذا سمع من الافضل خلاف  
 ما عنده من العلم ان بحث عنه حتى يقف على وجهه وان الحجة عند الاختلاف في المصير الى الكتاب والسنة  
 وفيه الحجة خبر الواحد ان المرأة فيه كمال وفيه فضيلة لا يرى لاعتراؤه بالحق ورجوعه اليه وفيه  
 استعمال السلف من الصحابة والتابعين والارسل عن العدول من غير تكبير بينهم لان الباهر رة اعترف  
 بانه لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع انه كان يحكيه ان رة به عنه بلا واسطة وانما  
 بينها لما وقع من الاختلاف وفيه الادب مع العلماء والمبادرة لامثال امر ذي الامر اذا كان طاعة ولو كان  
 فيه مشقة على المأمور ﴿تكميل﴾ في معنى الجنب الخاض والنساء اذا اقطع دمها ليلام طمع التبعير  
 قبل اغتسالها قال النووي في شرح مسلم مذهب العلماء كافة بحجة صومها الاما حكي عن بعض السلف  
 بما لا يعمد له اولوا كانه اشار بذلك الى ما حكاه في شرح المذهب عن الاو زاحي لكن حكاه ابن عبد  
 البر عن الحسن بن صالح ايضا وحكي ابن دقيق العيد في المستدرك في مذهب مالك قواين وحكاها القرطبي عن  
 محمد بن مسلمة من اصحابهم وصف قوله بالشذوذ وحكي ابن عبد البر عن عبد الملك بن الماجشون انها اذا  
 اشرت غسلها حتى طلع القمر في يوم فطر لانها في بعضه غير طاهرة قال وليس كالتى يصبح جنبان  
 الاحتلام لا يتنفس الصوم والحض ينقضه ﴿قوله باب المباشرة للصائم﴾ اي بان حكمها واصل المباشرة  
 الثناء الشرعي ويستعمل في الجماع سواء اجماع ولم يوجب وليس الجماع هو اياهذه الترجه ﴿قوله﴾ وقالت عائشة  
 رضي الله عنها يجرم عليه فرجها وصلة الطحاوي من طريق ابي هريرة مولى عيسى عن حكيم بن عقال  
 قال سألت عائشة ما يجرم على من امرأتها وانما صائم قالت فرجها اسناده الى حكيم صحيح ويؤدى معناه ايضا  
 ما رواه عبد الرزاق باسناد صحيح عن مسروق سألت عائشة ما يجزئ الرجل من امراته انما قالت كل شيء  
 الا الجماع ﴿قوله﴾ حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة كذا لاكثر ووقع للكشميين عن سعيد بن جهملة  
 وآخرا هاد وهو غلط فاحش فليس في شيوع سليمان بن حرب احدا منه سعيد بن جهملة عن الحكم والحكم  
 المذكور هرا بن عتبة وارايم هو النخعي وقد وقع عند الاما عبي عن يوسف القاضي عن سليمان بن  
 حرب عن شعبة على الصواب لكن وقع عنده عن ارايم ان علقمة وشريح بن اراطة وجلان من النخعي  
 كانوا عند عائشة فقال احدهما لصاحبه سلها عن القيلة للصائم قال ما كنت لارث عندها المؤمن فقال  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وهو صائم ويأثم وهو صائم وكان امكلمك لار به قال الاما عبي  
 رواه غندر وابن ابي عدي وغير واحد عن شعبة فقالوا عن علقمة وحدث به البخاري على سليمان بن  
 حرب عن شعبة فقال عن الاسود وفيه نظر وصرح الواسطي بن حرة فياذ كرا به انهم في المستخرج  
 عنه بانه خطأ ﴿قلت﴾ وليس ذلك من البخاري فقد اخبره اليه في طريق محمد بن عبد الله بن معبد  
 عن سليمان بن حرب كمال البخاري وكان سليمان بن حرب يحدث به على الوجهين فان كان خطئه  
 عن شعبة قلل شعبة حدث به على الوجهين والا فكمما بحسب شعبة لم يقلوا فيه من هذا الوجه عن  
 الاسود وانما اختلفوا فيهم من قال كرا به يوسف المتقدمه وصورتها الارسل وكذا اخبره النسائي عن  
 طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة ومنهم من قال عن ارايم عن علقمة وشريح وقد ترجم النسائي  
 في سننه الاختلاف فيه على ارايم والاختلاف على الحكم وعلى الاعمش وعلى منصور وعلى عبد الله بن  
 عون كلهم عن ارايم واورده من طريق اسرائيل عن منصور وعن ارايم عن علقمة قال خرج فقر  
 من النخعي فيه رجل يدعى سحاح حدث ان عائشة قالت قد كرا الحديث قال فقال له رجل لقد همت ان  
 اضرب راسك بالاقوم فقال قولوا له فليكنم عني حتى تأثم المؤمن قلما اتوها قالوا علقمة سلها فقال

﴿باب﴾ المباشرة للصائم  
 وقالت عائشة رضي الله عنها  
 يجرم عليه فرجها وحدتنا  
 سليمان بن حرب عن شعبة  
 عن الحكم عن ارايم  
 عن الاسود عن عائشة  
 رضي الله عنها

حذرت لارقت عندها اليوم فسمعت قالت فذكر الحديث ثم ساقه من طريق عبيدة عن منصور بن عس  
 ثر بن جهاو المنكر وإجماع الذي حدث بذلك عن عائشة ثم استوعب النسائي طرقة وعرف منها أن الحديث  
 كان عند أبي رهم عن علقمة والأسود وموسى بن جعاف قلعه كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا  
 وتارة يصحح وطرة يفرق وقد قال الدارقطني بعد ذكر الاختلاف فيه على إبراهيم كمالها صحاح وعرف من طريق  
 امرئيل بسبب حديث عائشة بذلك واستندوا بها على من حدث عنها به على الإطلاق بقوله ولو لكنه كان  
 المملوك لار به فاشارت بذلك إلى أن الإباحة لمن يكون مالكاً لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيها يحرم  
 وفي رواية جاد عند النسائي قال الأسود قلت لعائشة أيأمر الصائم قالت لا قلت ليس كل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يباشروا وهو صائم قالت أنه كان المملوك لار به وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية النبي  
 صلى الله عليه وسلم بذلك قاله القرطبي قال وهو اجتهاد منها وقول أم سلمة يعني ألا في ذكره أو لا يؤخذ  
 به لأنه نص في الواقعة (قلت) قد ثبت عن عائشة صريح الإباحة فكيف تقدم في جميع من هذا وبن قولها  
 المتقدم أنه يحل له كل شيء إلا الجاع جعل النهي هنا على كراهة التز به فلما لا تنافي الإباحة وقد روى  
 في كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق جاد بن سلمة عن جاد بلقظ سألت عائشة عن المباشر  
 للصائم فذكرتها وكان هذا هو السرفي تصدير البخاري بالأثر الأول عنها لأنه يفسر مرادها بالنفي  
 المذكور في طريق جاد وغيره والله اعلم ويدل على أنها لا ترى تحريمها ولا يكونان من الخصائص ما رواه  
 مالك في الموطأ عن أبي النضر أن عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة فدخل عليها ز وجها وهو  
 عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر فقالت له عائشة ما يمنعك أن تدنوا من أهل قلاصها وتقبلها قال  
 أقبلها وأنا صائم قالت نعم (قوله كان يقبل ويأمر وهو صائم) التيسيل لخص من المباشرة فهو من  
 ذكر العالم بعد الخاص وقد روى عنه وأبو عمر وابن ميمون عن عائشة بانقضاء قبل في شهر الصوم أخرجه مسلم  
 والنسائي وفي رواية مسلم يقبل في رمضان وهو صائم فاشارت بذلك إلى عدم الفرقة بين صوم القرض  
 والنفل وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم فذكرها قوم مطلقاً وهو مشهور وعند المالكية وروى ابن  
 أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكره القبلة والمباشرة وقتل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها  
 واحتجوا بقوله تعالى فلا تأمنوا بالله وآياته فنع من المباشرة في هذه الآية فنهوا الجواب عن ذلك أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم هو المبيح عن الله تعالى وقد أباح المباشرة نهراً فدل على أن المراد بالمباشرة في  
 الآية الجاع لا مادونه من قبلة ونحوها والله اعلم ومن أفتى بافطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة  
 أحد فقهاء الكوفة وقوله الطحاوي عن قوم لم يسمهم والزم ابن حزم أهل القياس أن يلحقوا الصيام بالجماع  
 في منع المباشرة وقد دعت النكاح للاتفاق على إبطائها بالجماع وإباح القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول صحيحاً  
 عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبي طه وسوطانة بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبوا وروى  
 آخرون بن أبي الشاب والشيخ فذكرها للشاب وإباحها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد  
 ابن منصور وغيرهما وجاء فيه حديثان مرفوعان فيها منسحقاً أخرجهما أبو داود ومن حديث  
 أبي هريرة ولا تأمنوا من حديث عبد الله بن عمر وابن العاص وروى آخرون من بين علقمة ومن  
 لا يملك كما اشارت إليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الحائض في كتاب الحيض وقال الترمذي وروى بعض  
 أهل العلم أن الصائم إذا ملك نفسه أن يقبل ولا يلازم له صومه وهو قول سفيان والشافعي ويدل على  
 ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبي سلمة وهو روى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم إقبل الصائم فقال رسول هذه لام سلمة فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع ذلك  
 فقال يا رسول الله قد غفر الله لنا ما تقدم من ذنوبنا ما أخر فقال إمامنا الله أن لا تأمنوا الله كما فعل  
 ذلك على أن العاصب الشيخ سواء لأن عمر حينئذ كان شاباً ولعله كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من  
 لخصائص وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن سارعن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو

قالت كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يقبل ويأمر  
 وهو صائم وكان المملوك

صالحهم امراته ان نال النبي صلى الله عليه وسلم عن كفايته فقال اني افضل ذلك فقال زوجها  
 رخص الله نبيه فيما شاء فرجعت فقال انا علمكم محمد و الله وانها كم واخرجه مالك لئلا  
 ارسله قال عن عطاء بن رسلان كرمه مطولا واختلف فيها ابا بشر اوقيل واقرطوبس اوقيل او امدي فقال  
 الكوفيون والشافعي قضى اذا انزل في غير النظر ولا ضاع في الامضاء وقال مالك واسحق بن عيسى في كل  
 ذلك يكفر الا في الامضاء فيقط واخرجه بان الانزال اقصى ما يطلب الجماع من الانداز في كل  
 ذلك وتعقب بان الاحكام علق بالجماع ولو لم يكن انزال فاخترا وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم  
 عن مالك وجوب القضاء فيمن بشر اوقيل فانظر ولم يعد ولا انزال انكره غيره عن مالك وبلغ من ذلك  
 ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق امراته هو صائم على صومه لكن استناده ضعيف وقال  
 ابن قدامة ان قيل فانزل اطر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن خزيمة لا يطر ولو ان وقوى  
 ذلك وذهب اليه وسأد كوفي الباب الذي يليه وادعى هذه المسئلة ان شاء الله تعالى (قوله لاربه) ففتح  
 الهمزة والراء وبالموحدة اى حاجته ويرى بكسر الهمزة وسكون الراء اى عضوه والاول اشهر والى ترجيعه  
 اشار البخاري بما اوردته من التفسير (قوله وقال ابن عباس ما رُب حاججة) ما رُب بسكون الهمزة وفتح  
 الراء وهذا ما رواه ابن عباس عن طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله لى فيما ما رُب اخرى  
 قال حاججة اخرى كذا فيه وهو تفسير الجماع بالواحد قلعه كان فيها حاجات احوال فقد اخرجه ايضا من  
 طريق عكرمة عنه بلفظ ما رُب اخرى قال حوائج اخرى (قوله وقال طائوس غير اولى الارب الا احق  
 لاحاجته في النساء) وصلة عبد الرزاق في تفسيره عن معمر بن ابن طائوس عن ابيه في قوله غير اولى الارب  
 قال هو الاحق الذي ليس له في النساء حاججة وقد وقع لنا هذا الاثر يعاين في حرمه محمد بن يحيى الذهلي المروى  
 من طريق السفي وقد تقدم في الحذف بان الاختلاف في قوله لاربه بموراث بخط مغلطاي وشرحه هنا  
 قال وقال ابن عباس اى في تفسيره لاربه المقعد وقال ابن جبر المقعد وقال عكرمة العنبرين ولم اورد ذلك  
 في شيء من نسخ البخاري وانما اوقعه في ذلك ان القطيب اخرج اثر طائوس قال بعده وعن ابن عباس  
 المقعد الى آخره ولم يرد القطيبان البخاري ذكر ذلك وانما اوردته القطيب من قبل نفسه من كلام اهل  
 التفسير (قوله وقال جابر بن زيدان نظر فامى رتم صومه) وصلاه ابن عيسى من طريق عمرو بن هرم  
 سئل جابر بن زيد عن رجل طر الى امراته في رمضان فامى من شهواتها هل يطر قال لا يرم صومه وقد  
 تقدم قل الخلاف فيه قريبا (قوله) وقع هذا الاثر رواية في آخر وحده هنا وقع في رواية الباقرين  
 في اول الباب الذي بعده وذكر ما بين طائوس في الباقرين معا ومناسبة الباقرين من جهة التفرقة بين من رتم صومه  
 الانزال باختياره وبين من رتم صومه بغير اختياره كسابقى بسط القول فيه ان شاء الله تعالى (قوله باب  
 القبل للصائم) اى بيان حكمها (قوله حدثني يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة وقد احال المصنف  
 بالسن على طريق مالك عن هشام وليس من نقلها مع اختلافه فقد اخرجه النسائي من طريق يحيى القطان  
 بلفظ كان يقبل بعض ازواجه وهو صائم وزاد الامام على من طريق عمرو بن علي بن يحيى قال هشام قال  
 اني لما ارقب القبله تدعو الى خير ورواه سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام بلفظ كان يقبل  
 بعض ازواجه وهو صائم ثم مضى فقال هر ولما ارقب القبله تدعو الى خير وكذا ذكر مالك في الموطن  
 هشام عقب الحديث لكن لم يقل فيه ثم مضى وقوله ثم مضى يحتمل ضحكها التعجب من خلافه في  
 هذا اوقيل تعجب من قسها ان يحدث مثل هذا مما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال ولكنها لما لها  
 الضرورة في تبليغ العلم اليذكر ذلك وقد يكون الضحك لخلل الاخبار راعن قسها بذلك او تيمنا على انها  
 حاججة القصة ليكون ما بلغ في الثقة بما اوسر ورا بكماتهما من النبي صلى الله عليه وسلم وبخزائنها منه وبجنته  
 لها وقد رواه ابن عيسى عن شريك عن هشام في هذا الحديث فضحكت قلنا انها هي وروى النسائي  
 من طريق طلحة بن عبد الله الجني عن عائشة قالت اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم لبقيني فقلت

لاربه وقال قال ابن عباس  
 ما رُب حاججة قال طائوس  
 غير اولى الارب الا احق  
 لاحاجته لى النساء وقال  
 جابر بن زيدان نظر فامى  
 رتم صومه (باب القبله)  
 للصائم حدثنا محمد بن  
 المنثري حدثني يحيى عن  
 هشام قال اخبرني ابي عن  
 عائشة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ح وحدثنا  
 عبد الله بن مسلمة عن  
 مالك عن هشام عن ابيه  
 عن عائشة رضى الله عنها  
 قالت ان كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقبل  
 بعض ازواجه وهو صائم  
 ثم مضى فحدثنا سعد  
 حدثنا يحيى عن هشام بن  
 ابي عبد الله حدثنا يحيى  
 ابن ابن كثير عن ابي سلمة  
 عن زيباء بنت ام سلمة  
 عن امها رضى الله عنها  
 قالت بينما انا مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في الخيلة  
 انقضت فانسلت فاحذنت  
 ثيابي فحسني فقال مالك  
 انقضت قلت نعم فدخلت  
 معه في الخيلة وكانت هي  
 ورسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يفتسلان من اناه  
 واحد وكان يقبلها وهو  
 صائم

ما في سائمة فقال واناسم يقتلني وهذا يؤيد ما قدمناه ان النظر في ذلك لمن لا يتأثر بالباشرة والتفصيل  
 لا للفرقة بين الشاب والشيوخ لان عائشة كانت شابة نعم لما كان الشاب مظنة ليجان الشهوة فرق من  
 فرق وقال المازري ينبغي ان يعتبر حال المقبل فان اثارته من القبلة الانزال حرمت عليه لان الانزال يمنع  
 منه الصائم فكذلك ما دى اليه وان كان عنها المذنب فمن رآى القضاء منه قال يحرم في حقه ومن رآى ان  
 القضاء قال بكره وان لم تؤد القبلة الى شيء فلامعنى المنع منها الاعلى القول بسد الفرية قال ومن يدعي  
 ما روى في ذلك فوله صلى الله عليه وسلم لسائل عنها ارايت لو تمصصت فطش ارايت فقه يدعي وذلك ان المضمضة  
 لا تنقض الصوم وهي اول الشرب ومفتاحه كان القبلة من دواحي الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم  
 كما يفسده الجماع وكانت عندهم اوائل الشرب لا يفسد الصيام فكذلك اوائل الجماع اه والحديث  
 الذي اشار اليه ماخرجه ابو داود والنسائي من حديث عمر قال النسائي منكر وصححه ابن خزيمة وابن  
 حبان والحاكم وقد سبق الكلام على حديث لم سلمه في كتاب الحيف والغرض منه هذا قوله لو كان قبلها  
 وهو صائم وقد ذكرنا شاهده من رواية عمر بن ابي سلمة في الباب الذي قبله وقال الزوري القبلة في  
 الصوم ليست محرمة على من لم يحرك شهوته لكن الاولى تركه كما هو امان من حركته شهوته فنهى حواشي  
 حقه على الاصح وقيل مكروهة وروى ابن وهب عن مالك اباحتها في الثقل دون الغرض قال التزوي  
 ولا خلاف انها لا تبطل الصوم الا ان ازلها **(تنبيه)** روى ابو داود ورواه من طريق مصدع بن يحيى  
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشبهها بعص لسانها واستاده ضعيف ولو صح فهو محمول على  
 من لم يتلعن ربه الذي خاطر يقها والله اعلم **(قوله بلب اغتسال الصائم)** اى بان جوازه قال الزين  
 ابن المنير اطلق الاغتسال ليشمل الاغسال المستنورة والواجبة والمباحة كما انه يشير الى ضعفه روى عن  
 علي بن النهس عن دخول الصائم الحمام اخرجه عبد الرزاق وفي اسناده ضعف واعتمده الحنفية فذكره  
 الاغتسال للصائم **(قوله بل ابن عمر بن الخطاب عليه وهو صائم)** في رواية الكشميني قاله وهذا صله  
 المصنف في التارخ وابن ابي شيبة من طريق عبد الله بن ابي عثمان انه روى ابن عمر فعل ذلك ومناسبتة  
 لترجته من جهة ان بل الثوب اذا طالت فاقصه على الجسد حتى ينفذ ذلك منزلة الدليل عليه واراد  
 البخاري بآثار ابن عمر هذا معارضة ما جاء عن ابراهيم النخعي باقوى منه فان وكما روى عن الحسن بن  
 صالح عن مغيرة عنه انه كان يكره للصائم بل الثياب **(قوله ودخل الشعي الحمام وهو صائم)** وصله ابن ابي  
 شيبة عن ابي الاحوص عن ابي اسحق قال رايت الشعي يشل الحمام وهو صائم ومناسبتة لترجته ظاهرة  
**(قوله وقال ابن عباس لا بأس ان يتلطم القدر)** بكسر القاف اى طعام القدر والشئ يوسله ابن ابي شيبة  
 من طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس ان يتلطم القدر وروى في الجعديات من هذا الوجه بلفظ لا بأس  
 ان يتلطم الصائم الشئ يعنى المرفة ونحوها ومناسبتة لترجته من طريق القحوي لانه اذا لم يناف الصوم  
 ادخل الطعام في القم وتلطمه وتقر به من الازداد لم ينافه اصاله الماء الى شربة الجسد من باب الاولى  
**(قوله وقال الحسن لا بأس بالمضمضة والتبريد للصائم)** وصله عبد الرزاق بمعناه وقع بعضه في حديث  
 مرفوع اخرجه مالك ابو داود ومن طريق ابي بكر بن عبد الرحمن عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج صب الماء على راسه وهو صائم من العطش ومن الحر  
 ومناسبتة لترجته ظاهرة وسبأ في الكلام على ما يتعلق بالمضمضة في الباب الذي بعده **(قوله وقال ابن  
 مسعود اذا كان يوم صوم احدكم فليصبح دهنًا مترجلا)** قال الزين من المنبر مناسبتة لترجته من جهة  
 ان الادهان من الليل يقتضى استحباب انزه في النهار وهو مما يربط الصائم ويغوى النفس فهو واجب  
 من الاستعانة بهذا الاغتسال لخلعة من النهار ثم ذهب ايره (قلت) وله مناسبتة اخرى وذلك ان المنافع من  
 الاغتسال له مثل ذلك استحب التشغف في الصيام كلور دمه في الحج والادهان والترجل في  
 مخالفة التشغف كالاغتسال وقال ابن المنبر الكبير اراد البخاري الرد على من كره الاغتسال للصائم لانهم

**(باب اغتسال الصائم)**

وبل ابن عمر رضى الله

عنهما وثاقتا عليه وهو

صائم ودخل الشعي الحمام

وهو صائم وقال ابن عباس

لا بأس ان يتلطم القدر او

الشئ وقال الحسن لا بأس

بالمضمضة والتبريد للصائم

وقال ابن مسعود اذا كان

يوم صوم احدكم فليصب

دهنًا مترجلا

كرهه خشية وصول المامطة فالله باطية بالمضمضة والسواك وبنحو ذلك وان كرهه  
لرافاهية فقد استحب السلق للصائم الترفه والجمال بالرجل والادهان والكحل ونحو ذلك فذلك ساق  
هذا الاثر في هذه الترجمة **(قوله)** وقال ابن ابي ازيق اتعجم فيه وانصائم الا ازين بفتح الجيم وتكون  
الموحدة موقحة الزاى بعدها نون حجر مقرونة وشبه الحوض وهى كلمة فارسية ولذلك لم يصر فيه **اتعجم** فيه  
اى ادخل وهذا الاثر وصله قاسم بن ثابت بن غزيب الحديث من طر يق عيسى بن طهمان سمعت  
انس بن مالك يقول ان ابا ازيق اذا وجدت الحرة تجمعت فيه وانصائم وكان الاثر **اين** كان ملائكة  
فكان انس اذا وجد الحرة دخل فيه يتربد بك **(قوله)** وقال ابن عمر يستاك اول النهار وآخره وصله ابن  
ابى شيبة عنه بمناه ولقطة كان ابن عمر يستاك اذا اراد ان يروح الى الظهر وهو صائم ومناسبة الترجمة  
قريبة مما تقدم في اثر ابن عباس في طعم القدر ووقع في نسخة الصغافى بعد قوله وآخره ولا يبلغ ريقه  
**(قوله)** وقال ابن سيرين لا بأس بالسواك الرطب قيل له طعم قال والماء طعم وانت غمضت به وصله ابن  
ابى شيبة من طريق ابي جزة المازنى قال ابنى سيرين يدخل فقال ما ترى في السواك للصائم قال لا بأس  
به قال انس بن مالك ولهم طعم قال فذكر مشله **(قوله)** ولم يراى الحسن و ابراهيم بالكحل للصائم بأسا اما  
انس بن ابي داود في السنن من طريق عبيد الله بن ابي بكر بن انس عن انس انه كان يكتحل وهو صائم  
ورواه الترمذى من طريق ابي عاتكة عن انس بن مالك عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة  
صح عنه قال لا بأس بالكحل للصائم واما ابراهيم فاختلق عنه فرى سعيدين منصور عن جرير عن  
القعقاع بن زيد عن ابراهيم بن ابي كحل الصائم قال نعم قلت يده طعم الصبر حتى قال ليس بشئ وروى  
ابوداود من طريق يحيى بن عيسى عن الاعشى قال ما رايت احديدا من اصحابنا يكره الكحل للصائم  
وكان ابراهيم يرخس ان يكتحل الصائم بالصبر وروى ابن ابي شيبة عن حفص عن الاعشى عن ابراهيم  
قال لا بأس بالكحل للصائم ما لم يحد طعمه ثم اورد المصنف حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان ينسل بعد الفجر ويصوم واورده ايضا من حديثها وحديث امام سلمة وهو مطابق لما ترجمه  
وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل بابين بحمد الله تعالى **(قوله)** باب الصائم اذا كل واشرب تناسيا  
اى هل يجب عليه القضاء ولا وهى مسألة خلاف مشهورة قد ذهب الجمهور الى عدم الوجوب وعن مالك  
يطلب صومه ويجب عليه القضاء قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيع وجميع اصحاب  
مالك لكن فروق اربع القرض والنفل وقال ابوداود لم يعل مالكا ليلته الحديث او اوله على رفع الائم  
**(قوله)** وقال عطاء ان استتر قد دخل الماء في حلقه لا بأس ان لم يعل اى دفع الما بين غلبه فان ملك دفع  
للماء دفعه حتى دخل حلقه افلر ووقع في رواية ابي ذر والنسب لا بأس لم يعل اسقاطا وهى على  
هذا جلة مستأنفة كالتعليل لقوله لا بأس وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريح قلت لعطاء  
نسان يستتر قد دخل الماء في حلقه قال لا بأس بذلك قال عبد الرزاق وقاله معمر عن قتادة وقال ابن  
ابى شيبة حدثنا علقم عن ابن جريح ان اسانا قال لعطاء امضض فيدخل الماء في حلقى قال لا بأس لم يعل  
وعدا يقرى رواية ابي ذر والنسب **(قوله)** وقال الحسن ان دخل الذباب في حلقه فلا تئى عليه وصله ابن  
ابى شيبة من طريق ابن ابي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل في حلقه الذباب وهو صائم  
قال لا يطر وعن وكيع عن الربيع عن الحسن قال لا يطر ومناسبة هذا الاثر من ترجمته من جهة  
ان المغلوب يدخل المامطة او الذباب لا اختيار في ذلك كالناسى قال ابن المنير في الحاشية ادخل  
المغلوب في رجة الناسى لاجتماعهما في ترك العمد وسلبه الاختيار ونقل ابن المنذر الاثاق على ان  
من دخل في حلقه الذباب وهو صائم ان لائمى عليه لكن قل غيره من اشهابه قال اسحاق ان يقضى  
حكاك ابن السبن وقال الزين بن المنير دخول الذباب اعتد بالقلعة وعدم الاختيار من دخول الماء لان  
الذباب يدخل نفسه بخلاف الاستثاق والمضمضة فاعتد ان يئىه وقرى ابراهيم بن من كان

اتعجم فيه وانصائم ويدكر  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه استاك وهو  
صائم وقال ابن عمر يستاك  
اول النهار وآخره وقال  
عطاء ان ازدرد ريقه  
لاقول يطر وقال ابن  
سيرين لا بأس بالسواك  
الرطب قيل له طعم قال والماء  
له طعم وانت غمضت به ولم  
يرأى الحسن و ابراهيم  
بالكحل للصائم بأسا  
\* حدثنا احمد بن صالح  
حدثنا ابن وهب حدثنا  
يونس عن ابن شهاب عن  
هريرة و ابي بكر قال عائشة  
رضى الله عنها كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يكره  
الفجر جنباً في رمضان من  
غير حلم فيقتل ويصوم  
\* حدثنا اسمعيل قال حدثني  
مالك عن سفي مولى ابي بكر  
ابن عبد الرحمن بن الحرث  
ابن هشام بن المغيرة انه سمع  
ابا بكر بن عبد الرحمن كنت  
ان اباي فذهبت معه حتى  
دخلنا على عائشة رضي الله  
عنها قالت اشهد على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان  
كان يصعب جنباً من جلع  
غير احتلام ثم يصومه ثم  
تحتلنا على امام سلمة قتالت  
مثل ذلك **(قوله)** باب الصائم  
اذا كل واشرب تناسيا وقال  
عطاء ان استتر قد دخل الماء  
في حلقه لا بأس به ان لم يعل  
وقال الحسن ان دخل حلقه



حكاهما بن السنين عن ابن شعبان **و** كذا قال ابن القصار واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيعمل على الطوق **و** قال المهلب وغيره لم يذكر في الحديث اثبات القضاء فيحمل على سقوط الكفارة عنه واثبات عذره **و** روى الأعمش عنه ورواه عنه التي ينهاه **هـ** والجواب عن ذلك كله ما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة يلقظ من آخر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة فيه رمضان **و** صرح بإسقاط القضاء **قال** الدارقطني **قوله** محمد بن عمرو عن الأنصاري **وتعيين** ابن خزيمة أخرجه أيضا عن إبراهيم بن محمد الباهلي **و** ابن الحارث **كما** أخرجه من طريق أبي نعيم الرازي **كلما** هاجع الأنصاري فهو المتفرد به **قال** البيهقي **وهو** قلة **و** المراد أنه تفرد به كإسقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان **فإن** النسائي أخرجه الحديث من طريق علي بن بكارة عن محمد بن عمرو **ولفظه** في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا **قال** الله اطعمه وسقا **وقد** ورد إسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني **من** رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن عليه عن هشام عن ابن سيرين **ولفظه** فأطعمه رزق ساقه الله اليه **لأقضاء** عليه **وقال** بعض فرجه هذا إسناد صحيح **وكلهم** قلنا **لكن** الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عليه **وليس** فيه هذه الزيادة **وروى** الدارقطني أيضا إسقاط القضاء **من** رواية أبي داود **و** أبي سعيد المقبري **والوليد** بن عبد الرحمن **وعطاء** بن يسار **كلهم** عن أبي هريرة **وأخرج** أيضا من حديث أبي سعيد رقه من كل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه **وإسناده** وإن كان ضعيفا لكنه صالح **لأنه** تامة **فإن** درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حنا فيصير للاحتجاج به **وقد** وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دون في القوة **وبعض** أيضا بأنه قد تفرقت جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم **كما** قاله ابن المنذر **و** ابن حزم وغيرهما **عن** أبي طالب المزني **بن** ثابت **وأبو** هريرة **و** ابن عمر **لهم** موافق لقوله تعالى **ولكن** يؤخذ **كما** كسب قالوا **بكم** بالنسب **ليس** من كسب القلب **و** موافق للقياس في إبطال الصلاة بعد الإكل بالنسبة **فكذلك** الصيام **وأما** القياس **الذي** ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص **فلا** قبل **ورد** الحديث مع صحته **بكونه** شبرا **و** أحنا **لأن** القاعدة **ليس** بعمل **لأنه** قاعدة مستفظة بالصيام **فإن** حاربه بالقياس على الصلاة **أدخل** قاعدة في قاعدة **ووقع** بغير الأحاديث الصحيحة **بمثل** هذا **لأن** ما بين من الحديث **الافتقار** وفي الحديث **لطف** الله بعباده **والتيسر** عليهم **ورفع** المشقة **والخرج** عنهم **وقد** روى أحمد **لهذا** الحديث **سيفا** **أخرج** من طريق أبي حكيم **يفتد** **دينار** عن مولانا **هم** اسحق أنها كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم **فأق** شخصعة من ريقها **كلت** معه **ثم** تذكرت أنها كانت **عنده** **قال** لها **الدين** **الآن** بعد ما شبع **قال** لها النبي صلى الله عليه وسلم **أعني** صوملت **فأما** هو **رزق** ساقه الله إليك **وفي** هذا **الدعوى** من فرق بين قليل **الآن** **كل** كثير **ومن** المستر **فإن** **أما** **عبد** الزاق **عن** ابن جرير **عن** عمرو بن دينار **أن** أسانا **جاء** إلى أبي هريرة **قال** أصبحت صائما **فقيست** قطعت **قال** لآس **قال** ثم دخلت على **إنسان** **قيست** **وطعمت** **وشرب** **قال** لآس **قال** الله اطعمك وسقا **ثم** قال دخلت على **آخر** **قيست** **قطعت** **قال** أبو هريرة **فأنت** **إنسان** **لم** تعود **الصيام** **فقال** **باب** السواك **والطب** **والإياس** **للصائم** **كذا** **الآن** **أكثر** **وهو** **كقولهم** **مسجد** **الجامع** **ووقع** في رواية **الكشمي** **باب** السواك **والطب** **والإياس** **وأشار** **بهذه** **الترجمة** **إلى** **الدعوى** **من** **كز** **لصائم** **الاستياك** **بالسواك** **والطب** **كل** **الكلية** **والشعب** **وقد** **تقدم** **قبل** **باب** **قياس** **ابن** **سير** **بن** **السواك** **والطب** **على** **الماء** **الذي** **يتصمض** **به** **ومن** **ظاهر** **التشكي** **في** **أبر** **أحدث** **عنه** **أن** **صفة** **الوضوء** **في** **هذا** **الباب** **فإن** **فيه** **أنه** **تصمض** **واستشق** **وقال** **فيه** **من** **نوشأ** **وشرئ** **لهذا** **الفرق** **بين** **صائم** **ومفطر** **وإنما** **يذلك** **بما** **ذكر** **في** **حديث** **أبي** **هريرة** **في** **السواك** **فقال** **له** **ويذكر** **عن** **طاهر** **بن** **ربيع** **قال** **رأيت** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **يتسك** **وهو** **صائم** **لأحسن** **وأعد** **وصله** **أحمد**

باب ﴿سؤال الربط﴾  
واليا بس للصائم وفيه ذكر  
عن حاضرين ربيعة قال  
رايت النبي صلى الله عليه  
وسلم يستاك وهو صائم لا  
أحصى أو أوعد



وابوداود الترمذي من طريق حاصم بن عيسى الله عن عبد الله بن عمر بن دينة عن ابيه واخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لا اخرج حديث حاصم ثم نظرت فاذا شعبه والتورى قلدر وياعنهور ويصبي وعبدالرحمن عن التورى عنه وروى مالك عنه خبرا في غير الموطا (قلت) وضعفه ابن معين والذهلي والبخاري وغير واحد ومناسبة للترجمة اشاراه ملازمة السوالك ولم يخص رطابا من باس وهذا على طريقة المصنف فان المطلق سلك به سلك العموم وان العام في الاشخاص عام في الاحوال وقد اشار الى ذلك بقوله في اواخر الترجمة المذكورة ولم يخص صائغا من غير ما يولخص ايضا رطابا من باس وبهذا التقرير يظهر مناسبة جميع ما ورد في هذا الباب للترجمة الجامعة لذلك كلمة قوله في حديث ابى هريرة لا يمتهم بالسوالك عند كل وضوء فانه يقتضي اباحتها في كل وقت وعلى كل حال قال ابن المنير في الحاشية اخذ البخاري شرعية السوالك للصائم بالبدليل الخاص مما اترعه من الادلة العامة التي تناولت احوال متناول السوالك واحوال ما يستاك به مما اترع ذلك من اعصم من السوالك وهو الموضوعة اذهى ابليغ من السوالك الرطب (قوله) وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم السوالك مطهرة للقسم مرضاة للرب وصلها جدو للناسي وابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن ابى عتيق محمد بن عبد الرحمن بن ابى بكر الصديق عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن ابى عتيق عن ابيه عن ابى بكر الصديق اخبره ابو يعلى والسرراج في مسندهما عن عبد الاعلى بن جاد عن جاد بن سلمة قال ابو يعلى في روايته قال عبد الاعلى هذا خطأ انما هو عن عائشة (قوله) وقال عطاء وقادة يطلع ربه) كذلك اكثر والمستمى يبلغ بغير مشاة ولعمري يسلم بتقديم الحثا بعدهما موحدة ثم مشددة فاما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسياق في الباب الذي بعده واما رقادة فوصله عبد بن جدي في التفسير عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه ومناسبة للترجمة من جهة ان اقصى ما يمتحن من السوالك الرطب ان تحلل منه في القمى وذلك الشيء كما الموضوعة فاذا قد منه من فيه لا يضره بعد ذلك ان يطلع ربه (قوله) وقال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لولان اشق على امتي لا يمتهم بالسوالك عند كل وضوء وصلها للناسي من طريق بشر بن عمر عن مالك عن ابن شهاب عن جدي عن ابن هريرة هذا اللفظ ووقع لنا بعض في جزاء الذهلي واخرجه ابن خزيمة من طريق روح بن عباد عن مالك بلفظ لا يمتهم بالسوالك مع كل وضوء واخذت في الصحيحين فبهر هذا اللفظ من غير هذا الوجه واخرجه الناسي ايضا من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبري عن ابى هريرة بلفظ لولان اشق على امتي لفرضت عليهم السوالك مع كل وضوء (قوله) وروى نحوه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم) اما حديث جابر فوصله ابو نعيم في كتاب السوالك من طريق عبد الله بن محمد بن عقال عنه بلفظ مع كل صلاة سواك وعبد الله يختلف فيه ووصلها ابن عدى من وجه آخر عن جابر بلفظ لجللت السوالك عليهم عزيمه واسناده ضعيف واما حديث زيد بن خالد فوصله اصحاب السنن واخذ من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن ابى سلمة عنه بلفظ عند كل صلاة وحكى الترمذي عن البخاري انه سأل عنه رواية محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة ورواية محمد بن ابراهيم عن ابى سلمة عن زيد بن خالد رواية محمد بن ابراهيم اصح قال الترمذي كلا الحديثين صحيح عندي (قلت) رجع البخاري طريق محمد بن ابراهيم لاهربن احد هما ان فيه قصة وهي قول ابى سلمة فكان زيد بن خالد يضع السوالك منه موضع القلم من اذن الكتاب فكلما قام الى الصلاة استاك فانها ما توبع فاخرج الامام احمد من طريق يحيى بن ابى كثير جدد تناوب سلمه عن زيد بن خالد كتحريمه وتيسيره وقعه رواية غير ابى ذر في سياق هذه الآثار والاحاديث تقديم وتأخير والطبيخه يسير ثم ورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد قدم الكلام

**باب قول النبي صلى الله عليه وسلم** اذا نوضاً فليستنفق بمنخره الماء ولم يميز بين الصائم وغيره وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم ان لم يصل الى حلقه ويكتحل وقال عطاء بن تمضمض ثم افرج مافي فيه من الماء لايضره ان لم يرد ريقه وماذا بقي فيه ولا مضغ اللثا فان ازدد ريق اللثا لا قول انه يضر ولكن ينهي عنه فان استمر فدخل الماء حلقه لا بأس لانه لم يعلق **(باب)** اذا جامع في رمضان يدكر من ابي هريرة رفعه من افطر ويمن رمضان من غير علة ولا مرض لم يقضيه صيام الدهر وان صامه

قوله ولا يصح قال وقت الخ هكذا في النسخ التي بائنا ولعل فيه تحريفا والاصل ولا يصح قال لا قلت الخ تأمل وحرر اه

مصححه

عليه متوفى في كتاب الوضوء في اوائل الصلاة وذ كرتما يتاق عنايته للترجمة قبل **(قوله)** باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا نوضاً فليستنفق بمنخره الماء هذا الحديث بهذا اللفظ من الاصول التي لم يصلها البخاري وقد اخرج مسلم من طريق همام عن ابي هريرة ر و و بناءه في مصنف عبد الرزاق وفي نسخة همام من طريق الطبراني عن اسحق عنه عن معمر عن همام ولفظه اذا نوضاً احكم فليستنفق بمنخره الماء لم يستثو و قول المصنف ولم يميز بين الصائم من غير ماله تقفه وهو كذلك في اصل الاستساق لكن ورد غير الصائم من غير ماله في ذلك كرواه اصحاب السنن وبصححه ابن خزيمة وغيره من طريق عاصم ابن قبيط بن صبرة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعل في الاستساق الا ان تكون ساعداً لو كان المصنف اثار باراد ان الحسن عقبه الى هذا التفصيل **(قوله)** وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم ان لم يصل الماء الى حلقه وصله ابن ابي شيبة نحوه وقال الكوفيون والوا زاعى واسحق يجب القضاء على من استسط وقال مالك والشافعي لا يجب الا ان وصل الماء الى حلقه وقوله ويكتحل هو من قول الحسن ايضا وقد تقدم ذكره قبل بابين **(قوله)** وقال عطاء بن جريح قلت لطعام الصائم تمضمض ثم يرد ريقه وهو صائم قال لا يضره وماذا بقي فيه وكذا اخرج عبد الرزاق عن ابن جريح ووقع في اصل البخاري وما بقي في فيه قال ابن طال ظاهره ما باحة الازداد لما بقي في الفم من ماء المضمضة وليس كذلك لان عبد الرزاق واه لفظ وماذا بقي في فيه وكان ذاسقط من رواية البخاري انتهى وما على ظاهر ما ورده البخاري موصولاً على ما وقع من رواية ابن جريح استفهامية وكأنه قال واي شيء بقي في فيه بعد ان عجم الماء الا ان الماء قد بلغ ريقه لا يضره وقوله في الاصل لا يضره وقع في رواية المستمل لا يضره بزيادة تحتانية والمعنى واحد **(قوله)** ولا يبيع اللثا الخ في رواية المستمل ويضع اللثا والاول اولى فكذلك اخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح قلت لطعام الصائم اللثا قال لا قلت انه يبيع ريق اللثا ولا يردده ولا يصح قال وقلته باسئول الصائم قال نعم قلت له ان يرد ريقه قال لا قلت فقل لا يضره قال لا ولكن ينهي عن ذلك وقد تقدم الخلاف في المضمضة في باب من اكل ناسيا قال ابن المنبر اجابوا على انه لا شيء على الصائم فيما يتلعه مجبري مع الريق مما بين اسنانه مما لا يقدر على اخراجه وكان ابو حنيفة يقول اذا كان بين اسنانه لحم فاكله متعمدا فلا قضاء عليه وخالفه الجمهور لانه ممنود ومن الاكل وخص في مضغ اللثا اكثر العلماء ان كان لا يتحلب منه شيء كان يتحلب منه شيء فازدرد فاجبهو وعلى انه يضر انتهى واللثا بكسر الملهة وسكون اللام بعدها كاف كل ما مضغ ويبقى في الفم كالمصطكي والبان فان كان يتحلب منه شيء في الفم فيدخل الجوف فهو مقطر والافهو مجفف ومعطر فيكره من هذه الحثية **(قوله)** باب اذا جامع في رمضان اي عاذا ما طاملا وجبت عليه الكفارة **(قوله)** يدكر من ابي هريرة رفعه من افطر يومان رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وان صامه وصله اصحاب السنن الا بغير صحيحه من طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن ابي ثابت عن عمار بن عبد الله عن ابي المطوس عن ابيه عن ابي هريرة نحوه وفي رواية شعبة في غير رخصة رخصه الله تعالى له لم يقض عنه وان صام الدهر كله قال الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقال ابو المطوس اسامه بن زيد بن المطوس لا يعرفه غير هذا الحديث وقال البخاري في التاريخ ايضا فهدا ابو المطوس بهذا الحديث ولا ادري سمع ابوه من ابي هريرة ام لا قلت واختلف فيه على حبيب بن ابي ثابت اختلافا كثيرا فحصلت فيه ثلاث علل الاضطراب والجهل بحال ابي المطوس والنسب في سماع ابيه من ابي هريرة وهذه الثالثة تخص بطريقه البخاري في اشتراط القاموذ كراين خرم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة نحوه موقوفا قال ابن طال اثار بهذا الحديث الى اصحاب الكفارة على من افطر بأكل او شرب قياسا على الجناح والجامع بينهما انها حرمة الشهر عما عدا الصوم مما لا يور ذلك الذين ينسب بانه ترجم بالجامع لانه

الذي ورد فيه الحديث المسند وأما ذكرنا الاطوار ليفهم ان لاطوار بالا كلوا لجامع بمعنى واحد انتهى  
والذي يظهر لي ان البخاري اشار بالا ثارنا في ذكره هالي ان حجاب القضاء مختلف فيه بين السوفوان  
القطر بالجامع لا بد فيه من الكفارة وأشار بحديث أبي هريرة أنه لا يصح لكونه لم يجرم به عنه وعلى  
تقدير فتحه قطاره يعزى قول من ذهب الى عدم القضاء في القطر بالا كل بل يبقى ذلك في ذمته زيادة  
في عقوبته لان مشروعية القضاء تنفي رفع الائم لكن لا يلزم من عدم القضاء عدم الكفارة فيما ورد  
فيه الامر بها وهو الجامع والفرق بين الاتهالك بالجامع والا كل ظاهر فلا يصح القياس المذکور قال ابن  
المنثير في الحاشية ما تحصله ان معنى قوله في الحديث لم يجرم به عنه سيام الدهر اى لا يسبيل الى استدراك كمال  
فضيلة الاداء بالقضاء اى في وصفه الخاص وان كان يقضى عنه في وصفه العام فلا يلزم من ذلك اهدار  
القضاء بالكلية انتهى ولا يخفى تكلفه وسباق ارباب مسعود الا في رد هذا التأويل وقسوى بينهما  
البخاري **(قوله)** وبه قال ابن مسعود اى يعادل عليه حديث أبي هريرة وارباب مسعود وصلة البيهقي  
وروي عنه بالفي جزء لال الحفار من طريق منصور عن واصل عن المغيرة بن عبد الله الشكري قال  
حدثنا عبد الله بن مسعود قال من افطر يومان رمضان من غير علة لم يجرم سيام الدهر حتى يلقى الله  
فان شاء ففقر له وان شاء عذبه وصله عبد الرزاق وابن ابي شيبة من وجه آخر عن واصل عن المغيرة عن  
فلان بن الحرث عن ابن مسعود واصله الطبراني والبيهقي ايضا من وجه آخر عن عرجة قال قال عبد  
الله بن مسعود من افطر يوما في رمضان متعمدا من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل منه وبهذا  
الاسناد عن علي متهود كراين حرم من طريق ابن المبارك باسناده فيه انقطاع عن ابا بكر الصديق قال  
لعمر بن الخطاب فيما اوصاه به من صام شهر رمضان في غير علة لم يقبل منه ولو صام الدهر اجمع **(قوله)** وقال  
سعيد بن المسيب الشعبي وسعيد بن جبير وارباب النخعي وقادة وحادي قضى بوماكانه ام سعيد  
ابن المسيب فوصله مسدود وغيره عنه في قصة الجامع قال قضى بوماكانه واستغفر الله ولم ارعه التصريح  
بذلك في القطر بالا كل بل روى ابن ابي شيبة من طريق حاتم قال كتب ابقولاة الى سعيد بن المسيب  
بأله عن رجل افطر يوما من رمضان متعمدا قال يصوم شهرا قلت فيومين قال سيام شهر قال فحدثت  
ابا ما قال سيام شهر قال ابن عبد البر كان ذهب الى وجوب التتابع في رمضان فاذا فطره فليوم عبد ابل  
التابع ووجب استئناف سيام شهر كنز مه صوم شهر متتابع بنذر وغيره وقال غيره بمحمل انه اراد عن  
كل يوم شهر فقله فيومين قال سيام شهر اى عن كل يوم والاول اظهر وروى البزار والدارقطني  
مقتضى هذا الاحتال من فروعا عن انس واسناده ضعيف واما الشعبي فقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم  
حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي في رجل افطر يوما في رمضان فامدا قال يصوم بوماكانه ويستغفر  
الله عز وجل واما سعيد بن جبير فوصله ابن ابي شيبة من طريق يعلى بن حكيم عنه قد كرمه واما ارباب  
النخعي فقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم وقال ابن ابي شيبة حدثنا شريك كلاهما عن مغيرة عن  
ابراهيم فذكر كرمه واما قادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقادة في قصة الجامع في  
رمضان واما جادوه واهن ابي سليمان فذكره عبد الرزاق عن ابي حنيفة عنه **(قوله)** حدثنا يحيى هو  
ابن سعيد الانصاري وفي اسناده هذا اربعة من التابعين في نسق كلهم من اهل المدينة يحيى وعبد  
الرحمن تابعان سفيان من طبقة واحدة فوقعهما قفلا بمحمد بن جعفر واما ابن جهمه عبد الله بن اوساط  
التابعين **(قوله)** انا رجا قيل هو سلمة بن يحيى البياضي ولا يصح ذلك كسباني **(قوله)** انه احترق  
سياتي في حديث أبي هريرة انه عبر بقوله هلكت ورواها الا حرق تقصر ورواها الهلاك ولكنه لما اعتقد  
ان من مكاب الائم مذنب بالنار اطلق على نفسه اما احترق بذلك وقد امنت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا  
الوصف فقال ابن المحرق اشارة الى انه لو اصر على ذلك لاستحق ذلك وفيه دلالة على انه كان عامدا كسباني  
**(قوله)** تصديق بهذا هكذا وقع محضرا واداه رده مسلم وابو اذاد من طريق عمر وبن الحرث عن عبد

وبه قال ابن مسعود وقال  
سعيد بن المسيب والشعبي  
وسعيد بن جبير واربابهم  
وقادة وحادي قضى بوما  
مكانه حديثنا عبد الله  
ابن مسعود يزيدين  
هرون حدثنا يحيى ان  
عبد الرحمن بن القاسم  
اخبره عن محمد بن جعفر  
ابن الزبير بن العوام بن  
خويلد عن عبد بن  
عبد الله بن الزبير اخبره  
انه سمع عائشة رضي الله  
عنها تقول ان رجلا اى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال انه احترق قال ما كنت  
قال اصبت اهل في رمضان  
فأى النبي صلى الله عليه  
وسلم بكتل يدعى العرق  
قال ابن المحرق قال انا  
قال تصديق بهذا

الرجل بن القاسم وفيه قال أصبت أهلي قال تصدق قال والله مالي شيء قال اجلس فاجلس فأقبل رجل يسوق  
 جارا عليه طعام فقال يا بن الخرق آخفا تمام الرجل فقال تصدق بهذا فقال اعل غيرنا والله اننا لاجماع قال  
 كلوه وقد استدل به المالك حيث حرم في كفارة الجماع في رمضان بالا طعام دون غيره من الصيام  
 والعق ولا حجة فيه لان القصص واحدة وقد حفظها ابو هريرة وقصها على وجهها ووردت عاتشه مختصرة  
 اشار الى هذا الجواب الطحاوي والظاهر ان الاختصار من بعض الرواة فقد رواه عبد الرحمن بن الحرث  
 عن محمد بن جعفر بن الزبير وهذا الاستاد مفسرا ولفظه كان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً ظل  
 قارع يعني بالقاء والمهمله قاء وجعل من بني رياضة فقال احترقت وقت باهرا في رمضان قال انا حق  
 رقبه قال لا احدها قال اطعم ستين مسكينا قال ليس عندي فذكر الحديث اخرجه ابو داود ولم يسن لفظه  
 وساقه ابن خزيمة في صحيحه والخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولم يسن في هذه الرواية ايضا ذكر  
 صيام شهرين ومن حفظ جف على من لم يحفظ **تيسره** اختلفت الرواية عن مالك في ذلك فالتشهور  
 ما تقدم وعنه يكفر في الاكل بالتخير وفي الجماع بالا طعام فقط وعنه التخير مطلقا وقبل راي زمان  
 الحصب والحلب وقيل بتعجيل المكفر وقيل غير ذلك **قوله** (باب اذا جاع في رمضان) اي عايدا  
 علما (ولم يكن له شيء) يعني او يطعم ولا يستطيع الصيام (تصدق عليه) اي بقدر ما يجزئه (فليكفر)  
 اي به لانه ساروا جادا وفيه اشارة الى ان الاعسار لا يسقط الكفارة عن الذمة **قوله** (اخبرني جدي بن عبد  
 الرحمن) اي ابن عوف هكذا فوارده عليه اصحاب الزهري وقد جعت منهم في جزء مفرد لطريق هذا الحديث  
 اكثر من اربعين قسما منهم ابن عينة واليث ومعمور ومنصور عند الشيخين والاوزاعي وشعيب وابراهيم  
 ابن سعد عند البخاري ومالك وابن جرير عند مسلم ويحيى بن سعيد وعراك بن مالك عند النسائي وعبد  
 الجبار بن عمر عند ابى عوانة والجزولي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي وعقيل عند ابن خزيمة  
 وابن ابى خضعة عند احمد وبنس وجاح بن راطة وسالحي بن ابي الاخير عند الدارقطني ومحمد بن  
 اسحق عند البزار وسأد كرماء عن كل منهم من زيادة فائدة ان شاء الله تعالى ونالحقهم هشام بن سعد  
 فرواه عن الزهري عن ابى سلمة عن ابى هريرة اخرجه ابو داود وغيره قال البزار وابن خزيمة وابو  
 عوانة فالحق فيه هشام بن سعد (قلت) وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن ابى خضعة فرواه عن  
 الزهري اخرجه الدارقطني في العلل والمفرد عن ابن ابى خضعة كالمجموع كذلك اخرجه احمد وغيره  
 من طريق روح بن عباد عنه ويحتمل ان يكون الحديث عند الزهري عنهما فقد جعها عنه صالح  
 ابن ابى الاخير اخرجه الدارقطني في العلل من طريقه وسيأتي في الباب الذي بعده كتابه بخلاف آخر  
 فيه على منصور وكذلك في الكفارات كتابه بخلاف فيه على سفيان بن عيينة ان شاء الله تعالى **قوله** (ان  
 اباه ريرة) قال في رواية ابن جرير عند مسلم وعقيل عند ابن خزيمة وابن ابى اويس عند الدارقطني  
 اصرح بالتحديث بين جدي وابى هريرة **قوله** (ينانحن جلوس) اصلها بين وقد تردد في ما تشعب  
 لفتحه ومن خاصة ينانها تلتق باذنها ذات يحيى والمفاجأة بخلاف ينانها تلتق واحدة منهما وقد  
 ورد في هذا الحديث كذلك **قوله** (عند النبي صلى الله عليه وسلم) فيه حسن الادب في التعبير لما شعر  
 الغدبة بالتعظيم بخلاف ما قال مع لکن في رواية الكشميني مع النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** (اذ جاءه  
 رجل) لم اقبل على تسميته الا ان عبد الغني في المهمات وتبعه بن بشكو الازمعي سليمان بن سار عن سلمة بن ضحار عن  
 ضحار البياضي واستدل بالآخر جاءه ابن ابي شيبة وغيره من طريق سليمان بن سار عن سلمة بن ضحار عن  
 ظاهرين امراته في رمضان وانها وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم حرر رقبة قلت ما لك رغبة غيرها  
 وضرب صفحة رقبة قال فهم شهرين متتابعين قال وهل اصبت الذي اصبت الا من الصيام قال فاطم  
 ستين مسكينا قال والنبي صلى الله عليه وسلم قال فاطم الى صاحب صدقة يتوزر بق فليدفعها اليك  
 والظاهر انها ما واقتان فان في قصة الجماع في حديث الباب ان كان صائما فكسائي وفي قصة سلمة بن

**باب** اذا جاع في رمضان  
 ولم يكن له شيء تصدق عليه  
 فليكفر حد ثنا ابو العيمان  
 اخبرنا شعيب عن الزهري  
 قال اخبرني جدي بن عبد  
 الرحمن ان اباه ريرة رضي  
 الله عنه قال ينانحن جلوس  
 عند النبي صلى الله عليه  
 وسلم انجاه رجل

شجران ذلك كان ليلاً فارتقا ولا يلزم من اجتماعهما في كونهما من بني ياشة وفي صفة الكفارة وكونها  
 مربة وفي كون كل منهما كان لا بد على شيء من خصائص الاتحاد القصتين وسند كرايضاً ما يؤيد  
 المغيرة بينهما وأخرج ابن عبد البر في ترجمة عطاء الخراساني عن التمهيد من طريق سعيد بن بشر عن  
 قتادة عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على امرأته في رمضان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 هو سلمان بن ضحرج قال ابن عبد البر أن هذا هو الذي لا يحفظ أنه ظاهر من امرأته ووقع عليها في الليل  
 لأن ذلك كان منه البهارة ويحتمل أن يكون قوله في رواية المذكرة وقع على امرأته في رمضان  
 أي ليل بعد أن ظاهر فلا يكره و هو لا يلزم الاتحاد ووقع في مباحث العالم من شرح ابن الحبيب  
 ما يؤيدهم أن هذا الرجل هو أبو بردة بن مسعود وهو منهم يظهر من تأمل بقية كلامه **(قوله قال يارسول  
 الله)** زاد عبد الجبار بن عمر عن الزهري جابر بن عبد الله وهو يشك شعره ويقصدوه ويقول هك الأجد  
 ولحمدين أبي حفصة يلطم وجهه ولجاجة بن أرطاة يدعو إليه وفي مرسل ابن المسيب عند الدارطني  
 ويخني على رأسه التراب واستدل بهذا على جواز هذا الفعل والقول من وقت له معصية وقرئ بذلك  
 بين مصيبة الدين والله ناجح جز في مصيبة الدين لما يشعر به الحال من شدة الندم وصحة الاقتلاع ويحتمل  
 أن تكون هذه الواقعة قبل التي عن لطم الخدود وخلق الشعر عند المصيبة **(قوله قال هلكت)** في  
 رواية منصور في الباب الذي يليه فقال إن الأمر هك والأمر همة مفتوحة وخامس مكية مكسورة  
 بغير مد هو الأبد وقيل العائب وقيل الأزدل **(قوله هلكت)** في حديث عائشة كما تقدم احترقت وفي  
 رواية بن أبي حفصة ما رآني الأقد هلكت واستدل به على أنه كان عامداً لأن الملاك والاستغراق بجواز  
 عن العصبان المؤذي إلى ذلك فكأنه سجل المتوقع كالواقع وبالغ فصره بلفظ الماضي وإذا تقرر ذلك  
 فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناس وهو مشهور قول مالك والجمهور وعن أحمد بعض  
 المالكية يجب على النسيء ونكوا إنك استغفاره عن جماعة هل كان عن عبد الوسيان وتروك  
 الاستفصال في الفعل ينزل منزلة العموم في القول كما أشهر والجواب أنه قد تبين حاله بقوله هلكت واحترقت  
 فدل على أنه كان عامداً عارفاً بالتحريم وأيضاً فنزل النسيان في الجماع في نهار رمضان في غاية البعد  
 واستدل بهذا على أن من ارتكب معصية لا حد فيها وجاء مستغنياً عنه لا يهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية وقد ترجم بذلك البخاري في الحدود و أشار إلى هذه القصة وتوجيهه أن محبة  
 مستغنياً بقضى الندم والتوبة والتعزير بما جعل الاستصلاح والاستصلاح مع الصلاح وأيضاً فلو  
 عوقب المسلم لكان سيال ترك الاستغفاره مفسدة فاقضى ذلك أن لا يعاقب هكذا قرره الشيخ في  
 الدين لكن وقع في شرح السنة بالخرى أن من جامع متعمداً في رمضان فسد صومه وعليه القضاء  
 والكفارة ويرد على سوء صنعه وهو محمول على من لم يقع منه موقع من صاحب هذه القصة من الندم  
 والتوبة وبناء بعض المالكية على الخلاف في تميز شاهد الزور **(قوله قال مالك)** يفتح اللام استغفاهم  
 عن حاله وفي رواية عقيل ويحل ما شئت ولأن أبي حفصة وما الذي اهلكك ولعمري وما ذاك وفي رواية  
 الأوزاعي ويحل ما صنعت أخرجه المصنف في الأدب وترجم باب ما جاء في قول الرجل ويك ويحتمل ثم قال  
 عنه تابعه يونس عن الزهري يعني في قوله ويك وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري ويك **(قلت)**  
 وسأذكر من وصلها هناك إن شاء الله تعالى وقد تابع ابن نكدي في قوله يك صالح بن أبي الأخضر وتابع  
 الأوزاعي في قوله ويك عقيل وابن اسحق وجاج بن أرطاة فهو أراج وهو اللائق بالمقام فلزم كل رجة  
 وويل كلمة عبد الله بالمقام ينتهي الأول **(قوله وقتت على امرأتي)** وفي رواية ابن اسحق أصبحت  
 أهلي وفي حديث عائشة وطلعت امرأتي ووقع في رواية مالك بن جبر وغيرهما كما سيأتي بيانه بعد  
 قليل في الكلام على الترتيب والتحخير في أول الحديث أن رجلاً اظفر في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه  
 وسلم الحديث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أقصد صيامه مطلقاً بأي شيء كان وهو قول

قال يارسول الله هلكت  
 قال مالك قال وقتت على  
 امرأتي



الخليفة وتقرر الشافعي الى التوسع قال بسم لوليه وذ كر السنين ليفهم انه لا يجب ما زاد عليها ومن لم يقل  
 بالمفهوم مثل بالاجاع على ذلك وذ كر في حكمة هذه الحصال من المناسبة ان من اياه حرم الصوم  
 بالجماع قد اهلك شبه بالمصيبة فاسبان يعتق رقية فيقضى نفسه وقد صرح ان من اعتق رقية اعتق  
 الله بكل عضو من اعضائه من النار واما الصيام فاسببه ظاهرة لانه كلفه ما يجنب الجنابة واما  
 كونه شهر من فلاله لما امر بمصاهرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولا فلما افسدته  
 يوما كان كمن افسد الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالتوسع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل  
 المقابلة لتقضي قصده واما الاطعام فاسببه ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين ثم ان هذه الحصال  
 جامعة لا اشتغال على حق الله وهو الصوم وحق الاسرار بالاطعام وحق الارقاب بالاعتاق وحق الحافي بواب  
 الأمتثال وفيه دليل على ايجاب الكفارة بالجماع خلا فلن شد فقال لا يجب مستند الى انه لو كان واجبا  
 لم سقط بالاعسار وتقرب بتبع الاسقاط كما سيأتي بالبحث فيه وقد تقدم في آخر باب الصائم صبح حنيا  
 قل الخلاف في ايجاب الكفارة بالقبيلة والنظر والمباشرة والاعتاق واختلوا ايضا هل يلحق الوطني  
 الغير بالوطى في القبل وهل يشترك في ايجاب الكفارة كل وطن في أى فرع كان وفيه دليل على جريان  
 الحصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعتق ولا  
 صيام قال ابن دقيق العيد هو مضطرب لا يهتدى الى توجيه ما هم مصادمه الحديث الثابت بخبر بعض  
 المحققين من اجماعه على هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في حدم الطعام على غيره من اتصال  
 وجهوا ترجيح الطعام على غيره بأن الله ذكره في القرآن ونصه كالفاء ثم نسخ هذا الحكم ولا يلزم منه  
 نسخ القضية فيترجح الاطعام ايضا لاختيار الله في حق الفطر بالسند وكذا اخبر بأنه في حق من اشتر  
 قضاء رمضان حتى يدخل رمضان آخر ولما سببه ايجاب الاطعام لغير فوات الصيام الذي هو امساك عن  
 الطعام ولشمول نفسه للمساكين وكل هذه الوجوه لا تقوم ما ورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام  
 ثم الاطعام سواء قلنا الكفارة على الترتيب او التخيير فلن هذه البداية ان لم تقتض وجوب الترتيب فلا قل  
 من ان تقتضى استحبابه واحتجوا ايضا بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الاطعام وقد تقدم الجواب  
 عن ذلك قبل وانه ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق ايضا ومن المالكية من وافق على هذا الاستحباب  
 ومنهم من قال ان الكفارة تختلف باختلاف الاوقات ففي وقت الشدة يكون بالاطعام وفي غيره ما يكون  
 بالعتق او الصوم وتساوه من محقق المتأخرين ومنهم من قال الاظهار بالجماع بكفر بالحصال الثلاث  
 وبشره لا بكفر بالا بالاطعام وهو قول ابي مصعب وقال ابن جرير الطبري هو غير بين العتق والصوم ولا  
 يطم الا عند العجز عنهما وفي الحديث انه لا مدخل لغير هذه الحصال الثلاث في الكفارة وجاء عن بعض  
 المتقدمين اهداء البدنة عند تعذر الرقية ورواياته بعضها بالحق افساد الصيام بافاد الحج وورد  
 ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عنه لما عتق للموطاع عن خطاء الحر اصابته عنه وهو مع ارساله قد  
 رد سعيد بن المسيب وكذب من نقله عنه كإبراهيم بن سعيد بن منصور عن ابن علية عن خالد الحذاء عن  
 القاسم بن عاصم قلت لسعيد بن المسيب ما حديث حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع على امراته  
 في رمضان انه يعتق رقية او يهدي بدنة فقال كذب قد ذكر الحديث وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحرث  
 عن ائوب عن القاسم بن عاصم وتابعه حماد عن قتادة عن سعيد وذكر ابن عبد البر ان عطاء لم ينفرد  
 بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن ابي هريرة موصو لا تم ساقه يسأله لكتفه من رواية ليث بن ابي  
 سالم عن مجاهد ليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سند او متاخر لا يجزه فيه وفي الحديث ايضا ان  
 الكفارة بالحصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وسلم قبله من  
 امر بعد عدمه لآخر آخر وليس هذا شأن التخيير ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن  
 ذلك فقال ابن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شتغالوا

حنث فاستغنى فقال له الملقى اعتق رقية فقال لا جد فقال صم ثلاثة ايام الى آخره لم يكن مخالفا لحقيقة التخيير  
 بل يحصل على ان ارشاده الى العتق لكونه اقرب للتخيير الكفارة وقال ايضا ترى تريب الثاني بالثناء  
 على قصد الاول ثم الثالث بالثناء على قصد الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب  
 السؤال في منزل منزلة الشرط للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الذي جع بأن الذين ردوا التريب عن  
 الزهري اكثر ممن ردوا التخيير وتعبه ابن التين بأن الذين ردوا التريب ابن عيينة ومعه والارواحي  
 والذين ردوا التخيير مالك وابن جريح وطلحة بن سليمان وعمر بن عثمان الخزاز وهو كما قال في الثاني دون  
 الاول فافين ردوا التريب في البخاري الذي تضمن في شرحه ايضا ابراهيم بن سعد واليث بن سعد وشعيب  
 ابن ابي حمزة ومنصور ورواية هذين في هذا الباب الذي نشرحه في الذي يليه فكيف عقل ابن التين عن  
 ذلك وهو ينظر فيه بل ردوى التريب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نقاشا او يذو رجح التريب ايضا  
 بان راو يحكى لفظ القصة على وجهها منه زيادة علم من سورة الواقعة وراوى التخيير حتى لفظ راوى  
 الحديث فدل على انه من تصرف بعض الرواة اما قصد الاختصار او لتفريق ذلك و يرجح التريب ايضا به  
 احوط لان الاخذ به مجزئ سواء قلنا بالتخيير او بالاختلاف العكس وجع بعضهم بين ال و ابن كالميل  
 والقرطبي بالجل على التعدد وهو بعيد لان القصة واحدة والخروج متحد والاصل عدم التعدد وبعضهم  
 جعل التريب على الاولوية والتخيير على الجواز وعكسه بعضهم فقال او في ال و رواية اخرى ليست للتخيير  
 وانما هي للتفسير والتقدير امر رجلان عتق رقية او يصومان بحزن العتق او يطعمان بحزن عنهما  
 وذكر الطحاوي ان سبب اتيان بعض الرواة بالتخيير ان الزهري راوى الحديث قال في آخره بدنه فصار  
 الكفارة الى عتق رقية او صيام شهرين او الاطعام قال فرواه بعضهم مختصرا مقتصر على ما ذكر الزهري  
 انه آل اليه الامر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من  
 طريقه مثل حديث الباب الى قوله اطعمه اهك قال فصار الكفارة الى عتق رقية او صيام شهرين  
 متتابعين او اطعام ستين مسكينا (قلت) وكذلك رواه الدارقطني في العلل من طريق صالح بن ابي  
 الاخير عن الزهري وقال في آخره فصار عتق رقية او صيام شهرين او اطعام ستين مسكينا (قوله)  
 فكتبت عند النبي صلى الله عليه وسلم) كذا هنا بالمع والكاف المفتوحة وبجوز ضمها واثناء المثناة وفي  
 رواية ابي نعيم في المستخرج من وجهين عن ابي الحبان فسكت بالمهمله والكاف المفتوحة والمثناة وكذا  
 في رواية ابن مسافر وابن ابي الاخير وفي رواية ابن عيينة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اجلس  
 فجلس (قوله) فينتلن على ذلك في رواية ابن عيينة فينا هو جالس كذلك قال بعضهم يحصل ان  
 يكون سببا امره له بالجلوس انتظار ما يوحى اليه في حقه ويحتمل انه كان عرفا انه سيؤتى بشئ يعني به  
 ويحتمل ان يكون اسقط عنه الكفارة بالعجز وهذا الثالث ليس بقوى لانها لو سقطت لمادت عليه  
 حيث امر بها بعد اعطائه اياه المكمل (قوله) النبي صلى الله عليه وسلم) كذا لا كثر ضم اوله على  
 البناء المجهول وهو جواب ينافي هذه الرواية واما رواية ابن عيينة المشار اليها فقال فيها اذ انى لانه  
 قال فيها فينا هو جالس وقد تقدم هو بذلك والاتي المذكور لم يسم لكن وقع في رواية معمر كما  
 سيأتي في الكفارات فاجرب من الانصار وعند الدارقطني من طريق داود بن ابي هند عن سعيد بن  
 المسيب مرسلان في رجل من قهيف فان لم يحصل على انه كان حليفا للانصار او اطلاق الانصار بالمعنى  
 الاعم والاخر رواية الصحيح اصح ووقع في رواية ابن اسحق فجاء رجل بصدقة يحملها وفي مرسل  
 الحسن عند سعيد بن منصور بتمر من تمر الصدقة (قوله) يرق) بضم المهملة والراء بعدها قال قال  
 ابن التين كذا لا كثر الرواة وفي رواية ابي الحسن يعني القاسي باسكان الاء قال عياض والصواب  
 الفتح وقال ابن التين اكثر بعضهم الاسكان لان الذي بالاسكان هو العظم الذي عليه اللحم (قلت) ان  
 كان الانكار من جهة الاشتراك مع العظم فلنكر الفتح لانه يشترك مع الماء الذي يغلب من الجسد ثم

قال فكتبت عند النبي صلى  
 الله عليه وسلم فينا نحن على  
 ذلك انى النبي صلى الله  
 عليه وسلم يرق فيها عمر



الرجح من حيث الرواية الفصح ومن حيث اللغة ايضا الان الاسكان ليس بمنكر بل اشته بعض اهل اللغة  
 كالقزاز (قوله والعرق المكنل) بكسر اللام وسكون الكاف وقع المشنة بعده لام زادا بن عينة عند  
 الاسماعيلي وابن خزيمة المكنل الضخم قال الاخفش سمي المكنل عرقا لانه يضفر عرقه عرقه فالعرق  
 جمع عرقه كقولي وعلقه والعرق الضفيرة من الخوص وقوله والعرق المكنل تفسير من احدر وانه  
 وظاهر هذه الرواية انه الصحا ليكن في رواية ابن عينة ما يشعر بأنه الزهري وفي رواية منصور في  
 الباب الذي يلي هذا قاضي يعرق فيه عمر وهو الزيل وفي رواية ابن ابي خضعة قاضي زيل وهو المكنل  
 والزيل قطع الزاوي وتخفيف الموحدة بعدها لثانية ساكنة ثم لام بوزن زيل وهو المكنل قال ابن  
 دريد سمي زيل لجل الزيل فيه وفيه لغة اخرى زيليل بكسر الزاي اوله وزيادة نون ساكنة وقد  
 تدعم النون تشددا ليا مع بقاؤه نحو وجهه على اللغات الثلاث زيليل ووقع في بعض طرق عائشة عند  
 سلم غاه عرفان والمشهور في غيرها عرق ووجه اليرقي وجع غيره ومنها بتعدد الواضحة وهو جمع  
 لارضاه لاجتماع مخرج الحديث والاصل عدم العدد الذي يظهر ان الخبر كان قد عرق لكنه كان في  
 عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون اسهل في الحمل فيحتمل ان الالف لم يوصل فارغ احد هاتين  
 الاخرتين قال عرقان اراد ابداء الحال ومن قال عرقا رادما آل اليه والله اعلم (قوله ابن النائل)  
 زادا بن مسافر اذا طلق عليه ذلك لان كلامه متضمن للسؤال فلان مراده هل سكنت قاتليني وما  
 بخلصني مثلا وفي حديث عائشة ابن الملقق آقا وقد تخدم توجهه ولم يمين في هذا لرواية مقدار ما في  
 المكنل من القرب بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث ابن هريرة ووقع في رواية ابن ابي خضعة  
 فيه خمسة عشر صاعا وفي رواية مؤمل عن سفيان فيه خمسة عشر ونحو ذلك وفي رواية مهران بن ابي  
 عمر عن الثوري عن ابن خزيمة فيه خمسة عشر او عشرون وكذا هو عند مالك بن عبد الله الزاقي في مرسل  
 سعيد بن المسيب وفي مرسله عند الدارقطني الجزم بعشرين صاعا ووقع في حديث عائشة عن ابن  
 خزيمة قاضي يعرق فيه عشرون صاعا قال البيهقي قوله عشرون صاعا بلاغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض  
 روايته وقد بين ذلك محمد بن اسحق عنه فقد ذكر الحديث وقال في آخره قال محمد بن جعفر فحدثت بعديته  
 كان عشرين صاعا من عمر (قلت) ووقع في مرسل عطاء بن ابي رباح وغيره عند مسدد قاهله  
 ببعضه وهذا يجمع الروايات فمن قال انه كان عشرين اراد اصل ما كان فيه ومن قال فيه من قال خمسة عشر اراد قدر  
 ما تقع به الكفارة وبين ذلك الحديث على عند الدارقطني فلم يستين مسكنا لكل مسكين مد وفيه قاضي  
 بخمسة عشر صاعا قال اطعمه ستين مسكينا وكذا في رواية تحتاج عن الزهري عند الدارقطني في حديث  
 ابن هريرة وفيه رد على الكوفيين في قولهم ان واجبه من التمتع ثلاثون صاعا ومن غيره ستون صاعا او قول  
 عطاء ان افطر بالا قال اطعم عشرين صاعا على اشبه في قوله لو غدا هم او عشاءهم كفي تصدق الاطعام  
 او قول الحسن بطعم اربعين مسكينا عشرين صاعا او بالجماع اطعم خمسة عشر وفيه رد على الجوهري  
 حيث قال في الصحاح المكنل يشبه الزيل سبع خمسة عشر صاعا لانه لا حصر في ذلك ودوى عن مالك  
 انه قال سبع خمسة عشر او عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهران والا  
 فظاهره لا حصر في ذلك والله اعلم وانما ما وقع في رواية عطاء وبجاءه عن ابن هريرة عند الطبراني في  
 الأوسط انه انى بمكنل فيه عشرين صاعا قال تصدق بهذا قال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعا او تسع  
 عشرا او باحدى وعشرين فلا حاجة فيه لما فيه من البخل لانه من رواية ابن ابي سليم وهو ضعيف  
 وقد اضطرب فيه وفي الاستناد اليه مع ذلك من لا يمتنع به ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم  
 فجاءه عرقان فيه ما طامه وجهه ان كان محفوظا لما تقدم قرى والله اعلم (قوله هذا اخذت في به)  
 كذلك اكثر ومنهم من ذكره بمائة وزادا بن اسحق فصدق به عن نفسه ويؤيده رواية منصور في  
 الباب الذي يليه بلطف اطعم هذا عندنا ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب رواية داود بن ابي هند عنه

والعرق المكنل قال ابن  
 السائل فقال انا قال خذ  
 هذا اخذت في به

فقال الرجل على أقرمى  
يارب و لا الله

عند الدار قطنى وعنده من طريق ليث عن مجاهد عن ابن هريرة عن تصديق بن علف واستدل بأفراد  
بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذلك قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد وغير  
ذلك وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر تجب الكفارة  
على المرأة أيضا على اختلاف تفاصيل لم في الحر والامة والمطوعة والمكروه وهل هي عليها  
أو على الرجل عنها واستدل الشافعية بكونه عليه الصلاة والسلام عن اعلام المرأة بوجوب الكفارة  
مع الحاجة واجيب بنعم وجود الحاجة آنذاك لانهم تصرف ولم تسأل واعترافا لا وجب عليه الا بوجوب  
عليها حكمها تصرف وبأنها قضيه حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم  
تكن صالحة لتسكن من الاعتذار ثم إن بيان الحكم للرجل وإن في حقها الاشتراك كما في تحريم القطر  
واتهاك حرمة الصوم كإلزامه بالفصل والتنصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كلف عن ذكره في  
حق الباقيين وبمقتضى أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها وبأنها لا قدر لها  
على شيء وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها  
أو عليه إقرارا ن عنه وعنهما أو عليه عن نفسه وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك  
لانما كنت عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير  
صالحة واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث هلكت وأهلكت وهي زيادة فيما قال فقال  
ابن الجوزي في قوله وأهلكت تنبيه على أنه أكرهها ولولا ذلك لم يكن مهلكا لها (قلت) ولا يلزم من  
ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله وأهلكت إيجاب الكفارة عليها بل بمقتضى أن يراد بقوله هلكت  
أمت وأهلكت أي كتبت سببا في تأنيب من طوعت فواجبها اذ لا ريب في حصول الأثم على المطوعة ولا  
يلزم من ذلك ثبات الكفارة ولا فيها أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا اقدر على كفارته  
وأهلكت أي قضى بشيء على الأثم وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة وقد ذكر  
البيهقي أن الحائض لم في ثلاثين ثلاثة أجزاء ومحصل القول فيها أنها أوردت من طريق الأوزاعي ومن  
طريق ابن عينة أما الأوزاعي فمعه محمد بن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحيد عن عمر بن عبد  
الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عتبة عن علقمة عن أبيه ثلاثهم عن الأوزاعي قال البيهقي رواه  
جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعقبة وعمر ومحمد بن المسيب كان حافظا  
متكرا لا أنه كان في آخر عمره على فعل هذه اللفظة ادخلت عليه وقد رواه أبو علي التبريزي عنه  
بهونها ويدل على ثلاثين رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال سئل الأوزاعي عن رجل جامع امرأته  
في رمضان قال عليهما كفارة واحدة إلا الصيام قبله فإن استكرهها قال عليه الصيام وحده وأما  
ابن عينة فمعه محمد بن أبي ثور عن معلى بن منصور عنه قال الخطابي المعلى ليس بذلك الحافظ وتعبه ابن  
الجوزي بأنه لا يعرف أحد اطعن في المعلى وغفل عن قول الإمام أحمد أنه كان يخطئ كل يوم في حديثين  
أولاهما فله حديث من حفظه بهذا قولهم وقد قال الحائض كم وقتت على كتاب الصيام للمعلى بخط موقوف  
به وليست هذه اللفظة فيه وزعم ابن الجوزي أن الدارقطني أخرجه من طريق عقيل أيضا وهو غلط  
منه فإن الدارقطني لم يخرج طريق عقيل في السنن وقدماته في العلل بالاستناد إلى ذلك كره عنه ابن  
الجوزي بدونها **تنبيه** القائل بوجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطأه يقول يعتمر  
الحائضان كأنهما أهل الفتى إجازة رقيقة وأن كأنهما أهل الطعام اطعم ماسبق وأن كأنهما أهل  
الصيام صام جميعا فإن اختلفت الحائضتاه فربيع محله كتب القروع **(قوله)** فقال الرجل على أقرم  
منى) أي تصديق بن علف شخص أقرمى وهذا يشعر بأنه فهم الأذن له في التصديق على من تصف  
بالفقر وقدين ابن عمر في حديثه ذلك فزاد فيه إلى من ادفعه قال إلى أقرم من فعل أخرجه ابن الأثير والطبراني  
في الأوسط وفي رواية إبراهيم بن سعد على أقرم من أهلى ولا ين مسافرا على أهل بيت أقرم منى والأوزاعي

على غير اهل والمنصور ا على ا حوج منا ولا ين اسحق وهل الصدقة الا الى على **(قوله فوالله ما بين لابنيها)**  
 شبه لابة وقد تقدم شرحها في اواخر كتاب الحج والضمير المدينة وقوله بر الحارثين من كلام بعض  
 روافد اذ في رواية ابن عينة ومعمروا الذي يشك الحلق و وقع في حديث ابن عمر المذكور ما بين حريتها  
 وفي رواية الاو زاعى الا تيه في الادب والذي تسمى بسد ما بين طنبى المدينة تشبه تنبوه هو بضم الطاء  
 المهملة بعدها هاء ونو والطيب احد اطناب الخيمة فاستعاره للطرف **(قوله اهل بيت اقر من اهل بيتي)**  
 زائد في نسخة منى ومن اهل بيتي وفي رواية ابراهيم بن سعد اقر منا و اقر بالتصديق على انها خبر الثانية  
 ويجوز الرفع على لغة نجيم وفي رواية تعقيل ما لاحاق به من اهل ما لاحاق حوج اليه منى وفي احق  
 و ا حوج ما في اقر وفي حرجل سعيد من رواية داود عنه والله اعلى من طعام وفي حديث عائشة عند  
 ابن خزيمة ما لنا عا مليحة **(قوله فضضعت النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها)** وفي رواية ابن اسحق  
 حتى بدت نواجذها ولا في قرعة في السنن عن ابن جريح حتى بدت نواجذها ولعلها تصحيف من انيابها فان التنايا  
 تبين بالتسم غالبا وظاهر السياق ارادة الزيادة على التسم ويحمل ما ورد في صفته صلى الله عليه وسلم ان  
 ضحكه كان تبسما على غالب احواله وقيل كان لا يضحك الا في امر يتعلق بالآخرة فان كان في امر الدنيا لم  
 يرد على التسم قبل وهذه القضية تكسر عليه وليس كذلك فقد قيل ان سبب ضحكك صلى الله عليه وسلم  
 كان من بيان حال الرجل حيث ياتنا على نفسه راغب في فدايتهم ما يمكنه فلما وجد الرخصة طبع  
 في ان ياكل ما اعطيه من الكفارة وقيل ضحكك من حال الرجل في مقاطع كلامه وحسن تأنيبه وتلفظه في  
 الخطاب وحسن توفيقه في توصاله الى مقصوده **(قوله ثم قال اطعمه اهلك)** تابعه معمروا بن ابي خصصة  
 وفي رواية لابن عينة في الكفارات اطعمه عيالك ولا ابراهيم بن سعد فاذن اقدم على ذلك ذكر الضحك  
 ولا في قرعة عن ابن جريح ثم قال كله ونحوه ليحيى بن سعيد وعراك وجمع بينهما ابن اسحق ونظمه عندها  
 وكلها واقفها على عيالك ونحوه وفي رواية عبد الجبار و حجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ولا بن  
 خزيمة في حديث عائشة عده عليك وعلى اهلك وقال ابن دقيق العيد تباينت في هذه القصة المذاهب  
 قيل انه يدل على سقوط الكفارة بالاعصار المقارن لوجوبها لان الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى  
 العيال ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم استقرارها في ذمته الى حين يساره وهو احد قولى الشافعية وجرم  
 به عيسى بن دينار من المالكية وقال الاوزاعي يستغفر الله ولا يعود تأييدك بصدقة القطر حيث  
 تسقط بالاعصار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال القطر لكن الفرق بينهما ان صدقة القطر لها امد تنهى  
 اليه وكفارة الجماع لا امد لها فتستغرق في الزمة وليس في الخير ما يدل على اسقاطها بل فيه ما يدل على  
 استمرارها على العابر وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعصار والنبي اذن له في الصرف فيه ليس على  
 سبيل الكفارة ثم استخروا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل والى هذا امام الحرمين ودين الاصل  
 عدم الخصوصية وقال بعضهم هو منسوخ ولم يبين فانه ناسخه وقيل المراد بالاهل الذين امر بصرفها اليهم  
 من لا تزمه قفقه من اهل بيته وهو قول بعض الشافعية وضعف بالرواية الاخرى التي فيها عاقلو بالرواية  
 المصرحة بالاذن له في الاكل من ذلك وقيل لما كان عازرا عن قفقه اهل بيته لم يصر في الكفارة لهم  
 وهذا هو ظاهر الحديث وهو الذي حمل اصحاب الاقوال الماضية على ما قالوه لان المراد لا ياكل كل من كفارة  
 قفقه قال الشيخ في الدين واقرى من ذلك ان يحصل الاعطاء على جهة الكفارة بل على جهة البصديق  
 عليه وعلى اهل بيته الصدقة فلما ظهر من حاجتهم وامال الكفارة لم تسقط بذلك ولكن ليس استقرارها في  
 ذمته ما يؤخر اذن هذا الحديث وامام اعقابنا بمن تأخير البيان فلا دلالة فيه لان العلم بالوجوب قد تقدم  
 ولم يرد في الحديث ما يدل على الاسقاط لانما ابعده بجزءه من امره باخراج العرق دل على ان لا سقوط عن  
 العابر ولعله اخر البيان الى وقت الحاجة فهو البقرة اه وقد ورد ما يدل على اسقاط الكفارة او على  
 اجزائها عنه ببقائه اياها على عياله وهو قوله في حديث علي وكله انتوعياك فقد كفر الله عنك ولكنه

فوالله ما بين لابنيها يريد  
 الحارثين اهل بيت اقر من  
 اهل بيتي فضضعت النبي صلى  
 الله عليه وسلم حتى بدت  
 انيابها ثم قال اطعمه اهلك

حديث ضعيف لا ينجح بما اقرده والحق انه لما قال صلى الله عليه وسلم خذ هذا اقتصد به لم يقبضه بل  
اعتذر بانما حوج اليه من غيره فاذن له حيث ذق اكله فلو كان قبضه للملكه ملكا مشروطا بصفة وهو  
اخراجا عنه في كفارة تفين في على اختلاف المشهور في التخليل المفيد بشرط لكن لما لم يقبضه لم يملكه فلما  
اذن له صلى الله عليه وسلم في اطعامه لاهله واكله منه كان عليه كمالا بالنسبة اليه والى اهله واخذهم باياه  
بصفة الفقرا المشروحة وقد تقدم انه كان من مال الصدقة وتصرف النبي صلى الله عليه وسلم فيه تصرف  
الامام في اخراج مال الصدقة واحتمل انه كان عليه كمالا بشرط الاول ومن ثم نفا الاشكال والاول اظهر  
فلا يكون فيه اسقاط ولا اكل المرء من كفارة نفسه ولا اتفاقية على من تازمه فقتهم من كفارة نفسه واما  
ترجمة البخاري الباب الذي يليه باب الحمام في رمضان هل يطعم اهله من الكفارة اذا كانوا حواج  
فليس فيه نص صريح بما تضمنه حكم الترجمة وانما اشار الى الاحتياط المذكورين بانباية بصفة الاستفهام  
والله اعلم واستدل به على جواز اعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد وفيه ظرولانهما يتعين ان ذلك القدر  
هو جيع ما يجب على ذلك الرجل الذي احضر القوم وعلى سقوط قضاء اليوم الذي افقده الحمام اكفاء  
بالكفارة اذ لم يقع التصريح في الصحيحين بصفاه هو محكي في مذهب الشافعي وعن الاوزاعي يقضي ان  
كفر بغير الصوم وهو وجه للشافعية ايضا قال ابن الرعي اسقاط القضاء لا يشبه منصب الشافعي  
اذلا كلام في القضاء لكونه فساد العبادة واما الكفارة فقامها لما اقر في من اثم قال واما كلام الاوزاعي  
فليس بشئ (قلت) وقدرنا الامر بالتصاع في هذا الحديث في رواية ابى ابيس وعبد الجبار وهشام بن  
سعد كلهم عن الزهري عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة  
ابن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين  
بدونها وقتال زيادة اضافي من سعيدين المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب بن جهموع  
هذه الطرق يعرفان لهذه الزيادة اصلا ويؤخذ من قوله صوم بواعدا اشتراط الفور في التكفير في قوله  
يوما وفي الحديث من القوائم غير ما تقدم السؤال عن حكم ما يقضيه المرء مخالفا للشرع والتحدث بذلك  
لمصلحة معرفة الحكم واستعمال الكناية فيما يستقبح ظهوره بصريح لفظه لقوله واقتوا او اصبحت على  
انه قد ورد في بعض طرقه كما تقدم وطئته الذي ظهر انه من تصرف الامة وفيه الفرق بالمعروف والتلفظ في  
التعلم والتألف على الدين والتعلم على المعصية واستبعاد الخوف وفيه الجالس في المسجد لغير الصلاة  
من المصالح الدينية ككثير العلم وفيه جواز الضحك عند وجود سببه واخبار الرجل بما يقام منه مع اهله  
للحاجة وفيه الخلق ثانيا كبد الكلام وقبول قول المكلف بما لا يطلع عليه الا من قبله لقوله في جواب قوله  
اقرعنا اطعمه اهلك ويحتمل ان يكون هناك قرينة لصدقة وفيه التعاون على العبادة والسعي في  
اخلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الزاخرة واعطاء الكفارة اهل بيت واحد ان المضطر الى ما يسده  
لا يجب عليه ان يظبه او يعضه لمضطر آخر (قوله باب الحمام في رمضان هل يطعم اهله من الكفارة  
اذا كانوا حواج) يعني اياهم ولا منافاة بين هذه الترجمة والتي قبلها لان التي قبلها اذنت بان الاعصار  
بالكفارة لا يسهطها عن الذمة لقوله فيها اذا جامع ولم يكن له شئ فتصدق عليه فليكفر والثانية ترددت هل  
المأذون له بالتصريف فيه نفس الكفارة ام لا وعلى هذا يتناول لفظ الترجمة (قوله عن منصور) هو ابن  
المعتمر (قوله عن الزهري عن جده) كذلك كثر من اصحاب منصور عنه وكذا رواه مؤمل بن اسمعيل  
عن الثوري عن منصور ونخالفه مهرا بن ابي عمير واما عن الثوري بهذا الاسناد فقال عن سعيدين  
المسيب بدل جدين عبد الرحمن بن ابراهيم بن خزيمة وهو قول شاذ والموقوف الاول (قوله ان الآخر)  
بمنزلة غير محدودة بعد ما جاءه معجبة من كسورة تقدم في اوائل الباب الذي قبله وحكي ابن القوطية فيه  
مداهمة (قوله اتجد لمصر رقبه) بالصعب على البذل من لفظ ما هو في معقول يتجدد ومشبه قوله  
اتجدد ما علم سئين من كينا وقد تقدم باقي الكلام عليه مستوفى في الذي قبله وقد اعتنى به بعض المتأخرين

باب الحمام في رمضان  
هل يطعم اهله من الكفارة  
كانوا حواج (قوله) حدثنا  
عثمان بن ابي شيبة حدثنا  
جرير عن منصور عن  
الزهري عن جدين عبد  
الرحمن عن ابي هريرة  
رضي الله عنه جازي الى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال ان الاخر وقع على  
امرائه في رمضان فقال  
اتجدد لمصر رقبه قال  
لا قال اقتطع ان  
تصوم شهرين متتابعين  
قال لا قال اتجدد ما علم به  
سئين مسكينا قال لا قال  
فأتى النبي صلى الله عليه  
وسلم بعرقه فصره وهو  
الذي قال اطعم هذا عنك  
قال على اخرج من ايامين  
لا يتبها اهل بيتا حواج  
من اقال فاطمه اهلك

عن اذر كه شيو خناكلم عليه في مجلد بن جع فيها الصفة قائمة وفائمة ومحصلة ان شاء الله تعالى فيها الحسنة  
مع زيادات كثيرة عليه فله الحمد على ما تم **(قوله باب الحاممة والتي للصائم)** اي هل يفسد انهما  
اواحدهما الصوم اولاً قال الزين بن المنير جع بين التي والحاممة مع فطرهما وسأعته خبري التواضع اذا  
قلهما خبر واخذ فضلاً عن خبرين وانما صنع ذلك لاجتماعهما لانهما من التواضع والاخراج لا يقتضي  
الافطار وقداوماً بين عباس الى ذلك كاساً في البحث فيه ولم يذكر المصنف حكم ذلك ولكن ابراه  
لا تار المذ كورة يشعر بانه يرى عدم الافطار بهما ولذلك عقب حديث افطار الحاجب والمجبر بحديث  
نه صلى الله عليه وسلم احتجاجهم وهو صائم وقد اختلف السلف في المسألتين اما التي فذهبوا بها الى  
الفرقة بين من سبقه فلا يفطر ومن من بعدهم فيفطر وقيل ابن المنذر الاجماع على بطلان الصوم  
تعمداً التي لكن قال ابن طلال عن ابن عباس وابن مسعود لا يفطر مطلقاً وهي احدى الروايتين  
عن مالك واستدل الاخرى باسقاط القضاء عن قيامها بانه لا كفارة عليه على الاصح عندهم قال  
فلو وجب القضاء لوجب الكفارة وعكس بعضهم فقال هذا يدل على اختصاص الكفارة بالاجماع  
دون غيره من المفطرات واركتب عطاءم الاوزاعي وابو ثور قسماً واقتضى ويكره وقيل ابن المنذر  
ايضاً الاجماع على ترك القضاء على من ذرعه التي ولم يعتمد الا في احدى الروايتين عن الحسن واما  
الحاممة فالجمهور ايضاً على عدم الفطر بهما مطلقاً ومن على وعطاءم الاوزاعي وواحد واسحق وابو ثور  
يفطر الحاجب والمجبر وواجبوا عليهم القضاء وشذ عطاءم فوجب الكفارة ايضاً وقال بقول اجد من  
الشافعية ابن الترمذي وابن المنذر وابو الوليد النيسابوري وابن حبان ونقل الترمذي عن الزعفراني ان  
الشافعي علق القول على صحة الحديث مو بذلك قال الداودي من المالكية وبوجه الترمذي قد ذكرها  
المصنف في هذا الباب وسند كراي البحث في ذلك في آخر الباب ان شاء الله تعالى **(قوله وقال لي يحيى)**  
ابن صالح هكذا وفي جميع النسخ من الصحيح وعادة البخاري الا ان ابن هذه الصيغة في الموقوفات اذا  
استندوا وقوله في الاستناد حديث يحيى هو ابن ابي كثير **(قوله اذا فطر فلا يفطر انما يخرج ولا يوجب)**  
كذلك لا كروا لكشميني انما يخرج ولا يوجب قال ابن المنير في الحاشية يؤخذ من هذا الحديث ان  
الصحابه كانوا يؤثرون الظاهر بالاتباع من حيث الجملة وحض غيره هذا المصير بالتي فانه انما يخرج  
وهو موجب القضاء والكفارة **(قوله ويذكر عن ابي هريرة انه يفطر والاقر اصح)** كانه يشير بذلك  
الى ما رواه هو في التاريخ الكبير قال قال لي مسدد عن عيسى بن يونس حديث هشام بن حسان عن محمد  
ابن سيرين عن ابي هريرة رفته قال من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقام فليقض  
قال البخاري لم يصح وانما روى عن عبد الله بن سعيد المقرئ عن ابيه عن ابي هريرة وعبد الله  
ضعيف جدا ورواه الداودي من طريق عيسى بن يونس ونقل عن عيسى انه قال زعم اهل البصرة ان  
هشام لم يفر فيه وقال ابوداود سمعت اجد يقول ليس من ذمائي ورواه اصحاب السنن الاربعة والحاكم  
من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذي غريب لا نعرفه الا من رواه عيسى بن يونس عن هشام  
وسألت محمد عنه فقال لا اراه محفوظاً انتهى وقد اخرج ابن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث  
ابن علي عن هشام قال وقد روى من غير وجه عن ابي هريرة ولا يصح اسناداه ولكن العمل عليه عند  
اهل العلم قلت ويمكن الجمع بين قول ابي هريرة اذا فطر ولا يفطر وبين قوله انه يفطر مما فصل في  
حديثه هذا المرفوع فيتمثل قوله فانه تعمداً التي مواسد في به وهذا ايضا تأول قوله في حديث ابي  
المرء الذي اخرج به اصحاب السنن مصححان الذي صلى الله عليه وسلم فانه فطر اي استقام عداوه  
اولى من تأويل من اقره بان المعنى فانه ضعف فطره والله اعلم حكاه الترمذي عن بعض اهل العلم وقال  
الطحاوي ليس في الحديث التي التي فطره وانما فيه انه فطر فطره بذلك ونقصه ابن المنير بان الحكم اذا  
عقب القاء على انه الجلة كفوطهم بها فجد **(قوله وقال ابن عباس وعكرمة الصوم)** ما دخل

**(باب الحاممة والتي للصائم)**

وقال لي يحيى بن صالح  
حديثاً معاوية بن سلام  
حديثاً يحيى بن عمر بن  
الحكم بن ثوبان سمع ابا  
هريرة رضى الله عنه اذا  
فطر فلا يفطر انما يخرج  
ولا يوجب ويذكر عن  
ابي هريرة انه يفطر  
والاقر اصح وقال ابن  
عباس وعكرمة الصوم

دخل

وليس مما خرج) اما قول ابن عباس فوصفه ابن ابي شيبة عن وكيع عن الاعش عن ابي ظبيان عن ابن عباس في الجامة للصائم قال القطر مما دخل وليس مما خرج والوضوء مما خرج وليس مما دخل ودوى من طريق ابراهيم النخعي انه سئل عن ذلك فقال قال عبد الله يعني ابن مسعود قد ذكر مثله وابراهيم لم يلق ابن مسعود وانما اخذ عن كبارهم واما قول عكرمة فوصفه ابن ابي شيبة عن هشيم عن حصين عن عكرمة مثله (قوله وكان ابن عمر يحتجم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجم بالليل) وصلة مالك في الموطن نافع عن ابن عمر انه احتجم وهو صائم ثم ترك ذلك وكان اذا صام لم يحتجم حتى يفلت ورواه في نسخة احمد بن شبيب عن ابيه عن نوس عن الزهري كان ابن عمر يحتجم وهو صائم في رمضان وغيره ثم تركه لاجل الضعف هكذا وجدته منقطعاً ووصفه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه وكان ابن عمر كثيراً الاحتياط فكانه ترك الجامة نهار الثلث (قوله واحتجم ابو موسى ليلاً) وصلة ابن ابي شيبة عن طريق جيد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن ابي العالبة قال دخلت على ابي موسى وهو امير البصرة ممسبوق جدته يا كل غراو كاخافوا احتجم فقلت له الاحتجم نهاراً قال لا ثم في ان اهر يق دى وانا صائم ورواه النسا في الجامة من طريق مطر الراق عن بكر بن ابراهيم قال دخلت على ابي موسى وهو يحتجم ليلاً فقلت الا كان هذا نهاراً فقال ان اهر يق دى وانا صائم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول افطر الحاجم والمحجوم قال الحاكم سمعت ابا علي التيازي يقول قلت لعبدان الا هو ازي يصح في افطر الحاجم والمحجوم شيء قال سمعت عباساً السبكي يقول سمعت علي بن المديني يقول قد صح حديث ابي رافع عن ابي موسى (قلت) الا ان مطرا خولف في رضه فانه اعلم (قوله) وبذلك عن سعد بن زيد بن ارقم وام سلمة انهم احتجموا صايماً هكذا اخرج بصيغة التثنية والسبب في ذلك يظهر بالخرج مما اثار سعد بن ابي وقاص فوصفه مالك في الموطن عن ابي شهاب ان سعد بن ابي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان وهذا منقطع عن سعد لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن حمير بن سعد عن ابيه واما رز بن زيد بن ارقم فوصفه عبد الرزاق عن الثوري عن نوس بن عبد الله الجري عن دينار قال سمعت يزيد بن ارقم وهو صائم ودينار هو الحجام مولى جرم يتبع الحجام لا يعرف الا في هذا الاثر وقال ابو الفتح الازدي لا يصح حديثه واما اترام سلمة فوصفه ابن ابي شيبة عن طريق الثوري ايضا عن فرات عن مولى ام سلمة انه راى ام سلمة تحتجم وهي صائمة وفرات هو بن عبد الرحمن ثقة لكن مولى ام سلمة مجهول الحال قال ابن المنذر ومن رخص في الجامة للصائم انس وابو سعيد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة واثاب بن تمساق ذلك بما نبهه (قوله) وقال بكر بن علقمة كنا تحتجم عند عائشة فلا تهي) اما بكر بن علقمة فابن عبد الله بن الاتم وامام علقمة فاسمه امرج بن علقمة وصلة البخاري في تاريخه من طريق غمرة بن بكر عن ابيه عن ام علقمة قالت كنا تحتجم عند عائشة ونحن صايماً ورونا اخي عائشة فلا تهاهم (قوله) وروى عن الحسن بن علي بن المديني وروى بن الحسن حديث افطر الحاجم والمحجوم) وصلة النسا من طريق عن ابي حرة عن الحسن بن علي بن المديني وروى بن الحسن حديث افطر الحاجم والمحجوم عن ابي هريرة ورواه قتادة عن الحسن بن ثوبان ورواه عطاء بن السائب عن الحسن بن معقل ابن يسار ورواه مطر عن الحسن بن علي ورواه اشعث عن الحسن بن اسامة زاد الدارقطني في اللؤلؤ انه اختلف على عطاء بن السائب في الصبا في قبيل معقل بن يسار المزني وقيل معقل بن سنان الاشجعي وروى عن عاصم بن الحسن بن معقل بن يسار ايضا وقيل عن مطر عن الحسن بن معاذ واختلف على قتادة عن الحسن في الصبا في قبيل ايضا على وقيل ابو هريرة (قلت) واختلف على نوس ايضا كما ذكره قال وقال ابو حرة عن الحسن بن علي بن ابي حرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فان كان حقله تحت الاقوال كلها (قلت) لم ينفر ديه ابو حرة كلاً ايئه (قوله) وقال في عياش) بتعنيته ومعجمة وعبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى (قوله) حدثنا بنوس) هو ابن عبيد (عن الحسن) مثله اي افطر الحاجم والمحجوم (قوله) قيل

وليس مما خرج وكان ابن عمر رضى عنهم يحتجم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجم بالليل واحتجم ابو موسى ليلاً وبذلك عن سعد بن زيد بن ارقم وام سلمة انهم احتجموا صايماً وقيل بكر بن علقمة كنا تحتجم عند عائشة فلا تهي وروى عن الحسن بن علي بن ابراهيم فوافط الحاجم واحد من فوطا افطر الحاجم والمحجوم وقال في عياش حدثنا عبد الاعلى حدثنا نوس عن الحسن مثله قيل

له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم ثم قال الله اعلم وهذا متابع لابي حرة عن الحسن وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي ايضا من طريقه قال حدثني عياش بن كرم ورواه عن ابن المديني في العلل والبيهقي ايضا من طريقه قال حدثنا المعتمر هو ابن سليمان التيمي عن ابيه عن الحسن عن غير واحد به ورواية يونس عن الحسن عن عياش بن هريرة عن الحسن عن طريق عبد الوهاب الثقفي عن يونس واخرجه من طريق بشر بن الفضل عن يونس عن الحسن قوله وذكره الدارقطني من طريق عبيد الله بن تمام عن يونس عن الحسن عن اسامة والاختلاف على الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في العلل الكبير عن البخاري انه قال يحتمل ان يكون سمعه عن غير واحد وكذا قال الدارقطني في العلل ان كان قول الحسن عن غير واحد من الصحابة محفوظا صححت الاقوال كلها (قلت) يريد بذلك اتقاء الاضطراب والافلاس لم يسمع من اكثر المذكورين ثم الظاهر من السياق ان الحسن كان يشلق في روضه وكانه يحصل له بعد الجرم تردد وجل الكرماني جزمه على وثوقه بغير من اخبره به وتردده لكونه خبر واحد فلا يقيد اليقين وهو محل في غاية البعد ونقل الترمذي ايضا عن البخاري انه قال ليس في هذا الباب اصح من حديث شداد بن ابان قلت فكيف عايناهم من الاختلاف يعني عن ابي قلابه قال كلاهما عندي جميع لان يحيى بن ابي كبير روى عن ابي قلابه عن ابي اسامة عن ثوبان وعن ابي قلابه عن ابي الاسود عن شداد روى الحديثين جميعا يعني فاشق الاضطراب وتعين الجمع بذلك وكذا قال عثمان القرظي صح حديث افطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد قال سمعت احديهما كذلك وقال المروزي قلت لاحد ان يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت فقال هذا مجاز فقال ابن خزيمة صح الحديثان جميعا وكذا قال ابن حبان والحاكم والطائفة النسائي في تحف طريق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فاجادوا وقال احمد اصح شيء في باب افطر الحاجم والمحجوم حديث رافع بن خديج (قلت) يريد ما أخرجه هو والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من طريق معمر بن يحيى بن ابي كبير عن ابراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن ابراهيم بن رافع لكن عارض احد يحيى بن معين في هذا فقال حديث رافع اخضعه وقال البخاري هو غير محفوظ وقال ابن ابي حاتم عن ابيه هو عندي باطل وقال الترمذي سألت اسحق بن منصور عنه فاني ان يحدثني به عن عبد الرزاق وقال هو غلط قلت معانيه قال روى هشام الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد حديث مهران بن يحيى بن ثوبان عن ابي قلابه عن ابي اسامة حديث ثوبان ان اخبره به فهذا هو المحفوظ عن يحيى فكان تدخل المعجم حديث في حديث والله اعلم وقال الشافعي في اختلاف الحديث بعد ان اخرج حديث شداد وقطعة كتابه رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمان الفتح فرائي جلا بحتهم لثمان عشرة نكحت من رمضان فقال وهو اخذ يدي افطر الحاجم والمحجوم ثم ساق حديثا بن عباس انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم قال وحديث ابن عباس امثلها اسنادا فان توفي احد الحجة كان احب الي احتياطوا لقياس مع حديث ابن عباس والذي اخذت عن الصحابة الثابتين واما أهل العلم انه لا يفطر احد بالحاجة (قلت) وكان هذا هو الفرق في ايراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث افطر الحاجم والمحجوم وحكي الترمذي عن الزعفراني ان الشافعي علق القول بان الحاجة تفتقر على صحة الحديث قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك بعد ادما بمصر فقال الى الرخصة والله اعلم واوّل بعضهم حديث افطر الحاجم والمحجوم ان المراد به انهما سيفطران كقوله تعالى اني اراي اعصر خرا اى ما يؤزل اليه ولا يفتي تكلف هذا التأويل ويقر بهما قال البغوي في شرح السنه معنى قوله افطر الحاجم والمحجوم اى تعرضا للافطار اما الحاجم فلا نه لا يأمن وصول شيء من الدم الى خوفه عند اللص واما المحجوم فلا نه لا يأمن ضعف قوته فتروج الدم فيؤزل امره الى ان يفطر وتقول معنى افطر افطامكروا وهو الاحتجامه فصايرا كانهما غير متلبسين بالعبادة وسأذكر بقية كلامهم في الحديث الذي يليه (قوله) انه ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم هكذا أخرجه من طريق وهيب عن عكرمة عن ابن عباس وناجيه عبد

له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم ثم قال الله اعلم  
 حدثنا مطي بن اسد حدثنا  
 وهيب عن ايوب عن  
 عكرمة عن ابن عباس  
 رضى الله عنهما ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم احتجم  
 وهو محرم واحتجم وهو  
 صائم \* حدثنا ابو معمر  
 حدثنا عبد الوارث حدثنا  
 ايوب عن عكرمة عن ابن  
 عباس رضى الله عنهما  
 قال احتجم النبي صلى الله  
 عليه وسلم وهو صائم  
 \* حدثنا آدم بن ابي اس  
 حدثنا شعبة

الوارث عن ايوب موصولا كلسيا في الطيور واما ابن علبه ومعمر عن ايوب عن عكرمة مرسلا  
واختلف على جادين يرفق وصله وارساله وقد بين ذلك النسائي وقال مهنا سألت ابا جعد عن هذا الحديث  
فقال ليس فيه صائم اثم اهو وهو محرم ثم ساقه من طرق عن ابن عباس لكن ليس فيها طريق ايوب هذه  
والحديث صحيح لا امر فيه قال ابن عبد البر وغيره فيه دليل على ان حديث اظفر الحاجم والمجهم منسوخ  
لانهم في بعض طرقه ان ذلك كان في حجة الوداع وسيق الى ذلك الشافعي واعترض ابن خزيمة بان في هذا  
الحديث انه كان صائما معهما قال ولم يكن قط معهما بما يبلده انما كان عمرهما وهو مسافر والمسافر ان كان  
ثاوبا للصوم قضى عليه بعض النصارى وهو صائم اجماع الاكل والشرب على الصحيح فاذا جاز له ذلك جاز له ان  
يحتج به وهو مسافر قال فليس في خبر ابن عباس ما يدل على اظفر المجهم فضلا عن الحاجم اه وتعب  
بان الحديث لا يروى هكذا الا لقائده قال ظاهر انه حديث منه اجماع وهو صائم لم يزل من صومه واستمر  
وقال ابن خزيمة ايضا به بعضهم بأعجو بقزع انه صلى الله عليه وسلم انما قال اظفر الحاجم والمجهم  
كثما كانا غائبين قال فاذا قيل له فالنبي نطق الصائم قال لا قال في هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا  
شبهة انتهى وقد اخرج الحديث المشار اليه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة وغيرهم من طريق  
يزيد بن ابي ربيعة عن ابي الاشعث عن ثوبان ومنهم من ارسله يزيد بن ربيعة عنه ترك وحكم على ابن  
الدين بانه حديث باطل وقال ابن خزيمة صحيح حديث اظفر الصائم والمجهم بلا بل لكن وجدنا من  
حديث ابي سعيد ان رخص النبي صلى الله عليه وسلم في اجماع الصائم واستناده صحيح فوجب الاخذ به  
لان الرخصة انما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ القطر بالجماع سواء كان جارا او مجهما انتهى والحديث  
المذكور اخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورواه عنه ثقات ولكن اختلف في رفعه وقفه وله شاهد  
من حديث انس اخرجه الدارقطني ولفظه ازل ما كرهت اجماع الصائم ان جعفر بن ابي طالب احجم  
وهو صائم فريده رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اظفر هذا ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في  
الاجماع للصائم وكان انس يحتجم وهو صائم ورواه كلهم من رجال البخاري الا ان في المتن ما يترك لان فيه  
ان ذلك كان في القعر وجعفر كان قتل قبل ذلك ومن احسن ما ورد في ذلك ما رواه عبد الله الزاقي وابو داود  
من طريق عبد الرحمن بن عابس عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اجماع الصائم وعن المواصله ولم يحرمها ابتداء على اصحابه  
استناده صحيح والجهة للصحابي لا تضر وقوله ابتداء على اصحابه يتعلق بقوله نهى وقد رواه ابن ابي شيبة عن  
وكيع عن الثوري باستناده هذا ولفظه عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما نهى النبي صلى الله  
عليه وسلم عن اجماع الصائم وكرها الضعيف اي لا يضعف (قوله سمعت ثابثا الباني قال سئل  
انس بن مالك) كذا في اكثر اصول البخاري سئل فضم اوله على البناء للمجهول وفي رواية ابي الوقت  
سأل انسا وهذا غلط فان شعبة ما حضر سؤال ثابت لانس وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت ورواه  
الاماعي وابو نعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي وابي قرصافة محمد بن عبد الوهاب  
ابراهيم بن الحسين بن دود كلهم عن آدم بن ابي اسحق شيخ البخاري فيه فقال عن شعبة بن جعد  
قال سمعت ثابثا وهو يسأل انس بن مالك فذكر الحديث وشارا الاماعي والبيهقي الى ان الرواية التي  
وقفت للبخاري خطأ وان سقط منه جيد قال الاماعي وكذلك وعلى بن سهل عن ابي النضر عن شعبة  
عن جعد (قوله وزاد شعبة حديثا شعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم) هذا يشعر بان رواية شعبة  
مواظفة لرواية آدم في استناد المتن الا ان شعبة زاد فيه ما ذكره وقد اخرج ابن مندة في غرر مشيخة  
طريق شعبة فقال حديثنا محمد بن احمد بن حاتم حديثا عن عبد الله بن روح حديثا شعبة يحد ثنا شعبة عن  
قادة عن ابي المتوكل عن ابي سعيد ورواه عن شعبة عن جعد عن انس نحوه وهذا في كذا نسخة  
ما اعترض به الاماعي ومن تبعه ويشعر ان الخط في من غير البخاري اذ لو كان استنادا شعبة عنده

قال سمعت ثابثا الباني  
قال سئل انس بن مالك  
روى الله عنه اكنتم  
تكرهون اجماع الصائم  
قال لا الا من اجل الضعف  
وزاد شعبة حديثا شعبة  
على عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم



مختلفا لاسناد آدم لينه وهو واضح لا يخاف به والله اعلم بالصواب **(قوله باب الصوم في السفر والأطوار)**  
 أي بأحاطة ذلك وتخير المكلف فيه سواء كان بمضام أو غير مواء كرويان الاختلاف في ذلك وهو يوجب ذكر  
 المؤلف في الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى وسأني الكلام عليه بعد أبواب وموضع الدلالة منه ما يشعر  
 بسياقه من مراعاة الرجل له بكون الشمس لم تقرب في جواب طلبه لما يشير به فهو ظاهر في أنه كان  
 صلى الله عليه وسلم صائما وقد ذكره في باب متى يحل فطر الصائم وفي غيره بلفظ صريح في ذلك حيث قال كنا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم **(قوله الشمس يارسل الله)** بالرفع ويجوز أن نصب وقومجها  
 ظاهر **(قوله تابعه جبر وابو بكر بن عباس عن الشيباني)** يعني تابعه سفيان وهو ابن عينة والشيباني  
 هو أبو إسحق شيخهم فيه ومتابعه جبر وصله المؤلف في التلاقي ومتابعه أبي بكر سفياني موصولة بدليل  
 في باب تعجيل الأطوار وتابعهم غير من ذكر كسفياني ولفظهم متعارف بالوارد المتابعة في أصل الحديث  
**(قوله حدثنا يحيى)** هو القطان وهشام هو ابن عروة **(قوله ان حزة بن عمرو الاسلمي)** هكذا رواه  
 الحافظ عن هشام وقال عبد الرحمن بن سليمان عند النسائي والدروري عند الطبراني ويحيى بن عبد الله  
 ابن سالم عند الأرقطني ثلاثتهم عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حزة بن عمرو وجعلوه من مسند حزة  
 والمخفوظ أنه من مسند عائشة ويحتمل أن يكون هؤلاء لم يقصدوا بطلان روايته عنه وإنما  
 أرادوا الإخبار عن كونهما فالتقدير عن عائشة عن قصة حزة أنه سأل لكن قد صرح يحيى بالحديث من  
 رواية حزة فأنخرجه مسلم من طريق أبي إسحاق السعدي عن عروة عن أبي هريرة عن حزة وكذا رواه  
 محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة لكنه أسقطه بالمرحوم والصواب اتباعه وهو محمول على أن لعروة فيه  
 طريقين سمعه من عائشة وسمعه من أبي هريرة عن حزة **(قوله امرأ الصوم)** أي أتابعه واستدل  
 به على أن لا كراهية في صيام الدهر ولا دلائل فيه لأن التابع يصدق بدون صوم الدهر فإن ثبت النهي  
 عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الأذن بالرد بل الجع بينهما واضح **(قوله اصوم في السفر إلى آخره)** قال  
 ابن دقيق العيد ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صيام ومضان في السفر  
**(قلت)** وهو كقولنا بالنسبة إلى سفيان حديث الباب لكن في رواية أبي هريرة التي ذكرها عند مسلم أنها قال  
 يارسل الله أجدي قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة  
 من الله فمن أخذها فحسن ومن أحبا أن يصوم فلا جناح عليه وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام القرينة  
 وذلك أن الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم بن  
 طريق محمد بن حزة بن عمرو عن أبيه أنه قال يارسل الله في صاحب ظهر أعاجله أسافر عليه وأكرهه وأنه  
 ربح ما صدقني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأجد في أن أصوم هو أن على من أن أؤخره فيكون  
 ديني على فقال أي ذلك شئت يا حزة **(قوله باب إذا صام أياما من رمضان ثم سافر)** أي حل بياحه الفطر في  
 السفر ولو لا مكانه أشار إلى تضعيفه ما روى عن علي واليزيد معا وروى عن غيره في ذلك قال ابن المنذر روى  
 عن علي بإسناد ضعيف وقال به عبيد بن عمرو وأبو جاز وغيرهم أنه لو ناله النوى عن أي يجزئ وحدهم وقع  
 في بعض الشرور أبو عبيدة وهو وهم قالوا أن من استحل عليه ومضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس  
 له أن يفطر لقوله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه قال وقالوا كراهل العلم لا فرق بينه وبين من استحل  
 رمضان في السفر ثم سافر ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عمر قال لا تبالي في شهر منكم الشهر فليصمه  
 نستخافه ومن كان هميا أو على سفر إلا أنه ثم أتى الجمهو ومحدث ابن عباس المذ كوفي هذا الباب  
**(قوله خرج إلى مكة)** كان ذلك في زروة الفتح كسفياني **(قوله فلما بلغ الكديد)** قطع الكاف وكسر الال  
 المهملة مكان معرو فوقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عصفان وقديد يعني يضم القاف على التصغير  
 ووقع في رواية المثلثي وحده نسبة هذا التفسير للخازي لكن سفياني في الخازي موصولا من وجه آخر  
 في نفس الحديث وسفياني يقرأ عن ابن عباس من وجه آخر حتى بلغ عصفان بدل الكديد وفيه مجاز القرب

والكديهما بين عسفان  
وقديم

لان الكدي باقرب الى المدينة من عسفان وبين الكدي ومكة مئتان قال الكري هو بينا جمع شعثين  
وبين عسفان وهوما عليه نقل كثير وقع عند مسلم في حديث جابر فلما بلغ كراع النعيم هو بضم الكاف  
والنعيم ففتح المعجزة وهو اسم وادامام عسفان قال عباس اخلفت الى وابات في الموضع الذي انظر صلى  
الله عليه وسلم فيه والكل في قصة واحدة وكلها متقار بقوا لجميع من عمل عسفان اه وسياق في المغازي من  
طريق مسعر عن الزهري سياق هذا الحديث اوضح من رواية مالك ولفظ رواية معمر خرج النبي صلى الله  
عليه وسلم في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من  
مقدمة المدينة فساروا معه من المسلمين بصوم ويصومون حتى بلغ الكدي فاطر فاطر وقال الزهري  
واعياؤنا خذنا لا تخافا آخر من امره صلى الله عليه وسلم وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري  
وقعت مدبرة عند مسلم من طريق الثب عن الزهري ونقله حتى بلغ الكدي فاطر قال وكان صحابة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعون الاحداث فالاحداث من امره وانخرجه من طريق سفيان عن الزهري  
قال مثله قال سفيان لا ادري من قول من هو ثم اخبرني عن طريق معمر ومن طريق نوس كلاهما عن  
الزهري وبينانه من قول الزهري وبذلك يزم البخاري في الجهاد وظاهر ان الزهري ذهب الى ان الصوم  
في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كاسياني قرييا وخرج البخاري في المغازي ايضا من طريق خالد  
الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان والناس صائمون ومقطر  
فلما استوى على راحلته دعا اباءه من ابن اوماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس زاد في رواية اخرى من  
طريق طاوس عن ابن عباس ثم دعا عبدا فشر بنهار البراء الناس واخرجه الطحاوي من طريق ابي الاسود  
عن عكرمة اوضح من سياق خالدوا فظهروا فلما بلغ الكدي بلغه ان الناس بشق عليهم الصيام فدعا فهدج  
من ابن فأسكه يسده حتى رأه الناس وهو على راحلته ثم شرب فاطر فتاوله جلالا حبه فشر بولمسلم  
من طريق الراوردي عن جعفر بن محمد بن علي عن ابيه عن جابر في هذا الحديث فقيل له ان الناس قد  
شق عليهم الصيام واعيا ينظرون فيأخذوا فهدج من ماء بعد العصر وله من ونجه آخر عن جعفر ثم  
شرب فقيل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة واستدل بهذا الحديث على قستم  
القطر في السفر ولا دلالة فيه كاسياني واستدل به على ان للبساقرا في فطر في اثناء النهار ولو استهل رمضان  
في الحضر والحديث نص في الجواز اذا لا خلاف انه صلى الله عليه وسلم استهل رمضان في عام فطر وقال الفخ  
وهو بالذرية ثم سافر في اثنائه ووقع في رواية اسحق في المغازي عن الزهري في حديث الباب انه خرج  
لشهر مضين من رمضان ووقع في مسلم من حديث ابي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك والذي  
اتفق عليه اهل السير انه خرج في ثامن رمضان ودخل مكة تسع عشرة ليلة خلت منه واستدل به على ان  
للهم ان فطر ولو نوى الصيام من الليل لواجب صائما فله ان فطر في اثناء النهار وهو قول الجمهور ووقع  
به اكثر الشافعية وفي وجهه ليس له ان فطر وكان مستندا فانه ما وقع في البويطى من تعليق القول به على صحة  
حديث ابن عباس هذا وهذا كله فلو نوى الصوم في السفر فلو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في اثناء  
النهار فهل له ان فطر في ذلك النهار منه الجمهور وقال احمد واسحق بالجواز واختاره المزني محتجا بهذا  
الحديث فقيل له قال كذلك نلنا منه انه صلى الله عليه وسلم افطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة وليس  
كذلك فان بين المدينة والكدي بعدة ايام وقطوع في البويطى مثل ما وقع عند المزني فسلم المزني بالبلغ من  
ذلك ما رواه ابن ابي شيبة والبيهقي عن انس انه كان اذا اراد السفر فطر في الحضر فقيل ان بركب ثم لا فطر  
عند الجيزين في الفطر بكل مقطر وقرى احد في الشهر رعت بين الفطر والجماع وغيره فنعته في الجماع  
قال فلو جاءه فطيله الكفارة الا ان فطر غير الجماع قبل الجماع واعترض بعض الماتنين في اصل المسئلة  
فقال ليس في الحديث دلالة على انه صلى الله عليه وسلم نوى الصيام في ليلة اليوم الذي افطر فيه فيحتمل  
ان يكون نوى ان يصح مقطر ثم اظهر الاظهار لفطر الناس لكن سياق الاحاديث ظاهر في انه كان اصبح

ما نأثم افطر وقدر وى ابن خزيمة وغيره من طريق ابي سلمة عن ابي هريرة قال تسمع النبي صلى الله عليه وسلم عرا الظهر ان تأتى بطعام فقال لا بى بكر وعمر ادنو افكلا فقالا انما نحن فقال اعملوا لصاحبكم ارحلوا صاحبكم ادنو افكلا قال ابن خزيمة فيه دليل على ان الصيام في السفر الفطر بعد مضى بعض النهار **فتبينه** قال القاضي هذا الحديث من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه الفترة متقايما مع ابو بهجة فظهر شاهد هذه القصص فكما تسمعون من غيره من الصحابة **ففي قوله باب** كذا لا ترضى رجة وسقط من رواية النسي وعلى الحاليين لا بد ان يكون الحديث ابي الدرداء المذكور في تعليق بالترجمة ووجه ما وقع من افطار اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان في السفر مع حضرة من لم يترك عليه فقل على الجواز وعلى رد قول من قال من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر **ففي قوله** عن ام الدرداء في رواية ابي داود من طريق سعيد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن ابي المهاجر الهمشي حدثني ام الدرداء والاسناد كله شاميون سوى شيخ البخاري وقد دخل الشأم وام الدرداء هي الصغرى التابعة **ففي قوله** خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره في رواية مسلم من طريق سعيد بن عبد العزيز ايضا خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حرس شديد الحديث وبهذه الزيادة يتم المراد من الاستدلال ويتوجه الرد بها على ابي محمد بن حزم في زعمه ان حديث ابي الدرداء هذا لاجه فيه لاحتمال ان يكون ذلك الصوم فلو عاقد كنت ظننت ان هذه السفرة غزوة الفتح لما رايت في المواطن طريق ابي بكر بن عبد الرحمن عن عبد جيل من الصحابة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج في الحر وهو يصب على راسه الماء وهو صائم من العطش ومن الحر فلما بلغ الكديد انظر فانه يدل على ان غزوة الفتح كانت في ايام شدة الحر وقد اختلفت الروايات على ان كلام من السفرين كان في رمضان لكنني رجحت عن ذلك لعدم ثبوتها ليس بصواب لان عبد الله بن رواحة استشهد بمؤنة قبل غزوة الفتح بخلافه وان كانا جميعا في سنة واحدة وقد استثناء ابو الدرداء في هذا السفرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فصيح انها كانت سفرا قاريا وبإيضاف ان في سياق احاديث غزوة الفتح ان الذين استمروا من الصحابة شياما كانوا جماعة وفي هذا انه عبد الله بن رواحة وحده ما خرج الرمذي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان يوم بدر يوم الفتح الحديث ولا يصح حمله ايضا على بدر لان اباء الدرداء لم يكن جندنا سلم في الحديث دليل على ان لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة **ففي قوله باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس من البر الصيام في السفر اشار بهذه الترجمة الى ان سبب قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ما ذكر من المشقة وان من روى الحديث مجردا فقد اختصر القصص وما اشار اليه من اعتبار شدة المشقة يتبع من حديث الباب والذي قبله فلما حصل ان الصوم لمن قوى عليه افضل من الفطر والفطر لمن شق عليه الصوم او اعرض عن قبول الرخصة افضل من الصوم وان لم يتحقق المشقة يتغير بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فتنازل طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضر فلما روى قوله تعالى فخذ من ايام اخر وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومقابله بالاثم واذا كان انما يصوم لم يجزئه وهذا قول بعض اهل الظاهر وحكى عن عمر وابن عمر وابي هريرة والزهرى وابراهيم النخعي وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى فمن كان من مرضا او على سفر فعدة من ايام اخر فلو اظاهاه فطيه عبدة او فطوا عبدة وتأوله الجمهور بان التقدير فاطر فعدة ومقابل هذا القول قول من قال ان الصوم في السفر لا يجوز الا لمن خاف على نفسه الهلاك او المشقة الشديدة كحالة العبدى من قوم وذهب كثير العلما ومنهم مالك والشافعي وابو حنيفة الى ان الصوم افضل لمن قوى عليه ولم يثق عليه وقال كثير منهم الفطر افضل عملا بالرخصة وهو قول الاوزاعي واحمد واسحق وقال آخرون هو غير مطلقا وقال آخرون افضلها يسرهما لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر فان

**ففي باب** حديثنا عبيد الله ابن يوسف حدثنا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ان اسمعيل ابن عبيد الله حدثه عن ام الدرداء عن ابي الدرداء رضى الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره في يوم حار حتى وضع الرجل يده على راسه من شدة الحر وما فينا صام الا ما كان من النبي صلى الله عليه وسلم وابن رواحة **ففي باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس من البر الصيام في السفر



الصوم في السفر مختصة عن حق مثل هذه الحالة من يجهده الصوم ويق عليه او يؤذي به الى ترك ما هو  
اولى من الصوم من وجوه القرب فيقول قوله ليس من البر الصوم في السفر على مثل هذه الحالة قال  
والمؤمنون في السفر يقولون ان القبط عام والحيرة بسعومه لا يخصص السبب قال ويؤيى ان يتنسه  
لقرون دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد التكميل وبين مجرد ورود  
العام على سبب فان بين العامين فرقا واضحا من اجرامها يجري واحد اليه سبب فان مجرد ورود العام  
على سبب لا يقتضي التخصيص به كقول آية الدرقة في قصة سرفرة داء صفوان واما السياق والقرائن  
الغلاة على مراد التكميل فهي المرشدة لبيان المحلات وتعيين المختلطات كقبي حديث البلب وقال ابن  
المنبر في الحاشية هذه النصبة تشعر بأن من اتفق له مثل ما اتفق فذلك الرجل انه يساويه في الحكم واما  
من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على امله والله اعلم وحمل الشافعي في البر المذكور في  
الحديث على ان ابي قول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر ان يبلغ رجل هذا نفسه في رخصة  
صوم ولا فلة وقد اخص الله تعالى له ان يشتر وهو صحيح قال ويحتمل ان يكون معناه ليس من البر  
المفروض الذي من خالفه اثم وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الاول وقال الطحاوي المراد بالبر هنا البر  
الكامل الذي هو اعلى مراتب البر وليس المراد به اتراح الصوم في السفر عن ان يكون بر الان الافطار  
قد يكون ابر من الصوم اذا كان التقوى على اداء الصدقة مثلا قال وهو تقرير قوله صلى الله عليه وسلم ليس  
المسكين باللقوف الحديث فانه لم يرد انا حجه من اسباب المسكنة كلها وانما اراد ان المسكين الكامل  
المسكنة الذي لا يجد في نفسه وسعى ان يسأل ولا يظن له (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحمن الانصاري)  
عند مسلم من طريق غندر عن شعبه عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد ولا يداود عن ابي الوليد  
عن شعبه عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد بن زارة (قوله سمعت محمد بن عمر واخا) ادخل  
محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن عمر وبين جابر محمد بن عمر وابن الحسن في رواية شعبه عنه واختلف في  
حديثه على يحيى بن ابي كثير فخرجه النسائي من طريق شعيب بن اسحق عن الازاعي عن يحيى عن  
محمد بن عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله ذكره قال النسائي هذا خطأ ثم ساقه من طريق القريابي  
عن الازاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابرا ومن طريق علي بن المبارك عن  
يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال ذكر تسوية هذا الرجل المبهمة فساو طريق شعبه  
ثم قال هذا هو الصحيح يعني ادخل جابر بن محمد بن عبد الرحمن وجابر وتعبه المزني فقال ظن النسائي  
ان محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبه في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن ابي كثير فيه وليس  
كذلك لان شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبه هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زارة  
اتهم والذي يترجح في نظري ان الصواب مع النسائي لان مسلما لم يروى الحديث من طريق ابي داود عن  
شعبه قال في آخره قال شعبه كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن ابي كثير انه كان يروي في هذا الاسناد  
في هذا الحديث عليكم رخصة الله التي رخص لكم فلما سألته لم يحفظه انتهى والضمير في سالت يرجع  
الى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لان شعبه لم يروي يحيى فدل على ان شعبه اخبره انه كان يروي عن يحيى عن  
محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمر وعن جابر في هذا الحديث زيادة ولانه لما في محمد بن عبد الرحمن شيخ  
يحيى سألها عنها فلم يحفظها واما ما روي في رواية الازاعي عن يحيى انه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه  
ابن ثوبان فهو الذي اعتمد المزني لكن جزم ابو حاتم كاهله عنه انه في المال بان من قال فيه عن محمد  
ابن عبد الرحمن ابن ثوبان فقد وهم وانما هو ابن عبد الرحمن بن سعد انتهى وقد اختلف فيه مع ذلك  
على الازاعي وجعل الراية عن يحيى بن ابي كثير لم يروى على محمد بن عبد الرحمن لا يذكرون جده ولا  
جده والله اعلم (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر) تبين من رواية جعفر بن  
محمد عن ابنه عن جابر انها غرة القبط ولا يترجمه من طريق جابر بن سلمة عن ابي الازاعي عن جابر

حدثنا آدم حدثنا شعبة  
حدثنا محمد بن عبد  
الرحمن الانصاري قال  
سمعت محمد بن عمرو بن  
الحسن بن علي عن جابر  
ابن عبد الله عن النبي  
عليهم قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في سفر

سافر تامة التي صلى الله عليه وسلم في رمضان فذكر نحوه **(قوله)** ورجلا قد ظلل عليه في رواية حماد المذكورة ففق على رجل الصوم فجلت راحلته ثم بكت الشجرة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأمره أن يطر الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ولولا ما قدمته من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لا يمكن أن يفسر به لقول أبي الدرداء أنه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة ضالما غيره وزعم مغلطائي أنه أبو إسرائيل وعز ذلك عليه مات الخطيب ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وإنما أورد حديث مالك عن جدين قيس وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقالوا نذران لا يستل ولا يتكلم ولا يجلس وصوم الحديث ثم قال هذا الرجل هو أبو إسرائيل القرشي العامري ثم ساق بإسناده إلى أبيه عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فنظر إلى رجل من قريش قال له أبو إسرائيل فقالوا نذران يصوم ويقوم في الشمس الحديث فلم يرد الخطيب على هذا وبين القصتين مغايرت ظاهرة أظهرها أنه كان في الحضر في المسجد وصاحب القصة في حديث جابر كان في السفرة تحت ظلال الشجر والله أعلم وفي الحديث استحباب التمسك بالرخصة عند الحاجة إليها كراهة تركها على وجه التشديد والقطع **(قوله)** أو هم كلام صاحب العمدة أن قوله صلى الله عليه وسلم عليكم برخصة الله التي رخص لكم مما أخرجه مسلم بشرطه وليس كذلك وإنما هي رخصة في الحديث ثم برسل أسناده كما تقدم بانه تم وقت عند التماسي موصولة في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده وعنده الطبراني من حديث كعب بن عاصم الأشعري كما تقدم **(قوله)** باب لم يصب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضا في الصوم والأفطار أي في الأسفار وأشار بهذا إلى تأكيد ما تقدمه من أويل الحديث الذي قبله وأنه محمول على من بلغ حاله يجهدوا وإن لم يبلغ ذلك لا يهاب عليه الصيام والأفطر **(قوله)** عن أنس في رواية أبي خنيس عن مسلم عن جابر التميمي عن الأضياع بن جابر وأنس وقتله عن جابر خرجت فصمت فقالوا لى أعدت قلت أن أناسا أخبرني أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يافرون فلا يصيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال جابر فقلت ابن أبي نجيحة فأخبرني عن ثمانية مثله **(قوله)** كنا سافر مع النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد عن مسلم كنا نقرضهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يصيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم روى أن من وجد قرة فصام فإن ذلك حسن ومن وجد ضحفا فأفطر إن ذلك حسن وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع النزاع كما تقدم والله أعلم **(قوله)** قال ابن عبد البر عن محمد بن وضاح أن مالكاً قد روى بسياق هذا الحديث على هذا اللفظ وثقه بأن أبى السحق القرظي وأبا شمرة وعبد الوهاب التقي وغيرهم روه عن جابر مثله **(قوله)** باب من أفطر في السفر ليرام الناس أي إذا كان ممن يقتدى به وأشار بذلك إلى أن اختياره الفطر لا يخص عن إجماع الصوم أو خشى العجز أو لياؤه بالرفقة عن الرخصة بل يلحق بذلك من يقتدى به ليتابعه من وقع له شيء من الأمور فلا يفرق بين الفطر في حقه في تلك الحالة أفضل لقضية البيان **(قوله)** عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس كذا عنده من طريق أبي عوانة عن منصور عن مجاهد وكذا أخرجه من طريق جرير عن منصور في المغازي وأخرجه الترمذي من طريق شعبة عن منصور وفيه كذا طوافي الأستاذ وكذا أخرجه من طريق الحاكم عن مجاهد عن ابن عباس فيحتمل أن يكون مجاهد أخذ عن طاوس عن ابن عباس ثم نقل ابن عباس فحمله عنه أو سمعه من ابن عباس وثبته فيه طاوس وقد تقدم تطهير ذلك في حديث ابن عباس في قصة الجريدتين على الصبرين في الظهارة **(قوله)** فرقه إلى يده كذا في الأصول التي وقت عليها من البخاري وهو مشكل لأن الرفع إنما يكون باليد وأجاب الكرماني بأن المعنى يحتمل أن يكون رفعه إلى أقصى طول يده أي انتهى الرفع إلى أقصى غايته قلت وقد وقع عند أبي داود عن مسدد عن أبي عوانة بالإسناد المذكور في البخاري فرقه إليه وهذا أوضح ولعل الكلمة تصحفت وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق القاط الزايدة لهذا الحديث

فراى زحاما وجبلا قد ظلل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر **(باب)** لم يصب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضا في الصوم والأفطار حديث أبي عبد الله بن مسلمة عن مالك عن جابر الطويل عن أنس بن مالك قال كنا سافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فرب بعض الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم **(باب)** من أفطر في السفر ليراه الناس حديث موسى بن اسمعيل حدثنا إبراهيم بن عتبة عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فصام حتى بلغ عسقلان ثم جاءها فرفقه إلى يده

الحديث عن ابن عباس وغيره مع فيه مباحث المتن **(قوله ليراه الناس)** كذا لا كثر والناس بالرفع على  
 القاعلية وفي رواية المستطلى لير به ضم اوله وكسر الراء وقع التحذابة والناس بالنصب على المفعولية  
 ويحتمل ان يكون النسخ كتب ليراه الناس بالياء فلا يكون بين الرويتين اختلاف **(قوله فكان ابن عباس**  
**يقول الخ)** فهم ابن عباس من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه لبيان الجواز لا للاولوية وقد تقدم في حديث  
 ابن سعيد وجابر عند مسلم ما يوضح المراد والله اعلم **❦ (قوله باب قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية**  
**طعام مسكين قال ابن عمر وسلمه بن الاكوع)** نسختها شهر رمضان الذي انزل فيه الى قوله على  
 ما هذا كقولكم تشكرون) اما حديث ابن عمر فوصفه في آخر الباب عن عياش وهو شحانية ومعجبة  
 وقد اخرج عنه ايضا في التفسير وزادنا بن الوليد وهو الرقام وشيخه عبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى  
 البصري السامي بالمهمل ولكن لم يبين النسخ وقد اخرج الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن  
 عبيد الله بن عمر بلفظ نسخت هذه الآية بقوله الذين يطيقونه التي بعدها فن شهدتمكم الشهر فليصمه  
 وعلى هذا قوله في الترجمة وفي حديث سلمه نسختها شهر رمضان اي الآية التي اولها شهر رمضان  
 لا شتمها على موضع النسخ وقوله تعالى فن شهدتمكم الشهر فليصمه واما حديث سلمه فوصفه في تفسير  
 البقرة بلفظ لما نزلت وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من اراد ان يضطر افطر واقتدى حتى  
 نزلت الآية التي بعدها فنسختها **(قوله وقال ابن غير الخ)** وسلمه ابو نعيم في المستخرج والبيهي من طريقه  
 ولفظ البيهي قد قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة ايام من كل  
 شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثر واذك وشق عليهم فكان من اطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام عن  
 بليقه وخص لم في ذلك ثم نسخوه وان تصوموا خير لكم فاهم وبالصيام وهذا الحديث اخرجه ابو  
 داود من طريق شعبة والمسعودي عن الامش مطولا في الاذان والقيلة والصيام واختلف في استناده  
 اختلافا كبيرا وروى في ابن غير هذه ارجحها واذ اقر وان الاطعام والاطعام كان برخصة ثم نسخ في زمان  
 بصير الصيام حكمة جبا فكيف يثم مع قوله تعالى وان تصوموا خير لكم والحيمة لا لعل على الوجوب بل  
 المشاركة في اصل الخير ايجاب الكرم الى ان المعنى فالصوم خير من التطوع بالقدية والتطوع بها كان سنة  
 والخير من السنة لا يكون الا واجبا اي لا يكون متى خيرا من السنة الا الواجب كذا قال ولا يخفى بعده  
 وتكلفه ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست ظاهرة بل هو واجب بخير من شاء صام  
 ومن شاء افطر واطعم فنصت الآية على ان الصوم افضل وكون بعض الواجب الخيرا افضل من بعض  
 لا اشكال فيه واختلفت هذه الاخبار على ان قوله وعلى الذين يطيقونه فدية منسوخ واختلف في ذلك ابن  
 عباس فذهب الى انها حكمه لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه وسأني وان ذلك والبعض فيه في كتاب  
 التفسير ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف من تفسير البقرة **❦ (قوله باب متى يقضى قضاء رمضان)**  
 اي متى تصام الايام التي يقضى عن فوات رمضان وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ والمراد  
 الاستيفاء لهم بل تعيين قضاءه متباعا او يجوز متفرقا وهل يتعين على الفور او يجوز على التراخي قال الزين  
 ابن المنير جعل المصنف الترجمة استيفاء ما التماضر الادلة لان ظاهر قوله تعالى فدية من ايام اخرى يقضى  
 الشهر بقى لصدق ايام اخر سواء كانت متتابعة او متفرقة والقياس يقتضي التتابع لما قلناه في قضاء بصفة  
 الاداء وظاهر صنيع عائشة يقتضي اثار المبادرة الى القضاء لولا ما منتهما من الشغل في شهر بان من كان  
 فيه عذر لا ينبغي له التأخير **(قلت)** ظاهر صنيع البخاري يقضى جواز التراخي والقرى بما اودعه في  
 الترجمة من الآية انار كعادته وهو قول الجمهور وهل ابن المنذر وغيره عن علي وعائشة وجوب التتابع  
 وهو قول بعض اهل الظاهر وروى عبد الزاق بسنده عن ابن عمر قال قضيه تباعا وعن عائشة نزلت  
 فدية من ايام اخر متباعات فيسقط متباعات وفي الموطأ ما قرأنا من كعب وهذا ان صح بشعر  
 بعده وجوب التتابع فكانه لمكان الاول اوجابتم نسخ ولا يختلف الجيز ون للقرى ان التابع اولي **(قوله)**

ليراه الناس فأفطر  
 حتى قدم مكة وذلك في  
 رمضان وكان ابن عباس  
 يقول قد صام رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم افطر  
 فن شاء صام ومن شاء  
 افطر **❦ (باب وعلى الذين**  
**يطيقونه فدية طعام مسكين**  
**قال ابن عمر وسلمه بن**  
**الاكوع)** نسختها شهر  
 رمضان الذي انزل فيه  
 اي قوله على ما هذا كم  
 ولعلمكم تشكرون **❦ (قال**  
**ابن غير حدثنا الامش**  
**حدثنا غير مرة حدثنا**  
**ابن ابي ابي حدثنا اصحاب**  
**محمد صلى الله عليه وسلم**  
**نزل رمضان فشق عليهم**  
**فكان من اطعم كل يوم**  
**مسكينا ترك الصوم ممن**  
**يطيقه وخص لهم في ذلك**  
**فقتضوا وان تصوموا خير**  
**احكم فأمروا بالصوم**  
**\* حدثنا عثبات حدثنا**  
**عبد الاعلى حدثنا عبيد**  
**الله بن نافع عن ابن عمر**  
**رضي الله عنهما قرأ في**  
**طعام مسكين قال هي**  
**منسوخة **❦ (باب متى يقضى****  
**قضاء رمضان)**

وقال ابن عباس لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى فعدة من أيام أخر (وصله ملك عن الزهري أن ابن عباس  
واباهر رقة اختلاف في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق هكذا أخرجه منقطعاً بهما  
رواه عبد الرزاق معمر عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس فمن عليه  
قضاء من رمضان قال يقضه مفراً قال الله تعالى فعدة من أيام أخر وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن  
معمر بن بسند قال سمعته كيف شئت ورواه في فوائده ابن شبيب من روايته عن أبيه عن يونس  
عن الزهري يلفظ لا يضر كيف قضيتها أجمعها عدة من أيام أخر فأخصه وقال عبد الرزاق عن ابن  
جرير عن عطاء بن ابن عباس واباهر رقة قال فرقة إذا أحصيته وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن  
أبي هريرة نحوه قول ابن عمر وكان يختلف فيه عن أبي هريرة وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق  
معاذ بن جبل إذا أحصى العدة فليصم كيف شاء ومن طريق أبي عبيدة بن الجراح ورافع بن خديج  
نحوه وروى سعيد بن منصور عن أنس نحوه (قوله) وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر لا يصلح حتى  
يدار رمضان (وصله ابن أبي شيبة عنه نحوه) ولعله لا بأس أن يقضى رمضان في العشر وظاهر قوله  
جواز الطأوع بالصوم أن عليه دين من رمضان إلا أن الأولى له أن يصوم الدين أو لا لقوله لا يصلح فانه  
ظاهر في الإرشاد إلى البداءة بالأهم والأكد وقد روى عبد الرزاق عن أبي هريرة أن رجلاً قال له أن  
علي أياماً من رمضان فأصوم العشر طوعاً قال لا بد أن يحق الله ثم طوع عايشته ونحوه وروى  
ابن المنذر عن علي أنه نهى عن قضاء رمضان في عشر ذي الحجة وإسناده ضعيف قال وروى بإسناد  
صحيح نحوه عن الحسن والزهري وليس مع أحد منهم حجة على ذلك وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن  
عمر أنه كان يستحب ذلك (قوله وقال إبراهيم) أي النخعي إذا فرط حتى جاء رمضان أخر بصومهما ولم يرد  
عليه أطعاماً) وقع رواية الكشي حتى جاز رأى بدل الحصة من الجواز وفي نسخة حان بمسألة  
ونون من الحسين واصله سعيد بن منصور من طريق يونس عن الحسن ومن طريق الحرث الكشي عن  
إبراهيم قال إذا تابع عليه رمضان صامهما فإن صح بينهما فاقض الأول فيشباع فاستغفر الله  
وليصم (قوله) وبذلك عن أبي هريرة ومرسلاً وعن ابن عباس أنه يطعم) أما الرازي هريرة فوجهه عنه  
من طريق موصولاً أخرجه عبد الرزاق عن ابن جرير أخبرني عطاء عن أبي هريرة قال أي إنسان  
مرض في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم الذي حدث ثم قض الآخر ويطعم مع  
كل يوم مسكيناً قلت لطفاً لم يلفظ يطعم قال مدازعوا وأخرجه عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن أبي  
اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه واطعم عن كل يوم نصف صاع من قح وأخرجه الدارقطني  
من طريق مطرف عن أبي اسحق نحوه ومن طريق وقبة وهو ابن مصقلة قال زعم عطاء أنه صنع باباً  
هريرة يقول في المريض مرض ولا يصوم رمضان ثم يترك حتى يدركه رمضان آخر قال يصوم الذي  
حضره ثم يصوم الآخر ويطعم كل يوم مسكيناً ومن طريق ابن جرير وقيس بن سعد عن عطاء نحوه  
وأما قول ابن عباس فوصله سعيد بن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عينة كلاهما عن  
يونس عن أبي اسحق عن مجاهد عن ابن عباس قال من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر  
فليصم هذا الذي أدركه ثم ليصم ما فاتهم ويطعم مع كل يوم مسكيناً وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن  
بركان وسعيد بن منصور من طريق حجاج واليهي من طريق شعبة عن الحكم كاهم عن ميمون بن  
مهران عن ابن عباس نحوه (قوله) ولبيد كراهة تعالى الأ طعام أفعال فعدة من أيام أخر هذا من  
كلام المصنف فانه تفهوا و أن ابن المنيرة أنه في كلام إبراهيم النخعي وليس كطأن فانه مفصول  
من كلامه بائراً هريرة بقرآن عباس لكن أعمى ما احتج به إذا لم يصح في السنة دليل الأ طعام إذا لم يرد  
من عدم ذكره في الكل إلا أن لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وأما جافه عن جماعة من  
الصحابه منهم من ذكر ومنهم غير عند عبد الرزاق ونقل الطحاوي عن يحيى بن اكرم قال وجدته عن

وقال ابن عباس لا بأس  
أن يفرق لقول الله  
تعالى فعدة من أيام أخر  
وقال سعيد بن المسيب في  
صوم العشر لا يصلح حتى  
يدار رمضان وقال إبراهيم  
إذا فرط حتى جاء رمضان  
آخر صومهما ولم يرد  
عليه أطعاماً وبذلك عن أبي  
هريرة ومرسلاً وعن ابن  
عباس أنه يطعم ولم يرد  
الله تعالى الأ طعام أفعال  
فعدة من أيام أخر وهذا  
أحد يونس



من أصحابه لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى وهو قول الجمهور وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة  
وأصحابه ومال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك ويمن قال بالأطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فقال بطعم ولا  
يصوم فرى عبد الله زاذان المنذر وغيرهما من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال من تابعه  
رمضان فهو مني لم يصح فيها قضى إلا - ثم منها بصيام وقضى الأول منهما بأطعام مدين خطبة  
كل يوم ولم يصح لفظ عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال الطحاوي فترد ابن عمر بذلك (قلت)  
لكن عند عبد الله زاذان عن ابن جريح عن يحيى بن سعيد قال بلغني مثل ذلك عن عمر لكن المشهور عن  
عمر خلافه فرى عبد الله زاذان أيضا من طريق عوف بن مالك سمعت عمر يقول من صام من صام وممن غير  
رمضان وأطعم مسكينا فانهما يعدلان يومان رمضان وهما ابن المنذر عن ابن عباس وعن قتادة  
واحمد بن وهب يقول من أفطر يوم ما في قضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين (قوله حدثنا  
زهير) هو ابن معاوية بن جعفر بن أبي خيثمة (قوله عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري وهو هم الكرماني  
تعالان الذين فقال هو يحيى بن أبي كثير وغفرل عما ترجمه مسلم عن أحمد بن نوس شيخ البخاري فيه  
فقال في نفس السند عن يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا هو الأنصاري وذهل مغلطى ففضل عن  
الحافظ الضياء أنه النطال وليس كقَالَ قال الضياء حتى قول من قال أنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم  
بأنه يحيى بن سعيد ولم ينل القطان ولا جاز أن يكون القطان لأنه لم يدركه إلا سلمة وأبيست زهير بن معاوية  
عنه رواية وأما هو برى عن زهير (قوله عن أبي سلمة) في رواية الأساعلي من طريق أبي خالد  
عن يحيى بن سعيد سمعت أبا سلمة (قوله فاستطيع أن قضيه إلا في شعبان) استدل به على أن عائشة  
كانت لا تطوع بشئ من الصيام إلا في عشر ذي الحجة ولا في عاشوراء ولا غير ذلك وهو مبنى على أنها كانت  
لا ترى جواز صيام التطوع لمن عليه دين من رمضان ومن ابن لقائه ذلك (قوله قال يحيى) أي الراوي  
المذكور بالسند المذكور كونه هو موصول (قوله الشغل من النبي أو بالنبي صلى الله عليه وسلم) هو  
خير مبتدأ محذوف تقديره المانع لما الشغل أو هو مبتدأ محذوف الخبر تقديره الشغل هو المانع لها وفي  
قوله قال يحيى هذا تفصيل لكلام عائشة من كلام غيرها ووقع في رواية مسلم المذكورة مدرجا لم يقل  
فيه قال يحيى فصاكر أنه من كلام عائشة أو من روى عنها وكذا أخرجه أبو عوف عنه من وجه آخر عن  
زهير وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجا أيضا ولقطه وذلك لكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأخرجه من طريق ابن جريح عن يحيى فبين إدراجها ولقطه قلنتان ذلك لكانها  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحيى قوله وأخرجه أبو داود من طريق مالك والثوري من طريق  
يحيى القطان وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان والأساعلي من طريق أبي خالد كلهم عن يحيى  
بدون الزيادة وأخرجه مسلم من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بدون الزيادة لكن فيه ما يشعر  
بها فإنه قال فيه ما معناه فاستطيع قضاء ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون المراد  
بالبقية الزمان أي أن ذلك كان خاصا بزمانه وللمزدي وابن خزيمة من طريق عبد الله البهي عن عائشة  
ما قضيت شيئا مما يكون علي من رمضان إلا في شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدل  
على ضعف الزيادة أنه صلى الله عليه وسلم كان يفسم أيامه فيعدل وكان يدوم المرأة في غير يومها  
فيقبل ولو لم يمس من غير جماع فليس في شغلها بشئ من ذلك ما يمنع الصوم اللهم إلا أن قال أنها كانت  
لا تصوم إلا بآذنه ولم يكن يآذن لاحتمال احتياجه إليها فإذا ضاقت الوقت أذن لها لو كان هو صلى الله عليه وسلم  
يكتر الصوم في شعبان كما سيأتي بهذا باب ذلك كانت لا ينهاها القضاء إلا في شعبان وفي الحديث  
دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقا سواء كان له عذر أو لم يكن عذر لأن الزيادة كما ينهاه مدرجة فلو لم  
تكن مرفوعة لكان الجواز مقيدا بالضرورة لأن الحديث حكم الرفع لأن الظاهر اطلاع النبي صلى الله  
عليه وسلم على ذلك مع توفر دواعي إباحته على السؤال منه عن أمر الشروع فلو أن ذلك كان جائزا لم

\* حدثنا زهير بن يحيى  
عن أبي سلمة قال سمعت  
عائشة رضي الله عنها  
تقول كان يكون علي  
الصوم من رمضان فما  
استطيع أن أقضيه إلا في  
شعبان وقال يحيى الشغل  
من النبي أو بالنبي صلى الله  
عليه وسلم

فواظب عائشة عليه و يؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان انه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر واما الاطعام فليس فيه ما يشبه ولا يتقبه وقد تقدم البحث فيه ﴿قوله باب الحائض ترك الصوم والصلاة﴾ قال الزين بن المنير ما يحصله ان التزجه لم تضمن حكم القضاء لتطابق حديث الباب فانه ليس فيه تعرض لذلك قال واما تبخيرها بالترك فلاشارة الى انه يمكن حيا واما تبركك اختيار النع الشرع لمان مباشرته ﴿قوله وقال ابو الزناد الخ﴾ قال الزين بن المنير قلنا ابو الزناد الى الحيف فوجده ما تعان هاتين العبادتين وما سلب الالهية استحسان توجه به خطاب الاقتضاء وما ينعج صحة الفعل بعم الوجوب فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فقال بذلك على اتباع السنة والتعبد للحض وقد تقدم في كتاب الحيض سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وانكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها ان تكون تلقته من الخوارج الذين جرت عادتهم باعتراف السنن اترامهم ولمزوها على الخوالة على النص وكأها قالت لهدى السؤال عن العلة التي ما هو اهم من معرفتها وهو الاقياد الى الشارع وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور واعتمد كثير منهم على ان الحكمة فيه ان الصلاة تكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة الا مرة واختار امام الحرمين ان التسليم في ذلك هو النص وان كل شيء ذكره من الفرق ضعيف والله اعلم وزعم المذهب ان السبب في منع الحائض من الصوم ان خروج الدم يحدث ضعفا في النفس غالبا فاستعمل هذا الغالب في جميع الاحوال فلما كان الضعف يبيع الفطر ويوجب القضاء كان كذلك الحيف ولا يخفى ضعف هذا المأخذ فان المريض لو تحمل صام صوم مختلفا الحائض وان المستحاضة في زحف الدم اشده من الحائض وقد ابيح لها الصوم وقول ابو الزناد ان السنن لثاني كثيرا على خلاف الراي كما نهى بشي الى قول علي لو كان الذين بالراي لكن باطن الخلف احق بالمسح من اعلاه اخرجها احمد ابو داود والدارقطني ورجال اسناده ثقات ونظائر ذلك في الشرعيات كثير وما جرح فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض انها لو طهرت قبل الفجر ونوت صومها في قول الجمهور ولا يوقف على الفيل بخلاف الصلاة تمام ورد المصنف طرفا من حديث ابي سعيد الماضي في كتاب الحيض مقتصر على قوله اليس اذا حاضت لم تصلي ولم تصوم وقد اخرجهم مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تحك الليالي ما تصلي وفطر في رمضان فهذا اقصان الذين الحديث ﴿قوله باب من مات وعليه صوم﴾ اي هل يشرع تضاد عنه ام لا اذا شرع هل يخصص بصيام دون صيام او يلزم كل صيام وهل يمين الصوم او يجزى الاطعام وهل يخصص الولي بذلك او يصح منه ومن غيره والخلاف في ذلك مشهور للعلماء كما سنينه ﴿قوله وقال الحسن ان صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحدا﴾ في رواية الكشي يمين في يوم واحد والمراد من مات وعليه صيام شهر وهذا الاثر وصلة الله لقطعي في كتاب الذبح من طريق عبد الله بن المبارك عن سعيد بن عامر وهو الضعيف عن اشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوما فجمع له ثلاثون رجلا فصاموا عنه يوما واحدا اخرجته التروى في شرح المذهب هذه المسئلة لما رقيها تقيلا في المذهب وقياس المذهب الاجزاء (قلت) لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التتابع لعمدة الثنا في الصورة المذكورة ﴿قوله حديثنا محمد بن خالد﴾ اي ابن عثي بجمعة وزن على كل من به ابو نعيم في المستخرج وجرم الجوز في بانه الذهلي فانه اخرجهم بين ابي حامد بن الشريفة عنه وقال اخرجهم البخاري عن محمد بن يحيى وبذلك جزم الكلابي وصنيع المزني بواقعة وهو الرابع وعلى هذا فقد نسب البخاري هاتين البداية لانه لا يمتدح محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد وشيخه محمد بن موسى بن عاين ادركه البخاري لكنه لم يرو عنه الا بواسطة وكان له بركة وعمر وبن الحارث هو المصري ﴿قوله من مات﴾ عام في المكلفين لقريته وعليه صيام وقوله صام عنه وليه خبر بمعنى الامر تقديره قليم عنه وليه وليس بهذا الامر الوجوب عند الجمهور وبالغ امام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وفيه ظن لان بعض اهل الظاهر اوجب له يتبدل فله على قاعدته وقد اختلف

باب الحائض ترك الصوم والصلاة

وقال ابو الزناد ان السنن ووجوه الحق لثاني كثيرا

على خلاف الراي فيلجيد المسلمون بدمان اتباعها

من ذلك ان الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة

حدثنا ابن ابي حريم حدثنا محمد بن جعفر قال

حدثني عن عياض عن ابي سعيد رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم اليس اذا حاضت لم تصلي ولم تصم ذلك من

قصان دينها ﴿باب من مات وعليه صوم﴾ وقال

الحسن ان صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحدا

حدثنا محمد بن خالد حدثنا محمد بن موسى بن

اعين حدثنا ابي عن عمرو بن الحارث عن عبيد

الله بن ابي جعفر ان محمد ابن جعفر حدثه عن عروة

عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات

وعليه صيام صام عنه وليه

السلف في هذه المسئلة فاجاز الصيام عن الميت اصحاب الحديث وعلق الشافعي في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول ابى ثور و جماعة من محدثي الشافعية وقال البيهقي في الخلافيات هذه المسئلة ثابتة لا أعلم خلافا بين اهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها ثم ساق بسنده الى الشافعي قال كل ما قلت وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافا فغلب الحديث ولا تخلدوني وقال الشافعي في الحديث وما لك وابوخنيفة لا يصام عن الميت وقال الليث واحمد واسحق وابوعبيد لا يصام عنه الا لئلا يدخل العموم الذي في حديث عائشة على المقيّد في حديث ابن عباس وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما فحدث ابن عباس صورة مستقلة سألت عنهما من رقبته وامحدث عائشة فهو يترى قاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله احق ان يقضى وامار رمضان فيطعم عنه فأما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل اهل اهل المدينة كما ذهبهم وادعى القرطبي في بعض ان الحديث مضطرب وهذا لا يتأني الا في حديث ابن عباس ثاني حديث الباب وليس الاضطراب فيه مسلما كلساني وامحدث عائشة فلا اضطراب فيه واحتج القرطبي بزيادة ابن طيعة المذكورة لانها تدل على عدم الوجوب وتجب بأن معظم المجيزين لم يوجبوا كما تقدم واعطوا التغير الذي بين الصيام والاطعام واجاب الماوردي عن الجديديان المراد بقوله سامع عنه وليه اى فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام قال وهو تظهير لقوله التراب وضوء المسلم اذ لا يجد الماء قال فسمى البدل باسم المبدل فكذلك هنا وتجب بأنه صرف اللفظ عن ظاهره وبغير دليل وامّا الخنيفة فاعتلوا لعدم القول بهذا في الحديثين بما روى عن عائشة انها سئلت عن امرأتين وعليها صوم قالت يطعم عنها وعن عائشة قالت لاتصوموا عن موتاكم اطعموا عنهم اخرجه البيهقي وجماروى عن ابن عباس قال في رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكينا اخرجه عبد الرزاق وروى النسائي عن ابن عباس قال لا يصوم احد قالوا قلنا اتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روى به دل ذلك على ان العمل على خلاف ما روى به وهذه قاعدة لهم معروضة الا ان الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا والراجح ان المتغير بما رواه الامارة لا احتمال ان يخالف ذلك الاجتهاد ومستنده لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده واذا تحققت صحة الحديث لم يترك الحق للمظنون والمسئلة مشهورة في الاصول واختلف المجيزون في المراد بقوله وليه قليل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته والاول ارجح والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التي سالت عن نذرهما واختلفوا ايضا هل يخص ذلك بالولي لان الاصل عدم النيابة في العبادة الدينية ولا ناهي عبادة لاتدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت الامار وفيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويترك الباقي على الاصل وهذا هو الراجح وقيل يخص بالولي فاما ما راجع الى ان يصوم عنه اجزا كافي المانع وقيل يصح استقلال الاجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الخائب وظاهر سنن البخاري اختيار هذا الاخير وبجزم ابو الطيب الطبري وقواه بقضيه صلى الله عليه وسلم ذلك لئلا يبين والدين لا يتصن بالقرىب (قوله تابعه ابن وهب عن عمرو) معنى ابن الحرث المذكور بسنده وهذه التابغة وصلها مسلم وابوداود وغيرهما لفظه (قوله ورواه يحيى بن ايوب) يعني المصري عن عبيد الله بن ابي جعفر بسنده المذكور ورواه هذه عندنا في حوائف والدارقطني عن طريق عمرو بن الربيع وابن خزيمة عن طريق سعيد بن ابي حمزة كلاهما عن يحيى بن ايوب والفاظهم متوافقة ورواه البزار عن طريق ابن طيعة عن عبيد الله بن ابي جعفر فزاد في آخر المتن ان شاء (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاحفة ومعاوية بن عمر وهو الذي يعرف بابن السكراماني من قدام مشيوخ البخاري حدث عنه غير واسطة في اوامر كتاب الجمعة وحدث عنه هنادي في الاجتهاد وفي الصلاة بواسطة وكان طلب معاوية المذكور الحديث وهو كبير الاقله كان طلبه

\* تابعه ابن وهب عن عمرو ورواه يحيى بن ايوب عن ابن ابي جعفر حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة عن الاعمش

عن مسلم البطين عن  
سعيد بن جبير عن ابن  
عباس رضي الله عنهما قال  
جاورني الى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول  
الله اني مات وعليها  
صوم شهر فاقضيه عنها  
قال نعم فدين الله احق ان  
يقضى قال سليمان فقال  
الحكم وسلمه ونحن جميعا  
جلوس حين حدث مسلم  
بهذا الحديث قال اسمعنا  
بجاهلنا كرهنا عن ابن  
عباس ويدكر عن ابي  
خالد حدثنا الاعمش عن  
الحكم ومسلم البطين وسلمه  
ابن كهيل عن سعيد بن جبير  
وعطاء ومجاهد عن ابن  
عباس قالت امرأة للنبي  
صلى الله عليه وسلم ان اخي  
مات \* وقال يحيى وابو  
معاوية عن الاعمش عن  
مسلم عن سعيد بن ابي  
عباس قالت امرأة للنبي  
صلى الله عليه وسلم ان اخي  
مات \* وقال عبيد الله بن  
عمرو عن زيد بن ابي  
انيسة عن الحكم بن سعيد  
عن ابن عباس قالت امرأة  
لنبي صلى الله عليه وسلم ان  
اخي مات وعليها صوم نذر  
\* وقال ابو هريرة حدثنا  
صكرمة عن ابن عباس قالت  
امرأة للنبي صلى الله عليه  
وسلم مات اخي وعليها  
يوم خمس عشرة يوما

وهو على قدرسته لكان من اعلى شيوخ البخاري وزائدة شيخه هو ابن قدامة الثقفي مشهور قداني البخاري  
جماعة من اصحابه (قوله عن مسلم البطين) يقع الموحدة وكسر المهملة ثم تخانة ساكنة ثم نون  
وساكنة ان الحديث جامع رواه شعبة عن الاعمش عن مسلم المذكور وشعبة لا يتحدث عن شيوخه الذين  
ربما ذكروا لا يعاينهم فيهم سمعوه (قوله جابر بن) في رواية غير زائدة جاءت امرأة - وقد تقدم  
القول في تسميتها في كتاب الحج (قوله جابر بن) لم اقص على اسمه واهق من عذرا زائدة وغيره  
القاسم عن ابي السائل امرأة وزاد ابو هريرة روايته انها شعبة (قوله ان ابي) خالف ابو حامد جميع  
من رواه وقال ان اخي واختلف على ابي بشر عن سعيد بن جبير قال هشيم عنه ذات قرابة قالوا لشعبة  
عنه ان اخنا ترجهما لجد وقال جلدته ذات قرابة لما اخنا واما ابنا وهذا يشعر بان الترددية  
من سعيد بن جبير (قوله وعليها صوم شهر) هكذا في كثر الروايات وفي رواية ابي هريرة خمسة عشر  
يوما وفي رواية ابي خنيس الشهر بن معاوية رواه عنه قضى ان لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان  
بخلاف رواية غيره فلما احتمل الا رواية زيد بن ابي انيسة قال ان عليها صوم نذر وهذا واضح في انه  
غير رمضان وبين ابو بشر في رواية سيبك الزفر وي احمد من طريق شعبة عن ابي بشر ان امرأة  
ركبت البحر فتذرت ان تصوم شهر اقامت قبل ان تصوم فأتت اخها التي صلى الله عليه وسلم الحديث  
ورواها ايضا عن هشيم عن ابي بشر نحوه واخره اليه من حديث جابر بن سلمة وقد ادعى بعضهم ان  
هذا الحديث اضطرب فيه الرواة عن سعيد بن جبير فممن قال ان السائل امرأة ومنهم من قال رجل  
ومنهم من قال ان السؤال وقع عن نذرهم من قسمة الصوم ومنهم من فسره بالحج لما تقدم في اوائل  
الحج والذي يظهر انها ما قصت ان يؤبدان السائلة في نذر الصوم شعبة كما في رواية ابي هريرة الحلقية  
والسائلة عن نذر الحج حجة كما تقدم في موضعه وقد قدمنا في اوائل الحج ان مسلما روى من حديث  
بريد بن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معا واما الاختلاف في كون السائل رجلا وامراة والمسؤل  
عنه اخنا واما فلا قدح في موضع الاستدلال من الحديث لان الغرض منه مشروعية الصوم والحج  
عن الميت ولا اضطراب في ذلك وقد قدمت الاشارة الى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن  
الاعمش وغيره والله اعلم (قوله فدين الله احق ان يقضى) تقدمت مباحثه في اوائل الحج فبطل فضل  
المدنية مستوفى (قوله قال سليمان) هو الاعمش يعني بالاستدلال المذكور والاوليه (قوله فقال الحكم) اي  
ابن عتيبة وسلمه اي ابن كهيل والحاصل ان الاعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة ناقص في مجلس واحد  
من مسلم البطين واولا عن سعيد بن جبير ثم من الحكم وسلمه عن مجاهد وقيل خالف زائدة في ذلك ابو خالد  
الاجر كاسية (قوله ويدكر عن ابي خالد حدثنا الاعمش الخ) محضه ان ابا خالد جمع بين شيوخ الاعمش  
الثلاثة فحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة وظاهره انه عند كل منهم عن كل منهم ويحتمل ان يكون اراد  
بالقول والنشر بغير ترتيب فيكون شيخ الحكم عطاه شيخ البطين سعيد بن جبير وشيخ سلمة مجاهد ويؤيده  
ان النسائي اخرجه من طريق عبد الرحمن بن مقراء عن الاعمش مفصلا له كما هو مجموع رواية ابي  
خالد وقد وصلها مسلم لكن لم يسق المتن بل احواله على رواية زائدة وهو معترض لان بينهما مخالفة سبأ  
بانها وصلها ايضا الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق ابي خالد (قوله  
وقال يحيى) اي ابن سعيد (قوله وابو معاوية عن الاعمش الخ) واقفا زائدة على شيخ مسلم البطين فيه  
سعيد بن جبير وكذلك رواه شعبة وعبيد الله بن غير وعبيد بن القاسم وعبيد بن جند وأخرون عن  
الاعمش وطرقهم عند النسائي واحمد وغيرهما (قوله وقال عبيد الله بن عمرو) اي الرقي (عن زيد بن  
ابن انيسة الخ) هذا بخلاف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث ان شيخ الحكم فيها عطاه وفي هذه شيخه  
سعيد ويحتمل ان يكون سمعه من كل منهما ووطر بق عبيد الله هذه وصلها مسلم ايضا (قوله وقال ابو  
حرير) بالمهملة والواو الزايدة وهو عبد الله بن الحسين قاضي سجستان وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة



بشراب فقال لو امسيت وسأذكر من مباحات الباب الذي يليه **(قوله فاجدح)** بالجمع ثم الماء المهيأ  
والجدح تحريك السويق ونحوه بالماء بعد إدخاله المجدح بمجنح الراس وزعم الداودي ان معنى قوله  
اجدح على اى جلب وغلط في ذلك **(قوله ان عليه نارا)** يستعمل ان يكون المجدح كوكبا يرى كثرة  
النجوم شدة الصحو فيظن ان الشمس لم تغرب ويرى قول العلماء غطاهما من جبل ونحوه او كان هناك غيم  
ظلم تحقيق غروب الشمس واما قول الراوى وغيره ان الشمس فاجبره منتهى بما فى نفس الامر والا فلو  
تحقق الصباح ان الشمس غربت ما وقف لا يمتد ذلك يكون معاندا واما وقف احتياطا واستكتفا  
عن حكم المسئلة قال ابن من المشير يؤخذ من هذا جواز الاستقراء عن الظواهر لا بما ان لا يكون  
المراد امرها على ظاهرها وانما لا يمتد ذلك من تقريره صلى الله عليه وسلم الصحيح على ترك المبادى الى  
الامثال وفي الحديث ايضا استعجاب تسجيل القطر وانه لا يصيب امساك حزم من الليل مطلقا متى تحقق  
غروب الشمس حول القطر وفيه تذكرة العالم بما يحتمل ان يكون نسبه وترك المراجعة له بعد ثلاث وقد  
اختلفت الروايات عن الشياني في ذلك فأكبر ما وقع فيها ان المراجعة وقعت ثلاثا وفي بعضها مرتين وفي  
بعضها مرة واحدة وهو محمول على ان بعض الروايات اختصر القصص ورواية خالد كونه في هذا الباب  
أجمع ساقط وهو حافظ فزيادته مقبولة وقد جاء انه صلى الله عليه وسلم كان لا يرجع بعد ثلاث وهو عند  
احمد من حديث عبد الله بن ابي حذر في حديث اوله كان له روى عليه دين وفي حديثي الباب من القوائد  
يان وقت الصوم وان الغروب بمعنى تحقق كونه في اعمالي الزجر من متابعتها الكتاب فانهم يؤخرون  
القطر عن الغروب وفيه ان الامر بالشرعي ما يلزم من الحسبان العقل لا يقتضي على الشرع وفيه البيان  
بذكرة الاكراه والمنزوم بجماله لزيادة الايضاح **(قوله باب يطر بماتس من الماء او غيره)** اى سواء  
كان وحده او مخلوطا وفي رواية اخرى عن غير الكشميني بالماء وذكرة حديث ابن ابي اوفى وهو  
ظاهر فيان جبهه واصله اشار الى ان الامر في قوله من وجد قطرا فليطر عليه ومن لا فليطر على الماء ليس  
على الوجوب وهو حديث اخرجه الحالك من طريق عبد العزيز بن مسهر عن انس مرفوعا وصححه  
الترمذى وابن حبان من حديث سلمان بن عامر وقد شدنا بن حزم فلو وجب القطر على الخمر والا فليط الماء  
**(قوله من راع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال انزل فاجدح لنا)** لم يسم  
الماور بذلك وقد اخرجه ابو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه فسموا ولفظه فقال يا بلال انزل اخ  
واخرجه الاسماعيلي وابو نعيم من طريق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيه فاختصروا باتهم على  
قوله يا بلال فلعلها تصحفت لول هذا هو السرى في حذف البخارى لها وقد سبق الحديث في الباب الذي  
قبله من ذروا بانه لا عن الشياني بلقط يا بلال وذكرة ان في حديث عمر عند ابن خزيمة قال قال النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل الخ فيستعمل ان يكون هو المقول له او لا جرح لكن يؤيد كونه بلا قول في  
عمرو هو المقول له اذا قبل الليل الخ احتمال ان يكون هو المقول له او لا جرح لكن يؤيد كونه بلا قول في  
رواية شعبة المذكرة كونه قبل فذعا صاحب شرابه فان بلا لاهو المرفوع وبخبره انه صلى الله عليه وسلم  
**(قوله باب تعجيل الاظفار)** قال ابن عبد البر احاديث تعجيل الاظفار وتأخير السحور وصحاح منوات  
وعند عبد الدار زاف وغيره باسناد صحيح عن عمر بن ميمونة الاودى قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه  
وسلم اسرع الناس اظفارا واطاهم سحورا **(قوله عن ابي حازم)** هو ابن دينار **(قوله لا يزال الناس بخير)**  
في حديث ابي هريرة لا يزال الذين يظهرون ظهورهم للدين مستسلمين لغوام الخير **(قوله ما عجلوا القطر)** زاد  
ابو ذر في حديثه واخر السحور واخره احد ومات في اى مدة فقلهم ذلك امتنا لالسنة واقفين عند  
حداهم متطمعين بقولهم ما يخبر قوا هذا اذا ابوه رية في حديثه لان اليهود والنصارى يؤخرون واخره  
ابو داود وابن خزيمة وغيرهما تأخير اهل الكتاب لاهم سحورا ظهورهم والتميم وقد روى ابن حبان والحاكم  
من حديث سهل ايضا بلقط لا يزال امتي على سنتي حال تنظر فطرها التجوم وفيه بيان العلة في ذلك قال

فاجدح لنا قتل فجدح لهم  
فشر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم قال ان اراهم  
الليل قد اقبل من ههنا فقد  
اظفر الصائم  
**(باب يطر بماتس من**  
الماء او غيره **)** حدثنا مسدد  
حدثنا عبد الواحد حدثنا  
الشياني سليمان قال سمعت  
عبد الله بن ابي اوفى روى  
اقتضاه قال من راع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وهو صائم فلما غربت  
الشمس قال انزل فاجدح  
لنا قال يا رسول الله لو  
امسيت قال انزل فاجدح  
لنا قال يا رسول الله ان  
عليك نارا قال انزل فاجدح  
لنا قتل فجدح ثم قال اذا  
راهم الليل اقبل من ههنا  
فقد اظفر الصائم و اشار  
باصبعه قبل المشرق **(باب**  
تسجيل الاظفار **)** حدثنا  
عبد الله بن يوسف اخبرنا  
مالك عن ابي حازم عن سهل  
ابن سعدان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لا يزال  
الناس بخير ما عجلوا القطر  
**(حدثنا احمد بن يونس**

المفسر الحكمه في ذلك ان لا يراد في التهام من الليل ولا نه ارفق بالصائم واقرى له على العادة واتفق العلماء على ان جعل ذلك اذ تحقق غروب الشمس بالوفاو باخبار عدلين وكذا عدل واحد في الاربع قال ابن دقيق الصديق هذا الحديث رد على الشيعه في تأخيرهم الفطر الى ظهور النجوم ولعل هذا هو السبب في وجود الخبر بتعجيل الفطر لان الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة ١٨ وما تقدم من الزيادة عند ابي داود اولى بان يكون سبب هذا الحديث فان الشيعة لم يكونوا موجودين عند حديثه صلى الله عليه وسلم بذلك قال القاضي في الامتعيل الفطر مستحب ولا يكره تأخيرها الى ان تصعد رواى الفضل فيه ومتفق ما ان التأخير لا يكره مطلقا وهو كذلك اذ لا يلزم من كون الشيء مستحباً ان يكون تقيضه مكروها مطلقا واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال الثلاثين الجاهل انها متحققة برمضان وهو ضعيف ولا يخفى الفرق **(فيته)** من البدع لم تنكره ما حدث في هذا الزمان من ايقاع الاذان الثاني قبل الفجر نحو ثلث ساعة في رمضان واعطاء المصاييع التي جعلت علامه تكميم الالكل والشرب على من ير بالصيام زعماء من احدته انه لا لحاط في العباد ولا يعلم ذلك الا اعدائهم وقد خبرهم ذلك ابي ان صاروا يؤذنون الابدع الغروب بدرجة تمكن في وقت زعموا فخر الفطر وعملوا السحور ونالوا السنة فلذلك قل عنهم الخير وكفرهم الشر والله المستعان **(قوله)** حدثنا ابو بكر هو ابن عباس عن سليمان هو ابو اسحق الشيباني وقد تقدم الكلام على حديث ابن ابي اوفى قريبا **(قوله)** باب اذا فطر في رمضان اي طامعاً وغروب الشمس نعم طلعت الشمس اي يجب عليه قضاء ذلك اليوم ولا وهي مسئلة خلافية واختلف قول عمرها كالمسيك في المراتب الطوارق الطهور وكان نراى لفظ الخبر في ذلك وايضا فانه يشعر بان قرص الشمس كله ظهرهم فلو عبر بظهور ثلثه فذلك **(قوله)** عن هشام بن عروة في رواية ابي داود ومن وجه آخر عن ابي اسامة حدثنا هشام بن عروة **(قوله)** عن فاطمة زاد ابو داود بنت المنذر وهي ابنة عم هشام وزوجته وامها حدثتها ما جعل **(قوله)** يوم غيم كذلك اكرهه بنصب يوم على الظرفية وفي رواية ابي داود ومن خزيمة في يوم غيم **(قوله)** قبل لحاشام في رواية ابي داود قال ابو اسامة قلت لحشام وكذا اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه واحمد في مسنده عن ابي اسامة **(قوله)** بدمن قضاء هو استقام انكار محمد بن زاذل الاداة والمعنى لا بدمن قضاء وقع في رواية ابي ذر لا بدمن القضاء **(قوله)** وقال معمر سمعت هشام يقول لا ادري اقضوا ام لا هذا التعليق وصله عبد بن جيد قال اخبرنا عبد الله زاذل اخبرنا معمر سمعت هشام بن عروة قد ذكر الحديث وفي آخره قال انسان لحشام اقضوا ام لا فقال لا ادري وظاهر هذا الاية تقارض التي قبلها **(عن)** بجميع بان يجره بالقضاء مجول على انه استند فيه الى دليل آخر وما حدثت امامه فلا يحفظ فيه اثبات القضاء ولا فيه وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى ايجاب القضاء واختلف عن جعفر بن روى ابن ابي شيبة وغيره من طريق زيد بن وهب عنه ترك القضاء لفظ معمر عن الامش عن زيد فقال لهم لم تقضى والله ما يجا تقضوا الامم وروى مالك بن وجه آخر عن عمر انه قال لما فطرتم طلعت الشمس الحلب يسير وقد اجتهدنا وزاد عبد الله زاذل في روايته من هذا الوجه نقضى بوماله من طريق علي بن عيسى بن عطاء عن ابيه نحوه وروى سعيد بن منصور وفيه فقال من افطر منكم فليصم بومامكانه وروى سعيد بن منصور من طريق اخرى عن عمر نحوه وجاء ترك القضاء عن مجاهد الحسن وبه قال اسحق واحمد وفي رواية واخبرنا ابن خزيمة فقال قول هشام لا بدمن القضاء لم يسنده ولم يقين عدلى ان عليهم قضاء ويرجع الاول انه لو غيم هلال رمضان فاصبحوا مفطرين ثم تبين ان ذلك اليوم من رمضان فالتضاء واجب الاثاق فكذلك هذا وقال ابن التين لم يوجب مالك القضاء اذا كان في صوم نذر قال ابن المنير في الحاشية في هذا الحديث ان المكلفين اعملوا بطوا بالظاهرة قد اجتهدوا فخطوا فلاحرج عليهم في ذلك **(قوله)** باب صوم الصبيان اي هل شرع ام لا والجمهور على انه لا يجب على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري

حدثنا ابو بكر عن سليمان عن ابن ابي اوفى رضى الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فصام حتى امسى قال رجل انزل فاجلس لي قال لو انتشرت حتى غمى قال انزل فاجلس لي اذا رايت الليل قد قبل من ههنا فذا فطر الصائم **(باب)** اذا فطر في رمضان ثم طلعت الشمس حدثني عبد الله بن ابي شيبة حدثنا ابو اسامة عن هشام ابن عروة عن فاطمة عن اسماء بنت ابي بكر رضى الله عنهما قالت افطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس قبل لحشام فأمرنا بالقضاء قال بدمن قضاء وقال معمر سمعت هشام يقول لا ادري اقضوا ام لا **(باب)** صوم الصبيان

وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به التمرين عليه إذا أطاعوه وحده أصح به بالسبع والعشر كالصلاة وجملة  
 اسحق باقني عشرة سنة واحدة في رواية عشر سنين وقال الأوزاعي إذا أطاع صوم ثلاثة أيام بأعالي الضيف  
 فيهن جل على الصوم والأول قول الجمهور والمشهور وعن المالكية أنه لا يشترط على حق الصبيان ولقد  
 تطلب المصنف في التقب عليهم بإراءه في صدر الترجمة لأن أقصى ما يعتمدون في معارضة  
 الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافه ولا عمل يستداليه أقوى من العمل في عهد عمر مع شدة  
 تحريمه ووقوع الصلابة في زمانه وقد قال للذي فطر في رمضان بمجالة كيف فطر وصيا تاسيام  
 وأغرب باب الناجون من المالكية فقال إذا أطاع الصبيان الصيام الزموا فانظر والغرب عذر فليهم  
 القضاء **(قوله)** وقال عمر لنشوان (الخ) أي لانسان نشوان وهو فجع النون وسكون المعجمة كسكران  
 وزناومة في وجهه نشاوى كسكرى قال ابن خالو به سكر الرجل وأشهى وعمل وزف بمعنى وقال صاحب  
 المحكم نشى الرجل وأشهى وتشى كله سكر ووقع عند ابن التين النشوان السكران سكر أخيفا وهذا  
 الأثر وصح سعيدين منصور والبغوي في الجعديات من طريق عبد الله بن أبي الهذيل إن عمر بن الخطاب  
 أتى برجل مشرب في رمضان فلما دنا منه جعل يقول للمشكرين والقم وفي رواية البغوي فلما رضى  
 إليه عرف قال عمر على وجهه ويحط وصيا تاسيام ثم أمرهم به ففرض بما نين سوطا ثم سيره إلى الشام وفي  
 رواية البغوي ففرض به لحدوك أن إذا غضب على إنسان سيره إلى الشام فسيره إلى الشام **(قوله)** عن خالد بن  
 ذكوان هو أبو الحسب المديني زيل البصرة وهو تابعي صغير وأبى من الصعابة سمع من سوي  
 الربيع بنت معوذتي من صفاء الصحابة تقول يخرج البخاري من حديثه عن قهيرا **(قوله)** عن الربيع  
 رواه مسلم من وجه آخر عن خالد سأل الربيع وهي تشد بدلاءه مصغرا أو بها يكرى الواو وتشديد  
 بوزن معلم وهما بن عوف وعرف يعرفان بعرفا أي ذكروا في قصة بدر من المغازي إن شاء الله تعالى **(قوله)**  
 أرسل النبي صلى الله عليه وسلم غداة عاشورا إلى قرى الأنصار زاد مسلم التي حول المدينة وقد تقدم  
 تسمية الرسول بذلك في باب إذا نوى بالتهار صوما **(قوله)** صياتنا زاد مسلم الصغار ونهض بهم إلى  
 المسجد **(قوله)** من العهن أي الصوف وقد فسره المصنف في رواية المستطلى في آخر الحديث وقيل  
 العهن الصوف المصبوغ **(قوله)** أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار هكذا رواه ابن خزيمة وابن  
 حبان ووقع في رواية مسلم أعطيناه إياه عند الإفطار وهو شكل ورواية البخاري توضح أنه سقط منه شيء  
 وقدر وإيه مسلم من وجه آخر عن خالد بن ذكوان فقال فيه فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم  
 حتى يتوكلوا صومهم وهو بوضع صححه رواية البخاري ووقع مسلم ثلث في تهيئته الصبيان بالصغار وهو  
 ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتعيده بالصغار لإخراج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى وبلغ من ذلك  
 ما جاء في حديث يزيد بن فضال عن كسر الزاين النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر مرضعته في  
 عاشوراء ورضعها فاطمة فيقول في أفواههم ويأمرها بهاتم أن لا يرضعن إلى الليل أخرج ابن خزيمة  
 وتوقف في صحته واستاده لأبأس به واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان فرضا قبل أن يفرض  
 رمضان وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول كتاب الصيام وسيأتي الكلام على صيام عاشوراء بعد  
 عشرين بابا في الحديث بحجة على مشروعية عمر بن الصبيان على الصيام كما تقدم لأن من كان في مثل  
 السن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وأما صنم لم ذلك للتمرين وأغرب بالقرطبي فقال لعلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك ويعدان يكون امرئ ذلك لأنه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة  
 في السنة وما قدمته من حديث يزيد بن فضال مع أن الصحيح عند أهل الحديث وأهل الأصول أن  
 الصبيان إذا قال فلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حكمه الرضخ لأن الظاهر اطلاع  
 صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤال إياه عن الأحكام مع أن هذا مما  
 لا مجال للاجتهاد فيه فافعلوا لا يتوقف والله أعلم **(قوله)** باب الوصال هو الترك في ليالي الصيام لما

وقال عمر رضي الله عنه  
 لتشوان في رمضان وبك  
 وصياتا صيام فضر به  
 حدثنا مسدد حدثنا  
 بشر بن المفضل عن خالد  
 ابن ذكوان عن الربيع بنت  
 معوذ قالت أرسل النبي  
 صلى الله عليه وسلم غداة  
 عاشورا إلى قرى الأنصار  
 من أصبح مفطر أفليم  
 بغيره يومه ومن أصبح صائما  
 فليصم قالت فكانت صومه  
 بعد نضوم صيانه وانجبل  
 لهم اللعبة من العهن فإذا  
 يبكي أحدهم على الطعام  
 أعطيناه ذلك حتى يكون  
 عند الإفطار **(قوله)** باب الوصال



فحظر بالتهار بالقصد فخرج من امسا اقاها ويدخل من امسا جميع الليل او بعضه ولم يحزم المصنف  
 بحكمه لشبهة الاختلاف فيه **(قوله)** ومن قال ليس في الليل صيام لقوله عز وجل ثم اتوا الصيام الى الليل  
 كأنه يشير الى حديث ابي سعيد الخدري وهو حديث ذكره الترمذي في الجامع ووصفه في العلل المفرد  
 واخرجه ابن السكن وغيره في الصحاح والذواقي وغيره في الكشي كلهم من طريق ابي خرو والزهري  
 عن معقل الكندي عن عباد بن نسي عنه ولفظ المتن مرفوعا ان الله لم يكتب الصيام بالليل فمن صام فقد  
 نهي ولا امره قال ابن منده غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال  
 ما رى عباد سمع من ابي سعيد الخدري وفي المتن حديث يشير من الخصامية وقد أخرجه احمد والطبراني  
 وسعيد بن منصور وعبد بن حيد وابن ابي حاتم في تفسيرهم باسناد صحيح الى ابي امرأة يشير من الخصامية  
 قالت اردت ان اصوم من مواسلة فحني يشير وقال ابن النجاشي صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا وقال يقبل  
 ذلك التصاري ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى اتوا الصيام الى الليل فإذا كان الليل فاطر والفظ ابن  
 ابي حاتم وروى هو وابن ابي شيبة من طريق ابي العافية التائبي انهم سئل عن الوصال في الصيام فقال قال  
 الله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل فإذا جاء الليل فهو مفطر وروى الطبراني في الاوسط من طريق علي  
 ابن ابي طلحة عن عبد الملك بن ابي ذر رضى عنه قال لا صيام بعد الليل اي بعد دخول الليل ذكر في اثناء  
 حديث وعبد الملك ما عرفت فلا يصح وان كان فيه رجالة فهاهنا معارضه اصح منه كإسناد كرهه ولو صححت  
 هذه الاحاديث لم يكن الوصال معنى اصلا ولا كان في فعله قرينة وهذا خلاف ما تقتضيه الاحاديث الصحيحة  
 من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الراجح انه من خصائه **(قوله)** ونهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 اي اصحابه عنه اي عن الوصال (رحمة لهم وابتلاء عليهم) وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب  
 من حديث عائشة بلفظ نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رجلة لهم واما قوله اي قضاء عليهم فكانه  
 اشار الى ما أخرجه ابو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى عن رجل من الصحابة قال نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن الجماع والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على اصحابه واسناده صحيح كقد تقدم انتيه عليه  
 في باب الجماع للصام وهو يعارض حديث ابي ذر المذكور قبل **(قوله)** وما يكره من التعقيم هذا من  
 كلام المصنف معطوف على قوله الوصال اي باذ كر الوصال وذكرا يكره من التعقيم والتعقيم المبالغة  
 في تكفيل المرأة بكف بومعنى الوادي فخره كأنه يشير الى ما أخرجه في كتاب التمتي من طريق ثابت عن  
 انس في قصة الوصال فقال صلى الله عليه وسلم لومذتي الشهر لو اوصلت واصلت الا بدع المتعمقون تقيهم  
 وسيأتي في الباب الذي بعده في آخر حديث ابي هريرة كلفوا من العمل ما يطيقون ثم ذكر المصنف في  
 الباب اربعة احاديث احدها حديث انس من طريق قتادة عنه ويحيى المذكور في الاسناد هو القتان  
**(قوله)** لا تواصلوا في رواية ابن خزيمة من طريق ابي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة بهذا الاسناد  
 اياكم الوصال ولا جدم من طريق همام عن قتادة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال **(قوله)** قالوا  
 اننا نواصل كذا في اكثر الاحاديث وفي رواية ابي هريرة الآية في اول الباب الذي يليه فقال رجل  
 من المسلمين وكان القائل واحدا ونسب القول الى الجميع لرأيه ولم أقص على تسمة القائل في شيء من  
 الطرق **(قوله)** لست كخدمكم في رواية الكشي يعني كخدمكم وفي حديث ابن عمر لست مملوككم في  
 حديث ابي سعيد لست كهيتكم وفي حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مثل ونحوه  
 في مرسل الحسن بن سعيد بن منصور وفي حديث ابي هريرة في الباب بعده وما يكره من هذا الاستفهام  
 يفيد ان المشعر بالاتباع وقوله معني اي على سقاي او منقالي من ربي **(قوله)** في اطعم واسق او اتي ايت  
 اطعم واسق هذا الشك من شعبة وقدرناه اجدع من رضى عنه بلفظ اني اظل او قال اني ايت وقدرناه  
 سعيد بن ابي عمرو بن قتادة بلفظ اني يطعمني ويسقيني وفي رواية الترمذي وقدرناه ثابت عن انس  
 كسباني في باب النحن بلفظ اني اظل يطعمني ويبي ويسقيني وفي رواية سبب الحديث وهو انه صلى

ومن قال ليس في الليل  
 صيام لقوله عز وجل  
 ثم اتوا الصيام الى الليل  
 ونهى النبي صلى الله عليه  
 وسلم عنه رجلة لهم وإبقاء  
 عليهم وما يكره من التعقيم  
 وحدتنا مسند قال حدثني  
 يحيى عن شعبة قال حدثني  
 قتادة عن انس رضى الله  
 عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال لا تواصلوا قالوا  
 نواصل قال لست كأحد

منكم

قوله ما يصحنا فقال في النهاية  
 في شرح هذا الحديث  
 ما يصحنا الا انم اي لم نعمل  
 فيه لا تركنا الا انم اي لم  
 هاشم الاصل

العلم واسق حدثنا عبد الله  
ابن يوسف اخبرنا مالك  
عن نافع عن عبد الله بن  
عمر رضي الله عنهما قال  
نهي رسول الله صلى عليه  
وسلم عن الوصال قالوا ان  
تواصل قال اني لست متمك  
عبد الله بن يوسف حدثنا  
اليث حدثني ابن الماد عن  
عبد الله بن خباب عن ابي  
سعيد رضي الله عنه انه  
سمع النبي صلى الله عليه  
وسلم يقول لا تواصلوا  
فايكم اراد ان يواصل  
فلا يواصل حتى السحر قالوا  
فانما تواصل يا رسول الله  
قال اني لست كهيتكم  
اني ايتى لمعلم طلعني  
واسق سقيني (٢) حدثنا  
عنان بن ابي شيبه وعبد  
الله اخبرنا عبيدة عن هشام  
ابن عروة عن ابيه عن  
عائشة رضي الله عنها قالت  
نهي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الوصال رجة  
لم يقاتلوا انما تواصل قال  
اني لست كهيتكم اني  
يطعنني ربي وبقين قال  
ابو عبد الله لم يذكر عثمان  
وجه لم

(٢) قوله سقيني حدثني  
الباقى القرع كلفه صنف  
الغثاني في الشعر احيى بعض  
الاصول يسقيني باثباتها  
قراءة يعقوب الحضرمي في  
الايتو كذلك ايسقاني اظفر  
السلطان ادم ص

الله عليه وسلم واصل في آخر الشهر فواصل ناس من اصحابه فبلغه ذلك وسيأتي نحوه في الكلام على حديث  
ابن عمر \* ثاني الاحاديث حديث ابن عمر اخبره من طريق مالك عن نافع عنه (قوله نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال) تقدم في باب ترك السحر ومن غير اصحاب من طريق جوهر بن  
نافع ذكر السبب ايضا لفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم واصل فواصل الناس فشق عليهم فنهاهم وكذا  
رواه ابو قرة عن موسى بن عقبة عن نافع وخرجه مسلم من طريق بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع  
مثله زاذقوف رمضان لكن لم يزل فشق عليهم (قوله اني اطعم واسق) في رواية جوهر بن عبد الملك كورة اني اظلم  
اطعم واسق \* ثالث احاديث ابي سعيد وسيأتي بسند وفيه فايكم اراد ان يواصل فواصل فواصل حتى السحر  
اراهنا حديث عائشة (قوله فيه عبدة) هو ابن سليمان (قوله رجة لم) فيه اشارة الى بيان السبب ايضا  
ويؤيد ذلك كرامة الشفة في الرواية التي قبلها (قوله قال ابو عبد الله) هو المصنف (لم يذكر عثمان) اي  
ابن ابي شيبه شيخه في الحديث المذكور قوله (رجة لم) فضل على انهما ر و رواية محمد بن سلام وحده وقد  
اخرجه مسلم عن اسحق بن راهويج عن ابن ابي شيبه جيعا وفيه رجة لم ولم يبين انما اليست في رواية عثمان  
وقد اخرجه ابو يعلى والحسن بن سفيان في مسندهما عن عثمان وليس فيه رجة لم وخرجه الامام علي  
عنهما كذلك وخرجه الجوزقي من طريق محمد بن حاتم عن عثمان وفيه رجة لم فيجعل ان يكون عثمان  
كان تارة يذكرها وتارة يحذفها وقد رواها الامام علي عن جعفر القرطبي عن عثمان فحصل ذلك من قول  
النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه قالوا انما تواصل قال انما هي رجة ثم حكى الله بها اني لست كهيتكم الحديث  
واستدل بمجموع هذه الاحاديث على ان الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى ان غيره ممنوع  
منه الامور فيه الترخيص من الاذن فيه الى السحر ثم اختلف في المنع المذكور وقيل على سبيل التحريم  
وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويحرم لمن لم يشق عليه وقد اختلف السلف في  
ذلك فقلل الفضل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن ابي شيبه باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة  
عشر يوما وذهب اليه من الصحابة ايضا اخذ ابي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن ابي نعم وعاصم بن  
عبد الله بن الزبير وراهم بن زيد التيمي وابو الجوزاء قاله ابو يعقوب في رجة في الحلية وزيهر ر واه  
الطبري وغيره ومن جهمه لم يأت في الباب الذي بعده انه صلى الله عليه وسلم واصل باصحابه بعد النبي فلو  
كان النهي للتحريم لما اقرهم على فعله فعمل انما اراد ان ينهي رجة لم ولم يثقف عنهم كما صرح بعائشة  
في حديثها وهذا مثل ما ناهى عن قيام الليل خشية ان يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه انه فعله من  
لم يشق عليه وسيأتي تدبر ذلك في صيام الدهر فن لم يشق عليه ولم يقصد موافقة اهل الكتاب ولا رغب  
عن السنة في تعجيل الفطر بل منع من الوصال وذهب الاكثر الى تحريم الوصال وعن الشافعية في ذلك  
وجهان التحريم والكراهة هكذا اقتصر عليه النووي وقد نص الشافعي في الام على انه محذور واغرب  
اقرطبي فقلل التحريم عن بعض اهل الظاهر على شئ منه في ذلك ولا معنى لشكك قد صرح ابن حزم  
بشعره وصححه ابن ابي عمير من المالكية وذهب احمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجاعة من  
المالكية الى جواز الوصال الى السحر حديث ابي سعيد المذكور وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما  
يترتب على غيره الا انه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه بخلافه لان الصائم في اليوم واليلة اكله فاذا اكلها  
في السحر كان قد فعلها من اول الليل الى آخره وكان اخف جسمه في قيام الليل ولا يخفى ان حصل ذلك ما لم يشق  
على الصائم ولا فلا يكون قربة بقا قصلا اكثر الشافعية عن ذلك بان الامساك الى السحر ليس وصا ليل  
الوصال ان يمسك في الليل جعه كما يمسك في النهار وانما يطلق على الامساك الى السحر وصا لانما يشبه  
الوصال في الصورة وقد يحتاج الى ثبوت الدعوى بان الوصال انما هو حقيقة في امساك جميع الليل وقد ورد  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر الى سحر اخرجه احمد وعبد الرزاق من حديث علي  
والطبراني من حديث شابر واخرجه سعيد بن منصور وضررهم من طريق ابن ابي عمير عن ابيه ومن طريق

إني قلابه وأخرجه عبد الرزاق من طريق عطاء وأخرجوا التحريم بقوله في الحديث المتقدم إذا قبل  
 الليل من ههنا وادبر الظهر من ههنا فقد افطر الصائم إذ لم يجعل الليل محلا لسوى القطر فأصوم فيه مخالفة  
 لوضعه كيوم القطر وأجابوا أيضا بأن قوله روجه لم لا يمنع التحريم فلان من روجه لم أن حرمه عليهم وأما  
 مواسلتهم بهم فبأنه فيمكن تفرير رايهم بغير ما وتونكلا فاحتمل منهم ذلك لأجل مصلحة النبي في تأكيده  
 زجرهم لأنهم إذا باعروا فظهرت لهم حكمه التي وكان ذلك ادعى على قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في  
 العبادة القصيرة فيها هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك والرجوع الشديد ينافي  
 ذلك وقد صرح بان الوصال يخص به لقوله لست في ذلك مثلكم وقوله لست كهتكم هذا مع ما انضم إلى  
 ذلك من استحباب تعجيل القطر كإفطارهم في بابه (قلت) ويدل على أنه ليس بحرم حديث أبي داود الذي  
 قدمت التنبيه عليه في أوائل الباب فان الصحابي صرح فيه بأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم الوصال وروى  
 البزار والطبراني من حديث سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال وليس بالزجر ولا ما عايناه  
 الطبراني في الأوسط من حديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله قد قبل وصايتي ولا  
 يحل لأحد بعدك فليس استناده بصحيح فلا يخفى ومن أدلة الجواز إقدام الصحابة على الوصال بعد النبي  
 فدل على أنهم فهموا أن انتهى التشريع بالوصال أقدموا عليه ويؤيد أنه ليس بحرم أيضا أنه  
 صلى الله عليه وسلم في حديث بشير بن الحصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في علي النبي بن الوصال  
 وبين تأخير القطر حيث قال في كل منهما أنه فعل أهل الكتاب ولم يقل أحد بتحريم تأخير القطر سوى بعض  
 من لا يتدبره من أهل الظاهر ومن حيث المعنى فإني من ظلم النفس وشهواتها وقضاها عن ملذذاتها  
 فلذا استمر على القول بجوازها مطلقا ومقيدا من حتم ذكره والله أعلم وفي أحاديث الباب من القوائد  
 استواء المكلفين في الأحكام وان كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في حق أمته إلا ما استثنى  
 بدليل وفيه جواز معارضة المفسق فيها حتى إذا كان يكفل حاله ولم يعلم المستثنى بسر مخالفة وقبه  
 الاستكشاف عن حكمه التي وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم  
 في رسول الله أسوة حسنة مخصوص وفيه ان الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المأمور مسقته ويأذرون إلى  
 الاتساع بالأقلياتها عنه وفيه ان خصائصه لا تناسي بقى جمعها وقد توقف في ذلك أمام الحرمين وقال  
 أبو شامة ليس لأحد التشبه به في المباح كالأدب على أربع نسوة ويستحب التفرع عن الحرم عليه والتشبه  
 به في الواجب عليه كالضحية وأما التشبه بغير عرض له والوصال منه فيحتمل أن يقال إن إرضاه عنه لم  
 يمنع الاتساع به فيه والله أعلم وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات العادية من غير سبب ظاهر كما  
 سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده **(قوله باب التنكيل لمن أكثر الوصال)** التنكيل لا يتردد ففهم منه  
 أن من قلل منه لا تنكّل عليه لأن القليل منه مظنة لعدم المشقة لكن لا يلزم من عدم التنكيل ثبوت الجواز  
**(قوله)** وادرس عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصلة في كتاب التمني من طريق جدد عن ثابت عنه كإفطارهم  
 الإشارة إليه في الباب الذي قبله **(قوله)** أخبرنا أبو سلمة بن عبد الرحمن (قوله) هكذا رواه مشجب عن الزهري وتابعه  
 عقيل عن الزهري كسأني في باب العزير ومعه كسأني في كتاب التمني ويونس عن مسلم وآخرون  
 فخالقهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه  
 المصنف في الحار بين وفي التمني وليس اختلافا صار اقتدا بخرجه الدارقطني في الملل من طريق عبد الرحمن بن  
 خالد هذا عن الزهري عنهم جميعا وكذلك رواه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب جميعا عن  
 أبي هريرة ورواه عن الأماعي وكذلك الدارقطني أن الزيد بن ثابت عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 (قوله) قال له رجل كذا لا تدور في رواية عقيل المذكورة فقال له رجل (قوله) عن الوصال في رواية الكشي عن من  
 الوصال **(قوله)** وأصل بهم يومهم ويومهم أو بالجلال فظاهر أن قدر المواسلة بهم كانت يومين وقد صرح بذلك  
 في رواية معمر المشار إليها **(قوله)** لو تأخر (أي الشهر) (لزدتمكم) استدلل به على جواز قول لو وحل النبي الوارد

**(باب التنكيل لمن أكثر الوصال)** رواه انس عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو الحارث أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله قد قبل وصايتي ولا يحل لأحد بعدك فليس استناده بصحيح فلا يخفى ومن أدلة الجواز إقدام الصحابة على الوصال بعد النبي فدل على أنهم فهموا أن انتهى التشريع بالوصال أقدموا عليه ويؤيد أنه ليس بحرم أيضا أنه صلى الله عليه وسلم في حديث بشير بن الحصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في علي النبي بن الوصال وبين تأخير القطر حيث قال في كل منهما أنه فعل أهل الكتاب ولم يقل أحد بتحريم تأخير القطر سوى بعض من لا يتدبره من أهل الظاهر ومن حيث المعنى فإني من ظلم النفس وشهواتها وقضاها عن ملذذاتها فلذا استمر على القول بجوازها مطلقا ومقيدا من حتم ذكره والله أعلم وفي أحاديث الباب من القوائد استواء المكلفين في الأحكام وان كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل وفيه جواز معارضة المفسق فيها حتى إذا كان يكفل حاله ولم يعلم المستثنى بسر مخالفة وقبه الاستكشاف عن حكمه التي وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة مخصوص وفيه ان الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المأمور مسقته ويأذرون إلى الاتساع بالأقلياتها عنه وفيه ان خصائصه لا تناسي بقى جمعها وقد توقف في ذلك أمام الحرمين وقال أبو شامة ليس لأحد التشبه به في المباح كالأدب على أربع نسوة ويستحب التفرع عن الحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالضحية وأما التشبه بغير عرض له والوصال منه فيحتمل أن يقال إن إرضاه عنه لم يمنع الاتساع به فيه والله أعلم وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات العادية من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده **(قوله باب التنكيل لمن أكثر الوصال)** التنكيل لا يتردد ففهم منه أن من قلل منه لا تنكّل عليه لأن القليل منه مظنة لعدم المشقة لكن لا يلزم من عدم التنكيل ثبوت الجواز **(قوله)** وادرس عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصلة في كتاب التمني من طريق جدد عن ثابت عنه كإفطارهم الإشارة إليه في الباب الذي قبله **(قوله)** أخبرنا أبو سلمة بن عبد الرحمن (قوله) هكذا رواه مشجب عن الزهري وتابعه عقيل عن الزهري كسأني في باب العزير ومعه كسأني في كتاب التمني ويونس عن مسلم وآخرون فخالقهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في الحار بين وفي التمني وليس اختلافا صار اقتدا بخرجه الدارقطني في الملل من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهم جميعا وكذلك رواه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب جميعا عن أبي هريرة ورواه عن الأماعي وكذلك الدارقطني أن الزيد بن ثابت عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) قال له رجل كذا لا تدور في رواية عقيل المذكورة فقال له رجل (قوله) عن الوصال في رواية الكشي عن من الوصال **(قوله)** وأصل بهم يومهم ويومهم أو بالجلال فظاهر أن قدر المواسلة بهم كانت يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار إليها **(قوله)** لو تأخر (أي الشهر) (لزدتمكم) استدلل به على جواز قول لو وحل النبي الوارد





في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن طريق عبيدة بن جدي عن الأعشى عنه تهيبه وصال النبي صلى الله عليه وسلم بأنه إلى السحر ولقطة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواصل إلى السحر فحصل بعض أصحابه بذلك فنهضوا لرسول الله فثقل ذلك الحديث وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا فإن مقتضى حديث أبي صالح أنه عن الوصال إلى السحر وصريح حديث أبي سعيد الآن بالوصال إلى السحر والمحفوظ في حديث أبي صالح إطلاق النبي عن الوصال بغير تهيبه بالسحر ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن أبي هريرة رواية عبيدة بن جدي هذه شاذة وقد نالها أبو معاوية وهو أصبغ أصحاب الأعشى فليدكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية وتابعه عبد الله بن نمير عن الأعشى كما تقدم وعلى تقدير أن تكون رواية عبيدة بن جدي محذوفة فقد أشار ابن خزيمة إلى الجمع بينهما بأنه يمتثل أن يكون نهي صلى الله عليه وسلم عن الوصال أو إطلاقه أو جميع الليل أو بعضه وعلى هذا يحمل حديث أبي صالح ثم خص النبي بجميع الليل فأباح الوصال إلى السحر وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد أو يحمل النبي في حديث أبي صالح على كراهة التنزيه والنهي في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التحريم والله اعلم **(قوله)** باب من أقسم على أخيه ليفطر في الطلوع ولم يرد عليه قضاء إذا كان أوفى ذكر فيه حديث ابن أبي جحيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان فأما ذكر القسم فليقع في الطريق التي ساقها كسأنيته وإما القضاء فلم أقف عليه في شيء من طرقه إلا أن الأصل عنده وقد أقره الشارع ولو كان القضاء واجبا لينه لمع حاجته إلى البيان وكانه يشير إلى حديث أبي سعيد قال صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما فلما وضعه قال رجل أنا صائم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك أو تكلفك أظفر وصم مكانه شئت واه اسمعيل بن أبي أويس عن أبيه عن ابن المنكدر عنه وأسناده حسن أخرجه البيهقي وهو دال على عدم الإيجاب وقوله إذا كان أوفى لقد فهم أنه يرى أن الجواز وعدم التضامن كان معدورا فخطره لا من تعمله بغير سبب **(قوله)** في قوله أوفى له يروى بالواو الساكنة وبالراء بدل الواو والمعنى صحيح فيها **(قوله)** حدثنا أبو العباس بميمتين مصغرا منه عنه ولم يار هذا الحديث إلا من رواه عن عون بن أبي جحيفة ولا يرايت له روايته إلا الجعفر بن عون إلى فردهما بذلك أشار الزائر **(قوله)** آتى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء ذكر أصحاب المغازي أن المؤاخاة بين الصحابة وقعت مرتين الأولى قبل الهجرة بين المهاجرين خاصة على المواساة والمناصرة فكان من ذلك أخوة زيد بن حارثة وخزعة بن عبد المطلب ثم آتى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار بعد أن هاجر وذلك بعد قدومه المدينة وسيأتي في أول كتاب البيع حديث عبد الرحمن بن عوف لما قدمنا المدينة آتى النبي صلى الله عليه وسلم يتي وبني سعد بن الربيع وذكر الواقدي أن ذلك كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم بمخضه أشهر والمسدودي وقدمي ابن اسحق منهم جماعة منهم أبو ذر والمنذر ابن عمرو فأبو ذر مهاجري والمنذر أنصاري وانكره الواقدي لأن باذرا كان قدم المدينة بعد وأما قدما بعد سنة ثلاث وذكر ابن اسحق أيضا الأخوة بين سلمان وأبي الدرداء كلتيهما وتعبه الواقدي أيضا حكاه ابن سعدان سلمان إنما أسلم بعد وقعة أحد وأول مشاهدته الحندق والجواب عن ذلك أنه أن التاريخ المذكور للهجرة الثانية هو ابتداء الأخوة ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتى بين من يأتى بعد ذلك وهم حرا وليس بالأخوة تكون المؤاخاة وقعت دفعة واحدة حتى يرد هذا التعقب فصح ما قاله ابن اسحق وأيده هذا الخبر الذي في الصحيح وأرفع الأشكال هذا التقرير ولقد أجد وأعترض الواقدي من جهة أخرى فرى عن الزهري أنه كان يشكر كل مؤاخاة وقعت بعد يروى يقول قطعت بدر الوارث قلت وهذا لا يدفع المؤاخاة من أصلها وإنما يدفع المؤاخاة المخصوصة التي كانت عقدت بينهم ليتوارثوا بها فلا يلزم من نسيخ التوارث للذ كوران لا تقع المؤاخاة بعد ذلك على المواساة ونحو ذلك وقد جاء ذكر المؤاخاة بين سلمان وأبي الدرداء من طرق صحيحة غير هذه وذكر البيهقي في معجم الصحابة من طريق

باب من أقسم على أخيه ليفطر في الطلوع ولم يرد عليه قضاء إذا كان أوفى **(قوله)** حدثنا محمد بن بشر حديثنا جعفر بن عون حديثنا أبو العباس عن جعفر بن أبي جحيفة عن أبيه قال آتى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء

جعفر بن سلمان عن ثابت عن انس قال آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أبي الدرداء وسلمان فذكر  
 قصه لهما غير المذكورة هنا وروى ابن سعد من طريق جده بن هلال قال آخى بين سلمان وأبي الدرداء  
 قبل سلمان الكوفة ونزل أبو الدرداء الشام ورجاله قاتل **(قوله)** فزار سلمان أبا الدرداء يعني في عهد  
 النبي صلى الله عليه وسلم فوجد أبا الدرداء غائبا **(قوله متبذلة)** فتح المتنا والموحدة وتشديد الالف  
 المعجمة المكسورة أي لاسه ثياب البتة بكسر الموحدة وسكون الفال وهي المهنة وزنا ومعنى والمراد  
 انها نازلة ليس ثياب الزينة ولكن معيشية مبتذلة يتقدم الموحدة والتخفيف وزن مقعلة والمعنى واحد  
 وفي ترجمة سلمان من الخلية لا ينيح باسناد آخر إلى أم الدرداء عن أبي الدرداء أن سلمان دخل عليه  
 فرأى امرأته الهشة فذكر القصص مختصرة وأم الدرداء هذه هي خيرة بفتح المعجمة وسكون التثنية  
 بنت أبي حذرة الأسلمية صحابية بنت حجاب وحدها عن النبي صلى الله عليه وسلم في مسند جده وغيره  
 ومات أم الدرداء هذه قبل أبي الدرداء ولا ينيح الدرداء أيضا امرأة أخرى قال لها أم الدرداء ناسية اسمها  
 هبيبة عاشت بعده دهراور وتعه وقد تقدم ذكرها في كتاب الصلاة **(قوله)** فقال لها ما شأنك زاد  
 الترمذي في روايته عن محمد بن بشر شيخ البخاري فيه بام الدرداء امتبذلة **(قوله)** ليس له صاحب في الدنيا  
 في رواية الدارقطني من وجه آخر عن جعفر بن عون في ساء الدنيا وزاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن  
 موسى عن جعفر بن عون بصوم النهار وقوم الليل **(قوله)** فقام أبو الدرداء فصنع له زاد الترمذي  
 فرحب سلمان وقرب إليه طعاما **(قوله)** فقال له كل قال فاني صائم وكذا في رواية أبي ذر القائل كل هو  
 سلمان والمقول له أبو الدرداء هو المحيى باني صائم وفي رواية الترمذي فقال كل فاني صائم وعلى هذا القائل  
 أبو الدرداء والمقول له سلمان وكلما هي بضم الهمزة والحاصل أن سلمان وهو الضيف أي أن كل من طعام  
 أبي الدرداء حتى يأكل معه وعرضه أن يصرفه عن ربه فقام فصنعه من جهده في العادة وغير ذلك  
 مما يشكك إليه أخراجه **(قوله)** قال ما نأكل كل حتى تأكل وفي رواية البراء عن محمد بن بشر شيخ  
 البخاري فيه فقال أقسمت عليك لتظفرن وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى والدارقطني من  
 طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة والعباس بن عبد العظيم  
 وابن جبان من طريق أبي شيبة كلهم عن جعفر بن عون بمكان محمد بن بشر لم يذكر كره هذا الوجه  
 لما حدث به البخاري وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيرة إلى صحته وإن لم  
 تضع في روايته وقد أعاده البخاري في كتاب الأدب عن محمد بن بشر بهذا الاستدلال كره أيضا وأما  
 ذلك عن قول بعض الشراح كابن المنبر أن القسم في هذا السياق مقدر قبل لقضاء ما نأكل كل فقدر في  
 قوله تعالى وإن منكم إلا أواردها وترجم المصنف في الأدب باب صنع الطعام والتكلف للضيف وأشار  
 بذلك إلى حديث روى عن سلمان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسندين والجمع بينهما  
 أنه يقرب للضيف ما عندك ولا يتكلف ما ليس عندك فإن لم يكن عنده شيء فبسوغ جسد التكلف بالطيب  
 ونحوه **(قوله)** فلما كان الليل أي في أوله وفي رواية ابن خزيمة وغيره ثم بات عنده **(قوله)** يوم فقال نعم  
 في رواية الترمذي وغيره فقال له سلمان ثم زاد ابن سعد من وجه آخر من سأل قال له أبو الدرداء أتعتني أن  
 أصوم لرب يواصل لرب **(قوله)** فلما كان من آخر الليل أي عند السحر وكذا هو في رواية ابن خزيمة وعند  
 الترمذي فلما كان عند الصبح والدارقطني فلما كان في وجه الصبح **(قوله)** فضليا في رواية الطبراني  
 فقام فبوضأ ثم كعاه ثم خرج إلى الصلاة **(قوله)** ولا هلك عليك هذا زاد الترمذي وابن خزيمة ولصنفك  
 عليك حقا زاد الدارقطني فسم وأظفر وصل وتم وأتاهك **(قوله)** فاني النبي صلى الله عليه وسلم في رواية  
 الترمذي فاني بالثنية وفي رواية الدارقطني ثم خرج إلى الصلاة فذا أبو الدرداء ليخبر النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالنبي قال له سلمان فقال له أيا أبا الدرداء إن بسلكك عليك شفا مثل ما قال سلمان في هذه الرواية أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أشار لهما بما به علم بطريق الوحي ما دار بينهما وليس ذلك في رواية محمد بن بشر

فزار سلمان أبا الدرداء  
 فرأى أم الدرداء متبذلة  
 فقال لها ما شأنك قالت  
 انشوك أبو الدرداء ليس  
 له صاحب في الدنيا فجاء أبو  
 الدرداء فصنع له طعاما  
 فقال له كل قال فاني صائم  
 قال ما نأكل كل حتى تأكل  
 قال فاني صائم  
 ذهب أبو الدرداء فحرم  
 قال ثم فنام ثم ذهب فحرم  
 فقال ثم فلما كان من آخر  
 الليل قال سلمان فم لا أن  
 فضليا فقال له سلمان أن  
 لربك عليك حقا ولصنفك  
 عليك حقا ولا هلك عليك  
 حقا فاعط كل ذي حق حقه  
 فاني النبي صلى الله عليه  
 وسلم قد كره ذلك فقال له  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 سئل سلمان

فيحمل الجمع بين الأمرين أنه كاشفهما بذلك أولاً ثم اطعمه أبو الدرداء على صورة الحال فقال له سلمان  
وروي هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين من سلاطين الليلة التي بات سلمان  
فيها عند أبي الدرداء ولفظه قال كل أبو الدرداء يصبي ليلاً للجمعة يصوم فومها فأتاه سلمان فذبح كراقصه  
مخضرة وزاد في آخرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عومر سلمان أقمه مثلنا تهني وعومر اسم أبي  
الدرداء وفي رواية يابن نعيم المذكورة أنها قال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أوفى سلمان من العلم  
وفي رواية ابن مسعود المذكورة لقد أشبع سلمان علماً وفي هذا الحديث من القوام مشروعيه المؤاتفة في  
الله وزيارة الإخوان والمبيت عندهم وجواز مخاطبة الأجنبية وللحاجة السؤال عما يرتب عليه المصلحة  
وإن كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل وفيه النصح للمسلم وتبنيه من اغفل وفيه فضل قيام آخر الليل  
وفي مشروعيه تزني المرأة لزوجها وثبت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وقديح ثبوت ثبوت  
حقها في الوطء لقوله لا ولاها عليهما ثم قال واثبتاها كراهية الجمل على النفس في العبادة وسأى خزبيديان لذلك وفيه  
أجواز النهي عن المستحبات إذا خشى أن ذلك يقضي إلى السامة والملل وتوقير الحقوق المطلوبة الواجبة  
والمندوب بالتأرجح فعلها على فعل المستحب المذكور وإن الوعيد الوارد على من نهى مصلياً عن الصلاة  
مخصوص من نهائهم ظاهراً وعدواناً وفيه كراهية الجمل على النفس في العبادة وسأى خزبيديان لذلك وفيه  
الكلام على حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب وفيه جواز القطر من صوم التطوع كإرحمه المصنف  
وهو قول الجمهور ولم يصحوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك وروي عبد الله بن زاذ عن ابن عباس أنه  
ضرب بذلك مثلاً كن ذهباً على الصدقة به ثم رجع ولم يصدق بها وتصدق ببعضه وأمسك بعضه  
ومن فهمهم حديث أم هانئ أنها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سائمة قد عابها شراب فغضب ثم  
ناولها قشر ثم سألته عن ذلك فقال أكنت تفضين يوماً من رمضان قالت لا قال فلا بأس وفي رواية  
أن كان من قضاء قصوى مكانه وإن كان طلوها كان شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه أخرجه أحمد والترمذي  
والنسائي ولما شهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعذر  
والمنع وإثبات القضاء بفقر عذر وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بمن  
أفسد حج التطوع كان عليه قضاء ما عاقا وتعقب أن الحج امتاز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها فن ذلك  
أن الحج بمرمى مفسد بل يقضى في طهه والصيام لا يؤمر بمفسده بل ينهى فيه فاقترأ لأنه قياس في مقابلة  
النهي فلا يستبره واغرب ابن عبد البر فتقل الأجاع على عدم وجوب القضاء عن أفسد صومه بعذر  
وأخرج من أوجب القضاء بخاروي الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة  
عن عائشة قالت كتبت أنا وخمسة صائمين ففرض لنا طعام اشتبهنا فأكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فبدرتني إليه فخصه وكانت بيتهما فقال قالت يا رسول الله قد كنت ذلك فقال أقمنا يوماً ما آخر  
مكانه قال الترمذي رواه ابن أبي خضرة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري مثل هذا ورواه مالك  
ومعمر بن زياد بن سعد وابن عيينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة من سلا وهو أصح لأن  
ابن جرير ذكر أن أسأل الزهري عنه فقال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ولكن سمعت من ناس عن  
بعض من سأل عائشة فقبح كرهه ثم أسند كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن عيينة في روايته سئل  
الزهري عنه أهو عن عروة فقال لا وقال الحلال اتفق الثقات على إرسالهوشد من وسيله وتوارد الحفاظ  
على الحكم بضعف حديث عائشة هذا وقدرناه من لا يوفق به عن مالك فهو صولاً ذكره البارقي في  
غرائب الآثار بين مالك في روايته فقال إن سياهما كان طلوها له من طريق أخرى عند أبي داود من  
طريق زميل عن عروة وعن عائشة وضعها أحدوا البخاري والنسائي فيهما الحال زميل وعلى تقدير أن  
يكون محفوظاً قد صدق عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقطر من صوم التطوع كما قدمت الإشارة  
إليه في باب من فوى بالنهار صوموا زاد فيه بعضهم فأكل ثم قال لكن أصوم فومها مكانه وقد ضعف النسائي



هذه الزيادة وحكم حفظها وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بحمل الأمر بالقضاء على التسبب وأما قول  
القرطبي فيجب عن حديث أبي جحيفة بن أخطار أبي الفرداء كان قسم سليمان ولعذر الضيافة فيترقب  
على أن هذا العذر من الاعتذار التي تبيح الأخطار وقد قل ابن التين عن مذهب مالك أنه لا يفتقر لضيف  
نزل به ولأن حلف عليه بالطلاق والعاق وكذا الوطء هو بالله يفتقرن كفر ولا يفتقر وسأني بعد  
أبو اب من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرام سليم لم يفتقر وكان سائما تطوعا وقد أضاف  
ابن المنثير في الحاشية فقال ليس في نحره إلا كل في صورة الفصل من غير عذر إلا الأداة العامة كقوله  
تعالى ولا تطأوا أعمالكم إلا أن الأمان الخاص يقدم على العام كحديث سليمان وقول للملهم بالبالرداء أظفر  
متأولا ويحتمل فيكون معذورا فلا قضاء عليه لا ينطبق على مذهب مالك فلا أظفر أحد يمثل عذر أبي  
الرداء عنده فوجب عليه القضاء ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم صوب فصل أبي الفرداء فترق عن  
مذهب الصحابي إلى نص الرسول صلى الله عليه وسلم وقد قال ابن عبد البر ومن أخبج في هذا قوله تعالى  
ولا تطأوا أعمالكم فهو جاهل بأقول أهل العلم بأن لا تكر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه  
قال لا تطأوا أعمالكم بالرياء بل أخطوها لله وقال آخرون لا تطأوا أعمالكم بارتكاب الكثرة ولو كان  
المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بنذر وغيره لا تنع عليه  
الأطوار إلا بما يقع الخطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم **(قوله عن عائشة)** هذه الترجمة التي  
فرغنا منها الآن أقل أبواب الطوق بعد المصنف منها يحكم صوم الطوق هل يؤمن تمامه بالدخول  
فيه أم لا يوم ربيعة أبوابه على ما تناه من الترتيب **(قوله باب صوم شعبان)** أي استعباده وكأنه  
لم يصرح بذلك لما في عمومته من التخصيص وفي ملته من التقييد كسأني بانه وسى شعبان لتشعبهم  
في طلب الملبسة أو في الفارات بصدان يخرج شهر رجب المحرم وهذا أولى من القى قبله وقيل فيه غير ذلك  
**(قوله عن أبي النضر)** هو سالم المذني زاد مسلم مولى عمر بن عبيد الله وفي رواية أنه روى عن عبد الله بن  
والدارقطني في الفرائض عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم **(قوله عن عائشة)** في رواية يحيى بن أبي  
كثير عن أبي سلمة أن عائشة حدثته وهو في ثلثي حديث الباب وقوله فيه عن يحيى عن أبي سلمة في  
رواية مسلم عن يحيى بن أبي كثير وأحق أبو النضر ويحيى وأحقهما محمد بن إبراهيم ويدين أبي عتاب  
عند النسائي ومحمد بن عمرو وعند الترمذي على روايتهما إياه عن أبي سلمة عن عائشة وخالفهم يحيى بن  
سعيد وسالم بن أبي الجعد فرواه عن أبي سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي وقال الترمذي عقب  
طريق سالم بن أبي الجعد هذا إسناد صحيح ويحتمل أن يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة وأم سلمة  
**(قلت)** ويؤيدهان محمد بن إبراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى  
أخرجهما النسائي **(قوله كثر صياما)** كذلك أثار وأما بالنصب وحكي السهيلي أنه يرى بالحذف وهو  
هم ولعل بعضهم كتب صياما بنسب الف على رأى من وقف على المنصوب بنسب الف قوله محمدا وران  
بعض الرواة ظن أنه مضاف لأن صيغة أفضل تضاف كثيرا فلو كان مضافا وذلك لا يصح هنا قطعا وقوله  
أكثر بالنصب وهو ثانی مفعول في رأيت وقوله في شعبان يتعلق بصياما والمغنى كان يصوم في شعبان  
وغيره وكان صيامه في شعبان طوعا أكثر من صيامه فيما سواه **(قوله عن شعبان)** زاد في حديث يحيى  
ابن أبي شيبة أنه كان يصوم شعبان كله زادا في أبي اليسر عن أبي سلمة عن عائشة عن مسلم كان يصوم  
شعبان الإقبالا ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ بل كان يصوم إلى آخره وهذا يبين المراد  
بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره أنه كان لا يصوم من السنة شهرا تاما إلا شعبان بصله رمضان  
أي كان يصوم معظمه وقيل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال ياتر في كلام العرب إذا صام أكثر  
الشهر أن يقول صام الشهر كله ويقال قام فلا يلبثه الجمع ولعله قد تشبى واشتغل ببعض أمرهم قال  
الترمذي كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك وحاصل أن الرواية الأولى مفسرة لثانية مختصة

**(باب صوم شعبان)**  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
أخبرنا مالك عن أبي النضر  
عن أبي سلمة عن عائشة  
رضي الله عنها قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يصوم حتى يقول  
لا يخطرو فخطرتي قول  
لا يصوم وما رأيت النبي  
صلى الله عليه وسلم استكمل  
صيام شهر إلا رمضان  
وما رأيته أكثر صياما منه  
في شعبان حدثنا معاذ  
ابن فضالة حدثنا هشام  
عن يحيى عن أبي سلمة أن  
عائشة رضي الله عنها  
حدثته قالت لم يكن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
يصوم شهرا أكثر من  
شعبان وكان يقول خذوا  
من العمل ما تطيقون فإن  
الله لا يعمل حتى تغلوا وأحب  
الصلاة إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم ما دووم عليه  
وان قلت وكان إذا سلى  
صلاة داوم عليها

لهوان المراد بالكل الاكثرو هو مجاز قليل الاستعمال واستبعد الطبعي قال لان الكل تأكيد لارادة  
 الشمول ودفع التجوز ففسره البعض مناقفه قال فيحمل على انه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم  
 معظمه اخرى فكل ما فيهم انه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقولها كله انه كان يصوم من اوله تارة  
 ومن آخره اخرى ومن اتساهله طورا فلا يحتل شيأ منه من صيام ولا يخص بعضه بصيام دون بعض وقال  
 الزين بن المنير اما ان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بان قولها الثاني  
 متأخر عن قولها الاول فخيرت عن قول امره انه كان يصوم اكثر شعبان واخبرت فانها عن آخر امره انه  
 كان يصومه كله اه ولا يخفى تكلفه والاوّل هو الصواب ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن  
 عائشة عن مسلم وسعد بن هشام عنها عند النسائي ولفظه ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة غير  
 رمضان وهو مثل حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي بعده هذا واختلف في الحكمة في اكاره  
 صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان قليل كان يستقل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره  
 فتجتمع فيقصها في شعبان اشار الى ذلك ابن بطال وفيه حديث ضعيف أخرجه المطرقي في الاوسط من  
 طريق ابن ابي ليلى عن اخيه عيسى عن ابيه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم  
 ثلاثة أيام من كل شهر فرمى بالخرق حتى يجمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان وابن ابي ليلى ضعيف  
 وحديث الباب الذي بعده دال على ضعف ما رواه وقيل كان يصنع ذلك تعظيم رمضان وورده فيه  
 فيه حديث آخر أخرجه الترمذي من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن انس قال سئل النبي صلى  
 الله عليه وسلم اى الصوم افضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان قال الترمذي حديث غريب  
 وصدقة عندهم ليس بذلك القوى (قلت) وبعرضه ما رواه مسلم من حديث ابي برة عن فروة  
 افضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم وقيل الحكمة في اكاره من الصيام في شعبان دون غيره ان  
 نساء من يرضين ما عليهن من رمضان في شعبان وهذا عكس ما تقدم في الحكمة في كونهن كن يؤخرن  
 قضاء رمضان الى شعبان لانه ورد فيه ان ذلك لكونهن كن يشتغلن معه صلى الله عليه وسلم عن الصوم  
 وقيل الحكمة في ذلك لانه سبقه رمضان وصومه مفترض وكان يكثرون الصوم في شعبان فقدموا صوم  
 شهرين غير مباغوتين من التطوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاء في حديث اصح مما مضى  
 أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم ارك تصوم من  
 شهر من الشهور ما صوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع  
 فيه الاعمال الى رب العالمين فأحب ان يرفع علي واناسم ونحوه من حديث عائشة عند ابي يعلى لكن  
 قال فيه ان الله يكتب كل نفس ميتة تلك السنة فأحب ان يأتي اجلي واباسم ولا تعارض بين هذا وبين  
 ما تقدم من الاحاديث في النهي عن تهدم رمضان بصوم يوم او يومين وكذا ما جاء من النهي عن صوم  
 نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر بان يحمل النهي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده  
 وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان واجاب النووي عن كونه لم يكثروا الصوم في المحرم  
 مع قوله ان افضل الصيام ما يقع فيه بانه يحتمل ان يكون ما علم ذلك الا في آخر عمره فلم يتمكن من كثرة  
 الصوم في المحرم واوافق له فيه من الاعداء بالسفر والمرض متلما متعه من كثرة الصوم فيه وقد تقدم  
 الكلام على قوله لا يعمل الله حتى تموا وعلى هبة الحديث في باب احب الدين الى الله اودومه وهو في آخر  
 كتاب الايمان ومناسبة ذلك للحديث الاشارة الى ان صيامه صلى الله عليه وسلم لا ينبغي ان يتأخر به فيه  
 الا من اطاق ما كان بطيق وان من اجتهد نفسه في شيء من العبادات خشى عليه ان يعمل فيفضي الى تركه  
 والمداومة على العبادة وان قلت اولى من جهد النفس في كثرتها اذا اقتطعت فالتقليل الدائم افضل من  
 الكثير المتقطع تألبا وقد تقدم الكلام على مداومته صلى الله عليه وسلم على صلاة التطوع في بابها  
 (قوله باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم) اى التطوع (واظفاره) اى في خلل صيامه

باب ما يذكر من صوم  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 واظفاره حدثنا موسى  
 ابن اسمعيل حدثنا ابو  
 عروانة

جبير عن ابن عباس قال  
 ما صام النبي صلى الله  
 عليه وسلم شهرا كاملا  
 قط غير رمضان يصوم  
 حتى يقول القائل لا والله  
 لا يضطرو فطر حتى يقول  
 القائل لا والله لا يصوم  
 \* حدثني عبد العزيز بن  
 عبد الله قال حدثني محمد  
 ابن جعفر عن جده أنه  
 سمع أنس رضي الله عنه  
 يقول كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فطر من  
 الشهر حتى ظن أن لا يصوم  
 منه ويصوم حتى ظن أن  
 لا يضطر منه شيئا وكان  
 لا يثابره من الليل مصليا  
 الأريته ولا نائما الأريته  
 وقال سليمان عن جده أنه  
 سأل أنس في الصوم \* حدثني  
 محمد بن خزيمة أبو داود الأجر  
 أخبرنا جده قال سألت  
 أنس رضي الله عنه عن  
 صيام النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال ما كنت أحب أن  
 أراه من الشهر ما لا  
 رأته ولا فطر الأريته  
 ولا نائم الليل قالما الأريته  
 ولا نائما الأريته ولا  
 مستخر ولا يروى عن  
 من قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا شمت  
 مسكة ولا عبيرة أطيب  
 رائحة من رائحة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 في باب حق الضيف في  
 الصوم \* حدثنا اسحق

قال الزين بن المنير لم يصف المصنف الترجمة التي قبل هذه التي صلى الله عليه وسلم وأطلقها القهم  
 الأغريب للامة في الأقداء به في أكثر الصوم في شعبان وقصد هذه شرح حال النبي صلى الله عليه وسلم  
 في ذلك ثم ذكر البخاري في الباب حديثين \* الأول حديث ابن عباس (قوله عن أبي بشر) هو  
 جعفر بن أبي حشبة (قوله عن سعيد بن جبير) في رواية شعبة عن أبي بشر حدثني سعيد بن جبير  
 أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه وسلم من طريق عثمان بن حكيم سألت سعيد بن جبير عن  
 صيام جبر فقال سمعت ابن عباس (قوله ما صام النبي صلى الله عليه وسلم شهرا كاملا قط غير رمضان)  
 في رواية شعبة عند مسلم ما صام شهرا متتابعا وفي رواية أبي داود الطيالسي شهرا متتابعا قد قدم المدينة  
 غير رمضان (قوله يصوم) في رواية مسلم من الطريق التي أخرجه البخاري وكان يصوم (قوله  
 حتى يقول القائل لا والله لا يضطر) في رواية شعبة حتى يقول ما يريد فطر \* الحديث الثاني  
 حديث أنس (قوله حدثني محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني وجد هو الطويل (قوله حتى ظن)  
 بنون الجمع وبالثبات على البناء المجهول ويجوز بالمتابعة على المخاطبة ويؤيده قوله بعد ذلك الأريته  
 فأنه وي بالقسم والفتح معا (قوله أن لا يصوم) فتح المجرى ويجوز في الصوم التصب والرفع (قوله  
 حدثني محمد) كذا لا تروى في ذروا بن سلام (قوله وقال سليمان عن جده أنه سأل أنس في الصوم)  
 كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال لكن إمره بعد التبع التام من حديثه فظهر أنه سليمان بن جابر  
 أبو خالد الأجر وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه سألت أنس عن صيام النبي صلى الله عليه  
 وسلم فذكر الحديث ثم من طريق محمد بن جعفر لكن تقدم بعض هذا الحديث في الصلاة وقال فيه  
 تأبه سليمان وأبو خالد الأجر فهذا يدل على التعدد ويحتمل أن تكون الواو مزيدة كما تقدمت  
 الإشارة إليه (قوله ما كنت أحب أن أراه من الشهر ما لا رأته) يعني أن حاله في التطوع بالصيام  
 والقيام كان يختلف فكان تارة يقوم من أول الليل وقارة في وسطه وتارة من آخره كما كان يصوم تارة  
 من أول الشهر وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل قالما أوفى  
 وقت من أوقات الشهر ما لا أراه في المرة بعد المرة فلا بد أن يصادقه فلم يصام على وفق ما أراد أن يراه  
 هذا معنى الخبر وليس المراد أن كان يسرد الصوم ولأنه كان يستوعب الليل قبلما لا يشكل على هذا  
 قول عائشة في الباب قبله وكان إذا صلى صلاة دارم عليها وقوله في الرواية الأخرى الآية بعد أبواب  
 كان عمله دعة لأن المراد بذلك ما لا يتغير تأبى المطلق الخافه فهذا وجه الجمع بين الحديثين والأخبارهما  
 التعارض والله اعلم (قوله ولا مست) بكسر الميم الأولى على الألف وكذا شمت بكسر الميم الأولى  
 وقسمها لغة كحاله الفراء ويقال في مضارعه أشبه وأسمه بالفتح فيما على الألف والضم والقسم على لغة  
 اللذ كورة (قوله من راحته) كذا لا تروى لكسبه من راح رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه أنه  
 صلى الله عليه وسلم كان على كل الصفات خلقا وخلقها فهو كل الكمال وجل الجلال وجلها لجمال عليه  
 أفضل الصلاة والسلام وسألت شرح ما تضمنه هذا الحديث في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم في  
 أوائل السيرة النبوية بأن شاء الله تعالى مستوفى وفي حديثي الباب استحباب التفل بالصوم في كل شهر  
 وأن الصوم التفل المطلق لا يختص بزمان الأمانته عنه وأنه صلى الله عليه وسلم لم يصم الدهر ولا طام الليل  
 كله وأنه ترك ذلك للترقية به فيشق على الأمة وإن كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لا تقدر  
 عليه لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى فصام وأفطر وقام وأشار إلى ذلك الملهب وفي حديث  
 ابن عباس الخلف على النبي صلى الله عليه وسلم يكن هناك من يذكره بالغة في تأكيد في نفس السامع (قوله  
 باب حق الضيف في الصوم) قال الزين بن المنير لو قال حق الضيف في الفطر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم  
 منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم وكان من ترجمه بالنصر وأوجز (قوله حدثنا اسحق) قال  
 أبو علي الجبلي في ينسب اسحق هذا عند أحد منهم (قلت) لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن راهويه

أخبرنا هرون بن اسمعيل حدثنا علي \* حدثنا يحيى قال حدثني أبو سلمة قال حدثني عيسى بن عمار عن أبي بصير رضي الله عنهما قال

لانه أخرجه من مسنده ثم قال أخرجه البخاري عن اسحق ويؤيدان ابن راهويه لا يقول في الرواية  
عن شيوخه الاصفية الاخبار وكذلك هو هنا وهو بن اسمعيل شيوخه هو الخزاز كان تاجرا صادقا ليس  
له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف كلاهما من روايته عن علي بن المبارك  
وقد أخرج كلاهما من الحديثين من غير طريقه ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله)** دخل على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فذكر الحديث **(هكذا)** أو وده مختصر أو فسر البخاري المراد منه بقوله يعني أن زورك عليه  
حقا لي أنموذ كرم الحديث وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث وقد أوردته في  
الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي وأوردته في الأدب من طريق حسين المعلم كلاهما يحيى بن أبي كثير  
وأوردته قريبا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب ومن طريق أبي العباس الأعمى من  
وجهين ومن طريق مجاهد بن أبي المليلح كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص بالحديث مطولا ومختصرا  
ورواه جماعة من الكوفيين والبصريين والثاميين عن عبد الله بن عمرو ومطولا ومختصرا فخرجهم من  
اقتصر على قصة الصلاة فمنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ولم يره من رواية  
أحمد بن المصري عنه مع كثرة روايته عنه وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه وأنبه على ما في  
رواية كل منهم من فائدة ثم سأقدم شرحه في أبواب التهجد وسأيتعلق بحق الضيف في  
كتاب الأدب إن شاء الله تعالى وهو المستعان **(قوله)** باب في حق الجسم في الصوم أي على المتطوع  
والمراد بالحق هنا المطلوب أعم من أن يكون واجبا ومندوبا فالمراد بالواجب فيخص عبادا خاف التلف وليس  
مرادها **(قوله)** أخبرنا عبد الله **(قوله)** هو ابن المبارك **(قوله)** أخبرنا عبد الله **(قوله)** هو ابن المبارك **(قوله)** أخبرنا عبد الله **(قوله)** هو ابن المبارك  
من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن قنبر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تأكلوا من الثمار ولا تأكلوا من الثمار ولا تأكلوا من الثمار  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى أقول والله لا صوم من الثمار ولا صوم من الثمار ولا صوم من الثمار ولا صوم من الثمار  
محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال قال عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تأكلوا من الثمار ولا تأكلوا من الثمار  
اجتهادا شديدا حتى قلت لا صوم من الثمار ولا صوم من الثمار ولا صوم من الثمار ولا صوم من الثمار  
مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال تكفى أي امرأة ذات حسب وكل شيء عاها ضامها عن بعلا قالت  
نعم الرجل من رجل لم يطأ ثافرا ولم يفتش لنا كفنا منذ أتيناها فذكر ذلك لابي صلى الله عليه وسلم قال  
لي ألقى فلقته بعد ذلك الحديث زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن  
مجاهد فوقع على أبي قال ز وجعل امرأة فضلتها وفضلت وفضلت قال فلم ألتفت إلى ذلك لما كانت  
من القوة فذكر ذلك لابي صلى الله عليه وسلم قال ألقى فلقته بعد ذلك الحديث زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن  
أبي النبي صلى الله عليه وسلم ففككتي وسبأتني بعد أبواب من طريق أبي المليلح عن عبد الله بن عمرو وقال  
ذكر لابي صلى الله عليه وسلم صوم فدخل على فلقته بعد ذلك الحديث زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن  
عن عبد الله بن عمرو وبلغ النبي صلى الله عليه وسلم أني أسرد الصوم وأبلى الليل فلما أرسل لي وأما القية  
ويجمع بينهما بأن يكون عمره يومه يأنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكلهم من غير أن يستوعب ما يرد  
من ذلك ثم أتاهما في زيادة في التأكد **(قوله)** فاقصلا زاد بعد ما بين فاقصلا فاقصلا ذلك مجملته  
العين الحديث وقد تقدم خبره في كتاب التهجد وزاد في رواية أخرى عن يحيى بن قنبر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أن لكل عامل شربة وهو يكسر المعجمة وتشد بالاول لكل شربة قنبر كانت قنبرته على سني فقد أهدتني  
ومن كانت قنبرته إلى غير ذلك فقد هلك **(قوله)** وإن لم يمسكك عليهما في رواية الكشي عن أبيه  
بالأفراد **(قوله)** وإن زورك **(قوله)** ففتح الزاى يسكون الواو أي لضيفك والزور مصدر وضع موضع الأمام  
كصوم في موضع صائم ونوم في موضع نائم ويقال للواحد والجمع والذكر والآنس زور قال ابن السكيت  
ويحتمل أن يكون زور جمع زائر كركب جعرا كعب وجعرا كعبا وجعرا كعبا وجعرا كعبا وجعرا كعبا وجعرا كعبا  
يحيى وإن لوليك عليهما فاقصلا وزاد النسائي من طريق أبي اسمعيل عن يحيى بن راهويه عن ابن بطون بن عمر

دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث يعني أن زورك عليه  
عليك خاف أن زورك  
عليك خافقت وما صوم  
داود قال نصف الدهر  
باب حق الجسم في  
الصوم حدثنا ابن  
مقاتل أخبرنا عبد الله  
أخبرنا الأوزاعي قال  
حدثني يحيى بن أبي كثير  
قال حدثني أبو سلمة بن  
عبد الرحمن قال حدثني  
عبد الله بن عمرو بن  
العاص رضي الله عنهما  
قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله الم  
أخبرنا أن تصوم النهار  
وتقوم الليل قلت بلى  
يا رسول الله قال فلا تشغل  
صم وأفسر رقم ونم فان  
لمسكك عليك خافا وإن  
لم يمسكك عليك خافا وإن  
لزورك عليك خافا وإن  
لزورك عليك خافا

وقه إشارة إلى ما وقع لعبد الله بن عمر و بعد ذلك من الكبر والضعف كسبأني **(قوله وان يحببنا)** بإسكان  
 النون المهملة أي كافيلوا بالزائفة ويأتي في الأدب من طريق حسين المسلم عن يحيى بلفظ وان من  
 حبسك **(قوله ان تصوم من كل شهر)** في رواية الكشميني في كل شهر **(قوله فاذن ذلك)** هو  
 يتوب من اذن ربه التي يحببها ان وكذا الوصل يحاوت قد رواه ان هنامقدرة كانه قال ان صمتها فاذن  
 ذلك صوم الدهر وروي غير ترتيب وهي للمفاجأة وفي توجيهها هناكلف **(قوله اني اجد قوتك)** فاصم  
 صيام بني الله داود في هذه الرواية اختصار فان في رواية حسن المذكرة صم من كل جمعة ثلاثة ايام  
 ويأتي في الباب بعده فاصم يوما وافر يومين وفي رواية أبي الملقح بكفيل من كل شهر ثلاثة ايام قلت يا رسول  
 الله قال خمسة قلت يا رسول الله قال سبعا قلت يا رسول الله قال احدي عشرة  
 واستدل به عياض على تقديم التور على جميع الامور وقبه قلنا في رواية مسلم من طريق أبي عياض  
 عن عبد الله بن عمر وصم يوما من كل عشرة ايام ولنا اجروماني قال اني اطبق اكر من ذلك قال صم  
 يومين ولنا اجروماني قال اني اطبق اكر من ذلك قال صم ثلاثة ايام ولنا اجروماني قال اني اطبق اكر من  
 ذلك قال صم اربعة ايام ولنا اجروماني قال اني اطبق اكر من ذلك قال صم صوم داود وهذا يقتضي انه امره  
 بصيام ثلاثة ايام من كل شهر ثم يستعمل يومين ثم يستعمل يومين ثم يستعمل يومين ثم يستعمل يومين  
 ثلاثة ايام من كل شهر فلما قال انه يطبق اكر من ذلك زاد بالتدريج الى ان وصل الى خمسة عشر يوما  
 فذكر بعض الرواة عنه ما يذهب كراهة الاثر وبدل على ذلك رواية عطاه عن السائب عن ابيه عن عبد الله  
 ابن عمر وعندي داود قول بزل يا نصي وانا فاصم ووقع للناس في رواية محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة  
 صم الاثنين والخميس من كل جمعة وهو فرد من افراد ما تقدم ذكره وقد استشكل قوله صم من كل عشرة  
 ايام يوما ولنا اجروماني مع قوله صم من كل عشرة ايام يومين ولنا اجروماني الخ لانه يقتضي الزيادة في العمل  
 والنقص من الاجر وبذلك ترجمه للناس واجيب بان المراد انك اجروماني بالتسوية الى التضييق قال عياض  
 قال بعضهم معنى صم يوما ولنا اجروماني اي من العشرة وقوله صم يومين ولنا اجروماني اي من العشرين  
 وفي الثلاثة ما بقي من الشهر وجهه على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الاجر وتعبه عياض بان الاجرا  
 اتحد في كل ذلك لانه كان يتنه ان يصوم جميع الشهر فلما منع صلى الله عليه وسلم من ذلك ابقاء عليه ما  
 ذكر في اجريته على حاله سواء صام منه قليلا او كثيرا كآثاره في حديثه في المؤمن خير من عمله اي ان  
 اجريته يتنه اكر من اجريته على امتداد نيته على ما يقدر على عمله انتهى والحديث المذکور ضعيف وهو في  
 مسند الشهاب والتأويل المذکور لا بأس به ويحمل ايضا اجرا الحديث على ظاهره والسبب فيه انه كلما  
 ازداد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة بسببه المقتضية تقوية بعض الاجر الحاصل من العبادات التي  
 قد قوتها مشقة الصوم فينقص الاجر باعتبار ذلك على ان قوله في نفس الخبر صم اربعة ايام ولنا اجروماني  
 يرد الجمل الاول فانه يلزم منه على سياق التأويل المذکور ان يكون التقدير ولنا اجرا معين وقديده في  
 نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون اربعين وكذلك قوله في رواية اخرى للنسائي من طريق ابن ابي  
 ربيعة عن عبد الله بن عمر و بلفظ صم من كل عشرة ايام يوما ولنا اجرا ثلث التسعة قال فيه من كل  
 تسعة ايام يوما ولنا اجرا ثلث الجانية ثم قال من كل جمعة ايام يوما ولا اجرا السبعة قال فمزل حتى قال صم  
 يوما وافر يوما وله من طريق شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر وعن جده بلفظ صم يوما ولنا عشرة  
 قلت زني قال صم يومين ولنا اربعة قلت زني قال صم ثلاثة ولنا اربعة فانه قد يدفع في صدر ذلك  
 لتأويل الاول والله اعلم **(قوله ولا تزد عليه)** أي على صوم داود اذا جلد وغيره من روايات مجاهد قلت  
 قد قبلت **(قوله وكان عبد الله بن عمرو)** يقول بعدما كبر بالتي قبلت وخصه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال النووي ومبناه انه كبر ويخرج عن الحاشية على ما اقرموه ولفظه على نفسه عند رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فشق عليه فله العجز ولم يعجبه ان يتركه لانه لم يمتني ان لو قبل الرخصة فاخذنا لانف قلت ومع

وان يحببنا ان تصوم من  
 كل شهر ثلاثة ايام فان لك  
 بكل حسنة عشر امثاله  
 فاذن ذلك صيام الدهر كله  
 فشدت فشدد على قلت  
 يا رسول الله اني اجد قوتك  
 قال فصم صيام بني الله داود  
 عليه السلام ولا ترد عليه  
 قلت وما كان صيام بني  
 الله داود عليه السلام قال  
 نصف الدهر وكان عبد  
 الله يقول بعدما كبر بالتي  
 قبلت وخصه النبي صلى  
 الله عليه وسلم

عبد الرحمن ان عبد الله بن عمر قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اقول والله لاصوم من الهارولا قوم من الليل ما عشت قطلت له قد قلته باي عات وامتي قال فائت الاستطيع ذلك فصم وافطر وقم وتموصم من الشهر ثلاثة ايام فان الحسنه ينسأ انما لها وذك مثل صيام الدهر قلت اني اطيق افضل من ذلك قال فصم يوما وافطر يومين قلت اني اطيق افضل من ذلك قال فصم يوما وافطر يوما فذلك صيام داود عليه السلام وهو افضل الصيام اقلت اني اطيق افضل من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا افضل من ذلك **باب ما سبق** ال اهل في الصوم **رواه ابو جحيفة** عن النبي صلى الله عليه وسلم **حدثنا** عمرو ابن علي اخبرنا ابو اسامه عن ابن جرمي سمعت عطاء بن ابي العباس الشاعر اخبره انه سمع عبد الله بن عمر روى الله عنهما يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم اني اسرد الصوم واسلي الليل فلما ارسل الي وامالتيه فقال الم اخبر انك تصوم ولا تخطرو وتصلي ففصم وافطر وقسم وعرفان

عزّه وعنه الأخذ بالرخصة لم ترك العمل بما التزم به بل صار يتعاطى فيه نوع تخفيف كإفراد رايه حطين المذكور وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الأيام كذلك يصل بعضها إلى بعض ثم يقطع بعد ذلك الأيام بفقرى بذلك وكان يقول لا نأكلون قيت الرخصة أحب إلى مما عدل به لكنني فارقته على أمرها كراهة مخالفة إلى غيره **(قوله)** باب صوم الدهر أي هل شرع أو لا قالوا لا بل من المتبرين على الحكم لتعارض الأدلة احتمال أن يكون عبد الله بن عمر ونحوه المبلغ لما اطعم النبي صلى الله عليه وسلم عليه من مستقبل حاله فليحق به من في معناه من تضرر وبسر دا الصوم ويبقى غيره على حكم الجواز لعموم الترغيب في مطلق الصوم كسأى في الجهاد من حديث أبي سعيد ثم قوما من صام يوم ما في سبيل الله بأعذاره وجهه عن النار **(قوله)** فان لم يستطع ذلك يحصل من ربه بالحالة أو الرخصة لماعلمه النبي صلى الله عليه وسلم من أنه يكف ذلك أو يدخل به على نفسه المشقة فيؤت بما هو أهم من ذلك ويحصل من ربه ما سباني بعد ذلك كبر وبخز كالحق لسوا هو كراهة أو يظف على نفسه شيئا من العبادة ثم يعجز عنه فيتركه لما تهر من ذم من فعل ذلك **(قوله)** وصم من الشهر ثلاثا أيام بعد قوله فصم وأطربان لما جمل من ذلك وتقرره على ظاهره إذ إطلاق يقتضي المساواة **(قوله)** مثل صيام الدهر يقتضي أن المثلية لا تستلزم التساوي من كل جهة لأن المراد بها هنا أصل الضعيف دون التضعيف المحاصل من الفعل ولكن يصدق على فاعل ذلك أنه صام الدهر مجازا **(قوله)** بعد ذكر صيام داود ولا أفضل من ذلك ليس فيه نفي المساواة صرح بذلك قوله في الرواية الماضية في قيام الليل من طريق عمر وبن أوس عن عبد الله بن عمر وأحب الصيام إلى الله صيام داود يقتضي ثبوت الأنضلة مطلقا وراه الترمذي من وجه آخر عن أبي العباس عن عبد الله بن عمر ويطفأ أفضل الصيام صيام داود وكذلك رواه مسلم من طريق أبي عاصم عن عبد الله ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسأذكر بسط ذلك في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى **(قوله)** باب حق الأهل في الصوم وأبو حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث أبي حنيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء التي تقدمت في قصة أبواب وفيها قول سلمان لأبي الدرداء وإن أهلك عليّ حقا وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وقد تقدم الكلام عليه قبل **(قوله)** حدثنا عمر وبن علي هروا الضلع وسأبو عاصم هو الضلع بن مخلد التيسل وهو من شيوخ البخاري الذين أكثرتهم وبن جابر عنه بواسطة ما عفا عنه كإفراد هذا الموضوع وكان مختار التزول من طريقه هذلول وقوع التصريح فيها بسامع ابن جريج له من عطاء وهو ابن جابر وأبو العباس يأتي القول فيه بعد باب **(قوله)** بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن أسيردا (صو) سبت نسجة الذي بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأنه عمر وبن العاصم والعبد الله **(قوله)** ونصلي في رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج ونصلي الليل فلا تضل **(قوله)** فان لعينين في رواية السرخسي والكشميني لعيناهما للأفراد **(قوله)** عليهما خطا كذا في في الموضوعين بالخط المعجمة وكذلك المسلم وعندنا الأسامي حقا بالناف وعنده وعند مسلم من الزيادة وصم من كل عشرة أيام يوما ولذا جاز التسعة **(قوله)** أن لا يؤتى بذلك أي لسرد الصيام دائما وفي رواية مسلم أني أجدني أقوى من ذلك أي النبي الله **(قوله)** قال ركب في رواية مسلم وكيف كان داود يصوم بأي الله **(قوله)** ولا يفراد إلا في زاد الناس من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة تواذا وعلم يخطو ولم أرهما من غير هذا الوجه ولمناسبة بالمقام وأشار إلى أن سبب النهي خشية أن يعجز عن الذي يلزمه فيكون كن وعبد خلقه كان في قوله ولا يفراد إلا في إشارة إلى حكمه صوم يوم وأطربان يوم فالخطأ يحصل قصة عبد الله بن عمر وإن الله تعالى لم يتعد عبده بالصوم خاصة بل يتعد بأنواع من العبادات فلو استمرغ جهده لتعصر في غيره فالأولى الاقتصاد فيه ليستقي بعض القوة لغيره وقد اشترى إلى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام في داود عليه السلام وكان لا يفراد إلا لأنه كان يشق

بالقطر

لَعَلَّيْكَ عَلَيْكَ خُطَا وَإِنْ لَشَيْءٌ وَأَهْلَكَ عَلَيْكَ خُطَا قَالَ إِنِّي لَأَقْوَىٰ فَذَلِكَ قَالَ قَصَمَ سَيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
قَالَ وَكَيْفَ قَالَ كُنْ صَوْمُ رُومًا وَيُضْطَرُّ رُومًا وَلَا يُهْرَأُ إِلَّا قَالُومًا لِي مِنْهُ بَنِي اللَّهِ

بالفطر لأجل الجهاد (قوله قال عطاء) أي بالاستناد المذكور (قوله لا أدري كيف ذكر صام الأبد  
 الخ) أي أن عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الأبد في هذه القصص إلا أنه حفظ أن فيها أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال لا صام من صام الأبد وقد روى أحدو الناسي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء وسأيتي بصدياب  
 بلفظ لا صام من صام الدهر (قوله لا صام من صام الأبد مرتين) في رواية مسلم قال عطاء فلا أدري كيف  
 ذكر صيام الأبد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الأبد لا صام من صام الأبد واستدل بهذا  
 على كراهية صوم الدهر قال ابن التين استدل على كراهته من هذه القصص من أوجه ثمانية صلى الله عليه  
 وسلم عن ابن بادويه وابن صوم ولفظ وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وقيل معنى  
 قوله لا صام النبي أي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى وقوله في حديث ابن قتادة عند مسلم وقيل  
 عن صوم الدهر لا صام ولا فطر أو ما صام وما فطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم فطر وهو شك من أحد  
 رواه عنه مقتضاهما بمعنى واحد والمغنى بالنفي أنه لم يحصل أجر الصوم لمخالفته ولم فطر لأنه أمسك على  
 كراهية صوم الدهر مطلقاً ذهب إسحق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وشذاب بن خزم قال يحرم  
 روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر والشيباني قال بلغ عن ابن جابر عن جابر عن أبيه عن  
 بالبرقة وحصل يقول كل بادهري ومن طريق أبي إسحق عن عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر فقال  
 غرو بن ميمون لو رأي هذا أصحاب محمد لرجموه واحتجوا أيضاً بحديث أبي موسى رخصه من صام  
 الدهر شقيقت عليه جهنم وعقيدته أخرجه أحدو الناسي وابن خزيمة وابن حبان وظاهر ما تنصيص  
 عليه حصر الله فيها التشديد على نفسه وحله عليها ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم واعتقاده أن  
 غير سنة أفضل منها وهذا يقتضي التوحيد الشديد فيكون حراماً إلى الكراهة مطلقاً ذهب ابن العربي  
 من المالكية قال قوله لا صام من صام الأبدان كان معناه الدعاء فيأمر من أصابه دعا النبي صلى الله  
 الله عليه وسلم وإن كان معناه الخبر فيأمر من أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يصم وإذا لم يصم  
 شرعاً لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لأنه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل  
 كأنهم فكيف يطلب الفضل فيما شاء النبي صلى الله عليه وسلم وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر  
 وجعلوا أخبار الهوى على من صامه حقيقة فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعين وهذا اختيار ابن المنذر  
 وطائفة روى عن عائشة تحوه وفيه نظر لأنه صلى الله عليه وسلم قد قال جواباً لمن سأله عن صوم الدهر  
 لا صام ولا فطر وهو يؤذن بأنه مباح ولا يتم ومن صام الأيام المحرمة لا يقال فيه ذلك لأنه عند من أجاز  
 صوم الدهر إلا أيام المحرمة يكون قد فصل مستحباً حراماً وإضافاً إلى أيام التحريم مستثناة بالشرع غير  
 قابلة للصوم شرعاً هي بمنزلة الليل وإيام الحاض فكم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ولا يصح  
 الجواب بقوله لا صام ولا فطر لمن لم يصم تحريمها وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه  
 ولم يفرط فيه فقالوا ذلك ذهب الجمهور وقال السبكي أطلق أصحابنا كراهية صوم الدهر لمن فوت حقاً ولم  
 يؤخروا أهل المردا الحق الواجب والمستدوب يتجه أن يقال إن علم أنه فوت حقاً وإجبارهم وإن علم  
 أنه فوت بمقامه مندوباً إلى من الصيام كرموان كان يقوم مقامه فلا وإلى ذلك أشار ابن خزيمة قريباً ذكر  
 العلة التي بها جاز النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الدهر وساق الحديث التي فيه إذا قلنا ذلك هيجهت  
 عينك ونهت نفسك عن من جهم حديث جزة بن عمر والذي مضى فإن في بعض طرقه عند مسلم أنه قال  
 يا رسول الله إنى أمر بالصوم فمما أوقله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر ولا أفضل من ذلك أي في  
 خلق فيخلق به من في معناه ممن يدخل فيه على نفسه مشقة أو فوت حقاً ولا فإنه جزة بن عمرو عن  
 السردي قال كان السردي متمسكاً به لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قاله النووي ونقيب بأن  
 سؤال جزة قائماً كان عن الصوم في السفر لأن صوم الدهر ولا يلزم من سرد الصيام صوم الدهر فقد  
 قال أسامة بن زيد إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسرد الصوم فقال لا يضر أخرجه أحد ومن المعلوم

قال عطاء لا أدري كيف  
 ذكر صيام الأبد فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا صام  
 من صام الأبد مرتين

ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم الدهر فلا يلزم من ذكر السر صيام الدهر واجاب عن حديث  
ابى موسى المتقدم ذكره بأن معناه ضيق عليه فلا يدخلها فعل هذا تكون على معنى عن اى ضيق غنه  
وهذا التأويل حكاه الأثر من مسند وحي برده عن احمد قال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث  
فقال يشبه ان يكون معناه ضيق غنه فلا يدخلها ولا يشبه ان يكون على ظاهره لان من ازداد غنه  
وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلمه كرامته ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له مناسبة من  
جهة ان الصائم لما ضيق على نفسه مسائل الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يقين له فيها مكان لانه  
ضيق طرقها بالعبادة وقرب به انه ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله قربة بل كل  
صالح اذا ازداد منه ازداد بعدا كالصلاة في الاوقات المكرهه والاولى اجراء الحديث على ظاهره في حله  
على من قوت حقا واجبا بذلك فانه يوجه اليه الوعيد ولا يخالف القامعة التي اشار اليها المزني ومن مجتهد  
ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث الباب كانه يدمى في الطريقين الماشيين فان الحسنه بعشرة  
امثالها وذلك مثل صيام الدهر وقوله فجار واه مسلم من صام رمضان واتبعه سامن شوال فكما محاسب الدهر  
قالوا ذلك على ان صوم الدهر افضل مما يشبه به وانه امر مطلوب وتجب بان التشبيه في الامر المقدر  
لا يقتضي جواز فضله عن استحبابه واعا المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثه وستين  
يوما من المعلوم ان المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا بدل التشبيه على فضيلة المشبه به من كل  
وجه واختلف المميزون لصوم الدهر بالشروط المتقدم هل هو افضل او صيام يوم واطفار يوم افضل فصرح  
جماعة من العلماء بأن صوم الدهر افضل لانه اكثر عملا فيكون اكثر اجرا وما كان اكثر اجرا كان اكثر ثوابا  
وبذلك جزم الغزالي ولا وقيد بشرط ان لا يصوم الايام المنهية عنها وان لا يرغب عن السنة بأن يجعل  
الصوم حجرا على نفسه فاذا امن من ذلك فالصوم من افضل الاعمال فلا يستكثر منه زيادة في الفضل  
وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحث والمنع غير  
متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضاء العادة التقصير في حقوق اخرى يعارضها العمل  
المذكور ومقدار القاتن من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالاولى التقوى بض الى حكم الشارع ولما  
دل عليه ظاهر قوله لا افضل من ذلك قوله انه احب الصيام الى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي  
من الشافعية الى ان صيام داود افضل وهو ظاهر الحديث بل صريحه و يرجع من حيث المعنى ايضا بان  
صيام الدهر قد هوت بعض الحقوق كالتقدم وبأن من اعتاده فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهرته  
عن الاكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب نهرا او يألّف تناوله في السبل بحيث يتجدد له طبع رائد بخلاف  
من يصوم يوما ويخطى يوما فانه يتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض  
اهل العلم انه اشق الصيام وبأن مع ذلك غالب ما من تقويت الحقوق كما تقدمت الاشارة اليه فيا تقدم  
قريب في حق داود عليه السلام ولا غير اذا لا في لان من اسباب القراء ضعف الجسد ولا ثلثان سر الصوم  
ينبهك وعلى ذلك يجعل قول ابن مسعود فجار واسعد بن منصور باسناد صحيح عنه انه قيل له انك تغفل  
الصيام فقال اني اخاف ان يضني عن القراءات القراءه احب الي من الصيام ثم ان فرض ان شخصا لا فوته  
شي من الاعمال الصالحة بالصيام اصلا ولا فوته حق من الحقوق التي يوجبها له بعد ان يكون في حقّه  
ارجح والى ذلك اشار ابن خزيمة فترجم الدليل على ان صيام داود اعم كان اعدل الصيام واجبه الى الله  
لان فاعله يؤدى حق نفسه واهله وائرأه ايام فطر مختلف من يتابع الصوم وهذا يشعر بان من لا يقتصر  
في نفسه ولا في فوته حقان يكون ارجح وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال فمن يقتضى  
حاله الاكثر من الصوم اكثر منه ومن يقتضى حاله الاكثر من الاطفار اكثر منه ومن يقتضى حاله  
المزج فله حق ان الشخص الواحد قد تختلف عليه الاحوال في ذلك والى ذلك اشار الغزالي اخبرنا والله اعلم  
بالصواب ﴿قوله باب صوم يوم واطفار يوم﴾ ذكره حديث عبد الله بن عمر ومن طر يق شعبه

باب صوم يوم واطفار  
حدثنا محمد بن بشر حدثنا  
قتاد بن حذافه عن  
مغيرة قال سمعت مجاهدا  
عن عبد الله بن عمر و  
رضي الله عنهما عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
صم من الشهر ثلاثة ايام  
قال اطيع اكثر من ذلك  
فقال حتى قال صم يوما  
واطفر يوما فقال اقرا  
القرآن في كل شهر قال بلى  
اطبق اكثر فزال حتى  
قال في ثلاث



باب صوم داود عليه السلام حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا حبيب بن أبي ثابت قال سمعت ابا العباس المكي وكان شاعرا وكان لا يهتم في حديثه قال سمعت عبد الله بن عمر بن العاصي رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الصوم

١٦١

الدهر وتقوم الليل قلت نعم قال انما اذخلت ذلك

هجمت له العين وتفتت

له النفس لاصام من صام

الدهر صوم ثلاثة ايام صوم

الدهر كله قلت فاني اطيق

اكثر من ذلك قال نعم

صوم داود عليه السلام

كان يصوم يوما فطر

يوما ولا يشرب الا في

حديثنا سقى بن شاهين

الواسطي حدثنا خالدين

عبد الله عن خاله الحذاء

عن ابي قلابه قال اخبرني

ابو المالح قال دخلت مع ابيك

علي عبد الله بن عمر وحدثنا

ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم ذكر له سوي

ندخل على فاقبت له سادة

من ادم حتى انا فغلس

على الارض وصارت الوسادة

يني ونيه فقال اما بكيفك

من كل شهر ثلاثة ايام قال

قلت يا رسول الله قال خسا

قلت يا رسول الله قال سبعا

قلت يا رسول الله قال تسعا

قلت يا رسول الله قال احدى

عشرة نعم قال النبي صلى

الله عليه وسلم لا صوم فوق

صوم داود عليه السلام

شطر الدهر صوم يوما فطر

يوما

قوله فاما ارسل الى وما

لقية اخذ هذه الجلة ليست

من مغيرة عن مجاهد عنه مختصر او قد خرجه في فضائل القرآن من طريق ابي عوف عن مغيرة مطولا وسأني الكلام عليه فيما يتعلق بغيره القرآن هناك وقد تقدم الكلام على فوائدنا اية المتعلقة بالصيام قريبا **(قوله باب صوم داود عليه السلام)** اورد فيه حديث عبد الله بن عمر ومن وجهين وقد قدمت يحصل فوائدهما المتعلقة بالصيام قال ابن الزبير بن المنير اوردت جمة صوم يوم واظفار يوم بالذكر للتنبيه على افضليته وافرد سيام داود عليه السلام بالذكر للاشارة الى الاعتدال به في ذلك **(قوله في الطريق الاولى)** وكان شاعرا وكان لا يهتم في حديثه فيه اشارة الى ان الشاعر يصدق ان ينهي حديثه لا يقتضيه صنعته من سلوك المبالغة في الاطراف وغيره فخير الراوي عنه انه مع كونه شاعرا كان غير متهم في حديثه وقوله في حديثه يستعمل مرويه من الحديث النبوي ويحتمل فيه ما اعمه من ذلك الثاني اليق والالكان مرغوا عنه والواقع انه جبه عندك من اخرج الصحيح وافصح بتوقيفه احدوا بن معين وآخرون وليس له مع ذلك في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين احدهما في الجهاد والاخر في المغازي واعاداهما معاني الادب وقد تقدم حديث الباب في التهجد من وجه آخر **(قوله وشفت)** بكسر الفاء اي شفت وكنت وقع في رواية النسفي ثبت بالثقة بدل الفاء وقد استغربه ابن التين فقال لا عرف معناها (قلت) وكأنا ابدلت من الفاء فاتم بسند منها كثيرا وفرد رواية الكشيبي يدلها وتكناى هزلت وضعت **(قوله صوم ثلاثة ايام)** اي من كل شهر (صوم الدهر كله) اي بالتضعيف كانه صوم صريحا **(قوله في الطريق الثانية)** اخبرني ابو المالح هو عامر وقيل زيد وقيل زياد بن اسامة بن عمير المزيلى لايه محبة وليس لابي المالح في البخاري سوى هذا الحديث وهو اعاده في الاستدلال واخر تقدم في المواقيت في موضعين من روايته عن عبيد بن **(قوله دخلت مع ابيك)** وقع في الاستدلال مع ابيك زيد وهو والبابي قلابه عبيد الله بن زيد بن عمر وقيل عامر الجرمي **(قوله فاما ارسل الى وما لقيت)** شكن من بعض رواه واهم فظ من قال انه شكن من عبد الله بن عمر ولما تقدم من انه صلى الله عليه وسلم قصده الى بيته فدل على ان لقاءه اياه كان عن قصده اليه **(قوله غلس على الارض وصارت الوسادة يني ونيه)** فيه بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع وترك الاستئثار على جلسه وفي كون الوسادة من ادم حتى انا فغلس على الارض وصارت الوسادة يني ونيه فقال اما بكيفك من كل شهر ثلاثة ايام قال قلت يا رسول الله قال خسا قلت يا رسول الله قال سبعا قلت يا رسول الله قال تسعا قلت يا رسول الله قال احدى عشرة نعم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صوم فوق صوم داود عليه السلام شطر الدهر صوم يوما فطر يوما

(٢٩ - فتح الباري ح) بالمترا الذي ياديني في هذا الباب بل في رواية ابي العباس الشاعر عن عبد الله بن عمر وفي باب حق الاهل في الصوم فيحتج ان في ترتيب الشارح قد عولوا بخبروا يحمل انهار وايه وقت للشارح في هذا الباب تأمل ونحو الرواية اه مصححه

الحال باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال وفيه جواز التقدي بالابوالام وفيه الإشارة إلى  
 الاعتداء بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أنواع العبادات وفيه أن طاعة الوالد لا تجب في ترك العبادات  
 ولهذا احتاج عمر وإلى شكوى ولده عبد الله ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ترك طاعته لأبيه  
 وفيه زياره القاض للمفضول في بيته وإكرام الضيف بالقضاء القرش ونحوها تحت وتواضع الزائر بمجوسه  
 دون ما يقرش له وإن لا حرج عليه في ذلك إذا كان على سبيل التواضع والإكرام للمزور ﴿ قوله ﴾  
 باب صيام البيض ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة كذا لا أثر للكشميني صيام أيام البيض  
 ثلاث عشرة الخ قيل المراد بالبيض اللباني وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل إلى آخره حتى قال  
 الجواليقي من قال الأيام البيض فجعل البيت صفة الأيام فقد أخطأ وفيه نظر لأن اليوم الكامل هو النهار  
 بليته وليس في الشهر يوماً يبيض كله الأهدنة الأيام لأن ليها يبيض ونهارها يبيض فصيح قول الأيام  
 البيض على الوصف ونحوه ما ينز به في تسميتها أيضاً أقوالاً مستندة إلى أقوال واهية قال الأساعلي  
 وابن بطال وغيرهما ليس في الحديث الذي أورده البخاري في هذا الباب ما يطابق الترجمة لأن الحديث  
 مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض مقيدة بذكر واجب بأن البخاري جرى على عادته في الإعمال  
 إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة  
 عن أبي هريرة قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يارنب قد شواها فمرهم أن يأكلوا أو أمسك  
 الأعرابي فقال ما صنعت إن تأكل فقال في أصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال إن كنت صائمًا فاصم الغرأ  
 البيض وهذا الحديث اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً في إسناده والدارقطني وفي بعض طرقه عند  
 النسائي إن كنت صائمًا فاصم البيض ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة وجاء بتقيدها أيضاً في  
 حديث قتادة بن ملحان ويقال إن منال عند أصحاب السنن يلقظ كل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بأمر إنان صوم البيض ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهشة الدهر والنسائي من  
 حديثه برقمه فواصيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة الحديث  
 وأسناده صحيح وكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن وصية أبي هريرة بذلك لا تخص به وإماماً وأهلاً  
 السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من  
 غرة كل شهر وما روى أبو داود والنسائي من حديث فضة كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم  
 من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والأثنين من الجمعة الأخرى فقد جمع بينهما وما قبلهما البيهقي  
 أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما ياتي  
 من أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل فوعا ذكره عائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت والذي يظهر  
 أن الذي أمر به وحث عليه وصي به أو لم يوص به غيره وإمامه فظهر كان يرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك  
 أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل وترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء  
 أعده ولأن الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بمنزلة العبادات إذا وقع فأنما اتفق الكسوف صادف  
 الذي يتاد صيام البيض صائمات فينهاه أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة  
 يختلف من لم يصمها فانه لا ياتي له استدراك صيامها ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نية من الليل إلا  
 أن صادف الكسوف من أول النهار ورجح بعضهم صيام الثلاثة في أول الشهر لأن المرء لا يدري ما يمرض  
 له من الموانع وقال بعضهم يصوم من أول كل عشرة أيام يوماً وجهه في النظر وهل ذلك عن أبي الدرداء  
 وهو يوافق ما تقدم في رواية النسائي في حديث عبد الله بن عمر وصم من كل عشرة أيام يوماً وروى  
 الترمذي من طريق خزيمة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين  
 ومن الأثنين الثلاثة ما رواه الترمذي وروى موقوفاً وهو أشبه وكان الغرض به أن يستوعب غالب

باب صيام البيض ثلاث  
 عشرة واربع عشرة وخمس  
 عشرة

ايام الاسبوع بالصيام واختار ابراهيم النخعي ان يصومها آخر الشهر ليكون كفارة لما مضى وسبأني  
 ما يؤيد به الكلام على حديث عمران بن حصين في الامر بصيام سرار الشهر وقال الروابي صيام ثلاثة  
 ايام من كل شهر مستحب فان اتفقت ايام البيض كان احب وفي كلام غير واحد من العلماء ايضا ان  
 استحباب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة ايام من كل شهر **(قوله)** حدثنا ابو معمر **(هو)** عبد الله  
 ابن عمر والاسناد كله بصريون وابو عثمان هو الهندي وقدرى عن ابي هريرة جماعة كل منهم ابو  
 عثمان لكن لم يقع في البخاري حديث موصول من رواية ابي عثمان عن ابي هريرة الا من رواية الهندي  
 وليس له عند البخاري سوى هذا واخرى الاطعمة وقع عند مسلم عن شيان عن عبد الوارث بهذا  
 الاسناد قال فيه حديثي ابو عثمان الهندي وتقدم هذا الحديث في ابواب الطوع من طريق اخرى عن  
 ابي عثمان الهندي وقد تقدم الكلام هناك في بقية فوائد هذه مما لم يقدم منها منه عليه ابو محمد بن ابي  
 جرة في قول ابي هريرة اوصاني خليلي قال في افراد هذه الوصية الى ان القدر الموصى به هو الاثني عشر  
 وفي قوله خليلي اشارة الى موافقته في ايتار الاشتغال بالعبادة على الاشتغال بالاناب اياه برة صبر على  
 الجوع في ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم كسبا في اوائل الاسبوع من حديثه حيث قال اما الخوافي  
 فكان يغسلهم الصقير بالاسواق وكنت الزم رسول الله صلى الله عليه وسلم فشاب بهما النبي صلى الله عليه  
 وسلم في ايتار الفقر على الغنى والعبودية على الملك قالوا يؤخذ منه الاختصار بصحة الاكابر اذا كان  
 ذلك على معنى الحديث بالنعمة والشكر لله لا على وجه المباهاة والله اعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي  
 حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة اقوال احدها لا تسعين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك الثاني اول ثلاثة  
 من الشهر قال الحسن البصري الثالث اول الثاني عشر الرابع اول الثالث عشر الخامس اول اول  
 سبت من اول الشهر ثم من اول الثلاثة من الشهر الذي يليه وهكذا هو عن عائشة السادس اول خميس  
 ثم اثنين ثم خميس السابع اول اثنين ثم خميس ثم اثنين الثامن اول يوم العاشر والعشرون عن ابي الفراء  
 التاسع اول كل عشرة عن ابن شعبان المالكي **(قلت)** بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي  
 ثمة عشرة **(قوله)** باب من زار قوما فطر عندهم اي في الطوع هذه الترجمة تمايل الترجمة  
 الماضية وهي من اقسام على اخيه ليطرف الطوع وموقعها ان لا يظن ان فطر المرء من صيام الطوع  
 لطبيبنا طارخيه ثم عليه بل المرجع في ذلك الى من علم من حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام  
 فخرى عرف ان ذلك لا يشق عليه كان الاولى ان يستمر على صومه **(قوله)** حدثني خالد هو ابن الحرث **(كذافي)**  
 الاصل وبيان اسم ابيه من المصنف كان شيخه قال حدثنا فقط فاردنا بيان رفع الاجهال لاشترائه  
 من يسمى خالفا في الرواية عن جدي من يمكن محمد بن النخعي ان يرى عنه ولم يطر للمصنف هذا فانه  
 كثير ما يقع له ولشايخه من هذا الاجهال ولا يتنبى بانه رجال اسناد هذا الحديث كله بصريون **(قوله)**  
 دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ام سلم **(هي)** والدة انس المذكور ووقع لاحد من طريق جاد عن  
 ثابت عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على ام حرام وهي خالة انس لكن في بقية الحديث ما يدل  
 على انها معا كما تاجعتمين **(قوله)** فاته بئر وسمن اي على سبل الضيافة وفي قوله اعيدوا سمنكم  
 في سقائه ما يشعرك ان كان ذائبا وليس يلزم **(قوله)** ثم قام الى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة في رواية  
 احمد عن ابن ابي عدي عن جدي فصلى واقتصر وصلينا معه وكان هذه القصة غير القصة الماضية في  
 ابواب الصلاة التي صلى فيها على الحضير واهام اسأله وام سلم من ورائه لكن وقع عندنا حديث رواية  
 ثابت المذكور وهو لمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت نحوه ثم صلى واقتصر فلو قالوا هم ايام حرام  
 وام سلم خلقنا او اقامتي عن يمينه ويحتمل التعدد لان القصة الماضية لاذكرها الامم ولم يدل على  
 التعدد ايضا انه تعالى كل يوم هناك **(قوله)** ان في خوصه يتشد بالصلاة ويتخففها بصغير خاصة  
 وهو ما عتق فيه التماسا كثر وقوله نادى الناس هو عطف بيان او يدل والخبر بخلافه قد مر ما طلب

حدثنا ابو معمر حدثنا  
 عبد الوارث حدثنا ابو  
 النباح قال حدثني ابو عثمان  
 عن ابي هريرة رضي الله  
 عنه قال اوصاني خليلي صلى  
 الله عليه وسلم بثلاث صيام  
 ثلاثة ايام من كل شهر  
 وركعتي الفجر وان اوتر  
 قبل ان اقام في باب من زار  
 وقاما فطر عندهم  
 حدثنا محمد بن النخعي قال  
 حدثني خالد هو ابن الحرث  
 حدثنا جاد عن انس رضي  
 الله عنه دخل النبي صلى  
 الله عليه وسلم على ام سلم  
 فاته بئر وسمن قال  
 اعيدوا سمنكم في سقائه  
 ونمر ثم في وقائه في ساع ثم  
 قام الى ناحية من البيت  
 فصلى غير المكتوبة فقط  
 لام سلم واهل بيته فقامت  
 ام سلم يا رسول الله اني  
 خوصة قال ما هي قالت  
 نادى الناس فانت

ملك الدعاء له ووقع في رواية ثابت المذكورة عند احمد بن حنبل في نسخة نحو بعد ما انس ادع الله له **(قوله)**  
 خير آخره) اي خير من خيرات الاسرة **(قوله)** الادعالي به اللهم ارزقه مالا) كذا في الاصل وعند احمد  
 من رواية عبيدة بن جديع عن جديع الادعالي به وكان من قوله اللهم ارزقه مالا **(قوله)** بارك له) في رواية  
 الكشميني وبارك له فيه وقوله فيه بالافراد نظر الى اللفظ ولا حديقهم نظر الى المعنى وياتي في الدعوات  
 من طريق قتادة عن انس وبارك له فيها اعطيته وفي رواية ثابت عند مسلم فعلى بكل خير وكان آخر  
 ما دعاه ان قال اللهم اكثر ماله وولد له وبارك له فيه ولم يقع في هذه الرواية التصريح بمداخلة من خير الاسرة  
 لان المال والولد من خير الدنيا وكان بعض الرواة اختصره ووقع لمسلم في رواية الجعدي عن انس فدعا  
 بثلاث دعوات فدرأب منها اثنتين في الدنيا واثارا رجوا الثالثة في الآخرة ولم يبينها وهي المغفرة كما بينا من  
 ابن ربيعة بن زياد وذلك في رواية ابن سعد بسند صحيح عنه عن انس قال اللهم اكثر ماله وولد له واطل عمره  
 واغفر ذنوبه **(قوله)** فاني انما اكثرا الانصار مالا زاد احمد في رواية ابن ابي عدي يوز كراهة لا يعلل ذهابا  
 ولا ضعة غير حاجته يعني ما لا كان من غير التقدير وفي رواية ثابت عند احمد قال انس وما اصبح رجلا من  
 الانصار الا كثرتمني مالا قال يات ثابت وما املك صفراء ولا يقضاء الا ناسي والترمذي من طريق ابي خلدة  
 قال ابو العالبة كان لانس بستان يحمل في السنة تمرتين وكان فيه ربحان يجني منه ربح المسك ولا ينيهم  
 في الحليتين طريق حفصة بنت سيرين عن انس قال وان ارضي لشر في السنة تمرتين ومافي البستان  
 يثمر تمرين غيرها **(قوله)** وحديثي باقية امينة) بالتون تصغير امينة (انه دفن لصلبي) اي من ولده دون  
 اسباطه واحفاده **(قوله)** مقدم الحاج البصرة) بالنصب على زرع الخاضع اي من اول مملات لي من  
 الاولاد ان قدمها الحاج ووقع ذلك مصر بحداد رواية ابن ابي عدي المذكورة ولفظه وذكر ان ابنته  
 الكبرى امينة اخبرته انه دفن لصلبه الى مقدم الحاج وكان قد قدم الحاج البصرة سنة خمس وسبعين وعمر  
 انس حينئذ ثمان وخمسون سنة وقد عاش انس بعد ذلك الى سنة ثلاثين وقال الترمذي وقال احدي وتبعين  
 وقد قارب المائة **(قوله)** بضع وعشرون ومائة) في رواية ابن ابي عدي بضع على عشرين ومائة وفي رواية  
 الانصاري عن جديع عند البيهقي في الدلائل تسع وعشرون ومائة وهو عند الطبري في رواية الانصاري  
 الابن ان هذا الوجه بلفظ ثلاث وعشرون ومائة وفي رواية حفصة بنت سيرين ولقد دقت من صلي  
 سوي ولولدي خمسة وعشرون ومائة وفي الحليسة ايضا من طريق عبد الله بن ابي طلحة عن انس قال  
 دقت مائة لاسقطا ولا ولدي ولعل هذا الاختلاف بسبب العدول الى البضع والتيف وفي ذكر هذا دلالة  
 على كثرة ما جاء من الوثائق هذا القدر هو الذي مات منهم واما الذين بقوا ففي رواية اسحق بن ابي  
 طلحة عن انس عند مسلم وان ولدي ولولدي ليتعادون على نحو المائة وفي هذا الحديث من القوائد  
 غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التحقير وتحفة الزائر بما حضر فيه تكلف وجواز رد  
 الهدية اذ لما شق ذلك على المهدي وان اخذ من رد عليه ذلك له ليس من العود في الهدية وفيه حفظ الطعام  
 وترك التفرط فيه وجرح خاطر المزور واذ لم يؤكل عند المداعلة ومشروعية الدعاء عقب الصلاة وتقديم  
 الصلاة امام طلب الحاجة والدعاء بصيغة الدنا والاولا آخرة الدعاء بكثرة المال والولد وان ذلك لا ينافي الخبر  
 الاخرى وان فضل الثقل من الدنيا يختلف باختلاف الاشخاص وفي رواية الامام بعض رعيته ودخول  
 بيت الرجل في غيبته لانه لم يزل في طريق هذه القصة ان اباطلة كل حاضر وفيه اشارة الولد على النفس  
 وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموت في الاولاد لا ينافي اجابة الدعاء بطلب كثرة الموت ولا بطلب البركة فيهم  
 لما يحصل من المصيبة بجموعهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بضع الله تعالى وجمع جزات التي  
 سأل الله عليه وسلم لما في اجابة دعوتهم من الامر التادر وهو اجتاع كثرة المال مع كثرة الولد وكون بستان  
 المدعول سار يثمر تمرين في السنة دون غيره وفيه التماس في الامر الشهير ولا يتوقف ذلك على صلاح  
 المؤرخ به وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر خلافا لقصة علي ما قبل العشرين **(قوله)**

خير آخرة ولادنيا الادعالي  
 به اللهم ارزقه مالا وبارك  
 له فاني لمن اكثر  
 الانصار مالا وسدقتي باقية  
 امينة انه دفن لصلبي مقدم  
 الحاج البصرة بضع  
 وعشرون ومائة

قال ابن أبي حريم) هو سعيد وفائدة ذكر هذه الطريق بيان سماع جده هذا الحديث من انس لما اشهر  
من ابن جده كان رعا مدلس من انس ووقع في رواية كريمة والاصلي في هذا الموضع حدثنا ابن  
حريم فيكون موسولا **(قوله باب الصوم)** من آخر الشهر) قال ابن بن المنير المطلق الشهر وان  
كان الذي يتحرر من الحديث ان المراد بشهر مفيد وهو شعبان اشارة منه الى ان ذلك لا يخص بشعبان  
بل يؤخذ من الحديث التنبه الى صيام او آخر ثلث شهر ليكون عادة للمكلف فلا يعارضه النبي عن تقديم  
رمضان يوما ويومين لقوله فيه الأرجل كان يصوم صوما فليصمه **(قوله حدثنا الصلت بن محمد)** بنح  
الصادق المهجلة وسكون اللام بعدها متاعا بصري مشهور واخاف اليه رواية ابن النعمان وهو عامر لما  
وقع فيها من تصرع مهدي بالحديث من غيلان والاسناد كله بصريون **(قوله عن مطرف)** هراين  
عبد الله بن الشخير **(قوله)** انه سأل اوسا بن رجلا وعمران بن سمع) هذا شك من مطرف فان تأتوا عنه  
ينحوه على الشك ايضا أخرجه مسلم واخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون شك على الاجام ان قال  
لرجل زاد ابو عوف في مستخرجه من اصحابه ورواه احمد بن طريق سليمان التيمي به قال لعمران بن  
شك **(قوله يا فلان)** كذلك وفي نسخة من رواية ابن النعمان باداة الكنية **(قوله)** اما سمعت  
سري هذا الشهر) في رواية مسلم عن شيان عن مهدي سر بهضم للمهملة وتشديد الراء بعدها هاء قال  
التروى بعلالين فقول كذا هو في جميع النسخ انتهى والذي رآه في رواية ابن بكر بن باسرا الجاني  
ومن خطه قلت سر وهذا الشهر كافي الى وايات وفي رواية ثابت المذ كورة اصمت من سر شعبان  
شيا قال لا **(قوله قال اظنه قال يعني رمضان)** هذا الظن من ابن النعمان لتصرع البخاري في آخره بان  
ذلك لم يقع في رواية الصلت وكان ذلك وقع من ابن النعمان لما حدث به البخاري والاقدر واه الجوزي  
من طريق احمد بن يوسف السلمي عن ابن النعمان بدون ذلك وهو الصواب وقل الجدي عن البخاري  
انه قال ان شعبان اسحق وقيل ان ذلك ثابت في بعض الوايات في الصحيح وقال الخطابي ذكر رمضان هنا  
وهو لان رمضان يعين صوم جميعه وكذا قال الفوذي وابن الجوزي واه مسلم ايضا من طريق ابن  
ابن مطرف عن مطرف بلفظ هل سمعت من سر وهذا الشهر شيئا يعني شعبان ولم يقع ذلك في رواية هدية  
ولا عبد الله بن محمد بن اسامه ولا قطر بن جاد ولا عفان ولا عبد الصمد ولا غيرهم عند احمد ومسلم  
والاصابعي وغيرهم ولا في باقي الوايات عند مسلم ويحتمل ان يكون قوله رمضان في قوله يعني رمضان  
ظرفا لقول الصادق صلى الله عليه وسلم لا صيام الا تخاطب بذلك فوافق رواية الجوزي عن مطرف  
فان فيها عند مسلم فقال فاذا افطرت من رمضان فصم يومين مكانه **(قوله وقال ثابت)** الخ وصله احمد ومسلم  
من طريق جاد بن سلمة عنه كذلك وقع في نسخة الصافي من الزيادة هنا قال ابو عبد الله وشعبان  
اصح والسر يقع السين للمهملة ويجوز كسرها وتضعها جمع مرة ويقال ايضا سار بنح اوله وكسرها  
ورجح الفراء التضع وهو من الاستسار قال ابو عبيد الجاهور والمراد بالسر هنا آخر الشهر سميت بذلك  
لاستسار القصر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين وتقبل ابو داود عن الازاهي  
وسعيد بن عبد العزيز بن سره اوله وتقبل الخطابي عن الازاهي كالجوزي وقيل السر وسط الشهر حكاه  
ابوداود ايضا وروجه بعضهم وجهه بان السر جمع مرة ومرة الشيء وسطه ويؤيد التنبه الى صيام  
البيض وهي وسط الشهر وان لم يرد في صيام آخر الشهر تنب بل ورد فيه نهى خاص وهو آخر شعبان لمن  
صامه لاجل رمضان ووجهه التروى بان مسلما افر دار وايضا في فها مرة هذا الشهر عن بقة آل وايات  
وارد في آل وايات التي فيها الحنص على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم لكن لماره في جميع طرق  
الحديث باللفظ الذي ذكره وهو مرة بل هو عند احمد ومن وجهين بلفظ سرار واخرجه من طريق عن  
سليمان التيمي في بعضها سروي في بعضها سار وهذا يدل على ان المراد آخر الشهر قال الخطابي قال بعض  
اهل العلم قوله صلى الله عليه وسلم عن ذلك سؤال زجر وانكار لانه قد نهي ان يستقبل الشهر بيوم او يومين

**قال ابن أبي حريم** أخرنا  
بني بن ابي قل حدثني  
جيد سمع ان ارضى الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم **(باب الصوم)** من  
آخر الشهر **حدثنا**  
الصلت بن محمد حدثنا  
مهدي عن غيلان ح  
حدثنا ابو النعمان حدثنا  
مهدي بن ميمون حدثنا  
غيلان بن جرير عن  
مطرف عن عمران بن  
حصين رضي الله عنهما عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
انه سأل اوسا بن رجلا  
وعمران بن سمع فقال يا فلان  
اما سمعت سر وهذا الشهر  
قال اظنه قال يعني رمضان  
قال الرجل لا يا رسول الله  
قال فاذا افطرت فصم يومين  
اي قبل الصلوات اظنه يعني  
رمضان قال ابو عبد الله  
وقال ثابت عن مطرف عن  
عمران عن النبي صلى الله  
عليه وسلم من سر شعبان

وتعقبنا نلوا نكر ذلك لم يأمره بقضاء ذلك واجاب الخطابي باختم ان يكون الرجل اوجها على نفسه فذلك امره بالرفاه ان يقضى ذلك في شوال انتهى وقال ابن المنير في الحاشية قوله سؤال انكاره في تكلفه بدفع صدره قول السؤال لا يارسول الله فلو كان سؤال انكاره لكان صلى الله عليه وسلم قد انكر عليه انه صام والقرص ان الرجل لم يصم فكيف ينكر عليه فعل ما لم يفعله ويحتمل ان يكون الرجل كانه عادة صيام آخر الشهر فلما سمع فيه صلى الله عليه وسلم ان يقدم احذر رمضان يصوم يوم او يومين ولم يلقه الاستثناء ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائها التمسر بحاقته على ما وقف على نفسه من العبادة لان احب العمل الى الله تعالى ما داوم عليه صاحبه كما تقدم وقال ابن التين يحتمل ان يكون هذا كلاما جرى من النبي صلى الله عليه وسلم جوابا لكلام لم يقل اليها اه ولا يخفى ضعف هذا المأخذ وقال آخرون فيه دليل على ان النبي عن تقدم رمضان يوم او يومين أعماهوا لمن قصد به التحري لاجل رمضان وامام من لم يقصد ذلك فلا يتأوله النبي ولولم يكن اعتاده هو خلاف ظاهر حديث النبي لانه لم يستثن منه الا من كانه عادة وأشار القرطبي الى ان الحامل من حل سر الشهر على غير ظاهره وهو آخر الشهر القرامن المعارضة له صلى الله عليه وسلم عن تقدم رمضان بيوم او يومين وقال الجمع بين الحديثين يمكن يحصل النبي على من ليست له عادة بذلك لرجل الامر على من له عادة جلالا لمخاطب بذلك على ملازمة عادة الخير حتى لا قطع حال وفيه إشارة الى فضيلة الصوم في شعبان وان صوم يوم منه يعدل صوم يومين في غيره اخذنا من قوله في الحديث فسم يومين مكانه يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان (قلت) وهذا لا يتم الا ان كانت عادة المخاطب بذلك ان يصوم من شعبان يوما واحدا او الاقوله هل صمت من سر هذا الشهر شيئا نعم من ان يكون عادة صيام يوم منه او اكثر نعم وقع في سنن ابي مسلم الكشي قسم مكان ذلك اليوم يومين وفي الحديث مشروعية قضاء الطوع وقد يؤخذ منه قضاء القرص بطريق الاولى خلافا لمنع ذلك **(قوله باب)** صوم يوم الجمعة واذا اصبح صائما يوم الجمعة فضليه ان يطر **(قوله باب)** صوم يوم الجمعة واذا اصبح صائما يوم الجمعة فضليه ان يطر كذا في اكثر الروايات ووقع في رواية ابن خزيمة واى الوقت يادها عنا وهي يعني اذ لم يصم قبله ولا يريد ان يصوم بعده وهذه الزيادة تشبه ان تكون من القر برى او من دونه فانها لم تقع في رواية النسفي عن البخاري ويعبدان بصبر البخاري عبا قوله بلطف يعني ولو كان ذلك من كلامه لقال لا اعني بل كان يستغنى عنها اصلا وراسا وهذا التفسير لا يمد من حل الطلاق الترجه عليه لانه مستفاد من حديث جويرية آخر احاديث الباب اذ في الباب ثلاثة احاديث **(قوله باب)** وهو ظاهر في جابر وهو مطلق والتقديم فيه تفسير من احاديثه كاسنيته \* وثانها حديث ابي هريرة وهو ظاهر في التقديم وثالثها حديث جويرية وهو ظاهر في ذلك **(قوله عن ابن جريج عن عبد المجيد بن جبير بن**

**عبد المجيد بن جبير**  
**ابن شعبة**  
**عنه**  
**واذا اصبح صائما يوم الجمعة**  
**فضليه ان يطر**  
**حدثنا**  
**ابو عاصم عن ابن جريج**  
**عن عبد المجيد بن جبير**  
**ابن شعبة**

شعبة) اى ابن عثان بن ابي طلحة العجلي في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني عبد المجيد اخبره احدته ومسلم من طريقه وكذا اخرجه ابو قرة في السنن عن ابن جريج والقاسمي من طريق ججاج بن محمد عنه وكان ابن جريج يجرى على رءاه من محمد بن عباد نفسه ولم يذكر عبد المجيد كذلك واهمجي بن سعيد القطن وحسن بن غياث اخرجه القاسمي من طريقه ما وكذا الاسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان واخرجه النسائي ايضا من طريق الثوري بن شميل كلهم عن ابن جريج واومأ الاسماعيلي الى ان في رواية البخاري عن ابي عاصم قلنا فانه قال رءاه البخاري عن ابي عاصم قد كراساده قال وقد رءاه من طريق ابي عاصم كما قال يحيى ثم ساهه كذلك قال وقد رءاه ابو سعد الصفا عن ابن جريج كما ساهه البخاري عن ابي عاصم وابو سعد ليس كهؤلاء الاى القطن ومن تابعه (قلت) ولم يصب الاسماعيلي في ذلك فخر ورواية البخاري مستقيمة وقد رواه على الزيادة الدار في مسنده وابو مسلم الكشي في سننه فان رجاء عن ابي عاصم كما قال البخاري وكذلك واه ابو موسى كاترجه ابن ابي عاصم في كتاب الصيام له عنه عن ابي عاصم وكذلك اخرجه الجوزقي من طريق محمد بن عقيل بن خو يلد عن ابي عاصم كذلك واهمجي بن جريج كان رجاء بجدائس ولما قال البيهقي ان يحيى بن سعيد قصر في استناده لكن وقع عند القاسمي من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج

[illegible]

عن محمد بن عباد قال سألت

جابر ارضی اللہ عنہ انہی

النبي صلى الله عليه وسلم

عن صوم يوم الجمعة قال نعم

زادغیرابی عامم یعنی ان

ينفرد بصومه حدثنا

عمر بن حفص بن غیاث

حدثنا أبي حدثنا الأعمش

جلد تاسو صالح عن ابی

هرير مرعى الله عنه قال

ما من شيء إلا وله شأن

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

قلواء بعد ورجد تامسدر

حدثنا يحيى بن عوف بن شعبة عن

وحدتی محمد حداثا غنیر

### حدثنا شعبة عن قتادة عن

ابواب عن جوية

بنت الحارث رضي الله عنها .

ان النبي صلى الله عليه وسلم

دخل عليها يوم الجمعة وهي

صائمه قبال است اس

طالت لاهل تریدين ان

اصومي غذا هالت لا

وقال له ايضا المرائي ففتح الجوارح امامه بالعين المعجزة ورأه الطحاوي من طريق شعبة ومهما وجهاد ابن سلمة جميعا عن قتادة وليس لجوير يتروج النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري من رواه ابن اسير هذا الحديث وله شاهد من حديث بخادة بن ابى امية عند النسائي باسناد صحيح بمعنى حديث جويرية واتفق شعبة ومهما عن قتادة على هذا الاسناد واخافهما سعيد بن ابى عمرو بن قتادة عن سعيد ابن المسيب عن عبد الله بن عمر وبن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية فذكره اخرجه النسائي وصححه ابن حبان والرايع طريق شعبة متبعة حماد بن سعيد بن سلمة فلو كانا جادين الجرد كلسيا في ويحتمل ان يكون طريق سعيد محفوظا ايضا فان معمرا وراعه عن قتادة عن سعيد بن المسيب ايضا لكن ارسله **(قوله فاطري)** زادا بن يوسف ورايته اذا **(قوله وقال حادين الجرد الخ)** وصله ابو القاسم البغوي في جمع حديث هدية بن خالد قال حدثنا هدية بن حادنا جادين الحديث قل قتادة عن سام النبي

قال فافطري وقال جاد  
ابن الجندب سمع قتادة حدثني  
ابو ايوب ان جويرة  
حدثته فافطري فافطرت

صلى الله عليه وسلم قال حدثني ابوايوب بن عبد الله قال قال آخره فأمره أن يقرأ سورة الواقعة في كل يوم من الجسد فيه لين  
وأيضاً في النخار سوي هذا الموضوع واستدل بالحدوث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام وقوله أبو  
الطيب الطبري عن اجدواين المنذر وبني الشافعية وكاناً ما أخذ من قول ابن المنذر ثبت انتهى عن يوم  
يوم الجمعة كالتب عن يوم العيد زاد يوم الجمعة الأمر بغير من أراد أفراد بالصوم فهذا قد بشر بأنه  
يرى بغيره وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الاجماع متفق على تحريم صوم يوم  
العيد ولو صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة فالاجماع متفق على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده ونقل  
ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وإبي هريرة وسلمان وإبي ذر قال ابن حزم لا تصلم لهم مخالفاً من  
الصلاة بقوله الجاهل وإلى أن انتهى فيه التفرع وهو عن مالك بن أنس في حقه لا يكره قال مالك لم أسمع أحداً من  
يقتضي به ينهي عنه قال الداودي لعل انتهى ما بلغه ما كان زعم عياض أن كلام مالك يؤخذ منه انتهى عن  
أفراد لأنه ذكره أن يخص يوم من الأيام بالعبادة فيكون له في المستثنى وإيشان وعاب ابن العربي قول عبد  
الوهاب منهم يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره موحده لكونه قياساً مع وجود النص واستدل الحنفية  
بحديث ابن مسعود كل من رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقيل كان بغير يوم  
الجمعة حسنة الترمذي وليس فيه شبه لأنه يحمل أن يكون لا يعتمد على وقوعه في الأيام التي كان يصومها  
ولا يضاد ذلك كراهة أفراد بالصوم جميعاً بين الحديثين ومنهم من عده من الخاص وليس بجيد لأنها لا تثبت  
بالاحتال والمشهور وعند الشافعية وجهان أحدهما وثقه المزني عن الشافعي أنه لا يكره إلا من أضف  
صومه من العبادة التي تقع فيه من الصلاة والطواف والذكر والثاني وهو الذي صححه المتأخر ونكح قول  
الجمهور واختلف في سبب النهي عن أفراد على أقوال أحدها لكونه يوم عيد والعيد لا يصام واستشكل ذلك  
مع الأذن بصيامه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهة العيد لا يستلزم استوائه معه من كل جهة ومن  
صام معه غيره امتثعت عنه سورة التحريم بالصوم 'ثانها لا يضعف عن العبادة وهذا اختاره النووي  
وعقب بقا المقتضى المذكور مع صوم غيره معه وأجاب بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر  
بالحصول يوم صومه من ثواب أو تقصير وفيه تفرع فإن الجبر لا ينصرف في الصوم بل يحصل بجميع أفعال  
الخير فيزمن منه جواز أفراد لمن عمل فيه خيراً كثيراً ومقام صام يوم قبله أو بعده كن اعتق فيه رغبة مثلاً  
ولأقل بذلك أيضاً فكان أن انتهى بخص من يمتنع عليه الضعف لأن من يحقق القوة ويمكن الجواب عن  
هذا بأن الظنة أقيمت مقام المثنة كافي جواز القطر في السرقة لمن لم يمتنع عليه ثالثاً خوف المبالغة في تعظيمه  
فيقتصر به كما اقتضى اليهود السبت وهو منتهى شدة تعظيمه بغير الصيام وأيضاً لا يؤخذ بالظن من السبب  
بالصيام فلا يكون المحفوظ ترك ما وقعته التحتم صومه لأنهم لا يصومون وقد روى أبو داود والنسائي وصححه  
ابن حبان من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الأيام السبت والأحد وكان يقول  
أنهما يوم عيسى عليه السلام تركن فأحب أن أتاهم وأبها خوف اعتقادوا تحريمه وهو منتهى صوم الاتيين



والجئس ونسباً في ذلك ما ورد في باب النبي عليه خامساً خشية أن يفرض عليهم كخشى صلى الله عليه وسلم من قيامه الليل ذلك قال المهلب وهو متفق بإجازة صومه مع غيره وأهل كل ذلك بإجازة بعده صلى الله عليه وسلم لا رتخاع السبب لكن المهلب حله على ذلك اعتقاده عدم الكراهية على ظاهر مذهبه سادساً مخالفة التصاري لا يصح عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم فله القول وهو ضيف وأقوى الأقوال وأولها بالصواب أولها ورود فيه صريحاً حديثان \* أحدهما رواه الحاكم وغيره من طريق عاصم بن دكين عن أبي هريرة مرفوعاً يوم الجمعة يوم عيد فلا تصلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي بن وهب قال كان منكم من تلقى من الشهر فليصم يوم الجئس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر **قوله** باب هل يخص شيئاً من الأيام أي المكلف شيئاً من الأيام وفي رواية النسفي يخص شيئاً من أيامه صلى الله عليه وسلم العبادات وما قبله على وظائفها وعارضه ما صرح عنه عائشة نفسها بما يقتضي في المداومة وهو ما أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة ومن طريق عبد الله بن شقيق جمعاً عن عائشة أنها سألت عن صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصوم حتى يقول قد صام أو فطر حتى تقول قد أفطر وتقدم نحوه في باقي البخاري من حديث ابن عباس وغيره فأنى الترجع على الاستفهام لا يرد أحد الخبرين أو يتبين الجمع بينهما يمكن الجمع بينهما بأن قولها كان عمله دعة معناه أن اختلاف حاله في الأكار من الصوم ثم من الفطر كان مستداماً مستمراً وبأنه صلى الله عليه وسلم كان يوظف على نفسه العبادات فمرعاشته عن بعضها ما غل في قصصها على التوالي فينبغي الحال على من يرى ذلك قول عائشة كان عمله دعة منزل على التوظيف وقولها كان لا تشاء أن تراه صائماً إلا رايته منزلاً على الحال الثاني وقد تقدم نحوه في باب ما يذ من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وقيل معناه أنه كان لا يصدق فلا يتدأ في يوم بعينه فيصومه بل إذا صام يوماً بعينه كالجئس مثلاً داوم على صومه **قوله** حديثنا يحيى هو القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المنصور وأبراهيم هو النخعي وعقبة ماله وهذا الإسناد مما يبعد من أصح الأسانيد **قوله** هل كان يخص من الأيام شيئاً قالت لا قال ابن التين استدلت به بعضهم على كراهة تحري صيام يوم من الأسبوع وأجاب الزين بن المنير بأن السائل في حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياماً وأما ما ورد تخصيصه من الأيام بالصيام فإما يخص لأمر لا يشار إليه بقية الأيام كيوم عرفة ويوم عاشوراء أو أيام البيض وجميع ما عين للنهي خاص وأعمال عن تخصيص يوم لكونه مثلاً يوم السبت ويشكل على هذا الجواب صوم الاثنين والجئس فقد وردت فيهما الأحاديث كشأنها لم تصح على شرط البخاري فلهذا أتى الترجع على الاستفهام فإن ثبت فيهما ما يقتضي تخصيصهما استثنى من عموم قول عائشة لا قلت ورد في صيام يوم الاثنين والجئس عدة أحاديث صحيحة منها حديث عائشة أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرمي عنها ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحري صيام الاثنين والجئس وحديث أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين والجئس فسأله فقال إن الأعمال تفرض يوم الاثنين والجئس فأجاب ابن رفع علي وأنا صائم أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة فلي هذا الجواب عن الإشكال إن يقال لعل المراد بالأيام المسؤول عنها الأيام الثلاثة من كل شهر فكان السائل لما سأل الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة هل كان يخصها بالبيض فقالت لا كان عمله دعة يعني لو جعلها البيض لتعينت وداوم عليها لأنه كان يحب أن يكون عمله دائماً لكن أراد التوسعة بعدم تعيينها فكان لا يلبس من أي الشهر صامها كما قدمت الإشارة

**باب هل يخص شيئاً من الأيام** في حديثنا مسدداً حدثنا يحيى عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عقبة قلت لعائشة رضي الله تعالى عنها هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

اليه في باب صيام البضوان مسلما روى من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وما يأتى من اية الشهر صام وقد اورد ابن حبان حديث الباب وحديث عائشة في صحيحه الاثنين والخميس وحديثها كان يصوم حتى نقول لا يصطر وأشار الى ان بينهما تعاضلا لم يفسح عن كيفية الجمع بينهما وقد وقع الله بذلك بفضل **(قوله بخص)** في رواية تبر عن منصور في الرقاق يخص فيه مشاة **(قوله ذبعة)** بكسرة الواو وسكون التثنية اى دائما قال اهل اللغة الذبعة مطر يدوم امامهم اطلقت على كل شيء يستمر **(قوله وايكم يطيق)** في رواية يبرر بفتح الهمزة والميم مقارب **(قوله باب صوم يوم عرفة)** اى ما حكمه وكان لم يثبت الاحاديث الواردة في الرغبة في صومه على شرطه واصحها حديث ابى قتادة انه بكفر سنة آتية وسنة ماضية أخرجه مسلم وغيره والجمع بينهما وبين حديث الباب ان يحمل على غير الحاج او على من لم يصفه صياما عن الذكر والاعمال المطلوب للحاج كما سيأتى في فصل ذلك **(قوله حديث سالم)** هو ابو النضر المذکور في الطريق الثانية وهو يكتبه اشهر وربما جاء باسمه وكنيته معا فيقال حديث سالم ابو النضر واعمال البخارى الطريق الاولى مع زوطا لما فيها من النصريح بالتعديت في المواضع التي وقعت بالفتنة في الطريق الثانية مع علوها وما اكثر ما يصرح البخارى على ذلك في هذا الكتاب **(قوله عمير مولى ام الفضل)** هو عمير مولى ابن عباس فمن قال مولى ام الفضل فبا اعتبار اسله ومن قال مولى ابن عباس فبا اعتبار ما آل اليه حاله لان ام الفضل هي والدة ابن عباس وقد اتفق الى ابن عباس ولا موالى امه وليس لعمير في البخارى سوى هذا الحديث وقد اتره ايضا في الجمع في موضعين وفي الاثر في ثلاثة مواضع وحديث آخر تقدم في التيمم **(قوله ان ناسا حاروا)** اى اختلفوا ووقع عند البارقي في المواطن تمن طر يقي ابى نوح عن مالك اختلف ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله في صوم التي صلى الله عليه وسلم)** هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم متعادلا لهم في الحضر وكان من جزم بأنه صائم استند الى ما الله من العبادة ومن جزم بأنه غير صائم فامت عنده قرينه كونه مافرا وقد عرف فيه عن صوم الفرض في السفر فضلا عن النفل **(قوله فأرسلت)** سياقي في الحديث الذى يليه ان ميمونة بنت الحارث هي التي ارسلت فيحمل التعدد ويحمل انها ما ارسلت في ذلك الى كل منهما لانها كانتا اخين فتكون ميمونة ارسلت بسؤال ام الفضل لما في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحصل العكن وستأى الاشارة الى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الارسل ولم يسم الرسول في طرق حديث ام الفضل لكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على انه كان الرسول بذلك وقوى ذلك انه كان ممن جاءه ناسا من اولاد امه وامانته **(قوله وهو واقف على بعيره)** زاد ابو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن سعيد عن مالك وهو يخطب الناس بعرفة وللمصنف في الاثر بمن طريق عبد العزيز بن ابي سلمة عن ابي النضر وهو واقف عشية عرفة واجلوا النسائي من طريق عبد الله بن عباس عن امه ام الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اظفر بعرفة **(قوله فشر به)** زائد في حديث ميمونة والناس ينظرون **(قوله في حديث ميمونة اخبرني عمرو)** هو ابن الحارث وبكير هو ابن عبد الله بن الاشج ونصف اسناده الاقل مصر وبن والاخر مديون وقوله بجلاب بكسر الهمزة هو الاناء الذى يجعل فيه اللبن وقيل الحلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الاناء ولولم يكن فيه لبن **(قوله في)** روى الاساعلى حديث ابن وهب بثلاثة اسانيد احدها عنه عن مالك بن اسناده والثاني عنه عن عمرو بن الحارث عن سالم بن ابي النضر شيخ مالك فيه والثالث عن عمرو بن بكير وهو واقف البخارى على احد اسانيد كنفاء رواية غيره كما سبق واستدل بهذين الحديثين على استحباب القطر يوم عرفة بعرفة وفيه نظر لان فصل الحارث لا يدل على نفي الاستحباب اذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه افضل لمصلحة التبليغ نعم روى ابو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة

يخص من الايام شيئا قالت لا كان عمله ذبعة وايكم يطيق ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيق **(باب صوم يوم عرفة)** حديثنا مسند حديث يحيى عن مالك قال حدثني سالم قال حدثني عمير مولى ام الفضل ان ام الفضل حدثته وحديثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن ابى النضر مولى عمر بن عبد الله عن عمير مولى عبد الله ابن عباس عن ام الفضل بنت الحارث ان ناسا حاروا عندها يوم عرفة في صوم التي صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت اليه بقدح لبن وهو واقف على بعيره فشر به فحدثنا يحيى بن سليمان اخبرني ابن وهب او قرئ عليه قال اخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ميمونة رضى الله عنها ان الناس شكوا في صيام النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فأرسلت اليه بجلاب وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون

أن أباهم ربة حدهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة وأخذ بظاهره  
بعض السلف فجاء من يحيى بن سعيد الأنصاري قال يجب فطر يوم عرفة للحاج وعن ابن الزبير وإسامة  
ابن زيد وعائشة أنهم كانوا يصومونه وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان وعن قتادة مذهب  
أخروال لأبأس به إذا لم يضعف عن الدعاء وتقبله النبي في المعرفة عن الشافعي في القديم وأخبره  
الخطابي والمتولي من الشافعية وقال الجمهور يستحب فطره حتى قال عطاء من أظفره يلتقي به على الذكر  
كان به مثل الجراصم وقال الطبري أنما فطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة لئلا على الاختيار  
لحاج بمكة لكي لا يضعف عن الدعاء والتسكع المطلوب يوم عرفة وقبل أنما فطر لمواظقته يوم الجمعة  
وقد نهى عن إفراد الصوم بعده مسبقاً قول الحديث وقيل إنما كره صوم يوم عرفة لأنه يوم عيد  
لأهل الموقف لا اجتماعهم فيه ويؤيده ما رواه أصحاب السنن عن عقبه بن عامر عن فروعا يوم عرفة ويوم  
التحرو ويأمن من عيدنا أهل الإسلام وفي الحديث من القوامان العيان أقطع الحججة وأنه فوق الخبير وإن  
الكل والشرب في الحاقول مباح ولا كراهة فيه للضرورة وفيه قبول الهدية من المرأة من غير استئصال  
منهال هو من مال زوجها وأولادها ذلك من القدر الذي لا يقع فيه للمشاحمة قال المهلب وفيه ظهرا  
تقدم من احتال أنهن يفتن بميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفيه تأني الناس بأفعال النبي صلى  
الله عليه وسلم وفيه البحث والاجتهاد في حياته صلى الله عليه وسلم والمتأخرة في العلم بين الرجال والنساء  
والتحليل على الإطلاع على الحكم خير سؤال وفيه فطنة أم الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه  
الوسيلة الطيبة الآتية بالحل لأن ذلك كان في يوم حرم الطهارة قال ابن المنبر في الحاشية لم ينقل أنه صلى  
الله عليه وسلم تأول فضله أحداً ففعل علمنا خصته به فخدمته مسئلة التخليق المقدسة ولا يخفى بعده  
اه وقد وقع في حديث ميمونة فشر منه وهو مشعر بأنه لم يستوف شره وقال ابن المنبر لعل  
استبقاه لما في القدح كان قصداً لاطلاقه من الشرب حتى يتم ظرا الناس إليه ليكون إبان في البيان وفيه  
الركوب في حال الوقوف وقد قدمت مباحة في كذب الحج ورجع له في كذب الأشراف في الشرب في القدح  
وشرب الواقف على البصير ﴿قوله باب صوم يوم القطر﴾ أي ما حكمه قال الزين بن المنبر لعله أشار  
إلى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوافي يوم العيد هل يتعد نذره أم لا وسأذكر ما قيل في ذلك إن شاء الله  
تعالى ﴿قوله مولى ابن زهر﴾ في رواية الكشميني مولى بن زهر وكذا في رواية مسلم وسأذكر كره في  
آخر الكلام على الحديث ﴿قوله شهدت العيد﴾ زاد بنون عن الزهري في روايته التسمية في الأضحية  
يوم الأضحية ﴿قوله هذان﴾ فيه التعليل وذلك أن الحاضر شار إليه هذا الغائب شار إليه بذلك فلما كان  
جمعهما اللفظ قال هذان تعليل الحاضر على الغائب ﴿قوله يوم فطركم﴾ يرفع يوم أم على أنه خير مبتدا  
محذوف تقديره واحد هما وعلى البدل من قوله يومان وفي رواية بنون المذكورة أما أحد هما فيوم  
فطركم قبيل وفائدة وصف اليومين بالإشارة إلى الصلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم وأظهار  
تمامه وحده فطر ما بعده والآخر لاجل التسكع المتقرب بخصه لئلا كل منه ولو نزع صومه لم يكن  
لشروعية الأضحية معنى فبهر عن عدة التحريم بالكل من التلذذ لأنه يستلزم التحرو بزينة التنبه  
على التعليل والمراد بالتسكع هنا الذيعة المتقرب بها فطعا قبل ويستلزم من هذا العلم تعين السلام للفصل  
من الصلاة وفي الحديث تحريم صوم يومى العيد سواء التذرع والكفارة والبطوع والقضاء والفتح وهو  
بالاجماع واختلافهم من قدم فصام يوم عيده من أي حنيفة يتعد وخالفه الجمهور فلو نذر صوم يوم قدوم  
ز به قدم يوم العيد فالأكثر لا يتعد التذرع من الحنيفة يتعدو يلزمه القضاء وفي رواية يلزمه الأضحية  
وعن الأوزاعي يقضى إلا أن نوى استثناء العيد وعن مالك في رواية يقضى أن نوى القضاء والأضحية وسأذكر  
في الباب التالي يليه عن ابن عمر أنه توقف في الجواب عن هذه المسئلة وأصل الخلاف في هذه المسئلة أن  
النهي هل يقتضي جهة المنهي عنه قال الأكثر لا وعن محمد بن الحسن نعم واحتج بأنه لا يقال لا داعي

﴿باب صوم يوم القطر﴾

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن ابن شهاب

عن أبي هيبس مولى ابن

أزهر قال شهدت العيد مع

عمر بن الخطاب رضي الله

عنه فقال هذان يومان نهى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن صيامهما يوم

فطركم من صيامكم واليوم

الآخرنا تكون فيه من

نصكم

لا يصبر لانه تحصيل الحاصل فدل على ان صوم يوم العيد يمكن واذا امكن ثبت الصحة واجب بان  
 الامكان المذكور عقلى والفراغ فى الشرعى والمنهى عنه شرعا غير ممكن فعليه شرعا ومن حجج المناهين  
 النقل المطلق اذ انتهى عن فعله لم يشق ولا نال منهى مطاوب الترك سواء كان للتحريم او للتشريع والنقل  
 مطاوب الفعل فلا يجمع الضدان والفرق بينهما وبين الاحمدى الوجهين كالصلاة فى الله المقتضى بان  
 النهى عن الامة فى المصوب ليست لذات الصلاة بل للاقامة وطلب الفعل لذات العبادة بخلاف صوم  
 يوم النحر مثلا فان النهى فيه لذات الصوم فافرقوا والله اعلم **(قوله قال ابو عبدالله)** هو المصنف **(قال ابن)**  
**عينة** من قال مولى ابن اظهر فقد اصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد اصاب انتهى وكلام  
 ابن عينة هذا حكاية عنه على بن المدينى فى العلل وقد اخرج ابن ابي شيبة فى مسنده عن ابن عينة  
 عن الزهري **قال** عن ابي عبيد مولى ابن اظهر واخرجه الجيسدى فى مسنده عن ابن عينة حدثنى  
 الزهري سمعت ابا عبد الله كرا الحديث ولم يصفه بشئ ورواه عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر عن  
 الزهري **قال** عن ابي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف وكذا قال جوير بن يوسف الازدي ومكي بن  
 ابراهيم عن مالك بن حكيم ابو عمر وذكر ابن عينة ايضا كان يقول فيه كذلك وقال ابن التين وجه كون  
 القولين صوابا ما روى انهما اشتركا فى ولائه وقيل يحمل احدهما على الحقيقة والآخر على المجاز وبسبب  
 المجاز اما انه كان يتكلم لازمة احدهما المحدثه او لا اخذ عنه او لا نقله من ملك احدهما الى ملك الآخر  
 وجزم الزبير بن بكار بانه كان مولى عبد الرحمن بن عوف فعلى هذا اقتضى الى ابن اظهر هو المجازية ولعلها  
 بسبب اقطاعه اليه بعد موت عبد الرحمن بن عوف واسم ابن اظهر ايضا عبد الرحمن وهو ابن عم عبد  
 الرحمن بن عوف وقيل ابن اخيه وقد تقدم له ذكر فى الصلاة فى حديث كريب عن ام سلمة وايضا فى  
 اوائل المغازى **(قوله عن عمرو بن يحيى)** هو المازنى **(قوله عن الصفاء)** بقض المصلحة وتشد بدائم  
 والمذ **(قوله وان يحيى الرجل فى الثوب الواحد)** زاد الاسماعيلى من طريق خالد الطحاean عن عمرو بن  
 يحيى لا وارى فرجه بشئ ومن طريق عبد العزيز بن المختار عن عمرو بن ابي فرجه وبين الصفاء ثم  
 وقد سبق الكلام عليه فى باب ما يستمر من العورة فى اوائل الصلاة وسبق الكلام على بقية الحديث فى  
 المواقيت **(قوله باب صوم يوم النحر)** فذكر وايضا لكشمه فى باب الصوم والقول فيه كالقول فى  
 الذى قبله **(قوله اخبرنا هشام)** هو ابن يوسف **(قوله ينهى)** كذا هنا ضم اوله على البناء المجهول  
 وقف هذا الحديث هنا مختصرا وسيأتى الكلام على تفسير الملازمة والمناذرة فى الباب عان شاماه تعالى  
**(قوله حدثنا معاذ)** هو ابن معاذ الغنصرى وابن عون هو عبد الله والاسناد بصريون وزيد بن جبير  
 باليم والموحد مصفرا اى ابن خبة بالمهمة والتخانية القليلة **(قوله جابر رجل الى ابن عمر)** لما قبل على  
 اسمه وقع عندنا جعفر بن هشام عن يونس بن عبيد عن زيد بن جبير رايت رجلا جابا الى ابن عمر فذكر  
 واخرج ابن حبان من طريق كريمة بن تميم بن ابي اسحاق بن عمر فقلت جعلت على نفسي ان اصوم  
 كل يوم اربعا واليوم يوم الاربعاء وهو يوم النحر فقال امر الله فواء النذر الحديث وله عن اسمعيل  
 عن يونس بن عبيد سأل رجل ابن عمر وهو عتي بنى **(قوله اظنه قال الاثنين)** ولمسلم من طريق وكيع  
 عن ابن عون نذر ان اصوم يوما ولم يعينه وعند الامام على من طريق النضر بن شميل عن ابن عون  
 نذر ان يصوم كل اثنين واثنين ومثله لا يبي عوانه من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عن زيد بن جبير  
 بن ابي جهم وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عند المصنف فى النذر ان اصوم كل ثلاثة  
 واربعاء ومثله لا يبي عوانه من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عند المصنف فى النذر ان اصوم كل ثلاثة  
 عن شعبة عن يونس بن عبيد نذر ان يصوم كل جمعة ونحوه لا يبي عوانه فى مسنده عن شعبة **(قوله)**  
**فوافق ذلك يوم عيد** لم يفسر العيد فى هذا الزاوية ومقتضى ادخاله هذا الحديث فى ترجمة صوم يوم النحر  
 ان يكون المسئول عنه يوم النحر وهو مصرح به فى رواية يزيد بن زريع المذكورة ولقطه فوافق يوم

قال ابو عبدالله قال بان  
 عينة من قال مولى ابن  
 اظهر فقد اصاب ومن قال  
 مولى عبد الرحمن بن عوف  
 فقد اصاب \* حدثنا موسى  
 ابن اسمعيل حدثنا وهيب  
 عن عمرو بن يحيى عن ابيه  
 عن ابي سعيد رضى الله عنه  
 قال نهى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن صوم  
 يوم النحر والنحر وعن  
 الصفاء وان يحيى الرجل فى  
 الثوب الواحد وعن صلاة  
 بعد الصبح والعصر **(باب)**  
**صوم يوم النحر** \* حدثنا  
 ابراهيم بن موسى اخبرنا  
 هشام عن ابن جرم قال  
 اخبرني عمرو بن دينار عن  
 عطاه بن ميناء قال سمعت  
 يحدث عن ابي هريرة رضى  
 الله عنه قال نهى عن  
 صيامين ويعتق الفطر  
 والنحر والملازمة والمناذرة  
 \* حدثنا محمد بن المنشى  
 حدثنا معاذ اخبرنا ابن عون  
 عن زيد بن جبير قال جاء  
 رجل الى ابن عمر رضى الله  
 عنهم فقال رجل نذر ان  
 يصوم يوما قال انه قال  
 الاثنين فوافق ذلك يوم عيد  
 قال ابن عمر

أمر الله بوفاء النذر ونهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن صوم هذا اليوم **وحدثنا**  
**سجاج بن منهل** حدثنا **سجبة**  
**حدثنا عبد الملك بن محمد**  
**قال سمعت قزعة قال**  
**سمعت أبا سعيد الخدري**  
**رضي الله عنه** وكان غزا  
**مع النبي صلى الله عليه وسلم**  
**ثنتي عشرة غزوة قال**  
**سمعت أبا عن النبی صلی**  
**الله عليه وسلم قال سمعتني**  
**لاتأخر المرأة مسيرة**  
**يومين إلا ومهاز وبها**  
**أؤذوهم ولا صوم في**  
**يومين القطر والأشعي ولا**  
**صلاة بعد الصبح حتى تطلع**  
**الشمس ولا بعد العصر حتى**  
**تقرب ولا تذر الحال إلا**  
**إلى ثلاثة مساجد مسجد**  
**الحرام ومسجد الأقصى**  
**ومسجدي هذا باب صيام**  
**أبام التشریق قال أبو عبد**  
**الله قال لي محمد بن المثنی**  
**حدثنا يحيى عن هشام قال**  
**أخبرني أبي كانت عائشة**  
**رضي الله عنها تصوم أيام**  
**مسي وكان أبوه يصومها**  
**حدثنا محمد بن شار حدثنا**  
**غندر حدثنا سبعة سمعت**  
**عبد الله بن عيسى عن**  
**الزهري عن عروة عن**  
**عائشة**

التحرر ومثله في رواية أحمد عن اسمعيل بن عاصية عن يونس وفي رواية تميم عن فراق يوم أضحى أو ظر  
 والمصنف في النذور من طريق حكيم عن أبي حرة عن ابن عمر أنه وهو محتمل أن يكون للشك أو للتقسيم  
 (قوله أمر الله بوفاء النذر إلى آخره) قال الخطابي تورع ابن عمر عن قطع الفتاياه وإما قطعها الأصابع  
 فاختلفوا (قلت) وقد تقدم شرح اختلافهم قبل وقد علم من ابن عمر قريش من هذا في كلب الحج في  
 باب من يحل المعتصر وأمره في التورع عن تأكله ولا يباع عند تعارض الأدلة مشهور وقال الزين  
 ابن المنير محتمل أن يكون ابن عمر أراد أن كلامه الدليلين يعمل به في صوم يوم أو مكان يوم النذر ويترك  
 صومه يوم العيد فيكون فيه سلف من قال وجوب القضاء وزعم أخوه ابن المنير في الحاشية أن ابن عمر  
 نهى على أن الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص فكان نهيه أنه يقضي بالخاص على العام ونهيه  
 أخوه بيان النبي عن صوم يوم العيد أيضا عموم للمخاطبين ولكل عيبد فلا يكون من أجل الخاص على  
 العام ويحتمل أن يكون ابن عمر أشار إلى قاعدة ما ترى وهي أن الأمر والنهي إذا التفتيا في محل واحد  
 أيهما يأخذ والراجح يقدم النهي فكانه قال لا يصح وقال أبو عبد الملك توقفا بن عمر يشعر بأن النهي  
 عن صيامه ليس لينه وقال الداودي المفهوم من كلام ابن عمر تقديم النهي لأنه ذكر في أمر من نذر  
 أن عشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لم يأمره بالركوب (قوله سمعت قزعة) بفتح القاف  
 والزاي هو ابن يحيى وقد تقدم الكلام على حديث أبي سعيد مفرقا لمسافر المرأة في الحج وإما الصلاة  
 بعد الصبح والعصر في المواقف وأما شد الحال في أواخر الصلاة وإما الصوم وهو الغرض من إيراد  
 هذا الحديث هنا فقد تقدم حكمه واستدل به على جواز صيام أيام التشريق للاختصار فيه على ذكر يروى  
 القطر والنحر خاصة وسأبقي البحث في ذلك في الباب الذي يليه ﴿قوله باب صيام أيام التشريق﴾  
 أي الأيام التي بعد يوم النحر وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة وسببت أيام التشريق لأن لحوم  
 الأضحية تشرق فيها أي تشرق الشمس وقيل لأن الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس وقيل لأن  
 صلاة العيد تقع عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير بركل صلاة وهل تتحقق يوم النحر في  
 ترك الصيام كالتحقق في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقا ولا تمتنع خاصة أوله  
 ولن هو في معناه وفي كل ذلك اختلاف العلماء والراجح عند البخاري جوازها للمتنع فانما ذكر في الباب  
 حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام  
 وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا وهو المشهور وعن  
 الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبد بن عمر آخرين منعه إلا للمتنع الذي لا يجد الهدى وهو قول مالك  
 والشافعي في القديم وعن الأوزاعي وغيره يصومها أيضا المحصر والقارن وحجة من منع حديث نبيشة الهذلي  
 عند مسلم من قول أيام التشريق أيام كل وشرب بوله من حديث كعب بن مالك أيام من أيام كل وشرب  
 ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لأنه بعد الله في أيام التشريق أيام الأيام التي نهى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن صومهن وأمر بقطرهن أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم (قوله قال  
 لي محمد بن المثنى) كأنه لمصرح فيه بالتحديث لكونه موقفا على عائشة كما عرف من عاداته بالاستسقاء  
 ويحيى المذكور في الأسناد هو القطان وهشام بن عروة (قوله أيام مني) في رواية المستمل أيام التشريق  
 يعني (قوله وكان أبوه يصومها) هو كلام القطان والضمير هشام بن عروة وقيل يصومها هو عروة  
 والضمير فيه أيام التشريق وقع في رواية كعرة وكان أبوها على هذا فاضمير لعائشة وقيل يصومها  
 هو أبو بكر الصديق (قوله سمعت عبد الله بن عيسى) زاد في رواية الكشمي ابن أبي ليلى وأبو ليلى جد  
 أبيه فهو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القتيبي  
 المشهور وكان عبد الله أسن من عمه محمد وكان يقال أنه أفضل من عمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث  
 وأخرى أحاديث الأنبياء من رواه عن جده عبد الرحمن عن كعب بن عجرة (قوله عن الزهري) في رواية

الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى سمعت الزهري **(قوله)** وعن سالم **(قوله)** هومن رواية الزهري عن سالم فهو موصول **(قوله)** لا يرخص كذا رواه الحفاظ من أصحاب شعبة بنهم وأعلى على البناء للغير معين وقيل رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني واللفظ له والطحاوي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتبع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق وقال ابن يحيى بن سلام ليس بالقوي بوليد كرويت عائشة وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عمرو عن عائشة وأذا لم تصح هذه الطرق للمصرحة بالرفع في الأمر على الاحتال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصعافي أمرنا بكذا ونحن نأمن كذا هل حكم الرفع على أقوالنا ثانياً إن أضافه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الرفع والأغلا واختلف الترجيح فيها إذا لم يصفه ويشترط به رخص لنا في كذا وعزم علينا أن لا نضلل كذا قل في الحكم سواء فمن يقول أن له حكم الرفع فبما يقع في رواية يحيى بن سلام أنه روى بالفتح لكن قال الطحاوي أن قول ابن عمر وعائشة لم يرخص أخذاه من عموم قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وبغية في الحج يوم ما قبل يوم النحر وما بعده فثبت أيام التشريق فعل هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منها مما عفاها من عموم الآية وقد ثبت فيه صلى الله عليه وسلم عن عموم أيام التشريق وهو عام في حق المتبع وغيره وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالاذن وعموم الحديث المشعر بالنهي وفي تخصيص عموم المتواتر عموم الاحتال فلو كان الحديث مرفوعاً فكيف وفي كونه مرفوعاً ظهر فعل هذا فيرجع القول بالجواز وإلى هذا جرح البخاري والله أعلم **(قوله)** طريق عبد الله بن عيسى المان لم يجد الهدى في رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي لا تمتنع وأحصي **(قوله)** في رواية ابن الجوزي عن لم يجد وكذا هو في الموطأ **(قوله)** وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب **(قوله)** وسئل الصافي قال أخبرني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عمرو وعنه عائشة في المتبع إذا لم يجد الهدى يصوم قبل عرفة فليصم أيام منى وعن سالم عن أبيه مثله واصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب إلا أن السنادين بلفظ أنها كانوا يرخصان للمتبع فذكر مثله لكن قال أيام التشريق وهذا يرجح كونه موقوفاً لنسبة الترخيص إليها فإنه بقوى أحد الاختلافين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها لم يرخص وإسما الفاعل فاحتمل أن يكون مرادهم أن له الشرع فيكون مرفوعاً ومن لم يفتقر في المقام القوي في الجملة فيجوز الوقت وقد مر يحيى بن سلام نفسه ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر وعائشة ويحيى بن زبنيب وإبراهيم بن الحافظ فكانت روايته راجعة إلى مالك وهو من حفاظ أصحاب الزهري فإنه يحجز ومعه كونه موقوفاً والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أن أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد الأضحية لأن يوم العيد لا يصام بالاتفاق وسام أيام التشريق هي المختلف في جوازها والمستدل بالجواز أخذ من عموم الآية كما تقدم فاقضى ذلك أنها ثلاثة لأنه لا يقيد الذي تضمنته الآية والله أعلم **(قوله)** باب سيات يوم عاشوراء أي ما حكمه وعاشو رابعاً بعد على المشهور وروى فيه القصة وزعم ابن زيد أنه اسم أسلاوي وأنه لا يعرف في الجاهلية وذلك عليه ابن حبان وابن الأثير وروى يحيى بن سمع في كلامهم ما رواه أبو بكر وعائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصومون ما انتهى وهذا الأخير لا دلالة فيه على رد ما قال ابن زيد واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال لقرطبي عاشوراء معدول عن عاشوراء للمبالغة والتعظيم وهو في الأصل سبعة ليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد اليوم مضاف إليها فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة إلا أنهم لما عدلوا عن الصفة قلبت عليه الأسماء فاستقنوا عن الموصوف فخذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علماء على اليوم العاشر وذكر أبو منصور راجعاً إلى أنه لم يسمع فاعولاً إلا هذا وأشار واه وسار وروى الولاء من السار والدارقطني هذا أقوم عاشوراء العاشر وهذا قول الخليل وغيره وقال ابن من المتيار الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع

وهو سالم عن ابن عمر  
رضي الله عنهم قال يرخص  
في أيام التشريق أن يصوم  
الامان لم يجد الهدى وحدتنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن ابن شهاب عن  
سالم بن عبد الله بن عمر  
عن ابن عمر رضي الله عنهما  
قال الصيام لمن تمتع  
بالعمرة إلى الحج إلى يوم  
عرفة فإن لم يجد هدياً ولم  
يصم أيام منى وعن  
ابن شهاب عن عمرو عن  
عائشة مثله وهو تابعه إبراهيم  
ابن سعد عن ابن شهاب  
**(باب)** يوم عاشوراء  
حدثنا أبو حاتم عن عمر  
ابن محمد عن سالم عن  
أبيه رضي الله عنه

فدعي الاول فاليوم مضاف اليه الماضية وعلى الثاني هو مضاف اليه الا تية وقيل تعامسى يوم التاسع  
عاشورا اخذنا من او راد الابل كانوا اذ اوعوا الابل بمعاينة ايامهم او ردوها في التاسع قالوا وردنا عشر ايكسر  
العين وكذلك الى الثلاثة وروى مسلم من طريق الحكمين الاعرج اتيتك الى ابن عباس وهو متوسد باده  
قتلت اخبرني عن يوم عاشوراء قال اذ اريت هلال الحرم فاعدوا صبح يوم التاسع صامنا غلقت اهكنا كان  
التي صلى الله عليه وسلم صومه قال نعم وهذا نظاره ان يوم عاشوراء هو اليوم التاسع لكن قال ابن  
المنبري لانه اذا أصبحت من تاسعه فاصبح شعر بان راد العاشر لانه لا يصبح صامنا بعد ان اصبح من تاسعه  
الا اذا وى الصوم من الليلة المقبلة فهو الليلة العاشرة (قلت) ويقى هذا الاحتمال ما رواه مسلم ايضا من  
وجه آخر عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لن بقيت الى قائل لا صوم من التاسع قلت قبل ذلك  
فانه نظاره في انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر وهم يصوم التاسع قلت قبل ذلك ثم هاهنا من صوم  
التاسع يحتمل معناه انه لا يقتصر عليه بل يضيفه الى اليوم العاشر اما احتياطه واما خلفه فليروا انصارى  
وهو الارجح به يشعر بعض روايات مسلم ولا حدم من وجه آخر عن ابن عباس فروا عاصموا يوم  
عاشوراء وما قالوا اليهود صوموا وما قبله او يوما بعده وهذا كل في آخر الامر وقد كان صلى الله عليه وسلم  
يحب موافقة اهل الكتاب فيما لم يفرقه بشئ ولا سيما اذا كان فيما يخالف فيه اهل الاوثان فلما تمت مكة  
واشهر امر الاسلام ما حب خلفه اهل الكتاب ايضا كتابت في الصحيح فهذا من ذلك فوافقه ولا وقال نحن  
احق عومى منكم ثم احب مخالفتهم فاهم بان يضاف اليه يوم قبله يوم بعده خلا فله ويؤيد رواية  
الترمذي من طريق اخرى بلفظ امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء يوم العاشر وقال بعض  
اهل العلم قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم لن عشت الى قائل لا صوم من التاسع يحتمل امرين احدهما  
انه اراد نقل العاشر الى التاسع والثاني اراد ان يضيفه اليه في الصوم فلما توفي صلى الله عليه وسلم قبل ان يان ذلك  
كان الاحتياط صوم اليومين وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب اداها ان يصام وحده وفوقه ان  
يصام التاسع معه وفوقه ان يصام التاسع والحادي عشر والله اعلم ثم هذا المصنف بالخبر الدالة على انه ليس  
بواجب ثم لاخبار الدالة على الترغيب في صيامه الحديث الاول حديث ابن عمر او رده من رواية عمر بن  
محمد بن ابي زيد بن عبد الله بن عمر عن عاصم بن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وقد شرطه مسلم عن احمد  
ابن عثمان بن ابي عمرو بن عاصم بن شيخ البخاري فيه وصرح بالحدث في جميع استاده (قوله قال النبي صلى  
الله عليه وسلم يوم عاشوراء ان شاء صام) كذا وقع في جميع النسخ من البخاري مختصر او عند ابن خزيمة في  
صحيحه عن ابي موسى بن ابي عاصم بلفظ ان اليوم يوم عاشوراء من شاء فليصمه ومن شاء فليفطره وعند  
الامام علي قال يوم عاشوراء من صامه ومن شاء فليفطره وفي رواية مسلم ذكر عند رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يوم عاشوراء فقال كان يوم يصومه اهل الجاهلية من شاء صامه ومن شاء ففطره ثم تقدم في اول كتاب  
الصيام من طريق ابيوب عن نافع عن ابن عمر بلفظ صام النبي صلى الله عليه وسلم عاشوراء او امر بصيامه فلما  
فرض رمضان ترك فحمل حديث صام على ثاني الحال التي اشار اليها نافع في روايته ويجمع بين الحديثين  
بذلك الحديث الثاني حديث عائشة من طريقين الاول طريق الزهري قال اخبرني عمر وهو موافق  
لرواية النافع المذكورة والثانية من رواية هشام بن ابيه مثله وفيها زيادة ان اهل الجاهلية كانوا يصومونه  
وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصومه في الجاهلية اي قبل ان يهاجر الى المدينة وافادت تعيين الوقت الذي  
وقع فيه الامر بصيام عاشوراء وقد كان اول قدمه المدينة ولاشك ان قدمه كان في ربيع الاول فحينئذ كان  
الامر بذلك في اول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فلي هذا ربيع الامر بصيام عاشوراء  
الاف سنة واحدة ثم فرض الامر في صومه الى راي المتطوع فلي تهدر بحصة قول من يدعي انه كان قد فرض  
فقد نسخ فرضه بهذه الاحاديث الصحيحة ونقل عياض ان بعض السلف كان يرى فاه فرضه عاشوراء لكن  
اشرى القائلون بذلك ونقل ابن عبد البر الاجماع على انه لا ليس بفرض والاجماع على انه مستحب

قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم يوم عاشوراء  
ان شاء صام به حدثنا ابو  
اليمان اخبرنا شبيب عن  
الزهري قال اخبرني عروة  
ابن الزبير ان عائشة رضى  
عنها قالت كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم امر  
بصيام يوم عاشوراء  
فلما فرض رمضان كان  
من شاء صام ومن شاء ففطر  
يحدثنا عبد الله بن مسلمة  
عن مالك عن هشام بن  
عروة عن ابيه عن عائشة  
رضي الله عنها قالت كان  
يوم عاشوراء تصومه  
قريش في الجاهلية وكان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يصومه في الجاهلية  
فلما قدم المدينة صامه امر  
بصيامه فلما فرض رمضان  
ترك يوم عاشوراء فمن  
شاء صامه ومن شاء تركه  
يحدثنا عبد الله بن مسلمة  
عن مالك عن ابن شهاب  
عن جابر بن عبد الرحمن  
انه سمع معاوية بن ابي  
سفيان رضي الله عنهما  
يوم عاشوراء

وكان ابن عمر يحكوه قصد الصوم مما تعرض القول بذلك واما صيام قريش لعاشوراء فلهذهم ثلثون ومن  
 الشرع السائب ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم راي في المجلس الثالث من مجالس  
 الباحث في الكبر عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذنت قريش ذنبا في الجاهلية تعظم في صدورهم  
 قليل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك هذا او معناه الحديث الثالث حديث معاوية بن عمرو عن ابي بصير  
 عن جديدين عبد الرحمن بن ابي بن عوف عنه هكذا رواه الكوفي وناجيه يونس وصالح بن كيسان وابن عينة  
 وغيرهم وقال الاول زاعي عن الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وقال النعمان بن راشد عن الزهري  
 عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية والحفوط ورواه الزهري عن جديدين عبد الرحمن قاله السائب  
 وغيره ووقع عند مسلم في رواية يونس عن الزهري اخبرني جديدين عبد الرحمن انه سمع معاوية **(قوله علم  
 حج على المنبر)** زاد يونس بالمدنية وقال في روايته في قدمه قدمها وكأنه تأخر عنه او بالمدنية في حجة ال  
 يوم عاشوراء وروى كرايو جعفر الطبري ان اول حجة حجها معاوية بعد ان استخلف كانت في سنة أربع وربع  
 وأخرجة حجها سنة سبع وخسين والذي يظهر ان المراد بها في هذا الحديث الحج الاخر **(قوله ما بين علماءكم)**  
 في سياق هذا القصة اشعار بان معاوية لم يلم اهتماما بصيام عاشوراء فذلك لسأل عن علمائهم او بلغه عن  
 يكره صيامه او يوجب **(قوله ولم يكتب الله عليكم صيامه الى آخره)** هو كله من كلام النبي صلى الله عليه  
 وسلم كما بينه السائب في روايته وقد استدلل به على انه لم يكن فرضا قط ولادلالة فيه لاحتمال ان يرد ولم  
 يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان ونمايته انه عام خص بالادلة الدالة على تهديم وجوبه  
 المراد انه لم يدخل في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ثم فسره بأنه شهر رمضان  
 ولا يناقض هذا الامر السابق بصيامه الذي صار منسوخا ويؤيد ذلك ان معاوية لم يأمر بحج الصيام الذي صلى الله  
 عليه وسلم من سنة الفصح والذين شهدوا اخره بصيام عاشوراء والتداء بذلك شهدوه في السنة الاولى اوائل  
 العام الثاني يؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجبا لثبوت الامر بصومه ثم كما لا امر بذلك ثم زادت  
 التأكيد لبدء العام ثم زادت بانه من كل الامساك ثم زادت بانه امر بالامهات لان يرضع فيه الاطفال  
 ويقول ابن مسعود الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه مترك استحبابه بل هو  
 بان قدل على ان المتركة وجوبه واما قول بعضهم المتركة كما استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا  
 يخفى ضعفه بل كما استحبابه بان ولا يسمع استمرار الاحتكام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث  
 يقول ابن عث من التاسع والعاشر ولترغيبه في صومه وانه يكفر سنه واية كيد بلغ من هذا  
 الحديث الرابع حديث ابن عباس في سبب صيام عاشوراء **(قوله عن ابو ب عن عبد الله بن سعيد بن  
 جبير عن ابيه)** وقع في رواية ابن ماجة من وجه آخر عن ابو ب عن سعيد بن جبير والحفوط انه عند ابو  
 بواسطة وكذلك أخرجه مسلم **(قوله قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود تصوم)** في رواية  
 مسلم فوجد اليهود صياما **(قوله قال ما هذا)** في رواية مسلم فقال لهم ما هذا وللمصنف في تفسيره من  
 طريق ابي بشر عن سعيد بن جبير قاله **(قوله هذا يوم صالح هذا يوم نجى الله بني اسرائيل من عذوبهم)**  
 في رواية مسلم هذا يوم عظيم اعجب الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه **(قوله فصامه موسى)** زاد  
 مسلم في روايته شكر الله تعالى فنحن نصومه وللمصنف في الهجرة في رواية ابي بشر ونحن نصومه تعظيما  
 له ولا جحد من طريق شبل بن عوف عن ابي هريرة عنه وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة  
 على الجودي فصامه نوح شكرا وقد استشكل ظاهر الخبر لاقضائه انه صلى الله عليه وسلم حين قدومه  
 المدينة وجد اليهود صياما يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول والجزء عن ذلك ان المراد ان  
 اول علمه بذلك وسأله عنه كان بعد ان قدم المدينة لانه قيل ان يقدمها علم ذلك وغايته ان في الكلام حذفا  
 تقديره قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فاقام الى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياما ويحتمل ان  
 يكون اولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بصباح السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بصباحهم

حاج على المنبر يقول  
 يا اهل المدينة أين علماءكم  
 سمعت رسول الله صلى  
 عليه وسلم يقول هذا يوم  
 عاشوراء ولم يكتب الله  
 عليكم صيامه وانا صام  
 فمن شاء فليصم ومن شاء  
 فليطعم **(حدثنا ابو جعفر  
 حدثنا عبد الوارث عن  
 ايوب عن عبد الله بن سعيد  
 ابن جبير عن ابيه عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما  
 قال قدم النبي صلى الله  
 عليه وسلم المدينة فرأى  
 اليهود تصوم يوم عاشوراء  
 فقال ما هذا قالوا هذا يوم  
 صالح هذا يوم نجى الله  
 بني اسرائيل من عذوبهم  
 فصامه موسى قال فانا  
 احق بموسى منكم فصامه**



اليوم الذي قدم فيه صلى الله عليه وسلم المدينة وهذا التأويل مما تخرج به اولو به المسلمين واحتجهم موسى عليه الصلاة والسلام لاضلالهم اليوم المذكور وهذا في الله للمسلمين له ولكن سياق الاحاديث تدفع هذا التأويل والاعتقاد على التأويل الاول ثم وجدت في المعجم الكبير للطبراني ما يؤيد الاحتال المذكور اولا وهو ما تخرجه في ترجمته يدين ثابت من طريق ابي الزناد عن ابيه عن خارجه يدين يدين ثابت عن ابيه قال ليس يوم عاشوراء اليوم الذي يقوله الناس انما كان يوم تسترقبه الكعبة وكان يدور في السنة وكانوا يأتون فلا اليهودي يعني ليحسبهم فليامات اواز يدين ثابت فأتوه وسندهم حسن قال شيخنا المنيبي في زوائد المسانيد لا ادري ما معنى هذا (قلت) ظفرت بمعناه في كتاب الاثار القديمة لابي الريحان البيروني فذكر ما حاصله ان جهة اليهود يستمدون في صيامهم واعيادهم حجاب النجوم قال السنة عندهم شمسية لاهلية (قلت) فمن ثم احتاجوا الى من يعرف الحساب ليعلموا عليه في ذلك (قوله وامر بصيامه) للمصنف في تفسيره فوسن من طريق ابي بشر ايضا قال لا يحابها ثم احق موسى عنهم فصوروا واستشكل رجوعه اليهم في ذلك واجاب المازري احتال ان يكون موسى اليه يصدقهم وانوار عند الحبر بذلك زاد عياض واخبره به من اسلم منهم كايين سلام ثم قال ليس في الخبر انما ابتدا الامر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بانه كان يصومونه قبل ذلك فضايعا في القصة انه لم يحدث له بقول اليهود تجدد يحكم وانما هي صفة حال وجواب سؤال ولم يختلف الاريات عن ابن عباس في ذلك ولا مخالفة منه وبين حديث عائشة ان اهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم اذ لا مانع من توارد القرين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي لعل قرشا كانوا يستندون في صومه الى الشرع من مضي كابرهم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتفل ان يكون بحكم المواظفة لهم كافي الحج اواذن الله في صيامه على ان تغفل خير فلما هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألم وصامه وامر بصيامه احتفل بذلك ان يكون ذلك استلزاما لظهوره كما استألفهم باستقبال قبليهم ويحتفل غير ذلك وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فانه كان يصومونه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه مواظفة اهل الكلب فيالربنه عنه وقد اخرج مسلم من طريق ابي غطفان بنخ المعجمة ثم الهمة بعدها فان طريق بجهمة وزن عظيم سمعت ابن عباس يقول صام رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشوراء وامر بصيامه قالوا انه يوم تعظمه اليهود والنصارى الحديث واستشكل بان التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون يختص بموسى واليهود واجب باحتمال ان يكون عيسى كان يصومونه وهو عالم بنسب من شربه موسى لان كثير منهم امنوا بنسخ شربه عيسى لقوله تعالى ولا تحل لكم بعض الذي حرم عليكم وتال ان اكثر الاحكام القرعية انما اتفقها النصارى من التوراة وقد اخرج احمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود وهو حاصله ان السقنة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكر اوقد تقدمت الاشارة لذلك في بيان ذلك ذكر موسى دون غيره هذا لما ذكره نوح في النجاة وغرق اعدائهم ما وجد الحديث الخامس حديث ابي موسى وهو الاشعري قال كان يوم عاشوراء تعده اليهود عبد اقال النبي صلى الله عليه وسلم فصوروا ثم وفي رواية مسلم كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود فتخذه عبد اقاها من ابايعت على الامر بصومهم بحجة مخالفة اليهود حتى يصام ما يظرون فيه لان يوم العيد لا يصام وحديث ابن عباس يدل على ان البايعت على صيامهم مواظقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاته موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم بانه عبد انهم كانوا يصومونه فظلمهم كان من جهة تعظيمهم في شرعهم ان يصوموه وقد ورد ذلك صريح في حديث ابي موسى هذا في آخره المصنف في الهجرة فقط واذا اناس من اليهود يظنون عاشوراء يصومونه لمسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم ما سنده قال كان اهل نيسابور يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيدا ولا يسمون نساءهم فيه حلهم وشكرهم وهو بالشين ط المعجمة اى هبتهم الحسنة وقوله هذا يوم الاشارة الى نوع اليوم لا الى شخصه ومنه قوله تعالى ولا تقربوا هذه الشجرة فها ذكره الفخر الرازي في تفسيره الحديث السادس حديث ابن عباس ايضا من طريق ابن عيينة

وامر بصيامه حدثنا علي  
ابن عبد الله حدثنا ابو  
اسامة عن ابي عيسى عن  
قيس بن مسلم عن طارق  
ابن شهاب عن ابي موسى  
رضي الله عنه قال كان  
يوم عاشوراء تعده اليهود  
عيدا قال النبي صلى الله  
عليه وسلم فصوروا ثم  
حدثنا عبد الله بن موسى  
عن ابن عيينة عن عبيد  
الله بن ابي يزيد عن ابن  
عباس رضي الله عنهما

عن عبيد الله بن أبي يزيد وقد رواه احمد عن ابن عينة قال اخبرني عبيد الله بن ابي يزيد متسعين سنة  
**(قوله لما رايته)** هذا يقتضي ان يوم عاشوراء افضل الايام للصائم بصد رمضان لكن ابن عباس استدل ذلك  
 الى علمه فليس فيما روى عنه وغيره وقد روى مسلم من حديث ابي قتادة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 صيام يوم عرفة يكفر ستين وظاهر ان صيام يوم عرفة افضل من صيام يوم عاشوراء وقد قيل في الحكمه في  
 ذلك ان يوم عاشوراء منسوب الى موسى عليه السلام و يوم عرفة منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك  
 كان افضل **(قوله يتحرى)** اي يقصد **(قوله وهذا الشهر)** يعني شهر رمضان كذا ثبت في جميع الروايات  
 وكذا هو عند مسلم وغيره وكان ابن عباس اقتصر على قوله وهذا الشهر وأشار بذلك الى شيء من كونه  
 تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء وكان المتعلق في أحد الزمانين يؤد كذا خرقة هذا قال الراوي عنه يعني  
 رمضان اما هذه الراوي من جهة الحصر في ان لا شهر يصام الا رمضان لما تقدم له عن ابن عباس انه كان  
 يقول لم ارسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كاملا الا رمضان واتحاج ابن عباس بين عاشوراء  
 ورمضان وان كان احدهما واجبا والاخر مندوبا لا اشترا كهما في حصول الثواب لان معنى يتحرى اي  
 يقصد صومه لتحصيل ثوابه والارغبة فيه الحديث السابع حديث سلمة بن الأكوع عن ابي بصير  
 عاشوراء وقد تقدم في اناء الصيام في باب اذا نوى بالتهار صوما واخرجه عالما ايضا ثانيا وقد تقدم الكلام  
 عليه هناك واستدل به على اجزاء الصوم بغيره لمن طرا عليه العلم بوجوب صوم ذلك اليوم كمن ثبت عنده في  
 اثناء النهار انه من رمضان فانه يتم صومه ويحرمه وقد تقدم البحث في ذلك والرد على من ذهب اليه وان عند  
 ابي داود وغيره امر من كان اكل قضاء ذلك اليوم مع الامرياسا كوالله اعلم **(خاتمه)** اشتمل كتاب الصيام  
 من اوله الى هنا على مائة وسبعة وخمسين حديثا المعلق منها ستة وثلاثون حديثا والبقية موصولة والمكر ومنها  
 فيه وفيها ماضى ثمانية وستون حديثا والخالص تسعة وخمسون حديثا واثنا عشر حديثا في تحريمها سوى حديث  
 ابي هريرة بن برة من ابي بصير عن الزور وحديث عمار في صوم يوم الشئ وحديث انس آتى من نسائه وحديث ابي  
 هريرة في الامر بغير الخبز وحديث عمار بن ربيعة في السواك وحديث عائشة السواك مطهرة للضم وحديث  
 ابي هريرة ولان اشق على امي لاسمهم بالسواك عند كل وضوء فاذا خرج به مسلم بلفظ عند كل صلاة  
 وحديث جابر فيه وحديث يزيد بن خالد فيه وحديث ابي هريرة من اظرف في رمضان وحديث الحسن عن  
 غير واحد اظرف الحاجم والمجموع وجميع ذلك سوى الاول معلقات وحديث ابن عباس احتجهم وهو صائم  
 وحديث انس في كراهة الجماعة للصائم وحديث ابن عمر في نسخ وعلى الذين يطبقونه وحديث سلمة بن  
 الاكوع في ذلك وحديث ابن ابي ليلى عن الصحابي في نحو بل الصيام وحديث ابي هريرة في الفرق التفرط  
 وحديث النبي عن الوصال باقاه عليهم وهذه الثلاثة معلقات وحديث ابي سعيد في النهي عن الوصال  
 وحديث ابي جحيفة في قصة سلمان وابي الدرداء وحديث انس في الفصول على ام سلمة وحديث جورة في صوم  
 يوم الجمعة وحديث ابن عمر في نذر صوم يوم العيد وحديثه في صيام ايام التشريق وحديث عائشة في ذلك على  
 شلت في رضاءه وفيه من الاثار عار عن الصحابة والتابعين ستون اثارا اكثرها معلق واليسير منها موصولة والله

قال لما رايته النبي صلى الله  
 عليه وسلم يتحرى صيام يوم  
 فضله على غيره الا هذا اليوم  
 يوم عاشوراء وهذا الشهر  
 يعني شهر رمضان \* حدثنا  
 المحكي بن ابراهيم حدثنا  
 يزيد بن ابي عبيد عن  
 سلمة بن الاكوع رضى  
 الله عنه قال امر النبي  
 صلى الله عليه وسلم رجلا  
 من اسلم ان اذن في الناس  
 ان من كان اكل فليصم  
 بقية يومه ومن لم يكن اكل  
 فليصم فان اليوم يوم  
 عاشوراء

بسم الله الرحمن الرحيم \*  
 كتاب صلاة التراويح \*  
 باب فضل من قام  
 رمضان \* حدثنا يحيى بن  
 بكير حدثنا الليث عن عقيل

اعلم  
 كذا في رواية المستحلي وحده وسقط هو والجملة من روايته وغيره والتراويح جمع تراويح وهي المرة  
 الواحدة من الراحة تسليمة من السلام سميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لانهم اول  
 ما احتجوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمة وقد عقد محمد بن نصر في قيام الليل ما بين من استحب  
 التلويح لنفسه بين كل تراويح وبين كل تراويح تراويح في قيام الليل ما بين من استحب  
 قدر ما يصلي الرجل كذا ركعة **(قوله باب فضل من قام رمضان)** اي قلمه اليه مصليا والمراد من  
 قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام كاقدمه في التهجسوا مؤذ كرا التوى ان المراد بقيام رمضان صلاة  
 التراويح حتى انه يحصل بها المطلوب من القيام لان قيام رمضان لا يكون الا بها واغرب الكرماني قال

انهموا على ان المراد قيام رمضان صلاة التراويح **(قوله عن ابن شهاب)** في رواية ابن القاسم عند السائي  
 عن مالك حدثني ابن شهاب **(قوله اخبرني ابو سلمة)** كذا رواه عقيل بن ميسرة وشيبان بن ابي ذئب  
 ومعمر وغيرهم وخالفه مالك فقال عن ابن شهاب عن جدين بن عبد الرحمن بدل الى سلمة وقد صح  
 الطريقان عند البخاري فاخرجهما على الاول موقدا خبره السائي من طريق جويرية بن أسماء عن مالك  
 عن الزهري عنهما جميعا وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وصحح الطريقين وحكى ان اباهما رواه عن  
 ابن عينة عن الزهري خالف الجماعة فقال عن سعيد بن المسيب عن ابيه روى خالفه اصحاب سفيان  
 فقالوا عن ابي سلمة وقد رواه السائي من طريق سعيد بن ابي هلال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب  
 مرسل **(قوله يقول لرمضان)** اي لفضل رمضان والاجل رمضان ويحتمل ان تكون اللام بمعنى عن اي  
 يقول عن رمضان **(قوله ايعانا)** اي تصدقوا بعد الله بالثواب عليه واحتمل اي طلبنا لاجل الاقتصاد آخر  
 من رايما ونحوه **(قوله غفر له)** ظاهره شتاول الصغائر والكبائر ومحو ما بين المنذر وقال الثوري المعروف  
 انه مختص بالصغائر وبمحو ما مام الحرم وعن اعيان لاهل السنة قال بعضهم ويجوز ان يحقق من  
 الكبائر اذ لم يصادف صغيرة **(قوله ما تقدم من ذنبه)** زاد قتيبة عن سفيان عند السائي وما تروكنا زادها  
 حامد بن يحيى عند قاسم بن اصبح والحسين بن الحسن المرزوقي كتاب الصيام له وهشام بن عمار في  
 الجزء الثاني عشر من فوائده وروى عن يوسف بن يعقوب النجاشي في فوائده كلهم عن ابن عينة وروى هذه  
 الزيادة من طريق ابي سلمة من وجه آخر اخبر بها احمد بن طريق جادين سلمة عن محمد بن عمرو عن  
 ابي سلمة عن ابيه روى عن ثابت عن الحسن كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت هذه الزيادة  
 من رواية مالك نفسه اخبر بها ابو عبد الله الجرجاني في اماليه من طريق يحيى بن نصر عن ابن وهب عن مالك  
 وروى عن الزهري ولم يتابع به من نصري ذلك احمد بن اصحاب ابن وهب ولا من اصحاب مالك ولا  
 يونس سوى ما قدمناه وقد روي في هذا ما تقدم وما تروى من الدواب بعد ما حديث جدها في كتاب مفرد  
 وقد استشكلت هذه الزيادة من حيث ان المغفرة تستدعي سبق شيء يغفر والمتأخر من الذنوب لم يأت فكيف  
 يغفر والجواب عن ذلك ان في قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله عز وجل ان يغفر في اهل بدر اعلموا  
 ما شئتم فقد غفرت لكم وعصّل الجواب انه قيل انه كناية عن حفظهم من الكبائر فلا تقع منهم كبيرة بعد ذلك  
 وقيل ان معناه ان ذنوبهم تقع مغفورة وهذا اجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام  
 عرفه فانه يكفر ستين سنة ماضية وسنة آتية **(قوله قال ابن شهاب)** قوتي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والناس في رواية الكشي هي والامر على ذلك اني على ترك الجماعة في التراويح ولا جدين رواية ابن ابي  
 ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع الناس على القيام وقد ادرج  
 بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر اخره الترمذي من طريق معمر عن ابن شهاب والمازني وابن وهب  
 عن ابيه روى عن جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا  
 قيل ناس يصلون بهم اي بن كعب فقال اسألو اباؤهم ما صنعوا ذكره ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد وهو  
 ضعيف المحفوظ ان عمر هو الذي جمع الناس على ابي بن كعب **(قوله وعن ابن شهاب)** هو موصول  
 بالاستناد المذکور وايضا وهو في المطالب الاستنادين لكن فيهما حديثين وقد ادرج بعض الرواة قصة عمر في  
 الاستناد الاول اخرجه اسحق في مستدركه عبد الله بن الحارث المحمدي عن يونس عن الزهري فزاد بعد  
 قوله وصعدا من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على ابي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك اول اجتماع  
 الناس على قاري واحد في رمضان وجرم الدهلي في علل حديث الزهري بانه موهم من عبد الله بن الحارث  
 والمحفوظ رواية مالك بن ميمون ان قصة عمر عند ابن شهاب عن عمرو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن  
 اضافة لاجل ابي سلمة **(قوله او زاع)** يكون الواو بعدها زاي جماعة متفقون وقوله في الرواية  
 متفقون تأكيده لفظي وقوله يصلي الرجل لنفسه يان لما لاجل الاول وخاصة ان بعضهم كان يصلي مفردا

عن ابن شهاب قال اخبرني

ابو سلمة ان اباه روى عن

الله عنه قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول

لرمضان من قامه ايمانا

واحسابا غفر له ما تقدم

من ذنبه \* حدثنا عبد الله

ابن يوسف اشبرنا مالك

عن ابن شهاب عن جدين

عبد الرحمن عن اباه روى

رضي الله عنه ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

من قام رمضان ايمانا

واحسابا غفر له ما تقدم

من ذنبه قال ابن شهاب

قوتي رسول الله صلى الله

عليه وسلم والناس على

ذلك ثم كان الامر على ذلك

في خلافة ابي بكر وسدوا

من خلافة عمر رضي الله

عنهما وعن ابن شهاب

عن عروة بن الزبير عن عبد

الرحمن بن عبد القاري انه

قال خرجت مع عمر بن

الخطاب رضي الله عنه

ليلته في رمضان الى المسجد

فاذا الناس اوزاع متفرقون

يصلي الرجل لنفسه ويصلي

الرجل فصيلي بصلاته

الرهط فقال عمر اني ارى

لوجعت هؤلاء على قاري

وبعضهم يصلي جماعة قبل يؤخذ منه جواز الائتلاف بالمصلي وان لم يكن الإمامة **(قوله امل)** قال ابن التين وغيره ما ينبغي. عمر ذلك من قرر بالتي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في تلك الليالي وان كان كره ذلك لم يلزم فاما كرهه خشية ان يفرض عليهم وكان هذا هو السرى ايراد البخارى لحديث عائشة عقب حديث عمر فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم حصل الامن من ذلك ورجح عند عمر ذلك لما في الاختلاف من اوراق الكلمة فلان الاحتجاج على واحد انشط لكثير من المصلين والى قول عمر جنح الجمهور وعن مالك في احدي الروايتين واي يوسف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت افضل عملا بمجموع قوله صلى الله عليه وسلم افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وهو حديث صحيح اخرجه مسلم من حديث ابي هريرة والتم الطحاوي فقال ان صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية وقال ابن بطال قيام مضل سنة لان عمر ائما اخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركه النبي صلى الله عليه وسلم خشية الافتراض وعند وعند الشافعية في اصل المسئلة ثلاثة اوجه ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا يختل الجماعة في المسجد بتخلقه فسلاته في الجماعة واليت سواء فن قد بعض ذلك فصلاته في الجماعة افضل **(قوله فجمعهم على ابي بن كعب)** اي جعله لهم اماما وكان اختياره عملا بقوله صلى الله عليه وسلم يؤمهم اقرؤهم لكلهم البغوسياني في تفسير البقرة قول عمر اقرؤوا بني وروى سعيد بن منصور عن طريق عروة ان عمر جمع الناس على ابي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان تميم الدار يصرى بالنساء ورواه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل من هذا الوجه فقال سليمان بن يبي حنيفة بدل تميم الدار يصرى لعل ذلك كان في وقتين **(قوله فخرج ليلة الثلاثاء يصلون بصلاته قارهم)** (٣) اي امامهم المذكو روفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم وكانه كان يرى ان الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل افضل وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق طاوس عن ابن عباس قال كنت عند عمر في المسجد فسمع هبة الناس فقال ما هذا قيل خرجوا من المسجد ذلك في رمضان فقال عابني من الليل احبالي ما مضى ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله **(قوله قال عمر نعم البدعة)** في بعض الروايات نعمت البدعة بزيادة تاوالم بدعة اصلها ما احدث على غير مثال سابق وتطلق في الشرع في مقابل السنة تكون مذمومة والتحقق انها ان كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما تدرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة والافهم من قسم المباح وقد تقسم الى الاحكام الخمسة **(قوله والاتي تامون عنها افضل)** هذا اصغر عمره بان الصلاة في آخر الليل افضل من اوله لكن ليس فيه ان الصلاة في قيام الليل فرادى افضل من التجميع **(تكميل)** لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصلي بها ابي بن كعب وقد اختلف في ذلك في الموطن عن محمد بن يوسف عن السائب بن زيد انه احدي عشرة ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه وكانوا يقرؤن بالمائة يقومون على العصي من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة قور واه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال احدي وعشرين وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد بن عشرين ركعة وهذا محمول على غير التورع بن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال ادرتكم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بسبب طول القراءة وتحققها حيث يطيل القراءة تقل الركعات بالعكس وبذلك يفرم الداردي وغيره والجدد الاول موافق لحديث عائشة المذكو وبهذا الحديث في الباب الثاني قريب منه والاختلاف في هذا اذ عن العشرين راجع الى الاختلاف في التورع وكانه كان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وروى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال ادرتكم الناس في اماره ابا بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وقال مالك هو الاصح القديم عندنا وعن الزعفراني عن الشافعي بايت الناس يقومون

واحد لكان امثل ثم حرم فجمعهم على ابي بن كعب ثم خرجت معه ليلة اخرى والناس يصلون بصلاته قارهم قال عمر نعم البدعة هذه والاتي تامون عنها افضل من التورع ومن يريد آخر الليل وكان الناس يقومون قوله

**(٣) قوله فخرج ليلة الثلاثاء يصلون بصلاته قارهم هذه الرواية هي التي وقعت للشايع والاقر رواية المتن الذي بايدنا كما تراه بالهامش وهي التي شرح عليها القسطلاني اخصصه**

حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم وحظي له رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وذلك في رمضان \* وحدتي

١٨١

عن ابن عمر ابان خبرني  
عروة عن عائشة رضي  
الله عنها اخبرني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
خرج ليلة من جوف الليل  
فصلى في المسجد وصلى  
رجال بصلاته فأصبح  
الناس تعجبون فأتاهم  
أكثرهم فصلاوا  
معه فأصبح الناس  
تعجبون فأتاهم المسجد  
من الليلة الثالثة فخرج  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فصلى بصلاته فلما  
كانت الليلة الرابعة هجر  
المسجد عن أهله حتى  
خرج لصلاة الصبح  
فلما قضى التجرأقبل على  
الناس فشهدتهم قال أما  
بعد فانه لم يصف صلى  
مكانكم ولكني خشيت ان  
تخسروا عليكم فتعجزوا  
عنها خوفا من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والامر  
على ذلك وحدتنا اسمعيل  
قال حدثني مالك عن  
سعيد المقري عن ابي سلمة  
ابن عبد الرحمن أنسأل  
عائشة رضي الله عنها  
كيف كانت صلاة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في  
رمضان فقال ما كان  
يزيد في رمضان ولا في  
غيره على إحدى عشرة ركعة  
يصلي اربعا ثلاثا من

البلدية تسبح وتلتلن بمكة ثلاثا وعشرين وليس في شيء من ذلك تنسيق وعنه قال ان اطالوا  
القيام واقاموا السجود فغن وان اكثروا السجود واخفوا القراءة فغن والاول احب الي وقال الترمذي  
اكثر ما قيل فيها ناضلي احدى واربعين ركعة يعني بالوتر كذا قال وقد قيل ان عبد البر بن الاسود بن  
يزيد يصلي اربعا وعشرين ركعة يعني بالوتر كذا قال وقد قيل ان عبد البر بن الاسود بن  
عمر رده الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في روايته بان يوتر بواحدة فتكون اربعا الواحدة  
قال مالك وعلى هذا العمل منذ مضى ومائة سنة وعن مالك استوار بعين ثلاث الوتر وهذا هو المشهور  
عنه وقد رواه ابن وهب عن الصمري عن نافع قال لم يدرك الناس الا هذه صلاتون تسعا وثلاثين ووتر  
منها ثلاث وعن زرارة بن ابي اذ كان يصلي بهم بالبصرة اربعا وثلاثين ووتر وعن سعيد بن جبير اربعا  
وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر روى عن ابي مجاز عن محمد بن نصر وخرج من طريق محمد بن  
اسحق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال كنا نصلي في زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة  
قال ابن اسحق وهذا ائتمت ما سمعت في ذلك وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم  
من الليل والله اعلم **(قوله حدثنا اسمعيل)** هو ابن ابي اويس **(قوله)** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلى وذلك في رمضان هكذا اوردته مقتضا على شيء من اوله وشئ من آخره وقد اوردته تاما في ابواب  
التعبد بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس فتذكر  
الحديث الى قوله خشيت ان تفرض عليكم وذلك في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفي هنا **(قوله)** خشيت  
ان تفرض عليكم قال ابن التميمي في الحاشية يؤخذ منه ان الشرع ملزم اذا ظهر مناسبة بين كونهم  
يصلون ذلك وفرض عليهم الا ذلك انتهى وفيه نظر لانه محتمل ان يكون السبب في ذلك الظهور واقتدارهم  
على ذلك من غير تكلف وفرض عليهم **(قوله)** في آخر طريق عقيل في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والامر على ذلك هذه التي ياد من قول الزهري كما وثقت في الكلام على الحديث الاول **(قوله)** ما كان  
يزيد في رمضان الخ تقدم الكلام عليه مسخوف في ابواب التعبد واملأ رواه ابن شعبة من  
حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فاستاده ضعيف  
وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها اعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم ليلا من  
غيرها والله اعلم **(قوله)** باب فضل ليلة القدر وقال الله تعالى اننا انزلناه في ليلة القدر وما ادراك ما ليلة  
القدر الى آخر السورة ثم في رواية في ذوق قبل الباب بسبعة وفي رواية غيره وقول الله عز وجل اي  
وتفسير قول الله وساق في رواية كريمة السورة كلها ومناسبة ذلك لترجمة من جهة ان نزول القرآن في  
زمان بينه يقضي فضل ذلك الزمان والاضمير في قوله اننا انزلناه للقرآن لقوله تعالى شهر رمضان الذي  
انزل فيه القرآن وبما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر تنزل الملائكة فيها وسأني في التفسير ذكر  
الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من تفسيرها واختلاف في المراد بالقدر الذي اضيف اليه الليلة قليل  
المراد به التعظيم لقوله تعالى وما قدر والحق قدره والمعنى انها ذات قدر لقول القرآن فيها اول ما يقع  
فيها من نزول الملائكة اول ما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة وان الذي يحيا بصيرا قد وقيل القدر  
منها تضيق قوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التضيق فيها اخفاها عن العلم بعينها اولان  
الارض تضيق فيها عن الملائكة وقيل القدر هنا معنى القدر بفتح الدال الذي هو موافق القضاء والمعنى  
انه يقدر فيها الاحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم وبصدر التوروى كلامه فقال قال العلماء  
سبب ليلة القدر ان كتب فيها الملائكة من الاقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم ورواه عبد  
الرازق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقتادة وغيرهم وقال التوربشتي انا

حسنه وطولهن ثم يصلي اربعا فلا سال عن سببهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا فقلت يا رسول الله اتام قبل ان توتر قال يا عائشة ان عيسى  
تاما من ولا ينام قلبي **(قوله)** باب فضل ليلة القدر **(قوله)** وقال الله تعالى اننا انزلناه في ليلة القدر وما ادراك ما ليلة القدر الى آخر السورة

قال جفناه وإما حفظ  
من الزهري عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال من سام  
رمضان إيماناً واحساساً غفر  
لهما تقدم من ذنبه ومن قام  
ليلة القدر إيماناً واحساساً  
غفر له ما تقدم من ذنبه  
وتابعه سليمان بن كثير عن  
الزهري في باب الخامس ليلة  
القدر في السبع الأواخر  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن  
عمر رضي الله عنهم أن  
رجلاً من أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم أراد ليلة  
القدر في المنام في السبع  
الأواخر فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أرى  
وياً كم قد نوطأت في  
السبع الأواخر فكان  
متحرراً فليتحرفا في  
السبع الأواخر حدثنا  
معاذ بن فضالة حدثنا هشام  
عن يحيى عن أبي سلمة قال  
سألت أبا سعيد وكان لي  
صديقاً فقال

(٣) قوله حفظناه من  
الزهري (إما حفظناه) هكذا  
في نسخ المصحح التي بأيدينا  
ولعلها رواية التي وقعت  
هو الآخر رواية المتن الذي  
بأيدينا كما ترى بالمعنى  
نوهي رواية في خبر وقد نبه  
عليها القسطلاني في خبرها

جاء القدر يسكن الدال وان كان الشافعي في الصدر الذي هو موافق القضاء قطع الدال يعلم انه لم يرد بذلك  
وأما رايه بتقصيل ما جرى به القضاء وأما ظاهره ومحمد بن عبد الله في تلك السنة لتحصيل ما يليق اليهم فيما تقدموا  
بمقدار (قوله قال ابن عيينة) وصلة محمد بن يحيى بن أبي عمر في كتاب الأعيان له من رواية أبي حام  
الرازى عنه قال حدثنا سفيان بن عيينة قد ذكره بلفظ كل شيء في القرآن وما أدراك قد أخبر به وكل شيء  
فيه وما يدرك فليتحرف به انتهى وعزاه مغطاي في أقرا ت بخطه لتفسير ابن عيينة ورواية سعيد بن عبد  
الرجن عنه وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء علم أجده فيه ومقصود ابن عيينة أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يعرف تعيين ليلة القدر وقد تقدم هذا الخبر بقوله تعالى الله بر كى فانه زلت في ابن أم مكتوم  
وقد علم صلى الله عليه وسلم بحاله وأنه من ترك وقتها الذي كرى (قوله حفظناه من الزهري) (إما حفظناه)  
(٣) روى أبو مازة وهو متين وأخبره بخبره بخبره حفظ ومن الزهري متعلق بحفظناه وروى  
بنسبنا إياها على أنه مقول مطلق لحفظ المقدس (قوله من سام رمضان) تقدم في الباب قبله من رواية  
مالك عن الزهري بسنده بلفظ قام بدل سام وتقدم الكلام عليه وزاد ابن عيينة في روايته هنا ومن قام  
ليلة القدر (قوله تابعه سليمان بن كثير عن الزهري) وصلة الذي في الزهريات وقد تقدم شرحه في  
الباب قبله وسند كرى بقية الكلام على ليلة القدر فرياً (قوله باب الخامس ليلة القدر في السبع  
الأواخر) في رواية الكشي في التواضع صفة الأمر وهذه الترجمة والتي بعدها هي تحرى ليلة القدر  
معقودتان لبيان ليلة القدر وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلة بعد الفراغ  
من شرح الحديث الباقين (قوله إن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) لم أقف على تنبيه أحد  
من هؤلاء (قوله أراد ليلة القدر) أو انضم أوله على البناء للمجهول أي قيل لهم في المنام إنهم في السبع  
الأواخر والظاهر أن المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أوّل ليلة الثاني والعشرين وأخراها  
ليلة الثامن والعشرين فلي الأول لا تدخل ليلة إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل  
الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين وقد روى المصنف في التعبير من طريق الزهري عن سالم  
عن أبيه أن سائداً واليلة القدر في السبع الأواخر وان سائداً وانها في العشر الأواخر فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم التحوفا في السبع الأواخر وكأنه صلى الله عليه وسلم نظر إلى التلقف عليه من الر واثنين فأنشأ  
به وقد روى أحمد عن ابن عيينة عن الزهري بلفظ رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم التحوفا في العشر البواق في الوتر منها ورواه أحمد من حديث علي مرفوعاً  
أن غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواق ولمسلم عن جيلة بن سحيم عن ابن عمر بلفظ من كان يلبسها فليتبسها  
في العشر الأواخر ولمسلم من طريق عتبة بن حريث عن ابن عمر التحوفا في العشر الأواخر فان ضعف  
أحدكم أو غفر فلا يغلب على السبع البواق وهذا السياق يرجح الأخذ الأول من تفسير السبع (قوله  
أرى) يقتضين أني أعلم والمراد بصريحاً (قوله روى ماكم) قال عياض كذا جاءه بقراد روى والمراد  
مرأيكم لأنهم تركوا روى واحدة وأما إيراد الحسن وقال ابن التين كذا روى يحيى بن زيد روى وهو جاز  
لأنهم مصدر قالوا فاضم منه روى كجمع روى ليكون جمعاً في مقابلة جمع (قوله نوطأت) بالمعنى نوى  
تواقت وتواضعي وقال ابن التين روى غيرهم والصواب بالمعنى وأصله أن يطأ الرجل جبل برجله مكان  
وطمأ صاحبه وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدره أو يابحوا الاستدانة اليها في الاستدلال على الأمور  
الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية وسند كرى في القول في أحكام الر وافي كتاب التعبير  
أن شاء الله تعالى (قوله حدثنا هشام) هو الدستوا في يحيى هو ابن أبي كثير يافى في الاعتكاف من طريق  
علي بن المبارك عن يحيى سمعت أبا سلمة (قوله سألت أبا سعيد وكان لي صديقاً فقال اعتكفنا) ليدرك  
المسؤول عنه في هذه الطريق وفي رواية على المذ كورة سألت أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يذكر ليلة القدر فقال نعم قد ذكرها الحديث ولمسلم من طريق معمر عن يحيى ثنا كرى ليلة القدر في خبر

من قرش فأنيت أباسعيد قد كره وفي رواية مهمام عن يحيى في باب السجود في الماء والطين من صفة الصلاة نقلت إلى أبي سعيد قلت لا يخرج نضالي النخل فتحدث نخرج فقلت حدثني ما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر فأخبرني سبب السؤال وفيه تأعس الطالب للشيخ في طلب الاختلافه لتمكن مجاريه من مسأله (قوله اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط) هكذا وقع في أكثر الروايات والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها أن توصف بلقطة التائيت لكن وسفت بالمد كرى على إرادة الوقت والزمان أو التقدير الثالث كانه قال الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر ووقع في الموطن العشر الأوسط بضم الواو والسين جمع وسطى ويرى بفتح السين مثل كبر وكبرى ورواه الباقى في الموطن بأسكانها على أنه جمع واسط كإزال ويرى وهذاوافق رواية الأوسط ووقع في رواية محمد بن إبراهيم في الباب الذي يليه كان يحاو والعشر التي في وسط الشهر وفي رواية مالك لا تية في أول الاعتكاف كان يعتكف والاعتكاف مجاورة مخصوصة واسلم من طريق أبي نصره عن أبي سعيد اعتكف العشر الأوسط من رمضان يتسبب ليلة القدر قبل أن تباين له قلما تفضين أمره بالبناء فحوض مما يشتهل انتهى في العشر الاواخر فأمر البناء فاعيد وزاد في رواية عمارة بن غزينة عن محمد بن إبراهيم انه اعتكف العشر الاوّل ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الاواخر ومثله في رواية مهمام المذكورة وزاد فيها بن جبريل أتاه في المرتين فقال له ان الذي طلب ما عمل هو بفتح الهززة والميم أى قدامك قال الطبري وصف الأول والأوسط بالفرق والآخر بالجمع إشارة إلى تصوير ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الاخير دون الأولين (قوله نخرج صيحة عشرين نخطبنا) في رواية مالك المذكورة حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صيحتها من اعتكافه وظاهره بخلاف رواية الباب ومقتضاه ان خطبته وقعت في أول اليوم الحادى والعشرين وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الاخير ليلة اثنين وعشرين وهو مغاير لقوله في آخر الحديث فابصر عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجهته أرا الماء والطين من سبع إحدى وعشرين فانه ظاهر في ان الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقع المطر وكان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق وعلى هذا فكان قوله في رواية مالك المذكورة وهي الليلة التي يخرج من صيحتها من الصبح الذي قبلها ويكون في اضافة الصبح إليها يجوز وقد طال ابن دحية في تقرير ان الليلة نضاف اليوم الذي قبلها ورد على من منع ذلك ولكن لموافق على ذلك قال ابن حزم رواية ابن أبي حازم والدرودي عن رواية حديث الباب مستقيمة ورواية مالك مشكلة وأشار إلى تأويلها بنحو مما ذكرته ويؤيده ان في رواية الباب الذي يليه فإذا كان حين يعصى من عشرين ليلة تفضى ويستقبل إحدى وعشرين رجوع إلى مكانه وهذا في غاية الايضاح وأطارد ابن عبد البر في الاستدكار ان الرواية من مالك انتقلوا عليه في لفظ الحديث فقال بسد ذكر الحديث هكذا رواه يحيى بن يحيى ويحيى بن بكير والشافعي عن مالك يخرج من صيحتها من اعتكافه ورواه ابن القاسم وابن وهب والقعي وجاعة عن مالك فقالوا وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه قال وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فانه يخرج اذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه ومن اعتكف في آخر الشهر فلا ينصرف إلى بيته حتى يشهد العيد قال ابن عبد البر ولا خلاف في الأول وأما الخلاف فيمن اعتكف العشر الاخير هل يخرج اذا غابت الشمس أو لا يخرج حتى يصبح قال واظن الوهم دخل من وقتن خروج المعتكف (قلت) وهو بعيد لما قرره وهومن يان محل الاختلاف وقد وجه شيخنا الامام القسيري رواية الباب بان معنى قوله حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين أى حتى إذا كان المستقبل من الليالي ليلة إحدى وعشرين وقوله هو هي الليلة التي يخرج الضمير يعود على الليلة الماضية ويؤيده هذا قوله من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر لا اله الايم ذلك الاثبات قال الليلة الأولى (قوله اريت) بضم الواو على البناء لتفريعين وهي من الرؤاى

اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان نخرج صيحة عشرين نخطبنا وقال اريت ليلة القدر

اعلمت بها اومن الرؤية اى ايسر بها واعايرى علامتها وهو السجود فى الماء والطين كما وقع فى رواية  
 حمام المشار اليها بلفظ حتى رايت اثار الماء والطين على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديق رؤياه  
 (قوله) ثم انسيتهما (ونسيتها) شك من الراوى هل انساها غيره اياها او نسيها هو من غير واسطة ومنهم من  
 ضبط نسيتهما بضم او لموا التشديد فهو بمعنى انسيها والمراد انه انسى علم تعيينها فى تلك السنة وسيأتى  
 سبب التنبأ فى هذه القصص فى حديث عبادة بن الصامت بعد باب (قوله) انى اسجد) فى رواية  
 الكشمش بن ابي اسجد (قوله) كان فاعتكف معى فليرجع) فى رواية حمام المذكرة من اعتكف مع النبي  
 وفيه القات (قوله) قرعته) فتح القاف والزاى اى قطعه من سحاب رقيقته (قوله) فطرت) بفتح طاء  
 الذى يليه من وجه آخر طسعت السحاب فاطمرت (قوله) حتى سال سقف المسجد) فى رواية مالك فوكف

ثم انسيتهما ونسيتها فاعلموها  
 فى العشر الاواخر فى الوز  
 وائى رايت انى اسجد  
 فى ماسوطين فن كان  
 اعتكف معى فليرجع  
 فرحنا وما ترى فى السماء  
 قرعة بطات سحابة  
 فطرت حتى سال سقف  
 المسجد وكان من جريد  
 التخل واقبعت الصلاة  
 فرايت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يسجد فى الماء  
 والطين حتى رايت اثار الطين  
 فى جبهته وباب تحرى  
 ليله القدر فى الوز من العشر  
 الاواخر

المسجدى فطر الماء من سقفه وكان على عريش اى مثل العريش والافال عريش هو قس سقفه والمراد  
 انه كان مظلا بالجرىد والحصى ولم يكن يحكم البناء بحيث يكن من المطر الكثير (قوله) يسجد فى الماء والطين  
 حتى رايت اثار الطين فى جبهته) وفى رواية مالك على جبهة اثار الماء والطين وفى رواية ابن ابي حاتم فى الباب  
 الذى يليه انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينوما وهذا يشعر بان قوله اثار الماء والطين ليرد به بعض  
 الاثر وهو ما يبق بعد ازالة العين وقد مضى البحث فى ذلك فى صفة الصلاة وفى حديث ابي سعيد عن القوائد  
 ترك مسجده المصلى والسجود على الخائل وجهه الجهور على الاثر الخفيف لكن يكره عليه قوله  
 بعض طرقه وجهه ممتلئ طينوما واجاب النوويبان بالامتناء المذكرة ولا ستزعم ستر جمع الطلبة  
 وفيه جواز السجود فى الطين وقد تقدم ذكر ذلك فى ابواب الصلاة وفيه الامر بطلب الاولى والارشاد الى  
 تحصيل الافضل وان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا تخص عليه فى ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له  
 فى تبليغه وقد يكون فى ذلك مصلحة تتعلق بالشرع كفى السهو فى الصلاة او الاجتهاد فى العبادة كما فى  
 هذه القصة لان ليله القدر لو عرفت فى ليله بعد ما حصل الاقتصار عليها ففانتهت العبادة فى غيرها وكان هذا  
 هو المراد بقوله عسى ان يكون خيرا لكم كسأى فى حديث عبادة وفيه استعمال رمضان بدون شهر  
 واستحباب الاعتكاف فيه وترجيح اعتكاف العشر الاخير وان من الرؤيا ما يقع تعبده مطابقا وترتب  
 الاحكام على رؤيا الانبياء وفى اول قصة ابي سلمة مع ابي سعيد المشى فى طلب العلم واثار المواضع الخالصة  
 للسؤال والى ابي السائل تلك واجتناب المشقة فى الاستفاضة وابتداء الطالب بالسؤال وتقديم الطلبة على التعليم  
 وتتميم البعيد فى الطاعة وتسهيل المشقة فيها بحسن اللطف والتدرج اليها قبل ويستنبط منه جواز  
 تغيير مادة البناء من الارطاف بما هو اقوى منها واقع (قوله) باب تحرى ليله القدر فى الوز من العشر  
 الاواخر) فى هذه الترجمة اشارة الى رجحان كون ليله القدر من عصره فى رمضان ثم فى العشر الاخير منه  
 ثم فى اوتاره ليله ليله منه بينها وهذا هو الذى يدل عليه مجموع الاخبار الواردة فيها وقد وردت ليله القدر  
 علامات اكثرها لاظهر الا بعد ان تحضى منها فى صحيح مسلم عن ابي بن كعب ان الشمس طلعت فى صبيحتها  
 لاشعاعها وفى رواية لاجد من حديثه مثل الطست ونحوه لاجد من طريق ابي عون عن ابن مسعود  
 وزاد صافيه ومن حديث ابن عباس نحوه ولا بن خزيمة من حديثه من فروعا ليله القدر طلقة لاحارة ولا باردة  
 فصبح الشمس يومها حاراضيفة لاجد من حديث عبادة بن الصامت من فروعاتها صافيه بلجة كان  
 فيها فراسا طعاسا كنه صاحبه لاحرقها ولا بدو لاجل لكونه يرى به فيها ومن امارات اثار الشمس فى  
 صبيحتها فخرج مستر بلس لاشعاع مثل القمر ليله البدر لاجل للشيطان ان يخرج معها يومئذ ولا بن  
 ابي شيبة من حديث ابن مسعود ايضا ان الشمس طلعت كل يوم بين قرين شيطان الا صبيحة ليله القدر وله  
 من حديث جابر بن سمرة من فروعا ليله القدر ليله مطرودج ولا بن خزيمة من حديث جابر من فروعا ليله  
 القدر وهى ليله طلقة بلجة لاحارة ولا باردة تبضح كواكها ولا يخرج شيطانها حتى ينضى فجرها ومن  
 طريق قتادة عن ابي ميمون عن ابي هريرة من فروعا ان الملائكة تلك الليلة اكثر فى الارض من عدد



فيه عبادة \* حدثنا ثقيفة بن سعيد حدثنا اسمعيل بن جعفر حدثنا ابو سهيل عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحرم الليلة القدر في الوتر من العشر الاخر من رمضان \* حدثنا ابراهيم بن حزة قال حدثني بن ابي حازم واكراد ودي عن يزيد بن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر فاذا كان حين عسى من عشرين ليلة ١٨٥ تخفى ويستقبل احلى وعشرين

رجع الى مسكنه ورجع من كل يجاور معه وانه اقام في شهر جاور فيه الليلة التي كان يرجع فيها فغلب الناس فامرهم ماشاء الله ثم قال كنت اجاور هذه العشر ثم قد بداني ان اجاور هذه العشر الاخر في كان اعتكف مسي فليبت في معتكفه وقد اريت هذه الليلة ثم استبها فابتغوها في العشر الاخر وابتغوها في كل وتر وقد رايتي اسجد في ما وطئت فاستهلت السماء في تلك الليلة فامطرت فوكف المسجد في مصلي النبي صلى الله عليه وسلم ليلة احدي وعشرين فصرت عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وتطرت اليه انصرف من الصبح وجهه بمنى فطينا وماه وحديثنا محمد بن المشي حدثنا يحيى عن هشام قال اخبرني ابي عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا \* وحدثنى محمد اخبرنا عدة عن هشام ابن عر و عن ابيه عن

الحصى و زوى ابن ابي حاتم من طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء ومن طريق الضحاك قبل الله التوبة فيها من كل نائب وتفتح فيها ابواب السماء وهي من غروب الشمس الى طلوعها وذكر الطبري عن قوم الانشاج في تلك الليلة تسقط الى الارض ثم يعود الى منابتها وان كل شيء يسجد فيها وروى البيهقي في فضائل الاوقات من طريق الاوزاعي عن عبدة بن ابي لباتا انه سمعه يقول ان الماء المالح تعذب تلك الليلة وروى ابن عبد البر من طريق بزهره بن مبيد نحوه (قوله فيه عبادة) اي يدخل في هذا الباب حديث عبادة بن الصامت واشار الى ما خرج في الباب الذي يليه بلفظ التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة ثم ذكر المصنف في الباب ثلثة احاديث \* الاول حديث عائشة او رده من وجهين وفصل بينهما حديث ابي سعيد فالوجه الاول (قوله ابو سهيل عن ابيه) هو نافع بن مالك بن ابي عامر الاصبحي وليس لايه في الصبح عن عائشة غير هذا الحديث (والوجه الثاني) قوله حديث يحيى هو القطن عن هشام هو ابن عروة ووقع في رواية يوسف القاضي في كتاب الصيام حدثنا محمد بن ابي بكر المقدسي حديث يحيى ابن مبيد حدثنا هشام اخبره ابو نعيم من طريقه ومن طريق مسند احمد عن يحيى ايضا واخرجه الاسماعيل من طريق ابن زنجويه عن احمد فدخل بن يحيى وهشام شعبة وهو غريب وقد اخرجه الاماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير واسطة مصر حافيه بالتحديث وهما (قوله كان يجاور) اي يعتكف وقوله العشر التي في وسط الشهر حديث الطبري في رواية الكشميني وقوله بمضين في رواية الكشميني تخفى بالثناة وحديث الثون (قوله فليبت) كذا لا كثر من الثبات ورواية فليبت من اللبث ومعناها مقارب (قوله فابتغوها) الفين المعجمة وقديم الموحدة \* الحديث الثالث حديث ابن عباس او رده من اوجه (قوله فبصرت) يقع الموحدة وضم المهملة وكذا العين بعد البصر تأكيد لقوله اخذت يسدي وانما يقال ذلك في امر مستغرب اظهار التعجب من حصوله (قوله التمسوا) كذا اقتصر على هذه اللفظة من الخبر وكذا حال بيقته على الطريق التي بعدها وهي طريق عبدة عن هشام ولفظه تحرم واليلة القدر في العشر الاخر من رمضان وهو مشعر بانهما متفقان الا في هذه اللفظة فقال يحيى التمسوا وقال عبدة تحرموا وعلى ذلك اعتمد المزي وغيره من اصحاب الاطراف فترجموا الرواية بتعبي كذلك ولكن لفظ يحيى عند احمد وسائر من ذكره قبل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاخر و يقول التمسوها في العشر الاخر يعني ليلة القدر وبين القطين من التماسها لا يعني (قوله حديث محمد اخبرنا عبدة) محمد هو ابن سلام كابرهم به ابو نعيم في المستخرج ويحتمل ان يكون هو محمد بن المشي فيكون الحديث عنده عن يحيى وعبدة معا فاقعة البخاري عنه على لفظ احدهما ولحق في شئ من طرق هشام في هذا الحديث التعبد بالوتر وكان البخاري اشار باذنا له في الترجمة الى ان مطلقه يجعل على المقيد في رواية ابي سهيل \* الحديث الثاني حديث ابي سعيد وقدم سبق الكلام عليه في الباب الذي قبله (قوله التمسوها) كذا فيه باضار المعقول والمراد به ليلة القدر وهو مفسر بما بعده وسأنا انه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه עוד الضمير وانما وقع في هذه الرواية اختصار (قوله ليلة القدر) بالنصب على البلد من الضمير في قوله التمسوها ويجوز الرفع (قوله في الطريق الثانية عبد الواحد) هو ابن زياد وعاصم و

(٢٤ - فتح الباري ح) عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في العشر الاخر من رمضان و يقول تحرم واليلة القدر في العشر الاخر من رمضان \* حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا لوحيب حدثنا ابو ب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوها في العشر الاخر من رمضان ليلة القدر في سابعة تبي في خامسة تبي \* حدثنا عبد الله بن ابي الاسود حدثنا عبد الواحد حدثنا عاصم



ان كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة احدى وعشرين الا ان كان ذلك الشهر تسعا وعشرين وما دعه  
من الحصر مردود لانه يبنى على المراد بقوله تنبى هل هو تنبى بالية المذكورة او خارجا عنها فتناه على  
الاول ويجوز بناءه على الثاني فيكون على عكس ما ذكره والذي يظهر ان في التعبير بذلك الإشارة الى  
الاجتهاد فان كان الشهر ثلاثين فالشهر منها غير الليلة وان كان تسعا وعشرين فالشهر باضا مئهما  
والله اعلم وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا وتوصل لثمان مذهبهم في ذلك اكثر من  
اربعين قولا كما وقع لنا في ذلك في ساعة الجمعة وقد اشتهر كافي انخاف كل منهما ليقيم الجدي طلبهما  
\* القول الاول انها رقت باسلا وراسا حكماء المتولى في التمسع عن الرافض والنا كها في شرح  
العمدة عن الحنفية وكان خطأ منه والحق حكماء السروحي في قول الشيعة وقد روى عبد الرزاق  
من طريق داود بن ابي عاصم عن عبد الله بن يحيى قلت لابي هريرة زعموا ان ليلة القدر رقت قال  
كذب من قال ذلك ومن طريق عبد الله بن شريك قال ذكر الحاج ليلة القدر فكانت انكرها فأراد  
زكريا جئش ان يصعبه فتمعه قومه \* الثاني انها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حكماء النفا كها في ايضا \* الثالث انها خاصة بهذه الامة ولم تكن في الامم قبلهم بحرمها بن  
حبيب وغيره من المالكية وقوله عن الجمهور وحكماء صاحب العمدة من الشافعية ووجهه وهو معترض  
بحديث ابي ذر عند النسائي حيث قال فيه قلت يا رسول الله ان تكون مع الانبياء فاذا ما اوارضت قال لا بل  
هي باقية وبعدهم قول مالك في الموطأ يفتي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قصاص اعمار امته عن  
اعمار الامم الماضية فاعطاه الله ليلة القدر وهذا يحتمل التأويل فلا يدفع الصريح في حديث ابي ذر  
\* الرابع انها يمكنه في جميع السنة وهو قول مشهور عن الحنفية حكماء فاضل خان وابو بكر الرازي منهم  
وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم ويزيد المهلب هذا القول وقال لعل صاحبه  
بناء على دوران الزمان لقصاص الأهلة وهو فاسد لان ذلك لم يستمر في صيام رمضان فلا يصرف فيه  
حتى تقل ليلة القدر عن رمضان ١٥ وأخذ ابن مسعود كما كنت في صحيح مسلم عن ابي بن كعب انه  
اراد ان لا يتكلم الناس \* الخامس انها مختصة برمضان يمكنه في جميع آياله وهو قول ابن عمر واما ابن  
ابى شيبة فاستاد صحيح عنه وروى من فروعه انه اخبره ابو داود وفي شرح الهداية للجزيرة عن ابي  
حنيفة وقال به ابن المنذر والمحاملي وبعض الشافعية ووجه السبكي في شرح المنهاج وحكماء ابن الحارث  
رواية وقال السروحي في شرح الهداية قول ابي حنيفة انها تنقل في جميع رمضان وقال صاحبها انها في  
ليلة معينة منه مبهمة وكذا قال النسائي في المنظومة

وليلة القدر بكل الشهر \* دائرة وعيناها طدر ١٥

وهذا القول حكماء ابن العربي عن قوم وهو السادس \* السابع انها اول ليلة من رمضان حتى عن ابي  
زكريا العيني السعادي وروى ابن ابي عاصم من حديث انس قال ليلة القدر اول ليلة من رمضان قال  
ابن ابي عاصم لا تعلم احدا قال ذلك غيره \* الثامن انها ليلة النصف من رمضان حكماء شيوخنا سراج الدين  
ابن المقنن في شرح العمدة والذي رايت في المفهم للقرطبي حكماء قول انها ليلة النصف من شعبان وكذا  
نقله السروحي عن صاحب الطراز فان كانا محفوطين فهو القول التاسع ثم رايت في شرح السروحي عن  
الحطاب انها في النصف الاخير \* العاشر انها ليلة سبع عشرة من رمضان وروى ابن ابي شيبة والطبراني  
من حديث زيد بن ارقم قال ما اشدك ولا امتري انها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن واخرجه  
ابو داود عن ابن مسعود ايضا \* القول الحادي عشر انها مبهمة في العشر الاوسط حكماء النووي وعزاه  
الطبري لثلاث بن ابي العاصم والحسن البصري وقال به بعض الشافعية \* القول الثاني عشر انها ليلة  
عشر من ربيع الثاني في شهره وذكره ابن الجوزي في مشكله \* القول الثالث عشر انها ليلة  
تسع عشرة واه عبد الرزاق عن علي وعزاه الطبري لزيد بن ثابت وابن مسعود وصله الطحاوي عن

ابن مسعود \* القول الرابع عشر انها اول ليلة من العشر الاخير واليه مال الشافعي وخزم بمجاعة من  
 الشافعية ولكن قال السبكي انه ليس يجوز وما به عندهم لا تخافهم على عدم حث من علق يوم العشرين  
 عتق عبده في ليلة القدر انه لا يعتق تلك الليلة بل باقتضاء الشهر على الصحيح بناء على انهاء العشر الاخير  
 وقبل باقتضاء السنة بناء على انها لا تختص بالعشر الاخير بل هي في رمضان \* القول الخامس عشر مثل  
 الذي قبله الا انه ان كان الشهر تاما فهي ليلة العشرين وان كان ناقصا فهي ليلة احدى وعشرين  
 وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن خزم وزعم انه يجمع بين الاخبار بذلك ويدل له ما رواه احمد  
 والطحاوي من حديث عبد الله بن ابيس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اتسوها ليلة  
 قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين فقال رجل هذه اول بيان بين قال بل اول سبع بغير فان هذا  
 الشهر لا يتم \* القول السادس عشر انها ليلة اثنين وعشرين وستا في حكاية بعد وروى احمد من حديث  
 عبد الله بن ابيس انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر وذلك صحيحا احدى وعشرين فقال  
 كم الليلة قلت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة او القليلة \* القول السابع عشر انها ليلة ثلاث  
 وعشرين رواه مسلم عن عبد الله بن ابيس مرفوعا ان ليلة القدر ثم نسيها فاذكر مثل حديث ابي  
 سعيد لكنه قال فيه ليلة ثلاث وعشرين بل احدى وعشرين وعنه قال قلت يا رسول الله ان لي بادية  
 اكون فيها غري في ليلة القدر قال انزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن معاوية  
 قال ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين ورواه اسحق في مسنده من طريق ابي حازم عن رجل من بني  
 رياضة له صحبة مرفوعا وروى عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا من كان  
 متحرا فالتجهر هاليتسابعة قال وكان ايوب يتفعل ليلة ثلاث وعشرين ويمس الطيب وعن ابن جريح  
 عن عبد الله بن ابي زيد عن ابن عباس انه كان يوقظ اهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق  
 من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن المسيب يقول استقام قول النجوم على انها ليلة ثلاث وعشرين  
 ومن طريق ابراهيم عن الاسود عن عائشة ومن طريق مكحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين  
 \* القول الثامن عشر انها ليلة اربع وعشرين كاتهم من حديث ابن عباس في هذا الباب وروى  
 الطيالسي من طريق ابي نضرة عن ابي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة اربع وعشرين وروى ذلك عن  
 ابن مسعود والشعبي والحسن وقتادة وجمهور حديث واثنان القرآن نزل اربع وعشرين من رمضان  
 وروى احمد من طريق ابن لهيعة عن زيد بن ابي حبيب عن ابي الخير الصنابحي عن بلال مرفوعا  
 اتسوها ليلة القدر ليلة اربع وعشرين وقد اخطأ ابن لهيعة في رفعه فقد رواه عمرو بن الحارث عن زيد  
 بهذا الاسناد مرفوعا بغير لفظه كسائر في اواخر المغازي بلفظ ليلة القدر اول السبع من العشر الاواخر  
 \* القول التاسع عشر انها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي في العارضة وعزاه ابن الجوزي في  
 المشكل لا يكره \* القول العشرون انها ليلة ست وعشرين وهو قول اربعة اصحاب الا ان عائشا قال  
 مامن ليلة من ليالي العشر الاخير الا وقد قبل انها في \* القول الحادي والعشرون انها ليلة سبع وعشرين  
 وهو الجاهل من مذاهب اهل الرواية عن ابي حنيفة وينضم ابي بن كعب وحلف عليه كاتهم مسلم  
 وروى مسلم ايضا من طريق ابي حازم عن ابي هريرة قال هذا كناية ليلة القدر فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ايكم يذكر حين طلع القمر كما تنشق خفنة قال ابو الحسن القاسمي اي ليلة سبع وعشرين فان القمر  
 يطلع فيها تلك الليلة وروى الطبراني من حديث ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 ليلة القدر فقال ايكم يذكر ليلة الصهبوات قلت انا وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه ابن ابي شيبة عن  
 عمر وحذيفة واثمن من الصحابة وفي البلب عن ابن عمر عندهم رأي رجل ليلة القدر ليلة سبع  
 وعشرين ولاحد من حديثه مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا من المستند من كان متحرا بها  
 فليتجهر هاليتسبع وعشرين وعن جابر بن سمرة نحوه اخرجه الطبراني في اوسطه وعن معاوية نحوه

أخرجه ابوداود وحكاه صاحب الحلية من الشافعية عن اكرام العلماء وقد تقدم استنباط ابن عباس  
 عنده غيره وهو ماقتله وزعم ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد وافق  
 قوله بها هي صابح كل بعد العشرين وهذا انه ابن حزم عن بعض المالكية وبالفتح انكلاؤه نقله ابن  
 عطية في تفسيره وقال انه من مع التفاسير وليس من متين العلم واستنبط بعضهم ذلك من جهة اخرى فقال  
 ليلة القدر تسعة احراف وقد عرفت في السورة ثلاث احراف فذلك التسع وعشرون وقال صاحب الكافي  
 من الحنفية وكذا المحيط من قال وزعمه ان طلوع ليلة القدر طلعت ليلة تسع وعشرين لان الصامات  
 تعتقد انها ليلة القدر \* القول الثاني والعشرون انها ليلة ثمان وعشرين وقد تقدم توجيهه قبل بقول  
 \* القول الثالث والعشرون انها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي \* القول الرابع والعشرون انها  
 ليلة ثلاثين حكاه عياض السروجي في شرح الهداية ورواه محمد بن نصر والطبري عن معاوية واحد  
 من طريق ابي سلمة عن ابي هريرة \* القول الخامس والعشرون انها في اواخر العشر الاخير وعليه  
 يدل حديث عائشة وغيره في هذا الباب وهو ارجح الاقوال وصار اليه ابو ثور والزمخشر في خروجه وجاهة  
 من علماء المذاهب \* القول السادس والعشرون مثله بزيادة الليلة الاخير رواه الترمذي من  
 حديث ابي بكر واحد من حديث عباد بن الصامت \* القول السابع والعشرون تنقل في العشر  
 الاخير كله قاله ابو قلابة بن نص عليه مالك والثوري واحد واسحق وزعم الماوردي انه متفق عليه  
 وكانها اخذت من حديث ابن عباس ان الصعبة اتفقوا على انها في العشر الاخير ثم اختلفوا في تعيينها منه  
 كاتقدم ويؤيد كونها في العشر الاخير حديث ابي سعيد الصبحي ان جبريل قال لبي صلى الله عليه وسلم  
 لما اعتكف العشر الاوسط ان الذي تغلب امامك وقد تقدم ذكره قريبا وقد تقدم ذكر اعتكافه صلى  
 الله عليه وسلم العشر الاخير في طلب ليلة القدر واعتكافه واجبه بعده والاجتهاد فيه كافي الباب الذي  
 بعده واختلف القائلون بعقبتهم من قال هي فيه عملة على حد سواء قلها الراعي عن مالك وشيخه ابن  
 الحجاب ومنهم من قال بعض لياليه ارجى من بعض فقال الشافعي ارجاه ليلة احدى وعشرين وهو  
 القول الثامن والعشرون وقيل ارجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول التاسع والعشرون وقيل ارجاه  
 ليلة تسع وعشرين وهو القول الثلاثون \* القول الحادي والثلاثون انها تنقل في السبع الاواخر  
 وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر هل المراد ليالي السبع من آخر الشهر او اخر سبعة عدد من  
 الشهر ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون \* القول الثالث والثلاثون انها تنقل في النصف  
 الاخير ذكره صاحب المحيط عن ابي يوسف ومحمد وحكاه امام الحرم من صاحب التقريب \* القول  
 الرابع والثلاثون انها ليلة ست عشرة او سبع عشرة ورواه الحرث بن ابي اسامة من حديث عبد الله بن  
 الزبير \* القول الخامس والثلاثون انها ليلة تسع عشرة او تسع عشرة او احدى وعشرين ورواه سعيد بن  
 منصور من حديث انس باستاد ضعيف \* القول السادس والثلاثون انها في اقل ليلة من رمضان او آخر  
 ليلة واما ابن ابي عاصم من حديث انس باستاد ضعيف \* القول السابع والثلاثون انها في اقل ليلة او تسع  
 ليلة او سبع عشرة او احدى وعشرين او اقل ليلة واما ابن مردويه في تفسيره عن انس باستاد ضعيف  
 \* القول الثامن والثلاثون انها ليلة تسع عشرة او احدى عشرة او ثلاث وعشرين ورواه ابوداود ومن  
 حديث ابن مسعود باستاد فيه مقال وعبد الرزاق من حديث علي باستاد منقطع وسعيد بن منصور ومن  
 حديث عائشة باستاد منقطع ايضا \* القول التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين او سبع وعشرين  
 وهو ما اخذ من حديث ابن عباس في الباب حيث قال سبع يقين او سبع فحين ولا جدم حديث الثمان  
 ابن بشير صابغة تحضوا او سبعة تبقى قال الثمان فحين تقول ليلة تسع وعشرين واتم قولون ليلة ثلاث  
 وعشرين \* القول الاربعون ليلة احدى وعشرين او ثلاث وعشرين او خمس وعشرين كما بيئ في  
 الباب الذي بعده من حديث عباد بن الصامت ولا يداود من حديثه بلقط ناسعة تبقى سابعة تبقى

خامسة تبقى قال مالك في المدونة قوله تاسعة تبقى ليلة احدى وعشرين الى آخره \* القول الحادي  
والاربعون انما منحصر في السبع الاواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي قبله \* القول  
الثاني والاربعون انما ليلة اثنين وعشرين او ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن انس عند اجد \* القول  
الثالث والاربعون انما في اشفاق العشر الوسط والعشر الاخير قرأته بخط مغلطاي \* القول الرابع  
والاربعون انما ليلة الثالثة من العشر الاخير او الخامسة منه وراه اجد من حديث معاذ بن جبل والقرن  
بينه وبين ما تقدم ان الثالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين فتحتل الى انما ليلة  
ثلاث وعشرين او خمس وعشرين او سبع وعشرين وهذا يتغير هذا القول بماضى \* القول  
الخامس والاربعون انما في سبع او ثمان من اول النصف الثاني وروى الطحاوي من طريق عطية بن  
عبد الله بن ابي نعيم عن ابيه انما قال النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال تحراها في النصف الاخير  
ثم عاذفها له فقال الى ثلاث وعشرين قال وكان عبد الله يحيى ليلة ست عشرة الى ليلة ثلاث وعشرين ثم  
يقصر \* القول السادس والاربعون انما في اول ليلة او آخر ليلة او الورز من الليل اخرجه ابو داود في  
كتاب المراسيل عن مسلم بن ابراهيم عن ابي خنيدة عن ابي العالبة ان اعرابا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو يصلي فقال له متى ليلة القدر فقال اطلبوها في اول ليلة و آخر ليلة والورز من الليل وهذا مرسل  
رجاله ثقات وجميع هذا الاقوال التي حكيناها بعد الثالث فهم راجعون متفقة على امكان حصولها واكثر  
على انما لها وقال ابن العربي الصحيح انما لا تعلم وهذا يصلح ان يكون قول آخر وانكر هذا القول  
النووي وقال قد ظاهرت الاحاديث بامكان العلم بها واخير به جماعة من الصالحين فلا معنى لانتكار ذلك  
وقتل الطحاوي عن ابي يوسف قول لا يجوز فيه انه يرى انما ليلة اربع وعشرين او سبع وعشرين فان ثبت  
ذلك عنه فهو قول آخر هذا آخر ما وقتت عليه من الاقوال وبعضها يمكن رداه في بعض وان كان ظاهرها  
التباين وارجحها كلها انما في ورز من العشر الاخير وانما تحتل كما فهم من احاديث هذا الباب وارجحها  
اوتار العشر وارجح اوتار العشر عند الشافعية ليلة احدى وعشرين او ثلاث وعشرين على ما في حديثي  
ابي سعيد وعبد الله بن ابيس وارجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين وقد تقدمت ادلة ذلك قال العلماء  
المكعبة في اخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها بخلاف ما لو عرفت ليلة لا تقصر عليها كما تقدم  
نحوه في ساعة الجمعة وهذه الحكمة مطردة عند من يقول انما في جميع السنة او في جميع رمضان او في  
جميع العشر الاخير او في اوتارها خاصة الا ان الاول ثم الثاني اليق به واختلقوا اهل لها علامة تظهر لمن  
وقفت لها لم لا تقبل يرى كل شيء ساجدا وقيل الاوتار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل  
يسمع سلاما او خطبا من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعائها من وقتها واختار الطبري ان جميع  
ذلك غير لازم وانه لا يشترط حصول رؤيته شي ولا مباحه واختلقوا ايضا هل يحصل الثواب المرتب  
عليها لمن اتق الله فاما هو ان يظهر شيء او يتوقف ذلك على كشفها هو الى الاول ذهب الطبري والمهلب  
وابن العربي وجماعة والى الثاني ذهب الاكثر ويدل لما وقع عند مسلم من حديث ابي هريرة بلفظ  
من يتم ليلة القدر فيراقفها وفي حديث عباد عند اجد من فاما ما عاينا او احسبنا به وقتها قال النووي  
مخبر رواقها انما يعلم انما ليلة القدر فيراقفها ويحتمل ان يكون المراد بوقافها في نفس الامر وان لم يعلم  
هو ذلك وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود قال من يتم الحول يصيب ليلة القدر وهو محتمل  
للقولين ايضا وقال النووي ايضا في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام ليلة القدر معناه من قامه  
ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك من قام ليلة القدر فراقفها حصل له وهو جاري على اختياره من تفسير  
الواقفة بالمعلم بها وهو الذي يرجح في نظري ولا انكر حصول الثواب الجزيل لمن قام ليلة القدر وان لم  
يعلم بها ولو لم توفقه وانما الكلام على حصول الثواب المعين الموعد به وقبر عوا على القول باشتراط العلم  
بها انه يخصص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معاني يستأخذ وقال

الطهرى في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك الليلة للعيون ما لا يظهر في سائر السنة  
اذ لو كان ذلك حق لكانت على كل من قام ليلة السنة فضلا عن ليلة رمضان وتعبها من المتبصر في الخاشية  
بانه لا ينبغي اطلاق القول بالكذب لذلك في يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من  
عباده فيختص به اقوام دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة وقد  
كانت العلامة في السنة التي حكمها ابو سعيد زول المطر ونحن نرى كثيرا من السنين ينقص رمضان دون مطر  
مما اعتقدنا انه لا يجوز رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نتقن ان ليلة القدر لا يابها الا من راي  
الطوارق بل فضل الله واسمى ور بظاهر تلك الليلة لم يحصل منها الا على العباد من غير رؤية خلق أو آخر  
رائ الخارق من غير عبادة والذى حصل على العبادة افضل والعبرة انما هي بالاستقامة فانها تستحيل ان  
تكون الا كرامة بخلاف الخارق فتدبر كرامة وقد يقع ثقتة والله اعلم وفي هذه الاحاديث رد قول ابي الحسن  
الحلي المعروف انه اعتبر ليلة القدر في ثقتة طول عمره وانما تكون داخلية الاحداث كان اول الشهر ليلة  
الاحد كانت ليلة تسع وعشرين وهلم جرا ولمن ذلك ان تكون في ليلتين من العشر الوسط لضر وانه  
اوتار العشر خمسة وعارضة بعض من تارعه فقال انها تكون داخلية الجمعة وقد رخص قول ابي الحسن  
وكلاهما الاصل بل هو مخالف لاجماع الصحابة في عهد عمر كما تقدم وهذا كلف في الرد والله التوفيق  
﴿قوله﴾ وقت هناء نسخة الصفاني باده ساذ كرهافي آخر الباب الذي يلي هذا بدياب آخر ان شاء الله  
تعالى ﴿قوله﴾ باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاخي الناس اي بسبب تلاخي الناس وقد ارفع معرفة إشارة  
الى انهم لم يرفع اصلا وراسا قال الزين بن المتبر يستفاد هذا التثبيد من قوله المتسوها بعد اخبارهم بانها رقت  
ومن كون ان وقوع التلاخي في تلك الليلة لا يستلزم وقوعه فيها بعد ذلك ومن قوله فحسب ان يكون خيرا فان وجه  
التبعية من جهة ان قضاءها يستدعي قيام كل الشهر او العشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها ﴿قوله﴾ عن  
انس عن عبادة بن الصامت كذا رواه اكرام صاحب جسد عن انس رواه مالك فقال عن جسد عن انس  
قال خرج علينا ويقل عن عبادة قال ابن عبد البر والصواب اثبات عبادة وان الحديث من مسنده ﴿قوله﴾  
فتلاخي بالمهمة اي وقت بينهما ملاحاه في الخاصة والمنازعة والمشاحة والاسم المعاد بالكسر والمدوني  
رواية ابى نصره عن ابي سعيد عند مسلم فجارجلان يختصمان معهما الشيطان ونحوه في حديث القلتان عند  
ابن اسحق وزاد انه لهما عند سدة المسجد فجوز بينهما فافقت هذه الاحاديث على سبب النسيان وروى  
مسلم ايضا من طريق ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اريت ليلة القدر ثم اخطاني  
بعض اهلي فسينتها وهذا سبب آخر لما ان يحمل على التعدد بان تكون الرواية في حديث ابي هريرة تاما  
فيكون سبب النسيان الايقاظ وان تكون الرواية في حديث غيره في اللفظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من  
الخاصة او يحمل على اتحاد القصص ويكون النسيان وقع من عين سيبين ويحتمل ان يكون المعنى اخطاني  
بعض اهلي فسينتها تلاخي اهل جلدن فقامت لاجز بينهما فاقسيتها للاشتغال بها وقد روى عبد الرزاق من  
مسند سعيد بن المسيب انه صلى الله عليه وسلم قال لا يخرجكم ليلة القدر قالوا اي فيك ساعة ثم قال لقد قلت  
لكم وانا اعلمها ثم انسيها فلم يذكر سبب النسيان وهو مما يؤول الى التعدد ﴿قوله﴾ جردلان قيل هما  
عبد الله بن ابي جرد وكتب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكره مسندا ﴿قوله﴾ لا يخرجكم ليلة القدر اي  
تعيين ليلة القدر ﴿قوله﴾ فرقت اي من قلبي فسينتها للاشتغال بالتخاصمين وقيل المعنى فرقت  
بركتها في تلك السنة وقيل الثاني فرقت لعلنا لا نلاليه قال البيهقي قال بعضهم فرقت اي معرفتها والحامل  
له على ذلك ان رضعها مسبوقة بوقوعها فاذا وقت لم يكن لوضعها معنى قال ويكن ان قال المراد برضعها اياها  
شرعت ان تقع فلما حاصرت فرقت به مدققت الشرع عزلة الوقوع واذا تقرر وان الذي ارتفع علم تعيينها في تلك  
السنة فهل اعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك تعيينها في احتمال وقد تقدم قول ابن عيينة في اول الكلام  
على ليلة القدر انه اعلم وروى محمد بن نصر من طريق واهب المغافري انه سأل زيدا بن عتبة ام سلمة هل كان

باب رفع معرفة ليلة  
القدر لتلاخي الناس  
حدثني محمد بن المتبري حدثني  
خالد بن الحارث حدثنا  
جيد حدثنا انس عن عبادة  
ابن الصامت قال خرج النبي  
صلى الله عليه وسلم ليخرجنا  
ليلة القدر فتلاخي رجلان  
من المسلمين فقال خرجت  
لاخرجكم ليلة القدر فتلاخي  
قلان وقلان فرقت وصهي  
ان يكون خير لكم

رسول الله صلى الله عليه وسلم علم ليله القدر فقالت لاول علمها لما قام الناس غيرها اه وهذا فاته اختلا  
وايس يلزم لاختلال ان يكون التجدد وقع بذلك ايضا فيحصل الاجتهاد في جميع العشر كما تقدم واستنبط السبكي  
الكبير في المليات من هذه القصة استحباب كتاب ليله القدر لمن رآه قال ووجه الدلالة ان الله تفرنته  
انه لم يخبر به لولا الخيرة كله فيما ندوله فيستحب اتباعه في ذلك وذ كوفي شرح المهاج ذلك عن الحارثي قال  
والحكمة فيه انها كرامة والكرامة ينبغي كتابها بلا خلاف بين اهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا  
يأمن السلب من جهة ان لا يأمن الى ما ومن جهة الادب فلا يتشغل عن الشكر لله بالنظر اليها وذ كرها  
لناس ومن جهة انه لا يأمن المحسد فيرقع غيره في المخذور ويستأس له يقول يعقوب عليه السلام يابني  
لا تعصم رؤيتك عن اخوتك الاية **(قوله)** فالتسوها في التاسعة والسابعة والخامسة) بمحتمل ان يذ  
بالتاسعة تاسع ليله من العشر الاخير فتكون ليله تسع وعشرين ويحتمل ان يذ بها تاسع ليله تبقى من الشهر  
فتكون ليله احدي او اثنين بحسب عام الشهر وهما تاسع وربع الاول قوله في رواية اسمعيل بن جعفر عن  
جديد الماضي في كتاب الايعين بلفظ التسوها في التسع والسبع والخمس اى في تسع وعشرين وسبع وعشرين  
وخمس وعشرين وفي رواية لاحد في تاسعة تبقى والله اعلم **(قوله)** باب العمل في العشر الاواخر من رمضان  
وفي رواية السندي في رمضان **(قوله)** عن ابي بصير) بفتح الحثانية وسكون المهملة وضم الفاء ولا حد من  
سقبان عن ابي عبيد بن نسطاس وهو ابو بصير المذكو رؤاهم عبد الرحمن وهو كوفي تابعي صغير ولم ابو  
بصير آخر تابعي كبير اسمه ودان **(قوله)** اذا دخل العشر اى الاخير وصرح به في حديث علي عندنا ابي  
شيبه واليهي من طريق حاصم بن ضمرة **(قوله)** شدمت زره اى اعتزل الناسو بذلك جزم عبد الرزاق  
عن الثوري واستشهد بقوله الشاعر

قوم اذا حاربوا شدوا ما آزرهم \* عن الثمامه ولو باقت باطهار

وذ كراين ابي شيبه عن ابي بكر بن عياش نحوه وقال الخطابي بمحتمل ان يذ بها محذوف العبادة كما يقال  
شدت لهذا الامر مئذ رى اى ثمرته ويحتمل ان يذ بالتشمير والاعتزال معا بمحتمل ان يذ بالحقيقة  
والجاز كن يقول طو يل التجادل طو يل القامة وهو طو يل التجادل حقيقة فيكون المراد شدمت زره حقيقة  
فجزله واعتزل النساء وشمر للعبادة (قلت) وقد وقع في رواية حاصم بن ضمرة المذكو رؤاهم عبد الرحمن  
النساء قطعه بالوافقة وى لاختلال الاول **(قوله)** واحي ليله اى شهره فاحياه بالعبادة واحي نفسه بشهره  
فيه لان النوم اخ الموت وضافه الى الليل اتساعا لان القام اذا حي بالعبادة احيا ليله بحياته وهو نحو قوله  
لا يجحوا لو يوتكم قبورا اى لاتماموا فتكونوا كالاموات فتكون يوتكم كالقبور **(قوله)** وايقظ اهله  
اى للصلاة وروى الترمذي ومحمد بن نصر من حديث زيب فتام سلمه لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا نبي من رمضان عشرة ايام يدع اهله يطبق القيام الاقامه قال القرطبي ذهب بعضهم الى ان  
اعتزاله النساء كان بالاكتفا فوجه نظر قوله فيه وايقظ اهله فانه يشعر بانه كان معهم في البيت فلا كان  
معتكفا لكان في المسجد ولم يكن معه احد وفيه نظر فقد تقدم حديث اعتكف مع النبي صلى الله عليه وسلم  
امراة من ازواجه وعلى تقدير انه لم يعتكف احد منهن فيحتمل ان يوقظهن من موضعه وان يوقظهن عند  
ما يدخل البيت لحاجته فتنبه به وتقع في نسخة الصغاني قبل هذا الباب في آخر باب تحوي ليله القدر وانسه  
قال ابو عبد الله قال ابو نعيم كان هيرة مع المختار يجهز على التللي قال ابو عبد الله فلم اخرج حديث هيرة  
عن علي - لهذا ولم اخرج حديث الحسن بن عبيد الله لان عامة حديثه مضطرب انتهى واراد بحديث  
هيرة مما أخرجه احمد الترمذي من طريق ابي اسحق السبيعي عن هيرة بن يريم وهو يفتح الياء المشددة من  
تحت بوزن عظيم عن علي - ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوقظ اهله في العشر الاخير من رمضان واخرجه  
احدواين ابي شيبه وابو يعلى من طرق متعددة عن ابي اسحق وقال الترمذي حسن صحيح واراد بحديث  
الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذي ايضا والنسائي وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه

فالتسوها في التاسعة  
والسابعة والخامسة **(باب)**  
العمل في العشر الاواخر  
من رمضان **(حديثنا على)**  
ابن عبد الله حديثنا بن  
هيثة عن ابي بصير وعن  
ابن الضمى عن مسروق  
عن عائشة رضى الله عنها  
قالت كان النبي صلى الله  
عليه وسلم اذا دخل العشر  
شدمت زره واحي ليله وايقظ  
اهله



عن ابراهيم النخعي عن الاسود بن يزيد عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها قال الترمذي بعد تخبر بيمين حسن غريبه ما قول ابي نعيم في هبيرة نعماته كان من اعان المختار وهواين ابي عبيد الثقي لما غلب على الكوفة في خلافة عبدالله بن الزبير ودعا الى الطلب بدم الحسين بن علي فاطاعه اهل الكوفة فمن كان يوالي اهل البيت قتل المختار في الحرب وعبر هاجم اثمهم يقتل الحسين خلايق كثيرة وكان من وثق هبيرة لم يؤثر ذلك فيه عنده فدل انه كان متاولا ولذلك صحح الترمذي حديثه وعن وثق هبيرة ومعنى قوله يجهز وهو يضم اوله

و- يمزى اى يكمل القتل واما الحسن بن عبيد الله فهو كوفى نخبى قدم يحيى القطان عليه الحسن بن عمرو وقال ابن معين ثقة صالح وثقه ابو حاتم والنسائي وغيرهما وقال الدارقطني ليس بقوى ولا يقاس بالاعمش انتهى وقد تردد هذا الحديث عن ابراهيم وقد رده عبد الواحد بن زياد عن الحسن واثبت استغربه

الترمذي واما مسلم فصحيح حديثه لشواهد على حاله وتجنب حديث علي للمعنى الذي ذكره البخاري او لغيره واستغنى البخاري عن الحديثين عاشره في هذا الباب من طريق مسروق عن عائشة وعلى هذا فحل الكلام المذكور وان يكون عقب حديث مسروق في هذا الباب لا قبله وكان ذلك من بعض النسخ والله اعلم وفي الحديث الحرس على مداومة القيام في العشر الاخير اشارة الى الحث على تجويد الصلاة ختم الله لنا بخير آمين **(قوله ابواب الاعتكاف)** كذا المستمل وسقط لغيره الا التثني فانه قال كتاب وثبت له

السبلة مقدمة والمستمل مؤخره والاعتكاف لغة لزوم الشيء وجلس النفس عليه وشعره بالمقام في المسجد من شخص مخصوص على صفته مخصوصة وليس بواجب اجابا الاعلى من نذر وكذا من شرع فيه قطعه عامدا عند قدمه واختلف في اشتراط الصوم كسابق في باب مفردوا وقد روي عن مسروق غفلة بشرط الطهارة

له **(قوله باب الاعتكاف في العشر الاواخر)** والاعتكاف في المساجد كلها اى مشروطة بالمسجد من غير تخصيص بمسجد دون مسجد **(قوله لقوله تعالى ولا تأثروا بها)** تأثروا في المساجد الاية **(قوله)** ووجهه الله لانه من الاية انه لو صبح في غير المسجد لم يخص نحره بالمباشرة به لان الجماع مناف للاعتكاف بالاجماع فصل من ذكر المساجدان المراد ان الاعتكاف لا يكون الا فيها وهل ابن المنذر الاجماع على ان المراد بالمباشرة في الاية بالجماع وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الاية كانوا اذا

اعتكفوا اخرج رجل لمواجهه فلقى امرأته معها ان شاءمزلت واتفق العلماء على مشروطية المسجد للاعتكاف لا محمد بن بابة المالكي فاجاز في كل مكان واجاز الحنفية المرأة ان تعتكف في مسجد ينها وهو المكان المعد للصلاة فيه وفيه قول الشافعي قديم وجهه لاجتماع المالكية يجوز للرجال والنساء ان يطلعوا

في البيوت افضل وذهب ابو حنيفة واخذ الى اختصاصه بالمساجد التي قام فيها الصلوات ونحوه ابو يوسف بالواجب منه واما النقل ففي كل مسجد وقال الجوهري يعوموه في كل مسجد الا ان يقره بالجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع وشرطه مالك لان الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ويجب الشرع عند مالك ونحوه طائفة من السلف كالزهرى بالجامع مطلبة او اولى الشافعي في القديم ونحوه حذيفة بن اليمان بالمساجد

الثلاثة وسطاء مسجد مكة والمدينة وابن المسيب مسجد المدينة واتفقوا على انه لا حد لكثره واختلفوا في اقله فمن شرط فيه الصيام قال اقله يوم ومنهم من قال يصح مع شرط الصيام في دون اليوم كساه بن قدامة وعن مالي بشرط عشرة ايام وعنه يوم او يومان ومن لم يشرط الصوم قالوا اقلها مطلق عليه اسم ليشترط

النعوذ وقيل يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة وروى عبد الرزاق عن يعلى بن امية الصحابي اني املكث في المسجد الساعة وما املكث الا لا اعتكفوا واتفقوا على فساد الجماع حتى قال الحسن والزهرى من جامع فيه لزمته الكفارة وعن مجاهد يتصدق بدنيار بن واختلفوا في غير الجماع في المباشرة اقوال ثالثة انزل بطل والاقلام او رد للمستنف في الباب ثلاثة احاديث احدها حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان وقد اخرج مسلم من هذا الوجه وزاد اقل نافق وقد رافى عبدالله

ياض في غالب النسخ التي

بايدنا اه مصححه

بسم الله الرحمن الرحيم

ابواب الاعتكاف باب

الاعتكاف في العشر الاواخر

والاعتكاف في المساجد

كلها لقوله تعالى ولا

تأثروا بها وانتم ما تكونون

في المساجد تلك حدود الله

فلا تقربوها كذلك بين

الله وآياته فلتأثروا بطعن

حدثنا اسمعيل بن

عبدالله قال حدثني ابن

وهب عن يونس ان افضا

اخبره عن عبدالله بن

عمر رضى الله عنهم قال

كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يعتكف العشر الاواخر

من رمضان

حدثنا

عبدالله بن يوسف حدثنا

اليث عن عقيل

عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشكك العشي  
 الأوخر من رمضان حتى نواف الله تعالى ثم استكف أزواجه من بعده \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن عبد الله بن الهادي  
 عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي ١٩٤ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله

عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكف في العشر الاوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة احدى عشرين يومه في الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكفه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر فقد اريت هذه الليلة ثم انصبتها وقد رايتني اسجد في ماء وطين من صبيحتها فالتصوتها في العشر الاواخر والتصوتها في كل وتزلزلت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عرش فوق كعب المسجد فصرت هناء رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهة اثر الماء والطين من صبح احدى وعشرين في باب الحائض ترحل راس المتكف حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال اخبرني ابي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الى راسه وهو يجلو ردى المسجد فأرجله وأنا حائض في باب لا يدخل البيت الا للحاجة حدثنا

ابن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف فيه من المسجد واذن ابن ماجه من وجه آخر عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف طرح له فراشه وراى اسطوانة التوبة حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاد حتى توفاه الله ثم اعتكف ازواجه من بعده فيؤخذ من الاول اشتراط المسجد له ومن الثاني انه لم ينسج وليس من الخصائص واما قول ابن نافع عن مالك فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له من شدة اتباعهم للآثر فوقع في نفسي انه كمال واصل واراهم تركوه لشدة ولهم يلغى عن احدهم السلف انهما اعتكفا الاعرابي بكر بن عبد الرحمن اه وكان هارداقة خصوصاً لا اقدح حكينا عن غير واحد من الصحابة ومن كلام مالك اخذ بعض اصحابه بان الاعتكاف جائز وانكر ذلك عليهم ابن العري في وقال انتم ستمؤ كدة وكذا قال ابن طلال في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على تأكده وقال ابو داود عن احمد لا اعلم عن احدهم من العلماء خلافاً انه مسنون **(قوله عن ابن شهاب)** زاد معمر فيه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وخاله الليث بن الزهري فقال عن عروة عن عائشة موصولاً وعن سعيد مرسلًا \* قالها حديث ابي سعيد وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله **(قوله باب الحائض ترجل راس المعتكف)** اى تغطيه وتمدهنه **(قوله بصنى الى)** يضم اوله الى عيل **(قوله وهو مجاور)** في رواية احمد والنسائي كان يأتيني وهو معتكف في المسجد فيتكى على باب حجر في غاضل راسه وسائرته في المسجد وقد تقدمت فوائده في كتاب الحيض ويؤخذ منه ان الجواروة لا اعتكاف واحمد يفرق بينهما مالك وفي الحديث جواز التنظف والطيب والفصل والخلق والثر من الحائض الى الرجل والجهر وعلى انه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك تركه فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفي الحديث استغدام الرجل امراته برضاها وفي اخراجها راسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف وعلى ان من اخرج بعض بدنه من مكان حلقه ان لا يخرج منه لم يحنث حتى يخرج رجليه ويعتمد عليهما **(قوله باب لا يخل)** اى المعتكف **(البيت الاحلحاجه)** كانته اطلق على وفق الحديث **(قوله عن عروة)** اى ابن الزبير (وعروة) كذا في رواية الليث جمع ينهوا ورواه يونس عن الاوزاعي عن الزهري عن عروة وعونده ورواه مالك عنه عن عروة عن عروة قال ابو داود وغيره لم يتابع عليه وذكر البخاري ان عبيد الله بن عمر تابع مالك كذا في الدارقطني ان اباباوس رواه كذلك عن الزهري واتفقوا على ان الصواب قول الليث وان الباقيين اختصر وامته ذكر عمره وان ذكر عمره في رواية مالك من المزني في متصل الاسانيد وقد رواه بعضهم عن مالك فوافق الليث انا حجة النسائي ايضا وله اصل من حديث عروة عن عائشة كاسيائي من طريق هشام عن ابيه وهو عند النسائي من طريق تميم بن سلمة عن عروة **(قوله وكان لا يدخل البيت الاحلحاجه)** زاد مسلم الاحلحاجه الانسان وفسر هار الزهري بالبول والغائط وقد اتفقوا على استثناءهما واختلفوا في غيرهما من الحليات كالاكل والشرب ولو خرج لهما قوضاً خارج المسجد لم يطل ويقتضى جهالاتي ووافقتهم لاحتاج اليه وقص عبد الله بن داود من طريق عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعود دهر يضاولا يشهد جنازة ولا يحس امراته ولا يأسرهما ولا يخرج لحاجة الا لا بد منه قال ابو داود وغيره عبد الرحمن لا يهل فيه البتة وجرم الدارقطني بان القدرة الذي من حديث عائشة قوله لا يخرج الاحلحاجه وما عدها من دنياه ورواه يونس عن النخعي والحسن البصري ان شهد المعتكف جنازة او عادهم يضاولا خرج للجمعة يطل اعتكافه به قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والناسفي واسحق ان شرط شيامن ذلك في ابتداء اعتكافه

قبيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن غزوة وعمره بقت عبد الرحمن  
 ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل علي راسه وهو في المسجد فأرجله وكان  
 لا يدخل البيت الا الحاجة اذا كان معكها

لم يطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن احمد **﴿ قوله باب غسل المعتكف ﴾** ذكر فيه حديث عائشة ايضا وقد تقدم مباحثه في كتاب الحيض **﴿ قوله فيه فاغسله ﴾** زاد النسائي من رواية جاد عن ابراهيم فاغسله بضميم **﴿ قوله باب الاعتكاف ليلا ﴾** اي بغير نهار **﴿ قوله ﴾** حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد وهو القطان كذا رواه مسدد من مسند ابن عمر ورواه الملقدي وغيره عنه مسلم وغيره عنه ابراهيم بن يحيى بن سعيد **﴿ قوله ﴾** قال عن ابن عمر عن عمر اخيه النسائي وكذا اخرجه ابو داود عن احمد لكنه في المسند كما قال مسدد قاله اعلم فاختص فيه على عبيد الله بن عمر عن نافع وعلى ايوب عن نافع وسياق ذلك في بيان فرض الخس وفي غزوة خيبر **﴿ قوله ان عمر سأل ﴾** لم يدكر مكان السؤال وسياق في التذمر من وجه آخر ان ذلك كان بالجرأة لما رجوا من خيبر ويستفاد منه الردعي من زعم ان اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لان غزوة خيبر متأخرة عن ذلك **﴿ قوله ﴾** كنت نذرت في الجاهلية زاد حفص بن غياث عن عبيد الله عن مسدد قال اسلم سأل وفيه ردعي من زعم ان المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وانه انما نذر في الاسلام واصرح من ذلك ما اخرجه الفاروقي من طريق سعيد بن بشر عن عبيد الله بلفظ نذر عمر ان يعتكف في الشربة **﴿ قوله ان اعتكاف ليلا ﴾** استدلل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لان الليل ليس ظرفا للصوم فلا كان شرط الامر الذي صلى الله عليه وسلم به وتعب بان في رواية شعبة عن عبيد الله عن مسدد يوم ابدل ليجمع ابن جابر وغيره بين الروايتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فن اطلق ليلا اراد يومها ومن اطلق يوما اراد بليته وقد ورد الامر بالصوم في رواية عمر وبن دينار عن ابن عمر صرحا بحال من اسنادها ضيف وقد زاد فيها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اعتكف صوم اخرجه ابو داود والنسائي من طريق عبيد الله ابن بديل وهو ضعيف يوزن ان عبيد الله قال في ذلك عن عمر وبن دينار ورواية من روى يوم ماشاة وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الا تية بعد ابواب فاعتكف ليلة فدل على انه لم يدعي نذره شيئا وان الاعتكاف لا صوم فيه وانه لا يشترط له حد معين **﴿ قوله في المسجد الحرام ﴾** زاد عمر وبن دينار في روايته عند الكعبة وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بعد ابواب من لم عليه اذا اعتكف صوما من وجه هذا الباب مستلزمة الثانية لان الاعتكاف اذا ساء ليلا بغير نهار استلزم محضه بغير صيام من غير عكس ويشترط الصيام قال ابن عمر وابن عباس اخرجه عبد الرزاق عنهما باسناد صحيح وعن عائشة نحوه هو وقال مالك والاولاد زاحي والحنفية واختلف عن احمد واسحق واخيه عياض بانه صلى الله عليه وسلم لم يعتكف الا بصوم وفيه ظهرا في الباب الذي بعده انه اعتكف في شوال كسند كره واخيه بعض المالكية بان الله تعالى ذكر الاعتكاف اثر الصوم فقال ثم اتوا الصيام ليلا ولا تبصره وهاهنا كفون وتعبجانه ليس فيها ما يدل على تلازمهما والالكان لا صوم الا باعتكاف ولا قال به مسند كريمة فوائده حديث عمر في كتاب التذورات شاء الله تعالى وفي الحديث ايضا ردعي من قال اقل الاعتكاف عشرة ايام او اكثر من يوم وقد تقدم قوله في اول الاعتكاف وتظهر فائدة الخلاف فيمن نذر اعتكافا فبهما والله اعلم **﴿ قوله باب اعتكاف النساء ﴾** اي محكمه وقد اطلق الشافعي كراهته لمن في المسجد الذي نصلي فيه الجماعة واخرج حديث الباب فانه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة الا في مسجد يتهاالا تعترض لكثرة من رهاها وقال ابن عبد البر ولا نأين عينة زاد في الحديث اي حديث الباب انهن استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف لقطعته بان اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة ان تكون في مسجد يتها وفي رواية علم ان لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبها قال احمد **﴿ قوله حديث يحيى ﴾** هو ابن سعيد الانصاري ونسبه خلف بن هشام في روايته عن جاد بن زيد عند الاسماعلي **﴿ قوله عن حمزة ﴾** في رواية الا زاحي الا تية في اوائل الاعتكاف عن يحيى بن سعيد حدثني حمزة بنت عبد الرحمن **﴿ قوله عن عائشة ﴾** في رواية اي عوانة من طريق عمر وبن الحرث عن يحيى بن سعيد عن حمزة حدثني عائشة **﴿ قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاواخر من رمضان فكنت اضرب له خباء ﴾** اي بكسر المعجمة ثم

**﴿ باب غسل المعتكف ﴾**  
 حدثنا محمد بن يوسف  
 حدثنا سفيان عن منصور  
 عن ابراهيم عن الاسود  
 عن عائشة رضي الله عنها  
 قالت كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يباشرني واما  
 حائض وكان يخرج راسه  
 من المسجد وهو معتكف  
 فاغسله وانا حائض **﴿ باب  
 الاعتكاف ليلا ﴾** حدثنا  
 مسدد حدثني يحيى بن سعيد  
 عن عبيد الله عن بشر  
 نافع عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما ان عمر سأل النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 كنت نذرت في الجاهلية  
 ان اعتكف ليلة في المسجد  
 الحرام قالت او فبذلك  
**﴿ باب اعتكاف النساء ﴾**  
 حدثنا ابو النعمان حدثنا  
 جاد بن زيد حدثني يحيى  
 بن حمزة عن عائشة رضي  
 الله عنها قالت كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يعتكف  
 في العشر الاواخر من  
 رمضان فكنت اضرب  
 له خباء فيصلي الصبح ثم  
 يدخله

وحدة وقوله فوصلى الصبح ثم دخله وفي رواية ابن فضيل عن يحيى بن سعيد الآتية في باب الاعتكاف في  
شوال كان يعتكف في كل رمضان فإذا صلى الغداة دخل واستدل بهذا على أن مبدأ الاعتكاف من أول  
النهار وسببنا في قل الخلاف فيه **(قوله)** فاستأذنت خصمة عائشة أن تضرب بغيره في رواية الأوزاعي  
المذكورة فاستأذنته عائشة فأذن لها وسألت خصمة عائشة أن تستأذن لها فقبلت وفي رواية ابن فضيل  
المذكورة فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت بقبعة فسمعت بها خصمة فضربت بقبعة زاد وفي رواية  
عمر بن الحرث ليعتكف معه وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغير إذن لكن رواية ابن عينة عند النسائي ثم  
استأذنته خصمة فأذن لها وقد ظهر من رواية جادوا الأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة **(قوله)** فلما رآته  
زيت بفت جش ضربه بغيره في رواية ابن فضيل وسمعت بها زيت بفت بغيره في رواية أخرى وفي رواية  
عمر بن الحرث فلما رآته زيت بفت ضربه بمعهن وكما كانت امرأة غيرة أو لم تقف في شيء من الطرق أن زيت  
استأذنت وكان هذا هو أحد ما بحث على الإنكار الآتي **(قوله)** فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم رأى  
الآخية في رواية ابن عتبة التي بعد هذه فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه إذا آخية وفي رواية  
ابن فضيل فلما انصرف من الغداة انصرف إلى بيت قبة بني قيس فلو أن ذلك لثاني رواية الأوزاعي وكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا صلى انصرف إلى بيته الذي بنى له ليعتكف فيه وفي رواية ابن عتبة عند مسلم  
وأبي داود ظهر من زيت بفت بها فضربوا من غيرهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بغيرها فضرب بها  
يقضي تعميم الأزواج بذلك وليس كذلك وقد ضربت الأزواج في الروايات الأخرى بعائشة وخصمة وزيت بفت  
وبين ذلك قوله في هذه الرواية أربع قباب وفي رواية ابن عينة عند النسائي فلما صلى الصبح أذا هو باربع آخية  
قال ابن هذه قالوا عائشة وخصمة وزيت **(قوله)** ألبسهمزة استفهام ممدودة وبغير ممدود ألبس بالنسب  
وقوله ترون من يضم أوله أيتلون وفي رواية مالك ألبس يقولون من أيتلون والقول بطلق على الظن  
قال الأعشى  
أما الرجل قد وزن بدغدغ \* فني تقول الدار جمعنا

فاستأذنت خصمة عائشة  
أن تضرب بغيره فاذنت  
لها فضربت بها فلما رآته  
زيت بفت جش ضربه  
بغيره آخر فلما أصبح النبي  
صلى الله عليه وسلم رأى  
الآخية فقال ما هذا فظن  
فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم ألبس ترون من قرك  
الاعتكاف ذلك الشهر  
ثم اعتكف عشر من  
شوال

أيتلون وفي رواية الأوزاعي ألبس ردن هذا وفي رواية ابن عينة ألبس تقولون ردن هذا أو الخطاب  
للحاضر من الرجال وغيرهم وفي رواية ابن فضيل ما جعله على هذا ألبس نعوها فلما رآها فزعمت وما  
استفهامية وآلبس في هذه الرواية مرفوع وقوله فلما رآها زعم ابن الصواب حذف الألف من أراها  
قال لأنه مجزوم بالتهمة وليس كآل **(قوله)** قرك الاعتكاف في رواية أبي معاوية فامر بغيره ففوض وهو  
يضم الفاقون تشديد الواو المكسورة بعدها ضاد معجمة أي تقض وكان صلى الله عليه وسلم خشي أن يكون  
الحامل لمن على ذلك المباحة والتنافس الناشئ عن الغيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف  
عن موضعه أولا فاذن لعائشة وخصمة أولا كان ذلك خفيًا بالنسبة إلى ما مضى إليه الأمر من قوارب  
النسوة على ذلك فيضيح المسجد على المصلين أو بالنسبة إلى أن اجتماع النسوة عنده يصير كالحال في بيته  
وعائشته من الخلق لما قصد من العبادة فيقوت مقصود الاعتكاف **(قوله)** قرك الاعتكاف ذلك الشهر  
ثم اعتكف عشر من شوال في رواية الأوزاعي فرجع فلما انعتكف وفي رواية ابن فضيل فلم يعتكف في  
رمضان حتى اعتكف في آخر الشهر من شوال وفي رواية أبي معاوية فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف  
في الشهر الأول من شوال ويجمع بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله آخر الشهر من شوال أنه  
اعتكافه قال الأسامي في فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال هو يوم القدر وصومه  
حرام وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على أن التواضع المعتادة إذا كانت حتى استجابوا باستدلال به  
المالكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه مما يلهو ولا لاقية لمساكن وقال ابن المنذر وغيره في  
الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وإنما إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يضربها وإن كان يذنه فله  
أن يرجع فيمنعها وعن أهل الرأي إذا اذن لها الزوج ثم منعها ثم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك وهذا  
الحديث حجة عليهم وفيه جواز ضرب الآخية في المسجد وإن الأفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد وفيه

جواز الخروج من الاعتكاف بعد النحول فيه وأنه لا يلزم بالنية ولا الشرع فيه ويستقطب منه سائر التطوعات  
 خلا لظن قال بالزوم وفيه ان اول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الارواحي  
 والبشواتوري وقال الاثمة الاربعة وطاعة يدخل قيل غروب الشمس واولوا الحديث على انه  
 دخل من اول الليل ولكن اعترض في نفسه في المكان الذي اعده لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا الجواب  
 مشكل على من منع الخروج من العبادة بعد النحول فيها واجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه  
 وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف واعاظم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فبطل هذا  
 فاللزام احد الامرين اما ان يكون شرع في الاعتكاف قبل على جواز الخروج منه واما ان لا يكون شرع  
 قبل على ان اول وقته بعد صلاة الصبح وفيه ان المسجد شرط للاعتكاف لان الناس شرع لمن الاستجاب  
 في البيت فلم يكن المسجد شرطاً لما وقع ما ذكر من الاذن والمنع ولا صحت لمن الاعتكاف في مساجد  
 يوتن وقال اراهم بن عدي في قوله آت بردين دلالة على انه ليس لمن الاعتكاف في المسجد اذ مفهومه  
 انه ليس بمن وما قاله ليس واضح وفيه شوم القبر لانها ناشئة عن المسجد المقضي الى تركه الا فضل  
 لانه وفيه تركه الا فضل اذا كان فيه مصلحة وان من شئ على عمله الى ما يجاوز تركه فقطعه وفيه ان  
 الاعتكاف لا يجب بالنية واما قضاءه صلى الله عليه وسلم له في طريق الاستحباب لانه كان اذا عمل عملاً  
 اثبت ولهذا ينتقل ان نساءه لم اعتكفن معه في شوال وفيه ان المرأة اذا اعتكفت في المسجد استحب  
 لها ان تجعل لها ميسرتها ويشترط ان تكون اقامتها في موضع لا يضيق على المصلين وفي الحديث بيان  
 مرتبة عائشة في كون حفصة لم تأسد ان الاواسطتها ويحتمل ان يكون سبب ذلك كونه كان ثقل البيلة  
 في بيت عائشة ﴿قوله باب الاخبة في المسجد﴾ ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً  
 من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في اثار وابان عن عمرة عن عائشة وسقط قوله عن عائشة  
 في رواية النسقي والكشحي وكذا هو في الموطأ كل ما أخرجه ابو نعيم في المستخرج من طريق  
 عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مراسلاً ايضا وخبره بان البخاري أخرجه عن عبد الله بن يوسف  
 موصلاً قال الترمذي واما مالك وغير واحد عن يحيى مراسلاً وقال الدارقطني تابعه مالك على ارساله  
 عبد الوهاب الثقفي ورواه الياس عن يحيى موصلاً وقال الاسماعيلي تابعه مالك الكاسبي عن عباس وجاد  
 ابن زيد على اختلاف عنه انتهى واخرجه ابو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك  
 موصلاً فحصلنا على جماعة وصلوه وقد خدمت مباحته في الباب الذي قبله ﴿قوله باب هل يخرج  
 للمعتكف لحوائجه الى باب المسجد﴾ اورد هذه الترجمة على الاستفهام لاختلاف القضية ما ترجمه لكن  
 بتقيد ذلك بباب المسجد بما لا يتأق فيه الخلاف حتى يوقف عن متالحكم فيه واما الخلاف في الاشتغال  
 في المسجد بغير العبادة ﴿قوله ان صغيراً وج التبي صلى الله عليه وسلم اخبرته﴾ عند ابن جابر في رواية  
 عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن علي بن الحسين حديثي ضفة وهي ضفة بنت يحيى عمه وتختاينة  
 مصرا بن الخطيب كان ابو هاريس خبير وكانت تكي ام يحيى وسأته في سراج وزوجها في المغازي ان شاء  
 الله تعالى وفي تصريح على بن الحسين بانها حادثة ردعي من زعم انها ماتت سنة ست وثلاثين او قبل ذلك  
 لان علياً لما ولد بعد ذلك سنة اربعين او نحوها والصحاح انها ماتت سنة ثمانين وقيل بعدها وكان علي بن  
 الحسين حين سمع منها صغيراً وقد اختلفت الروايات عن الزهري في وصل هذا الحديث وسأته في تصحيح ذلك في  
 كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى واعتمد المصنف الطريق الموصول في الطريق المرسلة على انها عند علي بن  
 صفية فلم يجعلها على الموصول كاستع في طريق مالك في الباب قبله ﴿قوله انها ماتت الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه﴾ وفي رواية معمر الانية في صفه ابليس فائتة ازور دليلاً وفي  
 رواية هشام بن يوسف عن معمر بن الزهري كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعندهما زواجه  
 فرح وقال لضيفة لا تصلي حتى انصرف معك والذي يظهر ان اختصاص صفية بذلك لكون جميعها آخر

﴿باب الاخبة في المسجد﴾

حدثنا عبد الله بن يوسف

اخبرنا مالك عن يحيى بن

سعيد عن عمرة بنت عبد

الرحمن عن عائشة رضي

الله عنها ان النبي صلى الله

عليه وسلم اراد ان يعتكف

فلما انصرف الى المكان

الذي اراد ان يعتكف اذا

اخبة خياه عائشة وتجاه

حفصة وخيار بنت قتاد

آت بردين قولن بهن ثم انصرف

فلم يعتكف حتى اعتكف

عشر من شوال ﴿باب هل

يخرج المعتكف لحوائجه

الى باب المسجد﴾ حدثنا

ابو اليمان اخبرنا شعيب

عن الزهري قال اخبرني

علي بن الحسين رضي الله

عنه ان صغيراً وج النبي

صلى الله عليه وسلم اخبرته

انها ماتت الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم تزوره

في اعتكافه في المسجد في

العشر الاواخر من رمضان

فحدث عند ساعة ثم قامت فنقلب مقام النبي صلى الله عليه وسلم معها قبلها حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب اسمعة مر بجلان من الأنصار فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم علي رسلكما أعاهي صفة فتسبحي قالوا سبحان الله يا رسول الله فكبرك علم ما فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ الدم وإنى خشيته أن يخذلني قالو بكيا شأ

وفي رواية معمر سوا او قال شبا وعنده مسلم وابي داود واحمد من حديث معمر شرا بجمعة وراه بدل  
سوا وفي رواية هيثم اني خفت ان يدخل علي كاشيا والحصل من هذه الروايات ان النبي صلى الله عليه  
وسلم لم ينهها الي انها لم تظان بمسما الماتر عنده من صدق ايمانها ولكن خشي عليها ان يوسوس  
لها الشيطان ذلك لانهم ما غير معصومين فقد خشيهم ما ذلك الى الهلاك فبادر الى اعلامها بحسب المأادة  
وتعلم ان بعد هذا اذ وقع له مثل ذلك كما قاله لنا في حجة الله تعالى فقد روى الحاكم ان الشافعي كان في  
مجلس ابن عيينة فساله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قال لمخدا ذلك لانه خاف عليها الصكر ان  
ظانها بالهتمة فبادر الى اعلامها نصيحة لها قبل ان يفتك الشيطان في قوسها مشايها لمكان به (قلت)  
وهو بين من الطرق التي اسفلتها وغفل الزارط عن في حديث صفية هذا واستبعد وقوعه ولم يأت طائل  
والله الموفق وقوله يبلغ او يجري قيل هو على ظاهره وان الله تعالى اقدره على ذلك وقيل هو على سبيل  
الاستعارة من كثرة اقواها وانه كان لا يارق كالمه فاستمر كافي شدة الاتصال وعدم المفارقة وفي الحديث من  
القوم احوال اشغال المعتكف بالامور المباحة من تشيع زائره والقيام معه والحديث من غير واباحة  
خلوة المعتكف بالزوجة وزيارة المرأة للمعتكف وبيان شقيقته صلى الله عليه وسلم على امته وارثا دهم  
الي ما يدفع عنهم الائم وفيه التحريم من العرض لسوء الظن والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار قال  
ابن دقيق العيد وهذا ما كفي حق العلماء ومن يقتدى به فلا يجوز لهم ان يشعروا فلا يوجب سوء الظن  
بهم وان كان لهم فيه غلط لان ذلك سبب الى ابطال الاتعاف بعلومهم ومن ثم قال بعض العلماء ينبغي  
لها كما بين للمحكوم عليه وجه الحكم اذا كان خافيا قبالهته ومن هنا ظهر خطأ من يظهر  
عناهم السوء يعتقد بان يجرب بذلك على نفسه وقد عظم البلاء هذا المصنف والله اعلم وفيه اضافة  
يوتنار وراج التي صلى الله عليه وسلم الهم وفيه جواز خروج المرأة ليلا وفيه قول سبعان الله عند  
العجب وقد وقعت في الحديث لتظيم الامر توبى له وللعلماء من ذكره كافي حديث مسلم واستدل به  
لاي يوسف ومحمدي جواز تعاد المعتكف اذ اخرج من مكان اعتكافه لما حجه واهم من ايسر ازاها  
عن الحاجة ما لم يستغرقا كثر اليوم ولادلافة لانه لم يثبت ان منزل صفية كان يشوبين المسجد  
فاصل زائرها قد حبسهم السير نصف يوم وليس في الخبر ما يدل عليه ﴿قوله باب الاعتكاف﴾  
وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين اورد في حديث ابي سعيد وقد تقدم الكلام عليه  
قربا كما نراه اذ بالترجعه تأويل ما وقع في حديث مالك من قوله قلما كانت ليلة احدى وعشرين وهي  
ليلة التي يخرج من اعتكافه صبيحتها وقد تقدم توجه ذلك وان المراد بقوله صبيحتها الصبيحة التي قبلها  
قال ابن طلال هو مثل قوله تعالى لم يثروا الاغصه اوضاعها فاضاف الضم الى العتبة وهو قبلها اكل  
شي متصل بشئ فهو مضاف اليه سواء كان قبله او بعده ﴿قوله اريت﴾ بضم اوه وكسر الراء وفي رواية  
الكشمي يرايت بتقديم الراء وضعها ﴿قوله نسيها﴾ بفتح النون والكشمي بضم هاءه وتقبل السين ﴿قوله﴾  
رايت اني اسجد في رواية الكشمي يرايت ان اسجد قال الفاعل معناه انه راى من قروله في النوم  
ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلامتها كذا وكذا وليس معناه انه راى ليلة القدر فنهسها من نسيها لان مثل ذلك  
لا يسع (قلت) وقد تقدم المصنف ان جبريل هو الخضر بذلك ﴿قوله باب اعتكاف المستحاضة﴾  
اورد في حديث عائشة (اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة مستحاضة من ازواجه) قد  
تقدم الكلام عليه في كتاب الحيض وفي هذا اللفظ ودل على ان قوله امرأة من نساءه اي  
من النساء التي اتيهن به تعلق لانه لم ينقل ان امرأة من ازواجه صلى الله عليه وسلم استحاضت وتقدم ذكر  
المستحاضة في عهده والخلاف فيهن ويستدلون هناك نسبة هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور  
عن اسمعيل وهو ابن عيسى حدثنا خالد وهو الحديث الذي اخرجه المصنف من طريقه فقد مر الحديث

باب في بارئ المراتز وجهاني اعتكافه حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن علي بن  
الحسين بن صفيته روى النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه ح وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن  
علي بن حسين كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده ازواجه قرآن فقال لصفيته بنت جحلي لا تعجلي حتى أتصرف فمعلوكان ويتفاني  
واراسامة تفرج النبي صلى الله عليه وسلم ٢٠٠ وسلم معهما فقيه رجلان من الانصار فنظر الى النبي صلى الله عليه وسلم لم

وزاد فيه قال وحدثنا به خالد بن عمار عن عكرمة بن ام سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة فاقاد  
بذلك معرفة عنها وزاد بذلك عدد المستحاضات والله اعلم ﴿قوله باب في بارئ المراتز وجهاني  
اعتكافه﴾ ذكر فيه حديث صفيته من وجهين عن الزهري أحدهما من طريق عبد الرحمن بن خالد بن  
مسافر وهي موصولة والاخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلة وساقه هنا على لفظ  
معمر وواعده بالاستناد للذكر ههنا من طريق ابن مسافر في فرض الخمس على لفظه وقد بينت ما فيه من  
القوا عن قريباً ﴿قوله في انفسكا﴾ هو مثل قوله في الاربعة الاخرى في قلوبكم وازاد في لفظ الجمع الى المثنى  
كثير مسموع كقوله تعالى قد صغت قلوبكم ﴿قوله باب هل يدرا﴾ يفضو له وسكون الدال بعدها را  
ثم هز مضمومة أي دفع وقوله عن نفسه أي بالقول والفعل وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق  
به الفعل وليس المتكف بأشدي ذلك من المصلح ثم اورد المصنف فيه حديث صفيته أيضاً من وجهين  
عن الزهري أحدهما طريق ابن أبي عتيق وهي موصولة واسماعيل بن عبد الله شيخه هو ابن أبي اويس  
واخوه ابو بكر وسليمان هو ابن بلال والاستاذ كذا مديون والاخرى طريق سفيان وهي مرسلة وساقه  
على لفظ سفيان وواعده بالاستناد للذكر كورنهان من طريق ابن أبي عتيق في الادب على لفظه وقد بينت  
ما فيه أيضاً ﴿قوله قلت لسفيان﴾ وهو ابن عيينة القائل هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري  
وقوله وهل هو الا ليلادى وهل وقع الايمان في القليل وليس المهادني مكانه بل في وقوعه وقد وقع  
عند السائي من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة في قص الحديث ان صفيته أتت النبي صلى  
الله عليه وسلم ذات ليلة ﴿قوله باب من خرج من اعتكافه عند الصبح﴾ ذكر فيه حديث أبي سعيد  
أيضا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وهو محمول على انه اذا اعتكاف الليالي دون الايام وسيل من اراد  
ذلك ان يدخل قيل غروب الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر فان اراد اعتكاف الايام خاصة فيدخل مع  
طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس فان اراد اعتكاف الايام والليالي معا فيدخل قبل غروب  
الشمس ويخرج بعد غروب الشمس ايضاً وقد وقع في حديث الباب فلما كان سبعة عشر من رجب  
مناضاهو مشعر بانهم اعتكفوا الليالي دون الايام وجله المهلب على نقل انهم لم وما يحتاجون اليه  
من آلاكل والشرب والنوم الا حاجة لهم بها في ذلك اليوم فاذا كان المساء خرجوا خافوا قال ولذلك  
قلنا مناضاهو لم نقل خرجنا وقد تقدم في باب تنحري ليلة القدر من وجه آخر فاذا كان حين عسى من عشرين  
ليلة ويستقبل احدي وعشرين رجوع وبذلك يصحح بين الطريقين فان القصص واحدة والحديث واحد وهو  
حديث أبي سعيد ﴿قوله حدثنا عبد الرحمن بن بشر﴾ كذلك كرو وليس في رواية الاصلية ذكره بقوله ابن  
بشر وذكره النسائي وحده فليقا فقال وعبد الرحمن حدثنا سفيان وهو ابن عيينة ﴿قوله عن ابن جريح﴾ في  
رواية الجدي في مصنفه عن سفيان حدثنا ابن جريح ﴿قوله عن سليمان﴾ زادا الجدي ابن أبي مسلم ﴿قوله﴾  
وحدثنا محمد بن عمرو القائل هو سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل ايضاً واطن ابن أبي ليلى حديث

اجازاً فقال لما النبي صلى  
الله عليه وسلم تعاليناها  
صفيته بنت جحلي فقال لسفيان  
التي بارئ رسول الله قال ان  
الشیطان يجري من الانسان  
يجري الدم وانى خشيت  
ان يلقي في انفسكا شيئاً  
في باب هل يدرا المتكف  
عن نفسه حدثنا اسمعيل  
ابن عبد الله قال اخبرني  
اخى عن سليمان عن محمد  
ابن ابي عتيق عن الزهري  
عن علي بن حسين رضى الله  
عنه هذان صفيته اخبرته  
ح وحدثنا علي بن عبد  
الله حدثنا سفيان قال  
سمعت الزهري يخبر عن  
علي بن حسين ان صفيته  
رضي الله عنها أتت النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو  
متكف فلما رجعت شى  
معها فاصره ورجل من  
الانصار فلما اصره دعاه  
فقال تعال هي صفيته وروى  
قال سفيان هذه صفيته فان  
الشیطان يجري من ابن  
آدم مجرى الدم قلت  
لسفيان أتت ليلادى وهل

هو الا ليلادى ﴿باب من خرج من اعتكافه عند الصبح﴾ حدثنا عبد الرحمن بن بشر حدثنا سفيان  
عن ابن جريح عن سليمان الاحول قال ابن ابي جريح عن ابي سلمة عن ابي سعيد ح قال سفيان وحدثنا محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن  
ابن سعيد قال واطن ان ابن ابي ليلى حدثنا عن ابي سلمة عن ابي سعيد قال اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في العشر الاوسط  
فلما كان سبعة عشر من رجب مناضاهو فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان اعتكف فليرجع الى متكف فاني رأيت هذه  
الليلة ورايتي اسجد في مناظرين فلما رجع الى متكف قال وهاجبت المساء فظهر في القدر الذي يشبهه بالحق لقد حاجبت السماء من آخر ذلك اليوم  
وكان المسجد غير شاق فلدرايت علي انه وارثي في المأثور



باب الاعتكاف في شوال في حديثنا محمد بن أحمد بن فضال بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان فاذا مضى الغداة دخل مكانه الذي اعتكف فيه قال فاستأذنته عائشة أن يعتكف فاذن لها فصر بتيق فيه فسمعت بها حصة ٢٠١ فصر بتيق وسعتر بتيق فأنصرت

203

قبة أخرى فلما انصرف  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من الصلاة  
أصرار بع قباب فقال  
ما هذا فخبّر خبره  
فقال ما حملني على هذا  
ألا بارئ عروفا فلا أراها  
قزعت فخر منكم في  
رمضان حتى اعتكف  
في آخر الشهر من شوال  
باب من لم ير عليه إذا  
اعتكف صوماً حدثنا  
اسماعيل بن عبد الله  
عن أخيه عن سليمان عن  
عبد الله بن عمر عن  
نافع عن عبد الله بن  
عمر عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه أنه قال  
يا رسول الله اني نذرت في  
الجاهلية أن اعتكف  
ليلة في المسجد الحرام  
فقال له النبي صلى الله  
عليه وسلم أوف نذرك  
فاعتكف ليلة باب  
إذا نذرت في الجاهلية أن  
تعتكف ثم أسلم حدثنا  
عبيد بن اسمعيل حدثنا  
أبو أسامة عن عبد الله  
عن نافع عن ابن عمر  
أن عمر رضي الله عنه

[illegible]

( ۲۶ - فتح الباری م )

أوف بنزرك في باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان ﴿ حديثنا عبد الله بن أبي خيبة قال حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم متكف في كل رمضان عشرة أيام فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوماً

باب من اراد ان يتكف ثم يداله ان يخرج ﴿ حد ثنا محمد بن مقاتل ابو الحسن اخبرنا عبد الله اخبرنا الاوزاعي قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثني حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ان يتكف العشر الاواخر من رمضان فاستاذنه عائشة فاذن لها ٢٠٢ وسالت حفصة عائشة ان تئذن لها ففعلت فلما رأت ذلك زيف بنت جيش امرت

بذاته فبني لها قائل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى انصرف الى بيته فابصر الابنية فقال ما هذا قالوا بانه عائشة وحفصة وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابرار بدن هذا ما لنا بعتك فرجع فلما افترحتك عشرامن شوال ﴿باب المتكف﴾ يدخل راسه البيت لقيل ﴿حد ثنا عبد الله ابن محمد حدثنا هشام ابن يوسف اخبرنا معمر بن الزهري عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها انها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو متكف في المسجد وهي في حجرها يناولها راسه

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ كتاب البيوع وقول الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله الا ان تكون تجارة تدر ونها ينك ﴿باب ملء في قول الله عز وجل فاذا قميت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل

مطابقة الحديث للترجمة فان الظاهر باطلاق العشر من ايام متواليه فثبت في ذلك العشر الاوسط اوانه حل المطلق في هذه الرواية على المصدق في الروايات الاخرى ﴿قوله باب من اراد ان يتكف ثم يداله ان يخرج﴾ اورده في حديث حمزة عن عائشة وقد قدمت مباحثه وفيه اشارة الى الجزم به انه يدخل في الاعتكاف ثم خرج منه بل ترك كقول المنول فيه وهو ظاهر السياق خلافا لما عاكف فيه ﴿قوله﴾ باب المتكف يدخل راسه البيت لقيل اورده في حديث عائشة ثم طريق معمر عن الزهري عن حمزة عن عائشة وقد تقدم الكلام عليه في اوائل الاعتكاف ﴿تيسره﴾ الراس مذ كراخاواوهم من اتهم من الفقهاء وغيرهم ﴿خاتمه﴾ اشتملت احاديث التراخي ووليته القدر والاعتكاف من الاحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثا المعلق منها حديثان المصكر ومنها فيه وفيما مضى ثلاثون حديثا والخالص منها تسعة احاديث واقفه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في ليلة القدر وحديث ابن عمر في اعتكاف عشرين ليلة وفيه من الاثار عن الصحابة فمن بعدهم اثر عر في جمع الناس على اقامة من كتب في التراخي وهو موصول واثر الزهري في ذلك واثر ابن عيينة في ليلة القدر واثر ابن عباس في الخمس ليلة القدر ليلة اربع وعشرين والله اعلم

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾ كتاب البيوع وقول الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله الا ان تكون تجارة تدر ونها ينك كذا لا ذكر ولم يذكر التقي ولا يورث الا تسين والبيوع جمع بيع وجمع لاخلاف انواعه والبيع هل مك الى الغير بشئ والشراء قبوله بطلاق كل منهما على الاخر واجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لان حاجة الانسان تتعلق بما في يده صاحبه غالبا لوصاحبه قد لا يسهل له في تشرع البيع وسيلة الى بلوغ الغرض من غير مخرج والاية الاولى اصل في جواز البيع وللعلماء فيها اقوال اجمعها انه عام مخصوص فان القفل لفظ عموم فتناول كل بيع يقتضي اباحة الجميع لكن قدمنا الشارع يوافقنا في حرمها فهو عام في الاباحة مخصوص بما لا يدل الدليل على منعه وقيل عام اي يده الخصوص وقيل يحمل بيته السنة وكل هذه الاقوال تخفى ان المفرد المهي بالالف الا لامهم والقول الرابع ان اللام في البيع للمهدوناتها نزلت بعد اباح الشارع يوافقنا في يده قوله واحل الله البيع اي الذي احله الشارع من قبل ومباحث الشافعي وشيعته تدل على ان البيوع الفاسدة تسمى بها وان كانت لا يقع بها الحث لبناء الايمان على العرف والاية الاخرى تدل على اباحة التجارة في البيوع الحلاله والى البيوع الموقوفة ﴿قوله باب ملء في قول الله عز وجل فاذا قميت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله الى آخر السورة﴾ كذا في هذا والنسب الا تسين اي الى آخر الا تسين وساق في رواية كريمة الا تسين بنامهما ﴿قوله وقوله لانا كلوا اموالكم ينك بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراخ منكم﴾ والاية الاولى يؤخذ منها مشروعية البيع من طريق عموم ابتغاء الفضل لانه يشمل التجارة وانواع التكسب واختلف في الامر المذكور فلا كثر على انه لا يباحه وتكتفيا مخالفة اهل الكفاية منع ذلك يوم السبت فخر بخبر ذلك على المسلمين وقال الداودي الشارح هو على الاباحة لانه كفافي ولن لا يطبق التكسب وعلى الوجوب لقلاد الذي لا يثبت عنده لئلا يحتاج الى السؤال وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب وساق بقية تفسير الا تسين في تفسير الجعة واغرب بعض الشراح فقال ان الايات المذكورة ظاهرة في اباحة التجارة الا الاخيرة فهي الى التهي عنها اقرب يعني قوله واذا راجعوا وتجارة اولوا الى آخره مما اجاب

قال اخبرني سعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبد الرحمن ان ابا هريرة رضى الله عنه قال انكم تقولون ان ابا هريرة بكرة الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون ما بال المهاجرين والانصار لا يحدثون ٢٠٣ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

بمثل حديث ابي هريرة  
وان اخوتي من المهاجرين  
كان يشغلهم الصنف  
بالاسواق وكنت ازم  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على مثل بطني  
فاشهد اذا جاءوا واخط  
اذا نسوا وكان يشغل  
اخوتي من الانصار عمل  
اموالهم وكنت امرا  
مكينا من ساكني  
الصفاء هي حين ينسون  
وقد قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في حديث  
يحدثنا انه ان يسقط احد  
نوبه حتى اتقى مقاتي  
هذه ثم يجمع اليه نوبه  
الاوهي ما قول قبسطت  
نمرة على حتى اذا قضى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مقاتله جثا الى  
سدري فباتت من  
مقالة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قائم  
شيء حدثنا عبد العزيز  
ابن عبيد الله حدثنا  
ابراهيم بن سعد عن ابيه  
عن جده قال قال عبد  
الرحمن بن عوف رضى  
الله عنه لما قدما المدينة  
اتى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فبين وبين  
سعد بن الربيع فقال

بان التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة فمن نهم اشير الى نهما فلو نلت عن المعارض لم تنم والذى  
يظهر ان مراد البخاري بهذه الترجمة قوله وابتغوا من فضل الله وما ذكر التجارة فيها اقتداره بترجمة  
ثاني بعد ثمانية ابواب الالية الثانية فيها تحصيل التجارة بالمساحة بالتراضي وقوله اموالكم اى مال كل  
انسان لا صرفه في حرم والمغنى لا يأخذ بضم كمال بعض وقوله الا ان تكون الاستثناء منقطع انفاذا  
والقدر لا تأكلوا اموالكم بغيركم بالباطل لكن ان حصلت بغيركم بغيره فليس بباطل  
وروى ابو داود من حديث ابي سعيد مر فوعا انا البيع عن تراض وهو طرف من حديث طويل وروى  
الطبري من مرسل ابي قلابه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتفرق بيمان الا عن رضا ورجاله ثقات  
ومن طريق ابن زهره بن عمر وانه كان اذا باع رجلا يقول لا تخبرني ثم يقول قال ابو هريرة قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا يفتقر اثنين يبيع اليه الا عن رضا واخرجه ابو داود ايضا وسيأتي الكلام  
في الخبر قريبان شاء الله تعالى ومن طريق سعيد بن قتادة انه تلا هذه الآية فقال التجارة تزني  
من رزق الله من طلبها بعد فاهم ذكر البخاري في الباب بعد احاديث الاول حديث ابي هريرة  
(قوله اخبرني سعيد بن المسيب وابو سلمة) كذا في رواية شعيب وقد تقدم في اوخر كتاب العلم من  
طريق مالك عن الزهري فقال عن الارجح وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم وطريقه عن الارجح  
مختصرة وسيأتي في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري اتم منه وقد تقدمت مباحث الحديث  
هناك والمقصود منه قول ابي هريرة ان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق والصنف  
يقع المهمة ووقع برواية القاسبي بالسبب وسكون القاء بعد هاتفي والمراودة التابع وسبب البيعة  
صققة لانهم اعتادوا عند زوم البيع ضرب تصاحدا بكه الاخر اشارة الى ان الاملا تضاف  
الى الايدي فكان يدل واحد استقرت على ما صار له وجهه لا لاقصده وقوع ذلك في زمن النبي صلى الله  
عليه وسلم واطلاعه عليه وتقريره (قوله على مثل بطني) اى مقتضاها لقوتها ثم تكن لغيره  
عنه (قوله غرة) يخضع الترن وكسر الميم اى كاسموا وقال ثعلبي ثوب غلظ وقال القزاز دراعة  
تلبس فيها سواد يلبس وقد تقدمت شبهة مباحته في اوخر كتاب العلم لانه ساق هذا الكلام الاخير  
هناك من وجه آخر عن ابي هريرة وياتي شيء من ذلك في كتاب الاعتصام الحديث الثاني حديث  
عبد الرحمن بن عوف (قوله عن جده) هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله قال عبد  
الرحمن بن عوف) في رواية ابي نعيم في المستخرج من طريق يحيى الحائلي عن ابراهيم بن سعد بسنده  
عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن وقد اخرجه المصنف في فضائل الانصار عن اسمعيل  
ابن عبد الله وهو ابن ابي ايس عن ابراهيم بن سعد قال عن ابيه عن جده قال لما قدموا المدينة اثنى  
الخ فهوم هذه الطريق مرسل وقد تبين في الطريق التي في هذا الباب انه موصول (قوله اثنى)  
تقدم في الصيام بيان وقت المؤاخاة في قصة سليمان وابي الفداء (قوله سعد بن الربيع) ساذ كر ترجمته  
في فضائل الانصار (قوله نزلت كنها) اى طلقها لاجل ما حلت اى اقصت حدتها وسيأتي الكلام  
على هذا الحديث مستوفى في الويل من كتاب التكاثر ان شاء الله تعالى قال ابن التين كان هذا القول  
من سعد قبل ان سأل النبي صلى الله عليه وسلم الانصار ان يكفوا المهاجرين السبل ويملوهم نصف  
الجزرة (قوله قينقاع) يخضع القاف وسكون التاجية وضم النون بعدها قاف قبيلة من اليهود نسب  
السوق الهم وذ كراين التين انه ضبط قينقاع بكسر النون في اكثر نسخ القاسبي وهو صواب ايضا وقد  
يجكي فتحها ايضا ويجوز صرف قينقاع على ارادة الحلي وتر كعلى ارادة القبيلة (قوله تابع الفخذ)  
سعد بن الربيع اني اكر الانصار ما لا أقسم لك نصف سالي واطراى زوجتي هو يت نزلت كنها فاذا نلت

وبما قال فقال عبد الرحمن  
لا يباح لي في ذلك عمل من سوق فيه تجارة قال سوق قينقاع قال فعدا اليه عبد الرحمن فأتى فأعط وسمن قال ثم تابع القيد في البيت ان عام

عبد الرحمن عليه ارسفرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت قال نعم قال ومن قال امرأة من الانصار قال لم يسقت قال زنة او من ذهب او نواة من ذهب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اولم يولوا بشاة حدثنا احمد بن نونس حدثنا زهير حدثنا جندب عن انس رضي الله عنه قال قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وبه وبين سعد بن الربيع الانصاري وكان سعد ذا غنى فقال لعبد الرحمن اطمعنا على نصفين وازوجنا فقال بارك ٢٠٤ اللهم اكفي اهلنا ذلكوني على السوق فارجع حتى استفضل اقطابنا فأتى

اي دوام الذهب الى السوق للتجارة \* الحديث الثالث حديث انس في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة وقيل ورده المصنف من طريق عن جندب وعن ثابت عن عبد العزيز بن صهيب كلهم عن انس وليس في شيء منها ان اسأله عن عبد الرحمن الاما وقع في رواية لمسلم وللقائمي من طريق عبد العزيز عن انس قال عن عبد الرحمن بن عوف قال رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى قد كمر الحديث ووقع عندنا الرطقي من طريق مالك من جندب عن انس عن عبد الرحمن بن عوف ايضا ذكر ان روح بن عباد قد رده عن مالك والحفوظ عنه كمال واما الجاهة وسياق الكلام على حديث انس وبيان فوائد طرقه واختلافها في الولية ان شاء الله تعالى والغرض من ايراد هذين الحديثين اشتغال بعض الصحاية بالتجارة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره على ذلك وفيه ان الكسب من التجارة ونحوها ولي من الكسب من الهبة ونحوها \* الحديث الرابع حديث ابن عباس في ذكر اسواق الجاهلية وتقرر بها في الاسلام وقد قدم الكلام عليه في اتناء كتاب الحج وقوله فيه وكان الاسلام اى بوجه الاسلام فكان هناك مائة وثلاثون اى طرحوا الامم والمغنى تركوا التجارة في الحج حذرا من الامم وقراءة ابن عباس في مواسم الحج معدودة من الشاذ الذي صرح اسناده وهو حجة وليس يقرآن (قوله باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات) ذكر فيه حديث الزعمان بن بشير بلفظ الترجمة وزيادة فأورده من طريقين عن الشعبي عنه والثانية من طريقين عن ابي فرقة عن الشعبي فأورده اولامن طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عينة عن ابي فرقة عن الشعبي صرح تارة بالحديث لابن عينة عن ابي فرقة وثانيا بالصريح بسامع ابي فرقة من الشعبي وقد أخرجه الجسدي في مسنده عن ابن عينة فصرح فيه بتحديث ابي فرقة وقوله وبسامع ابي فرقة من الشعبي وبسامع الشعبي من النعمان على التبرع وبسامع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن ابي فرقة وساقه على لفظه كما صرح بذلك ابو بصير في المستخرج واما لفظ ابن عينة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والامام علي من طريقه ولفظه حلال بين وحرام بين ومشبهات بين ذلك فذكره وفي آخره ولكل ملك حي وجى الله في الارض معاصيه واما لفظ ابن عون فأخرجه ابو دارود والقيساي وغيرهما بلفظ ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما امور مشبهات واحيانا يقول مشبهة واسأزب لكم في ذلك مثلان الله حي وان حي الله ما حرم وانه من يرع حول الحى يوشلان بمخالفة وانه من يخالف الربية يوشلان بحسرس وابو فرقة المذكورة هو الاكبر واسمه عروة بن الحرث المحدث الكوفي ولهم ابو فرقة والاصغر الجهمي الكوفي واسمه مسلم بن سالم انه في البخارى سوى حديث واحد في احاديث الانبياء (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم) في الرواية الاولى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمت في الايمان الرد على من في معاصيه من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الحلال بين والحرام بين) (الح) فيه تقسيم الاحكام الى ثلاثة اشيا هو صحيح لان الشيء اما ان ينص على طلبه مع الوعيد على تركه او ينص على تركه مع الوعيد على فعله او لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال والى الثاني الحرام والى الثالث ففى قوله

بهاهل منزله فكتنا يسيرا  
او ماشاء الله فقاء وعليه  
وضر من صفره فقال له  
النبي صلى الله عليه وسلم  
مهم قال يا رسول الله تزوجت  
امرأة من الانصار قال  
ما سقت البها قال نوات من  
ذهب ابو وزن نواة من  
ذهب قال اولم يولوا بشاة  
حدثني عبد الله بن  
محمد حدثنا سفيان  
عن عمر وعن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال كانت  
هكازا وبجينة وذو الحجاز  
اسواقا في الجاهلية فلما  
جاء الاسلام فكأنهم  
تأخروا فيه فنزلت ليس  
حايكم جناح ان يتنصوا  
فضلا من يكمي مواسم  
الحج قراها بن عباس  
باب الحلال بين  
والحرام بين وبينهما  
مشبهات حدثني محمد  
ابن المنى حدثني ابن ابي  
عدى عن ابن عون عن  
الشعبي قال سمعت النعمان  
ابن بشير رضي الله عنه  
يقول سمعت النبي صلى  
الله عليه وسلم خ وحديثا

على بن عبد الله حدثنا ابن عينة حدثنا ابو فرقة عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديثي الحلال  
عبد الله بن محمد حدثنا ابن عينة عن ابي فرقة قال سمعت الشعبي سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
حدثنا محمد بن كثير اخبرنا سفيان عن ابي فرقة عن الشعبي عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الحلال بين  
والحرام بين وبينهما امور مشبهة فن ترك ما شبه عليه من الامم كلنا استبان ان تركه ومن اجتبر على ما يهتك فيه من الامم ارسل ان يواقع  
بالاستبان والمعاصي حي الله من يرع حول الحى يوشلان بواقعه

باب تفسير المشبهات وقال حسان بن أبي ستان ما رأيت شيئا أهون من الورع دمع مار يئلى الماير يئلى وحدتنا محمد بن كثير اخبرنا  
سفيان اخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي حنيفة حدثنا عبد الله بن ابي مليكة عن عتبة بن الحارث رضى الله عنه ان امرأته سودا ماتت  
فرغبت ان تارضعها فاذكر النبي صلى الله عليه وسلم فاعرض عنه وتبسم النبي ٢٠٥ صلى الله عليه وسلم قال كيف وقد قل

الحلال بيع اى لا يحتاج الى يانه ويشترك في معرفة كل احد والثالث مشبهة لقائه فلا يدري هل هو  
حلال او حرام وما كان هذا سبيله يفتي بجنبته لانه ان كان في نفس الامر حراما فقد برئ من بيعته وان  
كان حلالا اقتدر على تركها بهذا القصد لان الاصل في الاشياء مختلف فيه حظر او اباحه والا ولان  
قدر دان جيعا فان علم المتأخر منها والافهم من حديث القسم الثالث وسأذ كروا فسرته به الشبهة بعد  
هذا الباب والمراد انها مشبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام لا يعلمها كثير من الناس وقد  
تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى في باب فضل من استبرأ دينه وعرضه من كتاب الايمان  
وقد تواردا كثيرا لا تفرح حينه على ارادته في كل البيوع لان الشبهة في العمالات تقع فيها كثيرا وله  
تعلق ايضا بالكساح وبالصيد والذبايح والاطعمة والاشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان وفيه  
دليل على جواز الجرح والتعديل قاله البخاري في شرح السنة واستنبط منه بعضهم منع اطلاق الحلال  
والحرام على الما لا فيه لانهم من جهة ما لم يستبين لكن قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلمها كثير من الناس  
يشعر بان منهم من يعلمها وقوله في هذه الطريق استبان اى ظهر بجرعه وقوله او شئ اى قرب لان  
متعاطى الشبهات قد يصادق الحرام وان لم يتعمد او يقع فيه لاعتياده التساهل (قوله باب تفسير  
المشبهات) بتشديد الموحدة والنسفي يضمنين مخفيا بضميم ولا بن عساكر بضم الميم وزادة تاملنا تقدم  
في حديث النعمان بن بشير ان المشبهات لا يعلمها كثير من الناس واقتضى ذلك ان بعض الناس يعلمها  
اراد المصنف ان يعرف الطريق اى معرفتها لتجنبه كروا ولا ما ضبطها ثم اوردا حديث يؤخذ منها  
عرا تبليج احتياجه منها ثم يباب فيه بيان ما يستصحب منها ثم ثلث بباب فيه بيان ما يكره وشرح ذلك  
ان الشئ امان يكون اصله التحريم او الاباحه او شئ فيه فالاول كالصفاة بنجر ما كله قبل ذكاته  
فاذا شئ فيها لم يزل عن التحريم الا يقين واليه الاشارة بحديث عدي بن حاتم والثاني كالطهارة اذا حصلت  
لا ترفع الا يقين الحديث واليه الاشارة بحديث عبد الله بن زيد في الباب الثالث ومن امثله من له زوجة  
وعبد وشئ هل طلق او اعتق فلا عبرة بذلك وهما على ملكه والثالث الا يتحقق اصله ويرد بينا المخطر  
والاباحه فالاولى تركه كواليه الاشارة بحديث القمرة الساقطة في الباب الثاني (قوله وقال حسان بن ابي  
ستان) هو البصري احد العبادي في زمن التابعين وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وصله احد  
في الزهد ابو نعيم في الحلية عنه بلفظ اذا شككت في شئ فاركه ولا ينجي من وجه آخر اجمع بنون بن  
عبيد وحسان بن ابي ستان فقال بنون ما علمت شيئا اشد على من الورع فقال حسان ما علمت شيئا أهون  
على منه قال كيف قال حسان ترك كتمان يئلى الماير يئلى فاسترحى قال بعض العلماء تكلم حسان  
على قدر مقامه وترك الذي اشار اليه على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلة وقودود  
قوله دمع مار يئلى الماير يئلى هو فخرنا بجره الترمذي والنسائي واحد وابن حبان والحكم من حديث  
الحسن بن علي وفي الباب عن انس عند احمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في الصغير ومن حديث ابي  
هريرة وثالثه بن الاقيم ومن قول ابن عمر ايضا وابن مسعود وغيرهما (قوله يئلى) يخضع اوله ويجوز  
لضمه قال رابره يه بالفتح واربيره يه بالضم روية وهي الشئ والردد والمعي اذا شككت في شئ فذعه  
وترك ما يشك فيه اصل عظم في الورع وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي حرفوا لا يبلغ  
العبد ان يكون من المتقين حتى يدع مالا يأس به حذر اجماعه اليأس وقد تقدمت الاشارة اليه في كتاب

حديثنا عنه قال اخبرني عبد الله بن ابي المقر عن اشعبي عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
المعراض فقال اذا اصاب بحد فمكروا اذا اصاب بعرضه فقتل فلا تأكل قاته وفي حديث يارسول الله ارسل كلبي واسمى فاجده معه على  
ذكيا اذ علم اسم عليه ولا ادري ما احدث قال لا تأكلها واسميت على كلبي فاعلم نعم على الآخر

الإيمان ، قالوا لا ينبغي كل ما شككت فيه قالوا رجع اجتنابه ثم هو على ثلاثة أقسام واجب ومستحب ومكروه  
 فأجاب بـ اجتناب ما ينافي ما ذكرناه من ارتكاب الحرام والمنسوب اجتناب معاملة من ارتكبه حرام والمكروه  
 اجتناب ، فخص المشروعة على سبيل التنطع \* الحديث الاول حديث عقبه بن الحرث في الرضا  
 ووجه الدلالة منه قوله كيف وقد قيل فانه يشعر بأن امره بفراق امراته انما كان لأجل قول المرأة انما  
 ارتدت بما فعل منك ان يكون صحيحا فارتكب الحرام فأمره بفراقها احتياطا على قول الاكثر وقيل بل قيل  
 شهادة المراءى وحدها على ذلك وسأني مباحته في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى \* الحديث الثاني  
 حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وسأني مباحته في كتاب الفرائض ووجه الدلالة منه قوله صلى الله  
 عليه وسلم احتجبي منه بأسودة معك ما به ما نحوها لا يها لك لما رأى الشبه البين فيه من غير زمعة امر  
 سودة بالاجتناب منه احتياطا على قول الاكثر واعتراض الداودي فقال ليس هذا الحديث من هذا الباب  
 في شيء \* وأجاب ابن السنيان وجهه ان المشبهات ما شئت الحلال من وجه والحرام من وجه وياته من  
 هذه القصة ان الحاقه زمعة فخصي ان لا يحتجب منه سودة والشبه بهتة فخصي ان لا يحتجب وقال ابن  
 القصار انما يجب سودة منه لان الزوج ان يمنع وجهه من ان يراها وغيره من أفعالها وقال غيره بل يجب  
 ذلك لفظا امر الاجتناب في حق ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاجتناب  
 كقوله في حق الأعرابي الذي قال له لعله نزع عرق \* الحديث الثالث حديث عدي بن حاتم في السيد  
 ووجه الدلالة منه قوله انما سميت علي كلبا ولم تسم علي الا تحرفين له وجه المنع وهو ترك التسبب وابتعد  
 من استدلال به على سد الفرائض (قوله باب ما يتنه) يضم اوله اي يحتجب (من الشبهات) ولكن شبيه  
 يكره بل يتنه (قوله حديثا سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المشهور وطلحة هو ابن مطرف والاسناد  
 كله كوثقون الاصلحافي فانه سكن البصرة وقد دخل الكوفة فمر ارا صرح يحيى النطان بالتحديث بين  
 منصور وسفيان كسأني في اللقطة (قوله مسقولة) كذلك ذكر في رواية كرمه مسقولة يضم  
 اوله بفتح التاني قال ابن التيمي قوله مسقولة كلمة غريبة لان المشهور ان سقط لازم والعرب قد تذكر  
 الفاعل بمقتضى المفعول واستشهد له الخطابي بقوله تعالى كان وعدنا ما ياتي آياتا وقال ابن التيمي مسقولة  
 بمعنى ساقطة كقوله سبحانه استورا ايسارا وقال ابن مالك في الشواهد قوله مسقولة بمعنى مسقطة  
 ولا فعل له وتظهره فرق بمعنى مرقى مسترق عن ابن جني قال وكجا مفعول ولا فعل له جاء فعل ولا مفعول  
 له كقراءة النسخي عمو صوموا بضم او لم صموا بضمي مضموما كقائه بضم (قلت) وقد أخرجه الاساعلي  
 من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال مطروحة وأخرجه ابو نعيم من وجهين آخرين عن  
 قبيصة شيخ البخاري فيه فقال بمررة ولم يقل مسقولة ولا مسقطة (قوله وقال حمام الخ) وسلفه في اللقطة  
 بتمامه وقطعه ان لا تجاب الى اهل فاجد القصة ساقطة على فراشي فافضلها لا سكالها ما خشى ان تكون  
 صدقة قالها (قلت) ولم يستضر الكرماني لفظ رواية حمام قال تمام الحديث غير مذكور وهو لولا  
 ان تكون صدقة لا سكالها (قلت) والشك في ذكره هنا ما فيه من تعيين المجل الذي رأى فيه الثمرة وهو  
 فراشه صلى الله عليه وسلم ومع ذلك ايا كاهوا ذلك بالغ في الورع قال المهلب لعله صلى الله عليه وسلم كان  
 يقسم الصدقة ثم يرجع الى اهل فيأق بؤ به من عمر الصدقة شيء فيقع في فراشه والا لافترق بين هذا وبين  
 كاهه من اللحم الذي يصدق به الى بيرة (قلت) ولم ينحصر وجوده من عمر الصدقة في غير بيرة  
 حتى يحتاج الى هذا التأويل بل يحتمل ان يكون ذلك التمر جلا الى بعض من يستحق الصدقة ممن  
 هو في بيته وتاخر تسليم ذلك له او جعل الى بيته فتمسكه فبقيت منه بقية وقد روى احمد بن طريق عمرو  
 ابن شعيب عن ابيه عن جده قال تضرع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقيل له ما اسهرك قال  
 اني وجدت تمر ساقطة فاكلتها ثم ذكرت ان كان عندنا من عمر الصدقة فاذا رى من ذلك كانت القصة  
 اومن تمر اكل في ذلك اسهرني فهو يحول على التعدد وانما اتفق له اكل القصة كافي هذا الحديث واخبره

باب ما يتنه من الشبهات  
 حديثا قبيصة حديثا  
 سفيان عن منصور عن  
 طلحة عن انس رضي  
 الله عنه قال مر النبي صلى  
 الله عليه وسلم بمررة  
 مسقولة فقال لولان  
 تكون صدقة لا سكالها  
 \* وقال حمام عن ابي  
 هريرة رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال اجد تمر ساقطة على  
 فراشي

ذلك صار بعد ذلك اذا وجد مثلها مما يخل التردد تركها سادسا لا يجوز حملها على كون في حلقها ثم باننا نحن  
 في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال المصنف اعلم ان كياض الله عليه وسلم ثم رواه ابن  
 جويابر لان الاصل ان كل شيء في بيت الانسان على الاباحة حتى يقوم دليل على التشريع وفيه يشير بمقال  
 الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم ويؤخذ منه محرم كثير مما يباح في قوله (قوله) باب من يهر لرواس  
 ونحوها من الشبهات في رواية الكشي من المشبهات بعم وتقبل في نسخة بفتح الدال في المتن  
 بمعنى مشكلات وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التطع في الورع قال الزناني الورع اتسام وورع  
 الصديقين وهو ترك ما لا يناول بشريعة القوة على العادة وورع المتقين وهو ترك ما لا يشوبه فيه ولكن  
 يخفى ان يجرى الى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال التحريم بشرط ان يكون لذلك  
 الاختلاف موقع فان لم يكن فهو وورع الموسمين قال وورع ذلك الورع الشهود وهو ترك ما يوجب الشهادة اي  
 اعم من ان يكون ذلك المتروك حراما لا انتهى وغرض المصنف هنا بيان وورع الموسمين كمن يتعبد  
 اكل الصيد خشية ان يكون الصيد كذلك لانسان فقلت منه ومن ترك شراء ما يحتاج اليه من غير ان لا يدرى  
 اماله حلال ام حرام وليست هناك علامة تدل على الثاني ولكن ترك تناول الشيء لغير وورعه متفق عليه فنه  
 وعدم الاحتياج به يمكن دليل اباحة قوما او به يتعبد ومستبعد ثم كره حديثين الاول (قوله) عن  
 (الزهرى) في رواية الحميدى عن سفيان حدثنا الزهرى (قوله) عن عباد بن عجم عن عه حبيب الله بن زيد  
 ابن عاصم المازني في رواية الحميدى المذكور ما خبرني سعيد هو ابن المسيب وعباد بن عجم عن عبد الله  
 ابن زيد وقد تقدم في الطهارة عن ابي عجم عن سفيان وسياقه يشعر بان طريق سعيد حرملة وطريق عباد  
 موصولة ولم يتعرض المزني لتمييز ذلك في الاطراف (قوله) وقال ابن ابي خضعة) هو محمد بن كتيبة ابو سلمة واسم  
 والدا ابى خضعة مبصرة وهو بصري زنا الجز برقة ظن الكرماني في محله اهذا او سالما بن ابي خضعة وعارة  
 ابن ابي خضعة اخوة فخرم بذلك هنا فوه فيه وهما احشاشان والاسام لا يعرف اسمه وهو كوفي والدا عارة  
 اسمه ثابت النون ثم موحد ثم مشاهير بصري ايضا لكن مبصرة مولى ثابت عربي وسالم بن ابي خضعة  
 من طبقة ا على من طبقة الاثنين (قوله) لا وضوا الخ) وصل اجدا بن ابي خضعة المذكور من طريقه ووقع  
 لنا بلو في مستدركي العاصم السراج ولفظه عن الزهرى عن عباد بن عجم عن عه مرفوعا باللفظ المطبق ومثى  
 بعض الشراح على ظاهر قول البخاري عن الزهرى لا وضوا الخ فخرم بان هذا المتن من كلام الزهرى  
 وليس كالمثل لما ذكرته عن مستدركي اجدا والسراج وقد جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيرا والتقدير  
 عن الزهرى بهذا السند الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوا الحديث واقرب امثلة ذلك لما مضى في  
 الصوم في باب اذا افطر في رمضان ثم طلعت الشمس فانه اورد حديث الباب من رواية ابيه باسمه عن هشام  
 ابن عروة عن قاطمة عن اسماء قالت افطرنا على عبد النبي صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس فقبل لحمام  
 امرؤا بالقضاء قال و يذمن قضاء قال البخاري وقال معمر سمعت هشاما لا ادرى اقضوا ام لا فلو اننا ايضا  
 فيه حذف تقدير سمعت هشاما عن معمر عن هشام بالسند المتن وقال في آخره قال انسان لحمام اقضوا  
 ام لا قال لا ادرى وقد اخرج عبد الرزاق عن معمر كذلك او رفته من مسند عدي بن جديع عن عبد  
 الرزاق عن معمر سمعت هشاما عن قاطمة عن اسماء فذكر الحديث قال فقال انه ان لحمام اقضوا ام لا  
 قال لا ادرى (قوله) اختصار من ابي خضعة هذا المتن اختصارا لمحققا فان لفظه به ما لا يقع الشك في  
 الصلاة وخارجها ورواية غيره من اثبات اصحاب الزهرى تقتضي تخصيص ذلك عن كل داخل الصلاة  
 وجهه ان خروج الرع من المصلى هو الذي يقع له بالاختلاف غيره من التواضع فانه لا يجرى عليه الا نادرا  
 وليس المراد حصر شخص الوضوء بوجود الرع والثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة وقد استدل به  
 على ان التسمية ليست شرط الصحة الذبح وقد استدل به على ان التسمية ليست شرط في جواز الاكل من  
 الذبيحة وسأني تقر به وال جواب عما اورد عليه وسأني مباحته في كتاب الفتيان معسوفي ان شاء الله تعالى وهو

باب من لم يرباوس  
 ونحوها من الشبهات  
 حدثنا ابو نعيم حدثنا ابن  
 عينة عن الزهرى عن  
 عباد بن عجم عن عه قال  
 شكى الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم الرجل يجذف  
 الصلاة شيئا يقطع الصلاة  
 قال لا حتى يسمع صوتا  
 يجرد بها \* وقال ابن ابي  
 خضعة عن الزهرى  
 لا وضوا الاقيا وجدت  
 الرع او سمعت الصوت  
 \* حدثنا جدين المقدام  
 العجلي حدثنا محمد بن عبد  
 الرحمن الطفاوى حدثنا  
 هشام بن عروة عن ابيه  
 عن عائشة رضى الله عنها  
 ان قوما قالوا يا رسول الله  
 ان قوما يأتوننا بالبحم  
 لا يدرى اذ كروا اسم الله  
 عليه ام لا فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سموا  
 الله عليه وكروا

قوله سمعت هشاما عن  
 معمر عن هشام هكذا في  
 الشيخ فأمل وحرر وامن  
 ام مصححه

[illegible]

المنهال بقول سألت البراء بن عازب رضي الله عنه عن الصنف فقال كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله  
فأنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصنف فقال إن كان بدا يد فلا بأس وإن كان نسباً فلا يصح في باب الخروج في التجارة وقول  
عز وجل فانتشر في الأرض وابتغوا من فضل الله فحدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن زيد بن داود بن أبي جرح قال أخبرني عطاء بن عبيد بن عمير





تحدثنا الليث بن عباد إذا راوا تجارة أو هوا انتصوا إليها وقوله لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله **﴿قوله﴾** وقال قتادة كان القوم يتجرون ولكنهم كانوا إذا نأهم حق من ٢١٠ حقوق الله لم تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه إلى الله - حدثني محمد قال

حدثنا الليث **﴿فيه﴾** التصرع بوصل الملحق للذ كور ولم يقع ذلك في كثرال وأيات في الصحيح ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع وكذا وقع في رواية أبي الوقت **﴿قوله﴾** باب أواد أو التجارة أو هوا انتصوا إليها وقوله لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وقال قتادة كان القوم يتجرون إلى آخره **﴿قوله﴾** كذا وقع جميع ذلك معاد في رواية المستمل وسقط لغيره إلا أن النبي فانه ذكرها هنا وحذفها عما مضى وكذا وقع مكر رافي نسخة الصغاني وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر وأمره وإن أصل البخاري كان عند الثوري وكانت فيه الماخطة في الموامش وغيرها وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لاقابا به عن موقع الاختلاف في التقديم والتأخير ورادها هنا بضمهم أحاط بكتب الملحق في الموضعين فتأنيده التكرار وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بأن قال ذكر الآيه هنا مطلقا وهو الذي رزكرها هناك لمفهومها وهو تخصيص رقة بما جاز غير التلبس بالصلوة وسماها الجلبة وقد تقدم الكلام على ذلك مستوف **﴿قوله﴾** باب قوله انتصوا من طيات بلد كبت أي تفسير به وحكي أين بطل أنه وقع في الأصل كلوا بديل انتصوا وقال أنه غلط اه وكذا رايته في رواية النسفي وقد ساق الآية في كتاب الزكاة على الصواب وقد تقدم النقل عن مجاهد أنه قال في تفسيرها أن المراد بها التجارة ثم ذكر البخاري حديث عائشة مرفوعا إذا ائقت المرأة من طعام بيتها الحديث وقد تقدم الكلام عليه مستوف في كتاب الزكاة ثم أورد حديث أبي هريرة في ذلك لفظ إذا انتفت المرأة من كسب زوجها عن غير امره فلها نصف امره وفيه رد على من عساه فيا ذن لها في ذلك والأولى أن يحمل على ما إذا انتفت من لذي يخصها بما إذا تصدقت به بغير استئذانه فانه يصدق كونه من كسبه فيؤمر عليه وكونه بغير امره ويحتل أن يكون اذن لها بطريق الاجال لكن النبي ما كان بطريق التفصيل ولا بد من الحمل على أحد هذين المعنيين والأخيث كان من ماله بغير اذنه لا اجالا ولا تفصيلا في ما زورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث عن أبي عمر عند الطيالسي وغيره وأما قوله في حديث أبي هريرة فلها نصف امره فهو محمول على ما إذا لم يكن هناك من يعينها على تفيد الصدقة بخلاف حديث عائشة ففيه أن الخادم مثل ذلك أو المعنى بالنصف في حديث أبي هريرة أن امره واجرها إذا جازا كان لها النصف من ذلك فلكل منهما اجر كامل وهما اتان فكانتاهما نصفان **﴿قوله﴾** باب من احب البسط أي التوسع **﴿في الزرق﴾** وجواب من محذوف تقديره ما في الحديث وهو قليل رجهو يستفاد منه جواز هذه الترجمة خلافا لمن كرهها مطلقا **﴿قوله﴾** حدثنا محمد بن أبي يعقوب اسم أبيه اسحق بن منصور وقيل ان منصورا سم أبيه وقيل ان ابا يعقوب جده الكرماني بكسر الكاف وذكر الكرماني الشارح ان التورى ضبطها بفتح الكاف وتعبه وسلف التورى في ذلك اوسمجد بن السمعاني وهو اعلم الناس بذلك ففعل الصواب فيها في الأصل الفتح ثم كثر استعمالها بالكسر فتغيرت العامة وقد نزل محمد المذ كور البصرة ووقفه من معين وغيره ولم يعرف ابو حاتم الرازي حاله وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وأخرف في تفسير المائة وأخرف في أوائل الأحكام الثلاثة اسنادها واحد إلى الزهري وشيخه حسان هو ابن ابراهيم الكرماني وبنس هو ابن يزيد **﴿قوله﴾** قال محمد الزهري كذا في الأصل وفي رواية يحيى بن نعيم من وجه آخر عن حسان عن بنس بن يزيد عن الزهري **﴿قوله﴾** عن انس يأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهري أخبرني انس **﴿قوله﴾** ويسأ يضم أوله وسكون النون بعدها مهمله ثم حمزة أي يؤخره والآخر هنا بقية العمر قال زهير والمرء ما عاش محدود له امل \* لا ينهتى الطرف حتى ينهتسى الاثر ويسأى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى قال العلماء معنى البسط في الزرق البركة وفي العسر حصول القوة

حدثني محمد بن فضيل عن حصين عن سالم بن ابي الجعد عن جابر بن رضى الله عنه قال اقبلت عير ونحن نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة فانتفض الناس الاثنى عشر رجلا فزلت هذه الآية وإذا راوا تجارة أو هوا انتصوا إليها وتركوا قالوا باب قوله انتصوا من طيات ما كسبتهم حدثنا عثمان ابن ابي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن ابي وائل عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا ائقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها اجرها بما كسبت وعزا لزوجها ما كسب والغازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم اجر بعض شيئا حدثني يحيى ابن جعفر حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن محمد بن ابي شعيب قال سمعت ابا هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ائقت المرأة من كسب زوجها عن غير امره فلها نصف امره **﴿باب من احب البسط في الزرق﴾** حدثنا محمد بن ابي يعقوب الكرماني حدثنا حسان بن ابي محمد الزهري عن انس بن مالك رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سره ان يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه **﴿قوله﴾** ويسأ كذا بالواو في النسخ التي يابن يارفي نسخها بالواو بدل الواو اه

البسط في الزرق حدثنا محمد بن ابي يعقوب الكرماني حدثنا حسان بن ابي محمد الزهري عن انس بن مالك رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سره ان يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه **﴿قوله﴾** ويسأ كذا بالواو في النسخ التي يابن يارفي نسخها بالواو بدل الواو اه

القوة في الجسد لان صلة اثار به صدقة والصدقة تزي في المال وتز بدقه فيتموهما ويز كولان رزق  
 الانسان يكتبوه في بطن امه فلذلك احتج الى هذا التأويل والمخبر انه يكتب مقيداً بشرط كأن يقال  
 ان وصل رحمه فله كذا او لا فكذا والمخبر بقا ذكره الجليل بعد الموت واغرب بالحكم الترمذي قال  
 المراد بذلك القلة البقاء في الرزق وقال ابن قتيبة يحمل ان يكتب اجل العبد مائة سنة وتز كتيه عشرين  
 فلان وصل رحمه زاد التزكية وقال غيره المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل قال اول  
 يدخل فيه التغيير وتوجيهه ان المعاملات على القواهر والمعلوم الباطن حتى لا يعلق عليه الحكم فذلك  
 الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي يدخله الزيادة والنقص والخير والاثبات والحكمة فيه ابلاغ ذلك  
 الى المكلف ليعلم فضل البر وشزم التقطيع وسبأ في ذكر هذه المسئلة مبسوطه في كتاب القدر وبأى  
 الكلام على اشارة الفنى على الفقرفى كتاب الرافى ان شاء الله تعالى ﴿ قوله بأمر الله صلى الله  
 عليه وسلم بالنسيئة ﴾ بكسر الملهمة والمداي بالاجل قال ابن بطال الشرا بالنسيئة جائز بالاجماع (قلت)  
 لعل المصنف تخيل ان احداً قد اغفل ان صلى الله عليه وسلم لا يشتري بالنسيئة لانه ما دين فلاردفع ذلك  
 التخليل واورد المصنف فيه حديث عائشة وان صلى الله عليه وسلم اشترى شعيراً لابي ابل و رهن  
 عليه درعه وسبأ في الكلام على ما مستوفى في قول الرهن ان شاء الله تعالى (قوله في طريقه في عائشة  
 ذكرنا عند ابراهيم) هو النسخ وقوله الرهن في السلم اى السلف ولم يرد به السلم العرفى وقوله في حديث  
 انس حديثنا مسلم وابن ابراهيم وقوله في الطريق الثانية اسباط هو بضع الهزمة وسكون المهمة بعدها  
 موحدة وقوله ابو اليسع بفتح التثنية والمهلة وهو بصرى وكذا بقية رجال الاسناد وليس لاسباط في  
 البخارى سوى هذا الموضع وقوله قيل ان اسم ابيه عبد الواحد وقد ساقه المصنف هنا على لفظ ابي اليسع  
 وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم والنسبة في جهه ما هنا مع ان طريق مسلم اعلى مرعاة للقلب  
 من عاده ان لا يذ كر الحديث الواحد في موضعين يستاد واحد ولا يابا اليسع المذ كورفه مقال فاحتاج  
 ان يقرنه بمن بعده وقوله فيه ولقد سمعته يقول هو كلام انس والضمير في سمعته لابي صلى الله عليه  
 وسلم اى قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودى مظهر السبي في شرائه الى اجل وزهمل من زعم انه كلام  
 قتادة وجعل الضمير في سمعته لانس لانه اخرج للسباق عن ظاهره بغير دليل والله اعلم ﴿ قوله باب  
 كسب الرجل وعمله يده ﴾ عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام لان الكسب  
 اعم من ان يكون عملاً باليد او بغيرها وقد اختلف العلماء في افضل المكاسب قال الماوردى اصول  
 المكاسب ان راحة التجارة والصناعة والاشبه بمذهب الشافعى ان اطيبها التجارة قال والاربع عندى  
 ان اطيبها الرزاعه لانها اقرب الى التوكل وبقية النوى بحديث المقدم الذى في هذا الباب وان  
 الصواب ان اطيب الكسب كما كان به على الدقال فان كنز راعاه وطيب المكاسب لا يشمل عليه  
 من كونه عملاً باليد ولما فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام لا تدعى والدواب لانه لا يدقيه في العادة  
 ان يوكل منه بغير عوض (قلت) وقرئ ذلك من عمل السدما يكسب من اموال الكفار بالجهاد وهو  
 مكسب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وهو اشرف المكاسب لانه من اعلاء كلمة الله تعالى ونحو ذلك  
 كلمة اعدائه والنفع الاخرى قاله من لم يعمل يده فله رزاعه في حقه افضل لما ذكرنا (قلت) وهو  
 مبنى على ما بحث فيه من النفع المتعدى ولم ينحصر النفع المتعدى في الرزاعه بل كل ما يعمل باليد دفعه  
 متعلما فيه من نفعه اسباب يحتاج الناس اليه والحق ان ذلك مختلف المراتب وقد يختلف باختلاف  
 الاجوال والاشخاص والمعلم عند الله تعالى قال ابن المنذر انما فضل عمل اليسار للمكاسب اذا وضع  
 العامل كماله مصرحاً به في حديث ابي هريرة (قلت) ومن شرطه ان لا يتعدى الرزق من الكسب بل  
 من الله تعالى هذه الواسطة ومن فضل العمل باليد الشغل بالامر بالمباح عن البطالة والهوى وكسر النفس  
 بذلك والتحقق عن ذلة السؤال والحاجة الى الغير ثم اورد المصنف في الباب احاديث اولها في التجارة

باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة  
 حديثنا على بن اسد حديثنا  
 عبد الواحد حديثنا الاعشى  
 قال ذكرنا عند ابراهيم  
 الرهن في السلم قال حديثنا  
 الاسود عن عائشة رضى  
 الله عنها ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اشترى طعاماً من  
 يهودى الى اجل و رهنه  
 درعاً من حديثنا  
 مسلم حديثنا هاشم حديثنا  
 قتادة عن انس وحديثنا  
 محمد بن عبد الله بن حوشب  
 حديثنا اسباط ابو اليسع  
 البصرى حديثنا هاشم  
 الدستواي عن قتادة عن  
 انس رضى الله عنه انه مشى  
 الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم بغير شعير واهالة  
 سنخه ولقد رهن النبي صلى  
 الله عليه وسلم درعه بالبدنة  
 عند يهودى واخذ منه  
 شعيراً لاهله ولقد سمعته  
 يقول ما مسمى عند آل  
 محمد صلى الله عليه وسلم  
 صاع بر ولا صاع خب وان  
 عنده تسع نسوة باب  
 كسب الرجل وعمله يده

والثاني في الزاوية الثالث وما بعده في الصنعة \* الحديث الاول (قوله حديثي اسمعيل بن عبد الله) هو ابن ابي نوس (قوله لقد علم قومي) اي قريش او المسلمون (قوله حرقني) بكسر الهمزة وسكون الراء بعدها طاء اي جهما كسابي والحرق فيه الا كساب والتصرف في العاش وشار بذلك الى ان كان كسروا زنته ومؤنة عماله بالتجارة من غير عجز تمهيدا على سبيل الاعتذار عما يأخذ من مال المسلمين اذا احتاج اليه (قوله وشملت) جملة حاله اي ان القيام به وبالخلافة شغله عن الاحتراف وقدرى ابن سعد وابن المنذر باستناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت لما ضرب ابو بكر مرسه الذي مات فيه قال انظر واملا في مالي منذ دخلت الامارة فاجابوا به الى الخليفة بعدى قالت فلما مات نظرنا فاذا عبد الله بن مسكن يحمل حيايه وناسخ كان يسقي بسبا ناله فبعثناهم ما الى عمر فقال رجعة الله على ابي بكر لقد اسب من بعده واخرج ابن سعد من طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحوه وزاد ان الخادم كان يذبح له سمك سيفوف المسلمين ويخدم آل ابي بكر ومن طريق ثابت عن انس نحوه وفيه قد كنت حريصا على ان اوفر مال المسلمين وقد كنت احب من اللحم والابن وفيه وما كان عنده دينار ولا درهم ما كان الا خادم ولتعة ومحب (قوله آل ابي بكر) اي هو وقسه ومن تاربه نفعته وقبل اراد نفسه بدليل قوله احتراف حكاه الطيبي قال ويدل عليه نسق الكلام لانه اسند الاحتراف الى ضمير المتكلم عطفه على فسيا كل فلو كان المراد الاهل لتنافرا تهى وجزم اليساوي بان قوله آل ابي بكر عدول عن التكلم الى التسمية على طريق الالتفات قال وقيل اراد نفسه والاول مقحم لقوله واحتراف وليس شئ بل المعنى ائى كنت اكتب لهم ما يا كلونه والا ان اكتب للمسلمي قال الطيبي فائدة الالتفات انه حرم من نفسه شخصا كسروا بالمؤنة الاهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الا كساب وفيه اشعار بالعلة وان من اتصف بالشغل المذكور حقيق ان يأكل هو وعماله من بيت المال وخص الاكل من بين الاحتياجات لكونه اهمها ومظمها قال ابن التين وفيه دليل على ان العامل ان يأخذ من عرض المال الذي يعمل فيه قدر حاجته اذا لم يكن فوقه امامه بقطع له اجرة معلومة وسبقه الى ذلك الخطابي (قلت) لكن في قصة ابي بكر ان القدر الذي كان يشتاوله فرضه بائناق من الصحابة ف يرى ابن سعد بان دهره من سل رجا له فعات قال لما استخلف ابو بكر اصبح ناديا الى السوق على رأسه اثواب يجربها فلقبه عمر بن الخطاب ابو عبيدة ابن الجراح فقال كيف تصنع هذا وقد وليت امر المسلمين قال فابن اعلم عيالي قالوا غرضك ان تفرقوا له كل يوم شطراة (قوله واحتراف) في رواية الكشميني ويحترف قال ابن الاثير اراد باحترافه للمسلمين نظره في امورهم وتميزهم بكماسيهم وارزاقهم وكذا قال اليساوي المعنى ا كساب للمسلمين في اموالهم والى في مصالحهم وظم احوالهم وقال غيره قال احتراف الرجل اذا غزى على خير او شر وقال المهلب قوله احتراف لم اى اتجر لهم في مالهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما اكل انا ثم وليس بواجب على الامام ان يتجر في مال المسلمين بقدر مؤنته الا ان يطوع بذلك كما تطوع ابو بكر (قلت) والتوجه الذي ذكره ابن الاثير اوجه لان ابا بكر من السبب في ترك الاحتراف وهو الاشتغال بالامارة فحتى يتفرغ للاحتراف لغيره اذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحتراف نفسه كما كان الا ان يحمل على انه كان يعطى المال لمن يتجر فيه ويحمل ربحه للمسلمين وقدرى الامام على في حديث الباب من طريق معمر عن الزهري فلما استخلف عمر ا كل هو واهله من المال اى مال المسلمين واحتراف في مال نفسه (قوله) حديث ابي بكر هذا وان كان ظاهره الوقف لكنه عما اقتضاه من انه قبل ان يستخلف كان يحترف لتحصيل مؤنة اهله يصير مرفوعا لانه يصير كقول الصحابي كنا نعمل كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن ماجه وغيره من حديث شام سلمة ان ابا بكر خرج تابوا الى بصرى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم في حديث ابي هريرة في اول اليسوع ان اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنف

حديثي اسمعيل بن عبد الله حديثي على بن وهب عن نوس عن ابن شهاب قال اخبرني عروة بن الزبير ان عائشة رضى الله عنها قالت لما استخلف ابو بكر الصديق قال لقد علم قومي ان حرقني لم تكن تعجز عن مؤنة اهلي وشملت بأمر المسلمين فسيا كل آل ابي بكر من هذا المال واحتراف للمسلمين فيه



اللفظي وهو ظاهر حديث الباب والمراد بالسباحة ترك المضاجعة ونحوها لا المكاساة في ذلك **(قوله)** ومن طلب  
حفاظيلطبه في عفاف أي عملا يصلح أشار بهذا القدر إلى ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان من  
حديث نافع عن ابن عمر وعائشة عن فروان عن طلب حفاظيلطبه في عفاف وواف وغيره وواف **(قوله)** حدثنا علي  
ابن عباس بالتحفانة والمعجعة **(قوله)** رحم الله رجلا يحتمل الدنيا ويحتمل الجرب والاول جزم ابن حبيب  
المالك وابن طلال ورجه الداودي ويؤيد الثاني ما رواه الترمذي من طريق يزيد بن عطاء بن السائب عن  
ابن المنكدر في هذا الحديث بلفظ غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلا اذا باع الحديث وهذا يشعر بأنه  
قصده جلابيته في حديث الباب قال الكرماي ظاهره الاخبار لكن قرينه الاستقبال المستفاد من اذا فاحتمل  
دعا وقد يرد وجه الله رجلا يكون كذلك وقد يستفاد الموم من تهيئته بالشرط **(قوله)** سمعا يسكون  
المجرى بالمهملتين أي سهلا وهي صفة شبيهة بتدل على الثبوت فلذلك كرر احوال البيع والشراء والتقاضى  
والسمع الجواب قد اقبل سمع بكذا اذا باع والمراد هنا المساهلة **(قوله)** واذا اقتضى أي طلب قضاء حقه بسهولة  
وعدم الحاف في روايته كما كان بين التين واذا اقتضى أي اعطى الذي عليه بسهولة بغير مظل والتزمذي والمالك  
من حديث أبي هريرة عن فروان عن الله بحسب سمع البيع سمع الشرع سمع القضاء وللنسائي من حديث  
عثمان بن عوفه ادخل الله الجنة رجلا كان سهلا شريفا باعوا فاشيا ومنه ضيا لاجد من حديث عبد الله بن عمرو  
نحوه وفيه الحاض على السباحة في المعاملة واستعمال معالي الاخلاق وترك المشاحة والحض على ترك التضييق  
على الناس في المطالبة واخذ القوم منهم **(قوله)** باب من اقر موسرا أي فضل من فعل ذلك وحكمه  
وقد اختلف العلماء في جسد الموسر قليل من عنده مؤتمه ومؤتمه من تارمه فقته وقال الزوري وابن المبارك  
واجسد واسحق من عنده خمسون درهما اوقعتها من الذهب فهو موسر وقال الشافعي قد يكون الشخص  
بالدرهم غنيام كسبه وقد يكون بالالف فقيرام ضعفه في نفسه وكثرة عياله وقيل الموسر والمعسر رجحان الى  
العرف فمن كان حاله بالنسبة الى مثله يعد سارا فهو موسر وعكسه وهذا هو المعتمد وما قبله اعماهو في حدم  
تجوز له المسئلة والاخا من الصدقة **(قوله)** منصور هو ابن المعتز **(قوله)** ان حدث بفتح حذته زاد مسلم  
في روايته من طريق نعيم بن ابي خند عن ربي اجتمع حديثه وابوه سعد قال حديثه رجل في ربه فذكر  
الحديث وفي آخره قال ابو مسعود هكذا سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه روايت ابي عوانة عن  
عبد الملك عن ربي كذا في هذا الباب **(قوله)** تلت الملائكة أي استقبلت روحه عند الموت وفي رواية عبد  
المالك بن عمير عن ربي في ذكر بني اسرائيل ان رجلا كان فيمن كان قبلكم اتاه الملائكة فيصرون روحه **(قوله)**  
اعلمت من الخير شيئا قال وفي رواية بنعنف حمزة الاستفهام وهي مقدره زاد في رواية عبد الملك المذكرة فقال  
ما علم قيل انظر قال ما علم شيء غيري فذكره وسلم من طريق شقيق عن ابي مسعود رفته حوسب رجل من  
كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء الا انه كان يحيا طائفة الناس وكان مومرا وفي رواية ابي مالك المعلقة هنا  
ووصلها عند مسلم أي الله بهد من عباد آتاه الله الملائكة لافعالها ما علمت في الدنيا قال ولا يكتفون الله حديثا قال  
يارب آتيتي مالك فكنت ابيع الناس وكان خلق الجواز الحديث وفي رواية ابي عمر في هذا الحديث فيقول  
يارب ما علمت شيئا ارجو به كثيرا الا ان كنت اعطيتني فضلا من مال فذكره **(قوله)** قياتي بكسر الهمزة  
جمع قتي وهو الخادم ما كان او مملوكا **(قوله)** ان نظروا وتجاوزوا عن الموسر كذا وقع في رواية ابي  
ذروالسنق وهو لا يخالف الترجمة والباقي ان ينظروا المعسر وتجاوزوا عن الموسر وكذا أخرجه مسلم عن  
اجد بن يونس شيخ البخاري فيه وظاهره غير مطابق للترجمة ولعل هذا هو السرفي اراد التعالق الآية لان  
فيها ما يطبق الترجمة **(قوله)** وقال ابو مالك عن ربي كنت ايسر على الموسر وانظر المعسر وهذه الطريق عن  
حديثه في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق ابي خالد الاخر عن ابي مالك كاتقدم اولا وقال في آخره فقال  
ابو مسعود الانصاري وحقه بن عامر الجعفي هكذا سمعته من في رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** وتابعه  
شعبه عن عبد الملك يعني ابن عمير **(عن ربي)** أي عن حديثه يعني في قوله وانظر المعسر وقد وصلها ابن

ومن طلب حفاظيلطبه  
في عفاف **(قوله)** حدثنا علي  
ابن عباس حدثنا ابو اسحاق  
قال حدثني محمد بن المنكدر  
عن جابر بن عبد الله عن  
الله عنهما ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال رحم  
الله رجلا سمعا اذا باع  
واذا اشترى واذا اقتضى  
باب من اقر موسرا  
حدثنا اجد بن يونس حدثنا  
زهير حدثنا منصور ان ربي  
ابن حراش حدثنا ان حذقه  
رضي الله عنه حدثه قال  
قال النبي صلى الله عليه  
وسلم تلت الملائكة روح  
رجل من كان قبلكم فقالوا  
اعلمت من الخير شيئا قال  
كنت اقر قياتي ان ينظروا  
وتجاوزوا عن الموسر  
قال تجاوزوا عنه قال  
ابو عبدالله وقال ابو مالك  
عن ربي كنت ايسر على  
الموسر وانظر المعسر  
وتابعه شعبه عن عبد  
المالك عن ربي

ماجه من طريق ابي طاهر عن شعبة بهذا اللفظ ووصله المؤلف في الاستراض عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة بلفظ فاجوز عن الموسر وانخف عن المعسرف في آخره قول ابي سعد وهكذا سمعت **(قوله وقال ابو عروانة عن عبد الملك الخ)** وصله المؤلف في ذكر بني اسرائيل مطولا وهو كجمل انظر الموسر وابتجار عن المعسرف في آخره قول ابي سعد وهكذا سمعت **(قوله وقال نعيم بن ابي هند الخ)** وصله مسلم من طريق مغيرة ابن مقسم عنه وقد تقدم لفظه وفيه قول ابي سعد وابطال ابن التين رواية من روى وانظر الموسر اولى من روايته من روى وانظر المعسر لان انظار المعسر واجب **(قلت)** ولا يلزم من كونه او اجابا لان اثر صاحبه عليه او يكفر عنه بذلك من سياتي فوساد كالاختلاف في الوجوب في الباب الذي يليه **(قوله باب من انظر معسرا)** روى مسلم من حديث ابي اليسر بنقيع التميمي والمهمة ثم الرارضة من انظر معسرا او وضع له ظاهر الله في ظل عرشه وله من حديث ابي قتادة بن قيس عن سره ان شجيه الله من كرب يوم القيامة فليفسح عن معسرا ويضع عنه ولا جد عن ابن عباس نحوه وقال وقاد الله من فجع جهنم واختلف السلف في تفسير قوله تعالى وان كان ذو عسرة فظرة على ميسرة فزوى العبري وغيره من طريق ابراهيم النخعي وبجاءه وغيرهما ان الاله تزلت في دين الربا خاصة وعن عطاءها عام في دين الربا وغيره واختار العبري انها تزلت صفاتي دين الربا بلحق بمسائر الديون لحصول المعنى الجامع بينهما فاذا اعسر المدين وجب انظاره ولا سبيل الى ضرر به ولا الى حبه **(قوله حدثنا الزبيدي)** بالضم **(قوله عن عبيد الله بن عبد الله)** اي ابن عتبة بن مسعود في رواية يونس عند مسلم عن الزهري ان عبيد الله بن عبد الله مدته **(قوله كان تاجر يدين الناس)** في رواية ابي صالح عن ابي هريرة عند النسائي ان رجلا لم يعمل خيرا قط وكان يدين الناس **(قوله تجاوزوا عنه)** زاد النسائي فيقول لرسوله خذ ما يسر وائرث ما عسر تجاوز و يدخل في لفظ التجاوز الاظهار والوضعية وحسن التقاضي وفي حديث الباب والذي قبله ان السبي من الحسنات اذا كان خالصا لله كفر كثيرا من السيئات وفيه ان الاجر يحصل لمن يأمر به وان لم يقول ذلك بنفسه وهذا كله بعد تقرير ان شرع من قبلنا اذ جاء في شرعنا في سياق الملاح كان حسنا عندنا **(قوله باب اذ بين البيعان)** ينفع الموحدة وتشد يد التعتانية اي البائع والمشتري **(قوله ولم يكن)** اي عاينه من عيب وقوله ونصحا من العام هذا الخاص وحذف جواب الشرط للعلم به وتقدر بوزنك لهما في بيعهما كما في حديث الباب وقال ابن بطال اصل هذا الباب ان نصيحة المسلم واجبة **(قوله ويد)** كمن العداة بالتثنية وآخره حمزة بوزن الفعال ابن خالدة بن هود بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن مصعبه صحاحين قليل الحديث اسلم بعد حديثين **(قوله هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداة بن خالد)** هكذا وقع هذا التعليق وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد المجيد بن ابي يزيد عن العداة بن خالد فاتفقوا على ان البائع النبي صلى الله عليه وسلم والمشتري العداة عكس ما هنا فقبل ان الذي وقع هنا ما قبله ويقل هو صواب وهو من الرواية بالفتح لان اشترى بواو بمعنى واحد ولزم من ذلك تقدم اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على اسم العداة وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه البسامة باسم المفضل في الشرط اذا كان هو المشتري قال وكس رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك وهو من لا يجوز زعمه عليه قضاء عهدته لتعلم المخلوق قال ثم ان ذلك على سبيل الاستعجاب لانه قد سماه على صفات كثيرة بغير عهدته وفيه كآبة الامم واسم الابواب الجدة في العهد الا اذا كان مشهورا بصفة تخصه وذلك قال محمد رسول الله فاستغنى بصفته عن نسه ونسب العداة ابن خالد وفي قوله هذا ما اشترى ثم قال يصح المسلم المسلم اشارة الى ان لا فرق بين الثراء والبيع **(قوله بيع المسلم المسلم)** فيه انه ليس من شأن المسلم الخديعة وان تصدر الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشترى او اصدق لا بأس به ولا عيب بوسوسة من منع من ذلك وزعم انها تنقض بما النافذة **(قوله لا دا)** اي لا عيب للمراذبة الباطن سواء ظهر منه شيء ام لا كوجه الكبت والسهال قاله المطرزي وقال ابن التبر في الحاشية قوله لا دا اي يكتمه البائع والا فلا كالبيع بالعداء وفيه البائع كان من يصح المسلم للمسلم ومحصله انه لم يدع قوله لا دا

وقال ابو عروانة عن عبد الملك عن روى انظر الموسر وابتجار عن المعسر وقال نعيم بن ابي هند عن ربيعة فاقبل من الموسر وابتجار عن المعسر **(قوله باب من انظر معسرا)** حدثنا هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أنه سمع ابا هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان تاجر يدين الناس فاذا رآى معسرا قال لفتيان تجاوزوا عنه لعل الله ان تجاوز عنا فتجاوزا عنه **(قوله باب اذا بين البيعان ولم يكن)** ونصحا **(قوله ويد)** كمن العداة بن خالد كتب الى النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداة بن خالد **(قوله لا دا)** من المسلم لا دا

في الفاء مطلقا بل في ذاء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه (قوله ولا خينة) بكسر المعجمة وبضمها وسكون  
 الموحدة هدا مائة أي ميامن قوم لم عهد له المطرزي وقيل المراد الاخلاق الخينة كالأباق وقال  
 صاحب العين الرية وقيل المراد الحرام كإبراهيم عن الحلال بالطيب وقال ابن العربي الداما كان في الخلق بالفتح  
 والخينة ما كان في الخلق بالضم والعائلة سكوت البائع على ما يعلم من مكروفي المبيع (قوله ولا عائل) بالمعجمة  
 أي ولا جود وقيل المراد الأباق وقال ابن بطال هو من قولهم اغتالني فلان إذا احتال بحيلة يتلف بها مال (قوله  
 قال قتادة) الخ يوصله ابن منده من طريق الأصمعي عن سعيد بن أبي عروبة عنه قال ابن قرقول الظاهر أن  
 تفسير قتادة يرجع إلى الخينة والعائلة معا (قوله وقيل لإبراهيم) أي النخعي (أن بعض النخاسين) بالنون  
 والخاء المعجمة أي الدالين (قوله يسمى أري) يفتح الهمزة المدودة وكسر الراء وتشديد التثنية هو  
 مربوط الداء وقيل معلقها ورد ما بن الانباري وقيل هو جمل يدفن في الأرض ويمر طرفه تشد به الدابة أصله  
 من الحبس والأفامه من قولهم نأري الرجل بالمكان أي أقام به والمعنى أن النخاسين كانوا أسجون مرابط  
 دوابهم يأساء بالبلاد ليسوا على المشتري بقولهم ذلك ليوهموا أنه محبوب من خراسان وسجستان فيحرص  
 عليها المشتري ويظن انها قربة العهد بالجلب قال عباس واطن انفسه من الأصل لفظه دوابهم قات أو  
 سطلت الألف واللام التي للجنس كانه كان فيه يسمى الأري أي الاصطبل أو سطل الضمير كانه كان فيه  
 يسمى أري وقد تصحفت هذه الكلمة في رواية أبي زرارة المروزي فذكرها أبي يفتحين بغير مد وقصر آخره  
 وزن دعا في رواية أبي ذر الهروي مثله لكن يشم الهمزة أي ظن واضطرب فيها غيرهما فحكى ابن التين انها  
 دويت بفتح الهمزة وسكون الراء قال وفي رواية بن ظيف قري ضم الفاق وفتح الراء الأول هو المعتمد قال  
 الراعي

قد تغر وأبخلهم علينا \* لنا آثرهم على معد

وقد بين الصواب في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال قيل له أناس من  
 النخاسين رأوا حباب الدواب يسمى أحدهم اصطبل دوابه خراسان وسجستان ثم يأتي السوق فيقول جاءت  
 من خراسان وسجستان قال فذكر ذلك إبراهيم ورواه سعيد بن منصور عن هشيم ولفظه أن بعض النخاسين  
 يسمى أري به خراسان الخ والسبب في كراهة إبراهيم ذلك ما تضمنه من الغش والحدادع والتدليس (قوله وقال  
 عتية بن عامر لأبيل لأمري يبيع سلعة يعلم أن جهادها لا خير) في رواية الكشميني أخبر به وهذا الحديث  
 وصله أحمد وابن ماجه والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شماس بكسر المعجمة وتخفيف الميم وبالدال  
 مهملة عن عتية مرفوعا بلفظ المسلم أخو المسلم ولا يخل المسلم بأخيه يعافيه غش الأيئته له وفي رواية  
 أحمد يعلم فيه عيا وسانده حسن (قوله عن صالح أبي الخليل) في الرواية التي بعد ما بين سمعت أبي الخليل (قوله  
 رفضه إلى حكيم بن حزام) في الرواية المذكورة عن حكيم وسأني الكلام عليه مستوفى في باب كبحو الجار  
 بعد عشر من حديثنا الفرض منه قوله فان صدقوا ينابوروك لهما في بيعهما الخ وقوله صدق أي من جانب البائع  
 في اليوم ومن جانب المشتري في الوفاء وقوله ونابوروك أي لما في الخن والثمن من عيب ففهموا جانبهما وكذا  
 نصه وفي الحديث حصول البركة لهما ان حصل منهما الشرط وهو الصدق والثمين ومجتهاان وجد خدما  
 وهو الكذب والكم وهل يحصل البركة لأحد ما إذا وجد منه المشروط دون الآخر فظاهر الحديث يقتضيه  
 ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بان تزع البركة من المبيع إذا وجد الكذب أو الكتم من كل واحد  
 منهما وان كان لا جرم إلا بالصادق المبين والوزر حاصل للكاذب الكاتم وفي الحديث أن الدال لا يتم حصولها  
 إلا بالعمل الصالح وإن شؤم المعاصي يذهب بخير الدنيا والآخرة (قوله باب يبيع الخلط من الثمر)  
 الخلط بكسر المعجمة القحط المجمع من أنواع متفرقة وقوله في الحديث كننار تزق بضم النون أوله أي نطاه  
 وكان هذا الطاهما كان صلى الله عليه وسلم يقسمه فهم بما آفاه الله عليهم من خير ثم رجع الجمع بفتح الجيم  
 وسكون الميم فسر بالخلط وقيل هو كل لون من التثجيل لا يعرف باسمه والغالب في مثل ذلك أن يكون رديشه

ولا خينة ولا عائل قال قتادة  
 العائلة الزنا والسرقة  
 والأباق وقيل لإبراهيم  
 أن بعض النخاسين يسمى  
 أري خراسان وسجستان  
 فيقول جاء أس من خراسان  
 وجاء اليوم من سجستان  
 فذكره كراهة شديدة  
 وقال عتية بن عامر لأبيل  
 لأمري يبيع سلعة يعلم  
 أن جهادها لا خير \* حدثنا  
 سليمان بن حرب حدثنا  
 شعبه عن قتادة عن صالح  
 أبي الخليل عن عبد الله  
 ابن الحرث رفعه إلى حكيم  
 ابن حزام رضي الله عنهم  
 قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم البيعان  
 بالخيار ما لم يتفرقا أو قال  
 حتى يتفرقا فان صدقا وينا  
 جورك لهما في بيعهما وان  
 كتما وكذبا محقت بركة وبعهما  
 \* باب يبيع الخلط من الثمر  
 \* حدثنا أبو نعيم حدثنا  
 شبان عن يحيى عن أبي  
 سلمة عن أبي سعيد رضي  
 الله عنه قال كننار تزق عمر  
 الجمع وهو الخلط من الثمر  
 وكننار يبيع صاعين بصاع  
 فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم لأصاعين بصاع ولا  
 درهمين بدرهم



في باب ما قيل في اللعالم والجزار في حديثنا نحن من فضلنا الاعمش قال حدثني شقيق عن أبي مسعود قال جاء رجل من الانصار  
يكنى ابا شعيب فقال لعلامه قصاب اجل لي طعاما يكنى خمسة من الناس فاني اريد ان ادعوا النبي صلى الله عليه وسلم فاسم خمسة فاني قد  
عرفت في وجهه الجوع فطعامهم فجاه معهم رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا قد تبعنا فان شئت ان اذن له وان شئت ان يرجع  
رجع فقال لا بل قد اذن له في باب ما يحق الكذب والكتان في البيع في حديثنا بدل بن الحبر ٢١٧ حدثنا شعبة عن قتادة قال سمعت

أبا الخليل يحدث عن عبد

الغمان الحارث عن حكيم

ابن حزام رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال السبعان بالجارمالم

ينفرقا وأقول حتى ينفرقا

فان صدقا وينابرك لهما

في بعضهما وان كنا وكنا

محتت بركة بعضهما في باب

قول الله عز وجل يا أيها

الذين آمنوا لا تأكلوا

الربا بضاعة مضاعفة

الآية في باب آكل الربا

وشاهدوا كتابه قوله الله

تعالى الذين يا أيها

الذين آمنوا لا تأكلوا

الربا بضاعة مضاعفة

الآية في باب آكل الربا

وشاهدوا كتابه قوله الله

تعالى الذين يا أيها

الذين آمنوا لا تأكلوا

الربا بضاعة مضاعفة

الآية في باب آكل الربا

وشاهدوا كتابه قوله الله

تعالى الذين يا أيها

الذين آمنوا لا تأكلوا

الربا بضاعة مضاعفة

الآية في باب آكل الربا

وشاهدوا كتابه قوله الله

تعالى الذين يا أيها

الذين آمنوا لا تأكلوا

الربا بضاعة مضاعفة

الآية في باب آكل الربا

وشاهدوا كتابه قوله الله

تعالى الذين يا أيها

الذين آمنوا لا تأكلوا

الربا بضاعة مضاعفة

الآية في باب آكل الربا

اكرم من يجده وفائدة هذه الترجمة رفع قوم من يتوهم ان مثل هذا لا يجوز به لا خلاط جيده برديته  
لان هذا الخلط لا يقدح في البيع لانه متميز بظاهره فلا يعد ذلك عيبا بخلاف ما لو خلط في اوعية موجهة  
يرى جدها ويخفي رديتها وفي الحديث التي عن بيع التمر بالتمر متافلا وكذا الدراهم وسبأني  
الكلام على ذلك مستوفى في باب اذا اراد بيع عمر بتمر خرمته في او انما البيع ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾  
باب اللعالم والجزار كذا وقعت هذه الترجمة هنا وفي رواية ابن السكن بعد خمسة ابواب وهو البق  
لتوالي تراجم الصناعات ﴿ قوله فقال لعلامه قصاب ﴾ ينقض القاف وتشديد الهمزة آخر موحدة وهو  
الجزار وسبأني في المظالم وجه آخر عن الاعمش بلفظ كان له غلام طام واقتت الطرق على انه من  
مستداني مسعود الامار واما جعد بن ابي غير عن الاعمش بسندته فقال فيه عن رجل من الانصار يكنى  
ابا شعيب قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفعت في وجهه الجوع فأتيت غلاما لي فذكر  
الحديث وكذا روينا في الجزء التاسع من امالي المحامي من طريق ابي غير زاد مسلم في بعض طرقه وعن  
الاعمش عن ابي سفيان عن جابر وسبأني الكلام على فوائدها الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة ان  
شاء الله تعالى ﴿ قوله باب ما يحق الكذب والكتان ﴾ اي من البركة في البيع ﴿ في البيع ﴾ ذكر فيه حديث  
حكيم بن حزام المذكور قبله بين وهو واضح فيما ترجمه ﴿ قوله يا يقول الله عز وجل يا أيها  
الذين آمنوا لا تأكلوا الربا بضاعة مضاعفة الآية ﴾ هكذا النسق ليس في الباب بسوى الآية وسبق  
غيره فيه حديث ابي هريرة المتفق في باب من لم يسأل من حيث كسب المال باسناد موثقه وهو بعيد  
من عادة البخاري ولا سيما مع قرب العهد ولعله اشار بالترجمة الى ما ترجمه السائى من وجه آخر عن  
ابي هريرة مرفوعا باق على الناس زمان يا كونا را بقا من كماله اسما به من غيابه وروى مالك عن  
زيد بن اسلم في تفسير الآية قال كان را باق الجاهلية ان يكون للرجل على الرجل حق الاجل فاذا  
خل قال اتقضى ام ترقى فان قضاء اخذرا الزاد في حقه وزاد الاخرى الاجل وروى الطبري من  
طريق عطاء ومن طريق مجاهد نحوه ومن طريق قتادة ان ربا هبل الجاهلية يبيع الرجل البيع الى  
اجل مسمى فاذا اجل الاجل ولم يكن هند صاحبه قضاه اذ اخر عنه والى ما قصور وحكى مذهبه وهو شاذ  
وهو من ريار بوفيكسب بالالف ولكن قد وقع في خط المصحف بالواو واسل را بالزاد اما في قس  
الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت واما في مقابلة كبرهم بدرهم فيسبل هو حقيقة فهما وقيل حقيقة  
في الاول مجاز في الثاني زاد ابن من رجا انه في الثاني حقيقة شرعية و يطلق را باعلى كل بيع مجرم  
﴿ قوله باب آكل الربا وشاهدوا كتابه ﴾ اي بيان حكمهم والتقدير باب اسمهم ودم في رواية الامام علي  
وشاهد به بالتنبيه ﴿ قوله قول الله تعالى الذين يا كونا را بالاجل مسمى الا كقوم الى آخر الآية ﴾ وهو  
قوله هم فيها خالون وروى الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله لا يقومون الا كما  
يقوم الذي يشتبه الشيطان من المس قال ذاك حين يبعث من قبره ومن طريق سعيد عن قتادة قال  
ذلك علامة اهل را بايوم القامة يعثرون بهم فخل واخرجه الطبري من حديث انس نحوه مرفوعا وقيل  
مضافا ان الناس يخرجون من الاحداث سرا ولكن آكل را بار ورا باق بطنه فيز يد الاسراع فيسقط  
فيضرب بطنه المتعصب من الجنون وذكر الطبري في قوله تعالى ذلك يا أنهم قالوا انما البيع مثل را بانهم

(٢٨ - فتح الباري ج ) البقرة جلن آتيا فخرجنا الى ارض مقدسة فاطلقنا حتى اتنا على نهر من دم فيه رجل قائم وعلى وسط  
النهر رجل بين يديه حجارة فاقبل الرجل الذي في النهر فاذا اراد ان يخرج روى الرجل بحجر من الحجر في فيه فردته حيث كان فجعل كلما

جاء ليخرج روى في فيه بحجر فخرج كما كن قلعت ما هذا فقال الذي را به في النهر آكل را با

(قوله باب اللعالم والجزار) كذا بالنسخ التي باء بدنا والذي في نسخ المتن باب ما قيل في اللعالم والجزار اه مضجحه

المقبل لهم هذار بالاحمل قالوا لافرق ان يزدنا الثمن في اول البيع او عند خلعها كذبهم الله تعالى قاله  
 الطبري انما خص الاكل بالذكر لان الذين نزلت عليهم الايات المذكرة كانت طعمتهم من الرابا والا  
 فالوعيد حاصل لكل من عمل يسواا كل منة ام لانهم ساق البخاري في الباب حديثين \* واحدهما حديث  
 عائشة لما نزلت آخر البقرة قراهن النبي صلى الله عليه وسلم ثم حرم التجارة في الخمر وقد تقدم الكلام  
 عليه في ابواب المساجد من كتاب الصلاة واتي الكلام على تحريم التجارة في الخمر في اواخر البيوع  
 \* ثانيهما حديث سمرق في المنام الطويل وقد تقدم طوله في كتاب الجنائز واقتصر منه هنا على قصة  
 آكل الرابا وقال ابن التين ليس في حديثي الباب ذكر لكتاب الرابا وشاهده واجب بأنه ذكره ما على  
 سبيل الاحقاق لا عاتبها الا كل على ذلك وهذا انما يقع على من واطأ صاحب الرابا عليه فلما من كتبه  
 او شهد القصة ليشهد بها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق فهذا جيل القصد لا يدخل في الوعيد المذكور  
 وانما يدخل فيه من اعان صاحب الرابا بكتابه وشهادته فينزل منزلة من قال انما البيع مثل الرابا وايضا  
 فقد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة ومن جملة ما فيه قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الرابا وفيه  
 اذا تدايم يدين الى اجل مسمى فاكتبوه وفيه واشهدوا اذا ابتعتم بغير الرابا بكتابه والاشهاد في البيع  
 الذي احله فافهم انتهى عن الصكناية والاشهاد في الرابا الذي حرمه ولعل البخاري اشار الى ما ورد في  
 الكتاب والشاهد صريح عند مسلم وغيره من حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الرابا  
 وموكله وكاتبه وشاهده وقال هم في الامم سواء ولا صاحب السنن ويصح ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن  
 ابن عبد الله بن مسعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الرابا وموكله وشاهده وكاتبه  
 وفي رواية الترمذي بالثنية وفي رواية النسائي من وجه آخر عن ابن مسعود آكل الرابا وموكله  
 وشاهده وكاتبه ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ﴿قوله باب موكل الرابا﴾ اى مطعمه  
 والتشديد فيه كذا في قوله ﴿قوله﴾ لقول الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بين يمين  
 الرابا ان كنتم مؤمنين الى قوله وهم لا يظلمون هكذا في جميع الروايات وقمع عند الداودي اى قوله  
 لا يظلمون ولا يظلمون وفسره اى لا يظلمون بأخذ الرابا بادة ولا يظلمون بان تجبس عنكم رؤس اموالكم  
 ثم اعترض عيسى بن عيسى ﴿قوله﴾ قال ابن عباس هذه آخرة نزلت وصله المصنف في التفسير من طريق  
 الشعبي عنه واعترضه الداودي فقال هذا امان يكون ومولوا ما ان يكون اختلافا عن ابن عباس  
 لان الذي أخرجه المصنف في التفسير عنه فيه التخصيص على ان آخرة نزلت قوله تعالى واتقوا يوما  
 ترجعون فيه الى الله الاية قال فلفل الناقل وهم لقرعها من انتهى وتعبه ابن التين بأنه هو الواهم  
 لان من جملة الايات التي اشار اليها البخاري في الترجمة قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله  
 الاية وهي آخرة نزلت كمال قوله الى قوله وهم لا يظلمون واليه اشار بقوله هذه آخرة نزلت انتهى  
 وكان البخاري اراد به كذا الاثر عن ابن عباس تفسير قول عائشة لما نزلت الايات من آخر سورة  
 البقرة ﴿قوله﴾ عن عون بن ابي جحيفة في رواية آدم عن شعبة حدثنا عون وسياقي في اواخر ابواب  
 الطلاق ﴿قوله﴾ رايت ابي شريكة جماما فأسأله كذا وقع هنا ظاهره ان السؤال وقع عن سبب مشغره  
 وذلك لا يناسب جواب مبتدئ انتهى ولكن وقع في هذا السياق اختصار فيه ما أخرجه المصنف بعد  
 هذا في آخر البيوع من وجه آخر عن شعبة بلفظ اشترى جماما فامر بمحاجة فكسرت فأسأله عن ذلك  
 ففيه البيان بأن السؤال اعم وقع عن كسر المحاجم وهو المناسب للجواب وفي كسر ابي جحيفة المحاجم  
 ما يشعر بأنه فهم ان انتهى عن ذلك على سبيل التحريم فأراد حسم المادة وكان يفهم منه انه لا يطبع انتهى  
 ولا يترك الكسب بذلك فلذلك كسر محاجمه وسياقي الكلام على كسب المحاجم بعد ابواب وتذكر  
 هناك بقية فوائد ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ ونهى عن الواشمة والموشومة اى نهى عن فعلهما لان  
 الواشم والموشوم لا ينهى عنهما وانما ينهى عن فعلهما ﴿قوله﴾ وآكل الرابا وموكله هكذا وقع في هذه الرواية

باب موكل الرابا والقول الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بين يمين الرابا ان كنتم مؤمنين الى قوله وهم لا يظلمون وقال ابن عباس هذه آخرة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم حديثا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عون بن ابي جحيفة قال رايت ابي اشترى جماما فأسأله فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نحن الكلب ونحن الهم ونهى عن الواشمة والموشومة وآكل الرابا وموكله ولعن المصور

شهاب قال ابن المسيب ان  
أبا هريرة رضي الله عنه  
قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول الخلف  
منقفة السلسلة متحققة للبركة  
﴿باب ما يكره من الخلف  
في البيع﴾ حدثنا عمرو  
ابن محمد حدثنا هشيم  
اخبرنا العوام عن ابراهيم  
ابن عبد الرحمن عن عبد الله  
ابن ابي عبد الله اوفى رضى  
الله عنه ان رجلا اقام  
سلعة وهو في السوق  
فخلف بالله لقد اعطى  
بها ما لم يسلط ليوقع فيها  
رجلان من المسلمين فزالت  
ان الذين يشترون بعهد  
القوم اعانهم ثمنا قليلا  
﴿باب ما قيل في الصواغ﴾  
وقال طاوس عن ابن  
عباس رضى الله عنهما  
قال النبي صلى الله عليه  
وسلم لا يحل خلاها وقال  
العباس الا الاخر فانه  
لقينهم ويوتهم فقال الا  
الاخر ﴿حدثنا عبدان  
اخبرنا عبدالله اخبرنا  
يونس عن ابن شهاب قال  
اخبرني عتي بن حنين  
ان حسين بن علي رضى  
الله عنهما اخبرنا عليا  
قال كانت شارب من  
نصي من المغمم وكان  
النبي صلى الله عليه وسلم

مطوقا على النبي عن الرواية والجواب عنه كالمى قبله ثم ظهر في أنه وقع في هذه الرواية تفسير فابدل  
اللعن بالنهي فسأى في أوائل الخبوع وفي أوائل الطلاق بلفظ ولعن الرواية والمستوشمة وآكلها بال  
وموكله والله أعلم ﴿قوله﴾ باب يحق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم روى  
ابن ابي حاتم من طريق الحسن قال ذلك يوم القيامه يحق الله الربا يومئذوا أهله وقال غيره المعنى ان امره  
يؤلى إلى خلقه وأخرج ابن ابي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال ما كل من رباوان زاد حتى يخط صاحبه  
فان الله يعققه وأصله من حديث ابن مسعود عن ابن ماجة وأجدنا نحن احسن مرفوعا ان الرباوان كثر  
حاقبه الى قل وروى عبد الرزاق عن معمر قال سمعنا انه لا يأتي على صاحب الربا ربح من سنة حتى  
يعق ﴿قوله﴾ عن يونس هو ابن يزيد ﴿قوله﴾ الخلف بفتح المهملة وكسر اللام أى البين الكاذبة ﴿قوله﴾  
منقفة بفتح الميم والفاء بينهما نون ساكنة مقفلة من التقاء بفتح التون وهو الرابح ضد الكساد والسلفة  
بكسر السين المشاع وقوله محقة بالمهملة والفاء جزن الاول وحتى عياض ضم أوله كسر الحاء والمحق  
التقص والابطال وقال القرطبي المحدثون يشددونها والاول أصوب والمال المبالغة ولعلك صعبا  
عن الخلف وفي مسلم العيين ولا جدالين الكاذب بقوى أوضح وهما في الاصل مصدران حريردان محدودان  
يعنى التقاء والمحق ﴿قوله﴾ للبركة تابعه عنبسة بن خالد عن يونس عن عبد أبي داود وفي رواية ابن وهب  
وأبي صفوان عند مسلم لم يرح وتابعهما الناس بن عباس عند الامام علي ورواها الليث عند الامام علي بلفظ  
محقة للكسب وتابعها ابن وهب عند النسائي ومال الامام علي الى ترجيح هذا الرواية وان من رواه بلفظ  
للبركة أو رده بالمعنى لان الكسب لا يحق محقت البركة وقد اختلفت في هذه اللفظة على الليث كما اختلف  
على يونس ووقع للمزني في الأطراف في نسبة هذه اللفظة لمن خرجها وهم يعرف بحمونه قال ابن المنبر  
مناسبة حديث الباب لترجحه انه كالتفسير فلا ية لان الارباز يادته والمحق التقص فقال كيف تجتمع الزيادة  
والتقص فوضع الحديث ان الخلف الكاذب وان زاد في المال فانه يحق البركة فكذلك قوله تعالى يحق  
الله الربا اي يحق البركة من البيع الذي فيه الربا وان كل من العدس اذما لكن يحق البركة بغيره الى  
اضمحلل العدس في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود والى اضمحلل الاجري في الآخرة على التاريل  
الثاني ﴿قوله﴾ باب ما يكره من الخلف في البيع اي مطلقا فان كل كتابه في كراهة تحريم حرمان كان  
صدقا فخره وفي السنن من حديث قيس بن ابي غرزة بفتح المعجمة والراء الزاى مرفوعا يامعشر التجار  
ان البيع محضه القفو والخلف فشو بوجه الصدقة ﴿قوله﴾ عن عبد الله بن ابي اوفى في رواية يزيد عن  
العوام سمعت عبد الله بن ابي اوفى وسأى في التفسير مع فيه الكلام عليه وقد تعقب بأن السبلد كور  
في الحديث خاص والترجحة عامة لكن العموم مستقادم من قوله في الآية وإيمانهم وسأى في الشهادات في  
سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما بقوى حله على العموم ﴿قوله﴾ باب ما قيل في الصواغ بفتح  
أوله على الافراد يضمه على الجمع قال صاحب صواغ وصياغ والتخانة وأصله عمل الصياغة قال ابن  
المنبر فاقامة الترجمة لهذه الصياغة وما بعدها التسمية على ان ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وقره مع العلم  
به فيكون كالنص على جواز وماعده يؤخذ بالتقاس ﴿قوله﴾ اخبرنا عبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن  
يزيد ورواية ابن شهاب بالاستاذ للبد كور مما قيل فيه ما استحسن الاسانيد ﴿قوله﴾ كانت شارب بمعنى وأخره  
وطاوس فاعل النافعة المسته ﴿قوله﴾ اباى بباطمة اي ادخلها وسأى في الكلام على هذا الحديث في فرض  
الجنس والفرض منه قوله واعدت رجلا صواغها من بني قينقاع وقد قدمناهم رطب من اليهود فوخذ منه  
حواز معاملة الصانع ولو كان غير مسلم ويؤخذ منه انه لا يربح من دخول القصاد في سنة ان ترك معاملة  
صاحبها ولو عاها راذل الناس مثلا ولعل المصنف اشار الى حديث اكتب الناس الصباغون

أعطاني شارب من الجنس فلما اردت ان ابني بباطمة بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم واعدت رجلا صواغها من بني قينقاع ان يربط لي محي  
فتأني بانخر اردت ان ابني من الصواغين واستعين به في وليمة عرضي

حدثنا اسحق بن عيسى بن عبد الله بن خالد بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحرم مكة ولم يحل لأحد بدعي وانما الحلت ساعة لا يجتلي خلالها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ولا ينطق لفظها الا لعرف ووقال عباس بن عبد المطلب الا الاذخر لصاغتوا لسقف يوتا قال الا الاذخر قال عكرمة هل تدري ما ينفر صيدها وان تنصحه من الليل وتزله مكانه قال عبد الوهاب عن خالد لصاغتوا قبورنا ﴿باب ذكر القين والحداد﴾ حدثني محمد بن بشر حدثنا ابن ابي عمير عن شعبة عن سليمان عن ابي الضحى عن مسروق عن خباب قال كنت قينا في الجاهلية وكان لي على العاصي بن ائيل دين فأتته اناؤه قال لا أعطيك حتى تكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم قتلت لا فخر حتى يميتك الله ثم تبعك قال دعني حتى أموت وأبعث فساو في المال ولدا فاضبك فزلت فارت كفر بآياتنا قال لا وقين ما لولا هذا اطلع القينام اتخذ عند الرحمن عهدا ﴿باب الخياط﴾ حدثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا ٢٢٠ مالك عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة ان سمع انس بن مالك رضي الله عنه يقول ان خياط

والصواغون وهو حديث مضطرب الاستاد اخبره جاد وغيره ﴿قوله حدثنا اسحق﴾ هو ابن شاهين ونكاد هو الطحان وشيخه خالد هو الحداد وقوله في ازل الباب وقال طائوس وقوله في آخره وقال عبد الوهاب الخ قدم وصل هذين التعليقين في كتاب الحج وكذلك شرح الحديث المذكور وغرض الترجمة منه ذكر الصاغة وقهر بر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ﴿قوله باب ذكر القين﴾ يقع القاف (والحداد) قال ابن دزيب اصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قينا وقال الزجاج القين الذي يصلح الاسنة والقين ايضا الحداد وكان البخاري يعتمد القول الصائرا في الثغار بينهما وليس في الحديث الذي او رده في الباب الا ذكر القين وكان له الخي الحداد في الترجمة لاشتركا في الحكم وسأى الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم ان شاء الله تعالى وما قول ام ايمن ان قنيت عائشة فتنه زيتها قال الخليل التميمي التزيين ومنه سميت المغنية قينة لان من شاتها الزينة ﴿قوله باب الخياط﴾ بالمعجمة والثمانية قال الخطابي في احاديث هذه الابواب دلالة على جواز الاجارة وفي الخياط معني زاملان الغالب ان يكون الخياط من عبد الخياط فيجتمع فيقال في الصنعة الالة وكان القياس انه لا يصح اذ التميز احداهما عن الاخرى غالب لكن الشارع اقر لمخالفه من الارفاق واستقر على الناس عليه وسأى الكلام على حديث الباب في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وفيه دلالة على ان الخياط لا تثنى الرواة ﴿قوله باب النجاج﴾ بالنون والمهملة وتو آخره جم او رده حديث سهل في الردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في باب من استعد الكفن في كتاب الخنازير وقوله فاخذها التي صلى الله عليه وسلم محتاج اليها هي وهو محتاج اليها خذفت المبتدأ والكشمية محتاج اليها بالنصب على الحال ﴿قوله باب النجار﴾ بالنون والجيم والكشمية بكسر النون وتحقيق الجيم وزيادة هاء في آخره وبه ترجم ابو نعيم في المستخرج والاول اشبه بسياق بنية النجار جم او رده حديث سهل اضافي قصة النجار وحديث جابر في ذكر المنبر وخبر الجذع وقد تقدم الكلام على فوائدها في كتاب الحجعة وقوله في آخر الحديث الذي ينكت بضم اوله وتشددا للكاف وقوله قال بكك على ما كانت تسمع من الذي كرميتم ان يكون فاعجل قال راوي الحديث لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن ايمن بانه التي صلى الله عليه وسلم اخبره احدوا بن

دع رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام صنعه قال انس بن مالك رضي الله عنه فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فقترب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزا ومزقه فداه وقديدا فرايت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الداء من حوالى القصعة قال فلم ازل ليل الباءين يومئذ ﴿باب النجاج﴾ حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن ابي حازم قال سمعت سهلا بن سعد رضي الله عنه قال جاءت امرأة يردة قال اعدون ما لردة قيل له نعم هي

الشملة منسوخة في حاشيتها قالت عارسل الله اني نسجت هذه يدي كسوكها فاخذها التي صلى الله عليه وسلم محتاج اليها فخرج النبا عنها ازاره وقال رجل من القوم يا رسول الله اكسها فقال نعم فجلس بعد النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس ثم مرجع فطواها ثم ارسل بها اليه فقال له اقم ما احسنت سالتها اياه اقد عرفت انه لا ردسا الا فقال الرجل والله ما سألته الا ان يكون كفتي يوم اموت قال سهل فكانت كفته ﴿باب النجار﴾ حدثنا قيس بن سعد حدثنا عبد العزيز عن ابي سارم قال ابراهيم سهل بن سعد سألوا عن المنبر فقال بيث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قاله امرأة قدماها سهل ان امرى غلاما النجار يعمل له او ادا اجلس عليهم اذا قلت الناس فامر به ليعلم ان طرقات العتبة ثم جاء بها فارتسل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بها فوضعت فجلس عليه ﴿حدثنا اخلاص بن يحيى حدثنا عبد الله بن ابي ايمن عن ابيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان امرأه من الانصار قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لا احب لك شيئا بعد عليه فانني غلاما نجارا قال ان شئت فعلت لك المنبر فلما كان يوم الجمعة بعد النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر الذي صنع

فصاحت النخلة التي كان يخطب عندها حتى قادت أن تشق قتل النبي صلى الله عليه وسلم حتى أخذها فوضها إليه فخلعت ثوباً من الصبي الذي يمسك حتى استقرت قال بكت على ما كانت تسع من الدكر في باب شراء الامام الخوارج بنفسه **وقال ابن عمر** رضي الله عنهما اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جلام من عمر واشترى ابن عمر بنفسه وقال عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما باءوا معاً بعتهم فاشترى النبي صلى الله عليه وسلم منه شاة واشترى من جابر بن عبد الله حذائين وسفينة غنسية حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاماً بنفسه ورضه درعه في باب شراء الدواب والجر وإذا اشترى دابة أو جلاماً هو عليه هل يكون ذلك قبضاً قبل أن يزل **وقال ابن عمر** رضي الله عنهما ٢٢١ قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر

بنيته يعني جلاصعاً  
حدثنا محمد بن بشار  
حدثنا عبد الوهاب حدثنا  
عبد الله بن وهب بن  
كيسان عن جابر بن  
عبد الله رضي الله عنهما  
قال كنت مع النبي صلى  
الله عليه وسلم في غزاة  
فأطاب جلي وأعطاني  
علي النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال جابر فقلت نعم  
قال ما أشاء فقلت أطاعني  
بجلي وأصبا فتخلفت  
قلوبهم بحجته محججه ثم  
قال أربك فركبت فقص  
رأيت أنه كفه عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قال تزوجت قلت نعم قال  
بكراً أم ثيباً قلت بل ثيباً  
قال أفلا جارية تملأها  
وتلاصقك قلت إن لي  
أخوات فأحببت أن أتزوج  
أمرأة تتجمعن وتعشطن  
وتقوم عليهن قال أما أنت  
قادم فإذا كنت قال كئيس  
الكئيس ثم قال أتيك جملتك

أبى شيعة عنه **وقال** باب شراء الامام الخوارج بنفسه كذا لا يذكر غير الكشميني وسقطت الترجمة للباقين ولبعضهم شراء الخوارج بنفسه أي الرجل وفائدة الترجمة رفع توهم من توهم أن تعاطى ذلك بقدر حق المرأة **وقال** وقال ابن عمر اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جلاماً من عمر هو طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الهبة **وقال** واشترى ابن عمر بنفسه هذا التعليق ثبت في رواية الكشميني وحده وسيأتي موصولاً به لعل باباً **وقال** وقال عبد الرحمن بن أبي بكر أي الصديق (جاء مشركاً بضم) الحديث هو طرف من حديث يأتي موصولاً في آخر السور في باب الشراء والبيع مع المشركين **وقال** واشترى أي النبي صلى الله عليه وسلم (من جابر بن عمر) هو طرف من حديث موصول في الباب الذي يليه وفي هذه الأحاديث مباشرة الكبر والشرع في شراء الخوارج وإن كان لهم بكفة ما يرد من فعل ذلك على سبيل التواضع والافتقار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلا شئاً حدثه كان لهم بكفة ما يرد من ذلك ولكنه كان فعله تلياً ونشر عاماً أو حديثاً شافه في شراء الطعام من اليهودي وسيأتي شرحه في أول الرهن أن شاء الله تعالى **وقال** باب شراء الدواب والجر (في رواية أبي ذر الحارثي ضعيفين وليس في حديثي الباب ذكر الجمل والحمير في الحديث في الحكم بالآل لأن حديثي الباب أحق بما ذكره كبري وجمل ولا اختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا وجه الترجمة **وقال** وإذا اشترى دابة أو جلاماً وهو أي البائع (عليه هل يكون ذلك قبضاً) يعني أو يشترط في القبض قدر زاد على جمل الدخيلة وهي مسئلة خلافية سيأتي شرحها قريباً في باب إذا اشترى شيئاً فهو حين ساعته **وقال** قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بنيته يعني جلاصعاً هذا طرف من حديث سيأتي في الباب المذكور ثم ورد حديث جابر في قصة بيع جملته وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط أن شاء الله تعالى وقال أن الغزوة التي كان فيها هي غزوة ذات الرطاح وقوله فيه بحجته بضم أوله وسكون الميمنة وضم الجيم أي طعنه وقوله أيكرأ أم ثيباً بالنصب فهما يتقدرا بزوجه ويحوزا بالرفع يتقدرا بهي **وقال** باب الأسواق التي كانت في الجاهلية فباع بها الناس في الإسلام قال ابن بطال فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصي وما حال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس وقد تقدم اثني عشر عليه في أول البيوع وأن شرحه مضى في كتاب الحج **وقال** باب شراء الآبل الميم (بكسر الميم) جمع الميم لئلا يزدحم **وقال** لا تشي هيمي **وقال** أو الأجر (في رواية النسائي والأجر وهو من عطف المفرد على الجمع في الصفة لأن الموصوف هنا هو الآبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد فكانه قال شراء الآبل الميم وشراء الآبل الجرب **وقال** الهائم الخائف للقبض في كل شئ قال ابن التين ليس الهائم واحد الجاهل وما يدل على ذلك كالبخاري الهائم هنا انتهى وقد ثبت غيره ما جاءه قال الطبري في تفسيره الميم جمع الهيم ومن العرب من يقول هائم ثم

قلت نعم فاشترى ما بي وأوقفه ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلي وقد تمت بالقدرة فحدثني عن باب المسجد قال لا تن قدمت قلت نعم قال فبيع جملتك فدخل فصل وركعتين فدخلت فصلت فأمر بلال أن يركب له أوقية فوزني بلال فأرجعني إلى البيت أن فاطمة بنتي وليت فقال ادعوا إلى جابر واقتلوا **وقال** ابن عمر رضي الله عنهما اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جلاماً من عمر واشترى ابن عمر بنفسه وقال عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما باءوا معاً بعتهم فاشترى النبي صلى الله عليه وسلم منه شاة واشترى من جابر بن عبد الله حذائين وسفينة غنسية حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاماً بنفسه ورضه درعه في باب شراء الدواب والجر وإذا اشترى دابة أو جلاماً هو عليه هل يكون ذلك قبضاً قبل أن يزل **وقال ابن عمر** رضي الله عنهما ٢٢١ قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بنيته يعني جلاصعاً

يجمعونه على هيم كما قالوا غاط وغيط قالوا لا يل الهيم التي اصابها الهيام بضم الهاء وبكسر هاء ا تصير منه عطشى تشرب فلا تزوي وقيل الا يل الهيم المطلية بالقطران من الحرب قصير عطشى من حرارة الجرب وقيل هو داء ينشأ عنه الجرب ثم اسند من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس من قوله فشار يون شرب لم يم قال الا يل العطاش ومن طريق عكرمة بن ابي الا يل يأخذها العطش قشرب حتى تهلك **(قوله قال عمرو)** هو ابن دينار وقول البخاري في آخر الحديث سمع سفيان عن اعمرو موقول شيخه علي بن عبد الله قد رواه الحديث في مسنده عن سفيان قال حدثنا عمرو به **(قوله كان هينا)** اي عكة وفي رواية ابن ابي عمر عن سفيان عند الاسماعيلي من اهل مكة **(قوله اسمه تواس)** قطع التون والتشديد بلا كثرة القاسي بالكسر والتخفيف والكشمي كالاول لكن زيادتها النسب **(قوله من شرب يئله)** لما قف على اسمه **(قوله ابل)** هيا في رواية ابن ابي عمريه ما بكسر اوله **(قوله ولم يعرف)** يسكن العين من المعرفة للاكثر والمستعمل بضم اوله وقسم العين والتشديد من التعريف **(قوله فاستحقها)** بالمهمة فعل امر من الاستيق والقائل ابن عمر والمفرد له تواس وفي رواية ابن ابي عمريه قال فسحقها اذا اي ان كان الامر كما تقول فارتجعها **(قوله فقال دعها)** القتال هو ابن عمر وكان تواس ارا دنان يرتجعها فاستدرك ابن عمر فقال دعها **(قوله رزينا بقضار رسول الله صلى الله عليه وسلم)** اي رزيت بحكمة حيث حكم الاعدى ولا طيرة وعلى التاويل الذي اختاره ابن التين بصير الحديث موثوقا من كلام ابن عمر وعلى الذي اخترته جرى الحديث في جمعه فأورد هذه الطريق عقب حديث الزهري عن سالم وحمزة بن عبد الله بن عمر عن ابيهم فوالا عدوى ولا طيرة كانه اعتمد على انه حديث واحد وفي الحديث جواز بيع الشيء المعبود اذا بيع البائع ورضي به المشتري سواء بينه وبينه البائع قبل القداو بعده لكن اذا اضر يانه عن القديت الخيار للمشتري وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه ووقى ظلم الرجل الصالح كذا الحديث في آخر الحديث قصة قال وكان تواس يجالس ابن عمر وكان يضعه فقال يوم اوددت اني لا اقبس ذهابا فقال له ابن عمر ما صنعت فقال اموت عليه **(قوله لا عدوى)** قال الخطابي لا عرف بالعدوى هنا معنى الا ان يكون الهيام داء من شأنه ان وقع به اذ ارى مع الا يل حصل له اماتة وقال غيره لما عني ظاهرا يرضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب ولا عدوى على البائع كما لو اختار هذا التأويل ابن التين ومن تبعه وقال المداودي معنى قوله لا عدوى انتهى عن الاستدواء والمطلوع قال ابو على المجبري في النوادر الهيام داء من ادواء الا يل يحدث عن شرب الماء البجل اذا كثر طبعه ومن علامة حدوثه اقبال البعير على الشمس حيث دارت واستمر اذ على كاله وشرب به بدنه ينقص كذا ثبت فاذا اراد صاحبه امتناعا امره استئانه فان وجد من يخلو ربح انجبره فهو اهيمن فمن شرب من بوله او بعره اسابها الهيام انتهى وبهذا ينضم المعنى الذي عني على الخطابي وابداه احتمالا به ينضم جملة عطف البخاري الاجرب على الهيم لا يشتر كما في دعوى العدوى ومما يوقى به ان الحديث على هذا التأويل بصري في حكم المرفوع ويكون قول ابن عمر لا عدوى تفسير للقضاء الذي تضمنه **(قوله باب بيع السلاح في الفتنة)** وغيره اي هل منع ام لا **(قوله ذكره عمران بن حصين)** يعني في الفتنة اي في ايام الفتنة وهذا وسيله ابن عدى في التكمال من طريق ابي الاشهب عن ابي جابر عن عمران بن زرواء الطبراني في الكبير من وجه آخر عن ابي جابر عن عمران بن زرواء واستاده ضيفه وكان الراد بالفتنة نافع من الحروب بين المسلمين لان في بيعه اذ ذاك اعانة لمن اشتراه وهذا محله اذا اشتبه الحال فلما اذا تحقق البائع فالباع الطاعة التي في جانبها الحق لا بأس به قال ابن طلال انما كره بيع السلاح في الفتنة لانه من باب التعاون على الالم ومن ثم كره مالك والشافعي واحمد واسحق بيع الغنم من يتخذها من غنم اذ ذهب مالك الى قبح البيع وكان المصنف اشار الى خلاف الثوري في ذلك حيث قال بيع حلالك من شئت **(قوله عن يحيى بن سعيد)** هو الانصاري وعمر بن حبيب كثير هو ابن الخلق وقع في رواية يحيى بن يحيى الاندلسي عمر و يفتح العين وهو صحيح والاستناد كله مدني وفيه تلاعب من التابعين في نسخ اوطم يحيى **(قوله خر جناح رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين)**

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال قال عمرو كان هينا رجل اسمه تواس وكانت عند ما يل هيم فذهب ابن عمر رضي الله عنهما فاسترى قال الا يل من شرب يئله بغاه اليه شريكه فقال بناقت الا يل قال من يئله فقال من شرب كذا وكذا فقال ويحك ذاك والله ابن عمر بغاه فقال ان شربتي باعلا بلا هيام لم يعرف قال فاستحقها قال فلما ذهب وستافها فقال دعها رزينا بقضار رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى سمع سفيان عن ابي جابر في السلاح في الفتنة وغيره **(قوله ذكره عمران بن حصين)** يعني في الفتنة حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثر عن ابي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة رضي الله عنه قال خر جناح رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين

فبعت الدرع) كذا وقع مختصرا فقال الخطابي سقط شيء من الحديث لا يتم الكلام إلا به وهوانه قل رجل  
 من الكفار فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم سلبه وكان الدرع من سلبه وفعبه ابن التين بأنه تصف في الرد  
 على البخاري لأنه أنما أراد جواز بيع الدرع فذكر موضعه من الحديث وحذف ما تركه وكذا يفعل كثيرا  
 (قلت) وهو كما قال وليس ماقاله الخطابي عذوق وسيأتي الحديث مستوفى مع الكلام عليه في غزوة خيبر  
 من كتاب المغازي وقد استشكل مطابقتها لتركه قال الأمام علي ليس في هذا الحديث من ترجمة البابي شيء  
 واجب بان الترجمة مشتملة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها فحدثني في قنادة منزل على الشق الثاني وهو  
 بيعه في غير الفتنة وقد أتى بخص القطب في شرحه فيحتمل أن يكون الرجل لما قال طرعه منه فإراد أن يأخذ  
 الدرع ويوضعه عنه النبي صلى الله عليه وسلم وكانه بمنزلة البيع وكان ذلك وقت الفتنة انتهى ولا يخفى نفع  
 هذا التأويل والحق أن الاستدلال بالبيع إنما هو في بيع أبي قنادة الدرع بعد ذلك لأنه ما عاى الدرع فاشترى  
 بثمنه البستان وكان ذلك في غير زمن الفتنة فيحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع السلاح في  
 الفتنة لمن لا يخشى منه الضرر ولأن أبا قنادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال فيه قائما بين المسلمين  
 والمشركين وقرره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك الظن بما علم به من حين على قتال المسلمين فيستفاد  
 منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه (قوله خرفا) بالمجعية الساكنة والقائمة مفتوح الأول هو  
 البستان وبكسر الميم الوعاء الذي يجمع فيه الحمار (قوله بنى سلمه) بكسر اللام (قوله ثلثه) بالثنية قبل اللام  
 أي جمعه قاله ابن فارس وقال القزاز رأى حبلته أصل ماله وأثله كل شيء أصله (قوله بابي الطارو بيع  
 المسك) ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك وكانه لما خلق الطارو به لا شتر كما هي في الرحمة الطيبة (قوله  
 حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وأبو ردة بن عبد الله هوز بن عبد الله بن أبي ردة بن أبي موسى (قوله  
 كحل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن يزيد كسبي في الفتيان كمال المسك وهو أرفع من أن يكون  
 صاحبه أولا (قوله وكبر الحداد) بكسر الكاف بعد هاء ثمانية ساكنة معروف وفي رواية أبي أسامة كمال  
 المسك وتأنيخ الكبر وحقيقته البناء الذي ركب عليه الزنق والذي يقع فيه فاطلق على الزنق اسم الكبر  
 مجازا لمحو رثه وقيل الكبر هو الزنق نفسه وأما البناء فسمه الكور (قوله لا يمدن) بضم الواو وكذلك  
 الدال من العدم أي لا يمدن أحد الخصلتين أي لا يمدنك قول ليس بمدني هذا الإصرار ليس بمدني وفي  
 رواية أبي ذر يرضم الواو وكسر الدال من الأعدام أي لا يمدنك صاحب المسك أحد الخصلتين (قوله أما تشر به  
 أو تجد ربحه) في رواية أبي أسامة أما إن يحد يثاب ما إن يتباع منه ورواية عبد الواحد ربح لأن الأخداء  
 وهو الأعداء لا تبين بخلاف الراثة قائما لازمة سواء وجد البيع أو لم يوجد (قوله وكبر الحداد يصرق يثاب  
 أو ثوب) في رواية أبي أسامة وتأنيخ الكبر أما إن يصرق يثاب لم يشرع في ذلك البيت وهو أوضح في الحديث  
 انتهى عن جماله من يتأذى بجماله في الدين والدنيا وترغب في جماله من يتفجع بجماله فيها وفيه  
 جواز بيع المسك والحكم بطهارته لأنه صلى الله عليه وسلم مدحه ورغب فيه فلهذا رد على من كرهه وهو  
 منقول عن الحسن البصري وعطاء وغيرهما من ترض هذا الخلاف واستقر الإجماع على طهارة المسك  
 وجواز بيعه وسيأتي ذلك في بابي في كتاب الفتيان ولم يرد جم المصنف للحداد لأنه تقدم ذكره وفيه ضرب  
 المثل والعمل في الحكم بالأشياء والنظار (قوله يابذ) كراجم قال ابن المنير لم يصف هذا الترجمة تصويبا  
 لصيغة الجملة فإنه قد ورد فيها حديث يعضها وإن كان الجمال لا يظلم لحره فأنهى على الصانع لاعتى المستعمل  
 والفرق بينهما ضرورة المحتجى إلى الجملة وعدم ضرورة الجملة لكثرة الصنائع سواها (قلت) إن أراد  
 بالتصويب التحسين والتدب المأهول وقال وإن أراد التجويز فلا فإنه يسوغ للمستعمل طهارة الضرورة  
 ومن لازم تطهيره للمستعمل تطهير الصانع لمطابقا لفرق الأعماء التي أشرت إليه إذ لا يازم من كونهما من المكاسب  
 الدقيقة أن لا تشرع فالكساح أسوأ حال من الجمال ولو نوطا الناس على تركه لاضرر ذلك بهم وسيأتي الكلام  
 على كسب الجمال في كتاب الآثار وفي الكلام هناك عن حديثي الباب عن أنس وابن عباس أن شاة الله

فبعت الدرع فاقبضت به  
 مخرفا بنى سلمه فإنه  
 لأول مال تأتته في الإسلام  
 (قوله بابي الطارو بيع  
 المسك) حدثنا موسى بن  
 اسمعيل حدثنا عبد الواحد  
 حدثنا أبو ردة بن عبد الله  
 قال سمعت أبا ردة بن  
 أبي موسى عن أبيه رضى  
 الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مثل  
 المجلس الصالح والمجلس  
 السوء كمثل صاحب المسك  
 وكبر الحداد لا يمدنك من  
 صاحب المسك أما تشر به  
 أو تجد ربحه وكبر الحداد  
 يصرق يثاب أو ثوب أو يحد  
 منه ويحاشيته (قوله يابذ  
 كراجم) حدثنا عبد الله  
 ابن يوسف أخبرنا مالك  
 عن جيد عن أنس بن  
 مالك رضى الله عنه قال  
 جمع أبو طيبة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فامر  
 له بصاع من تمر وأمر أهله  
 أن يتفقوا من أخراجه  
 يحدثنا محمد بن أحمد  
 هو ابن عبد الله حدثنا  
 خالد عن عكرمة عن ابن  
 عباس رضى الله عنهما  
 قال اجتمع النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأعطى الذي  
 حجه ولو كان حراما لم يحطه

نالك **﴿قوله﴾** باب التجارة فيما يكره لربه الرجل والنساء أي إذا كان مما يتفق به غير من كرهه لربه أماما لمنفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلا على الراجح من أقوال العلماء ذكره حديثين أحدهما حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطار ودوقه قوله صلى الله عليه وسلم اتعاشت بها اليك لتستمتع بها يعني تبعها وسأيت في لباس من وجه آخر يلفظ اتعاشت بها اليك لتبيعها أو لتسكوها وهو واضح فآثر جم له هنا من جواز بيع ما يكره لربه الرجل والتجارة وإن كانت أنقص من البيع لكنها حرة والمستزمنة وأماما يكره لربه للنساء فبالقياس عليه وأمر ادبال كراهة في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتزيم فيدخل فيه الرجل والنساء فعرف بهذا جواب ما اعترض به الاسماعيل من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها النساء الثاني حديث عائشة في قصة الفقرة المصورة وسأيت الكلام عليه وعلى الذي قبله مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لم يفسخ البيع في الفقرة وسأيت أن في بعض طرق الحديث المذكور وأنه صلى الله عليه وسلم توكأ عليها بعد ذلك والثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة من هذه الحية بخلاف ما اعترض به الاسماعيل وقال ابن المشير في الترجمة اشعار بحمل قوله تعالى ما يلبس هذه من لاخلق على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء لكن الحق أن ذلك خاص بالرجال وأما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من الفقرة وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة يدل على جميعها **﴿قوله﴾** باب صاحب السلعة أحق بالسوم مفتوح للمهمة وسكون الواو أي ذكر قدر معين للثمن وقال ابن طلال لاختلاف بين العلماء في هذه المسئلة وإن متولى السلعة من مالك أو وكيل أو لي بالسوم من طالب بشرائها قلت لكن ذلك ليس واجبا فسيأتي في قصة جل جابر أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بقوله بئنه بأوقية الحديث **﴿قوله﴾** حدثنا عبد الوارث هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون **﴿قوله﴾** ثامنوني بمثلته على وزن عافوني وهو أمر يلزم كراخن معينا باختيارهم على سبيل السوم لئلا كره لهم ثمننا معينا بخياره ثم وقع التراضي بعد ذلك بهذا يطابق الترجمة وقال المازري معنى قوله ثامنوني أي يبايعوني بالثمن أي لا أخذه به قال فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ كراخن وتعبه عياض بأن الترجمة أعمها لئلا كراخن معينا وأما مطلق ذكر كراخن فلا فرق فيه في الأولي وبين البائع والمشتري قلت وقد فسق هذا الحديث في أبواب المساجد وأفي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة إن شاء الله تعالى **﴿قوله﴾** باب بالتئوين كيجوز الخيار والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار والتخيير وهو طلب خبر الأمرين من أعضاء البيع أو فسخه وهو خياران خيار المجلس وخيار الشرط و زاد بعضهم خيار النقصه وهو مندرج في الشرط فلا رادوا الكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة لبيان مقداره وليس في حديث الباب بيان لذلك قال ابن المنبر لعله أخذ من عدم تجد يده في الحديث أنه لا يتقبل بل يفرض الأمر فيه إلى الحاجة تتفاوت السلع في ذلك قلت وقد روي اليه من طريق أبي عقبة الغري عن نافع عن ابن عمر مر فوجا لخيار ثلاثة أيام وهذا كما تمخص من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق محمد بن إسحق عن نافع في قصة حبان بن منقذ وسأد كره بعد خمسة أبواب هو باحج الحشيشة والنخاضية في أن أمسك الخيار ثلاثة أيام أو أنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام فصر باده وإن كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها لكن لكل شيء أمسك به يتخيره فلدا به مثلا للتوب يوم أو يومين ولخيار يوجهه وللدائر شهر وقال الأوزاعي يمتد الخيار شهرا أو أكثر بحسب الحاجة إليه وقال الثوري يخص الخيار بالمشتري ويبدله إلى عشرة أيام أو أكثر ويقال أنه أضر بذلك وقد صرح القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسأيت في شيء منه في أبواب الملازمة ويحتمل أن يكون مراد البخاري به أنه كيجوز الخيار أي كيجوز أحد المتبايعين الآخره وأشار إلى ما في الطريق إلى الآية بعد ثلاثة أبواب من زيادة محمل واختلاف ثلاث مرار لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أتى الترجمة على الاستفهام كعادته **﴿قوله﴾** حدثنا شعبه هو ابن الفضل المروزي وعبد الوهاب هو التقي ومحيي بن سعيد

عن أبيه قال أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمر رضي الله عنه بصلحة حر أوسيرا فراحا عليه فقال أني لم أرسل بها اليك لتلبسها أيا يلبسها من لاخلق له اتعاشت اليك لتستمتع بها يعني تبعها وسأيت في لباس من وجه آخر يلفظ اتعاشت بها اليك لتبيعها أو لتسكوها وهو واضح فآثر جم له هنا من جواز بيع ما يكره لربه الرجل والتجارة وإن كانت أنقص من البيع لكنها حرة والمستزمنة وأماما يكره لربه للنساء فبالقياس عليه وأمر ادبال كراهة في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتزيم فيدخل فيه الرجل والنساء فعرف بهذا جواب ما اعترض به الاسماعيل من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها النساء الثاني حديث عائشة في قصة الفقرة المصورة وسأيت الكلام عليه وعلى الذي قبله مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لم يفسخ البيع في الفقرة وسأيت أن في بعض طرق الحديث المذكور وأنه صلى الله عليه وسلم توكأ عليها بعد ذلك والثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة من هذه الحية بخلاف ما اعترض به الاسماعيل وقال ابن المشير في الترجمة اشعار بحمل قوله تعالى ما يلبس هذه من لاخلق على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء لكن الحق أن ذلك خاص بالرجال وأما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من الفقرة وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة يدل على جميعها **﴿قوله﴾** باب صاحب السلعة أحق بالسوم مفتوح للمهمة وسكون الواو أي ذكر قدر معين للثمن وقال ابن طلال لاختلاف بين العلماء في هذه المسئلة وإن متولى السلعة من مالك أو وكيل أو لي بالسوم من طالب بشرائها قلت لكن ذلك ليس واجبا فسيأتي في قصة جل جابر أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بقوله بئنه بأوقية الحديث **﴿قوله﴾** حدثنا عبد الوارث هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون **﴿قوله﴾** ثامنوني بمثلته على وزن عافوني وهو أمر يلزم كراخن معينا باختيارهم على سبيل السوم لئلا كره لهم ثمننا معينا بخياره ثم وقع التراضي بعد ذلك بهذا يطابق الترجمة وقال المازري معنى قوله ثامنوني أي يبايعوني بالثمن أي لا أخذه به قال فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ كراخن وتعبه عياض بأن الترجمة أعمها لئلا كراخن معينا وأما مطلق ذكر كراخن فلا فرق فيه في الأولي وبين البائع والمشتري قلت وقد فسق هذا الحديث في أبواب المساجد وأفي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة إن شاء الله تعالى **﴿قوله﴾** باب بالتئوين كيجوز الخيار والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار والتخيير وهو طلب خبر الأمرين من أعضاء البيع أو فسخه وهو خياران خيار المجلس وخيار الشرط و زاد بعضهم خيار النقصه وهو مندرج في الشرط فلا رادوا الكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة لبيان مقداره وليس في حديث الباب بيان لذلك قال ابن المنبر لعله أخذ من عدم تجد يده في الحديث أنه لا يتقبل بل يفرض الأمر فيه إلى الحاجة تتفاوت السلع في ذلك قلت وقد روي اليه من طريق أبي عقبة الغري عن نافع عن ابن عمر مر فوجا لخيار ثلاثة أيام وهذا كما تمخص من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق محمد بن إسحق عن نافع في قصة حبان بن منقذ وسأد كره بعد خمسة أبواب هو باحج الحشيشة والنخاضية في أن أمسك الخيار ثلاثة أيام أو أنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام فصر باده وإن كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها لكن لكل شيء أمسك به يتخيره فلدا به مثلا للتوب يوم أو يومين ولخيار يوجهه وللدائر شهر وقال الأوزاعي يمتد الخيار شهرا أو أكثر بحسب الحاجة إليه وقال الثوري يخص الخيار بالمشتري ويبدله إلى عشرة أيام أو أكثر ويقال أنه أضر بذلك وقد صرح القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسأيت في شيء منه في أبواب الملازمة ويحتمل أن يكون مراد البخاري به أنه كيجوز الخيار أي كيجوز أحد المتبايعين الآخره وأشار إلى ما في الطريق إلى الآية بعد ثلاثة أبواب من زيادة محمل واختلاف ثلاث مرار لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أتى الترجمة على الاستفهام كعادته **﴿قوله﴾** حدثنا شعبه هو ابن الفضل المروزي وعبد الوهاب هو التقي ومحيي بن سعيد



هو الأنصاري (قوله ان المتبايعين بالخيار) كذا لا كروحي بن الحسين في رواية القاضي ان المتبايعان قال  
وهي لغة وفي رواية أبو ب عن نافع في الباب الذي يليه البيعان بشدة الاحتياط والبيع عني البائع كضيق  
كضيق وضائق وصين وصائن وليس كين و بائن فانهما متعاربان كقيم وظاهم واستعمال البيع في المشتري  
اما على سبيل التغليب أو لان كلا منهما بائع (قوله ما لم يتفرقا) في رواية السائي فترقا بتقديم الفاء  
وقيل طلب عن الفضل بن سلمة اقترقا بالكلام وقترقا بالابدان ورد ما بن العربي بقوله تعالى وما تفرق  
الذين اتوا الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكلام لا تأملا باعتقاد وأجيب بانهم لازم في التغالب لان  
من خالف آخرى عقيدته كان مستدعا للمفارقة اياه يدينه ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق حل  
كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمال أحدهما في موضع الآخر اناسا (قوله  
او يكون البيع خيارا) سبأني شرحه بعديب (قوله قال نافع وكان ابن عمر ايا آخره) هو موصول  
بالاستناد المذكور وقد ذكره مسلم ايضا من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في أن ابن عمر كان  
يذهب الى أن التفرق المذكور بالابدان كلساني وفي الحديث ثبوت الخيار لكل من المتبايعين مادام  
في المجلس وسبأني بعديب (قوله عن أبي الخليل) في رواية شعبة الا تبيع بعديب عن قتادة عن  
صالح أبي الخليل وفي رواية أحمد عن غندر عن شعبة عن قتادة سمعت أبا الخليل (قوله عن عبد الله  
ابن الحرث) هو ابن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين  
إسكن وضع لاحد من طريق سعيد عن قتادة عبد الله بن الحرث المثلثي ورواه ابن خزيمة  
والاسماعيلي عنه من وجه آخر عن شعبة فقال عن قتادة سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحرث  
بن نوفل وعبد الله بن أمية كور في الصحابة لا ينعقد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأبى بفتحكه وهو  
معدوم من حيث الرواية في كبار التابعين وقاته وشيخه تابعيان ايضا وليس له في البخاري سوى هذا  
الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب (قوله وزاد احمد حدثنا بهز) اي ابن اسد وهذه  
الطريق وصلها ابو عروة في صحيحه عن أبي جعفر الحارثي واسمه احمد بن سعيد عن بهز بهز اراهاني  
مسند احمد بن حنبل وزعم بعضهم انه احمد المذكور وسبأني هذه الزيادة من وجه آخر عن حماد  
بعد ثلاثة ابواب باوضح من سبأني وفي صحيح حماد فائدة طلب علو الاستناد لان يتهو عن أبي الخليل في  
استاده الاقل رجلين وفي الثاني رجل واحد (قوله باب اذا لم يوقت الخيار) اي اذا لم يعين البائع  
او المشتري وقتا للخيار واطلقاه (هل يجوز البيع) وكاننا نشار بذلك الى الخلاف لما مضى في حديثنا  
الشرط والذي ذهب اليه الشافعية والحنفية انه لا يراد فيه على ثلاثة ايام وذهب ابن ابي ليلى وابو يوسف  
ومحمد واجد واسحق وابو ثور وآخرون الى انه لا مملدة لخيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم الى  
الوقت الذي يشترطه وهو اختيار ابن المنذر فان شرط الواحد هما الخيار مطلقا فقال الاوزاعي وابن ابي  
ليلى هو شرط باطل والبيع جائز وقال الثوري والشافعي واصحاب الراي يبطل البيع ايضا وقال احمد  
واسحق للذي شرط الخيار ايدا (قوله) قوله او يقول احدهما كذا هو في جميع الطرق ثابت الواو  
في يقول وفي انبائها نظرا لانه مجزوم عطفا على قوله لم يشرقا فاعلم الصفة اشبهت كما شئت اليافى  
قراءته من قرا انه من يتى ويصبر ويحتمل ان تكون بمعنى الا ان فقرا احتكض نصب الامم وبهزم  
لثوري وغيره ثم ذكر المصنف في الباب حديثا بن عمر من وجه آخر عن نافع وفيه او يكون بيع خيار  
والمعنى ان المتبايعين اذا قال احدهما لصاحبه اختار امضاه البيع او فسخته فاختار امضاه البيع مثلان  
البيع ثم وان لم يتفرقا وهذا قال الثوري والاوزاعي والشافعي واسحق وآخرون وقال احمد لا يتم  
البيع حتى يشرقا وقيل انه يشرقا بلفظ وقيل المعنى قوله او يكون بيع خيار اي ان يشترط الخيار مطلقا  
فلا يبطل بالتفرق وسبأني البحث فيه بعدا بين مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله باب البيعان بالخيار  
ما لم يتفرقا وبه قال ابن عمر) اي بخيار المجلس وهو بين من شيعته الذي مضى قبل باب وان كان اذا اشترى

قال ان المتبايعين بالخيار في  
بيعهما لم يتفرقا او يكون  
البيع خيارا وقال نافع  
وكان ابن عمر اذا اشترى  
شيأ يبيع به فارق صاحبه  
حدثنا حماد عن قتادة  
عن ابي الخليل عن عبد  
الله بن الحرث عن حكيم  
ابن حزام رضى الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال البيعان بالخيار  
ما لم يشترقا \* وزاد احمد  
حدثنا بهز قال قال حماد  
فذكرت ذلك لابي التياح  
فقال كنت مع ابي الخليل  
لمحمد بن عبد الله بن الحرث  
هذا الحديث (باب)  
اذا لم يوقت الخيار هل  
يجوز البيع \* حدثنا  
ابو النعمان حدثنا جاد بن  
زيد حدثنا ابو ب عن نافع  
عن ابن عمر رضى الله عنهما  
قال قال النبي صلى الله عليه  
وسلم البيعان بالخيار ما لم  
يتفرقا او يقول احدهما  
لصاحبه اختار او يما قال  
او يكون بيع خيار (باب)  
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا  
وهو به قال ابن عمر



(الايح الجليل) اى لا يحتاج الى التفرق كما سأتى شرحه في الباب الذى يليه وفي رواية ايوب عن  
نافع في الباب الذى قبله ما لم يفرقا او يقول احدهما صاحبه آخر وهو ظاهر في حصر زوم البيع بهذين  
الامرين وفيه دليل على انبات خيار المجلس وقدمضى قبل بابان اين عمر حمله على التفرق بالابدان  
وكذلك ابو رزة الاسلمى ولا يعرف لهما مختلف من الصحابة وخالف في ذلك ابراهيم النخعي فروى  
ابن ابي شيبة بنسناد صحيح عنه قال البيع جائز وان لم يفرقا ورد وامسعين منصور عنه بلفظ اذا وجبت  
الصفة فلا خيار وبذلك قال المالكية الا ان حبيب والخنفية كلهم قال اين حزم لا تعلق لهم سلق الا  
ابراهيم وحده وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي البلفرفاقهم من رده لكونه معارضا لما هو اقوى  
منه ومنهم من صححه ولكن اتزله على غير ظاهره فقالت طائفة منهم هو منسوخ بحديث المسلمون  
على شر وطهم والخيار بدل زوم المقدس والشرط وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لانه  
يقتضى الحاجة الى التامين وذلك يستلزم زوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافيا في رفع العقد وقوله  
تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم والاشهادان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر وان وقع قبل التفرق لم يصادف  
محلولا لاجبة في شئ من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين الدليلين مهما امكن لا يصارعه  
الى الترجيح والجمع هنا يمكن بين الادلة المذكورة غير تصف ولا تكلف وقال بعضهم هو من روى ما ملك  
وقد عمل بخلافه فدل على انه عارضه ما هو اقوى منه والراوى اذا عمل بخلافه عارضى على وجهين  
المروى عنده وتعب بان مالكا لم يفرقه بقدره وغيره وعمله به وهما كثر عدد رايه وعمله وقد  
خص كثير من نحقي اهل الاصول الخلاف المشهور فيما اذا عمل الراوى بخلاف ما روى بالصحابة دون  
من جاء بعدهم ومن قاعدتهم ان الراوى اعلم بما روى واین عمر هو راوى الخبر وكان يمارق اذا باع  
بيده فابن باع اولى من غيره وقالت طائفة هو معارض بعمل اهل المدينة وقيل اين التين عن اشهب  
بأنه مختلف لعمل اهل مكة ايضا وتعب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن ابي ذئب  
كما مضى وهو لا من كتاب عليهما اهل المدينة في اعصارهم ولا يحفظ عن احدهم علما بالمدينة القول  
بخلافه سوى عن زرعة واماهل مكة فلا يعرف احدهم القول بخلافه قد سبق عن عطاسطواس  
 وغيرهما من اهل مكة وقد استند انكار ابن عبد البر وابن العربي على من زعم من المالكية ان مالكا  
ترك العمل به لكون عمل اهل المدينة على خلافه قال اين العربي انما لم يأخذ به مالكا لان وقت التفرق  
غير معلوم فاشبه يوع الفر وكللا مسة وتعب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يجده بوقت معين وما ادعاه  
من الفر وموجود فيه وبان الفر في خيار المجلس معدوم لان كلامهما متعين من امضاء البيع او  
فسخه بالقول او بالفعل فلا فرق وقالت طائفة هو خبر واحد فلا يعمل به الا فيما به بالسوى ورد  
بانه مشهور فيعمل به كما ادعوا فخير ذلك في خبر القهقهة في السئلة ويحبب الوز وقال آخرون وهو مخالف  
للقياس الجلبى في الحاق ما قبل التفرق بما بعده وتعب بأنه القياس مع النص فسد الاعتبار وقال آخرون  
آخرون التفرق بالابدان محمول على الاستحباب تحسنا للتعامل مع المسلم لا على الوجوب وقال آخرون  
هو محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر وقالت طائفة المراد بالتفرق  
في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والاجارة والعق وتعب بأنه قياس مع ظهور الصارق  
لان البيع ينقل فيه ما تروى في البيع ومنفعة بخلافه عاذكر وقال اين حزم سواء قلنا التفرق بالكلام  
او بالابدان فان خيار المجلس بهذا الحديث ثابت اما حيث قلنا التفرق بالابدان فواضع وجب قلنا  
بالكلام فواضع ايضا لان قول اهل المتبايعين متلاشكة بعشرة وقول الاخرين بشرين مثلا فارق  
في الكلام بلاشك بخلاف ما لو قال اشترته بعشرة فانهم حاجت متوافقة فيعين ثبوت الخيار لهما حين  
يقفان لا حين يفرقان وهو الذى وقيل المراد بالتبايعين المتساومان ورد بانه مجاز والجل على الحقيقة  
او ما يترتب منها الى واجت الطحاوى بايات واحاديث استعمل فيها المجاز وقال من انكر استعمال لفظ

الايح الجليل

البائع السائم فقد غفل عن اسماع اللغة وتعمق بانه لا يلزم من استعمال الحجاز في موضع طرد في كل  
 موضع فالاصل من الاطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه وقالوا ايضا وقت التفرق في الحديث  
 هو ما بين قول البائع بمتن هذا بكذا وبين قول المشتري اشترت فلان والمشتري بالخيار في قوله اشترت أو  
 تركه البائع بالخيار إلى أن يوجب للمشتري وهكذا أحكام الطحاوي عن عيسى بن أبان منهم وسكانه ابن  
 خزيمة من دأب مالك قال عيسى بن أبان وفادته تظهر فيها التفرق فقبل القبول فإن القبول يعتذر وتغيب  
 أبان تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضا وأجيب أن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجاز  
 أيضا لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان لغيب البعير  
 والحديث يرددهم حين جعل التفرق على الكلام وأجيب بانه إذا انعقد الجدل على الحقيقة تبين المجاز وإذا  
 تناقض المجازان فالأقرب إلى الحقيقة أولى وبإضافة البيان لا يكونان متبايعين حقيقة إلا في حين انعقادهما  
 ليكن عقدهما الأيم إلا أحدهم من إمامايرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصع انهما متعاقدان  
 مادام في مجلس العقد فلي هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف جل المتبايعين على المساوئين فانه مجاز  
 باختلاف وقال طائفة التفرق يقع بالأقوال كقوله تعالى وإن يفرقاض الله كلام من سعيته وأجيب بانه يسمى  
 بذلك لكونه يفضي إلى التفرق بالأبدان قال البيضاوي ومن في خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله  
 التفرق على الأقوال وحله المتبايعين على المساوئين وإضافة كلام الشارع بصان عن المجلس عليه لأنه  
 يصير تقديره ان المساوئين ان شاء انعقدوا البيع وان شاء انقضى وهو تحصيل المالحل لأن كل واحد  
 يفرق ذلك ويقال لمن زعم ان التفرق بالكلام ما هو الكلام الذي يقع به التفرق هو الكلام الذي وقع  
 به العقد غيره فإن كان غيره فما هو فليس بين المتعاقدين كلام غيره وإن كان هو ذلك الكلام بعينه لم  
 أن يكون الكلام الذي اتفقا عليه وتم بهما به هو الكلام الذي اتفقا به وانسخ بهما به وهذا في غاية  
 الفساد وقال آخرون العمل بظاهر الحديث متمسكين بما تأوله ويان يعتذر ان المتبايعين ان اتفقا في  
 الفسخ أو الامضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار وان اختلفا فاجتمع بين الفسخ والامضاء جوع بين  
 التقيضين وهو مستحيل وأجيب بان المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ واما الامضاء فلا يحتاج إلى  
 اختياره فانه مقتضى العقد والحال يفضي إليه مع السكوت بخلاف الفسخ وقال آخرون حديث ابن عمر  
 هذا حكيم عن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمر وذلك فيما أخرجه ابو داود وغيره من طريق عمرو  
 ابن شعيب عن ابيه عن حذيفة بن اليمان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن  
 يفارق صاحبه خشية أن يستقبله قال ابن العربي ظاهر هذه الزيادة بخلاف لاول الحديث في الظاهر فإن  
 تأولوا الاستقالة فيه على الفسخ تأولوا الخيار فيه على الاستقالة وإذا عارض التأويلان فزع إلى الترجيح  
 والقياس في جانبنا فيرجح وتغيب بان جعل الاستقالة على الفسخ أوضح من جعل الخيار على الاستقالة لأنه  
 لو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تمنعه من المفارقة لأنها لا تخص بمجلس العقد وقد ثبت في اول الحديث  
 الخيار ومده إلى غاية التفرق ومن المعلوم ان من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة فحين جعلها على الفسخ  
 وعلى ذلك جهة الترمذي وغيره من العلماء قالوا لمعناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ  
 البيع لأن العرب تقول استقلت عاقتي إذا استدرت فلان إذا استقالة فسخ التنازع منها البيع وحلوا  
 في الحل على الكراهة لأنه لا يليق بالمرء أو حسن معاشرته المسلم إلا أن يشاء الفسخ حرام قال ابن حزم  
 احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفرق بالكلام لقوله فيه خشية أن يستقبله لكون الاستقالة  
 لا تكون إلا بعد تمام البيع وجهه أن يقال الملك تستلزم ان يكون الخيار للمدرك ولا فائدة له لأنه يأنز من  
 جعل التفرق على القول بإباحة المفارقة حتى ان يستقبله أو لم يقبل وقال بعضهم التفرق بالأبدان في  
 الضرر في قبل القبض يظل العقد ككيف ثبت العقد بطله وتغيب باختلاف الوجهية وبالعارضه بظهوره  
 وذلك ان التقدير لا أجل شرط لصحة الفسخ وهو يفسد السلم عندهم وأخرج بعضهم بحديث ابن

عمر الآتي بعد ما بين في قصة السكر الصعب وسيأتي توجيه وجوابه وأخرج الطحاوي بقول ابن عمر  
 ما ذكرت الصنفه شيئا مجروحاً فهو من مال المتاع وتعب بأنهم يخالفونه إما الخفية قتالواهم من مال  
 البائع ما لم يرد المتاع أو ينقله والمال كونه قالوا إن كان غائباً فبغيره من البائع وإنه لا حاجة فيه لأن  
 الصنفه فيه محمولة على البيع الذي أجزم على ما لم يبرم جباين كلاميه وقال بعضهم معنى قوله حتى  
 يتفرأى حتى يثوفاً يقال القوم على ماذا تفرأى على ماذا اتفقت وتعب بما ورد في رواية حديث ابن  
 عمر في جميع طرقه ولا يبقى طريق البتة إلا نسبة في الباب الذي بعده هذا وقال بعضهم حديث البعان  
 بالخيار جاء بالفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتاج به وتعب بأن الجمع بين ما يختلف من القاطلة يمكن بغير  
 تكلف ولا نصف فلا يضره الاختلاف بشرط المضطرب أن يتعدا الجمع بين مختلف القاطلة وليس هذا  
 الحديث من ذلك وقال بعضهم لا يتعين حل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ فلهذا أريد به خيار  
 الشر أو خيار الزيادة في الثمن أو الثمن واجب بأن المهود في كلامه صلى الله عليه وسلم حيث يطلق  
 الخيار أو اذنة خيار الفسخ كافي حديث المصراة وكان حديث الذي يندفع في السبوع وإيضاً إذا ثبت أن المراد  
 بالثمين المتعاقدان فعدسوا والعدا لا خيار في الشر أو لا في الثمن وقال ابن عبد البر قد أكثر  
 المالكية والخنفه من الاحتجاج لردها الحديث بما يولّد كرهوا كثرة ما يحصل منه شيء وحتى  
 ابن السمعاني في الأسطالع من بعض الخنفه قال البيع عقد مشروط وبسوف وحكم فوصفه القزوم  
 وحكمه الملك وقد تم البيع بالمقدور وجب أن يتم بوصفه وحكمه فطاماً أخيراً ذلك إلى أن يشترط فليس عليه  
 دليل لأن السبب إذا تم فبذلك وحكمه ولا يتبقى إلا بعارض ومن ادعاه فلينبه البيان واجبا على البيع سبب  
 الإقاع في التدم والسدم يوجب إلى النظر فأثبت الشارع خيار المجلس فلو المتعاقدين ليسلما من التدم  
 ودله خياراً لثبوت عندهم خيار الشرط عند تأمل ولولم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الأمانة  
 لكنها شرعت نظر المتعاقدين إلا أنها شرعت لاستدراك تدم يفرد بها أحدهما فموجب خيار المجلس  
 شرع لاستدراك تدم يشتركن فيه فوجب ﴿ قوله باب إذا خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع ﴾ أي وهل  
 الفرق (تقد وجب البيع) أي وإن لم يتفرأوا وديعه حديث ابن عمر من طريق البتة عن نافع بلفظ  
 إذا تابع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرأ فأي فيقطع الخيار وقوله وكانا جميعاً كيد ذلك  
 وقوله أو يخيرا أحدهما الآخر أي فيقطع الخيار وقوله فبما على ذلك فقد وجب البيع أي ويحل الخيار  
 وقوله وإن تفرأ بعد أن يتأمل أو لم يترك أحدهما البيع أي لم يفسخه فقد وجب البيع أي بعد التفرق وهذا  
 ظاهر حديثنا في اقتصاص البيع ففسخ أحدهما قال الخطاي هذا أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس وهو  
 مبطل لكل ما يل من مخالف لظاهر الحديث وكذلك قوله في آخره وأن تفرأ بعد أن يتأمل فبما على البيان الواضح  
 أن التفرق بالبندن هو القاطع للخيار ولو كان معناه التفرق بالقول للملاح الحديث عن قائمة انتهى وقد  
 أقدم الداودي على ردها الحديث المتفق على محضه بما لا قبل منه فقال قول البتة في هذا الحديث  
 وكانا جميعاً ليس محفوظ لأن مقام البتة في نافع ليس كقوام مالك ونظر أنه انتهى وهو دلتا في الأئمة  
 على ثبوته بغير مستند أي لوم على من روى الحديث مفسراً لا أحد محتملاً بما قلنا من ذلك ما لم يحتفظه  
 غيره مع وقوع تعدد المجلس فهو محمول على أن يشبههم حديثه به تارة مفهوماً وتارة مختصراً وقد اختلف  
 العلماء في المبراد بقوله في حديث مالك إلا مع الخيار قال الجمهور وبغيره من السابق هو استثناء من اشتداد  
 الخيار إلى التفرق والمزاد أنهما إن اختارا المصالح البيع قبل التفرق لزم البيع حينئذ مبطل باعتبار التفرق  
 فأنشأه في البيع الذي جرى فيه التخابر قال النووي أثنى أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل  
 كثير منهم ما ساءوا وعملوا فأنه انتهى ورواية البتة ظاهرة في حديثنا في جمعه وقيل هو استثناء من  
 إقطاع الخيار بالتفرق وقيل المراد بقوله أو يفرق أحدهما الآخر أي فيشرط الخيار مدة معينة

باب إذا خيرا أحدهما  
 صاحبه بعد البيع قد  
 وجب البيع وحدائقه  
 حدثنا البتة عن نافع عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما  
 عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال إذا تابع  
 الرجلان فكل واحد منهما  
 بالخيار ما لم يتفرأ وكانا جميعاً  
 أو يخيرا أحدهما الآخر  
 فبما على ذلك فقد وجب  
 البيع وإن تفرأ بعد أن  
 يتأمل أو لم يترك أحدهما  
 البيع فقد وجب البيع

فلا ينقص الخيار بالشرق بل يبقى حتى تمضي المسدة حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور ورجح الأول بأنه أقل في  
 الأضمار وتبعه رواية النسخ من طريق اسمعيل قبل هوابن أمية وقبل غيره عن نافع بلفظ الآن يكون  
 البيع كل عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقبله هو استثناء من اثبات خيار المجلس والمعنى  
 أو بخبر أحدهما الآخر فمختار في خيار المجلس فثبت الخيار وهذا أضعف هذه الاحتمالات وقيل  
 قوله الآن يكون مع خيار أى مما بالخيار لم يتصرفا الآن بخياره ولو قبل التفرق والآن يكون البيع  
 بشرط الخيار ولو بعد التفرق وهو قول يجمع التأويلين الأولين وفيه رواية عبد الرزاق عن سفيان في  
 حديث الباب الذي يليه حيث قال فيه الإيع الخيار أو يقول لمصاحبه اختارنا حلنا وعلى التميم لا يخل  
 الطل **(تنبيه)** قوله أو بخبر أحدهما الآخر باسكان الراء من بخبر عطف على قوله ما لم يتصرفا ويحتمل  
 نصب الراء على أن ار بمعنى الآن كما تقدم قريباً منه في قوله أو يقول أحد هما صاحبه اختر **(قوله باب)**  
 إذا كان البائع بالخيار هل يجوز زال البيع) كانه أراد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فان الحديث  
 قد سوى بينهما في ذلك **(قوله كل يعين)** بنسبة الثانية **(قوله لا بيع بينهما)** أي لازم **(قوله حتى يتفرقا)**  
 أي فيلزم البيع حينئذ بالتفرق **(قوله لا بيع الخيار)** أي فيلزم باشتراطه كالتقدم البحث فيه وظاهره حصر  
 لزوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار والمعنى أن البيع عقد باق إذا وجد أحد هذين الأمرين كان لازماً  
**(قوله حديثه اسحق)** هوابن منصور وجان هوابن هلال **(قوله حتى يتفرقا)** في رواية الكشي في مالم  
 يتفرقا **(قوله قال همام)** وجدت في كتابي بخبر ثلاث ممرار أشار أبو داود إلى أن هماماً قد يذكّر عن أصحاب  
 قتادة وقوع عندنا حديث عن عفان عن همام قال وجدت في كتابي الخيار ثلاث ممرار ولم يصرح همام عن حديثه  
 بهذا الزيادة فان ثبت في على سبيل الاختيار وقد أخرجه الأساعلي من وجه آخر عن جابر بن هلال  
 فذكر حديثه الزيادة في آخر الحديث **(قوله وحديث همام)** القائل هو جابر بن هلال المذكور وقد تقدم  
 قبل بآيتين من وجه آخر عن همام قال الكرمانى القائل هو جابر فان قيل لم قال حدثنا وقال قبل ذلك قال  
 همام فالجواب أنه حيث قال قال كان سمع ذلك في المذاكره حيث قال حدثنا سمع منه في مقام التحديث  
 اه وفي حزمه بذلك نظر والذي يظهر أنه حيث ساقه بالاستناد بعينه بقوله حدثنا وحيث ذكر كلام همام عبد  
 عنه بقوله قال **(قوله باب إذا اشترى شيئاً فوهم من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري)**  
 أي هل ينقطع خياره بذلك قال ابن المنبر إذا البخاري اثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر ثاني حديث الباب  
 وفيه قصته مع عثمان وهو بين في ذلك ثم غشي ابن عمر عن نفسه عليه بحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي  
 صلى الله عليه وسلم تصرف في الكرم بنفس تمام العقد فاسلف الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله ولم ينكر  
 البائع يعني أن الهبة المذكورة أتعامت أمضاه البائع وسكرته المثل منزلة قوله قال ابن السني هذا تعسف من  
 البخاري ولا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه وجه ما فيه لاحتيال ولا انكار لأنه أعاجب ميثانه وجوابه  
 أنه صلى الله عليه وسلم قد بين ذلك بالأحاديث السابقة للمصرحة بخيار المجلس والجمع بين الحديثين يمكن بأن  
 يكون بعد العقد فارق عمر بن قدامة أو تأخر عنه متأخر وهو ليس في الحديث مما ثبت ذلك ولا ما فيه فلا  
 معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دل عليه الأحاديث الصريحة من اثبات خيار المجلس  
 فانما إن كانت متقدمة على حديث البيعان بالخيار فثبت البيعان فخص عليهما وإن كانت متأخرة عنه حمل  
 على أنه صلى الله عليه وسلم أكتفى بالبيان السابق واستفاد منه أن المشتري إذا تصرف في البيع ولم ينكر  
 البائع كان ذلك طامعاً لخيار البائع كما فهمه البخاري والله اعلم وقال ابن طلال الجعوفي أن البائع إذا لم ينكر  
 على المشتري ما أحدثه من الهبة والعقبة أنه يبيع جائزاً واختلفوا إذا أنكر ولم يرض فالتنكير وإن البيع يتم  
 بالكلام دون اشتراط التفرق لا يبان بيمين ذلك ومن يرى التفرق بالابتن لا يميناً وأنه والحديث جهة  
 عليهم اه وليس الأمر على ما ذكره من الإطلاق بل فرقا بين المبيعات فآخفوا على منع بيع الطعام قبل  
 قبضه كما سبأ في واختلفوا في أبعاد الطعام على مذاكل أحد هما لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً وهو قول

باب إذا كان البائع  
 بالخيار هل يجوز البيع  
 حدثنا محمد بن يوسف  
 حدثنا سفيان عن عبد الله  
 ابن دينار عن ابن عمر رضي  
 عنهما عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال كل يعين  
 لا بيع بينهما حتى يتفرقا  
 الإيع الخيار حديثه  
 اسحق أخبرنا جابر حدثنا  
 همام حدثنا قتادة عن  
 أبي الحليل عن عبد الله  
 ابن الحرث عن حكيم بن  
 حزام رضي الله عنه أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال البيعان بالخيار حتى  
 يتفرقا قال همام وجدت  
 في كتابي بخبر ثلاث ممرار  
 قال صدقاو ينادوك لها  
 في بيعهما وإن كذبا وكما  
 قصي أن رجلاً رجلاً يعقها  
 بركة وبعها قال وحديثنا  
 همام حدثنا أبو التباع أنه  
 سمع عبد الله بن الحرث  
 يحدث بهذا الحديث عن  
 حكيم بن حزام عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم **(قوله باب)**  
 إذا اشترى شيئاً فوهم من  
 ساعته قبل أن يتفرقا ولم  
 ينكر البائع على المشتري

النفسي ومحمد بن الحسن ثانيه يجوز مطلقا الا الدور والارض وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف ثالثا  
يجوز مطلقا الا المكيل والموزون وهو قول الارزاعي واحد واسحق ورايهما يجوز مطلقا الا لا كول  
ولمشروب وهو قول مالك وابى ثور واختيار ابن المنذر واختلفوا في الاعناق فالجمهور على انه يصح الاعناق  
ويصح قبضه سواء كان البائع حق الحسبان كان الجنح حاله لم يدفع ام لا والاصح في الوقف انما يصحته وفي  
الحبة والرهن خلافه والاصح عند الشافعية فيها انها لا يصحان وحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب  
جاء لمقابله ويصنع الجواب عنه بانه محتمل ان يكون ابن عمر كان وكيفا في القبض قبل الحبة وهو اختيار  
البخاري قال اذن المشتري الموهوب له في قبض المبيع كفي ونعم البيع وحصلت الحبة بعده لكن لا يلزم  
من هذا اتحاد القابض والمقبض لان ابن عمر كان راكب البعير حيث قد خرج بمال الحبة والخفية في ان  
القبض في جميع الاشياء بالقبض عليه واليه مال البخاري كما تقدم له في باب شراء الدواب والجر اذا اشترى دابة  
وهو عليه اهل يكون ذلك قضا وعند الشافعية والحنابلة تكن الخفية في الدور والاراضي وما شبهها دون  
المقولات ولذلك لم يحزم البخاري بالحكم بل اورد الترجمة موردا للاستفهام وقال ابن قدامة ليس في الحديث  
نص في البيع فيحتمل ان يكون قول عمر هو كذا هي وهو الظاهر فانه لم يذكرنا (قلت) وفيه غفلة عن  
قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث عند  
البخاري فاشترى وسأني في الحبة فبقي هذا فهو بيع وكون الجنح لم يذكر لا يلزم ان يكون فيه مع التصريح  
بالشراء وكالم يذكر الجنح يحتمل ان يكون القبض المشروط وقع وان لم يتقل قال المذهب الطبري يحتمل ان يكون  
التي صلى الله عليه وسلم ساقه بعد العقد كما هو الاول وسوقه قبض له لان قبض كل شيء بحسبه (قوله) واشترى  
عبد افاعقه جعل المصنف مسئلة المبيها صلاحها في حقا مسئلة العتق لوجود النص في مسئلة الحبة دون العتق  
والشافعية تطروا الى المعنى في ان العتق قوة سارية ليست لغيره ومن الحق بمنهم الحبة قال ان العتق خلاف  
للمالية والاتلاف قبض فكذلك الحبة والله اعلم (قوله) وقال طاوس فيمن يشتري السلعة على الرضا فما بها  
وجبت له الوار له (قوله) وسئل سعيد بن منصور عن عبد الرزاق عن ابن طاوس عن ابيه نحوه زاد عبد  
الرزاق وعن معمر بن ايوب عن ابن سيرين ان اذ ابتع شيئا على الرضا فان اثارها ما حتى يفرقا عن رضا  
(قوله) وقال الجدي في رواية ابن عساکر باسناد البخاري قال لنا الجدي وجزم الامام علي وابو نعيم  
بانه علقه وقد وردناه ايضا موصولا في مسند الجدي وفي مستخرج الامام علي وسأني من وجه آخر عن  
سفيان في الحبة موصولا (قوله في سفر) ارفع على تعينه (قوله) على بكر خضع الموعدة وسكون الكاف  
ولذا ناقة اول ما ركب (قوله) صعب اي ثور (قوله) فاعه زاد في الحبة فاشترى التي صلى الله عليه وسلم  
ثم قال هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع بما شئت وفي هذا الحديث ما كان الصحابة عليه من توقيه من النبي  
صلى الله عليه وسلم وان لا يتقدم منه في المشي وفيه جواز زجر الدواب وانه لا يشترط في البيع عرض صاحب  
السلعة بل يحوز ان يستقل في بيعها وجاز التصرف في المبيع قبل بدل الجنح وحرارة التي صلى الله  
عليه وسلم احوال الصحابة في حصره على ما يدخل عليهم السرور (قوله) وقال الليث وسئل الامام علي  
من طريق ابن زنجويه والرمادي وغيرهم ما لو ابتع من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن ابي صالح كاتب  
الليث عن الليث به وذكر البيهقي ان يحيى بن بكير زاه عن الليث عن يونس عن الزهري نحوه وليس ذلك  
بعله فقد ذكر الامام علي ايضا ان الجارح رماه عن الليث كذلك فوضع ان الليث فيه شيخه يفتخره وقد أخرجه  
الامام علي ايضا من طريق ايوب عن سويد بن يونس عن الزهري (قوله) يستمن امير المؤمنين عثمان  
ابن عفان (مالا) اي راضا وعقارا (قوله) بالوادى يعني وادي القرى (قوله) فلما بنا جلا وبعت على عبي  
في رواية ايوب بن سويد فطقت انكس على عبي القهقري (قوله) برادني بتشديد الدال اصله برادني  
اي يطلبني استرداده (قوله) وكانت السنة ان المتبايعين بالجارح حتى يفرقا يعني ان هذا هو السبب في خروجه  
من بيت عثمان وانه فصل ذلك ليجبه البيع ولا يبق لعثمان خيار في فسخه واستدلال ابن طال بقوله وكانت

أواشترى عبدا فاعقه  
وقال طاوس فيمن يشتري  
السلعة على الرضا فما بها  
وجبت له الوار له وقال  
الجدي حدثنا سفيان  
حدثنا عمر وعمر بن عمر  
رضي الله عنهما قال كان مع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
في سفر فمكت على بكر  
صعب لعمر فكان يظني  
فيقدم أمام القوم فيزجره  
عمر ويرده ثم يقدم فيزجره  
عمر ويرده فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم لعمر منه  
قال هو لك يا رسول الله قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم منه فباعه من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
هو لك يا عبد الله بن عمر  
تصنع بما شئت قال ابو  
عبد الله قال الليث حدثني  
عبد الرحمن بن خالد عن  
ابن شهاب عن سالم بن  
عبد الله عن عبد الله بن  
عمر رضي الله عنهما قال  
بعت من امير المؤمنين عثمان  
ابن عفان رضي الله عنهما  
مالا بالوادى بماله بخير  
فلما بنا جلا رجعت على  
عبي حتى خرجت من بيته  
خشية ان يرادني البيع  
وكانت السنة ان المتبايعين  
بالجارح حتى يفرقا قال  
عبد الله فلما وجب وبي  
وبع رأي ثاني قد ضيقته

السنة على أن ذلك كان في أول الأمر فلما في الزمن الذي فصل بين عمر ذلك فكان التفرق بالأبدان متبركا  
فلذلك فضله ابن عمر لأنه كان شديد الاتباع هكذا قال وليس في قوله وكانت السنة ما بقي استمرارها وقدم  
في رواية أيوب بن سويد كذا أتينا معا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يشترق المتبايعان قبايعنا وعتان  
فذكر القصة وفيها اشعار باستمرار ذلك واغرب ابن رشد في المقدمات فله في عمر أن عثمان قال لابن عمر ليست  
السنة باقراق الأبدان فداشع ذلك وهذه الزيادة لم أرها أسنادا ولو صحت لم تخرج المسئلة على الخلاف لأن  
الكتاب صحابه قد قتل عنهم القول بان الاقتران بالأبدان (قوله سفته الى ارض بن عمرو ثلاث ليال) اي زدت  
المسافة التي بينهما وبين ارضه التي صارت اليه على المسافة التي كانت بينهما وبين ارضه التي اخذها من المسافة  
(قوله وساقني الى المدينة ثلاث ليال) يعني انه نقص المسافة التي بيني وبين ارضي التي اخذها من المسافة  
التي كانت بيني وبين ارضي التي يتنها ثلاث ليال وانما قال الى المدينة لانها جميعا كانت ما فرأى ابن عمر  
القبيلة في القرب من المدينة فلذلك قال رايتني قد غبت في هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على  
الصفة وسواء قتل الخلاف فيها في باب بيع الملامسة وجواز التحصيل في ابطال الخيار بتقديم المرمصة  
نفسه على مصلحة غيره وفي جواز بيع الأرض بالارض وفيه ان الفسخ لا يرد به البيع (قوله باب  
ما يكره من الخلد في البيع) كانه اشار بهذه الترجمة الى ان الخلد في البيع مكره ولكنه لا يفسخ البيع  
الا ان شرط المشتري الخيار على ما تدفع به القصة المذكورة في الحديث (قوله ان رجلا) في رواية احد  
من طريق محمد بن اسحق حدثني نافع عن ابن عمر كان رجلا من الانصار زاد ابن الجارودي في المتن من  
طريق سفيان عن نافع انهما كانا من متقدي هو وقع في الهمة والموحدة الثقيلة وراه الله اوقفتني من طريق  
عبد الأعلى واليه من طريق يونس بن بكير كلاهما عن ابن اسحق هو زاد في قوله ابن اسحق فحدثني  
محمد بن يحيى بن جابر قال هو جدي متقدي عمر وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن اسحق  
(قوله زكراني صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن اسحق فشكل الى النبي صلى الله عليه وسلم ما يقيني من العين  
(قوله انه يخلع في البيوع) بين ابن اسحق في رواية المذكرة بسبب شكوا وهو ما يقيني من العين وقد اخرج  
أحد أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس بن مالك ان رجلا كان يبيع وكان في عقدته  
ضعف (قوله لا خلاق) بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي لا خدعة ولا ثني الجنس أي لا خدعة في الدين  
لان الدين النصيحة زاد ابن اسحق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أنت بالخيار في كل سلعة  
ايتنها ثلاث ليال فلن وشيت فامسك وان سقطت فلن رد في حق أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين  
سنة فكثر الناس في زمن عثمان وكان اذا اشترى شيئا قبل له ان غلبت فيه رجوع به فيشهده الرجل  
من الصحابة يان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا فله درهم قال الطحاقي لقته النبي صلى الله  
عليه وسلم هذا القول يلتفت به عند البيع فيقطع به صاحبه على أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع  
ومقادير القيمة فيرى له كبري لنفسه لما تقرر من حض المتبايعين على أداء النصيحة كما تقدم في قوله صلى  
الله عليه وسلم في حديث حكيم بن حزام قال صدقوا وناؤوا لهما في بيعهما الحديث واستدل بهذا الحديث  
لاخذوا أحد قول مالك بن زيد النخعي ان لم يعرف قيمة السلعة وتجب بانه صلى الله عليه وسلم  
جعل له الخيار لضعف عقده ولو كان الغن عاك به الفسخ لما احتاج الى شرط الخيار وقال ابن عمر في يخلع  
أن الحديث في قصة هذا الرجل كانت في العيب أو في الكذب أو في الثمن أو في الغن فلا يبيح هاتفي مسئلة  
الغن بخصوصها وليست قصة طامة وانما هي خاصة في واقعة عين فيبيح هاتفي حق من كان بصفا الرجل  
قال واملأ روى عن عمر انه كلم في البيع فقال ما أحذركم شيئا أوسع مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لجنان بن منقذ ثلاثة أيام قد اربى على ابن طبيعة وهو ضعيف انتهى وهو كمال أخرجه الطبراني والبارقطن  
وقررهما من طريقه لكن الاختلاف التي ذكرها قد تعينت في الرواية التي صرح بها انه كان يفسد في البيوع  
واستدل به تعالى أن أملا بالخيار المسترط ثلاثة أيام من غير زيادة لانه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر

بأن سفته الى ارض بن عمرو  
ثلاث ليال وساقني الى  
المدينة ثلاث ليال  
باب  
ما يكره من الخلد في  
البيع  
حدثنا عبد الله  
ابن يوسف أخبرنا مالك  
عن عبد الله بن دينار عن  
عبد الله بن عمر رضي الله  
عنهما ان رجلا زكراني  
صلى الله عليه وسلم انه  
يخلع في البيوع قال اذا  
بيعت قتل لا خلاق

قوله عقدته أي عقده اه  
يعني اه من هاشم  
الأصل



به على أقصى ما ورد فيه يؤيده جعل الحيار في المصرية ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع وأغرب  
 بعض المالكية فقال أحماصه على ثلاث لأن معظم بيعه كان في الرقيق وهذا يحتاج إلى دليل ولا يكتفي  
 فيه بمجرد الأقال واستدل به على أن من قال عند العقد لا خلا به أنه يصير في تلك الصفقة بالخيار سواء  
 وحده شيئا أو غبنا أم لا وبالغ ابن خزم في جوده فقال لو قال لا غدي به أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن  
 له الخيار حتى يقول لا خلا به ومن أسهل ما رتب به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أن مكان يقول لا خلا به  
 بالتخايب بدل اللام وبالفال المعجزة بدل اللام أيضا وكان لا غصع باللام للثقة لسانه ومع ذلك لم  
 يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون به بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعله  
 بالخيار فدل على أنهم كفوا في ذلك بالعلم واستدل به على أن الكبير لا يحجر عليه ولوتين سقه لما في  
 بعض طرق حديث أنس أن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اجرح عليه فعداه فنهاه  
 عن البيع فقال لا أصبر عنه فقال إذا بيعت قتل لا خلا به وتعبه ما هو كل الجرح على الكبير لا يصح  
 لأنكر عليهم وأما كونه لم يحجر عليه فلا يدل على منع الجرح على السفيه واستدل به على جواز البيع  
 بشرط الخيار وعلى جواز شرط الخيار للمبتدئ وحده وفيه ما كل أهل ذلك العصر عليه من الرجوع  
 إلى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها (قوله به بما ذكر في الاسواق) قال ابن طلال أراد  
 بذلك الاسواق الباحة المتاجر ودخول الاسواق للأشراف والفضلاء وكانه أشار إلى ما ثبت على شرطه  
 من أنها شر البقاع وهو حديث أخرجه أحمد والبخاري وصححه الحاكم من حديث جابر بن مطعم أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال أحب البقاع إلى الله المساجد وأبغض البقاع إلى الله الاسواق وأسناده حسن  
 وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن عمر نحوه قال ابن طلال وهذا خارج على الثالبين الأقرب  
 سوق بذلك فربما الله أكثر من كثير من المساجد (قوله وقال عبد الرحمن بن عوف الخ) تقدم موصولا  
 في أوائل البيوع والفرض منه هنا كرا السوق قط وكونه كان موجودا في عهد النبي صلى الله عليه  
 وسلم وكان يتعاده الفضلاء من الصحابة لتحصيل المعاش الكفاف وللتفقد عن الناس (قوله وقال  
 أنس قال عبد الرحمن بن عوف) تقدم أيضا موصولا هناك (قوله وقال عبد الرحمن بن عوف) قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لا بأس بالبيع (قوله وحديث أبي موسى الأشعري ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث  
 \* الأول حديث عائشة (قوله عن محمد بن سورة) بضم المهملة وسكون الواو بعدها قال كوفي ثقة  
 عابد يكنى أبا بكر من صفار الثباين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وأخرجه في العبد بن  
 (قوله عن نافع بن جبير) أي ابن مطعم التوفيل وليس له في البخاري عن عائشة سوى هذا الحديث  
 ووقع في رواية محمد بن بكر عن اسمعيل بن زكريا عن محمد بن سورة سمعت نافع بن جبير أخرجه  
 الاسماعيلي (قوله حديث عائشة) هكذا قال اسمعيل بن زكريا عن محمد بن سورة وعنه إسحاق بن  
 عينة فقال عن محمد بن سورة عن نافع بن جبير عن أم سلمة أخرجه الترمذي ويحتمل أن يكون نافع  
 ابن جبير سمعه منه ما فخر وأبته عن عائشة ثم من روايته عن أم سلمة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر  
 عن عائشة وروى من حديث حفصة شيئا منه وروى الترمذي من حديث صفية نحوه (قوله فغزو  
 جيش الكعبة) في رواية مسلم عث النبي صلى الله عليه وسلم في منامة فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله  
 قال العجبان ناسا من أمي يؤمنون هذا البيت لرجل من قريش وزاد في رواية أخرى أن أم سلمة  
 قالت ذلك زمن ابن الزبير وفي أخرى أن عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال والله  
 ما هو هذا الجيش (قوله بجدها من الأرض) في رواية مسلم باليداء وفي حديث صفية على الشئ وفي  
 رواية لمسلم عن أبي بصير الباق قال هي بدها المدينة انتهى واليداء مكان معروف بين مكة والمدينة  
 تقدم شرحه في كتاب الحج (قوله يخسف بأولهم وآخرهم) زاد الترمذي في حديث صفية ولم ينج  
 أولهم وزاد مسلم في حديث حفصة ظليقي إلا الشرب الذي خسر عنهم واستغنى هذا عن تكلف الجواب

(قوله به بما ذكر في الاسواق) قال عبد الرحمن بن عوف  
 لما قدمنا المدينة همل من  
 سوق فيه تجارة فقال سوق  
 قيننا وقال أنس قال عبد  
 الرحمن لدوني على السوق  
 وقال عمر الهادي الصفقي  
 بالاسواق حتى محمد  
 ابن الصباح حدثنا  
 اسمعيل بن زكريا عن  
 محمد بن سورة عن نافع  
 جابر بن مطعم قال حدثني  
 عائشة رضي الله عنها قالت  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فز وجيش  
 الكعبة فإذا كانوا بيهما  
 من الأرض يخسف بأولهم  
 وآخرهم قالت قلت يا رسول  
 الله كيف يخسف بأولهم  
 وآخرهم

عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة أحكم في جماعة تزد على صلاته في سوقة و يشه بضعا وعشرين درجة وذلك بأنه إذا تواضأ أحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا يريد الصلاة لا ينهزه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفع به درجة أو سطت عنه بها خطيئة والملائكة تصلي على أحكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه اللهم صل عليه اللهم ارحه ما لم يحدث فيه ما لم يؤذ فيه وقال أحكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه

حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة عن جيد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق فقال رجل يا أبا القاسم فالتفت إليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال اتعاهدت هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكتبوا بكتبي \* حدثنا مالك بن أنس عن أحمد بن حنبل عن أنس رضي الله عنه قال دعا رجل بالبيع يا أبا القاسم فالتفت إليه النبي صلى الله

عن حكم الأوسط وأن العرف يقضى بصلوته فمن هلك أوله كونه آخره بالنسبة للأول وأولاً بالنسبة للآخر فيدخل (قوله وفيهم أسواقهم) كذا عند البخاري بالمهمة والتألف جمع سوق وعليه ترجم والمعنى أهل أسواقهم أو الأسواق منهم وقوله ومن ليس منهم أي من راقهم ولم يقصد موافقتهم ولا ينعيم من طرق بن سعد بن سليمان عن اسمعيل بن زكريا وفيهم أسواقهم بالمهمة والرفاء وفي رواية محمد بن بكارة عند الأساعلي وفيهم سواهم وقال وقع في رواية البخاري أسواقهم فأظنه تصحفاً فإن الكلام في الحسف بالناس لا بالأسواق (قلت) بل لفظ سواهم تصحيف فانه بمعنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم مانع أن يكون الحسف بالناس فالمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالغاثة منهم ومن ليس من أهل القتال كالباعة وفي رواية مسلم قتلان الطريق يجمع الناس قال نعم فهم المستبصر أي المستبين لتلك القاسم للثقات والمجربون بالجميع والمكروبون السيل أي سالك الطريق معهم وليس منهم والفرس كله أنهم استشكلت وقوع العذاب على من لا راداة في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بأن العذاب يقع على الحضور وأجلهم ويعثون بسد ذلك على نيائهم وفي رواية مسلم هل يكون مهلكاً واحداً يصدر من مصادرتي وفي حديث أم سلمة عند مسلم قتل يارسول الله فكيف بمن كان كروهاً يخسف به ولكن يعث يوم القيامة على نيته أي يخسف بالجميع لنوم الأشرار ثم يعامل كل واحد عند الحساب بحسب قصده قال المهلب في هذا الحديث أن من كثر سواد قوم في المعصية شتار أن العقوبة تازمه معهم قال واستنبط منه مالك عقوبة من يجالس شره بالجر وإن لم يشرب وتعبه ابن المنذر بالعقوبة التي في الحديث هي المجمة السواء بخلافه أنس عليها العقوبات الشرعية ويؤيد آخر الحديث حديث قال ويعثون على نيائهم وفي هذا الحديث أن الأعمال تعتبر بنسبة العامل والتحذير من مصاحبة أهل الظلم وبجالتهم وكثير سوادهم الآن اضطر إلى ذلك ويتردد الظن في مصاحبة الأجر لاهل القتلة هل هي عاقبة طمس على ظلمهم وهي من ضرورة البشرية نعم يعتبر عمل كل حديثه وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث وقال ابن التين يتحمل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فيقتلهم منهم فيخسف بهم وتعب بأن في بعض طرقه عند مسلم أن ناساً من امتي والذين يهدمونهم كفاراً للجنة وإضافة قضي كلامهم أنهم يخسف بهم بعد أن يهدموها ويرجوا وظاهر الخبر أن يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها \* الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم مستوفى في أبواب الجماعة والفرس منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه وقوله لا ينهزه يضم قوله وسكون التوهم وكسر الهاء بعدها أي ينهض وزناً ومعنى والمراد لا يرفعهم والجملة بيان الجملة التي قبلها وهي لا يريد الصلاة وقوله اللهم صل عليه بيان لقوله صلى الله عليه وسلم وقوله ما لم يؤذ فيه أي يحصل منه أذى للملائكة أو لمسلم بالقتل أو بالقول \* الحديث الثالث حديث أنس في سبب قوله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكتبوا بكتبي وأورد من طريقين عن جيدته وسألت في كتاب الاستبذان والفرس منه تناقوله في أول الطريق الأولى كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها أنه كان بالبيع فأشار إلى أن المراد بالسوق في رواية الأولى السوق الذي كان بالبيع وقد قال سبحانه وتعالى وما أرسنا قبلهم من المرسلين إلا أنهم لم يكونوا الطعام ويعشون في الأسواق \* الحديث الرابع حديث أبي هريرة (قوله عن عبيد الله) بالتحصيف رواية مسلم عن أحمد بن حنبل عن صفوان حدثني عبيد الله ولكنه أوردته مختصراً أحداً (قوله عن نافع بن جبير) هو المذكور في الحديث الأول وليس له إضاعة عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث (قوله في طائفة من النصارى) أي في طائفة منهم وحكي الكرماني أن في بعض الروايات سائفة بالصاد المهملة بدل طائفة

عليه وسلم فقال لم أعتد قال سموا باسمي ولا تكتبوا بكتبي \* حدثنا علي بن عبد الله حدثنا صفوان بن عبيد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم في طائفة النصارى

اي في حر النهار يقال يوم صائف اي حار **(قوله لا يكافئ ولا كلة)** امام جانب النبي صلى الله عليه وسلم فقله كان مشغول الفكر بوحى او غيره وامام جانب اي هريرة فثوبير وكان ذلك من شأن الصحابة اذا لم ير وامنه نشاطا **(قوله حتى اتي سوق بني قينقاع)** غلس غنا، ويت فاطمة قتال هكذا في نسخ البخاري قال الداودي سقط بعض الحديث عن الناقل او ادخل حديثا في حديث لان بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع انتهى وما ذكره اول احتمالا هو الواقع ولم يدخل الراوي حديث في حديث وقد اخرج مسلم عن ابن ابي عمير عن سفيان ثابت ماسقط منه ولقطه حتى جاسوق بني قينقاع ثم انصرف حتى اتي قضا فاطمة وكذلك اخرج الاماعلي من طريق عن سفيان واخرجه الجيذي في مسنده عن سفيان قتال فيه حتى اتي قضا عائشة غلس فيه والاول ارجح والقنا بكسر القاء بعدها نون ممدودة اي الموضع المتسع امام البيت **(قوله اثم لكع)** بهمة الاستفهام بعدها مثناة مقنوعة ولكع ضم اللام وقع الكاف قال الخطابي الكع على معنيين احدهما الصغير والاخر التيم والمراد هنا الاول والمراد بالثاني ما ورد في حديث اي هريرة ايضا يكون اسعدنا من الله نالك بن لكع وقال ابن التين زناد بن فارس ان العباد ايضا يقال له لكع انتهى ولعل من اطلعه على المصدر اذ احد الاخرين المذكورين وقال بلال بن جبر التميمي لكع في لفتا الصغير واسله في المهر ونحوه وعن الاصمعي لكع الذي لا يهتدي لمنطق ولا غيره مأخوذ من الملا كيع وهي التي تخرج من السلا قال الازهرى وهذا القول ارجح الاقوال هنا لانه اذ ان الحسن صغير لا يهتدي لمنطق ولم يرد انه لم يولد **(قوله فخبته شيئا)** اي منعه من المبادرة الى الخروج اليه قليلا والفاعل فاطمة **(قوله قلنت انها تلبيه سخا)** بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة وموحدة قال الخطابي هي قلادة تخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة وقال الداودي من قرأ قل وقال الراوي هو خيط من خرز يلبسه السيدان والجراري وروى الاسماعيلي عن ابن ابي عمير احدث قال الحسن شي عمل من الخنسل كالقميص والوشاح **(قوله)** او نفسه **(قوله)** في رواية الجيذي ونفسه بالواو **(قوله غاء يشتد)** اي يسرع في المشي وقد راية عمر بن موسى عند الاسماعيلي غاء الحسن وفي رواية ابن ابي عمير عند الاسماعيلي غاء الحسن او الحسين وقد اخرج مسلم عن ابن ابي عمير قال في روايته اثم لكع حتى حسنا وكذا قال الجيذي في مسنده وسيأتي في اللباس من طريق ورقاء عن عبيد الله بن ابي يزيد بلطف قال ابن لكع اذ اع الحسن بن علي قضا الحسن بن علي عشي **(قوله غاء يشتد حتى طاقه وقبله)** في رواية ورقاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم يده هكذا اي مدها فقال الحسن يده هكذا فاترته **(قوله فقال اللهم اجبه)** ففتح اؤه بلفظ الجاء وفي رواية الكشي بني اجبه بهذا الانعام زاد مسلم عن ابن ابي عمير قال اللهم افي اجبه فاجبه وفي الحديث وانما كان الصحابة عليه من توقير النبي صلى الله عليه وسلم والمشي معه وما كان عليه من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بغنا الدار ورجة الصغير والمزاح معه ومجاخته وتحيته ومنهبة للحسن بن علي وسيأتي الكلام عليها في مناقبه ان شاء الله تعالى **(قوله قال سفيان)** هو ابن عينة وهو موصول بالاستناد المذكور **(قوله عبيد الله اخبرني)** فيه تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز وعبيد الله هو شيخ سفيان في الحديث المذكور ورواها البخاري بزيادة بيان لابي عبيد الله نافع بن جبير فلا قصر البعثة في الطريق الموصولة لان من ليس بعبدس اذا ثبت لقاض من حديث عنه جلت عنفته على السماع اتفاقا واعمال الخلاف في المدلس اوفى من لم يشتبهه لمن روى عنه واما عبد الكريمي فقال اتخذ كرز الزر هنا لانما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير اتمز القرصة لبيان ما ثبت في الوتر مما اختلف في جواز روايته **(قوله)** الحديث الخامس حديث ابن عمر في نقل الطعام من المكان الذي يشتري منه الى حيث يباع الطعام وفيه حديثه في النبي عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسيأتي الكلام عليهم ما بعد أربعة أبواب وقد استشكل ادخال هذا الحديث في باب الاسواق وأوجب بأن السوق اسم لكل

لا يكافئ ولا كلة حتى  
آتي سوق بني قينقاع غلس  
غنا بيت فاطمة قتال  
اثم لكع اثم لكع فخبته  
شيئا قلنت انها تلبيه  
سخا بالواو ونفسه غاء يشتد  
حتى طاقه وقبله قتال  
اللهم اجبه واحسين  
بجبه قال سفيان قال  
عبيد الله اخبرني انه راى  
نافع بن جبير اوتر بركة  
حدثنا ابراهيم بن  
المنذر حدثنا ابو شمرة  
حدثنا موسى بن عقية  
عن نافع حدثنا ابن عمر  
انهم كانوا يفتنون الطعام  
من الركب ان على عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فبيعت عليهم من بينهم  
ان يبيعوا فحيث اشتروه  
حتى ينقلبوا حيث يباع  
الطعام قال وحدتنا ابن  
عمر رضي الله عنهم قال  
نهي النبي صلى الله عليه  
وسلم ان يباع الطعام اذا  
اشتراه حتى يستوفيه



فإن المذکور بعده **(قوله)** وكذا عن عثمان بن عفان الذي صلى الله عليه وسلم قال له إذا بعت فكل ربحاً  
تنتفع بها ككل) وصله الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة المصري عن معاذ بن عمرو بن لؤي عن ابن مسعود  
عن عثمان بهذا ومنفذ بمجموع الحال لكن له طريق أخرى أخرجهما أحمد وابن ماجه والبخاري من طريق  
سفيان بن وردان عن سعد بن مسعود بن السيب عن عثمان بن عفان وفيه أن طبعه فلو كان من قديم حديثه لأن ابن عبد  
الحكم أو رده في فروع مصر من طريق الشيخ عنه وأشار ابن التيمي إلى أنه لا يطابق الترجمة قال لأن معنى  
قوله إذا بعت فكل ربحاً أي فأوفوا إذا بعت كل ربحاً فاستوف قال والمعنى إذا ما أعطى أو أخذ لا ربحاً  
ينقص أي لا لك ولا علينا انتهى لكن في طريق الشيخ زيادة تساعداً أشار إليه البخاري ولفظه أن  
عثمان قال كنت اشتري التمر من سوق بني قينقاع ثم أحمله إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخرجهم عافيه من المكة  
فيطوف في ماضيته من الرعي فيأخذونهم يأخذونه بجري فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال قطهوان  
المراد بذلك تطايط الكيل حقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والنقصان وله شاهد من سبل أخرجه ابن  
أبي شيبة عن طريق الحكم قال قدم عثمان طعاماً فذكر نحوه وعنه ثم أورد المصنف حديث ابن عمر عن  
بأع طعماً فأظلمت عينه حتى استوفى وسأى الكلام عليه بعد أبواب وحديث يارفي قصة دين أبيه وسبق  
الكلام عليه وعلى ما اختلف من القاطن وطرقه في علامات النبوة أن شاء الله تعالى والغرض منه قوله فيه  
ثم قال كل القوم فإنه مطابق لقوله في الترجمة الكيل على المعطى وقوله فيه متبركاً استأفاه عز كل  
صنف منه وحده وقوله فيه وعذيق ابن زيد الملق بفتح العين النخلة وبكسرها العرجون والقال فهم  
معجبة وابن زيد يشخص نسب إليه النوع المذکور من التمر وأصناف تمر المدينة كثيرة جداً اقتضد كرم  
الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة فيقله أنهم عدوا عند أميرها سوناف التمر الأسود خاص  
فراحت على الستين قال والتمر الأحمر أكثر من الأسود عندهم **(قوله)** وقال فراس عن الشعبي (الخ) هر  
طرف من الحديث المذکور وصله المؤلف في آخر أبواب الوصايا باباه وفيه القفظ المذکور **(قوله)**  
وقال هشام بن وهب عن جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم جلته فأوفاه وهذا أيضاً طرف من حديث  
المذکور وقد وصله المؤلف في الاستقراض باباه وهشام المذکور هو ابن هر وقوه وهب هو ابن كيسان  
وقوله حديث يلفظ الأحمر من الحديث الذي لم يسمه والقال المعجبة وهو قطع العراجين وبين في هذه الطرق في قد  
الدين وقد روي فضل بعد وفاته وقد تضمن قوله فأوفاه معنى قوله كل القوم **(قوله)** بإسماه  
من الكيل) أي في المبيعات **(قوله)** الوليد) هو ابن مسلم **(قوله)** عن ثور) هو ابن زيد بن الحارثي في رواية  
الاسماعيلي من طريق دجيم عن الوليد حدثنا ثور **(قوله)** عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدي كرب  
هكذا رواه الوليد وثابه يحيى بن جرعة عن ثور وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن  
ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه يحيى بن شعبد عن خالد بن معدان وخالفهم أبو الويلد الزهراني عن ابن  
المبارك فأدخل بين خالده المقدم جبير بن خضير أخرجه الاسماعيلي أيضاً ورواه من المزني في متصل  
الأسانيد ووقع في رواية اسمعيل بن عياش عند الطبراني وثقه عند مؤرخي ابن ماجه كلاهما عن يحيى بن  
سعد بن خالد بن معدان عن المقدم عن أبي أيوب الأنصاري زاده أبي أيوب سائر الدارقطني في أخرجهما  
هذه الزيادة **(قوله)** يارك لكم) كذا في جيعر وأبواب البخاري ورواه أكثر من تهمد كره فزادوا  
آخره قال ابن طلال الكيل مندوب إليه فيا ينفقه المرء على عياله ومعنى الحديث: أخرجوا بكل معاولكم  
يلفكم إلى المدة التي قد رسم ما وضع الله من البركة في مدخل المدينة بدعوته صلى الله عليه وسلم وقالوا  
الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة التسمية عليه عند الكيل وقال المهلب ليس بين هذا الحديث وحديث  
عائشة كان عندى شطر شعيرة كل من شئني طلال علي فكلته حتى ربحني الحديث الآخر كره في الراف  
معارضة لأن معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها وهو من يسير غير كليل فيقول لها فاه مع ركة الله  
صلى الله عليه وسلم فلما كاته علمت المدة التي يبلغ إليها عند اقتضائها وهو صرف ما يقابل الله من  
حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدي كرب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

يوسف أخبر مالك عن  
 نافع عن عبد الله بن عمر  
 رضي الله عنهما أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال من أتبع طعاما فلا  
 يبعه حتى يسوقه فجدتا  
 عبدان آخرتا نحر عن  
 مغيرة عن الشعبي عن جابر  
 رضي الله عنه قال توفي  
 عبد الله بن عمرو بن  
 حرام وعليه دين فطفت  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 على غرما ثان يشعوا  
 من دينه فطلب التي صلى  
 الله عليه وسلم اليهم فلم يعثرا  
 فقال التي صلى الله عليه  
 وسلم اذهب فحفت غرلة  
 أصنافا المعجزة على حدة  
 وعلق ابن زيد على حدة ثم  
 ارسل الى ففعلت ثم ارسلت  
 الى التي صلى الله عليه وسلم  
 فجاءت على أعلا وافي  
 وسطه فقال على القوم  
 فكلمهم حتى أوقفهم الذي  
 لهم وبني عسرى كأنهم  
 ينقص منه شيء وقال  
 فراس عن الشعبي حدثني  
 جابر عن التي صلى الله  
 عليه وسلم قال لا ياكل  
 لهم حتى اداء وقال هشام  
 عن وهب عن جابر قال  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 جسد له فأوفقه باب  
 ما يستحب من الكيل  
 حدثنا ابراهيم بن موسى  
 قال كذا طعامكم يبارك لكم

باب بركة ما صلى الله عليه وسلم ومثله فيه عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا موثقا وحيثما هو  
ابن يحيى عن عباد بن نعيم الانصاري عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة ودخلها وحرم  
المدينة كما حرم ابراهيم مكة ودعوت لماني ٢٣٨ مدها وصاعها مثل ما دعا ابراهيم لكة حتى عبد الله بن مسلمة عن مالك عن

اسحق بن عبد الله بن ابي  
طلحة عن ابن مالك  
رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
اللهم بارك لشم في مكالم  
وبارك لشم في صاعهم  
ومدهم يعني اهل المدينة  
باب ما يذكري في بيع الطعام  
والحكمة حتى اسحق  
ابن ابراهيم اخبرنا الوليد  
ابن مسلم عن الازاهي  
عن الزهري عن سالم عن  
ابن عمر رضي الله عنه قال  
رايت الذين يشترون الطعام  
بزيادة فنزفون على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان يبعوه حتى يوزوه  
الى رحلهم حديثا موثقا  
ابن اسمعيل حديثا وحيث  
عن ابن طاوس عن ابيه  
عن ابن عباس رضي الله  
عنهما ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى ان  
يبيع الرجل طعاما حتى  
يستوفيه قلت لابن عباس  
كيف ذاك قال ذاك ذراهم  
بدرهم والطعام من جبال  
ابو عبد الله من جوف  
مؤثرون حتى حتى ابو  
الوليد حديثا شعبه حديثا  
عبد الله بن دينار قال  
سمعت ابن عمر رضي الله

معنى البركة وقد وقع في حديث عائشة المذكور وعند ابن حبان فان لنا ما كل منه حتى كانه الجار به فقلت  
ان قتي ولولم تكلمه لروح ان يني اكثر وقال المحب الطبري ما الما حرمت عائشة بكل الطعام ناظرة الى مقتضى  
العادة خافه عن طلب الركن في تلك الحالة ردت الى مقتضى العادة اه والذي يظهر لي ان حديث المقدم  
محول على الطعام الذي يشتري فالبكره في الكيل لا في المثال امر الشارع واذا بيعت الا في الكيل  
نزعته منه لشوم العصيان وحديث عائشة محمول على انها كاته للاختبار فذلك دخله النقص وهو شبه قول  
ابن ابي رافع لما قاله النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة تاولني الزراع قال وهل للشاة الا ذراعان فقال لولم يقل هذا  
لنا واني ما دمت اطلب خلت فخرج من شوم المعارضة اتراع الركني شهيدا لقوله حديث لا يخصي فيخصي  
الله عليه الا في والحاصل ان الكيل بمجرد له لا يحصل به البركة بل ينضم اليه امر آخر وهو امثال الامر فما  
يشرع فيه الكيل ولا يفرع البركة من المكيل بمجرد الكيل بل ينضم اليه امر آخر كلنا راضة والاختبار  
والله اعلم ويحتمل ان يكون معنى قوله كيو اطعمكم أي اذا ادخروكم طابا من الله البركة واخبرني بالاياة  
فكان من كاله بعد ذلك انما يكلفه لا يعرف مقداره فيكون ذلك شكافي الاجابة فيما قب بسرعته ففاده قاله  
المحب الطبري ويحتمل ان تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخدم لانه اذا  
اخرج غير حساب قد فرغ ما يجزعه وهو لا يشعر فيهم من يتولى امره بالاخذ منه وقد يكون ربا واذا  
كاله ان من ذلك والله اعلم وقد قيل ان في مسند الزاران المراد بكي الطعام تصغير الارغفة ولم يأت في ذلك  
ولا خلافه **قوله** باب بركة ما صلى الله عليه وسلم ومده في رواية النسفي ومدهم بصيغة الجمع  
وكذا الذي ذكر عن غير الكسبي وبجرم الاساعلي وابو نعيم والضمير يعود الى جذوف في صاع النبي أي  
صاع اهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ومدهم ويحتمل ان يكون الجمع لارادة اكلهم وشرح ابن بطال  
على الاول **قوله** فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم يشترى ما اخرجته موصولا من حديثها في آخر الحج  
عنها قالت وعنه ابو بكر وبلال الحديث وفيه اللهم بارك لنا في صاعنا ومدهنا **قوله** حديثا موثقا هو ابن  
اسمعيل وقد تقدم الكلام على ما تضمنه حديث عبد الله بن زيد وهو ابن عاصم المذكور وهما في اواخر  
الحج وكذلك حديث ابن مسعود في كتاب الاعتصام **في تيسره** اراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها  
يشير بان البركة المذكورة في حديث المقدم مقيمة عما ذوقه الكيل عبد النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه  
ويحتمل ان يتعدى ذلك الى ما كان مواثها لهما الى ما خلاهما والله اعلم **قوله** باب ما يذكري في بيع  
الطعام والحكمة اي يضم للمهمة وسكون الكاف حس السلع عن البيع هذا مقتضى اللغة وليس في احاديث  
الباب للحكمة ذكر كمال الاساعلي وكان المصنف استنط ذلك من الامر بنقل الطعام الى الرجال ومنع  
بيع الطعام قبل استيفائه فلو كان الاحتكار مما يشرى بما يؤلف اليه وكان له ثبوت عنده حديث معمر بن  
عبد الله من قوله لا يجزى الاحتكار الا على امرجهم مسلم لكن يجزى داوا الطعام الى الرجال لا يستلزم الاحتكار  
الشري لان الاحتكار الشرعي امساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس  
اليه وهذا فسر مالك عن ابى الزناد عن سعيد بن المسيب قال مالك فيمن رفع طعاما من بيته الى بيته ليست  
هذه بحكمة وعن ابي عبد الله يحرم احتكار الطعام للمقات دون غيره من الاشياء ويحتمل ان يكون البخاري  
اراد الترجمة وان تصرف الحكمة التي نهى عنها في غير هذا الحديث وان المراد بها قدر زائد على ما يفسره  
اهل اللغة فمما في الاحاديث التي فيها يمكن الناس من شراء الطعام وقوله ولو كان الاحتكار نحو ما طلعتوا من  
قبله اولين لهم عند بقائه الامد الذي يتهون اليه ولا اخذ على ايدهم من شراء الشيء الكثير الذي هو مظنة  
الاحتكار وكل ذلك مشعر بان الاحتكار انما يقع في حالة مخصوصة بشرط مخصوصة وقد ورد في الاحتكار

عنهما يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه حديثا في حديثنا سابقان كان  
يخرج من دينار حديث عن الزهري عن مالك بن انس قال من عند صرف قال طلحة انا حتى يحيى معاذة من الغابة

الاحاديث منها حديث معمر المذکور واولا حديث عمر مرفوعا من احتكر على المسلمين طعامهم  
 ضربه الله بالجذام والافلاس رواه ابن ماجه واسناده حسن وعنه مرفوعا قال الجالب مرقز والفتكر  
 ملعون اخرج ابن ماجه والحاكم واسناده ضعيف وعن ابن عمر مرفوعا من احتكر طعاما لم يبعه لغيره فقد  
 برئ من الله عز وجل منه اخرج احمد والحاكم في اسناده مقال وعن ابن جرير مرفوعا من احتكر حكرة  
 يريدان قال ياعلى المسلمين فهو خاطئ اخرج الحاکم ثم ذكر المصنف في الباب احاديث الاول حديث  
 ابن عمر في تأديب من بيع الطعام قبل ان يؤد به الى رحله وسأني الكلام عليه بعد ذلك في الثالث حديث  
 ابن عباس وابن عمر في النهي عن بيع الطعام قبل ان يستوفي وسأني الكلام عليه في الباب الذي يليه  
 الرابع حديث عمر الزهبي بالورق وبالمطابقة للترجمة لما فيه من اشتراط قبض الشعير وغيره من الی رويان  
 في المجلس فانه داخل في قبض الطعام بشرط آخر وقد استعراين طال ما يفته للترجمة فاستخذه في ترجمة باب  
 بيع ما ليس عندك وهو مغاير للشيخ المروفي عن البخاري وقوله في حديث عمر حدثنا علي بن هوان المديني  
 وسفيان هوان بن عينة وقوله كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن اوس قال من عنده  
 صرف فقال طلحة اى ابن عبيد الله انا نحن يحيى نناز تامين الغاية تأتي قبته في رواية مالك عن الزهري بعد  
 نيف وعشرين بابا **(قوله قال سفيان)** هوان بن عينة بالاسناد المذكور وقوله هذا الذي حفظناه من  
 الزهري ليس فيه زيادة اشار الى القصة المذكورة وانه حفظ من الزهري المتن بغير زيادة وقد حفظناه مالك  
 وغيره عن الزهري يوابد الكرماني فقال غرض سفيان تصديق عمرو وانه حفظ تميم مروي **(قوله)** الذهب  
 بالورق هكذا رواه اكثر اصحاب ابن عينة عنه وهي رواية اكثر اصحاب الزهري وقال بعضهم فيه الذهب  
 بالذهب كسأني شرحه في المكان المتيقن وان شاء الله تعالى **(قوله)** في آخر حديث ابن عباس قال ابو  
 عبد الله اى المصنف **(مرحون)** اى مؤخرون وهذا في رواية المستمل وحده وهو موافق لتفسير ابن عبيدة  
 حيث قال في قوله وآخرون مرحون لامر الله اى مؤخرون وقال امر الله بقال را جائت اى آخرت وادابه  
 البخاري شرح قول ابن عباس والطعام مرحا لى مؤخر ويجوز زهرمر جاوزك مرموز وقع في كتاب الخطابي  
 بنشد يد الجيم بغير مرمز وهو المأبنة **(قوله)** باب بيع الطعام قبل ان قبض ويصع ما ليس عندك لم يذكر  
 في حديثي الباب بيع ما ليس عندك وكان لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض  
 ووجه الاستدلال منه بطريق الاولى وحديث النهي عن بيع ما ليس عندك اخرج اصحاب السنن من  
 حديث حكيم بن حزام بلفظ قلت يا رسول الله يا فتى الرجل قبض على البيع ليس عندى ابعه منه ثم اتبعه  
 من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك واخرجه الترمذي مختصرا لفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن بيع ما ليس عندى قال ابن المنذر وبيع ما ليس عندك يحتمل معنيين احدهما ان يقول يبيع عبدا  
 او دارا معناه وهي غايته فقبضه بيم الفرد لا لخال ان يتكلم او لا يرشاهما ثانيهما ان يقول هول هذه الدار بكذا  
 على ان اشترىها من صاحبها او على ان يسلها لى صاحبها اه وقصة حكيم موافقة للاختلال الثاني **(قوله)**  
 حدثنا سفيان هوان بن عينة وقوله الذي حفظناه من عمر وكان سفيان يشرى ان في رواية غير عمر وابن  
 دينار عن طاوس بن ابي داود على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبيل النهي  
 وجوابه وغير ذلك **(قوله)** عن ابن عباس اما الذي نهى عنه الخ اى واما الذي لم يحظ منه فاسوى ذلك  
**(قوله)** فهو الطعام ان يباع حتى قبض في رواية مسعر عن عبد الملك بن مسرة عن طاوس عن ابن عباس  
 ان ايتاع طعاما فلا يبعه حتى قبضه قال مسعر وانته قال او علقا وهو مفعول المهمة واللام الفاء **(قوله)** قال  
 ابن عباس لا احب كل شئ الا مثله ولمسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن ابيه واخبر كل شئ غزاة  
 الطعام وهذا من شقة ابن عباس ومالك بن المنذر الى اختصاص ذلك بالطعام واخرج باخاقيم على ان من  
 اشترى عبدا فاشقه قبل قبضه ان عتقه جاز قال قاله كذا في عقبه بالفارق وهو نشوف الشارع الى التيق  
 وقول طاوس في الباب قبله قلت لابن عباس كيف ذاك قال ذاك دراهم بدرهم والطعام من جاستامانه

قال سفيان هو الذي حفظناه

من الزهري ليس فيه

زيادة قال اخبرني مالك

ابن اوس انه سمع عمر

ابن الخطاب رضي الله عنه

يخبر عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال الذهب

بالورق وبالاهوا وما والبر

بالبر وبالاهوا وما والقر

بالقر وبالاهوا وما والشعر

بالشعر وبالاهاء وهاء

باب بيع الطعام قبل

ان قبض ويصع ما ليس

عندك حدثنا علي بن

عبد الله حدثنا سفيان قال

الذي حفظناه من عمرو بن

دينار سمع طاوسا يقول

سمعت ابن عباس رضي

الله عنهما يقول اما الذي

نهى عنه النبي صلى الله

عليه وسلم فهو الطعام ان

يباع حتى قبض قال ابن

عباس ولا احب كل شئ

الا مثله حدثنا عبد الله

ابن مسلمة حدثنا مالك

عن نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما ان النبي صلى

الله عليه وسلم قال من ابتاع

طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه

استفهم عن سبب هذا النهي فأجاب ما بن عباس بأنه إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باعه دراهم بدها وهو بين ذلك ما وقع في رواية سفيان عن ابن طاوس عندهم مسلم قال طاوس قلت لابن عباس لم قال الأثر اهرم بدها يعون بالذهب والطعام مرجا إذا اشتري طعاما مائة دينار مثلا ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لأخر مائة وعشرين ديناراً وقبضها والطعام في يد البائع فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً وعلى هذا التفسير لا يختص النهي بالطعام وإنما قال ابن عباس لا أحسب كل شيء إلا ما توهو به حديث زيد بن ثابت نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع السلع حيث يتباع حتى يجوزها للتجار إلى رحلهم أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال القرطبي هذا الحديث جملة على عثمان الليثي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه وقد أخذ يظهرها مالك فغسل الطعام على عمومها والحق بالشراء جميع المعاديات والحق الشافعي وابن حبيب وسحنون بالطعام كل ما فيه حق قوفه وزادوا حنيفة والشافعي فعداها إلى كل مشتري إلا أن باحنفة استثنى العقار وما لا ينقل وأجرح الشافعي بحديث عبد الله بن عمر وقال نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يضمن أخرجه الترمذي (قلت) وفي معناه حديث مكيم بن حزام المذكور في صدر الترجمة وفي نسخة القبض عن الشافعي تفصيل فاستأول بالذكالكراهم والدنانير والثوب قبضه بالتأول وما لا ينقل كالقارو الثرى على الشجر قبضه بالتخلية وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان قبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للمبيع بموقفه قول أنه يكفي في التخلية (قوله عقب حديث ابن عمر زاد اسمعيل فلا يبعه حتى قبضه) يعني أن اسمعيل بن أبي أوس روى الحديث المذكور عن مالك بسنده بلفظ حتى قبضه بدل قوله حتى يستوفيه وقد وصله البيهقي من طريق اسمعيل كذلك وقال الأماصيني وافق اسمعيل على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي وتبعه (قلت) وقول البخاري زاد اسمعيل يدايز يادة في المعنى لأن في قوله حتى قبضه زاد في المعنى على قوله حتى يستوفيه لأنه قد يستوفيه بالكيل بان يكله البائع ولا قبضه المشتري بل بحبسه عنده لينقذه الخن مثلا وعرف بهذا جواب من اعترضه من الشراح فقال ليس في هذه الرواية زيادة وجواب من جعل الزيادة على مجرد اللفظ فقال معناه زاد لفظاً آخر وهو قبضه وإن كان هو بمعنى يستوفيه ويعرف من ذلك أن اختيار البخاري أن استقاء المبيع المنقول من البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضاً شرعياً حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبائع به كآدم قله عن الشافعي وهذا هو السكته في تعقيب المصنف له الترجمة الآتية ﴿قوله باب من رأى إذا اشتري طعاماً جازاً فإن لا يبعه حتى يؤه إلى رحله والادب في ذلك﴾ أي تعزير من يبعه قبل أن يؤه إلى رحله ذكره حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر فترجم له به قال الجمهور ولكنهم لم يقتصروا بالجزاف ولا قيدوه بالإيواء إلى الرحال أما الأول فلهما ثبت من النهي عن بيع الطعام قبل قبضه قد دخل فيه المكيل وورد التصريح على المكيل من وجه آخر عن ابن عمر فروا أخرجه أبو داود وأما الثاني فلا ن الإيواء إلى الرحال خرج مخرج الخالف في بعض طرق مسلم عن ابن عمر كنا نتبع الطعام فيبعت البنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من بأمر نالها تنقله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبعه وقرى مالك في المشهور عنه بينا الجزاف أو المكيل فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الأوزاعي وإسحق وأجرحهم بان الجزاف مرئى فكفى فيه التخلية والاستيقاء أعما يكون في مكيل أو مؤوزن وقد روى أحمد من حديث ابن عمر فروا عن المشتري طعاماً مكيلاً بكيل أو وزن فلا يبعه حتى قبضه ورواه أبو داود والنسائي بلفظ نهي أن يبع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه واللفظ في من حديث جابر بن نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاغان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه للزار من حديث أبي هريرة بأسناد حسن وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكيل بالكيل وفي المؤوزن بالوزن فإن اشتري شيئاً مكيلاً أو مؤوزناً قبضه جزافاً قبضه فسد وكذلك لو اشتري مكيلاً قبضه مؤوزناً وبالعكس ومن اشتري مكيلاً قبضه ثم باعه لغيره لم يجر تسليمه بالكيل الأول حتى يكله على من اشتراه ثانياً بذلك كله قال الجمهور وقال عطاء

زاد اسمعيل فلا يبعه حتى قبضه ﴿باب من رأى إذا اشتري طعاماً جازاً فإن لا يبعه حتى يؤه إلى رحله والادب في ذلك﴾ حديثاً صحيحاً بغير حديثنا الليث عن فرس عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال لقد رأيت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتاعون جزافاً في الطعام يضررون ابن يبعوه في مكائهم حتى يؤوه إلى رحلهم



يجوز بيعه بالكيل الأول مطلقا - وقيل ان باعه بتقدير بالكيل الأول وان باعه بمتن غير يجرز بالأول  
والاحاديث المذكورة ترد عليه. وفي الحديث عشر وعية تأديب من يتعاطى العقود الفاسدة وإقامة  
الامام على الناس من راي احوالهم في ذلك والله اعلم وقوله عز اقامتكم اليوم والكسرافصح وفي هذا  
الحديث جواز بيع الصبرة جزاء سواء علم البائع قدرها ام لم يعلم وعن مالك التفرقة فلو علم لم يصح وقال  
ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزاء لا تعلم فيه خلافا اذا جهل البائع والمشتري قدرها فان اشتراها جزاء ففي  
بها قبل قتلها واثان عن احمد وقيلها قبضها ﴿قوله﴾ باب اذا اشترى متاعا واداه فوضه عند  
البائع اومات قبل ان يقبض او رد فيه حديث عائشة في قصة الهجرة وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا ي  
بكر عن الناقة اخذتها باليمن قال المهلب بوجه الاستدلال بان قوله اخذتم لم يكن اخذا باليد لا بجارية  
شخصها وانما كان التزاما منه لبقاها باليمن وانما راجعها عن ملك ابى بكر اه وليس ما قلناه بواضح لان  
القصة مناسفة لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر اليمن وصفه العقد فيحمل كل ذلك على ان الراوى  
اختصره لانه ليس من غرضه في سياقه وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه جهة في عدم اشتراط  
القبض وقال ابن المنبر مطابقة الحديث لترجمة من جهة ان البيخارى اراد ان يحقق انتقال الضمان في  
الدابة ونحوها الى المشتري بنفس العقد فاستدل بذلك قوله صلى الله عليه وسلم قد اخذتها باليمن وقد علم  
انه لم يقبضها بل ابقاها عند ابى بكر ومن المعلوم انما كان ليقبضها في ضمان ابى بكر لم يقتضيه مكرام اخلاقه  
حتى يكون الملك له والضمان على ابى بكر من غير قبض ممن ولا سيما في القصة ما يدل على اثاره لمنفعة ابى  
بكر حيث ابى ان يأخذها باليمن (قلت) ولقد تعسف في هذا كما تصف من قبله وليس في الترجمة  
ما يلجئ الى ذلك فان دلالة الحديث على قوله فوضه عند البائع ظاهر تجسدا وقد تهدمت انه لا يستلزم  
صحة المبيع بغير قبض وامدالته على قوله اومات قبل ان يقبض فهو واراد على سبيل الاستفهام ولم يجرم  
بالحكم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحمله ما لم يتحمل ثم ذكره لاثراين عرفي صدر الترجمة  
مشعر باختيار ما دل عليه فلذلك اخيج الى ابداء المناسبة والله الموفق ﴿قوله﴾ وقال ابن عمر ما ذكرت  
الصفقة (الى العقد حيا) اى بمهلته وتحتانية متقلة (مجموعا) اى لم يتغير من حاله (فهو من المتاع)  
اى من المشتري وهذا التعليق وصله الطحاوى والله ارفق من طريق الازهاج عن الزهرى عن حرة  
ابن عبد الله بن عمر عن ابيه وقال في رايته فهو من مال المتاع ورواه الطحاوى ايضا من طريق ابن  
وهب عن يونس عن الزهرى مثله لكن ليس فيه مجموعا وسناد الادراك الى العقد مجاز اى ما كان عند  
العقد موجودا وغير منفصل قال الطحاوى ذهب ابن عمر الى ان الصفقة اذا ادركت شيئا جازها بعد  
ذلك عند البائع فهو من ضمان المشتري فدل على انه كان يرى ان البيع يتم بالاقرار قبل القرعة بالابدان  
اه وما قلناه ليس بلازم وكيف يتحقق في معارضة امر مصرح به فابن عمر قد تقدم عنه التصريح  
بانه كان يرى القرعة بالابدان والمنقول عنه هنا محتمل ان يكون قبل القرعة بالابدان ويحتمل ان  
يكون بعده فحمل على ما بعده اولى جماعين حديثه وقال ابن حبيب اختلف العلماء فمن باع عبدا  
واختسه باليمن فهلك في يده قبل ان يأتى المشتري بالخمن فقال سعيد بن المسيب ربيعة هو على البائع وقال  
سليمان بن ساره هو على المشتري ورجع اليه مالك بعد ان كان اخذناه الاول وتابعه احمد واسحق وابو ثور  
وقال الاول الحقبة والثاقبة والاصل في ذلك اشتراط القبض في صحة البيع فمن اشترطه في كل شيء جعله  
من ضمان البائع ومن لم يشترطه جعله من ضمان المشتري والله اعلم وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن  
طاوس في ذلك تفصيلا قال ان قال البائع لا اعطيكه حتى تصدق الخمن فهلك فهو من ضمان البائع والا فهو  
من ضمان المشتري وقد فسر بعض الشراح المتاع في اثراين عمر بالعين المبيعة وهو جود وقد سئل  
الامام احمد عن اشترى طعاما فطلب من جمعه فزح فوجده قد احترق فقال هو من ضمان المشتري واورد  
اثراين عمر المذكور بلفظ فهو من مال المشتري وقرع بعضهم على ذلك ان المبيع اذا كان معينا دخل

﴿باب﴾ اذا اشترى متاعا  
او داه فوضه عند البائع  
اومات قبل ان يقبض  
وقال ابن عمر رضى الله  
عنه ما ذكرت الصفقة  
حيا مجموعا فهو من المتاع  
﴿حديثا﴾ فوترن ابى المغراء  
اخبرنا على بن مسهر عن  
هشام عن ابيه عن عائشة  
رضي الله عنها قالت قل يوم  
كان يأتى على النبي صلى الله  
عليه وسلم الا يأتى فيه بيت  
ابى بكر احد طرفي النهار  
فلما اذن له في الحر وج الى  
المدينة لم ير عنا الا وقد اتانا  
ظهر ان خبره ابو بكر فقال  
ما جاءنا قال صلى الله عليه  
وسلم في هذه الساعة الا  
لا مرحدث فلم ادخل  
عليه

في ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقض بخلاف ما يجوز في الذمة فانه لا يكون من ضمان المشتري  
 الا بعد القبض كالمشتري فقير تامن مسيرة الله اعلم وسياق الكلام على حديث عائشة في أول الهجرة  
 ان شاء الله تعالى فقد اوردده هناك من وجه آخر عن عروة تامين من السابق الذي هنا والله التوفيق **(قوله)**  
 باب لا بيع على بيع اخيه ولا سوم على سوم اخيه حتى ياذن له او يترك اورد فيه حديثي ابن عمر وابن  
 هريرة في ذلك وأشار بالثبوت الى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر  
 عن نافع في هذا الحديث بلفظ لا بيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه الا ان ياذن له وقوله  
 الا ان ياذن له يستعمل ان يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي ويحتمل ان يخص بالاختيار  
 ويؤيد الشافعي رواية المصنف في الكناح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ نهى ان يبيع الرجل على  
 بيع اخيه ولا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى يترك الخطيب له او ياذن له الخطيب من ثم نشأ خلاف  
 للشافعية هل يخص ذلك بالكناح او يلحق بالبيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد أخرجه النسائي  
 من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا بيع الرجل على بيع اخيه حتى يمتنع او يذن ويرجم البخاري  
 ايضا بالسوم ولم يقع له ذكر في حديثي الباب وكذا ما أشار بذلك في ما وقع في بعض طرقه ايضا وهو  
 ما أخرجه في الشروط من حديثي ابن هريرة بلفظ وان سئام الرجل على سوم اخيه واخرجه مسلم في  
 حديث نافع عن ابن عمر ايضا وذلك كالمسلم لكونه اقرب الى امثال الامر من غيره وفي ذكره ايدان  
 بانه لا يلحق به ان سئما على مسلم مثله **(قوله لا بيع)** كذا لاكثر بابات الساء في بيع على ان لا نافعة  
 ويحتمل ان تكون نافية واشبهت الكسرة كقراءة من قرا انهم يقي ويصبر ويؤيد رواية الكشميني  
 بلفظ لا بيع صيغة النهي **(قوله يعضك على بيع اخيه)** كذا أخرجه عن اسمعيل عن مالك وسياق  
 في باب النهي عن تلقى الركبان عن عبيد الله بن يوسف عن مالك بلفظ على بيع بعض وظاهر التفسير  
 بانه ان يخص ذلك بالمسلم وبه قال الاوزاعي وابو عبيد بن جريح ومن الشافعية واضرح من ذلك  
 رواية مسلم من طريق العلاء عن ابيه عن ابن هريرة بلفظ لا سوم المسلم على سوم المسلم وقال الجمهور  
 لا فرق في ذلك بين المسلم والنجي وذلك كالأخرج في الغالب ملام مفهومه **(قوله في حديثي ابن هريرة نهى)**  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاضر لباد ولا تاجشوا الخ عطف صيغة النهي على معناها  
 فتدبر قوله نهى ان يبيع حاضر لبادي قال لا بيع حاضر لباد فطفت عليه ولا تاجشوا وسياق الكلام  
 على بيع الحاضر للبادي يصدق باب مفرد وكذلك التجش في الباب الذي يليه وقوله هنا ولا تاجشوا  
 ذكره بصيغة التفاعل لان التاجر اذا فعل لصاحبه ذلك كان يصدق ان يفعل له مثله وبآتي الكلام على  
 الخطبة في كتاب الكناح ان شاء الله تعالى قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء على الشراء  
 وهو ان يقول لمن اشترى سلعة في زمن الحيا راغب لا يعللها بغير او يقول للبايع فسخ لا تشتري منك  
 بأزيد وهو مجمع عليه واما السوم فصورته ان يأخذ بثلثي البعير فيقول له رد له يعلل خبرا منه بثلثه او  
 مثله بائنا نحن او يقول للمالك استرده لا تشتري به مثلي باكثر ويحله بعد استقرار الفئ وركون أحدهما الى  
 الآخر فان كان ذلك مبرحا فلا خلاف في تحريره وان كان ظاهرا فاقبه وجهان للشافعية وقيل ان  
 حرم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ الحديث لا يدل عليه ونقيب بانه لا بد من امر مبين لموضع  
 التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي تباع فمن يذ لا يحرم انما قاله ابن عبيد البرقعين  
 ان السوم المحرم لموقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحرير البيع والسوم على  
 الآخر ما دام يمكن للمشتري مضيقا فاعضا فاعضا وبه قال ابن خزيمة واخرج حديث الدين التميمية لكن  
 لم تتجيز التميمية في البيع والسوم فله ان يبرره ان قبضتها كذا وان كان يذ بكذا ممنون من غير ان  
 يذ فيها فيجمع بذلك بين المصلحين وهذا الجمهور الى جهة البيع المذ كوزع تأييد فاعضه وعبد

قال لا يبي بكر اخرج من  
 عندك قال يا رسول الله  
 انما امرنا بنبأ يعني عائشة  
 واما ما قال اشعرت انه قد  
 اذن لي في الخروج قال  
 الصعبة يا رسول الله قال  
 الصعبة قال يا رسول الله  
 ان عندى ثاقيين اعددتهما  
 للخروج فخذ احدهما  
 قال قد اخذتهما يا ابن ابي  
 لا يبيع على بيع اخيه ولا  
 سوم على سوم اخيه حتى  
 ياذن له او يترك في حديثنا  
 اسمعيل قال حديثي مالك  
 عن نافع عن عبد الله بن  
 عمر رضي الله عنهما ان  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يبيع بعضك  
 على بيع اخيه وحدثنا علي  
 ابن عبد الله حدثنا سفيان  
 حدثنا الزهري عن سعيد  
 ابن المسيب عن ابي هريرة  
 رضي الله عنه قال نهى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان يبيع حاضر لباد  
 ولا تاجشوا ولا يبيع الرجل  
 على بيع اخيه ولا يخطب  
 على خطبة اخيه ولا تسأل  
 المرأة طلاق اخوها التكفا  
 ما في آياتها

المالكه والخنا بغير فساد واثان وبمخرم أهل الظاهر والله اعلم ﴿قوله باب بيع المزاينة﴾ لما ان  
تقدم في الباب قبله النبي عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد أوضحت في الباب الذي قبله  
ورود في البيع فمين يز يد حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقلما وقال من يشتري هذا المجلس  
والقدح فقال رجل أخذتهم ما درهم فقال من يز يد على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعهم ما ثم أخرجه  
أجدوا أصحاب السنن موقولا ويختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن وكان المصنف أشار بالرجعة التي تضعف  
ما أخرجه الزائر من حديث سفيان بن وهب سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزاينة قال في  
استدانه ابن طه وهو ضعيف ﴿قوله وقال عطاء أدركت الناس لا ر و ن بأسا بيع المغام فمين يز يد و صله ابن  
أبي شيبة ونحوه عن عطاء ومجاهد و ر و هو وسعيد بن منصور عن ابن عيسى عن ابن أبي نعيم عن  
مجاهد قال لا بأس ببيع من يز يد وكذلك كانت تبع الأخماس وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور  
والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم ير و بأسا ببيع من يز يد في الغنم والمواشي قال ابن العربي لا معنى  
لاختصاص الجواز بالفتية والميراث فإن الباب واحد والمعنى مشترك اه وكان الترمذي يفتي بجواز ر د في  
حديث ابن عمر الذي أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر بن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بيع أحدكم على بيع أحد حتى يذرا الا الغنم والمواشي اه وكان يخرج  
على الغالب فيها بتدافيه البيع فزادته هي الغنم والمواشي ويتحقق بها غيرهما لا لاشتراك في الحكم وقد  
أخذت ظاهرة الأروا في واسحق فخص الجواز ببيع المغام والمواشي وعن إبراهيم النخعي أنه كره بيع من  
يز يد ثم أورد المصنف حديث جابر في بيع المدبر وقوله صلى الله عليه وسلم من يشتري مائة فاشترها فميم بن  
عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه وسياقتهم مستوفى في باب بيع المدبر في أواخر البيوع وقوله بكذا وكذا  
بأنه يباع بمائة درهم وبأنه أيضا تسمية الرجل المذكور أن شاء الله تعالى وقد أقرضه الامام علي فقال  
ليس في قصة المدبر بيع المزاينة فإن بيع المزاينة أن يسلط بمواحد فمناهي سبطي بغير مائة عليه اه وأجاب  
ابن طال بأن شاهد الترجمة منه قوله في الحديث من يشتري مائة فاشترها لئلا يفتي فيه لمفلس  
الذي باعه عليه وسياقتي يان كونه كان مفلسا في أو تركاب الاستقراض ﴿قوله باب النجش﴾ بفتح  
الثون وسكون الهم بعد ما معجبه وهو في اللغة تغير الصيد واستنارته من مكانه ليصايد قال يفتي الصيد  
انجشه بالضم يخشوف في الشرع الزيادة في من السلعة من لا يز يد ثم اهالي يقع غيره فهاهي بذلك لان  
النخش يشتر الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمطاعة البائع فيشتريه في الأثم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص  
بذلك النجش وقد يختص به البائع كمن يخبر بانه يشتري سلعة باكثر مما اشتراها به لغير غيره بذلك كسأني من  
كلام الصحابي في هذا الباب وقال ابن قتيبة النجش الخلل والخذلة ومنه قيل للصائد ناجش لا ينجل  
الصيد ويختاله ﴿قوله ومن قال لا يجوز ذلك البيع﴾ كانه يشتر الى ما أخرجه عبد الرزاق من طريق  
عمر بن عبد العزيز أن عاملا له باع صيدا فقال له لولا اني كنت ازيد فاقفه لكان قد ساد فقال له عمر هذا نجش  
لا يجل فبعت مناديا نادى ان البيع مردود وان البيع لا يجل قال ابن طال لاجمع العلماء على ان النجش  
خاص بسلعة واختلاف في البيع اذا وقع على ذلك وتقبل ابن المنذر عن طائفة من اهل الحديث فساد ذلك  
البيع وهو قول اهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور وعند الخنا بة اذا كان ذلك بمطاعة البائع او  
سنته والمشهور وعند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قياسا على المصراة الاصح  
عندهم صحة البيع مع الأثم وهو قول الحنفية وقال الرافعي اطلق النجش في المختصر تصيصة النجش بشرط  
في تصيصة من باع على بيع شيه ان يكون علم البائع واجب الشارع وان النجش خديعة وتجريم  
الخديعة واضح لكل احد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلافه البيع على بيع انجته قد لا يشترط  
فيه كل احد واستشكل الرافعي الفرق بان البيع على بيع انجته اضراو الاضرار يشترط في علم بغيره كل  
احد قال وجهه تخصيص المعصية في الموضعين عن علم التحريم اه وقس على البيهقي في المعرفة والنسب عن

باب بيع المزاينة وقال

عطاء أدركت الناس لا ر و ن

بأسا ببيع المغام فمين يز يد

حدثنا ابن بن محمد أخبرنا

عبد الله أخبرنا الحسين

الكتب عن عطاء بن أبي

ربيع عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما أن رجلا

أعنى فلاما له عن در

فاحتاج فأخذه النبي صلى

الله عليه وسلم فقال من

يشتري مائة فاشترها فميم بن

عبد الله بكذا وكذا فدفعه

إليه باب النجش ومن

قال لا يجوز ذلك البيع



هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد ولا حداث  
 مسعوده لا تشترى والسك في المساقعة ر وشراء السك في الماء نوع من أنواع الفرو ويصحق به  
 الطبري في المروا والمعدوم والمجهول والابق ونحو ذلك قال النووي انتهى عن بيع الفرو وأصل من أسول  
 البيع قد دخل تحت مسائل كثيرة جدا وسنتي من بيع الفرو وأمران أحدهما يدخل في المبيع بتمامه أو فرد  
 لم يصح بيعه والثاني ما يتسامح بمثله المالحقارة والمشقة في عيونه وعينه من الأول بيع أساس الفار والعبادة  
 التي في ضرعها اللبن والحامل ومن الثاني ما يجلبه المحشوة والشرب من السقاء قال يوما اختلف العلماء فيه مبنى  
 على اختلافهم في لو تمسحيرا أو يشق عيونه أو عينه فيكون الفرو فيه كالمعدوم فصح بيعه والعكس وقال  
 ومن يوع الفرو وما اعتاده الناس من الاستجار من الاسواق بالارواق مثلافاته لا يصح لان الفرو ليس  
 حاضر فيكون من المعاطاة ولم توجد صيغة يصح بها العقول وروى الطبري عن ابن سيرين بإسناد صحيح قال  
 لا أعلم بيع الفرو بأسا قال ابن بطال لعله لم يبلغه انتهى والاحتكام يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح  
 وكذلك إذا كان لا يصح غالبا كان يصح غالبا كالمفرق في أول بدو صلاحها أو كان مستترتا كالجل مع  
 الحامل جاز لفة الفرو ولعل هذا هو الذي أراد ابن سيرين لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه أنه قال  
 لا بأس ببيع العبد الا بيق إذا كان علمها فيه واحدا فهذا يدل على أنه يبيع الفرو ان سلم في المال  
 والله أعلم **(قوله وكان)** أي يبيع جبل الحبله **(يعاينها به أهل الجاهلية الخ)** كذا وقع هذا التفسير في الموطأ  
 متصلا بالحديث قال الامام علي وهو مدرج في بيان التفسير من كلام نافع وكذا في كراطين في المدرج  
 وسيأتي في آخر السلم عن موسى بن اسمعيل التبوذكي عن جويرية الصريح بانها هو الذي فسره لكن  
 لا يلزم من كون نافع فسره لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير مما حله عن مولاه ابن عمر فسيأتي في أيام  
 الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال كان أهل الجاهلية يبايعون لحمل الجزور  
 الى جبل الحبله وجبل الحبله ان تتبع الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تجتفها هم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن ذلك ظاهرها هذا السابقان هذا التفسير من كلام ابن عمر وطلحنا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن  
 عمر وقد أخرجه مسلم من رواية النيسابوري والترمذي والنسائي من رواية أيوب كلاهما عن نافع بدون التفسير  
 وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير أيضا **(قوله)**  
**الجزور** يقض الجهم وضما الزاوي هو البعير ذكرًا كان أو أنثى الا أن لفظه مؤنث تقول هذه الجوز وروان  
 أردت ذكرًا فيحتمل أن يكون ذكره في الحديث قيدًا قال أهل الجاهلية يضعونه فلا يبايعون هذا  
 البيع الا في الجزور وأولم الجزور ويحتمل أن يكون ذكره على سبيل المثال وأما في الحكم فلا فرق بين  
 الجزور وغيره في ذلك **(قوله ان أن تتبع)** بضم أوله وقع ثلثه أي تلدوا والناقة فاعل وهذا الفعل وقع في  
 لغة العرب على صيغة الفعل المسند الى المفعول وهو حرف نادر وقوله ثم تتبع التي في بطنها أي تمعيش المولودة  
 حتى تكبر ثم تلد وهذا القدر زاد على رواية عبيد الله بن عمر فانه اقتصر على قوله ثم تحمل التي في بطنها  
 ورواية جويرية انحصرت منها ولفظه ان تتبع الناقة ما في بطنها وناظر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب  
 فيما رواه عنه مالك وقال يملك والشافي وجاعة وهو أن يبيع ثمنه الى ان يلدوا والناقة وقال بعضهم ان  
 يبيع ثمنه الى ان تحمل الابل تلد ويحمل ولها به جزم أو اسحق في الثانيه فربط شرط وضع حمل الولد  
 كرواينها لم أر من صرح بما اقتضته رواية جويرية وهو الوضع فقط وهو في الحكم مثل الذي قبله والمنع  
 في الصور الثلاثة للجهالة في الأجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر في السلم وقال أبو عبيد وأبو  
 عبيدوا جدوا اسحق وابن حبيب المالكي وأكرأهل اللغة وبمزم الترمذي هو يبيع وتحتاج الذاية والمنع في  
 هذا من جهة أنه يبيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه قد دخل في يوع الفرو وملك صدور البعاري  
 يذكر الفرو في الترجمة لكنه أشار الى التفسير الاول بما رواه الحديث في كتاب السلم أيضا ورجح الاول لكونه مواتا  
 الحديث وان كان كلام أهل اللغة مواتا لثاني لكن قدر وى الامام احمد من طريق اسحق عن نافع عن

يجوز ان يعاينها أهل  
 الجاهلية كان الرجل يبيع  
 الجزور الى أن تتبع الناقة  
 تتبع التي في بطنها

أنس بن مالك رضي الله عنه قال حدثنا  
 سعيد بن جبير قال حدثني  
 البشير قال حدثني عجل  
 عن ابن شهاب قال أخبرني  
 طاهر بن سعد أن أباه  
 رضي الله عنه أخبره أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن المناذة وهي  
 طرح الرجل ثوبه بالبيع  
 إلى رجل قبل أن يخله أو  
 ينظر إليه ونهى عن  
 الملامسة والملاسة لمس  
 الثوب لا ينظر إليه حدثنا  
 كتيبة حدثنا عبد الوهاب  
 حدثنا أيوب عن محمد بن  
 أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال نهى عن لبستين أن  
 يجتبي الرجل في الثوب  
 الواحد ثم رفعه عن منكبيه  
 وعن يمين العمامة والناذة  
 باب بيع المناذة قال  
 أنس بن مالك رضي الله  
 عليه وسلم عنه حدثنا  
 اسمعيل قال حدثني مالك  
 عن محمد بن يحيى بن جبان  
 عن أبي الزناد عن الأعرج  
 عن أبي هريرة رضي الله  
 عنه أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نهى عن  
 الملامسة والمناذة  
 حدثنا عياش بن الوليد  
 حدثنا عبد الأعلى حدثنا  
 معمر بن الزهري عن  
 عطاء بن ريد عن أبي سعيد

ابن عمر ما وافق الثاني ووقفه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثوب  
 كانوا يتاجرون ذلك البيع مع الرجل بالشارف جل الحيلة فهو عن ذلك وقال ابن التين محصل الخلاف  
 هل المراد البيع إلى رجل أو بيع الجنتين وعلى الأول هل المراد بالجل ولادة الأم ولادة ولد أو على الثاني  
 هل المراد بيع الجنتين الأول أو بيع جنتين الجنتين قصارت به أقوال انتهى وحكي صاحب المحكم قول آخر  
 أنه بيع ما في بطون الأمام وهو أيضا من بيع الثوب ولكن هذا انما يفهم من بيع الثوب كالأمام في  
 الموطن المضمين وقصر به غيره بيع الملاحق واقفت هذه الأقوال على اختلافها على أن المراد بالجلية جمع  
 حائل أو حائل من الحيوان إلا ما حكاه صاحب المحكم وغيره عن ابن كيسان أن المراد بالجلية الكرمه وأن  
 النهي عن بيع جلها أي جلها قبل أن تبلغ كاهن عن بيع عمر النخلة قبل أن ترهى وعلى هذا فجلية  
 باسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبت به في رواية لكن حكى في الكرمه فتح الباعدين السهل في رواه  
 كيسان بولس كذلك فقد حكاهما ابن السكت في كتاب الألفاظ وقله القرطبي في المفهم عن ابن عباس المبرد  
 والماء على هذا الصواب فوجهها واحد **(قوله باب بيع الملامسة قال أنس بن مالك رضي الله عليه وسلم عنه)**  
 ثم قال باب بيع المناذة وعلق عن أنس بن مالك وأورد في الباب حديث أبي سعيد بن جبير وحديث أبي هريرة  
 من وجهين فأما حديث أنس فبأن موصل بعد ثلاثين باب بيع المناذرة **(قوله في حديث أبي سعيد)**  
 نهى عن المناذة وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يخله أو ينظر إليه ونهى عن الملامسة  
 والملاسة لمس الثوب لا ينظر إليه وسأى في الساس من طريق يونس عن الزهري بلفظ والملاسة لمس  
 الرجل ثوب آخر ريد بالليل أو بالنهار ولا يخله إلا بذلك والمناذة أن يبدل رجل إلى رجل ثوبه وينذ  
 الآخر ثوبه ويكون معه ما عن غير ثوب ولا تراخى ولا يبيع الثوب كذلك فهذا من أبواب القصاروف  
 في بيع الثوب لا ينظر إلى البها ولا يتصرفون عنها أو يتناذرون الثوب كذلك فهذا من أبواب القصاروف  
 رواه ابن ماجه من طريق شفيان عن الزهري والمناذة أن يقول القائل ما ملكت مني أيتها المرأة والنساء  
 من حديث أبي هريرة الملامسة أن يقول الرجل لرجل أيسطو لي ثوبك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب  
 الآخر ولكن يمسها والمناذة أن يقول أنيس ما ملكت مني ثوبك ما ملكت مني ثوبك ولا ينظر واحد منهما من الآخر  
 ولا يدري كل واحد منهما كم كان الآخر نحو ذلك تعلم هذا التفسير في طريق أبي سعيد الثانية تناول في  
 طريق أبي هريرة وقد وقع التفسير أيضا عند أحمد من طريق معمر هذا أخرجه عن عبد الله زاذ عن وفي  
 آخره المناذة أن يقول إذا نذنت هذا الثوب فقد وجب البيع والملاسة أن يمس يده ولا ينظر ولا  
 يخله إذا مسه وجب البيع ولمسلم من طريق عطاء بن ميثاق عن أبي هريرة أن يمس يده ولا ينظر ولا  
 منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذة أن يبدل كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ينظر واحد منهما إلى  
 ثوب صاحبه وقد هدم في الصيام من هذا الوجه وليس فيه التفسير وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة  
 أقيد بلفظ الملامسة والمناذة لأنها مفاعلة فتستدعي وجود الفعل من الجانبين واختلف العلماء في تفسير  
 الملامسة على ثلاث صور وهي الوجه للشافعية أصحها أن يأتي ثوب مطوي أو في ظلمة فيمسه المستام  
 فيقول له صاحب الثوب بكتك ولكن بشرط أن يمسك لمقام ثوبك ولا يخبرك إذا رآه وهذا موافق  
 للتفسيرين الذين في الحديث الثاني أن يمسك لنفسه البس يمس يمس يمس زائدة الثالث أن يمسك لنفسه  
 شرط في قطع خيار المجلس وغيره والبيع على التأجيلات كلها باطل ومأخذ الأول عدم شرط رؤية المبيع  
 واشتراط في الخيار ومأخذ الثاني اشتراط في الصيغة في عقد البيع فيؤخذ عنه بطلان بيع المعاطاة مطلقا  
 لكن من أجاز المعاطاة قيدا بالحقرا أو بعجرات فيه العادة بالمعاطاة وأما الملامسة والمناذة عند من  
 يستعملهما فلا يصحهما بذلك فعلى هذا اجتمع بيع المعاطاة مع الملامسة والمناذة في بعض صور المعاطاة فلم  
 يميز بين المعاطاة أن يمس يمس في بعض صور الملامسة والمناذة معجرات العادة في المعاطاة على هذا  
 يجعل قول الرافعي أن الأئمة أجازوا بيع الملامسة والمناذة خلاف الذي في المعاطاة والله أعلم ومأخذ الثالث

شرط نفي خيار المجلس وهذه الأقوال هي التي أقصر عليها الفقهاء ونخرج حماداً كراهه من طرق الحديث  
 زيادة على ذلك وأما المائدة فاختلّفوا فيها أيضاً على ثلاثة أقوال وهي أوجه الشافعية أحدها أن يجلّ الأخص  
 التذييعاً كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور والثاني أن يجلّ التذييعاً بغير  
 صيغة والثالث أن يجلّ التذييعاً بغير صيغة واختلّفوا في تفسير التذييع هل هو طرح التوب كما وقع تفسيره  
 في الحديث المذكور وقيل هو نبذ الحصة والصحيح أنه غيره وقد روى مسلم التهي عن بيع الحصة من  
 حديث أبي هريرة واختلّف في تفسير بيع الحصة قيل هو أن يقول يستلّ من هذه الأبواب ما وقعت عليه  
 هذه الحصة ويرى حصة أو من هذه الأرض ما انتهت إليه في الرمي وقيل هو أن بشرط الخيار أن يرى  
 الحصة والثالث أن يجلّ الأخص الرمي يعاقله في الحديث ليس التوب لا ينظر إليه استدلاله على بطلان بيع  
 الغائب وهو قول الشافعي في الجديد وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً ويثبت الخيار إذا رآه وحتى عن مالك  
 والشافعي أيضاً وعن مالك يصح أن وصفه والأبلا وهو قول الشافعي في القديم وأحد اسحق وإثني رواه  
 الظاهر واختاره البغوي والرواية من الشافعية وإن اختلفوا في تفاصيله يؤيده قوله في رواية أبي عوانة  
 التي قدمتها لا ينظر في الخيار ولا يتصرفون عنها وفي الاستدلال بذلك فوافقوا فاطول واستدل به على بطلان  
 بيع الأعمى مطلقاً وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب ككون الأعمى لا يراه بذلك  
 فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نفي الخيار وقيل يصح إذا وصفه له غيره به قال مالك وأحد عن أبي حنيفة  
 يصح مطلقاً على تفاصيل عندهم أيضاً في تنبيهات في الأول وقع عند ابن ماجه أن التفسير من قول سفيان بن  
 عيينة وهو خطأ من قاله بل الظاهر أنه قول الصحابي كما سأنته بعده الثاني حديث أبي سعيد اختلّف فيه  
 على الزهري فرواه معمر وسفيان وإثني في حقه وعبد الله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن زيد  
 عن أبي سعيد فرواه عقيل بن رونس وصالح بن كيسان وابن جريح عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي  
 سعيد روى ابن جريح بعضه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد وهو محمول عند البخاري  
 على أنها كلها عند الزهري وأقصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواه وقد انفهم  
 كلهم الزهري فرواه عن الزهري عن أبي سعيد عن أبي هريرة وخالقهم أيضاً جعفر بن ركان فرواه عن الزهري  
 عن سالم عن أبيه وزاد في آخره وهي يوع كانوا أقباء يهون بها في الجاهلية أخرجهما النسائي ونطرواية  
 جعفر الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثالثها طريق حصين بن عاصم عنه وهو في  
 مواقيت الصلاة ولم يذكّر في شيء من طرقه عنه تفسير المائدة والملاسة وقد وقع تفسيرهما في رواية مسلم  
 والنسائي كما تقدم وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر  
 بأنه من كلام من دون النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه وزعم أن الملامسة أن يقول الخ لا فرب أن يكون  
 ذلك من كلام الصحابي بعد أن صرح الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ زعم ولو وقع التفسير في  
 حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضاً كما تقدم الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الأولى هنا  
 نهي عن البستين وأقصر على لبسة واحدة ولم يذكّر في موضع آخر وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق  
 هشام بن محمد بن سيرين ولفظه أن يمتحن الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وإن ردت في ثوب  
 يرفع طرفه على عاتقه (قوله باب النهي للبايع أن لا يحفل بالأبل والبقرة والتم) كذا في معظم الروايات  
 ولا زائدة وقد ذكره أبو نعيم بدون لا ويحتمل أن تكونان مفسرة ولا يحفل بأن النهي وفي رواية النسائي  
 نهى البايع أن يحفل بالأبل والتم وقيد النهي بالبايع إشارة إلى أن المالك لو حفل خلع البن للملأه أو لبعاله أو  
 لضيقه لم يحرم وهذا هو الأرجح كما سيأتي وذكر القمّي في الترجمة أن لم يذكّر في الحديث إشارة إلى أنها في  
 معنى الأبل والتم في الحكم خلافاً لما دأبوا عليه أقصر علم ما قبلتهما عندهم والتحفل بالمهمة والقاء  
 التجميع قال أبو عيسى بسبب ذلك لأن اللبنة يكثر في ضرب عمال وتشيء أكثر فقد حلت حمله فخرج حافل  
 أي عظيم وأحفل القوم إذا كثر جمعهم ومنه سمي الحفل (قوله ولعل محفلة) بالنصب عطفاً على المفعول وهو

باب النهي للبايع أن  
 لا يحفل بالأبل والبقرة والتم  
 ولعل محفلة





وإيه مالك وصاعا من تمر والواو عاطفة للصاع على الضمير في ردها ويجوز أن تصكون الواو بمعنى مع  
 ويستفاد منه فوراً إيه الصاع مع الرد ويجوز أن يكون مفعولاً معه وسكر عليه قول جمهور النحاة أن شرط  
 المفعول معه أن يكون فاعلاً قبل التعبير بالرد في المصرة واضح فاعلى التعبير بالرد في الصاع فالجواب  
 أنه مثل قول الشاعر «علقتها بتار ما بارد» أي «علقتنا بتار وسقيتها ما بارداً» أو يجعل علقتها مجازاً  
 عن فعل شاة اللاميرين أي ناولتها في حمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على  
 وجوب رد الصاع مع الشاة إذا اختار فخ البيع فلو كان الين بفتحاً أو بغيره لكان ردّه ملزماً للبائع قوله  
 فيه وجهان أحدهما لاذهب طراوته ولاختلاطه بما يجدد عند المتاع والتخصيص على التمر ينفي  
 تعيينه كسائى (قوله) ويزكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار (الخ) يعني أن أبا  
 صالح ومن بعده وقع في روايتهم تعيين التمر فإما رواية أبي صالح فوصلها أحدوه سلم من طريق سهل بن  
 أبي صالح عن أبيه بلطف من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد

\* ويذكر عن أبي صالح  
 ومجاهد والوليد بن رباح  
 وموسى بن يسار عن أبي  
 هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم صاع تمر وقال  
 بعضهم عن ابن سيرين صاعاً  
 من طعام وهو بالخيار ثلاثة  
 أيام وقال بعضهم عن ابن  
 سيرين صاعاً من تمر وليذكر  
 ثلاثة

معها صاعا من تمر وإما رواية مجاهد فوصلها البراز قال مغلطاي لما رداها لأعنده (قلت) قد وصلها  
 أيضاً الطبري في الأوسط من طريق محمد بن مسلم الطائي عن ابن أبي نجيح والدارقطني من طريق ليث بن  
 أبي سالم كلاهما عن مجاهد وأول رواية ليث لاتباعوا المصرة من الأبل والقم الحديث وليث ضعيف  
 وفي محمد بن مسلم أيضاً وإما رواية الوليد بن رباح وهو يفتح الراو بالموحدة فوصلها أحد من منع  
 في مسنده بلطف من اشترى مصراة فأردمها صاعاً من تمر وإما رواية موسى بن يسار وهو بالتحتانية  
 والمهملية فوصلها مسلم بلطف من اشترى شاة مصراة فلنقلبها فليعلم رضى ما مسكها والأرداها  
 ومعها صاع من تمر وسياقه يقتضي التمر ربة (قوله) وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعاً من طعام وهو  
 بالخيار ثلاثة أيام وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعاً من تمر وليذكر ثلاثة أيام رواية من رواه بلطف الطعام  
 والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قرّة بن خالد عنه بلطف من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة  
 أيام فإن ردها ردها صاعاً من طعام لاسمراء واشترجه ابونا ومن طريق جاذب بن سامة عن هشام  
 وجيب وأيوب عن ابن سيرين نحوه وإما رواية من رواه بلطف التمر فذكر الثلاثة فوصلها أحد  
 من طريق معمر بن أيوب عن ابن سيرين بلطف من اشترى شاة مصراة فإنه يجعلها فان رضىها أخذها ولا  
 ردها ورد معها صاعاً من تمر وقدرناه إسحاق بن أيوب فذكر الثلاثة واشترجه مسلم من طريقه بلطف  
 من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظر بين ثلاثة أيام شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لاسمراء  
 ورواه بعضهم عن ابن سيرين يذكر الطعام ولم يقل ثلاثة أيام واشترجه أحد والطحاوي من طريق عوف عن  
 ابن سيرين وخلاص بن عمر وكلاهما عن أبي هريرة بلطف من اشترى قمحة ديرة أو شاة مصراة فخلها  
 فهو بأحد النظرين بالخيار إلى أن يجوزها أو ردها أو أتاها من طعام فخلصنا عن ابن سيرين على أربع  
 روايات ذكر التمر والثلاث ذكر التمر بدون الثلاث والطعام يذكر التمر كذا ولا يفي يظهر في الجمع بينهما أن  
 من زاد الثلاث مع زيادة علم وهو حافظ ويحمل الأمر فيمن لم يذكرها على أنه لم يحفظها أو انتصرده  
 ويحمل الرواية التي فيها الطعام على التمر وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد  
 بالسمراء الحنطة الشامية وروى ابن أبي شيبة وأبو عوفان من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين  
 لاسمراء يعني الحنطة وروى ابن المنذر من طريق ابن عوف عن ابن سيرين أن سمع أباه ربة يقول  
 لاسمراء تمر ليس يرفعه إلا وإن تيسر أن المراد بالطعام التمر ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد  
 بالطعام التمر فقد بقوله لاسمراء لكن يمكن على هذا الجمع ما رواه البراز من طريق أشعث بن عبد الملك  
 عن ابن سيرين بلطف أن ردها ردها وهو صاعاً من تمر لاسمراء وهذا يقتضي أن المتنى في قوله لاسمراء  
 حنطة مخصوصة هي الحنطة الشامية فيكون المثلث بقوله من طعام أي من قمح ويحمل أن يكون  
 رابو رواه المتنى الذي ظنه مساوياً وذلك أن المتبادر من الطعام البرطل الراوي أنه البرصير به وإما

أطلق لفظ الطعام على التمر لأنه كان غالب قوت أهل المدينة فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن  
 ابن سيرين في ذلك لكن يكره على هذا ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل  
 من الصحابة يخوض حديث الباب وفيه فإن ود هاردمها صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر فإن طاهره بقضى  
 التخوير بين التمر والطعام وإن الطعام غير التمر ويحتمل أن تكون أو شكا من الراوى لا تخير أو أذا وقع  
 الاحتمال في هذا الروايات لم يصح الاستدلال بشئ منها فيرجع إلى الروايات التي لم يختلف فيها وهي التمر  
 فهي الراجحة كما أشار إليه البخارى وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ أن ردة هاردمها  
 مثل أو مثلى لبنها فتعاقى إسناده ضعف وقد قال ابن قدامة أنه متردك الظاهر بالانقاف (قوله والتمر  
 أكثر) أي أن الروايات الناصة على التمر أكثر عدد من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلته بذكر  
 الطعام فقد رواه ذكر التمر غير من تقدم ذكره ثابت بن عيسى كإياها في الباب الذي يليه وهما من  
 منبه عند مسلم وعكرمة وأبو إسحق عند الطحاوى ومحمد بن زائدة عند الترمذى والشعبي عند أحمد  
 وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة وأما رواية من رواه ذكر الأناة ففسرها رواية من رواه ذكر  
 الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة وقد أخذ ظاهر هذا الحديث جهوا أهل العلم واتفقوا به ابن مسعود  
 وأبو هريرة ولا يخالفهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصص عدده ولم يفرقوا  
 بين أن يكون اللبن الذى أحلب قليلاً أو كثيراً ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلاد لا وخالف في أصل  
 المسئلة أكثر الخنفية وفي فروعها آخرون أما الخنفية فقالوا لا يربى بالنصرية ولا يجبر صاع  
 من التمر وخالفهم زفر قال يقول الجوهري أنه قال لا يشترط بين صاع تمر أو نصف صاع وكذلك قال ابن  
 أبي ليلى وأبو يوسف في رواية الاتهام قال لا يتعين صاع التمر بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض  
 الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياساً على زكاة القنطريون وحكى البخارى أن لا خلاف في المذهب  
 أنه ما لوتر اشياء غير التمر من قوت أو غيره كفى وأثبت ابن كعب الخلاف في ذلك وحكى الماوردى وجهين  
 فيما إذا انجز عن التمر هل تفرقه قيمته بده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر إليه وبالثاني قال الحنابلة واعتذر  
 الحنفية عن الأخذ بحديث المصر أبعاداً رشتى فذهب من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة  
 ولم يكن كائن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس الجلى وهو كلام أذى  
 قائمه به نفسه وفي حكاية غنى عن تكلف الرد عليه وقد تولى أبو حنيفة القياس الجلى رواية أبي  
 هريرة وأما له كفى الوضوء فينبذ التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك وظن هؤلاء النكتة أو رد البخارى  
 حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد اتفق بوفى حديث أبي هريرة  
 فلا وإن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لم يخالف ابن مسعود القياس الجلى في ذلك وقال ابن السعائى في  
 الاصطلاح العرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة وقد اخص أبو  
 هريرة بمنزلة الحفظ لعامة رسول الله صلى الله عليه وسلم له يعنى المتقدم في كتاب العلم وفي أوّل البيوع  
 أيضاً وفي قوله أن أخوانى من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالأسواق وكنت أزم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فشهد إذا غابوا وأحفظ إذا أنصوا الحديث ثم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة رواية هذا الأصل  
 فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر وأخرجه الطبرانى من وجه آخر عنه وأبو يعلى من حديث النيس  
 وأخرجه البيهقى في الخلافيات من حديث عمرو بن عوف المزنى وأخرجه أحمد من رواية رجل من  
 الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم  
 يأخذ به بأشياء لاحقة لم يؤمنهم من قال هو حديث مضطرب بل ذكر التمر فيه تارة والتمتع أخرى واللبن  
 أخرى واعتباره بالصاع تارة وللثلاث تارة وبالأناة أخرى والجواب أن الطرق الصحيحة لا تختلف  
 فيها كإقدام والضعيف لا يعل به الصحيح ومنهم من قال هو معارض لعموم القرآن كقوله تعالى وإن  
 عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم وأجيب بأنه من ضمان التلقات لا العقوبات والتلقات تضمن بالمثل

والتمراً أكثر

وبغير التمثل ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لانهم اختلفوا في النسخ فقيل حديث التهي عن يسع الدين بالدين وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث ابن عمر ووجه الدلالة منه أن ابن المصراة يصير ديني في ذمة المشتري فاذا أنزمت بصاع من ثمر نسيئة صادرتا بدين وهذا جواب الطحاوي وتعقب بأن الحديث ضعيف بائنا المحدثين وعلى التناول فالتزاما للشرع في مقابل الحلب سواء كان الدين موجودا أو غير موجود فلم تعين في كونه من الدين بالدين وقيل ناسخه حديث الخراج بالثمان وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ووجه الدلالة منه أن الدين فضلة من فضلات الشاة ولو هلك لكان من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يفرم بدل البائع كساه الطحاوي أيضا وتعقب بأن حديث المصراة أصح منه بائنا فكيف يقدم المروج على الرابع دعوى كونه بعده لادليل عليها وعلى التناول فالمشتري لم يؤمر بخرامه ما حدث في ملكه بل بخرامه الدين الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد فليس بين الحديثين على هذا تعارض وقيل ناسخه الأحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال وقد كانت مشروعة قبل ذلك كافي حديث بزر ابن حكيم عن أبيه عن جده في مانع الزكاة فأن آخذوها وشرط ماله وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في القدي يسرق من الجربن يفرم مثليه وكلاهما في السنن وهذا جواب عيسى بن أبيان لحديث المصراة من هذا القبيل وهي كلها منسوخة وتعقبه الطحاوي بأن التصريفة إنما وجدت من البائع ولو كان من ذلك الباب للزمه التفريم والفرض أن حديث المصراة يقتضي تفريم المشتري فافقوا ومنهم من قال ناسخه حديث البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وهذا جواب محمد بن شعاع ووجه الدلالة منه أن الفرقة تنقطع الخيار فثبت أن الخيار بعدها لا ينسأه الشارع بقوله الأبيع الخيار وتعقبه الطحاوي بأن الخيار الذي في المصراة من خيار الرابح ليس بخيار الرابح لا تنقطع الفرقة ومن الغريب أنهم لا يقولون بخيار المجلس ثم يحتجون به فيما لم يرد فيه ومنهم من قال هو خبر واحد لا يفيد الاطلاق وهو مخالف لقياس الاصل المقطوع به فلا يلزم العمل به وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الاصل لا في مخالفة قياس الاصل وهذا الخبر إنما خلف قياس الاصل بدليل أن الاصل الكذب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هما الاصل والاخران مرددان اليها فالسنة أصل والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالقرع بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال إن الاصل يخالف نفسه وعلى تقدير التسليم يكون قياس الاصل بعيدا للضعف وخبر الواحد لا يفيد الاطلاق فتناول الاصل لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله من ذلك الاصل قال ابن دقيق العيد وهذا أقوى متمسك به في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أصلا من الاصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر لانما وافته فذلك وإن خالفه فلا يجوز رد أحدهما لاندور للخبر بالقياس وهو مردود بائنا فان السنة مقدمة على القياس باختلاف ما في قال والاولى عندي في هذه المسئلة تسليم الاقيسة لكنها ليست لازمة لان السنة السابقة مقدمة عليها والله تعالى أعلم وعلى تقدير التناول فلا تسلم أن مخالفة لقياس الاصول لأن الذي ادعوه عليه من المخالفة ينوبها بوجه أحداهن العلم من الاصول أن ضمان التمثيل بالمثل والمتقوم بالتقديم وههنا أن كان الدين مثليا فيضمن بالدين وإن كان متقوما فيضمن بأحد التقدين وقد وقع هنا مضمونا بالتقديم مخالفا للاصل والجواب منع الحصر فان الحر يضمن في دينه بالابل وليس متلا له ولا قيمة وأيضا فان المثل بالمثل ليس مطردا فيضمن المثل بالقيمة إذا تعدرت المسئلة لكن أبلغ مسألة لو كان عليه قيمتها ولا يجعل لزاما لئنا آخره لئنا المائة ثانيا أن القواعد تقتضي أن يكون المضمون مدرأضحا بقدر التالف وذلك مختلف وقد قدر هنا مقدار واحد وهو

الصاع نخرج من القياس والجواب منع التعيم في المضمونات كاللوضحة فأرسلها مقدر مع اختلافها بالكمبر والصغر والغرة مقدرة في الحدين مع اختلافه والحكمة في ذلك ان كل ما يقع فيه التنازع فليقدر بشئ معين لقطع الشاكر وقد تم هذه المصلحة على تلك القاعدة فان الذين الحادث بعد العقد اختلط بالذين الموجود وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب تسليمه على المشتري ولو عرف مقداره فوكل الى تقديرهما أو تقدير أحدهما لا يقضى الى التزاع والحسام قطع الشارع التزاع والحسام مقدور بمجرد لا يتبدلانه فضلا للخصومة وكان تقديره بالتميز أقرب الاشياء الى الذين فانه كان قوتهم اذ ذلك كالذين وهو مكمل كالذين ومقتات فاشترى كافي كون كل واحد منهما مطعوما مقتاتا مكبلا واشترى كافي أن كلاهما مقتات به بغير صنعة ولا علاج ثالثا ان الذين الثالث ان كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزء من المعدة وعليه من أصل الخلقه وذلك مانع من الرد فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمنه وان كان مختلطا فما كان منه موجودا عند العقد وما كانا حادثا لم يجب ضمانه والجواب أن يقال انما يمتنع الرد بالنقص اذا لم يكن لاستسلام العيب والافلا يمتنع وهنا كذلك ان رايها أنه مخالف الاصول في جعل الخيار فيه لا تانع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذلك اختيار المجلس عندهم من قول هو خيار الرؤية عندهم يشبهه والجواب بأن حكم المصرة انقرد بأصله عن جملة فلا يستغرب أن ينقرد بوصف زائد على غيره والحكمة فيه أن هذه المدة هي التي يقين بها الذين الخلقه من الذين المجتمع بالتدليس غالباً فشرحت لاستسلام العيب بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة وأما خيار المجلس فليس لاستسلام العيب فظهر الفرق بين الخيار في المصرة وغيرها خاصها أنه يلزم من الأخذ بالجمع بين العوض والمعوض فيها إذا كانت قيمة المشاة صاعاً من ثمراتها ترجع اليه من الصاع الذي هو مقداره منها والجواب أن التمر عرض عن الذين لادن الشاة فلا يلزم ما ذكره ومادسها أنه مخالف لقاعدة بل باقيا إذا اشترى شاة بصاع فإذا استردمها صاعاً فاسترجع الصاع الذي هو الخبز فيكون قديع شاة وصاعاً بصاع والجواب أن الربا انما يعتبر في العدة ولا القصور بخ بديل أنهم لو تباها ذهباً بفضه ليجز أن يتفرقا قبل القبض فلو تقابلا في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض سابعاً أنه يلزم منه ضمان الاعيان مع قائمها فباذا كان الذين موجودا والاعيان لا تضمن بالبدل الا مع فواتها كالنصوب والجواب ان الذين وان كان موجودا لكنه تذر رده لا اختلاطه بالذين الحادث بعد العقد وتعدر تميزها شبه الا تبقى بهذا الغصب فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لعذر الردها فباذا أنه يلزم منه اثبات الرد بغير عيب ولا شرط أما الشرط فلم يوجد وأما العيب فنقصان الذين لو كان عيباً ثابت به الرد من غير قصر يد والجواب أن الخيار يثبت بالتدليس كن باع رضى دائرة يباعه لها بغير علم المشتري فإذا اطلع عليه المشتري كان له الرد وأيضاً لما اشترى لمار أى ضرباً مما لا يتاخر أن أنه عادة لما كان البائع شرط له ذلك فبين الامر بخلافه ثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي لان البائع ظهر صفة المسيع نارة بقره ونارة بفسده فإذا أظهر المشتري على صفة فبان الامر بخلافه كان قد داس عليه فشرع له الخيار وهذا هو محض التباس ومقتضى العدل فان المشتري انما بذل ماله بناء على الصفة التي أظهره له البائع وقد أثبت الشارع الخيار للركبان اذا تعلقوا واشترى منهم قبل أن يهبطوا الى السوق ويعلموا السحر وليس هناك عيب ولا خلف في شرطه ولكن لما فيه من النش والتدليس ومنهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا تلاف ولا نسخ وانما هو محمول على صورة مخصوصة وهو ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب خلاخسة أو طال بشرط فيها الخيار فالشرط فليس ذلك ان اتفاقاً على اسقاطه في مدة الخيار صحيح العقد وان لم يتفق على ذلك العقد وجب رد الصاع من التمر لانه كان قيمة الذين يموئد وتعقب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالتصريح به وما ذكره هذا القائل يقتضى تعليق بفساد الشرط سواء وجدت التصريح به أم لا فهو تأويل مفسد أيضاً فلفظ الحديث لفظ عموم وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من افراد ذلك العموم فيحتاج من ادعى قصر اليوم عليه الدليل

على ذلك ولا وجوده قال ابن عبد البر هذا الحديث أصل في النهي عن الغش وأصل في ثبوت الخيار لمن  
دلس عليه ببيع وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام وأصل في تحريم  
التصر بوثق الخيار بها وقدرى أحد وابن ماجه عن ابن مسعود فروايع المخطلات خلاصة  
ولا تحل الملامة لمسلم وفي اسناد ضعف وقدرى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفاً على اسناد صحيح وروى  
ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حمزة قال كان يقال التصر به خلاصة واسناد صحيح واختلف  
الفاكونين في أشياء منها لو كان عالماً بالتصر به فعل بيمته الخيار فيه وجه الشافعية ويرجح أنه لا يشتري واية  
عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فإن لفظه من اشترى مصراة ولم يعلم أنها مصراة  
الحديث ولو صار لبن المصراة عادة واستمر على كثرة له له الرديف وجه لم أيضاً خلافاً للحنابلة في المشتين  
ومنها لو تحقت بنفسها أو مصرها المالك لنفسه ثم دله فيا عها فهل ثبت ذلك الحكم فيه خلاف فنظر إلى  
المعنى أثبت له لأن العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس البائع ونه نظر إلى أن حكم التصر به خارج عن  
التياس خصه بمردوه رحالة العدد فإن النهي إنما تأطوا لقاط ومناهو لكن الضرع عملاً لمنازلته  
للشترى لبنا فاشترأها على ذلك ثم ظهر له أنه لم يعلم بغيره لثبوت له الخيار فيه وجهان حكاهما بعض المالكية ومنها  
لو اشترى غير مصراة ثم اطلع على عيبها بعد حليها فقد نص الشافعي على جواز الرد دجاً لأنه قليل غير معني  
بجمعه وقيل رد بدل اللبن كالمصراة وقال البقرى رد صاعاً من تمر **(قوله)** حدثنا مسدد حدثنا معتمر  
سأبني في باب النهي عن تقي الركبان بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع وكان الحديث عند  
مسدد عن شيبان فذكره المصنف عنه في موضعين وسياقه عن معتمر **(قوله)** سمعت أبي هريرة سليمان  
اليمى وأبرعيمان هو الهندي ورجال الاسناد بصريون سوى الصحابي **(قوله)** قال من اشترى شاة مخفلة  
فردها فليرد معها صاعاً من تمر ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تقي البيوع هكذا رواه الاكثر عن  
معتمر بن سليمان مرفقاً وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معتمر مرفوعاً ذكر  
أن رفته غلط ورواه أكثر أصحاب سليمان عنه كإحدى حديث المخفلة موقوف من كلام ابن مسعود وحدث  
النهي عن التقي مرفوعاً وقالهم أرباب الاخر عن سليمان اليمى فرواه بهذا الاسناد مرفقاً أخرجه  
الاسماعيلي وأشار إلى وهمه أيضاً **(قوله)** فردها أى أراد ردّها بغيره فليرد معها عملاً بحقيقة اللعبة  
أو تحصيل اللعبة على العبدية فلا يحتاج الرد إلى تأويل وقد وردت مع معنى العبدية كثيراً وعلى ما سلمت  
مع سليمان الآية **(قوله)** في رواية مالك لا تلتقوا الركبان يأتى الكلام عليه بعداً بوبوعلى بيع الحاضر  
للأدى قريباً ومضى الكلام على البيع وعلى النجش ومضى الكلام على التصر به بما يقضى عن عادته  
**(قوله)** باب ان شاة والمصراة وفي حلبتها بسكون اللام على انه اسم الفعل ويجوز الوقع على ارادة  
المطوب بظواهره ان التمر مقابل للعبة وزعم ابن خزم ان التمر في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن لأن الحلبه  
حقيقه في الحلب مجاز في اللبن والجل على الحقيقة أولى فذلك قال يحبر الدين والربن معا وشذ ذلك عن  
الجمهور **(قوله)** حدثنا محمد بن عمرو كذا لا أكثر غير منسوب ووقع في رواية عبد الرحمن المهدي عن  
المستمل محمد بن عمرو بن جليل وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الثوري في رواية أبي على بن  
شبيب عن عبد الرحمن بن عمرو بن جليل وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الثوري في رواية أبي على بن  
أبو عثمان الرازي المعروف بزئج وزعم الحاكم والكاتب بآيانه محمد بن عمرو السواق البليخي والأول  
أولى والله أعلم **(قوله)** حدثنا المكي هو ابن ابراهيم وهو من مشايخ البخاري وسأفرد واية عنه بلا واسطه  
في باب لا يشتري حاضر لباد **(قوله)** أخبرني زياد هو ابن سعد الخراساني **(قوله)** أن ثابتاً هو ابن عباس  
وعبد الرحمن بن يزيد مولا من فوق أى ابن الخطاب **(قوله)** من اشترى غنماً مصراة فاحتلها فظاهره أن

حدثنا مسدد حدثنا معتمر  
قال سمعت أبي يقول حدثنا  
أبو عثمان عن عبد الله بن  
مسعود رضي الله عنه قال  
من اشترى شاة مخفلة فردّها  
فليرد معها صاعاً من تمر  
ونهى النبي صلى الله عليه  
وسلم أن تقي البيوع وحدثنا  
عبد الله بن يوسف أخبرنا  
مالك عن ابن الزناد عن  
الأعرج عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
لا تلتقوا الركبان ولا يبيع  
بعضكم على بيع بعض ولا  
تاجشوا ولا يبيع حاضر  
لباد ولا تصر والتمن ومن  
ابتاعها فهو بخير النظرين  
بعدان يحملها إن رضيها  
أسكنها وإن سخطها ردّها  
وصاعاً من تمر **(قوله)** باب ان  
شاة والمصراة وفي حلبتها  
صاعاً من تمر **(قوله)** حدثنا محمد  
ابن عمرو وحدثنا المكي  
أخبرنا ابن جريح قال  
أخبرني زياد أن ثابتاً هو  
عبد الرحمن بن زيد بن  
أنه سمع أباهم برفق رضي  
الله عنه يقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
من اشترى غنماً مصراة  
فاحتلها فإن رضيها أسكنها  
وإن سخطها

ففي حديثها صاع من تمر **باب بيع العبد الزاني** وقال شرح ابن شامرون من الزنا حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعد الميموني عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمعه يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت الأمة فبين زناها فليجدارها ولا يثرب ثم إن زنت فليجدارها ولا يثرب ثم إن زنت **٢٥٤** قال الله فليجدها ولو حبس من شعر حدثنا اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله عن أبي هريرة  
و ز يدين خالد رضي الله  
عنه ما أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم سئل عن  
الأمة إذا زنت فلم تحبس  
قال إن زنت فاجلدوها ثم  
إن زنت فاجلدوها ثم إن  
زنت فبيعها ولو بغير قال  
ابن شهاب لا أدري أيسد  
الثالث أو الرابعة **باب**  
الشراء والبيع مع النساء  
حدثنا أبو أيمن أخبرنا  
شعيب عن الزهري قال  
عروة بن الزبير قالت عاشت  
رضي الله عنها دخل على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فذكرت له فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
اشترى وأعتق فأما الولد  
لمن أعتق ثم قام النبي صلى  
الله عليه وسلم من العشي  
فأتى على الله بما هو أهله  
ثم قال ما بال الناس يشترون  
شروطا ليس في كتاب الله  
من اشترط شرطا ليس في  
كتاب الله فهو باطل وإن  
اشترط مائة شرط شرط الله  
أحق وأوثق **حدثنا**  
حسن بن أبي عبيد حدثنا  
همام قال سمعت أبا عبد الله  
عبد الله بن عمر رضي الله  
عنه ما أن عائشة رضي الله

صاع التمر متوقف على الحلب كأنتم (قوله في حديثها صاع من تمر) ظاهره أن صاع التمر في مقابل المصراة  
سواء كانت واحدة أو أكثر لقوله من اشترى غنما قال في حديثها صاع من تمر وقوله ابن عبد الرحمن استعمل  
الحديث ولين يطل عن أثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والخلفاء عن أكثر المالكية رد عن كل  
واحدة صاغحتي قال المازري من المستبشع أن يغمز متلف ابن ألف نشأة كما يغمز متلف ابن شاة واحدة  
وأجيب بأن ذلك مقترن بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكم في اعتبار الصاع قطع الزنا فليجعل حد رايع إليه  
عند الخصام فاستوى التقليل والكثير والمعلوم أن ابن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة تختلف اختلافًا  
متباينًا ومع ذلك فالعبد الصاع سواء قل الأبن أم أكثر فكذلك هو معتبر سواء قتل المصراة أو كثر والله تعالى أعلم  
**باب بيع العبد الزاني** أي جوارزه مع ما بين عيه (قوله وقال شرح ابن شامرون من الزنا) وصله سعيد  
ابن منصور عن طريق ابن سيرين أن رجلا اشترى من رجل جارية كانت بقرت ولم يعلم بذلك المشتري فخاصمه  
إلى شرح فقال إن شاء ومن الزنا واستاده صحيح ثم أوردنا المصنف في الباب حديث إذا زنت الأمة فليجدارها  
الحديث أورد من وجهين وشاهد الترجمة منه قوله في آخره فليجدها ولو حبس من شعر فإنه يدل على جواز بيع  
الزاني ويشعر بأن الزنا عيب في المبيع لقوله ولو حبس من شعر وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود  
إن شاء الله تعالى قال ابن بطال فائدة الأمر بيع الأمة الزانية المبالغة في تنجيس فعلها والأعلام بأن الأمة  
الزانية لا جازم لها إلا البيع ابتداء أو أنها لا تبقى عند سيد جزاها عن معاودة الزنا لعل ذلك يكون سببا لعافئها  
إيمان بزوجه المشتري أو بعضها بنفسه أو بعضها بغيره **باب بيع العبد الزاني** (قوله ببيع العبد الزاني مع النساء) أورد  
فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة ثمراء بريرة وسيا في الكلام عليه مستوفى في الشروط إن شاء الله تعالى  
يشاهد الترجمة منه قوله ما بال رجال يشترون شروطا ليست في كتاب الله لا شعارة بان قصه المبيعة كانت مع  
رجال بركان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في آخر حديث ابن عمر قلت نافع  
الخ هو قول همام الراوي عنه وسيا في ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرا أو عبدا في كتاب النكاح  
إن شاء الله تعالى وحسن أول السند وقع عند المستمل في ابن أبي عبيد وعنده غيره حسن بن حسان وهما  
واحد **باب بيع العبد الزاني** (قوله ببيع العبد الزاني مع النساء) أوردنا المصنف في الباب حديث إذا زنت الأمة فليجدارها  
النهى عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالأجر لا بكون غرضه نفع البائع طالبا وانما غرضه  
بعموم أعياد الدين النصيحة لأن الذي يبيع بالأجر لا يكون غرضه نفع البائع طالبا وانما غرضه  
تحصيل الأجر فاقضى ذلك اجازة بيع الحاضر للبادي بغير أجره من باب النصيحة (قلت) ويرد بدمه مسبا في  
في بعض طرق الحديث المعلق أول الحديث الباب وكذلك ما أخرجه أبو داود عن طريق سالم المكي أن أعرابيا  
حدثه أنه تقدم بحلوه له على طلحة بن عبيد الله فقال له إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد  
ولكن أذهب إلى السوق فاطمر من يابعل فتشاورني حتى أمرت وأهلك (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد  
وسلم إذا استصح أحدكم أخاه فليصحه) هو طرف من حديث وصله أحمد من حديث عطاء بن السائب عن  
حكيم بن أبي زيد عن أبيه حديثي أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لدعوا الناس رزق الله بعضهم  
من بعض فإذا استصح الرجل الرجل فليصحه له ورواه السيوطي عن طريق عبد الملك بن عمر عن أبي الزبير  
عن جابر عن مرة عن عائشة وقد أخرجه مسلم عن طريق أبي خنيفة عن أبي الزبير بلفظ لا يبيع حاضر لباد دعوا  
الناس رزق الله بعضهم من بعض (قوله) وخص فيه عطاء أي في بيع الحاضر للبادي وصله عبد الرزاق

عنها سارمت بريرة فخرج إلى الصلاة فاجاءه صاحبهم أبو أيوب يعقوب وان شرطوا الزنا فعدل لي صلى الله عليه وسلم عن  
أما الولد لمن أعتق قلت نافع حرا كان زوجها أبو عبيد فقال ما يدريني **باب بيع حاضر لباد بغير أجره** نهى أن يبيع حاضر لباد  
صلى الله عليه وسلم إذا استصح أحدكم أخاه فليصحه له وخص فيه عطاء بن سائب عن أبي عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما

عن الثوري عن عبد الله بن عثمان أي ابن خثيم عن عطاء بن أبي رباح قال سأله عن أعرابي أبيع له  
 فرصاً أو أماناً أو مسعدين منصوبين من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال إنما هي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن يبيع المسلمون غيرهم فأما اليوم فلا بأس قال عطاء  
 لا يصلح اليوم قال مجاهد ما أرى أباعهم إلا أنما ظفروا من أهل البادية لا يبيع له فالحج بين الراويين عن  
 عطاء أن يحمل قوله هذا على كراهة التزبه ولهذا ذهب إليه مجاهد ما نسبوا أخذ بقول مجاهد في ذلك أبو  
 حنيفة رحمه الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة وزعموا أنه ناسخ لحديث النبي وحل  
 الجوهري حديث الدين النصيحة على عمومها إلا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيقتضي على العلم والنسخ  
 لا يثبت بالاحتياط وجوع البخاري منها ما يخصه من النبي عن بيعه بالآخرة كالمسار وإما من نصحه  
 فيعلمه بأن السر كذا مثلاً فلا يدخل في النبي عنده والله أعلم ثم أورد المصنف في الباب حديثين أحدهما  
 حديث جرير في النصيحة لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الأيمان وهو الثاني حديث ابن عباس  
 (قوله) حدثنا عبد الواحد (قوله) هو ابن زياد (قوله) لا تفتوا الركب (قوله) زاد الكشي في روايته البيهقي وسأني  
 الكلام عليه قريباً (قوله) لا يكون له مساراً) بهما حديثان في الأصل إلا بالآخر والمحافظة لهما استعمل  
 في متروك البيع والشراء فغيره وفي هذا التفسير تعقب على من فسّر الحاضر للبادي بأن المراد من الحاضر  
 أن يبيع للبادي في زمن الغلاء يحتاج إلى أهل البلد فهذا مذكور في كتاب الحنفية وقال غيرهم صورته  
 أن يبيع في البلد غريب بسلعته يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه ببلد فيدفع له بضعه عندي لا يبعث  
 على التدرج باعاً من هذا السر فجاءوا الحكم متروكاً للبادي ومن شاركه في معناه قال وانما ذكر البادي  
 في الحديث ليكون الغالب فألقى به من مشاركة في عدم معرفة السعر الحاضر وأهل البلد بالآخرة عليه  
 بأن لا يبادر بالبيع وهذا تفسير الشافعية والحنابلة وجعل المال كالمكة البدوة قيدا وعن مالك لا يصدق البدوي  
 في ذلك إلا من كان يشبهه قال فأما أهل القرى الذين يعرفون بمكان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك  
 قال ابن المنذر اختلفوا في هذا انتهى فاجهونه على التحريم بشرط العلم بالنهي وإن يكون المتاع المأجور  
 مما يحتاج إليه وإن عرض الحصري ذلك على البدوي فلو عرض له الحصري لم يتنع وزاد بعض  
 الشافعية عموم الحاجة وإن يظهر بيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد كرهه هذه الشروط  
 تدور بين تابع المعنى أو اللفظ والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء فيظهر بخصوص النص  
 أو بعلمه وحيث ينبغي فاتباع اللفظ أولى فأما اشتراط أن يتمسك بالبلد في ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه  
 وعدم ظهور المعنى فيه فإن الضرر والذي عالج به النهي لا يقتضي الحال فيه من سؤال البلدي وعنده وما  
 اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فحسب بين الظهور وعنده وما اشتراط ظهور السعة  
 فكذلك أيضاً لا احتمال أن يكون المنة مصدرة من دفعات الرخ والرزق على أهل البلد وما اشتراط العلم بالنهي  
 فلا إشكال فيه وقال السبكي شرط حاجة الناس إليه متعبراً ولزيم كرجاءه عمومها وانما ذكره الرافعي  
 تبعاً للنفوس ويحتاج إلى دليل واختلاف أيضاً في وقوع البيع مع وجود الشروط المذكورة هل يصح مع  
 التحريم أو لا يصح على القاعدة المشهورة (قوله) باب من كره أن يبيع حاضر لباد (بجر) وبه قال ابن  
 عباس أي حيث فسّر ذلك بالمسار كما في الحديث الذي قبله (قوله) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
 يبيع حاضر لباد) كذا أورد من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالآخرة كما في الترجمة قال ابن طلال أراد  
 المصنف أن يبيع الحاضر للبادي لا يجوز بأمر ويجوز بغيره وأما استدلاله على ذلك بقول ابن عباس وكأنه  
 قيده بملق حديث ابن عمر قال وقد أجاز الأوزاعي أن يبيع الحاضر على البادي وقال ليست الإشارة بعبارة  
 وعن الشافعي حنفية لا يشير عليه لأنه إذا أشار عليه فقد باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح  
 منهما الأول لأنه إنما نهى عن البيع له وليس الإشارة بعبارة وقد ورد الأمر بنصحه فدل على جواز الإشارة  
 (نتيجه) حديث ابن عمر فردغ بطلبه الأمان رواية أبي علي الحنفية عن عبد الرحمن بن عبد الله بن

قال سمعت جريراً رضي  
 الله عنه يقول يا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم على  
 شهادة أن لا إله إلا الله وأن  
 محمداً رسول الله وأقام  
 الصلاة وآتاه الزكاة  
 والسمع والطاعة والنصح  
 لكل مسلم حدثنا عبد الواحد  
 ابن محمد حدثنا عبد الله  
 بن طاووس عن أبيه عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا تفتوا  
 الركب وأن لا يبيع حاضر لباد  
 قال قلت لأبي عباس ما قوله  
 لا يبيع حاضر لباد  
 لا يكون له مساراً  
 من كره أن يبيع حاضر  
 لباد يا رسول الله  
 ابن عباس حدثنا أبو علي  
 الحنفية عن عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن دينار قال  
 حدثني أبي عن عبد الله بن  
 عمر رضي الله عنهما قال  
 نهى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أن يبيع حاضر  
 لباد به قال ابن عباس

ديتار وقد شاق مخرجه على الاسماعيلي وعلى ابي نصيم فلم يخرج جاء الامن طريق البخاري وله اصل من  
حديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هو في الموطأ قال البيهقي عذوه في افراد  
الشافعي وقد تناهه القعني عن مالك ثم ساقه باستنادين الى الأئمة **(قوله باب لا يشتري حاضر لباد**  
**بالمسرة)** اي قياسا على البيع له واستعمالا للفظ البيع والشراء قال ابن حبيب المالكي الشراء  
للبادي مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع مضمك حتى يرضى فأن معناه الشراء وعن مالك في ذلك  
روايتان **(قوله ذكره ابن سيرين وابراهيم البائع والمشتري)** اما قول ابن سيرين فوصفه ابو عوانة في صحيحه من  
طريق سلمة بن علقمة عن ابن سيرين قال لقيت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد فيستمن ثم اتبعوا  
او يتبعوا وهم قال نعم قال محمد وصداقنا كلمة جامعة وقد اشترجه ابو داود من طريق ابي لؤلؤ عن ابن  
سيرين عن أنس بلفظ كان قال لا يبيع حاضر لباد هو كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يتابع له شيئا واما ابراهيم  
فهو النخعي فلم اقب عنه كذلك صرحا **(قوله قال ابراهيم ان العرب تقول بيع لي ثوبا وهي تعني الشراء)**  
هذا قاله ابراهيم استدلالا بالمذهب اليه من التسوية بين البيع والشراء في الكراهة ثم ذكر المصنف في الباب  
حديثين **(أحدهما حديث ابي هريرة (قوله عن ابن شهاب) في رواية الاسماعيلي من طريق ابي عاصم**  
**عن ابي جريح اخبرني ابن شهاب (قوله لا يتبع المرء) كذلك كثر وللكشي في الاتباع وهو خبر يعنى**  
**التهى وقد تقدم البحث في قبل باب وكدنا على قوله لا نتاجشوا في ثمانية ما حديث أنس (قوله عن محمد)**  
**هو ابن سيرين (قوله نهنا لا يبيع حاضر لباد) زاد مسلم والنسائي من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن**  
**سيرين عن أنس وان كان اخاه او اباه ورواه ابو داود والنسائي من وجه آخر عن زيار بن عبيد عن الحسن**  
**عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كرهه وعرف فيه رواية النباهي الميهسي في الرواية الاولى هو**  
**النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينعى المذهب الصحيح ان لقول الصعابي نهنا عن كذاكم الرفع وانه في قوة**  
**قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم (قوله باب التهى عن تاتي الركان وان يعه مردود لان صاحبه**  
**عاص آثم اذا كان بطلان هو خداع في البيع والخداع لا يجوز) حرم المصنف بان البيع مردود بناء على**  
**ان التهى يقتضي الفساد لكن حمل ذلك عند الحقيقة في غير مرجع الى ذات التهى عنه لا ما اذا كان يرجع الى**  
**امر خارج عنه فصح البيع وبطل الخيار بشرطه الا في كرهه واما كون صاحبه عاصيا أو انحالا استدلال**  
**عليه بكونه خداعا صحيحا ولا يزم من ذلك ان يكون البيع مردودا لان التهى لا يرجع الى نفس**  
**العقد ولا يتخلل بشئ من أركانه وشروطه وانما هو لدفع الاضرار للركان والقول بطلان البيع صوابه**  
**بعض المالكية وبعض الحنابلة ويمكن ان يحمل قول البخاري ان البيع مردود على ما اذا اشتار البائع**  
**ردعه فلا يخالف الرابع وقد تفقه الاسماعيلي والزعمه التناقض في بيع المصرا فان فيه خداعا ومع ذلك لم يطل**  
**البيع ويكوفه ففصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له بائرا أو غير بائرا واستدل عليه ايضا بحديث حكيم**  
**ابن حزام الماضي في بيع الخيار فيه فان كذبا أو كتمان في ركه يبعها قال فلم يطل ويهمل الكذب والكتان**  
**للعجز وقد روي باستناد صحيح ان صاحب السلعة اذا باعها لمن تلقاه يصد بالخيار اذا دخل السوق ثم ساقه من**  
**حديث ابي هريرة قال ان المنذر أجاز أبو حنيفة التلقي وكره الجمهور (قلت) الذي في كتب الحنفية يكره**  
**التلقي في حالتين ان يضر أهل البلد وان يكتسب السعر على الواردين ثم انتقلوا فقال الشافعي من تلقاه فقد**  
**اسا عو صاحب السلعة بالخيار ويحتم حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم**  
**نهى عن تلقي الخليل فان تلقاه فاشتره ففصله بالخيار اذا أقره السوق (قلت) وهو حديث أخرجه أبو**  
**داود الترمذي وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن سيرين بلفظ**  
**لا تلقوا الخليل فان تلقاه فاشترى منه فلان أي سده السوق فهو بالخيار وقوله فهو بالخيار أي اذا قدم السوق**  
**وعلم السعر وحل ثبت له مطلقا أو بشرط أن يقع في البيع غيب وجها أو يحصها الاول و به قال الحنابلة**  
**وظاهره أيضا أن التهى لأجل منفعة البائع وان لم يضر وعنه وصايا يه من يخذله قال ابن المنذر وحله**



مالك على نعم أهل السوق لا على نعم رب السعة وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي قال والحديث صحيح  
 لما شافني لانه أثبت الخيار البايع لا لأهل السوق انتهى وأخرج مالك بحديث ابن عمر المذکور في آخر الباب  
 وسياق الكلام على ذلك وقد ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث وأولها حديث أبي هريرة (قوله)  
 حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي (قوله عن سعيد بن أبي سعيد) هو المقبري (قوله عن النبي)  
 ظاهره منع الثاني مطلقا سواء كان فريدا أم مبيعا سواء كان لأجل الشراء منهم أم لا وسياق البحث فيه  
 فإنها حديث ابن عباس (قوله حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى (قوله سألت ابن عباس) كذا  
 واه مختصر وأوليس فيه الثاني ذكره أنه أشار على طائفة من أهل الحديث قد صدق قبل ما بين من وجه آخر  
 عن معمر بن وهب أنه لا تلقوا الركب أن وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر بن وهب قال حدثنا ابن  
 عباس قال قال في حديث أبي هريرة وقوله لا تلقوا الركب أن يخرج من خرج الغائب في أن من يجلب الطعام  
 يكونون عدد ركبنا ولا لا مفهوم له بل لو كان الجالب عددا من أمة أو واحدا ركبنا أو لم يلبسوا يختلف الحكم  
 وقوله لا يبيع بثلث البيع لهم والبيع منهم وفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتالي قالوا في الركب أحد السلام  
 أو الفرجة أو خرج حاجة له فوجدهم فباعهم هل يتناولوه انتهى فيه احتمال فن قلنا في المعنى لم يفتقر عنده  
 الحكم بذلك وهو الأصح عند الشافعية وشرط بعض الشافعية في النبي أن يثدي الثاني فيطلب من الجالب  
 البيع فلا يتأخر الجالب طلب البيع فاشتري منه الثاني لم يدخل في النبي وذ كرام الله الحر من في صورة  
 الثاني الحرم أن يكذب في سعر البلدو يشتري منهم بأقل من عن المثل وذ كرام الله الحر من في صورة  
 عليهم في الدعوى وذ كرام الله الحر من يشتري منهم بأقل من عن المثل وذ كرام الله الحر من يشتري منهم بأقل من عن المثل  
 أثبت الخيار لمن وقعت له ولو لم يكن هناك تلقى لكن صرح الشافعية أن كون أخباره كذا ليس شرطاً لثبوت  
 الخيار وإنما ثبت له الخيار إذا ظهر الثبوت فهو المعتبر وجودا وعدما هي التا حديث ابن مسعود وقد مضى  
 الكلام عليه في المصراة والعرض منه متناوله ونهى عن تلقى السويع فانه يقتضي تهديد النبي المطلق في  
 التلقى عاذا كان لأجل المباحة وهو ما جاء في حديث ابن عمر وسياق الكلام عليه في الباب الذي بعده فقلت  
 الطريفة الثالثة وهي في الباب الذي يليه من طرق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن الوصل إلى أول السوق  
 لا باقى حتى يدخل السوق وإلى هذا ذهب أحدنا وسحق وابن المنذر وغيرهم وصرح جماعة من الشافعية  
 بأن منتهى النبي عن التلقى لا يدخل البلد سواء وصل إلى السوق أم لا وعند المالكية في ذلك اختلاف كبير  
 في حد الثاني (قوله ولا تلقوا السلع) فبعض أولها اللام وتشد القاف المقشورة وضم الواو أى وأرى متلوا أخذت  
 أحاديث التاين ثم إن مطلق النبي عن الثاني يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر إطلاق الشافعية وقد  
 المالكية محل النبي بمحد مخصوص فما اختلفوا فيه قليل بل وقيل فرسخا وقيل بمان وقيل مسافة القصر  
 وهو قول الثوري وأما ابتدائها فسياق البحث فيه في الباب الذي بعده (قوله باب منتهى التلقى)  
 أى وابتداء وقد ذكرنا أن الظاهر أنه لا حد لانتهاه من جهة الجالب وأما من جهة المتلقى فقد أشار المصنف  
 بهذه الترجمة إلى أن ابتداء الخروج من السوق أخذ من قول الصعالي أنهم كانوا يبيعون بالطعام في أعلى  
 السوق فيبيعونه في مكانه فهمهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعوه في مكانه حتى يتناولوا منهم عن البايع في  
 أعلى السوق فدل على أن الثاني إلى أعلى السوق جائز فان خرج من السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح  
 الشافعية بأنه لا يدخل في النبي وحد ابتداء التلقى عندهم الخروج من البلد المعنى فيه أنهم إذا قدموا البلد  
 أمكنهم معرفة السعر وطلب لخط أنفسهم فان لم يفعلوا ذلك فهو من تصغيرهم وأما مكان معرفتهم ذلك  
 قبل دخول البلد فندر والمعرف عند المالكية اعتبار السوق مطلقا كما هو ظاهر الحديث وهو قول أحد  
 واسحق وعن الليث كراهة التلقى ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق (قوله قال  
 أبو عبد الله) هو المصنف (قوله هذا في أعلى السوق) أى حديث جويرية عن نافع بلفظ كنا تلقى الركب  
 فشتري منهم الطعام الحديث قال البخاري وفيه حديث عبيد الله بن عمر بن نافع عن نافع عن أبي هريرة  
 قال حدثنا محمد بن يشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله العمري عن سعيد بن ٢٥٧

كلوا يتأخرون الطعام في أعلى السوق فيعبرونه في مكانه فتهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدعو في مكانه حتى يتقوه وباب إذا اشترط في البيع شرطاً لا يتحل في حديثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءني بئر يرة فقالت كاتبت أحلى على نسج أواني كل عام أوقية فأعني فقلت إن أحب أهلنا أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فقلت فذهب بئر يرة إلى أهلها فقالت لهم فأوردك عليها فاجتمع من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقال لي عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت عائشة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال خذها واشترطي لهم الولاء فاعلم الولاء لمن أعتق فقلت عائشة نعم فلم رسول الله ٢٥٨ صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال أما بعد ما بال رجال يشترطون

شرطاً ليست في كتاب  
 انما كان من شرط ليس  
 في كتاب الله فهو باطل واز  
 كل ما شرط قضاء الله  
 أحق وشرط الله أوفق  
 وأما الولاء لمن أعتق  
 حديثنا عبد الله بن يوسف  
 أخبرنا مالك عن نافع عن  
 عبد الله بن عمر رضي الله  
 عنهما أن عائشة أم المؤمنين  
 أرادت أن تشتري جارية  
 فعتقها فقال أهلها يتبعها  
 على أن يولوا ما لا تفتكر  
 فذكر لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال لا يعتك  
 ذلك فأما الولاء لمن أعتق  
 باب بيع النمر بالنمر  
 حدثنا أبو الوليد حدثنا  
 ليث عن ابن شهاب عن  
 مالك بن أوس سمع ابن عمر  
 رضي الله عنهما عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال أبر  
 بالنمر بالاهاه واهاه النمر  
 بالشعير وبالاهاه واهاه النمر  
 بالنمر وبالاهاه واهاه باب  
 بيع الزجج وبيع الزجج الطعام  
 بالطحام حدثنا اسمعيل  
 بن يونس الطعاني في أعلى السوق الحديث مثله وأراد البخاري بذلك الدعي من استدله على جواز تلق  
 الركيان إطلاق قولنا بن عمر كنا تلق الركيان ولاد لا تفقه لان معناه انهم كانوا يتلقونهم في أعلى السوق  
 بكثير رواية عبد الله بن عمر عن نافع وقد صرح مالك في روايته عن نافع بقوله ولا تلقوا السلع حتى يهبط  
 بها السوق فدل عن ان الثاني الذي لم يفته عنه انما هو ما يلج السوق والحديث بخبر بعضه بعضا وادعى  
 للطعاني التعارض في هاتين الروايتين وجمع بينهما وقوع الضرر ولا يباح للسلع وعنده قال فيحمل  
 حديث النبي على ما لا يحصل الضرر وحديث الاباحه على ما لا يحصل ولا يباح رجحان الجمع الذي جمع  
 به البخاري والله اعلم (تتبعه) وقع قول البخاري هذا في أعلى السوق عقبة رواية عبد الله بن عمر في  
 رواية أبي ذر ووقع رواية غيره عقب حديث جويرية وهو المواب (قوله باب إذا اشترط في  
 لبيع شرطاً لا يتحل) أي هل يفسد البيع بذلك أم لا ورواه حديث عائشة وابن عمر في قصة بئر يرة وكان  
 غرضه بذلك ان النبي يقتضي القصاص مع ما ذهب اليه من ان النبي عن تلق الركيان برده اليه  
 وسيأتي الكلام عليه في كتاب الشرط وان شاء الله تعالى (قوله باب بيع النمر بالنمر) اورده في  
 حديث عمر مختصراً وسيأتي الكلام عليه بصداب (قوله باب بيع الزجج وبيع الزجج الطعام بالطحام)  
 ذكر فيه حديث ابن عمر في النبي عن المزانية من طريقين وسيأتي الكلام عليه بعد خمسة أبواب في  
 الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا وسيأتي الكلام عليه بعد خمسة أبواب ذكر  
 في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره الطعاني ذكر وكذا ذكر في هذا الباب وهو الذي  
 في الحديث ان يرب بالكرم قاله الاسماعيلي له اخذ ذلك من جهة المعنى قال ولورجم الحديث ببيع النمر  
 في رؤس الشعير عنهم من جهة باب الكان اولي انتهى ويحمل البخاري بذلك كما سيأتي بعد ستة أبواب وما  
 هنا فكانه اشار الى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتي ان شاء الله  
 تعالى وروى مسلم من حديث معمر بن عبد الله عن فروة الطعام بالطعام متلا بمثل (قوله باب بيع  
 الشعير بالشعير) أي ما حكمه (قوله انه الخمس صرفاً) يخضع الصادق للمعالي من الدراهم يذهب كان معروين  
 ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب ولفظه عن مالك بن أوس بن الخديان قال اقبلت أقول من يصطرف  
 ادراهم (قوله فتراوضنا) ضامه معجمة أي تجارنا الكلام في قدر العوض بالزباد والنفق كان كلامها  
 كان يروض صاحبها ويهمل خلقه وقيل المروضة هنا الماوسفة بالسعة وهو ان يصف كل منها سلعته  
 رفيقه (قوله فأخذ الذهب بثلثي) أي الذهب والذهب ذكر وروى فقال ذهب ذهبه أو يحمل على انه  
 ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأشبهه لثك وفي رواية الليث فقال طلحة أذاجاه فادامنا  
 نعطيك وقلنا ولم على تسمية الخازن الذي اشار اليه طلحة (قوله من الغاية) بالغين المعجمة وبعد

حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية  
 والمزانية بيع النمر بالنمر لا يرب بالكرم كلاً \* حدثنا أبو النعمان حدثنا جابر بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي  
 الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية قال والمزانية أن يرب النمر بكسل أن يزدق وإن قص فلي \* قال وحديثي زيد  
 ابن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية وخصص في العرايا بغيرها \* باب بيع الشعير بالشعير \* حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك  
 عن ابن شهاب عن مالك بن أوس أخبرناه الخمس من قامة دينار فدعا لي طلحة بن عبيد الله فتراوضنا حتى اصطفى مني فأخذ الذهب  
 بثلثي يده ثم قال حق وأني خاف من الغاية مني يبيع ذلك فقال والله لا تحارقه

الآلاف موحدة يأتى شرح أمرها فى أوائل الجهاد فى قصة تركها ليرى العوام وكان طلحة كان لها مال من نخل وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر **(قوله حتى تأخذته)** أى عوض الذهب فى رواية البلب والله لعطية ورقة وأترتد إليه ذهبه فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره **(قوله الذهب بالورق ذبا)** قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه وجهه الحفظ حتى ذبا ويحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك بن نعيم معمر واللبث وغيرهما وكذلك والحفاظ عن ابن عينة وشاذ أبو نعيم عنه فقال الذهب بالذهب وكذلك وأما ابن اسحق عن الزهري ويجوز فى قوله الذهب بالورق الرفع أى بيع الذهب بالورق فخذف المضاف للعلم به أو المعنى الذهب يباع بالذهب ويجوز النصب أى يوعا الذهب والذهب يطلق على جميع أنواعه المضر وغيره والورق الفضة وهو يفضى الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحهما وقبل بكسر الواو والمضر ويقو فتحتها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضر وبه وغير مضر وبه **(قوله الأهاوها)** بالفتح ما وقع الحزمة وقبل بالكسر وقبل بالكسرة وحكى التصريح غيرهم خطأ والخطابى ورد عليه الثوري قال حتى يصحبه لكن قليلة والمعنى خذوها وسكنى حاله بزيادة كاف مكسورة ويقال هاء بكسر الحزنة معنى هات وفتحها معنى خذ فيرتويين وقال ابن الأثير هاء وهاء أن يقول كل واحد من البيهين هاء فيقطع ما فى رده كالحدث لا غير لا يدا ويدينى مقابلة فى المجلس وقبل معناه خذوا عط قال وغير الخطابى يبيعونها السكن على حذف العوض وينزل منزلة ما التفتية وقال ابن مالك هاء مضملة معنى خذوا وقت بعد الألف يجب تقدير قول قبله يكون به محكما فكأنه قيل ولا الذهب بالذهب الامقولا عندهم من المتباين هاء وهاء وقال الخليل كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود من قوله هاء وهاء أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتقاضى فى المجلس قال ابن مالك فقها أن لا يقع بعد الألف كالألف بعد هذا قال فى تقرير لا يوعا الذهب بالورق الامقولا بين المتعاقدين هاء وهاء واستدل به على اشتراط التقاضى فى الصرف فى المجلس وهو قول أبى حنيفة والثاقفى وعن مالك لا يجوز الصرف إلا بعد الايجاب بالكلام ولو لم يتقلا من ذلك الموضع إلى آخره يصح تنابضهما ومذهب أنه لا يجوز عنده تراخي النفيض فى الصرف سيما إذا كان فى المجلس أو غيرها وحل قول عمر لا يفارقه على الفور حتى لو أخر الصبر فى القبض حتى يقوم إلى قعود كما نعم فتح صندوقه لما جاز **(قوله البر بالبر)** بضم الموحدة ثم راء من أسماء الخطبة والشعر بفتح أوله معروف وحكى جواز كسره واستدله على أن البر والشعر صفتان وهو قول الجمهور وخالف فى ذلكما للثوري واللبث والأوزاعي قالوا هم أصنف واحد قال ابن عبد البر فى هذا الحديث أن الكبير على البيع والشراء لنفسه وإن كان له وكلاهما أعوان يكتفونه وفيه المماكة فى البيع والمراوضة وتقلب السلعة فأدناه الأمن من الخسار وأن من العلم بالمعنى على الرجل الكبير القدر حتى يدكره غيره وإن الامام إذا سمع أبو راي شأ لا يجوز نهى عنه ويرشد إلى الحق وإن من أفتى بحكم حسن أن يدكره له وإن يتفقد لحوال عينيه ويهتيم بمصالحهم وفيه العين ثابدا كالمبر وفيه الجبر بغير الواحد وان الحجة على من خالف فى حكم من الإنكاح التام فى كتاب الله أو حديث رسوله وفيه ابن النبتة لا يجوز فى بيع الذهب بالورق وإذا لم يجر فيه ما مع تناهضهما بالنبتة فأمرى أن لا يجوز فى الذهب بالذهب وهو حسن واحد وكذا الورق بالورق حتى إذا تم تكسر رواية ابن اسحق ومن تابه محظوظة فهو خذا الحكم من دليل الخطاب وقد قبل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا الحكم أى التسوية فى المتبرين الذهب بالذهب والورق فيستغنى حيث ذلك عن القاص **(قوله)** باب بيع الذهب بالذهب تنهيد حكمه فى الباب الذى قبله وذكر المصنف فيه حديث فى بكرة ثم أورد بعد ثلاثه أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبي اسحق ورجال الاسنادين بصرىون كلهم واخذ حكم بيع الذهب بالورق من قوله ووعا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم وفى رواية الأخرى وأمر أن يتباع الذهب بالفضة كيف شئتوا الحديث وسيأتى الكلام عليه **(قوله)** باب بيع الفضة

حتى تأخذته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب بالآهاوها والبر بالبر بالآهاوها والشعر بالورق ذبا والآها وهاء والترايا والبر والآها وهاء **(باب بيع الذهب بالذهب)** حدثنا سفيان بن الفضل أخبرنا سميح بن علية قال حدثني يحيى بن أبى اسحق قال حدثنا عبد الرحمن بن أبى بكرة قال أبو بكر رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوعا الذهب بالذهب الأسواء بسواء والفضة بالفضة الأسواء بسواء يوعا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم **(باب بيع الفضة)**

قوله قوله الذهب بالورق ذبا هكذا فى نسخة الشارح والذى فى المتن متأراء ولعلها رواية أخرى أم مصححه

الله بن سعد حدثنا  
 هي حدثنا ابن أخي  
 الزهري عن عمه قال  
 حدثني سالم بن عبد الله  
 عن عبد الله بن عمر رضي  
 الله عنهما ان ابا سعيد  
 الخدري احسنه مثل ذلك  
 حديثا عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فلقبه عبد  
 الله بن عمر قال ابا سعيد  
 ما هذا الذي تحدث عن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال ابو سعيد في  
 الصرف سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 الذهب بالذهب مثل بثل  
 والورق بالورق مثل بثل  
 حديثنا عبد الله بن يوسف  
 أخبرنا مالك عن نافع عن  
 ابي سعيد الخدري رضي  
 الله عنه ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 لا تبعوا الذهب بالذهب  
 الا مثلا بمثل ولا تشقوا  
 بعضها على بعض ولا تبعوا  
 الورق بالورق الا مثلا بمثل  
 ولا تشقوا بعضها على بعض  
 ولا تبعوا منها ثابا بناجر  
 في باب بيع الدينار بالدينار  
 نساهم حدثنا علي ابن  
 عبد الله حدثنا النخعي  
 ابن مخلد حدثنا ابن جريج  
 قال أخبرني عمرو بن دينار  
 ان ابا صالح الخزاز اخبره

بالفضة) قدّم حكمه ايضا **(قوله)** حديثي عبيد الله بن سعد) زاد في رواية المستملى وهو ابن ابراهيم بن  
 سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف بن اخي الزهري هو محمد بن عبد الله بن مسلم **(قوله)** عن عبد الله  
 ابن عمر رضي الله عنهما ان ابا سعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلقبه عبد الله بن عمر قال ابا سعيد ما هذا الذي تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابو سعيد  
 في الصرف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول) فذكر الحديث هكذا ساقه وفيه اختصار وتقدم  
 وتأخير وقد اخرج الاماعيلي من وجهين عن يعقوب بن ابراهيم شيخ شيخ البخاري فيه بلفظ ان ابا سعيد  
 حدثه حديثا مثل حديث عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصرف فقال ابو سعيد ذكره قظه  
 بهذه الرواية معنى قوله مثل ذلك اي مثل حديث عمر اي حديث عمر الماضي فرياني قصة طلحة بن  
 عبيد الله وتكلف الكرماني هنا قال قوله مثل ذلك اي مثل حديث ابي بكر في وجوب المساواة ولو  
 وقف على رواية الاماعيلي لماعدل عنها وقوله فلقبه عبد الله اي بعد ان كان سمع منهم الحديث فأراد  
 ان يستبته فيه وقد وقع لابي سعيد مع ابن عمر في هذا الحديث قصة وهي هذه وقت لفيه مع ابن عباس  
 قصة أخرى كما في الباب الذي بعده فاما قصته مع ابن عمر فأنكرها البخاري من طريق سالم واخرجها  
 مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه ان ابن عمر قال له رجل من بني ثعلبان ابا سعيد الخدري بأمر هذا  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نافع ذهب عبد الله وانامعه واليثة حتى دخل على ابي سعيد  
 الخدري فقال ان هذا اخبرني تأتت خبرا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الورق بالورق الا  
 مثلا بمثل الحديث فأشار ابو سعيد بأصبعه الى عينه واذنيه فقال ابصرت عيناي وسمعت أذناي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل الحديث ولمسلم من طريق ابي نصره  
 في هذه القصة لا ين عمر مع ابي سعيد ان عمر نهى عن ذلك بعد ان كان اخي يملك حديثه ابو سعيد بنه  
 النبي صلى الله عليه وسلم واما قصة ابي سعيد مع ابن عباس فأنكرها في الباب الذي يليه **(قوله)** في الرواية  
 الأولى الذهب بالذهب يجوز في الذهب بالرفع والنصب وقد تقدم توجيهه ويدخل في الذهب جميع اصنافه  
 من مضر وبم وقنوس ويحدودى ومصحح ومكسر وحلى وبر وكالص ومغشوش ونقل التوى تبعاً  
 لغيره في ذلك الاجماع **(قوله)** مثل بثل) كذا في رواية اخرى بالرفع ولغيره اي ذر مثلاً بمثل وهو مصدر  
 في موضع الحال اي الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون او مصدر مؤن كذا يوزن وزناً بوزن وزاد  
 مسلم في رواية سهل بن ابي صالح عن ابيه الاوزان بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء **(قوله)** ولا تشقوا) بضم  
 او وكسر الشين المعجمة وتشديد القاء اي تقضوا او هو راي من اشق والشق بالكسر الزيادة  
 ويطلق على النقص **(قوله)** ولا تبعوا منها ثابا بناجر) بنون وجم وزاي مؤنح لاجل اي والمراد بالغائب  
 اعم من المؤجل كالتابع عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان او حالاً والناسخ الحاضر قال ابن بطال فيه حجة  
 للشافعي في قوله من كان له على رجل درهم ولا تشتر عليه دفاتر لم يجز ان يقاس احدهما الا شراعه  
 لانه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق ديناً لا مائداً لم يجز غائب بناجر فأخبر ان لا يجوز غائب بغائب واما  
 الحديث الذي أخرجه اصحاب عن ابن عمر قال كتبنا مع الابل بالبيع ابيع بالدينار و أخذت الدراهم و ابيع  
 بالدراهم و أخذت الدينار فيأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا بأس بماذا كان بعرومه ولم  
 تقضوا ولا ينكحتم فلا يدخل في بيع الذهب بالورق ديناً لا نهى يقبض الدراهم عن الدينار لم يقصد الى التأخير  
 في الصرف قال ابن بطال واستدل بقرنه مثلاً بمثل على بطلان البيع بقاعدة مدعوجة وهو ان يبيع مدعوجة  
 ودينار بدينار مثلاً وصرح من قلنا في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد  
 البيع في الفلاد التي فيها خرز وذهب حتى تفصل اخرجه مسلم في رواية اخرى داود قلت انما اردت التجارة  
 فقال لا حتى تميز بينهما **(قوله)** باب بيع الدينار بالدينار نساهم) بفتح التون وبالهمزة والمد والتون منصوب الى  
 مؤجلاً مؤخر اجمالاً نساهم نساهم **(قوله)** الضعفاء بن مخلد) هو ابو عاصم شيخ البخاري وقد حدث في





بلحق ذلك كل ما لا يجوز ولا امتلاجل ولا يجوز فيه ليل يجوز ولا جزاء ولا جزاء فالجهر وعلى الالتحاق  
 وقيل يخص ذلك بالنخل والكرم والله أعلم (قوله قال سالم) هو موصول بالاسناد للمذکور وقد أفرد  
 حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع عن ابن عمر عنه وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن  
 نافع وهو ما في سباق واحد وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن  
 ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والصواب التخصيص  
 ولفظ الترمذي عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحاقلة والمزابة إلا أنه قد أنزل لائل  
 العرايا أن يعوها بمثل خرصها ومما إذا الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزابة كما رد في حديث زيد بن ثابت  
 وأما رواه ابن عمر بن عباس واسطة وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت كان كذا رواية ابن  
 إسحاق محمولة احتمل أن يكون ابن عمر رجل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عنده بعضه وبغير واسطة  
 واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب بالبايس منه ولو تساوى الباقي الكيل والوزن لأن الاعتبار  
 بالتساوي إنما يصح حالة الكمال والرطب قد ينقص أو ينفخ عن البايس فصلا لا يتقدروا قول الجمهور روي  
 أبي حنيفة إلا كفاها بالمساواة حالة الرطوبة وخالفه صاحبها في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن  
 ذلك وأصرح من ذلك حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر  
 فقال ينقص الرطب إذا خف قالوا نعم قال فلا إذا أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة  
 وابن حبان والحاكم (قوله ونقص بعد ذلك) أي بعد النهي عن بيع الثمر بالتمر (في بيع العرايا) وهذا من  
 أصح ما روي في الرد على من حل من الحنفية النهي عن بيع الثمر بالتمر على عمومه ومنع أن يكون بيع العرايا  
 مستثنى منه وزعم أنهم أحكام مختلفان ورد في سباق واحد وكذلك من زعم منهم كحكاية ابن المنذر عنهم أن  
 بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع الثمر بالتمر لأن المنسوخ لا يكون بعد التاسخ (قوله بالرطب والتمر)  
 كذا عند البخاري ومسلم من رواية عقيل عن الزهري بلفظ أو هي محتملة أن تكون للتخيير وأن تكون  
 للشد وأخرجه النسائي والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأذ زاذي كلاهما عن  
 الزهري بلفظ بالرطب والتمر ولم يخصص في غير ذلك هكذا ذكره بالواو وهذا يؤيد كون أو بمعنى التخيير  
 لا للشد بخلاف ما خرجه النووي وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهري أيضا عن خارجة بن زيد بن  
 ثابت عن أبيه وأسناده صحيح وليس هو اختلافا على الزهري فإن ابن وهب ورواه عن يونس عن الزهري  
 بالاسنادين أخرجهما النسائي وفرقهما وإذا ثبت هذه الرواية كانت فهاجعة الوجه الصاير إلى جواز بيع  
 الرطب بالتمر وعلى صر رؤس النخل بالرطب بالتمر فحرم أيضا على الأرض وهو رأي ابن خنبر من الشافعية  
 وقبل لا يجوز وهو رأي الأصطخري وصححه جماعة وقيل أن كانا نوطا واحد الجزاء لأحدهما وإن كانا  
 نوعين جاز وهو رأي أبي إسحق وصححه ابن أبي عسرون وهذا كله فيما إذا كانا نوطا واحد على النخل  
 والاخر على الأرض وقيل ومثله ما إذا كانا نوطا على النخل وقيل أن محله فيما إذا كانا نوعين وفي ذلك فروق  
 أخر طول ذكرها وصرح الماوردي بالحق بالسفر في ذلك بالرطب (قوله بيع الثمر) بالثمن وتجره بالثمن  
 وقوله وبيع الرطب وهو المراد هنا وليس المراد الثمن من غير النخل فإنه يجوز بيعه بالتمر بالثمن والسكر  
 وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متفاضلا من جنسه (قوله كيلا) يأتي الكلام عليه في الحديث  
 الذي بعده (قوله وبيع الكرم بالزبيب كيلا) في رواية مسلم وبيع العنب بالزبيب كيلا والكرم يقطع الكاف  
 وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما وصفته رواية مسلم وفيه جواز تسببه العنب كرم  
 وقد ورد النهي عنه كناية في الكلام عليه في الأدب ويصحح بينهما يحصل النهي على التفرقة ويكون ذكره هنا  
 لبيان الجواز وهذا كله بناء على أن تفسير المزابة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تقدير كونه  
 موقوفا فلا جرح على الجواز فيحمل النهي على حقيقته واختلف السلف هل يلحق العنب أو غيره بالرطب  
 في العرايا قبل لا وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية منهم الحب الطبري وقيل يلحق العنب خاصة

\* قال سالم وأخبرني عبد  
 الله عن زيد بن ثابت أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رخص بعد ذلك في بيع  
 العرايا بالرطب والتمر ولم  
 يرخس في غيره \* حدثنا  
 عبد الله بن يوسف أخبرنا  
 مالك عن نافع عن عبد الله  
 ابن عمر رضي الله عنهما  
 أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن المزابة  
 والمزابة بيع الثمر  
 كيلا وبيع الكرم بالزبيب  
 كيلا \* حدثنا عبد الله بن

وهو مشهور ونذهب الشافعي وقيل يلحق كل ما يدخرو هو قول المالكية وقيل يلحق كل نكرة وهو منقول  
 عن الشافعي أيضا **(قوله عن داود بن الحصين)** هو المذنب وكلهم مذبذون الاشبح البخاري وليس له اودولا  
 لشيعته في البخاري سوى هذا الحديث وآخري الباب الذي يليه وشيخه هو ابوسفيان مولى بن ابي اجد  
 ووقع في رواية مسلم ان اباسفيان اخبره انه سمع اباسعد وابوسفيان مشهور بكتبته حتى قال النزوي تبعا  
 لقهره لا يعرف اسمه وسبقهم الى ذلك ابواجد لما كتم في الكتي لكن سكي ابوداود في السنن في روايته لهذا  
 الحديث عن القعني شيخه فيه ان اسمه قزمان وابن ابي اجد هو عبد الله بن ابي اجد بن جحش الاسدي  
 ابن اخ جحش بن جحش ام المؤمنين وحكي الواقدي ان اباسفيان كان مولى لابي عبد الله الشهل وكان يجالس  
 عبد الله بن ابي اجد فسمي اليه **(قوله والمزانية)** اشتراء الثمر بالتمر على رؤس النخل زاد ابن مهدي عن  
 مالك عند الامام علي كذا هو موثق حديث ابن عمر الذي قلده ذر كرا لكيل ليس فيه في هذه الصورة بل  
 لانه صورة المايعة التي وقت اذ ذاك فلا مفهوم له لغير وجهه على سبب اوله مفهوم لكنه مفهوم الموافقة  
 لان المسكوت عنه اولي بالبلغ من المنطوق ويستفاد منه ان معيار الثمر والزر وبالكيل وزاد مسلم في آخر  
 حديث ابي سعيد والحاقه كرا الارض كذا هو في الموطا **(قوله عن الشيباني)** هو ابواسحق ووقع في  
 رواية الامام علي من وجه آخر عن ابي معاوية حدثنا الشيباني وسياقي الكلام على الحاقه في باب بيع الحاضرة  
 ووقع في رواية محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي سعيد عقب هذا الحديث منه والمزانية في النخل والحاقه  
 في الزرع **(قوله ان رخص لصاحب العريه)** فمض الملهة وكسر الراو تشديد النجاة الجع صرا او قد كونا  
 تحبيرا لانه **(قوله ان بيعها بخرصها)** زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ البخاري  
 فيه كذا ومثله المصنف من رواية موسى بن عقبة عن نافع وسياقي بدياب ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى  
 عن مالك فقال بخرصها من الثمر ونحوه المصنف من رواية يحيى بن سعيد عن نافع في كتاب الشرب ولمسلم  
 من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في العريه يأخذها اهل البيت بخرصها عرايا كلونها  
 رطبا ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في بيع العريه بخرصها عرايا قال يحيى العريه ان  
 يشتري الرجل غرة النخلات بطلعام اهله وطبا بخرصها عرايا وهذا الرواية تبين ان في رواية سليمان ادراجا  
 واخرجه الطبراني من طريق جادين سلمة عن ابوب وعبد الله بن عمر عن نافع بلفظ رخص في العرايا النخلة  
 والنخلتان بوهان للرجل في بيعها بخرصها عرايا وفيه بوهان للرجل وليس يقيد عند الجمهور وكسبا في  
 شرحه بدياب **(قوله باب بيع الثمر)** فمض المثلة والميم على رؤس النخل اي بعد ان يطيب وقوله  
 بالذهب او الفضة اتبع فيه ظاهر الحديث وسياقي البحث فيه **(قوله عن عطاء)** هو ابن ابي رباح وابو  
 الزهرير محمد بن مسلم كذا جع بينهما ابن وهب وابو عاصم عند مسلم ويحيى بن ابوب عبد الله الطحاوي  
 وكلاهما عن ابن جريح ورواه ابن عيينة عند مسلم عن ابن جريح عن عطاء وحده ووقع في روايته عن ابن  
 جريح اخبرني عطاء **(قوله عن جابر)** في رواية ابي عاصم المذكورة انها سمعها جابر بن عبد الله **(قوله عن**  
**بيع الثمر)** فمض المثلة اي الرطب **(قوله حتى يطيب)** في رواية ابن عيينة حتى يدوس صلاحه وسياقي تفسيره  
 بعد باب **(قوله ولا يباع شيء منه الا بالدينار والدرهم)** قال ابن طلال انما اقتصر على الذهب والفضة لانها  
 جل ما يتعامل به الناس والا فلا خلاف بين الامم في جواز بيعه بالعرض يعني بشرطه **(قوله الا العرايا)** زاد  
 يحيى بن ابوب في روايته فان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها اي في جوع رخص فيها بعد ان يخرص  
 ويعرف قدره فخر ذلك من الثمر كسبا في البحث فيه قال ابن المنذر ادعى الكوفيون ان بيع العرايا منسوخ  
 فيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر وهذا امر دود لان الذي روى النبي عن بيع الثمر بالتمر هو الذي  
 روى في النخلة في العرايا فأتيت النبي والرخصة معا **(قلت)** ورواية سالم الماشية في الباب الذي قبله تدل على  
 ان الرخصة في بيع العرايا واقع بعد النبي عن بيع الثمر بالتمر ولفظه عن ابن عمر فرغوا ولا يتبعوا الثمر بالتمر  
 قال وعن زيد بن ثابت انه صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك في بيع العريه وهذا هو الذي يقتضيه لفظ

يوسف اخبرنا مالك عن  
 داود بن الحصين عن ابي  
 سفيان مولى بن ابي اجد  
 عن ابي سعيد الخدري  
 رضي الله عنه ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن المزانية والحاقه  
 والمزانية اشتراء الثمر بالتمر  
 على رؤس النخل حدثنا  
 مسدد حدثنا ابومعاوية  
 عن الشيباني عن عكرمة  
 عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما قال نهى النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن الحاقه  
 والمزانية حدثنا عبد الله  
 ابن مسلمة حدثنا مالك  
 عن نافع عن ابن عمر عن  
 زيد بن ثابت رضي الله  
 عنهم ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ارخص  
 لصاحب العريه ان يبيعها  
 بخرصها **(باب بيع الثمر**  
**على رؤس النخل بالذهب**  
**او الفضة)** حدثنا يحيى بن  
 سليمان حدثنا ابن وهب  
 اشترى ابن جريح عن  
 عطاء مولى الزهرير عن جابر  
 رضي الله عنه قال نهى النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن  
 بيع الثمر حتى يطيب ولا يباع  
 شيء منه الا بالدينار والدرهم  
 الا العرايا



خمسة فانها تكون بحد منع وكذلك بقية الاحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر  
 وقد قدمت ابصار ذلك **(قوله)** حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب هو الجبلي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة  
 بصري مشهور **(قوله)** سمعت مالكاً **(قوله)** فيه اطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ فاقرب به وقد استقر  
 الاصطلاح على ان السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظاً **(قوله)** وسأله عبد الله هو التميمي والرويع  
 أبوهم هو صاحب التصور وهو والده الفضل وزير الرشيد **(قوله)** رخص كذلك أكثر بالتشديد واللكس من  
 أرخص **(قوله)** في بيع العرايا أي في بيع عمر العرايا لان العربية في النخلة والعرايا جمع عربية كقصد  
 خيف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه **(قوله)** في خمسة أوسق أودون خمسة أوسق شئ من الراوي  
 بين مسلم في روايته ان الفضل فيه من داود بن الحصين وللمصنف في آخر الشريم من وجه آخر من مالك  
 مثله وذكر ابن التين بعلقه من ان داود قد رد هذا الاستناد قال ومما رآه من الاملاك بن أنس والوسق  
 ستون صاعاً وقد تقدم ما في كتابنا كذا وقد اعتبر من قال يجوز بيع العرايا فهم هذا العدد  
 ومنعوا ما زاد عليه واختلقوا في جواز الخمسة لاجل الشك المذكور واختلف عند المالكية والشافعية  
 والرايع عند المالكية الجواز في الخمسة فاحدونها وعند الشافعية الجواز في مائة اوسق ولا يجوز في  
 الخمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر فأخذ المنع ان الاصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ منه  
 بما يتحقق منه الجواز ولا يفي ما وقع فيه الشك وبسبب الخلاف ان انتهى عن بيع المزانية هل ورد متعلماً  
 ثم وقعت الرخصة في العرايا وانتهى عن بيع المزانية وقع مقرراً وبالرخصة في بيع العرايا في الاقل  
 لا يجوز في الخمسة للشك في دفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم وبيع الاول رواية سالم  
 المذكورة في الباب قبله واحتج بعض المالكية بأن لفظة دون سالحة لجميع ما صفت الخمسة فلو علمنا بها  
 لزعم دفع هذه الرخصة وتعقب بأن العمل بها يمكن بأن يحمل على اقل ما صنف عليه وهو المقتضى في  
 مذهب الشافعي وقد روى الترمذي حديث الساجم بن طربز بن دينار عن الجباب عن مالك بلفظ أرخص  
 في بيع العرايا في مائة اوسق وأوسق ولم يرد في ذلك وزعم المازري ان ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك  
 بأربعة أوسق ولورده في حديثنا من غير شلغ فيه فتن طرح الرواية التي وقع فيها الشك والاخذ  
 بالرواية المتقدمة قال وأزعم المازني الشافعي القول به اه وفيما هه ظهرا ما ان المنذر في شئ من  
 كتبه ما نقله عنه وأما في ترجيح القول السابق الى أن الخمسة لا يجوز وانما يجوز ما دونها وهو الذي  
 أزعم المازني ان يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه وقد سكت ابن عبد البر هذا القول عن قوم قال  
 واحتجوا بحديث جابر ثم قال ولا خلاف بين الشافعي ومالك من انهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة  
 أوسق مما لم يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر **(قلت)** حديث جابر الذي اشار اليه أخرجه  
 الشافعي واحد ومصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن اسحق حديث  
 محمد بن يحيى بن حبان عن عمه وأسد بن حبان عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين  
 اذن لأصحاب العرايا ان يبيعوا هاجر منها يقول الوسق والوسقين والثلاثة والاربع لفظ احمد وترجم  
 عليه ابن حبان الاخطا ان لا يزيد على اربعة أوسق وهذا الذي قاله يعين المصري له ولما جعل حدا  
 لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح واحتج بعضهم بالقول سهل بن ابي شعبة ان العربية تكون ثلاثة  
 أوسق أو اربعة أو خمسة وسيأتي ذكره في الباب الذي يليه ولا حجة فيه لانه موقوف ومن فروع هذه  
 المسئلة ما زاد في صفقة على خمسة أوسق فان البيع يبطل في الجميع وخرج بعض الشافعية من جواز خرق  
 الصفقة انما يجوز وهو يبدلوا من الفرق ولو بلغ مائة اوسق في صفقة مع ما عداها متلها البائع  
 بعينه المشتري بعينه في صفقة أخرى جاز عند الشافعية على الاصح ومنعه احمد وأهل الظاهر والله اعلم  
**(قوله)** قاله انهم القائل هو مالك وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال قلنا لا يحدث داود فذكره  
 وقال في آخره ثم وهذا التحمل يسمى عرض السماع وكان مالك يختاره على التعديل من لفظه واختلف

حدثنا عبد الله بن عبد  
 الوهاب قال سمعت مالكا  
 وسأله عبد الله بن الرويع  
 حدثنا داود عن ابي سفيان  
 عن ابي هريرة رضي الله  
 عنه ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم رخص في بيع العرايا  
 في خمسة أوسق أودون  
 خمسة أوسق قال نعم حدثنا  
 علي بن عبد الله

أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ نعم لا والصحيح أن سكوتهم بمنزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم  
يتمنع مانع وإذا قال نعم فهو أولى بلا نزاع **(قوله سفيان)** هو ابن عيينة **(قوله قال يحيى بن سعيد)** هو  
الأنصاري وسأيت في آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح بتحديث يحيى بن سعيد له وهو السرفي  
أيراد الحكاية المذكورة **(قوله سمعت بشيراً)** بالموحدة والمعجمة مصفراً وهو ابن يسار بالتحانية ثم  
المهمة تخففاً الأنصاري **(قوله سمعت سهل بن أبي خنثة)** زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن  
يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي خنثة حدثاه وسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن  
بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم سهل بن أبي خنثة **(قوله أن تباع)**  
بخرصها هو بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جواز كسرهما وبضم ابن العربي بالكسر وانكر  
الفتح وجوزهما التروى وقال الفتح أشهر قال ومعناه تقدم ما فيها إذا صار عمرافن فتح قال هو اسم الفعل ومن  
كسر قال هو اسم الشيء المخروص اه والخوص هو التخمين والحسد وسأيت الكلام عليه في الباب الذي  
يليه في تفسير العرايا **(قوله وقال سفيان مرة أخرى)** اخ هو كمال علي بن عبد الله والغرض أن ابن عيينة  
حدثهم به من طريق علي بن لظين والمعنى واحد إليه الإشارة بقوله هو اسم أي المعنى واحد **(قوله قال سفيان)**  
أي الاستناد المذكور **(قلت ليحيى)** أي ابن سعيد لما حدث به **(قوله وأنا غلام)** جلة حالية والغرض  
الإشارة إلى قدم طلبه وتقدم فطنته وأنه كان في سن الصبا فطر شيوعه وبما ينهم **(قوله رخص لهم في بيع)**  
العرايا محل الخلاف بين راية يحيى بن سعيد وراية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع  
العرايا بالحرص وان يأكلها أهلها وطبا وأما ابن عيينة فهو رايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع  
العرايا لم يقدها شيء مما ذكر **(قوله قلت أنهم يروونه عن جابر)** قيز وراية أحمد في مسنده عن سفيان  
قلت أخبرهم عطاءنا سمع من جابر **(قلت)** وراية ابن عيينة كذلك عن ابن جبر عن عطاء عن  
جابر قدمت الإشارة إليها وانها تأتي في كتاب الشرب يوهي على الإطلاق كما في رايته التي في أول الباب  
**(قوله قال سفيان)** أي بالاستناد المذكور **(أما عازدت)** أي الحامل إلى على قول ليحيى بن سعيد أنهم  
يروونه عن جابر **(أن جابر من أهل المدينة)** فيرجع الحديث إلى أهل المدينة وكان ليحيى بن سعيدان  
يقول هو أهل المدينة فهو وإضافته التقييد فيحمل المطلق على المقيّد فيقوم الدليل على العمل  
بالإطلاق والتقييد بالحرص زيادة حاظ فعين المصير إليها وأما التقييد بالأكل فلا يظن أنه لبيان  
الواقع لأنه قيد وسأيت عن أبي عبيد أن شرطه والله أعلم **(قوله قيل لسفيان)** لم ألق على تسمية القائل  
**(قوله اليس فيه)** أي في الحديث المذكور **(نهي عن بيع المخزني بدو صلاحه قال لا)** أي ليس هو في  
حديث سهل بن أبي خنثة وإن كان هو صحيحاً من رايته غيره وسأيت بعد باب وقد جدد به عبد الجبار  
ابن العلاء عن سفيان في حديث الباب بهذا اللفظ الذي قامه سفيان وحكي للإمام علي عن ابن صاعد  
أنه أشار إلى أنه وهم فيه **(قلت)** قد أخرجه النسائي عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهري عن  
سفيان كذلك قاله ابن عبد الجبار لم يفرق بذلك **(قوله باب تفسير العرايا)** هي جمع عرية وهي  
عطية تمر النخل دون الرقية كلان العرب في الجذب تطويع أهل النخل بذلك على من لا يملكه كما يقطع  
صاحب الشاة والأبل بالنيحة وهي عطية اللبن دون الرقية قال حسان بن ثابت فيما ذكر ابن الدين وقال  
غيره هي لسويدين الصلت

ليست بسناه ولا رحيمة \* ولكن عرايا في الستين الخواص

ومعنى سناه أن تحمل سنة دون سنة والرحمة التي تدعهم حين ميل من الضعف والعريفة فعبارة بمعنى  
مفعولة أو فاعلة قال عري النخل بفتح العين والراء بالتعديع وهو إذا أفردها عن غيرها بان إعطائها لآخر  
على سبيل النعمة كلياً كل تمرها وتبقى رقيتها لمطعمها وقال عريتها النخل بفتح العين وكسر الراء تعري  
على أنه فاعل فكأنها عريت عن حكم أحوالها واستبقت بالعبادة واختلف في المراد بها شرباً **(قوله وقال)**

حدثنا سفيان قال قال  
يحيى بن سعيد سمعت  
بشيراً قال سمعت سهل بن  
أبي خنثة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى  
بيع الخمر بالتمر ورخص  
في العرية أن تباع بخرصها  
ياكلها أهلها وطبا وقال  
سفيان مرة أخرى إلا أنه  
رخص في العرية بيعها  
أهلها بخرصها ياكلونها  
وطبا قال هو اسم قال سفيان  
قلت ليحيى وأنا غلام أن  
أهل مكة يقولون أن النبي  
صلى الله عليه وسلم رخص  
لهم في بيع العرايا قال وما  
يذكر أهل مكة قلت أنهم  
يروونه عن جابر فسكت قال  
سفيان أما عازدت أن جابراً  
من أهل المدينة قيل لسفيان  
أليس فيه نهى عن بيع  
الخمر حتى يدو صلاحه  
قال لا في باب تفسير العرايا  
وقال

مالك العربية أن يبرى الرجل الرجل النخلة) أي يهبها له أو يهبه غيرها (ثم تأذى بخوله عليه فرخص له) أي للواهب (ان يشتريها) أي يشتري رطبها (منه) أي من الموهر به (بتمر) أي بابس وهذا الطبق وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك وروى الطحاوي من طريق ابن نافع عن مالك أن العربية النخلة للرجل في حائط غيره وكانت العادة أنهم يخرجون باهلهم في وقت الشتاء إلى البساتين فيكرو صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول له أنا أعطيتك بخير تحتلنا فخرص في ذلك ومن شرط العربية عند مالك أنها لا تكون بهذه المعاملة إلا مع العربي خاصة لما يخل على مالك من الضرر ثم ينزل حائله أو يلبس الضرر عن الآخر قيام صاحب النخل بالسقي والكف ومن شرطها أن يكون البيع بعد بدو الصلاح وأن يكون بتمر مؤجل ونالقه الشافعي في الشرط الأخير قال بشرط القاض (قوله) وقال ابن ادريس العربية لا تكون إلا بالكيل من التمر إذا سدل ولا تكون بالجزارف) ابن ادريس هذا راجع إلى ابن التين أنه عبد الله الأودي الكوفي وزاد ابن طلال ثم السبكي في شرح المهذب جزء المزي في التهذيب بأنه الشافعي والذي في الام للشافعي وذكروا عنه السبكي في المعرفة من طريق الربيع عنه قال العرابي ان يشتري الرجل تمر النخلة فكثر بخرسه من التمر بأن يخرص الرطب ثم يقدر كم يقص إذا سبس يشتري بخرسه عرفان ثم قال ان يشافى بفسد البيع انتهى وهذا وان غاير ما قلته البخاري لفظا فهو بواقه في المعنى لان محصلهما أن لا يكون خرصا ولا نسيئة وقضاء عن الشافعي بلفظ آخر قوله أن يخل على مالك من الضرر في المعنى قال لفظ الشافعي ولا يتباع الضرر بآخره إلا أن يخرص العربية كبخرص من المعشر فيقال فيها الآن كذا وكذا من الرطب فإذا يس كان كذا وكذا فيدفع من التمر يكيله خرصا أو يقص النخلة بمرها قبل أن يفرق قال ثم قال بفسد (قوله) وما يقو به) أي قول الشافعي بأن لا يكون خرصا قول سهل ابن أبي حنيفة بالأسوق الموسقة (وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق الثبت عن جعفر بن ربيعة عن الأجر عن جعفر بن سهل موقوفه لبيع التمر في رخص النخل بالأسواق الموسقة الأربعة الثلاثة وأربعة أو خمسة أو سكاها الناس وما ذكروا المصنف عن الشافعي هو شرط العرب بعند أصحابه وضابط العربية عندهم أنها يسع رطب في نخلة يكون خرصه إذا صار تمر أقل من خمسة أو سق بنظيرة في الكيل من التمر مع التفاضل في المجلس وقال ابن التين احتجاج البخاري لابن ادريس بقوله سهل بالأسوق الموسقة لا دليل فيه لانها لا تكون مؤجلة وإنما هذه قول سفيان بن حسين يعني الآتي (قلت) لعله أراد أن يجمع ما ورد به بقول ابن ادريس وقول ابن ادريس ثم ان صور العربية كثيرة منها ان يقول الرجل لصاحب حائط يعني تمر نخلات يا عياض بخرصها من التمر فيخرصها ويبيعها ويبيع منه التمر ويسلم اليه النخلات بالنخلة فينتفع برطبها ومنها ان يهب صاحب الحائط لرجل نخلات أو تمر نخلات معاومه من حائله ثم تضرر بخوله عليه فيخرصها ويشتري منه رطبها بقدر خرصه بتمر يجعله ومنها أن يهبها لها فخرص رالوهورب لها انتظار صبره ورطه الرطب ثم لا يجب أكلها رطبا لاحتياجه إلى التمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب او من غيره بتمر يأخذه معجلا ومنها أن يبيع الرجل تمر حائله بعد بدو صلاحه ويستتي منه نخلات معاومه يقيها لنفسه أو لواله الوهي التي عني لعن خرصها في الصدقة وسميت عربا لانها اعربت من أن يخرص في الصدقة فرخص لاهل الحاجة الذين لا هذلم وعندهم فضول من تمر فوفهم ان يتناعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها وما يطلق عليه اسم عربية ان يبرى رجلا تمر نخلات يبيع له أكلها أو التصرف فيها وهذه هي مخصوصة ومنها أن يبرى عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائله نخلات معاومه لا يخرصها في الصدقة فإن الصور ران من العربا لا يبيع فيها وجميع هذه الصور وجميعه عند الشافعي والجهموز وقصر مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبد الله على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد نوح لم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروا لتجارة ولا دخل ومنع أبو حنيفة صور البيع أكلها وقصر العربية على الهبة وهو أن يبرى الرجل تمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك له ثم يبدله في الرجاء

مالك العربية أن يبرى الرجل  
الرجل النخلة ثم تأذى  
بخوله عليه فرخص له ان  
يشتريها منه بتمر وقال  
ابن ادريس العربية لا تكون  
إلا بالكيل من التمر  
يسدل ولا تكون بالجزارف  
وما يقو به قول سهل بن  
أبي حنيفة بالأسوق الموسقة

تلك الهبة فخص له ان يحتسب ذلك وهو عليه بقدر ما هو به له من الرطب بخرصة ثم اوجهه على ذلك اخذ  
 بموم انتهى عن بيع الثمر بالتمر وتعبه بالصرح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث  
 غيره وسكى الطحاوي عن عيسى بن ابان من اصحابهم ان معنى الرخصة ان الذي وهب له العربية لم  
 يملكها لان الهبة لا تخلط بالقبض فلما جاز له ان يطي بطلها فاعرا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق البذل  
 كان ذلك مستقيا وكان رخصة وقال الطحاوي بل معنى الرخصة فيه ان المرء امور بامضاء ما لو عده  
 ويطي بطله ولو لم يكن واجبا عليه فلما اذن له ان يحبس ما وعده ويطي بطله ولا يكون في حكم من اخلف  
 وعده ظهر بذلك معنى الرخصة واحتمل هذه الاشياء تدل على ان العربية العطية ولا حجة في شيء منها لانه  
 لا يلزم من كون اصل العربية العطية ان لا تطلق العربية شرعا على صور اخرى قال ابن المنذر الذي رخص  
 في العربية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة قال وتظهر ذلك  
 الاذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك قال ابن ابي السلم مع كونه مستقيا من بيع  
 ما ليس عندك ومنع العربية مع كونها مستتاة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض وامامهم الرخصة على  
 الهبة فيعيد مع نصح المحدث بالبيع واستثناء العرايا منه فلو كان المراد الهبة لما استكتبت العربية من  
 البيع ولا نهى عن الرخصة والرخصة لا تكون الا بعد جنوع والتمنع عما كان في البيع الهبة وبان الرخصة  
 قيدت بخساسة او سق او مادونها والهبة لا تقبل لانهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذى رحم وغيره وبانه  
 لو كان الرجوع جائزا فليس اعطاءه بالتمر يدل الرطب بل هو يتجدد به اخرى فان الرجوع لا يجوز فلا  
 يصح ما توهمه **قوله** وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا ان يعرى الرجل الرجل  
 في ماله النخلة والنخلتين اما حديث ابن اسحق عن نافع فوصله اتم من ذن تفسير ابن اسحق واما  
 تفسيره فوصله ابو داود عنه بلفظ النخلات وزاد فيه فيشقي عليه فيعدها بخل خرصا وهذا قريب من  
 الصورة التي قصر ملك العربية عليها **قوله** وقال زيد بن ابي هريرة عن سفيان بن حسين العرايا  
 نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون ان ينظروا بها فخص لهم ان يبيعوها بما شاؤوا من الثمر وهذا  
 وصلة الامام احمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابيه عن زيد بن ثابت مرفوعا  
 في العرايا قال سفيان بن حسين فذكره وهذا احدى الصور المتقدمة واحتمل ان في قصر العربية  
 على ما ذكره بحديد سهل بن ابي شمة المذكور في الباب الذي قبله بلفظ يأكلها أهلها رطبا فيسكن  
 بقوله أهلها والظاهر انه الذي أعراها ويحتمل ان يراد بالاهل من تصير اليه بالشر او الاحسن في الجواب  
 ان حديث سهل دل على صورة من صور العربية وليس فيه التعرض لكون غير الهبة وسكى  
 عن الشافعي في حديد المساكين على ما في حديث سفيان بن حسين وهو اختيار المزني وأكرر الشرح ابو حامد  
 نقل عن الشافعي ولعل مستند من اثبته ما ذكره الشافعي في اختلاف الحديث عن محمود بن ليد قال قلت  
 لزيد بن ثابت ما عراياكم هذه قال فلان واصحابه شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب  
 يخصر وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بهامته وعندهم فضل ثمر من قوت سنتهم فخص لهم  
 ان يشتروا العرايا بخرصهم من الثمر يأكلونها رطبا قال الشافعي وحديث سفيان يدل لهذا فان قوله ياكله  
 أهلها رطبا يشعر بان يشتري العربية بخرصها يأكلها وان لم يكن له رطب يأكله غيره هاولو كان المرخص  
 له في ذلك صاحب الحائط في كمال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما يأكله غيره هاولو  
 يقتصر على بيع العربية وقال ابن المنذر هذا الكلام لا يعرف أحدا ذكره غير الشافعي وقال السبكي  
 هذا الحديث لم يدرك الشافعي استأذنه وكل من ذكره إنما كاه عن الشافعي ولم يعهد اليه في المرفعة  
 استأذنا قال ولعل الشافعي أخذه من السير يعني سير الواقدي قال وعلى تقدير محتمل فليس فيه حجة للتقيد  
 بالتفسير لانه لم يمتنع في كلام الشارع وإنما ذكر في القصة فيحتمل ان تكون الرخصة وقعت لاجل  
 الحاجة لمالك كونه ويحتمل ان يكون السؤال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الأحاديث المنصوصة من الشارع

وقال ابن اسحق في حديثه  
 عن نافع عن ابن عمر رضي  
 الله عنهما كانت العرايا ان  
 يعرى الرجل الرجل في ماله  
 النخلة والنخلتين وقال  
 يزيد بن سفيان بن حسين  
 العرايا نخل كانت توهب  
 للمساكين فلا يستطيعون  
 ان ينظروا بها فخص لهم  
 ان يبيعوها بما شاؤوا من الثمر

وقد اعتبر هذا القيد الحناية مضموم الى ما اعتبره مالك فعندهم لا يجوز العربية اللاحقة صاحب الحائط  
الى البيع او لاحقة المشتري الى الطبع والله اعلم **(قوله حد تناجح)** كذلك لا كثر غير منسوب ووقع في  
رواية أبي ذر هو ابن مقاتل وعبد الله هو ابن المبارك **(قوله قال موسى بن عقبة)** أي بالاسناد المذکور  
اليه **(قوله والعرايا تخطت معلومات تأنيها قشترها)** أي تشتري عمرتها بغير معلوم وكأنه اختصر المعلوم  
بمولى أحد في شيء من الطرق عنه الاحكام ولعله أراد أن يبين أنها مشتقة من عروت إذا أتت وترددت  
اليه لا من العري يعني التجرد قاله الكرماني وقد تقدم قول يحيى بن سعيد العربية أن يشتري الرجل  
شرا التخلات طعام أهلها وطبا بغير صهارها وفي لفظ عنه ان العربية التخله تجعل للقوم فيبيعونها بغيرها  
ثمرا وقال القرطبي كان الشافعي اعتمد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد وليس يحيى بصاحبا يحيى  
يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره ثم قال ويؤسّر يحيى مبرجوح بأنه عن المزانية للنسفي عن أبي حنيفة  
لأنه في قولها حاجة أكيدة ولا تدفع بها مقسدة فان المشتري لما لم يتمكن من بيع عمره بغير وثرائه  
بالعين ما يربى من الربط فان قال يفسر هذا قيل له فليربى مع الربط بالثمن ولو لم يكن الربط على التخل  
وهو لا يقول بذلك انتهى والشافعي أقيد باتباع أحاديث هذا الباب من غيره فها هنا طاعة بامتثال العرايا  
من بيع المزانية وأما الزامه الأخير فليس يلزم لأنها رخصة وقصة مقيدة بقيد منع القيد وهو كون  
الربط على رؤس التخل من أن كثيرا من الشافعية ذهبوا الى إلحاق الربط بعد القطع بالربط على رؤس  
التخل للمعنى كما تقدم والله اعلم وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي فقد روى  
أبو داود من طريق عمر بن الحارث عن عبد بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال العربية الرجل  
يبيع الرجل التخله أو الرجل يشتري من ماله التخله تأكلها رطبا فيبيعها ثمرا وقال أبو بكر بن أبي شيبة  
في مصنفه حدثنا وكيع قال سمعت في تفسير العربية أنها التخله يربها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل  
وأنما يتبعه الاعتراض على من يفسر بصورة من الصور والوارد في تفسير العربية ومنع غيرها وأما من  
عمل بها كلها وطبقها في ضابط يجمعها فلا اعتراض عليه والله اعلم **(قوله باب بيع الثمار قبل أن يبدؤا**  
**بصلاحها)** يبدو بغير همز أي ظهر والثمار بالثمة تجمع جمعا ثمر يثمر أي أعم من الربط وغيره ولم يجرم  
بحكم في المسئلة لقوة الخلاف فيها وقد اختلف في ذلك على أقوال قيل يبطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى  
والتوري ووهب من قتل الأجاع على البطان وقيل يجوز مطلقا ولو شرط التيقن وهو قول يزيد بن أبي  
حبيب ووهب من قتل الأجاع فيه أيضا وقبل أن شرط القطع لم يبطل والباطل وهو قول الشافعي وأحد  
والجمهور ورواية عن مالك وقيل يصح أن لم يشرط التيقن والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل أن  
توجد صلاحها وهو قولنا لثمة التخله وقيل هو على ظاهره لكن انتهى فيه للتزيه وحديث يزيد بن ثابت  
المصدر به الباب يدل الأخير وقد قيل على الثاني وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث الأول  
حديث يزيد بن ثابت **(قوله وقال الليث عن أبي الزناد)** إلهامه موصولا من طريق الليث وقد رواه سعيد  
ابن منصور عن أبي الزناد عن أبيه نحوه حديث الليث ولكن بالاسناد الثاني دون الأول وأخرجه أبو داود  
والطحاوي من طريق يوسف بن يزيد عن أبي الزناد بالاسناد الأول دون الثاني وأخرجه البيهقي من طريق  
يونس بالاسنادين معا **(قوله من يبي حارته)** بالمهمة والمثمة وفي هذا الاسناد رواية تأتي عن مثله عن  
صحابي عنه أنه والأربعة مدنيون **(قوله فإذا جازأ الناس)** بالجمع والذال المعجمة الثقيلة أي قطعوا ثمرا وتخل  
أي استحق الثمر القطع وفي رواية أبي ذر عن المستمل والسرخصي اجتزأ بزيادة الف ومثله لقيس قال ابن  
الذين معناه دخلوا في زمن الجذاز كلهم إذا دخل في الظلام والجذاز صرام التخل وهو قطع ثمرا وتخلها  
من الشجر **(قوله وحضر قاضيه)** بالضاد المعجمة **(قوله قال المتابع)** أي المشتري **(قوله العمان)** بفتح  
المهملة وتختف الميم ضبطه أبو عبيد بن ربيعة الخطابي ضم أوله قال عياض هو صاحبجان والضم رواية  
القاسبي والفتح رواية السرخصي قال ورواها بعضهم بالكسر وذكر أبو عبيد عن أبي الزناد بلفظ

حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا عبد  
الله أخبرنا موسى بن عقبة  
عن قانع عن ابن عمر عن  
زيد بن ثابت رضي الله عنهم  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم رخص في العرايا  
أن يباع بغيرها كالأقال  
موسى بن عقبة والعرايا  
تخطت معلومات تأنيها  
قشترها بولاب بيع الثمار  
قبل أن يبدؤا بصلاحها  
وقال الليث عن أبي الزناد  
كان عروة بن الزبير يحدث  
عن سهل بن أبي حنيفة  
الأنصاري عن بني حارثة  
أنهم حدثوا عن زيد بن ثابت  
رضي الله عنه قال كان  
الناس في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يتاعون  
الثمار فإذا جازأ الناس وحضر  
تقاضيه قال المتابع أنه  
أسباب الثمر الممل

الادمان زاد في اوله الاتق وفتحها وقع الدال وفسر ما بوعيسد بأنه فساد الطلع وتفسه وسواده وقال  
الاصمعي السعال باللام العين وقال الفرزادعي فساد النخل قبل ادرا كوا عايق ذلك في الطلع يخرج قلب  
النخلة اسود مغزواو وقع في روى يونس الدمار بالراء بدل النون وهو تصحيف كما قاله عياض ووجه غيره  
بانه اراد الهملا كما نقرأه فتح اوله **(قوله)** اصابه مرض في رواية الكشميني والنسقي مرضا يسر اوله  
لا كثر وقال الخطابي بضمه وهو اسم لجميع الامراض بوزن الصداع والسعال وهو داء يقع في الخثرة فتهلك  
يقال امرض اذا وقع في ماله عاهة وزاد الطحاوي في رواية اسابه عفن وهو بالمهمله والفاء المفتوحين  
**(قوله)** قشام بضم القاف بعدها حية تنقية زاد الطحاوي في روايته والقشام شيء يصيبه حتى لا يرطب وقال  
الاصمعي هو ان يتقص عمر النخل قبل أن يصير يلحوا قبل هوا كال يقع في الخثر **(قوله)** عاهات جمع عاهة  
وهو يدل من اللذ كروات اول والعاهة العيمر الالة والمراد بها ما يصيب النمر حماد ك **(قوله)** فالالا  
أسلها ان الشريطة ومازاة فادخت قال ابن الانباري هي مثل قوله فامارتين من الشرأ أحدا كني  
بلفظه عن الفعل وهو تطير فوطم من كرمي كرمته ومن لاى ومن لم يكرمى لم كرمه والمعنى ان  
لا تمعل كذا فاعل كذا وقد طلقت العرب بماله الالة تنقية والعاهة تنسج امتالها هو خطا **(قوله)**  
كالشورة بضم المعجمة وسكون الواو وسكون المعجمة وقع الواو لقتان فعلى الاول فهو في قوله وتولى  
الثاني مفعلة وزعم الحريري ان الاسكان من لحن العامة وليس كذلك فقد أثبتنا الجامع والصحاح والحكم  
وغيرهم **(قوله)** وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت القائل هو ابو الزناد **(قوله)** حتى طلع الثريا أى مع  
التجر وقد روى ابو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة مر فو قال اذا طلع النجم صباحا رقت العاهة  
عن كل بلد في رواية أبي حنيفة عن عطاء رقت العاهة عن الخمار والنجم هو الثريا وطلوعها صباحا يقع في  
أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحرق في بلاد الحجاز وإهداء نضح الخمار للتعريف الحقيقة النضح وطلوع  
النجم علامة توقد فيه في الحديث بقوله ويقيم في الاسفر من الاجر وروى احمد من طريق عثمان بن  
عبد الله بن مرفقة سألت ابن عمر عن بيع الخمار قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الخمار حتى  
تذهب العاهة قلت ومتى ذلك قال حتى تطلع الثريا ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة عن أبيه  
قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن قباع الخمار قيل أن يلدو صلاحها فسمع خصومة فقال  
ما هذا فقال الحديث فادامد كرا السبوق فصدور انتهى المذ كور **(قوله)** ورواه على بن بصير هو  
القطان الرازي أحد شيوخ البخاري وحكام هو ابن سلم بفتح المهملة وسكون اللام رازى أيضا وعنبه  
بسكون التون وقع الموحد بعدها مهمله هو ابن سعيد بن الصريس بالضاد المعجمة مصغر من كوفي  
ولى قضاء الرى فصر بالرازي وقد روى ابو داود وحديث الباب من طريق عنبه بن خالد بن يونس بن  
يزيد وهو خير هذا وقد نفي هذا على أبي على الصدوق في نسخة في حاشي نسخة ما نصه حديث عنبه  
الذى أخرجه البخاري عن حكاه أخرجه البايعي من طريق أبي داود عن أحد بن صالح عن عنبه انتهى  
قطن انما هو احد وليس كذلك بل هما اثنان وشيخهما مختلف وليس لعنبه بن سعيد هذا في البخاري سوى  
هذا الموضوع الموقوف بخلاف عنبه بن خالد كذا كرا بيشيخه وهو ابن خالد الرازي ولا أعرف عنه راويا  
خير عنبه بن سعيد المذ كور وقوله عن سهل أى ابن أبي حنيفة المتقدم كرو ز يدهو ابن ثابت والغرض  
أن الطريق الأولى عن ابن الزناد ليست غريبة فورد الحديث الثاني حديث نافع عن ابن عمر بلفظ نهى  
عن بيع الخمار حتى يلدو صلاحها نهى البائع والمشتري اما البائع فقللا كل مال أخيه بالباطل واما المشتري  
فقللا بضم الميم وسعد البائع على الباطل وفيه ايضا قطع النزاع والتخاصم ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو  
الصلاج مطلقا وما اشترط الاقام لم يشترط لان ما بعد الغاية مخالف لما قبلها وقد جعل النهى ممتدا الى  
غاية بدو الصلاخ والمعنى فيه ان تؤمن فيها العاهة وتقلب السلامة فتبقى المشتري بمصالحها بخلاف ما قبل  
بدو الصلاخ فإنه بعدد الفرو وقد أخرج مسلم الحديث من طريق ابوب عن نافع فزاد في الحديث حتى يامن

أصابه مرض أصابه قشام  
عاهات يصحجون بها قتال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لما كثر عنده  
الخصومة في ذلك فامالا  
فلا تبايعوا حتى يلدو  
صلاح الخمر كالشورة  
يشربها الكثرة خصوصهم  
وأخبرني خارجة بن زيد  
ابن ثابت أن زيدا بن ثابت  
لم يكن يبيع الخمار حتى  
تطلع الثريا فيبين الاسفر  
من الاجر قال ابو  
عبد الله رواه على بن  
ابن بصير حدثنا حكاه  
حدثنا عنبه بن زكريا  
عن أبي الزناد عن عروة  
عن سهل عن زيدا بن  
عبد الله بن يوسف أن رنا  
مالك بن نفع عن عبد الله  
ابن عمر رضى الله عنهما  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن بيع الخمار  
حتى يلدو صلاحها نهى  
البائع والمبتاع حدثنا ابن  
مقاتل

العاهة وروى ابن يحيى بن سعيد عن نافع بن قيس قال قلت لابي عبد الله بن عمر  
 التميمي عن قول ابن عمر بنه مسلم في رواية من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
 بن عمر ماصلا قال تذهب عاهته والى الفرق بين ما قبل ظهور السلاح وبعده ذهب الجهور وعن ابن خزيمة  
 انما يصح في عاهته في هذه الحالة حيث لا يشترط الاقامة فان شرط لم يصح البيع وسكنى النوى في شرح مسلم  
 عنه انه اوجب شرط القطع في هذه الصورة وتعقب بان الذي مخرج به صاحب ابى خزيمة انه يصح البيع  
 حالة الاطلاق قيل بدو السلاح وبعده وابطله شرط الاقامة قبله وبعده واهل مذهبه اعر فيه من غيرهم  
 واختلف السلف في قوله حتى يدو سلاحه اهل المراءى من الخار حتى لو بدو السلاح في بستان من البلد  
 مثلا جاز بيع عمره جميع السابق وان لم يدو السلاح فيها الا لا بد من بدو السلاح في كل بستان على حقا ولا بد  
 من بدو السلاح في كل جنس على حدة وفي كل شجرة على حدة على اقوال الاول قول الليث وهو عند  
 المالكية بشرط ان يكون السلاح متلاخا والثاني قول احمد وعنه رواية كل اربع والثالث قول الشافعية  
 وبعضهم ان يؤخذ ذلك من التعبير بدو السلاح لانه دال على الاكفاء بمعنى الاتهام من غير اشتراط  
 تكامله فيؤخذ منه الا كفاء برزق بعض الخمر برزق بعض الشجر مع حصول المعنى وهو الامن من  
 العاهة ولو لاحصول المعنى لكان تسميتها مزجها تازها بعضه اذ لا يكتفى به لكونه على خلاف الحقيقة  
 وايضا فلو قيل بازهاه الجميع لادى الى فساد الحائط او اكثره وقدمت الله تعالى يكون الخمر لا يطيب دفعة  
 واحدة لطول زمن التفكه بها الحديث الثالث حديث انس **(قوله اخبرنا عبد الله)** هو ابن المبارك **(قوله)**  
 عن انس) سيا في الباب الذي يليه من وجه آخر عن جند قال حدثنا انس **(قوله)** اني تباع عمره النخل  
 كذا وقع التقييد بالنخل في هذه الفرقة والطلاق في غيره هو لا فرق في الحكم بين النخل وغيره وانما ذكر  
 النخل لكونه كان الغالب عندهم **(قوله)** قال ابو عبد الله يعني حتى يحجر كذا وقع هنا وابو عبد الله هو  
 المصنف ورواية الاسماعيلى تشعبان قال ذلك هو عبد الله بن المبارك فعلم اداة الكنية في رواية اخرى بدو  
 وسبأ في هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث ونذكر فيه من حكي انه مدرج في الحديث الرابع  
 حديث جابر **(قوله)** حتى تشفع يضم اوله من الرابحى قال اشجع عمر النخل اشقا حانا احر او اسفر والاسم  
 التشفع يضم المعجمة وسكون القاف بعدها موهلة وكره مسلم من وجه آخر عن جابر لفظ حتى تشفع فاعل  
 من الخاء هاء اقر بها منها **(قوله)** فقيل وما تشفع هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء عن  
 ذلك احمد في روايته لهذا الحديث عن جابر بن اسد عن سليم بن حيان انه هو الذي سأل سعيد بن ميناء عن  
 ذلك فاجابه بذلك وكذلك اخرجه مسلم من طريق جابر واخرجه الاسماعيلى من طريق عبد الرحمن بن مهدي  
 عن سليم بن حيان فقال في روايته قلت لجابر ما تشفع الخ فظهر ان السائل عن ذلك هو سعيد بن ميناء فسر  
 هو جابر وقد اخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن ابي ابيسة عن ابي الوليد عن جابر مطروقا وفيه وان يشتري  
 النخل حتى يشقه والاشقاء من جابر او يصفروا يؤكل منه شيء وفي آخره قال زيد قلت لجابر ما سمعت  
 جابر اذكر هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وهو يحتمل ان يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث  
 فيدخل فيه التفسير ويحتمل ان يكون مراده اصل الحديث لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوى وقد  
 ظهر من رواية ابن مهدي انه جابر والله اعلم وما يحتمل كونه مرغوعا لوقوع ذلك في حديث انس وايضا وفيه  
 دليل على ان المراد بدو السلاح قدر ما تدل على ظهور الثمرة وسبب النهي عن ذلك خوف الضرر والكمرة  
 الجوارح فيها وقدين ذلك في حديث انس الذي في الباب بعده فلذا احررت واكمل منها انت العاهة عليها  
 اى غابا **(قوله)** تحمار وتصفان قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الخالص من الصفرة والجرمة وانما اراد  
 جرمة او صفرة بمجموعة فلذلك قال تحمار وتصفان قال ولو اراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفر وقال ابن  
 التين التشيع تصويرها الى الصفرة والجرمة فاراد بقوله تحمار وتصفان ظهور اوائل الجرمة والصفرة قبل ان  
 تشيع قال واعماقال فعال في اللون الغير المتمكن اذا كان يتلون واكثر هذا بعض اهل اللغة وقال لا فرق

اخبرنا عبد الله اخبرنا  
 جند الطويل عن انس  
 رضى الله عنه ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى أن تباع عمره النخل  
 حتى ترزق • قال ابو  
 عبد الله حتى يحجر  
 • حدثنا سعيد بن ميناء  
 ابن سعيد بن سليم بن حيان  
 حدثنا سعيد بن ميناء قال  
 سمعت جابر بن عبد الله رضى  
 الله عنه قال نهى النبي  
 صلى الله عليه وسلم أن  
 تباع الثمرة حتى تشفع قبل  
 وما تشفع قال تحمار  
 وتصفان ويؤكل منها

بين يحمرو ونصفرو وتحمار ونصفار ويحتمل ان يكون المراد المبالغة في احمرارها واصفرارها كما قرر ان  
 الزيادة تعل على الكثير والمبالغة **﴿تكميل﴾** قال الداودي الشارح قولنا يدين ثابت كالمشورة يشير  
 بها عليهم تأويل من بعض قلته الحديث وهي تحذر ان يكون من قولنا يدين ثابت ففعل ذلك كان في اول  
 الامر ثم ورد الجزم بالتهى كما به حديث ابن عمر وغيره **﴿قلت﴾** وكان البخاري استشهد ذلك قريبا لحديث  
 الباب بحسب ذلك فاق حديثنا يدين ثابت سبب انتهى وحديث ابن عمر التصرع بالتهى وحديث انس  
 وجابر بيان الغاية التي يشتهي اليها انتهى **﴿قوله﴾** باب بيع التخل قبل ان يدوس صلاحها هذه الترجمة  
 معقودة لبيان حكم بيع الاصول والتي قبلها الحكم بيع الخمار **﴿قوله﴾** معلى بن منصور هو من كبار  
 شيوخ البخاري واعاروى عنه في الجامع بواسطة وقع في نسخة الصغافى في آخر الباب قال ابو عبدالله  
 كتبنا فاعن معلى بن منصور الا اني لم اكتب عنه هذا الحديث **﴿قوله﴾** حتى يزهر **﴿قوله﴾** يزها التخل  
 يزها اذا ظهرت عمرته وسبأني في الباب التي بعده بلفظ حتى يزهي وهو من ازهي يزهي اذا اجزأ واصفر  
**﴿قوله﴾** قبل وما يزهي لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية ولا المسؤل وقدرناه اسمعيل بن جعفر كسبأني  
 بعد خمسة ابواب عن جديده قلنا لانس ما زهو قال تخمر وفي رواية منسلم من هذا الوجه قلنا لانس  
 وكذلك رواه احمد عن يحيى القطان عن جديده لكن قال قبل لانس ما زهو **﴿قوله﴾** باب اذا باع الخمار قبل  
 ان يدوس صلاحها ثم اسأله ما به فاهة فهو من البائع **﴿جرح﴾** البخاري في هذه الترجمة الى صحة البيع وان لم يدس  
 صلاحها لكنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع ومقتضاه انه اذا لم يفسد فليس صحيح وهو في ذلك متابع  
 الزهري كما ورد عنه في آخر الباب **﴿قوله﴾** حتى يزهي **﴿قوله﴾** قال الخطابي هذه الرواية هي الصواب فلا يقال في  
 التخل يزها انما يقال يزهي لا يزها وبقيت غيره ما شاءه قال يزها اذا طالوا كملوا وازهي اذا اجزأ واصفر  
**﴿قوله﴾** قبل وما يزهي لم يسم السائل في هذه الرواية ولا المسؤل ايضا وقدرناه النسائي من طريق عبد الرحمن  
 ابن القاسم عن مالك بلفظ قبل يا رسول الله وما يزهي قال تخمر وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى  
 ابن ابي ابيو عوانه عن طريق سليمان بن بلال كلاهما عن جديده فظاهر ما وقع ورواه اسمعيل بن جعفر  
 وغيره عن جديدهم قولا على انس كما تقدم في الباب الذي قبله **﴿قوله﴾** فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارايت  
 اذا منع الله الخمره الحديث **﴿حكايا﴾** صرح مالك برفع هذا الجمله وتابعه محمد بن عباد عن الدراودي عن  
 جديده مقتصر اعلى هذه الجمله الاخره وختم الدراطني وغيره احدث من الحفاظ بأنه اخطأ فيه وبذلك يزعم ابن  
 ابي حاتم في العلل عن ابيه وابي زرعه والخطابي رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد قد رواه ابراهيم بن حنزة  
 عن الدراودي كرواية اسمعيل بن جعفر الا قد ذكرنا **﴿رواه﴾** مقتصرين سليمان وبشر بن المفضل عن  
 جديده قال في الفرائد الخ قال لا ادري انس قال لم يستعمل او حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أخرجه الخطابي في المدرج ورواه اسمعيل بن جعفر عن جديده فلفظه على كلام انس في تفسير قوله تزهي  
 وظاهر الوقت وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هرون والخطيب من طريق ابي خالد الاخر كلاهما  
 عن جديده بلفظ قال انس ارايت ان منع الله الخمره الحديث ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم اثنان جدي  
 قلميذ كراهذا القدر المختلف فيه وتابعهما جماعة من اصحاب جديده عن ذلك **﴿قلت﴾** وليس في جميع  
 ما تقدم ما يمنع ان يكون التفسير مر فوالا مع الذي رفضه ياذع على ما عند الذي وقفه وليس في رواية الذي  
 وقفه ما ينفي قول من رفضه وقدرى مسلم من طريق ابي الزرع عن جابر ما قوي رواية الرافعي في حديث انس  
 ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بيعت من اخيل ثمر افا سابه فاهة فلا يخل لك ان تأخذ منه شيئا  
 ثم تأخذ من اخيل فغير حق واستدل بهذا على وضع الجواز في الخمر يشترى بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة  
 فقال مالك ضيع عنه الثلث وقال احمد ابو عيسى ضيع الجميع وقال الشافعي والليث والكويتون لا يرجع على  
 البائع شيء وقالوا اعلموا وضع الجماعة فيها اذا بيعت الخمره قبل بدو صلاحها غير شرط القطع فيعمل مطلق  
 الحديث في رواية جابر على ما قبله في حديثنا انس والله اعلم واستدل الطحاوي بحديث ابي عبد الله

**﴿باب﴾** بيع التخل قبل ان  
 يدوس صلاحها **﴿حديث﴾**  
 على بن الهيثم حدثنا معلى  
 حدثنا هشيم اخبرنا جدي  
 حدثنا انس بن مالك رضى  
 الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه قال  
 بيع الخمره حتى يدوس صلاحها  
 ومن التخل حتى يزها  
 قيل وما يزها قال يحمر  
 أو يصفر **﴿باب﴾** اذا باع  
 الخمار قبل ان يدوس صلاحها  
 ثم اسأله ما به فاهة فهو من  
 البائع **﴿حديث﴾** عبد الله  
 ابن يوسف اخبرنا مالك  
 عن جديده عن انس بن  
 مالك رضى الله عنه ان  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن بيع الخمار  
 حتى يزهي **﴿قوله﴾** وما يزهي  
 قال حتى تخمر **﴿قوله﴾** قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 ارايت اذا منع الله الخمره  
 ثم تأخذ احدكم كمال اخيه



عن ابن شهاب قال لو ان رجلا باع نحر اقبل ان يبدو صلاحه ثم احببته عاهة كان ما ساء به علي ربه ما خفى سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشابخوا النخوة حتى يبدو صلاحها ولا تشابخوا النحر في باب شره الطعام الى اجل حدتنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا ابى حدتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودى الى اجل فوهنه درعه **(باب اذا اراد بيع نحر بخر غير منه حدنا قتيبة عن مالك عن عبد الحميد بن سهل ابن عبد الرحمن عن سعيد ابن المسيب عن ابى سعيد الخدرى وعن ابى هريرة رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خير فقام بتمرجيب قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل غرضه غير هذا قال لا اله الا الله اننا اخذ الصاع من هذا الصاعين والصاعين بالثلاث فقال**

رجل في محاربا فكثر دينه فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فربما يبلغ ذلك فوافدته فقال خذوا ما وجدتم ولم تيسر لكم الا ذلك اخرجهم مسلم واصحاب السنن قال فلما لم يطل دين الزماد بهادب النخار وفيهم باعتهوا ولم يؤخذوا من منهم دل على ان الامر بوضع الجوارح ليس على عمومهم والله اعلم وقوله لم يستحل احكم مال اخيه اى اولئك النمل لا تفتى في مقابلته العرض فكيف با كاه بغير عرض وفيه اجراء الحكم على القالب لان طرق التفت الى ما بدا صلاحه يمكن وعدم الطرق الى ما يبدو صلاحه يمكن فانط الحكم القالب في الحديثين **(قوله وقال الباقى حديثي يونس الخ)** هذا التعليق وصله الفهلى في الزهريات وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل هذا واثمته والغرض منه هنا كاستنباط الزهري للحكم المترجم به من الحديث **(قوله باب شره الطعام الى اجل)** ذكر فيه حديث عائشة في شرهه صلى الله عليه وسلم طعاما الى اجل وسأى الكلام عليه مستوفى في الزهر ان شاء الله تعالى **(قوله باب اذا اراد بيع نحر بتمرجيمه)** اى ما يصنع بيسلم من الربا **(قوله عن عبد الحميد بن ميم مفتوحة بدهاجم ومن قاله بالمسلمة ثم الميم فقد صحف وسأى ذ ذلك في الكالة)** **(قوله عن عبد الحميد بن سهل بن عبد الرحمن)** زادنى الى كالة من هذا الوجه ابن عوف **(قوله عن سعيد بن المسيب)** في رواية سليمان بن بلال عن عبد الحميد انه سمع سعيد بن المسيب اخرج المصنف في الاعتصام **(قوله عن ابى سعيد عن ابى هريرة)** في رواية سليمان ان ابى سعيد باهر يروى حدنا قال ابن عبد البر ذكر ابى هريرة لا يروى في هذا الحديث الا لعبد الحميد وقد رواه قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابى سعيد وحده وكذلك رواه جماعة من اصحاب ابى سعيد عنه (قلت) رواية قتادة اخرجها الترمذى وابن حبان من طريق سعيد بن ابى هريرة وبه عنه ولكن ساقه مغاير لسابق قصة عبد الحميد وسابق قتادة يشبه سابق عقبة بن عبد الغافر عن ابى سعيد كاستأى بالاشارة اليه في الكالة **(قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خير)** في رواية سليمان المذكورة بحثنا في عدى من الانصار الى خير فاهم عليها واخرجها ابو عوف والدارقطنى من طريق الدراورى عن عبد الحميد فهاهنا سواد بن غزيرة وهو فتح السين المهمل في تصديق الوافى في آخره الالهة لغزيرة بغيرين معجبة وزاى وتحتانية قبيلة بوزن عطية وسأى في ذلك في المغازى في غز وشيخ **(قوله بتمرجيب)** بجمع ووزن وتحتانية وموحدة ووزن عظيم قال مالك هو الكيس وقال الطحاوى هو الطيب وقيل الصليب وقيل الذى اخرج منه حشفه ورديته وقال غيره هو الذى لا يخلط بغيره بخلاف الجمع **(قوله بالصاعين)** زادنى رواية سليمان من الجمع وهو فتح الجيم وسكون الميم النحر المختلط **(قوله بالثلاث)** كذلك لا تروى القاسى بالثلاثة وكلامها لثلاث الصاعين كروى وثبت **(قوله لا تفعل)** زاد سليمان ولكن مثلا على اى مع المثل بالمثل وزادنى آخره وكذلك الميزان وكذا وقع في الميزان في الطريق التى في الكالة اى في بيع ما بوزن من المكتات مثله قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد الحميد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك (قلت) وفي هذا الحصر نزلنا في الكالة وهو امر بجمع عليه لا خلاف بين اهل الطرقة كل يقول على أصله ان كل ما يدخله الى يمين جهة التفاضل والكيل والوزن فيه واحد ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع الا كيلا وكذا الوزن ثم ما كان أصله الوزن لا يباع الا بوزن ثم ما كان أصله الكيل يباع بالكيل فان بعضهم يميز فيه الوزن ويقول ان المعاملة تدرك بالوزن في كل شئ قال واجموا على ان النحر بالنمل لا يجوز بيع بعضه بعض الا بالمثل وسواء فيه الطيب واللبن وانه كله على اختلاف انواعه جنس واحد قالوا سكوت من سكوت من الواع من فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع المذهورا ولما اكتفا باين ذلك معلوم وقد ورد الصنع من طريق كاهه بشير الى ما اخرجهم مسلم من طريق ابى نضر عن ابى سعيد نحوه هذه القصة وفيه قال هذا راى فروقه قال ويحتمل تعدد القصة وان القصة التى لم يقع فيها ذلك كانت قبل نحر يرم بالفضل والله اعلم **(في الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى علمه**

وفيه جواز الرفق بالنفس وترك الحمل على النفس لاختيار كل الطبيب على الردي من خلاف لمن منع ذلك من  
المترددين واستدل به على جواز بيع العينة وهو ان يبيع السلعة من رجل بتقديم بشرى يمانه بأقل من  
الغن لانه لم يضمن بقوله ثم اشتر بالدرهم جنبيا غير الذي باع له الجمع وتعب بانه مطلق والمطلق لا يشمل  
ولكن يبيع فاذا عمل به في صورة سقط الاجتجاج به فيما عداها ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء  
من باعه ثمة السلعة بينهما وقيل ان وجه الاستدلال به في ذلك من جهة ترك الاستفصال ولا يضمن ما فيه  
وقال القرطبي استدلال هذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع لان بعض صور هذا البيع يؤدي الى بيع القم  
بالقم متفاضلا ويكون الجن لنوا قال ولا جهة في هذا الحديث لانه لم ينص على جواز شراء القم الثاني  
من باعه القم الاول ولا يتشابه ظاهر السياق بمومه بل باطلافه والمطلق يشمل التيسر اذ لا وجه  
الاستفسار واذا كان كذلك فتقيد به في دليل كفى وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتكن هذه

الصورة متبعة واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيدين منصور من طريق ابن سيرين ان  
عمر خطب فقال ان الدرهم بالدرهم سواء بسواء بديد فقال له ابن عوف فخطبوا جنبيا وتأخذ غيره قال لا  
ولكن اجمع هذا عمر شافا فاقضه وكان له فيه نية فاضم ما شئت فخذ اي قد شئت واستدل ايضا بالهاتق  
على ان من باع السلعة التي اشترها من لشرها منه بدمعة طالع صحيح فلا فرق بين التعجيل في ذلك  
والتأجيل فدل على ان المتسبر في ذلك لوجود الشرط في أصل العقد وعدمه فان تشارط على ذلك في نفس  
العقد فهو باطل او قبله ثم وقع العقد بشرط فهو صحيح ولا يفتي الورع وقال بعضهم ولا يضارادة الشراء  
اذا كان غير شرط وهو كن اراد ان يرضى بامرأة ثم عدل عن ذلك فخطبها وتزوجها فانه عدل عن الحرام  
الى الحلال بكلمة الله التي باعها وكذلك البيع والله اعلم وفي الحديث جواز اختيار طبيب الطعام وجواز  
الوكالة في البيع وغيره وفيه ان البيوع الفاسدة ترد وفيه حجة على من قال ان يبيع الرابا جزأ بآسله  
من حيث انه يبيع مجموع بوسقه من حيث انه يبيع هذا يسقط الرابا ويصح البيع قاله القرطبي قال  
وجه الرذاته لو كان كذلك لمارد التي صلى الله عليه وسلم هذه الصفة ولا أمره بردان يادة على

الصاع **(قوله)** باب من باع فخلا قد ارب او ارضاعه روضة او باجارة اي اخذ شيئا محمدا كرابارة  
والتغل اسم جنس يد كروث والجمع تغيل وقوله اربت يضم الهمزة وكسر الواو متحققا على المشهور  
ومشدد والرافعة فتح قال اربت النخل اربا اربوا زنا قلت الشيء آكله كالاو يقال اربته بالتشديد  
او ربه تأربوا زن علمته اعلمه تعلما والتأرب التثقيق والتلقيع ومعناه شق طلع النخلة الاتي ليسر فيه  
شئ من طلع النخلة الف كوالحكم مستمر بمجرذ التثقيق ولو لم يضع فيه شيئا وروى مسلم من حديث  
طلحة قال مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم على رؤس النخل فقال ما يصنع هؤلاء قالوا  
يلقبونهم يصيرون الذي كرفي الاتي يلقح الحديث **(قوله)** وقالوا ابراهيم يعني ابن موسى الرازي وحشام  
شيخه هو ابن يوسف الصنعاني **(قوله)** ايمضل هكذا واما ابن جريح عن نافع موقوفا قال اليه في  
نافع روى حديث النخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث العبد عن ابن عمر عن  
عمر موقوفا (قلت) وقد استند المؤلف حديث العبد مرفوعا كلسيا في التبيين عليه في كتاب الشرب  
ونذكره ان شاء الله تعالى في موقوفا لصاحب العبد وشارحها من الوهم فيه وحديث الحر لم يروه  
غير ابن جريح والرواية الموصولة ذكرها مالك والثوري كاترا في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب  
الذي بعده ووصل مالك والثوري وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة النخل دون غيرها واختلف على  
نافع وبالمرفوع ما عدا النخل فرواه الزهري عن سالم عن ابيه مرفوعا في قصة النخل والعبد ما عدا  
اخرجه الحافظان عن الزهري ورواه القهف سفيان عن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعا بجميع الاحاديث  
اخرجه النسائي وروى مالك والثوري وابو يعقوب وعبد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل  
وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة كذلك اخرجه ابو داود من طريق مالك بالاستاذين معا وسأني

باب من باع فخلا قد ارب  
او ارضاعه روضة او باجارة  
قال ابو عبد الله وقال  
ابراهيم اخبرنا هشام  
اخبرنا ابن جريح قال سمعت  
ابن ابي مليكة يخبر عن نافع  
مولى ابن عمر ايمضل  
يعتقد ان ربه لم يرب  
قاله الذي ابرها

في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة وجزم مسلم والنسائي والمبارقفي ترجيح رواية نافع  
المفصلة على رواية سالم ومال على بن المديني والبخاري وابن عبد البر في ترجيح رواية سالم وروى عن  
نافع رفع القصة بن خروجه النسائي من طريق عبد بن سعيد عنه وهو وهم وقد روى عبد الرزاق عن  
معمر عن ايوب عن نافع قال ما هو الا عن عمر بن العبد وهذا لا يدفع قول من يصحح الطريقين وجوز  
ان يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين **(قوله)** وكذلك العبد والحرة يشترى بالعبد  
حديث من باع عبدا له مال فماله البائع الا ان يشترط المتاع وصورة طيبه بالخل من جهة الزوائد في  
سمنها واما الحرة فقال القرطبي ابارك الله في شئ يصيب ما برت العادة انه اذا فضل فيه ثبتت حرته وانصرفت  
فيه ثم قد يبر به عن ظهور الحره وعن انصافها وان لم يفعل فيها شئ **(قوله)** من باع فخللا قد اُبرت في  
رواية نافع الا فيه عديم اعرجل اربخللا مع اصلها الخ وقد استدل غطوقه على ان من باع فخللا  
وعليها حره مؤثره تدخل الحره في البيع بل تستمر على ملك البائع ومعه مع ما فيها اذا كانت غير  
مؤثره انها تدخل في البيع وتكون المشتري وبذلك قال جمهور العلماء من القوم الا زاعي وابو حنيفة  
فقالا لا تكون للبائع قبل التأبير وبعدة وعكس ابن ابي ليلى فقال لا تكون للمشتري مطلقا وهذا كله  
عند اطلاق بيع النخل من غير تعرض لثمرة فان شرطها المشتري بان قال اشترى نخلنا لبيع بشرطها كانت  
للمشتري وان شرطها البائع لنفسه قبل التأبير كان له وخالص مالك فقال لا يجوز شرطها البائع فالحاصل  
انه يستفاد من متوافقه مكان ومن مفهومه مكان احدهما مفهوم الشرط والاخر مفهوم الاستثناء  
قال القرطبي القول دليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لانه لو كان حكم غير المؤثر بحكم المؤثر  
لكان قيد الشرط لغوا لانه فيه **(قوله)** لا يشترط في التأبير ان يؤر احد بل لو تأبير بنفسه لم  
يختلف الحكم عند جميع القائلين به **(قوله)** الا ان يشترط المتاع المراد بالمتاع المشتري بقرينة  
الاشارة الى البائع بقوله من باع وقد استدل بهذا الاطلاق على انه يصح اشتراط بعض الحره كما يصح  
اشتراط جميعها كما قال الا ان يشترط المتاع شيئا من ذلك وهذه هي النكته في حذف المفعول واقرده  
ابن القاسم فقال لا يجوز لشرط بعضها واستدل به على ان المؤثر يخالف في الحكم غير المؤثر وقال  
الشافعية لو باع نخلة بعضها مؤر وبعضها غير مؤر فجميع البائع وان باع نخلتين فكذلك يشترط اتحاد  
الصفة فان افردها فكل حكمه ويشترط كونهما في بستان واحد فان تعدد فكل حكمه ونص احمد على  
ان الذي يؤر للبائع والذي لا يؤر للمشتري وجعل المالكية الحكم للاغلب وفي الحديث جواز التأبير  
وان الحكم المذکور مختص باناء النخل دون ذكوره واما ذكوره فبائع قلنا الى المعنى ومن  
الشافعية من اخذ بظاهر التأبير ففرق بين تأبير ذكوره واختلافها لو باع نخلة فبقيت بغيرها لم  
خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن ابي هريرة هو للمشتري لانه ليس للبائع الا ما وجد دون مالم  
يوجد وقال الجمهور هو للبائع لكونه من حره المؤثر دون غيرها ويستفاد من الحديث ان الشرط الذي  
لا يشافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط واستدل المعاصي بحديث  
الباب على جواز بيع الحره قبل بقوصلاحها واخرج به المذهب الذي حكينا في ذلك وقد تصبى البيهقي  
وغیره بأنه يستدل بالشئ في غير مؤر وفيه حتى اذا جاعل مؤر وفيه استدله بغيره عليه كذلك في استدلال جواز  
بيع الحره قبل بقوصلاحها بحديث التأبير ولا يعمل بحديث التأبير بل لا فرق عنده كما تقدم في البيع  
قبل التأبير وبعدة فان الحره في ذلك للمشتري سواء شرطها البائع لنفسه او لم يشترطها والجمهور من حديث  
التأبير وحديث النهي عن بيع الحره قبل بقوصلاحها سهل بان الحره في بيع النخل تابعة للنخل وفي  
حديث النهي مستقلة وهذا واضح جدا والله اعلم بالصواب **(قوله)** باب بيع الزرع بالطعام كذا ذكر  
فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزبلة وفيه وان كان زرعاً لم يبعه بكل طعام قال ابن طلال اجمع

وكذلك العبد والحرة

سعى له نافع هؤلاء الثلاثة

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن نافع عن

عبد الله بن عمر رضي الله

عنهما أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال من باع

فخللا قد اُبرت فمشتريها

البائع الا ان يشترط للمتاع

فباب بيع الزرع بالطعام

كذلك حدثنا قتيبة حدثنا

البيهقي عن نافع عن ابن

عمر رضي الله عنهما قال

نهى رسول الله صلى الله

عليه وسلم عن المزبلة ان

يبيع بغير حاطة ان كان

فخللا بشره كذا وان كان كرما

ان يبيعه بربيع كذا وان

كان زرعاً لم يبعه بكل

طعام ونهى عن ذلك كله

العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام لأنه بيع مجهول معلوم وأما بيع رطب ذلك بابيه  
بعد القطع وأما النخل فالحجوه ولا يجوز بيع شيء من ذلك بجنسه لا متفاضلا ولا متاخرًا انتهى وقد  
تقدم البحث في ذلك قبل أبواب وأجنحة الطحاوي لا يخيصة في جواز بيع الزرع الرطب بل ب  
البايس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب الرطب مثلاً مثل مع ان رطوبة أحدهما ليست كطوبه  
الآخر بل تختلف باختلافها. وتجب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد وبأن الرطب بالرطب  
وان تفاوت لكنه هصان يبرق منه لفته بخلاف الرطب بالتمر فإن تفاوتت كثيرا وكثير والله أعلم **(قوله)**  
باب بيع النخل بأصله ذكر فيه حديثان عن عمر بن الخطاب وقدم البحث فيه قبل باب أو رده هنا  
من رواية الليث عن نافع بلفظنا المسمى بآبائها عاصم قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى منع من اشترى  
النخل وحده أن يشتري تمره قبل بدو صلاحه في سقفة أخرى بخلاف ما لو اشتراه بعل النخل فيجوز وروى  
ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقا قاله الأثر في العلوم انتهى عن ذلك **(قوله)** باب بيع الحاضرة  
بالخامض المضاد المعجمين وهي مقابلة من الخضرة والمراد بيع النخار والجلب قبل أن يدو صلاحها **(قوله)**  
حدثنا اسحق بن وهب أي الخلاف الواسطي وهو قلة ليس له ولا لشيعته ولا الشيخ شيعته في البخاري غير  
هذا الموضع **(قوله)** حدثنا عمر بن يونس حدثنا أي هو يونس بن القاسم الجبلي عن بني خنيفة وقه يحيى  
ابن معين وغيره وهو قليل الحديث **(قوله)** عن الحاقلة قال أبو عبيد هو بيع الطعام في سنه بالبر ما يؤخذ  
من الحقل وقال الليث الحقل الزرع إذا نضج من قبل أن ينطق سقفة والنهي عنه بيع الزرع قبل  
ادراكه وقيل بيع الفترة قبل بدو صلاحها وقيل بيع ما في رؤس النخل بالتمر وعن مالك هو كرا الأرض  
بالخطة أو بكيل طعام أو أدام والمشهور أن الحاقلة كرا الأرض ببعض ما تبت وسياق البحث فيه  
في كتاب المزارعة ان شاء الله تعالى وقد تقدم الكلام على الملامسة والمناذرة في باب وكذلك المناذرة زاد  
الاسماعيلي في روايته قال يونس بن القاسم والحاضرة بيع النخار قبل أن نضج وبيع الزرع قبل أن  
يشد وغرقت منه وللطحاوي قال عمر بن يونس فسرى أي في الحاضرة قال لا يشتري من عمر النخل  
حتى يوضع بصرا أو صفر وبيع الزرع الأخضر مما يصعد بطناً بعد بطن مما بهتم معرفة الحكم فيه  
وقد أجازته الحنفية مطلقا وثبت الحجاز إذا اختلف وعند مالك يجوز إذا ابدى صلاحه والمشتري ما يتجدد  
منه بعد ذلك حتى ينقطع ويشترى التمر في ذلك الحاحاجة وشبهه بجواز كرا خدمة الصدمع أنها تتجدد  
وتختلف وبكر المروضة مع أن لبنها يتجدد ولا يدري كم شرب منه الطفل وعند الشافعية يصح بعد  
بدو الصلاح مطلقا وقوله يصح بشرط القطع ولا يصح بيع الحب في سنه كالجوز واللوز ثم ذكر في الباب  
حديث أنس في النبي عن بيع عمر النخل حتى يزهر وقد تقدم البحث فيه قريبا **(قوله)** باب بيع  
الجبار أو كله بضم الجيم وتشديد الميم هو قبل النخلة وهو معروف ذكر فيه حديث ابن جرير من الشجر  
شجرة كالرجل المؤمن وقد تقدمت مباحته في كتاب العلم وليس فيه كرا البيع لكن الكل منه يقتضى  
جواز بيعه طهه ابن المشير ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه بعد حديثنا على شرطه يدل بمطابقته على بيع  
الجبار وقال ابن بطال بيع الجبار أو كله من المباحات بلا خلاف وكل ما يقع به لا كل فيه جائز قلت  
فائدة الترجمة رفع قوم النع من ذلك لأنه قد فطن أفساد أو إضاعة وليس كذلك وفي الحديث أن كل النبي  
صلى الله عليه وسلم حصرة القوم فرب ذلك على من كره اظهاره الا كل واستحبنا فقاه قياسا على  
اختلافه **(قوله)** باب من أجرى أمر المصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والآجاة والكيل  
والوزن وسنهم على نياتهم ومذاهم المشهورون قال ابن المنير وغيره مقصود من هذه الترجمة إثبات الاعتماد  
على العرف وأنه يقتضى على طواها اللفاظ ولأن رجلا ذكره لابي بيع سلعة فباعها بغير التقيد  
الذي عرف الناس لم يفتقر وكذا لو باع موز وذا وميكلا بغير الكيل أو بالوزن المعتاد وذكر القاضي الحسين  
من الشافعية أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه فيها الرجوع إلى العرف

قال إمامنا أبو بكر بن خلدون  
باع أصلها فقلت أي بغير  
النخل الا ان بشرط  
المناذرة **(باب)** بيع الحاضرة  
حدثنا اسحق بن وهب  
حدثنا عمر بن يونس  
حدثنا أي قال حديثي  
اسحق بن أبي طلحة  
الانصاري عن أنس بن  
مالك رضي الله عنه قال  
نهي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الحاقلة  
والخاضرة واللامسة  
والمناذرة والمزابنة حدثنا  
قتيبة حدثنا اسمعيل بن  
جعفر عن جدي عن أنس  
رضي الله عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع عمر النخل حتى يزهر وقتنا  
لأن ما زهرها قال تعمر  
وتسفر وأريت أن منع  
الله التمر يستعمل مال  
أخيه **(باب)** بيع الجبار  
واكله **(باب)** حدثنا أبو الوليد  
هشام بن عبد الملك حدثنا  
أبو عوانة عن أبي بشر عن  
مجاهد عن ابن عمر رضي  
الله عنهما قال كنت عند  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو على جبار فقال من  
الشجر شجرة كالرجل المؤمن  
فلزمت أن أقول هي النخلة  
فإذا أنا أخذتهم قال هي  
النخلة **(باب)** من أجرى  
أمر المصار على ما  
يتعارفون بينهم في  
البيوع والآجاة والكيل  
والوزن وسنهم على نياتهم ومذاهم المشهورة

وقال شرح الغفران  
 ستمك ينكم وقال عبد  
 الوهاب عن ايوب عن  
 محمد لا بأس العشرة بأحد  
 عشر وأخذ لفظة ربحا  
 وقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم لم تخذلني ما يكفيني  
 وأهلك بالمعروف وقال  
 تعالى ومن كان قتيلا  
 فليقل بالمعروف واكثرى  
 الحسن من عبد الله بن  
 مرداس جارا فقال يك  
 قال بداقين فركبه مهاب  
 مرة أخرى قال الجار الحار  
 فركبه ولم يشرطه فيعت  
 اليه نصف درهم حدثنا  
 عبد الله بن يوسف أخبرنا  
 مالك عن حيد الطويل  
 عن انس بن مالك رضي الله  
 عنه قال جهم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أبوطيبة  
 فامر الله رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بصاع من تمر  
 وأمرهم أن يصفقوا عنه  
 من خواجه حدثنا ابو نعيم  
 حدثنا شيبان عن همام  
 عن عروة عن عائشة  
 رضي الله عنها قالت هدام  
 معاه فلو رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ان باسفيان  
 رجل بجمع فقل

هو قوله مقابل يوضع الخ  
 كذا بالنسخ التي بأيدينا  
 ولعل قبل ذلك سقط من  
 النسخ غير واحد مصحفة

في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كصغر ضربة التضيعة وتكبرها وتغالب الكثافة في الحجة  
 وتادروا قرب منزلوه بعد موثرة فعل أو كلام وقتله في الصلاة أو مقابل يوضع في البيع وعينان من مثل  
 ومهر مثل وكلفه كنكاح وموثرة وثقة وكسوة وسكى وما يليق بحال الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليه  
 في المفادير كالخض والطهر واكثر مدة الحمل وسن اليأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط يرتب  
 عليه الأحكام كاحياء الموات والأذن في الضيافة ودخول بيت قريب وقبض مع صديق وما يصدقنا  
 وإدعاء هدية وغصب واحتفظ ودية وانما عابارية ومنها الرجوع اليه في أمر مخصص كإلقاء الأيمان  
 وفي الوقف والوصية والقويض ومقادير المكاييل والموازين والنقد وغير ذلك (قوله وقال شرح  
 للفرانين) بالمعجمة وتشديد الزاى (قوله ستمك ينكم) أى باثرة وهذا على أن غير استكم بالرفع  
 ويحصل أن غير بالانصب على حذف فعل أى الزموا وهذا وسله سعيدين منصور من طريق ابن  
 سيرين أن ناسا من الفران انخصموا إلى شريح في شيء كان بينهم فقالوا ان ستننا بيننا كذا وكذا فقال  
 ستمك ينكم (تنبيه) وفي بعض نسخ الصحيح ستمك ينكم ربحا وقوله بمخالفة زائدة لا معنى لها  
 هنا وانما هي في آخر الأثر الذي بعده (قوله وقال عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد (عن ايوب عن محمد)  
 هو ابن سيرين وهذا وسله أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب هذا (قوله لا بأس العشرة بأحد عشر)  
 أى لا بأس أن يبيع ما اشتراه جماعة يتناول كل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح  
 دينارا قال ابن بطال أصل هذا الباب بيع الصبرة على تعيين بدرهم من خير أن يعلم مقدار الصبرة فاجاره  
 قوم ومنعه آخرون (قلت) وفي كون هذا القرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظر لاختلافه وأما قوله  
 وأخذ لفظة ربحا فاختصافه (قوله مالك لا بأس بهذا) تأثير في السعة كالصنع والحياطة وأما  
 ابرة السمار والطى والشد فلا قال فان ربحه المشتري على ما لا تأثير له جازا نرضى بذلك وقال الجهور  
 للبايع أن يحسب في المصلحة جميع ما صرفه ويقول قام على بكذا ووجه دخول هذا الأثر في الترجمة  
 الإشارة إلى أنه إذا كان في عرف البلد أن المشتري بشرة فراهم يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك  
 العرف لم يكن به بأس (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهند) أى بنت عتبة زوج أبي سفيان  
 وقد ذكر قصتها موصولة في الباب (قوله واكثرى الحسن) أى المصري (من عبد الله بن مرداس جارا الخ)  
 وسله سعيدين منصور عن هشيم عن يونس ذكره قوله الجار الحار بالانصب فيها ما فعل مضمير  
 أى أحضر أو اطلب ويجوز الرفع أى المطلوب والناظر بالمهملة ونون خفيفة مكسورة بعدها ظف وزن  
 سدس درهم ووجه دخوله في الترجمة ظاهر من جهة أنه لم يشرطه اعتداعا على الإجراء المتقدمة فزاده  
 بعد ذلك على الإجراء المذكور على طريق التفضل ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها  
 حديث انس في قصة أبي طيبة وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه فيه هذا الاستناد ووجه دخوله  
 في الترجمة كونه صلى الله عليه وسلم لم يشرطه على إجراء اعتداعا على العرف في مثله وثانها حديث عائشة  
 في قصة هند وسبأ في الكلام عليه في كتاب التفقات والمراد منها قوله حدى من ماله ما يكفيني بالمعروف  
 فأحال على العرف فيأبى فيه تعدي بشرى وثالثها حديث عائشة في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستغفف  
 وسبأ في الكلام عليه في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى فانه ساقه عن إسحق هذا بهذا الاستناد ظهر  
 من سياق أنه هنا يلفظ عتيان بن فرقد وهناك يلفظ عبد الله بن نعيم وقد ذكره هنا بلفظ وإلى التيم الذي  
 يقيم عليه وقال ابن التيم الصواب يقوم لانه من القيام لا من الإقامة (قلت) وكذا أخرجه ابو نعيم  
 من ربه آخر عن هشام يوضع في رواية ابن عمر في ذلك ولا في رواية أبي اسامة في الوصايل ورواية  
 يقيم موجهة أى يلازمه أو يقيم نفسه عليه واسحق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور كجزمه بخلف  
 وغيره في الأطراف وقد استخرج ابو نعيم من مستند إسحق بن راهره عن ابن نعيم وقال أخرجه

علي جناح أن أخذ من مله من أقال حنذي أن توبوا ما يكفل للمعروف يحدثي اسحق حدثنا ابن عمر أخبرنا هشام ومحدثي محمد بن سلمان قال سمعت عثمان بن عفراء قال سمعت هشام بن عروة يتحدث عن أبيه أنه سمع عائشة رضي الله عنها تقول ومن كان غنيا فليتعفف ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف أنزلت في الوالي البكر الذي قضى عليه ويصلح في مال الله كان فقيرا أو كل منه بالمعروف (باب بيع الشرب من ثمرة) حدثني محمود بن عبد الرزاق أخبرنا معمر ٢٧٨ عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر رضي الله عنه قال حل رسول الله

البخاري عن اسحق وقال في التفسير أخرجه البخاري عن اسحق بن منصور وهشام بن عروة وعثمان بن خرقد بن اوفاء بن جعفر هذا هو الطار الصري فيه مقال لكن لم يصرح به البخاري موسى لا سوى هذا الحديث وقد قررنا بين غيرود ذكره آخر تعليق في المغازي والمراد منه في الترجمة حواله والي اليتيم في كله من ماله على العرف ﴿قوله باب بيع الشريك من شركه﴾ قال ابن بطال هو جائز في كل شيء مشاع وهو كبيعته من الاجنبي فان باعه من الاجنبي فليس بشرك في الشفعة وان باعه من الشرك ارضعت الشفعة وذكره حديث جابر في الشفعة وسأى الكلام عليه في بابيه وحاصل كلام ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة وقال غيره معنى الترجمة حكم بيع الشريك من شركه والمراد منه خض الشريك أن لا يبيع ما فيه الشفعة الا من شركه لانه ان باعه لغيره كان الشريك يأخذها بالشفعة فلهذا قيل وجه المناسبة ان الدار اذا كانت بين ثلاثة فباع أحدهم فلا يخرج من الثالث أن يأخذها بالشفعة ولو كان المشتري شركه لم يقل يبنى على الخلاف هل الاخذ بالشفعة أخذ من المشتري أو من البائع فان كان من المشتري فيكون شركه يكونان كان من البائع فهو شركه يبيعه وقيل مراده أن الشفع ان كان له الاخذ فلهذا اذا كان شركه أن يبيع لذلك بطريق الاختيار بل أولى والله أعلم ﴿قوله باب بيع الارض والوراء والعروض مشاع غير مقسوم﴾ ذكره حديث جابر في الشفعة ايضا وسأى في مكانه وذكرنا اختلاف الرواية في قوله كل مال يقسم وكل مال لم يقسم فقال عبد الواحد بن زياد وهشام بن يوسف عن معمر كل مال يقسم كل مال لم يقسم عبد الرزاق قال عبد الرحمن بن اسحق وطريق هشام وصله الموثق في ترك الحيل وطريق عبد الرزاق وصله في الباب الذي قبله وطريق عبد الرحمن بن اسحق وصله مسند في مسنده عن بشر بن الفضل عنه ووقع عند السرخسي في رواية عبد الرزاق في رواية عبد الواحد في الموضوعين كل مال وللباقين كل ما في رواية عبد الواحد وكل مال في رواية عبد الرزاق وقد رواه اسحق عن عبد الرزاق بلفظ قضى بالشفعة في الاموال لم تقسم وهو روح رواية غير السرخسي والله أعلم قال الكرماني الفرق بين هذه الثلاث بين قوله تابعه وقال برواه أن المتابعة أن يروي الراوي الاخر الحديث بینه والرواية أنما تستعمل عند المذاكره والافعال أعم وما ادعاهم من الاتحاف في المتابعة مردود فانها أعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى وحصره الرواية في المذاكره مردود ايضا فان في هذا الكتاب ما عرّفه بقوله رواه فلان ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة حدثنا أو الذي هنا بخصوصه فبعد عبد الرحمن بن اسحق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع كونه أخرجه الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحمن ﴿قوله باب اذا اشتري شيئا لغيره بغير اذنه﴾ فرضي هذه الترجمة معقودة لبيع القضولى وقيل مال البخاري فيها الى الجواز وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين اختلف عليهم الصخرة في الغار وسأى في شرحه في أخر احاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قول أحدهم في استأجرت أجدرا يهرق من ذرة فاعطيت فأتى فصدت الى الفرق فرزعت حتى اشتريت منه بقرا ورأى اطفالا فيه تصرفه الرجل في مال الاجير بغير اذنه لو لم يعمه وأعطاه أخذوه في وطريق الاستدلال به يبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور على خلافة والخلاف فيه شهر لكن يقرر بأن النبي صلى الله عليه وسلم ساقه مساق المدح والثناء على فاعله وأقره على ذلك ولو كان لا يجوز زينة

صلى الله عليه وسلم الشفعة  
في كل مال لم يقسم فاذا  
وقعت الحدود وصرفت  
الطرق فلا شفعة **باب**  
مع الارض والدور والعروض  
مشاعا غير مقسوم **حديث**  
محمد بن محبوب حدثنا  
عبد الواحد حدثنا معمر  
عن الزهري عن أبي سلمة  
ابن عبد الرحمن عن جابر  
ابن عبد الله رضى الله  
عنهما قال قضى النبي صلى  
الله عليه وسلم بالشفعة في  
كل مال لم يقسم فاذا وقعت  
الحدود وصرفت الطرق  
فلا شفعة **حديث** مسدد  
حدثنا عبد الواحد بهذا  
وقال في **كتاب** الميراث  
تابعه هشام عن معمر  
قال عبد الرزاق في كل  
مال روى عبد الرحمن بن  
اسحق عن الزهري **باب**  
اذا اشترى شيئا بغيره غير  
اذنه فرضي **حديث** يعقوب  
ابن ابراهيم حدثنا ابو  
صاحم اخبرنا ابن جريح  
قال اخبرني موسى بن  
عقبة عن نافع عن ابن  
عمر رضى الله عنهما عن  
النبي صلى الله عليه وسلم

قال خرج ثلاثة نفر يمضون فأصابهم المطر فدخلوا في غاري جبل فاطلعت عليهم صخرة قال فقال بعضهم لبعض ادعوا  
إلهه بأفضل عمل علمتموه فقال أحدهم اللهم إني كان لي أبوان شيخان كبيران فكنت أنزع فأري ثم أجي فأطلب فأجي بالحلاب فأتني به  
أبوي فيشيران ثم أضي أصبيرة رأه لي وأمر أني أكتسب ليلته ففخت فإذا هما تالمان قال فكبره أن أوقظهما أو الصبيرة تضاعون عند رجلي  
ففر من ذلك دأبي ودايها حتى طلع الفجر اللهم إني كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عن عتقنا وجهك فافرج عنهم

فهذا الطريق يصح الاستدلال به لا يجوز كونه مفرغ من قتنا وفي اقصاء البخاري على الاستنباط لهذا الحكم بهذه الطريق دلالة على ان الذي أخرجه في فضل الخيل من حديث عروة البارقي قصة بيته الشاة لم يقصده الاستدلال لهذا الحكم وقد اوجب عن حديث الباب بأنه محتمل انه استأجره بقرق في الذمة ولما عرض عليه الفرق فلم يقبضه استمر في ذمة المستأجر لان الذي في الذمة لا يتعين الا بالقبض فلما تصرف فيه المالك صح تصرفه سواء اعتقده لنفسه او لاجيره ثم انه تبرع بما اجتمع منه على الاجير ضمانه والله اعلم قال ابن طال بوفيه دليل على صحة قول ابن القاسم اذا اودع رجل رجلا طعاما فباعه المودع ممن فرضى المودع فله الخيار ان شاء اخذ الثمن الذي يباعه به وان شاء اخذ مثل طعامه ومنع اشهب قال لانه طعام طعام فيه خيار واستدل به لا في روى قوله ان من غصب قحافا فزرعه ان كل ما اخرجت الارض من القمح فهو لصاحب الحنطة وسأني بقية الكلام على هذا الشرع وما يتعلق به مع الكلام على بقية فوائده حديث اهل الفاروق واخبار احاديث الانبياء وقوله في هذه الطريق اخبارنا بن جريح اخبرني موسى بن عبيدة عن نافع فيه ادخال الوساطة بين ابن جريح ونافع وابن جريح قد سمع الكثير من نافع فقيه دالة على قلة تدليس ابن جريح وروايته عن موسى من نوع رواية الاقران وفي الاسناد ثلاث من التابعين في نسق وقوله في المتن الخلاب بكسر المهملة وتخفيف اللام آخره موحدة الا انه الذي يحل فيه امر الدار الذي وقوله يتضاغون معجمتين اي يتباكون من الضنا وهو البكاء بصوت قووله فرحة يضم الفاء ويجوز القمح والفرق تقدم في الزكاة والذرة يضم المعجمة وتخفيف الراء معروف ﴿قوله باب الشر او البيع مع المشركين واهل الحرب﴾ قال ابن طال معاملة الكفار جائزة الا بيع ما يستعين به اهل الحرب على المسلمين واختلف العلماء في بياحة من تألب ماله الحرام ووجه من رخص فيه قوله صلى الله عليه وسلم للمشرك ان يعام به وفيه جواز بيع الكافروا بآيات ملكه على ما في يد وجواز قبول الهدية منه وسأني حكم هدية المشركين في كتاب الهدية (قلت) واورد المصنف فيه حديث الباب باسناده هذا ان سبأ قامته وبأى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى وقوله فيه مشعان بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهمل و آخره نون ثقيلة اي طول ثلث الشعر وسأني تفسير للمصنف في الهدية وقوله يعام عليه منصوب بفعل مضمر اي اصبه ويجوز ان يكون جواز الرغوى هذا وقد تقدم قرياني باب بيع السلاح في الفتنة ما يتعلق بياحة اهل الشرك ﴿قوله باب شراء المملوك من الحر وبهتة وعقته﴾ قال ابن طال فرض البخاري هذه الترجمة اثبات ملك الحر في جواز تصرفه في ملكه بالبيع والهبة والعق وغيرها اذ اقر النبي صلى الله عليه وسلم سلمان عندهما لهما من الكفار وامره ان يكتب قبل الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنه حديث الباب ﴿قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم (السلطان) اي الفارسى﴾ كاتب وكان حرا ظلموه وباعوه هذا طرف من حديث وسيله اهلوا الطبراني من طريق ابن اسحق عن عاصم بن عمر عن مجاهد بن يسعد عن سلمان قال كنت بجلال فاصفا ذكرا الحديث بطوله وفيه ثم مررت بقر من كلب فحار فخلصوني معهم حتى اذا قدموا بي وادى القرى ظلموني فباعوني من رجل يهودي الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتب سلمان قال فكانت صاحبي على ثلثا تمودية واخرجه ابن حبان والحاكم في صحيحهما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سلمان نحوه وبخرمه ابو احمد وابو يعلى والحاكم من حديث يزيد بن عطاء ﴿تفسيره﴾ قوله كان حرا ظلموه وباعوه من كلام البخاري تلخصه من قصته في الحديث الذي علقه وغلن الكر ما في انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد قوله لسلمان كاتب سلمان قال قوله لو كان حرا لكان قال النبي لا من قوله كاتب ثم قال كيف امره بالكتابة وهو حرا وجيب بأن امره بالكتابة بمرورنا لا جبقها وكانه اذا قد تسلسل وتخلص من الظلم كذا قال وعلى تسليم ان قوله لو كان حرا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لا يتعين منه جعل الكتابة على الجواز لاحتمال ان يكون اراد بقوله لو كان حرا اي قبل ان يخرج من يده فيقع في امر الذين ظلموه وباعوه ويستفاد فاشترى منه شاة ﴿باب شراء المملوك من الحر وبهتة وعقته﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم لسلمان كاتب كان حرا ظلموه وباعوه

منها حتى تطعمها مائة دينار فسبغت فيها حتى جعلها قلما فاعدت بين جنبيها قالت اتق الله ولا تفنن اللحم الابحقة فسميت وتركتها فان كنت تعلم اني فعلت ذلكا فاقاموهن فخرج عنقرربة قال فخرج منهم الثلثين وقال الاسرار اللهم ان كنت تعلم اني استأجرت أجرا بقرق من ذرة فأعطيه وأني ذلك أن يأخذ فمعدت الى ذلك الفرق فزرعته حتى اشترت منه قرا وراعيها ثم جاء فقال يا عبد الله أعطني حتى قلت اطلق الى تلك البقرة وراعيها فقال أنتهزئ في قال قلت ما أنتهزئ بك ولكنك انت الذي لم ان كنت تعلم اني فعلت ذلكا فاقاموهن وجهن فخرج عنقر فاشف منهم في باب الشر او البيع مع المشركين واهل الحرب في حديثنا ابو التتبان حديثا معتبرا بن سلمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبيد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال كتابع النبي صلى الله عليه وسلم في ما روى من مشعان طول بل يغم بسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يعام عليه ان قال أم هبة قال لا بل بيع فاشترى منه شاة ﴿باب شراء المملوك من الحر وبهتة وعقته﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم لسلمان كاتب كان حرا ظلموه وباعوه

وسبي هم اروسهين بولال وقال تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق والعلمين فضلو ابراهيم الرزقهم على ما ملكتم ايمانهم الى قوله  
 اقبضوا الله يجمعون بعددنا ايمان اخرا ناسب حدثنا ابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم هاجرا ابراهيم عليه السلام سارة فدخل بها قومه فهاهله من الملوك اوجبار من الجبارة فقبل دخل ابراهيم بها هاهي من احسن  
 النساء فأرسل اليه ايا ابراهيم من هذه الى معن قال اخي ثم رجع اليها فقال لا تكذبني حديثي فاني اخبرتهم انك اخي والله اني على الارض  
 من مؤمن غيري وغيرك فأرسل بها اليه ٢٨٠ ققام اليها فقامت وتوا وتصلى فقالت اللهم ان كنت آمنت برب رسولك واحصت

من هذا كله تقرر بإحكام المشرقين على ما كانوا عليه قبل الإسلام وقذفالطبري أعمار اليهودي على تصرفه في سلمان بالبيع ونحوه لأنه لما ملكه لم يكن مسلماً على هذه الشريعة وإنما كان قد تنصر وحكم هذه الشريعة أن من غلب من الكفار على قس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب فيمن دخل في الإسلام أنه يدخل في ملك الغالب **(قوله)** وسي عمار وصهيب دلال) أما قصة سي عمار فأنه طهر المراد منها لأن عماراً كان عربياً غلبه بالنزول والمهمة ما وقع عليه سي وعاسكن أبو ياسر مكة وثالث بني مخزوم فز وجوه سبية وهي من مواليهم فولدت له عماراً فيحتمل أن يكون المشرقون عماراً معاملة السي لكون أمه من مواليهم دخلت في رقبهم وأما صهيب فقد رأى سعدان أباه من الغر بن قاسط وكان عاملاً لكسرى فبنت الروم صهيلاً مغزرتاً حل فلوساً فأتاعه منهم عبد الله بن جلدان وقيل بل هر ب من الروم إلى مكة فخالف ابن جلدان وسبقاً في الإشارة إلى قصته في الكلام على الحديث الثالث وأما بلال فقاتل مسددي في مسنده حدثاً متصراً عن أبيه عن نعيم بن أبي هند قال كان بلال لا يتم أبى جهل فعذب به فبعث أبو بكر وجلا فقال اشترى بلالاً فأعتقه وروى عبد الرزاق عن طريق سعيد بن المسيب قال قال أبو بكر للعباس اشترى بلالاً فأعتقه وأبو بكر وفي المغازي لأبي إسحق حدثني هشام بن عروة عن أبيه قال مر أبو بكر بأمية بن خلف وهو صلب بلالاً فقال لا اتقي الله في هذا المسكين قال أنتهذه أنت جأري فأعطاه أبو بكر غلاماً أجده منه وأخذ بلالاً فأعتقه وبوجه بين القصصين بأن كلاماً أمية وأبي جهل كان يعذب بلالاً ولهما غروب فيه **(قوله)** وقال الله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق الآية) موضع الترجمة منه قوله تعالى على ما ملكت أيمانهم فأثبت لهم ملك المؤمنين مع كون ملكهم غالباً كان على غير الأوضاع الشرعية وقال ابن المنير مقصوده محبة ملك آخرى وملك المسلم عنه والمخاطب في الآية المشرقون والذين يقع على وقع لهم بالنسبة إلى ما علموا به أسنانهم من الضم والطمع ولهم ما علموا بهم بذلك وليس هذا من غرض هذا الباب ثم ذكر للمصنف في الباب أربعة أحاديث أحدها حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم عليه السلام وسارة مع الجبار وفيه أنه أعطاهما جبراً ووقع هنأ حرهما مرة بل لهما وقوله كتب بضع الكاف والموحدة بعد ما شاة أي أنزله وقيل رد ما شاة وقيل أنزله وقيل صرعه وقيل صرفه وقيل أنه كاهها كلها ابن السني وقال أنها متفارة وقيل أصل كتب كبد أي بلغ الهلكة فابدلت الدال مثناة وقوله أخدم أي مكن من الخدم وقسماً في الكلام عليه مستوفى في أحاديث الأنبياء وموضع الترجمة منه قول الكفار اصطوا هاهنا وقول سارة منه وأما إبراهيم عليه السلام ذلك قصيه محبة الكفار فأنها حديث عائشة في قصة ابن ولده زعفة وقد تقدم قريباً في الكلام عليه في الباب المحال عليه ثم وموضع الترجمة منه تقرر برأى النبي صلى الله عليه وسلم ملكاً زعموا لولده جبراً أحكام الرق عليها فأنها حديث صهيب **(قوله)** عن سعد (أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف **(قوله)** قال عبد الرحمن بن عوف لصهيب أتى الله لادع إلى غيري) كان صهيب يقول أنا ابن سنان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل وسوق نسباً ينتهي إلى الغر بن قاسط وأن أمه من بني تميم وكان لسانه

[illegible]



رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمت على ما سلف لك من خير \* (باب جلود الميتة قبل أن تدبغ) \* حدثنا زهير بن حرب حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أيمن صالح قال حدثني ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا استمتعتم بها لها قالوا أنها ميتة قال انكحروا كلها \* (باب قتل الخنزير) \* وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير \* حدثنا تميم بن سعيد حدثنا الليث بن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يوشكن أن يقتل فيكم ابن مريم حكما مقسطا فيكسر الصلب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويضيض المال حتى لا يشبه أحد \* (باب) لا يلبس شعم الميتة ولا يباع ودك \* رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا الجديدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار

أعجبنا لأنعمي بين لروم فقبل عليه لسانهم وقد روى الحالك من طريق محمد بن عمرو بن حنيفة عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال قال عمر لصهيب ما وجدته علي في الإسلام الا ثلاثة أشياء اكنبت إليهم وألنا لآدم شيئا وتدعى إلى النمرين فأسط فقال أما الكنية فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كنانى وأما لفظة فان الله يقول وما أعظم من شيء فهو يحلقه وأما النسب فلو كنت من روثه لا قسمت اليها ولكن كان العرب تسي بعضهم بعضا فسبوا ناس بعد أن عرفتم رثى وأهل فباعوا في فاختت بلسانهم يعني لسان الروم ورواها الحالك أيضا وأجد أبو يعلى وابن سعد الطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حوزة بن صهيب عن أبيه أنه كان يكتي إليهم ويقول اللهم العربي يعلم الكثير فقال له عمر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كنانى وأبو جبريل من الغنم فأسط من أهل الموصل ولكن سبني الروم خلاصا صغيرا بعد أن عقلت قومي وعرفت نسي وأما الطعام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خياركم من أطعم الطعام ورواها الطبراني من طريق زيد بن أسلم عن أبيه قال خرجت مع عمر حتى دخلنا على صهيب فلما رآه صهيب قال يا عباس يا عباس فقال عمر ما له يدعو الناس فقتلوا أبا عبد الله وأخاه سلمة بن حفص فقال يا صهيب ما قيلت شي أعياه الا ثلاث خصال فذكرهن وقال فيه وأما تسبى إلى العرب فان الروم سبني وأنا صغير واني لا ذكر أهل بيتي ولو ائى اخلقت عن روثه لا قسمت اليها فهذه طرق تقوى بعضها ببعض فله اتفقته هذه المراجعة منه وبين عمر مرة ومنه وبين عبد الرحمن بن عوف أخرى ويدل عليه اختلاف السياق رابعها حديث حكيم بن حزام أنه قال يا رسول الله أروايت أمورا كنت أتحث بها الحديث وقد قدم الكلام عليه في الزكاة موضع الترجمة منه ما تضمنته الحديث من وقوع الصدقة والتناقة من المشرك فانه يتضمن صحة ملك المشرك ادخلة العتق متوقفة على صحة الملك وسأني الكلام على قوله أتحث بها هو بالثلاثة أو المئنة في كتاب الادب وذكر الكرماني أنه روى هنا التحجب عوحدين وكان الاولى ان ينسب القائل اليها \* (قوله باب جلود الميتة قبل أن تدبغ) أي هل يصح بيعها أم لا أورد فيه حديث ابن عباس في شاة ميمونة وكاهة أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لان كل ما يقع به يصح بيعه وما لا فلا وهذا يجاب عن اعتراض الاماعلي باب ليس في الخبر الذي أوردته تعرض للبيع والانتفاع بجلود الميتة مطلقا قبل الذباغ وبعده مشهور من مذهب الزهري وكأنه اختيار البخاري وجهه مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم انكحروا كلها فانه يدل على ان كل ما ذبح أو كلها مباح وسأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى \* (قوله باب قتل الخنزير) أي هل يشرع كسره فخرم أكله ووجد دخوله في أبواب البيع الاشارة إلى ما أمر بهته لا يجوز بيعه قال ابن التين شذ بعض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير اذا لم يكن فيه ضرارة قال والجوهري على جواز قتله مطلقا والخنزير بوزن غر يبيع بوزنه أسلبة وقيل زائفة وهو مختار الجوهري \* (قوله وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير) هذا طرف من حديث وصله المؤلف كسأني بعد نسخة أبواب ثم ذكر المستصفى في الباب حديث أبي هريرة في نزول عيسى بن مريم فيكسر الصلب ويقتل الخنزير وسأني الكلام عليه مستوفى في احاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قوله يقتل الخنزير رأى يأمر باعدامه بالغة في فخرم أكله وفيه توخي عظم للنصارى الذين يدعون انهم على طريقة عيسى ثم يقتلون كل الخنزير وبالغون في محبة \* (قوله باب لا يلبس شعم الميتة ولا يباع ودك) رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أي روى معناه وسأني شرح ذلك في باب بيع الميتة والاصنام \* (قوله يقع عمر بن الخطاب أن فلانا عخر) في رواية مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة بهذا الاسناد ان سمير باع عخرا فقال قاتل الله سمير زاد اليقين من طريق الزعفراني عن سفيان عن سمرة بن جندب قال ابن الجوزي والقروطي وغيرهما اختلفت كيفية بيع سمرة للخنزير على ثلاثة أقوال أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجوز فباعها لهم فمعتل جواز ذلك وهذا حكمه ابن الجوزي عن ابن

باصرو وجهه وقال كان ينبغي له أن يوليهم بيعها فلا يدخل في محذور وان أخذنا ما نهاهم به بعد ذلك لا ي  
 لم يتطاع محرما ويكون شيئا بقصره وحيث قال هو عليها صدقة ولنا هذه والثاني قال الخطابي يجوز أن  
 يكون باع العصير ممن يتخذ خرا والعصير يسمى خرا كما قد يسمى العنب به لانه يؤخذ اليه قال الخطابي قال  
 ولا يلزم بسمة انما عمن الخمر بعد ان شاع تحريمها وانما باع العصير والثالث ان يكون دخل الخمر وباعها  
 وكان عمر يستقد أن ذلك لا يحلها كما هو قول أكثر العلماء واعتقد سمة الجواز كآثاره وغيره ما بهل التخليل  
 ولا ينحصر الحل في تخليلها بنفسها قال القرطبي تبعه ابن الجوزي والاشبه الاول (قلت) ولا يمتنع على  
 الوجه الاول أخذها عن الجزية بل يحتمل ان تكون حصلت له عن غنيمه أو غيرها وقد أبدى الامام علي في  
 المدخل فيه احتمالا آخر وهو ان سمة علم تحريم الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمها دون  
 عقوبته وهذا هو الظن به ولم أر في شيء من الاخبار أن سمة كان والبالعمر على شيء من أعماله إلا أن ابن  
 الجوزي أطلق أنه كان والبالع البصرة لعمر بن الخطاب وهو وهم فاعلموا على سمة على البصرة أن يادونه  
 عبيد الله بن زياد بعد عمر بدهر وولاء البصرة لعمر قد ضبطوا وليس منهم سمة ويحتمل أن يكون بعض  
 أمرائها استعمل سمة على قبض الجزية (قوله حرمت عليهم الشحوم) أي أكلها والافطوحم عليهم  
 بيعها لم يكن لهم حيلة فاستعصموا من أذائها (قوله فخلوها) بفتح الخيم والميم أي أذاوها بقال جهه اذا أذاه  
 والجلل الشحم المذائب وجه تشبيه عمر بيع المسلمين الخمر بيع اليهود المذائب من الشحم الاشتراك في  
 النبي عن تناول كل منهما لكن ليس كل ما حرم بيعه كالخمر الا هلية وسباع لطيفه فظاهرا  
 اشترى كما في كون كل منهما ماصرا للنبي عن تناوله نجسا هكذا كاه ابن بطال عن الطبري وأقره وليس واضح  
 بل كل ما حرم تناوله لم يحرّم بيعه وتناول الخمر والسباع وغيرهما محرم أكله انما يتأتى بعد نسخه وهو لا يخفى  
 ميتة لانه لا ذكاة ولا اضرار ميتة صار نجسا لم يحرّم بيعه فالإيراد في الأصل غير وارد هذا قول الجمهور روي  
 خالف في بعضه بعض الناس وأما قولهم فيه لانه لم يحرّم عليه الاستمتاع به فطواها وحازها بيعها أو كل  
 منها فطاب عياض عنه بأنه لم يحرّم عليه الاستمتاع به فطواها وحازها بيعها أو كل  
 خارجا والاستمتاع به لغيره في الاستمتاع وغيره حلال اذ ملكها بخلاف الشحوم فان المقصود منها هو  
 الاكل كان محرما على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فافترقا في الحديث لمن العاصي والعين ولكن يحتمل  
 ان يقال ان قول عمر قاتل الله سمة لم يرد به ظاهر بل هي كلمة تنوّلها العرب عند اذاعة الزجر فطال في حقه  
 تقليظا عليه وفيه افاقة تدوى اليها تنزلاتهم لان عمر اكنى ذلك الكلمة عن من يدعوه بتوخيها وفيه ابطال  
 الخيل والوسائل الى المحرم وفيه تجريم بيع الخمر وقد نزل ابن المنذر وغيره في ذلك الاجماع وشذ من قال  
 يجوز بيعها ويجوز بيع العقود المستحل بطنه خرا واختلاف في علة ذلك فقيل لنجاستها وقيل لانه ليس فيها  
 منفعة مباحة مقصودة وقيل للمبالغة في التفرقة عنها وفيه ان الشيء اذا حرم عنه حرم عنه وفيه دليل على ان  
 بيع المسلم الخمر من النبي لا يجوز وكذا قول المسلم الذي يبيع الخمر وأما بيعه على أهل الذمة فيجوز  
 على الخلاف في خطاب الكافر بالزروع وفيه استعمال القياس في الاشياء والنظائر واستدل به على تحريم  
 بيع حبة الكافر اذا قتله وأراد الكافر شراءه وعلى منع بيع كل محرم نجس ولو كان فيه منفعة كالسرقة  
 وأجاز ذلك الكوفيون وذهب بعض المالكية الى جواز ذلك للمشترى دون البائع لاحتياج المشتري لدونه  
 وسبق في باب بيع الميتة من حديث جابر بن الوقت الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذه المقاتلة  
 البحث عن الاستمتاع بشحم الميتة وان حرم بيعها وما يستتبع من تحريم بيع الميتة ان شاء الله تعالى (قوله  
 أخبرنا عبيد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله قاتل الله هودا) كذا بالتوين على ارادة  
 البطون وفي رواية يغير توين على ارادة القليلة وقد ذكر المصنف رواية المستمل في آخر الباب أن معناه  
 لعنهم واستشهد بان قوله تعالى قاتل الحراسين معناه لعن وهو تفسير ابن عباس في قاتل وقوله الحراسون  
 الكذا بن هو تفسير مجاهد وأما الطبري في تفسيره عنهما وقال الهرموى معنى قاتلهم قتلهم قال وفاعل

الله فلا لنا لم يعلم أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال قاتل الله اليهود  
 حرمت عليهم الشحوم  
 فخلوها فباعوها بحدنا  
 عيذان أخبرنا عبد الله  
 أخبرنا يونس عن ابن  
 شهاب قال سمعت سعيد  
 ابن المسيب عن أبي هريرة  
 رضى الله عنه أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 قاتل الله يهودا حرمت  
 عليهم الشحوم فباعوها  
 واكلا ما نهاهم قال يونس  
 عبد الله قاتلهم الله لعنهم  
 قاتل لعن الحراسون



ابن خزيمة وابن حبان والاسماعيل في هذا الحديث ومن كنت خصمه خصمته قال ابن التين هو سبحانه  
وتعالى خصم لجميع الظالمين الا انه اراد التشديد على هؤلاء بالتصريح والخصم يطلق على الواحد وعلى  
الاثنتين وعلى اكثر من ذلك وقال الهروي والواحد بكسر أوله وقال القراء الاول قول القصاص ويجوز في  
الاثنتين خصمان والثلاثة خصوم **(قوله أعطى في ثم غدر)** كذا للجميع على حذف المفعول والتقدير  
أعطى يمينه في أي عاهد عهدا وحلف عليه بالله ثم قضه **(قوله باع حرافا كل غنمه)** خص الاكل  
بالذكور لانه أعظم مقصود ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمر في رواية لا تقبل منهم صلاة  
فذكرهم ورجل اعتد محروا وهذا أعم من الاول في الفعل واخص منه في المفعول به قال الخطابي اعتبار  
الحرف يقع باحسين أن يفتقه ثم يكتف ذلك أو يحد والثاني أن يستخدمة كرها بعد العتق والاول أشدهما  
**(قلت)** وحديث الباب أشد لان فيه مكنم العتق أو يحده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الغنم فمن  
ممن كان الوعيد عليه أشد قال المهلب وإنما كان الله شديد بالان المسلمين أكتفاء في الحرقة في باع حرافا قد  
منته الصنف فيما باع الله وازمه الفل الذي أشده الله منه وقال ابن الجوزي الحرف عبد الله فمن جنى عليه  
فخصمه سيده وقال ابن المنذر لم يختلف في أن من باع حرافا أنه لا قطع عليه يعني إذا لم يسهقه من حرز مثله  
الامار يروى عن علي بن قطيع ممن باع حرافا وكان في جواز بيع الحرافا خلاف فقدم ثم ارتفع فروى عن علي قال  
من قرأ على نفسه بانه عبد فهو عبد **(قلت)** يستعمل أن يكون محله فيمن لم يعلم حرته لكن روى ابن أبي  
شعبة عن طريق قاذرة أن رجلا باع نفسه قضي عمر بانه عبد وجعل يثنيه في سبيل الله ومن طريق زرارة بن  
أوفى أحد التابعين أنه باع حرافا في دين وقتل ابن خزيمة الحرافا في باع في الدين حتى نزلت وإن كان ذو عسرة  
فقطرة إلى ميسرة وقتل عن الشافعي مثل روايته زرارة ولا يثبت ذلك أكثر الاحباب واستقر الاجماع على  
المنع **(قوله ورجل استأجر أجرا فلسطيني منه ولم يسله أجره)** هو في معنى من باع حرافا أو كل غنمه لانه  
استوفى منفعة بغير عوض وكانه أكلها ولانه استخدمه بغير أجره وكأنه استعبده **(قوله باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع أرضهم)** كذا في رواية أبي هريرة يفتح الحرف كسر الصاد المعجمة جمع أرض  
وهو جمع شاذ لانه جمع جمع السلامة ولم يبق مفرد صالح الا ان الراوي المفرد ساكنة وفي الجمع محركة **(قوله)**  
**حين بجلهم)** أي من المدينة **(قوله في المقبري عن أبي هريرة)** يشير إلى ما أخرجه في الجهاد في باب  
إخراج اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال يأتين في المسجد اذا خرج  
علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال اطلقوا إلى اليهود وفيه فقال إلى أربان أجليكم فمن وجد منكم بماله  
شيا فليسعه وهذه القصة وقعت لبني النضير كما سيأتي بيان ذلك في موضعه وكان المصنف أخذ بجمع الأرض من  
عموم بيع المال وقد تقدم في أبواب الحيا في قصة عثمان وابن عمر اطلاق المال على الأرض وغفل الكرماني  
عن الإشارة إلى هذا الحديث فقال بما ذكر البخاري هذا الحديث هذه الصيغة مقتضاها لكونه لم يثبت  
الحديث المذكور على شرطه والصواب أنها تنفي هذا بالإشارة إليه لا بما ذكره من تعدد فقر من تكرار  
الحديث على صورته بغير قاطعة زائدة كما هو الغالب من عاداته **(قوله باب بيع العبد والحياوان بالحيوان نسيئة)**  
التقدير يبيع العبد بالعبد نسيئة والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف العام على الخاص وكانه اراد بالعبد  
جنس من يستعبد فدخل فيه الذكرا والانثى وان كانت كرقصة صفية أو أشار إلى الخاص بحكم الذكر بحكم الانثى  
في ذلك لعدم الفرق قال ابن طلال اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى الجواز لكن شرط مالك أن يختلف الجنس  
ومنع الكوفيون وأحمد مطلق الحديث سمة المخرج في السنن ورواه ثابته الا أنه اختلف في جماع الحسن من  
سمة وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطحاوي ورواه ثقات أيضا لانه اختلف في وصفه ورواه  
فريق البخاري وغير واحد ورواه عن جابر عند الترمذي وغيره وسانده ليدن وعن جابر بن سمرة عند  
عبد الله بن زياد الترمذي ورواه عن جابر عند الطحاوي والطبراني واحتج الجمهور بديث عبد الله بن عمر  
وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا وفيه فابتاع البعير بالبعيرين بامر رسول الله صلى الله عليه

أعطى في ثم غدر ورجل  
باع حرافا كل غنمه ورجل  
استأجر أجرا فلسطيني  
منه ولم يسله أجره **(باب)**  
أمر النبي صلى الله عليه  
وسلم اليهود ببيع أرضهم  
حين أجلهم **(باب)** فيه  
المقبري عن أبي هريرة  
**(باب يبيع العبد والحيوان  
بالحيوان نسيئة)**

وسلم أخرجه لداقعي وغيره واستاده قوی واجت البخاری حنا بقصة صفية واستثم دبا تار الصحابة (قوله)  
 واشترى ابن عمر وراثة ثار جده أجرة الحديث) وصلة مالك والشافعي عنه عن نافع عن ابن عمر يهدوا وراه  
 ابن أبي شيبة من طريق أبي بشر عن نافع عن ابن عمر اشترى ناقة بارية أجرة بركة فقال لصاحب الناقة  
 اذهب فاطر فان رضيت فقدر حب السبع وقوله وراثة أي ما أمكن ذكره من الأبل ذكر أودنتي وقوله  
 مضمونة صفقة وراثة أي تكون في ضمان البائع حتى يوفى أي يسلمها المشتري والبركة قطع الرامو الموحدة  
 والمعجبة مكان معروفي بين مكة والمدنية (قوله وقال ابن عباس قد يكون البعير خير من البعيرين)  
 وصلة الشافعي من طريق طلوس ابن عباس سئل عن بعير يبيع بن قتالة (قوله واشترى نافع بن خديج  
 بعيرا يبيع بن فاعطاه أحدهما وقال آتيل بالآخر غدار هو ان شام الله) وصلة عبد الرزاق من طريق  
 مطرف بن عبد الله عنه وقوله رواه يفتح الرامو سكون الهاء أي سهلا وهو الرامو السهل والمراد به عتاتان  
 بآتيه بعسر معان غير مطل (قوله وقال ابن السيب لارباقي الحيوان البعير بالبعيرين والشافعي التاني  
 أجل) اما قول سعيد فوصلة مالك عن ابن شهاب عنه لارباقي الحيوان وصلة ابن أبي شيبة من طريق  
 أخرى عن الزهري عنه لأبى البعير بالبعيرين نبذة (قوله وقال ابن سيرين لأبى يسير يبيع بن ودرهم  
 بدرهم نبذة) كذا في معظم الروايات ووقع في بعضها ودرهم بدرهم نبذة وهو خطأ والصواب  
 درهم بدرهم وقد وصله عبد الرزاق من طريق أيوب عنه بلقط لأبى يسير يبيع بن ودرهم بدرهم نبذة  
 فان كان أحد البعيرين نبذة فهو مكروه وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه أنه كان لا  
 يرى بأبى البعيرين بالحيوان يبدأ بالهراهم نبذة ويكره ان تكون الدراهم خندا والحيوان نبذة (قوله)  
 كان في السبي صفية قصارت الى دحية ثم صارت الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا أوردته مختصرا واذن  
 بذلك الى ما وقع في بعض طرقه مما يناسب ترجمته انتهى صلى الله عليه وسلم عوض حبة عنها بسبعة أرؤس وهو  
 عنه سلم من طريق جادين ثابت والمصنف من وجه آخر كسأني فقال لدية خنجر بثمان السبي غيرها  
 قال ابن بطال يزل تبدلها ببحار غير معينة فتخارها منزلة يبيع جارية بحجارة نبذة وسأني الكلام على قصة  
 صفية هذه مستوفى في غزوة خيبر ان شاء الله تعالى (قوله باب بيع الرقيق) أورد فيه حديث أبي عبد الله  
 قال يا رسول الله انما تصيب سببا فانصب بالانحان الحديث ودلالة على الترجمة واضحة وسأني الكلام عليه في  
 كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وقوله في هذا السياق انه هنا هو جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا رسول الله انما تصيب سببا يورهم انه السائل وليس كذلك بل وقع في السياق حذف ظهر يانه مما لحقه السائق  
 عن عمر وبين منصور عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلقط ينها هو جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم  
 جابر بن الانصاري فقال فذكره وسأني البحث في ذلك (قوله باب بيع المذبر) أي الذي علق  
 مالكه فتقعه بموت ماله كسمى بذلك لان المذبر دبر الحياة ولان فاعله دبر أمر دنياه وآخرته أماداته  
 فياستمراره على الانتفاع بمجده عبده وأما آخره فيتحصيل ثواب العتق وهو راجع الى الاول لان تدبير  
 الامر مأخوذ من النظر في العاقبة فيرجع اليه دبر الامر وهو أعز وقد أعاد المصنف هذه الترجمة في كتاب  
 العتق وضرب عليها في نسخة الصغاني وصارت أحاديثها خلة في بيع الرقيق وتوجيهها واضح وكذا  
 هو في رواية النسائي وأورد المصنف فيه حديثين كل منهما من طريقين الاول حديث جابر في المذبر  
 (قوله حديثنا السبعيل) هو ان أي خاله وعطاء هو ابن رباح وفي الاسناد ثلاثين التابع في  
 نسق اسمعيل وسلمة وعطاء فلم يعامل وسلمة قرينان من صفات التاوين وعطاء من أساطهم (قوله)  
 باع النبي صلى الله عليه وسلم المذبر (قوله) هكنا أوردته مختصرا أخرجه ابن ماجه من طريق وكيع  
 كذلك وأخرجه أحمد بن وكيع كذلك لكن زاد عن صفيان واسمعيل جميعا عن سلمة وأخرجه الاسماعيل

البعيرين واشترى نافع بن  
 خديج بعيرا يبيع بن  
 فاعطاه أحدهما وقال  
 آتيل بالآخر غدار هو  
 ان شاء الله وقال ابن السيب  
 لارباقي الحيوان البعير  
 بالبعيرين والشافعي التاني  
 الى أجل وقال ابن سيرين  
 لأبى يسير يبيع بن  
 ودرهم بدرهم نبذة  
 \* حديثنا سلمان بن حرب  
 حديثنا جادين بن ريد  
 ثابت عن أنس قال كان  
 في السبي صفية قصارت  
 الى دحية الكلبي ثم صارت  
 الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم \* (باب بيع  
 الرقيق) \* حديثنا أبو  
 اليمان أخبرنا شبيب  
 عن الزهري قال  
 أخبرني ابن عمر زان  
 أبوسعبد الخدري رضى  
 الله عنه أخبره انه  
 ينما هو جالس عند  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال يا رسول الله انما تصيب  
 سببا فتقبع الانحان  
 فكيف ترى في  
 العزل قال أو انكم  
 تتعلمون ذلك لانعلبكم  
 أن لا نعلم اولادكم  
 فام ليست نسمة كنية  
 انه ن فخرج الامي  
 خارجة \* (باب بيع

المذبر) \* حديثنا ابن عمر حديثنا وكيع حديثنا اسمعيل عن سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر رضى الله عنه قال باع النبي صلى الله عليه وسلم  
 المذبر \* حديثنا قتيبة حديثنا صفيان



وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فليست بها زوجها بحضه ولا تستبرأ العذراء وقال عطاء لأس أن يصيب من جاريته الحامل مادون الفرج وقال الله تعالى الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم \* حدثنا عبد القادر بن داود حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي بن أخطب وقد قتل زوجها وكانت عروسا فاصطفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه فخرج بها حتى بلغنا سد الرواحا فحلت فخي بها ثم صنع حبسا في نزع صغير ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن من حولك فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفية ثم خرجنا إلى المدينة قال فرأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحوي لها وراه بعباءة ثم يجلس عنده يبره فضع ركبته فضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب فباب بيع النينة

ومن قال جائزا أجازوا الأول قال مالك والأوزاعي والكوفيون وبالثاني قال الشافعي وبأهل الحديث وجههم حديث الباب ولا نه تعليق للعلق بصفة أنقر الد السيد بها فيمكن من بيعه كمن علق عقده بغير الولد مثلا ولأن من أوصى بعتق شخص جاز له بيعه باتفاق فليحق به حوازي بيع المذبر لأنه في معنى الوصية وقيد باليث الجواز بالخامسة والأفكره وأجاب الأول بأنها قضية عين لا عموم لها فيجعل على بعض الصور وهو اختصاص الجواز عما إذا كان عليه دين وهرم فهو ومذهب أحد والآخر في مذهب مالك أيضا وأجاب بعض المالكية عن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم رد تصرف هذا الحل لكونه لم يكن له مال غيره فيستدل به على رد تصرف من قصد جميع ماله وأدعى بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم إنما جعل نكته للمذبر لا لرقبه واشتج عموما وابن فضال عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال لأس أن يبيع خدمة المذبر آخر به إلا رطلي ورجل أسنادا فقلت ألا أنه اختلف في وصله ووارثه ولو وصح لم يكن فيه حجة إذ لا دليل فيه على أن البيع الذي وقع في قصة المذبر الذي اشتراه نهم بين الحام كان في منفعة دون رقبته الحديث الثاني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في بيع الأمة إذا زنت وقد تقدمت الإشارة إليه في باب بيع العبد الزاني وأورد هنام وجه آخر عن أبي هريرة ووجه دخوله في هذا الباب عموم الأمر ببيع الأمة إذا زنت فيشمل ما إذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه حوازي بيع المذبر في الجملة وأما ما وقع في رواية النسفي وفي نسخة الصفا في فلا يحتاج إلى الاعتذار ﴿قوله باب هل يسافر الجارية قبل أن يستبرأ﴾ هكذا قيد بالسفر وكان ذلك لكونه مظنة الملامسة والمباشرة غالباً ﴿قوله ولهم بالحسن بأس أن يقبلها أو يباشرها﴾ وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال وكان ابن سيرين يذكر ذلك وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب ما دون الفرج قال المداودي يقول الحسن إن كان في المسبية صواب وعقبه ابن التين بأنه لا فرق في الاستبراء بين المسبية وغيرها ﴿قوله وقال ابن عمر إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فليست بأزواجها بحضه ولا تستبرأ العذراء﴾ أم قوله الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن نافع عنه وأما قوله لا تستبرأ العذراء فوصله عبد الرزاق من طريق أيوب بن نافع عنه وكانه يرى أن البكارة تمتع للجل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء ونظر وعلى تقديره ففي الاستبراء ثابتة فعبء ولها تستبرأ التي أتت من الحيض ﴿قوله وقال عطاء لأس أن يصيب من جاريته الحامل مادون الفرج﴾ قال الله تعالى الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال ابن التين إن أراد عطاء بالحامل من حلت من سيدها فهو قاسد لأنه لا يرتاب في حله وإن أراد من غيره ففيه خلاف (قلت) والثاني أشبهه بمراده ولفظ قد مدون الفرج ووجه استدلاله بالإجابة أنها دلت على جواز الاستمتاع بجميع وجهه فخرج الوطء دليل في الباقي على الأصل ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس في قصة صفية وسأيت بمسوطا في المغازي والفرس منه هنا قوله حتى بلغنا سد الرواحا فحلت فخي بها فان المراد قوله حلت أي ظهرت من حيضها وقد روى البيهقي بإسنادين أنه صلى الله عليه وسلم استبرأ صفية بحضه وأما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم ترك صفية عند أم سلم حتى انقضت عدها فقد شغل جداراويه عن ثابت في رده وفي ظاهره نظر لأنه صلى الله عليه وسلم دخل بها مفصرفة من خير بعد قل زوجها يسير فله عرض من بيع القضاء العدة ولا تخلوا أنها كانت حاملا فاحتمل العدة على طهرها من الحيض وهو المطاوي نواصر في هذا الباب حديث أبي سعد عمر فروة لا توطأ حامل حتى تضع ولا خير ذات حل حتى تحيض حيضة فافي سبايا أو طاس أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح ﴿قوله باب بيع المنيه والأصنام﴾ أي يخرج ذلك والمنيه قطع الميم مازالت عنه الحياة لا بد كاهن سريه والنيه بالكسر المنيه وليست مرادها هنا وتل ابن المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيع المنيه ويستثنى من ذلك المسلم والجارد الأصنام جمع صنم قال الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ماله

جته والصحيح ما كان مصوراً فيهنما معوم وخصوص وجهي فان كان مصوراً فهو وثني وصنم **(قوله عن عطاء)** بين في الرواية الملقاة تأوله الرواية المتصلة ان يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وانما كتب به اليه وليد يذيقه استناد آخر ذكره أبو حاتم في العلل من طريق حاتم بن اسمعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عتبة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال قد روي عنه محمد بن إسحق عن يزيد بن عطاء عن يزيد لم يسمعه من عطاء ولا أعلم أحد من المصريين رواه عن يزيد متابعاً لعبد الحميد بن جعفر فان كان حفظه فهو صحيح لأن محله الصدق قلت فذا اختلف فيه على عبد الحميد ورواية أبي حاتم عنه الموافقة لرواية غيره عن يزيد أرجح فتكون رواية حاتم بن اسمعيل شاذة **(قوله عن جابر)** في رواية أحد عن حجاج بن محمد عن الليث بن سعد سمعت جابر بن عبد الله بن جهمك **(قوله وهو)** بكم عام الفتح فيه بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أحاده صلى الله عليه وسلم لسمعه من لم يكن سمعه **(قوله ان الله ورسوله حرم)** هكذا وقع في الصحيحين باستناد القليل الى ضمير الواحد وكان الأصل حرم ما قال القرطبي انه صلى الله عليه وسلم تأديب ثم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين لانه نوع ملوذه على الخطيب الذي قال ومن بعضهما كذا قال ولم يتفق الرواة في هذا الحديث على ذلك فان في بعض طرقه في الصحيح ان الله حرم ليس فيه ورسوله وفي رواية لابن مردويه من وجده آخر عن الليث ان الله ورسوله ملو قد صح حديث انس في النهي عن اكل الخمر الا اهليه ان الله ورسوله نهياكم ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث فيها كتم التحقيق جواز الافراد في مثل هذا وجهه الاشارة الى أن أمر النبي ناهي عن أمر الله وهو تحريم الله ورسوله أحق أن يرذره والمخالف في هذا ان الجلالة الاولى حذفته لالة الثانية عليها والتقدير عند سيبويه والله احق أن يرذره ورسوله أحق أن يرذره وهو قول الشاعر

نحن بمعادتنا وأنت بمعاصيتك راض والرائي مختلف

وقيل أحق أن يرذره نجرن الاسمين لأن الرسول تابع لأمر الله **(قوله قيل يا رسول الله)** لم تقبل على تسمية القاتل وفي رواية عبد الحميد الثانية قال رجل **(قوله أرايت شعوم الميتة فانه يطلى بها السفن)** ويدهن بها الجلود ويستصيح بها الناس أي فهل يحل يحمل بها المذكر من المنافع فانها مقضية لصحة البيع **(قوله فقال لاهورام)** أي البيع هكذا فسره بعض العلماء كالشافعي ومن اتبعه ومنهم من حل قوله وهو حرام على الاتضاع فقال يحرم الاتضاع به وهو قول أكثر العلماء فلا يتنع من الميتة أصلاً عندهم الا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ واختلفوا فيما يتنجس من الأشياء الطاهرة فاجهور على الجواز وقال أحد وابن الماجشون لا يتنع شيء من ذلك واستدل الخطابي على جواز الاتضاع باجاءهم على أن من مات له دابة ساعه اطعمها الكلاب الصبر فكذلك يسوغ دهن الشئ بشعوم الميتة ولا فرق **(قوله ثم قال)** رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود الخ وسياقه مشعر بقوة أوله الاكثر المراد بقوله هو حرام البيع لا الاتضاع وروي أحد والطبراني من حديث ابن عمر فرعاويل ليسى اسرائيل انه لما حرم عليهم الشعوم بأعوها فكلوا منها وكذلك ممن أئتمروا عليهم حرام وقدموا في باب محريم تجارة الخمر حديث غم الهادي في ذلك **(قوله وقال أبو حاتم)** حدثنا عبد الحميد هو ابن جعفر وهذه الطريق وصلها أحد عن أبي حاتم وأخرها مسلم عن أبي موسى عن أبي حاتم ولم يسمع لفظ به قال مثل حديث الليث واظها أنه أراد أصل الحديث والافق سياقه بعض مخالفته قال أحد حدثنا أبو حاتم الضحاک ابن محمد عن عبد الحميد بن جعفر أخبرني يزيد بن أبي حبيب ولفظه يقول عام الفتح ان الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الاسنام قال دجل يا رسول الله فأتري في بيع شعوم الميتة فانها يذعن بها السفن والجلود ويستصيح بها قال قال الله هو حديث قطهر هذه الرواية ان السؤال وقع عن بيع الشعوم وهو قول يما قرأناه ويزيد أيضاً أخرجه أبو داود ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه صلى

عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بكم عام الفتح ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاسنام فقيل يا رسول الله أرايت شعوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصيح بها الناس فقال لاهورام ثم قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شعومها جعلوه ثم بأعوها فكلوا ثم نهى وقال أبو حاتم حدثنا عبد الحميد حدثنا يزيد بن أبي حاتم عن عطاء سمعت جابر أراي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم



الله عليه وسلم قال وهو عبد الله كذا قال الله اليهودان الله حرم عليهم الشوم فباعوها وأكلوا ثمنها وإن الله إذا حرم على قوم كل شيء حرم عليهم ثمنه قال جمهور العلماء العلة في منع بيع الميتة والجحر والتحزير بالنجاسة فتعدي ذلك إلى كل نجاسة ولما سكن المشهور عند مالك طهارة التحزير والعلة في منع بيع الانصام عدم المنفعة المباحة ففي هذا أن كانت نجاسة إذا كسرت يقع رضائها جاز بيعها عند بعض العلماء من الشافعية وغيرهم ولا تكرر على المنع حلالا لله في ظاهره والظاهر أن النهي عن بيعها للمبالغة في التنفير عنها ولا يتحقق بها في الحكم لضلبيان التي قطعها التصاريح يحرم تحت جميع ذلك وصنعت وأجوعا في تحريم بيع الميتة والجحر والتحزير إلا ما تقدمت الإشارة إليه في باب تحريم تفرغ رخص بعض العلماء في القليل من شعر التحزير بالخز زكاهما من المتندر عن الإوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية فعلى هذا فيجوز بيعه ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تحل الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه ظاهر فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظنب وقال بنجاسة الشعر والحسن والبش والاوزاعي ولكنها تظهر عندهم بالفصل وكانت متنجسة عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لانجاسة العين ونحوه قول ابن القاسم في عظم القليل أنه يظهر إذا سلق بالماء وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في باب لا يذاب شعهم الميتة ﴿ قوله باب من الكلب ﴾

﴿ باب من الكلب ﴾ حدثنا

عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن

أبي بكر بن عبد الرحمن

عن أبي مسعود الأنصاري

رضي الله عنه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن

ممن الكلب ومهر البني

وحوالان الكاهن ﴿ حدثنا

سجاء بن منال حدثنا شعبه

قال أخبرني عون بن أبي

جهم قال رأيت أبي اشتري

جها فامر بمحاجة فكسرت

فأنته عن ذلك فقال إن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى عن ممن اللحم وممن

الكلب وكسب الأمة ولعن

الواشمة والمستوشمة

وأكل باليوم وكه ولعن

المصور

ومهر البني وحوالان الكاهن ﴿ تأنيده ما حدث أبي بحقيقة نهى عن ممن اللحم وممن الكلب وكسب الأمة الحديث وقد تقدم في باب موئل أبي في أوائل البيع واشتمل هذان الحديثان على أربعة أحكام أربعة أن غايته نهي عن كسب الأمة ومهر البني ﴿ الأول ممن الكلب وظاهر النهي تحريم بيعه وهو عام في كل كلب معلما كان أو غيره ما يجوز اقتناؤه أو لا يجوز ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متصفه وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه ونجيب القيمة على متصفه وعنه كالمجوز وعنه تقول أبي حنيفة يجوز ونجيب القيمة وقال عطاء بن النخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود ومن حديث ابن عباس مرفوعا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ممن الكلب وقال إن جاء يطلب ممن الكلب فأصلا كفه ترابا أو اسناده صحيح وروى أيضا بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا لا يحل ممن الكلب ولا حلو الكاهن ولا مهر البني والعلة في تحريم بيعه عند الشافعية نجاسة مطلقا وهي قائمة في الملع وغيره وعلة المنع عنده من لا يرى نجاسته لله في عن اقتناؤه والامر بقتله والكلب خص منه أن في اقتناؤه ويدل عليه حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ممن الكلب إلا كلب صيد أخرجه السائى بإسناد جاله فقلت إلا أنما طعن في حقه وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي عامر بلقظ نهى عن ممن الكلب وإن كان ضار يا بني بمصايد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو متكرر وفي رواية لأحمد نهى عن ممن الكلب وقال طعمة باجيلة ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد وقال القرطبي مشهور مذهبه مالك يجوز اقتناؤه الكلب وكرهه يبيع ولا يسخن وإن وقع وكأ نسلهم يكن عنده نجسا لأن في اقتناؤه لمنافاه الحائرة كان حكمه حكم جميع المبيعات لكن الشرع نهى عن بيعه تفرجا لانه ليس من مكسب بالاختلاق قال وأما نهى في النهي ونهوه من مهر البني وحوالان الكاهن فمحول على الكلب الذي لم يؤذن في اقتناؤه وعلى قدر العموم في كل كلب فأنهى في هذه الثلاثة في القدر المشترك من الكراهة أعم من التنزيه والتحرير إذ كل واحد منهما منتهى عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منهما من دليل آخر فأنما عرقا نهى عن مهر البني وحوالان الكاهن من الاجماع لأن مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه أن قد عطف الأمر على النهي والإيجاب على النهي ﴿ الحكم الثاني مهر البني وهو ما تأخذ المرأة على الزنا باسم مهر إجمالا والبني يقع الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتانية وهو قيل بمعنى فاعله جمع البني ضاها والبغاة بكسر أوله الزنا والقصور وأصل البغاة الطلب غير

أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستدل به على أن الامة اذا أكرهت على الزنا فلامر لها وفي وجه  
 للشافعية يجب السب \* الحكم الثالث كسب الامة وسبأى في الآخرة باب كسب البني والاماء وفيه  
 حديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الاما زاد أبو داود من حديث رافع بن  
 خديج نهى عن كسب الامة حتى يعلم من أين هو فرفع بذلك النهي والمراد بكسبها بالزنا بالعمل  
 المباح وقد روى أبو داود أيضا من حديث رفاعه بن رافع مرفوعا نهى عن كسب الامة الا ما علمت  
 يسدها وقال هكذا يدنو القزل والنفس وهو بالقاء أى تم الصفوف وقيل المراد بكسب الامة جميع  
 كسبها وهو من باب سبذ الفرائع لانها لا تؤمن اذا ألزمت بالكسب ان تكسب فرفعها فلنفي ان لا يحصل  
 عليها خارج معلوم تؤذي به كل يوم \* الحكم الرابع حلوان الكاهن وهو حرام بالاجماع لما قدم من أخذ  
 العوض على أمر باطل وفي معناه التنعيم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتعناه العرافون من استطلاع  
 الغيب والحلوان مصدر حلوته سألوا اذا أعطيت وأصله من الحلاوة شبه بالنبي الحلو من حيث انه أخذ  
 سهلا بلا كلفة ولا مشقة يقال حلوته اذا أعطيت الحلو والحلوان أيضا الرشوة والحلوان أيضا أخذ  
 الرجل مهورا منه لنفسه وسبأى الكلام على الكهانة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب الطب من هذا  
 الكتاب ان شاء الله تعالى \* الحكم الخامس من النعم واختلف في المراد به فقيل أجرة النجاسة وقيل هو  
 على ظاهره والمراد تحريم بيع النعم كحرم بيع الميتة والخنزير وهو حرام اجماعا حتى يبيع النعم وأخذت منه  
 وسبأى الكلام على حكم أجرة الجلام في الآخرة ان شاء الله تعالى في فائمه اشتمل كتاب البيوع من المرفوع  
 (٢) على ما في حديث وسبعة وأربعين حديثا المعلق منها ستة وأربعون وما زادها موصول المكر ومنه  
 فيه وفيها مضى مائة وتسعة وثلاثون حديثا والخالص مائة وخمسة وأربعين حديثا وقته مسلم على نهج يحيى سوي  
 تسعة وعشرين حديثا وهي حديث عبد الرحمن بن حوف في قصة تزويجه وحديث أبي هريرة في القفرة  
 الساقطة وحديث عائشة في التسمية على الذبيحة وحديث أبي هريرة يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء  
 بما أخذ المال وحديث أبي بكر قد علم قوبى أن رقتي وحديث المقدم أطيبهما كل من كسبه  
 وحديث أبي هريرة أن داود كان يأكل من كسبه وحديث جابر رحم الله عبدا سمعنا وحديث السدا في  
 العهدة وحديث أبي جحيفة في الجلام وحديث ابن عباس آخر آية أنزلت وحديث ابن أوفى أن رجلا  
 أقام له وحديث ابن عمر كان على جل صعب وحديثه في الابل الهيم وحديثا كالأحاديث تقتضوا وحديث  
 اذا بصت فكل وحديث جابر في دين أيه وحديث المقدم كالأطعامكم وحديث عائشة في شأن الهجرة  
 وحديث المكر والخديعة في النار وحديث أنس في الملازمة والمناجاة وحديث اذا استنصع أحدكم أخاه  
 فلينصعه وحديث ابن عمر لا يبيع حاضر لباد وحديث ابن عباس في الزاينة وحديث زيد بن ثابت في  
 بيع النصار وحديث سلمان في مكاتبته وحديث عبد الرحمن بن عوف مع صهيب وحديث أبي هريرة ثلاثة  
 انخصمهم وحديثه في جلاء اليهود وفيه من الآثار عن الصعابة والتابعين اثنتان وخمسون أنزل الله  
 سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(٢) قوله من المرفوع في

نسخه من المرفوعات

قوله لا يبيع بالرفع ولا ي

ذر لا يبيع بالجرم اه

مصنعه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب السلم

باب السلم في كيل معلوم

حدثني عمرو بن زارة

اخبرنا اسمعيل بن علي

اخبرنا ابن أبي نجيح عن

عبد الله بن كثير عن أبي

المنهال عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال قدم

رسول الله صلى الله عليه

وسلم المدينة والناس يسلفون

في الخمر العام والعاصمين

أوقال

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب السلم

باب السلم في كيل معلوم

كذا في رواية الشتملى والسلمة مقدمة عنده ومتوسطة في رواية الكشمي بن كلبى باب وحديث  
 التسي كتاب السلم وأثبت الباب وخر السلمة عنه والسلمة تحتين السلف وزنا ومعنى ذلك المارودي  
 ان السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقدم برأس المال والسلم تسليمه في  
 المجلس فالسلف أهم والسلم شرعا يعم موصوف في الذمة ومن قبله بالقط السلم زاده في الحديث ومن زاد فيه

يبدل عطى - ع - لافيه نظر لانه لغير داخل في حقيقته واتفق العلماء على مشروعيته الاما حكمي عن ابن  
 المنيب واستحقاق في بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في  
 المجلس واستحقاقا هل هو عقد غير وجوب الحاجة أم لا وقول المصنف باب السلم في كيل معلوم أي فيما  
 يكال واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكاييل إلا أن لا يكون  
 في البلد سوى كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الاطلاق ثم أورده حديث ابن عباس مرفوعا من أسلف في  
 شيء الحديث من طريق ابن علية وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عينة كلاهما عن ابن أبي نجيح  
 وذكره بعد من طريق أخرى عنه ومدار على عبد الله بن كثير وقد اختلف فيه بغير القابض وعبد  
 القسي والمزني بانه المكى القارى المشهور وبزعم الكلابي وابن طاهر والديلماني بانهما كثيرين  
 المطلبين أي في وداعة السهمي وكلاهما في الأول أربع فانه مقتضى صنع المصنف في تاريخه وأبو  
 المنهال شيخه هو عبد الرحمن بن مطعم الذي تقدمت روايته فرياس عن البراء بن رزم (قوله طمين  
 أو ثلاثة ثلاثا سمعيل) يعني ابن علية ولم يثبت فيان فقال وهم يسلفون في الثراستين والثلاث وقوله  
 عامين وقوله الستين منصوب اما على زرع الحاضر او على المصدر (قوله من سلف في غير) كذا لا ابن علية  
 بالتشديد وفي رواية ابن عينة من أسلف في شيء وهي أشمل وقوله وزن معلوم الواو بمعنى أو والمراد  
 اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن (قوله حدثنا محمد بن الحسن السمعيل) هو ابن علية واختلف في  
 مجد فقال الجلياني انه مرفوعه باورده في انما بن سلام وبزعم الكلابي زادوا فيان إلى أجل معلوم  
 وسيأتي البحث فيه في باب (قوله باب السلم في وزن معلوم) أي فيما يوزن وكذا يذهب إلى ان ما يوزن  
 لا يسلم فيه مكبلا وبالعكس وهو أحد الوجهين والاصح عند الشافعية الجواز وحله امام الحرمين على  
 ما بعد الكيل في مثله ضابطا واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاع الجاز  
 وقضرا مرفا وأردب مصر بل مكاييل هذه البلاد في بعضها مختلفة فلذا اطلق صرف إلى الاغلب وأورد  
 فيه حديثين \* أحدهما حديث ابن عباس الماضي في الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حديثه  
 به عن ابن عينة قال في الأولى من أسلف في شيء في كيل معلوم الحديث وقال في الثانية من أسلف في  
 شيء فليس في كيل معلوم إلى أجل معلوم ولابد ذكر الوزن وذكره في الثالثة ومن ربح في الطريق الأولى  
 بالاشارة بين ابن عينة وابن أبي نجيح وقوله في شيء أخذ منه جواز السلم في الحيوان الخالق للعدد بالكيل  
 والمخالف فيه الخنفة وسيأتي القول بصحته عن الحسن بن عثمان بن عتبة أبواب \* فانها حديث ابن أبي أوفى  
 (قوله عن ابن أبي المالح) كذا أحبه أبو الوليد عن شعبة وماء غيره عنه محمد بن أبي الجاهل ومنهم من أورده  
 على الشئ محمد وعبد الله وذكر البخاري الروايات الثلاث وأورده الثنائي من طريق أبي داود الطيالسي  
 عن شعبة عن عبد الله وقال مرة محمد وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من رواية عبد الواحد بن  
 زياد عن جماعة عن أبي اسحق الشيباني فقال عن محمد بن أبي الجاهل لم يثبت في اسمه وكذلك ذكره البخاري في  
 تاريخه في المحدثين وبزعم أبو داود أن اسمه عبد الله وكذلك قال ابن حبان وصفه بانه كان سهر مجاهد  
 وبانه كوفي فنهو وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى ونهه أيضا يصحى بن معين وغيره وليس له في البخاري سوى  
 هذا الحديث الواحد (قوله اختلف عبد الله بن شداد) أي ابن الحاد البصري وهو من سفار الصحابة وأبو  
 رداء ابن أبي موسى الأشعري (قوله في السبق) أي هل يجوز السلم إلى من ليس عند المسلم فيه في تلك  
 الحالة أم لا وقد ترجمه كذلك في الباب الذي يليه (قوله وسألت ابن أري) هو عبد الرحمن الخزازي أحد  
 سفار الصحابة ولما يري حجة على الرجوع وهو بالوجه والراي وزن أعلى وجهه ايراد هذا الحديث في باب  
 السلم في وزن معلوم الاشارة إلى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ قلصهم في الخطأ والشعر  
 والذين لا يرون من جنس ما يوزن قال ابن بطال الجعفي اعلم ان كان في السلم ما يكال او يوزن فلا بد فيه

ابن نجيح بهذا في كيل معلوم  
 ووزن معلوم في باب السلم  
 في وزن معلوم حدثنا  
 صدقة أخيه وابن عينة  
 اخبرنا ابن أبي نجيح عن  
 عبد الله بن كثير عن أبي  
 المنهال عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما قال قدم النبي  
 صلى الله عليه وسلم المدينة  
 وهم يسلفون بالثراستين  
 والثلاث فقال من أسلف  
 في شيء في كيل معلوم ووزن  
 معلوم إلى أجل معلوم  
 حدثنا علي حدثنا شفيان  
 قال حدثني ابن أبي نجيح  
 وقال فليس في كيل معلوم  
 إلى أجل معلوم حدثنا  
 قتيبة حدثنا شفيان عن ابن  
 أبي نجيح عن عبد الله بن  
 كثير عن أبي المنهال قال  
 سمعت ابن عباس رضي  
 الله عنهما يقول قدم النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقال في  
 كيل معلوم ووزن معلوم إلى  
 أجل معلوم حدثنا أبو  
 الوليد حدثنا شعبة عن ابن  
 أبي الجاهل وحدثنا يحيى  
 حدثنا وكيع عن شعبة عن  
 محمد بن أبي المالح حدثنا  
 حفص بن عمر حدثنا شعبة  
 قال اخبرني محمد وعبد الله  
 ابن أبي الجاهل قال اختلف  
 عبد الله بن شداد وأبو  
 بردة في السلم في عشوى  
 إلى ابن أبي أوفى رضي الله  
 عنه فأنه قال انما كنا



وقال معاذ حدثنا شعبة عن عمرو قال أبو البختري سمعت ابن عباس رضي الله عنهما ٢٩٣ هي التي صلى الله عليه وسلم مثله (باب

السلم في النخل) حدثنا  
أبو الوليد حدثنا شعبة عن  
عمرو عن أبي البختري قال  
سألت ابن عمر رضي الله عنهما  
عن السلم في النخل قال  
نهي عن بيع النخل - ي  
يصلح وعن بيع الورق ناه  
بنابر وسألت ابن عباس  
عن السلم في النخل فقال  
نهي النبي صلى الله عليه  
وسلم عن بيع النخل حتى  
يؤكل منه أو أكل منه حتى  
يوزن - حدثنا محمد بن يشار  
حدثنا غندر حدثنا شعبة  
عن عمرو عن أبي البختري  
سألت ابن عمر رضي الله  
عنهما عن السلم في النخل  
فقال نهى النبي صلى الله عليه  
وسلم عن بيع النخل حتى يصلح  
ونهي عن الورق بالذهب  
ناه بنابر وسألت ابن  
عباس فقال نهى النبي صلى  
الله عليه وسلم عن بيع  
النخل حتى يأكل أو يؤكل  
وحتى يوزن قلت وما يوزن  
قال رجل عنده حتى يخرز  
(باب الكفيل في السلم)  
حدثني محمد بن سلام حدثنا  
علي حدثنا الأعمش عن  
إبراهيم عن الأسود عن  
عائشة رضي الله عنها قالت  
اشترى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم طعاما من يهودي  
ببنته وروته دخله من  
حديده (باب الرهن في

وفادة ذلك معرفة كنه حقوق الفقهاء قبل أن تصرف فيه المالك وسوب عياض الأول ولكن لثاني أريق  
بذ كراوزن ورأيت في رواية السني - حتى يخرز برأيه من الأولى ثقبه ولكنه رواه باسناد قوله وقال معاذ حدثنا  
شعبة) وصله الأماجيل عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه (قوله باب السلم في النخل)  
أي في نخل النخل (قوله قال) أي بن عمر (نهي عن بيع النخل حتى يصلح) أي نهى عن بيع نخل النخل  
واختص بالرياءات في هذا الموضع على أنه نهى على النباه للمجهول واختلف في الرواية الثانية وهي رواية  
غندر فتد أي ذروا أي الوقت فقال نهى عمرو عن بيع النخل الحديث وفي رواية غيرهما هي التي صلى الله  
عليه وسلم واقتصر مسلم على حديث ابن عباس (قوله وعن بيع الورق) أي بالذهب كالقاي الرواية الثانية  
(قوله ناه) بفتح النون والمهمة والمال أي تأخيرها تقول نأيت الدين أي أخرته ناه أي تأخيرا وسألت البعث  
في اشتراط الأجل في السلم في الباب الذي يليه وحديث ابن عمر أن صح فحصول على السلم الحال عند من  
يقول به وما قرب أجله واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه  
وهو قول المالكية وقدرى أو داود وابن ماجه من طريق التجرا في عن ابن عمر قال لا يسلم في نخل  
قبيل أن يطلع فإن رجلا أسلم في حديقته نخل قبل أن تطلع فلم تطلع ذلك العام شيئا فقال المشتري هوى حتى  
تطلع وقال البائع أعما بعتك هذه السنة فاخضما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال زد دعه ما أخذت  
منه ولا تسلموا في نخل حتى يدو صلاحه وهذا الحديث فيه ضعف وقل ابن المنذر أضاف الأكل على منع  
السلم في بستان معين لأنه غرر وقد جاز الأكل الحديث المذكور على السلم الحال وقدرى ابن حبان  
والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة أسلام زيد بن سبعة بفتح السين المهمة وسكون  
العين المهمة بعدها نون أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك أن تبعني عمرا ماعا مالي أجل معلوم  
من حاطب بنى فلان قال لا يعلم من حاطب مسمى بل أيعلم أو سقا مسماء إلى أجل مسمى (قوله باب  
الكفيل في السلم) أو رديه حديث عائشة اشترى النبي صلى الله عليه وسلم طعاما من يهودي بنسبة وروته  
درا من حديده ثم ترجمه له باب الرهن في السلم وهو ظاهر فيه وأما الكفيل فقال الأماجيل ليس في هذا  
الحديث ما ترجم به بلعله أراد الحاق الكفيل بالرهن لأنه حتى ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل فيه (قلت)  
هذا الاستنباط بعينه سبق إليه إبراهيم النخعي وأبو الحديث وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة فسألت  
في الرهن عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال ثنا كراعند إبراهيم الرهن والكفيل في السلم  
فذكر إبراهيم هذا الحديث فوضح أنه هو المستنبط لذلك وأن البخاري أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض  
طرق الحديث على عادته وفي الحديث الردي من قال إن الرهن في السلم لا يجوز فخرج الأماجيل  
من طريق ابن عمر عن الأعمش بن رجلا قال لإبراهيم النخعي إن سعيد بن جبير يقول إن الرهن في السلم  
هو الر بالضمون فرد عليه إبراهيم هذا الحديث وسألت في الكلام على هذا الحديث في كتاب الرهن إن  
شاهد الله تعالى قال المرفوع روي كراهه ذلك عن ابن عمر والحسن والأوزاعي وحديث الر وابتين عن أحمد  
ويرخص فيه المارقون والمجته فيه قوله تعالى إذا ذابتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه إلى أن قال فوهن  
مقبوضة واللفظ عام فيدخل السلم في عموم ما لا أحد نوعي البيع واستدل لأحمد بإبراهيم  
حديث أبي سعيد من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره ولا له منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بدون  
فيصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رخصه من سبق في شيء  
فلا يشترط على صاحبه غير رضائه واستاده ضعيف ولو صرح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى انعقد الله  
أعلم (قوله باب السلم إلى أجل معلوم) يشترط في الردي من أجاز السلم الحال بقرعة الشافعية وذخ  
الا كتر في المنع رجل من أجاز الأمر في قومه إلى أجل معلوم على السلم بالأجل فط القدير سندهم من سلم

السلم حدثني محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال ثنا كراعند إبراهيم الرهن في السلم قال حدثني الأسود عن عائشة  
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما إلى أجل معلوم وارتن منه درهما حديده (باب السلم إلى أجل معلوم

وبه قال ابن عباس وأبو سعيد والحسن والأسود وقال ابن عمر لا بأس في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه \* حدثنا أبو نعيم حدثنا ٢٩٤ سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي النضال عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلقون في الثمار الستين والثلاث فقال أسلفوا في الثمار في كل معلوم إلى أجل معلوم وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نجيح وقال في كل معلوم ووزن معلوم \* حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن سليمان الشيباني عن محمد بن أبي المجالد أن رسولاً أبوردة وعبد الله بن شاذان عبد الرحمن ابن أبي أريى وعبد الله بن أبي أوفى فأنشأها عن السلف فقال كنا نصيب المغام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأنسنا أنبأ من أنبأ الشام فتسلفهم في الخطة والشعر وازيت إلى أجل مسمى قال قلت أكل لهم زرع أول لم يكن لهم زرع قال ما كنا نأكلهم من ذلك باب السلم إلى أن نتج الناقة \* حدثني موسى ابن اسمعيل أخبرنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال كنا إنيابا مع ابن جزي وراى جبل الخلبة

في كل معلوم إلى أجل معلوم لا مجهول وأما السلم إلى أجل فخرأه بطريق الأولى لأنه إذا جازع مع الأجل وفيه الفرق رفع الحال أولى لكونه أبعد عن الغرر وتعب الكتابة وأجيب بالفرق لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة البعد غالباً (قوله وبه قال ابن عباس) أي باختصاص السلم بالأجل وقوله وأبو سعيد والحسن والحسن أي البصري والأسود أي ابن يزيد النخعي فأما قول ابن عباس فوصفه العائضي من طريق أبي حسان الأعرابي عن ابن عباس قال أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ يا أيها الذين آمنوا إذا قاتلتم بني أبي سلمة فاصكبوه وأخرجهم إلى الكرم من هذا الوجه وصححه وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلاً ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس بلفظ آخر سيأقوله وأما قول أبي سعيد فوصفه بهذا القول من طريق نعيم بن موشة وموهلة مصغره وهو العنزي فبعض المهملات والنون ثم الزاى الكوفي عن أبي سعيد الخدري قال السلم عما يقوم به السرور بالوكل أسلف في كل معلوم إلى أجل معلوم وأما قول الحسن فوصفه بسعيد بن منصور من طريق نوس بن عبيدته أنه كان لا يرى بأساً بالسلف في السلم وإن كان شيئاً معلوماً إلى أجل معلوم وأما قول الأسود فوصفه ابن أبي شيبة من طريق الثوري من أبي إسحق عنه قال سألت عن السلم في الطعام فقال لا بأس به كبل معلوم إلى أجل معلوم ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال إذا سميت في السلم فقيراً أو أجلاً فلا بأس وعن شريك عن أبي إسحق عن الأسود أنه واستدل بقوله ابن عباس الماضي لا تسلف إلى العطاء لا اشتراط تعيين وقت الأجل بشئ لا يختلف فلان زمن الحصاد يختلف ولو يوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج وأجاز ذلك مالك وواقفه أبو ثور واختار ابن خزيمة من النافعة تأقيته إلى المسيرة وأصح بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى هودى أبشلى ثوبين إلى المسيرة وأخرجها النساء وطعن ابن المنذر في محتمل ما هو فيه والحق أنه لا دلالة فيه على المطلوب لأنه ليس في الحديث الإيجرة الاستدعاء فقلعنا عنه أنه إذا وقع العقد قيد بشرطه وقلنا بل يصف الثوبين (قوله وقال ابن عمر لا بأس في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه) واصله مالك في الموطأ عن نافع عن قال لا بأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف فذكر مثله وزاد أبو عمر لم يبد صلاحها وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن عمر عن نافع نحوه وقد مضى حديث ابن جزي في ذلك مرفوعاً في الباب الذي قبله ثم أورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم (قوله وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نجيح) هو موصول في جامع سفيان من طريق عبد الله بن الوليد المذكور وهو العدي عنه وأراد المصنف بهذا التعليق بيان التحديث لأن الذي قبله مذكور بالنعنة ثم أورد حديث ابن أبي أوفى وابن أبي زياد وقد تقدم الكلام عليه مستوفى عن قريب (قوله باب السلم إلى أن نتج الناقة) أو ردفه حديث ابن عمر في النهي عن بيع جبل الخلبة وقد تقدمت مباحته في كتاب السورع يؤخذ منه ترك جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولو استدلنا بشيء يعرف العادة فلا مالك ورواية عن أحمد (خاتمة) اشتمل كتاب السلم على أحد ثلاثين حديثاً المعلق منها أربعة والبقية موصولة لمخالص منها خمسة وأدب والبقية مكررة واقعة مسلم على تخريج حديثي ابن عباس خاصة وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار

\* قوله كتاب الشفعة \*

ابن اسمعيل أخبرنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال كنا إنيابا مع ابن جزي وراى جبل الخلبة

فهمى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فسر نافع إلى أن نتج الناقة ما في بطنها \* كتاب الشفعة \* بسم الله الرحمن الرحيم

الزنج

بسم الله الرحمن الرحيم

\* السلم في الشفعة \* قالوا قمت الحدود فلا شفعة \* حدثنا مسدد

الزواج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي الشرع انتقال حصه شر بالشرية كانت انتقلت الى  
 أخيه بمثل العوض المسمى ولم يتحقق العلم في مشروعيها الاما نقل عن أبي بكر الاصم عن انكارها **(قوله)**  
 حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وقد خدمت الاشارة الى روايته في باب بيع الارض من كتاب البيوع  
 والاختلاف في قوله كل مال لم يقسم وكل مال لم يقسم والفظ الاول بشر باختصاص الشفعة بما يكون قابلاً للقسمة  
 بخلاف الثاني **(قوله)** فاذا وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) أي يفت مصارف الطرق وشوارعها كانه  
 من التصرف أو من التصريف وقال ابن مالك معناه تخلصه بانت وهو مشتق من الصرف يكرس المهلة  
 بالخالص من كل شيء وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم من طريق ابن الزبير عن جابر  
 بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم به أو حاط لا يخل به أن يبيع حتى  
 يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وقد تضمن هذا الحديث ثبوت  
 الشفعة في المشاع وصدره بشر بثبوتها في المتقولات وسياقه بشر باختصاصها بالأنهار وبما فيه الغار وقد  
 أخذ مجموعها في كل شيء مالك في رواية وهو قول عطاء عن أحمد ثبت في الحيوانات دون غيرها من  
 المتقولات وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً الشفعة في كل شيء ورواه هات الا انه أعل  
 بالارسل الخرج الطحاوي له شاهدان من حديث جابر باسناد لا بأس بروايته قال عياض لواقع في الحديث  
 على القطعة الاولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار ولكن أضاف اليها صرف الطرق والمسترب على  
 أمرين لا يلزم منه ترتيبه على أحدهما لو استدل به على عدم دخول الشفعة فيها لا يقبل القسمة وعلى ثبوتها  
 لكل شيء يثرون أحمد لا شفعة لقئ وعن الشعبي لا شفعة لمن لم يسكن المص **(تبيان)** الاول  
 اختلف على الزهري في هذا الاستناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مرسلان كذا رواه الشافعي  
 وغيره ورواه أبو عاصم والمجاشون عنه فوسله بكراً أي هريرة أخرجه البيهقي ورواه ابن جرير عن  
 الزهري كذلك لكن قال عنهما أوزع أحدهما أخرجه أبو داود والمصنوع روايته عن أبي سلمة عن جابر  
 موصولاً عن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلان مسوي ذلك شذوذ من رواه بقوى  
 طريقه عن أبي سلمة عن جابر متابعه يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلمة عن جابر ثم ساقه كذلك  
 (الثاني) حتى ابن أبي حاتم عن أبيه ان قوله فاذا وقت الحدود الخ مصدر من كلام جابر وفيه نظر  
 لان الأصل ان كلما ذكر في الحديث فهو منه حتى ثبت الادراج دليل وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه  
 انه رجع رخصها **(قوله)** باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع) أي هل يطل بذلك شفعته أم لا  
 وسأين في كتاب ترك الحيل من بيان لذلك **(قوله)** وقال الحكم إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي  
 من يبع شفعته وهو شاهد لا يضرها فلا شفعة له) أم يقول الحكم فوسله ابن أبي شيبة بلفظ اذا أذن المشتري  
 في الشراء فلا شفعة له وأما قول الشعبي فوسله ابن أبي شيبة أيضاً بنحوه **(قوله)** عن عمرو بن الشريد  
 في رواية شفيان الا تية في ترك الحيل عن ابراهيم بن ميسرة سمعت عمرو بن الشريد والشريد يفتخ  
 المعجبة وزن طوبى بحجابه شهره ولده من أوساط التابعين وهم من ذكره في الصحاح بقوله في  
 البخاري سوى هذا الحديث وقد أخرج الترمذي معلقاً والتسائي وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر  
 عنه عن أبيه ولابد كرا القصة فيجب أن يكون سمعه من أبيه ومن أبي رافع قال الترمذي سمعت حمداً  
 بن يحيى البخاري يقول كلا الحديثين عندى صحيح **(قوله)** وقت على سعد بن أبي وقاص فقام المسور بن  
 مخزومة فوضع يده على إحدى منكبيه في رواية شفيان المذكورة مختالفة لهذا يأتي وانها ان غدا الله تعالى  
**(قوله)** يأتع منى يتي في دارك) أي الكاتنين في دارك **(قوله)** قال المسور والله لئن اتبعتهما) بينه وبين  
 روايته ان أبا رافع سأل المسور أن يساعد على ذلك **(قوله)** أربعة آلاف) في رواية شفيان أربعة  
 وفي رواية الثوري في ترك الحيل أربعة سمعت مختالاً وهو يدل على أن المختال إذ ذلك كان مخزومة دواهم

حدثنا عبد الواحد حدثنا  
 معمر عن الزهري عن  
 أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 عن جابر بن عبد الله رضي  
 الله عنهما قال قضى النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة  
 في كل مال يبيع فاذا  
 وقت الحدود وصرفت  
 الطرق فلا شفعة **(باب)**  
 عرض الشفعة على صاحبها  
 قبل البيع **(قوله)**  
 الحكم إذا أذن له قبل  
 البيع فلا شفعة له وقال  
 الشعبي من يبع شفعته  
 وهو شاهد لا يضرها فلا  
 شفعة له **(قوله)**  
 الحكم إذا أذن له قبل  
 البيع فلا شفعة له  
 ابن جرير أخبرنا  
 ابن مسرة عن عمرو بن  
 الشريد قال وقت على  
 سعد بن أبي وقاص فقام  
 المسور بن مخزومة فوضع  
 يده على إحدى منكبيه  
 انهما أبو رافع مولى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا سعد أتبع منى يتي في  
 دارك فقال سعد والله  
 ما أتبعهما فقال المسور  
 والله لئن اتبعتهما فقال سعد  
 والله لا أزيك على أربعة  
 آلاف

(قوله منجبة أومقطعة) ثلث من الراوي والمراد مؤجلة على أنساط معلومة (قوله الجار أحق بسبقه  
 بفتح المهملة والقاف بعدها موحدة والسقب السين المهملة) بالصاد أيضا ويجوز فتح القاف واسكانها القرب  
 والملاسة وقوع في حديث جابر عند الترمذي الجار أحق بسبقه ينتظر به إذا كان غائبا إذا كان  
 طر يقها واحدا قال ابن طلال استدل به أبو حنيفة وأصحابه على إثبات الشقة للجار وأول غيرهم على أن  
 المراد به الشر يلزم على أن أبا رافع كان شر يثبته في البيت ولذلك دعاه إلى الشراء منه قال: وأما قولهم أنه  
 ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشر بل جارا فرد وقال كل شيء قارب شيئا قبل الجار وقد قالوا الأمر أن الرجل  
 جارا قبلها بينهما من المخالطة انتهى ونقصه ابن المنير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يثبته من جهة دار  
 سعد لا شقصا لها من منزل سعد ذكر عمر بن شبة أن سعد كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما  
 عشرة أذرع وكانت التي عمر بن عبد الله المسجد منها أبا رافع فاشترى لها سعد منه ثم ساق حديث الباب فاقضى  
 كلامه أن سعدا كان جارا لأبي رافع قبل أن يشتري منه داره لأمر يثبته وقال بعض الحنفية يلزم الشافة  
 الثالين يحمل اللفظ على حقيقته ويجازه أن يقولوا يشقعة الجار لأن الجار حقيقة في الجوار ومجاز في الشر بل  
 وأجيب أن محل ذلك عند الجرد وقد قامت القرينة على أن الجار فاعتبر للجميع بين حديثي جابر وأبي رافع  
 فحديث جابر صريح في اختصاص الشقة بالشر بل يوجب حديث أبي رافع مصر وفا الظاهر اتفاقا لأنه يقتضي أن  
 يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشر يثبته الذين قالوا يشقعة الجار وقد مواءموا الشر بل مطلقا ثم  
 المشار في الطريق ثم الجار على من ليس بجار ورفعي هذا فتعين تأويل قوله أحق بالحل على الفضل أو  
 العهد ونحو ذلك وأجيب من لم يقل شقة الجار أيضا بان الشقة ثبتت على خلاف الأصل لمعنى معدوم في الجار  
 وهو أن الشر يثبته بما دخل عليه شر بكذا فيأخذ به فذعت الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الشر وينقص  
 قيمة ملكه وهذا لا يوجد في المقسوم والله أعلم ﴿قوله باب أي الجوار أقر﴾ كانه أشار بهذه الترجمة  
 إلى أن لفظ الجار في الحديث الذي قبله ليس على مرية واحدة (قوله حدثنا حجاج) هو ابن منهل وقدرى  
 البخاري لحجاج بن محمد بواسطة واشتركا في الرواية عن شعبة لكنه سمع من ابن منهل أدون ابن محمد  
 (قوله وحدثنا علي) كذا لا كثر غير منصور وفي رواية ابن السكن وكثره محمد بن علي بن عبد الله ولا يثبوته  
 علي بن المديني ورجح أبو يعلى الجاني أنه على ابن سلمة اللقي بفتح اللام والموحدة سعدا قاف وبه جزم  
 الكلادي وابن طاهر وهو الذي ثبت في رواية المستملى وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسبته من  
 الرواية بحسب ما ظهر فان كان كذلك فالراجح أنه ابن المديني لأن العادقان لا يطلقان عما ينصرف لمن يكون  
 أشهر ابن المديني أشهر من اللقي ومن عادة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي أنما يقصد به علي بن المديني  
 (تنبيه) باقي المتن على لفظ علي المذكور وقد أخرجه المصنف في كتاب الأدب عن حجاج بن  
 منهل وحده وساقه هناك على لفظه (قوله حدثنا أبو هرمان) هو الجرفي (قوله سمعت طلحة بن عبيد  
 الله) جزم المزني بأنه ابن عثمان بن عبيد الله بن محمد التيمي وقال بعضهم هو طلحة بن عبيد الله الخزاعي  
 لأن عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبيد الله عن عائشة حديثا  
 غير هذا ويرجح ما قال المزني بأن المصنف أخرجه حديث الباب في المذهب من طريق غندر عن شعبة فتأني  
 طلحة بن عبد الله بن علي بن عيسى بن مرقس وليس للطلحة بن عبيد الله في البخاري سوى هذا الحديث ونسألي  
 الكلام عليه مستوفى في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى والجوار يضم الجيم ويحذف ما قبله قال ابن  
 أقر بهما بوى قال أقر بهما بحذف حرف الجر وهو بالرفع ويجوز الجار على إبقاء حرف الجر بعده  
 أي أقرب الجارين قال ابن طلال لأجبه في هذا الحديث لمن أوجب الشقة بالجوار لأن عائشة إنما  
 سألت عن تبدلهم من جيرانها بالمدينة فأنشدها بأن الأقرب أولى وأجيب بأن وجه دخوله في الشقة أن  
 حديث أبي رافع ثبت بشقة الجوار فاستنبط من حديث عائشة تقديم الأقرب على الأبعد لعله في

شعبة أومقطعة قال  
 أبو رافع لقد أعطيت  
 ما أحسنه دينار ولو لاني  
 سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول الجار  
 أحق بسبقه ما أعطيتكمها  
 باربعة آلاف وأنا أعطى  
 بها خمسة دينار فأعطاهما  
 إياه ﴿باب أي الجوار  
 أقر﴾ حدثنا حجاج  
 حدثنا شعبة ح وحدثنا  
 علي حدثنا شعبة حدثنا  
 شعبة حدثنا أبو هرمان  
 قال سمعت طلحة بن عبد  
 الله عن عائشة رضي الله  
 عنها قلت يا رسول الله إن  
 في جارين فأيهما  
 أهدي قال إلى أقربهما  
 منكما



مشرعية الشفعة لما يحصل من الضرر عشاكرة القدير الا ينبغي بخلاف الشرع في نفس الدار والمصيق للدار \* (خاتمه) جميع ما في الشفعة ثلاثة احاديث موصولة الاول منها مكرر والاخران اتفرد بهما المصنف عن مسلم وفيه من الاثباتان غير قصة المسور وابي ارقع مع سعد وهي موصولة والله اعلم

### ﴿قوله كتاب الاجارة﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم \* في الاجارات) كذا في رواية المستمل وسقط للنسب قوله في الاجارات وسقط الباقي كتاب الاجارة والاجارة بكسر أوله على المشهور وحكي ضمها وهي لفظة الالة بالفتح قال أبو جعفر بن جرير المديني إذا أبت واسطلاحا لمصلحة منفعة رقيه بوسع ﴿قوله باب استجار الرجل الصالح﴾ قوله الله تعالى ان خير من استأجرت القوي الامين ﴿في رواية أبي جعفر وقال الله تعالى ان خير من استأجرت القوي الامين﴾ مع إني شيعي وقدرى ابن جرير من طريق شيعي الجشي بفتح الجيم والموحدة بعد هاء مقصورة انه قال اسم المرأة التي تزوجها موسى صفورة واسم اختها ليا وكذا روى من طريق ابن اسحق الا انه قال اسم اختها شرفا وقيل ليا وقال غيره ان اسمها صفورا وعبروا وانهما كانتا مولودا من جرير اختلاف في ان اباهما هل هو شيعي النبي أو ابن أخيه أو أخو اسمه بثرون أو يرى أقوال لجرير مع منهاجيا وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ان خير من استأجرت القوي الامين قال قولى فيا ولي أمين فيا استودع وروى من طريق ابن عباس ويجهاد في آخرين ان اباهما ليا عملأت من قوته وأما تفتد كرت قوته في حال البقي وأما تفتد في نفس طرفه عنها وقوله ليا مشى خلقى وديني على الطريق وهذا أخرجه البيهقي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه فروجه وأقام موسى معه بكنية (ر) ويعمل له في رعاية غنمه ﴿قوله والخازن الامين﴾ من لم يستعمل من أرادته ثم أورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الخازن الامين أحد المتصدقين وحديثه الآخر في قصة الرجلين اللذين جاأ يطلبان من النبي صلى الله عليه وسلم أن يستعملهما والاول قد مضى الكلام عليه في الزكاة والثاني سباني شرحه مستوفي في كتاب الاحكام قال الامام علي ليس في الحديثين جميعا معنى الاجارة وقال الداودي ليس حديث الخازن الامين من هذا الباب لانه لا ذكر للاجارة فيه وقال ابن التين وانما أراد البخاري ان الخازن لاشئ له في المال وانما هو اجير وقال ابن بطال اعلم انه في هذا الباب لان من استأجر على شئ فهو أمين فيه وليس عليه في شئ منه ضمان ان فقد او تلف الا ان كان ذلك بتضييعه اه وقال الكرماني دخول هذا الحديث في باب الاجارة لا لاشارة الى ان خازن مال الغير كالاجير لصاحب المال وأما دخول الحديث الثاني في الاجارة فظاهر من جهة ان الذي يطلب العمل انما يطلبه غالباً لتحصيل الاجرة التي شرعت للعامل والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها وتفرقها في وجهها وله سهم منها كحال الله تعالى والعاملين عليها فدخلوا في الزجعة من جهة طلب الرجلين أن يستعملهما النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة أو غيرها ويكون لهما على ذلك أجره معلومة ﴿قوله في الحديث الثاني﴾ موسى رجلان من الأشعريين قال قلت ما علمت انهما يطلبان العمل قال بن ابراهيم لا تستعمل علي علمتان (ر) قوله بكيفية في نسخة يكره

﴿كتاب الاجارة﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿في الاجارات﴾

﴿باب استجار الرجل﴾

الصالح وقول الله تعالى ان

خير من استأجرت القوي

الامين والخازن الامين

ومن لم يستعمل من اراده

حدثنا محمد بن يوسف

حدثنا سفيان عن ابي

بردة قال اخبرني جدي

ابو بردة عن ابيه ابي

موسى الاشعري رضى الله

عنه قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم الخازن الامين

الذي يؤدى ما امر به بطيب

نفسه احد المتصدقين

حدثنا محمد بن يحيى

عن قرة بن خالد قال

حدثني جدي بن هلال

حدثنا ابو بردة عن ابي

موسى قال اقبلت الى النبي

صلى الله عليه وسلم ومضى

رجلان من الاشعريين

قلت ما علمت انهما

يطلبان العمل قال بن ابراهيم

لا تستعمل علي علمتان

اراده

(ر) قوله بكيفية في نسخة

يكره

اعلم قال المهلب لما كان طلب العمال القليل على الحرص ابني ان يحترس من الحرص فلذلك قال صلى الله عليه وسلم لا تستعمل على عملنا من اراده وناظر الحديث منع توليه من يحرس على الولاية اما على سبيل الحرص والكرهية والى الحرص يخرج القوي لكن يستثنى من ذلك من تعين عليه ﴿ قوله ﴾ يا بني رضى الغنم على قرار يط على معنى الباعوى السبيبة والمعاوضة وقيل بانها الظرفية كالمسكين ﴿ قوله ﴾ عمرو بن يحيى عن جده وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الاموى ﴿ قوله ﴾ الارى الغنم في رواية الكشميني الارى الغنم ﴿ قوله ﴾ على قرار يط لاهل مكة في رواية ابن ماجة عن سويد بن سعيد بن عمرو ابن يحيى كنت اربعاها لاهل مكة بالقرار يط وكذا رواه الامام على عن النبي عن محمد بن حسان عن عمرو ابن يحيى قال سويد احدثوا به بني كل شاة بقيراط يعنى القيراط الذى هو جزء من الدينار او الدرهم قال ابراهيم الحري في قيراط اسم موضع عكة ولم رد القيراط من النضه وصوبه ابن الجوزى تعالى ناصر وخطا سويدا في تفسيره لكن رجح الاول لان اهل مكة لا يعرفون بها مكانا يقال له قيراط وامامنا واه الناساني من حديث نصر بن حزن بفتح المهمل وسكون الزاى بعدها نون قال اخضر اهل الابل واهل الغنم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث موسى وهو راعى غنم وبعث داود وهو راعى غنم وبعث نوحا وانا راعى غنم اهل بيحاد فزعم بعضهم ان فيه ردنا لاول سويد بن سعيد لانما كان رعى بالاجرة لاهل فتيه عن انه اراد المكان فغير تاريخه وثاره بقرار يط وليس الرعي يجيد اذ لا مانع من الجمع بين ان رعى لاهل فتيه بجره ولغيرهم بجره او المراد قوله اهل اهل مكة فتيه لغيرهم ويكون في احد الحديثين بين الاجرة وفى الاخرين المكان فلا ينافى ذلك والله اعلم وقال بعضهم لم تكن العرب تعرف القيراط الذى هو من النقد وانك جافى الصصح يستفتحون ارضها كرفها القيراط وليس الاستدلال بالذ كرم في المعرفة بواضح قال العلماء الحكمة في العلم الانبياء من رعى الغنم قبل النبوة ان يحصل لهم الثمن رعىها على ما يكفونه من القيام بأمر أمتهم لان في مخالطتها يحصل لهم العلم والشفقة لانهم اذ اسروا راعيها وجعلها بعد تفرقها في المرى وبقولهم ان مسرح الى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلما اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها الى المعاهدة القوام ذلك الصبر على الامور فربوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها فغيرا كسر هاور هو واضعها واهسنا التماهلا فيكون يحملها لشدة ذلك أسهل مما لو كفوا القيام بذلك من اول وهلة ليحصل لهم من التدريج على ذلك رعى الغنم ونصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ولان تفرقها أكثر من تفرق الابل والبقرا لما كان ضبط الابل والبقرا بالقرار يط دونها في العادة المألوفة ومع أكثر تفرقها في أسرع اقياد من غيرها وفي ذلك راعى النبي صلى الله عليه وسلم فذلك بعد ان علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع له والتعظيم عنه عليه وعلى اخوانه من الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الانبياء ﴿ قوله ﴾ باب استجار المشركين عند الضرورة او اذا لم يجد اهل الاسلام وعامل النبي صلى الله عليه وسلم هو خير ( هذه الترجمة مشعرة بان المصنف يرى باعتناء استجار المشرك سواء كان اوفيا للاعتد الاحتياج الى ذلك كتعذر وجود مسلم يكتفي في ذلك وقد روى عبد الله بن زاذان عن ابن جريج عن ابن شهاب قال لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم عمال يعملون ما فعل خير وزرعهما فذا النبي صلى الله عليه وسلم هو خير فدفعا اليهم الحديث وفي استجاده قصة معاملة النبي صلى الله عليه وسلم هو خير على أن يزعموها واستجاره الدليل المشرك لما اخرج على ذلك نظر لانه ليس فيه ما نصير مع المقصود من منع استجارهم وكانه أخذ بذلك من هذين الحديثين مضموم الى قوله صلى الله عليه وسلم ان لا تصنعين مشرك آخرجه مسلم واصحاب السنن اقراد الجمع بين الاخبار غائب جيمه قال ابن طلال غامه الفقهها بغيره ون استجارهم عند الضرورة وغيره لما في ذلك من المنفعة لهم وانما الممتنع أن يؤاخر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من اذلال المسلم اه وحديث

باب رعى الغنم على قرار يط في حديثنا حديث محمد بن يحيى عن جده عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بعث الله نبيا الا رعى الغنم فقال اصحابه و انت فقال نعم كنت اربعاها على قرار يط لاهل مكة في باب استجار المشركين عند الضرورة او اذا لم يجد اهل الاسلام وعامل النبي صلى الله عليه وسلم هو خير في حديثنا ابراهيم بن موسى اخبرنا هشام عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها واستجار النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وجبلان بنى الدليل ثم من بنى عيين عدى

هاديا الماهر بالمداية فغدر عن حلف في آل العاصي بن زائل وهو على دين كفار قريش فنامها فضا اليه راحتهما وواعداهما فلو وبعد ثلاث ليال فأتاهما برسلهما عبيدة ثلاث فارتحلوا فطلق مها غامر بن فهدرة ٢٩٩ والليل الذي فآخذتهم أسفل مكة

وهو طريق الساحل فباب  
إذا استأجرا جريا ليعمل به  
بعد ثلاثة أيام أو بدشهر  
أو بعد ستة جاز وهما على  
شرطهما الذي اشترطاه  
إذا جاء الأجل فحدثنا  
يحيى بن بكير حدثنا الليث  
عن عقيل قال ابن شهاب  
فأخبرني عروة بن الزبير  
أن عائشة رضي الله عنها  
زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم قالت واستأجر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وأبو  
بكر وجلسا مني الليل  
حاديا خبرتا وهو على دين  
فقار قريش فضا اليه  
راحتهما وواعداهما فلو  
بعد ثلاث ليال فأتاهما  
براحتهما صبح ثلاث فباب  
الاجير في الغزو فحدثني  
يعقوب بن إبراهيم حدثنا  
اسماعيل بن علي بن أخيرنا  
ابن جرير قال أخبرني  
عطاء عن صفوان بن يحيى  
عن علي بن أمية رضي الله  
عنه قال غزوت مع النبي  
صلى الله عليه وسلم جيش  
العسرة فكان من أوثق  
اعمال في قسسي فكان لي  
اجير قاتل أنسا ففض  
أحدهما أصعب صاحبه  
فاخرج أصعبه فأندرتيته  
فقط فاطلق إلى النبي

معاه أهله خير يأتي في أواخر كتاب الأجرة موصولا وشارق الترجمة يقول له إذا لم يوجد أهل الإسلام إلى  
ما أخرجه أبو داود عن طريق جادين سلمة عن عبيد الله بن عمر أحسبه عن قافع عن ابن عمر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قاتل أهل خير فذكر الحديث وقال فيه وأراد أن يجعلهم فقالوا لا محمد عنا حمل في هذه  
الأرض ولنا الشطر ولكم الشطر الحديث وأما أبيهم إلى ذلك لم يفرقهم عما يصلح أرعهم دون غيرهم قتل  
المصنف من لا يعرف منزلة من لم يوجد وحديث الدليل يأتي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة إن شاء  
الله تعالى وقوله في أول الحديث استأجر وقع في رواية الأسبلي وأبي الوقت واستأجر زادوا وهو ثابتة  
في الأصل في نفس الحديث الطويل لأن القصة معطوفة على قصة قبلها وقد ساقه المصنف في الترجمة بعدها  
بستند الآتي مطولا ووقع هنا فاستأجر بالقاء وهو هم من زعم أن المصنف زاد الواو للثنية على أنه أقطع  
هذا القدر من الحديث (قوله هاديا) زاد الكشي في رواية وأتته خبرتا وهو يكسر المعجمة وتشديد  
الراء بعدها تحتها نيفسا كنهتم متا فوله الماهر بالمداية كذا وقع في نفس الحديث وهو مدرج من قول  
الزهري كاسنيتة هناك ونحكي الخلاف في تسمية الهادي المذكور في الحديث استأجر المسلم الكافر  
على هداية الطريق إذا آمن بالله واستجار الأثنين واحدا على عمل واحد (قوله باب إذا استأجر أجبيا  
ليعمل به بعد ثلاثة أيام أو بدشهر أو بعد ستة جاز وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل) أورد  
فيه طرف من حديث عائشة المذكور وفيه أنها أوعدها الدليل براحتهما بعد ثلاث وعقبه الأسامي على أنه  
ليس في الخبر على أنها استأجره على أن لا يعمل إلا بعد ثلاث بل الذي في الخبر أنها استأجرته وأما تذييل  
العمل من وقته بتسليمه راحتهما منها برامها ومحتلها إلى أن يتها لها الخروج فقلت ليس في ترجمة  
البخاري ما أزمه به الذي ترجمه هو ظاهر القصة ومن قال بطلان الأجرة فإذا اشترع في العمل من  
سجن الأجرة هو المحتاج إلى دليل والله أعلم وقد قال ابن المنير متعبا على من اعترض على البخاري بذلك أن  
الخدمة المقصودة بالأجرة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك ولا شك أنها  
تأخرت قلت ويؤيده أن الذي كان يجرى وأجله عام من فهدرة لا الدليل وقال ابن المنير ليس في هذا  
الحديث نص صريح بهذا الحكم لأننا تأولنا في احتمال في المدة القصيرة لتدور الغزو وقها ما لا يحتمل في  
المدة الطويلة وهذا مذهب مالك حيث حذر الجواز في البيع عما لا يتغير السلعة في مثله واستنبط من هذه  
القصة جواز الأجرة الدار مدة معلومة قبل مجيء أول المدة وهو مبني على صحة الأصل فيلحق به القصر  
والله أعلم (قوله باب لاجير في الغزو) قال ابن بطال استأجر الاجير للخدمة وكفاية مؤنة العمل  
في الغزو وغيره سواء أمه ويحتمل أن يكون أشد إلى أن الجهاد وان كان القصد به تحصيل الاجير فلا ينافي  
ذلك إلا استعان به عن يخدم المجاهد ويكفيه كثيرا من الأمور التي لا يتطاعها بنفسه (قوله عن صفوان بن يحيى  
عن علي بن أمية رضي الله عنه قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم جيش العسرة) بضم العين وسكون السين  
المهمتين هي غزوة تبوك وسبأ في الكلام على الحديث في الغيات ورواية همام المذكورة مختصرة  
(قوله فأنذر) أي استأجر (قوله فأنذر) أي ليحمله هدية ولا قصاصا (قوله فقتلهما) بضم الفاء والضميمة  
وماضيه بكسر هاء الألف المقصود بفتح القاصم بضم القاف وسكون الضاد المعجمة وهو الأكل باطراف الأيتان والتعل  
الذكر من الأيل ونحوه (قوله قال ابن جرير الخ) هو الاستناد المذكور إليه وهذا زيادة التي عن أبي  
بكر الصديق وقعت هنا فقط (قوله عن جندب) كذا للجميع وكذلك أخرجه أبو داود عن طريق يحيى بن  
سعد عن ابن جرير وقال أبو عاصم عن ابن جرير عن أبيه عن جندب عن أبي بكر زاذنيه عن أبيه  
أخرجه الحاكم أبو جندب في الصحيحين في الصعابة وعبد الله بن أبي مليكة مذهب إلى جندب وقيل في

صلى الله عليه وسلم فأندرتيته وقال أفدع أصعبه في فلت فقتلهما قال أحسبه قال كافتهم الفحل قال ابن جرير وحديث عبد الله بن أبي مليكة  
عن جندب مثل هذه الصفة أن رجلا غاصر بدر جل فأندرتيته فأندرها أبو بكر رضي الله عنه

ما تقول تركب \* يا رب فلانا

يعطيه أجراً ومنه في الترجمة  
تركب الله في باب إذا استأجرأجراً على أن يقيم حائطا  
يريد أن ينقض جازحدثني إبراهيم بن موسى  
أخبرنا هشام بن يوسفأن ابن جريح أخبرهم قال  
أخبرني يحيى بن مسلم وعمرابن دينار عن سعيد بن  
جبيرة بن زيد أحدهما علىصاحبه وغيرهما قال قد  
سمعت يحنه عن سعيدقال قال لي ابن عباس رضى  
الله عنهما حدثني أبي بنكعب قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاطلقافوجدا أجدا إيا ربدا  
ينقض قال سعيد يدههكذا ورفع يده فاستقام  
قال يحيى حدثنا سعيدقال فسمع يده فاستقام  
سنت لا تخدع عليه أجراقال سعيد أجراً كله  
باب الإجارة إلى نصفالنهار حدثنا سليمان بن  
سحب حدثنا جاد عن إيبعن نافع عن ابن عمر رضى  
الله عنهما عن النبي صلىالله عليه وسلم قال منكتم  
يمثل أهل الكنايين كمثلرجل استأجر أجراً فقال  
من يعمل لي من قدة إلىصف النهار على قيراط  
فعملت اليهود ثم قال من

يعمل لي من نصف النهار

جدا به فإنه عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جعدان التيمي وله حجة ومنهم من زاد في نسبه عبد الله بن عبد الله بن زهير وقال ابن الذي يكتي بأبى مليكة هو عبد الله بن زهير فلي الأول فالخدي من رواية زهير بن عبد الله عن أبي بكر وعلى الثاني هو من رواية عبد الله بن زهير ويرد دعوى الضمير في قوله من جده على من يعود على الخلاف المذكور وروى زعم مغطاي أن الطريق التي أخرجه البخاري منقطعة في موضعين وليس كآزم والله أعلم ﴿قوله باب إذا استأجر﴾ في رواية الأصل الآخر يسكن الجبل وبالرواية الأولى أوجه ﴿قوله ولم يبين العمل﴾ أي هل يصح ذلك لا وقدمال البخاري إلى الجواز لا ما خرج ذلك فقال لقوله تعالى إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين الآية ولم يخصص مع ذلك الجواز لأجل الاحتال ووجه الدلالة منه أنه لم يخصص في سياق القصة المذكورة بيان العمل وأما قوله أن موسى أجرتهم من والدهما اثنين ثم اعتمت الالة بذلك إذا قلنا أن شرع من قلنا شرع لنا إذا ورد شرعنا بقريره وقد أخرج الشافعي هذه الآية على مشروعية الإجارة فقال ذكر الله سبحانه وتعالى أن نياماً أيضاً فخره حجة بما سماه ملكاً بضم امرأته وقيل استأجره على أن يرعى له قال المهلب ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الإجارة لأن ذلك كان معلوماً بينهم وأما حذف ذكره للعلم به وتوقيفه ابن المنير بأن البخاري لم يرد جواز أن يكون العمل مجزواً ولا عارداً ان التصيص على العمل باللفظ ليس مشروطاً وأن المتبع المقاسد لا اللفظ ويحتمل أن يكون المصنف أشار إلى حديث عتبة بن النضر بضم النون وتشد الملهمة قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قال موسى أجرتهم ثمان سنين أو عشر على عهدة قرحه وطعام فلهنا أخرجه ابن ماجه وفي مسنده ضعف فانه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى وقد أورد من جوز أن يكون المهرشياً أخرجه الرازي وأما إيراد شرب أن يكون يرعى غنمه هذه المدقور ووجه ابته فذكره الأمرين وعلق الترمذي على الرعية على وجه المعاهدة لا على وجه العاقدة فاستأجره لرعى غنمه شيئ معلوم ومنها ثم أنكحه ابنته مهر معلوم بينهما ﴿قوله بأجر﴾ بضم الجيم (فلانا) أي يعطيه أجراً هذا ذكره المصنف تفسير القولة تعالى على أن تأجرني وبلغ جزم أبو عبيدة في الجواز وتعبه الأساعلي بأن معنى الآية في قوله على أن تأجرني أي تكون لي أجراً أو التقدير على أن تأجرني نفسك ﴿قوله ومنه في الترجمة﴾ أي أجركم (الله) هو من قول ابن عبيدة أيضاً زاد بأجر أي يثبلكم كأنه تقرر إلى أصل المادة وإن كان المعنى في الآخر والأجرة مختلفاً ﴿قوله باب إذا استأجر أجراً على أن يقيم حائطا﴾ يريد أن ينقض جاز أو رديه طرفاً من حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر وقد أوردته مستوفى في التفسير بهذا الإسناد وبأنى الكلام عليه مينا هنا أن شاء الله تعالى وأما في الاستدلال بهذه القصة إذا قلنا أن شرع من قلنا شرع لنا قول موسى لو شئت لا تخدع عليه أجراً إلى قولنا رطت على ٤٠ بآخرة معنيته لثقتنا ذلك وقال ابن المنير وقصد البخاري أن الإجارة تضبط بعتين العمل كالتضبط بعتين الأجل ﴿قوله باب الإجارة إلى نصف النهار﴾ أي من أول النهار وترجم في الذي بعده الإجارة إلى صلاة العصر والتقدير أيضاً أن الإبداء من أول النهار ثم ترجم بعد ذلك باب الإجارة من العصر إلى الليل إلى أن يدخل الليل قبل إراد البخاري إثبات صحة الإجارة بأجر معلوم إلى أجل معلوم من جهة أن الشارع ضرب المثل بذلك ولو لا الجواز ما أقره ويحتمل أن يكون الفرض من كل ذلك ثابت جواز الاستئجار لقطعة من النهار إذا كانت معينة دفعتاً لهم من يتوهم أن أقل المعلوم أن يكون يوماً كاملاً ﴿قوله مثلكم ومثل أهل الكنايين﴾ كذا في رواية أيوب والمراد بأهل الكنايين اليهود والنصارى ﴿قوله كمثل رجل﴾ في السياق حذف تقديره مثلكم مع فيكم ومثل أهل الكنايين مع أنيائهم كل رجل استأجر ثلثين مضر وبالله لا مع فيهم والمثل به الأجر مع من استأجرهم ﴿قوله على قيراط﴾ زاد في رواية عبد الله بن دينار على قيراط قيراط وهو المراد ﴿قوله فعملت اليهود﴾ زاد ابن دينار على قيراط قيراط وزاد الهري عن سالم عن أبيه أن تقدم في الصلاة حتى

الى صلاة العصر على قيراط فضلت النصارى ثم قال من يعمل الى ان تغيب الشمس على قيراطين غاثم هم فضلت اليهود والنصارى  
 فقالوا ما اتاكم عملوا اقل عطاء قال غل ختمتكم من - فحكم تاء الال فغل غل فغلى ٣٠٩ اوتيه من اشاء في باب الاجارة الى

صلاة العصر في حديثنا  
 اسمعيل بن ابي اويس  
 قال حدثني مالك عن  
 عبيد الله بن دينار مولى  
 عبد الله بن عمر عن عبد  
 الله بن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنهما ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال انما منكم واليهود  
 والنصارى كرجل استعمل  
 عمالا فقال من يعمل  
 الى نصف النهار على قيراط  
 قيراط فضلت اليهود على  
 قيراط قيراط ثم عملت  
 النصارى على قيراط قيراط  
 ثم اتم الذين يعملون من  
 صلاة العصر الى مغارب  
 الشمس على قيراطين قيراطين  
 فضلت اليهود والنصارى  
 وقالوا نحن اكثر عملوا اقل  
 عطاء قال هل ظلمتكم من  
 حكمكم يا قالوا لا قال  
 فذلك فضلي اوتيه من  
 اشاء في باب اتم من منع  
 اجر الاجر في حديثنا يوسف  
 ابن محمد حدثني يحيى بن  
 سليم عن اسمعيل بن امية  
 عن سعيد بن ابي سعيد  
 عن ابي هريرة رضي الله  
 عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال قال الله  
 تعالى ثلاثة انا خصهم

اذا انقصت الهادون وعزوا فاعطوا قيراطا قيراطا وكذا وقع في هذه الامم والمردا بقيراط التصيب هو في الامل  
 نصف دانق والدانق سدس درهم (قوله الى صلاة العصر) يحتمل ان يرده اول وقت دخوله ويحتمل  
 ان يرده اول حين الشروع فيها والثاني رفع الاشكال السابق في الموافقة على تقدير تسليم ان الوقوف  
 منسوبان الى ما بين الظهر والعصر وما بين العصر والمغرب فكيف يصح قول النصارى انهم اكثر عملان  
 هذه الامة وقد دمت هناك عدة اجوبة عن ذلك فراجع من ثم ومن الاجوبة التي لم يتقدم ان قال مالنا  
 اكثر عملنا اليهود خاصة في يومه مألوف في التوحيد بل يفتى قال اهل التوراة ويحصل يكون كل من  
 الفريقين قال ذلك اما اليهود فلانهم اطول زمانا فاستلزم ان يكونوا اكثر عملوا اما النصارى فلانهم وازنوا  
 كثرة اتباعهم يصح كثرة زمن اليهود لان النصارى آمنوا عموما وعيسى جيا اشار الى ذلك الاسماعيلي  
 ويحتمل ان تكون اكثرية النصارى باعتبار انهم علوا الى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتها اشار الى  
 ذلك ابن القصار وابن العربي وقد قدمنا انه لا يحتاج اليه لان المدة التي بين الظهر والعصر اكثر من المدة  
 التي بين العصر والمغرب ويحتمل ان تكون نسبة ذلك اليهم على سبيل التوزيع قال قال نحن اكثر عملنا  
 اليهود والقال نحن اقل اجر النصارى وفيه بعد وسكن ابن التين ان معناه ان عمل الفريقين جميعا اكثر  
 وزمانهم اطول وهو خلاف ظاهر السباق (قوله فضلت اليهود والنصارى) اي الكفاية منهم (قوله مالنا  
 اكثر عملنا اقل عطاء) ينسب اكثر واقل على الحال لقوله تعالى في العلم من التذكرة معرضين وقد تقدمت  
 مباحث هذه الجملة في كتاب الموافقة (قوله من - فحكم) اطلق لفظ الحق لتصد المباشرة والافاضل من فضل  
 الله تعالى (قوله فغل غل فغلى اوتيه من اشاء) فيه وجه لاهل السنة على ان التوبين الله على سبيل الاحساب  
 منه جل جلاله (قوله باب الاجارة الى صلاة العصر) ذكر فيه حديثان عمر بن مريق مالك عن  
 عبد الله بن دينار وليس في سياقه التصريح بالعمل الى صلاة العصر وانما يؤخذ ذلك من قوله ثم اتم الذين  
 يعملون من صلاة العصر فان ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها ثم في رواية ايوب في الباب  
 قبله التصريح بذلك غلبت حال من يعمل من نصف النهار الى صلاة العصر (قوله في رواية عبيد الله بن دينار  
 انما منكم واليهود والنصارى) هو يخفض اليهود عطا على الضمير المحرور وبغير اعادة الجار قاله ابن التين  
 وانما باني على راي الكريفيين وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف  
 المضاف واعطاء المضاف اليه امرائه (قلت) ووجدته مضبوطا في اصل ابي ذر بالنصب وهو موجه على  
 ارادة المعية ورجح توجيه ابن مالك ملبس اتي في احاديث الانبياء من طريق الليث عن نافع بلطف وانما  
 منكم ومثل اليهود والنصارى (قوله الى مغارب الشمس) كذا ثبت في رواية مالك بلطف الجمع وكانه  
 باعتبار ازمته المتعددة باعتبار الطوائف ووقع في رواية سفيان الاتية في فضائل القرآن الى مغرب  
 الشمس على الافراد هو الوجه ومثله في رواية الليث عن نافع الاتية في احاديث الانبياء وهو في رواية  
 ايوب في الباب الذي بعده بلطف الى ان تغيب الشمس (قوله هل ظلمتكم) اي قصصكم كذا في رواية نافع في  
 الباب الذي قبله وسأذكر فيه فوائد بعد بيان (قوله باب اتم من منع اجر الاجر) اورده في حديث ابي  
 هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب اتم من منع حراق واخر اليسوع (تبيته) اخوان بلال هذا  
 الباب عن الذي بعده وكانه صنع ذلك لامتسابة (قوله باب الاجارة من العصر الى الليل) اي من اول وقت  
 النصارى اول دخول الليل اورده في حديث ابي موسى وقد مضى منه ومثله في الموافقة وشيخنا يتركيب  
 المذكور ههنا هو محمد بن العلاء المذكور ههنا ويريدها للوحدة والصغير هو ابن عبد الله بن ابي ردة

يوم لقيامه وجل اعطى في يوم غدو رجل باع حرافا كل ثمنه ورجل استاجر اجرا فاستوفى منه ولم ينطه اجره في باب الاجارة من العصر  
 الى الليل في حديثنا محمد بن العلاء ثنا ابو اسامة عن ريعن ابي ردة عن ابي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
 قال مثل المسلمين واليهود والنصارى

ككل رجل استأجر قوما يعملون له عملاً يوم الابل على اجر معلوم فعملوا الى نصف النهار فقالوا لاجلنا ان اخرجك الذي شرطت لنا واما نحن  
باطل فقال لهم لا تفعلوا اكلوا ٣٠٢ بقية علمكم وغدوا بجركم كمالاً فابوا وارتوا واستأجر آخرين بعدهم فقال اكلوا بقية

يومكم هذا ولكم الذي  
شرطت لهم من الاجر  
فعملوا حتى اذا كان حين  
مساة العصر قالوا لعلنا  
عملنا باطل ولك الاجر الذي  
جعلت لنا فيه فقال لهم  
اكلوا بقية علمكم فان ما في  
من النهار ثم يسير فابوا  
فاستأجر قوما أن يعملوا  
له بقية يومهم فعملوا بقية  
يومهم حتى غابت الشمس  
واستكملوا اجر الفريقين  
كلهما فان ذلك مثلهم ومثل  
ما قبلوا من هذا التور في باب  
من استأجر أجبر اترك  
أجره فعمل فيه المستأجر  
فراذ او من عمل في مال  
غيره فاستفضل في حديثنا  
أبو اليمان أخبرنا شبيب  
عن الزهري حدثني سالم  
ابن عبد الله ان عبد الله  
ابن عمر رضي الله عنهما  
قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول  
اطلق ثلاثة رهط ممن  
كان قبلكم حتى أووا الى بيت  
الى تار فادخلوه فاطلعت  
صبرة من الجبل فسدت  
عليها الغار فقالوا انه  
لا ينبغيكم من هذه الصخرة  
الآن ان تدعوا الله بصلاح  
أعمالكم فقال رجل منهم

(قوله ككل رجل استأجر قوما) هو من باب القلب والتقدير ككل نوم استأجرهم رجل او هو من باب التشبيه  
بالمركب (قوله يعملون له عملاً يوم الابل) هذا متغير الحديث ابن عمر لان فيه انه استأجرهم على أن يعملوا  
الى نصف النهار وقد تقدم ذكر التوفيق بينهما في المواقيت وانهم ما حديثان سيقا في قصتين نعم وقع في رواية  
سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في المواقيت الا في رواية التوحيد ما وافق رواية أبي موسى فرجها  
الخطابي على رواية تافه وعبد الله بن دينار لكن يحتمل ان تكون القصتان جميعاً كائناً عند ابن عمر حدث  
بهما في وقتين وجمع بينهما ان الذين باحتمال ان يكونوا غصبوا او قالوا ما قالوا اشارة الى طلب الزيادة فلما  
لم يسطروا قدرا زادوا تركوا افعالهم ما عملنا باطل انتهى وفيه مع مدخله مخالفة لصرح ما وقع في رواية الزهري في  
المواقيت وفي التوحيد فيها قالوا ربنا اعطيت هؤلاء قباطين واعطينا قباطين قباطين وصرح كنا اكثر  
علاقيه النصر فيهم اعموا ذلك الا ان يحمل قولهم اعطينا امرت لنا وعسد تناولا يستلزم ذلك انهم  
اخذوا ولا يخفى ان الجمع بكونهما قصتين اوضح ونظائر المثل الذي في حديث أبي موسى ان الله تعالى قال  
للهود آمذرا ابي ورسلى الى يوم القيامة فآمنوا بعيسى الى ان يبعث عيسى فكفروا به وذلك في قدر نصف  
المدة التي من بعثته فمضى الى قيام الساعة فقولهم لاجلنا ان اخرجك اشارة الى انهم كفر واوتوا لولا استغنى  
الله عنهم وهذا من اطلاق القول واردة لازمة لان العمل المعبر به عن ترك الاعان وقولهم وما عملنا  
باطل اشارة الى احباط عملهم بكفرهم بعيسى اذ لا ينفعهم الاعان بموسى وحده بعد عيسى فكيفى وكذلك القول  
في النصر الى الان فيه اشارة الى ان مدتهم كانت قدر نصف المدة فلتخصر واعلى نحو الرابع من جميع النهار  
وقوله ولكم الذي شرطت زاد في رواية الاسماعيل الذي شرطت لهؤلاء من الاجر يعني الذين قبلهم وقوله  
فانما بين من النهار ثم يسير اشارة الى انهم ما عملنا باطل انتهى وفيه مع مدخله مخالفة لصرح ما وقع في رواية الزهري في  
أي باب علمهم بالانعام الثلاثة وتضمن الحديث اشارة الى قصر المدة التي بقيت من الدنيا وسألي الكلام  
عليه في قوله يفت أنوار الساعة كما تين (قوله حتى اذا كان حين صلاة العصر) هو نصب حين ويؤزفه  
الرفع (قوله واستكملوا اجر الفريقين كلهما) كذا لا يذوق غيره وسكنى ابن التين ان فر وايته كلاهما  
بالرفع خطأ وليس كذا في رواية له وجه (قوله فان ذلك مثلهم) أي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا التور)  
رواية الاسماعيل في ذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما  
أمرهم الله به واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزدي على الالف لانه يقتضي ان مدة اليهود تلي مدتي  
النصارى والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على ان مدة اليهود داني بعثة النبي صلى الله عليه وسلم كانت أكثر  
من التي سنة ومدة النصارى من ذلك ستامة وقيل أقل تكون مدة المسلمين أكثر من ألف قطعا وتضمن  
الحديث ان اجر النصارى كان أكثر من اجر اليهود لان اليهود عملوا نصف النهار بقباطين والنصارى غفروا  
من بخلاف اليهود فانهم لم يبعث عيسى كافر وابوا في الحديث فضيل هذه الامة وتوفيرا بجرها مع فلة عملها  
وفيه جواز استدعاء صلاة البصر الى أن تغيب الشمس وفي قوله فاعلمنا من النهار ثم يسير اشارة الى قصر مدة  
المسلمين بالنسبة الى مدة غيرهم وفيه اشارة الى ان العمل من الطوائف كان مساويا في المقدار وقد تقدم  
البحث في ذلك في المواقيت مشروحا (قوله باب من استأجر أجبر اترك أجره) في رواية الكشميهني  
قوله الاجبر أجره (قوله فعمل فيه المستأجر) أي اجبره أو زرع (فراذ) أي عرج (قوله ومن عمل في مال  
غيره فاستفضل) هو من عطف العام على الخاص لان العامل في مال غيره أعم من أن يكون مستأجرا او غير

الاهم كان ابو ان شيخان كبيران وكث لا أعقب قبلهما أهلا ولا نالا في في طلب شيء يوما فرأى أحدهما  
سبي ما غلبت لها فتصبر فقاموا جديهما ففكرت أن أعقب قبلهما أهلا ولا أملا فلبقت والقدح على يدى انظر استيقاظهما حتى برق  
الفرح فاستقطعا فسر باغبر قوما اللهم ان كنت فعلت ذلالتا بغفروا عنك فخرج ضامضين فيهم من هذه الصخرة فافرح شيئا لا يستطعون

أخروج \* قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الأثر الله لهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي فلقد تمنع من شها فامتعتني حتى  
 ألبت هانسة من السنين فهاهنا عشرين ومائة دينار على أن تحلي بيني وبين شها فطلعت حتى إذا ردت عليها قالت لأهل كنان  
 تفض الحاتم لأبجته فخرجت من الوقوع عليها فأقصرت سنيا وهي أحب الناس إلي ورتكت الذهب الذي أعطيتها اللهم إن كنت فعلت  
 ذلك ابتغاء وجهك فأفرج عنا ما نحن فيه فانحرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها \* قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم وقال الثالث

٣٠٣

مستأجروكم يذكر لمصنف الجواب إشارة إلى الاحتمال كما تقدم ذكره حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين  
 ألقوا عليهم النار وقد تقدم من وجه آخر قوله يا قرقبى ما ذهب الملهب رجة البخارى بأنه ليس في القصة دليل  
 لما ترجم له وإنما الخبر الرجل في أجر أجبره ثم أعطاه له على سبيل التبرع وإنما الذي كان يتره قد رآه العبد  
 خلسة وقد تقدم ذلك في انما كتاب البيوع وسياقته شرحه (٢) مستوفى في أوائل حديث الإيمان شاء الله  
 تعالى وقوله في هذه الرواية لا أعني هو من الضيق بالعين المعجمة والموحدة وآخره خلف شرب العشي وضطوه  
 بفتح الهمزة أعني من الثلاثي الأصلية قبضه ما من الرأى وخطوه وقوله اهلا ولا الماردا لاهل ماله  
 من زوجه ولدو بالمال ماله من رقيق وخدم زعم القادوى أن المراد بالمال الدواب وتقبوه وله وجه وقوله  
 فتأى بفتح النون والهمزة مضمرا رابو زنى أى بعد ورواية كرمه والأصل فتأى بعد النون بوزن  
 جاء وهو بمعنى الأول وقوله ثم فرح بضم الهمزة وكسر الراء وقوله برق الفجر بفتح الراء أى أنما وقوله فخرج  
 بالوصل وضم الراء وبهزة قطع وكسر الراء من الفرج أو من الأفراج وقوله كل ما ترى من أجل كذا للكشمي  
 ولا ي زيد المرمى وللقايق من أجل ولكل وجه \* (قوله باب من أخرج نفسه ليحمل على ظهره ثم  
 تصلق به) في رواية الكشمي ثم تصلق منه وقوله وأجر الحال (قوله حدثنا أبى)  
 هو الاموى صاحب المغازي وقوله عن شقيق هو أبو رائل وقوله في حامل أى يطلب أن يحمل بالاجر وقوله  
 بالداري يحمل المتاع بالاجرة وهي مسمى طعام والمعاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد ههنا الرجل  
 من أحد هما والاجر من الأثر كل ساقطة والمزاوعة وقع للناس في طريق مخصوص عن أبى رائل ينطلق  
 أحدهما إلى السوق فيحمل على ظهره (قوله وان بعضهما لئلف) هذه اللام للتأكيدها ابتداءه بكتوبها  
 على اسم ان وتقدم الخبر وهي كقوله تعالى في ذلك لعمرة ومراعاة ان ذلك في الوقت الذي حدث به وقد تقدم  
 في الزكاة بلفظ وان بعضهم اليوم مائة ألف زاد الناس ما كان له يومئذ درهم أى في الوقت الذي كان  
 يحمل فيه (قوله قال ما رآه ان نفسه) بيننا من ماله من طريق زائدة عن الاعمش ان قال ذلك هو ابو رائل  
 الراوى للحديث عن أبى مسعود وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة \* (قوله باب أجر السمسرة)  
 أى حكمه وهي بمثلين (قوله ولم ير ابن سيرين وعطاء وبرايم والحنن باجر السمسار بأسا) أما قول ابن  
 سيرين وبرايم فوصفه ابن أبى شيبة عنهما بلفظ لا بأس باجر السمسار إذا اشترى يدا بيد أو قال عطا فوصفه  
 ابن أبى شيبة أيضا بلفظ سئل عطاء عن السمسرة فقال لا بأس بها وكان المصنف أشار إلى الرد على من كرها  
 وقد تصفه ابن المنذر عن الكوفيين (قوله وقال ابن عباس لا بأس ان يقول بيع هذا التوب فإذ دعى كذا  
 وكذا فاهلك) وأصله ابن أبى شيبة من طريق عطاء نحوه وهذه السمسرة أيضا كالكها عجمية ولذلك لم يجرها  
 الجمهور وقالوا إن باع له على ذلك فله أجران مثله وحل بعضهم حازة ابن عباس عن أنه أجره مجرى المقارض  
 وبذلك أجاب أحدوا سحق وقال ابن التين ان بعضهم شرط في جواز ما من حمل الناس ذلك الوقت ان يمن  
 بالبلعة يسارى أكثر مما سمي لموقعه بأن الجمل عقد الأجرة باني (قوله وقال ابن سيرين ان قال بيعه  
 بكذا فإنا كان من ربح فقلت أو يني وينك فلا بأس به) وصلة ابن أبى شيبة أيضا من طريق يونس عنه وهذا  
 أشبه بصورة المقارض من السمسار (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شتر وطهم)

بعضهم لئلف أنف قال ما رآه ان نفسه في باب أجر السمسرة ولم ير ابن سيرين وعطاء وبرايم والحنن باجر السمسار بأسا \* وقال ابن  
 عباس لا بأس أن يقول بيع هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فاهلك \* وقال ابن سيرين ان قال بيعه بكذا فإنا كان من ربح فقلت أو يني  
 وينك فلا بأس به وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شتر وطهم \* حدثنا محمد بن عبد الواحد حدثنا محمد بن ابن طائس  
 (٢) قوله وسياقته في نسخة وسياقته في نسخة

عن أبيه عن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال نبى  
النبى صلى الله عليه وسلم  
ان ينقى الركب ان لا يبيع  
حاضر لباد قلت يا ابن  
عباس ما قوله لا يبيع حاضر  
لباد قال لا يكون له سمارا  
باب هل يؤجر الرجل  
نفسه من مشرك في ارض  
الحرب حدثنا عمر  
ابن حفص حدثنا ابي  
حدثنا الاعشى عن مسلم  
عن مسروق حدثنا  
خياط رضي الله عنه قال  
كنت رجلا بنا فسلمت  
للعاص بن رائل فاجتمع  
في عنده فاقته اتقاه  
فتنازلوا له لا تضيق  
حتى تكفر محمد فقلت  
اموالله حتى تموت ثم  
تبع فلا قال واني لبيت  
ثم مبعوث قلت نعم قال  
فانه سيكون في ثم مال وولد  
فأضيق فامر الله تعالى  
افرايت الذي كفر يا ابا تانا  
وقال لا تدين مالا ولدا  
باب ما يطى في الرقة  
على احياء العرب فاستحى  
الكتاب وقال ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
احق ما اخذتم عليه اجرا  
كتاب الله

هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر وقلبا من حديث عمر بن عوف المزني وابي  
هريرة وغيرهما ما حديث عمر بن عوف فأخرجه اسحق في مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن  
عوف عن أبيه عن جده مر فوالقظه وزاد الاشرطاعم حلالا أو أكل حراما وكثير بن عبد الله ضعيف  
عندنا لا تكمل لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقولون أمره وأما حديث أبي هريرة فوصفه أحد  
ابو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن يحيى وهو موجود عنه أبي هريرة بلفظه أيضا دون  
زيادة كثير فزاد بهما الصلح جائز بين المسلمين وهذه الزيادة أخرجهما الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع  
عن أبي هريرة ولا يبيح من طريق عطاء بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون عند شتر وطهم  
وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد ما وافق الحق في حديثه ظن ابن التين ان قوله وقال النبي  
صلى الله عليه وسلم المسلمون على شتر وطهم بقية كلام ابن سيرين فشرح على ذلك فهم وقد تعقبه القطب  
الحلي ومن تبعه من علمائنا ثم أورد المصنف حديث ابن عباس الماضي في البيوع والمراد منه قوله في  
تفسير المنع لبيع الحاضر للبادي أن لا يكون له سمارا فان مفهومه انه يجوز أن يبيع  
الحاضر للحاضر ولكن شرط الجهور أن تكون الاجرة معلومة وعن أبي خنيفة ان دفعه القاعلى ان  
يشترى بها زابرة عشرة فقهوا فسد فان اشترى بغيره أمرا مثل ولا يجوز زمامى من الاجرة وعن أبي ثور اذا  
جعل له في كل ألف شيئا معلوما لم يجر ذلك لأن غير معلوم فان عمل فله أجر مثله وجهه من منع انها اجارة في أمر  
لا مدغير معلوم وجهه من اجازة انما ذاع عن له الاجرة كنى ويكون من باب المعالة والله أعلم **(قوله باب)**  
هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في ارض الحرب او ردفه حديث خباب وهو إذا ذاك مسلم في عمله  
للعاص بن رائل وهو مشرك وكان ذلك بمكة وهي اذ ذاك دار حروب واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك  
وأقره ولم يجر من المصنف بالحكم لا احتمال ان يكون الجواز مقيدا باحضرة أو ان جواز ذلك كان قبل الاذن في  
قال المشركين ومنابذتهم وقيل الامر بعدم اذلال المؤمن نفسه وقال المهلب كره أهل العلم ذلك الاضرورة  
بشرطين احدهما ان يكون عليه فياجل للمسلم فله والا تخران لا يبيعه على ما عود وروى عن المسلمين  
وقال ابن التين استقرت المذاهب على ان الصناعات في حوائجهم يجوز لهم العمل لاهل الذمة ولا يمد ذلك من  
الذمة بخلاف ان يخدمه في منزله بطريق البيعة والله أعلم وقد تقدم حديث خباب في البيوع وروى بقية  
شرح في تفسير سورة مريم **(قوله باب ما يطى في الرقة على احياء العرب بقائه الكتاب)** كذا  
ثبت هذه الترجمة للجميع والاحياء الفتح جمع حى والمراد به طائفة من العرب مخصوصة قال المهلب دافى في  
الانساب الشعب والحي بمعنى وسمى الشعب لان القبيلة تشبهه وقد اعترض على المصنف بأن الحكم  
لا يختص باختلاف الامكنة ولا باختلاف الاجناس وتغييره في الترجمة بأحياء العرب يشعر بحصره فيه  
ويمكن الجواب بأنه ترجم بالواقع ولم يشعر بشئ غيره وقد ترجم عليه في الطلب الشروط في الرقة بقطع من  
الفتح ولم يقيد بشئ وترجم فيه أيضا الرقا بفتح الكسب والرقية كلام مشتق من كل عارض أشار الى  
ذلك ابن درستو بن سنان في تحقيق ذلك في كتاب الطب ان شاء الله تعالى **(قوله وقال ابن عباس عن النبي صلى)**  
الله عليه وسلم احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله هذا جوف من حديث وصلة المؤلف رجه الله في الطب  
واستدل به لجمهوره في جواز اخذ الاجرة على تعليم القرآن وخالف الخنيفة فتعوه في التعليم واجاز وفي الرق  
كله وادعوا قالوا ان تعليم القرآن عبادة والاجرة عليه على الله وهو القياس في الرق الا انهم اجازوه فيها لهذا الخبر  
وجعل بعضهم الاخر في هذا الحديث على الثواب وسياق القصة التي في الحديث بأبي هذا التأويل ودعى  
بعضهم نسخه بالا حاديث الواروق الوعيد على اخذ الاجرة على تعليم القرآن وقد رواها ابو داود وغيره وتعقب  
بأنه انما يتبع بالاحتمال وهو مردود بأن الاحاديث ليس فيها نص في المنع على الاطلاق بل هي وقائع  
احوال محتملة لتناول تراخي الاحاديث الصحيحة كحديث الباب وبأن الاحاديث المذكورة ايضا ليس فيها



ماقوم به الحجة فلا تناقض الاسمايت الصحيحة ويكون لنا عودة الى البحث في ذلك في كتاب التكاثر في باب التزويج على تعليم القرآن **(قوله)** وقال الشعبي لا يشترط للمعلم الا ان يسطى شيئا قليله وقال الحكم اسمع احدا كراهي للمعلم واعطى الحسن دراهم عشرة) اما قول الشعبي فرساله ابن ابي شيبة بلفظ وان اعطى شيئا قليله واما قول الحكم فرساله البغوي في الجعديات حدثنا علي بن الجعد عن شعبة سالت معاوية بن قرة عن ابي الحكم فقال اري له ايجراؤ سالت الحكم فقال لم يسمع قهرها بكره واما قول الحسن فرساله ابن سعد في الطبقات من طريق يحيى بن سعيد بن ابي الحسن قال لما حدثت لعلي بن ابي الحسن ان اعمه ان المعلم يرد شيئا قال ما كانوا يأخذون شيئا ثم قال اعطه خمسة دراهم فلم ازل به حتى قال اعطه عشرة دراهم وروى ابن ابي شيبة من طريق اخرى عن الحسن قال لا بأس ان يأخذ في الكفاية اجراؤ كره الشرط **(قوله)** وروى ابن سيرين باجر القسام بأسا وقال كان يقال السحت الرشوة في الحكم) اما قوله في اجرا القسام فاستلفت الر وايت عنه فروى عبد بن جندب في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن محمد بن وهبان بن سيرين انه كان يكره اجرا والقسام ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وارى هذا حكايؤ نخذ عليه الاجرة وروى ابن ابي شيبة من طريق قتادة قال قلت لابن المسيب ماري في كسب القسام فكرهه ولكن الحسن يكرهه كسبه وقال ابن سيرين ان لم يكن حنफلا ادرى ما هو وجاءت عنده رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف قال ابن سعد حدثنا عمار بن محمد ثنا جندب عن يحيى بن محمد بن وهبان بن سيرين انه كان يكره ان يشار في القسام وكان يكرهه ما أخذ الاجرة على سبيل المشاركة ولا يكرهها اذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي ونظيره عما أخرجه ابن ابي شيبة ان قول البخاري وكان يقال السحت الرشوة بقة كلام ابن سيرين وأشار ابن سيرين بذلك الى ما جاء عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت من قولهم في تفسير السحت انه الرشوة في الحكم أخرجه ابن جرير بإسناد عندهم ورواه من وجه آخر من فواعوا رجالة قتات ولكنه مرسل وقطعه له لم يأنسه السحت فالتا رواه بن يعقيل بإسناد عن رسول الله وما السحت قال الرشوة في الحكم **(تنبيه)** القسام بفتح القاف فعال من القسم بفتح القاف وهو القامع وشرحه الكرماني على انه بضم القاف جمع قامم والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملة وتحتي ضم الحاء هو شاذ وضبطه بعضهم بما يلزم من اكله العار فهو اعم من الحرام والرشوة بفتح الراء وقد تكسر ونضم وقيل بالفتح المصدور والكسر الاسم **(قوله)** وكأقوا يطون على الخمرين هو بفتح المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهملة هو الخمر وزنا ومعنى وقد تقدم تفسيره في البيوع أى كانوا يطون على الخمرين وفي ذلك دلالة على جواز اجرة القسام لاشترائهما في ان كلامهما يفضل التنازع بين المتخاصمين ولان الخمرين بضم اللام نسبة ومناسبة ذكر القسام والخمرين لاجرة الاشتراك في ان جنسهما وخص تعليم القرآن والرقية واحدا ومن ثم كرم ملك أخذ الاجرة على عقد الوفاق لكونهما من فروع الكليات وتكره ايضا اجرة القسام وقيل انما كرهها الله لان رزق من يت المالك فكرهه ان يأخذ اجرة أخرى وأشار سخنون الى الجواز عند فساد امور بيت المال وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهم اجر ضرب الفحل وقسمه الاموال والتعليم اه وهذا مرسل وهو شعر بانهم كانوا قبل ذلك يتبعون بها فلما فشا الشخ طلبوا الاجرة فنند ذلك من غير مكلام للاخلاق فتحمّل كراهته من كرهها على التزويج واثقة اعلم **(قوله)** عن ابي بشر هو جعفر بن ابي وحشية مشهور بكنيته اكرم اسمه كما به اسبه ابا هو مشهور بكنيته **(قوله)** عن ابي التوكل هو الناجي وقد ذكر المصنف في آخر الباب تصريح ابي بشر بالسماع منه وتابع ابا عوانة على هذا الاسناد شعبة كافي آخر الباب وهشيم كأخرجه مسلم والنسائي والاعمش فرواه عن جعفر بن ابي وحشية عن ابي قسرة عن ابي سعيد جبل بدل ابي التوكل ابا قسرة أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريقه فلما الترمذي فقال طريقتي شعبة أصح من طريق الاعمش وقال ابن ماجه انها الصواب ووجهه الفارق في العلل ولم يخرج في السن شيئا وكذا النسائي والذي يترجح في هذا ان الطريقين محفوظان لاشتمال طريق الاعمش على

\* وقال الشعبي لا يشترط  
المعلم الا ان يسطى شيئا  
قليله \* وقال الحكم  
لم اسمع احدا كراهي  
المعلم \* واعطى الحسن  
دراهم عشرة ولم يروى ابن  
سيرين باجر القسام بأسا  
وقال كان يقال السحت  
الرشوة في الحكم وكانوا  
يطون على الخمرين  
حدثنا ابوالنعمان حدثنا  
ابو عوانة عن ابي بشر  
عن ابي التوكل عن ابي  
سعيد رضي الله عنه قال

على زياد ان في المتن ليستقر رواية شعبة ومن تابعه فكانه كان عند أبي بشر عن شعبة فحدث به تارة عن هذا  
وتارة عن هذا ولم يصح ابن الحر في دعواه ان هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبي سعيد أيضا  
معبدين سيرين كسائي في فضائل القرآن وسليمان بن قيس وهو يضع القاف وتشديد الحاشية كما أخرجه  
أحمد والدارقطني وسأد كرماني وأباهم من الفوائد (قوله انطلق فخر) لم أقف على اسم أحد منهم  
سوى أبي سعيد وليس في سياق هذا الطريق ما يشعر بأن الشكر كان في جهاد لكن في رواية الأعمش ان  
النبي صلى الله عليه وسلم ضمهم وفي رواية سليمان بن قيس عند أحمد بن حنبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
زاد الدارقطني فيه بمشركة عليهما أبو سعيد ولم أقف على تعيين هذه السرية في شيء من كتب المغازي بل  
لم تعرض لذلك كرها أحد منهم وهي الواردة عليهم ولم أقف على تعيين الحلي الذين زلوا بهم من اى القبائل هم  
(قوله فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة وفي رواية الأعمش عند عبد الترمذي بنحو ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلا قتلنا يقوم ليلاً فأتاهم القرى فأطاعت عدد السرية ووقت التزول كما  
أتاها رواية الدارقطني تعيين أمير السرية والقرى بكسر القاف مقصور الضيافة (قوله فأبوا ان  
يضيغواهم) بالتضديد لا كثروا بكسر الصاد المعجمة متحفظاً (قوله فلدغ) ضم اللام على البناء المجعول  
واللدغ باللام المهملة والفتح النعين المعجمة وهو اللسع وزناو معنى وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو  
الاحراق الخفيف واللدغ المذكور في الحديث هو ضرب ذات الحية من حية أو عقرب وغيرهما وأكثر  
ما يستعمل في العرب وقد أفاضت رواية الأعمش تعيين العرب وأما ما وقع في رواية هشيم عند النسائي  
انه مصاب في عقله أو ألدغ فمثل من هشيم وقد رواه الباقر فذكر شكوا في انه لدغ ولا سيما صريح الأعمش  
بالعرب وكذلك كسائي في فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن أبي سعيد بلفظ ان  
سيد الحلي سلم وكذا في الطب من حديث ابن عباس ان سيد الحلي سلم والسليم هو اللدغ نعم وقت  
لصاحبه قيسه أنشأ في رجل مصاب بعقه فقرأ عليه بعضهم فاتحه الكتاب فقرأ أخرجه أبو داود والترمذي  
والنسائي من طريق بلخ بن خراجه بن الصلت عن عمه انه م يقيم وعنده رجل مجنون موثق في الحديث فقالوا  
انك شئت من عند هذا الرجل فخرج طريق لنا هذا الرجل الحديث فاذى يظهر انها مقصتان لكن الواقع في  
قصة أبي سعيد انه لدغ (قوله ففعلوا به بكل شيء) أى مما جرت به العادة أن يتدأى به من لدغة العرب  
كذلك لا تتر من السبي أى طلبوا العساكر واه والكشميني ففعلوا بالمعجمة والقاف وعليه شرح الخطابي  
فقال معناه طلبوا الشفاء بقول شيء الله مرضى أى أبرأه من شيء الطبيب أى عالج به بما يشفيه أو وصف  
له ما فيه الشفاء لكن ادعى ابن التين انها تصحيف (قوله لو أنهم هؤلاء الرط) قال ابن التين قال تارة نقرأ  
وتارة رطها والفرغ من العشرة والثلاثة والرط ما دون العشرة وقيل يصل إلى الاربعين (قلت)  
وهذا الحديث يدل له (قوله فاقومهم) في رواية معبد بن سيرين ان الذي يملك في هذه الرسالة بخارية منهم  
فيحمل على ان كان معها غيرها زاد الزائر في حديث جابر فقالوا لم قد بلغنا أن صاحبكم جابا للثور والشفاء  
فأناهم (قوله وسعينا) في رواية الكشميني وشعينا بالمعجمة والقاف وقد تقدم ما فيها (قوله فهل عند  
أحد منكم من شيء) زائد أبو داود في روايته من هذا الوجه يقع صاحبنا (قوله فقال بعضهم) في رواية  
أبي داود فقال رجل من القوم نعم والله اني لأرى في بكسر القاف وبين الأعمش ان الذي قال ذلك هو أبو  
سعيد رواى الطبري ونظرة قلت نعم أنا ولكن لأأمره حتى يطرونا غنا فإذ كان جنس الجعل وهو بينهم الجيم  
وسكون المهملة ما على عمل وقد استشكل كون الراقي هو أبو سعيد رواى الحرير مع ما وقع في رواية  
معبدين سيرين فقام معارجل ما كنا ظنه يصح روية وأخرجه مسلم وسأى المصنف في فضائل  
القرآن بلفظ آخر وفيه طلبا جمع قلناه أ كنت تحسن روية في ذلك اشعار بانه غيره والحوار أنه لا مانع  
من أن يكتفى الرجل عن نفسه فلفظ بالسعيد صريح تارة وكفى أخرى ولم ينفر الأعمش بتعيينه وقد وقع  
إضافته رواية سليمان بن قيس بلفظ فأتته فرقيه فالحكمة الكتاب وفي حديث جابر عند الزائر قال رجل

انطلق فخر من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
في سفرة سافروها حتى  
زلوا على شيء من أحياء  
العرب فاستضافوهم فأبوا  
أن يضيغواهم فلدغ سيد  
ذلك الحلي ففعلوا به بكل  
شيء لا ينفعه شيء فقال  
بعضهم لو أنهم هؤلاء الرط  
الذين زلوا لهد أن يكون  
عند بعضهم شيء فأنوهم  
فأبوا أبوا الرط ان سيدنا  
لقد وسعينا له بكل شيء  
لا ينفعه ففعل عند أحد  
منكم من شيء فقال بعضهم  
نعم والله اني لأرى ولكن  
والله لقد استشفناكم  
فلم تضيغوا لنا فأبارق  
لكم حتى نجعلوا لنا جلا

من الانصار انا ارقيه وهو مما يقوى رواية الاعمش فان ابا سعيد اصرارى واما جل بعض الشارحين  
 ذلك على تعدد القصة وان ابا سعيد روى قصتين كان في احدهما راقيلوقى لاثرى كان الراقى غير بعيد  
 جدا ولا سباع اتحاد الخرج والياق والسبب ويكنى في ذلك ان الاصل عدم التعدد ولا حامل عليه  
 فان الجمع بين الرايتين يمكن بدونه وهذا بخلاف ما قدمته من حديث نوح بن الصلت عن عمه فان  
 السابق مختلفان وكذا السبب فكان الحمل على التعدد في رواية **(قوله فضالحوهم)** أى واقعوهم **(قوله)**  
 قطع من الغنم قال ابن التين القطيع هو الطائفة من الغنم وتعقب ان القطيع هو الشيء المنقطع من  
 غنم كان اوعبرها وقصدى بذلك ان قول وغيره وزاد بعضهم ان الغالب استعماله فيمن بين العشرة  
 والاربين ووقع رواية الاعمش فقالوا اننا نطعم ثلاثين شاة وكذا ثبت ذكر عدد الشياطين في رواية  
 معبد بن سيرين وهو مناسب لعدد السرية كما قصم في أول الحديث وكانهم اعتبروا عددهم فجنوا  
 الجبل بازائه **(قوله فانطلق ينقل)** بضم الفاء وكسر هاء هو شق معه قليل راق وقد صدم البحث  
 فيه في أوائل كتاب الصلاة قال ابن أبي حزة جعل النفل في الرقة يكون بعد القراءة لتحصيل ركعة القراءة  
 في الجوارح التي عمر عليها الرق تحصيل الترك في الرق الذي ينقله **(قوله وقرأ الحمد لله رب العالمين)**  
 في رواية شعبة تحصل خبرا عليها فاحصه الككب وكذا في حديث يارب وفي رواية الاعمش قرأت عليه  
 الحمد لله ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين ولم يذكر في هذه الطريق عدد ما قرأ  
 الفاتحة لكنه ينفه في رواية الاعمش وانه سبع مرات ووقع في حديث يارب ثلاث مرات والحكم للزائد  
**(قوله فكان عا نط)** كذا للجمع ضم النون وكسر المعجمة من الثلاثي قال الخطابي هو لينة والمشهور  
 نط اذا عقدوا نط اذا حل وأسما الانشطة ضم الحصة والمعجمة بينهما ثور ساكنة وهى الجبل  
 وقال ابن التين حكى بعضهم معنى أنشط حل ومعنى نط أقيم بسرعة ومنه قوله رجل نشيط لم يحصل  
 ان يكون معنى نط فرع ولو قرئ بالشدة لكان لوجه أى حل شافسيا **(قوله من عقال)** بكسر  
 الهمزة بعد هاء فى هو الجبل الذي يشده ذراع البهجة **(قوله وما به قلبه)** بحركات أى علة وقيل لعله  
 قلبه لان الذى تصببه قلبه من شرب الى جنبه يعلم موضع الداء قال ابن الاعراب ومنه قول الشاعر  
 وقد برئت خافى الصدر من قلبه وفي نسخة الداء على بطنه قال ابن الاعراب القلب داء مأخوذ  
 من القلاب بأخذ البعير في قلبه فيموت من رومه **(قوله فقال بعضهم اقموا)** لم أضع على اسمه **(قوله)**  
 فقال الذى روى بفتح الفاء وفي رواية الاعمش فلما قبضنا الغنم عرض في أقمنا منها شئ وفي رواية  
 معبد بن سيرين فامرنا ثلاثين شاة وسقنا البنا وفي رواية سليمان بن قتيبة عثنا بالشيء وانزل فاكنا  
 الطعام وأبو انياكلوا الغنم حتى أقمنا المذبذبة بين هذمال واية ان الذى منهم من تنوطها هو الرافى  
 وأما فى باقي الروايات فاحصه **(قوله فظفر ما يأمرا)** أى فنبذ به ولم يدوا أنهم خبزون في ذلك **(قوله)**  
 وما يد يد لنا رقية قال الداودى معناه وما أدراك وقد أعلم وتسميه ابن التين بان عينه انحطط ذلك  
 فيما وقع في القرآن كما تقدم في أواخر الصيام والافلا فرق بينهما في اللغة أى في الدراية وقد وقع في رواية  
 هشيم وما أدراك ونحوه في رواية الاعمش وفي رواية معبد بن سيرين وما كان يد يد وهى كلمة قال  
 عند التعجب من الشيء أو تستعمل في تعظيم الشيء أو ضاها لائق هذا إذا شعبة في روايته ولم يذكر  
 نهما أى من النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك واذ سليمان بن قتيبة في روايته بعد قوله وما يد يد لنا رقية  
 قلت ألقى في روعي ولذا قلني من هذا الوجه فقلت يا رسول الله شئى ألقى في روعي وهو ظاهر في انه لم  
 يكن عنده علم متقدم عشرة رعية الرقى بالفاتحة ولهذا قال به لأربع ما كنت تحسن رقية كما وقع  
 في رواية معبد بن سيرين **(قوله ثم قال قداسم)** يحتمل أن يكون سوب فظنهم في الرقة ويحتمل أن  
 ذلك في توقفهم عن التصرف في الجمل حتى استأذنوا ثم يحتمل اعم من ذلك **(قوله وأضر بوالى معكم سهما)**

فصالحوهم على قطع من  
 الغنم فانطلق ينقل عليه  
 وقرأ الحمد لله رب العالمين  
 فكانما نط من عقال  
 فانطلق عشى وما به قلبه  
 قال فأروهم جملهم الذى  
 صالحوهم عليه فقال بعضهم  
 اقموا فقال الذى روى  
 لاضعوا حتى تأتى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فتذكر  
 له الذى كان تنتظر ما يأمركم  
 قدما على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فتذكروا  
 له فقال وما يد يد لنا  
 رقية ثم قال قد أصبتم  
 اقموا وأضر بوالى معكم  
 سهما فضحك النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال  
 أبو عبد الله

أى اجعلوا لى منه نصيبا وكأنه أراد المبالغة فى تأنيبهم كما وقع له فى قصة الجار الذى رخصه وغير ذلك **(قوله)**  
 وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا التوكل **(قوله)** هذا الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذى وقد أخرجه  
 المصنف فى الطب من طريق شعبة لكن بالفتح وهذا هو السرى عزى إلى الترمذى مع كونه فى البخارى  
 وغفل بعض الشراح عن ذلك فذهب على من نسب إلى الترمذى وفى الحديث جواز الرقية بكلمة الله  
 ويتحقق بما كان فى الذكر والحمد للمأثور وكذا غير ذلك للمأثور مما لا يخالف فى المأثور وأما الرقى بما  
 سوى ذلك فلا فى الحديث ما ينهى ولا ما ينفى وسأى حكم ذلك مبسوطا فى كتاب الطب وفيه مشروعية  
 الضيقة على أهل البوادرى والى قول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سهل القرى أو الشراء وفيه  
 مناقلة من امتنع من المكرومة بتلخيصه لما صنعته الصحابة من الامتناع من الرقية فى مقابلة امتناع  
 أولئك من ضيقهم وهذه طريق مومنى عليه السلام فى قوله تعالى لو شئت لأخذت عليه أجرا ولم يستد  
 الخسر عن ذلك إلا بما خرج وفىه امضاء ما يقره المزمع على نفسه لأن أبا سعيد الترمذى يرى أن  
 يكون الجبل له ولا بما هو أمره النبى صلى الله عليه وسلم بالوفاء بذلك وفيه الاشتراك فى الموهوب إذا  
 كان أصله معلوما وجاز طلب الهدية ممن يملك رغبته فى ذلك وأما به إليه وفيه جواز قبض الثمن الذى  
 ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة وفيه الاجتهاد عند فقد النقص وعظمة القرآن  
 فى صدور الصحابة خصوصا القامحة وفيه أن الرزق للمسلم لا يستلغى من هو فى رده منعه ممن قبله  
 لأن أولئك انعموا الضافة وكان الله قسم الصحابة فى ما لهم نصيبا فغروهم فغلب لهم بلوغ القرب حتى سبق  
 لهم ما قسم لهم وفيه الحكمة فى الفقه حيث اختص بالعقاب من كان برأس فى المتع لان من عادة الناس الاتجار  
 بأمر يكرههم فلما كان رأسهم فى المتع اختص بالعقوبة بدوهم جزاء وفاقا وكان الحكمة فيه أيضا  
 إرادة الإجابة إلى ما يمتسه المطلوب منه الشفاء ولو كثرت لكان المدعو لو كان من أحاد الناس لهم يكن  
 يقدز على القدر المطلوب منهم **(قوله)** باب بصرية العبد وقصده ضرائب الامام الضريبة بفتح  
 المعجمة فضيلة بمعنى مقولة تباينه السيد على عبيد فى كل يوم وضرائب جهها يقال لها خراج وضلة  
 بالعين المعجمة وأبو وقد وقع جمع ذلك فى الحديث ثم أورد المصنف فيه حديث أنس أن أباطية جمع  
 التى صلى الله عليه وسلم وكلم مواله فحفظوا عنه من ضريبة ودلالته على الترجة ظاهرة فان المراد بها  
 بيان حكم ذلك وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم لى الدلالة على الجواز وسأذكر كما كان قدر الضريبة  
 بدياب وأما ضرائب الامام فيؤخذ منه طريق إلحاق اختصاصها بالعهاد لكونها من ماله بطريق الفساد  
 فى الأغلب لا فى كماله حتى من اكتمال الامه بغير جهات حتى من اكتمال العبد بالسرقه مثلا ولعله  
 أشار بالترجمة إلى ما أخرجه هو فى تاريخه من طريق أبي داود الأجرى قال غلبنا حذيفة بن قيس  
 المدائنى فقال تعاهدوا ضرائبكم وهو عند أبي نعيم فى الحلية بلفظ ضرائب فلما نكروا من الأجرى  
 هذا المالك وأورد سعيد بن منصور فى السنن مطولا من طريق شاذان فى الفرائد قال حدثنا أبو داود  
 شيخ من أهل المدائن قال كنت تحت منبر حذيفة وهو يخطب ولا يداود من حديث رافع بن خديج  
 مرفوعا على عن كعب الأحمسى يعلم من أين هو وقد تقدم ذكر ذلك فى أوامير البيوع وقال ابن المنبر  
 فى الحاشية كأنه أراد بالعهاد التقيد بقدر ارضية الامه لا احتمال أن تكون ثقيمة فتحتاج إلى التكسب  
 بالفقور ودلالته من الحديث أمره على الصلوة والسلام وتخفيف ضريبة الجاهل فلم يزم ذلك حتى حق الامه  
 اقتدوا لى لأجل العاقلة الخاصة بها **(قوله)** باب خراج الجاهل أورد فيه حديث ابن عباس احتج  
 النبى صلى الله عليه وسلم وأعطى الجاهل أجره وزاد من وجه آخر ولو علم كراهية لم يسطه وهو ظاهر فى الجواز  
 وتقدم فى البيوع بلفظ ولو كان حراما لم يسطه وعرف به ان المراد بالكرهية هنا كراهية التحريم وكان  
 ابن عباس أشار بذلك إلى الرضى على من قال ان كسب الجاهل حرام واختلف العلماء بعد ذلك فى هذه  
 المسئلة فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسبه فيه دماء وليس بحرم

وقال شعبة حدثنا أبو بشر  
 سمعت أبا التوكل بهذا  
 باب بصرية العبد وقصده  
 ضرائب الامام **(قوله)** حدثنا  
 محمد بن يوسف حدثنا  
 سفيان بن جندب الطويل  
 عن أنس بن مالك رضى  
 الله عنه قال سمع أبا بطية  
 النبى صلى الله عليه وسلم  
 فأمره بصاع أو صاعين  
 من طعام وكلم مواله  
 تخفف فقلته أو ضربته  
**(باب خراج الجاهل)**  
 حدثنا موسى بن اسمعيل  
 حدثنا وهيب حدثنا ابن  
 طلوس عن أبيه عن ابن  
 عباس رضى الله عنهما  
 قال احتجتم النبى صلى الله  
 عليه وسلم وأعطى الجاهل  
 أجره **(قوله)** حدثنا  
 حدثنا يزيد بن زريع عن  
 خالد بن بكره عن ابن  
 عباس رضى الله عنهما  
 قال احتجتم النبى صلى الله  
 عليه وسلم وأعطى الجاهل  
 أجره ولو علم كراهية لم يسطه  
 حدثنا أبو بكر بن محمد

مصر

فعملوا الزجر عنه على التنزيه ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراماً ثم أقيم وجع إلى ذلك الطحاوي  
 والنسخ لا يثبت بالاحتمال وذهب أحد وجعاً إلى الفرق بين الحر والعبد فكفر بالحر والاحتراف  
 بالجائز لم يحرم عليه الاثاق على نفسه منها وبجوزها الاثاق على الرقيق والدواب منها وأجرها العبد  
 مطلقاً وعندهم حديث محبسة أنس الذي صلى الله عليه وسلم عن كسب الجاهل فنهاده قد كره الحاجة  
 فقال علقه نواصله أخرجه مالك وأحد أصحاب السنن ورجله ثقات وذكر ابن الجوزي أن أبا  
 الجاهل عمار كره لأنه من الأسيان التي تجب للمسلم على المسلم اعانته عند الاحتياج لها قال ابن أبي شيبة أنه يأخذ  
 على ذلك أبا جعفر بن العريبي بن قوله صلى الله عليه وسلم كسب الجاهل خيئاً بين أعطاه الجاهل  
 أمرته بأن عمل الجواز ما إذا كانت الآخرة على عمل معلوم ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول  
 وفي الحديث بإباحة الجاهل ما يتحقق بماتسداوي من إخراج الدم وضربه وسياي في ذلك في كتاب  
 الطب وفيه الآخرة على المعالجة بالطب والشفاعة إلى أصحاب الحقوق أن يحققوا منها وجواز خارجة  
 السيد بعد ما كان يقول له: إذ نكسب أن نكتسب على أن تعطى كل يوم كذا وما زاد فوكل وفيه استعمال  
 العبد غير أن سيدنا إذا كان قد تضمن عكسكته من العمل إذ أنه العام (قوله عن عمرو بن عامر)  
 هو الأتصاري وليست له رواية البخاري إلا عن أنس وقد تقدم حديث الطحاوي وأخرى الصلاة  
 وهذا هو جمع ماله عنده (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتجم) فيه اشتراك بالمواظبة بخلاف  
 الأول وقوله ولم يكن يظلم أحداً أجرو فيه أثبت إعطاه آخرة الجاهل بطريق الاستنباط بخلاف الرواية  
 التي قبلها ففيها الجزم بترك على طريق النصيب (قوله يلب من كظم مولى العبد أن يحققوا عنه  
 من خراجه) أي على سبيل التفضل منهم لا على سبيل الإلزام لهم ويحمل أن يكون على الإلزام إذا  
 كان لا يطبق ذلك (قوله من جسد الطويل عن أنس) في رواية الأما على من هذا الوجه عن جسد  
 سمعت أنساً (قوله دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاماً) هو أبو طيبة كما تقدم قبل بأواسم أبي طيبة  
 نافع على الصحيح فقد روى أحدوا بن السكن والطبراني من حديث محبسة بن مسعود أنه كان له غلام  
 جهم يقال له نافع أبو طيبة فطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأهله عن إخراج الحديث وحكى ابن عبد  
 البر في اسم أبي طيبة أنه دينار وهو في ذلك لأن دينار الجاهل تابعي روى عن أبي طيبة لأنه اسم أبي  
 طيبة أخرج حديثه ابن منده من طريق سبام الجاهل من دينار الجاهل عن أبي طيبة الجاهل قال جهم النبي  
 صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم أبو جهم لما كفي الكتي أن دينار الجاهل روى عن أبي طيبة  
 لأنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في الصعابة بلسان ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة وأما السكري  
 فقال الصحيح أنه لا يعرف اسمه وذكر ابن الخياط في رجاله أن غلاماً من غلامه كان له بين سنة (قوله  
 يصاح أو ساعين أو ممد أو مدين) ثلثين شعبة وقد تقدم في رواية شفيان صاعاً أو ساعين على الثلث  
 أيضاً ولم يتعرض له كرمه وقد تقدم في السورع من رواية مالك عن جده فأمه بصاع من غر ولم يشك  
 وأما تعيين مافي الصاع وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي قال أمرني النبي صلى الله عليه  
 وسلم فأعطيت الجاهل آخرة فإدعيين من بامر الطيبة ولان أبي شيبة من هذا الوجه أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال للجاهل كم خراجك قال صاعان قال فوضع عنه صاعاً وكان هذا هو السبب في الثلث الماضي وهذه  
 الرواية تجمع الخلاف وفي حديث ابن عمر عن ابن أبي شيبة أن خراجك ثلثة أسع وكذا الأبي  
 يعلى عن يار فان صاع جمع بينهما بأنه كان ساعين وذو يادق قال ساعين ألقى الكسر ومن قال ثلاثة جبه  
 (قوله وكلم فيه) لم يترك المفعول وقد ذكر في باب من وجه آخر عن جسد قال كلم مواليه  
 ومواليه هم شوارع على الصحيح ومولاه منهم محبسة بن مسعود كراههوا أو أجمع الموالى مجازاً كما  
 كما يقال فلولاً فلولاً لا يكون القتال منهم واحداً وأما موقع في حديث جاز أن مولى بني ياشة فهو  
 وهم فإن مولى بني ياشة آخره له أبو هب (قوله باب كسب النبي والاماء) بين النبي والاماء

عن عمرو بن عامر قال  
 سمعت أنساً رضي الله عنه  
 يقول كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يحتجم ولم يكن  
 يظلم أحداً آخراً (باب  
 من كظم موالى العبد أن  
 يحققوا عنه من خراجه) \*  
 حدثنا آدم حدثنا شعبة  
 عن جسد الطويل عن  
 أنس بن مالك رضي الله  
 عنه قال دعا النبي صلى الله  
 عليه وسلم غلاماً جهما  
 فحججه وأمره بصاع أو  
 ساعين أو ممد أو مدين وكلم  
 فيه تخفف من ضررته \*  
 (باب كسب النبي والاماء) \*

خصوص وعموم وجهي قد تكون التي أمة وقد تكون حرة والي بقى الموحدة وكسر المعجمة وتشديد  
 الباء وزن فصيل بمعنى فاعلة أو مقولة وهي الزانية ولم يصرح المصنف بالحكم كأنه نهي على أن المنوع  
 كسب الأمة بالتجوز لبالصنائع الجائزة **(قوله وكره ابراهيم)** أي النسخي **(أحرار النخلة والمغنية)**  
 وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي حاتم عنه وزادوا الكاهن وكان البخاري أشار بهذا الأثر إلى أن  
 النهي في حديث أبي هريرة محمول على ما كانت الحرفة فيه ممنوعة أو تجزأ إلى أمر ممنوع شره بالجمع  
 ما بينهما من ارتكاب المضيق **(قوله)** وقول الله عز وجل ولا تكرر هو اختياركم على البغاء إلى آخر الآية  
 قال مجاهد قياتكم إمامكم وقع هذا في رواية المستنلى وقدرى بن أبي حاتم من طريق علي بن أبي  
 طلحة عن ابن عباس قال في قوله ولا تكرر هو اختياركم على البغاء قال لا تكرر هو إمامكم على الزنا وأخرجه  
 هو وعبد بن حنبل والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في قوله ولا تكرر هو اختياركم قال  
 إمامكم على الزنا وزاد أن عبد الله بن أبي أمرأه بالزنا فارتفعت بيات يردد فقال لرجلي فاني على آخر  
 فقالوا لئسنا نأبرأ جعة قرت وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعا وما هال الزهري  
 عن عمرو بن ثابت معاذة وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرفوعا قصة طويلة وكذا  
 أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة مرسلا واتفقوا على نسخها معاذة وروى أبو داود والنسائي  
 من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر قال جئت مسيكة أمه لبعض الأنصار فقال إن سيدي يكرهني على  
 البغاء قرت قال ظاهرا أنها زلت فيهما وهذا مرفوعا قال أنهما معا كاتبا أمنتين لسيد الله بن أبي ذر آدمع  
 غيرهن وقوله تعالى أن أردن تخصنا لا مفهوم به بل خرج من جرح الغالب ويحتمل أن يقال لا يتصور  
 إلا كرامة إذا لم يردن التعفف لأنهم حيث شئوا مقام الاختيار وقوله قال مجاهد قياتكم إمامكم وقع هذا في  
 رواية المستنلى وفي كراهة التفسير لكن لم ينسبه لمجاهد ونقله قال قياتكم الإمام هو في تفسير القرطبي  
 عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ولا تكرر هو اختياركم قول إمامكم على البغاء على الزنا  
 ثم أورد المصنف حديث أبي مسعود في النهي عن مهر البني وغيره وحديث أبي هريرة في النهي عن  
 كسب الإمام وقد تقدم في آخر البورع وفي الباب الثاني قبله من شرحهما ما فيه من رد كفاية **(قوله)**  
 باب عيب الفعل أو رد فيه حديث ابن عمر في النهي عنه والعيب بفتح العين واسكان السين  
 الموهنتين وفي آخره موحدة ويقال له الصيب أيضا والفعل الذي كرم كل حيوان فرسا كان أو جلا  
 أو نيسا أو غير ذلك وقدرى النسائي من حديث أبي هريرة نهي عن عيب التيس واختلف فيه قليل  
 هو بمن ماء الفعل وقيل أجرة الجماع وعلى الأخير جرى المصنف ويؤيد الأول حديث جابر عنده مسلم  
 نهي عن بيع ضربا بالجل وليس يصرح في عيبه بالجل على الإجارة لأن الإجارة بيع منفعة ويؤيد  
 الجمل على الإجارة لأنهم ما تقدم عن قتادة قبل أربعة أبواب أنهم كانوا يكرهون أن يضرب الرجل بالجل وقال  
 صاحب الأفعال أعيب الرجل عيبا كثيرا منه خلا بوزع كل تقدير فبيعه وأجارته حرام لأنه  
 غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وفي وجهه للشافعية والخنابلة تجوز الإجارة مدة معلومة وهو  
 قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك أنها لا يهرى وغيره وجل النهي على ما إذا وقع لأمم مجهول  
 وأما إذا استأجره مدة معلومة فلا بأس بكنجه والاستجارة لتقم النخل وتعقب بالقرن لأن المقصود هنا  
 ماء الفعل وسأجبه بطر عن تسليمه بخلافه للثقة ثم النهي عن الشرا والكرامات ما سدر لمافيه من  
 القور وأما ما هو بذلك فلا خلاف في جوازه فإن أهدى للمعير هدية من المستعير في شرط جاز ولا يتردى  
 من حديث أنس بن مالك عن جابر بن عبد الله بن أبي حاتم عن علي بن أبي حاتم عن جابر بن عبد الله  
 أن أظرفي الفعل فتكره فرخص في الكرامة ولأن جابر في صحيحه من حديث أبي بكش عن مرفوعا من  
 أطرق فرسا فاعقب كان له كسر سبعين فرسا **(قوله عن علي بن أبي الحكم)** هو البنان في ضم الموحدة بعدها  
 فون خفيفة نصري فقه عيبها الجيع ولينه أبو الفتح الأزدي بلا مستند وليس له في البخاري سوى هذا

وكره ابراهيم ابرار النخلة  
 والمغنية وقول الله تعالى  
 ولا تكرر هو اختياركم على  
 البغاء أن أردت تخصنا  
 لتبغوا عرض الحياة الدنيا  
 ومن يكرههن فإن الله من  
 بعدا كراههن غفور  
 رحيم وقال مجاهد قياتكم  
 إمامكم مجاهد شافعية بن  
 سعيد عن مالك عن ابن  
 شهاب عن أبي بكر بن  
 عبد الرحمن بن الحارث بن  
 هشام عن أبي مسعود  
 الانصاري رضي الله عنه  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نهي عن عيب  
 الكلب ومهر البني وحوال  
 الكاهن \* حدثنا مسلم  
 ابن ابراهيم حدثنا شعبة  
 عن محمد بن جادة عن أبي  
 حازم عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه قال نهى النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن كسب  
 الإمام **(باب عيب الفعل)**  
 \* حدثنا مسدد حدثنا  
 عبد الوارث واسماعيل بن  
 ابراهيم عن علي بن الحكم  
 عن نافع عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما قال نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن عيب الفعل

\* (باب) \* إذا استاجر أرضاً فأت أحدهما \* وقال ابن سيرين ليس لاهله أن يخرجوه إلى غلام الأجل وقال الحكم والحسن وإياس بن معاوية نحصى الاجارة إلى أجلها وقال ابن عمر أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خيرة النضر فكان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ولم يذكر أن أبا بكر جدد الاجارة بمعاقبض النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرة اليهود أن يعملوها ويرزعوها ولهم شطر ما يخرج منها وإن ابن عمر حدثه أن المزارع كانت تتركى على شئ من ماء نافع لا يخلطه وإن نافع بن خديج حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع وقال عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن أبي جهم (بسم الله الرحمن الرحيم) \* (باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة) \* وقال الحسن وقتادة إذا كان يوم أحال عليه فملا جازى أي بلا رجوع ومفهومه أنه إذا كان مقلداً فانه يرجع وهذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي واللفظه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن أنهم سئلوا عن رجل أحال على رجل فأنس قالان كان ملياً يوم أحال عليه فأنس له أن يرجع وقيدوا جديداً إذا لم يعلم التحال بأفلاس المحال عليه وعن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المحال عليه وعن الثوري يرجع للموت وإنما أنس فلا يرجع إلا بمحض المحال عليه وقال أبو حنيفة يرجع بالقبض مطلقاً سواء مات ولا يرجع

الحديث وقد أخرج الحارث بن المسترشد هذا الحديث عن مسدد بن البخاري فيه وقال علي بن الحكم ثمة من أعر البصرين حديثاً انتهى وقد وهم في استدراكهم وفي البخاري كثرى وكان ثمة المهر في كتاب البيوع فهم أن البخاري لم يخرجه \* (قوله) باب إذا استاجر أرضاً فأت أحدهما أي هل تقسح الاجارة لأوم الجاهل ورعى عدم الفسخ وذهب الكوفيون واليثالي الفسخ واحتجوا بأن الوارث ملك الرقة والمنفعة تسبب لها فارتفعت بالمستأجر عنها عت الذي آخره وتعب بأن المنفعة قد تنفذ عن الرقة كلياً يجوز بيع ما يوجب المنفعة فينفذ تلك المنفعة بأن المستأجر بمقتضى العقد وقد اتفقوا على أن الاجارة لا تنفسخ بموت ناظر الوقت فكذلك هنا (قوله) وقال ابن سيرين ليس لاهله أي أهل الميت (إن يخرجوه) أي يخرجوا المستأجر (إلى غلام الأجل) وقال الحسن والحكم وإياس بن معاوية نحصى الاجارة إلى أجلها) وصلها بن أبي شيبة من طريق جيد عن الحسن وإياس بن معاوية ومن طريق أبيوب عن ابن سيرين نحوه ثم أورد المصنف حديث ابن عمر أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خيرة اليهود على أن يعملوها وسأى الكلام عليه مستوفى في المزارعة وكذلك الطريق المطلقة آخر البيوعى قوله وقال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن أبي جهم عن عمر بن عبد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرية عن نافع وزاد في آخره حتى أجلاهم عمر قال الكرماني القائل وقال عبيد الله هو موسى ابن اسمعيل الراوى عن جويرية وهو من ثمة حديثه وبه تحصل الترجمة فأمأ قوله أنه موسى فخط واضح لأن موسى لا راية له عن عبيد الله بن عمر أصلاً والقائل وقال عبيد الله هو البخاري وهو تعليق سبأى يانه وقد وصله مسلم من طريق نافع وقال في آخره حتى أجلاهم إلى تيماء وإريحا وأما قوله وهو من ثمة حديثه أن كان أراد به أنه حدث به فقد ثبت أنه غلط وإن أراد من ثمة لكن من رواية غيره فصحيح وكذا قوله وبه تحصل الترجمة والفرس منه هنا الاستدلال على عدم فسخ الاجارة بموت أحد المتأجرين وهو ظاهر في ذلك وقد أشار إليه بقوله لم يذكر أن أبا بكر جدد الاجارة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وذكره حديث ابن عمر في كراء المزارع وحديث نافع بن خديج في الهبة وسأى شرحهما في المزارعة أيضاً إن شاء الله تعالى \* (تأخره) اشتمل كتاب الاجارة من الأحاديث للرفوعة على ثلاثين حديثاً المعلق منها خمسة والقبية موصولة المكر ومنها في وقفا مضى ستة عشر حديثاً والقبية خالصة واحدة مسلم على تحريجهما سوى حديث أبي هريرة في ربحي التتم وحديث الملمون عند شتر وطهم وحديث ابن عباس أحق ما أخذتم عليه أسرا كتاب الله وحديث ابن عمر في النهي عن عيب العمل وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثمانية عشر أروا الله سبحانه وتعالى أعلم \* (قوله) بسم الله الرحمن الرحيم باب الحوالة كذا لا كثر وزاد التثنية والمستطلى بعد البسملة كتاب الحوالة \* والحوالة بفتح الحاء وقد تكسر مشقة من التحويل أو من الحوالة قول حال عن التهمة إذا انتقل عنه حوالة عن عبد الله بن قيس بن دهم إلى دهم واختلقوا هل يبيع من يدين برخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد راق مستقل ويشترط في صحته رضا المجل بالاختلاف والاحتال عند لا كثر والاحتال عليه عند بعضه ويشترط أيضاً احتمال الحقيقة في الصفات وأن يكون في شئ معلوم ومنهم من خصها بالتقدين ومنعها في الطعام لأنه يبيع طعام قبل أن يستوفى (قوله) وهل يرجع في الحوالة هذا إشارة إلى خلاف فيها هل يبيع على لازم أو بائناً (قوله) وقال الحسن وقتادة إذا كان (أي المحال عليه يوم أحال عليه فملا جازى) أي بلا رجوع ومفهومه أنه إذا كان مقلداً فانه يرجع وهذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي واللفظه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن أنهم سئلوا عن رجل أحال على رجل فأنس قالان كان ملياً يوم أحال عليه فأنس له أن يرجع وقيدوا جديداً إذا لم يعلم التحال بأفلاس المحال عليه وعن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المحال عليه وعن الثوري يرجع للموت وإنما أنس فلا يرجع إلا بمحض المحال عليه وقال أبو حنيفة يرجع بالقبض مطلقاً سواء مات ولا يرجع







لم أقص على اسم صاحب هذا الجنازة ولا على الذي بعده ولما كنتم من حديث جابر مات رجل ففصلناه ووقفناه  
 وخطناه ووضعناه حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم به **(قوله)** فقال  
 هل عليه دين؟ سياتي بعد آية أو باب سبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان يوتى بالرجل التوفي عليه الدين فيقال هل ترك دينه قضاء؟ فإن حدث أن ترك دينه وفاء صلى  
 عليه وآله للأهل للمسلمين صلوا على صاحبكم الحديث وحين فيه أن ترك ذلك بعد أن فتح الله عليه القنوح **(قوله)**  
 ثم اتى بجنازة أخرى ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاث تترك حال رابع الأول لم يترك مالا وليس عليه دين  
 والثاني عليه دين وله وفاء والثالث عليه دين ولا وفاء والرابع من لا دين عليه وله مال وهذا حكمه أن صلى  
 عليه أيضا وقاله لم يترك لكونه لم يقع بل لكونه كان كبيرا **(قوله)** ثلاثا تدانير في حديث جابر عند الحالك  
 ديناران واخره أبو داود ومن وجه آخر عن جابر نحوه وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أسماء بنت  
 يزيد يجمع بينهما بأتهما كنادينار ينو شطر ارقن قال ثلثة خبر الكسر ومن قال ديناران أنفاه أو كان  
 أصله ما ثلاثة فوقي قبل موته ديناران يني عليه ديناران فن قال ثلاثة فبا اعتبار الأصل ومن قال ديناران  
 فبا اعتبار ما بين من الدين والأول أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهما وهذا  
 دون دينار وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري درهمين ويجمع أن ثبت بالتعدد **(قوله)** فقال  
 أبو قتادة صل عليه يا رسول الله صلى الله عليه وسلم في دينه ففصل عليه وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة قسه فقال  
 أبو قتادة وأنا أنكفله به إذا لحا كنفي حديث جابر فقال حماد بن عيسى وفي مالك والميت منها برى قال نعم  
 فصل عليه فحصل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يبق أباقادة يقول ما صنعت الديناران حتى تان آخر  
 ذلك أن قال قد قسيت ما يا رسول الله قال لا إن حين ردت عليه حله وقد سوفت هذه القصة مرة أخرى فروى  
 الدارقطني من حديث علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى بجنازة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل  
 ويسأل عن دينه فإن قيل عليه دين فهو أن قيل ليس عليه دين صلى فأتى بجنازة فلما قام ليكبسأله هل عليه  
 دين فقالوا ديناران ففصل عنه فقال علي حماد بن عيسى يا رسول الله وهو برى منها ففصل عليه ثم قال علي جزأ الله  
 خبرا وقلنا ألفها ثلثة الحديث قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت  
 وعن مالك أن ابن رجح أن قال أنما صنعت لا أرجح فإذا لم يكن الميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له  
 وعن أبي حنيفة أن ترك الميت وفاء جزا الضامن بقدر ماله وإن لم يترك وفاء لم يصح ذلك وهذا الحديث صحة  
 للجمهور وفي هذا الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين وأنه لا ينبغي تحميله إلا من ضرورة وسيأتي الكلام على  
 الحكمه في تركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي  
 هريرة بعد آية أو باب إن شاء الله تعالى وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنازة وقد تقدم البحث في ذلك في  
 موضعه **(قوله)** باب الكفالة في القرض والدين بالآبدان وغيرها ذكر الدون بعد القرض من عطفها العام  
 على الخاص والمراد بغير الآبدان الأموال **(قوله)** وقال أبو الزناد (الخ) هو مختصر من قصة أخرجها الطحاوي  
 من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد حدثني أبي حدثني محمد بن حزمة بن عمرو والأسلمى عن أبيه أن عمر بن  
 الخطاب بيته للصدقة فأنار رجل يقول لأمرأة صديق مال مولانا وإذا المرأة تقول بل أنت صدق مال ابنك  
 فقال حزمة عن امرها فأخبر أن ذلك الرجل لا زوج تلك المرأة وأنموق على جارية لها فولدت ولدا فاعتقه  
 أمرها ثم هورت من أمه مالا فقال حزمة للرجل لا زوجك فقال له أهل الممانا امره ووقع على امره فخلد مائة ولم  
 عليه زحاهل فأخذ حزمة قبال رجل كفيلا حتى قدم على عمر فسأله فصدقه عمر بذلك مع قولهم وأنما دأمر عمر عنه  
 الرحم لا معذرة لها لجهلها التماسه من هذه القصة مشروعية الكفالة بالآبدان فإن حزمة بن عمرو والأسلمى  
 صحابا وقد فقه ولم يشكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ وأما جابر بن عبد الله فظاهر أنه عزه بذلك قاله ابن  
 التين قال وفيه شاهد له نص مالك في حجازة الأمان في التمر بقدر الحدوتة فيبهاه ففعل بحماي عارضه مرفوع  
 صحيح فلا حجة فيه وأيضا فليس فيه النص بجهلته ذلك تعزيرا فقلل مذهب عمران الزاني المحسن أن كان

فقال هل عليه دين قالوا لا  
 قال فهل ترك شيئا قالوا لا  
 فصل عليه ثم أتى بجنازة  
 أخرى فقالوا يا رسول الله  
 صل عليها قال هل عليه  
 دين قيل نعم قال فهل ترك  
 شيئا قالوا ثلاثا تدانير فصل  
 عليها ثم أتى الثالثة فقالوا  
 صل عليها قال هل ترك  
 شيئا قالوا لا قال فهل عليه  
 دين قالوا ثلاثا تدانير قال  
 صلوا على صاحبكم فقال  
 أبو قتادة صل عليه يا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في دينه فصل عليه  
 باب الكفالة في القرض  
 والدين بالآبدان وغيرها  
 وقال أبو الزناد عن محمد  
 ابن حزمة بن عمرو الأسلمى  
 عن أبيه أن عمر رضي  
 الله عنه بيته مصدقا فوقع  
 وجعل على جارية امرأته  
 فأخذ حزمة من الرجل  
 كفيلا حتى قدم على عمر  
 وكان عمر قد قبل مائة  
 جلدة فصدقه وعزهم  
 بإيهاه

عالمهم وان كان جاهلا حلد (قوله وقال حرر) اي ابن عبد الله البجلي (والاشت) اي ابن قيس الكندي  
(لعبد الله بن مسعود في المرتدين استشهدهم وقتلهم قاتبا وقتلهم عشاثرهم) وهذا ايضا مختصر من قصة  
آخرها اليه في طوله من طريق اي اسحق عن حارث بن مضرب قال صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود  
فلما سلم ظم رجل فآخبره انه انتهى الى مسجد بني خنيفة فسمع مؤذنا عبد الله بن التواحة يشهدان مسيلة  
رسول الله فقال عبد الله علي بن التواحة واجبا به فيهم فامر قرظة بن كعب فضرب عني ابن التواحة  
ثم استشار الناس في أو ثلث التفرقات فاشار عليه على بن حاتم وقتلهم قدام حرر والاشت قاتلا بل استشهدهم وقتلهم  
عشاثرهم قاتبا وقتلهم عشاثرهم هودوي اي بن شبة من طريق قيس بن اي حازم ان عدة المذكورين كانت  
ما ثقوسعين رجلا قال ابن المنبر اخذ البخاري الكفالة بالادان في الديون من الكفالة بالادان في الحدود  
طريق الأولى والكفالة بالنفس قالها الجمهور ولم يختلف من قال بها ان المكفول بمعدا وقصاص اذا جلب أو  
مات ان لاحد على الكفيل بخلاف الدين والقرن بينهما ان الكفيل اذا أدى المال وجب عليه على صاحب  
المال منه (تسبه) \* وقع في أكثر الروايات في هذا الاثر قاتبا ومن التوبة وقع في رواية الاسيل والقباضي  
وعبدوس قاتبا فغير مشاة قبل الالف قال عياض وهو وهم فسدل المعنى (قلت) والذي يظهر لي أنه قاتبا  
بهمزة ممدودة وهي بمعنى فخر جوا فلا فسدل المعنى (قوله وقال حاد) اي ابن أبي سليمان (اذا تكفل بنفس  
فات فلاشي عليه وقال الحكمي ضمن) وصله الاثر من طريق شعبة عن حادوا الحكمي بذلك قال الجمهور  
وعن ابن لقام صاحب كماله فصل بين الدين والمؤجل فيغرم في الحال ويضمل في المؤجل بين ما اذا كان  
لوقدم لا أدركه أم لا (قوله وقال البث حدثني جعفر بن زريعة الخ) وقم هنا في نسخة الصفاي حدثنا عبد الله  
ابن صالح حدثني البث وقد تقدم في باب الجواهر في البحر ان ابا ذر بالوقت وسلام في آخره قال البخاري  
حدثني عبد الله بن صالح حدثني البث به وصله ابو ذر هانم رايته عن شيخه علي بن زبيد حدثنا محمد  
بن زهران حدثنا عمر بن الخطاب الجسني حدثنا عبد الله بن صالح به وكذلك وصله بهذا الاستناد في باب  
ما يستخرج من البحر من كتاب الزكاة لم ينقد عبد الله بن صالح فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عاصم  
ابن علي وآدم بن اي اياس والتسلي من طريق داود بن منصور كلهم عن البث واخرجه الامام احمد عن  
يونس بن محمد عن البث ايضا وله طريق اخرى عن اي هريرة علقها المصنف في كتاب الاستذنان من طريق  
عمر بن ابي سلمة عن اي هريرة وصلها في الادب المفرد وان حان في محبته من هذا الوجه (قوله  
انه ذكر رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل ان يسلفه الدينار) في رواية في سلمة ان رجلا من  
بني اسرائيل كان يسلف الناس اذا اتاه الرجل بكفيل ولم يقبل على اسم هذا الرجل لكن رايت في مسند  
الصحابية الذين نزلوا مصر لم يجدن الى بيع الجبى باستناده في مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص برضه  
ان رجلا جاء الى النجاشي فقال له اسلفني الدينار الى اجل قال من الجبل بل قال الله فأعطاه الالف فضرب  
بها الرجل ايا سافر بها في تجارة فلما بلغ الاجل اراد الخروج اليه فحسبته الرجح فقبل تابوتا فذكر الحديث  
فوجدت اي هريرة واستندنا منه ان الذي اقرض هو النجاشي فيجوز ان تكون نسبه الى بني اسرائيل  
طريق الانواع لم لا منه من نسلم (قوله قال فأتني بالكفيل قال كني بالله كفيلا قال صدقت) في رواية اي  
سلمة فقال سليمان الله نعم (قوله فدفنوا اليه) اي الاقدناري في رواية في سلمة فدفنوا له بنو باروا الاول  
اربع ملحوا حديث عبد الله بن عمرو ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن مثلا القفا  
والعدد سبائة او بالعكس (قوله فخرج في البحر فقتل حاجته) في رواية في سلمة فركب الرجل البحر  
بالمال يتجرفه فقدر الله ان حل الاجل والرجح البحر ونسهما (قوله فلم يجد مركبا) زاد في رواية في سلمة  
وعند ربح المال الى الساحل يسأل عنه ويقول اللهم اخلقني وانما اعطيتك (قوله فأخذ خشبة ففقرها)  
اي فقرها وفي رواية في سلمة ففقر خشبة وفي حديث عبد الله بن عمرو قال تابوتا رجل فيه الالف (قوله  
وصحيفة منه الى صاحبه) في رواية في سلمة وكتب اليه صحيفة من غلان الى غلان اي دفتها الى وكيلي

\* وقال حرر والاشت  
لعبد الله بن مسعود في  
المرتدين استشهدهم وقتلهم  
قاتبا وقتلهم عشاثرهم  
وقال حاد اذا تكفل  
بنفس فات فلاشي عليه  
وقال الحكمي ضمن \* قال  
ابو عبد الله وقال البث  
حدثني جعفر بن زريعة  
عن عبد الرحمن بن هرم  
عن اي هريرة رضي الله  
عنه عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أنه ذكر  
رجلا من بني اسرائيل  
سأل بعض بني اسرائيل  
ان يسلفه الدينار  
فقال اتني بالشهداء  
استهدم فقال كني بالله  
شيدا قال فأتني بالكفيل  
قال كني بالله كفيلا قال  
صدقت فدفنوا اليه الى  
أجل مسمى فخرج في  
البحر فقتل حاجته ثم  
التس مركبا ركبها فقدم  
عليه لاجل الذي اجهل فلم  
يجد مركبا فأخذ خشبة  
ففقرها فدخل فيها ألف  
دينار وصحيفة منه الى  
صاحبه

ثم جمع موضعا ثم أتى بها إلى البحر فقال اللهم انك تعلم أي كنت فسلط فلانا أن نعد دينار فأنتي كفيلا قلت كفي بالله كفي لا فرضي بل  
وسألتني شهيدا قلت كفي بالله شهيدا فرضي بذلك فأتى جهنم أن أجدهم كما أبعث إليه الذي له ثم أقدر وأنى أستودعكم أفرى بها في البحر  
حتى وبلت فيه ثم انصرف وهو في ذلك ٣١٦ يمشي مراكبا يخرج إلى بلد ثم يخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مر بها

قد جاء به الله فإذا بالخشبة  
التي فيها المال فأخذها  
لأهلها طيباً فلما نشرها  
وجد المال والصحيفة ثم  
قدم الذي كان أسلفه فأتى  
بالآلاف دينار فقال والله  
ما زلت جاهداً في طلب  
مركب لا ينالني إلا بما  
وجدت من كبا قبل الذي  
أتيته فيه قال هل كنت  
بعتني بشئ قال أخبرك  
أني لم أجده من كبا قبل  
الذي بعتني فيه قال فإن  
الله قد أدى عنك الذي  
بعتني الخشبة وانصرف  
بالآلاف ديناراً راشداً  
﴿باب قول الله عز وجل  
والذين عاقدت أيمانكم  
فأتوهم نصيبهم﴾  
حدثنا الصلت بن محمد  
حدثنا أبو أسامة عن  
إبراهيم بن علي بن طلحة بن  
مصرف عن سعيد بن  
جبير عن ابن عباس رضي  
الله عنهما ولكل رجلنا  
مرواي قال ورفقاؤنا الذين  
عاقدت أيمانكم قال كان  
المهاجرون لما قدموا على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
المدنية ووث المهاجرون  
الأنصاريون دون ذوي

الذي فوكل في **(قوله)** ثم جرح موضعها) كذلك للجميع رأي وجهين قال الخطاي أي سوى موضع النقر وأصلحه وهو من زجج الحواشي وهو حلق زواجا الشعر ويحتمل أن يكون مأخوذا من الزج وهو التصل كأن يكون النقر في طرف الخشب فتد عليه زجا بمسكه ويحفظ ما فيه وقال عباس سمعنا سمرها عباسير كان جرح أوحش شقوق لصافها شيء مرفوعه بالزج وقال ابن التين معناه أصل موضع النقر **(قوله)** فسلفت فلانا) كذلك وقع فيه والمعروف تصديده بحرف الفاء كوقع في رواية الاماعبي استسلفت من فلان **(قوله)** فرضي بذلك) كذلك المشي وفيه فرضي به وفي رواية الاماعبي فرضي بك **(قوله)** واني جهدت بفتح الجيم والهاء وزاد في حديث عبد الله بن عمرو وقال اللهم أرحمنا **(قوله)** حتى ولدت فيه) ينصف اللام أي دخلت في البحر **(قوله)** فأخذها لاهلها فلما ناسرها) أي قطعها بالمئشار (وجدا المال) في رواية السائي فلما كسرها وفي رواية أبي سلمة وغدارب المال سأل عن صاحبه كما كان سأل فيجد الخشب فيحملها إلى أهله فقال أو قد واهده فكسرها فاشترت الدنانير منها والصحيفة تقرأ أوها عرف **(قوله)** ثم قدم الذي كان أسفه فأبى بالاف دينار) وفي رواية أبي سلمة ثم قدم بذلك فأنا وب المال قتال بافلان مالى قد طالبت النظره فقال أمامك فقد دفعته اليوكلي وأما أنت فخذ أمامك وفي حديث عبد الله بن عمرو رواته قال له هذه الفلقت فقال النجاشي ألقها منك حتى تخبري بما صنعت فأخبره فقال لقد أدى الله عنك **(قوله)** وانصرف بالاف الدينار راشدا) في حديث عبد الله بن عمرو قد أدى الله عنك وقد بلغتنا الالف في التابوت فأسلت عليك ألفك زاد أبو سلمة في آخره قال أبو هريرة ولقد أرى أبا عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم يكر مرأونا ولطنا أيهما آمن وفي الحديث جواز الأجل في التقرض وجوب الوفاء به وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف وفيه التحلل عما كان في بني إسرائيل وقبرهم من العجايب لا تعاط والأتاة وفيه التجارة في البحر جواز زكوه وفيه براءة الكاتب نفسه وفيه طلب الشهادة في الدين وطلب الكفيل به وفيه فضل التوكل على السؤنان من معنوكه تكفل الله بنصره ومعونه وسأى حكم أخذهما لقطه البحر في كتاب القطعة شأن الله تعالى ووجه الدلالة منه على الكفاية تحدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وتقر به له واعاد ذلك لينا في بعضه والآخر لا كره فاشتهر **(قوله)** باب قول الله عز وجل والذين فاقتدأ عيمانكم فاتخوهم نصيهم) أورد في حديث ابن عباس الأتفي تفسير سورة النساء بسنده ومثته وسأى الكلام عليه هناك والمقصود منه هنا الإشارة إلى أن الكفاية الترام مال بغير عوض تطوعا قايما كما زعم استحقاق الميراث بالخلف الذي عقد على وجه التطوع وروى أبو داود في الناح من طريق يزيد النحوي عن عكرمة في هذه الآية أن الرجل يخالف الرجل ليس بينهما نسب فيرت أحدهما الآخر فسيق ذلك قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ثم أورد المصنف حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بين عبد الرحمن بن عوف بن سعد بن الربيع وهو مختصر من حديث طويل تقدم في النيوع وغرضه اثبات الخلف في الإسلام ثم أورد حديث أنس أيضا في اثبات الخلف في الإسلام **(قوله)** خذنا عناهم) هو ابن سليمان المعروف بالاحول **(قوله)** قلت لاسن بن مالك أبلغ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحلف في الإسلام) الخلف بكسر الميم وسكون اللام بعدها فاء العهد والمعنى أنهم لا يتعاهدون في الإسلام على الأشياء التي كانوا يتعاهدون عليها في الجاهلية كما ذكره وكان طائفة من ذلك الذين زاده سعد بن ابراهيم

ووجه الاخوانه الى اخي النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فلما زلت وكل جنتهم الى نفسي تحتهم قال  
الا النصر والقيادة والتبعية وقد خيرا الميراث، ووصيهم حدثنا ثاقبية حدثنا اسمعيل بن جابر  
عليه تاخذ الرجن بن عوف قال اخي رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهوه بين سعد بن الربيع عليه  
حدثنا عاصم قال قلت لابي بن مالك ان يظن ان اخي صلى الله عليه وسلم قال لا حلفي في الاسلام

ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جابر بن مطعم عن فرقة الأحلاف في الإسلام أبا حلف كان في الجاهلية لم يرد الإسلام الاشدته أخرجه مسلم ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلمة مثله أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة عن أبيه وعن عمرو بن شعيب عن جده قال طلبة رسول الله صلى الله عليه وسلم على درج الكعبة فقال أياها الناس قد كرمه أخرجه عمر بن شبة وأصله في السنن وعن قيس بن عاصم أن أساء رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحلف فقال لا حلف في الإسلام ولكن محكوا بحلف الجاهلية أخرجه أحمد وعمر بن شبة ولأنظ له ومنها عن ابن عباس رفعه ما كان من حلف في الجاهلية لم يرد الإسلام الاشدته وحده أخرجه عمر بن شبة واللفظ له وأحمد وصححه ابن حبان ومن مرسل عدي بن ثابت قال أرادت الأوس أن تخالف سلمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث قيس بن عاصم أخرجه عمر بن شبة ومن مرسل الشعبي رفعه لا حلف في الإسلام وحلف الجاهلية مشذوذ وذكر عمر بن شبة أن أول حلف كان بمكة حلف الأحابيش إن امرأة من بني مخزوم شكت لرجل من بني الحارث بن عبدمناة بن كنانة لطمتني بكر بن عبدمناة بن كنانة عليهم فأني قومه فقال لهم قلت قريش ابني بكر فاقصروا أخوانكم فكبوا إلى بني المصطلق من خزاعة فسمعتهم بنو الحارث بن خزيمه بن مدركة فاجتمعوا فذهب جيش ففتح للمهجمة وسكون الموحدة بعدها معجبة وهو جبل بأسفل مكة فحلقوا أناليد على غير ناموس جش ما كانوا كان هذا أميدا الأحابيش وعند عمر بن شبة من مرسل عروة بن الزبير مثله ثم دخلت فيهم القنارة قال عبد العزيز بن عمر اعلموا الأحابيش لتعاقبهم عند جيش ثم أسند عن عائشة أنه على عشرة أميال من مكة ومن طريق جبال الرابية سموا لشبههم أي جمعهم قال عمر بن شبة ثم كان حلف قريش وتقيف ودوس وذلك أن قريش أرغبت في وج وهو من الطائفة من أفي من الشجر والزعر فاقامهم تقيف فالتفتهم وأدخلت معهم بني دوس وكانوا أخوانهم وجيرانهم ثم كان حلف المطيين وأزد وأسند من طريق أبي سلمة رفعه ما شهدت من حلف الأحلاف المطيين وما أحباب انكته وان إلى حرا التهم ومن مرسل طلمة بن عوف نحوه وزاد لو دعيته إليهم في الإسلام لأجبت ومن حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه شهدته وأتأخلام حلفام عمومى المطيين فأحباب إلى حرا التهم وإلى نكته قال وحلف الفضول وهم فضل وفضاة ومفضل تحالفوا فلما وقع حلف المطيين بين هاشم والمطلب وأسد وزهرة قالوا حلف تحلف الفضول وكان حلفهم أن لا يعين ظالم من ظلامه وذكروا في سبب ذلك أشياء مختلفة فحصلها أن القادم من أهل البلاد كان يقدم مكة فربما ظلمه بعض أهلها فشق كره إلى من هاجم القاتل فلا يسد فاجتمع بعض من كان يكره الظلم ويستقيحه إلى أن عقدوا الحلف وظهر الإسلام وهم على ذلك وسيأتي بيان ما وقع في الإسلام من ذلك في أوائل مناقب الانصار وفي أوائل الهجرة (قوله قدس الله رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الطبري ما استدلى به أنس على اثبات الحلف لا ينافي حديث جابر بن مطعم في شية فان الاخاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وتبقى ما لم يطله القرآن وهو التعاون على الحق والتصر والاختلاف بها الطام كمال ابن عباس الانصار والتصحف في الرادق يرمى له وقد ذهب الميراث (قلت) وقد عرف بذلك وجه إيراد حديث أنس مع حديث ابن عباس والله أعلم وظل الخطابي قال ابن عينة حلف بينهم أي أختي بينهم يريد أن معنى الحلف في الجاهلية معنى الأخوة في الإسلام لكنه في الإسلام جار على أحكام الدين وحدوده وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا يتوارثونه بينهم بأرائهم فبطل منه ما حلفكم الإسلام وتبقى ما عدا ذلك على حالها اختلف الصعابة في الحد الفاصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والإسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية المذكور وتجاهلى وما بعدها إسلامي وعن علي ما كان قبل نزول التلايف فريش جاهلى وعن عثمان كل حلف كان قبل الهجرة تجاهلى وما بعدها إسلامي وعن عمر كل حلف كان قبل المدينة فهو مشذوذ وكل حلف بعدها منقوض أخرج كل ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بأسناده اليهم وأظن قول عمر أقواها ويمكن الجمع بأن المذكور أن في رواية غيره مما يدل على تأكل حلف الجاهلية

قال قدس الله رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
قريش والانصار في دار

﴿باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع﴾ وبه قال الحسن \* حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة لصلبي عليها قال هل عليه من دين فقالوا لا فصاروا على صاحبكم قال أبو قتادة على دينه يا رسول الله فضلي عليه \* حدثنا علي بن عبد الله حدثنا شافعيان حدثنا حماد بن محمد بن علي عن جابر ٣١٨

والذي في حديث عمر مابرل على نسخ ذلك ﴿باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع﴾ وبه قال الحسن \* يحتمل قوله فليس له أن يرجع أي عن الكفالة بل هي لازم له وقد استقر الحق في ذمته ويحتمل أن يراد فليس له أن يرجع في التركة بقدر الذي تكفل به وبالاول أليق بمقصوده ثم أورده حديث سلمة ابن الأكوع المتقدم قبل ما يرويه وسبق القول فيه ووجه الاختصاص أنه لو كان لأبي قتادة أن يرجع لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على المديان حتى يوفي أبو قتادة الدين لا خال إن يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه بأن عليه فدل على أنه ليس له أن يرجع ﴿تتبع﴾ أقصر في هذه الطرق على ذكر اثنين من الأموات الثلاثة وقد تقدم في تلك الطرق تأملاً وقد ساقه الألباني في هذا تأملاً وساق في قصته المختلف أنه عليه الصلاة والسلام قال ثلاث كليات وكان ذلك لكونه كن من أهل الصفة فلم يعجبه أن يدخرها واستدل به على جواز ضامن ما على الميت من دين ولم يترك وظاهره قول الجمهور وخلافه لا في خيفة وقد بالغ الطحاوي في نصرة قول الجمهور ثم أورده حديث جابر ﴿قوله حدثنا حماد﴾ هو ابن دينار ﴿قوله سمع محمد بن علي﴾ أم حانين الحسين بن علي وقيل سمع عمرو بن دينار من جابر الكثير وعما أدخل بينه وبينه واسطة ولسان في هذا الحديث استناد آخر سيأتي يانه في فرض الجس ﴿قوله لو قد جاسمال البحر ين﴾ هو مال الجزية كسبائي يانه في المغازي وكن عامل النبي صلى الله عليه وسلم على البحر ين العلاء بن الحضرمي كما سيأتي في باب التجار أو وعد من كلب الشهادات في حديث جابر هذا ﴿قوله قد أعطيتكم هكذا وهكذا﴾ في الطريق التي في الشهادات هكذا وهكذا فليس به ثلاث مرات وهذا ظاهر مناسب قوله في آخر حديث الباب فقد دلتها فإذا هي خمسائة فقال خذ مثله وأعرف بقوله فيه خشي لي حية تصير قوله خذ هكذا كما قد أشار بيده جيعا وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الجس إن شاء الله تعالى ووجه دخوله في الترجمة أن أبابكر لما قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم تكفل بما كان عليه من واجب وأطوع فلما التزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة وكان صلى الله عليه وسلم يحب الوفاء بالوعد فقد أتى أبو بكر ذلك وقد وعد بعض الشافعية من خصائصه صلى الله عليه وسلم وجوب الوفاء بالوعد أخذنا من هذا الحديث ولا دلائل في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب فيه فقول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو حذرنا فنعنا أنفسه لأن أبابكر لم يمس من جابر شاهد على صحة دعواه ويحتمل أن يكون أبو بكر علم بذلك قضى له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم ﴿قوله باب جوارأبي بكر﴾ الصديق تكسر الجيم وتضم والمراد به التسام والامان ﴿قوله في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقده﴾ أورده حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا ﴿قوله فأخبرني عروة﴾ فيه محذوف تقديره أخبرني فلان بكذا وأخبرني عروة بكذا والفرس من هذا الحديث هنا راضاً أبى بكر بجوارأين الغنعة وقرى التي صلى الله عليه وسلم على ذلك ووجه دخوله في الكفالة أنه لا يلقى بكفالة إلا بدين لأن الذي أجارة كانه تكفل بنفس الحار أن لا يضام قال ابن المنير ﴿تتبع﴾ سابق البخاري الحديث هنا (٢) على لفظ يونس عن الزهري وساقه في الهجرة على لفظ عقيل وسأين ما بينهما من تفاوت هناك وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الغنعة وضبطه وضبط برك التمام إن شاء الله تعالى ﴿قوله وقال أبو صالح حدثني عبدالله بن يونس﴾ هذا التعليق سقط من رواية أبي ذر وساق الحديث

بدينان الدين ولم يرجعنا يوم الأيتانية رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار مرة وعشيه فلما أتى المسلمون خرج أبو بكر مهاجراً قبل الحبشة حتى إذا بلغ برك التمام لقيه ابن الغنعة وهو سيد القارة فقال ابن زيد يا أبابكر فقال أبو بكر أخرجني قومي فأتا أريد أن أسجد في الأرض وأعبس في قال ابن الغنعة أن مثلك لا يخرج ولا يخرج فأنك تكسب العسود وتفصل الرحم وتعمل الكل وتقرى الضيف وتعين على نواب قوله الحديث هنا نحو الطريق الثاني لا الأول ٥١ مصححه (٢)

الحق وأتاك جازع فاعبدوك ببلاد فلترحل ابن الغنعة فرجع مع أبي بكر فطلق في أشرف كقار قرش فقال لهم أن أبيا بكر لا يخرج  
 وشه ولا يخرج أنخر جون وجلا بكيب المعدوم ويصل الرحم ويحمل الكل ويرى الضيف وسين على ثواب الحق فأخذت قرش جوار  
 ابن الغنعة وأمنوا أبيا بكر وظالوا ابن الغنعة ثم أبيا بكر فاعبدوه في داره فليصل وليرأ أمثالا ولا يؤذنا بذلك ولا يستعلن به فأتا قندين شتان  
 فبن أننا نأنا. فأخذ ذلك ابن الغنعة لآبي بكر فطلق أبو بكر بعدد بني داره ولا يستعلن بالصلاة ولا القراءة في غير داره ثم بدا لآبي بكر  
 فأتى مسجدا فبناء دياره ورز فكان يصلي فيه وقرأ القرآن فيتصف عليه نساء المشركين وبنواؤه معجبون وينظرون إليه وكان أبو بكر  
 رجلا بكاء لا يعلم دمه حين قرأ القرآن فأقر ذلك أشرف قرش من المشركين ٣١٩ فأرسلوا إلى ابن الغنعة فقدم عليهم

عن عقيل وحده وأبو صالح هذا أثنى أبو نعيم والاسيلي والجلي وغيرهم أنه سليمان بن صالح المرزوي ولقبه  
 سلمويه وشيخه عبد الله هو ابن المبارك وبذلك حزم الاسيلي وحزم الاسيلي بأنه أبو صالح عبد الله بن  
 صالح كاتب الليث وشيخه عبد الله على هذا هو ابن وهب وزعم القمياطي أنه أبو صالح محبوب بن موسى  
 القراءة الانطاكي لم يذكر ذلك مستندا ولم يسبقه أحد لآبي بكر حتى يكون منها أو ثبت جاب بلا ترجع فيكون كالفصل منها وأما من  
 والمعتمد هو الاول فتدقق في رواية ابن السكن عن الفريرى عن البخاري قال قال أبو صالح سلمويه حدثنا  
 عبد الله بن المبارك (قوله باب الدين) كذلك اسيلي وكرهه وسط الباب وترجعه من رواية أبي خذر  
 وأبي الوقت فسقط الحديث أضامن رواية السلمي ووقع النسق وابن شيويه باب فبصر ترجمه وبمعزم  
 الاسيلي وأما ابن طالع فقد كره هذا الحديث في آخر باب من تكفل عن ميت بدین وسبغه ألقى لأن  
 الحديث لا تعلق له بترجمة جوارى أبي بكر حتى يكون منها أو ثبت جاب بلا ترجع فيكون كالفصل منها وأما من  
 ترجمه باب الدين فبعد اذ لا تعلق بذلك أن يكون في كتاب القرض (قوله عن أبي سلمه عن أبي هريرة)  
 هكذا رواه عقيل وثابه بنس وابن أبي شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم وخالفهم معمر فرواه عن  
 الزهري عن أبي سلمه عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي (قوله هل ترك له فضلا) أي قدرا إذا  
 على مؤنه تبجج في رواية الكشمي قضاء بدل فضلا وكذا هو عند مسلم وأصحاب السن وهو أولى بدليل  
 قوله فان حدث أنه ترك له فضلا (قوله ترك دينا) في رواية همام عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود  
 أوضيعه وسأيت في تفسير سورة الاحزاب من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ مامن  
 مؤمن الا وأنا أولى الناس في الدنيا والاخرة فأعاضوا من مائة فذكره وفيه من ترك دينا أو ضاعا فإني  
 وسأيت الكلام على هذه الزيادة التي في أوله هناك أن شاء الله تعالى والضياح فتح المجيبة بعد احتجائية قال  
 الخطابي هو وصف لمن خلفه الميت بلفظ المصدراى ترك ذوى ضياح أى لا تسمى لهم وقوله كذا (٣) فتح  
 أوله أصله الثقل والمراد به هذا العيال (قوله فلورته) في رواية مسلم فهو لورته وفي رواية عبد الرحمن بن أبي  
 عمرة فليتره عصيته وسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة قال العصبه من كان وسأيت البحث فيه في كتاب  
 القرائن أن شاء الله تعالى قال العلماء كأن الذي فعله صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على من عليه دين  
 ليعرض الناس على قضاء الديون في حياتهم التوصل إلى البراءة منها لا تخوفهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهل كانت صلته على من عليه دين محرمة عليه أوجازة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجواز مع  
 وجود الضامن كقضى حديث مسلم وحكى القرطبي أنه ربما كان يتعم من الصلاة على من اذن ديناً غير جائز  
 وأما من استندان لآمره جاز فها كان يتعم وتقران في حديث الباب ما يدل على التعم حيث قال من

قالوا له أنا كتابنا جازاً  
 بكر على أن يصد به في داره  
 وأنه جاز ذلك فأتى  
 مسجدا فبناء داره وأعلن  
 الصلاة والقراءة وقد  
 خشنا أن يبن أننا  
 ونساء فأنه فان احب ان  
 يقتصر على أن يصد به في  
 داره فصل وان إلى الان  
 بعن ذلك فسله أن يرد  
 اليك ذمتك فانا كرهنا ان  
 تنصرف ولسنا مقرين  
 لآبي بكر الاستعلان قالت  
 عائشة فأتى ابن الغنعة أبا  
 بكر فقال قد علمت الذي  
 عقدت لك عليه فاما ان  
 تنصرف على ذلك واما ان ترد  
 الى ذمتي فأتى لآبي بكر  
 تسمع العرب أتى أنخرت  
 في رجل عقدت له قال أبو  
 بكر فأتى بذلك جوارك  
 وارضى بجوارك ورسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 ومذبحك فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قد

أريت دار هجر تكبر أيت سبغة ذات فضل بين لا بين وهما الحران فهاجر من هاجر قبل المدينة حين ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ودجع إلى المدينة بعض من كان هاجر إلى أرض الحبشة وتجهز أبو بكر مهاجرا فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم على رسلك فأتى أروجان يؤذن  
 لي قال أبو بكر هل ترجو ذلك بأبي أنت قال نعم فحس أبو بكر نفسه على رسول الله صلى الله عليه وسلم لنصحه وعقلوا حلتين كانا عنده ورق  
 السر أربعة أشهر (باب الدين) حدثنا يحيى بن بكر حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمه عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوقى بالرجل التوقي عليه الدين فيقال هل ترك له فضلا فان حدث أنه ترك له فضلا فسل إلى الأقال  
 للمسلمين صاوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى من المؤمنين ترك دينا فليقتل قضاؤه ومن ترك  
 ما لا فلوته (٣) قوله قوله كذا ليست هذه الكلمة في رواية ابن أبي شيبة ولا في رواية البخاري ولا في رواية مسلم ولا في رواية

كتاب الوكالة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وكالة الشريك

الشريك في القسمة

وغيرها وقد أشرك النبي صلى الله عليه وسلم عليا في هديه ثم أمره بقسمتها

حدثنا قيسة حدثنا سفيان عن ابن أبي نعيم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن رضى الله عنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أصدق بجلال البدن التي فحرت وبجلودها

حدثنا محمد بن يزيد عن أبي الخير عن عقبه بن عامر رضى الله عنه أن أعطاه غنما قسمتها على صحابه فبقي عتود فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ضح به أنت

باب إذا وكل المسلم حريا في دار الحرب أو في دار الاسلام

باب إذا حدثت عبد العزيز ابن عبد الله قال حدثني يوسف بن الماجشون عن صالح بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال كانت أمية بن خلف

كتابا بان يحفظني

توفى وعليه دين ولو كان الحال حثقة اليه نعم جاءه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال أما الظالم في الدين التي حلفت في البني والامرات فأما المتعفف والعمال فأنا سامن له أزدى عنه فضلي عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعد ذلك من ترك ضياعا الحديث وهو ضعيف وقال الحازمي بعد أن أخرجه لأشبهه في المتابعات وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمرا وأما غيره انه طرأ بعد ذلك عوانه السبب في قوله صلى الله عليه وسلم من ترك ديني فاعلى وفي صلاته صلى الله عليه وسلم على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح أشار بأنه كان يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص نفسه وهل كان القضاء واجبا عليه أم لا لوجهان وقال ابن طلال قوله من ترك ديني فاعلى ناهي ترك الصلاة على من مات وعليه دين وقوله فضلي قضاءه أي حماي الله عليه من الغنائم والصدقات قال وهكذا يلزم المتولي لاهر المسلمين أن يفعله عن مات وعليه دين فإن لم يفعل فلا ثم عليه أن كان حق الميت في المال يني بحد زنا عليه من الدين والافسقه

كتاب الحوالة

ومامعه من الكفاية على اثني عشر حديثا للملق منها طريقان والبقية موصولة للمكر رمته فيه وفيها مضى ستة أحاديث والسنة الأخرى خالصة واقعة مسلم على تحريجها سوى حديث سلمة بن الاثوخ في الصلاة على من عليه دين وحديث ابن عباس في الميراث وفيه من الآثار من الصحابة فمن بعدهم تحاميه آثار والله المستعان

قوله كتاب الوكالة

بسم الله الرحمن الرحيم

وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها

كذا لا يذكر وقدم غيره البسملة وإذا وادوا والنسب كتاب الوكالة وكالة الشريك لغيره باب بدل الواو والوكالة قطع الواو وقد تكسر التفتيخ والحفظ قول وكلت فلا نأذا استحققت وكلت الامر بالتحقيق اذا فوضته اليه وهي في الشرع اقامة الشخص غيره بمقام نفسه مطلقا أو مقيدا

قوله وقد أشرك النبي صلى الله عليه وسلم عليا في هديه ثم أمره بقسمتها

هذا الكلام ملحق من حديث عند المصنف

أحد ما حديث جابر بن الانبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا أن يقسم على احرامه وأشركه في الهدى وسبيات في موصولا في الشركو وهم من زعم من الشراخ أنه مضى في الحج

ثانها ما حديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه وان يقسم بدنه كلها وقد تقدم موصولا في الحج من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه وقد ذكر هنا طرا من الحديث موصولا في الامر بالتصدق بجلال البدن وقد تقدم في الحج هذا السند الملتزم مع الكلام عليه ومقصوده منه هنا ظاهر في ترجمه في القسمة وأما قوله في الترجمة وغيرها أي في غير القسمة فهو خذ بطريق اللاحق والخلال بكسر الجيم وقد تقدم شرحها ثم أورد المصنف حديث عقبه بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه غنما قسمتها الحديث وسباني شرحه في كتاب الاشيا وشاهد الترجمة منه قوله ضح به أنت فإنه علم به أنه كان من جله من كان له في تلك القسمة فكانه كان شر يكلمهم وهو الذي تولى القسمة بينهم وأبدي ابن المنبر احتالا أن يكون صلى الله عليه وسلم وهب لكل واحد من المقسوم فيهم ما صار له فلا ترجعه الشكره وأجاب به ساق الحديث في الاشيا من طريق أخرى يلقط انه قسم بينهم غنما قال قتل على انه عين تلك الغنم للضحايا فوجب لهم جلتها ثم أمر عقبه بقسمتها فصح الاستدلال به لما ترجمه

قال ابن طلال وكالة الشريك كالتحيز شر كذا وكيل لا أعلم فيه خلافا واستدل الاودى بحديث على بن جواز تقويض الامر إلى رأى الشريك ونعقبه ابن التين باحتال أن يكون عين له من يسلطه كما عين له ما يسلطه فلا يكون فيه تقويض

قوله عتود

يقع المهمة وضم المشاة وسكون الواو الصغير من المعز اذا قوى وقيل اذا أتى عليه حول وقيل اذا قدر على السقاة

قوله باب إذا وكل المسلم حريا في دار الحرب أو في دار الاسلام

باب إذا كان الحرب في دار الاسلام

بابان

قوله عن صالح بن ابراهيم

بأنى قصر بعه منه بالبيع آخر الباب

قوله كانت أمية بن خلف

أي كتبت يعني وبنه كتابا وفي رواية الاما على عاهدت أمية بن خلف وكانت به

قوله بان يحفظني



في صاغتي بمكة وأخطفه في صاغته بالمدينة فلما ذكرت الرجن قال لا أعرف الرجن كانني باسمه الذي كان في الحاملة فكانت عتدهم في فلما كان في يوم بدر خرجت إلى جبل لآخر زهين نام الناس فاصره بلال فخرج حتى وصف ٣٢١ على مجلس من الانصار فقال أمية بن

خلف لا يجوز ان نجأ أمية في صاغتي الصاغية يصاد مهلة وغين معجبة خاصة الرجل مأخوذ من حتى إلى اذ امال قال الاصمعي صاغية الرجل كل من يحمل إليه و يطلق على الأهل والمال وقال ابن السكيت والادوي طاعتى الخاء المشقة المعجبة والعين المهملة بعدها زن من مفسر به انه الشيء الذي يسفر إليه قال ولم أر هذا القبر (قوله لا أعرف الرجن) أى لا أعترف بتوحيده وزاد ابن اسحق في حديثه ان أمية بن خلف كان بسبه عبد الله (قوله حين نام الناس) أى قدوا وأراد بذلك اختتام غفلتهم ليصرون دمه (قوله فقال أمية بن خلف) بالنصب على الاغراء أى عليكم أمية وفي رواية أخرى ذر بارفع على انه خبره يتداء ضمير إلى هذا أمية (قوله خلف لهم ابنه) هو على بن أمية سماه ابن اسحق في روايته في هذه القصة من وجه آخر وسيأتي مزيد بسط لهذه القصة في شرح غزوة بدر ونذكر نسبه من بشر كل أمية ومن بشر كل ابنه على بن أمية ومن أصاب رجل عبد الرحمن بالسيف ان شاء الله تعالى وجه أخذ الترجمة من هذا الحديث ان عبد الرحمن بن عوف هو مسلم في دار الاسلام فوض إلى أمية بن خلف هو كافر في دار الحرب بما يتعلق بأمره والظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم ينكره قال ابن المنذر توكيل المسلم الحر بإستأنا وتوكيل الحرى المستأمن مسددا لا خلاف في جواز (قوله وكان رجلا قتيلا) أى ختم الجثة (قوله فتجلبوه بالسيف) بالجيم أى فشروه كذا الاصمعي ولا يندر لغزهما بل جاء المعجمة أى أدخلوا أسيافهم خلاصته وصلوا إليه ووطنوه بهما من تحتى من قولهم خنقه بالرمح واخلاه اذ طعنته به وهذا أشبه بسباق الخبر ووقع في رواية المستنلى فتخاوه بلام واحدة تخيلة (قوله سمع يوسف صالحا وبراهم أباه) كذا ثبت لا ي ذرعن المستنلى وقد وقع في آخر القصة ما يدل على سماع ابراهيم من أبيه حيث قال في آخر الحديث فكان عبد الرحمن بن عوف يرى أن ذلك الانثى ظهر قدمه (قوله باب الوكالة في الصرف والميزان) قال ابن المنذر أجمعوا على ان الوكالة في الصرف جائزة حتى لو وكل رجلا بصرف له دراهم وكل آخر بصرف له ذنابا وقصا فصر فاعتبرا بشرطه بل ذلك (قوله وقد نكل عمر وابن عمر في الصرف) أما أثر عمر فوهل سعيد بن منصور من طريق موسى بن أسن عن أبيه ان عمر أعطاه أمة جموعة بالذهب فقال له اذهب فبها فباعها من يهودي بصفت وزنه فقال له عمر ارده فقال له اليهودي أن ذلك قال له عمر لا الازنه وأما أثر ابن عمر فوهل سعيد بن منصور وأيضاً من طريق الحسن بن سعد قال كانت لي عندنا من عمر دراهم فأصبت عنده ذناباً فأرسل معي رسولاً إلى السوق فقال اذا قامت على سعر فأعزها عليه فإن أخذها والافشتره فقه ثم اقضه اياه واستاذكل منها صحيح (قوله عن عبد المجيد بن سهل) كذا لاكثر بتقديم الميم على الجيم وهو الصواب وحكى ابن عبد البر أنه وقع في رواية عبد الله بن يوسف عبد الجيد بمهملة قبل الميم ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري عن عبد الله بن يوسف فقلعه وفتح ذلك في رواية غير البخاري قال وكذلك وقع ليحيى بن يحيى الشيب عن مالك وهو خطأ (قوله استعمل رجلا على خير) ختم في البيوع أنه أنصاري وان اسمه سواد بن غزية وقد خدم الكلام عليه هناك وقوله في آخره وقال في الميزان مثل ذلك أى والموزون مثل ذلك لا يعاير رجل برطلين وقال الادوي أى لا يجوز الخبز بالبر لا كيكلا بل أوزان يوزن وتقبه ابن التين بأن الثمر لا يوزن وهو عجيب فقلعه الثمر بالثقة وقع الميم ومناسبة الحديث لدرجة ظاهرة لثقتهم صلى الله عليه وسلم أمرهم بالكيل ويوزن إلى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ويتحقق في الصرف قال ابن بطال بيع الطعام يد ايدتم الصرف سواد بن أبي اشتراط ذلك قال وجه أخذ الوكالة منه قوله صلى الله عليه وسلم لعامل خير بيع اجمع بالدرهم بعد ان كان يبيع على غير السنة فباعه من بيع الربا واذن في البيع بطريق السنة (قوله باب اذا ابصر الراى او الوكيل شاة تموت او شيئاً يسد ذرع او اسلم ليتخاف عليه الفساد) كذا لا يندر والتقى عليه جرى الاماعيل ولا بن شيبو به فأسلم بدل الاصل وجواب الشرط محذوف أى جاز ونحو ذلك وفي شرح ابن

(٤١ - فتح الباري ح) بالدرهم جنباً وقال في الميزان مثل ذلك (باب اذا ابصر الراى) والوكيل شاة تموت او شيئاً يسد ذرع او اسلم ليتخاف عليه الفساد) حديثي اسحق بن ابراهيم سمع المعتمر أن أبا عبيد الله عن تميم

أنه سمع ابن كعب بن مالك يحدث عن أبيه أنه كانت له غنم ترمى بسلع جارية فبأشائه من غنمنا وما فاكسرت حجرًا فذبحناه فقال  
 لهم لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أُرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يسأل الله صلى الله عليه وسلم عن ذل  
 أو أُرسل فأمره بأكلها فقال عبيد الله فيجبني أنها أمة وأنا ذبحت بتابعه عدة عن عبيد الله (باب) وكالة الشاهد والغائب جائزة وكتب  
 عبيد الله بن عمرو إلى قهرمانه وهو غائب ٣٢٢ عنه أن يركب عن أهل الصغير والكبير يحدثنا أو نعيم حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل

عن أبي سلمة عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه قال  
 كان لرجل على النبي صلى  
 الله عليه وسلم جل من  
 من الأبل فجاءه يتقاضاه  
 فقال أعطوه فطلبوا منه  
 فلم يجده قالوا له أوفيتي  
 فقال أعطوه فقال أوفيتي  
 أوفى الله بقل قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم إن خياركم  
 أحسنكم قضاء (باب الوكالة  
 في قضاء الديون) حدثنا  
 سليمان بن سوب حدثنا  
 شعبة عن سلمة بن كهيل  
 قال سمعت أبا سلمة بن  
 عبد الرحمن عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه أن رجلا  
 أتى النبي صلى الله عليه  
 وسلم يتقاضاه فأعطاه فظهره  
 أصحابه فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم دعوه  
 فإن لصاحب الحق مقالا  
 ثم قال أعطوه من مثل  
 قالوا يا رسول الله لا أمل من  
 سنة فقال أعطوه فإن من  
 خيركم أحسنكم قضاء (باب)  
 إذا ذهب شيئا أو كبل أو شقيع  
 قوم جائز لقول النبي صلى  
 الله عليه وسلم لو فدهوا زن

الذين يحدون أوفى وأفضل الجواب أصلي يخاف عليه الفساد وأما الأصلي فقتله أوشيا بقصد ذبح وأصل وقد أورد  
 فيه حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه كانت له غنم ترمى بسلع الحديث قال ابن المنير ليس غرض البخاري  
 في حديث الباب الكلام في تحليل الذبيحة أو فحرجها وإنما غرضه إسقاط الضمان عن الراعي وكذلك الوكيل  
 وقد اعترض ابن التين بأن الذبيحة كانت ملكا لصاحب الشاة وليس في الخبر أنه أراد تضمينها والذي يظهر  
 أنه أراد دفع الحرج عن من فعل ذلك وهو أعم من التضمين (قوله) أنه سمع ابن كعب بن مالك يرمي المزني في  
 الأطراف فإنه عبيد الله لكن روى ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب  
 ابن مالك عن أبيه طر من هذا الحديث فظاهر أنه عبد الرحمن (قوله) قال عبيد الله هو ابن عمر العمري  
 راوى الحديث وهو موصول بالاسناد المذكور إليه (قوله) تابعه عبيدة أي ابن سليمان (عن عبيد الله) هو  
 العمري المذكور بالاسناد المذكور وسيأتي موصول في كتاب التنازع وبأني الكلام عليه هناك ونذكر  
 الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره واستدل به على تصديق المؤمنين على ما مؤمن عليه ما لم يظهر دليل الحاشية  
 وعلى أن الوكيل إذا أنزى على إناث الماشية خلا غير إناث الماشية حيث يحتاج إلى ذلك فهلكت أنه لا ضمان  
 عليه (قوله) باب بالتزوين (وكالة الشاهد) أي الحاضر (والغائب جائزة) قال ابن بطال أخذنا الجمهور  
 بجواز توكيل الحاضر بالمذبح غير عذر ومنعه أبو حنيفة إلا بعذر مرض أو سفر أو مرضا اللحم واستثنى مالك  
 من يئنه وبين اللحم عداوة وقد ألت الطحاوي في نصرة قول الجمهور واعتمد في الجواز حديث الباب قال  
 وقد اشترى الصعابة على جواز توكيل الحاضر بشرط قالو وكالة الغائب محققة إلى قبو الوكيل الوكالة  
 باثاق وإذا كانت محققة إلى قبول حكم الغائب والحاضر سواء (قوله) وكتب عبيد الله بن عمرو أي ابن  
 العاص (إلى قهرمانه) أي نازنه القيم بأمره وهو الوكيل والقطة قارسية (قوله) أن يركب عن أهل أي زكاة  
 القطر ولم أصب على اسم هذا القهرمان وقد أورد فيه حديث أبي هريرة كان لرجل على النبي صلى الله عليه  
 وسلم جل من من الأبل فجاءه يتقاضاه فقال أعطوه والحديث وسيأتي شرحه في كتاب القرض وموضع الترجمة  
 منه وكالة الحاضر واضح وأما الغائب فقتل منه بطريق الأولى لأن الحاضر إذا جاز له التوكيل مع اقتداره  
 على المباشرة بنفسه فحوازه للغائب عنه أولى لا حاجة إليه وقال الكرماني لفظ أعطوه فتأول وكلاء  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حضورا وغيبا (قوله) باب الوكالة في قضاء الديون أورد فيه حديث أبي  
 هريرة المذكور في الباب قبله من وجه آخر وهو ظاهر في ترجمته وقوله قال أعطوه من مثل سنة قالوا  
 يا رسول الله لا أمل من سنة كذا لجميع الرواة وفيه حذف يظهر من سياق الذي قبله والتقدير فقالوا لم نجد  
 إلا مثل الخ قال ابن المنير فقه هذه الترجمة أنه روى عنهم متوهم أن قضاء الدين لما كان واجبا على القور  
 امتنع الوكالة فيه لأنها أخير من الموكل إلى الوكيل فحين أن ذلك جائز ولا يبعد ذلك مطلقا (قوله) باب  
 إذا ذهب شيئا أو كبل أو شقيع قوم جائز (يجوز في توكيل التزوين) ويجوز تركه على حد قوله بين ذنبا ويوجهه  
 الاسود وقع عندنا لا ما عيلى لو كبل قوم أو شقيع قوم (قوله) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو فدهوا زن حين  
 سألو المغانم فقال النبي صلى الله عليه وسلم نصيب لكم وهو طرف من حديث أخرجه ابن اسحق في المغازي  
 من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وسيأتي بيانه في كتاب الجس إن شاء الله تعالى وقد أورد المصنف هنا

حين سألو المغانم فقال النبي صلى الله عليه وسلم نصيب لكم وحدتاسعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن  
 ابن شهاب قال يروى عن أبي هريرة أن مروان بن الحكم والسور بن مخرمة أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وقد هوان مسلحين  
 فسألوهم أن يرداهم أموالهم ويدهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الحديث إلى أصدقها فاختاروا إحدى الطائفتين أما السبي وأما  
 المال فقد كتب أسألتهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظرهم بضع عشرة ليلة حين قتل من الطائفتين فلما تبين لهم أن رسول الله

٣٣٣ صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدا من الطائفتين قالوا فانما اختار سينا فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين فأتى على الله

بما هو أوله ثم قال أما بعد  
فإن أخواكم هؤلاء قد  
جاؤنا تائبين وإنى قد رأيت  
أن أرد إليهم سيهم فمن  
أحببتمكم أن طيب بذلك  
لفيصل ومن أحببتمكم  
أن يكون على خطه حتى  
نطيه إياهم من أول ما بينه  
الفتنة فليعمل فقال  
الناس قد طيبت ذلك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنا لا أدري من  
أذن منكم في ذلك فمن لم  
يأذن فأرجو وأحق برؤفوا  
الينا عفاكم أم لم عفاكم  
الناس فكلمهم عرفوهم  
فمرجعوا إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأنبروه  
أنهم قد طيروا واذنوا  
(باب) إذا وكل رجل رجلا  
أن يعطى شيئا ولم يبين كم  
يعطى فأعطى على ما يتعارفه  
الناس حدثنا المكي بن  
إبراهيم حدثنا بن جرير  
عن عطاء بن أبي رباح  
 وغيره يزدب بعضهم على  
بعض ولم يبلغه كله رجل  
منهم عن جابر بن عبد الله  
رضي الله عنهما قال كتب  
مع النبي صلى الله عليه وسلم  
في سفر فكتب على جمل  
قال أمانه في آخر القوم فمر  
بني النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال من هذا فلما جابر بن

حديث المسور بن مخرمة وروى ابن الحكم في قصة وفد هوازن أيضا وسيأتي شرحه في غير موضعين من  
كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فيه وإنى قد رأيت أن أرد إليهم سيهم الحديث قال ابن بطال كان الوفد  
رسلا من هوازن وكانوا كلاهما مشغوعا في رد سيهم فشفعهم النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فأطلب الوكيل  
أو الشفع لنفسه ولغيره فأعطى ذلك فحكمه حكمهم وقال الخطابي فيه إن أقرار الوكيل على موكله مقبول  
لأن العرفاء عزلة الوكيل فنفوا أقيموا له من أمرهم وبلغنا قال أبو يوسف وقدم أبو حنيفة ومحمد بالحاكم وقال  
مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح أقرار الوكيل على الموكل وليس في الحديث وجه للجواز لأن العرفاء  
ليسوا وكلاء وأماهم كالأمراء عليهم قبول قولهم في حقهم عزلة قبول قول الخطا كم في حق من هو كما عليه  
وأما أعلم ويستدل به على القرض إلى أجل مجهول لقوله حتى نطيه إياهم من أول ما بينه والله علينا وسيأتي  
البحث فيه في باب ١٠ وقال ابن المنبر قوله صلى الله عليه وسلم ولقد فهم الذين جاؤا شفاعتي قومهم نصيب لكم  
قد بهم أن الموهبة وقعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس كذلك بل المقصود بهم جميع من تكلموا بآبائه فيستغاد منه أن  
الأمور تزل على المقاصد لا على الصور وأن من شفع لغيره فيه هبة فقال المشفع عنده الشفع قد وهبت  
ذلك فليس الشفع أن يخلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه بل الهبة للمشفع وله ويتحقق به من وكل على  
شرائى بعينه فاشتراه الوكيل ثم ادعى أن أعانوى نفسه فإنه لا يقبل منه ويكون المبيع للموكل انتهى وهذا  
قوله على مقتضى مذهبه وفي المسألة خلاف مشهور ﴿قوله﴾ (باب) إذا وكل رجل رجلا أن يعطى شيئا ولم يبين كم  
يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس أي فهو جائز فيه حديث جابر في قصة بيعه الجمل وسيأتي شرحه في كتاب  
الشروط وشاهد الترجمة منه قوله فيه بإذن أفضوه زده فأعطاه أو بعهدة تاجر وزاده قريبا فإنه لا يرد  
ما يعطيه عند أمره ما أعطاه إلا زيادة فاعتمد بلال على العرف في ذلك فزاده قريبا (قوله) عن عطاء بن أبي  
ربيع وغيره يزدب بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم كذا لا أكثر وكذا وقع عند الامام على أي ليس  
جميع الحديث عندنا أحد منهم بعينه وأما عند بعضهم منه ما ليس عندنا لا تحرو وبق بعضهم لم يبلغه كلهم  
رجل واحد منهم وعليه شرح ابن التين وزعم ابن معناه أن بين بعضهم وبين جابريه واسطة وعند أبي نعيم  
المستخرج لم يبلغه كله الرجل واحد عن جابر ومثله لعمري في جمعه وبخط الدمامي في نسخة من  
البخاري لم يبلغه بالتشديد وقال الكرماني قوله يزدب بعضهم الضمير فيه يرجع إلى الغير وفي لم يبلغه إلى  
الحديث أو الرسول ورجل يدل من كل (قلت) الضمير للحديث جزمنا لا الرسول لأن السند متصل ثم قال  
الكرماني وفي كذا روايات لفظه وغيره بالجر وأما رخصه فعلى الابتداء يزدب بغيره وبمجلسه أن يكون  
رجل فاعل فعل مقدرا لم يبلغه على التعاديل لا يفتي مافي هذا التركيب من التعجرف (قلت) إنما الجاهل التعجرف  
من عدم فهم المراد والافتقار للكلام ابن جرير وروى هذا الحديث عن عطاء عن غير عطاء كلهم عن  
جابر لكنه عنده منهم التوزيع وروى عن كل واحد قطع من الحديث وقوله لم يبلغه كله رجل أي لم يبلغه  
بتمامه فهو بيان منه لصورة تحمله وهو قول الزهري في حديث الأظفر كل حديثي طاعة من حديثها لكنه  
زاد عليه أن في يكون كل واحد منهم ساقية بتمامه فأى تعجرف في هذا والعجب من شارح ترك الزاوية  
المشهور التي لا تليق في تركيبها وتشتغل بتجويز شي لم يثبت في الرواية ثم يطلق على الجميع التعجرف أفهذا  
شارح أو جراح ووقف من تسميه من روى ابن جرير عنه هذا الحديث عن جابر على أي الزير وقد تقدم  
في الجمع من ذلك (قوله) على جمل فقال بفتح الميم بعد هاءه خفيفة هو البعير البلى والسير يقال فقال  
وقبل وما ألتال بكسر أوله فهو ما يوضع تحت الراس لينزل عليه الشقيق وقال ابن التين من ضبط الثفال  
الذي هو البعير بكسر أوله فقد أخطأ وقوله أو بعهدة تاجر كذا للجميع وذكره الداودي شارحا لفظه أربع  
الذناير وقال سقطت الحامد دخلت الإقصاء واللام وذلك جائز فإدنا العشرة وتقبه ابن التين أنه قول  
مختار لعله أحد غيره وقوله فلم يكن القيراط يبارق قربا يبارك كذا لا يذروا والحق جاف قال الداودي

بعد الله قال مالك قلت ما عني جمل فقال قال أسمع غضب قلت نعم قال أعطته فأعطته فخر به فخره فكان من ذلك المكان من أول أقرم قال  
بنيه قال بل هو لك يا رسول الله قال بل بعينه قد أخذته بأربعة ذناير ولك نظيره إلى المدينة فلما أدنا من المدينة أخذت أرحل قال ابن تيمية

الشارح يعني خرطته وتعقته ابن التين بان المراءى ابراهيمه وأن الخرطة لا يشال لما قرب انتهى وقد وقع في رواية الا كثر جراب فقهر التي حل العاودي على قأوله المذكور وقد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر فأخذته أهل الشام يوم الحرة قال ابن بطال فيه الاعتناء على العرف لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسن قدران يادته في قوله وزوده فاعتمد بلال على العرف فاقصر على قيراط خلوا زاده مثلاً دناراً لتناوله مطلق الزائدة لكن العرف بأباه كذا قال وقد يتنازع في ذلك باستحال أن يكون هذا قدر كان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في زيادته وذلك القدر الذي يزيد عليه كأن يكون أمه أو بر من يأمه له زيادة على كل دينار ربع قيراط فيكون عمله في ذلك بالنص لا بالعرف ﴿قوله باب وكالة المرأة الامام في النكاح﴾ أي توكيل المرأة والامام للنصب على المعقولة وأورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة اهلها به قهرها وسبها الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح وقد تعقبه العاودي بأنه ليس فيه ما صلى الله عليه وسلم استأذنها ولا أجازها وكهتة وأما زوجها الرجل يقول الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ما انتهى وكان المصنف أخذ ذلك من قولها فادعوتك فمضى فتوفت أمرها له وقال الذي خطبها وزوجها فمضى تكريه ذلك بل استمرت على الرضا فكانها فرضت أمرها له ليتزوجها أو زوجها لم يرأى ووقع في هذه الرواية في وهبتك من نفسى وخلت أكرار الرواية عن لفظ من فقال النووي قول الفقهاء وهبتك من فلان كذا ما ينكر عليهم وتقب بأن الاتكاه مردود لا احتمال أن تكون زائدة على مذهب من يرى يادتها في الابتناء من النكاح ويحتمل أن تكون ابتداءً وهنالك حذف تقديره طيبة مثلاً ﴿قوله باب اذا وكل رجلاً قرك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل فهو جائز وان أقرضه الى أجل مسمى جاز﴾ أورد فيه حديث أبي هريرة في خطبه ز كافر مضان قال الملقب مفهوم الترجع ان الموكل اذا لم يجر مضاه الوكيل عمالاً بأن له فيه فهو غير جائز قالوا ما قولك لو ان أقرضه الى أجل مسمى جاز أي ان أجاز الموكل أضافاً قالوا لا أعلم خلافان للمؤمنين اذا أقرض شيئاً من مال الودعة وغيره المجرى له ذلك وكان وب المال بالخيار قالوا أخذ ذلك من حديث الباب بطريق ان الطعام كان مجموعاً للصدقة وكانوا يجمعونه قبل اخراجه واخرجه كان ليله القطر فلما شكى السارق لابي هريرة الحاجة تركه فكانه أسلفه الى أجل وهو وقت الاخراج وقال الكرماني تؤخذ المناسبة من حيث انه أمهله الى أن رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال ﴿قوله وقال عثمان بن الهيثم﴾ هكذا أورد البخاري هذا الحديث هاو لم يصرح فيه بالتحديث وزعم ابن العربي أنه منقطع وعاده كذلك في صفة ابليس وفي فضائل القرآن لكن باختصار وقد وصله النسائي والامام علي وأبو نعيم من طرق الى عثمان المذكور ذكرته في تعليق التعليق من طريق عبد العزيز بن منيب وعبد العزيز بن سلام وأبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهلال ابن بشر الصواف ومحمد بن غالب الذي قال له تمام وأقرهم لان يكون البخاري أخذته عن ان كان ماسمعه من ابن الهيثم هلال بن بشر فانه من شيوخه أخرجه عنه في جزء القراءة خلف الامام وله طريق أخرى عن عبد الهيثم أخرجه من رواية أبي المتوكل التاجي عن أبي هريرة روى عن مثل ذلك لمعاذ بن جبل أخرجه الطبراني وأبو بكر الروياني ﴿قوله وكاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكوة رمضان فأناني أت بفعل يحشو﴾ باسكان الحاء المهملة بعد هاء مثله قال خثعمو وحش يحش وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة أنه كان على غرام الصدقة فوجد أن ترك ما بعد أخذته ولا بن الصريس من هذا الوجه فاذا انقضى أخذته مله كف ﴿قوله فأخذته﴾ زائدة في رواية أبي المتوكل ان أباهم ربه شكى ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم أولاً فقال له ان أردت أن تأخذته فقل سبحان من سخر لك لمجد قال فقلها فأخذا أنا ما عظم بين يدي فأخذته ﴿قوله لارفضن﴾ أي لا ذهبن بل أشكرن قال رفعه الى الحاكم اذا أخضره للشكوى ﴿قوله اني محتاج وعلى عيال﴾ أي شته عيال أو على يعني وفي رواية أبي المتوكل فقال إنما أخذته لاهل بيت فقرا من الجن وفي رواية الامام علي لا أعرد ﴿قوله ولي حاجة﴾ وفي رواية الكشميني وفي حاجة ﴿قوله فرسبته﴾

قال فخلعت عنه فأصبحت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أباهم ربه ما فعل أسيرك البارحة قال قلت يا رسول الله شككها بجهة أي شديده وجبالاً فرجته فخلعت سيده قال أما له قد كذب لم يسمعوه ففرقت أنه يسمعوه قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يسمعوه ففرقت

فجعل يحثو من الطعام فأخذته قتلته لارفضك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دعني فاني ٣٣٥ محتاج وعلي عيال لا اعود فرجته

خفيت سيده فأصبحت  
قتل الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بأباهر يرة  
ماضل أسيرك قتل يارسل  
الله شكاجحة شديدة  
وعبلا فرجته غلبت  
سبيله قال أمانا قد كذبت  
وسعود فرصدته الثالثة  
فجعل يحثو من الطعام  
فأخذته قتلته لارفضك  
الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهذا آخر ثلاث  
مرات نكثت زعم لا تعود ثم  
تعود قال دعني أعلمك  
كلمات يفعل الله بها غلبت  
ماهن قال اذا أويت الى  
فراشك فاقرا آية الكرسي  
الله الله الا هو الحى القيوم  
حتى تختم الآية فاعلم ان  
زال عليك من الله حافظ  
ولا يقرب بك شيطان حتى  
يصبح غلبت سيده فأصبحت  
قتل الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما فاضل  
أسيرك البارحة قتل يارسل  
الله زعم أنه يعلمني كلمات  
ينفعني الله بها غلبت  
سبيله قال ما هي قتل قال  
اذا أويت الى فراشك  
فاقرأ آية الكرسي من  
أولها حتى تختم الآية  
الله الله الا هو الحى القيوم  
وقال ابن زبال عليه من  
له حافظ ولا يقرب بك شيطان  
حتى تصبح وكلاهما أحسن.

بحديثه (قوله جعل) في رواية الكشميني والمستطلى فقام في الموضعين (قوله قال دعني أعلمك) في رواية  
أبي المتوكل خل عن (قوله يفعل الله بها) في رواية أبي المتوكل اذا قلتين لم يقرب بك شيطان من الجن وفي  
رواية ابن الصريس من هذا الوجه لا يترى بك من الجن ذكر ولا أتى صغير ولا كبير (قوله قتل ما هن) في  
رواية الكشميني ما هو أى الكلام وفي رواية أبي المتوكل قتل وبلغه لا الكلمات (قوله اذا أويت الى  
فراشك) في رواية أبي المتوكل عندك صباح ومساء (قوله آية الكرسي) الله الله الا هو الحى القيوم حتى تختم  
الآية في رواية الأسدي والامام عيسى الله الله الا هو الحى القيوم من أولها حتى تختمها وفي رواية ابن  
الصريس من طريق أبي المتوكل الله الله الا هو الحى القيوم وفي حديث معاذ بن جبل من الزيادة وخاتمة  
سورة البقرة آمن الرسول الى آخرها وقال في أول الحديث ضم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر الصدقة  
فكسبت أجدي في كل يوم نقصا فانفكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتال على هو عمل الشيطان  
فارصده فرصدته فأقبل في سورة قيل فلما انتهى الى الباب دخل من خلل الباب في غير صورته فذنا من الخمر  
فجعل يلتصقه فتحدثت على ثيابي قوسطه وفي رواية الروابي فأخذته فالتفت بدي على وسطه قتلته  
باعدا الله وبقيت الى تر الصدقة فأخذته وكلاهما أحسن (قوله قال دعني أعلمك) في رواية الكشميني  
فيقصصك وفي رواية الروابي ما ادخل بي نكل الخمر قال أنا شيخ كبير فقبري دعي عيال وما يتنزل الامن نصيبين  
ولوأصبحت شيئا دونهما أيتنزل لوقد كنت في مدينتكم هذه حتى يث ما جئكم فلما زلت عليه أيتان فخر قناتها  
فان غلبت سبيلي علمتكمها قلت نعم قال آية الكرسي وأخبر سورة البقرة من قوله آمن الرسول الى آخرها  
(قوله ان زبال عليك) في رواية الكشميني لم يزل وقع عكس ذلك في فضائل القرآن والاول هو الذي وقع  
في صفة ابليس وهو رواية النسائي والاسماعيلي (قوله من الله حافظ) أى من عند الله وأمن جهة أمر الله  
أومن بأمر الله وقمته (قوله لا يقرب بك) يختم الراويهم الموحدة (قوله وكلاهما) أى الصعابة (أحسن شيء  
على الخير) فيه الثقات اذا الساق يفتنى أى قول وكلاهما أحسن شيء على الخير ويحتمل أن يكون هذا الكلام  
مدراجا من كلام بعض رواة على كل حال فهو موقوف للاعتدال عن تحطية سيده الصدقة الثالثة ثم ساعد على  
تعليم ما ينفع (قوله صدقك هو كذب) في حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذب يعني رواية أبي  
المتوكل أو ما علمت أنه كذلك (قوله مد ثلاث) في رواية الكشميني من ثلاث (قوله ذلك شيطان) كذا  
للجميع أى شيطان من الشياطين ووقع في فضائل القرآن ذلك الشيطان والامام فيه العهد الغنى وقدره  
ايضا لا يبين كعب عند النسائي وأبو الانباري عند الترمذي وأبو أسيد الانباري عند البجلي  
وزيد بن ثابت عند ابن الدناي قصص في ذلك الا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة الا قصة معاذ بن جبل  
التي ذكرتها وهو محمول على التعدد في حديث أى بن كعب أنه كان لمعروف فيه غرأته كان يتعاهد فوجهه  
ينقص فاذا هو مبايشه الغلام المحتل قتلته أى أمى قال بل جنى وفيه انه قال بل بنينا انك تصب الصدقة  
واحييتنا ان نصيب من طعامك قال خالد بن الوليد يبيعناكم قال هذه الآية آية الكرسي فذكر ذلك للنبي صلى  
الله عليه وسلم فقال صدق الحديث وفي حديث أبي أيوب انه كان في سهوة أى يفتح الملهمة لسكون المأوى  
الصفة فيها عمر وكانت القول يحيى فأخذته ففتش ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا رايته اقبل  
بسم الله أجيبي رسول الله فأخذها خلقت أن لا تعود فذكر ذلك ثلاثا قتلته الى اذا ذكر شيئا آية  
الكرسي اقرأها في بيتك فلا يقرب بك شيطان ولا غيره الحديث وفي حديث أبي أسيد الساعدي  
انهما قطع عمر حاطه جملها في غرفة وكانت الغول تخافه فصرق عمره وصد عليه فذكر نحو حديث  
أبي أيوب سواء وقال في آخره وأدلى على آية تروها في بيتك فلا تخاف الى أهلك وتروها على الناس  
فلا يكشف غطاءه وهي آية الكرسي ثم حلت اسمها فصرط الحديث وفي حديث زيد بن ثابت انه  
خرج الى حاطه فسمع جلبة قتال ما هذا قال رجل من الجن أصابتا السنة فأودت ان أصيب من  
بما ركز قاله خالد بن الوليد يبيعناكم قال آية الكرسي (قوله وهو كذب) من التسميم اليلخ العالي في الحسن

فجنى على البقرة قال النبي صلى الله عليه وسلم أمانا قد صدقك هو كذب تعلم من تخاطب مد ثلاث ليال يا أباهر بره قال لا قال الشيطان

لأنه أقيمت الصلوة وأوهم له صفة المدح ثم استدرك ذلك بصفة المبالغة في الذم بقوله وهو كذوب  
وفي الحديث من التواء غيرة ما تقدم إن الشيطان قد يعلم ما يتبع به المؤمن وأن الحكمة قد يتلقاها الفاجر  
فلا يتبع بها وتؤخذ عنه فتتبع بها وإن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وإن الكافر قد يصدق ببعض  
ما يصدق به المؤمن ولا يكون ذلك مؤمناً وإن الكذاب قد يصدق وبأن الشيطان من شأنه أن يكذب برأيه  
قد تصور بعض الصور فتعجز عنه وأن قوله تعالى أنه يرأى لهم هو قبيله من حيث لا ترونهم مخصوص بما إذا  
كان على صورته التي خلق عليها وأن من أقيم في حفظ شيء سعى وكيلاً وأن الجن يأكلون من طعام الناس  
وأنهم يظهرون للناس لكن بالشرط المذكور وأنهم يتكلمون بكلام الناس وأنهم يسرقون ويختصمون  
وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخرة البقرة وأن الجن يصيرون من الطعام الذي لا ينكرهم الله عليه  
وفيه إن السارق لا يقطع في الخائفة ويحتمل أن يكون الصدر المسروق بلغ النصاب ولذلك جاز للصالح  
الصورة قبل بثنيته إلى الشارع وفيه قبول الذنوب المستعصي من نطق به الصدق وفيه إطلاع النبي صلى الله  
عليه وسلم على الغيبات ووقع في حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فأخبره بذلك وفيه جواز جعز كفة الفطر قبل ليلة الفطر ونوكيل اليص لحفظها وتقرتها ﴿قوله﴾ باب  
إذا باع الوكيل شيئاً فله ما فيه من مردود أورده حديث أبي سعيد جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
بتمر برى الحديث وليس فيه تصريح بالرد بل فيه إشارات به ولعله أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه ففسد  
مسلم من طريق أبي نصر عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال هذا بالرفد وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك  
في باب من أراد شراء تمر بتمر خير منه من كتاب البيوع وفيه قول ابن عبد البر أن القصة وقعت من تمر  
يقع فيه الأمر بالرد ولكن ذلك قبل العلم بتمرهم بالبرومة وقع فيها الأمر بالرد وذلك بعد تحريم الرأب والعلم به  
وبدل على التعدد أن الذي تولى ذلك في إحدى القصتين سواد بن غزير عامل خير وفي الأخرى بلال وعند  
الطبري من طريق أبي سعيد بن المسيب عن بلال قال كان عندني تمر دون فابتعت منه تمر أخود منه الحديث  
وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الرأب يبيعني فخلق فردة على صاحبه وخدعك وبه بخرطة أو شعير  
أشترى به من هذا التمر ثم جنيته ﴿قوله﴾ حديثنا اسحق هو ابن راهو به كما جزم به أبو نعيم وحزم أبو علي  
الجلباني بأن من منصور وأخيه بأن مسلماً أخرج هذا الحديث بعينه عن اسحق بن منصور عن يحيى بن صالح  
هذا الاستناد ولكن ليس ذلك بالزموي وقد ذكرناه بن راهو به في تاريخ السائقين متناوئاً واستناداً فها قال اسحق  
أخبرنا يحيى بن صالح وعنده مسلم حديثنا يحيى ومن عادة اسحق بن راهو به التعبير عن مشابهة بالاختيار  
لالتحديق ووقع هنا عن يحيى وعنده مسلم أن باباً يحيى وهو ابن أبي كبير وكذلك وقعت المغايرة في سياق المتن  
في عدة أماكن ويحتمل أن يكون أحد هذا كره عن اسحق بن منصور بالمعنى ﴿قوله﴾ جاء بلال إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم بتمر برى بفتح الموحدة وسكون الراء بعد هانوت ثم تحناه مشددة ضرب من  
التمر معروف قيل له ذلك لأن شكله يشبه البرية وقد وقع عند أحمد فروغاً غير أنكر البري يذهب الماء  
ولاداه فيه ﴿قوله﴾ كان عندني في رواية الكشمي عندها ﴿قوله﴾ بالهمزة وزن عظيم ﴿قوله﴾  
لنظم النبي صلى الله عليه وسلم بالنون المضمومة ولقياً يذ بالتحانية المفتوحة والعين مفتوحة أيضاً  
وفي رواية مسلم لنظم النبي صلى الله عليه وسلم بالميم ﴿قوله﴾ أزه عين إلى باعين الرأب كذا فيه بالكرار  
من ترويع في مسلم مرة واحدة ومراده عين الرأب نفسه وقوله أزه كلمة فقال عندنا جميع وهي مشددة الواو  
مفتوحة وقد تكسر والحاسا كتهويز بما حذفوا وقال يسكون الواو كسر الحاء حتى بعضهم مدالهمزة  
بدل التشديد وقال ابن التين إنهما لم يكونا يطلع في الزجر وقاله إملائي لم من هذا الفعل وأما من سوء أخفهم ﴿قوله﴾  
بيع التمر ببيع آخر ثم اشتريه في رواية مسلم ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتريه  
ويشبه ما نأير لأن التمر في رواية الباب المراد به التمر الذي والضمير في به يعود إلى التمر أي بالتمر  
الذي والمفعول محذوف أي اشتريه بتمر أجداً أو أماروا به مسلم قال بالتمر الجيد والضمير في قوله ثم اشتريه

﴿باب﴾ إذا باع الوكيل  
شيئاً فله ما فيه من مردود  
حديثنا اسحق حديثنا  
يحيى بن صالح حديثنا  
معاوية هو ابن سلام عن  
يحيى قال سمعت عتبة بن  
عبيد الغافر أنه سمع أبا  
سعيد الخدري رضي الله  
عنه قال جاء بلال إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم بتمر  
برى فقال له النبي صلى الله  
عليه وسلم من أين هذا  
قال بلال قال عندني تمر  
ردي فبعت منه صاعين  
بصاع لنظم النبي صلى الله  
عليه وسلم قال النبي صلى  
الله عليه وسلم عند ذلك  
أزه أو عين إلى باعين الرأب  
لا تلعن ولكن إذا أردت  
أن تشتري فبع التمر ببيع  
آخر ثم اشتريه

للجيد وفي الحديث البحث عما يستر به الشخص حتى تكشف حاله وفيه النص على تحريمه بالفضل  
 واهتمام الامام بأمر الدين وتعليمه لمن لا يعلمه وارشاده الى التوصل الى المباحات وتوجيهها واهتمامه بالتابع  
 بأمر متبوعه واهتمامه الجليله من أنواع المطعومات وغيرها وفيه ان صفته الاله بالاضمح وقد تقدم ذلك مبسوطا  
 في موضعه ﴿ قوله باب الوكالة في الوقف وفتنه وان يلزم صدقها أو يأكل بالمعروف ﴾ ذكر فيه  
 قصة عمر بن قنفة مختصرة غير مرسلة ﴿ قوله عن عمرو ﴾ هو ابن دينار المكي ﴿ قوله في صدقة عمر ﴾  
 أي في روايته لما عن ابن عمر كاجرم ذلك المزني الاطراف ويوضحه رواية الاسماعيلي من طريق ابن أبي  
 عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ﴿ قوله غير متأمل ﴾ بمثابة مثله أي غير جامع وانما كان  
 ابن عمر يهدي منه أخذًا بالشرط المذكور وهو أن يلزم صدقه ويحتمل أن يكون انما يطعمهم من نصيبه  
 الذي حصل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يوقره لهدى لا يحجبهم عنه ﴿ قوله فكان ابن عمر ﴾ هو موصول  
 بالاستناد المذكور كما هو بين في رواية الاسماعيلي قال الكرماني قوله في صدقة عمر صدقة بالتثنية وعمر فاعل  
 قال وهو بصورة الارسل لانه يعني عمرو بن دينار لم يذكر عمر قال في بعض الروايات بالاضافة أي قال عمرو  
 ابن دينار في وقت عز ذلك قال في بعض الروايات عمرو بالواو ﴿ قلت ﴾ هذا لاخرة غلط وقوله صدقة  
 بالتثنية غلط وحض وصدقة عمر بالاضافة هي التي عند جسر رواية هذا الحديث في البخاري ومعنى هذا  
 الكلام ان سفيان بن عيينة روى عن عمرو بن دينار أنه سكت عن صدقة عمر ما ذكره واستند في ذلك الى  
 صنع ابن عمر فكانه جل كرهه مما فهمه من فعل ابن عمر فيكون المعبر موصول بهذا التقرير وهذا ترجم  
 المزني في مسنده ابن عمر عمرو بن دينار عن ابن عمر مما ساق هذا الحديث بهذا السند ﴿ قوله اناس ﴾ بن  
 الاسماعيلي انهم آل عبد الله بن خالون أسديين أبي العاص قال المهلب أخذ عمر شرط وقعه من كتاب الله  
 حيث قال في ولي التيم ومن كان فقير افأكل كل بالمعروف والمعروف ما يتعارفه الناس فيهم ﴿ قوله باب  
 الوكالة في الحدود ﴾ أورده طرًا من حديث أبي هريرة روى في حديثه في قصة العيصه مقصر منها  
 على قوله واغديا أنيس الى امرأه هذا فان اعترفت بظواهرها وهذا القدر هو المحتاج اليه في هذه الترجمة وسيأتي  
 هذا الحديث بتمامه والكلام عليه في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى ﴿ قوله في بالنعمان ﴾ بالتصغير ﴿ قوله  
 أو ابن النعمان ﴾ هو شعث من الرومي وقع عند الاسماعيلي في روايته عن النعمان أو نعيان فشكاهل هو  
 بالكسرة والتصغير يأتي مثله للكشيبي في كتاب الحدود وفي رواية للاسماعيلي جئت بالنعمان بغير شك  
 ويستفاد منه تسمية الذي أحضر النعمان وان النعمان بغير شك وقد وقع عند ابن يونس في كتابه في النسب من  
 طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال كان بالمدينة رجل يقال له النعمان بسبب الشرب  
 فذكر الحديث نحوه وروى ابن مسنده من حديث مروان بن قيس السلمي من صحابة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بجل سكران يقال له نعيان فامر به فغضب الحديث وهو النعمان بن  
 جهم بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الانصاري ممن شهد بدرا وكان  
 من ابا ﴿ قوله شاربا ﴾ ساقى في الحدود ومن وجه آخر وهو سكران وزاد فيه فشق عليه وسيأتي فيما الكلام  
 عليه هناك وشاهد الترجمة منه قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضربوه فان  
 الامام لم يشر الى اقامة الحد بنفسه ولا غيره كل ذلك بمنزلة توكيله لم يفي اقامته وتوخذ منه ان حد الحمر  
 لا ساقى به الا فاقه كخدا الحامل لتضع الحمل ﴿ قوله باب الوكالة في البدن وقاهدها ﴾ أورده حديث  
 حاشية في قتلها القتل بتدليله الذي صلى الله عليه وسلم لما يديه وبه اياهام أي بكره وظواهرها فيما ترجمه  
 من الوكالة في البدن وأما قاهدها فله بغير بهالي ما قصته الحديث من مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم  
 اياهام بنفسه حتى قلاه يديه فن شأن أي يكره أن يعتني بما عني به وقد سبق الكلام عليه في الملح  
 ﴿ قوله باب اذا قال الرجل لو كليه ضعه جئت اراك الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت ﴾ أي فوضعه

قال في صدقة عمر رضي الله  
 عنه ليس على الولي جناح  
 أن يأكل ويؤكل صدقا  
 له غير متأمل بالافتكان  
 ابن عمر هو ولي صدقة  
 عمر يهدي لناس من  
 أهل مكة كان يزل عليهم  
 ﴿ باب الوكالة في الحدود ﴾  
 حدثنا أبو الوليد أخبرنا  
 الليث عن ابن شهاب عن  
 عبد الله بن عبد الله عن  
 زيد بن خالد بن هريرة  
 رضي الله عنهم عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 واغديا أنيس الى امرأه  
 هذا فان اعترفت بظواهرها  
 حدثنا ابن سلام أخبرنا  
 عبد الوهاب الثقفي عن  
 أيوب عن ابن أبي مليكة  
 عن عقبه بن الحرث قال  
 جئت بالنعمان أو ابن النعمان  
 شاربا فامر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من  
 كان في البيت أن يضربوه  
 قال فكنت أنا فمضض به  
 فصر بناه النعالي والجريد  
 ﴿ باب الوكالة في البدن  
 وقاهدها ﴾ حدثنا  
 اسمعيل بن عبد الله قال  
 حدثني مالك عن عبد الله  
 ابن أبي بكر بن حزم عن  
 عمه بقت عبد الرحمن أنها  
 أخبرته قالت حاشية رضي  
 الله عنها أنا قلت فلان

هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدى ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم فشت بها مع أبي ظلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أخلا الله له حتى آخر الحديث ﴿ باب اذا قال الرجل لو كليه ضعه جئت اراك الله فقال الوكيل قد سمعت ما قلت ﴾ حدثني يحيى بن يحيى

ما لا وكان أحب أمواله إليه  
يديرها وكانت مستغلة  
للمسجد وكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يبيتها  
ويشرب من ماء فيها طيب  
فلمّا زلتان تناولوا البر  
حتى تنفقوا جميعا حتى قام  
أبو طلحة إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال  
يا رسول الله إن الله تعالى  
يقول في كتابه لن تناولوا البر  
حتى تنفقوا جميعا حتى قام  
أحب أموالي التي يديرها  
وإنما صدقة لله أرجو رها  
وذخرها عند الله فضها  
يا رسول الله حيث شئت  
فقال غ ذلك مال رائج  
ذلك مال رائج قد سمعت  
ما قلت فيها وأرى أن تجعلها  
في الأقربين قال أفضل  
يا رسول الله قسمها أبو  
طلحة في أفار به وبقي منه  
\* ثابته اسمعيل عن ماله  
وقال روح عن مالك راجع  
\* (باب وكلة الأمين في  
الخزائن ونحوها) حديثي  
محمد بن العلاء حدثنا أبو  
أسامة عن يزيد بن عبد  
الله عن أبي بردة عن أبي  
موسى رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لما زان الأمين الذي  
ينفق ورعاً قال الذي سبى  
ما أمر به كاملاً موثقاً طيباً  
فقه إلى الذي أمر به أحد  
التصدقين

حيث أراد جراً أو رديفه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى لن تناولوا البر حتى تنفقوا  
جميعاً ونحوها هذا الترجمة منه قول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم إنما صدقة لله أرجو رها وذخرها عند  
الله فضها بإرساء الله حيث شئت فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ذلك وإن كان ما وضعها بنفسه بل  
أمره أن يضعها في الأقربين لكن الجملة فيه تقرر صلى الله عليه وسلم على ذلك ويؤخذ منه أن الوكالة لا يتم إلا  
بالقبول لأن أبا طلحة قال ضعها حيث أراك الله فرد عليه ذلك وقال أرى أن تجعلها في الأقربين (قوله أفضل  
يا رسول الله) مضبوط في الطرق كلها بهمة قطع على أفضل مستقبل ونسكى الدودي فيه صيغة الأمر  
أي أفضل ذلك أنت يا رسول الله وتفقته ابن التين بأنه لم يثبت به الرواية وإن السياق يأباه (قوله ثابته اسمعيل عن  
مالك) يأتي موصلاً في تفسير آل عمران (قوله وقال روح عن مالك راجع) يعني أن روح بن عبادة وافق  
في الرواية عن مالك في الأسناد والمثل إلا في هذه القطة وروايت المذكورة أخرجهما الإمام أحمد عنه وقد تقدم  
بيان الاختلاف في هذه القطة في باب الزكاة على الأقارب من كتاب الزكاة وتقدم هناك ضبط يديرها  
ويأتي شرح الحديث في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى (قوله باب وكلة الأمين في الخزائن  
ونحوها) أردفيه حديث أي مومي في الحازن الأمين وقد سبق مبسوطاً في كتاب الزكاة وذكر  
له طريقاً أخرى في أول الأجرة كما تقدم \* (خاتمة) \* اشتمل كتاب الوكالة على ستة  
وعشرين حديثاً المعلق منها ستة والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى  
اتعاشر حديثاً بالبقية خالصة واقعة مسلم على تحريمها سوى حديث  
عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن خلف وحديث كعب  
ابن مالك في الشاة المذبوحة وحديثه قد هوأز من  
طريقه وحديث أبي هريرة في حفظ زكاة  
رمضان وحديث عقبة بن الحارث في  
قصة النعمان وفيه من الآثار  
عن الصحابة وغيرهم  
سنة آثار والله  
أعلم

\*(تم الجزء الرابع وبه الجزء الخامس أوله كتاب المزاولة)\*











0408020

Bibliotheca Alexandrina